

المصنف في فقه الشريعة

آياتها وأحاديثها وأجماعاتها

أ.د. عبد العزيز بن علي المحرقي

دار ابن حزم

جامعة الطبعة الثالثة

الحمد رب العالمين، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد.
لم يكد «المُصَنَّفُ» يوم تسمع أهل العلم عنه يلبث حتى راحت
أعداده أخذًا في شهرها الذي كان فيه غُدُوها. وذلك مُؤَدِّنٌ بالفهم
السَّوِيَّ لمنزلة الفقه من الدين.

إنَّه لم يُصَنَّفْ أحدٌ في شريعة من الشرائع، ومنهاج من المناهج
كما صَنَّفَ أتباع النَّبِيِّ مُحَمَّدٌ ﷺ في شريعته ودينه، لا سيما في أحكام
الشريعة، دقيقتها وجليلها، فلم يتركوا من شيء إلا صَنَّفُوا فيه أو
ذكروه في تصانيفهم، وجاوزوا ما كان وما يكون إلى بعض ما سيكون
لو كان .. كيف يكون حكمه؟

واتسع الخلاف، واتسع الرأي، وكبرت مكتبة الشريعة .. وكلهم
من معين الشرع ملتزم، لكن أقربهم رُحْمًا من الحق أكثرهم اعترافًا
من قرأت الوحي، وأقلهم اعترافًا برأي الرجال، المعولون على
الدليل، المطرَحون لفساد القياس والتأويل، التَّاءُونَ عن واهيات
الأخبار، الحاضرون حول مائدة الصَّحاح ﴿وَأُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ
وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

وغير خافٍ على كل متعلٍّ بالإنصاف ما آلت إليه حال الفقه في
بعض القرون المتأخِّرة، من جفاف وجفاء، وعدول عن نور الأدلة،
حتى صار شجرًا بلا ورق، وخصونًا بلا ماء، وأرضًا بلا رواء، حتى
جاء عصرنا الأشهب، المستنير بهدي النصوص، فطمحت الثغوس
إلى الآثار، واشترأت اعتاق أهل العلم إلى الأدلة، كما تشرَّبُ إلى

الأمة، وأشربوا في قلوبهم حبها، ولم يعد للتعصب مقام محمود، ولا على المستعصم بالدليل من سبيل .. جزى الله بالخيرات والبركات أئمة قاموا على ذلك، وصعدوا بالحق هنالك، وسقوا حدائق الأحكام بماء الوحي، وأناروا أرجاءها بأنوار الهدى النبوي، فالحمد لله الذي هدانا لهذا.

تمتاز هذه الطبعة باشتغالها على تعديل يسير في مواضع من الكتاب، وإدراج ما سقط في الطبعة الأولى من نصوص (الوكالة) ونقل أحكام البغاة بعد (الجهاد)، وبيان رموز التخريج.

وذهلت أن أنبه من قبل إلى أنني سأفرد بعون الله، وتوفيقه سفرًا منفردًا لنوازل الفقه، على الهدى الذي سار «المصنف» عليه. يتضح به استيعاب الشريعة لكل مسائل الشريعة إلى يوم الفصل.

نسأل الله أن يهدينا لما اختلف فيه من الحق بإذنه، وأن يزيدنا علمًا، وأن يؤتينا فهمًا، وأن يمن علينا بالقبول، وأن يجعلنا من الصادقين المخلصين له في كل شيء ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ ﴿٤٠﴾ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ ﴿٤١﴾﴾ (١).

أبو محمد

مقدمة الطبعة الأولى

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ
أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ
فَلَا هَادِيَ لَهُ. وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ
مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

- ١ -

قال أبو محمد:

هذا كتابٌ جمعت فيه أدلة الأحكام (آياتها وأحاديثها وإجماعاتها).
أما الآيات فلم أعد فيها إلى كتاب بعينه، لقربها من الذهن وتذكر
أكثرها بأدنى تدبر، فقد يستر الله الذكر، على الألسنة تلاوة، وعلى
العقول فهماً، وفي القلوب حفظاً، ومن الآيات ما ليس بصريح في
حكم من الأحكام، ووضعها عن محض اجتهاد، مستعداً للتضيق
والتوفيق من الرحمن، جلّ جلاله، وفيها ما استدلّ به، وطائفة منها
موضع استنباط وإشارة، فيها مأنس للمتفقه والمتدبر والقارئ، وقد
يرونه بعيداً، ونراه قريباً، فإن الأفهام تختلف، وأحوال اللحظ تتفاوت
في الذات الواحدة، فكيف في ذوات مختلفة؟ وقد تستحسن اليوم
شيئاً، ولا تستحسنه غداً، وتقول به في الغداة، وتستوحش من فهمك
له بالعشي.

ومعاذ الحق أن أجزم في شيء من ذلك بأنه مراد الحق، فهذا
موضع زلل، وصاحبه في غير مأمّن أن يمسه عذاب من الرحمن.

وآيات الأحكام الظاهرة وغير الظاهرة، لا دليل على حصرها في مئتي آية، ولا في خمسمئة آية، ولا في ثمانمئة آية، ولا في ألف آية، ولا أدنى من ذلك بعدد معين ولا أكثر، وكل هذه الأعداد قد قال بها قائلون من أهل العلم، وإنما كان التفاوت بينهم لأن منهم من يعدّ المكرّر، ومنهم من يجعل تعدّد الأحكام في الآية بمنزلة تعدّد الآي، ومنهم من لا يعدّ غير الصريح منها.

وسيرى القارئ بعض المسائل خالية من الاستدلال بآية؛ لدخولها في عموم سبق نظيره، أو لأن الاستنباط لها موضع تكلف. ومن العمومات ما تكرر الاستدلال به، وهو تكرير قصد به التقرير.

- ٢ -

وأما الأحاديث فهي مأخوذة من كتاب (المتقى) للمجد ابن تيمية، و(فتح الغفار) للرّباعي، و(غاية الأحكام في أحاديث الأحكام) للمحب الطبري، والأصل هو (المتقى) أو (نيل الأوطار) مضبّت على تربيته وترجمته للأبواب في أكثر مسائل الكتاب، وقد زدت ونقصت، وأثبت ما استدركه الرباعي، وأضفت إليه طائفة من المسائل التي لم تذكر، بعضها من (السنن الكبرى)، وبعضها من (المحلى) أو (المغني) ولم أثبت حديثاً ضعيفاً إلا مع بيان ضعفه، ولا أثبتته إلا إذا كان عمدةً بنى عليه بعض الفقهاء حكماً من الأحكام، أو لا دليل لهم من صريح السنّة سواء، وسلكت مسلك (المتقى) في الرّموز التي استعملها لرواة الحديث، وهي رموز مشهورة معروفة لدى طلبة العلم، وربما خفي منها (شا) للشافعي، و(طا) للموطأ، وأما (خز) فلا بن خزيمة، و(حب) لابن حبان، وأما الرّمز (ق) فهو للصّحاحين سواء أكان معهما (أحمد) أم لا.

- ٣ -

وأما الإجماع فهو دليل قوي إذا كان متيقناً، والعلماء لم يجمعوا على تعريف واحد للإجماع، بل اختلفوا فيه، غير أنهم أجمعوا أنه إذا تحقق وقوعه، فإنه لا تجوز مخالفته.

ومن العلماء من يرى عدم إمكانه، ومنهم من يراه إجماع الصحابة، ومنهم من يرى إجماع مجتهدى أهل عصر من العصور، وهو القول المشهور، ومنهم من يراه إجماع أهل مكة والمدينة، أو إجماع أهل المدينة، أو إجماع الشيخين، أو إجماع الأئمة، ومنهم من يرى أنه هو ما يجب أن يكون عليه الإجماع ولو خالف فيه من خالف، وهو ما كان معتمداً على نصٍّ وجرى عليه عمل الناس، وهذا أقربها.

وأكثر أهل الظاهر يرون أنه إجماع الصحابة؛ لأنهم هم الذين شهدوا التوقيف، وهم لا يمنعون الاحتجاج بإجماع من بعدهم ولكنهم يقولون: العلم بذلك بعيد، وابن حزم يرى ذلك أحد نوعي الإجماع، والثاني: ما يجب أن يكون عليه الإجماع مما كان معتمداً على نصٍّ صريح لا تجوز مخالفته، وقد ذكر في أول مراتب الإجماع أنواعاً أخرى من الإجماع غير بعيدة عن هذا النوع الذي ذكرناه.

ومع ذلك كله لا يستهين بالإجماع المحكي أحد من أهل العلم إلا إذا وجد دليلاً يخالف ذلك الإجماع؛ لأن الغالب فيما جرى عليه الأئمة في الدين أن يكون هو الصواب، وأن يكون سبيل المؤمنين، هذا هو الغالب، ويليه في ذلك ما كان الإجماع فيه هو قول الجماهير، ككثير من الإجماعات التي يحكيها ابن عبد البر، وبعض إجماعات ابن المنذر، وابن قدامة، ثم يلي ذلك بعض الإجماعات

التي تحكي اتفاق الأئمة الأربعة، ومن العلماء من يجعل فعل الصحابي الذي لا يعرف له مخالف إجماعاً، ولا ريب أنه أقوى من كثير من الإجماعات، لاسيما إذا كان من المسائل التي فعلها الصحابي أمام عدد كبير من الصحابة، أو كان من الأمور التي لا تخفى، كتفسير علي بن أبي طالب فاطمة رضي الله عنها.

والقصد: أن جمهور تلك الإجماعات التي يحكيها العلماء هي مما لا يعرف فيه حاكي الإجماع مخالفاً، وأتى له أن يعرف ذلك على الحقيقة؟ وبعضها يقصد به اتفاق الأئمة الأربعة، أو مشاهير الأئمة، كما قدمنا.

ومن المراجع الأولى في الإجماع وهي أدقها وأحقها بهذا الاسم، كتاب (مراتب الإجماع) لابن حزم، ثم كتاب (مسائل الإجماع) لابن القطان، فإنني اعتمدت عليه في كثير من إجماعاته.

وضمنت إلى ذلك طائفة من الموسوعات التي جمعت في هذا العصر، كموسوعة الإجماع عند ابن تيمية، وإجماعات ابن عبد البر، ومن الإجماعات ما هو منقول من (المحلى)، أو (النيل)، أو (الفتح). وأما (موسوعة الإجماع) لسعدي أبو جيب؛ ففيها من الخلل في العبارة والثقل والفهم شيء كبير، وفيها من الصواب كثير، وصححت ما وقع في نفسي أنه خلل.

ولم يُعَوَّل على القياس في هذا الديوان؛ لأن القياس ظن، وليس يقيناً، وما كان كذلك فليس حكماً لله، بل حكم الله هو ما جاء في الكتاب وصح في السنة، وأما القياس؛ فهو اجتهاد

تُلجأ إليه العقول ضرورة، وقد تهتدي إلى الصواب، وقد لا تكون من المهتدين، وما انتهت إليه لا تقدر أن تجزم بأنه حكم الله، لأن الدِّين ليس بالرأي، فإن العقول إذا حكمت بالقياس تقضي بأن التبرع بالدم بمنزلة الرضاع، وبأن المسح على أسفل الخف أولى، وبأن المحدث من دبره يغسل المكان الذي أحدث منه، وبأن سفر اليوم بمنزلة الإقامة أمس، وبأن الأخ من الأم يرث أقل من كل واحد من الإخوة الأشقاء، في مسألة فيها (زوج وأخ من أم وإخوة أشقاء) فكيف إذا كان معهم صاحبة سدس؟ وبأنه لا بأس من أن تضع الدِّميمة الشابة ثيابها؛ لأنها لا تُشتهى كالقواعد، وبأن الأمرد لا يسافر إلا مع ذي محرم، وبأنه لا يجوز أن تشتري ألف جرام ذهب بجرام واحد فضة يداً بيد، وبأن المرأة لها القوامة إذا كانت قوية السلطان مُنفقة، وبأن المهر للرجال على النساء؛ لأنه كُتب القتل والقتال عليهم، وعلى الغانيات جرُّ الذبول.

وبأن عدة الوفاة كمدة الطلاق؛ لأنه لو كان من أجل العجز لما كانت عدتها أياماً أو ساعات إذا توفي قبل أن تلد بأيام أو ساعات، وبأن البول أولى بحكم الاغتسال؛ لأنه نجس، والمشي طاهر، لمن أجنب في غير جماع.

وبأن العائض تقضي الصلاة، كما تقضي الصيام، وبأن السارق يُقطع يده إذا سرق مقدار دينها فما فوقها.

وبأنه لا فرق في الزنا بين المحصن الذي تزوج لم زنى، وآخر غير محصن وطء ألف مرة بسفاح، وأقر على نفسه الهتاف. والشرع يحكم على الأول بالرجم، ويجعل فعله أعظم، وعلى الثاني بالمجدد، والعقل البشري المسكين يقول: الثاني أكبر إجراماً.

وبأنه لا فرق في الصلاة بعد العصر، وبعد الظهر، لأن هاتين
الوقتين وكل وقت هو بعد العصر عند الآخرين.

وبأن بيع كبش بكبشين ممنوع، لأن العلة فيه هي العلة في بيع رطل
من البربرطين من البر، وأن الزيادة في ربا النسبة لا شيء فيها إذا
كان من تراخي قبل العقد.

وبأن الأولى في الزكاة أن يخص، وبأن الألباس أولى بالزكاة من
الذهب، وبأن المجنون لا يرث.. ولكن الله حكيم عليم، هو أعلم
بمصالح العباد، وأعلم بأحوالهم وبما ينفعهم، وعقول العباد قاصرة،
وعلمهم قاصر، وربما كان التكليف تعبدًا محضًا، ليعلم الله من يعمل
بأمره ومن لا يعمل، ومن يطيع ومن يعصي.
وهذا أمر يطول شرحه.

- ٥ -

وأما ما كان في الكتاب من تعليق على دليل، أو قول، وما كان فيه
من اختيار أو ترجيح، فمحفص اجتهاد، أرجو أني أضبت فيه
الصواب.

وجعلت له سبعة أبواب، وثامنها باب ذو أبواب، ولئن كان
الحافظ ابن حجر قد قال في مقدمة كتابه (تلويح المرام): «ليسير من
يحفظه من بين أقرانه نابغة، ويسمعون به الطالب المبتدئ، ولا يستغنى
عنه الراضع المشهي»، فإني أقول بلا مبالغة: ليكون حافظه، ومن يديم
استدكاره نابغة بين العالمين.

وقد توفّر لهذا الكتاب من بذل النفس ومجاهدتها، والإقبال على كتابته، والعزم على الوفاء به، واعتقاد نفعه، وصدق مسماه، وإدراك حاجة طالب العلم إليه، وسؤال المولى سبحانه الهداية والتوفيق = ما لم يتوفّر لكتاب من كتب، فهو نفسها لدي وأغلاها، وأغلاها وأولاها، فإن نفائس التصانيف زينة الحياة الدنيا، ولاجر الآخرة أكبر.

ولا يكن في صدرك حرج - يا طالب العلم - حين لا تجد بعضاً من مسائل الفقه في هذا الديوان، فإنه لم يؤلف ليكون جامعاً لكل المسائل، وإنما صنف ليكون بُلغةً للفقهاء، وزاداً للمتلبي، ومصححاً للشاري، وتذكرة للعالم، وقائداً إلى الدليل.

وقد صنفته وجمعت ما جمعت فيه على منهج أهل الأثر، أو أهل الحديث، أو أهل الظاهر، كل ذلك سواء، ومنهج أهل الظاهر هو منهج السواد الأعظم الذي كان عليه الناس قبل وجود المذاهب من الصحابة ومن بعدهم من التابعين، وسائر أئمة الحديث الذين ليسهم أصحاب الكتب الستة، وصنيعهم في تبويبهم وصنيع البخاري والنسائي وابن حبان شاهد على ذلك، ولم يكونوا يتسبون إليه، لأن الانتساب تحصيل حاصل، ولو لا جمودات لأبي محمد ابن حزم وداود - وهي قليلة - لكان الحق الخالص، وجميع المذاهب فيها مفردات ومسائل شاذة بعضها يعاب على قائلها أكثر مما يعاب على مسائل من انتسب إلى أهل الظاهر.

وفي ظني وظن كثير غيري أن ابن حزم لو تعلق في الخطأ مع المخالفين من أتباع المذاهب لكان له قبول أوسع، ولكن أخطأ في

القول، وأكثر من التشنيع، فمن الناس من أعجبهم خطابه، وراقت
لهم عباراته وغضباته وهم الأقل، ومنهم من صدّ عنه .. ومن العجيب
أن المنكرين على من انتحل منهج أهل الظاهر لا ينكرون على من
انتسب إلى مذهب من المذاهب الأربعة، ثم خرج كما شاء، وقال من
الأقوال ما شاء، واجتهد ما شاء، اجتهد العلماء، فالانتساب إلى
مذهب هو العاصم له، والركن الشديد الذي يأوي إليه، وهو الذي
ينجيه من اللوم، ولو كان ظاهرياً أشد من الظاهريّة.

وهذه المذاهب الأربعة لم تسع الدّين كلّها في وقتها، ومما يدلّ
على قصورها: أن أقوال علماء آل بيت النّبي ﷺ لا تكاد تُذكر،
بما يدل على أن السياسة هي التي حالت بينها وبين ذكرها.

ولقد كان الجُم الكثير من العلماء في عصور الأئمة الأربعة أو
بعضهم غير متسقين إلى أحد منهم ولا إلى غيرهم، وأما الأئمة الكبار
كالسّفيّانيين وأبي ثور، والأوزاعي، والبخاري، وغيره من أئمة
الحديث، وابن جرير الطبري، فأمرهم معلوم.

وفي كلّ مذهب من المذاهب الأربعة ظاهريون على منهج أهل
الظاهر، وفي أهل الظاهر من هو أقرب إلى أهل الرّأي في بعض
أقواله، والأمر قريب، والفرض تعظيم نصوص الكتاب والسّنة، هذا
هو الرّابط بين العلماء الصادقين وإن اختلفوا، وإلّا اتّسع الخرق بين
أهل السّنة وغيرهم من الطوائف من أهل القبلة لقص في ذلك
التّعظيم، إمّا بتحريف، أو صرف عن الظاهر، أو تعطيل، أو طعن في
أحد الدّكيلين من الكتاب وصحيح السّنة.

والحاصل أن الظاهري هو كلّ من لم يتسبب إلى مذهب معين،
ولم يكن معولاً إلا على الدّكيل، ولا حاجة له إلى أن يتسبب إليه،
لأنه يحصل بحاصل.

وما أحسن ما قاله الشوكاني في كتابه (المبدر الطالع) تعليقاً على قول أبي حيان، وكان ظاهرياً: «محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه»، قال: «ولقد صدق في مقاله، فمذهب الظاهر هو أول الفكر آخر العمل عند من منح الإنصاف، ولم يرد على نظريته ما يغيرها عن أصلها، وليس هو مذهب داود الظاهري وأتباعه فقط، بل هو مذهب أكابر العلماء المتقنين بتصوص الشرع من عصر الصحابة إلى الآن، وداود واحد منهم، وإنما اشتهر عنه الجمود في مسائل وقف فيها على الظاهر حيث لا ينبغي الوقوف، وأهمل من أنواع القياس ما لا ينبغي لمنصف إهماله، وبالجمله فمذهب الظاهر وهو العمل بظاهر الكتاب والسنة بجميع الدلالات وطرح التعميل على محض الرأي الذي لا يرجع إليهما بوجه من وجوه الدلالة، وأنت إذا أمنت النظر في مقالات أكابر المجتهدين المشتغلين بالأدلة، وجدتها من مذهب الظاهر بعينه، بل إذا رزقت الإنصاف وعرفت العلوم الاجتهادية كما ينبغي، ونظرت في علوم الكتاب والسنة حق النظر، كنت ظاهرياً، أي: حاملاً بظاهر الشرع منسباً إليه، لا إلى داود الظاهري، فإن نسبك ونسبه إلى الظاهر مخففة، وهذه النسبة هي مساوية للنسبة إلى الإيمان والإسلام، وإلى خاتم الرسل عليه أفضل الصلوات والتسليم.

وليعلم الذين يلحزون الأخذ بالظاهر أنهم يلحزون أنفسهم من حيث لا يشعرون، لأن كلمة الظاهر جارية على أنسبهم، لأنها من فطرتهم، وأنهم يأخذون بذلك في أكثر مسائل العلم، بل في أكثر مسائل الحياة، وأنهم يقولون - إن كانوا من أهل السنة والجماعة - لا يجوز الخروج عن ظاهر الكتاب والسنة في الاعتقاد، فلم يفرق بين

الاعتقاد وغير الاعتقاد؟ لم إنكم تلعزون بذلك مصحابة رسول الله ﷺ ومن يعلمهم ممن لم يعرف عنهم سوى الاستدلال بالكتاب والسنة، بل إنه يخشى عليكم من لعز نبي الله ورسوله ﷺ حين قال: لأزيدن على السبعين، لما قال الله له: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ (التوبة: ٨٠)، وقد عاتب النبي ﷺ أسامة بن زيد، وأنكر عليه إنكاراً شديداً ساعة لم يأخذ بالظاهر، ويصلق من شهد أن لا إله إلا الله حين رفع عليه السيف ليقتله، مع أن النظر يشهد بأن حاله كحال من قال: ﴿إِنِّي ثَبْتُ الْقُرْآنَ﴾ (الشع: ١٨).

ومن الناس من يظن أن الأخذ بالظاهر: أخذ بظاهر لا باطن له، وأنه نوع من السذاجة والسطحية، وهذا الظن منهم هو السذاجة؛ لأنهم حكموا على ذلك من خلال مسائل قليلة شهرت عن ابن حزم وداود، ولم يعرفوا أصولهم، ولا قرءوا كتاب (الإحكام) الذي هو أفضل كتاب في أصول الفقه.

- ٧ -

ثم إنني أوصي طالب الفقه بإحدى عشرة وصية:

الوصية الأولى: أن يتحرر من ربة التقليد وأغلاله، فإن المقلد مسير غير مختير، لا يصر إلا طريقاً واحداً، قنطرة يهديه، وقنطرة يضله، وبصيرته محجوبة، وملكانه معطلة، وما أفلح مقلد قط، ولا تنفع في دين الله ولا رفع، وهو بلسان حاله معاند لأمر الرحمن جل جلاله بالتفكير، والتدبر، والتذكر، والعقل، وكان من ذكي حرم نفسه من أنوار الفكر والتأمل، وحلاوة الاستنباط والنظر، وكان من الخائين!

والمعجزة

وكم من متوسط الذكاء من مطرحي التقليد، أشرقت له الظلمات بأنوار الأدلة، ووهبه الله فيضاً من فيوض الحق، فأبصر الحقائق على وجهها، وكشف الله له من أنوار العلوم ما لم يخطر له على بال.

ولنضرب لكم مثلاً رجلين، اختلف مسلكهما في أسماء الله وصفاته وأفعاله:

أحدهما: لم يأخذ بظاهر كلام الله تعالى في كتابه، ولا بكلام رسول الله ﷺ في سنته، بل وجه قصده تقليداً إلى التعريف أو التعطيل أو التأويل، عناداً لفطرته، وأتباعاً لما سمعه من أهل التأويل، فلا هو أصمل عقله ونظره في المسلك الذي سلكه، ولا هو ترك فطرته السوية الأولى على ما هي عليه.

وآخر: آمن بما أنزل على الرسول ﷺ من ربه، وأجراه على ظاهره، ولم يرد على فطرته ما يجتالها عن أصلها، ومن يديهتها التوجه إلى العلو بعين القلب حين تذكر الله أو تدعوه.

ثم نظر إلى طريقة السلف الطيب، فرأى نهجهم موافقاً لبنيته عقله وسواء فطرته، وهو الإيمان بكل ما أخبر به الله عن نفسه أو أخبر عنه رسوله مع اعتقاده أن الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، هل يستويان مثلاً؟ لا والله! لا يستويان.

لقد ضيع الأول طريقه، فهو يتخبط يميناً ويسرة، وهو في الوقت نفسه قد سلك سبلاً طويلة. ولما ذاك فهو على صراط مستقيم.

وقد رأينا من سلك السبيلين، فوجدنا الأول لا يستطيع أن يحمك من منهجه - إن أحكمه - إلا في زمان طويل، وبعد ولموج في مسلك ذات عوج، وتناقضات ومشكوك

والثاني: يحكم منهاجه في ثلاثة مبادئ (إثبات، وأخذ بالظاهر، وتنزيه)، وإن التزم بذلك مضى في طريقه واثق الخطوة لا يقدر على تشكيكه أحد من الزائفين.

الوصية الثانية: أن يتفقه في الدين من خلال نصوص الوحي، ومستعيناً على ذلك بما بينه العلماء في الكتب الأثرية، التي تذكر الحكم ودليله.

الوصية الثالثة: أن يُعنى بدراسة اللغة العربية نحواً وصرفاً ومعاني ودلالات، وليضرب في هذا بسهم وافر، فإنها وسيلة لفهم نصوص الوحيين.

الوصية الرابعة: اعرف قدر نفسك، وإياك أن تغتر بمعرفتك وتجردك، فأنت في المنازل الأولى في طلب العلم، وستعرف حقيقة نفسك ومقدار علمك بعد ذلك، فإن السالك في طلب العلم كمن يسير في طريق طويل، كله روابي، كلما علا على راية رأى راية أخرى، وتكون كل راية أعلى مما قبلها، وينكشف له من جهله في كل راية بمقدار ارتفاعه، والميزان حيثما ينكشف له من جهله وعلمه، وما دام عالماً بذلك فهو على نور إلى نور إلى أن يلاقي ربه.

الوصية الخامسة: قدس الحق حيث كان، ولا تقدس أحدًا، فلا أحد معصوم، سوى رسول الله ﷺ، وكل يؤخذ من قوله ويرد، واعلم أنه لا تلازم بين الحق والأكثر زهداً وعباداً، ولا بين الحق وكثرة الفالطين به، ولا وسيلة للحق سوى اليرحان.

الوصية السادسة: ههنا عزق يقع فيه من يقول: إنه يأخذ بالدليل، ويستمسك به، ولا يعرك إلا عليه، ثم يعمى لمن دله على الطريق.

من شيوخه أو علماء عصره أو أحد من السالكين كابن حزم وابن تيمية وغيرهما، فلا تقع في هذا المزلق، فتكون من الجاهلين.

الوصية السابعة: قد يقع في قلبك انتقاص لمن قال بقول نرى أنه يخالف الدليل، وهذه آفة من آفات طالب العلم، وهو حبيب موكب من الجهل بطبيعة المخلوق، والغرور، والغفلة عن عيوب النفس.

وسببه عدم التجرد في النظر إلى القول لا إلى القائل. وقد تنقص قائلاً بقول، ثم لا تلبث أن ترى أن الحق معه، لدليل ينكشف لك، فتكون من النادمين.

الوصية الثامنة: التخلص من العناد، فطالب الحق لا يعاند، وإن عاند لا يتمادى في عناده، والمعاند يقدم هواه وحظوظ نفسه الغضبية على لذة الحق التي لا يعدلها لذة، فاحذر من هذا الخلق الذي يصادم العقل والقصد والإخلاص، وهو خلق لا ينجو منه إلا القليل من بني آدم، وهو في العرب أكثر من غيرهم. بسبب ما ورثوه من التوبيخ، ولوم على الخطأ، وحب الغلبة على كل حال، ومن تأمل أسباب الخلاف بين الناس، أزواجاً، وإخوة، وشركاء، وأصحاباً، وزملاء، وجد العناد هو رأس الأسباب في أكثر الأحوال.

الوصية التاسعة: ابتهل إلى الله تعالى وتضرع إليه أن يهديك إلى الحق، ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [١: ١١٤]، وتذكر أنك تقول كل يوم سبع عشرة مرة أو أكثر ﴿أَفِينَا الْقَرْيَةَ التَّنْفِيمَ﴾، ولو حضر قلبك عند هذه الدعوة، وعلمت ما تطلبه بعد طلب العون من الله؛ لشرح الله صدرك، وزادك هدى وتوفيقاً، وهذا التوجه يخلصك من أكثر الآفات التي تشوش على البصيرة، وتقصيك من الحق والعمل له.

الوصية العاشرة : تعليم ما علمك الله والدعوة إليه، وفي هذا
العصر من وسائل التعليم ما لا عذر لأحد في التصل من أدائه زكاة
ما آتاه الله من العلم.

الوصية الحادية عشرة : الصبر على جميع ما سبق، فإنه لا ينال
الإمامة بين الناس إلا الصابرون الموقنون، وإنما يورث اليقين العلم،
وقد حصلت على العلم، وبقي لك الصبر على الطلب والعمل
والتعليم والأذى.

والله يهدي إلى الحق، وإلى طريق مستقيم.

أبو محمد

عبد العزيز بن علي العربي

مكة المكرمة

١٤٣٦/١٠/١٩ هـ

رموز القشور

الرمز	التوضيح
ع	أصحاب الكتب الستة
ف	البخاري ومسلم
خ	البخاري
م	مسلم
د	أبو داود
ت	الترمذي
ن	النسائي
هـ	ابن ماجه
جم	أحمد
طا	الموطأ
شا	الشافعي
خز	ابن خزيمة
حب	ابن حبان
ك	المستدرک
قط	الذركطلي
الخمس	أصحاب السنن الأربعة وأحمد
■	السنن الأربعة
من	مختلف

تعميمات

طهارة

طهورة ماء البحر وغيره

قال الله سبحانه: ﴿وَأَزَلَيْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨].

وقال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ﴾ [الأنفال: ١١].

١- عَنْ أَبِي مُرَّةٍ رضي الله عنه، قَالَ: سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَرْكَبُ الْبَحْرَ، وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا، أَفَتَوْضَأُ بِمَاءِ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاءُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ» (الخمس).

وقد أجمع المسلمون على أن الطهارة الشرعية طهارتان: طهارة من الحدث، وطهارة من الخبث ^(١).

وأجمعوا على أن الطهارة من الحدث ثلاثة أصناف: وضوء، وغسل، وبدل^٢ منهما وهو التيمم ^(٣).

وأجمعوا على أن ماء البحر طهور، وأن الوضوء به جائز ^(٤).

وأجمعوا على أنه لا يجوز التوضؤ بماء الورد وماء الشجر وماء الخضر، إلا ما يقع عليه اسم الماء المطلق ^(٥).

(١) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٧٦١/٢).

(٢) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٧٦٢/٢).

(٣) نكت العيون، مخطوط الحديث (الإتباع ١٦٠/١)، التمهيد لابن عبد البر (٧٢١/١٧).

(٤) الإتباع (الإتباع ١٧٣/١).

قال ابن حزم: اتفقوا على استعمال الماء الجاري ما لم يظهر فيه نجاسة. وتعقبه ابن تيمية بأن الجاري كالراكد في اعتبار القلتين في رواية من أحمد والشافعي^(١).

وأجمعوا على أنه لا يجوز التوضؤ والاغتسال بشيء من الأثرية، سوى النبيذ في قول أبي حنيفة^(٢).

وأجمعوا على أن نبيذ التمر لا يتوضأ به مع وجود الماء^(٣).

والماء المتغير إن كان التغير حاصلًا بأصل الخلقة أو بما يشق صون الماء عنه: فظهور باتفاق^(٤).

وكذلك إن تغير الماء بطول مكثه ومقره؛ فهو باقٍ على طهوريته باتفاق العلماء^(٥).

واختار ابن تيمية جواز الوضوء بكل ما يقال له: ماء، ولو كان مقيدًا، إذا لم يغلب عليه أجزاء غيره.

وقوله موافق لقول أبي محمد ابن حزم.

قال أبو محمد: كثير من مسائل الفقه يُبْتَنَى حكمها على ما صدق عليه اللفظ بإطلاق، وكل ما يصدق عليه ماء لم يرد عليه ما يغيره عن أصله؛ فهو طاهر مطهر، ولا يمنع من استعمال طاهر مطهر في الدنيا إلا ماء واحد، لم يعرض له أكثر الفقهاء، هو ماء آبار ثمود.

(١) مراتب الإجماع (٢٨٨).

(٢) الإعراف (الإقناع ١/١٧١).

(٣) شرح معاني الآثار (١/٩٦).

(٤) مجموع الفتاوى (٢١/٢١).

(٥) مجموع الفتاوى (٢١/٣٦).

طهارة الماء الذي توضع به المسلم

قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨].

وقد ثبت في الحديث أن «المؤمن لا ينجس».

٢- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمُودِنِي وَأَنَا مَرِيضٌ لَا أَهْجِلُ فَتَوَضَّأَ وَصَبَّ وَضُوءَهُ عَلَيَّ (ق).
وأجمع أهل العلم على أنه لا بأس بفضل ظهور الرجل المسلم يتوضأ به^(١).

وأجمعوا على جواز توضع الرجلين معاً، والمرائين معاً^(٢).
وأن بدن الجنب طاهر، وعرقه طاهر، والثوب الذي عليه يكون فيه عرقه طاهر، ولو سقط الجنب في دهن أو مائع لم ينجسه بلا نزاع بين الأئمة^(٣).

النهي عن تقدير المياه

وقال الله سبحانه: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقَ﴾ [البقرة: ٢٠٥].

٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَغْتَسِلَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُثْبٌ». فَقَالُوا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، كَيْفَ يَفْعَلُ؟ قَالَ: يَتَاوَلُهُ تَتَاوَلًا (م).

ولـ (حم، د): «لَا يَتَوَلَّنْ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنْ جَنَابَةٍ».

(١) النهي لا ينحصر في عبد الله (١/٢١٨).

(٢) مراتب الإجماع لا ينحصر (٣٦).

(٣) مجموع الفتاوى (١/٥٨).

قال ابن تيمية: الإجماع دل على أنه نهى عن البول فيما ينجسه البول، بل تقدير الماء وغير ذلك فيما يشترك فيه القليل والكثير، ولا يجوز أن يقال: إنه ■ إنما نهى عن البول فيه؛ لأن البول ينجسه، فإن هذا خلاف النص والإجماع^(١).

قال أبو محمد: يذكر بعض الناس مهنا تنكيتا على ابن حزم في أن هذا النهي لا يشمل من يال في قارورة وصبتها في الماء الدائم، ولم أجده.

حكم ما بقي من طهور المرأة

قال أبو محمد: كل ما تركنا الاستدلال له من القرآن، فهو مندرج في عمومات القرآن، كقوله سبحانه: ﴿وَمَا مَنَعَكُمْ الرِّسُولَ فَحُشُّوهُ﴾ [الحشر: ٧]، وقوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، وغيرها من الآيات.

٤- عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرٍو الْغِفَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرْأَةِ» (الخمس: ٢٣).

٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مِثْمُونَةٍ (م، حم).

٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ: اغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَفْنَةٍ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ لِيَتَوَضَّأَ مِنْهَا أَوْ يَغْتَسِلَ، فَقَالَتْ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ جَنِّبًا. فَقَالَ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْنِبُ» (م، حم، ن، د، ت).

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/٢١)، ترجمته: أن النبي أعلم من أن يكون من غسل بماء من الماء، فقد يكون كثيراً ولا ينجس، ولكنه يكثر.

(٢) إلا أن النسائي وابن ماجه قالوا: لا يغسل وضوء المرأة.

(٣) ومبطل: لا يجنب.

قال في (المستقى): وأكثر أهل العلم على الرخصة للرجل من فضل طهور المرأة، والإخبار بذلك أصح، وكرهه أحمد وإسحاق إذا خلعت به.

وقال في (نكت العيون): ولا بأس بالوضوء من فضل الجنب والحائض، وذلك أن يفضل من إناثهما ماء بعد فراغهما من غسلهما، فجلز للرجل أن يتوضأ بفضل وضوء المرأة وغسلها، وهو مذهب عامة الفقهاء^(١).

قال أبو محمد: اشترط ابن حزم للمنع من الوضوء أو الغسل بفضل طهور المرأة أن يكون ما بقي من الماء أقل مما استعملته. والذي يظهر لي: أن المنع خاص بما فضل من وضوئها أو غسلها مما استعملته وتقاطر من جسدها، لا ما بقي من الماء الذي لم تستعمله.

حكم الماء إذا لاقته النجاسة

قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨].

٧- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَتَوَضَّأُ مِنْ بَرِيضَاعَةٍ، وَهِيَ بَرِيْءٌ يَلْقَى فِيهَا الْحَيْضُ؟^(٢) وَلُغُومُ الْكِلَابِ وَالشَّيْءُ^(٣) فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ» (حجم، د، ت)^(٤).

(١) الإقناع (١/١٦٩، ١٧٠)، وانظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٤/٢٧).

والمسألة فيها خلاف، نقله عدد من أهل العلم.

انظر: التمهيد (١٤/١١٤)، وبداية المجتهد (١/٣٢)، وطرح التريب

(١/٩٢)، وفتح الباري (١/٣٤٩)، وقيل الأوطار (١/٣٣).

(٢) الفرق التي تستعمل في الحيض.

(٣) كالمذرة والحيضة.

(٤) قال القرطبي: صححه أحمد وابن معين وابن حزم والحكم (المصنف ١/١٤٤).

النبهات

٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - وَهُوَ يُسْأَلُ عَنِ الْمَاءِ يَكُونُ بِالْفَلَاةِ مِنَ الْأَرْضِ وَمَا يَثْرَثُهُ مِنَ السَّبَاحِ وَالذُّوَابِ - يَقُولُ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ» ^(١) لَمْ يَحُولِ الْخَبَثُ (حم).

٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يُولَدُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَحْتَسِلُ فِيهِ» (ع).

وقد أجمع أهل العلم على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت له طعمًا أو لونًا أو ريحًا: أنه نجس ^(٢).

وأجمعوا على أنه إن تغير أحد أوصافه بطاهر أنه طاهر غير مظهر ^(٣).

وأجمعوا على إراقة ما تقع فيه النجاسة من قليل المائعات، ولو عظم ثمنه ^(٤).

سُورُ الْهَرَمِ

١٠- عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي الْهَرَمِ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ» (حم).

وقد أجمع أهل العلم على أن سور ما أكل لحمه طاهر ^(٥)، ويجوز شربه والوضوء به ^(٦).

(١) كنية قلة، وهي الهرة الكبيرة.

(٢) الإجماع لابن المنذر (٣٣)، التمهيد لابن عبد البر (١٨/٢٢٥، ٢٢٦)، التبر، منطلق الحديث للإمام (١/١٦٥، ١٦٦)، شرح مسلم (٢/١٨٨)، والمجموع (١/١٦٠).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٩/١٦٦)، الإشراف (١/١٦٦)، المجموع الفتاوى (٢١/٣٠).

(٤) فتح الباري (موسوعة الإجماع ٢/١١٠٤).

(٥) ولا يلزم من هذا أن يكون ما حرم أكله نجس.

(٦) الإجماع لابن المنذر (٣٣).

وأجمعوا على أن اتخاذهم للهبة جائز

تطهير الشبهة

اهْتِبَارُ الْمَدَدِ فِي التَّطْهِيرِ مِنْ وَلَوْنِ الْكَلْبِ

وقال الله سبحانه: ﴿وَاللَّهُ يُخَيِّطُ الْمُظْلِمِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨].

١١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا (ق).

وفي رواية: «طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْ لَا هُنَّ بِالثَّرَابِ» (م، حم).

وفي رواية: «فَاغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ وَعَقُرُوهُ الثَّامِنَةَ بِالثَّرَابِ».

وقد أجمع أهل العلم على أن ما يَرْتَشِعُ من الكلب كالذمغ واللُعَابِ والمخاط والعرق نجسٌ بلا خلاف^(١).

وأن لبن الكلب والمتولد منه وبوله نجس^(٢).

والشيء الذي ليس عليه نجاسةٌ حِسِيَّةٌ وَلَا حُكْمِيَّةٌ، يُسَمَّى طَاهِرًا بِالْإِجْمَاعِ^(٣).

وأن جميع الغسلات في الإناء الذي وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ واجبة^(٤).

وأن من غسل أثر المختزير سبعَ مرَّاتٍ بالماء، والثامنة بالتراب، فقد طهر^(٥).

(١) المجموع (موسوعة الإجماع ١/ ٣٧٣).

(٢) المجموع عن البيهقي، فتح الباري عن ابن المنير (موسوعة الإجماع ١/ ٣٧٣، ٣٧٤).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم، نيل الأركان (موسوعة الإجماع ٢/ ٣٧٣).

(٤) الاستذكار (١/ ٢٥٩).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٦).

وأن الإناء لا يجب غسله إلا عند الاستعمال^(١).
وأن إزالة النجاسات من الأبدان والثياب والأرض تصح بغير
نيتها^(٢).

وأن النجاسة تُزال من ثلاثة محلات: الأبدان، ثم الثياب، ثم
المساجد ومواضع الصلاة^(٣).

دَمُ الْحَيْضِ يُصِيبُ الثَّوْبَ

قال الله سبحانه: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا بَدَأْتُمُ الصَّلَاةَ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَارْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَلَا حَرَجَ لِمَنْ رَفَسَ إِتْرَافًا وَلَا يَعْزَلُ فَإِنَّكُم مَّرْكُومُونَ﴾ [المدثر].

وقال سبحانه: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

١٢- عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: جَاءَتْ امْرَأَةً
إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِحْدَانَا يُصِيبُ ثَوْبُهَا مِنْ دَمِ الْحَيْضَةِ، كَيْفَ
تَصْنَعُ؟ فَقَالَ: «تَحْتَهُ»^(٤)، ثُمَّ تَقْرُصُهُ^(٥) بِالْمَاءِ، ثُمَّ تَنْضَحُهُ، ثُمَّ
تُصَلِّي فِيهِ (ق).

تَطْهِيرُ الْأَرْضِ النَّجِسَةِ بِصَبِّ الْمَاءِ

وقال الله سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨].

١٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَامَ أَهْرَابِيُّ فَقَالَ فِي
الْمَسْجِدِ، فَقَامَ إِلَيْهِ النَّاسُ لِيَقْعُوا بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ادْعُوهُ،

(١) المحلى (الافتاح ١/١٨٣).

(٢) التمهيد (الافتاح ١/١٨٨)، مجموع الفتاوى (٤٧٧/٢١).

(٣) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١١/٩).

(٤) أي: تفرقه وتفسره.

(٥) أي: تغمزه بأصابعها.

وَأَرِيقُوا عَلَى بَوْلِهِ مَجْلًا^(١) مِنْ مَاءٍ أَوْ ذُرْوًا^(٢) مِنْ مَاءٍ، فَإِنَّمَا يُجْتَنَبُ
مُسْرِينَ، وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ^(٣) (ع إ ل م).

أجمعت الأمة على أن الماء مطهر للنجاسات، وأنه ليس في
ذلك كسائر المائعات الطاهرات^(٤).

وأجمعوا على أن غسالة النجاسة المنفصلة نجسة إذا تغير لونها
أو طعمها أو ريحها^(٥).

تطهير الثعل بالتراب

وقال الله سبحانه: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا وَاقَهُ يُحِثُّ
الْمُطَهِّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨].

١٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا
وَطِئَ أَحَدُكُمْ بِنَعْلِهِ الْأَذَى، فَإِنَّ التُّرَابَ لَهُ طَهُورٌ» (د).

١٥- وَحَنَّ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَاءَ
أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَقْلِبْ نَعْلَيْهِ وَلْيَنْظُرْ فِيهِمَا فَإِنْ رَأَى خَبثًا،
فَلْيَمْسَحْهُ بِالْأَرْضِ ثُمَّ لِيُصَلِّ فِيهِمَا» (حم، د).

الرَّشُّ عَلَى بَوْلِ الْغُلَامِ إِذَا لَمْ يَطْعَمْ

١٦- عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مِخْصَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا أَكَلَتْ بِإِذْنِ لَهَا
صَغِيرًا لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَحَا
بِمَاءٍ، فَنَضَحَهُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَغْسِلْهُ (ع).

(١) دلوًا مملوءًا.

(٢) نصيًا.

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١/٣٢٠، ١٨/٢٢٦).

(٤) شرح صحيح مسلم (٣/١٩١)، والنسب (١/٢١٢)، والمصنف (٢/٤٠٢).

والمبدع (١/٤٤٨).

١٧ - وَعَنْ أَبِي السَّمْعِ - خَادِمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ، وَيُرَشُّ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ» (ن)، (د) (١)

وأجمع أهل العلم على وجوب الرش على ما بال عليه النبي الذي لم يأكل الطعام على جهة التغذية، فإن أكل فقد وجب الغسل بلا خلاف (٢)

وَأَنْ بَوْلَ كُلِّ آدَمِيٍّ يَأْكُلُ الطَّعَامَ نَجَسٌ (٣)

ومن غريب ما ورد في الباب: ما روي عن سلمان: أنه أمر بغسل البصاق (٤). وعن إبراهيم النخعي: البصاق بمنزلة العذرة (٥).

الرُّخْصَةُ فِي بَوْلِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ

١٨ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَهْطًا مِنْ عُكْلٍ (٦)، أَوْ قَالَ عُرَيْتَةٍ (٧)، قَدِمُوا فَاجْتَوَوْا (٨) الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِلْقَاحِ (٩)، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا فَيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا (ق). وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ» (م).

(١) صححه الحاكم، وحسنه البخاري، (الرباعي ٢٤/١).

(٢) اختلاف الفقهاء، شرح صحيح مسلم، المجلد (موسوعة الإجماع ١١١٢/٢).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٠٩/٩)، شرح صحيح مسلم (١٩٠/٢، ١٩٢).

(٤) رواه ابن حزم في (المجلد ١٤٤/١)، وأنكر ابن عبد البر ثبوته في (الاستبصار ١٣٧/٣).

(٥) رواه ابن حزم في (المجلد ١٤٤/١).

(٦) عُكْلٌ: قبيلة من تميم الرباب.

(٧) عُرَيْتَةٌ: حَيٌّ مِنْ قَضَاعَةٍ، وَحَيٌّ مِنْ بَجِيلَةٍ، وَالْمَرَامُ: مَا الثَّانِي، كَمَا ذَكَرَهُ مُوسَى بْنُ

حَفْصَةَ فِي (الْمَغَازِي). قَالَ ابْنُ حَبْرٍ فِي (تَلْعِ الْبَارِي ٢٣٧/١).

(٨) أَي لَمْ يَوَاقِفِهِمْ طَعَامُهَا، وَتَضَرَّعُوا بِالْمَقَامِ بِهَا.

(٩) جَمْعُ لِقْحَةٍ، بِكَسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا، وَهِيَ: التَّاقُ ذَاتُ الْفَرْقِ.

مجموعات

وأجمع أهل العلم على أن بول الحيوان المأكول للحم غير نجس^(١)، كما أن بول الحيوان غير مأكول للحم نجس بالإجماع^(٢).

قال أبو محمد: في صحة هذا الإجماع نظر، ولم تتحرر صحة الإجماعات التي نقلها في هذا الكتاب، ولكننا نحكي ما حكى فيه الإجماع؛ لأن ما حكى فيه الإجماع، وإن لم يتحقق = أقوى من غيره.

ولا خلاف في طهارة كل حيوان يؤكل لحمه^(٣)، ولبنه طاهر^(٤)، وكذا بيضه^(٥).

وما جزء من شعر الحيوان المأكول للحم أو صوفه أو وبره طاهر بإجماع الأمة سواء جزء مسلم أو غيره^(٦).

وما يرشح من الحيوان الطاهر كالدمع واللغاب والمخاط والعرق طاهر بلا خلاف^(٧).

ما جاء في المنذري^(٨)

١٩- عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذْنًا، فَأَمْسَحْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرْتُ الْمِقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: (فِيهِ الْوَضُوءُ) (ق).

(١) المنذري من مالك (موسوعة الإجماع ٢٧٣/١).

(٢) المجموع من البيهقي، وفتح الباري عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٢٧٣/١).

(٣) المحلي (موسوعة الإجماع ٢٧٢/١).

(٤) المجموع، المنذري (موسوعة الإجماع ٢٧٢/١).

(٥) المجموع (موسوعة الإجماع ٢٧٢/١).

(٦) المجموع، فتح الباري عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٢٧٢/١).

(٧) النجاشي، المنذري (موسوعة الإجماع ٢٧٢/١).

(٨) ما دون أربعين يخرج من الفرج عند الملاحظة وشعرها.

وفي رواية: «يُغْسِلُ ذَكَرَهُ، وَيَتَوَضَّأُ» (م).

وفي رواية: «يُغْسِلُ ذَكَرَهُ وَأَنْثِيَّتَهُ، وَيَتَوَضَّأُ» (حم، د).

وورد في (د، ت): «نضح ما أصاب الثوب منه».

وأجمعت الأمة على نجاسة المذي، ولم يخالف في ذلك إلا بعض الشيعة^(١).

وأجمعت كذلك على نجاسة الودي^(٢).

مَا جَاءَ فِي الْمَنِيِّ

وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تَرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُفُوفٍ﴾ [غافر: ٦٧].

قال أبو محمد: كرم الله بني آدم، ومن البعيد أن يكون المكرم مخلوقاً من نجس!

٢٠- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كُنْتُ أَفْرُكُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يَذْهَبُ فَيُصَلِّي فِيهِ (ع - خ).

وروي أنه قال: إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُخَاطِ وَالْبَصَاقِ، وَإِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَمْسَحَهُ بِخِرْقَةٍ أَوْ بِإِذْخِرَةٍ^(٣) (قط).

مَا لَيْسَ لَهُ دَمٌ سَائِلٌ لَا يَتَجَسُّ بِالْمَوْتِ

٢١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَقَعَ الذَّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ، فَإِنْ فِي أَحَدٍ جَنَاحَتِهِ شِفَاءٌ وَفِي الْآخَرِ دَاءٌ» (خ، حم، د).

(١) اختلاف الفقهاء، المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١١٠٧/٢).

(٢) المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١١٠٧/٢).

والودي الذي يخرج عقب البول.

(٣) حشيش طيب الريح.

وأجمع العلماء على التجاوز والعفو عن دم البراغيث والحشرات ما لم يتفاحش^(١).

وأن الكثير من الدّم أي دم كان - حاشا دم السمك، وما لا يسيل دمه - نجس^(٢).

المُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ وَلَا بِشَيْءٍ انفصلَ منه

قال سبحانه: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨].

٢٢- وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: الْمُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ حَيًّا، وَلَا مَيِّتًا.

وقال محمد بن إبراهيم ابن الوزير: لا يصح إطلاق النجاسة على المؤمن حقيقة ولا مجازًا.

٢٣- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا رَمَى الْجَمْرَةَ، وَتَحَرَّسُكُهُ، وَحَلَقَ، تَاوَلَ الْحَلَّاقَ شِقَّةَ الْإِيْمَنِ فَحَلَفَهُ، ثُمَّ دَعَا أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ، ثُمَّ تَاوَلَهُ الشَّقُّ الْأَيْسَرَ، فَقَالَ: «أَخْلَقَهُ». فَحَلَفَهُ، فَأَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ، وَقَالَ: «أَقْسَمُهُ بَيْنَ النَّاسِ» (ق).

وأجمع المسلمون على أن المؤمن طاهر حيًا وميتًا، وكذا الجنين^(٣).

التَّهْيُ عَنْ الْأَيْفَاعِ بِجُلُودِ السَّبَاعِ

٢٤- عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ بْنِ أَسَامَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَهَيَّ عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ، [أَنْ تُقْتَرَشَ]^(٤) (حم، ن، د، ت).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٢٢/٢١).

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ١٢١١/٢).

(٣) شرح صحيح مسلم (٦٦/٤).

(٤) الزيادة للترمذي.

٢٥- وَعَنْ الْعُقَدَامِ بْنِ مَعْدٍ بِكَرْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ وَمِثَالِهِ^(١) النُّمُورِ (حم، ن).

تَظْهِيرُ الْإِهَابِ بِالذَّبَاغِ

وقال سبحانه: ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ﴾ [النحل: ٥].

٢٦- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: تُصَدَّقُ عَلَيَّ مَرَلَةٌ لِمِثْمُونَةٍ بِشَاوٍ، فَمَاتَتْ، فَمَرَّ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «هَلَا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا»^(٢)، فَدَبَعْتُمُوهُ، فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ؟ فَقَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ. فَقَالَ: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا» (ع)، ولم يذكر (خ، ن) الذباغ.

٢٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دَبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ» (م، حم)^(٣).

٢٨- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِشَهْرٍ: «أَنْ لَا تَتَّبِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ إِهَابًا وَلَا عَصَبًا» (حم)^(٤).

واتفق أهل العلم على أن لحم الميتة، وشحمها، وودكها^(٥)، وغضروفها، ومُخَّهَا: نجس^(٦).

واتفقوا على أن جلد ما يؤكل لحمه قبل دباغه إذا ذُكِّي: طاهرٌ جائزٌ استعماله، وبيعه^(٧).

(١) الفرش التي تصنع من جلود النمر.

(٢) جلدها.

(٣) قال الترمذي بن شميل: «إنما يقال: الإهاب لجلد ما يؤكل لحمه».

(٤) قال في المنتقى: وأكثر أهل العلم على أن الذباغ مطهر في الجملة، لصحة النصوص به، وخبر ابن حكيم لا يقاربها في الصحة والقوة ليُسَخَّها.

(٥) الودك: دسم اللحم.

(٦) مراتب الإجماع لابن حزم (١٤).

(٧) مراتب الإجماع لابن حزم (١٤)، التبر (الانواع ١/٢٩٥).

وأن دباغ جلد الحيوان مطهرٌ له في مذهب عامة العلماء^(١).
ولم يختلفوا في أن الخنزير لا يطهر جلده بالدباغ^(٢).
واتفق أهل العلم على أن لحم الخنزير وشحمه وودك^(٣)
وغضروفه ومنه وعصبه، كل ذلك نجسٌ، وأن حكمه في
التجاسة حكم الكلب^(٤).

قال أبو محمد: مستند الإجماع: قوله تعالى: ﴿وَالْحَمَّ خَنِزِيرٌ
فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، غير أن اللغة لم يرد فيها الرجس
بمعنى النجس.

(١) المجموع من الخطابي (موسوعة الإجماع ١/٣٧٤).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١/١٦٣).

(٣) الشحم المذاب.

(٤) مراتب الإجماع (٤٤)، بداية المجهود، المختار، المجموع عن ابن المنذر (موسوعة

موسوعة الإجماع ١/٣٩٩).

الأئمة

آنية الذهب والفضة

قال عز وجل: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ (٣) [الأعلى].

٢٩- وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ، وَلَا الدِّيَّاجَ»^(١)، وَلَا تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلكُمْ فِي الْآخِرَةِ» (ق).

٣٠- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الَّذِي يَشْرَبُ فِي آنِيَةِ الْفِضَّةِ لَأَمَّا يُجْرَجِرُ»^(٢) فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ» (ق). وفي رواية: «فَإِنَّهُ مَنْ شَرِبَ فِيهَا فِي الدُّنْيَا لَمْ يَشْرَبْ فِيهَا فِي الْآخِرَةِ» (م)^(٣).

واتفق أهل العلم على أن كل إناء ما لم يكن فضةً، ولا ذهباً، ولا صُفْرًا^(٤)، ولا نحاساً، ولا رُصاصاً، ولا مغصوباً، ولا إناء كتابي، ولا جلد ميتة، ولا جلد ما لا يؤكل لحمه وإن دُكِّي = فإن الوضوء منه، والأكل، والشرب جائز^(٥).

وقال ابن تيمية: الآنية الثمينة التي هي أغلى من الذهب فيها قولان في مذهب الشافعي ومالك^(٦).

(١) الثياب المتخذة من الإبريسم فارسي معرب.

(٢) من الجرجرة، وهو: صوت يردد البعير في حنجرته إذا هاج، نحو صوت النعاج في فك الفرس.

(٣) عن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) الصُّفْر، بضم المهملة، وإسكان الفاء، وقد تكسر: صنف من حديد النحاس.

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٤-٤٥).

(٦) تعليق ابن تيمية على مراتب الإجماع (٢٨٩).

وأجمعوا على أنه يحرم على الرجل والمرأة استعمال آنية الذهب والفضة في الأكل والشرب والطهارة^(١).

وقال النووي: من توضأ أو اغتسل من إناء ذهب أو فضة، عصي بالفعل، وصح وضوؤه وغسله في مذهب العلماء كافة، إلا داود، فقال: لا يصح^(٢).

جواز التضييب^(٣) بيسير الفضة

وقال الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَوِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨].

٣١- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ انْكَسَرَ فَأَتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ^(٤) سِلْسِلَةً مِنْ فِضَّةٍ (خ).

استحباب تخمير^(٥) الأواني

وقال سبحانه: ﴿وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].

٣٢- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَوْكُوا سِقَاءَكُمْ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَخَمِّرُوا إِنَاءَكُمْ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَكُونُوا أَنْ تَعْرِضَ عَلَيْهِ عُودًا» (ق).

واتفق أهل العلم على استحباب تغطية الإناء، سواء كان فيه ماء أو غيره^(٦).

(١) شرح صحيح مسلم، والمجموع كلاهما للنووي، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٣٨/١)، مجموع الفتاوى (٦٤/٢٥).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (موسوعة الإجماع ٣٩/١).

(٣) التضييب: هو شد الإناء المكسور بالذهب أو الفضة.

(٤) الشعب، بفتح المعجمة، وسكون العين المهملة: هو العود.

(٥) أي: تغطيتها.

(٦) المجموع (موسوعة الإجماع ٣٩/١).

آيَةُ الْكُفَّارِ

وقال الله سبحانه: ﴿وَلَعَلَّامُ الَّذِينَ أَوْثُوا الْكِتَابَ حِلًّا لَكَز﴾ [المائدة: ٥].

٣٣- عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ أَفْنَاكُلُ فِي أَيْتِهِمْ؟ قَالَ: «إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَاضِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا» (ق).
وقد صحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ الْوَضُوءُ مِنْ مَزَادَةِ مُشْرَكَةٍ.

قضاء الحاجة

مَا يَقُولُهُ الْمُسْلِمُ عِنْدَ دُخُولِهِ الْمُسْتَرَاخِ وَخُرُوجِهِ

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ﴾ (١٧) وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِي ﴿١٨﴾ [المؤمنون].

٣٤- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ» (ع).

٣٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: «غُفْرَانُكَ» (حم، د، ت، هـ).

وروي أنه كان إذا دخل الخلاء نزع خاتمه (حم، ن، د).

وأجمع العلماء على أن هذا الذكر مُسْنَدٌ^(١).

آداب المتخلي

وَقَالَ جَلَّ شَانُهُ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

قال أبو محمد: سرف يأتي لهذه الآية مناسبات كثيرة، مما هو في موضع التأسي، ولا حاجة لإعادتها عند كل موضع؛ ركوباً إلى حذق طالب العلم ومعرفة بها.

٣٦- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا مَرُّو رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَبُولُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ (ع إلا خ).

٣٧- وَيُرْوَى عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَخْرُجُ الرَّجُلَانِ يَفْضِرَانِو الْعَائِلَ كَاشِفَيْنِ عَوْرَتَهُمَا يَتَحَدَّثَانِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَنْقُتُ عَلَى ذَلِكَ» (حم، د) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) شرح صحيح مسلم (٤/٧٦)، والمجموع (٢/٨٩).

٣٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اتَّقُوا
الْلاَّعِينَ» قَالُوا: وَمَا الْلاَّعِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الَّذِي يَتَخَلَّى
فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ فِي ظِلِّهِمْ» (م، حم، د).

وأجمع أهل العلم على أن التبول والتغوط مكروه، ومنهْيٌ عنه
في الطريق، ومساقط الثمار، ومجاري الماء^(١).

وأجمعوا على أن الكلام غير مُحَرَّم عند قضاء الحاجة، وإنما هو
مكروه^(٢).

وكره أكثر العلماء الذكر ورد السلام وإجابة المؤذن عند قضاء
الحاجة والجماع، وقال النخعي وابن سيرين: لا بأس به.

الاستئثار للتخلي في الفضاء

وقال سبحانه: ﴿قَدْ أَزْكَأَ عَلَيْكُمْ لِكَايُؤْذِيَ سَوَاءَ يَكُم﴾ [الأعراف: ٢٦].

٣٩- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ أَحَبَّ مَا اسْتَرَبَهُ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَاجَتِهِ هَدَفٌ^(٣) أَوْ حَايِشٌ^(٤) تَخْلِي (م، حم).

نَهَى الْمُتَخَلِّي عَنْ اسْتِقْبَالِ الْقَبِيلَةِ وَاسْتِدْبَارِهَا

قَالَ اللَّهُ سبحانه: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُظَلِّمْ شَعَتِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقَوَّى
الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣١].

٤٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا
جَلَسَ أَحَدُكُمْ لِحَاجَتِهِ فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقَبِيلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا» (م).

(١) شرح صحيح مسلم للنووي، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/ ٩٣).

(٢) المجموع، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/ ٩٤).

(٣) الهدف: ما يرتفع من الأرض، وكل مرتفع: هدف.

(٤) حائط نخل.

٤١- وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تُسْتَدِيرُوهَا وَلَكِنْ شَرُّوْا أَوْ غَرِّبُوا». قَالَ أَبُو أَيُّوبَ: فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَا حِضَ قَدْ بُنِيََتْ نُحُوَ الْكَعْبَةِ، فَتَحَرَّفُ عَنْهَا، وَتَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى (ق).

مَا جَاءَ فِي فِعْلِ ذَلِكَ بِسَائِرِ

٤٢- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَقِيتُ يَوْمًا عَلَى بَيْتِ حَقِصَةَ فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى حَاجَتِهِ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ مُسْتَدِيرَ الْكَعْبَةِ (ع).

٤٣- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِبَوْلٍ فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يَقْبُضَ بِعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا (حَم، د، ت، هـ).

وأجمع أهل العلم على أنه لا يحرم استقبال بيت المقدس ببول ولا غائط، ولا يحرم استدباره، لا في البناء، ولا في الصحراء^(١).

قال أبو محمد: هذا إجماع مشهور، مع أنه ورد النهي عن استقبال القبليتين (الكعبة وبيت المقدس) في (د، هـ، حَم) مرفوعاً، كأنهم لم يأخذوا به، لأن من استقبال الكعبة من أهل المدينة فلا بد أن يستدير بيت المقدس، والعكس.

البَوْلُ قَائِمًا

٤٤- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَالَ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ، مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا جَالِسًا (حَم، ن، ت) وَقَالَ: هُوَ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ.

٤٥- وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ انْتَهَى إِلَى سِبَاطَةٍ^(١) قَوْمٌ فَبَالَ قَائِمًا، فَتَنَحَّيْتُ، فَقَالَ: «ادْنُ». فَدَنَوْتُ حَتَّى قُمْتُ عِنْدَ عَقِيئِهِ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ^(٢) (ع).

وَجُوبُ التَّنَزُّهِ مِنَ الْبَوْلِ

وقال سبحانه: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨].

٤٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِقَبْرَيْنِ، فَقَالَ: «إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ» (ع).

٤٧- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «تَنَزَّهُوا مِنَ الْبَوْلِ، فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ» (قط).

واتفق أهل العلم على أنه يستحب أن يبول في موضع لين؛ حتى لا يترشش^(٣).

الاستجمار بالأحجار

٤٨- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ، قَالَ: قِيلَ لِسَلْمَانَ: عَلَّمَكُم نَبِيُّكُمْ كُلُّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءَةِ، فَقَالَ سَلْمَانُ: أَجَلُ نَهَائِكَ أَنْ تَسْتَقْبِلَ الْقَيْلَةَ بِمَائِلٍ أَوْ بَوَلٍ، أَوْ أَنْ تَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ أَوْ أَنْ يَسْتَنْجِيَ أَحَدُكُمَا بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ أَنْ يَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ^(٤) أَوْ بِعَظْمٍ (م، د، ت).

(١) كنانة.

(٢) ودلوي عن الشافعي رحمه الله أنه قال: كانت العرب تستنفي لوجع الصلب بالبول قائما، فترى أنه لمعه كان به إذ ذاك وجع الصلب، وأما النهي عن البول قائما فلا يصح فيه شيء.

(٣) المجموع (موسوعة الإجماع ١/٩٣).

(٤) هي المروث والمزرة.

٤٩- وَعن أبي هريرة رضي الله عنه: أنه كان يحمل مع النبي ﷺ أداة لوضوئه وحاجته، فبينما هو يتبعه بها قال: «من هذا؟» قال: أنا أبو هريرة، قال: «ابغني أحجاراً أستفص بها، ولا تأتني بعظم ولا برؤة». فأتته بأحجار أحملها في طرف ثوبي، حتى وضعت إلى جنبه، ثم الصرفت، حتى إذا فرغ مشيت، فقلت: ما بال العظم والرؤة؟ قال: «هنا من طعام الجن، وإنه أتاني وفد جن نصيبين - ونعم الجن - فسألوني الزاد، فدعوت الله لهم أن لا يعروا بعظم ولا برؤة إلا وجدوا عليها طعاماً» (خ).

٥٠- عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: أتى النبي ﷺ النسيط فأمرني أن آتية بثلاثة أحجار، فوجدت حجرين، والتمست الثالث، فلم أجده، فأخذت رؤة، فأتته بها، فأخذ الحجرين وألقى الرؤة وقال: «هذه ركس» (خ، حم، ن، ت).

قال أبو محمد: الغرض هو التطهير والتقية، فما حصل به ذلك فهو المطلوب، بحجارة أو ورق أو مناديل أو نحو ذلك من المظهرات الجائرة.

واتفق أهل العلم على أن الاستنجاء بالحجارة وبكل طاهر، ما لم يكن طعاماً أو رجيماً أو نجساً أو جليداً أو عظماً أو فحماً أو حُمَةً^(١) = جائر^(٢).

وتعقبه ابن تيمية بأنه لا يكون إلا بالحجارة في رواية عن أحمد، بل هو مذهب أبي محمد ابن حزم نفسه.

(١) ما أعرف من الخشب ونحوه.

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٠)، وتعقبه ابن تيمية، فيحتمل أن يكون الخشب.

وانفقوا أن من استجمر بثلاثة أحجار، فلم تزل النجاسة أن عليه إزالتها^(١).

ولا خلاف أنه إذا بقي أثر من النجاسة بعد الإنقاء: أنه يُعفى عنه للضرورة^(٢).

الاستنجاء بالماء

وقال الله سبحانه: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨].

وقال عز وجل: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾ [الأنفال: ١١].

٥١- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةً، فَيَسْتَجِي بِالمَاءِ (ق).

قال ابن حزم: جاء النص والإجماع بأن غسل الفرج والدبر بالماء^(٣).

وأجمع أهل العلم على أن الاستنجاء بالماء أطهر وأطيب، وأن الأحجار رخصة وتوسعة، وأن الاستنجاء بها جائز في السفر والحضر^(٤).

وأجمعوا على أن الأفضل الجمع بين الماء والحجر، فيستعمل الحجر أولاً لتخف النجاسة، وتقل مباشرتها بيده، ثم يستعمل الماء^(٥).

(١) الإيجاز (الإقناع ١/١٩٣).

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ١/٩٥).

(٣) المحلى (الإقناع ١/١٨٨).

(٤) الشهيد لابن عبد البر (١١/١٣٢).

(٥) شرح صحيح مسلم (٣/١٦٣).

قال أبو محمد: العلة في ذلك قلة الماء يومئذ.

وَجُوبُ تَقْدِيمِ الاسْتِجَاءِ عَلَى الْوُضُوءِ

٥٢- عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: أَرْسَلَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ الْمُقْدَادَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُهُ عَنْ الرَّجُلِ يَجِدُ الْمَذْيَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ» (ن).

النهى عن مس الذكر باليمين والاستنجاء بها

٥٣- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَمَسْ ذَكَرَهُ يَمِينِهِ، وَإِذَا أَتَى الْخَلَاءَ فَلَا يَتَمَسَّحُ يَمِينِهِ، وَإِذَا شَرِبَ فَلَا يَشْرِبُ نَفْسًا وَاحِدًا» (ق).

أجمع أهل العلم أن الاستنجاء باليمين منهي عنه ^(١).

الْحَثُّ عَلَى السُّوَاكِ

وقال الله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

٥٤- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «السُّوَاكُ مَطَهْرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ» (حم، ن)، ورواه (خ تعليقاً).

٥٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسُّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ» (ع).

ولـ (خ): «لَأَمْرِهِمْ بِالسُّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وَضُوءٍ».

٥٦- وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ ^(٢) فَأَهَّ بِالسُّوَاكِ (ع إلآت).

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (١٥٦/٣)، ليل الأوطار (١/٩٧، ١١٥).

(٢) أي: بذلك أسنانه، وينقبها.

وله (ن) عن حذيفة قال: كنا نؤمر بالسواك إذا قمنا من الليل.
قال النووي: السواك سنة، ليس بواجب في حال من الأحوال،
لا في الصلاة ولا في غيرها بإجماع من يعتد به في الإجماع^(١).

السواك للصائم

٥٧- عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ -
مَا لَا أَحْصِي - يَتَسَوَّكُ وَهُوَ صَائِمٌ (حم، د، ت) وصححه ابن
خزيمة.

وكره بعض أهل العلم السواك بعد الزوال لما ثبت:

٥٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُخْلُوفُ»^(٢) فَمِ الصَّائِمِ
أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ» (ق).

سُنُّ الْفِطْرَةِ

وقال الله سبحانه: ﴿فَطَرَتُ اللَّهُ الَّذِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا بُدَّ لَهُ لِمَخْلُقٍ
اللَّهُ﴾ [الروم: ٣٠].

٦٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ
مِنَ الْفِطْرَةِ»^(٣): الْأَسْحَدُ^(٤)، وَالْمِخْتَانُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَنْفُ
الْإِبْطِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ» (ع).

٦١- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: وَقَّتْ لَنَا فِي قَصِّ
الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ، وَتَنْفِ الْإِبْطِ، وَحَلْقِ الْعَانَةِ: أَنْ لَا تُشْرِكَ
أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً» (م، هـ).

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (١٤٢/٣).

(٢) تغير طعم الفم وريحه فتأخر الطعام.

(٣) الفطرة: هي السنة التي اختارها الأنبياء، والتفت عليها الشرائع.

(٤) حلق شعر العانة.

ورواه (حم، ن، د، ت) وقالوا: وَفَتَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ولكن في إسنادهما مقال.

٦٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْقَاءُ اللَّحْيَةِ، وَالسَّوَاكُ، وَاسْتِثْقَاقُ الْمَاءِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ»^(١)، وَتَشْفُ الْإِبْطُ، وَحَلَقُ الْعَانَةِ، وَاتِّقَاصُ الْمَاءِ - يَعْنِي الِاسْتِنْجَاءَ - قَالَ زَكَرِيَّا: قَالَ مُصَنَّبٌ: رَسَيْتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَضْمُضَةُ» (م، حم، ن، ت).

وأجمع أهل العلم على أن الاستحداد سنة^(٢).

وأجمعوا على أن تقليم الأظفار سنة، سواء فيه الرجل والمرأة، واليدان والرجلان^(٣).

وقد روي عن عليّ وعبد الله بن عمرو وجوب الغسل من نتف الإبط^(٤).

الْخِتَانُ

قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣].

٦٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اخْتَنَ إِبْرَاهِيمُ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ بَعْدَ مَا أَتَتْ عَلَيْهِ ثَمَانُونَ سَنَةً، وَاخْتَنَ بِالْقُدُومِ»^(٥)، (ق) إِلَّا أَنْ (م) لَمْ يَذْكُرِ السِّنِينَ.

(١) فقد الأصابع ومعاظفها.

(٢) بداية السنجد، المجموع، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/ ٢٩٩).

(٣) المجموع، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/ ٢٢٤).

(٤) ذكره منطاي في (شرح ابن ماجه لمطاطي: ٤٥١).

(٥) آلة كالقلم، وقيل: موضع.

٦٤- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: مِثْلُ مَنْ أَتَى حِينَ قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: أَنَا يَوْمَئِذٍ مَخْتُونٌ، وَكَأَنَّهُ لَا يَخْتُونُ الرَّجُلَ حَتَّى يُدْرِكَ (خ).

والمراد بالإدراك: البلوغ.

وَيُرَوَّى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَخْرَ: «أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ، وَاخْتَنِ» (حم، د بسند ض).

وَأَمَّا أَحَادِيثُ الْخَتَانِ لِلنِّسَاءِ (الْخَفْضُ) فَلَا يَثْبُتُ مِنْهَا شَيْءٌ^(١).
وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ خَتَنَ ابْنَهُ فَقَدْ أَصَابَ السُّنَّةَ، وَأَنَّ خَتَانَ النِّسَاءِ مَبَاحٌ^(٢).

وَأَنَّ الْاِخْتِتَانَ مَشْرُوعٌ مُؤَكَّدٌ لِلْمُسْلِمِينَ بِاتِّفَاقِ الْأُئِمَّةِ^(٣).

الْأَخْذُ مِنَ الشَّارِبِ وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ

وَقَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الاحزاب: ٢١].

٦٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جَزُّوا الشَّوَارِبَ وَأَرْخُوا اللَّحْيَ، خَالِفُوا الْمَجُوسَ» (م، حم).

٦٦- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ وَقَرُّوا اللَّحْيَ وَاحْفُوا الشَّوَارِبَ» (ق).

(١) من ذلك حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَا مِطْلَةَ: «لَا تَخْفِضُوا فُلَاسِي وَلَا تَهْكِي، فَإِنَّ أَسْرَى لِلْوَجْهِ وَأَحْلَنَ عِنْدَ الزَّوْجِ» رواه الطبراني في (الأوسط).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٥٢).

(٣) مجموع الفتاوى (١١٤/٢١).

زَادَ (خ): فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ قَبَضَ عَلَى لِحْيَتِهِ فَمَا فَضَلَ أَخَذَهُ.

قال أبو محمد: ابن عمر هو راوي حديث: «وفروا اللحي»، وهو أعلم بمعنى ما روى، كما قال أهل العلم، وليس في الأثر المروي عنه هنا ما يدل على أن هذا خاص بالحج والعمرة، بل يرى جواز ذلك، واستحبابه مطلقاً، وجعل التحلل سبباً من أسبابه، وقد روي تهذيبها عن طائفة من الصحابة، منهم: أبو هريرة، وبالحج بعض أهل العلم من المعاصرين، فجعل ترك الأخذ من البدعة، إذا كان زائداً عن القبضة.

الْأَخْذُ مِنْ أَطْرَافِ اللَّحْيَةِ

وقال الله سبحانه: ﴿مُحَلِّفِينَ زُرُوعَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧].

وقال سبحانه: ﴿ثُمَّ لَيَقْعُنَّ عَنْ مَقْعَتِهِمْ﴾ [الحج: ٢٩].

قال أبو محمد: ورد الأخذ منها وجوازه عن كثير من الصحابة كابن عمر وأبي هريرة وابن عباس، ومن التابعين ومن بعدهم: الحسن وابن سيرين وعطاء وقتادة وطاؤوس والشعبي والتخمي وعامة أصحاب المذاهب، ورجحه ابن عبد البر والغزالي وابن حجر، ومنهم من يقيد ذلك بالنسك، ومنهم من يوجب الأخذ مما زاد على القبضة، ومنهم من يحتج بالآيتين والمأثور في تفسيرهما، على ذلك.

تَغْيِيرُ الشَّيْبِ بِالْحِجَاءِ وَالْكُتْمِ وَتَحْوِيهِمَا
مِنَ الْأَصْبَاغِ الْحَدِيثَةِ، وَكَرَاهَةُ السَّوَادِ

وقال الله سبحانه: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٢].

٦٧- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: جِيءَ بِأَبِي تُحَفَّافَةَ يَوْمَ الْفُتُوحِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ رَأْسُهُ ثَغَامَةً^(١)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اذْهَبُوا بِهِ إِلَى بَعْضِ نِسَائِهِ، فَلْتُغَيِّرَهُ بِشَيْءٍ وَجَنَّبُوهُ السَّوَادَ» (م، حم، ن، د).

٦٨- وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: سُئِلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ خِضَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ شَابًا إِلَّا يَسِيرًا، وَلَكِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ بَعْدَهُ خَضَبَا بِالْحِنَاءِ وَالْكُثْمِ»^(٢) (ق).

٦٩- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَحْسَنَ مَا غَيَّرْتُمْ بِهِ هَذَا الشَّيْبَ الْحِنَاءُ وَالْكُثْمُ» (حم، ن، د، ت، هـ).

٧٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبِغُونَ فَخَالِفُوهُمْ» (ع).

وأجمعوا على أن الاختضاب بالسواد في الحرب = جائز^(٣).

تشقير النساء حواجبهن

قال أبو محمد: تشقير الحواجب: صبغها بلون الشقرة، حتى تُرى كالمتنمصة، واستدل من منع ذلك بقوله سبحانه: ﴿قُلْ خَيْرٌ لَّكُمْ أَتُحِبُّ خُلُقُ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١٩]، ويأله في حكم التَّمَصُّصِ.

(١) كفتادة: ثبت أيهن.

(٢) الكُثْمُ، بفتح الكاف، والمثناة المخفية، وحكى تقيها: (ورق يصبغ به)، كالأبي من نبات بنيت في أمهر الصغور، فيندلى خوطها لطافاً، ومجناه صعب.

(٣) الموسوعة الفقهية (٢/٢٨٠).

إكرام شعر الرأس وتوفيره وترجيئه

٧١- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ شَعْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوْقَ الْوُقْرَةِ^(١) وَدُونَ الْجُمَةِ (حم، د، ت، هـ).

٧٢- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَضْرِبُ شَعْرَهُ مَنَكِيئِهِ.

وَفِي لَفْظٍ: كَانَ شَعْرُهُ رَجُلًا^(٢) لَيْسَ بِالْجَعْدِ^(٣)، وَالسَّبَطِ^(٤) بَيْنَ أُذُنَيْهِ وَعَاتِقَيْهِ (ق).

٧٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغَفَّلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّرَجُّلِ^(٥) إِلَّا غِيًّا^(٦) (حم، ن، د، ت).

النهي عن القزع^(٧)

وقال سبحانه: ﴿وَلَا مَرْتَهُمْ فَلْيَحْذَرُوا خَلْقَ آفَوُ﴾ [النساء: ١١٩].

٧٤- عَنْ تَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْقَزَعِ. فَقِيلَ لِنَافِعٍ: مَا الْقَزَعُ؟ قَالَ: أَنْ يُخْلَقَ بَعْضُ رَأْسِ الصَّبِيِّ وَيُتْرَكَ بَعْضُ (ق).

(١) قال الناظم:

الوقرة: الشعر لشحمة الأذن وجمة إن هو لنعيب يكن
وسم ما بينهما باللثة قد قال ذا جمهور أهل اللغة

(٢) هو الذي بين الجمودة والنبوطة.

(٣) الشعر الجعد: هو الذي يتجمد كشعر السودان.

(٤) الشعر السبط: هو الذي يسترسل فلا يتكسر منه شيء.

(٥) الترجل والترجيل: تسريح الشعر.

(٦) قليلاً.

(٧) هو: حلق رأس الصبي، وترك ما أصبح منه بطرفه غير مخلوق، فتسويها بغير

المحاب.

الاحتعال والأدهان والتطيب

وقال الله سبحانه: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

وقال سبحانه: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَقَابِ﴾ [آل عمران]، والمزِين هو الله، في الآية، في قول كثير من أهل العلم.

٧٥- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حُبِّبَ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا النِّسَاءُ وَالطُّيْبُ، وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ» (ن).

٧٦- وَعَنْ نَافِعٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَسْتَجِمِرُ بِالْأُكُوَّةِ^(١) غَيْرَ مُطْرَأَةٍ^(٢)، وَيَكَاغُورُ يَطْرَحُهُ مَعَ الْأُكُوَّةِ وَيَقُولُ: هَكَذَا كَانَ يَسْتَجِمِرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (م، ن).

٧٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَرِضَ عَلَيْهِ طَيْبٌ فَلَا يَرُدُّهُ، فَإِنَّهُ خَفِيفُ الْمَحْمَلِ طَيْبُ الرَّائِحَةِ» (م، حم، ن، د).

٧٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْمِسْكِ: «هُوَ أَطْيَبُ طَيْبِكُمْ» (م، حم، ن، د، ت).

وقد روى أحمد وغيره الأمر بالاحتعال وثراء، وأنه كان يكتحل في كل حين ثلاثاً. وفيهما ضعف.

(١) العود الذي يتخرب.

(٢) أي: غير مغلوظة.

إزالة الشعر بالطلاء ونحوه من المزيلات

٧٩- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَطْلَى بَدَأَ بِعَوْرَتِهِ فَعَلَّاهَا بِالثُّورَةِ، وَسَائِرِ جَسَدِهِ أَهْلُهُ (هـ) (١)، أي: طلى سائر جسده أهله. وقد ورد في استحباب قص شعر الأنف، والتهي عن نتفه، وفي استحباب دفن الشعر والظفر والدم = آثار مرفوعة، لا يصح منها شيء.

(١) قال ابن كثير: إسناده جيد، (لمح الخلفاء ١/ ٨٢).

الوضوء

النية للوضوء

قال الله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ٥﴾ [البينة: ٥].

٨٠- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِأَمْرٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَرَوُّجُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ» (ع).

وفي التسمية في الوضوء، يقول الإمام أحمد: «لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناد جيد».

وقال في (نكت العيون): وكافة أهل العلم على أن التسمية عند الوضوء مستحبة إلا داود^(١)، فإنه قال: هي واجبة لا يجوز الوضوء إلا بها، تركها ناسياً أو عامداً. وقال إسحاق: إن تركها ناسياً أجزأه الصلاة^(٢).

وجل الفقهاء يقولون: لا يُجزئ وضوء لمن لم ينو فيه الطهارة^(٣).

غسل اليدين والاستنشاق بعد نوم الليل

٨١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْسِمْ يَدَهُ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ» (ع)، إِلَّا أَنْ (خ) لَمْ يَذْكُرِ الْعَدَدَ.

(١) أما ابن حزم لم يرد استحبابها.

(٢) الإقناع (١/١٩٧).

(٣) الإصراف (الإقناع ١/١٩٥).

وَفِي لَفْظِ (ت، هـ): «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ».

٨٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلْيَسْتَشْرِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خِيَاشِيمِهِ» (ق).

وقد أجمع أهل العلم على أن غسل اليدين في ابتداء الوضوء سنة^(١).

وانفقوا على أن من غسل يديه ثلاثاً، وخلل أصابعه بالماء أنه قد أدى ما عليه فيهما^(٢).

الْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِثْقَا

والآية الجامعة في الوضوء: قوله سبحانه: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمُوا إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ (المائدة: ٦).

٨٣- عَنْ عُمَانَ بْنِ عَمَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ دَعَا بِإِنَاءٍ فَأَفْرَغَ عَلَى كَفَيْهِ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - فَغَسَلَهُمَا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْإِنَاءِ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَشْرَى، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ غُفِرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (ق).

٨٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أُنْفِهِ مَاءً ثُمَّ لِيَسْتَشْرِ» (ق).

(١) الإجماع لابن المنذر (٣٤).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٣٧).

وأجمع أهل العلم على أن الآية عني بها حال القيام إلى الصلاة على غير طهر^(١).

وأجمعوا على أن الله لا يقبل صلاة بغير طهور، لا من ناس ولا من متعمد^(٢).

واتفقوا على أن غسل الوجه من أصل منابت الشعر، إلى أصول الأذنين، إلى آخر الذقن: فرض على من لا لحية له^(٣).

وأجمعوا على أنه لا يجوز غسل بعض الوجه في الوضوء، ولا مسح بعضه في التيمم^(٤).

وأجمعوا على أن المرفقين يدخلان في غسل الذراعين في الوضوء^(٥).

وأجمعوا على وجوب غسل الكعبين^(٦).

قال ابن عبد البر: ولم يحفظ عنه عَلَيْهِ السَّلَامُ أنه ترك المضمضة والاستنشاق في وضوء أو غسل جنابة^(٧).

وأجمع المسلمون طراً على أن الاستنشاق والاستتار من الوضوء، وكذلك المضمضة ومسح الأذنين. واختلفوا فيما ترك ذلك ناسياً أو عامداً^(٨).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٣٨/١٨).

(٢) الإشراف، الإيجاز، المجلس (الإقناع ١/١٣٨، ١٩٤)، التمهيد لابن عبد البر (١٧٨/١)، شرح صحيح مسلم للنووي (١٠٢/٣).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٣٧).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٢٥/٢١).

(٥) نكت العيون (الإقناع ١/٢١٨)، وخالف في هذا مالك في رواية، ومن الحنفية زفر.

(٦) الإنباه (الإقناع ١/٣١٤)، وخالف في هذا مالك في رواية أشهب عنه، ومن الحنفية زفر.

(٧) الإقناع (١/٢٠٢).

(٨) التمهيد لابن عبد البر (٢٢٥/١٨).

واتفقوا على أن من تمضمض ثلاثاً، ثم استنشق ثلاثاً قد أدى ما عليه في ذلك^(١).

ولا خلاف أن الثلاث للفضل لا للفرض^(٢).

ولا خلاف أن النبي ﷺ تمضمض واستنشق من كفاً واحدة، فعمل ذلك ثلاث مرات^(٣).

جَوَازُ تَأْخِيرِ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ بَعْدَ الْيَدَيْنِ

٨٥- عَنْ الْمُقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرَبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أُنِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَرُوضٍ فَتَوَضَّأَ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ - ثَلَاثًا - وَغَسَلَ وَجْهَهُ - ثَلَاثًا - ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ - ثَلَاثًا ثَلَاثًا - ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ - ثَلَاثًا ثَلَاثًا -، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأَذْنَيْهِ ظَاهِرُهُمَا وَبَاطِنُهُمَا (د).

الْمُبَالَغَةُ فِي الْاسْتِنْشَاقِ

٨٦- عَنْ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي عَنِ الْوُضُوءِ، قَالَ: «أَسْبِغِ الْوُضُوءَ، وَخَلِّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَبَالِغْ فِي الْاسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا» (د، ن، حم).

غَسْلُ اللَّحْيَةِ

٨٧- عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبَسَةَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ حَدِّثْنِي عَنِ الْوُضُوءِ، قَالَ: مَا مِنْكُمْ مِنْ رَجُلٍ يَمُرُّ بِوَضُوءٍ فَيَتَمَضَّمُ، وَيَسْتَنْشِقُ، فَيَسِيرُ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا فِيهِ وَخِيَاشِيمُهُ مَعَ الْمَاءِ، ثُمَّ إِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا وَجْهِهِ مِنْ أَطْرَافِ لِحْيَتِهِ.

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٣٧).

(٢) شرح معاني الآثار (٣١٤/١).

(٣) الاستذكار (١٧٦/١).

مَعَ الْمَاءِ، ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا يَدَيْهِ مِنْ أَثَامِلِهِ مَعَ الْمَاءِ، ثُمَّ يَمْسَحُ بِرَأْسِهِ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا رَأْسِهِ مِنْ أَطْرَافِ شَعْرِهِ مَعَ الْمَاءِ، ثُمَّ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا رِجْلَيْهِ مِنْ أَثَامِلِهِ مَعَ الْمَاءِ (م).

واتفق أهل العلم على أن غسل ما فيه شعر من الوجه فرض على ذي اللحية^(١).

تَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ

٨٨- عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ (ت، هـ).

قال (خ): هو أصح حديث عندي في التخليل.

قال أبو محمد: قولهم: هو أصح حديث عندي، أو: أصح حديث في الباب = لا يعني تصحيحهم للحديث؛ بل معناه: هو أفضل ما روي في الباب، وقد ورد في تخليل اللحية بضعة عشر حديثاً، لم يسلم منها حديث من ضعف.

واتفق أهل العلم على أن من غسل من ذوي اللحية وجهه وخلل جميع لحيته بالماء، وأمر الماء على جميعها حيث بلغت، وغسل باطن أذنيه وظاهرهما أنه قد غسل وجهه، وأدى ما عليه فيه^(٢).

وقد أوجب تخليل اللحية في الوضوء والجنابة العترة وبعض الظاهرية، ولم ير مالك وجوب ذلك فيهما، وأكثر أهل العلم ومنهم الثلاثة وداود على وجوب التخليل في الجنابة لا في الوضوء^(٣).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٣٧).

(٢) المرجع نفسه.

(٣) نيل الأوطار (٧٢/٢).

مَا جَاءَ فِي تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ

٨٩- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلَّلْ أَصَابِعَ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ» (حم، هـ، ت).

قال أبو محمد: ما لصق باليد والأظافر من الطلاء^(١)، لا حرج فيه إن لم يستطع إزالته، ولا مسح فيه، وثبت عن النبي أنه كان يَهْنَأُ^(٢) إبل الصدقة بالقطران.

هَلْ يُسَنُّ تَكَرُّرُ مَسْحِ الرَّأْسِ؟

وَمَا جَاءَ فِي مَسْحِ الْأَذْنَيْنِ وَالْعُنُقِ

وقال سبعمه: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

قال أبو محمد: الباء للإلصاق، ولكتها إذا دخلت على الاسم لا توجب الاستيعاب في مثل هذا، فمن مسح بعض رأسه فقد أدى ما عليه.

وقال أبو داود - بعد أن روى حديث عثمان أنه مسح رأسه ثلاثاً -: «أحاديث عثمان الصُّحاح كلها تدلُّ على مسح الرأس أنه مرة. فإنهم ذكروا الوضوء ثلاثاً، وقالوا فيها: «ومسح برأسه»، ولم يذكروا عدداً كما ذكروا في غيره^(٣).

٩٠- وَعَنِ الصُّنَابُحِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ فَمَضْمَضَ خَرَجَتِ الْخَطَايَا مِنْ فِيهِ». وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «فَإِذَا مَسَحَ بِرَأْسِهِ خَرَجَتِ الْخَطَايَا مِنْ رَأْسِهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ أُذُنَيْهِ» (مالك، ن، هـ).

(١) كاللوية ونحوها.

(٢) يهنيها.

(٣) سنن أبي داود (ج: ١٠٧).

٩١- ولا يَنْبَغُ مَا جَاءَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ».

قال ابن الصلاح: الأحاديث التي فيها «الأذنان من الرأس» لا ينجبر ضعفها.

٩٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا (ت).

وك(ن): مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ بَاطِنَهُمَا بِالمُسَبِّحَتَيْنِ وَظَاهِرَهُمَا بِإِبْهَامَيْهِ. ولم يصح حديث واحد في مسح العنق، وقال الثوري: أحاديثه موضوعة، ومسح العنق بدعة^(١).

واتفق أهل العلم على أن مسح الرأس مرة يكفي^(٢).

وعن سفيان الثوري: يجزئ مسح بعض الرأس ولو شعرة واحدة، ولو كان ذلك ببعض أصبع. وعن الشافعي: يجزئ مسح شعرتين. وقال غيره بأكثر من ذلك إلى عموم الرأس، وكل أخذ بما دلت عليه الآية.

كما اتفقوا على استحباب مسح الرأس كله. وقال ابن القيم: لم يصح عنه أنه مسح بعض رأسه البته^(٣).

ولم يصح في مسح العنق شيء. ومن ترك مسح العنق فوضوؤه صحيح بانفاق العلماء^(٤).

(١) شرح صحيح مسلم للثوري (١٢٣/٣).

ونقله الشوكاني عنه (النيل: ١١٣/٢). وتعبه بقوله: قوله: بدعة، وإن حديثه موضوع مجازة.

(٢) مجموع الفتاوى (١٢٥/٢١).

(٣) زاد المعاد (١٩٣/١-١٩٤).

(٤) مجموع الفتاوى (١٢٨/٢١).

وأجمعوا على أن من ترك مسح الأذنين حتى صلى أن لا إعادة عليه^(١).

قال ابن تيمية: ولا خلاف بين الأئمة أن مسح جميع الرأس مرة واحدة أولى من مسح بعضه ثلاثاً^(٢).

قال أبو محمد: ورد في إدارة الماء على المرافق، وتحريك الخاتم، وإمرار اليد على القفا = أخبار. قال البيهقي: لا يصح منها شيء.

الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخِمَارِ

وقال الله سبحانه: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦]، مع قوله قبل ذلك: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾.

٩٣- عَنْ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخُفَّيْهِ (خ، حم، هـ).

٩٤- وَعَنْ يِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارِ (م، حم، ن، ت).

٩٥- وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً فَأَصَابَهُمُ الْبَرْدُ، فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ شَكَوُوا إِلَيْهِ مَا أَصَابَهُمْ مِنَ الْبَرْدِ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ وَالنَّسَاجِينِ^(٣) (حم، د).

قال أبو محمد: وإن من أهل العلم لمن يشترط للمسح على العمامة لبسها على طهارة، ومنهم - كابن حزم - من لا يرى التوقيت لها بوقت.

(١) الإناء (الإقناع ١/٢١١).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢٧/٢١).

(٣) العصائب: القمائم، والنساجين: الخفاف.

والخمار: هو كل ما يغطي الرأس، كالغثرة والقلنسوة ونحوهما، ويدخل في ذلك العمامة، ومن خصته بالعمامة لم يُصب.

ويجوز المسح على العصائب، وهو قول ابن عمر رضي الله عنهما، ولم يعرف له في الصحابة مخالف^(١).

وقد أجمع العلماء على المسح على الجبيرة وأنه جائز^(٢).

قال البيهقي: لا يثبت في هذا الباب - أي: مسح الجبائر - شيء^(٣).

قال أبو محمد: الحق في هذه المسألة مع جمهور العلماء الذين قالوا بالمسح على الجبيرة، أخذاً بقول الله تعالى: ﴿فَأَنقُرُوا اللَّهَ مَا أَسْطَقْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] لا بالقياس ولا بالواهيات.

مَا يَظْهَرُ مِنَ الرَّأْسِ غَالِبًا مِنَ الْعِمَامَةِ

٩٦- عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَالْحُقَيْنِ (ق).

قال ابن تيمية: ومن فعل ما جاءت به السنة من المسح بناصيته وعمامته أجزاء مع العذر بلا نزاع^(٤).

غَسْلُ الرَّجُلَيْنِ

قال سبحانه: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦].

(١) المغني (موسوعة الإجماع ١٠٠٨/٢).

(٢) اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع ١٠٠٥/٢)، وخالف في ذلك دارقوتاهل مذهبه، واختاره الألباني.

(٣) المشن الكبرى (١/٢٢٨).

(٤) مجموع الفتاوى (١٢٥/٢٦).

وقد صرح الحافظ بأن هذه الآية نزلت في غزوة المريسيع^(١).

٩٧- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: تَخَلَّفَ هُنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرَةٍ فَأَذْرَكْنَا وَقَدْ أَرْهَقْنَا الْعَصْرَ^(٢)، فَجَعَلْنَا تَنَوُّضًا وَتَمَسُّعًا عَلَى أَرْجُلِنَا، قَالَ: فَتَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا (ق).

٩٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا لَمْ يَغْسِلْ عَقِبَهُ، فَقَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» (م).

٩٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ، وَيُطَوُّنَ الْأَقْدَامَ مِنَ النَّارِ» (حم، قط، وك وصححه)^(٣).

قال ابن عبد البر: إن العلماء أجمعوا على أن غسل الوجه، واليدين إلى المرفقين، والرجلين إلى الكعبين، ومسح الرأس، فرض ذلك كله، لأمر الله به في كتابه المسلم عند قيامه إلى الصلاة، إذا لم يكن متوضئاً، لا خلاف علمته في شيء من ذلك إلا في مسح الرجلين وغسلهما^(٤).

وقد روي عن طائفة من السلف مسح الرجلين، كعلي وابن عباس وعكرمة والحسن والشعبي، وهو قول ابن جرير الطبري.

واتفق أهل العلم على أن من ترك جزءاً يسيراً مما يجب تطهيره، لا تصح طهارته^(٥).

(١) ماء لبني المصطلق، من ناحية قديد، إلى الساحل.

(٢) أي: أذركنا.

(٣) واقفه الذهبي.

(٤) الشهيد لابن عبد البر (٣١/٤).

(٥) شرح صحيح مسلم (موسوعة الإجماع ١/١١١).

التَّيَمُّنُ فِي الْوُضُوءِ

قال أبو محمد: لم يأت في القرآن ذكر اليمين إلا مقدماً على الشمال.

١٠٠- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يُحِبُّ التَّيَمُّنَ فِي تَغْلِيهِ، وَتَرْجُلِهِ، وَطُهُورِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ (ق).

١٠١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا لَبَسْتُمْ، وَإِذَا تَوَضَّأْتُمْ، فَأَبْدُوا بِأَيِّمَانِكُمْ» (حم، د) ^(١).

وأجمع أهل العلم على أن الأفضل أن يغسل اليمين قبل اليسرى ^(٢).

وقال ابن قدامة: لا نعلم في عدم الوجوب خلافاً ^(٣).

وقال الشوكاني: وفي كلام الرافعي ما يوهم أن أحمد يوجبه. ثم ذكر الشوكاني الوجوب عن العترة ^(٤).

وأجمعوا على أنه لا إعادة على من بدأ يساره قبل يمينه في الوضوء ^(٥).

الْوُضُوءُ مَرَّةً وَفَرَسَيْنِ وَثَلَاثًا وَكَرَاهَةُ مَا جَاوَزَهَا

قال تعالى: ﴿وَلَا تُسِرُّوْا أَيْمَانَكُمْ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١].

(١) صححه ابن خزيمة وابن حبان وابن القطان، وارتضاه الحافظ ابن حجر، (فتح البغداد) ١٠٤/١.

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٠٠/٢٢٢).

(٣) المحض (١/٢٧٠).

(٤) نيل الأوطار (٢/١٣٥).

(٥) الإجماع لابن المنذر (٢٤)، التمهيد لابن عبد البر (١٣٢/٣٢٢)، مجمع الزوائد (٢٠٩/٣٢٢).

١٠٢ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً مَرَّةً (عِ الْإِمَامَ).

١٠٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ (خ، حَم).

١٠٤ - وَعَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا (م، حَم).

١٠٥ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: جَاءَ أَغْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُهُ عَنِ الْوُضُوءِ، فَأَرَاهُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَقَالَ: «هَذَا الْوُضُوءُ، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا فَقَدْ أَسَاءَ وَتَعَدَّى وَظَلَمَ» (حَم، ن، هـ).

قال أبو محمد: في سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو بن العاص خلاف عريض. وكثير من الأحكام يكون الدليل فيها من السنة مبنيًا على ما رواه، وقد أنكر سماعه من جده، وتكلم في ذاته جماعة، وحاله من المحيررات.

وأجمع أهل العلم على أن من توضأ مرة واحدة سابقة أجزاء^(١).

واتفقوا على أن الزيادة على الثلاث لا معنى لها، وأنها اعتداء وظلم^(٢).

وقال إسحاق وأحمد: لا يزيد على الثلاث في الوضوء إلا رجل مبتلى^(٣).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٩/٢٠)، (٢٦١)، شرح صحيح مسلم (١٠٦/٣).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٣٩)، التمهيد لابن عبد البر (٢٩/٢٠).

(٣) سنن الترمذي (٢٤/١)، والمراد بالمبتلى: من ابتلى بالوسواس أو الإصراف.

مَا يَقُولُ إِذَا فَرَغَ مِنْ وُضُوئِهِ

وقال الله سبحانه في خاتمة آية الوضوء: ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُسَمِّتَ عَلَيْكُمْ لَمَلَكُكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦].

١٠٦- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيَسْبِغُ الْوُضُوءَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ» (م، حم، د).

قال أبو محمد: في رواية الترمذي زيادة «اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين»، أضربت عنها صفحا لكثرة الاضطراب فيها، كما قال الترمذي نفسه.

الْمُؤَالَاةُ فِي الْوُضُوءِ

قال أبو محمد: آية الوضوء شاهدة على ذلك.

١٠٧- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا تَوَضَّأَ فَتَرَكَ مَوْضِعَ ظِفْرِ عُلَى قَدَمَيْهِ، فَأَبْصَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وَضُوءَكَ». قَالَ: فَرَجَعَ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ صَلَّى (حم، م) وَلَمْ يَذْكُرْ تَوَضُّعًا.

الْمُعَاوَنَةُ فِي الْوُضُوءِ

وقال الله سبحانه: ﴿وَتَمَازُونَا عَلَى الْإِزِّ وَالْقَوَى﴾ [المائدة: ٢].

١٠٨- عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، وَأَنَّهُ ذَهَبَ لِحَاجَةٍ لَهُ، وَأَنَّ مُغِيرَةَ جَعَلَ يَصُبُّ الْمَاءَ

عَلَيْهِ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ (ق).

والإجماع منعقد على جواز الصَّبِّ للوضوء، سواء كان الموضي، مثنى يصح وضوءه أم لا يصح، كالمجنون والكافر والمجانن وغيرهم. وقال داود: لا يصح وضوءه إذا وضَّاه غيره^(١).

قال أبو محمد: ليس مراد داود عليه السلام بهذا ما ذكر من قبل، وإنما أراد أنه لا يصح أن يوضي الإنسان غيره بأن يباشر الموضي أعضاء غيره. وهذا لا غرابة فيه، فإن كان المرء عاجزاً عن الوضوء ووضَّاه غيره فلا حرج؛ لأن ذلك هو المقدور عليه.

والعلماء متفقون على أنه يجوز للمرء الاستعانة بغيره في صبِّ الماء في الوضوء^(٢).

التَّشْفُّفُ بَعْدَ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ

١٠٩ - وفي حديث ميمونة رضي الله عنها: أَنَّهَا أَتَتْهُ بَعْدَ غُسْلِهِ بِخِرْقَةٍ فَلَمْ يُرِدْهَا^(٣)، وَجَعَلَ يَتَقَضَّى بِيَدِهِ (خ).

١١٠ - وَعَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: زَارَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَثَرِلِنَا، فَأَمَرَ لَهُ سَعْدٌ بِغُسْلٍ فَوُضِعَ لَهُ فَأَغْتَسَلَ، ثُمَّ نَاوَلَهُ مِلْحَةً مَصْبُوعَةً بِزَعْفَرَانٍ، أَوْ وَدَسَ^(٤) فَاشْتَمَلَ بِهَا^(٥) (حم، د، هـ).

(١) اختلاف الفقهاء، نيل الأوطار عن المهدي (موسوعة الإجماع ١٢٠٠/٢).

(٢) النيل (١٥٤/٢).

(٣) هكذا في جميع النسخ، ورواها ابن السكن: فلم يردّها. انظر: فتح الباري (٣٧٦/١).

(٤) نبت أصفر طيب الريح يصح ٩.

(٥) قال ابن حجر: الخلف في غسله ولبسه، ورجال إستانداني هارود ورجال الصحيح، وصرح فيه الوليد بن مسلم بالشام.

قال أبو محمد: وردت أحاديث بأسانيد ضعاف في التشفيف من الوضوء وفي التهي عنه، ورويت كراهة التشفيف عن عدد من السلف.

تجديد الوضوء

١١١- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ: يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ. قُلْتُ: «^(١)» كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ؟ قَالَ: يُجْزِئُ أَحَدَنَا الْوُضُوءَ مَا لَمْ يُحْدِثْ (خ) ^(٢).

قال أبو محمد: اختلف بعض الناس دعاء عند كل عضو من أعضاء الوضوء، وهو دعاء لا أصل له ^(٣)، ولا يصح فيه حديث ^(٤).

وقد اتفق العلماء كما تقدم على أن الفروض الواجبة في الوضوء هي الأعضاء التي ذكرها الله في آية الوضوء، ثم زاد بعضهم الترتيب، وبعضهم الموالاة، وقد استدل من أوجب الموالاة بأن رسول الله ﷺ رأى لمعة في ظهر قدم رجل لم يصبها الماء فأمره بإعادة الوضوء (ت، حم)، وقد أعله الترمذي، ومن أوجب الموالاة: الأوزاعي ومالك وأحمد.

= ودواء أبو محمد ابن حزم، وجميع هذه الحديث مسوقة، قاله رحمه الله في الأثر الأول، لأنه عليه السلام اشتمل فيها، فصارت لياسته حيث.

(١) القائل: حماد بن عمار وراوى الحديث عن أنس بن مالك.

(٢) وسيلتي بعد قليل بلطف الله.

(٣) قاله النووي في موطأ الطائفة (١/٦٢).

(٤) قاله ابن الصلاح، كما في (نيل الأوطار: ٢/١٤٧).

طَهَّرَ عَلَى الثَّلَثِينَ

وقال سبحانه: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَمْبَرِينَ﴾
[المائدة: ٦] على قراءة الجبر.

وقال عز وجل: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾
[البقرة: ١٨٥].

١١٢ - عَنْ جَرِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ بَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ
فَقِيلَ لَهُ: تَفْعَلُ هَكَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَالَ، ثُمَّ
تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ.

قَالَ إِبْرَاهِيمُ^(١): فَكَانَ يُعْجِبُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ؛ لِأَنَّهُ إِسْلَامَ جَرِيرٍ
كَانَ بَعْدَ نَزُولِ الْمَائِدَةِ (ق).

وقال الحسن البصري: روى المسح سبعون نفساً، فعلاً منه وقولاً.

وقال الحافظ في (الفتح)^(٢): بل جاوزوا الثمانين، منهم العشرة.

وقد أجمعت الأمة على جواز المسح على الخفين^(٣).

قال أبو محمد: هكذا قال ابن عبد البر وغيره، ولكن حكي
الإجماع عَنِ الْعَتَرَةِ جَمِيعًا: أَنَّ الْمَسْحَ لَا يَجْزِي عَنْ غَسْلِ
الرَّجُلَيْنِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ دَاوُدَ^(٤).

وَأَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِهِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ^(٥).

(١) إبراهيم بن يزيد النخعي، توفي سنة ٩٦ هـ.

(٢) (٣٠٦/١).

(٣) الإشراف، النكت (الإقناع ١/٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٣)، التمهيد لابن عبد البر.

(٤) (١٣٤/١١)، ومجموع الفتاوى (٢١٩/٢١).

(٥) نيل الأوطار (١٦٣/٣).

(٥) الاستدكار (الإقناع ١/٢٢٤)، شرح صحيح مسلم (١٩٩/٣).

وقال ابن المنذر: كل من روي عنه من الصحابة كراهة المسح على الخفين؛ فقد روي عنه إثباته^(١).

المَسْحُ عَلَى الْمُوقِينَ وَعَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ وَالْخِمَارِ

١١٣- عَنْ بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْمُوقِينَ^(٢) وَالْخِمَارِ (حم).

١١٤- وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ (حم، د، ت، هـ).
وهو في (صحيح مسلم) لكن بلفظ (الخفين).

وأجمعوا على أن الجورين إذا لم يكونا كثيفين لم يجز المسح عليهما^(٣).

وأجمعوا على أنه لا يجوز المسح على البرقع في الوجه^(٤).

اشْتِرَاطُ الطَّهَارَةِ قَبْلَ اللُّبْسِ، وَمَتَى يَخْلَعُ الْخُفَّ

١١٥- عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي مَسِيرٍ فَأَفْرَغْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِدَاوَةِ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمَّ أَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَّيْهِ، فَقَالَ: «دَعُهُمَا فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ» فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا (ق).

وكـ(د): «دَعِ الْخُفَّيْنِ فَإِنِّي أَدْخَلْتُ الْقَدَمَيْنِ الْخُفَّيْنِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ» فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا.

(١) الأوسط (١/٥٢٤).

(٢) الموق: نوع من الخفاف، وحديث جرير يعني منه.

(٣) النهر للإمام (١/٢٢٧). وهذا من أصعب ما يحكى من الإجماعات.

(٤) اختلاف الفقهاء، (موسوعة الإجماع ٢/١٠٠٥).

قال أبو محمد: فيه ردّ على من توهم أن الضمير في «أدخلتهما» يعود على الخفين، ويذكر ذلك عن داود. ولولا هذا اللفظ لما كان فيه لوم ولا ردّ.

١١٦ - وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَمَرْنَا - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - أَنْ نَمْسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ إِذَا نَحْنُ أَدْخَلْنَاهُمَا عَلَى طَهْرٍ ثَلَاثًا إِذَا سَافَرْنَا وَيَوْمًا وَكَلِيلَةً إِذَا أَقَمْنَا، وَلَا نَخْلَعُهُمَا مِنْ غَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ وَلَا نَوْمٍ وَلَا نَخْلَعُهُمَا إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ (حم، خز)، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: هُوَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

وأجمع أهل العلم على أنه لا يمسح على الخفين إلا من أدخل رجله فيهما طاهرتين^(١).

وأجمعوا على أنه إذا توضأ وغسل إحدى رجله، فأدخل المغسولة الخف، ثم غسل الأخرى وأدخلها الخف: أن وضوءه صحيح^(٢).

وأجمعوا على أن المسح على الخفين خاص بالوضوء، ولا يجرى في غسل الجنابة، ولا في غسل واجب، ولا مستحب^(٣).

مُدَّةُ الْمَسْحِ

وقال سبحانه في آية الوضوء: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦].

١١٧ - عَنْ شُرَيْحِ بْنِ هَانِئٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ، فَقَالَتْ: سَلْ عَلِيًّا فَإِنَّهُ أَعْلَمُ بِهَذَا مِنْي، كَانَ

(١) الإشراف (الإقناع ١/ ٢٢٤)، التمهيد لابن عبد البر (١١/ ١٢٨).

(٢) الإجماع لابن المنذر (٣٥).

(٣) فتح الباري، المعنى، اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع ٢/ ١٠٤٨).

يُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَتْ، فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَكَيَالِيَهُنَّ، وَلِلْمَقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ» (م، حم، ن).
وأجمع أهل العلم على أن للمقيم أن يصلي خمس صلوات
بالمسح، واختلفوا في أكثر^(١).

وممن روي عنه عدم التوقيت في المسح: عمر وابنه عبد الله،
والحسن البصري، وهو قول مالك والليث، ولا فرق عندهم بين
المسافر والمقيم، وروى أيضاً عن عمر خلاف ذلك^(٢).

قال ابن تيمية: المسافر الذي يشق عليه الاستئصال بالخلع
واللبس، ليس له وقت معين ينتهي فيه المسح، ومن العلماء من
لا يرى التوقيت مطلقاً.

مسح ظاهر الخف دون باطنه

وقال الله سبحانه: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ
أَزْوَاجَكُمْ﴾ [الأعراف].

١١٨- عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ^(٣) لَكَانَ
أَسْفَلَ الْخَفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
بِمَسْحِ عَلَى ظَاهِرِ خَفَيْهِ (د، قط).

قال ابن المنذر: ولا أعلم أحداً ممن يقول بالمسح على الخفين
يقول: لا يجوز المسح على أعلى الخف^(٤).

(١) الموضح (الإفتاء/١/٢٢٤).

(٢) نيل الأوطار (٢/١٧٨، ١٧٩).

(٣) أي: بالقياس. ولما حدثت: أن النبي مسح أعلى الخف وأسفله: فمعلول.

(٤) الإشراف (الإفتاء/١/٢٣٢).

وقال في (نكت العيون): **إِنْ مَسَحَ أَسْفَلَ الْخَفِّ دُونَ أَهْلَاءِ**
لَمْ يُجْزِهِ، وَعَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا الْمَرْوَزِيُّ، فَإِنَّهُ قَالَ: يَجُوزُ
الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَسْفَلِهِ^(١).

وفي المسح على الجبائر خلافٌ أوجبهُ النَّظَرُ وَالْأَثَرُ، مِنْ ذَلِكَ:
 مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ عَصَبَ عَلَى أَصْبَعِ رِجْلِهِ وَكَانَ يَمْسَحُ
 عَلَيْهَا، وَبِهِ أَخَذَ الْجَمَاهِيرُ، وَلَمْ يَرَ ذَلِكَ دَاوُدَ وَمُسَائِرُ الْأَصْحَابِ،
 وَتَقَدَّمَ قَبْلَ قَلِيلٍ أَنَّ الْحَقَّ مَعَ الْجُمْهُورِ.

(١) الإشراف (الإقناع ١/٢٣٢)، مجموع الفتاوى (١٧٢/٢١).

تَوَاضَعُ لِّلْوُضُوءِ

وقال سبحانه: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْفِئُوا إِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [المائدة: ٦].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُم عَنْ دِينِهِ قُبِحتْ وَهُوَ صَكَرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٢١٧].
وقال سبحانه: ﴿لَيْنَ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥].

الْوُضُوءُ بِالْخَارِجِ مِنَ السَّبِيلِ

قال سبحانه: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾ [المائدة: ٦].

١١٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ» فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ حَضْرَمَوْتَ: مَا الْحَدَّثُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: فُسَاءٌ أَوْ ضُرَاطٌ (ق).

وفي حديث صفوان المتقدم أنما «لَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَتَوَمُّ».
واتفق علماء الأمة على أن خروج الغائط والبول والريح نافض للوضوء^(١).

وأجمعوا على أن خروج المني والودي والمذي نافض للوضوء^(٢).
قال أبو محمد: في حديث أبي هريرة دليل على أنه إن أحدث في صلاته لم يتوضأ: أنه بعيد الصلاة ولا يني على ما مضى، وقال داود وأبو حنيفة وأصحابه والشعبي: يني على ما مضى ويتوضأ ويستتم صلاته، قال الشعبي: حتى لو تكلم^(٣).

(١) التبر (الإقناع ١/١٤٧، ١٤٨).

(٢) الإيجاز (الإقناع ١/١٤٠).

(٣) المحلى (المسألة: ٤٦٢).

هل يتوضأ للخارج من غير السيلين؟

١٢٠ - عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَاءَ فَتَوَضَّأَ فَلَقِيَتْ ثَوْبَانٌ فِي مَسْجِدٍ دَمَشَقَ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: صَدَقَ، أَنَا صَبَّيْتُ لَهُ وَضُوءَهُ (حم، ن، د، حب، ت) وقال: هُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ.

قال ابن منده: إسناده صحيح متصل.

وقال ابن تيمية: واستدل به علي وجوب الوضوء من القسيء، ولا يدل على ذلك، فإنه إذا أراد بالوضوء: الوضوء الشرعي، فليس فيه إلا أنه توضأ، والفعل لا يدل على الوجوب.

قال أبو محمد: جاءت أخبار في الوضوء من القلس والرُعاف، وأهل العلم مختلفون في ذلك كله، والذي تدل عليه التصوص الصحيحة الصريحة: أنه لا ينقض إلا ما خرج من السيلين، أو كان مظنة خروج شيء منهما.

الوضوء من النوم

١٢١ - عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا - إِذَا كُنَّا سَفَرًا - أَنْ لَا نَتَزَعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ لَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ (حم، ن، ت).

١٢٢ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَيْنُ وَكَأُ السُّوءِ»^(١) فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ^(٢) (حم، د، هـ). وجمهور الأئمة على تضعيفه^(٣).

(١) الركاء: غيظ يربط فم السقاء وغيره، والسه: الدبر. والمعراه: أن اليفظان متحكمن من نفسه، يعرف خروج الرئح، والنائم لا يعرفه، فكان العين وكاء الدبر.

(٢) روي أيضا من حديث جمادة، وفي كل مقال، قال أحمد: وحدثني هني أئمة وقوي.

(٣) فتح الغفار (١/١٢٢).

١٢٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: بَتُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيِّمَةٌ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ الْإِيسَرِ فَأَخَذَ بِيَدِي فَجَعَلَنِي مِنْ شِقِّهِ الْإِيمَنِ فَجَعَلْتُ إِذَا أَخَفَيْتُ بِأَخَذُ بِشَحْمَةِ أُذُنِي قَالَ: فَصَلِّي إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً (م).

١٢٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حَتَّى تَخْفِقَ رُءُوسُهُمْ ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّئُونَ (م، د واللفظ له).

وأجمع أهل العلم على أن النائم المضطجع الذي قد استقل نومًا يجب عليه الوضوء^(١).

قال أبو محمد: أعدل الأقوال في النوم ونقضه - وفيه أقوال كثيرة - أنه غير ناقض بنفسه، ولكنه مظنة للنقض، فما كان خفيفاً يدرك معه صاحبه وقوع الحدث منه، فلا ينقض إلا إذا تيقن الحدث.

لَمَسَ الْمَرْأَةَ

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [المائدة: ٦]، وفي قراءة سبعية: ﴿أَوْ لَمَسْتُمْ﴾.

١٢٥ - وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْبَلُ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ ثُمَّ يُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ (د، ن)، وقال: ليس في هذا الباب أحسن من هذا الحديث، وإن كان مرسلًا، وقال ابن حزم: لا يصح في هذا الباب شيء.

١٢٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ وَإِنِّي لَمُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ اعْتِرَاضَ الْجَنَازَةِ حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يُؤْتِرَ مَسْنِي بِرِجْلِهِ (ن)، وأصله في الصحيحين^(٢).

(١) نواذر الإجماع (الإقناع ١/١٤٩)، الشهيد لابن عبد البر (٢٣٨/١٨).

(٢) لكنه جاء بلفظ «مَسْنِي» لا «مَسْنِي».

١٢٧- وَحَنَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً مِنَ الْفَرَاشِ فَالْتَمَسْتُهُ فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَى بَاطِنِ قَدَمَيْهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمَا مَنْصُوبَتَانِ وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمَعْفَاةِكَ مِنْ عِقَابِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أَحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ أَنتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ، (م، ت).

قال أبو محمد: أقرب قول إلى الصواب: أن اللمس غير ناقض لذاته، بل للذاته (أعني: إذا كان بشهوة).

حُكْمُ مَنْ مَسَّ فُرْجَهُ

١٢٨- عَنْ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلَا يُصَلِّي حَتَّى يَتَوَضَّأَ» (الخمس)، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: هُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ.

وفي رواية: عَنْ بُسْرَةَ: «لَهَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «وَيَتَوَضَّأُ مَنْ مَسَّ الذَّكَرَ» (حم، ن) وَهَذَا يَشْمَلُ ذَكَرَ نَفْسِهِ وَذَكَرَ غَيْرِهِ.

١٢٩- وفي حديث طلق بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ مَنْ الذَّكَرَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هُوَ بَضْعَةٌ مِنْكَ»^(١) (الخمس).

قال أبو محمد: من نوادر ما روي في الباب: الوضوء على من قال كلمة خبيثة أو اغتاب، ورد ذلك عن عائشة وابن مسعود، وكان مجاهد يرى الوضوء من تنقية الأنف. وأما الوضوء من الضحك فروي عن جماعة، منهم أبو موسى الأشعري والنخعي والشامي والثوري والأوزاعي والحسين بن علي وأبو جنيبة. وعن علي ومجاهد: وجوب الوضوء من قهي الأظفار والشعر. وعن

(١) وهذا الحديث مما أسقطه صاحب (المعجم).

التَّخَمِّي: وجوب الوضوء من قرقرة البطن. وروى عن علي وابن عمر وعطاء: الوضوء من القيء والقلس والقيح. وعن عمر ومجاهد: الوضوء من مس الإبط. وعن علي: الوضوء من مس الصليب.

الْوُضُوءُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ

١٣٠ - عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ تَوَضَّأْ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَتَوَضَّأْ» قَالَ: أَتَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، تَوَضَّأْ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ». قَالَ أَصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: أَصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «لَا» (م، حم).

قال أبو محمد: ظاهر النصوص وجوب الوضوء على من أكل لحم إبل، وأن الوضوء لا ينتقض بأكله، فمن لم يتوضأ صحت صلاته مع الإثم، ويبحث أهل العلم فيما فهمته، فمنهم المؤيد، ومنهم السائل عن قال به، ولا أعلم من قال به. ولهذا الفهم من قوة النظر وكثرة النظائر حظ ليس هذا موضع بسطه.

مَنْ شَكَّ فِي الْحَدَثِ أَوْ كَانَ مُوسِسًا

وقال الله سبحانه: ﴿خُذُوا مَاءَ آيَاتِكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣].

١٣١ - عَنْ عَبْدِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمْرِو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه، قَالَ: شَكَّيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّجُلُ يُحَيِّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «لَا يَتَصَرَّفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا» (ع إلا ت).

وأجمع العلماء على أن من أيقن بالحدث وشك في الوضوء: أن شكه لا يفيد، وأن عليه الوضوء فرضاً^(١).

(١) . التمهيد لابن عبد البر (١٧/٥)، شرح صحيح مسلم (٤/٤٩).

قال أبو محمد: الشُّكُّ لا قيمة له، لا سيما إذا كان عن وسواس، وقد كثر الموسوسون والموسوسات في هذه الأيام، وأكثر وسواسهم في الطهارة والطلاق، وفي الاعتقاد، ويحسن بمن يفتيهم أن ينهاهم عن السؤال، وأن يجيبهم بما يقطع وسواسهم، والوسواس منها ما هو من الشيطان، ومنها ما هو من الأذهان بدليل انتفاع الموسوس بالأدوية.

الوضوء لمس المصحف

وقال سبحانه: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ (١٣٢) [الواقعة].

١٣٢ - وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ كِتَابًا وَكَانَ فِيهِ: «لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ» (أثره، قط) (١).

قال أبو محمد: الآية لا يستقيم الاستدلال بها؛ لأنها في الكتاب المكنون الذي هو في اللوح المحفوظ، والمؤمن طاهر في كل أحواله، ولا يصح وصفه بـ (نجس) حقيقة ولا مجازاً، وأصابع المؤمن أطهر وأزكى من كل عود أو قلم يقلب به أوراق المصحف، هذا ما يقتضيه صريح النظر، الذي لا يخالف صحيح الأثر. ومن لطائف ما قيل في معنى ﴿لَا يَمَسُّهُ﴾: لا يجد طعمه ونفعه إلا من آمن به، ولا يحمله بحقه إلا المؤمن، قاله البخاري، وسبقه إلى معناه القرأه.

الوضوء للطواف

١٣٣ - وَعَنْ طَاوُسٍ، عَنْ رَجُلٍ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الطَّوُافُ بِالنِّيَّةِ صَلَاةٌ فَإِذَا طَفَعْتُمْ فَأَقِلُّوا الْكَلَامَ» (حم، ن).

(١) وهو لماثلك في الموطأ مرسل: أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمره بمن حزم: «أن لا يمس القرآن إلا طاهر».

قال أبو محمد: في الاستدلال به على وجوب الوضوء للطواف خلاف، وقد نُقِلَ الإجماع على أن الوضوء للطواف سنة^(١).

فَضْلُ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ

وقال الله سبحانه: ﴿إِلَّا الْمُصَلِّينَ﴾ (٢٢) الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ ﴿٢٣﴾ [المعارج].

١٣٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ بِوُضُوءٍ، وَمَعَ كُلِّ وَضُوءٍ بِسُورَةٍ (حم)».

١٣٥- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، قِيلَ لَهُ: فَأَتَيْتُمْ كَيْفَ تَصْنَعُونَ؟ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ مَا لَمْ نُحْدِثْ (ع إِلَّا م).

وقد أجمع أهل العلم أن أداء الصلوات كلها بوضوء واحد جائز^(٢).

وأجمعوا على أن تجديد الوضوء لكل صلاة مستحب^(٣).

استحبَّابُ الطَّهَارَةِ لِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

وقال سبحانه: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨].

١٣٦- عَنْ أَبِي جُهَيْمٍ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ تَحَوُّ بِشَرِّ جَمَلٍ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدِّ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى

(١) نقله ابن رشد في بداية المجتهد، والصوقي في شرح مسلم (موسوعة الإجماع) ٢/٢٦١.

(٢) التمهيد (٢٣٨/١٨)، (٢٥٩/١٩)، شرح صحيح مسلم (١٧٧/٣)، مجموع الفتاوى (٣٧١/١١).

(٣) شرح صحيح مسلم (١٠٣/٣)، والمجموع (١٩٤/١).

أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَتَدَيَّرَ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ (خ)،
وعلقه مسلم).

الرخصة في تركه

وقال جل في علاه: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ [الطور: ٤٨].

قال ابن عباس: حين تقوم من فراشك.

١٣٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ
اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ (م، د، ت، حم)، وذكره (خ) بلا إسناد.
وقد أجمع أهل العلم على أنه يجوز للمحدث أن يذكر الله،
وأن يقرأ القرآن^(١).

استحباب الوضوء لمن أراد النوم

وقال سبحانه: ﴿الَّذِينَ تَوْفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾
[النحل: ٣٢]، والنوم موت أصغر، أو كالموت الأكبر، والوضوء
من كمال الطيب.

١٣٨- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا
أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ
الْأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ، وَوَجَّهْتُ وَجْهِي
إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً
إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَى مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ
الَّذِي أُنْزِلَتْ وَتَبَيَّنَ الَّذِي أُرْسِلْتُ، فَإِنْ مِتَ مِنْ لَيْلِكَ فَأَنْتَ عَلَى
الْفِطْرَةِ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ» قَالَ: فَرَدَّدْنَاهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ
فَلَمَّا بَلَغَتْ: اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أُنْزِلْتُ، قُلْتُ: وَرَسُولُكَ،
قَالَ: «لَا، وَتَبَيَّنَ الَّذِي أُرْسِلْتُ» (خ، حم، ت).

(١) شرح صحيح مسلم (١/٦٨، ٦٩، ٦١/٦)، والمجموع (٢/٢٨٧، ٢٨٨).

استحبَّ الوضوء للجنب لأجل الأكل والشرب والمعاودة وجواز تركه

١٣٩- عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيَتَامٌ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا تَوَضَّأَ» (ع).

١٤٠- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَامَ وَهُوَ جُنُبٌ غَسَلَ فَرْجَهُ وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ (ع).

ولـ (م، حم) عَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ جُنُبًا فَأَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَتَامَ تَوَضَّأَ.

١٤١- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَامَ وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ - قَالَتْ -: غَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَأْكُلُ أَوْ يَشْرَبُ (حم، ن).

١٤٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلُهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ، فَلْيَتَوَضَّأَ» (ق).

قال ابن تيمية: ولم نعلم أحداً استحبَّ الوضوء للأكل إلا إذا كان جنباً^(١).

قال أبو محمد: ذهب بعض الظاهرية إلى وجوب الوضوء لمن أراد المعاودة، وقال الجمهور: لا يجب، لما ورد في (مستدرك المحاكم) من قوله ﷺ: «فإنه أنشط للعود»، وهي حلة لا تصرف عن الوجوب.

رُطُوبَاتُ فَرْجِ الْمَرْأَةِ

قال أبو محمد: ما يكون من المرأة لا يخلو أن يكون دم حيض، أو استحاضة، أو بولاً، أو مذيّاً، أو وديماً^(٢)، أو منياً، فالأول والأخير

(١) مجموع الفتاوى (٣١٩/٢٢).

(٢) الودي، ينتج الولو، ويمكن الدال: هو البطل اللزج، يخرج من الذكر بعد البول.

يجب فيهما الغسل ، وما سواهما يجب فيه غسل الفرج والوضوء لمن أراد الصلاة ، وما هذا ذلك من الرطوبات كالتمزق فلا وضوء فيه .

الغسل من المني

قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْفِئُوا ﴾ [المائدة : ٦] .

وعن عطاء في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَبْلُغُ الشَّرَافَةَ ① ﴾ [الطارق : ٩] :
الصوم والصلاة وغسل الجنابة ② .

١٤٣ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي مِنَ الْحَقِّ ، فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ الْغُسْلُ إِذَا احْتَلَمَتْ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ » فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : وَتَحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ ؟ فَقَالَ : « تَرَبَّتْ ③ » يَدَاكَ ، فِيمَا يُشَبِّهُهَا وَكَلْدُهَا ④ (ق) .

وأجمع العلماء على أن خروج الماء الدافق الذي يفتر عنه الذكر بجماع كان أو باحتلام أو بأي وجه كان من الرجل أو المرأة موجب للغسل ⑤ .

قال أبو محمد : لكنه قد روي عن سعيد بن جبيرة : أن خروج المني بلا شهوة لا يوجب الغسل ، ولكن حديث : « الماء من الماء » (م) ، عام .

وأجمعوا على أنه لا صلاة لجنب حتى يطهر ⑥ .

وأجمعوا على أن خروج المذي أو الوذي لا يوجب الغسل ⑦ .

(١) الدر المنثور (٣٥٢/١٥) .

(٢) أي : الحضرت . وهو على ما جرى به كلام العرب ، وليس دعاء عليه .

(٣) الإجماع لابن المنذر (٣٩١) ، شرح صحيح مسلم (٢٦٠/٣) ، والمقني (٢٦٩/٦) ،

فتح الباري (٤٦٤/١) ، والإيجاز (الإقناع ١/١٥٥) .

(٤) الرسالة للشافعي (الإقناع ١/٢٥٤) .

(٥) فتح الباري ، شرح صحيح مسلم ، المجموع ، نيل الأوطار عن ابن خزيمة لمؤسسة

الإجماع (٨٢٨/٢) .

إِيجَابُ الْغُسْلِ مِنَ الْيَقَاءِ الْخِتَانَيْنِ وَتَسْخُ الرُّخْصَةِ فِيهِ

وقال الله جلَّ شأنه: ﴿أَوَلَمْ نَسْخِ الْأَنْسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣، المائدة: ٦]،
والملامسة الجماع.

١٤٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ
بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهْدَهَا^(١)؛ فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ» (ق)،
ول (م، حم): «وَأِنْ لَمْ يُنْزَلْ».

١٤٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا
قَعَدَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ مَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ»
(م، حم، ت) ولفظه: «إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ وَجِبَ الْغُسْلُ»^(٢).

١٤٦- وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «إِنَّمَا كَانَ الْمَاءُ مِنَ
الْمَاءِ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ نُهِِيَ عَنْهَا (ت) ورواه (حم، د)
بلفظ آخر بمعناه.

قال ابن المنذر: ولا أعلم اليوم بين أهل العلم خلافاً في
وجوب الاغتسال إذا جاوز الختان الختان، وإن لم ينزل^(٣).

واتفقوا على أنه لو وضع ذكره على الختان، ولم يولج
لم يجب عليه غسل، ولا عليها^(٤).

واتفقوا على أن الغسل من الزنى واجب، كوجوبه من وطء
الحلال^(٥).

(١) كناية عن الإجماع.

(٢) قال في المتن: وهو يهبط الوجوب وإن كان هناك حائل.

(٣) الإشراف (الإقناع ١/٢٥٦). والنظر: نكت العيون (الإقناع ١/٢٥٩)، والاستبصار
(٣٢١/١).

(٤) شرح صحيح مسلم (٤/١٢).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٤).

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ وَطِئَ مَرَارًا امْرَأَةً وَاحِدَةً أَوْ عِدَّةَ نِسَاءٍ أَنَّهُ يَجْزِيهِ
غَسْلٌ وَاحِدٌ^(١).

مَنْ احْتَلَمَ وَلَمْ يَجِدْ بَلَلًا أَوْ الْعَكْسَ^(٢) مِنَ الرِّجَالِ أَوْ النِّسَاءِ

قال أبو محمد: ليس في القرآن إلا الثناء على المرفقين، ولا قيمة
للوهم والشكوك في الإسلام.

١٤٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ
الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلْلَ وَلَا يَذْكُرُ احْتِلَامًا، فَقَالَ: «يَغْتَسِلُ». وَعَنْ الرَّجُلِ يَرَى
أَنَّهُ قَدْ احْتَلَمَ، وَلَا يَجِدُ الْبَلْلَ، فَقَالَ: «لَا غُسْلَ عَلَيْهِ». فَقَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ:
الْمَرْأَةُ تَرَى ذَلِكَ عَلَيْهَا الْغُسْلُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّمَا النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ»
(حم، د، ت، هـ).

وأجمع أهل العلم على أن من ذكر احتلامًا ولم يجد بللاً: أن
لا شيء عليه^(٣).

وأجمعوا على أن المرأة كالرجل في وجوب الاغتسال إذا احتلمت
ورأت الماء^(٤).

ومن نوادر الباب: أن عمر وابن مسعود يريان أن من أجنب ولم يجد
الماء لا يصلي حتى يجد الماء ولو بقي شهراً؛ لأن الله قال: ﴿وَأَن
كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦].

اغْتِسَالُ الْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ

وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا الشُّرُكُوتُ فَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨].

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٢).

(٢) أي: وجد بللاً ولا يذكر أنه احتلم.

(٣) الإجماع لابن المنذر (٣٧)، الشهيد لابن عبد البر (٣٣٧/٨)، (١٠٨/٢٢).

(٤) الاستذكار (٣٣٦/١)، الشهيد لابن عبد البر (٣٣٨/٨)، (١٠٨/٢٣).

١٤٨ - عَنْ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ أَسْلَمَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ (حم، ن، د، ت).

١٤٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ ثُمَامَةَ أَسْلَمَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اذْهَبُوا بِهِ إِلَى حَائِطِ بَنِي فَلَانٍ فَمُرُوهُ أَنْ يَغْتَسِلَ» (حم)، وذهب إلى وجوبه.

قال أبو محمد: وأوجه أبو حنيفة على من أسلم ولم يغتسل من الجنابة قبل إسلامه، ويروى عن الشافعي: لا يجب على الكافر الغسل بعد إسلامه من جنابة أصابته قبل إسلامه؛ لأن الإسلام يجب ما قبله، وهو الأظهر الذي يشهد له التاريخ، فقد كانوا يُسلمون ولا يُؤمرون بذلك. وقصة ثمامة أصلها في (الصحيحين)، وليس فيها الأمر بالغسل، وفيها أنه اغتسل.

الغُسلُ مِنَ الْحَيْضِ

قال تعالى: ﴿وَسْتَكَوْنُكَ عَنِ الْمَجِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْرِضُوا إِلَيْهَا فِي الْمَجِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهَا حَتَّى يَطْهَرَنَّ فَإِذَا طَهَّرَتْ فَأَتُوها مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

١٥٠ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حَنِيشٍ كَانَتْ تُسْتَحَاضُ، فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِي الصَّلَاةَ وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاغْتَسِلِي وَصَلِّي» (خ).

واتفق أهل العلم على أن الدم الأسود الخارج في أيام الحيض من فرج المرأة التي من كانت في مثل سنّها حاضت^(١) يوجب الغسل^(٢).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٤١)، المعلى، المفني، شرح صحيح مسلم، المجموع من ابن المنذر والطبري (موسوعة الإجماع ٢/ ٨٢٧).

الحيض

واتفقوا على أنه حيض صحيح إذا ظهر في أيام الحيض، ولم يتجاوز سبعة أيام، ولم ينقص من ثلاثة أيام^(١).
والنفاس يوجب الغسل بالإجماع المتيقن^(٢).

قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَالذِّكْرُ لِلْحَائِضِ وَالْجُنْبِ

وقال الله سبحانه: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩١].

١٥١- عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَخْجُزُهُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ، لَيْسَ الْجَنَابَةُ (حَمٌ، وَأَكْثَرُ الْأُتْمَةِ عَلَى تَضْعِيفِهِ).

١٥٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْرَأُ الْجُنْبُ، وَلَا الْحَائِضُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ»^(٣) (د، ت، هـ، بسند ض).

قال أبو محمد: لا حجة لمن أوجب الطهارة من الحدث الأكبر لقراءة القرآن إلا هذا وما دونه. وقد ثبت في (صحيح مسلم): أن رسول الله ﷺ كان يذكر الله على كل أحيانه. وبهذا قال جماعة من أهل الظاهر، كابن حزم والشوكاني.

وأما ذكر الله تعالى بالتسبيح والتلهيل والتكبير والتحميد، وشبهها من الأذكار غير القرآن فجائز للجنب بإجماع المسلمين^(٤).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٥).

(٢) المحلى، شرح صحيح مسلم، المجموع عن ابن المنذر والطبري وغيرهما (موسوعة الإجماع ٨٢٨/٢).

(٣) في إسناده إسماعيل بن عياض ولا يحتج بروايته عن أهل الحجاز والفرق، وهذا منها.

(٤) المجموع، المغني، نيل الأوطار عن النووي (موسوعة الإجماع ٢٦٨/١).

اجتنابُ الجنب والحائض في المسجد

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: ٤٣].

١٥٣- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَأْوِلْنِي الْخُمْرَةَ^(١) مِنَ الْمَسْجِدِ»، فَقُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ، فَقَالَ: «إِنْ حَيْضَتُكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ» (ع إلا خ).

وروي في تحريم اللبث في المسجد أحاديث، منها:

١٥٤- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ قَالَ: «وَجَّهُوا هَذِهِ الْيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ فَإِنِّي لَا أَجِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ» (د، بسند ض).

قال أبو حمزة: لا يصح في تحريم اللبث في المسجد للجنب والحائض شيء. وجمهور الأئمة كمالك وأحمد والشافعي على جواز دخول الحائض المسجد، كما نقله الشوكاني عَنِ الْخَطَّابِيِّ. وإنما منعت لمخافة ما يكون منها، وبه قال أهل الظاهر، ولا أظن أحدا منهم يمنعها من السعي بين الصفا والمروة، وهما اليوم من المسجد. وقد أجمع أهل العلم على أن عرق الجنب طاهر، وكذلك الحائض^(٢).

ويجوز للجنب أن ينام ويأكل ويشرب قبل الاغتسال بإجماع^(٣). وأجمع الصحابة على أنه يباح للحائض والجنب عبور المسجد للحاجة^(٤).

(١) سجادة صغيرة.

(٢) الإجماع لابن المنذر (٣٨).

(٣) شرح صحيح مسلم للترقي (موسوعة الإجماع ١/ ٢٦٨).

(٤) المغني (موسوعة الإجماع ١/ ٣٧٠).

هل يُجزئ الجنب إذا عاود الجماع غُسل واحد؟

وقال سبحانه: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْفِئُوا﴾ [المائدة: ٦].

١٥٥ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ (ع).

وقد روي أَنَّ النَّبِيَّ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ وَاغْتَسَلَ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ غُسْلًا (د، حم)، وفيه مقال.

وأجمعت الأمة على أن من أراد معاودة الجماع لا يجب عليه الاغتسال، وإنما يُستحب^(١).

غُسْلُ الْجُمُعَةِ^(٢)

وقال سبحانه: ﴿فِيهِ يَرَجَالٌ يَتَخَبَّطُونَ أَنْ يَبْطِئُوا﴾ [التوبة: ١٠٨].

١٥٦ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ» (ع).

١٥٧ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ، وَالسَّوَاكُ وَأَنْ يَمَسَّ مِنَ الطَّيِّبِ مَا يَكْفُرُ عَلَيْهِ» (ق).

١٥٨ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ لِلْجُمُعَةِ فِيهَا وَبَعَثَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَذَلِكَ أَفْضَلُ» (حم، ن، د، ت)^(٣).

(١) شرح صحيح مسلم للنووي، فتح الباري، نيل الأوطار عن النووي (موسوعة الإجماع ١/ ٢٦٧).

(٢) اختلف في وجوبه، وقد أورد أبو البركات في الأغصان المستحبة: لا تقرأ الآية بالطيب والسواك.

(٣) هذا الحديث من رواية الحسن بن حماد، ومن صحيح سماع الحسن بن حماد عن سمرة يصححه، كابن المديني، وعنه من لا يصحح سماعه مطلقاً، وبشبههم - كالألبان وابن حزم - من يقول: ثم يسمع إلا حديث العنقة.

١٥٩ - وَعَنْ أَوْسِ بْنِ أَوْسٍ الثَّقَفِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ غَسَلَ وَاغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَبَكَرَ وَابْتَكَرَ، وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ، وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ فَاسْتَمَعَ، وَلَمْ يَلْغُ كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ عَمَلٌ سَنَةٍ أَجْرُ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا» (الخمسة) ^(١).

قال الخطابي: الإجماع على أن الغسل ليس شرطاً في صحة الصلاة، وأنها تصح بدونه ^(٢).

وأجمع أهل العلم على أن من اغتسل ينوي الغسل للجنابة والجمعة جميعاً في وقت الرواح: أن ذلك يجرئه عنهما جميعاً ^(٣).

وأجمعوا على أن الغسل يوم الجمعة للصلاة، وليس لليوم، فمن اغتسل بعد الصلاة، فكأنه لم يغتسل ^(٤).

قال أبو محمد: وفي هذا الإجماع نظر، وابن عبد البر كابن المنذر في تساهله في حكاية الإجماع. وممن رأى أن الغسل يجرئ بعد الصلاة داود وابن حزم. والذي يظهر أنه للصلاة لدفع الراتحة والأذى. وأما غسل العيدين فقد ورد فيه خبرٌ موضوع، وقال البزار: لا أحفظ في الاغتسال للعيد حديثاً صحيحاً، وينحوه قال البيهقي.

(١) اختلف في إسناده، والأكثرون على تصحيحه.

(٢) معالم السنن (١/٢٤٢-٢٤٤).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٤/١٥٣)، وخالف في ذلك ابن حزم، وقال: لا يجوز أن يغتسل من غسل.

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٤/١٥١).

الغسل من الميت

الغسل من غسل الميت

١٦٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ» (الخمس)، وقال (د): منسوخ، وصححه ابن حزم.

قال الذهبي: «هو أقوى من أحاديث كثيرة احتج بها الفقهاء». وحسنه ابن حجر، ونقل عن الماوردي في (التلخيص): أن بعض علماء الحديث خرجه من مئة وعشرين طريقاً. وأما حمل الميت؛ فقد قال أحمد وابن المديني: لا يصح في الغسل من حمل الميت شيء.

١٦١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَهُوَ ابْنُ عَشْرٍ وَابْنُ حَزْمٍ، أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ، امْرَأَةَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ غَسَلَتْ أَبَا بَكْرٍ حِينَ تَوَفَّى، ثُمَّ خَرَجَتْ فَسَأَلَتْ مَنْ حَضَرَهَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ فَقَالَتْ: إِنَّ هَذَا يَوْمٌ شَدِيدُ الْبَرْدِ وَأَنَا صَائِمَةٌ فَهَلْ عَلَيَّ مِنْ غُسْلٍ قَالُوا: لَا (مالك).

قال ابن قدامة: يجب الوضوء من غسل الميت، سواء كان المغسول صغيراً أو كبيراً، ذكراً كان أو أنثى، مسلماً كان أو كافراً، وهو قول ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة، ولا يعلم لهم مخالف من الصحابة^(١). قال أبو محمد: ورد في الاغتسال من الحجامة حديث لا يشتهه العلماء.

الغسل للإحرام وللوقوف بعرفة ودخول مكة

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْظَمْ شَعْبَكَ اللَّهُ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج].

(١) المفني (موسوعة الإجماع ١/٢: ١٢١١).

١٦٢- عَنْ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ، وَاغْتَسَلَ (ت) ^(١).

١٦٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: تَغَسَّتُ ^(٢) أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ بِمُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِالشَّجَرَةِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يَأْمُرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُهْلَ (م، د، هـ).

١٦٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ لَا يَقْدُمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتَ بِذِي طَوًى ^(٣)، حَتَّى يُصْبِحَ وَيَغْتَسِلَ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ نَهَارًا، وَيَذْكُرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ فَعَلَهُ (م) و (خ) بِمَعْنَاهُ.

١٦٥- وَكَ (مالك): عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَغْتَسِلُ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ وَلَدْخُولِ مَكَّةَ وَلَوْ قُوفِهِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ. والاعتسال عند دخول مكة مُستحبٌ عند جميع العلماء، وليس في تركه فدية عندهم ^(٤).

هل تغتسل المستحاضة لكل صلاة ؟

١٦٦- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: اسْتَحِضْتُ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «اغْتَسِلِي لِكُلِّ صَلَاةٍ» (د).

١٦٧- رَعْنُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ اسْتَحِضَتْ مَتَدَّ كَذَا وَكَذَا، فَلَمْ تُصَلِّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا مِنَ الشَّيْطَانِ

(١) في إسناده عبد الله بن محبوب، ضعفه غير واحد.

(٢) وضعت ابنها محمدًا.

(٣) بئر موهبها اليوم في مينة عثمانى أمام مستشفى الولادة بحي جبرول.

(٤) فتح الباري عن ابن المنذر، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١٠٢٧/٢).

لِيَجْلِسَ فِي مَرْكَنِ^(١) فَإِذَا رَأَتْ سُفْرَةَ غُرُقِ الْمَاءِ فَلْتَغْتَسِلْ لِلظُّهْرِ وَالْعَصْرِ غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَغْتَسِلْ لِلْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَغْتَسِلْ لِلْفَجْرِ غُسْلًا وَتَتَوَضَّأُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ (د).

قال أبو محمد: الأكثر على أن الغسل واجب عند إدبار الحيضة، والأحاديث الموجبة للغسل لكل صلاة لا تنهض للاحتجاج. ومنها ما ورد هنا، وهو معارض بأحاديث أخرى صحيحة.

وأجمع أهل العلم على أن المستحاضة إذا كانت ممن تميز دم حيضها من دم استحاضتها: أن عليها أن تغسل عند إدبار حيضتها^(٢).

الْمُعْمَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَ

١٦٨ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَصَلِّي النَّاسُ؟» فَقُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: «ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ»^(٣). قَالَتْ: فَفَعَلْنَا فَأَغْتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَتَوَضَّأُ^(٤) فَأَغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ، فَقَالَ: «أَصَلِّي النَّاسُ؟» فَقُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: «ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ». قَالَتْ: فَفَعَلْنَا، فَأَغْتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَتَوَضَّأَ، فَأَغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ، قَالَ: «أَصَلِّي النَّاسُ؟» فَقُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ... فَذَكَرْتُ إِرْسَالَهُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ (ق).

وأجمع أهل العلم على أن المعْمَى عليه إذا أفاق من غير احتلام أنه لا يجب عليه الغسل^(٥).

(١) هو بكسر الميم، وفتح الكاف، وهو: الإحانة التي تغسل فيها اللهايب.

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٨٨/١٦).

(٣) المِخْضَبُ بالكسر: شبه المِزْكَنَ الوعاء الذي تغسل فيه الثياب.

(٤) لينهض بقل.

(٥) المعْمَى من ابن المنذر، المجموع من ابن المنذر وابن الصباغ وغيرهما (موسوعة

صفة الغسل

وقال سبحانه: ﴿وَمَاءَ الْوَسْطَىٰ فَغَسَّوْهُ﴾ [الحشر: ٧].

١٦٩- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنْ الْجَنَابَةِ يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يُفْرِغُ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ وَيُدْخِلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ، حَتَّى إِذَا رَأَى أَنْ قَدْ اسْتَبْرَأَ حَقَّنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَثَّاتٍ، ثُمَّ أَقَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ (ق).
وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا: ثُمَّ يُخَلِّلُ بِيَدَيْهِ شَعْرَهُ حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشَرَتَهُ أَقَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

١٧٠- وَعَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَاءً يَغْتَسِلُ بِهِ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَغَسَلَ مَذَاكِيرَهُ، ثُمَّ ذَلِكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ غَسَلَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى مِنْ مَقَامِهِ فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ. قَالَتْ: فَأَتَيْتُهُ بِخِرْقَةٍ فَلَمْ يُرِدْهَا وَجَعَلَ يَتَقَضَّى الْمَاءَ بِيَدِهِ (ع).

١٧١- وَحَنَّ جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: تَذَاكُرْنَا غُسْلُ الْجَنَابَةِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَمَّا أَنَا فَأَخُذُ مِلَّةَ كُفْيٍ فَأَصُبُّ عَلَى رَأْسِي، ثُمَّ أَيْضُ بَعْدَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِي» (حم).

قال في (المتقى): وفيه مستدل لمن لم يوجب المذك، ولا المضمضة، والاستنشاق.

١٧٢- وَحَنَّ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغُسْلِ (الخمس).

وأجمع أهل العلم على أن الوضوء مستحب قبل الغسل، وليس بواجب^(١).

وأجمعوا على أن الواجب غسل الأعضاء كلها، دون ترتيب^(٢).
واتفقوا على أن من اغتسل لأمرٍ يوجب الغسل فصب الماء على جميع جسده ورأسه وأصول شعره، ولم يترك مكان شعرة فما فوقها، ولم يحدث شيئاً ينقض الوضوء قبل تمام غسله، ونوى الغسل مما أوجب عليه = فقد أجزأه^(٣).

وأجمعوا على أن من اغتسل بجنابيه، ولم يتوضأ، ثم صلى أن صلاته جائزة^(٤).

ومن كان عليه غسل، فوقع في ماء، أو وقف تحت ميزاب، ونوى الغسل، صح غسله بالإجماع^(٥).
والبداءة بالميامن في الغسل، فيغسل شقه الأيمن، ثم الأيسر، متفق على استحبابه^(٦).

مَا جَاءَ فِي نَقْضِ الشَّعْرِ لِغُسْلِ الْحَبِطِيِّ

١٧٣- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَعْفَ رَأْسِي أَفَأَنْقَضُهُ لِغُسْلِ الْجَنَابَةِ؟ قَالَ: لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْشِيَ عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَبَابَاتٍ، ثُمَّ تُبْرِقَ عَلَيْكَ الْمَاءَ فَتَطْهَرِينَ (عِ الْآخِ).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٩٣/٢٢).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٨١/٢)، مجموع الفتاوى (٤١٨/٢١).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٣٩).

(٤) شرح النسبة لابن بطال (٣٦٨/١، ٣٨٧).

(٥) المجموع (موسوعة الإجماع ٨٣١/٢).

(٦) المجموع، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٨٣١/٢).

ولا يُحفظ خلاف في أن تغسيل الشعر بالماء في الغسل مشروع، وأنه غير واجب بالاتفاق، إلا إذا كان الشعر مُلبِّداً^(١) بشيء يحول بين الماء وبين الوصول إلى أصوله^(٢).

١٧٤ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا - وَكَأَنَّكَ حَائِضًا - : «أَنْقُضِي شَعْرَكَ وَاغْتَسِلِي»^(٣) (هـ، بإسناد صحيح).

قال أبو محمد: والجمهور على عدم الفرق بين الجنابة والحيف، وأجيب عن الحديث بأن هذا الغسل من مندوبات الإحرام، وليس الغسل الواجب للصلاة، والغرض منه المبالغة في التنظيف، وفرق ابن حزم بين الحيف والجنابة، والحق ما قاله الجمهور، وقد ثبت عن عائشة إنكارها على ابن عمرو حين أمر النساء بتقص شعرهن في غسلهن، وقالت: «أولا يأمرهن بحلق رؤسهن»^(٤).

الاقتصاد في الماء للطهر

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأنعام: ١٤١].

١٧٥ - عَنْ سَفِينَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ وَيَتَطَهَّرُ بِالْمُدِّ (م، حم، ت).

١٧٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ، وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ (ق).

(١) التليد: أن يجعل المحرم في رأسه شيئاً من صمغ يلتصق شعره.

(٢) المجموع، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٢/ ٤٢٢).

(٣) وأصله في (الصحيحين)، وليس فيه: «واغتسلي»، ونقصه فيهما: «الغضيبي وأبيه» و«المنشلي وأبيه».

(٤) رواه مسلم.

وأجمع أهل العلم على أن المدة من الماء في الوضوء، والصاع في الاغتسال غير لازم للناس^(١).

وأجمعوا على أن الماء الذي يجزئ في الوضوء والغسل غير مقدر، بل يكفي فيه القليل والكثير إذا وجد شرط الغسل وهو جريان الماء على الأعضاء^(٢).

وأجمعوا على النهي عن الإسراف في الماء، ولو كان على نهر جار^(٣).

ومما نقل في ماء الوضوء: أن من وجدته إلا بشراء فإنه يشتريه ولو بماله كله، قاله الحسن. وقال الجمهور: يشتريه إذا كان بثمان قليل، وعن ابن حزم: لا يشتريه بثمان قليل ولا كثير، ويتمم.

الاستِئْثَارُ لِلْمُتَغَسِّلِ مَا لَمْ يَكُنْ وَحْدَهُ

وقال الله سبحانه: ﴿قُلِ الْمُؤْمِنِينَ يَفْعَلُونَ مِنْ آبَعَدِهِمْ وَحَفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَنْ كَانُوا لَهُمْ﴾ [النور: ٣٠].

١٧٧ - عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَغْتَسِلُ بِالْبِرَازِ^(١)، فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَبِيبُ سِتِيرٍ»^(٢) يُحِبُّ الْحَيَاءَ وَالسُّتْرَ، فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتِرْ (ن، د).

(١) الإجماع لابن المنذر (٣٤)، التمهيد لابن عبد البر (١٠٧/٨).

(٢) شرح صحيح مسلم (٢/٤)، المجموع (٢١٩/٢).

(٣) شرح صحيح مسلم (٢/٤)، المجموع (٢٢٠/٢)، الإصلام لابن الملقن (١٠٦/٢)، نيل الأوطار (٣١٤/١).

(٤) النصف.

(٥) على وزن ميخيت، وقيل: على وزن كرم (سهر)، ولعله الأثبت في الرواية.

١٧٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا أَيُّوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَغْتَسِلُ عُرْيَانًا فَخَرَّ عَلَيْهِ جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ فَجَعَلَ أَيُّوبُ يَخْشِي فِي نَوْبِهِ، فَنَادَاهُ رَبُّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: يَا أَيُّوبُ أَلَمْ أَكُنْ أَغْنِيْكَ عَمَّا تَرَى؟ قَالَ: بَلَى، وَعِزَّتْكَ، وَلَكِنْ لَا غِنَى بِي عَنْ بَرَكَتِكَ» (خ، حم، ن).

ومن المسائل في هذا الباب أن من العلماء من أوجب أغسالاً متعددة إذا اجتمعت أسبابها، كالجنابة والحيض وغسل الجمعة، قال ابن حزم: عليه ثلاثة أغسال^(١). وروى في ذلك آثار عن السلف في المرأة تجنب، ثم تحيض، أن عليها غسل الجنابة، فإذا حاضت اغتسلت غسلًا ثانيًا، وقول الجمهور هو الأظهر.

التيمم

قال سبحانه: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣].

تَيَمَّمُ الْجَنْبِ لِلصَّلَاةِ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً

قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْمَاءِ أَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَاءُ فَمَسْحًا بِأَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: ٤٣].

١٧٩ - عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَصَلَّى بِالنَّاسِ، فَإِذَا هُوَ بِرَجُلٍ مُّعْتَزِلٍ فَقَالَ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ؟» قَالَ: أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ. قَالَ: «عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ» (ق).

وأجمع أهل العلم على أن التيمم بالصعيد عند عدم الماء طهور كل مريض أو مسافر من الحدث والجنابة^(١).

وأجمعوا على أن التيمم على مقبرة المشركين إذا كان الموضع طيباً طاهراً نظيفاً جائزاً^(٢).

وأجمعوا على أن التيمم لا يجزئ إلا بنية^(٣).

وأجمعوا على أن المسافر إذا كان معه ماء، وخشي العطش أنه يقي ماء للشرب، ويتيمم^(٤).

وأجمعوا على أن الحائض إذا طهرت ولم تجد ماءً: أنها تتيمم مثل الجنب^(٥).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٧٠/١٩).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٢٩/٥).

(٣) اختلاف العلماء للمروزي، نوافر الإجماع (الإقناع ١/٢٤٥، ٢٤٦).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٣٥).

(٥) الاستدكار (الإقناع ١/٢٤١).

وأجمعوا على أن كل حدث ينقض الوضوء؛ فإنه ينقض التيمم^(١).

تيمم الجنب للجرح

قال تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

١٨٠- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجْنَا فِي سَفَرٍ فَأَصَابَ رَجُلًا مِمَّا حَجَرُوا فَشَجَّهُ فِي رَأْسِهِ ثُمَّ احْتَلَمَ، فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ هَلْ تَجِدُونَ لِي رُخْصَةً فِي التَّيْمُمِ؟ فَقَالُوا: مَا تَجِدُ لَكَ رُخْصَةً وَأَنْتَ تَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ، فَأَغْتَسَلَ فَمَاتَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَ بِذَلِكَ، فَقَالَ: «فَقُلُوا قَتَلَهُمُ اللَّهُ، أَلَا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا؟ فَإِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ، إِنَّمَا كَانَ يَخْشَى أَنْ يَتَيَمَّمَ وَيَعْصِرَ، أَوْ يَعْصِبَ عَلَى جُرْحِهِ ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهِ وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ»^(٢) (د، قط).

واتفق أهل العلم على أن المريض الذي يتأذى بالماء: أن له التيمم بدل الوضوء والغسل^(٣).

الجنب يتيمم لخوف البرد

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩].

(١) المسح (الإقناع ٢٥٢/١).

(٢) لفظ: «إنما يكتفي» هذه الزيادة ضعتها الأئمة، وقالوا: أرسلها الأوزاعي عن خطاه، وهي مع ذلك أصح ما جاء في المسح على الجائز، وقد ذهب جميع من الأئمة إلى عدم المسح عليها ولا التيمم بها.

(٣) نكت الميون (الإقناع ٢٣٩/١)، مراتب الإجماع لابن حزم (٣٦)، بدلية المجلد، المجموع (موسوعة الإجماع ٢٣٧/١).

العبادات

١٨١- عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ لَمَّا بُعِثَ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ^(١)، قَالَ: احْتَلَمْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ شَدِيدَةِ الْبَرْدِ، فَأَشْفَقْتُ إِنْ اغْتَسَلْتُ أَنْ أَهْلِكَ فَتَيَمَّمْتُ ثُمَّ صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِي صَلَاةَ الصُّبْحِ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «يَا عَمْرُو، صَلَّيْتَ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ؟». فَقُلْتُ: ذَكَرْتُ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ فَتَيَمَّمْتُ ثُمَّ صَلَّيْتُ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَمْ يَقُلْ شَيْئًا (حم، د، قط، خت، ك).

قال في (المنتقى): فيه من العلم لإثبات التيمم لخوف البرد، وسقوط الفرض به، وصحة اقتداء المتوضئ بالتيمم، وأن التيمم لا يرفع الحدث^(٢)، وأن التمسك بالعمومات حجة واضحة صحيحة.

قال أبو محمد: بهذا سعد أهل الأثر حين أعملوا عمومات الوحي، ولم يجنحوا إلى الرأي والقياس من غير ضرورة. واتفقوا على أن التيمم لخشية البرد جائز^(٣).

مَنْ وَجَدَ مَا يَكْفِي بَعْضَ طَهَارَتِهِ يَسْتَعْمِلُهُ

وقال الله سبحانه: ﴿لَا يَكُلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً ثَنِيًّا﴾ [الطلاق: ٧].

١٨٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» (ق).

(١) كانت هذه الغزوة في الثامنة من الهجرة.

(٢) فهم من قوله: «أصلحت بأصحابك وأنت جنب».

(٣) مجموع الفتاوى (١/٢١٢).

هل يتعين الشراب للتييم دون بقية الجامدات؟

وقال تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣].

قال أبو محمد: الصعيد: هو وجه الأرض ترابًا كان أم غيره. هذا هو الذي عليه المحققون من أهل اللغة.

واتفق أهل العلم على أن ما عدا التراب، والرمل، والحجارة، والجدران، والأرض كلها، والمعادن، والثلج، والنبات = لا يجوز التيمم به^(١).

قال أبو محمد: البسط ونحوها أولى من النبات، وأولى بأن لا يجمع على منع التيمم بها.

صفة التيمم

وقال الله سبحانه: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦].

١٨٣ - وَعَنْ عَمَّارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَجَنَيْتُ فَلَمْ أَصِبِ الْمَاءَ، فَتَمَعْتُ^(٢) فِي الصَّعِيدِ وَصَلَّيْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّمَا يَكْفِيكَ هَكَذَا» وَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ وَتَفَخَّ فِيهَا ثُمَّ مَسَحَ بِهَمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ (ق)^(٣).

ولا خلاف بين أهل العلم على أن صفة التيمم للمجنابة والحيض والتفاس واحدة لرفع الحدث^(٤).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٤).

(٢) تمرفت.

(٣) وفيهما من حديث أبي موسى عن عمار أيضًا: أنه جبرب يده الأرض فمسح واحدة، ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفه بوجهه.

(٤) الاستذكار (الإتاع ١/ ٢٤٤).

قال أبو محمد: غير أنهم اختلفوا .. هل يقتصر التيمم على مسح الكفين أم يمسح معهما الذراعين إلى المرفقين؟ وأكثر الأئمة على وجوب المسح إلى المرفقين.

وأجمعوا على أن التيمم لا يكون إلا في الوجه واليدين، سواء كان من حدث أصغر أو أكبر، وسواء تيمم عن الأعضاء كلها أو بعضها^(١).

واختلفوا في هل يكون التيمم بضرية واحدة؟ أم اثنتين للوجه واليدين، أم ثلاث للوجه واليدين والكفين؟ والأول هو قول الجمهور من الفقهاء، وعليه عامة أهل الحديث، ثم اختلف هؤلاء وغيرهم: هل المسح لليدين أم الكفين؟ قال ابن حجر: لم يصح من أحاديث صفة التيمم سوى حديث عثمان، وقد ورد بذكر (الكفين)، وحديث لمي جهم في (مسلم)، وفيه: أن النبي ﷺ أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه^(٢).

مَنْ صَلَّى تَيْمُمًا، ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ

وقال سبحانه بعد الأمر بالتيمم: ﴿وَلَا يَكُنْ يُرِيدُ يُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، فإذا كان التيمم مطهرًا فلا تُرفع الطهارة إلا بحدث.

١٨٤ - عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةَ وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ فَتَيْمَّمَا صَعِيدًا طَيِّبًا فَصَلَّيَا، ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ فَأَعَادَا أَحَدُهُمَا الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ، وَكَمْ يُعَدُّ الْآخَرُ، ثُمَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُعَدِّ: «أَصَبْتَ السُّنَّةَ وَأَجْزَأُكَ صَلَاتُكَ». وَقَالَ لِلَّذِي تَوَضَّأَ وَأَعَادَ: «لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ» (د، ن).

(١) شرح صحيح مسلم (٥٦/٤)، والمجموع (٢٣٩/٢)، والإسلام لابن المنلقن (١٠/٢).

(٢) الفتح (١/٤٤٤، ٤٤٥).

وبهذا أخذ الأئمة الأربعة والظاهرية، وقال عطاء والزهرى
وربيعة: تجب عليه الإعادة.

وأجمعوا على أن من خفي عليه موضع الماء، فطلبه جهده،
ولم يجد، فتيمم وصلى، ثم وجد الماء: أنه لا شيء عليه^(١).

وأجمعوا على أن التيمم لا يصح قبل دخول الوقت^(٢).

وأجمعوا على أن الجنب الذي يعلم أنه يجد الماء بعد خروج
الوقت: أن عليه أن يتيمم ويصلي في الوقت، ولا يصلي بعد
خروج الوقت بالغسل^(٣).

هَلْ يَغْتَلُّ التَّيْمُمُ بِحُضُورِ الْمَاءِ؟

وقال الله سبحانه: ﴿وَلَا تَطْلُوا بِمِائَتِكُمْ﴾ [محمد: ٣٣].

١٨٥- عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ
طَهُورٌ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ
فَلْيَجِئْهُ بِشِرْكِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ» (حم، ت)، واختلف في صحته.

١٨٦- وفي حديث مزادة المرأة المشركة، قال النبي ﷺ لرجل
أصابته جنابة ولم يجد الماء: «عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ»، فلمَّا
حضر الماء أعطاه إفاءً، وقال: «اذْهَبْ فَأَفْرِغْهُ عَلَيْكَ» (ق).

قال ابن تيمية: ثبت بالنص والإجماع: أنه إذا قدر على استعمال
الماء استعمله، وإن لم يتجدد بعد الجنابة الأولى جنابة ثانية^(٤).

(١) الشهيد لابن عبد البر (٥٨/١٢)، الإيجاز (الإقناع ١/٢٤٧).

(٢) الاستبصار (١٩/٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٤٦٨/٢١).

(٤) مجموع الفتاوى (٣٥٩/٢١).

وأجمع أهل العلم على أن من تيمم كما أمر، ثم وجد الماء قبل دخوله في الصلاة أن طهارته تنتقض، وعليه أن يعيد الطهارة، ويصلي^(١).

وخالف في ذلك داود وأبو سلمة بن عبد الرحمن وأخرون؛ لأن التيمم يرفع الحدث ولا يطل إلا بدليل^(٢). وأما حديث أبي ذر؛ فلعلهم حملوه على ما بعد انتقاض التيمم بحدث.

قال ابن المنذر: واختلفوا فيمن وجد الماء وهو في صلاته^(٣).

الصلاة بغير ماء ولا تيمم عند الضرورة

وقال الله سبحانه في آية التيمم: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦].

١٨٧ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا اسْتَمَارَتْ مِنْ أَسْمَاءَ قِلَادَةً، فَهَلَكَتْ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا فِي طَلَبِهَا فَوَجَدُوهَا فَأَذْرَكْتَهُمُ الصَّلَاةَ - وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ - فَصَلُّوا بِغَيْرِ وُضُوءٍ، فَلَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَكَّوْا ذَلِكَ إِلَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ آيَةَ التَّيْمُمِ (عِ الْآت).

قال أبو محمد: إنما شرع التيمم لرفع الحرج، ومن مواضع الحرج انتقاض طهارة الحاج في الزحام الشديد عند الكعبة، وإقامة الصلاة، ولا يمكنه الخروج للوضوء إلا بمشقة بالغة، ويُسر العلة لا بمنعه في هذه الحال أن يضرب يده الأرض ويقيم.

ومن المسائل - هنا - أن من عجز عن التيمم واستعمل الماء صلى بقدر استطاعته.

(١) الإشراف، الإيجاز (الإقناع ١/ ٢٥٠، ٢٥١).

(٢) راجع: نيل الأوطار عند شرح الحديث (٣٦٥).

(٣) الإشراف (الإقناع ١/ ٢٥٦).

الحيض والنفاس

المُعْتَادَةُ إِذَا اسْتَحْيِضَتْ تَبْنِي عَلَى قَدْرِ عَادَتِهَا

وقال سبحانه: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

١٨٨- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي امْرَأَةٌ اسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَاتْرُكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي» (خ، ن، د).

وفي رواية (خ): «ولكن دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها، ثم اغتسلي وصلّي».

١٨٩- وَعَنِ الْقَاسِمِ: عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي مُسْتَحَاضَةٌ، فَقَالَ: «تَجْلِسُ أَيَّامَ أَفْرَائِهَا»^(١) ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُؤَخِّرُ الظُّهْرَ وَتُعَجِّلُ الْعَصْرَ وَتَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي، وَتُؤَخِّرُ الْمَغْرِبَ وَتُعَجِّلُ الْعِشَاءَ وَتَغْتَسِلُ وَتُصَلِّيهِمَا جَمِيعًا، وَتَغْتَسِلُ لِلْفَجْرِ^(٢) (ن).

وقد أجمع أهل العلم على أن دم الحيض إذا تمادى أكثر من مدة الحيض؛ فهو استحاضة، لا يمنعها من صلاة أو صوم، وسائر العبادات^(٣).

واثقفوا على أن الحيض لا يكون أزيد من سبعة عشر يوماً^(٤).

(١) حبسها.

(٢) المجلد، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/ ٨٨).

(٣) مراتب الإجماع (٤٥).

وأما أقله فقليل: يوم وليلة، روي عن عطاء، وهو الأشهر من الشافعي وأحمد. وقال سفيان: ثلاثة أيام. وقال داود وأصحابه: أقله دفعة واحدة^(١).

وقال ابن تيمية: ما استقر عادة للنساء فهو حيض، ولو زاد على سبعة عشر يوماً.

وأجمعوا على أنه يجب على المستحاضة أن تغتسل عند انقضاء زمن الحيض، وإن كان الدم جارياً^(٢).

قال النووي: لم يصح أمر المستحاضة بالغسل إلا عند إدبار حيضتها.

العمل بالتمييز

١٩٠- عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا كَانَتْ تُسْتَحَاضُ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضَةِ فَإِنَّهُ أَسْوَدُ يُعْرَفُ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَ الْآخِرُ فَتَوَضَّئِي وَصَلِّي فَإِنَّمَا هُوَ هَرَقٌ» (ن، د).

قال أبو محمد: دم الحيض أسود يُعرف ويُعرف^(٣)، وفيه خلط، ويكون معه ألم في الغالب.

وأما حديث حَمَتِ الطَّوِيلُ الَّذِي قَالَ فِيهِ لَهَا: «أَنْعَمْتُ لَكَو الْكَرْسُفُ»^(٤) فإنه يُذهِبُ الدَّمَ، ففيه علل كثيرة.

(١) مراتب الإجماع (٤٥).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (موسوعة الإجماع ١/٨٨).

(٣) أي: يتولد منه رائحة كريهة.

(٤) نوع من الفطن.

وقد أجمع أهل العلم على أن دم الاستحاضة ينقض الطهارة^(١).
وأجمعوا على أن المرأة إذا لم تكن مميزة رُدَّت إلى أقله وإلى
أكثره^(٢).

وأجمعوا على أن الدم الأسود حيض إذا ظهر في أيام الحيض،
ولم يتجاوز سبعة أيام، ولم ينقص عن ثلاثة أيام^(٣).
الصفرة والكُدرة^(٤) بعد العادة

١٩١- عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كُنَّا لَا نَعُدُّ الصُّفْرَةَ
وَالْكُدْرَةَ بَعْدَ الطُّهُرِ شَيْئًا (د، خ)، ولم يذكر «بعد الطُّهُر».

١٩٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي الْمَرْأَةِ
الَّتِي تَرَى مَا يَرِيهَا بَعْدَ الطُّهُرِ: «إِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ». أَوْ قَالَ: «عُرُوقٌ»
(حم، د، هـ).

وأجمع أهل العلم على أن طهر الحائض بالنقاء والجفوف أو
القصة البيضاء^(٥).

واتفقوا على أن القصة البيضاء المتصلة شهراً غير يوم طهر
صحيح^(٦).

(١) الإجماع لابن المنذر (٣٠)، قال ابن المنذر: وانفرد ربيعة، وقال: لا ينقض
الطهارة.

(٢) التبر (الإتباع ١/٢٧٣).

(٣) مراتب الإجماع (٤٥).

(٤) الكُدرة: ما هو بلون الماء الوسخ الكدر. كما في (عون المعبود)، والمتمرة: الماء
الذي لزم المرأة كالصديد يملؤه اصفرار.

(٥) الاستذكار (٢/٢٩).

(٦) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٥).

وقال أكثر العلماء: الصَّغْرَةُ والكُدْرَةُ فِي الطَّهْرِ مِنَ الطَّهْرِ، وَفِي إِثْرِ الْحَيْضِ مِنَ الْحَيْضِ.

وقال ابن حزم: لَا يَمْنَعُ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَّا الدَّمُ الْأَسْوَدُ، وَأَمَّا الصَّغْرَةُ وَالْكُدْرَةُ فَلَا أَثَرُ لَهَا، اتِّصَالًا بِالْحَيْضِ، أَمْ لَمْ يَتَّصِلَا^(١).

وُضُوءُ الْمُسْتَحَاضَةِ لِكُلِّ صَلَاةٍ

١٩٣ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِثُتِّ أَبِي حَبِيشٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي امْرَأَةٌ اسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ أَفَأَدْعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ لَهَا: «لَا، اجْتَنِبِي الصَّلَاةَ أَيَّامَ مَحِيضِكَ، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَتَوَضَّعِي لِكُلِّ صَلَاةٍ، ثُمَّ صَلِّي وَإِنْ قَطَرَ الدَّمُ عَلَى الْحَصِيرِ» (حم، هـ)^(٢).

قال في (الإيجاز): وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْحَبِضَةَ تَنْتَقِلُ، وَإِنْ لَمْ يَتَّفِقُوا عَلَى أَنَّ اتِّقَالَهَا لَا يُحْكَمُ بِهِ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ، فَكُلُّ دَمٍ وَجَدَ فَهُوَ حَيْضٌ إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهَا اسْتَحَاضَةٌ^(٣).

وقال: الْمُسْتَحَاضَةُ مُخَالِفَةٌ لِلْحَائِضِ؛ إِذْ هِيَ طَاهِرَةٌ بِأَمْرٍ مِنَ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ، بِدَلَالَةِ السُّنَّةِ وَاتِّفَاقِ الْأُمَّةِ^(٤).

وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَصَلِّيَ الْقَوَائِمَ مِنَ الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ^(٥).

وقال ابن حزم: لَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَهُوَ قَبُولُ عَائِشَةَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ يُعْرَفُ مِنَ الْعِتَابَةِ^(٦).

(١) المصلي (المسألة: ٢٦٦).

(٢) وقد ضعف جمع من الأئمة أحاديث الأمر بالغسل لكل صلاة، وصححوا أنها لم تكن ذلك من نفسها (فتح الغفار ١/١٧٣).

(٣) الإقناع (١/٢٨٢).

(٤) الإقناع (١/٢٨٣).

(٥) شرح معاني الآثار (١/١٠٦).

(٦) المصلي (موسوعة الإجماع ١/٨٨).

تَحْرِيمِ وَطْءِ الْحَائِضِ فِي الْفَرْجِ وَمَا يُبَاحُ مِنْهَا

وقال سبحانه: ﴿فَاقْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا قَرْبُوهُنَّ حَتَّى يَبْلُغْنَ أَجْلَ طَهْرِنَ فَإِنْ قَامُوا مِنْهُ فَبِإِذْنِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

١٩٤- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَتْ إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَاشِرَهَا، أَمَرَهَا أَنْ تَأْتِرَ بِإِزَارٍ فِيهِ قَوَرٌ حَيْضَتِهَا ثُمَّ يُبَاشِرُهَا (ق).

قال الخطابي: قَوَرُ الحَيْضِ: أوله ومعظمه.

واتفق أهل العلم على أنه يباح للحائض أن تعجن وتطبخ وتخبز، وغير ذلك من الصنائع. ولا بأس بمؤاكلتها ومشاربتها بالإجماع^(١).

واتفقوا على طهارة الحائض، وجواز مضاجعتها إذا سترت فرجها^(٢). واختلفوا فيما بين السرة والركبة (إلى ثلاثة أقوال: التحريم، والكراهة، والجواز إن كان يملك إربته).

واتفقوا على أن وطء الحائض في فرجها حرام، وكذلك النساء^(٣).

واتفقوا على أن الحائض إذا رأت الطهر، فوطئها حرام ما لم تغسل فرجها أو تتوضأ^(٤).

وقال أبو حنيفة: إذا مر عليها وقت صلاة جاز وطؤها، وإن لم تغسل فرجها^(٥).

(١) شرح صحيح، والمجموع من الطبري (موسوعة الإجماع ١/٣٦٩).

(٢) الإيجاز (الإقناع ١/٢٧٦).

(٣) مجموع الفتاوى (١٢٤/٢١).

(٤) مراتب الإجماع (٤٦).

(٥) تلك ابن تيمية في استدراكه على ابن حزم (مراتب الإجماع: ٢٨٩).

كَفَّارَةُ مِنْ أَتَى حَائِضًا

وقال الله تعالى في خاتمة آية الحيض: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

١٩٥- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ: «يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ يَنْصِفُ دِينَارًا» (الخمسة)^(١).
وَفِي لَفْظٍ لـ (ت): «إِذَا كَانَ دَمًا أَحْمَرَ فَدِينَارٌ، وَإِنْ كَانَ دَمًا أَصْفَرَ فَنِصْفُ دِينَارٍ» واختلف في صحته، والاحتجاج به.

الْحَائِضُ لَا تَصُومُ وَلَا تُصَلِّي وَتَقْضِي الصَّوْمَ دُونَ الصَّلَاةِ

١٩٦- عَنْ مُعَاذَةَ، قَالَتْ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقُلْتُ: مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟ قَالَتْ: كَانَ يُصَيِّنَا ذَلِكَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ (ع).

قال ابن المنذر: إجماع المسلمين على ذلك^(٢).

١٩٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا طَهَّرْتَ الْحَائِضَ بَعْدَ الْعَصْرِ صَلَّيْتَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَإِذَا طَهَّرْتَ بَعْدَ الْعِشَاءِ صَلَّيْتَ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ (ابن أبي شيبة).

١٩٨- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِذَا طَهَّرْتَ الْحَائِضَ قَبْلَ أَنْ تَغْرِبَ الشَّمْسُ صَلَّيْتَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَإِذَا طَهَّرْتَ قَبْلَ الْفَجْرِ صَلَّيْتَ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ (ابن أبي شيبة).

(١) وصححه الحاكم وابن الجارود، وفي إسناده اضطراب كما قال الحافظ في (التلخيص ١/١٦٦)، وصححه أبو الحسن ابن القطان لأنه لا يرى الاضطراب ضماً إذا صحت بعض طرقه. ووافقه ابن دقيق العيد.
(٢) الإجماع لابن المنذر (٣٧) ..

وقال أحمد: عامة التابعين يقولون بهذا القول إلا الحسن وحده.

قال أبو محمد: لا دليل في هذا إلا أن يكون له حكم الرفع.

وأجمع أهل العلم على أن الحائض لا تصلي^(١)، وأنها لا تصوم أيام حيضتها، وتقضي [صومها] بعد الطهر^(٢).

وأجمعوا على أن الحائض لا تطوف بالبيت^(٣).

وأجمعوا على أنه إذا انقطع الدم واغتسلت: صلت، وقرأت القرآن^(٤).

وأجمعوا على أنه يجوز للحائض التسيب والتهليل وسائر الأذكار، غير القرآن^(٥).

ومن حاضت في وقت صلاة في أوله أو آخره فليس عليها قضاء تلك الصلاة، وهو قول أبي حنيفة والظاهرية، وهو الصحيح. وقال الشعبي وقنادة وإسحاق: عليها القضاء.

وَقَدْ نُتَحَاضُّ

١٩٩ - عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ حَمَتَةَ بِنْتِ جَحْشٍ: أَنَّهَا كَانَتْ تُسْتَحَاضُّ، وَكَانَ زَوْجُهَا يُجَامِعُهَا (د).

ولم يثبت في أقل الحيض ولا أكثره شيء من الأخبار^(١).

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٦/١٧)، الإشراف (الإقناع ١/٢٧٦).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٢/١٠٧)، الإشراف (الإقناع ١/٢٧٦).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٧/٢٦٥)، مجموع الفتاوى (٢١/٢٦٩).

(٤) المجموع، المصنف (موسوعة الإجماع ١/٣٦٩)، وفي قراءة القرآن بحلا.

(٥) مجموع الفتاوى (٢١/٢٣٦)، أي: أجمعوا على جواز سائر الأذكار عند الحيض، لا يختلفوا في جواز.

(٦) المحلى، المجموع (موسوعة الإجماع ١/٣٦٨).

قال ابن حزم: ولا حد لأقل الطهر ولا لأكثره، فقد يتصل الطهر عمر المرأة بلا خلاف^(١).

هل تُمنع الحائض من اللبث بالمسجد؟

وقال تعالى: ﴿وَسَقُلُونَا كَعَنِ الْمَيِّتِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾ [البقرة: ٢٢٢].

٢٠٠- عن عائشة رضي الله عنها: أن وكيدة كانت سوداء لحي من العرب فأعتقوها، فكانت معهم، قالت: فخرجت صبية لهم عليها وشاح أحمر من سيور، قالت: فوضعت أو وقع منها، فمرت به حدياة وهو ملقى فحسبته لحماً فخطفته، قالت: فالتمسوه فلم يجدوه، قالت: فأتهموني به، قالت: فطفقوا يقتشون حتى فتشوا قبلها، قالت: والله، إني لقائمة معهم إذ مرت الحدياة فالتفت، قالت: فوقع بينهم، قالت: فقلت: هذا الذي اتهمتموني به زعمتم، وأنا منه بريئة وهو ذا هو، قالت: فجاءت إلى رسول الله ﷺ فأسلمت، قالت عائشة: فكان لها خيلاء في المسجد أو حفش، قالت: فكانت تأتيني فتحدث عني، قالت: فلا تجلس عني مَجْلِسًا إِلَّا قَالَتْ:

وَيَوْمَ الْوِشَاحِ مِنْ أَعَاجِبِ رَبِّنَا إِلَّا إِنْهُ مِنْ بِلْدَةِ الْكُفْرِ الْأَجَانِي
قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لَهَا: مَا شَأْنُكَ لَا تَقْعُدِينَ مَعِيَ مَقْعِدًا
إِلَّا قُلْتَ هَذَا، قالت: فحدثني بهذا الحديث (خ)^(٢).

وقد استدل من يرى جواز لبث الحائض في المسجد بهذا الحديث، ودلالته واضحة.

(١) المعلى (الإتباع ١/ ٢٧٣).

(٢) تقدم في الكلام عن اجتهاد الحائض والجنب في المسجد طرف من هذا المعنى.

ومن نوادر هذا الباب: حكم الحامل إذا حاضت، والجمهور على أنه ليس بدم حيض؛ لأنها لا تحيض، وهو قول ابن حزم، وقالت طائفة: إذا صح أنه دم حيض فعلمه حكم الحيض، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية.

وأما الحيض من الذبيرة؛ فمن زعمات العرب، ويُسَمَّونها السَّلْقَلَق، وجاء في الذكري خبر في ذلك بإسناد مظلم.

النَّفَاسُ

وقال الله جلَّ شأنه: ﴿وَسْأَلُونَكَ مِنَ الْمَيْمِضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾
[البقرة: ٢٢٢].

أَكْثَرُ النَّفَاسِ

٢٠١- عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ أَبِي سَهْلٍ - وَاسْمُهُ كَثِيرُ
بْنِ زِيَادٍ - عَنْ مَسَّةَ الْأَزْدِيَّةِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَتْ
النِّسَاءُ تَجْلِسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَكُنَّا نَعْلِي
وُجُوهَنَا بِالْوَرَسِ^(١) مِنَ الْكَفْرِ (حم، ت، د، هـ).

قال في (المتقى): قال الترمذي في (سننه): وقد أجمع
أصحاب النبي ﷺ والتابعون ومن بعدهم على أن النساء تدع
الصلاة أربعين يوما إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فإنها تغتسل
وتصلي.

وقال ابن حزم: وانفقوا (أهل العلم) على أنه إن اتصل أزيد من
خمسة وسبعين يوما، فليس دم نفاس^(٢).

وذكر في (المحلى): أن عطاء وقتادة والشعبي والثوري خالفوا
ذلك.

قال أبو محمد: الاضطراب في هذه المسألة مشهور، وجعله
أبو محمد ابن حزم سبعة عشر يوما لأكثره؛ لأنه كالحيض، فهو
كالإجماع؛ فيدخل فيه كل قول تحت، والصحيح: أن العبرة
بانقطاع الدم الأسود؛ لأن كثيرا من النساء ينقطع عنها دم النفاس

(١) نبت أصفر يكون باليمن، تصبغ به القباب، ويخذلت القبرة للوجه.

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٥).

ويتحول إلى استحاضة ثم يليه دم الحيض، وهي تظن أن كل ذلك دم نفاس. وفي إسناد الحديث السابق غمزات.

وقال ابن حزم: والنفاس حيضٌ صحيحٌ حكمه حكمه الحيض في كل شيء، والغسل منه واجبٌ بإجماع. ودم النفاس يمنع ما يمنع منه دم الحيض، هذا ما لا خلاف فيه من أحد^(١).

واختلف في أقل النفاس، فعند العترة والشافعي: لا حد لأقله، وقال الثوري: أقله ثلاثة أيام، وقال أبو حنيفة: أحد عشر يوماً، والصحيح الأول^(٢).

سُقُوطُ الصَّلَاةِ عَنِ النَّفْسَاءِ

٢٠٢- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَتْ الْمَرْأَةُ مِنْ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ تَقْعُدُ فِي النَّفَاسِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً لَا يَأْمُرُهَا النَّبِيُّ ﷺ بِقَضَاءِ صَلَاةِ النَّفَاسِ (حم، د، ت)^(٣).

واتفق أهل العلم على أن النفساء تجتنب الصلاة والصيام، ولا يقربها زوجها في قبل ولا دُبُر^(٤).

كما اتفقوا على أن النفاس، كالحيض فيما يحل ويحرم ويكره ويُنْدَبُ، وفي أنه لا تقضي من أجله الصلاة^(٥).

(١) المحلى (الإقناع ١/٢٨٥).

(٢) نيل الأوطار (٢/٤٩٠) ..

(٣) في إسناده: مُسْنَدُ، أُمِّ بَيْتَةَ الْأَزْدِيَّةِ، الزَّكَاوِيَّةُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، مَجْهُولَةُ الْحَالِ، وَكَذَلِكَ حَالُ أَكْثَرِ النَّسَاءِ، وَلَيْسَ فِي النَّسَاءِ مِنْ ذَكَرَ لَهَا جَرَحٌ مُفَصَّلٌ، قَالَهُ الذَّهَبِيُّ، وَلِي نَظْمِي لَمْ (مَا هِيَ وَدَبْ) :

وَالذَّهَبِيُّ قَالَ فِي الْمِيزَانِ وَالْحَدِيثُ لَهُ شَاهِدٌ يَطْرُقُ ٧٠

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٥).

(٥) نيل الأوطار حديث (٣٩١).

لا أعلم التجهيز للسوانو

قال الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣].

افتراضها ومتى كان ؟

وقال سبحانه: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ الشَّيْءِ إِلَى حَقِّ الْبَيْتِ وَقُرْآنِ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]، وكان فرضها في الإسراء، بالإجماع^(١).

ولم يأت في القرآن الأمر بالصلاة إلا مقرونًا بالإقامة إلا في موضع واحد، وهو ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ﴾ [الكوثر]، وهو في غير الصلوات المفروضة.

٢٠٣- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ (ق).

٢٠٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ هَاجَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَفُرِضَتْ أَرْبَعًا، وَثَرَكْتُ صَلَاةَ السَّفَرِ عَلَى الْأَوَّلِ (خ، حم).

قَالَ تَارِكُهَا

وقال سبحانه: ﴿فَإِنْ قَامُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥].

٢٠٥- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَمِيرُ أَنْ تُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ،

وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، (ق).

قال ابن تيمية: تارك الصلاة مستحق للعقوبة حتى يصلي باتفاق المسلمين^(١).

حُجَّةٌ مَنْ كَفَرَ تَارَكَ الصَّلَاةَ

قال سبحانه: ﴿إِنْ قَامُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَكُنُوا فِي الدِّينِ وَتَفْصِيلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ١١].

٢٠٦- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ» (م، حم، د، ت).

٢٠٧- وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ» (الخمس).

قال ابن المنذر: لم أجد فيهما إجماعاً. أي: في حكم تارك الصلاة، وحكم الساحر والساحرة.

حُجَّةٌ مَنْ لَمْ يُكْفَرْ تَارَكَ الصَّلَاةَ

وقال الله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَتَغَيَّرُ بِشُرْكَائِهِمْ وَيَتَغَيَّرُ مَا دُونُ ذَلِكَ لَعَنَ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا﴾ (النساء).

٢٠٨- عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «خَمْسٌ مَلَوَاتِ كَسْبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ، مَنْ أَتَى يَهِنٌ

(١) مجمع الفتاوى (٢٨/٣٠٧، ٢٢/٢٧٧).

لَمْ يُصَيِّعْ مِنْهُنَّ شَيْئًا اسْتِخْفَافًا بِحَقِّهِنَّ، كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ
يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِمْ فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ
عَذْبُهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ، (حم، د، ن).

قال في (المستقى) : ويشهد لهذا أحاديث دخول الجنة بكلمة
التوحيد عمومات، ومنها:

٢٠٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَسْعَدَ
النَّاسِ بِشِقَاقَتِي مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ» (خ).

وقد حملوا أحاديث التكفير على كفر النعمة، أو على معنى: فقد
قارب الكفر، وقد جاءت أحاديث في غير الصلاة أريد بها ذلك،
كحديث: «سَيَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ» (ق).

٢١٠- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:
«لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُهُ إِلَّا كَفَرًا» (ق).

وهو كفرٌ دون كفر باتفاق، ومذهب الجماهير أن تارك الصلاة
تكاسلاً فاسقٌ، وهو قول ابن حزم، وهو الحق، ولكن تاركها
على خطر عظيم؛ لأنها عمود الإسلام. وأما من تركها جهلاً فهو
كافرٌ باتفاق.

أَمْرُ الصَّيِّئِ بِالصَّلَاةِ تَمْرِيتًا لَا وَجُوبًا

وقال سبحانه: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٣٢].

٢١١- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مُرُوا صِبْيَانَكُمْ بِالصَّلَاةِ لِيَسْتَعِ سِنِينَ، وَخَيْرُ بَوَاحٍ
عَلَيْهَا لِعَشْرِ سِنِينَ، وَفَرُّوا يَتْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ» (حم، د، ن).

وقد رواه الطبراني عن أنس وأبي هريرة بلفظ: «واضربوهم عليها ثلاث عشرة»^(١).

٢١٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ» (حم).

وأجمع أهل العلم على أن الصبي إذا عقل الصلاة؛ فإنه يؤمر بها^(٢).

وأجمعوا على أن الصبي إذا احتلم^(٣)، والمرأة إذا حاضت؛ وجبت عليهما الفرائض^(٤).

وأجمعوا على أن من تجاوز تسع عشرة سنة من الرجال والنساء، وهو عاقل ولم يحتلم ولا حاضت المرأة - أنهما بالغان بلوغاً صحيحاً^(٥).

الكَافِرُ إِذَا أَسْلَمَ لَمْ يَقْضِ الصَّلَاةَ

وقال الله سبحانه في التائب من الشرك والفسق: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا سَابِقًا فَأُولَٰئِكَ يَبْدُلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (٢) [الفرقان].

(١) في إسناده: داود بن المغيرة؛ مشرّك.

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١/١٠٥).

(٣) الإجماع (الإقناع ١/٣٥١).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٤٨)، مراتب الإجماع لابن حزم (٤٣)، الإجماع (الإقناع ١/٣٥١).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٣).

٢١٣- عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:
«الْإِسْلَامُ يَجِبُ^(١) مَا قَبْلَهُ» (جم)^(٢).

٢١٤- وفي حديث عبد الله مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «من أحسن في
الإسلام لم يؤخذ بما عمل في الجاهلية...» (م).

(١) يقطع.

(٢) وفي (مجمع مسلم): «لما علمت أن الإسلام يهدم ما قبله».

بُيُوتُكَ

مواقيت الصلاة

وقال الله سبحانه: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنْ أَيْلٍ﴾ [هود: ١١٤].

أجمع العلماء على أن وقت الصلاة من فرائضها، وأنها لا تجزئ قبل وقتها^(١).

واتفقوا على أن النبي ﷺ هبط عليه جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، يعلمه الصلاة ومواقيتها وهيأتها^(٢).

وَقْتُ الظُّهْرِ وَسَائِرُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ

وقال الله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ أَيْلٍ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ (٧٨) [الإسراء].

٢١٥- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُ جِبْرِيلُ ﷺ فَقَالَ لَهُ: قُمْ فَصَلِّ، فَصَلَّى الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ جَاءَهُ الْعَصْرُ فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّ، فَصَلَّى الْعَصْرَ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، ثُمَّ جَاءَهُ الْمَغْرِبُ فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ حِينَ وَجَبَتْ^(٣) الشَّمْسُ، ثُمَّ جَاءَهُ الْعِشَاءُ فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّ، فَصَلَّى الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّقُّ، ثُمَّ جَاءَهُ الْفَجْرُ فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّ، فَصَلَّى الْفَجْرَ حِينَ بَرَقَ الْفَجْرُ، أَوْ قَالَ: سَطَعَ الْفَجْرُ، ثُمَّ جَاءَهُ مِنَ الْقَدْرِ لِلظُّهْرِ فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّ، فَصَلَّى الظُّهْرَ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ

(١) التمهيد لابن عبد البر (٧٠/٨)، المحلى (الإسراع ٣٠٧/١)، مجموع الفتاوى (٣٣٢/٢٦).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٨/٣٤).

(٣) غربت.

العبادات

مِثْلُهُ، ثُمَّ جَاءَهُ الْعَصْرُ فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّهِ، فَصَلَّى الْعَصْرَ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ، ثُمَّ جَاءَهُ الْمَغْرِبُ وَقَتًا وَاحِدًا لَمْ يَزُلْ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَهُ الْعِشَاءُ حِينَ ذَهَبَ نَصْفُ اللَّيْلِ، أَوْ قَالَ: ثَلَاثُ اللَّيْلِ فَصَلَّى الْعِشَاءَ، ثُمَّ جَاءَهُ حِينَ أَسْفَرَ جَدًّا، فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّهِ، فَصَلَّى الْفَجْرَ، ثُمَّ قَالَ: مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ وَقْتُ (حَم، ن، ت، بنحوه، لـ)، وقال (خ): هُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي الْمَوَاقِيتِ.

٢١٦- وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: وَأَتَاهُ سَائِلٌ يَسْأَلُهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْئًا، وَأَمَرَ بِسَلَالٍ فَأَنَامَ الْفَجْرَ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ، وَالنَّاسُ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ، وَالْقَائِلُ يَقُولُ: انْتَصَفَ النَّهَارُ أَوْ لَمْ؟ وَكَانَ أَعْلَمَ مِنْهُمْ، ثُمَّ أَمَرَهُ، فَأَقَامَ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَبِعَةٌ، ثُمَّ أَمَرَهُ، فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ حِينَ وَقَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَمَرَهُ، فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَخَّرَ الْفَجْرَ مِنَ الْغَدِ حَتَّى انْصَرَفَ مِنْهَا، وَالْقَائِلُ يَقُولُ: طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ كَادَتْ، وَأَخَّرَ الظُّهْرَ حَتَّى كَانَ قَرِيبًا مِنْ وَقْتِ الْعَصْرِ بِالْأَمْسِ، ثُمَّ أَخَّرَ الْعَصْرَ فَانْصَرَفَ مِنْهَا، وَالْقَائِلُ يَقُولُ: احْمَرَّتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى كَانَ عِنْدَ سُقُوطِ الشَّفَقِ، وَفِي لَفْظٍ: فَصَلَّى الْمَغْرِبَ قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ، وَأَخَّرَ الْعِشَاءَ حَتَّى كَانَ ثَلَاثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ أَصْبَحَ فَدَعَا السَّائِلَ فَقَالَ: «الْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ» (حَم، م، ن، د).

واففق أهل العلم على أن الصلاة لا تسقط، ولا يعمل تأخيرها عمدًا عن وقتها، عن البالغ بعذر أصلاً، وأنها تؤدي على حسب طائفة المروء مع جلوس أو اضطجاع بإيماء، أو كيف ما أمكنه^(١).

(١) مراتب الإجماع (٤٨)، ولكن ابن تيمية ذكر خلافًا في ذلك بين الأربعة الأربعة، في حال المسابقة، وعدم الماء والغراب .

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنْ أَوَّلَ وَقْتِ الظَّهْرِ زَوَالُ الشَّمْسِ عَنْ كِبِدِ
السَّمَاءِ^(١).

تَعْجِيلُهَا وَتَأْخِيرُهَا فِي شِدَّةِ الْحَرِّ

وَقَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨].

٢١٧- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ
الْحَرُّ أَبْرَدَ بِالصَّلَاةِ وَإِذَا كَانَ الْبَرْدُ عَجَّلَ (ن). وبنحوه (خ).

٢١٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا
اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحٍ^(٢) جَهَنَّمَ» (ع).

قال ابن تيمية: هذا الحديث اتفق العلماء على صحته، وتلقيه
بالقبول^(٣).

وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنْ تَعْجِلَ الظَّهْرُ فِي غَيْرِ شِدَّةِ الْحَرِّ
أَفْضَلُ^(٤).

أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ وَآخِرُهُ فِي الْإِخْتِيَارِ وَالضَّرُورَةِ

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ﴾ [هود: ١١٤]. وَالطَّرَفُ
الْأَوَّلُ الصَّبْحُ، وَقِيلَ: الظَّهْرُ، وَالطَّرَفُ الثَّانِي: الْعَصْرُ وَحْدَهُ، فِي قَوْلِ
لِلْحَسَنِ وَقَنَادَةَ وَالضَّحَّاكِ^(٥).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٨/٧٠، ٧١)، شرح معاني الآثار (١/١٤٨)، مراتب
الإجماع لابن حزم (٤٩).

(٢) أي: من سعة انتشارها وتنفسها، ومنه: مكان أريح، أي: مشع.

(٣) مجموع الفتاوى (٢٠٧/١٣).

(٤) الإشراف (الإقناع) (١/٣١٦).

(٥) القوطي (١١/٢٧٧).

الصلوات

٢١٩- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ مَا لَمْ يَحْضُرِ الْعَصْرُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرِ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَسْقُطْ نُورُ الشَّفَقِ^(١)»، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى يَصْفُرِ اللَّيْلُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ» (م، حم، ن، د).

٢٢٠- وَعَنْ أَنَسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِ: يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ قَامَ فَتَقَرَّهَا أَرْبَعًا لَا يَذْكُرُ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا» (م، حم، ن، د، ت).

وأجمع أهل العلم على أنه إذا تجاوز كون ظل الشيء مثله بشيء ما أن وقت الظهر قد خرج، وأن وقت العصر قد دخل^(٢).

وأجمعوا على أن الشمس إذا غربت كلها فقد خرج وقت الدخول في الظهر والعصر لغير من يقضيها^(٣).

مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِهَا وَتَأْخِيرِهَا مَعَ الْغَيْمِ

وقال الله سبحانه: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

٢٢١- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ، وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ حَيْثُ فَيَذْهَبُ النَّاسُ إِلَى الْعَوَالِي، فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ (ع إ ل ت).

(١) أي: ثورانه وانتشاره.

(٢) الموضح (الإقناع ١/ ٣٠٨)، شرح معاني الآثار (١٤٩٦).

(٣) مراتب الإجماع لأين حزم (٤٩).

وكـ(خ): وَيَعُضُّ الْعَوَالِي مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ أَوْ تُخَوِّهِ.

٢٢٢- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نُصَلِّيُ الْعَصْرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ نَنْحَرُ الْجُزُورَ فَتَقْسِمُ عَشْرَ قِسْمٍ، ثُمَّ نَطْبُخُ فَنَأْكُلُ لَحْمَهُ نَفْرِيحًا قَبْلَ مَغِيبِ الشَّمْسِ (ق).

وأجمع العلماء على أن من صلى العصر وقت الغروب قبل سقوط القرص كله؛ فقد أدرك الوقت^(١).

الصلاة الوسطى

وقال تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨].

وفي قراءة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةَ الْعَصْرِ﴾ وهي من شواذ القراءات.

٢٢٣- وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ - يَوْمَ الْأَخْزَابِ -: «مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَيُوتَهُمْ نَارًا كَمَا شَقَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ» (ق)، وفي لفظ: «شَقَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةَ الْعَصْرِ» (م، حم، د).

٢٢٤- وَعَنْ أَبِي يُونُسَ مَوْلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهُ قَالَ: أَمَرَنِي عَائِشَةُ أَنْ أَكْتُبَ لَهَا مُصْنَفًا، فَقَالَتْ: إِذَا بَلَغْتَ هَذِهِ الْآيَةَ فَأَذِّنِي - ﴿عَلِ الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ - فَلَمَّا بَلَغْتُهَا أَذَّنْتُهَا، فَأَمَلْتُ عَلَيَّ: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ وَصَلَاةَ الْعَصْرِ، وَكُفُّوا لِلَّهِ قَانِتِينَ. قَالَتْ عَائِشَةُ: سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (م، حم، ن، د، ت).

(١) مجمع الفتاوى (٢١٢/٢٣).

قال أبو محمد: وفي المسألة خلافٌ يزيد على عدد ركعات الصلوات، ولولا حديث عليّ لكان القول بأنها الفجر أولى الأقوال بالصواب؛ لأن التقريط فيها في الغالب، ولأنها بين سريتين وجهريتين، وليليتين ونهاريتين، ولأنها لا تجمع مع غيرها، ولا يمتد وقتها إلى الصلاة التي بعدها، وأقل الصلوات ركوعاً، وأطولها قراءة، وتشهدا الملائكة، ومن صلاها كان في ذمة الله. وهو قول عمر ومعاذ وابن عباس وجابر وعدد من التابعين وجمهور الشافعية. وفي العلماء من قال: هي الفجر والعصر معاً، ومنهم من قال: الجمعة، وهو قويٌّ أيضاً؛ لأنها غير الصلوات.

قال أبو محمد: وهذه الواو في «وَصَلَاةِ الْعَصْرِ» لا توجب أن تكون الوسطى غير العصر، وإنما هو من باب:
وَسُلِّطَ الْمَوْتُ وَالْمَنُونُ عَلَيْهِمْ فَلَهُمْ فِي صَدَى الْمَقَابِرِ هَامٌ
والموت: هو المنون.

وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ

وقال الله عز وجل: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ أَلَيْلٍ﴾ [هود: ١١٤]، قال مجاهد، وقتادة، والضحاك: ﴿وَزُلْفَا مِنْ أَلَيْلٍ﴾: المغرب والعشاء، وفي معناه آيات أخرى.

٢٢٥- عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَتَوَارَتْ بِالْحِجَابِ (ع لا ن).

٢٢٦- وَعَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَزَالُ أُنْتَبِهُ بِخَيْرِ أَوْ عَلَى الْفُطْرَةِ مَا لَمْ يُؤَخَّرُوا الْمَغْرِبَ حَتَّى تَشْتَبِكَ النُّجُومُ» (حم، د، ك) ^(١).

اختلف العلماء في آخر وقت المغرب بعد إجماعهم على أن أول وقتها غروب الشمس ^(٢).

قال ابن عبد البر: وقد أجمع المسلمون على تفضيل تعجيل المغرب، من قال: إن وقتها معدودٌ إلى منيب الشفق، ومن قال: إنه ليس لها إلا وقت واحد، كلهم يرى تعجيلها أفضل ^(٣).

وقال الثوري: أما أول وقتها فقد أجمعوا على تعجيلها عقب غروب الشمس، وقد حكي عن الشيعة تأخيرها إلى اشتباك النجوم، ولا التفات إليه ^(٤).

وفي العلماء - كمالك وأبي حنيفة - من يقول: يمتد وقتها إلى الفجر ^(٥).

التَّخْيِيبُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ

وقال الله سبحانه: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (٣) [فُصِّلَتْ: ٣٣].

(١) قال الشوكاني: في إسناده محمد بن إسحاق، لكنه صرح بالتجديد، فقال:

«وقد حكمت الروايات القضية، فجعلت تأخير صلاة المغرب إلى اشتباك النجوم مستحباً، والحديث يردُّه» (النيل: حديث رقم: ٤٤٢).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٧٩/٨)، الإيجاز (الإقناع ١/٢٠٩).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٣٤٢/٤)، الإشراف (الإقناع ١/٣١٦).

(٤) شرح صحيح مسلم (١٣٦/٥).

(٥) نيل الأوطار (١١٧/٣).

عن عائشة ومجاهد: العمل الصالح: الصلاة بين الأذان والإقامة.

٢٢٧- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُقْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ رَكْعَتَيْنِ»، ثُمَّ قَالَ: «اصْلُوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ رَكْعَتَيْنِ»، ثُمَّ قَالَ عِنْدَ الثَّالِثَةِ: «لِمَنْ شَاءَ». كَرَاهِيَةً أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ مُسْتَهْزَأَةً (خ، د، حم). وفي رواية: «بين كلِّ أذانين صلاة»، ثم قال في الثالثة: «لمَنْ شَاءَ» (ع)

وقد استحبَّ هاتين الركعتين جماعة عن السلف، ولم يستحبَّها الأربعة الخلفاء، ولا أكثر الفقهاء، ويبلغ التخمّي فقال: هما بدعة^(١).
قال أبو محمد: الظاهر من الأدلة الخاصة والعامة أنّهما مأذونٌ فيهما دون ترغيب.

البدء بالطعام إذا حضر عند الإقامة

وقال سبحانه: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ۖ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ (الشرح).

٢٢٨- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَقْبَمَتِ الصَّلَاةَ وَحَضَرَ الْعِشَاءُ، فَاذْبَعُوا بِالْعِشَاءِ» (ق).

٢٢٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَضِعَ عِشَاءُ أَحَدِكُمْ وَأَقْبَمَتِ الصَّلَاةُ فَاذْبَعُوا بِالْعِشَاءِ، وَلَا تَعْجَلْ حَتَّى تَفْرُغَ مِنْهُ» (ق).

ول(خ، د): وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُوضِعُ لَهُ الطَّعَامَ، وَتُحَامُ الصَّلَاةُ فَلَا يَأْتِيهَا حَتَّى يَفْرُغَ، وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ

وَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَفَضْلُ تَأْخِيرِهَا مَعَ مُرَاحَةِ حَالِ الْمُصَلِّينِ
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَمِرَ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ أَلَيْلٍ﴾ [هود: ١١٤].

٢٣٠- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤَخِّرُ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ (م، حم، ن).

٢٣١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانُوا يُصَلُّونَ الْعَتَمَةَ فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ الشَّمْسُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ (خ).

٢٣٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ أَنْ يُؤَخَّرُوا الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ نِصْفِهِ» (حم، ت، هـ).

٢٣٣- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ^(١)، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ نَقِيَّةً^(٢)، وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجِبَتْ الشَّمْسُ، وَالْعِشَاءَ أَحْيَانًا يُؤَخِّرُهَا، وَأَحْيَانًا يُعَجِّلُ، إِذَا رَأَاهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَلًا، وَإِذَا رَأَاهُمْ أَبْطَأُوا أَخَّرَ، وَالصُّبْحَ كَانُوا - أَوْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ - يُصَلِّيهِمَا بِغُلَسٍ^(٣) (ق).

٢٣٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَعْتَمَ^(٤) النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، حَتَّى دَخَلَ عَتَمَةُ اللَّيْلِ حَتَّى نَامَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَوَكَّتْهَا، لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي» (م، ن).

(١) الهاجرة: اشتداد الحر وسط النهار.

(٢) أي: صافية خالصة.

(٣) الغُلَسُ بفتحين: ظلمة آخر الليل.

(٤) أي: دخل في وقت العتمة.

العبادات

وأجمع العلماء على أن أول وقت العشاء الآخرة للمقيم مغيب الشفق الأبيض الذي هو آخر الشفقين ^(١).

واتفقوا على أن ما بين غروب الشفق وطلوع الفجر وقت للعشاء الآخرة ^(٢).

قال أبو محمد: هكذا نُقل، ولكن المشهور أن المصنف عليه بين العلماء: أن وقت العشاء ينتهي بانقضاء ثلث الليل الأول، كما حكى ذلك ابن حزم، وابن تيمية.

وعن ابن عباس: أن وقت العشاء إلى الفجر ^(٣).

قال أبو محمد: الأقرب هو ما دلّ عليه حديث عائشة، فيكون وقتها إلى أن يمضي نصف الليل، ومن آخرها فيما بين ذلك وبين صلاة الفجر صحت صلاته. ومستند من قال ذلك: قول النبي ﷺ: «أَمَّا إِنْ لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَقْرِيطٌ، إِنَّمَا التَّقْرِيطُ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَجِيءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْآخَرَى، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، فَلْيُصَلِّهَا حِينَ يَتَبَّهَ لَهَا، فَإِذَا كَانَ الْعَدُّ فَلْيُصَلِّهَا عِنْدَ وَقْتِهَا» (م). واختار هذا القول الشوكاني ^(٤).

كراهية النوم قبلها والسهر بعدها إلا في خير

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْفَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

(١) التمهيد لابن عبد البر (٩١/٨)، الموضح (الإقناع ٣١٢/١)، مراقب

الإجماع لابن حزم (٤٩)، مجموع الفتاوى (٢٦٨/٢٣).

ومغيب الشفق الأبيض في آخر ثلث الليل الأول.

(٢) الموضح (الإقناع ٣١٣/١).

(٣) الأوسط لابن المنذر (٩٧٧).

(٤) نيل الأوطار (١٣٩/٣).

٢٣٥- عَنْ أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَجِيبُ أَنْ يُؤَخَّرَ الْعِشَاءَ الَّتِي يَدْعُوْنَهَا الْعَتَمَةُ وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا، وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا (ع).

٢٣٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: رَقَدْتُ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ لَيْلَةً كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَهَا لَأَنْظُرَ كَيْفَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ قَالَ: فَتَحَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ مَعَ أَهْلِهِ سَاعَةً ثُمَّ رَقَدَ - وَسَاقَ الْحَدِيثَ (م).

٢٣٧- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْمُرُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ اللَّيْلَةَ، كَذَلِكَ فِي الْأَمْرِ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنَا مَعَهُ (ح، ت).

قال النووي: اتفق العلماء على كراهة الحديث بعدها إلا ما كان في خير^(١).

قال أبو محمد: أما النوم قبلها فالظاهر أنه مكروه لمن خاف أن تفوته، وقال ابن المبارك: أكثر الأحاديث على الكراهة، ورخص بعضهم في النوم قبل صلاة العشاء في رمضان^(٢).

وَقْتُ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَمَا جَاءَ فِي التَّغْلِيصِ بِهَا وَالْإِسْفَارِ

وقال سبحانه: ﴿وَمَسِيحَ صَمُودَ رِيكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ﴾ [طه: ١٣٠، ق: ٣٩]، مع قوله عز وجل: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [ال عمران: ١٣٣].

٢٣٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كُنْتُ نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ يَشْهَدُنَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةَ الْفَجْرِ، مُتَلَفَعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ^(٣)، ثُمَّ يَتَقَلَّبْنَ إِلَى بَيْتِهِنَّ حِينَ يَقْضِينَ الصَّلَاةَ لَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْعَلِيِّ (ع).

(١) شرح صحيح مسلم (٤/١٤٧).

(٢) نقله عنه في نيل الأوطار (٣/١٤٣).

(٣) أي: متلفعات بأكتفهن، جمع مرط، بكسر الميم؛ كساء من صوف أو خن.

وكـ(خ): وَلَا يَعْرِفُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا.

٢٣٩- وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ مَرَّةً بِقُلُسٍ ثُمَّ صَلَّى مَرَّةً أُخْرَى، فَأَسْفَرَ بِهَا، ثُمَّ كَانَتْ صَلَاتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ التَّغْلِيصِ حَتَّى مَاتَ، لَمْ يَعُدْ إِلَى أَنْ يُسْقِرَ (د).

٢٤٠- وَعَنْ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ، قُلْتُ: كَمْ كَانَ بِقَدَارُ مَا يَنْتَهُمَا؟ قَالَ: قَدَرُ خَمْسِينَ آيَةً (ق).

٢٤١- عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ فَإِنَّهُ أَكْثَرُ لِلْأَجْرِ» (الخمس)، وَقَالَ (ت): هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وقد أجمع العلماء على أن أول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر الثاني إذا تبين طلوعه، وهو البياض المنتشر من أفق المشرق، والذي لا ظلمة بعده^(١).

وأن آخر وقتها الذي نفوت الصلاة به طلوع الشمس^(٢).

وقال الطحاوي: ما أجمع أصحاب محمد ﷺ ما أجمعوا على التنوير بالفجر^(٣).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٧٥/٢، ٢٢٥/٤، ٩٤/٨)، شرح معاني الآثار

(١٤٨/١)، مراتب الإجماع لابن حزم (٤٩).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٧٤/٨)، شرح معاني الآثار (١٤٨/١)، مراتب

الإجماع لابن حزم (٥٠).

(٣) شرح معاني الآثار (١٨٤/١).

وقال ابن تيمية: اتفق المسلمون على أن الفجر لا يُصلى حتى يطلع
الفجر، لا بمزدلفة، ولا غيرها، لكن بمزدلفة غلَسَ بها تغليسا
شديدا^(١).

وممن ذهب إلى أن الإسفار أفضل: ابن مسعود والكوفيتون وأبو
حنيفة والثوري، ويروى عن علي، وحجتهم حديث رافع المتقدم،
وأجيب عنه بأن المراد بالإسفار: التين والتحقيق^(٢).

مَنْ أَدْرَكَ بَعْضَ الصَّلَاةِ فِي الْوَقْتِ فَإِنَّهُ يُتِمُّهَا

وقال سبحانه: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ [ن].

٢٤٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَدْرَكَ
مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ. وَمَنْ أَدْرَكَ
رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ (ع).

وأجمع العلماء على أن الإدراك في هذا الحديث إدراك الوقت،
لا أن ركعة من الصلاة من أدركها من ذلك الوقت أجزاءه عن تمام
الصلاة^(٣).

وأجمعوا على أنه لا يجوز تعمد تأخير الصلاة إلى الوقت الذي
يستوجب دون الركعة، ثم يدخل الوقت الخاص بالصلاة الأخرى^(٤).

(١) مجموع الفتاوى (٥/٤٧١، ٢٣/٢٦٨، ٢٤/٢٢).

(٢) نيل الأوطار (٣/١٥٥).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٣/٢٧٣).

(٤) شرح صحيح مسلم، فتح الباري، نيل الأوطار، من النووي (موسومة
الإجماع ١/٦١٩).

وَجُوبُ الْمُحَافَظَةِ عَلَى الْوَقْتِ

قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْكُودًا﴾
(النساء: ١٠٣).

٢٤٣ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ أَمْرَاءُ يُحِيتُونَ الصَّلَاةَ - أَوْ قَالَ: يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟» - «قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي؟» قَالَ: «صَلِّ الصَّلَاةَ لَوَاقِحَهَا فَإِنْ أَذْرَكْتَهَا مَعَهُمْ فَصَلِّ فَإِنَّهَا لَكَ ثَائِلَةٌ».

وفي رواية: «فَإِنْ أَقِمْتَ الصَّلَاةَ وَأَنْتَ فِي الْمَسْجِدِ فَصَلِّ» وفي أخرى: «فَإِنْ أَذْرَكْتِكَ - يَعْنِي الصَّلَاةَ - مَعَهُمْ فَصَلِّ وَلَا تَقُلْ: إِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ فَلَا أَصَلِّي» (م، حم، ن).

وأجمعوا على أنه إن خفي الوقت على المصلي، فصلّى ثم تبين له أن الوقت لم يكن حاضراً: أنه بعيد الصلاة^(١).

وأجمعوا على أن كل من قدم صلاته قبل وقتها الذي حده الله، وعلقها به، وأمر بأن تقام فيه، ونهى عن التضريط في ذلك، وأخبرها عن ذلك الوقت = فقد تعدّى حدود الله تعالى، وهو ظالم عاصي^(٢).

وأجمعوا على أن صلاة الفجر لا يمتد وقتها إلى صلاة الظهر^(٣).

قال أبو محمد: العلماء مختلفون في الصلاة التي يصلّيها المرء مرتين. أيهما الثأفة؟ قليل: الأولى. وقيل: الثانية. وقيل: التي صلاها جماعة. وقيل: أكملهما. وقيل: كلاهما فريضة. والذي تدل عليه

(١) الإيجاز (الإفتاح ١/٣١٤).

(٢) المسكن (الإفتاح ١/٣١٤).

(٣) نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٢١٧).

التصريح: أن التي نواها فريضة هي الفريضة، وأن إن نوى الأولى فريضة، فليس له أن ينوي الثانية إلا غفلة.

فصل في نسي الصلاة

من نسي صلاة أو نام أو غفل عنها

قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤].

٢٤٤- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ) (ق).

ول (م): «إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ غَفَلَ عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾» [طه: ١٤].

قال أبو محمد: فيه دليل على أن من ترك الصلاة عمدا لا يستطيع قضاءها، وهو ملحق أصحابها، وبعض أصحاب الشافعي وبعض المعتز، ونصره ابن تيمية نصرا مؤزرا، وأراد الشوكاني تأييده، ثم قال: إنه من المضائق. وقال المقبلي: إن باب القضاء ركن على غير أساس من كتاب ولا سنة.

٢٤٥- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي قِصَّةِ نَوْمِهِمْ عَنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ - قَالَ: ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٌ بِالصَّلَاةِ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى الْغَدَاةَ فَصَنَعَ كَمَا كَانَ يَصْنَعُ كُلُّ يَوْمٍ (م، حم).

وفيه دليل على الجهر بالقراءة في قضاء الفجر نهارا.

واتفق أهل العلم على أن من نام عن صلاة أو نسيها، أو سكر من خمر حتى خرج وقتها، فعليه قضاؤها أبدا^(١).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٨)، التلخيص للإمام (٣٥٤/١)، منهاج السالكين توبة (٢١٢/٥)، ومجموع الفتاوى (١٦٩/٢٢، ١٦٩/٢٣، ١٦٩/٢٤).

وأجمعوا على أنه لا يصلي أحدٌ عن أحدٍ^(١).

قال أبو محمد: مَنْ فاتته فريضة كالفجر لنسيان أو نوم فإنه يصليها مع راتبها القليلة، وذلك هو وقته، فإن استيقظ قبل فراغ الوقت بمقدار أداء الفريضة فكذلك، وقيل: يُصلي الفريضة أولاً، والمجنون لا يقضي ما فاتته إن أفاق. واختلف في المغمى عليه، فقال عطاء ومجاهد وإبراهيم: يقضي ما فاتته، ويُروى ذلك عن عمار بن ياسر، وقال أبو حنيفة: إن أغمي عليه خمس صلوات قضاها، فإن كان أكثر فلا قضاء عليه. والذي عليه جمهور السلف: لا قضاء عليه، ومعنى نقل عنه ذلك: ابن عمر وطاووس والزهري والحسن وابن سيرين وعاصم بن بهلكة المقرئ، وبه قال ابن حزم، وهو الحق. وأما السكران، فيقضي؛ لأن الله تعالى قال: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣] وهو قول أبي محمد ابن حزم.

كَيْفَ تُقْضَى الْفَوَائِتُ ؟

وقال سبحانه: ﴿فَأَمْسَيْتُمْ كَمَا أَمْرْتُمْ﴾ [هود: ١١٢].

٢٤٦- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَاءَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا كِدْتُ أَصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا» فَتَوَضَّأَ وَتَوَضَّأْنَا، فَصَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ (ق).

وأجمع أهل العلم على أن من فاتته صلاة، ثم ذكرها في وقت صلاة أخرى، فإنه ينبغي له أن يبدأ بقضاء الفائتة، ثم يصلي الحاضرة^(٢).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٩/٩، ١٣٢).

(٢) النووي في شرح صحيح مسلم (موسوعة الإجماع ٩١٥/٢).

والترتيب في الصلوات المنسية إذا لم يخف فوات الصلاة
الحاضرة مستحسن في قول الجميع^(١)

وأجمعوا على أن الترتيب فيما كثر من الصلوات المذكورات
الفوائت غير واجب^(٢)

(١) بداية السجود (موسوعة الإجماع ١/٤١٥).

(٢) التمهيد لأين عهد البر ١/٤٠٨.

الذکر

قَرَضُهُ وَفَضْلُهُ

وقال سبحانه: ﴿وَرَبُّكَ فَكْرٌ﴾ (المدثر).

وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣].

وهذه الآية في فضل الأذان، في قول طائفة من السلف، وكان طائفة منهم يفضلونه على الحج والعمرة والغزو^(١).

٢٤٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهَمُوا، وَكَوَيَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَكَوَيَعْلَمُونَ مَا فِي النِّعَمَةِ وَالصَّبْحِ لَأَتَوْهَا وَلَوْ حَبَوًّا» (ق).

٢٤٨- وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذِنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ» (ق).

وقوله في الأذان: «أحدكم» وفي الإمامة: «أكبركم» دليل على اعتبار الفضل والسن في الإمامة دون الأذان.

٢٤٩- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمُؤَذِّنَ أَطْوَلُ النَّاسِ أَهْنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (م، حم، هـ).

أي: أكثرهم تطلعا إلى رحمة الله، وقيل: معناه على الحقيقة، وذلك في يوم الكرب حين يلجم الناس العرق، وقيل: هو كناية عن شرفهم. ودوي: [أهنا، أي: إسراها إلى الجنة].

(١) انظر: الدر المنثور (١٣/١١٢-١١٣).

المبطلات

قال أبو محمد: بهذا الحديث وحديث النداء مع الآية فضل طائفة من العلماء الأذان على الإمامة. وقد فرض الأذان في المدينة. وقد أجمع أهل العلم على أن رسول الله ﷺ كان يؤذن له في حياته كلها لكل صلاة في سفر وحضر^(١).

قال ابن حزم: واستحلال رسول الله ﷺ دماء من لا يُسمع عندهم أذان، واستباحة أموالهم = يكفي في وجوب فرض الأذان، وهو إجماع متيقن من جميع من كان معه من الصحابة بلا شك، فهذا هو الإجماع المقطوع بصحته^(٢).

وأجمع أهل العلم على أن من فاتتهم صلاة، أو صلوات حتى خرج الوقت، فأرادوا أن يصلوها جماعة؛ فالمستحب لهم أن يؤذّنوا ويقيموا لكل صلاة، وإن لم يؤذّنوا، وأقاموا لكل صلاة كان ذلك جائزاً لهم^(٣).

وأجمعوا على أن الرجل إذا صلى بإقامته في مصر أذن فيه: أنه يجزيه^(٤). ولا خلاف بين أهل العلم أن من صلى بغير أذان صلاته صحيحة^(٥).

قال أبو محمد: بل خالف في ذلك أئمة أهل الظاهر، كداود وأصحابه، وابن حزم. وقالوا: لا تجزئ الصلاة جماعة إلا بأذان وإقامة. وأما المنفردة فلا^(٦).

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٣/٢٧٦). وقد يجعل حكم الصلاتين المجموعتين

كالصلاة الواحدة، بأذان واحد.

(٢) المحلى (الإقناع ١/٣٣٠)، فتح الباري (موسوعة الإجماع ٤/٨٠).

(٣) للموضع (الإقناع ١/٣٣٦).

(٤) الاستذكار (٢/١٠٢).

(٥) المغني (موسوعة الإجماع ١/٨١).

(٦) المحلى (المسائل: ٣١٥، ٣١٦).

وأجمعوا على أنه لا يؤذن ولا يُقامُ لشيءٍ من النوافل، كالعيدين والامتناء والكسوف وغير ذلك، وإن صلّي كل ذلك في جماعة وفي المسجد. ولا لصلاة فرضي على الكفاية كصلاة الجنائز، ويستحب إعلام الناس بذلك، مثل: الصلاة جامعة ^(١).

ولا خلاف أن الأذان لا يصح إلا من مسلم عاقل ذكر، فأما الكافر والمجنون؛ فلا يصح منهما. ولا يعتد بأذان امرأة، ولا الخشّي. وأما أذان الصبي فيعتد به. ولا خلاف أنه ينبغي اختيار المؤذن العدل، فإن كان مستور الحال؛ فلا خلاف في الاعتداد بأذانه ^(٢).

وقال عطاء: تقيم المرأة لنفسها، وهو قول ابن حزم، وكانت عائشة تؤذن وتقيم، كما سيأتي بعد قليل.

صفة الأذان

٢٥٠- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَتَوَيَّرَ الْإِقَامَةَ، إِلَّا الْإِقَامَةَ ^(٣) (ع).

٢٥١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: إِذَا كَانَ الْأَذَانُ عَلَى هَذِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَالْإِقَامَةُ مَرَّةً مَرَّةً، خَيْرٌ أَنَّهُ يَقُولَ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، وَكُنَّا إِذَا سَمِعْنَا الْإِقَامَةَ تَوَضُّأْنَا ثُمَّ خَرَجْنَا إِلَى الصَّلَاةِ (حم، د، ز).

٢٥٢- وَعَنْ أَبِي مَخْذُومَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَلَمَهُ هَذَا الْأَذَانَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ

(١) المعنى (الإقناع ١/٣٣٧).

(٢) المعنى، المعنى (موسوعة الإجماع ١/٨٢).

(٣) أي: إلا قد قامت الصلاة.

لا إله إلا الله، أشهد أن مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أشهد أن مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ يَعُودُ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَرَّتَيْنِ، أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ مَرَّتَيْنِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ مَرَّتَيْنِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ مَرَّتَيْنِ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (م، ن) وَذَكَرَ التَّكْبِيرَ فِي أَوَّلِهِ، أَرْتَمًا.

وللخامسة - عَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ - : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ الْأَذَانَ تِسْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً وَالْإِقَامَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً.

٢٥٣- وَعَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَّمَنِي سِتَّةَ الْأَذَانِ، فَعَلَّمَهُ وَقَالَ: «فَإِنْ كَانَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ قُلْتَ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» (حم، د)، وفي إسناده مقال.

وجمهور أهل العلم من السلف والخلف على أن قول المؤذن بعد حي على الفلاح: الصلاة خير من النوم = مشروع، في الفجر، بل ذهب النخعي وأبو يوسف إلى أنه سنة في كل الصلوات، وقيل: في العشاء والفجر، وذهبت العترة والشافعي في أحد قوليه إلى أنه بدعة^(١).

وأجمع أهل العلم على اشتراط الترتيب في الأذان^(٢).

وأجمعوا على أن المسجد إذا أذن فيه واحد وأقام: أنه يجزئ أذانه وإقامته جميع أهل المسجد^(٣).

وأجمعوا على أن التوبيخ في أذان الفجر قول المؤذن: الصلاة خير من النوم^(٤).

(١) نيل الأوطار (٣/٢١٤-٢١٦).

(٢) المجموع للنووي (موسوعة الإجماع ١/٨٢).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٣/٢٨٠).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٨/٣١١، ٣١٩)، الإيجاز (الإفتاح ١/٣٣٦).

وأجمعوا على أنه لا يقال في الأذان لصلاة العشاء الأخيرة:
الصلاة خيرٌ من النوم، إلا الحسن بن صالح، فقد قال ذلك^(١).

وأجمع أهل العلم على أن المؤذن إذا كان واحداً راتباً فهو
يتولى الإقامة، فإن أقامها غيره فالصلاة ماضية^(٢).

والإقامة مشروعةٌ للمصلوات الخمس بالإجماع. وهي واجبةٌ
بالإجماع المتيقن من الصحابة^(٣).

وثبت عن ابن عمر بإسناد صحيح، وأبي أمامة بن سهل بن
حنيف: أنهم كانوا يقولون في الأذان: حيّ على خير العمل،
ولم يصح مرفوعاً عن النبي ﷺ أبته، قال الشوكاني: وقد ذهبت
العترة إلى إثباته^(٤).

رَفْعُ الصَّوْتِ بِالْأَذَانِ

وقال الله تعالى: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٥٨]. النداء:
يكون بصوتٍ عالٍ.

٢٥٤- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعَصَعَةَ عَنْ أَبِيهِ:
أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ لَهُ: إِنِّي أَرَاكَ تُجِيبُ الْقَمَمَ
وَالْبَادِيَةَ، فَإِذَا كُنْتَ فِي غَنَائِكَ أَوْ بَادِيَتِكَ فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ،
فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ جَنْ وَلَا إِنْسٍ وَلَا شَيْءٍ إِلَّا يَشْهَدُ
لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (بخ، حسم،
ن، هـ).

(١) نواذر الإجماع (الإقناع ١/٢٣٤). وكذلك قال بالتسويب في أذان العشاء ابن
حزم في (مراتب الإجماع: ٢٧)، ونقل اتفاق أهل العلم عليه.

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٤/٢٢٢).

(٣) المجموع، فتح الباري، المحلى (موسوعة الإجماع ١/١٢٤).

(٤) نيل الأوطار (٢/٢١٦).

قال ابن حزم: ولا خلاف في اختيار العدل، والصبي أفضل، وإن لم يرفع صوته وتعهد ذلك لم يجزه أذانه، وإن لم يقدر على أكثر إلا بشقة، لم يلزمه^(١).

المؤذن يجعل أصبعيه في أذنيه ويلتفت عند التحيلة ولا يستدير
﴿قُلْ هَلْ يَسْمَعُونَ أَدْعَايَ أَتَوَا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨].

٢٥٥- عَنْ أَبِي جُعَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ بِلَالًا خَرَجَ إِلَى الْأَجْلَحِ، فَكَذَنَ، فَلَمَّا بَلَغَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، لَوَّى عُنُقَهُ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَكَمْ يَسْتَدِيرُ (د)، وَأَصْلُ الْإِلْفَاتِ فِي الصَّحِيحِينَ. وَفِي رَوَايَةٍ: رَأَيْتُ بِلَالًا يُؤَذِّنُ وَيَدُورُ، وَأَتَّبِعُ فَأَهْ هَاهُنَا وَهَاهُنَا، وَأَصْبَعُهُ فِي أَذْنَيْهِ قَالَ: وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي قَبِيْلِهِ لَهُ حَمْرَاءُ أَرَاهَا مِنْ آدَمَ، قَالَ: فَخَرَجَ بِلَالٌ بَيْنَ يَدَيْهِ بِالْعَتَرَةِ، فَرَكَّزَهَا، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءُ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَرِيْقٍ سَاقِيَهُ (حم، ت).

وأصل الحديث في الصحيحين، وليس فيه الاستدارة، ولا لي المعتق، ولا وضع الأصبعين في الأذنين. وقال البيهقي: الاستدارة لم ترد من طريق صحيحة، واختلف الفقهاء في كيفية الاستدارة. ولما ذهب الأوزاعي أن يضع المؤذن أصبعيه في الإقامة أيضا.

وأجمع أهل العلم على أن من السنة أن يستقبل المؤذن القبلة^(٢).

وأن يلتفت عند قوله: حي على الصلاة، حي على الفلاح، عن يمينه وعن شماله. وأن يجعل أصبعيه في أذنيه^(٣).

قال أبو محمد: الالتفات لمن يؤذن في مكبر الصوت أولى لئلا تضع السنة حين الحاجة إليها، ومعلوم أن مكبر الصوت يلتخط

(١) المحلى (الإقناع ١/٣٣٨).

(٢) الإجماع لابن المنذر (٤١)، الإيجاز (الإقناع ١/٣٣٨).

(٣) الإيجاز (الإقناع ١/٣٣٨).

الصوت من أي التواحي أتيته، وأما الاستدارة فقد قال البيهقي: لم ترد من طريق صحيحة، ووضع الأصبعين في الأذنين لا يصححه كثير من نقاد الحديث، ولا بأس أن يؤذن المؤذن راكباً، ذكره عطاء.

الأَذْنُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَتَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ فِي الْفَجْرِ خَاصَّةٌ

وقال الله عز وجل: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

وقال جل وعز: ﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْغَيْرَاتِ وَهُمْ لَا سَافِرُونَ﴾ [المؤمنون].

٢٥٦- عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، لَا يَخْرُمُ^(١)، ثُمَّ لَا يُقِيمُ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَإِذَا خَرَجَ أَقَامَ حِينَ يَرَاهُ (م، حم، د، ن).

٢٥٧- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْتَعَنُ أَحَدُكُمْ أَذَانَ بِلَالٍ مِنْ سَخُورِهِ فَإِنَّهُ يُؤَذِّنُ - أَوْ قَالَ: يُتَادِي بِلِيلٍ - لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ^(٢)، وَيُوقِظَ نَائِمَكُمْ» (ع إلات).

٢٥٨- وَعَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ هُرَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ بِلَالٌ يُؤَذِّنُ بِلِيلٍ فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ» (ق). قال العلماء: فيه دليل على جواز اتخاذ مؤذنين فأكثر.

واتفقوا على أنه لا يجوز الأذان للصلاة قبل دخول الوقت، إلا الفجر ففي الأذان لصلاة الفجر قبل وقتها خلاف^(٣).

(١) لا يترك شيئاً من الفألة.

(٢) أي: يرد القائم المتجهّد إلى راحته.

(٣) الاستطكار (١١٧/٢)، الإسرار (الإنباع ١/٣٣٣)، نسخ البستاني، المجموع، المعني (موسوعة الإجماع ١/٨١).

وقال ابن حزم: يجوز التأذين لها قبل الوقت يسير للسحور، ولا بد من أذان للفجر بعد دخوله^(١).

مَا يَقُولُ عِنْدَ سَمَاعِ الْأَذَانِ وَبَعْدَ الْأَذَانِ

وقال سبحانه في ذم المستهزئين اللّاهين: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوا هُزُوعًا وَلَعِبًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَتَّقُونَ﴾ (٥٨) [المائدة: ٥٨].

وقال في الثناء على صبر المصلين وترك تجارنتهم: ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِيمُهُمْ تجارةً وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ [النور: ٣٧].

٢٥٩- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ» (ع).

٢٦٠- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدُّعْوَةُ الثَّامَّةُ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ، وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتُهُ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (ع إلام).

٢٦١- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ بِهَا عَلَيَّ عَشْرًا، ثُمَّ سَلُّوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ فَإِنَّهَا مَثَرَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَبْغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ فَمَنْ سَأَلَ اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ عَلَيْهِ الشَّفَاعَةُ» (م، حم، د، ن).

٢٦٢- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الدُّعَاءُ لَا يَرُدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ» (حم، د، ت).

ولم يصح شيء من الذكر عند الإقامة، ومن ذلك القول:
(أقامها الله، وأدامها) عند سماع (قد قامت الصلاة).

قال أبو محمد: لا ينبغي أن يكون خلاف في حرمة البيع عند
النداء من يوم الجمعة، وأما ما عداها من الصلوات فلم يرد في
المنع من ذلك شيء، والخائفون من ربهم حق الخوف لا يطمئن
أحدهم إلا بذكر الله أولاً، ولا يلهيهم عن ذكر الله وإقامة الصلاة
تجارة ولا بيع.

النهي عن أخذ الأجرة على الأذان

وقال الله سبحانه: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْرَى ۖ إِلَّا إِيَّاهُ وَبِوَرَّةِ الْأَعْلَى﴾ (٥) [الليل].

٢٦٣- عَنْ عُمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَخْرَجَ مَا عَهِدَ
إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَخِذَ مُؤَدَّتَنَا لَا يَأْخُذُ عَلَيَّ أَذَانُهُ أَجْرًا
(الخمسة).

قال ابن قدامة: ولا نعلم خلافاً في أن أخذ الرزق على الأذان
جائز^(١).

وقال ابن مسعود: لا يؤخذ أجر على الأذان، وقراءة القرآن،
والقضاء^(٢).

ومن أحاديث الأذان حديث: (من أذن فهو يقيم) (د، ت،
حم)، لا يصح، ومن صحيح الحديث لا يقول بوجوبه.

(١) المعنى (موسوعة الإجماع ١/ ٨٣).

(٢) المعنى (١٤٦/٣).

الاكتفاء بأذان واحد لمن يجمع صلاتين

٢٦٤- عن جابر رضي الله عنه؛ أن النبي ﷺ أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ^(١).

وأما الاكتفاء بأذان مسجد المحي وإقامته؛ فقد قال البيهقي: ورد فيه آثار صحيحة عن ابن مسعود وابن عمر وغيرهما.

والإقامة مشروعة للصلوات الخمس بالإجماع ^(٢).

هل على النساء أذان وإقامة؟

﴿وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

قال أبو محمد: المراد: أداؤها كما أمر الله ورسوله، والإقامة والتأذين من إقامتها، وإنما خفف على النساء لأن مساجدهن بيوتهن، ولا يؤمرن بالجماعة.

٢٦٥- روي عن عائشة رضي الله عنها؛ أنها كانت تؤذن وتقيم وتؤم النساء، وتقوم وسطهن ^(ك).

ومن أحكام الأذان: حكم من أذن وهو جنب، كرهه الشافعي، وأجازته أئمة أهل الظاهر، ومنعه آخرون.

ومن أحكامه أن من كان عليه فوائت أجزاء أذان واحد، ويقوم لكل صلاة.

وسباني حكم الخروج من المسجد بعد الأذان في آخر الكلام من بعض أحكام المساجد قبل استقبال القبلة.

(١) من حديث جابر الطويل.

(٢) المجموع د فبح الهادي، المحلى (موسوعة الإجماع ١/ ١٢٤).

ستر العورة في الصلاة وغيرها

بيان العورة وحدها

وقال سبحانه: ﴿يَبْنِيْ عَادَمَ قَدْ اَرْزَا عَلَيْكَ لِيَاْمَا يُوْرِي سَوْءَ بَيْتِكُمْ وَرِيْشًا وَلِيَاْمَا الْتَقَوْنِ ذٰلِكَ خَيْرٌ ذٰلِكَ مِنْ ءَايَاتِ اللّٰهِ لَعَلَّكُمْ يَذَكَّرُوْنَ ﴿٣١﴾﴾ [الأعراف].

وقال تعالى: ﴿يَبْنِيْ عَادَمَ خُذُوْا زِيْنَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوْا وَاشْرَبُوْا وَلَا تُسْرِفُوْا اِنَّهٗ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِيْنَ﴾ [الأعراف: ٣١].

واتفق جميع أهل العلم على أن المراد بالزينة: ستر العورة^(١).

واتفقوا على أن ستر العورة في الصلاة فرض لمن قدر على ثوب مباح لبسه^(٢).

وأجمع أهل العلم على أن ممّا يجب على الرجل ستره في الصلاة: القبل والدبر^(٣).

قال ابن حزم: هما المفترض سترهما على الناظر وفي الصلاة^(٤).

هل الفخذ عورة ؟

٢٦٦- عَنْ جَرْهَدِ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهَلِي بُرْدَةٌ، وَقَدْ انْكَشَفَتْ فَخِذِي، فَقَالَ: «لَعَطُ فَخِذِكَ فَإِنَّ الْفَخِذَ عَوْرَةٌ» (ط، حم، د، ت)، وفي صحة إسناده خلاف.

(١) المسلى (الإقناع ١/ ٢٤٢)، التمهيد لابن عبد البر (٦/ ٣٧٦-٣٧٧).

(٢) مراتب الإجماع (موسوعة الإجماع ١/ ٦٢٥).

(٣) الإجماع لابن المنذر (٤٩).

(٤) المسلى (المسألة: ٣٤٩).

وعلقه البخاري، وقال: حديث أنس أسند، وحديث جرهد
أخرط. وسيأتي في حديث أنس بعد قليل.

٢٦٧- عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قُلْتُ:
يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ؟ قَالَ: «احْصُ عَوْرَتَكَ إِلَّا
مِنْ زَوْجَتِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ». قُلْتُ: فَإِذَا كَانَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ فِي
بَعْضٍ؟ قَالَ: «إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا يَرَاهَا أَحَدٌ فَلَا يَرِيْنَهَا» قُلْتُ: فَإِذَا كَانَ
أَحَدُنَا خَالِيًا؟ قَالَ: «فَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ» (حم، ت،
د، هـ).

قال العلماء: الامتناء في الحديث يدل على أنه لا يجوز للرجل أن
ينظر إلى عورة الرجل، ولا المرأة إلى عورة المرأة.
والعورة بإجماع: القبل والدبر^(١).

وافق العلماء على أن الرجل إذا كان عرياناً، مثل أن تنكسر بهم
السفينة أو تسلبهم القطع ثيابه؛ فإنه يصلي في الوقت عرياناً،
ولا إعادة عليه باتفاق الأئمة^(٢).

وكشف العورة، والنظر إليها لمداواة الجسم مباح، وليس
بواجب^(٣).

ولمس عورة الغير سبأي موضع كان - حرام بالاتفاق، أما لمس
الرجل ذكره بشماله، ومس المرأة فرجها، فمباح بإجماع الأمة كلها^(٤).

(١) النير (الإقناع ١/٣٤٣)، التمهيد لابن عبد البر (٢٣٦/٨).

(٢) مجمع الفتاوى (٤٤٦/٢١).

(٣) فتح الباري عن القاضي عياض (موسوعة الإجماع ٢/٨١٧).

(٤) شرح صحيح مسلم، والمعلى، وفتح الباري (موسوعة الإجماع ٢/٨١٧).

وقد وقع الإجماع على أن من قصد النظر إلى عورة الآخر لا تُفقا عينه، فإن قُيِّت لا يسقط ضمانها^(١).

مَنْ لَمْ يَرَ الْفَخِذَ مِنَ الْعَوْرَةِ، وَقَالَ: هِيَ السَّوْأَانُ فَقَطْ

وقال الله سبحانه: ﴿يَنْهَىٰ آدَمَ قَدْ أَرْزَلْنَا عَلَيْكَ لِمَسًا يُؤَرَّىٰ سَوَاءَ يَكُمُ وَرِيشًا وَلِمَاسُ الثَّقَوْنِ ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾ [الأعراف].

٢٦٨- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ حَسَرَ الْإِزَارَ عَنْ فَخْذِهِ، حَتَّىٰ إِنِّي لَأَنْظُرُ إِلَىٰ بَيَاضِ فَخْذِهِ (خ، حم)، وَقَالَ: حَدِيثُ أَنَسٍ أَسْنَدٌ، وَحَدِيثُ جَرَهْدٍ أَحْوَطٌ، وَضَعْفُهُ فِي كِتَابِهِ (التَّارِيخُ الْكَبِيرُ) لِلْاضْطِرَابِ فِي إِسْنَادِهِ.

والقول بأن الفخذ ليست بعورة هو قول أبي بكر الصديق وأنس وثابت بن قيس، ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة^(٢).

وقال النووي: ذهب أكثر العلماء إلى أن الفخذ عورة، وعن أحمد ومالك في رواية العورة: القبل والدبر فقط^(٣).

السُّرَّةُ وَالرَّكْبَةُ لِبَسَاتَا مِنَ الْعَوْرَةِ

وقال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

٢٦٩- عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ قَاعِدًا فِي مَكَانٍ فِيهِ مَاءٌ، فَكَشَفَ عَنْ رُكْبَتَيْهِ أَوْ رُكْبَتَيْهِ، فَلَمَّا دَخَلَ عُثْمَانُ حَتَّاهَا (خ).

(١) فتح الباري (موسوعة الإجماع ٢/ ٨١٨).

(٢) المنجلى، شرح صحيح مسلم للنووي، فتح الباري، نيل الأوطار عن المهدي (موسوعة الإجماع ٢/ ٨١٦).

(٣) المجموع (٣/ ١٧٤).

٢٧٠- وَحَقْنُ عُمَيْرِ بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ فَلَقِينَا أَبُو هُرَيْرَةَ فَقَالَ: أَرْنِي أَقْبَلَ مِنْكَ حَيْثُ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ، فَقَالَ بِمَوْبِهِ، فَقَبِلَ سُرَّتَهُ (حم، بسند ض) ^(١).

وسُرَّة الرجل وساقه ليستا بعورة بالإجماع ^(٢).

عَوْرَةُ الْمَرْأَةِ

وقوله سبحانه: ﴿وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١].

٢٧١- عَنْ حَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ» (حم، د، ت، هـ).

٢٧٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، فَقَالَتْ أُمُّ مَكْلَمَةَ: فَكَيْفَ يَصْنَعُ النِّسَاءُ بِذِيُولِهِنَّ؟ قَالَ: «يُرْخِيْنَ شِيْرًا»، قَالَتْ: إِذَنْ يَنْكَشِفُ أَفْئَادُهُنَّ، قَالَ: «فَيُرْخِيْنَهُ ذِرَاعًا لَا يَزِدُّنَ عَلَيْهِ» (ن، ت).

وأجمع أهل العلم على أن شعر الحرة وجسمها، حاشا وجهها ويلها عورة ^(٣).

وأجمعوا على أن المرأة لو صلت ورأسها مكشوف: أن عليها الإعادة ^(٤).

قال أبو محمد: هذا في المرأة الحرة، أما الأمة فالجمهور على أن عورتها كالرجل، أي: ما بين السرة والركبة، وقال أهل الظاهر:

(١) فيه صير بن إسحاق الهاشمي، ورواه الحاكم.

(٢) قبل الأوطار من المهدي (موسوعة الإجماع ٨١٥/٢).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٣)، التمهيد لابن عبد البر (٢٦٥/٦، ٢٧٩).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٤٩).

هي كالحرّة لعموم الأدلة، وقال مالك: الأمة كالحرّة حاشا شعرها^(١).

واتفقوا على أن الأمة إن سترت في صلاتها شعرها وجميع جسدتها؛ فقد أدّت صلاتها^(٢).

اللباس^(٣)

قال تعالى: ﴿يَبْنِي مَادَمَ خُلْدُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَشَرِبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (٣١) [الأعراف: ٣١].

وقال تعالى: ﴿يَبْنِي مَادَمَ خُلْدُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١].

واتفق أهل العلم على أن لباس كل شيء حلال للرجال والنساء، ما لم يكن حريراً أو منسوجاً فيه حرير، أو معصفاً، أو مفصوياً، أو مصبوغاً بالبول، أو جلد ميتة، أو من صوفها، أو من شيء منها^(٤).

تحرّيم لبس الحرير والذهب على الرجال في الصلاة وغيرها

وقال سبحانه: ﴿أَوْ مَنْ يُنشِئُوا فِي الْحَيَاتِ وَهُوَ فِي الْخَصَائِرِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ (٥) [الزخرف: ٥].

٢٧٣- عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ فَإِنَّهُ مِنْ لِبْسَةِ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ» (ق).

٢٧٤- وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَحِلَّ الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ لِلْإِنَاثِ مِنْ أُمَّتِي، وَحُرِّمَ عَلَى ذُكُورِهَا» (حم، ن، ت).

(١) نيل الأوطار (٣/٣٠١-٣٠٢).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٣).

(٣) يذكر اللباس في هذا الموضع لارتباطه بالعمود.

(٤) مراتب الإجماع (موسوعة الإجماع ٢/٩٥٣).

٢٧٥- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَفْدَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حُلَّةً مِزْرَكَةً^(١)، فَبَعَثَ بِهَا إِلَيَّ، فَلَبِسْتُهَا، فَعَرَفْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ، فَقَالَ: «إِنِّي لَمْ أَبْعَثْ بِهَا إِلَيْكَ لِتَلْبَسَهَا إِنَّمَا بَعَثْتُ بِهَا إِلَيْكَ لِتُشْفِقَهَا خُصْرًا بَيْنَ النِّسَاءِ» (ق).

وقد أجمع المسلمون على أنه يحرم على الرجل لبس الحرير والذهب، إلا لعارض، أو عذر. ويجوز للنساء لبس الحرير بالإجماع^(٢).

ويجوز لبس الكتان والقطن والصوف والشعر والوبر، وإن كانت نفيس الأثمان، وهذا مجمع عليه^(٣).

افْتِرَاشُ الْحَرِيرِ كَلْبَسِهِ

وقال سبحانه: ﴿وَمَاتَنَّهُمْ عَنْهُ فَاَتَتْهُوَ﴾ [العنكبوت: ٢٧].

٢٧٦- عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَشْرَبَ فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَأَنْ نَأْكُلَ فِيهَا، وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالذَّبْيَاجِ، وَأَنْ نَجْلِسَ عَلَيْهِ (خ).

٢٧٧- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجُلُوسِ عَلَى الْمِثَاطِ، وَالْمِثَاطِ: قَسِي^(٤) كَانَتْ تَصْنَعُهُ النِّسَاءُ لِيُعُولِيَهُنَّ عَلَى الرَّحْلِ كَالْقَطَافِ مِنَ الْأَرْجُؤَانِ^(٥) (م، ن).

(١) حُلَّةٌ مِزْرَكَةٌ، بكسر الميم، وفتح الراء، والمد: نوع من البرود يخالطه حرير.

(٢) نيل الأوطار، اختلاف الفقهاء، المغني، شرح صحيح مسلم، فتح الباري (موسوعة الإجماع ٢/ ٩٥٥، ٩٥٧).

(٣) اختلاف العلماء (موسوعة الإجماع ٢/ ٩٥٢).

(٤) هي ثياب مصنوعة بالحرير.

(٥) صمغ أسمر.

وقد أجمع العلماء على أنه يحرم على الرجل أن يصلي على
الحرير^(١).

إِذَا حَتَّى يَسِيرَ ذَلِكَ كَالْعَلَمِ وَالرُّقْعَةِ

وقال سبحانه: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَوِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨].

٢٧٨- عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ
الْحَرِيرِ، إِلَّا هَكَذَا - وَرَفَعَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصْبُعَيْهِ الْوُسْطَى
وَالسَّابِقَةَ وَضَمَّهُمَا - (ق).

وفي لفظ: نَهَى عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ، إِلَّا مَوْضِعَ أَصْبُعَيْنِ، أَوْ
ثَلَاثَةٍ، أَوْ أَرْبَعَةٍ (ع إ ل خ).

٢٧٩- وَعَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا أَخْرَجَتْ جُبَّةً طَيَالِسَةً^(٢)،
عَلَيْهَا لَبَنَةٌ - شَيْرٌ - مِنْ دِيْبَاجٍ كَسَرَوَانِي^(٣)، وَفَرَجَتْهَا^(٤) مَكْفُوفِينَ
بِهِ، فَقَالَتْ: هَذِهِ جُبَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَلْبَسُهَا - كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ
- فَلَمَّا قُبِضَتْ عَائِشَةُ قَبَضْتُهَا إِلَيَّ فَتَحَنُّنْتُ نَفْسِي لَهَا لِلْمَرِيضِ نَسْتَشْفِي
بِهَا (حم، م، وكم يذكر لفظ الشير).

٢٨٠- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ
رُكُوبِ الثَّمَارِ^(٥)، وَعَنْ لُبْسِ الذَّهَبِ، إِلَّا مَقْطَعًا (حم، د، ن).
كالخاتم والحلقة، والقرط، ونحوها.

(١) المجموع (موسوعة الإجماع ١/٦٢٤).

(٢) جمع طيلسان، وهو: كساء خفيف.

(٣) بكسر الكاف وفتحها، منسوب إلى كسرى.

(٤) الفرجان للثوب: الفتحة فيه من فوق ومن أسفل.

(٥) جمع نمر، الحيوان المعروف، والمراد: لبس جلودها.

لُبْسُ الْحَرِيرِ لِلْمَرْءِ

وقال الله سبحانه: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩].

٢٨١- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَصَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرِ فِي لُبْسِ الْحَرِيرِ، لِحِكْمَةٍ كَانَتْ بِهِمَا (ع).
نَهَى الرَّجَالُ مِنَ الْمُعَصِّرِ^(١) وَمَا جَاءَ فِي الْأَحْمَرِ
﴿قُلْ مَتَعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٧٧].

٢٨٢- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيَّ بْنَ أَبِي نُوَيْسٍ مُعَصِّرَيْنِ فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ فَلَا تَلْبَسْنَهَا» (حم، م، ن).

٢٨٣- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّخْتُمِ بِالذَّهَبِ وَعَنِ لِبَاسِ الْقَسِيِّ، وَعَنِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَعَنِ لِبَاسِ الْمُعَصِّرِ (م، حم، ن، د، ت).

٢٨٤- وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرْبُوعًا^(٢) بَعِيدَ مَا بَيْنَ الْمَنْكِبَيْنِ، لَهُ شَعْرٌ يَبْلُغُ شَحْمَةَ أُذُنَيْهِ، رَأَيْتُهُ فِي حُلَّةٍ حَمْرَةٍ، لَمْ أَرْ شَيْئًا قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهُ^(٣) (ق).

لُبْسُ الْأَبْيَضِ وَالْأَسْوَدِ وَالْأَخْضَرِ وَالْمُزَعَفَرِ وَالْمُلَوَّنَاتِ

وقال سبحانه: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الْمَرْءِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

(١) المعصير بالمعصفر.

(٢) وسطاً بين الطول والقص.

(٣) قال الترمذي: ما صلب بالحبرة من مداد أو غيره فلا بأس إذا لم يكن معصراً.

٢٨٥- عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَسُوا ثِيَابَ الْبَيَاضِ فَإِنَّهَا أَطْهَرُ وَأَطْيَبُ وَكَفُّوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ» (حم، ن، ت).

٢٨٦- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ أَحَبُّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَلْبَسَهَا الْحَبِيرَةُ^(١) (ع إلا هـ).

٢٨٧- وَعَنْ أَبِي رَمَثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَيْهِ بُرْدَانُ أَخْضَرَانِ (حم، ن، د، ت).

٢٨٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ خَدَاةٍ وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مَوْحَلٌ^(٢) مِنْ شَعْرِ أَسْوَدَ (م، حم، ت).

٢٨٩- وَعَنْ أُمِّ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِثِيَابٍ فِيهَا خَمِيصَةٌ سَوْدَاءُ^(٣)، فَقَالَ: «مَنْ تَرَوْنَ نَكْسُو هَذِهِ الْخَمِيصَةَ؟» فَأَسْكَبَ الْقَوْمُ، فَقَالَ: «اتُّوْنِي بِأُمِّ خَالِدٍ، فَأَتِيَنِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَالْبَسْنِيهَا بِيَدِهِ، وَقَالَ: «أَبْلِي، وَأَخْلَفِي»^(٤) مَرَّتَيْنِ، وَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى عِلْمِ الْخَمِيصَةِ، وَيُشِيرُ بِيَدِهِ إِلَيَّ، وَيَقُولُ: «يَا أُمَّ خَالِدٍ هَذَا سَنَّا هَذَا سَنَّا» وَالسَّنَا بِلِسَانِ الْحَبَشَةِ الْحَسَنُ (خ).

وفي (ن، د): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصْبِغُ ثِيَابَهُ كُلَّهَا، حَتَّى جِمَامَتُهُ بِالزَّعْفَرَانِ.

وَلَا يُعْلَمُ خِلَافٌ فِي أَنَّهُ يَجُوزُ لِلنِّسَاءِ لِبْسُ الثِّيَابِ السَّوَدِ^(٥).

(١) برد يمانى يكون من قطن أو كتان، مأخوذ من التصبير، وهو التزوين.

(٢) كساء فيه صور الرجال.

(٣) كساء له أعلام.

(٤) هذان لهما بأن تطول حياتها، حتى يلى الثوب، ويخلق.

(٥) نيل الأوطار (موسم الإجماع ١/٢٩٥٤).

حُكْمُ مَا فِيهِ صَلَيبٌ أَوْ صُورَةٌ مِنَ الثِّيَابِ وَالْبُسْطِ وَالسُّتُورِ
﴿ هَرَّ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ (٢٤) [الحشر: ٢٤].

٢٩٠ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَتْرُكُ فِي
بَيْتِهِ شَيْئًا فِيهِ تَصَالِيْبٌ، إِلَّا نَقَضَهُ (خ، د، حم).

٢٩١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا نَصَبَتْ سِتْرًا وَفِيهِ تَصَاوِيرُ،
فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَزَرَعَهُ، قَالَتْ: فَقَطَعْتُهُ وَسَادَتَيْنِ، فَكَانَ يَرْتَقِنُ^(١)
عَلَيْهِمَا (ق).

النَّهْيُ عَنِ التَّصْوِيرِ

وقال سبحانه: ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ (١٧)
[النحل].

٢٩٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَجَاءَهُ رَجُلٌ - فَقَالَ: إِنِّي
أَصَوَّرْتُ هَذِهِ التَّصَاوِيرَ فَأَقْتَنِي فِيهَا، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:
﴿ كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ يُجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوْرَةٌ مَا تَقْسَا نَفْسُهُ فِي
جَهَنَّمَ. فَإِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا فَاجْعَلِ الشَّجَرَ وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ (ق).

لبس القميص والعمامة والسراويل

وقال الله سبحانه: ﴿ يَبْنِيهِ عَادَمَ قَدْ أَرْكَنَا عَلَيْكَ لِيَاكُنَّ يُؤْمَرُ بِسَوَاءٍ مِنْكُمْ
وَرِيشًا ﴾ [الأعراف: ٢٦].

٢٩٣ - عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَهْلَ
الْكِتَابِ يَتَسَرَّوْنَ وَلَا يَسْتَرُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَسَرَّوْا
وَأَتَرُوا وَخَالِفُوا أَهْلَ الْكِتَابِ» (حم)، وحسنه المحافظ في (الفتح)^(٢).

(١) يمكن.

(٢) (٣٤٥/١٠).

٢٩٤- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ أَحَبُّ الثَّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقُمُصُ (حم، د، ت).

٢٩٥- وَعَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اعْتَمَّ سَدَلَ عِمَامَتِهِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَسْدُلُ عِمَامَتَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ (ت).

٢٩٦- وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَتْ يَدُكُمْ قَمِيصَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الرُّسْغِ^(١) (د، ت، بسند ض).

التَّجْمُلُ مِنْ خَيْرِ خِيَلَاءِ

وقال الله تعالى وتقدس: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

٢٩٧- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ»، فَقَالَ رَجُلٌ: إِنْ الرَّجُلُ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا، وَتَعَلُّهُ حَسَنًا؟ قَالَ: «إِنْ اللَّهُ جَوِلَّ يُحِبُّ الْجَمَالَ، الْكِبَرُ بَطَرٌ»^(٢) الْحَقُّ وَغَمَضُ^(٣) النَّاسِ (م، حم).

لِيَأْسُ الشُّهُرَةِ

وقال سبحانه: ﴿وَإِنَّا رَأَيْنَاهُمْ تَعْمِيكَ لَجَسَامِعُهُمْ﴾ [المناقصون: ٤].

وقال سبحانه: ﴿وَكَلَّا أَفْلَحَ قَبْلَهُمْ مِنْ قُرُونِهِمْ أَحْسَنُ أُنثَاوَرِيكَ﴾^(٤) [مريم].

(١) مفصل ما بين الساعد والكف.

(٢) دلمه، وإتكاره، ترفعا.

(٣) بالصاد والطاء: احتظار الناس.

المبهمات

٢٩٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَبَسَ ثَوْبَ شَهْرَةٍ فِي الدُّنْيَا أَلْبَسَهُ اللَّهُ ثَوْبَ مَلَكٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (حم، د، هـ).

قال أبو محمد: وليس مختصاً بنفيس الثياب، بل قد يحصل ذلك لمن لبس ثوباً يخالف لبس مجتمعه يقصد به الشهرة.

جَرُّ الْإِزَارِ

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النساء: ٣٦].

٢٩٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: «إِنْ أَحَدًا شِغِي إِزَارِي يَسْتَرْخِي إِلَّا أَنْ أَتَعَاهَدَ ذَلِكَ مِنْهُ، فَقَالَ: «إِنَّكَ لَسْتَ بِمَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ خِيَلًا» (خ، حم، ن، د).

٣٠٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْإِمْبَالُ فِي الْإِزَارِ وَالْقَمِيصِ وَالْعِمَامَةِ مَنْ جَرَّ شَيْئًا خِيَلًا لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (د، ن، هـ) ^(١).

٣٠١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطْرًا» (ق).

وفي (خ، حم): «مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فِي النَّارِ».

قال العلماء: لبس كل ما زاد على العادة، وعلى المعتاد في اللباس من الطول والسعة، مكروه ^(٢).

(١) في إسناده: عهد العزيز بن أبي رواد، تكلم فيه غير واحد.

(٢) فتح الباري عن القاضي عياض (موسوعة الإجماع ٢/٩٥٢).

والإسبال جائز في حق النساء بإجماع المسلمين^(١).

نَهَى الْمَرْأَةُ أَنْ تَلْبَسَ مَا يَهْرِفُ بِدَنِّهَا

وقال سبحانه: ﴿وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١].

٣٠٢- عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَسَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُبْطِيَّةً^(٢) كَثِيفَةً، كَأَنِّي مِمَّا أَهْدَى إِلَيْهِ دِحْيَةُ الْكَلْبِيِّ، فَكَسَوْتُهَا امْرَأَتِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا لَكَ لَا تَلْبَسُ الْقُبْطِيَّةَ؟» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَسَوْتُهَا امْرَأَتِي، فَقَالَ: «مُرَّهَا أَنْ تَجْعَلَ تَحْتَهَا غِلَالَةً^(٣)»، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ تُصِفَ حَجْمَ عِظَامِهَا» (حم)^(٤).

٣٠٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صِيقَانِ مِنَ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا بَعْدُ: نِسَاءٌ كَامِيَّاتٌ عَارِيَّاتٌ^(٥)، مَائِلَاتٌ مُبِيلَاتٌ^(٦)، عَلَى رُءُوسِهِنَّ أَمْثَالُ أَسْنَمَةِ الْبُخْتِ^(٧) الْمَائِلَةِ، لَا يَرَيْنَ الْجَنَّةَ وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَرِجَالٌ مَعَهُمْ مِيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ» (م، حم).

الْمَرْأَةُ وَالرَّجُلُ لَا يَلْبَسُ أَحَدُهُمَا لِبْسَ الْآخَرِ

وقال سبحانه: ﴿وَمَلْفَاقٌ الْكَرَوَاتِ لَافِقٌ^(٢) إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى^(١)﴾ [الليل: ١].

وقال سبحانه: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكْرٍ ذَاكَ﴾ [الاسراء: ٨٤].

(١) نيل الأوطار عن ابن رسلان (موسوعة الإجماع ٩٥٣/٢).

(٢) نسبة إلى القبط، وضممت القاف على غير قياس.

(٣) شعار يلبس تحت الثوب.

(٤) في إسناده ابن لهيعة، ضعيف الحفاظ.

(٥) كاسيات في الظاهر، عاريات في الحقيقة.

(٦) مائلات في مشيهن مميلات لغيرهن.

(٧) نوع من الإبل.

المحذات

٣٠٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ الرَّجُلَ يَلْبَسُ لُبْسَ الْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةَ تَلْبَسُ لُبْسَ الرَّجُلِ (حم، د).

التَّيَامُنُ فِي اللَّبْسِ

قال أبو محمد: لم يجتمع الشمال واليمين في القرآن إلا والبيعين المقدمه.

٣٠٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَبَسَ قَمِيصًا بَدَأَ بِمِيَامِنِهِ (ت).

والتَّيَامُنُ فِي اللَّبْسِ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ^(١).

واتفق أهل العلم على جواز الصلاة في كل ثوب، ما لم يكن حريراً، أو فيه حرير، أو مغمصوباً أو مُعَصْفَرًا، أو فيه نجاسة، أو جلد ميتة، أو ثوب مشرك^(٢).

قال أبو محمد: من الفقه في باب اللباس أن نعلم أن الإسلام لم يفرض على الخلق زياً معيناً، وأن ذلك يعود إلى عادات كل بلد، وقد كان النبي ﷺ يلبس ما يلبسون، وتهدى إليه البسة من المعجم فلبسها، والزِّي الذي يجب الالتزام به هو لباس الإحرام، لا غير.

النَّهْيُ عَنْ تَجْرِيدِ الْمُنْكِبَيْنِ فِي الصَّلَاةِ

وقال سبحانه: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ مِنْ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١].

٣٠٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ، (خ، م) وَلَكِنْ قَالَ^(٣): «عَلَى عَاتِقِيهِ».

(١) نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٩٥٣/٢).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٤).

(٣) أي: مسلم.

وعن أحمد: لا تصح صلاة من قدر على ذلك، وهو قول ابن حزم. وقال الجمهور: لا تبطل صلاته، وغفل الكرمانى فعكس الإجماع على ذلك.

قال أبو محمد: هذا إذا كان الثوب واسعاً، فإن كان ضيقاً فالحكم فيه في الحديث الآتي:

جواز الصلاة في الثوب الواحد

وقال سبحانه: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧].

٣٠٧- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فَإِنْ كَانَ وَاسِعًا فَالْتَحِفْ بِهِ، وَإِنْ كَانَ ضَيْقًا فَأَثَرِزْ بِهِ» (ق).

٣٠٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَقَالَ: «أَوَّلِكُمْ ثَوْبَانِ ۚ» (ع إلات).

٣٠٩- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مَتَوَشِّعًا^(١) بِهِ (ق).

٣١٠- وَعَنْ صُرَّ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مَتَوَشِّعًا بِهِ فِي يَسْتَرٍ أَوْ سَلَمَةٍ، قَدْ أَلْقَى طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ (ع).

النهى عن اشتغال الصَّائم

﴿يَنْهَى مَا دَمَ خُلُوعًا وَيَنْتَكِرُ جَنْدَلًا مَسْجِدًا﴾ [الأعراف: ٣١].

٣١١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَحْتَبِى^(٢) الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ، وَأَنْ

(١) لمن يجمع الرجل ظهره ودخله بثوب واحد.

(٢) الاحشاء: أن يلمد على ألبته وينصب ساقه، ثم يلف عليه ثوباً.

يُشْتَمَلُ الصَّمَاءَ بِالثُّوبِ الْوَاحِدِ، لَيْسَ عَلَى أَحَدٍ شَيْئٌ مِنْهُ: بِغَضِي شَيْءٌ (ق).

وكـ (خ): نَهَى عَنْ لَيْسَتَيْنِ.

وَاللَّبْسَتَانِ: اشْتِمَالُ الصَّمَاءِ (أَنْ يَجْعَلَ ثَوْبَهُ عَلَى أَحَدٍ عَاتِقِهِ فَيَسْدُو أَحَدُ شِقَيْهِ لَيْسَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ)، وَاللَّبْسَةُ الْآخَرَى احْتِثَاؤُهُ بِثَوْبِهِ، وَهُوَ جَالِسٌ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ.

السُّدُلُ وَالتَّلْثُمُ فِي الصَّلَاةِ

٣١٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ السُّدْلِ^(١) فِي الصَّلَاةِ، وَأَنْ يُعْطِيَ الرَّجُلُ فَاهُ (د، بَسَدُ ض)^(٢).

حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبِ الْحَرِيرِ

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧].

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ مَتَّعْتُ الَّذِينَ قَلِيلًا وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ الْآخِرُ﴾ [النساء: ٧٧].

٣١٣- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَهْدَيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فُرُوجَ^(٣) حَرِيرٍ، فَلَبَسَهُ، ثُمَّ صَلَّى فِيهِ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَتَرَعَهُ تَرَعًا خَفِيفًا شَدِيدًا كَالكَارِهِ لَهُ، ثُمَّ قَالَ لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ (ق).

وغير خافٍ أن هذا كان قبل تحريم الحرير على الرجال، ولأما لما لبسه سيد المتقين.

(١) السُّدْلُ: أَنْ يَلْتَحِفَ الْمُصَلِّي بِثَوْبِهِ، وَيَدْخُلَ يَدَاهُ مِنَ الدُّخْلِ، وَيَرْكَعُ وَيَسْجُدُ وَهُوَ كَذَلِكَ. وَقِيلَ: أَنْ يُرْسَلَ ثَوْبُهُ حَتَّى يَصِيبَ الْأَرْضَ، فَهُوَ كَالْإِسْبَالِ. قَالَهُ الْمُخْطَلِي، وَقِيلَ: سُدْلُ الشَّعْرِ.

(٢) تَرَعَهُ بِهِ حَسْلٌ مِنْ سَهْلٍ، فَجَعَلَهُ أَحَدُ زَاهِنٍ وَمَعِينٍ وَأَبُو حَالِمٍ وَابْنُ خَالٍ وَغَيْرُهُمْ.

(٣) قَالَ النَّوَوِيُّ: «قَالَهُ لَهُ شَيْءٌ مِنْ خِلْفِهِ، وَهَذَا اللَّبْسُ الْمَذْكُورُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ كَانَ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْحَرِيرِ عَلَى الرِّجَالِ، وَلَعَلَّ أَوَّلَ النَّهْيِ وَالتَّحْرِيمِ كَانَ حِينَ تَرَعَهُ».

واتفق أهل العلم على جواز الصلاة في كل ثوب ما لم يكن حريراً،
أو فيه حرير، أو مخصوياً، أو معصفاً، أو جلد ميتة، أو ثوب
مشرك^(١).

حَمْلُ الْمُحَدِّثِ فِي الصَّلَاةِ وَمَا شُكَّ فِي نَجَاسَتِهِ

وقال الله في آية الطهارة: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ
حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦].

٣١٤- عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ
حَامِلٌ أُمَامَةَ بِنْتَ زَيْتَبَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا رَكَعَ وَضَعَهَا، وَإِذَا قَامَ
حَمَلَهَا (ق).

٣١٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُصَلِّي فِي
شَعْرَتَا^(٢) (حم، د، ت) وَلَفْظُهُ: لَا يُصَلِّي فِي لُحْيِ نِسَائِهِ.

الصَّلَاةُ فِي الثَّعْلَيْنِ

وقال الله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١].

قال أبو محمد: روي في المأثور المرفوع: زينة الصلاة: لبس
الثعال، والصلاة فيها^(٣).

٣١٦- عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَعْلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ (ق).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٤)، مجموع الفتاوى (١٤٣/٢٢).

(٢) الثياب التي تلي الجسد، مفردة: شعار، ككتب وكتاب.

(٣) أخرجه أبو نعيم في (المعلية ٨٣/٥)، في ترجمة: علي بن أبي علي القرشي
من حديث أبي هريرة مرفوعاً. قال أبو حاتم: حديث منكر، وعليه القرشي
مجهول. انظر: علي ابن أبي حاتم (١٥٥/١).

٣١٧- وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَالِفُوا الْيَهُودَ فَإِنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ فِي بُعَاثِهِمْ، وَلَا خِيفَاتِهِمْ» (د، ح، ب).

قال أبو محمد: استحب طائفة من السلف الصلاة فيهما، ومخالفة اليهود تحصل ولو بمرة، كما تحصل أيضاً بفعل بعض المسلمين، كما تحصل بالصلاة في الخفاف، ولو لم تحصل الصلاة في النعال.

الأرض كلها مسجدة

وقال الله سبحانه: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤].

٣١٨- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَذْرَكَهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ حَيْثُ أَذْرَكَهُ» (ق).

وفي بعض روايات (م، ن): «وجعلت لي الأرض طيبة وطهوراً». وقال ابن المنذر: ثبت أن النبي ﷺ قال: «جُعِلَتْ لِي كُلُّ أَرْضٍ طيبة مسجداً وطهوراً»^(١).

المواضع المنهي عنها

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُضْلِمْ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢].

٣١٩- وَعَنْ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا» (م، ح، ن، د، ت).

(١) أخرجه ابن الجارود في (المتنبي: ١٢٤)، والبيهقي في (المعجم: ١٦٥٣) بإسناد صحيح.

٣٢٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اجْعَلُوا مِنْ صَلَاتِكُمْ فِي يَوْمِكُمْ وَلَا تَخِذُوا قُبُورًا (ع إلا هـ).

قال ابن حزم: أحاديث النهي عن الصلاة إلى القبور والصلاة في المقبرة متواترة^(١).

قال أبو محمد: هذا في الصلاة إلى القبور، وأما الصلاة فيها فذهب أحمد إلى تحريمها مطلقاً، ولم يفرق بين منبوشة ولا غيرها، ولا بين مقبرة المسلمين وغيرهم، وهو قول الظاهرية، وحكاها ابن حزم عن عمر وعليّ وأبي هريرة وابن عباس وأنس، ولا يعلم لهم مخالف. وذهب مالك إلى جوازها، وآخرون إلى كراهتها^(٢).

٣٢١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اصَلُّوا فِي مَرَايِضِ^(٣) الْقَتَمِ، وَلَا تُصَلُّوا فِي أُعْطَانِ^(٤) الْإِبِلِ (حم، ت).

والقول بطلان الصلاة في أعطان الإبل قول أحمد وأهل الظاهر.

٣٢٢- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُصَلَّى فِي سَبْعَةِ مَوَاطِنَ فِي الْمَزَلَّةِ، وَالْمَجْزَرَةِ، وَالْمَقْبَرَةِ، وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ، وَفِي الْحِمَامِ، وَفِي أُعْطَانِ الْإِبِلِ، وَفَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ (ت، هـ، بسند ض).

وقال ابن تيمية: لا خلاف أن الأرض الخبيثة ليست بظهور^(٥).

(١) المسجلى (٢٠/١).

(٢) ينظر: نيل الأوطار (٤٩٨/٣-٥٠٠).

(٣) جمع مريض، كمجلس.

(٤) جمع عطن: مترك الإبل.

(٥) مجموع الفتاوى (١٠٧/٣١).

وافتح أهل العلم على جواز الصلاة في كل مكان، ما لم يكن جوف الكعبة، أو الحجور، أو ظهر الكعبة، أو معادن الإبل، أو مكاناً فيه نجاسة^(١)، أو حماً، أو مقبرة، أو إلى قبر أو عليه، أو مكاناً مفصوياً يقدر على مفارقه، أو مكاناً يُستهزأ فيه بالإسلام، أو مسجداً لضرار، أو بلاد ثمود لمن لم يدخلها باكباً^(٢).

قال أبو محمد: ذكر العلماء مواضع أخرى مبنية على آثار وأمية، والمفسرون يذكرون هذه المسألة عند قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَلَّمْنَا نَحْنُ لَلْجَبْرِ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٣) [الحجرات] وما جاء في معناها، وبلغ بعض العلماء بعدد المواضع المنهي عنها إلى تسعة عشر موضعاً، والذي صح فيه النهي عن الصلاة فيه موضعان: (المقابر، وأعطان الإبل)^(٤).

الصلاة في الكعبة

وقال سبحانه: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَسَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥].

٣٢٣- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ هُوَ وَأَمَامَهُ بَنُ زَيْدٍ، وَيَلَالُ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ فَأَغْلَقُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ، فَلَمَّا فَتَحُوا كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ رَكَعَ، فَلَقِيْتُ يَلَالَ فَسَأَلْتُهُ: هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْيَمَانِيِّينَ (ق).

(١) النير (الإقناع ١/ ١٨٦).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٤)، المحلى، المغني، نيل الأوطار عن ابن حزم (موسوعة الإجماع ١/ ٦٢٢).

(٣) استوفى هذه المواضع بتفصيل غفر الله له الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في (مسودة الحجرات) من كتاب (أشواق اليماني)، وأصل ما نقله مبسوطاً (نيل الأوطار)، ومن ذلك: الصلاة إلى جدار مرخاض، وإلى الثعالب، وفي دور العذاب كدور ثمود، ومسجد الغرار، ووطن الوادي، الخ، ولا يخرج من ذلك شيء.

قال أبو محمد: هذا دليل لا ريب فيه أن الصلاة في جوف الكعبة جائزة مطلقاً، ولا دليل لدى من فرق بين النافلة والفريضة.

الصلاة في السفينة والطائرة

وقال الله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا لَا أَرْكَبَانَا﴾ [البقرة: ٢٣٩].

٣٢٤- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ كَيْفَ أَصَلِّيَ فِي السَّفِينَةِ؟ قَالَ: «صَلِّ فِيهَا قَائِمًا، إِلَّا أَنْ تَخَافَ الْغَرَقَ» (ك، قط).

قال العلماء: الصلاة في السفينة تصح بالإجماع^(١).

صلاة القرص على الراحلة لعذر

وقال الله سبحانه: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

٣٢٥- وَعَنْ يَعْلَى بْنِ مَرْثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ انْتَهَى إِلَى مَضِيقٍ هَرٍّ وَأَصْحَابُهُ - وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَالسَّمَاءُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَالْبَلَاءُ^(٢) مِنْ أَسْفَلِ مِنْهُمْ - فَحَضَرَتِ الصَّلَاةَ، فَأَمَرَ الْمُؤَذِّنَ فَادَّانَ وَأَقَامَ، ثُمَّ تَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَصَلَّى بِهِمْ، يَوْمِي لِيَمَاءَ، يَجْعَلُ السَّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ (حم، ت، بسند ض)^(٣).

٣٢٦- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ يُسَبِّحُ يَوْمِي بِرَأْسِهِ، قِيلَ أَيُّ وَجْهَةٍ تَوَجَّهَ، وَلَمْ يَكُنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ (ق).

(١) أي: بطور.

(٢) شرح صحيح مسلم، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/ ٦٢١).

(٣) أي: بالثبوت.

(٤) صحيح عبد الحق، وحيته النووي، وضعه البيهقي (فتح البزار ١/ ٢٩١).

النهي عن اتخاذ القبور مساجد

وقال سبحانه: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ (١٨) [البقرة].

٣٢٧- عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» (ق).

وقد تقدم النهي عن اتخاذ البيوت قبوراً، لأن المقابر لا يُصلى فيها.

بناء المساجد وتطهيرها وتنظيفها وصيانتها من الروائح الكريهة

وقال الله سبحانه: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ﴾ [النور: ٢٦].

٣٢٨- وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: أمر رسول الله ﷺ ببناء المساجد في الدور وأن تُنظف وتطيب (حم، د، ت، هـ).

٣٢٩- وعن جابر رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَكَلَ الثُّومَ وَالبَصَلَ وَالكُرْثَ فَلَا يَقْرَأَنَّ مَسْجِدَنَا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَأْذِي مِمَّا يَتَأَذَى مِنْهُ بَنُو آدَمَ» (ق).

قال النووي وغيره: من أكل الثوم أو البصل ونحوهما، فإنه منهى عن دخول أي مسجد من المساجد في مذهب كافة العلماء، إلا ما حكى عن البعض من أن هذا النهي خاص بمسجد النبي ﷺ^(١).

قال أبو محمد: قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَأْذِي»، يَرُدُّ عَلَى مَنْ خَصَّ بِمسجد النبي ﷺ، كما أنه يشمل كل ما يؤذي بني آدم من الروائح الخبيثة، ومن ذلك: الدخان، فلو أذهب بما يمحور رائحته لم يَنْهَ عن ذلك، وإلا فلا يجوز إهداء ملائكة الرحمن.

(١) شرح صحيح مسلم، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١٠٠٢/٢).

مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَإِذَا خَرَجَ مِنْهُ

وقال سبحانه: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذَكِّرَ فِيهَا أَسْمُهُ﴾ [النور:

[٣٦].

٣٣٠- وَعَنْ أَبِي حُمَيْدٍ وَأَبِي أُسَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ افْتَحْ لَنَا أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ، وَإِذَا خَرَجَ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ» (م، حم، ن).

٣٣١- وَعَنْ فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ، وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ» وَإِذَا خَرَجَ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ، وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي» وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ (حم، هـ) (١).

تَشْيِيدُ الْمَسَاجِدِ

قال الله سبحانه: ﴿أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ﴾ [النور: ٣٦].

٣٣٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَمَرْتُ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ» (د).

قال أبو محمد: أهل العلم مختلفون في معنى التشييد وحكمه، والمشهور: أنه رفع بنائها، والحديث يدل على الكراهة لا على التحريم. وفي الآية منزع للرفع الحسي، وقال البدر ابن المنير: لما شيك الناس بيوتهم ناسب أن تشيّد بيوت الله، حتى لا يُستهان بها. ونباهي الناس بالمساجد وتزيينها مع قلّة عمارتها من علامات

(١) الحديث منقطع، فهو من رواية فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب، من جدتها، ولم يُدرِكها.

الساعة المشهودة اليوم، حتى إن الرجل لبني المسجد العالي بالقناطير المنقطرة، وهو لا يذكر الله إلا قليلا.

ما تُصَانُ هُنَا الْمَسَاجِدُ وَمَا أُبَيَّحَ فِيهَا

قال تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُظْلَمْ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقَرُّبِ الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢].

٣٣٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَتَشَدُّ فِي مَسْجِدٍ ضَالَةً، فَلْيَقُلْ: لَا أَدَاهَا اللَّهُ إِلَيْكَ، فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا» (م، حم).

٣٣٤- وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا تَشَدَّ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: مَنْ دَعَا إِلَى الْجَمَلِ الْأَحْمَرِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا وَجَدْتُ لِمَا بُنِيَ الْمَسَاجِدُ لِمَا بُنِيَ لَهُ» (م، هـ، حم).

٣٣٥- وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَلَا يُسْتَفَادُ»^(١) فِيهَا. (حم، د، قط، بسند ض).

٣٣٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَتَّاعُ فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا: لَا أَرْبَحَ اللَّهُ بِنِجَارَتِكَ وَإِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَتَشَدُّ فِيهِ ضَالَةً فَقُولُوا: لَا رَدَّ اللَّهُ عَلَيْكَ» (ت، ن، ك).

٣٣٧- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشُّرْكِ وَالْبَيْعِ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنْ تُتَشَدَّ فِيهِ الْأَشْعَارُ، وَأَنْ تُتَشَدَّ فِيهِ الضَّالَّةُ، وَعَنِ الْحِلْقِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ (الْخَمْسَةِ) وَكَيْسَ لـ (ن) فِيهِ إِشَادَةُ الضَّالَّةِ.

قال الماوردي والعراقي: أجمع العلماء على أن ما عقد من البيع في المسجد لا يجوز نقضه^(١). وجمهور العلماء يقولون بكراهة البيع لا بتحريمه، وأهل الظاهر مع الجمهور في ذلك غير أنهم لا يصححون حديث عمرو بن شعيب الذي ورد فيه صريح النهي.

٣٣٨- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ: مَرَّ عُمَرُ فِي الْمَسْجِدِ - وَحَمَّانُ فِيهِ يُنْشِدُ - فَلَحَظَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: كُنْتُ أَشِدُّ فِيهِ، وَفِيهِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ. ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ: أُنْشِدُكَ اللَّهَ أَسْمَعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَجِبْ عَنِّي اللَّهُمَّ أَيَّدْهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ؟» قَالَ: نَعَمْ (ق).

٣٣٩- وَعَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمْرِو أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُسْتَلْقِيًا فِي الْمَسْجِدِ وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى (ق).

٣٤٠- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ كَانَ يَنَامُ - وَهُوَ شَابٌ عَزَبٌ لَا أَهْلَ لَهُ - فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (خ، ن، د، حم) وَلَقَطُهُ: كُنَّا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَنَامُ فِي الْمَسْجِدِ وَثِقِيلُ فِيهِ وَتَحْنُ شَبَابٌ.

٣٤١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَصِيبَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، رَمَاهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ - يُقَالُ لَهُ: حَيَّانُ بْنُ الْعَرَفَةِ - فِي الْأَكْحَلِ^(٢)، فَضَرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خِيَمَةً فِي الْمَسْجِدِ، لِيَعُودَهُ مِنْ قَرِيبٍ (ق).

٣٤٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نَأْكُلُ عَلَى هَذِهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ الْخُبْزَ وَاللَّحْمَ (ه).

وقد ثبت أن النبي ﷺ أسر ثمانية بن أثال فرُبط بسارية في المسجد، قبل إسلامه.

(١) نقله عنهما الشوكاني في (نيل الأوطار ٣/ ٥٨٢).

(٢) الأكحل: جرق في وسط الدراع يكثر قصده.

وثبت عنه أنه نثر مالا جاء من البحرين في المسجد، وقسمه فيه.

لا يُشغَلُ الْمُصَلِّي بِصَوْتٍ^(١) وَلَا صَوْرَةٍ

وقال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون].

وقال جل جلاله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء: ١٢٥]، والإحسان: أن تعبد الله كأنك تراه.

٣٤٣- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ قِرَامٌ^(٢) لِعَائِشَةَ قَدْ سَتَرَتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَمِيطِي عَنِّي قِرَامَكَ هَذَا فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ لِي فِي صَلَاتِي» (حم، خ).

٣٤٤- وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا - بَعْدَ دُخُولِهِ الْكَعْبَةَ - فَقَالَ: «إِنِّي كُنْتُ رَأَيْتُ قَرْنِي الْكَبْشِ^(٣) حِينَ دَخَلْتُ الْبَيْتَ فَنَسِيتُ أَنْ أَمُرَّكَ أَنْ تُخَمِّرَهُمَا فَخَمَّرَهُمَا فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي قِبْلَةِ الْبَيْتِ شَيْءٌ يُلْهِى الْمُصَلِّي» (حم، د).

لا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ لِدُنْيَا وَلَا لِغَيْرِهَا إِلَّا لَعُدْرٍ

وقال الله سبحانه: ﴿فَأَقْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا وَلَوْ يُرِيدُ إِلَّا الْهَيْوَةَ الْفُنْيَا﴾ [النجم].

٣٤٥- وَعَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ قَالَ: خَرَجَ رَجُلٌ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ مَا أُذِّنَ فِيهِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «أَمَا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ (ع) (إلاخ).

وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يحل الخروج من المسجد بعد الأذان إلا للوضوء، أو لمن ينوي الرجوع^(٤).

(١) كرنين الهاتف الجوال ونحوه.

(٢) ستر رقيق له اللون.

(٣) الذي لدى الله به إسماعيل عليه الصلاة والسلام.

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٢٤/٢١٣).

قال أبو محمد: وكذلك إذا كان لضرورة، أو حاجة ملحة، أو كان خروجه إلى مسجد آخر، لا يمنع من ذلك، وحديث أبي هريرة موصول على من خرج إضرافاً.

استقبلت القبلة

قال تعالى: ﴿قَوْلَ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤].

٣٤٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثٍ يَأْتِي ذِكْرُهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَإِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَسْبِغِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ» (ق).

٣٤٧- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَتَزَلَّتْ ﴿قَدْ رَأَى ثَقَلَتْ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَوْلَيْسَكَ قِبْلَةً قَرَضَهَا قَوْلَ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمَةَ - وَهُمْ رُكُوعٌ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ - وَقَدْ صَلَّوْا رُكْعَةً، فَتَنَادَى: أَلَا إِنَّ الْقِبْلَةَ قَدْ حُوِّلتْ، فَمَالُوا كَمَا هُمْ نَحْوَ الْقِبْلَةِ (حم، م، د)، وهو حُجَّةٌ فِي قَبُولِ أَخْبَارِ الْأَحَادِ.

وقد أجمع أهل العلم على أن استقبال القبلة واجبٌ، إلا في حال العجز، أو في الخوف عند التحام القتال، أو في صلاة التطوع على الدأبة^(١).

وأجمعوا على أن من تحول عن القبلة عمداً لغير قتالٍ أو لغير غسل حدثٍ خالبٍ، أو نسيان الوضوء له، أو لغير غسل رُصافٍ، أو لغير ما افترض على المرء من أمرٍ بالمعروف أو إصلاح بين الناس، أو إطفاء نارٍ، أو إمساك شيءٍ فانت من ماله، أو بغير إكراهٍ أن صلاته فاسدة^(٢).

(١) شرح صحيح مسلم للنووي، بداية المجتهد، المجموع، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٩١).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٢، ٥٣).

حُجَّةٌ مَنْ يَرَى أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْبَعِيدِ مِنَ الْكَعْبَةِ إِصَابَةُ الْمِجْهَةِ
وقال الله سبحانه: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة:
١٤٤، ١٥٠].

٣٤٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ
الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ» (ت، هـ).

قال أبو محمد: معلوم أن هذا لمن كان شمال الكعبة، كأهل
المدينة، أو كان جنوبها، كأهل اليمن. وأما من كان في شرق
القبة أو غربها فقبلته ما بين الشمال والجنوب، وهذا معنى كلام
العلماء. وقال ابن عبد البر: ولا خلاف بين أهل العلم فيه^(١).

واتفق أهل العلم على أنه لو كان الصف طويلاً يزيد طوله على
قدر الكعبة صحّت صلاتهم^(٢).

واتفقوا على أن استقبال القبلة للصلاة واجب لمن يعاينها أو
عرف دلائلها، ما لم يكن مُحَارِبًا، ولا خائفًا^(٣).

ولا خلاف بين أحد من أهل العلم أن رجلاً لو كان بمكة حيث
يقدر على استقبال القبلة في صلاته، فصرف وجهه عنها عامداً إلى
أبغض المسجدين الحرام من خارجه أو من داخله = أن صلاته
باطلة^(٤).

(١) الاستذكار (رقم: ١٠٢٢٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٠٩/٢٢).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٩)، النير (الإقناع ١/٣٤٩)، التمهيد لابن
عبد البر (٥٤/١٧)، مجموع الفتاوى (٢٠٨/٢٢).

(٤) السمل (الإقناع ١/٣٤٩)، المغني، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة
الإجماع ٩١/١).

وانفقوا على أن كل من صلى إلى جهةٍ يعتقد أنها القبلة، ثم تبين له أنها ليست هي = فصلاته صحيحة، والإعادة عليه غير واجبة؛ لأنه صلى إلى جهةٍ اتفق العلماء على أن عليه أن يصلي إذا اجتهد في طلبها^(١).

وانفقوا على أن من صلى بغير اجتهاد ولا طلب للقبلة، ثم بان له أنه لم يستقبلها في صلاته: أن صلاته فاسدة كمن صلى بغير طهارة، يعيدها في الوقت أو غيره^(٢).

المحراب في المسجد

قال أبو محمد: ذكر المحراب في القرآن، على أنه موضع الصلاة، قيل: سُمِّيَ بذلك لأنه موضع محاربة الشيطان والهوى. أجمعوا على أن المحراب يجب اعتماده لتحديد القبلة. ولا يجوز معه الاجتهاد^(٣).

قال أبو محمد: المراد بالمحراب: المكان الذي يقف فيه الإمام، ولم يكن مجوّفاً من الداخل نائماً من الخارج، كما هو الحال اليوم، ولا يُعدّ بدعةً إذا كان الغرض منه شغل حيّز صغير للإمام؛ لأنه لو لم يوضع له ذلك وصلى في الصف الأول شغل صفّاً كاملاً، والمحراب يوفر مساحة صفّاً كاملاً، ودُوي عن عليٍّ وطائفة من التابعين أنهم كانوا يكرهون المحراب في المسجد.

ترك القبلة للخوف

قال تعالى: ﴿وَتُحْذَرُ أُولَئِكَ﴾ [النساء: ١٠٢].

(١) الإيجاز (الإتقان ١/٣٤٩)، التمهيد لابن عبد البر (١٧/٥٧، ٥٨).

(٢) الاستذكار (٧/٢١٥)، التمهيد لابن عبد البر (١٧/٥٢).

(٣) المبرور (موسوعة الإجماع ١/٩٢).

٣٤٩- عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلَاةِ الْخَوْفِ وَصَفَهَا، ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ كَانَ خَوْفٌ هُوَ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ، صَلُّوا رَجُلًا قِيَامًا عَلَى أَفْدَانِهِمْ وَرُكْبَانِنَا، مُسْتَحْبِلِي الْقِبْلَةِ، وَغَيْرِ مُسْتَحْبِلِيهَا، قَالَ نَافِعٌ: وَلَا أَرَى ابْنَ عُمَرَ ذَكَرَ ذَلِكَ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (خ).

وأجمع أهل العلم على أنه لا يجوز لأحدٍ صحيح ولا مريض أن يصلي إلى غير القبلة وهو عالمٌ بذلك في الفريضة إلا في الخوف الشديد خاصة ^(١).

تَطْرُقُ الْمُسَافِرِ عَلَى مَرْكُوبِهِ دَابَّةٌ أَوْ سَبَارَةٌ أَوْ طَيَارَةٌ .. حَيْثُ كَانَ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٥].

٣٥٠- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسَبِّحُ عَلَى رَأْسِهِ قَبْلَ أَيِّ وَجْهَةٍ تَوَجَّهَ وَيُؤَيِّرُ عَلَيْهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْنُوءَةَ (ق).

وفي رواية: كَانَ يُصَلِّي عَلَى دَابَّتِهِ وَهُوَ مُقْبِلٌ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ. وفيه نَزَل: ﴿فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ (م).

٣٥١- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ عَلَى رَأْسِهِ التَّوَافِلَ فِي كُلِّ جِهَةٍ، وَلَكِنْ يَحْتَقِضُ السُّجُودَ مِنَ الرُّكُوعِ وَيُؤَيِّرُ لِمَاءَ (حَم).

وقد أجمع أهل العلم على أن النافلة تُصَلَّى على الدابة لمن شاء ^(٢).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٧٥/١٧).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١٣١/٢٠)، جامع الرسائل (٣٥/١).

وأجمعوا على أن الفرائض لا تصلى على الدابة إلا حالة
الخوف^(١).

(١) الفقيه لا يحدّد (٢/٢٠٧ - ٢٠٨/١ - ٢٠٩/١٢ - ٢١٠/١٢) في جميع مناسبات الصلاة من غير أن يحدّد في الأثر عن طريقه في الإجماع (٢/٢٠٧ - ٢٠٨/١ - ٢٠٩/١٢ - ٢١٠/١٢).

صلاة الصلاة

فَرَضُ انْتِاحِهَا بِالتَّكْبِيرِ

وقال الله سبحانه: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلِّ ۝﴾ [الأعلى].

٣٥٢- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ» (حم، د، هـ، ت) وَقَالَ: هَذَا أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ، وَضَعْفُهُ (حب^(١)).

٣٥٣- وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» (خ، حم).

وأجمعوا على أن التكبير في أول افتتاح الصلاة لا يجزئ عنه غيره^(٢).

وأجمعوا على أن نية العمل الواجب لا بُدَّ منها في الجملة، فلا بُدَّ أن يقصد الصلاة أو الحج أو الصيام^(٣).

وأجمعوا على أن النية واجبة في الصلاة، وعلى أنها لا تصح الصلاة إلا بها. وعليه فلو تلفظ بلسانه، ولم ينو بها قلبه، لم تنعقد صلاته بالإجماع^(٤).

(١) في بعض طرقه، عبد الله بن محمد بن عقيل، وفي بعضها، أبو سفيان طريف بن شهاب، وكلاهما ضعيف، وحسنه الألباني.

(٢) الاستذكار (الإقناع ١/ ٣٥٧).

(٣) المجموع الفتاوى (١٨/ ٢٥٧، ٢٦/ ٢٩).

(٤) المجموع عن ابن المنذر، وأبي الطيب، وأبي حامد، وابن الصباغ، ومحمد بن يحيى، وغيرهم، المعنى: بداية المجتهد، شرح صحيح مسلم، فتح الباري، نيل الأوطار عن النووي وابن حجر (موسوعة الإجماع ١/ ٦٣١).

إذا كان بين يدي الإمام زجاجٌ يُره ما وراءه

٣٥٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَلْ تَرَوْنَ قِبَلَتِي هَهُنَا، فَوَاللَّهِ مَا يَخْفَى عَلَيَّ خُشُوعُكُمْ وَلَا رُكُوعُكُمْ، إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي» (ق).

لا يكبر الإمام حتى يسوي الصفوف

وقال الله سبحانه: ﴿وَأَقِمُّوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣].

وتسوية الصف من إقامة الصلاة.

٣٥٥- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «اسْأَلُوا صُفُوفَكُمْ؛ فَإِنْ تَسَوَّيَ الصُّفُوفُ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ» (خ).

٣٥٦- وَعَنِ الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَتَسَوَّنَّ صُفُوفُكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ» (خ).

٣٥٧- وَعَنْهُ أَيْضًا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَوِّي صُفُوفَنَا إِذَا قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ، فَإِذَا اسْتَوَيْنَا كَبَّرَ (د).

قال أبو محمد: الظاهر أن تسوية الصفوف واجبة؛ لأنها من إقامة الصلاة، وهو دليل كل من قال بوجوبها، كابن حزم وغيره، وذهب الجمهور إلى أنها مستحبة.

صفة رفع اليدين

وقال الله عز وجل: ﴿لَمَّا كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولٍ آيَاتُ فَتَنَةٍ﴾ [الأحزاب: ٢١].

٣٥٨- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَكُونَا بِحَذْوِ مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ يَكْبِرُ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَهُمَا مِثْلَ ذَلِكَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ أَيْضًا وَقَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» (ق).

وقد أجمع أهل العلم على أن من السنة أن يرفع يديه عند المنكبين إذا افتتح الصلاة^(١).

بل قال النووي: أجمعت الأمة على استحباب رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام، واختلفوا فيما سواها^(٢).

وهو مشروع باتفاق عند الركوع، وعند الرفع بمثل رفعها عند الاستفتاح^(٣).

واختلف العلماء في محل الرفع عند تكبيرة الإحرام، فقيل: قبلها. وقيل: بعدها. وقيل: مقارنًا لها. وفي حديث أبي حميد: يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، ثم يكبر، فالظاهر أنه يكبر بعد رفعه يديه وعند خفضه لهما. ويتبقى موضع رابع لرفع اليدين، وهو عند القيام للركعة الثالثة، لحديث أبي حميد: «حتى إذا قام من السجدين (أي: الركعتين) كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه (د، ت، حم، وأصله في خ). ومن العلماء من قال بالرفع في كل خفض ورفع.

مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَمِينِ عَلَى الشَّمَالِ

وقال سبحانه: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَخْسَرْ﴾^(٤) [الكوثر].

روى عن علي وابن عباس: المراد منه: وضع اليمنى على الشمال على الصدر في الصلاة.

(١) الإشراف (الإقناع ١/٣٥٤)، الاستذكار (الإقناع ١/٣٥٧)، مجموع الفتاوى (٢٤٧/٢٢).

(٢) شرح صحيح مسلم (٩٥/٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٥٦٢/٢٢).

(٤) روي في تفسيرها: أن المراد منها: وضع اليمنى على الشمال في الصلاة.

٣٥٩- عَنْ وَائِلِ بْنِ حُبَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَكَبَّرَ، ثُمَّ التَّحَفَ بِثَوْبِهِ، ثُمَّ وَضَعَ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ أَخْرَجَ يَدَيْهِ، ثُمَّ رَفَعَهُمَا وَكَبَّرَ فَرَكَعَ، فَلَمَّا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» رَفَعَ يَدَيْهِ، فَلَمَّا سَجَدَ سَجَدَ بَيْنَ كَفْيَيْهِ (م، حم).

وَفِي رِوَايَةٍ: ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى كَفِّ الْيُسْرَى وَالرُّسُخِ وَالسَّاعِدِ (حم، د).

٣٦٠- وَعَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ، قَالَ أَبُو حَازِمٍ: وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا يَنْمِي ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ (خ، حم).

٣٦١- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنَّ مِنَ السُّنَّةِ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ الْأَكْفَ عَلَى الْأَكْفِ تَحْتَ السُّرَّةِ (حم، د، بسند ض).

قال أبو محمد: الأصل هو السُّدُل، وبه قال طائفة من العلماء، وأحد قولي مالك، ومذهب الهاديّة، والتَّصَوُّص قاضية لما قاله الجمهور، وهو الضَّم، وأقوى الأقوال أنّه على الصَّدْر، وأقوى القولين أنّه قبل الركوع، وأمّا بعده فليس فيه من السُّلْفِ حَرَفٌ صَرِيحٌ وَاحِدٌ، وما كان مثل هذا عَمَلٍ فِيهِ بِالْأَصْلِ؛ لَأَنَّهَا صِفَةٌ مُسْتَفْتَلَةٌ فِي الصَّلَاةِ، وَمَنْ الْبَعِيدُ أَنْ يَكُونَ لَهَا سُنَّةٌ مُخَالَفَةٌ لِلْأَصْلِ لَمْ لَا تَنْظُرَ، وَالظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ حَزْمٍ أَنَّهُ يَرَى الضَّمَّ فِي الْقِيَامِ كُلِّهِ.

(١) واستدل به أبو حنيفة، والنووي، وإسحاق، وابن حزم، ويعزى عن أحمد. وقال البخاري: فيه نظر.

النَّهْيُ عَنْ رَفْعِ الْبَصَرِ فِي الصَّلَاةِ

قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿٢﴾﴾ [المؤمنون].

وقال سبحانه: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

٣٦٢- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ»، فَأَشْتَدَّ قُوَّةُ فِي ذَلِكَ، حَتَّى قَالَ: «لَيْتَهُنَّ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَتُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ» (ع - م، ت).

٣٦٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَلَسَ فِي التَّشَهُُّدِ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُمْنَى، وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُسْرَى، وَأَشَارَ بِالسَّبَابَةِ وَلَمْ يُجَاوِزْ بَصَرُهُ إشارته (حم، ن، د).

ذِكْرُ الْإِسْتِفْتَاحِ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ

وقال سبحانه: ﴿وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [الأعراف: ٢٩].

٣٦٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ فِي الصَّلَاةِ سَكَتَ هَنِيئَةً قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ - بِأَيِّ أَمْتٍ وَأُمِّي - أَرَأَيْتَ سَكُوتَكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ مَا تَقُولُ؟ قَالَ: أَقُولُ: «اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ قَنِّني مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يَنْقَى الثُّرْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْني مِنْ خَطَايَايَ بِالثَّلْجِ وَالْمَاءِ وَالْبَرَدِ» (ع إلات).

٣٦٥- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ: «وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي، وَأَنَا عَبْدُكَ ظَلَمْتُ نَفْسِي، وَاعْتَرَفْتُ بِذُنُوبِي فَاعْفُ رُحْمَتِي دُنُوبِي جَمِيعًا لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ وَاهْدِنِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ لَا يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ، وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا لَا يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ، لِيُكَفِّرَ بِكَ أَسْأَلُكَ وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ.» وَإِذَا رَكَعَ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَكَفَّ أَسْلَمْتُ، خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُخِّي وَعَظْمِي وَعَصْبِي.» وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِثْلَ السَّمَوَاتِ وَمِثْلَ الْأَرْضِ وَمِثْلَ مَا بَيْنَهُمَا وَمِثْلَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ.» وَإِذَا سَجَدَ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَكَفَّ أَسْلَمْتُ، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ، وَبَصَرَهُ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ.» ثُمَّ يَكُونُ مِنْ آخِرِ مَا يَقُولُ بَيْنَ التَّسْلِيمِ وَالتَّسْلِيمِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ، وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ، وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَسْرَفْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ» (م، حم، ت).

٣٦٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اسْتَمْتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ»^(١)، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ» (د).

ولـ (الخمس) مثله من رواية أبي سعيد، وأخرج (م) في صحيحه أن عمر كان يجهز بهؤلاء الكلمات، يقول: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ».

قال ابن تيمية: واتفق العلماء على أن الجهر بذلك ليس بسنة راتبه، لكن جهر به للتعليم^(١).

التعوذ للقراءة

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨].

٣٦٧- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، اسْتَفْتَحَ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ هَمْزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَقْصِهِ»^(٢) (حم، ت).

قال ابن حزم: وصح إجماع قراء الإسلام نقلاً جيلاً بعد جيل على الابتداء بالتعوذ متصلاً بالقراءة قبل الأخذ فيها متلقى ذلك من عهد رسول ﷺ^(٣).

والجمهور على أن ذلك في الركعة الأولى، وقال الحسن وعطاء والتخفي: في كل ركعة؛ لعموم الآية.

والجهر بالاستعاذة في الصلاة بدعة باتفاق^(٤).

(١) مجموع الفتاوى (٢٢/٢٧٤).

(٢) للهز: همز الشئ وعصره، وقيل: المراد به الجنون. والتفخ: التكبر.

والنقص: نفخ بريق، والمراد به: الشعر، كما قال ابن ماجه وغيره.

(٣) المعلى (الإقناع ١/٣٥٨).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٢/٤٠٥).

قراءة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

وقال سبحانه: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١].

٣٦٨- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا (ق).

٣٦٩- عَنْ نَعِيمِ الْمُجْمِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَرَأَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (ن، ك، خز، حب، وصحاحه) ^(١).

وأكثر العلماء على أنه لا يجهر بالبسملة.

هل هي من الفاتحة وأوائل السور؟

وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧].

٣٧٠- رَوَى أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَهُوَ خِدَاجٌ» يَقُولُهَا ثَلَاثًا، فَقِيلَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: إِنَّمَا لَكُونُ وَرَاءَ الْإِمَامِ؟ فَقَالَ: اقْرَأْ بِهَا فِي نَفْسِكَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قَالَ اللَّهُ: حَمِدْتَنِي عَبْدِي. فَإِذَا قَالَ: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ قَالَ: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ:

(١) وصححه البيهقي، وقال الخطيب: ثابت صحيح، لا يتوجه إليه تعليل (فتح القنار ١/٣١٧). وقال مصنفه: قد صبح الجهر بها من سنة من الصحابة.

﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ ﴾ قَالَ: مَجْدَنِي عَبْدِي، وَقَالَ مَرَّةً: فَوَهَّشَ إِلَيَّ عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿إِنَّكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ فَتَسْمِعُ﴾ قَالَ: هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ. فَإِذَا قَالَ: ﴿أَعِدْنَا الْقِرَاطَ الْمَسْتَقِيمَ﴾ ① يَرْوُ الْكُتُبُ أَنَّهَا عَلَيْهِمْ غَيْرُ الْمَقْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا السَّائِلِينَ ﴿ قَالَ: هَذَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ ﴾ (م، حم، ن، د، ت). والقراء متفقون على أن الفاتحة سبع آيات.

٣٧١- وَعَنْ أَبِي مُرَيْزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ سُورَةُ مِنَ الْقُرْآنِ ثَلَاثُونَ آيَةً شَفَعَتْ لِرَجُلٍ حَتَّى غُفِرَ لَهُ وَهِيَ: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ (حم، د، ت، وأعله البخاري)، قَالَ فِي (المتقى): وَلَا يَخْتَلِفُ الْعَادُّونَ أَنَّهَا ثَلَاثُونَ آيَةً بِدُونِ التَّسْمِيَةِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قَدْ يُقَالُ: بَيْنَهُمَا فَرْقٌ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، مِنْهَا أَنْ بَعْضَ الْقُرَاءِ أَثْبَتَ الْبِسْمِلَةَ آيَةً فِي الْفَاتِحَةِ، وَمِنْهَا أَنْ آيَاتِهَا وَفَوَاصِلُهَا مُحَدَّدَةٌ، ثُمَّ إِنَّهُ لَا تَلَازِمَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فَقَدْ تَكُونُ الْبِسْمِلَةُ آيَةً فِي سُورَةٍ دُونَ سُورَةٍ، وَأَجَابَ الشُّوْكَانِيُّ بِأَنَّ الْمُرَادَ: الْآيَاتُ الْخَاصَّةُ بِسُورَةِ تَبَارَكَ، وَأَمَّا الْبِسْمِلَةُ فَهِيَ آيَةٌ مَشْتَرَكَةٌ فِي السُّورِ الْأُخْرَى.

٣٧٢- وَعَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ كَيْفَ كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: كَانَتْ مَدًّا. ثُمَّ قَرَأَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ يَمْدُ يَسْمُ اللّٰهُ، وَيَمْدُ بِالرَّحْمَنِ، وَيَمْدُ بِالرَّحِيمِ (خ).

وَجُوبُ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاذْكُرُوا مَا يُبَشِّرِ الْغُلَامَ﴾ [المزمل: ٢٠].

٣٧٣- عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَفْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» (ع).

قال ابن حزم: ولو أن مصلياً قرأ بجميع القرآن في صلاته، ولم يقرأ بأم القرآن لم يكن مؤدياً لفرضه بإجماع الموافق والمخالف^(١).

وقال ابن عبد البر: وأجمع أهل العلم على إيجاب قراءة الفاتحة في الركعتين الأوليين، واختلفوا في الركعتين الأخريين^(٢).

قال أبو محمد: بعض الإجماعات التي يحكيها ابن عبد البر^{رحمته} لا تصدق على قول الجمهور، فكيف بالعلماء جميعاً، فإن المشهور عن الحنفية أنهم يوجبون القراءة مطلقاً، وأوجبها جمع من العلماء في ركعة واحدة، كداود وإسحاق والحسن البصري والهادي، غير أنهم قالوا: يجب أن يقرأ معها غيرها في الركعة نفسها أو غيرها^(٣).

وأقول أيضاً: الأكمل في قراءة الفاتحة أن يقطعها آية آية، لا سيما نصفها الأول، كما كان يفعل النبي ﷺ، ولأن الله يجيب العبد إذا حمده، وإذا أثنى عليه، وإذا مجده، ويجيبه إذا سأل، ويجيبه فيما بين ذلك.

والظاهر: من التصوص: أنها - أي: الفاتحة - شرط في صحة الصلاة، وأن من قرأها مرة واحدة صحت صلاته، سواء كان إماماً أم مأموماً أم متفرداً، وسواء كانت الصلاة جهرية أم سرية، لقول النبي ﷺ «لا صلاة إلا بأم القرآن»، والمصلي مأمور بعد ذلك أن يقرأها في سائر الركعات لحديث: «لم أفعل ذلك في صلاتك كلها»، ولو تركها لم تبطل صلاته، إذا لم تخل صلاته منها ولو مرة واحدة.

(١) الأحكام (الإفتاح ١/٣٦٣).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٠/١٩٤، ١٩٩).

(٣) نيل الأوطار (٣/١٦١-١٦٢).

إِصْنَاتُ الْعَامُّومِ لِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

قال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أن مراد الله عز وجل من قوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ يعني في الصلاة^(١).

قال أبو محمد: من منهاجنا في هذا الكتاب أن نذكر الإجماع معزواً إلى حاكمه، وفي كثير منها ما ليس بإجماع متحقق، ومن هذا هذا، فإن الناس مختلفون في هذه الآية، فمنهم من قال بعمومها، ومنهم من قال: نزلت في شأن خطبة الجمعة، وأكثرهم قال بما حكاه ابن عبد البر، وهو رحمه الله يعبر بالإجماع عما هو شائع لدى جماهير أهل العلم، لا الإجماع الذي يقصده ابن حزم، رحمه الله تعالى.

٣٧٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْصَرَفَ مِنْ صَلَاةٍ جَهَرَ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ، فَقَالَ: «هَلْ قَرَأَ مَعِيَ أَحَدٌ مِنْكُمْ أَنْفَاءً؟» فَقَالَ رَجُلٌ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِنِّي أَقُولُ: مَا لِي أَتَزَعُ الْقُرْآنَ». قَالَ: فَانْتَهَى النَّاسُ عَنِ الْقِرَاءَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا يَجْهَرُ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الصَّلَوَاتِ بِالْقِرَاءَةِ حِينَ سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (ن، د، ت).

٣٧٥- وَعَنْ عُبَادَةَ رضي الله عنه، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ فَتَقَلَّتْ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ: «إِنِّي أَرَاكُمْ تَقْرَأُونَ وَرَأَى

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٧/٢٢، ١١/٣١).

إمامكم^١؟ قال: قلنا يا رسول الله: إي والله، قال: «لا تفعلوا إلا بأم القرآن فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» (د، ت)، و(خ) في جزء القراءة، وصححه، وله شواهد عند أحمد وابن حبان.

وقد انفقت الأمة على أن استماع المأموم لما زاد على الفاتحة أفضل من قراءته لما زاد عليها^(١).

التأمين ومد الصوت به

وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَيْبَ قَرِيبٍ يُجِيبُ﴾ [هود: ٦١].

٣٧٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا، فَإِنَّ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينُ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (ع).

٣٧٧- وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْغَالِيْنَ﴾، فَقَالَ: «آمِينَ». يَسُدُّ بِهَا صَوْتَهُ (حم، د، ت).

قال في (الإنباه): ولا أعلم أحدا قال: إن صلاة من ترك آمين فاسدة^(٢).

وأجمع أهل العلم على أن لا تأمين في شيء من قراءة الصلاة إلا عند خاتمة الفاتحة^(٣).

والجمهور على الجهر بها في الجرية للإمام والمأموم. وكان أبو هريرة يشترط على مؤذنه أن لا يسبقه بآمين، وعن عمر وابن مسعود:

(١) مجموع الفتاوى (٢٣/٧٧٠، ٢٧٦، ٢٩٥).

(٢) (الإتقان ١/٤٢٨).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٧/١٠).

يُخفي الإمام التعوذ والبسملة وآمين، وبه قال سفيان وأبو حنيفة، وقال مالك: يقولها المأموم ولا يقولها الإمام، ويبالغ بعض العلماء الزيدية فحكى إجماع العترة على أن التأمين بدعة؛ لأنه من كلام الناس، وهو منقوض بثبوتة عن علي وطائفة من الأهل، كما قال ابن الوزير في (العواصم)، والشوكاني في (النبل).

حُكْم مَنْ لَمْ يُحْسِنْ قَرْضَ الْقِرَاءَةِ

قال تعالى: ﴿لَا تُكَلِّفُ قَوْمًا لَّا وَتْعَهَا﴾ [الأعراف: ٤٢].

٣٧٨- عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَ رَجُلًا الصَّلَاةَ، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ فَاقْرَأْ، وَإِلَّا فَاحْمَدِ اللَّهَ وَكَبِّرْهُ وَهَلِّلْهُ، ثُمَّ ارْكَعْ» (د، ت).

قال ابن تيمية: الأمي تصح صلواته بلا قراءة باتفاق العلماء^(١).

قِرَاءَةُ السُّورَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأُولَيَيْنِ

قال الله تعالى: ﴿فَاقرءُوا مَا يَسْرُونَهُ﴾ [المزمل: ٢٠].

٣٧٩- عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ فِي الْأُولَيَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، وَفِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَيُسَبِّحُ آيَةَ أَحْيَاءَ، وَيُطَوِّلُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مَا لَا يُطِيلُ فِي الثَّانِيَةِ، وَهَكَذَا فِي الْعَصْرِ، وَهَكَذَا فِي الصُّبْحِ (ق).

هَلْ تُسَنُّ قِرَاءَتُهَا فِي الْأُخْرَيَيْنِ ؟

٣٨٠- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ - فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، فِي كُلِّ رُكْعَةٍ - قَلْبًا ثَلَاثِينَ

آيَةً، وَفِي الْآخِرَتَيْنِ قَدْرَ قِرَاءَةِ خَمْسِ عَشْرَةِ آيَةٍ - أَوْ قَالَ: نَصْفَ ذَلِكَ - وَفِي الْعَصْرِ، فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ - فِي كُلِّ رُكْعَةٍ - قَدْرَ قِرَاءَةِ خَمْسِ عَشْرَةِ آيَةٍ، وَفِي الْآخِرَتَيْنِ قَدْرَ نَصْفِ ذَلِكَ (م، حم).

جَوَازُ تَكَرُّارِ السُّورَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَتَرَعَّنَ الْقُرْآنَ﴾ [المزمل: ٢٠].

٣٨١- عَنْ رَجُلٍ مِنْ جُهَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ ﴿إِنَّا زَلَّلْنَا الْأَرْضَ﴾ [الزلزلة: ١] فِي الرُّكْعَتَيْنِ كِلَتَيْهِمَا، قَالَ: فَلَا أَذْرِي أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمْ قَرَأَ ذَلِكَ عَمْدًا (د، وسكت عنه).

قِرَاءَةُ بَعْضِ سُورَةٍ

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَتَرَعَّنَهُ﴾ [المزمل: ٢٠].

٣٨٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ، فِي الْأُولَى مِنْهُمَا: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦]، وَفِي الْآخِرَةِ: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُوا أَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢] (حم، م).

وَفِي رَوَايَةٍ: كَانَ يَقْرَأُ فِي رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦]، وَالَّتِي فِي آلِ حِمْرَانَ: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُوا أَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢] (م، حم).

مَا وَدَّ فِي قِرَاءَتِهِ ﷺ فِي الصَّلَوَاتِ

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَقَدْ يَتَرَعَّنَ الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾ [القمر: ١٧].

٣٨٣- عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ بِـ ﴿قُلْ وَالْقُرْآنَ السَّجِيدَ﴾ وَتَحْمِيحًا. وَكَانَ صَلَاتُهُ بَعْدَ إِلَى ثَلَاثِينَ (م، حم).

وفي رواية: كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ بِاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى، وَفِي الْعَصْرِ نَحْوَ ذَلِكَ، وَفِي الصُّبْحِ أَطْوَلَ مِنْ ذَلِكَ (م، حم).

وفي رواية: كَانَ إِذَا دَخَسَتْ الشَّمْسُ صُلَى الظُّهْرِ، وَقَرَأَ بِنَحْوِ مِنْ: ﴿وَالْبَلَدِ آيَاتُنِي﴾، وَالْعَصْرِ كَذَلِكَ، وَالصَّلَوَاتِ كُلَّهَا كَذَلِكَ، إِلَّا الصُّبْحَ فَإِنَّهُ كَانَ يُعِيلُهَا (د).

قال أبو محمد: ظاهر قوله: «وكان صلاته بعد إلى التخفيف» أن آخر عمله هو التخفيف في قراءته وصلاته، وذهب أبو داود: إلى أن التطويل في الصلاة منسوخ^(١). وقال ابن عبد البر: التخفيف لكل إمام أمر مجمع عليه، مندوب عند العلماء إليه، إلا أن ذلك إنما هو في أقل الكمال^(٢).

٣٨٤- وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ (ع إلات).

٣٨٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ سَمِعَتْهُ وَهُوَ يَقْرَأُ ﴿وَالْتَرَكْتُمْ عَمَّا﴾، فَقَالَتْ: يَا بَنِي لَقَدْ ذَكَّرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةَ، إِنَّهَا لِأَخِيرُ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا فِي الْمَغْرِبِ (ع إلاه).

٣٨٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِسُورَةِ الْأَعْرَافِ فَرَقَّهَا فِي الرُّكْعَتَيْنِ (ن).

وفي (خ، د) من حديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِطُولِي الطُّولَيْنِ^(٣).

(١) سنن أبي داود (١/٥١٠).

(٢) الاستذكار (٤/١٧٤).

(٣) زاد أبو داود: قلت: وما طولي الطولين؟ قال: الأعراف. وكان المراد بالطولين: الأنعام والأعراف؛ لأنهما متجاورتان.

٣٨٧- وفي حديث جابر رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «مَا مُعَاذُ أَفْتَانٍ أَنْتَ؟ أَوْ قَالَ: أَفَاتِينَ أَنْتَ؟ فَلَوْلَا صَلَّيْتَ بِ- ﴿سَبَّحْ اسْمَكَ الْأَعْلَى﴾، ﴿وَالشَّمْسُ وَخُسْفَا﴾، ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا بَقِيَ﴾» (ق).

٣٨٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَشْبَهَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ فُلَانٍ - لِإِمَامٍ كَانَ بِالْمَدِينَةِ - قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ: فَصَلَّيْتُ خَلْفَهُ، فَكَانَ يُطِيلُ الْأُولَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَيُخَفِّفُ الْآخِرَتَيْنِ، وَيُخَفِّفُ الْعَصْرَ، وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمَفْصَلِ، وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَيْنِ مِنَ الْعِشَاءِ مِنْ وَسْطِ الْمَفْصَلِ، وَيَقْرَأُ فِي الْعَدَاةِ بِطَوَالِ الْمَفْصَلِ (حم، ن).

٣٨٩- عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ رضي الله عنه، قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي الْعِشَاءِ بِالثَّنِينَ وَالزَّيْثُونِ، فَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا مِنْهُ (ق).

وأجمع أهل العلم أن لا توقيت في القراءة، ولا حد بعد فاتحة الكتاب، وأن رسول الله ﷺ ربما خفف، وربما أطل، يصنع ذلك في كل صلاة^(١).

التجوز في صلاة الفجر أحياناً

وقال سبحانه: ﴿فَاقرءوا مَا يَنْصُرُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: ٢٠].

ورود في الخبر أن النبي ﷺ صلى في الفجر بالزكزلة وأعادها في الركعة الثانية كما تقدم آنفاً، وورد أنه صلى ﷺ بالمعودتين، وصلى صمر بسورة (الفيل وقرش)، وورد أن عبد الرحمن بن صوف صلى بأصحابه الفجر ب- (الكوثر والنصر).

(١) الاستطكار (٢/ ١٤٢)، المعجم لابن عبد البر (٢٣/ ٣٩٠).

مَا جَاءَ فِي السُّكُوتَيْنِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ وَبَعْدَهَا

٣٩٠- عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ سَعْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَسْكُتُ سَكُوتَيْنِ، إِذَا امْتَنَحَ الصَّلَاةَ وَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ كُلِّهَا. وَفِي رِوَايَةٍ: سَكَةٌ إِذَا كَبَّرَ، وَسَكَةٌ إِذَا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَةٍ: ﴿مَنْ غَيْرَ الْمَغْشُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْفَسَادِينَ﴾ (د، وح، ت، هـ، بمعناه) ^(١).

قال أبو محمد: السكوة التي بعد الفاتحة سكة يسيرة؛ لقراءة ما بعدها، وأما السكوة الطويلة التي أحدثها الناسُ لينمکن المأموم من قراءة الفاتحة فهي محدثة لا يدل عليها هذا الحديث - لو صح - ولا غيره.

التَّكْبِيرُ لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالرُّفْعِ

وقال سبحانه: ﴿وَكَبِيرَةً تَكَبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١].

٣٩١- عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: صَلَّيْتُ الظُّهْرَ بِالْبَطْحَاءِ خَلْفَ شَيْخٍ أَحْمَقٍ، فَكَبَّرَ اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ تَكْبِيرَةً، يَكْبُرُ إِذَا سَجَدَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: نِلْتَ صَلَاةَ أَبِي الْقَاسِمِ ■ (خ، حم).

تبليغ بعض المأمومين التكبير

وقال جل في علاه: ﴿وَتَمَازُونَا عَلَى الْيَمِّ وَالْقَوَى﴾ [المائدة: ٢].

٣٩٢- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّيْنَا وَرَاحَةً وَهُوَ قَائِمٌ، وَأَبُو بَكْرٍ يُسَمِّعُ النَّاسَ تَكْبِيرَهُ (حم، م، ن).

صفة الركوع

قال تعالى: ﴿قَرَنَهُمْ رُكْمًا سَجْدًا﴾ [الفتح: ٢٩].

(١) في نسخة مقال، من أجل الكلام في سماع الحسن عن سكرة: وقد تلفظ.

٣٩٣- عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، عُمَةُ بْنُ حَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ رَكَعَ نَجَافَى يَدَيْهِ وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَقَرَّجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ مِنْ وَرَاءِ رُكْبَتَيْهِ، وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي (د، ن، حم).

٣٩٤- وَعَنْ مُصَنَّبِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي، فَطَبَّقْتُ^(١) بَيْنَ كَفَّيَّ، ثُمَّ وَضَعْتُهِمَا بَيْنَ فَخِذَيَّ، فَهَانِي عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: كُنَّا نَفْعَلُ هَذَا، وَأَمَرْنَا أَنْ نَضَعَ أَيْدِينَا عَلَى الرُّكْبِ (ع).

وأجمع أهل العلم على أن الركوع فرض في الصلاة^(٢).

الذُّكْرُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

وقال تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤].

وقال عز وجل: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ (١) [الأعلى].

وقال جل في علاه: ﴿إِذَا يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ يُخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ (١٧) وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا ﴿[الإسراء: ١٠٧-١٠٨].

٣٩٥- عَنْ حَلِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ»، وَفِي سُجُودِهِ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى». وَمَا مَرَّتْ بِهِ آيَةُ رَحْمَةٍ إِلَّا وَقَفَ عَلَيْهَا؛ يَسْأَلُ، وَلَا آيَةَ عَذَابٍ إِلَّا تَعَوَّذَ مِنْهَا (ع [الأخ]).

٣٩٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ» (حم، م، د، ن).

(١) التطبيق: الصاق الراحتين ووضعهما بين الفخذين عند الركوع.

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١٨٩/١٠).

٣٩٧- وَعَنْهَا رَوَاهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَيِّرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، بِتَأْوِيلِ الْقُرْآنِ (عِ الْإِلَاتِ).

٣٩٨- وَعَنْ عُمَةَ بْنِ عَامِرٍ رَوَاهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ الْغَلِيظِ﴾. قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ». فَلَمَّا نَزَلَتْ ﴿فَسَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، قَالَ: «اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ» (حم، د، حب، ك، بسند ض).

وقد اختلف المحدثون في ثبوت زيادة «وبحمده» في تسبيح الركوع والسجود، وقال أبو داود: أخاف أن لا تكون محفوظة، ومثل عنها أحمد، فقال: أما أنا فلا أقول: «وبحمده».

التهني عن القراءة في الركوع والسجود

٣٩٩- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَوَاهُ عَنْهَا، قَالَ: كَشَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّتَارَةَ وَالنَّاسُ صُفُوفٌ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: «وَأَنِّي نُهِيتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا أَمَّا الرُّكُوعُ فَعِظَّمُوا فِيهِ الرَّبَّ وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ فَقَعِنَ»^(١) أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ» (حم، م، ن، د).

قال أبو محمد: ظهر لي معنى لطيف في التهي عن القراءة في الركوع والسجود، وهو: أن المصلي يناجي ربه، والركوع والسجود هما موضع المناجاة والذلة والخضوع أكثر من غيرهما، والقرآن مناجاة من الله للعبد ومخاطبة له، ولا يليق بالعبد أن يتلقى كلام سيده وهو في هيئة المعرض عنه، وإنما يكون الأدب في استماع مناجاة سيده أو قراءة كلامه إذا كان قائما أو قاعدا.

وأجمع أهل العلم على أن الركوع موضع تعظيم لله بالتسبيح والتفديس، وأجمعوا أنه ليس بموضع قراءة^(١).

وأجمعوا على أنه لا فرق بين الركوع والسجود، ما وجب في الركوع من تعظيم أو تسبيح وجب في السجود، وما بطل في الركوع بطل في السجود^(٢).

وانفقوا على كراهة القراءة في الركوع والسجود، وتنازعوا في بطلان الصلاة بذلك على قولين^(٣).

مَا يَقُولُ فِي رَفْعِهِ مِنَ الرُّكُوعِ وَيَعْدُ اتِّصَابِهِ

٤٠٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يَكْبِرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يَكْبِرُ حِينَ يَرُكِعُ، ثُمَّ يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» (ق).

٤٠١ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» (ق).

٤٠٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِثْلَ السَّمَوَاتِ وَمِثْلَ الْأَرْضِ، وَمِثْلَ مَا بَيْنَهُمَا، وَمِثْلَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلُ النَّسَاءِ وَالْمَجْدِ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ» (م، ن).

(١) الاستذكار (الإقناع ١/ ٣٧٧)، التمهيد لابن عبد البر (١١٨/ ١١).

(٢) الموضع (الإقناع ١/ ٣٧٧).

(٣) مجموع الفتاوى (٥٨/ ٢٣).

راجع أهل العلم على أنه ليس في الرفع من الركوع تكبير، وإنما هو التحميد^(١).

ولا خلاف بينهم على أن المنفرد يقول: سمع الله لمن حمده، ونسألك الحمد، أو ولك الحمد. وإنما اختلفوا في الإمام والمأموم^(٢).

قال الشافعي: الإمام والمأموم والمنفرد كل يقول: سمع الله لمن حمده.

وقال ابن حزم: فرض على الإمام والمنفرد والمأموم أن يقول ذلك، ولا تجزئ الصلاة إلا به.

صفة السجود

وقال سبحانه: ﴿هَٰذَا سُبْحَانَا وَبِكَا﴾ [مريم: ٥٨].

قال أبو محمد: سيأتي ما يبين الاختلاف في صفة الهوي إلى السجود، أمر على الركبتين أولاً أم اليدين، والذي يظهر لي أنه إذا كان بالركبتين قبل اليدين لا يكون خروفاً، فإن الخور سقوط مفاجئ، وإذا كان على الركبتين، ثم اليدين، ثم الجبهة، كان متدرجاً.

٤٠٣- وَعَنْ وَاقِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ، وَإِذَا نَهَضَ رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ (٤).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٨٠/٧)، مجموع الفتاوى (٢٢/٢٨٠).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٦/١٤٨).

٤٠٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَبْرُكْ كَمَا يَبْرُكُ الْبَعِيرُ، وَلْيَضَعْ يَدَيْهِ ثُمَّ رُكْبَتَيْهِ» (حم، د، ن)، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: حَدِيثُ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ أَثْبَتُ مِنْ هَذَا.

٤٠٥- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ يُجَنِّحُ^(١) فِي سُجُودِهِ حَتَّى يُرَى وَضْعُ^(٢) إِبْطَيْهِ (ق).

٤٠٦- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ وَلَا يَنْسُطُ أَحَدُكُمْ ذِرَاعِيَهُ ابْسَاطَ الْكَلْبِ» (ع).

٤٠٧- وَعَنْ أَبِي حُمَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ أَمَكَنَ أُنْفَهُ وَجْهَهُ مِنَ الْأَرْضِ، وَتَحَى يَدَيْهِ عَنْ جَنَّتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ (د، ت).

وقد أجمع أهل العلم على أن السجود فرض^(٣).

ولا خلاف بينهم على أن تقديم السجود على الركوع لا يجوز^(٤).

أعضاء السجود

وقال جل في علاه: ﴿سَبِّحْهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩]، وموضع أثر السجود هو الجبهة، وهي أعز أعضاء السجود، وفي تفسير الآية أقوال أخرى.

٤٠٨- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَهْظُمٍ: عَلَى الْجَبْهَةِ وَأَشَارَ بِيَدَيْهِ عَلَى أُنْفِهِ وَالْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ» (ق).

(١) أي: يَجْعَلِي مِرْقَاهُ مِنْ جَنْبِهِ.

(٢) أي: يَضَعُهُمَا.

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٨٩/١٠).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٨٥/٢).

وفي رواية لـ (م، ن): «أُمرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعٍ، وَلَا أَكْفَيْتُ^(١) الشَّعْرَ وَلَا الثِّيَابَ: الْجَبْهَةَ وَالْأَنْفَ وَالْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ».

وقد اتفق العلماء على أن وضع الرأس في الأرض والرجلين في السجود فرض^(٢).

قال ابن عبد البر: وأجمع العلماء على أنه إن سجد على جبهته وأنفه؛ فقد أدى فرض الله في سجوده، واختلفوا فيمن سجد على أنفه دون جبهته، أو جبهته دون أنفه^(٣).

الجلسة بين السجدةين وما يقول فيها

٤٠٩ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ انْتَهَبَ قَائِمًا حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ: قَدْ نَسِيَ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ مَكَثَ حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ قَدْ نَسِيَ (ق).

٤١٠ - وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي رَبِّ اغْفِرْ لِي» (ن، هـ).

٤١١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي، وَاجْبُرْنِي، وَاهْدِنِي، وَارْزُقْنِي» (ت، د) إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِيهِ: «وَعَافِنِي» مَكَانَ: «وَاجْبُرْنِي»^(٤).

قال ابن عبد البر: والجلوس بين السجدةين فرض، لا خلاف فيه^(٥).

(١) أضم وأجمع.

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٥).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٢٣/٦١، ٦٢).

(٤) في إسناده: كامل أبو العلاء التميمي، وثقه ابن معين، تكلم فيه آخرون.

(٥) التمهيد لابن عبد البر (١٠/١٩٠).

الطمأنينة في الصلاة عند عدم الخوف

وقال ■ سبحانه: ﴿وَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٠٣].

قال أبو محمد: جعلت الصلاة بعد الطمأنينة، فكيف بها في الصلاة ■ وهي داخلة في إقامتها أيضاً.

٤١٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» فَرَجَعَ فَصَلَّى كَمَا صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» فَرَجَعَ فَصَلَّى كَمَا صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» - ثَلَاثًا - فَقَالَ: وَاللَّيْلِ بِعَثْكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسَنُ غَيْرَهُ فَعَلَّمَنِي، فَقَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْقَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا» (ق) لَكِنْ لَيْسَ لـ (م) فِيهِ ذِكْرُ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَسْبِغِ الوُضُوءَ ثُمَّ اسْتَغْسِلِ الْقِيْلَةَ كَبِيرًا».

قال ابن تيمية: الطمأنينة في الصلاة واجبة وتاركها مسيء باتفاق الأئمة^(١).

قال أبو محمد: قد تبلغ إساءته في طمأننته إلى أن يكون حاله حال من لم يُصَلِّ، كما جاء في حديث الرجل ألقا إذا قال له

(١) مجموع الفتاوى (١٠٦/٢٢).

النبي ﷺ «فإنك لم تصل». ومن فقه الحديث، كما ذكر أولو العلم: أن الجاهل لا يؤمر بالإعادة، فإن النبي ﷺ لم يأمر الرجل بأن يعيد ما مضى من صلواته، وإنما كان أمره بإعادة ما صلى بين يدي النبي ﷺ تعليمًا له، وإنكارًا لما فعل.

صفة التهوض إلى الثانية والرابعة

٤١٣- عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، فَإِذَا كَانَ فِي وَثْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا (خ، ن، د، ت، حم).

قال أبو محمد: هذه القعدة هي التي تكون بعد الأولى والثالثة، ولا تخلو من أحد ثلاثة أمور:

- ١- إما أن تكون تعبدية.
- ٢- وإما أن تكون احتياطًا، لينظر المصلي في أي ركعة هو، ولا أعرف أحدًا ذكر هذا الوجه.
- ٣- وإما أن تكون للاستراحة المحضة، وهذا ضعيف، فإن السجود أروح منها.

افتتاح الثانية بالقراءة من غير سكوت

٤١٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَهَضَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ افْتَتَحَ الْقِرَاءَةَ بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وَلَمْ يَسْكُتْ (م).

الأمر بالشهاد الأولى وسقوطه بالسهو

٤١٥- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنْ مُحَمَّدًا ﷺ قَالَ: «إِذَا قَعَدْتُمْ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ فَقُولُوا: الشَّيْءُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ لِلَّهِ»

وَالطِّبَاتُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا
وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ
مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ (ق).

قال أبو محمد: فيه دليل على أن التشهد الأول محل للذعاء
بعد الفراغ منه.

٤١٦- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَامَ فِي
صَلَاةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ ^(١)، فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ
يَكْبَرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ وَسَجَدَهَا النَّاسُ مَعَهُ
مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ (ع).

وقد أجمع أهل العلم على أن من أسقط الجلسة الوسطى من
صلاة الظهر والعصر والمغرب والعنمة ساهياً: أن عليه سجدة في
السهر ^(٢).

صفة الجلوس في التشهُد وما جاء في الإقْلَامِ

٤١٧- عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قَالَ - وَهُوَ فِي نَقَرٍ مِنْ
أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ -: كُنْتُ أَحْفَظُكُمْ لِمَصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
رَأَيْتُهُ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ خِلَاءَ مَنْكِبَيْهِ وَإِذَا رَكَعَ أَمَكَّنَ يَدَيْهِ مِنْ
رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ هَضَرَ ^(٣) ظَهْرَهُ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ اسْتَوَى حَتَّى يَعُودَ كُلُّ
لِفَاقٍ ^(٤) مَكَانَهُ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُقَرَّبَتَيْنِ، وَلَا قَابِضَتَيْنِ،
وَأَسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ، فَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ

(١) أي: جلوس التشهد الأول.

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٩).

(٣) ثناء.

(٤) يفتح الفاء: ما انتطعت من عظام الصلب.

جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَى، فَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَةِ
الْأَخِيرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْأُخْرَى وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَيْهِ
(خ).

قال أبو محمد: هذه الجلسة يسميها الفقهاء بالتورك، ومن
أنواعها: أن يدخل المصلي قدمه اليسرى بين ساقه وفخذه، مع
نصب قدمه اليمنى، والذي يظهر أنها هيئة خضوع وتذلل.

٤١٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرِشُ
رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصِبُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى، وَكَانَ يَنْهَى عَنْ حَقِيبِ^(١)
الشَّيْطَانِ، وَكَانَ يَنْهَى أَنْ يَقْرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعِيهِ افْتِرَاشَ السَّيَمِ وَكَانَ
يَخْتِمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ (م، حم، د).

٤١٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
عَنْ ثَلَاثٍ: «عَنْ نَفْرَةٍ كَنَفَرَةِ الدَّبْكَ، وَإِقْعَاءِ كِإْقْعَاءِ الْكَلْبِ،
وَالْتِفَاتِ كَالْتِفَاتِ الثَّعْلَبِ» (حم)، قال الهيثمي: إسناده حسن.

واتفق أهل العلم على أن في كل صلاة جليستين، واحدة بعد
الركعتين الأوليين، والأخرى في آخر الصلاة، إلا الفجر فإنه
لا يجلس فيها إلا مرة عند انقضائها^(٢).

وأجمعوا على أن الجلسة التي قبل السلام فرض^(٣).

(١) فسره أبو عبيدة وغيره بالإقعاء المنهي عنه، وهو: أن يلمس اليدين بالأرض،
وينصب ساقه، ويضع يديه على الأرض، كما يفترش الكلب وغيره من
السباع.

(٢) الإيجاز (الإقناع ١/٣٨١).

(٣) التمهيد لأبن عبد البر (١٠/١٨٩).

ولا يجوز التربع في كل حال في الصلاة بإجماع العلماء^(١).

صفة الشَّهْد

وقال سبحانه في الأمر بالسلام على النبي ﷺ ﴿وَمَلِمُوا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

٤٢٠- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّهْدَ كَفِّي بَيْنَ كَفْيِهِ^(٢) كَمَا يُعَلَّمُنِي السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ: «التَّحِيَّاتُ»^(٣) لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، (ع).

وَفِي لَفْظٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَذِكْرُهُ، وَفِيهِ عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ»، فَإِنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ فَقَدْ سَلَّمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَفِي آخِرِهِ: «ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ» (ق).

قال أبو محمد: استدل بهذا على أن الجمع بالمضاف والمعرف بـ (ال) يعم^(٤).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٤٥/١٩، ٢٧٣/١٦).

(٢) يستبط منه المصافحة باليدين، وأشار إلى ذلك البخاري في (صحيحه)، ونظم بعض أهل العلم هذا المعنى في قوله:

تصافح باليد واليدين أخرجه البخاري مرثين

وقد جمعت في ذلك رسالة صغيرة.

(٣) جمع تحية: السلام، أو العظيمة، أو الملك، أو الهناء، أو السلامة من الأفتك والفتن.

(٤) نحر: (عباد الله، والصالحين) الواردان في الحديث.

٤٢١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ فَكَانَ يَقُولُ: «التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِيَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» (م، د).

٤٢٢- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَا تُجْزِئُ صَلَاةٌ إِلَّا بِتَشَهُّدٍ (ص، نخ).

قال أبو محمد: التشهد كله سلام وإسلام، يبدأ بالتحية لله، ثم بالسلام على النبي، ثم السلام على النفس، وعلى كل عبد صالح .. إلى أن ينتهي الجلوس له بالتسليم، كما سيأتي بعد قليل.

وأجمع العلماء على أن إخفاء التشهد سنة، وإعلانه بدعة وجعل^(١).

قَبْضُ أَصَابِعِ الْيُمْنَى وَرَفْعُ السَّبَابَةِ

٤٢٣- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَرَفَعَ أَصْبَعَهُ الْيُمْنَى الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ فَدَعَا بِهَا، وَيَدُّهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ بَاسِطَهَا عَلَيْهَا.

وفي لفظ: كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى وَقَبْضَ أَصَابِعَهُ كُلِّهَا وَأَمَّارًا بِأَصْبَعِهِ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى (حم، م، ن).

ولا خلاف بينهم في أن صفة الجلوس للتشهد أن يضع كفَّ اليمنى على فخذه اليمنى مقبوضة الأصابع إلا السبابة منها، فإنه

صيف

بشير بها. ويضع كفه اليسرى على فخذ اليسرى، مفروجة الأصابع. واختلفوا في تحريك السبابة^(١).

مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٥٦].

٤٢٤- عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَحَنُّنُ فِي مَجْلِسِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ لَهُ بِشِيرُ بْنُ سَعْدٍ: أَمَرَنَا اللَّهُ أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ فَكَيْفَ نُصَلِّيُ عَلَيْكَ؟ قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى ثَمَنَيْنَا أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْهُ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ خَمِيدٌ مُجِيدٌ وَالسَّلَامُ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ» (م، حم، ن، ت).

قال أبو محمد: هذه صلاة خاصة، وأما السلام فقد تقدم في التشهد، والأصل في الصلاة والتسليم على النبي ﷺ تقديم الصلاة إلا في الصلاة. وقد اشتمل حديث التشهد والتسليم على التحية لله، والسلام على رسوله، والصلاة عليه، والمباركة عليه وعلى آله آل إبراهيم، والسلام على الملائكة، وعلى كل عبد صالح، والسلام على المصلي، كما ختم بالتسليم على من حضر.

وفي رواية: فَكَيْفَ نُصَلِّيُ عَلَيْكَ إِذَا نَعَنُ صَلَاتَنَا؟ (حم).

٤٢٥- وَعَنْ كَعْبِ بْنِ حُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ عَلِمْنَا أَوْ عَرَفْنَا كَيْفَ السَّلَامُ عَلَيْكَ فَكَيْفَ الصَّلَاةُ؟ قَالَ:

«قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ» (ع).

المُرَادُ بِـ (الآل)

وقال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وجاء هذا في سياق الكلام عن نساء النبي ﷺ.

قال أبو محمد: يظهر لي - والله أعلم - أن الأهل هنا يشمل أزواج النبي ﷺ لدلالة السياق، كما يشمل أصحاب الكساء الذين ورد بهم الحديث والنبي ﷺ معهم، لورود الحديث في ذلك، ولأن اللفظ في الآية المذكورة عدل به عن خطاب الإناث إلى خطاب الذكور على سبيل التغليب.

٤٢٦- عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ نُصَلِّيُ عَلَيْكَ؟ قَالَ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ» (ق).

واتفق العلماء على أن المصلي بعد التشهد الأخير يُصَلِّي على النبي، وعلى آله ^(١).

مَا يَدْعُو بِهِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ

وقال جل في علاه: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِكْرَامًا رَبُّهُمْ أَلَيْسَ أَلَدُّ رَبِّكَ بِبَعِيدٍ﴾ [الأنعام: ١٥٧].

(١) المجموع، شرح صحيح مسلم، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٦٤٥).

٤٢٧ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ الشَّهَادَةِ الْأَخِيرَةِ فَلْيَتَوَضَّعْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ» (م، حم، ن، د).

٤٢٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَفِتْنَةِ الْمَمَاتِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَغْرَمِ وَالْمَأْثَمِ» (ع، إلآه).

قال أبو محمد: هذا موضع الدعاء والطلب .. وإنما يطلب المرء حاجته وهو بين يدي الملك، لا بعد الانصراف، وقد ثبت في هذا الموضع الإرشاد لأن بتخير المصلي من الدعاء ما شاء. فإن دعا بعد الصلاة بشيء عرضاً فهو موافق للسنة أيضاً.

وقد اتفقت الأمة على أن هذا الدعاء مشروع يحبه الله ورسوله ويرضاه، وتنازعوا في وجوبه^(١).

الخُرُوجُ مِنَ الصَّلَاةِ بِالسَّلَامِ

٤٢٩ - عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ أَرَى النَّبِيَّ ﷺ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ حَتَّى يُرَى يَبَاضُ خَدَّهُ (م، حم، ن، هـ).

قال الشوكاني: فيه دليل على المبالغة في الالتفات إلى الجهة اليمنى وإلى جهة اليسار هكذا قال، والذي أفهمه عدم المبالغة في الالتفات؛ لأنه لو كان كذلك لقال الراوي: حتى يرى وجهه.

(١) مجمع الفتاوى (١٠/٧١٣)، ومن أوجه ابن خزم.

٤٣٠- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الْجَانِبَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَامٌ مُؤْمِنُونَ بِأَيْدِيكُمْ؟ كَأَنَّهُمَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شُمُسٌ»^(١)، إِنَّمَا يَكْفِي أَحَدُكُمْ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَخْذِهِ، ثُمَّ يُسَلِّمُ عَلَى أَخِيهِ مِنْ عَلَى بَعِيْنِهِ وَشِمَالِهِ (م، حم).

وأجمع أهل العلم على أن الفذ يقول: السلام عليكم، وليس بحضرته إنسان يُسَلِّمُ عليه^(٢).

وأجمعوا على أن السلام في الصلاة ساهياً لا يُخرج المرء من صلاته، ولا يفسدها عليه^(٣).

وعن عليّ فِيمَن خَافَ أَنْ يَحْدُثَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ الْإِمَامُ: أَنْ لَهُ أَنْ يُسَلِّمَ إِذَا كَانَ نَشِئَةً، وَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ. قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: وَلَا نَعْلَمُ لَهُ فِي الصَّحَابَةِ مُخَالَفًا، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَزْمٍ^(٤).

التسليمُ بواحدةٍ

٤٣١- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي صِفَةِ وَتَرِ النَّبِيِّ ﷺ بِتِسْعِ رَكَعَاتٍ، وَفِيهِ: ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَرْفَعُ بِهَا صَوْتَهُ حَتَّى يُوقِفَنَا (حم).

قال الحفيلي: «لا يصح في التسليمة الواحدة شيء». وقال في (فتح الغفار ١/٢٨٧): «كلها ضعيفة، لم يثبت منها شيء».

(١) هي التي لا تستقر، بل تضطرب وتتحرك بأذناها وأرجلها.

(٢) المحلى (الإقناع ١/٢٨٨).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١/٣٧١).

(٤) المحلى (المسألة: ٤١٩).

وأجمع أهل العلم على أن صلاة من اقتصر على تسليمة واحدة جائز^(١).

كَوْنُ السَّلَامِ فَرِيضَةً

٤٣٢ - قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ» (حم، د، ت، هـ).

والسلام لا يكون إلا في آخر التشهد بالنص والإجماع^(٢).

الدُّعَاءُ وَالذِّكْرُ دُبُرُ الصَّلَاةِ

وقال الله سبحانه: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ﴾ [النساء: ١٠٣].

٤٣٣ - عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا وَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» (ع إلا خ).

وقال سبحانه: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ (١١) [غافر].

٤٣٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ حِينَ يُسَلِّمُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَكَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وَلَا تَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ، لَهُ النِّعْمَةُ، وَكَهُ الْفَضْلُ، وَكَهُ النِّشَاءُ الْحَسَنُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ، قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهْتَلُ بِهِنَّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ (م، حم، ن، د).

(١) الإجماع لابن المنذر (٤٣).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (الإقناع ١/ ٣٨٧).

قال أبو محمد: ودبر الصلاة: ما بعدها، وكذلك دبر كل شيء، وأما الأجسام فدبر كل شيء فيها منه.

٤٣٥- وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبْرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ» (ق).

٤٣٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ فِي دُبْرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَتِلْكَ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ، وَقَالَ تَمَامَ الْحِثَّةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، غُفِرَتْ خَطَايَاهُ، وَإِنْ كَانَ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ» (م).

٤٣٧- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ يُعَلِّمُ بَنِي هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ كَمَا يُعَلِّمُ الْمُعَلِّمُ الْغِلْمَانَ الْكِتَابَةَ وَيَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ بِهِنَّ دُبْرَ الصَّلَاةِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ» (خ، ت).

٤٣٨- عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحْيَيْنَا أَنْ نَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ فَيُقْبَلُ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، قَالَ: فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «رَبِّ قِنِي عَذَابَكَ يَوْمَ تَبْعَثُ أَوْ تَجْمَعُ عِبَادَكَ» (م، حم).

٤٣٩- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ حِينَ يُسَلِّمُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا، وَرِزْقًا طَيِّبًا، وَعَمَلًا مُقْبَلًا» (حم، هـ).

قال أبو محمد: ورد في هذا الباب أحاديث أخرى، لا نطيل بذكرها، موضعها في كتب الأذكار. وقد اجتهد بعض علمائنا فجمع بعض أذكار الصلوات على نسق، فظن العامة أنها وردت مجموعة، وأن مخالفتها مخالفة للسنة، وليس في التصريح أن النبي ﷺ كان يجمعها بتلك الكيفية، ومن قدم ما ورد في حديث المغيرة على ما ورد في حديث عبد الله بن الزبير لم يخالف السنة.

صفة توجّه الإمام وكيفية انصرافه بعد التسليم

٤٤٠- عَنْ عَائِشَةَ: قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ لَمْ يَقْعُدْ إِلَّا مِقْدَارَ مَا يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، بَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» (م، حم، ت).

٤٤١- وَعَنْ سَعْدَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ (خ).

٤٤٢- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَا يَجْعَلُنَّ أَحَدُكُمْ لِلشَّيْطَانِ شَيْئًا مِنْ صَلَاتِهِ يَرَى أَنْ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ لَا يَتَصَرَّفَ إِلَّا عَنْ يَمِينِهِ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَثِيرًا يَتَصَرَّفُ عَنْ يَسَارِهِ. وَفِي لَفْظٍ: أَكْثَرُ انْصِرَافِهِ عَنْ يَسَارِهِ (ق).

٤٤٣- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَكْثَرُ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَصَرَّفُ عَنْ يَمِينِهِ (م، ن).

ولا تعارض بينهما، فكل أخبر عما رأى، وأنه لا تفاضل بين الجهتين.

قال أبو محمد: مجموع ما ورد في هذا الباب يدل على أن الاستقبال بالوجه نحو المصلين، أو التحول الجزئي إلى ذات اليمين، والانصراف إلى أي الجهتين حين الانصراف، وكذلك حين استقبال المأمومين = كله حسن، ولالإمام أن يفعل من ذلك ما شاء.

الجهرة بالذكر بعد الصلاة

وقال سبحانه: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

٤٤٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: مَا كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ (م).

وفي رواية عنه: أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالدُّعَاءِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ (م).

انصراف النساء بعد الصلاة قبل الرجال

٤٤٥ - عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ وَهُوَ يَمْكُثُ فِي مَكَانِهِ يَسِيرًا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ، قَالَتْ: فَتَرَى وَاللَّهِ أَغْلَمُ أَنْ ذَلِكَ كَانَ لِكَيْ يَنْصَرِفَ النِّسَاءُ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُنَّ الرُّجَالُ (خ، حم).

عقد التيسيع باليد

وقال جل في علاه: ﴿وَكَلَّمْنَا أَيْدِيَهُمْ﴾ [يس: ٦٥].

قال أبو محمد: كل ما جاء في القرآن من نطق الجوارح وأداء في سياق العصاة، ولكن دلت التصويص الثبوتية على نطق الجوارح بالخير.

٤٤٦ - وَعَنْ يُسَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ، قَالَتْ:
قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالتَّهْلِيلِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّقْدِيسِ
وَلَا تَغْفُلْنَ فَتَنْسِينَ الرَّحْمَةَ وَاعْقِدْنَ بِالْأَنَامِلِ فَإِنَّهُنَّ مَسْئُولَاتٌ
مُسْتَطَقَاتٌ» (حم، ت، د) ^(١).

التسبيح بالمسبحة

٤٤٧ - رَوَى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى صَفِيَّةَ وَبَيْنَ يَدَيْهَا أَرْبَعَةُ
آلَافِ نَوَاقٍ تُسَبِّحُ بِهَا (ت بسند ض).

قال أبو محمد: اتِّخَاذُ الْمَسْبُوحَةِ لِمَنْ يَخْطِي فِي الْعَدَةِ، أَوْ مَنْ
كَانَ لَهُ وَرْدٌ تَخْطِئُهُ الْأَنَامِلُ لَا حَرَجَ فِيهِ، وَلَكِنْ اللَّوْمُ عَلَى قَادِرٍ
عَلَى الْاِقْتِدَاءِ بِالنَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ .. وَفِي عِلْمِ التَّحْوِ قَاعِدَةٌ
كُلِّيَّةٌ تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ قَاعِدَةٌ عَامَّةٌ فِي الدِّينِ وَالْحَيَاةِ، وَهِيَ الَّتِي
عَقَدَهَا ابْنُ مَالِكٍ فِي (الْخُلَاصَةِ) بِقَوْلِهِ:

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

وَالْمُسَبِّحُ بِأَنَامِلِهِ هُوَ الْفَائِزُ بِمُوَافَقَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ خَيْرُ الذَّاكِرِينَ.

وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُصَلِّي إِذَا عَجَزَ عَنْ بَعْضِ
وَاجِبَاتِهَا: كَالْقِيَامِ أَوْ الْقِرَاءَةِ أَوْ الرُّكُوعِ أَوْ السُّجُودِ أَوْ سِتْرِ الْعَوْرَةِ أَوْ
اسْتِبَالِ الْقِبْلَةِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ = سَقَطَ عَنْهُ مَا عَجَزَ عَنْهُ، وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ
مَا إِذَا أَرَادَ فَعَلَهُ إِرَادَةً جَازِمَةً أَمَكَنَهُ فَعَلَهُ ^(٢).

قال أبو محمد: مِنَ الْفَوَائِدِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْعُلَمَاءُ فِي الْأَذْكَارِ: أَنَّ
الذِّكْرَ يَتَضَاعَفُ بِعَدَدِ مَا أَحَالَ عَلَيْهِ الذَّاكِرُ، فَلَوْ قَالَ: الْحَمْدُ عَدَدُ خَلْقِهِ
لَكَانَ كَمَا قَالَ، وَهُوَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ الْوَاسِعِ.

(١) في مسنده مقال، وصححه السيوطي، ومن ضعفه الألباني.

(٢) مجموع الفتاوى (٤٣٨/٨).

مَا يُنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ وَمَا يَلْزَمُهُ وَتَبَيَّنَ فِيهَا

النَّهْيُ عَنِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ

قال تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

٤٤٨- عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ يَكَلِّمُ الرَّجُلُ مَنَّا صَاحِبَهُ وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى تَزُولَ: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ فَأَمَرَنَا بِالسَّكُوتِ، وَتَهِينَا عَنِ الْكَلَامِ (ق، ن، د، ت). فِيهِ: كُنَّا نَتَكَلَّمُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ.

٤٤٩- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا أَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَقُلْتُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ، فَقُلْتُ وَأَتَكَلَّمُ أَمَّا مَا شَأْنُكُمْ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ، فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَى أَفْخَازِهِمْ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ يَضْمُرُونِي لِكُنِّي سَكَتُ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبَايَ وَأَمْسَى مَا رَأَيْتُ مُعَلِّمًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ، فَوَاللَّهِ مَا كَهَرْنِي وَلَا ضَرَبَنِي وَلَا شَتَمَنِي قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ إِنَّمَا هِيَ: التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ» أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (م، حم، ن، د). وَقَالَ: «لَا يَحِلُّ» مَكَانَ «لَا يَصْلُحُ».

وأجمعوا على أن من تكلم في صلاته عامداً أو وهو لا يريد إصلاح شيء من أمرها: أن صلاته فاسدة^(١).

(١) نهري.

(٢) الإشراف (الافتاح ١/ ٣٩٥)، التمهيد لابن عبد البر (١/ ٣٥٠، ٣٥١)،
مجموع الفتاوى (٧/ ١٣٢).

واتفق العلماء على أن رفع المصلي بصره إلى السماء منهى عنه^(١).
ولا يُعلم عن الصحابة خلاف في أنه لا يجوز البصاق في المسجد
التي، وإن كان في غير صلاة، إلا أن يذفنه. أما البصاق والتنخم في
الثوب، فجائز بلا خلاف^(٢).

مَنْ اِهْتَدَى فِي دُعَائِهِ فِي الصَّلَاةِ جَاهِلًا لَمْ تُبْطَلِ
وقال تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُتَكِبِينَ﴾
[الأعراف: ٥٥].

وقال جل في علاه: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة:
٢٨٦].

٤٥٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى
الصَّلَاةِ وَقُمْنَا مَعَهُ، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي
وَمُحَمَّدًا وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا، فَلَمَّا سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ: «لَقَدْ
تَحَجَّرْتَ وَاسْمِعًا» يُرِيدُ رَحْمَةَ اللَّهِ (خ، حم، ن، د).

مَا جَاءَ فِي النَّحْنَحَةِ وَالتَّفْنِخِ فِي الصَّلَاةِ

٤٥١- عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
مَنْدَخْلَانِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَكُنْتُ إِذَا دَخَلْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي يَتَخَنَّنُ لِي
(حم، ن، هـ، بسند ض).

٤٥٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَفَنَخَ فِي
صَلَاةِ الْكُوفِ (حم، ن، د)، وذكره (خ) تعليقاً.

(١) مجموع الفتاوى (٥٧٧/٦)، مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية (٤-
١٤٤/٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٠١/٢٢)، المحلى، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة
الإجماع ١٠٠٢/٢).

قال ابن عبد البر: أجمع العلماء على كراهية النفخ في الصلاة، واختلفوا في إفساد الصلاة به. وكذلك أجمعوا على كراهية الأنين والتأوه في الصلاة، واختلفوا في صلاة من أن وتأوه فيها، فأفسدها بعضهم وأوجب الإعادة، وبعضهم قال: لا إعادة في ذلك. والتنحيع عند جميعهم أخف من الأنين والنفخ ومن التأوه، ولا أصل في هذا الباب إلا إجماعهم على تحريم الكلام في الصلاة^(١).

البكاء في الصلاة من خشية الله تعالى

قال الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿٢﴾ [المؤمنون].

وقال سبحانه: ﴿إِذَا تَنَزَّلَ عَلَيْهِم مَّأْنُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم: ٥٨].

قال أبو محمد: لم يرد في القرآن الشاء على الباكين إلا حين يسمعون القرآن.

٤٥٣- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَفِي صَدْرِهِ أَرِيْزٌ كَأَرِيْزِ الْمَوْجَلِ^(٢) مِنَ الْبُكَاءِ (حم، ن، د).

حمد الله في الصلاة عند العطاس أو حدوث نعمة

وقال الله سبحانه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَكِيدُ الْغَكِيمُ﴾ [التوبة: ١١٢].

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٤/١٥٧).

(٢) كصوت القدر الذي ينفلي.

٤٥٤- عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَطَسْتُ، فَقُلْتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ كَمَا يُحِبُّ رَبُّنَا وَيَرْضَى، فَلَمَّا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «مَنْ الْمُتَكَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ؟» فَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ، ثُمَّ قَالَهَا الثَّانِيَةَ، فَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ، ثُمَّ قَالَهَا الثَّالِثَةَ، فَقَالَ رِفَاعَةُ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ ابْتَدَرَهَا بِضَعٍّ وَثَلَاثُونَ مَلَكًا أَيُّهُمْ يَصْنَعُ بِهَا» (ن، ت).

وقال أبو حنيفة: إذا حمد الله للعطاس في الصلاة بطلت صلاته، وليس له أن يدعو في صلاته لإنسان باسمه، وقال عطاء وطاووس ومجاهد: لا يدعو في الصلاة المكتوبة بشيء. وكلها أقوال ضعيفة، فقد دعا النبي ﷺ على أناس ولأناس بأسمائهم.

مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ يُسَبِّحُ وَالْمَرْأَةُ تُصَفِّقُ

وقال الله جل في علاه: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ (الحجرات).

٤٥٥- عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ فَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ» (ق).

٤٥٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ فِي الصَّلَاةِ» (ع) وزيادة في الصلاة (ل، م، حم، ن، هـ).

قال ابن عبد البر: التصفيق لا يجوز في الصلاة لمن نابته شيء فيها، ولكن يُسَبِّح، وهذا ما لا خلاف فيه للرجال، وأما النساء؛ فإن العلماء اختلفوا في ذلك^(١).

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٠٦/٢١).

الفتح على الإمام

وقال سبحانه: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢].

٤٥٧- عَنْ مُسَوَّرٍ^(١) بْنِ يَزِيدَ الْمَالِكِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَرَكَ آيَةَ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ آيَةُ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «فَهَلَا ذَكَرْتَنِيهَا» (د)^(٢).

٤٥٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةً فَقَرَأَ فِيهَا قُلُوبَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ لِأَبِي: «أَصَلَّيْتَ مَعَنَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَمَا مَنَعَكَ؟» (د).

وقال ابن حزم: لا يفتح على الإمام إلا في سورة الفاتحة، لقول النبي ﷺ: «لا تفعلوا إلا بآم القرآن».

الدُّعَاءُ وَالدُّكْرُ فِي الصَّلَاةِ رَغْبًا وَرَهْبًا

وقال سبحانه: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْكَرُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَذْهَبُونَ رَغَبًا وَرَهْبًا وَكَانُوا لَنَا خَشِيعِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٠].

٤٥٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كُنْتُ أَقُومُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ التَّمَامِ فَكَانَ يَقْرَأُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ، وَآلَ عِمْرَانَ، وَالنِّسَاءَ، فَلَا يَمُرُّ بِآيَةٍ فِيهَا تَخْوِيفٌ إِلَّا دَعَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَاسْتَعَاذَ، وَلَا يَمُرُّ بِآيَةٍ فِيهَا اسْتِشَارٌ إِلَّا دَعَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَرَغِبَ إِلَيْهِ (حم).

٤٦٠- وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُمْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَبَدَأَ قَاسَتَاكَ وَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى فَبَدَأَ فَاسْتَفْتَحَ الْبَقَرَةَ، لَا يَمُرُّ بِآيَةٍ رَحْمَةٍ إِلَّا وَقَفَ فَسَأَلَ، قَالَ: وَلَا يَمُرُّ بِآيَةٍ عَذَابٍ إِلَّا وَقَفَ.

(١) مُسَوَّرٌ، بضم الميم وفتح الواو، صحلي، ليس له غير هذا الحديث.

(٢) في مسنده مقال.

فَتَعَوَّذَ، ثُمَّ رَكَعَ فَمَكَثَ رَاكِعًا يَقْدِرُ قِيَامِهِ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: «سُبْحَانَ ذِي الْجَبَرُوتِ^(١) وَالْمَلَكُوتِ^(٢)، وَالْكِبَرِيَاءِ وَالْعَظَمَةِ» ثُمَّ سَجَدَ يَقْدِرُ رُكُوعِهِ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: «سُبْحَانَ ذِي الْجَبَرُوتِ وَالْمَلَكُوتِ وَالْكِبَرِيَاءِ وَالْعَظَمَةِ»، ثُمَّ قَرَأَ آلَ عِمْرَانَ، ثُمَّ سُورَةَ سُورَةٍ، ثُمَّ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ (ن، د).

٤٦١- وَعَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يُصَلِّي فَوْقَ بَيْنِهِ وَكَانَ إِذَا قَرَأَ: ﴿الَّذِي ذَلِكْ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُخَيِّطَ الْمُؤْتَقَ﴾ [القيامة: ٤٠]، قَالَ: سُبْحَانَكَ فَبَلَى. فَسَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (د).

الإشارة في الصلاة للحاجة ورد السلام

٤٦٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قُلْتُ لَيْلَال: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ كَانُوا يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: يُشِيرُ بِيَدِهِ (الخمس).

٤٦٣- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ صُهَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قَالَ: مَرَرْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي، فَسَلَّمْتُ، فَرَدَّ إِلَيَّ إِشَارَةً، وَقَالَ: لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ إِشَارَةً بِأَصْبَعِهِ (حم، ن، د، ت).

وأجمع العلماء على أن من رد السلام - وهو في الصلاة - إشارة أجزاء، ولا شيء عليه [وأنه لا يجوز له أن يرده باللفظ]^(٣).

كرامة الالتفات في الصلاة إلا من حاجة

وقال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا وَجُوهَكُمْ حِينَ تَدْعُونَ لِمَا حَيَاةٍ﴾ [الأعراف: ٢٩].

(١) الجبر والقهر.

(٢) الملك.

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٠٩/٢١).

وقال سبحانه: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ دَاهُونَ﴾ (١٣) [المعارج: ٢٣]، أي: لا يهتمون، وهو أحد معانيها.

٤٦٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّلَفُتِ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «اخْتِلَاسٌ بِخِتْلِسَةِ الشَّيْطَانِ مِنَ الْعَبْدِ» (خ، حم، ن، د).

وأجمع العلماء أن الالتفات في الصلاة لغير حاجة مكروه^(١).

النهي عن تشبيك الأصابع والتخصير

٤٦٥- عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ، ثُمَّ خَرَجَ عَامِدًا إِلَى الصَّلَاةِ فَلَا يُشَبِّكُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ» (حم، د، ت).

٤٦٦- رَعَنَ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّخْصِيرِ^(٢) فِي الصَّلَاةِ (ع إلا هـ).

٤٦٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَجْلِسَ الرَّجُلُ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ مُعْتَمِدٌ عَلَى يَدَيْهِ (حم، د).

ولا يصح في فرقة الأصابع شيء.

مَا جَاءَ فِي مَسْحِ الْحَصَى وَتَسْوِيَتِهِ

وقال جل في علاه: ﴿وَسَكَتُوا لَنَا خَشُوعِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٠].

٤٦٨- عَنْ مُعَيْقِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الرَّجُلِ يُسَوِّي الثَّرَابَ حَيْثُ يَسْجُدُ: «إِنْ كُنْتَ فَاعِلًا فَوَاحِدَةً» (ع).

(١) فتح الباري، المفني، المجموع (موسوعة الإجماع ١/٦٤٩).

(٢) رضع اليد على الخافرة.

النَّهْيُ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَهُوَ مَعْقُوصٌ ^(١) الشَّعْرِ

٤٦٩- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُصَلِّي وَرَأْسُهُ مَعْقُوصٌ إِلَى وَرَائِهِ فَجَعَلَ يَحُلُّهُ وَأَقْرَأَ لَهُ الْآخِرُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: مَا لَكَ وَرَأْسِي؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا مَثَلُ هَذَا كَمَثَلِ الَّذِي يُصَلِّي وَهُوَ مَكْتُوفٌ» (ع-خ، هـ).

٤٧٠- وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ وَرَأْسُهُ مَعْقُوصٌ (حم، ومعناه: د، ت).

النَّهْيُ عَنْ تَنْخُمِ الْمُصَلِّي قَبْلَ وَجْهِهِ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ

وقال سبحانه: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥].

٤٧١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى تُخَامَةً فِي جِدَارِ الْمَسْجِدِ، فَتَنَاولَ حَصَاةً فَحَثَّهَا ^(٢)، وَقَالَ: «إِذَا تَنَخَّمَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَخَّمَنَّ قَبْلَ وَجْهِهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَتَصَّقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ الْيُسْرَى» (ق).

٤٧٢- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَا يَزُقَنَّ قَبْلَ قَلْبِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ»، ثُمَّ أَخَذَ طَرَفَ رِدَائِهِ فَبَصَقَ فِيهِ وَرَدَّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، فَقَالَ: «أَوْ يَفْعَلْ هَكَذَا» (خ، حم).

قَتْلُ الْحَيَّةِ وَالْعُقْرَبِ فِي الصَّلَاةِ

وقال الله في آية صلاة الخوف: ﴿وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].

(١) حَقَصَ الشَّعْرَ: قَتَلَهُ وَضَفَرَهُ.

(٢) الْحَثُّ وَالْحَثُّ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

٤٧٣- عَنْ أَبِي مُرَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ
الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ: الْعَقْرَبَ وَالْحَبَّةَ (الخمسة).

المشي السير فيها لحاجة

وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

٤٧٤- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي
فِي الْبَيْتِ وَالْبَابُ عَلَيْهِ مُخْلَقٌ فَجِثَتْ فَمَشَى حَتَّى فَتَحَ لِي ثُمَّ رَجَعَ
إِلَى مَقَامِهِ، وَوَصَفَتْ أَنَّ الْبَابَ فِي الْقِيلَةِ (حم، ن، د، ت).

وقد أجمع العلماء على أَنَّ العمل القليل في الصلاة لا يضرها^(١)
وَأَنَّ العمل الكثير في الصلاة يفسدها، وَأَنَّ قَلِيلَ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ
عَمْدًا فِيهَا لغير صلاحها يفسدها^(٢).

وكان الحسن لا يرى بأسًا بالترويح في الصلاة، وكذلك مجاهد.
وعن ابن عمر: إِذَا رَأَى الْإِنْسَانُ فِي ثَوْبِهِ دَمًا وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَلَهُ أَنْ
يَغْسِلَهُ، ثُمَّ يَتِمَّ صَلَاتَهُ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ.

وقال قتادة: لَا بَأْسَ بِضَرْبِ الشَّاةِ تَدْخُلُ بَيْتَكَ بِقَصْبَةٍ وَأَنْتَ فِي
الصَّلَاةِ.

صَلَّ الْقَلْبُ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ وَإِنْ طَالَ

وقال الله سبحانه: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ
وَعَلَيْهَا مَا آكَسَبَتْ رَبُّهَا لَا يَأْخُذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ نَغْطَا رَبُّنَا وَلَا نَعْمَلُ
صَلَاتًا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبُّنَا وَلَا نَعْمَلُنَا مَا لَا طَاقَةَ
لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٤/١٥٥).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٠/٩٥).

٤٧٥- عَنْ أَبِي مُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا تُدِيرُ بِالصَّلَاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ وَكَهُ ضُرَاطُ حَتَّى لَا يَسْمَعَ الْأَذَانَ، فَإِذَا قُضِيَ الْأَذَانُ أَقْبَلَ، فَإِذَا تُؤَبَّ بِهَا أَدْبَرَ، فَإِذَا قُضِيَ الشُّوْبُ أَقْبَلَ حَتَّى يَخْطُرُ^(١) بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ يَقُولُ: أَذْكَرُ كَذَا أَذْكَرُ كَذَا لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ حَتَّى يَضِلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَذْرِي كَمْ صَلَّى، فَإِذَا لَمْ يَذْرُ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا صَلَّى، أَوْ أَرْبَعًا فَلَيْسَ جَدُّ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ» (ق).

واتفقوا على أن الفكرة في أمر الدنيا لا تفسد الصلاة^(٢).

الْقُتُوتُ فِي الْمَكْتُوبَةِ عِنْدَ التَّوَازُلِ

وقال سبحانه: ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا مَبِغًا وَنَسِيتَ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٠].

٤٧٦- عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي: يَا أَبَتِ إِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، هَامًا بِالْكُوفَةِ قَرِيبًا مِنْ خُمْسِ مِائِينَ أَكَاثُوا يَفْتُونُ؟ قَالَ: أَيُّ بَنِي مُحَدَّثٍ (حم، ت، ن).

٤٧٧- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ ثُمَّ تَرَكَهُ (م، حم، ن) وَقِي لَفْظًا: قَتَلَ شَهْرًا حِينَ قُتِلَ الْقُرَاءُ فَمَا رَأَيْتُهُ حَزَنَ حُزْنًا فَطَأُ أَشَدُّ مِنْهُ (خ).

٤٧٨- وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِتُ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ (م، حم، ت).

(١) قال ابن حجر: غلبناه عن المتقين بالكسرة، وأكثر الرواة سمعته باسم الظاء (الفتح ٨٦/٢).

(٢) وتعقبه ابن تيمية بأنها إذا كانت في الغلب في الصلاة فيه نزاع.

٤٧٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْعُوَ عَلَى أَحَدٍ، أَوْ يَدْعُوَ لِأَحَدٍ قَتَلَ بَعْدَ الرُّكُوعِ، فَرَبَّمَا قَالَ: (إِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ اللَّهُمَّ أَسِجِ الْوَكِيدَ بْنَ الْوَكِيدِ، وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَعَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ أَشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ مِسْنِينَ كَسَنِي يُوسُفَ»، قَالَ: يَجْهَرُ بِذَلِكَ. وَيَقُولُ فِي بَعْضِ صَلَاتِهِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ: «اللَّهُمَّ: الْعَنَ فُلَانًا وَفُلَانًا حَتَّى مِّنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ» حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] (خ، حم).

واتفق العلماء على ترك القنوت من غير سبب في أربع صلوات: الظهر والعصر والمغرب والعشاء^(١).

السُّتْرَةُ وَالذُّتُو مِنْهَا

وقال سبحانه: ﴿فَأَيُّنَمَا تَوَلَّوْا فَمِنْ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥].

٤٨٠- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيُصَلِّ إِلَى سُتْرَةٍ وَلْيَذَنْ مِنْهَا) (د، هـ، وفيه راي ضعيف).

٤٨١- وَعَنْ ابْنِ حُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ يَأْمُرُ بِالْحَرَبَةِ فَتُوضَعُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا وَالنَّاسُ وَرَاءَهُ وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ (ق).

٤٨٢- وَصَنَ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ بَيْنَ مُصَلِّي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الْجِدَارِ مَمَرٌ شَاةٍ (ق).

(١) نيل الأوطار عن الطحاوي (موسوعة الإجماع ٩١٧/٢).

قال أبو محمد: اختلف العلماء في قدر هذه المسافة، فقال بعضهم: ثلاثة أذرع، ولكنه غير مقبول؛ لأن ممر الشاة أقل من ذلك. وقال بعضهم: هذا القدر حين يكون قائماً، فإذا أراد أن يركع تفهقر. والظاهر لي: أن الراوي أراد أن يبين المسافة التي بعد مُصَلَّاهُ (وهو موضع صلاته من قدميه إلى موضع جبهته) وأن ما بعده إلى السترة ممر شاة، وبتعبير أقرب: بين طرف سجاده التي يُصلي عليها والسترة .. الخ.

٤٨٣- وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي وَالِدَوَابَّ تَمُرُّ بَيْنَ أَيْدِينَا، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مِثْلُ مُؤَخِرَةٍ»^(١) الرَّحْلُ يَكُونُ بَيْنَ يَدَي أَحَدِكُمْ ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ، (م، حم).

٤٨٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُثَوِّبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصًا فَلْيَخُطْ خَطًّا، وَلَا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» (حم، د، بسند ض)^(٢).

واختلف من قالوا بالخط، فمنهم من قال: يكون مستقيماً، ومنهم من قال: يكون مقوساً. وهو قول أحمد.

٤٨٥- وَعَنِ الْمِقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى إِلَى عُودٍ وَلَا عَمُودٍ، وَلَا شَجَرَةٍ إِلَّا جَعَلَهُ عَلَى حَاجِبِ الْأَيْمَنِ، أَوْ الْأَيْمَنِ، وَلَا يَصْنَعُهُ صَنْدًا (حم، د، بسند ض).

(١) على وزن (مُثَلِّمَة، ومُثَلِّمَة)، وهي الخشبة التي يستند إليها الركاب من كور البعير.

(٢) طبعه الشافعي وابن الصلاح.

٤٨٦- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي فِصَاءٍ لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ شَيْءٌ (حم، ن، د).

وأجمع المسلمون على أنه يسن للمصلي أن يكون بينه وبين القبلة سترة من جدار أو سارية أو غيرهما، وأن يدنو منها بحيث يكون بينه وبينها قدر إمكان السجود، سواء صلى منفرداً أو إماماً، أو في السفر أو الحضر^(١).

واتفقوا على أن من قُرب من سترته، ما بين ممر الشاة إلى ثلاثة أذرع فقد أدى ما عليه^(٢).

دَفْعُ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي

وقال سبحانه: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ [التوبة: ٧١].

٤٨٧- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ» (ق، ن، د).

وأجمع أهل العلم على أنه لا يُقاتل المارُّ بين يدي المصلي بسيف، ولا يبلغ منه مبلغاً يفسد به على نفسه صلاته^(٣).

واتفقوا على أن الإمام والمنفرد إذا كانا يصليان إلى سترة: أنه ليس عليهما أن يدفعاً من يمر وراء السترة^(٤).

(١) المجموع من أبي حامد، شرح صحيح مسلم عن القاضي عياض، مراتب الإجماع، بداية المجتهد، المفسني، فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/٦٢٨).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٤).

(٣) الاستذكار (١/١٦٤)، التمهيد لابن عبد البر (٤/١٨٩).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٤/١٨٨).

إثم المار بين يدي المصلي

وقال جل في علاه: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْلَمْ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج].

٤٨٨- وَعَنْ أَبِي النَّضْرِ - مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي جُهَيْمٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصَّمَّةِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ»، قَالَ أَبُو النَّضْرِ: لَا أَذْرِي قَالَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا أَوْ سَنَةً (ع).

مَنْ صَلَّى وَبَيْنَ يَدَيْهِ امْرَأَةٌ

٤٨٩- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي صَلَاتَهُ مِنَ اللَّيْلِ وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَبِيلَةِ اعْتِرَاضَ الْجَنَازَةِ فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُؤْتِرَ أَبْقَطَنِي فَأَوْتَرْتُ (ع إلات).

مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ بِمُرُورِهِ

٤٩٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْكَلْبُ وَالْحِمَارُ» (م، حم). وزاد: «وَيَقِي مِنْ ذَلِكَ مِثْلُ مُؤَخِّرَةِ الرَّحْلِ».

٤٩١- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ، الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ» قُلْتُ: يَا أَبَا ذَرٍّ، مَا بَالُ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْكَلْبِ الْأَحْمَرِ مِنَ الْكَلْبِ

الأمير؟ قال: يا ابن أخي سألت رسول الله ﷺ كما سألتني، فقال:
«الكلب الأسود شيطان» (ع الأ خ).

٤٩٢- وعن أبي سعيد رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ:
«لا يقطع الصلاة شيء وأذروا ما استطعتم فإنما هو شيطان» (د)،
وفيه مجالد بن سعيد، ض).

مرور الإنسان والذابة بين الصفوف

٤٩٣- عن ابن عباس قال: أقبلت رايًا على أتان وأنا يومئذ
قد تاهزت الاختلام ورسول الله ﷺ يصلي بالناس بمنى إلى غير
جدار، فمررت بين يدي بعض الصف فتركت وأرسلت الأتان
ترتع فدخلت في الصف، فلم ينكر ذلك علي أحد (ع).

واتفق أهل العلم على أن ما عدا الكلب والمرأة والحصان والهر
والمشرك = لا يقطع الصلاة. واتفقوا على أن ما مر من ذلك كله
وراء سترة المصلي: أنه لا يقطع الصلاة^(١).

واتفقوا على أنه لا يضر المرور بين يدي المأموم، كما لا يضر
المرور من وراء السترة إلى القبلة^(٢).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٤).

(٢) الاستبصار (١/١٦٢).

صلاة التطوع

وقال الله جل في علاه: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَذَكَّرُ﴾ [طه: ١٣٠].

وعن قيس بن أبي حازم: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا وَمَنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ [فصلت: ٢٣]، الصلاة بين الأذان والإقامة^(١).

سُنُّ الصَّلَاةِ الرَّابِعَةُ الْمُؤَكَّدَةُ

وقال الله سبحانه: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾ [المعارج: ٢٣].

٤٩٤- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: حَقِظْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ، كَأَنَّهُ سَاعَةٌ لَا أَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا فَحَدَّثَنِي حَفْصَةُ أَنَّهُ كَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ وَأَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ (ق).

٤٩٥- وفي حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وقبل الظهر أربعاً» (م، حم، د).

٤٩٦- وَعَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَجْدَةً مِوَى الْمَكْتُوبَةِ، بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ» (ع [الأخ] وكلفظ (ت): «مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ: أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ».

(١) القر المتثور (١٣/١١١).

وأجمع العلماء على أن صلاة النافلة في البيوت أفضل إلا هذه السنن الرواتب^(١).

الصلاة قبل العصر

٤٩٧- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا» (حم، د، ت).

المُحَافَظَةُ عَلَى رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ وَتَخْفِيفُهُمَا، وَقَدَرُ الدُّنْيَا

قَالَ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

٤٩٨- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنَ التَّوَافِلِ أَشَدَّ تَعَاهُدًا مِنْهُ عَلَى رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ (ق).

٤٩٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: رَمَقْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا، فَكَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ: «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ»، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، (حم، ن، د، هـ)^(٢).

٥٠٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ فِي الْأُولَى مِنْهُمَا: «قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا» الآية التي فِي الْبَقَرَةِ [١٣٦]، وَفِي الْآخِرَةِ مِنْهُمَا: «وَمَا مَنَّا بِهِ» وَاشْهَدَ يَا أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ ﴿[آل عمران: ٥٢] (م).

٥٠١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّفُ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ: هَلْ قَرَأَ فِيهِمَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ؟ (ق).

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٤/١٧٠، ١٧١).

(٢) وهو في (م) من حديث أبي هريرة.

ومن ثم قال مالك وجمهور الشافعية: لا يقرأ غير الفاتحة. وقال بعض السلف: لا يقرأ شيئاً. والظاهر أنه كان يقرأ الفاتحة ومعهما غيرها، وربما خفف فاقصر على قراءتها.

٥٠٢- وَعَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ارْكَعْنَا الْفَجْرَ خَيْرَ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا (م، حم، ت).

الاضطجاع بعدهما

٥٠٣- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى رُكْعَتِي الْفَجْرِ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ^(١).

وفي رواية: كَانَ إِذَا صَلَّى رُكْعَتِي الْفَجْرِ، فَإِنْ كُنْتُ مُسْتَقِظَةً حَدَّثَنِي وَإِلَّا اضْطَجَعَ (ق).

قال أبو محمد: بالغ ابن حزم - رحمه الله - فأوجب هذه الضجعة، وجعلها شرطاً لصحة صلاة الفجر، واحتج بالأمور الواردة في الاضطجاع، وبأن أبا هريرة راوي الحديث كان يرى الوجوب. قال ابن تيمية: الصحيح أن ذلك فعله عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالسَّلَام، وأما الأمر به فلا يصح لأنه من رواية عبد الواحد بن زياد.

وقال: لو صح الأمر به لما كان ذلك شرطاً في صحة صلاة الفجر، بل لو لم يصل المرء رُكْعَتِي الْفَجْرِ أصلاً لما كانت صلاته باطلة اهـ. ولا يرتاب المتأمل أنها كانت اضطجاع راحة لا ضجعة عبادة، بل لو قيل بتركها لمن خاف أن يتمادي في النوم لكان أوفق، وأما النبي ﷺ فلا ينام قلبه إذا نامت عينه. وهذه من أغرب مسائل ابن حزم رحمه الله، وغرائبه قليلة.

(١) وأما الأمر به فلم يصح.

قَضَاؤُهُمَا

٥٠٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يُصَلِّ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ، فَلْيُصَلِّهُمَا بَعْدَ مَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ» (ت، ك). وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَاهُمَا مَعَ الْفَرِيضَةِ لَمَّا نَامَ عَنِ الْفَجْرِ فِي السَّفَرِ.

قال أبو محمد: هذا فيمن نام عنهما أو نسيهما، وأما من يتعمد تركهما وتأخيرهما ليقضيهما بعد الصلاة أو بعد طلوع الفجر؛ فلا يستقيم له الاستدلال بمثل هذا. والقول بأنها لا تقضى إلا عن عذر هو قول ابن حزم، وقال مالك وأبو حنيفة: لا تقضى مطلقاً. ويروى عن مالك قضاؤهما بعد طلوع الشمس، وذهب أحمد والشافعي في أحد قوليه إلى قضائهما مطلقاً.

وممن قال بوجوب ركعتي الفجر: الحسن البصري.

ولا خلاف بين أهل العلم أن وقت ركعتي الفجر حين يطلع الفجر إلى أن تقام الصلاة^(١).

ولا خلاف بينهم في أن ركعتي الفجر من السنن المؤكدة^(٢).

وأجمعوا على أن صلاتها في المنزل بعد إقامة الصلاة ما لم يخف فوات الصلاة مع الإمام = أولى من الاشتغال بالسعي إلى الصلاة بخلاف سائر النوافل^(٣).

قال أبو محمد: من كان من قوله أن ركعتي الفجر لا تقضيان إلا عن نوم أو نسيان، فلا عليه أن يقول: من كان في بيته وخشي

(١) المحلى (الإفناع ١/٣٢١).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٧١/٢٢، ٧٢)، ابن بطال (الإفناع ٢/٥٢١).

(٣) الطحاوي (شرح معاني الآثار ١/٣٧٦).

فوات الجماعة بأدائه الركعتين فليصلهما ولو فاتت الجماعة،
لأنهما خير له من الدنيا وما فيها.

بَعْضُ مَا وَدَّ فِي الْوِثْرِ

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَنُومٌ قِيلًا ۖ﴾ [المزمل: ٦]، والليل كله ناشئة، ووقت للقيام.

٥٠٥- عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: الْوِثْرُ لَيْسَ بِحَتْمٍ كَهَيْئَةِ الْمَكْتُوبَةِ، وَلَكِنَّهُ سُنَّةٌ سَنَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (حم، ت، هـ) وَلَفْظُهُ: إِنَّ الْوِثْرَ لَيْسَ بِحَتْمٍ، وَلَا كَصَلَاتِكُمُ الْمَكْتُوبَةِ، وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْثَرَ فَقَالَ: «يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ أَوْثَرُوا، فَإِنَّ اللَّهَ وَثِرٌ يُحِبُّ الْوِثْرَ».

٥٠٦- رَعَنَ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوِثْرُ حَقٌّ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوْثَرَ بِخُمْسٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوْثَرَ بِثَلَاثٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوْثَرَ بِوَاحِدَةٍ فَلْيَفْعَلْ» (حم، ن، د).

وَرَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ، وَقَالَ فِيهِ: «الْوِثْرُ حَقٌّ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ».

جَوَازُهُ عَلَى الرَّاحِلَةِ كَالْبَعِيرِ وَالسَّيَّارَةِ وَغَيْرِهِمَا.

وقال سبحانه: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

٥٠٧- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْثَرَ عَلَى بَعِيرِهِ (ع).

وأجمع أهل العلم على أن الوثر سنة مؤكدة باتفاق المسلمين^(١).

الوتر بركعة بعد الشفع والصلاة مشى مشى

وقال سبحانه: ﴿وَالشُّعْبُ وَالْوُتْرُ ۝﴾ [الفجر].

٥٠٨- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ صَلَاةُ اللَّيْلِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خِفْتَ الصُّبْحَ فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ» (ع).
وكـ(م): قِيلَ لَابْنِ عُمَرَ: مَا مَثْنَى مَثْنَى؟ قَالَ: يُسَلِّمُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ.

وفي رواية: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى» (الخمسة) (١).

٥٠٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ كَانَ يُسَلِّمُ بَيْنَ الرُّكْعَتَيْنِ وَالرُّكْعَةِ فِي الْوُتْرِ حَتَّى إِنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِبَعْضِ حَاجَتِهِ (خ).
وأجمع أهل العلم على أن ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر وقت للوتر (٢).

الوتر بثلاث وخمسة وسبع وتسع

وقال سبحانه: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُ وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا ۝﴾ [الإنسان].

٥١٠- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوتِرُ بِثَلَاثٍ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ (حم) وضعف إسناده، و(ن) وكلفته: كَانَ لَا يُسَلِّمُ فِي رَكْعَتَيِ الْوُتْرِ.

(١) صححها ابن خزيمة وابن حبان، وضعفها الجماعة لأنها من طريق علي بن الحارث الأزدي، ضعف ابن معين. وقال الدارقطني: وهم.
(٢) الإجماع لابن المنذر (٥٠).

٥١١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا تُؤْتِرُوا بِثَلَاثٍ، أَوْ تَرُوا بِخُمْسٍ أَوْ سَبْعٍ، وَلَا تُشَبِّهُوا بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ، (قط، وقال: كُلُّهُم بِقَات).

وَأَخْرَجَ (ك) أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِرُ بِثَلَاثٍ، وَلَيْسَ فِيهِ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ.

٥١٢- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤْتِرُ بِسَبْعٍ وَيَخْمُسُ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِسَلَامٍ وَلَا كَلَامٍ (حم، ن، هـ).

٥١٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُؤْتِرُ مِنْ ذَلِكَ بِخُمْسٍ، وَلَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ مِنْهُنَّ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ (ق).

٥١٤- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ هِشَامٍ: أَنَّهُ قَالَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَلَيْسَ بِعَنْ وَثَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: كُنَّا نَعِدُّ لَهُ سِوَاكَهُ وَطَهُورَهُ، فَيَعْتَهُ اللَّهُ مَتَى شَاءَ أَنْ يَعْتَهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَيَتَوَكَّعُ وَيَتَوَضَّأُ، وَيُصَلِّيُ سَبْعَ رَكَعَاتٍ لَا يَجْلِسُ فِيهَا إِلَّا فِي الثَّامِنَةِ، فَيَذْكُرُ اللَّهَ وَيَحْمَدُهُ وَيَدْعُوهُ، ثُمَّ يَنْهَضُ وَلَا يُسَلِّمُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّيُ السَّابِعَةَ، ثُمَّ يَقْعُدُ فَيَذْكُرُ اللَّهَ وَيَحْمَدُهُ وَيَدْعُوهُ، ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمًا يُسْمِعُنَا، ثُمَّ يُصَلِّيُ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا يُسَلِّمُ وَهُوَ قَاعِدٌ، فَيَلْكَ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً يَا بُنَيَّ، فَلَمَّا أَمْسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَخَذَهُ اللَّحْمُ أَوْ تَرَّ بِسَبْعٍ، وَصَنَعَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ مِثْلَ صَنِيعِهِ الْأَوَّلِ، فَيَلْكَ سَبْعَ يَا بُنَيَّ، وَكَانَ نَبِيُّ اللَّهِ إِذَا صَلَّى صَلَاةَ أَحَبِّ أَنْ يُدَاوِمَ عَلَيْهَا، وَكَانَ إِذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ أَوْ وَجَعَ عَنْ قِيَامِ اللَّيْلِ، صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً، وَلَا أَهْلَمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ فِي لَيْلَةٍ، وَلَا قَامَ لَيْلَةً حَتَّى أَصْبَحَ، وَلَا صَامَ شَهْرًا كَامِلًا غَيْرَ رَمَضَانَ (م، حم، ن، د).

وقد ذكر أبو محمد ابن حزم في السوتر والتهجد ثلاثة عشر رجها، ثم قال: وأحبها إلينا وأفضلها أن يُصلي ثنتي عشرة ركعة، يُسلم مع كل ركعتين، ثم يوتر بواحدة^(١).

وقال في كتاب آخر: وأنا أكره لكل أحد أن يزيد على عدد ما كان يتنفل به النبي ﷺ لوجهين: أحدهما: قول الله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، الثاني: أن يوسوس الشيطان له أنه فعل الخير أكثر من النبي ﷺ، فيهلك إلى الأبد، ويحبط عمله^(٢).

وَقْتُ صَلَاةِ الْوُتْرِ وَالْقِرَاءَةُ فِيهَا

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ بِمَا أَنْتَ تَعْمَلُ آخِزٌ مِنْ ثُلَاثِ لَيْلٍ وَنَهَارٍ وَلَئِنَّكَ فَاكِرٌ بِمَا يَسْرُرُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: ٢٠].

٥١٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: مِنْ كُلِّ لَيْلٍ قَدْ أَوْتِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ وَأَوْسَطِهِ وَآخِرِهِ، فَانْتَهَى وَثَرُهُ إِلَى السَّحَرِ (ع).

٥١٦- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَوْتِرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا» (م، حم، ن، ت).

٥١٧- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّكُمْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ، ثُمَّ لِيَرُقْ، وَمَنْ وَثِقَ بِقِيَامٍ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ مِنْ آخِرِهِ، فَإِنْ قَرَأَ آخِرَ اللَّيْلِ مَحْضُورَةً^(٣)، وَذَلِكَ أَفْضَلُ» (م، حم، ت).

(١) المعلى (٤٣/٣).

(٢) رسالة التلخيص (١٢٠).

(٣) أي: تحضرها الملائكة.

٥١٨- وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْوُثْرِ بِـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، وَ﴿قُلْ يَتَابِعُوا الْكَافِرُونَ﴾ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (حم، ن، د).

وَزَادَ (حم، ن): فَإِذَا سَلَّمَ قَالَ: «سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ».

وَلَهُمَا مِثْلُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزٍ، وَفِي آخِرِهِ: وَرَفَعَ صَوْتَهُ فِي الْآخِرَةِ^(١).

دُعَاءُ الْقُنُوتِ

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿سُبْحَانَ جُنُودِهِمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦].

٥١٩- وَعَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي قُنُوتِ الْوُثْرِ: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَكَّلْنِي فِيمَنْ تَوَكَّلْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَفِنِي شَرًّا مَا قَضَيْتَ فَإِنَّكَ^(٢) تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَذُلُّ مَنْ وَالَيْتَ^(٣)، سُبْحَانَكَ^(٤) تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ، (الخمس، خز، حب).

قال أبو محمد: زاد النسائي هنا: «وصلَّى الله على النبي». صححها النووي وضعفها ابن حجر، وضعف ابن حبان الحديث كله، وأعله بأن النبي ﷺ توفي وعمر الحسن ثمانين سنين، فكيف

(١) أي: في التسيعة الأخيرة.

(٢) من الرواة من ألهت الفاء، ومنهم رواها «إنك» من غير فاء.

(٣) زاد البيهقي هنا «ولا يعز من هاديت» وضعفها الحفاظ.

(٤) زادها الترمذي، كما قال الشوكاني.

يعلمه هذا الدعاء؟ واعتراضه بعيدا لأنّ تحمّل مثله ممكن، وقد ترجم في السير لأناس حفظوا أكثر من هذا، وأما القرآن فموجود في عصرنا، وقبل عصرنا.

٥٢٠- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي آخِرِ وَثْرِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عِقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أَحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ» (الخمس).

لا وِثْرَانِ فِي لَيْلَةٍ وَخَتَمَ صَلَاةَ اللَّيْلِ بِالْوِثْرِ

وقال سبحانه: ﴿وَالشَّفْعَ وَالْوِثْرَ﴾ [الفجر].

٥٢١- عَنْ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا وَثْرَانِ فِي لَيْلَةٍ» (حم، ن، د، ت).

٥٢٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَثْرًا» (ع إلا هـ).

٥٢٣- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْكَعُ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْوِثْرِ (حم، ت، هـ) وَزَادَ: وَهُوَ جَالِسٌ.

وَقَدْ سَبَقَ هَذَا الْمَعْنَى مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَهُوَ حُجَّةٌ لِمَنْ لَمْ يَرَ نَقْضَ الْوِثْرِ.

قاله في (المتقى)، قال أبو محمد: ولا نقض في هذا ولا إبطال للوتر؛ لأنّ من زاد شفعا فهو باق على وتره، ولا يتنقض الوتر إلا بوتر آخر؛ لأنّ الوتر إلى وتر يجعله شفعا، فيحتاج إلى وتر ثالث.

قَضَاءُ مَا يَقُوتُ مِنَ الْوِثْرِ وَالسُّنَنِ الرَّائِيَةِ وَالْأَوْدَادِ

وقال سبحانه: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِهِ﴾ [طه: ١٤].

٥٢٤- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ وَثْرِهِ أَوْ نَسِيَ فَلْيُصَلِّهِ إِذَا ذَكَرَهُ» (د).

٥٢٥- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ مِنَ اللَّيْلِ أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَقَرَأَهُ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ، كُتِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ» (ع إِلَّا خ).

قال في (المتقى): وثبت عنه ﷺ: أنه كان إذا منعه من قيام الليل نوم أو وجع صلى من النهار اثنتي عشرة ركعة.

صَلَاةُ التَّرَاوِيحِ

وقال الله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾ [الفرقان].

٥٢٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُرْغَبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَ فِيهِ بِعَزِيمَةٍ، فَيَقُولُ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (ع زاد (حم، ن): «وما تأخر»، واختلف في صحتها).

٥٢٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ، ثُمَّ صَلَّى الثَّانِيَةَ فَكَثُرَ النَّاسُ، ثُمَّ اجْتَمَعُوا مِنَ اللَّيْلِ الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ، فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ: «رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ فَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ تُقَرَّضَ عَلَيْكُمْ» وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ (ق).

٥٢٨- وَفِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﷺ: «قَدْ عَرَفْتُ الَّذِي رَأَيْتُ مِنْ صَنِيعِكُمْ، فَصَلُّوا إِلَيْهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ، فَإِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» (خ).

٥٢٩- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِي، قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي رَمَضَانَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَإِذَا النَّاسُ أَوْزَاعٌ مَتَرَمُونَ يُصَلِّي الرَّجُلُ لِنَفْسِهِ، وَيُصَلِّي الرَّجُلُ فَيُصَلِّي بِصَلَاتِهِ الرَّهْطُ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنِّي أَرَى لَوْ جَمَعْتُ هَؤُلَاءِ عَلَى قَارِيٍّ وَاحِدٍ لَكَانَ أَمْثَلُ، ثُمَّ عَزَمَ فَجَمَعَهُمْ عَلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ، ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ لَيْلَةَ أُخْرَى وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ قَارِيَتِهِمْ، فَقَالَ عُمَرُ: نِعْمَتِ الْبِدْعَةُ هَذِهِ، وَالَّذِي يَنَامُونَ عَنْهَا أَفْضَلُ مِنَ الَّذِي يَقُومُونَ، يَعْنِي آخِرَ اللَّيْلِ، وَكَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ أَوَّلَهُ (خ).

وفي (ط) عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ، قَالَ: كَانَ النَّاسُ فِي زَمَنِ عُمَرَ يَقُومُونَ فِي رَمَضَانَ بِثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ رَكْعَةً.

واتفق العلماء أن قيام رمضان تطوع كله، من شاء فعله، ومن شاء تركه^(١).

وأجمعوا أنه لا يجوز تعطيل المساجد من قيام رمضان^(٢).

وقال النووي: اتفق العلماء على استحبابها^(٣).

قال أبو محمد: ذهب كثير من العلماء إلى أن التراخي مما شرع فيه التجميع، وأن أدائها في المسجد أفضل، ولكن النبي ﷺ ذكر فضل صلاة النافلة في البيت، وهو يعني هذه الصلاة، كما في الحديث المتقدم، فالتعميم باقٍ، ثم قد يكون أدائها في المسجد في جماعة أو غير جماعة أفضل لمن كان ذلك أنشط له وأرغب أو

(١) الإيجاز (الإقناع ٢/٥٠٨).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٨/١١٩).

(٣) شرح صحيح مسلم (٦/١٠).

كان لا يُحسن القراءة، فإن اختلاف الأحوال وآثارها تجعل
الفاضل مفضولاً، وأدنى القيام ركعتان.

والإجماع على تحريم خلو المساجد منها من غرائب الإجماع!!
وقال مالك وبعض الشافعية وآخرون: الأفضل أن تصلي فرادى
في البيت، وقالت العترة: التجميع فيها بدعة^(١).

الصَّلَاةُ بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ

وقال سبحانه: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجُونَ﴾ [الذريات: ١٧].

٥٣٠- قال أنس في تفسيرها: كَانُوا يُصَلُّونَ فِيمَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ
وَالْعِشَاءِ (د، ك، وقال: صحيح على شرط الشيخين)^(٢).

٥٣١- وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ
الْمَغْرِبَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَامَ يُصَلِّي، فَلَمْ يَزَلْ يُصَلِّي حَتَّى
صَلَّى الْعِشَاءَ ثُمَّ خَرَجَ (حم، ت).

وفي العلماء من قال: هي صلاة الأوابين.

قِيَامُ اللَّيْلِ

وقال الله سبحانه: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ لَهُ نَافِلَةً لَّكَ﴾ [الإسراء: ٧٩].

وقال سبحانه: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا
وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦].

(١) نيل الأوطار (٥/١٧٢-١٧٣).

(٢) والله أعلم والالباني.

وعكلا قيل في قوله سبحانه: ﴿مِنَ اللَّيْلِ﴾ أي الليل كله، لأنهم كانوا يصلون بين العشاءين
والليل كله يتهدون ﴿[آل عمران: ١١٣]، إنهم كانوا يصلون بين العشاءين

وفي أول المزمّل وآخرها ما هو أصرح من ذلك.

٥٣٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ» قَالَ: فَأَيُّ الصِّيَامِ أَفْضَلُ بَعْدَ رَمَضَانَ؟ قَالَ: «شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمُ» (ع) (الآخ).

٥٣٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَحَبَّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ، وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - صَلَاةُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَيَقُومُ ثُلُثَهُ، وَيَنَامُ سُدُسَهُ، وَكَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا» (ع).

٥٣٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا سُئِلَتْ: كَيْفَ كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ؟ فَقَالَتْ: كُلُّ ذَلِكَ قَدْ كَانَ يَفْعَلُ، رُبَّمَا أَسْرَأَ، وَرُبَّمَا جَهَرَ (الخمسة).

٥٣٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَقْصَحْ صَلَاتَهُ بِرُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ» (م، حم، د).

قال ابن عبد البر: الذي عليه جماعة العلماء: أن قيام الليل مندوب إليه ^(١).

صَلَاةُ الضُّحَى

وقال سبحانه: ﴿وَإِنَّهُ كَانَ لِأَوَّلِينَ عَفُورًا﴾ [الإسراء: ٢٥]، هي صلاة الضحى في قول طائفة من السلف، وقال ابن عباس: صلاة الضحى في قوله: ﴿يُسَبِّحُنَا الْعِشْيَ وَالْإِشْرَاقَ﴾ [ص: ١٨].

٥٣٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ ثَلَاثَ: «بِصِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ، وَرُكْعَتَيِ الضُّحَى، وَأَنْ أَوْزِقَ قَبْلَ أَنْ أُنَامَ» (ق).

وفي لفظ: «وَرُكْعَتَيِ الضُّحَى كُلَّ يَوْمٍ» (م، حم).

٥٣٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعَ رُكْعَاتٍ، وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ (م، حم، هـ).

٥٣٨- وَعَنْ أُمِّ هَانِئَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَامُ الْفَتْحِ أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِأَعْلَى مَكَّةَ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى غُثَيْهِ فَمَسَّتْ عَلَيْهِ فَاطِمَةُ، ثُمَّ أَخَذَتْ ثَوْبَهُ فَالْتَحَفَ بِهِ، ثُمَّ صَلَّى ثَمَانِيَّ رُكْعَاتٍ سُبْحَةَ الضُّحَى (ق).

٥٣٩- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَهْلِ قِبَاءَ وَهُمْ يُصَلُّونَ الضُّحَى، فَقَالَ: «صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ إِذَا رَمَضَتْ»^(١) الْفِصَالُ مِنَ الضُّحَى (م، حم، ت).

رُكْعَتَا الْمَسْجِدِ

وقال سبحانه: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمِ شَعِيرَةً فَأْتُنَّهَا مِنَ تَحَوُّبِ الْقُلُوبِ﴾ [الحج].

٥٤٠- عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رُكْعَتَيْنِ» (ع).

لا يختلف أهل العلم أن كل من دخل المسجد في وقت يجوز فيه التطوع بالصلاة: أنه يستحب له أن يركع فيه عند دخوله ركعتين، قالوا فيهما: تحية المسجد^(٢).

(١) هي أن تعمي الرمضاء، فترك الفصال من شدة حرها، والفصيل: ولد الناقة.

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١٠٠/٢٠).

الصَّلَاةُ حَقِيبُ الطُّهُورِ

وقال سبحانه: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ تَاهَتُونَ﴾ (٢٣) [المعارج].

٥٤١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبِلَالٍ عِنْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ: «يَا بِلَالُ حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ دَفَّ نَعْلِكَ»^(١) بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ، قَالَ: مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي أَنِّي لَمْ أَتَطَهَّرْ طَهُورًا فِي سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطُّهُورِ مَا كُتِبَ لِي أَنْ أَصَلِّيَ (ق).

صَلَاةُ الاسْتِخَارَةِ

قال سبحانه: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ ﴿الطلاق: ٣﴾.

٥٤٢- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الاسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: «إِذَا هُمْ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْقَرِيبَةِ ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَعِذُّكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي، أَوْ قَالَ: «عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ فَاقْدُرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي، أَوْ قَالَ: «عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ فَاصْرِفْهُ عَنِّي، وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَاقْدِرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ثُمَّ أَرْضِنِي بِهِ» قَالَ: وَيُسَمَّى حَاجَتَهُ (ع إلام)^(٢).

(١) حركة نعليك.

(٢) أما حديث «من سعادة ابن آدم استخارته الله عز وجل...» (حم) فقد ضاعه

قال أبو محمد: أولى القولين بالصواب في محل هذا الدعاء: أنه قبل السلام، وبعد التشهد.

مَا جَاءَ فِي طُولِ الْقِيَامِ وَكَثْرَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

وقال سبحانه: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِثٌ إِنْ أَاءَ الْبَلِّ سَاجِدًا وَقَائِمًا﴾ [الزمر: ٩].

٥٤٣- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طُولُ الْقُنُوتِ» (م، حم، ت).

٥٤٤- وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَقُومُ وَيُصَلِّي حَتَّى تَرْمَ قَدَمَاهُ أَوْ سَاقَاهُ، يُقَالُ لَهُ، فَيَقُولُ: «أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا» (ع إلا د).

٥٤٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ» (م، حم، د).

٥٤٦- وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «عَلَيْكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ فَإِنَّكَ لَنْ تَسْجُدَ لِلَّهِ سَجْدَةً إِلَّا رَفَعَكَ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً، وَحَطَّ بِهَا عَنْكَ خَطِيئَةٌ» (م، حم، د).

٥٤٧- وَعَنْ رِبْعَةَ بْنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ أَيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ آتِيَهُ يَوْضُؤُهُ وَحَاجَّتِي، فَقَالَ: «سَلْنِي». فَقُلْتُ: أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ، فَقَالَ: «أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؟». فَقُلْتُ: هُوَ ذَلِكَ، فَقَالَ: «أَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ» (م، حم، ن).

قال أبو محمد: المراد بكثرة السجود: كثرة الصلاة، وهو من باب إطلاق الجزء على الكل، وقد يفهم منه الإكثار من السجود وحده، وهو فهم لا أنسه لأحد.

فَضْلُ الصَّلَاةِ فِي الْبُيُوتِ

وقال سبحانه لموسى وهارون وقومهما: ﴿وَأَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [يونس: ٨٧].

٥٤٨- عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» (ع).

٥٤٩- وَعَنْ عِثَانَ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ السُّيُولُ تَحُولُ^(١) بَيْنِي وَبَيْنَ مَسْجِدِ قَوْمِي، فَأَحِبُّ أَنْ تَأْتِيَنِي فَتُصَلِّيَ فِي مَكَانٍ مِنْ بَيْتِي أَتَّخِذُهُ مَسْجِدًا، فَقَالَ: «سَتَفْعَلُ» فَلَمَّا دَخَلَ قَالَ: «أَيْنَ تُرِيدُ؟» فَأَشْرَفْتُ لَهُ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ الْبَيْتِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَنَّفْنَا خَلْفَهُ، فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ (ق)، وَقَدْ صَحَّ التَّفَعُّلُ جَمَاعَةً مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

التَّفَعُّلُ جَالِسًا وَمُضْطَجِعًا وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْقِيَامِ وَالْجُلُوسِ فِي الرُّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ

وقال الله سبحانه: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨].

٥٥٠- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمَّا بَدَأَ^(٢) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَقَلَّ كَانَ أَكْثَرُ صَلَاتِهِ جَالِسًا (ق).

٥٥١- وَعَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي مَسْجِدِهِ^(٣) قَاعِدًا حَتَّى كَانَ قَبْلَ وَقَاتِهِ، فَكَانَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِهِ قَاعِدًا، وَكَانَ يَقْرَأُ بِالسُّورَةِ فَيُرْتِّلُهَا حَتَّى تَكُونَ أَطْوَلُ مِنْ أَطْوَلِ مِنْهَا (م، حم، ن، ت).

(١) في (المتن): «السُّيُولُ»، والصواب ما هو مثبت.

(٢) أنس رضي الله عنه.

(٣) أي: ناطقته.

الصلوات

٥٥٢- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ قَاعِدًا، قَالَ: «إِنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ، وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ» (ع إلام).

٥٥٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي لَيْلًا طَوِيلًا قَائِمًا، وَكَلِيلًا طَوِيلًا قَاعِدًا، وَكَانَ إِذَا قَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ، رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَائِمٌ، وَإِذَا قَرَأَ قَاعِدًا، رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَاعِدٌ (ع إلام).

٥٥٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا لَمْ تَرَ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي صَلَاةَ اللَّيْلِ قَاعِدًا قَطُّ حَتَّى أَسَنَ، وَكَانَ يَقْرَأُ قَاعِدًا، حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ فَقَرَأَ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً ثُمَّ رَكَعَ. رَوَاهُ (ع) وَزَادُوا: ثُمَّ يَفْعَلُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ كَذَلِكَ.

وأجمع أهل العلم على جواز صلاة النافلة جالسًا للمقادر على القيام^(١).

الجلوس متربعا

وقال سبحانه: ﴿فَأَنقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

٥٥٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي مُتْرَبِعًا (ن، خز، حب، ك، قط).

النهي عن التطوع بعد الإقامة

وقال سبحانه: ﴿وَأَزْكُوا مَعَ الرُّكُوبِ﴾ [البقرة: ٤٣].

٥٥٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُنِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» (ع إلام).

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٦٩/١٩).

٥٥٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا وَقَدْ أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَاتَ^(١) بِهِ النَّاسُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الصُّبْحُ أَرْبَعًا، الصُّبْحُ أَرْبَعًا» (ق).

أَوْقَاتُ النَّهْيِ عَنِ التَّنْفُلِ

وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ هَئِنَّمْ عَنَتُمْ فَاثْنَوْا﴾ [الحشر: ٧].

٥٥٨ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» (ق).

٥٥٩ - عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبَسَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَّمَنِي مِمَّا عَلَّمَكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، قَالَ: إِذَا صَلَّيْتَ الصُّبْحَ، فَأَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَإِذَا طَلَعَتْ، فَلَا تُصَلِّ حَتَّى تَرْتَفِعَ، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ حِينَ تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، وَحَيْثُ يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ، فَإِذَا ارْتَفَعَتْ قَبْلَ رُفُوحِ أَوْ رُمُوحَيْنِ، فَصَلِّ. فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ حَتَّى - يَعْنِي - يَسْتَقِيلَ الرُّمُوحُ بِالظَّلِّ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهَا حَيْثُ يُسَجِّرُ جَهَنَّمُ، فَإِذَا أَفَاءَ الْفَيْءُ فَصَلِّ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ حَتَّى تُصَلِّيَ الْعَصْرَ، فَإِذَا صَلَّيْتَ الْعَصْرَ فَأَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَإِنَّهَا تَغْرُبُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، فَحَيْثُ يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ (م، حم، وأوله عنده: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ اللَّيْلِ أَسْمَعُ؟ قَالَ: «جَوْفُ اللَّيْلِ الْآخِرُ، فَصَلِّ مَا شِئْتَ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَكْتُوبَةٌ، حَتَّى تُصَلِّيَ الصُّبْحَ».

٥٦٠- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: ثَلَاثُ سَاعَاتٍ نَهَاكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُصَلِّيَ فِيهِنَّ، أَوْ تُقْبِرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا: «حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهَيْرِ، وَحِينَ تَضَيِّقُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ» (ع إ لأ خ).

وأجمع أهل العلم على أن التطوع بالصلاة حسن، ما لم يكن بين طلوع الشمس وابتداء الضلوع الشمس، بغير ركعتي الفجر^(١).

وقال ابن عبد البر: وأجمع أهل العلم على أن نهى النبي ﷺ عن الصلاة عند طلوع الشمس، وعند غروبها صحيح غير منسوخ، لم يعارضه شيء، إلا أنهم اختلفوا في تأويله، فقال بعضهم: لا تُصَلِّي نافلة ولا فريضة ولا على جنازة في ذينك الوقتين، ولا عند استواء الشمس، وقال بعضهم ذلك في النافلة دون الفريضة والصلاة على الجنازة^(٢).

قال ابن تيمية: والنهي في العصر معلق بصلاة العصر: فإذا صلاها لم يصل بعدها، وإن كان غيره لم يصل، وما لم يصلها فله أن يصلي. وهذا ثابت بالنص والاتفاق، فإن النهي معلق بالفعل^(٣).

هل تُعاد الجماعة في وقت النهي؟

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَقْرَأُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

٥٦١- عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَجَّةً، فَصَلَّيْتُ مَعَهُ صَلَاةَ الصُّبْحِ فِي مَسْجِدِ الْخَيْفِ، فَلَمَّا

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٦٠)، مختلف الحديث (الإقناع ١/٣٢٠).

(٢) الاستذكار (١/٣٦٦)، التمهيد لابن عبد البر (١١/١٣٠)، (الإقناع

١/٣١٨، ٣١٩).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٣/٢١٠).

قَضَى صَلَاتُهُ الْحَرْفَ، فَإِذَا هُوَ بِرَجُلَيْنِ فِي أُخْرَى الْقَوْمِ لَمْ يُصَلِّا، فَقَالَ: «عَلَيَّ بِهِمَا» فَجَبِيَ بِهِمَا تَرَعْدُ فَرَأَيْتُهُمَا^(١)، فَقَالَ: «مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا؟» فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا قَدْ صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلَا إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا ثُمَّ أَتَيْتُمَا مُسْجِدَ جَمَاعَةٍ فَصَلِّيَا مَعَهُمْ فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ» (حم، د، ت، ن). وفي لفظ له: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فِي رَحْلِهِ ثُمَّ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ مَعَ الْإِمَامِ فَلْيُصَلِّهَا مَعَهُ، فَإِنَّهَا لَهُ نَافِلَةٌ».

قال أبو محمد: في الحديث دليل لمن أجاز الصلاة وقت النهي إذا كانت لسبب.

صَلَاةُ رُكْعَتَيِ الطَّوَافِ فِي أَيِّ وَقْتٍ

وقال سبحانه: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة].

٥٦٢- رَعَنَ جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى آيَةً مَّاعٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ» (ع إلاخ).

وأجمع أهل العلم على أن الصلاة على الجنائز جائزة بعد العصر، وبعد الصبح^(٢).

وأجمعوا على أن الطواف في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها جائز^(٣).

(١) مفردا فرصة، وهي لحمة الكتف.

(٢) الاشراف (الإفحام ١/٣٢٢).

(٣) للمجموع من العبدري (موسوعة الإجماع ٢/٧٦٥).

وانفقوا على كل صلاة ما عدا الصلوات الخمس، والجنائز،
والوتر، وما نذره المرء ليست فرضاً^(١).

وانفقوا على أن صلاة العيدين، وكسوف الشمس، وقيام ليالي
رمضان ليست فرضاً، وكذلك التهجيد على غير رسول الله ﷺ^(٢).

وانفقوا على أن النوافل من التهجد والتطوع من شاء جهر،
ومن شاء أسر^(٣).

وأجمع أهل الأرض قاطبة من المسلمين على أن صلاة التطوع
لا تجزي إلا بطهارة من وضوء وتيمم أو غسل ولا يد^(٤).

ولا خلاف في أن التطوع يصليه المرء جالساً إذا شاء^(٥).

(١) مراتب الإجماع لأبن حزم (٥٨).

(٢) مراتب الإجماع لأبن حزم (٥٨).

(٣) مراتب الإجماع لأبن حزم (٦٠).

(٤) المنطوق (الإقناع ٥٠٥/٢).

(٥) المنطوق (الإقناع ٥٠٦/٢).

سُجُودُ التَّلاوةِ

وقال سبحانه: ﴿ إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ ﴿١٥﴾ [السجدة].

سجود التلاوة مشروع بإجماع الصحابة^(١).

مَوَاضِعُ السُّجُودِ فِي سُورَةِ الْحَجِّ وَصِ وَالْمُقَصِّلِ

٥٦٣- عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَ خَمْسَ عَشْرَةَ سُجْدَةً فِي الْقُرْآنِ، مِنْهَا ثَلَاثٌ فِي الْمُقَصِّلِ، وَفِي الْحَجِّ سَجْدَتَانِ (د، هـ، بسند ض).

٥٦٤- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: ﴿وَالنَّجِيرُ﴾ فَسَجَدَ فِيهَا وَسَجَدَ مَنْ كَانَ مَعَهُ غَيْرَ أَنْ شَيْخًا مِنْ قُرَيْشٍ أَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصَى أَوْ تُرَابٍ فَرَفَعَهُ إِلَى جَبْهَتِهِ وَقَالَ: «يَكْفِينِي هَذَا». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ بَعْدُ قُتِلَ كَافِرًا (ق).

٥٦٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَجَدْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي ﴿إِذَا النُّجُومُ انشَقَّتْ﴾، و﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ (ع إلا خ).

٥٦٦- وَعَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَيْسَتْ ﴿ص﴾ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا (خ، حم، ت).

٥٦٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ فِي ﴿ص﴾، وَقَالَ: «سَجَدَهَا دَاوُدُ لِقَوْلِهِ تَوْبَةً، وَتَسْجُدُهَا شُكْرًا» (ن).

(١) المعنى، بداية المجتهد، شرح صحيح مسلم، المجموع، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٥٣٥).

٥٦٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ (ص)، فَلَمَّا بَلَغَ السُّجْدَةَ نَزَلَ، فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمٌ آخَرُ قَرَأَهَا، فَلَمَّا بَلَغَ السُّجْدَةَ تَشَرَّنَ^(١) النَّاسُ لِلْسُّجُودِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا هِيَ تَوْبَةٌ نَبِيٍّ، وَلَكِنِّي رَأَيْتُكُمْ تَشَرَّنُمْ لِلْسُّجُودِ» فَتَزَلَّ فَسَجَدَ وَسَجَدُوا (د).

وأجمع أهل العلم على عشرٍ منها، واختلفوا في التي في (ص)، وفي الآخرة التي في (الحج)، وفي الثلاث اللواتي في المفصل^(٢).

استحبابُ سُجُودِ الْمُسْتَمِيعِ إِذَا سَجَدَ التَّالِي

وقال سبحانه: ﴿إِذَا نَقَلَ عَلَيْكَ مَآيَتُ الرَّحْمَنِ خَرَوْا سُجَّدًا وَبُكِيًا ۖ﴾ [مريم: ٥٨].

وقال عن أهل الشقاء والشقاق، في (الانشقاق): ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ ۝﴾.

٥٦٩- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا السُّورَةَ، فَيَقْرَأُ السُّجْدَةَ فَيَسْجُدُ، وَنَسْجُدُ مَعَهُ حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا مَكَانًا لِمَوْضِعِ جَنْبَتِهِ (ق).

وفي رواية: فِي خَيْرِ صَلَاةٍ (م).

قَالَ (خ): وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ لِتَحِيْمِ بْنِ حَذَلَمٍ - وَهُوَ غُلَامٌ فَقَرَأَ عَلَيْهِ سَجْدَةً - فَقَالَ: أَسْجُدْ فَإِنَّكَ إِمَامُنَا فِيهَا.

(١) تهاوا.

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٧).

٥٧٠- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ﴿وَالْجُنْدِ﴾ فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا (ع إلا هـ). وَرَوَاهُ (قَط) وَقَالَ: فَلَمْ يَسْجُدْ مِنَّا أَحَدٌ.

٥٧١- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى الْمَيْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (سُورَةَ النُّحْلِ) حَتَّى جَاءَ السَّجْدَةُ فَتَزَلَّ وَسَجَدَ، وَسَجَدَ النَّاسُ، حَتَّى إِذَا كَانَتِ الْجُمُعَةُ الْقَابِلَةُ قَرَأَ بِهَا حَتَّى إِذَا جَاءَ السَّجْدَةُ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّا لَمْ نُؤْمَرْ بِالسُّجُودِ، فَمَنْ سَجَدَ فَقَدْ أَصَابَ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ (خ). وَفِي لَفْظٍ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَفْرِضْ عَلَيْنَا السُّجُودَ إِلَّا أَنْ نَشَاءَ.

واتفق أهل العلم على أن سجود التلاوة للقارئ والمستمع^(١).
واتفقوا على أن من قرأ وهو في الصلاة سجدة من سجديات القرآن، فخر لها ساجداً، ثم عاد إلى صلاته = أن صلاته لا تنقض^(٢).

مَا يَقُولُ فِي سُجُودِ التَّلَاوةِ

وقال الله: ﴿خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: ١٥].

٥٧٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ بِاللَّيْلِ: «سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ» (٤).

٥٧٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأُكَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ الْبَارِحَةَ فِيمَا يَرَى النَّاسُ كَأَنِّي أَصْلَبُ إِلَى

(١) بداية المجهود، المعني، فتح الباري عن ابن بطال، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٥٣٥).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٧).

أَصْلُ شَجَرَةٍ، فَقَرَأْتُ السَّجْدَةَ، فَسَجَدَتِ الشَّجَرَةُ لِسُجُودِي،
فَسَمِعْتُهَا تَقُولُ: اللَّهُمَّ اخْطُطْ عَنِّي بِهَا وَزْرًا، وَارْتَبِ لِي بِهَا أَجْرًا
وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُخْرًا، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَرَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ
السَّجْدَةَ فَسَجَدَ، فَسَمِعَتْهُ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ مِثْلَ الَّذِي أَخْبَرَهُ الرَّجُلُ
عَنْ قَوْلِ الشَّجَرَةِ (هـ، ت). وَزَادَ فِيهِ: وَتَقَبَّلَهَا مِنِّي كَمَا تَقَبَّلَتْهَا مِنْ
عَبْدِكَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ^(١).

قال أبو محمد: قال جمهور العلماء: يشترط لسجدة التلاوة
ما يشترط للصلاة، من طهارة، واستقبال قبلة، وستر عورة، وكان
ابن عمر يقول: لا يشترط لها ذلك، وهو مذهب جماعة من
المحققين، وجعلوا حكمها حكم التكبير، ولم يثبت فيها تكبير إلا
ما رواه أبو داود: عن ابن عمر: كان النبي ﷺ يقرأ علينا القرآن،
فإذا مر بالسجود كبر وسجد وسجدنا، وفيه مقال، ولو صح ليس
فيه إلا تكبيرة واحدة، وليس عليه تسليم، ومثلها سجدة الشكر.

سجدة الشكر

قال تعالى: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الزمر].
وقال جل شأنه: ﴿الَّذِينَ يَسْجُدُونَ لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾ [النمل: ٢٥].

وقال سبحانه: ﴿وَحَرَّرَاكُمَا وَأَنَابَ﴾ [ص: ٢٤]، سجدها داود توبةً، ونحن نسجدها شكرًا، كما جاء في الخبر.

٥٧٤- عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَتَاهُ أَمْرٌ يَسْرُهُ، أَوْ يُسْرِ بِهِ، خَرَّ سَاجِدًا شُكْرًا لِلَّهِ (د، ت، حم). وَلَفْظُهُ: أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيُّ ﷺ أَتَاهُ بَشِيرٌ يُبَشِّرُهُ بِظَفَرٍ جُنْدٍ لَهُ عَلَى عَدُوِّهِمْ - وَرَأْسُهُ فِي حِجْرِ عَائِشَةَ - فَقَامَ فَخَرَّ سَاجِدًا، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ.

قال أبو محمد: فيه دليل على أن سجود الشكر يكون عن قيام، وهو قول طائفة من العلماء.

٥٧٥- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ مَكَّةَ نُرِيدُ الْمَدِينَةَ، فَلَمَّا كُنَّا قَرِيبًا مِنْ عَزْوَرَاءَ^(١)، نَزَلَ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ فَدَعَا اللَّهَ سَاعَةً، ثُمَّ خَرَّ سَاجِدًا فَمَكَثَ طَوِيلًا، ثُمَّ قَامَ فَرَفَعَ يَدَيْهِ سَاعَةً، ثُمَّ خَرَّ سَاجِدًا - فَعَلَهُ ثَلَاثًا - وَقَالَ: «إِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي، وَشَفَعْتُ لِأُمَّتِي، فَأَعْطَانِي ثَلَاثَ أُمَّتِي، فَخَرَرْتُ سَاجِدًا شُكْرًا لِرَبِّي، ثُمَّ رَفَعْتُ رَأْسِي فَسَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي فَأَعْطَانِي ثَلَاثَ أُمَّتِي، فَخَرَرْتُ سَاجِدًا شُكْرًا لِرَبِّي، ثُمَّ رَفَعْتُ رَأْسِي فَسَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي، فَأَعْطَانِي الثَّلَاثَ الْآخِرَ، فَخَرَرْتُ سَاجِدًا لِرَبِّي» (د، بسند ض^(٢)).

(١) ثنية عند الجحفة، خارج مكة.

(٢) في إسناده: موسى بن يعقوب الزمعي، يفتح الزاي، وسكون الميم، قال ابن حجر: صدوق، سمى الحفظ.

وَسَجَدَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ جَاءَهُ قَتْلُ مُسَيْلِمَةَ.
وَسَجَدَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ وَجَدَ ذَا الثُّدِيَّةِ^(١) فِي الْخَوَارِجِ
(حم).

وَسَجَدَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ لَمَّا بُشِّرَ بِتَوْبَةِ
اللَّهِ عَلَيْهِ (ق).

قال العلماء: سجود الشكر الذي يكون حال ورود نعمة لله
تعالى على المرء صح عن أبي بكر وعليّ وكعب بن مالك،
ولا يخالف لهؤلاء من الصحابة أصلاً^(٢).

وقال مالك، وهو مروي عن أبي حنيفة: يكره؛ لأنه لم يؤثر
عن النبي ﷺ، واستغربه الشوكاني من هذين الإمامين الجليلين.

قال أبو محمد: مما أحدثه الناس اليوم سجود المتسابقين في
اللعب والغناء وغيرهما في ساح الملاعب والنوادي، وهو سجود
في غير محله؛ لأنه سجود في لهو مباح أو محرم، بما يحط من
قدر هذه العبادة المعظمة، ويُعْلِي من شأن الله، حتى يعتقد أنه
نصر من الله وفتح قريب.. وربما كان الساجد عفيف الجبهة^(٣).

ومن مسائل الباب: حكم سجود الشكر في الصلاة، وأكثر
العلماء على بطلان صلاة من سجد للشكر في الصلاة، إلا إن كان
جاهلاً أو ناسياً، وقال النووي: اتفق أصحابنا على تحريم سجود
الشكر في الصلاة، وقال ابن قدامة: إن سجد بطلت صلاته، ومن
ثم قالوا: سجدة (ص) سجدة شكر، لا يسجد بها في الصلاة.

(١) رجل من الخوارج، كان في يده مثل ثدي المرأة، فيه حلقة كحلقة الثدي.

(٢) المحلى (موسوعة الإجماع ١/ ٥٣٩).

(٣) كناية عن لا يعنلي، ولم يسجد لله سجدة.

سُجُودُ السُّجُودِ

وقول الله سبحانه: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾
[البقرة: ٢٨٦].

مَا جَاءَ فِيمَنْ سَلَّمَ مِنْ رُكْعَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ

٥٧٦- عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّى
بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتَيْ الْعِشِيِّ^(١)، فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ
سَلَّمَ، فَقَامَ إِلَى خَشَبَةٍ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَاتَّكَأَ عَلَيْهَا كَأَنَّهُ
غَضَبَانُ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ،
وَوَضَعَ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى، وَخَرَجَتِ السَّرْعَانُ^(٢)
مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالُوا: قُصِرَتِ الصَّلَاةُ؟ وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ
وَعُمَرُ - فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ - وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ يَقَالُ لَهُ: ذُو الْيَدَيْنِ،
فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْسِيتَ أَمْ قُصِرَتِ الصَّلَاةُ؟ فَقَالَ: «لَمْ أُنْسَ
وَلَمْ تُقْصَرْ». فَقَالَ: «أَكَمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟». فَقَالُوا: نَعَمْ. فَتَقَدَّمَ
فَصَلَّى مَا تَرَكَ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ،
ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ
رَأْسَهُ وَكَبَّرَ، فَرُبَّمَا سَأَلُوهُ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَيَقُولُ: أَتَيْتُ أَنْ عِمْرَانَ بْنَ
حُصَيْنٍ قَالَ: ثُمَّ سَلَّمَ (ق). وَفِي رِوَايَةٍ لِمَا قَالَ: «لَمْ أُنْسَ وَلَمْ
تُقْصَرْ». قَالَ: «بَلَى قَدْ نَسِيتُ».

٥٧٧- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
صَلَّى الْعَصْرَ، فَسَلَّمَ فِي ثَلَاثِ رُكْعَاتٍ، ثُمَّ دَخَلَ مَنَزِلَهُ - وَفِي

(١) العشي: ما بين الزوال إلى الغروب.

(٢) أول الناس خروجًا.

لَقَطِ: فَدَخَلَ الْحُجْرَةَ - فَقَامَ إِلَى رَجُلٍ، يُقَالُ لَهُ: الْخِرْبَاقُ - وَكَانَ فِي يَدِهِ طَوْلٌ - فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَذَكَرَ لَهُ صَنِيعَهُ، فَخَرَجَ غَضَبَانِ يَجْرُ رِدَاءُهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «أَصْدَقَ هَذَا؟» قَالُوا: نَعَمْ، فَصَلَّى رُكْعَةً، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ (م، حم، ن، د).

وقد اتفق على إيجاب السجود للسهو من ثبوت الأخبار من علماء الأمة^(١).

والإجماع ثابت في أنه: يشرع التكبير لسجود السهو^(٢).

ومن سها إمامه وجب عليه إذا سجد إمامه أن يتبعه إذا كان شهد أول صلاته لاتفاق العلماء على ذلك^(٣).

واتفق العلماء على أن الإمام لا يسجد من أجل سهو المأموم^(٤).

وأجمعوا على تأخير السجود للسهو إلى آخر الصلاة^(٥).

مَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ

وقال سبحانه: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣].

٥٧٨ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى، ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا؟ فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَتَيَّنْ عَلَى مَا امْتَنَقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ

(١) الإيجاز (الإقناع ٢/ ٤٢٩).

(٢) شرح صحيح مسلم (مجموعة الإجماع ١/ ٥٣٧).

(٣) الإيجاز (الإقناع ٢/ ٤٢٩).

(٤) الإيجاز، المحلى (الإقناع ٢/ ٤٣٠، ٤٣١).

(٥) الاستنكار (٤/ ٣٥٨).

قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا شَقَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى اثْنَامَا لِأَرْبَعٍ كَانَتْ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ (م، حم).

وفي قوله: «ترغيماً للشيطان» ردُّ على من قال بسجود السَّهْوِ لِمَنْ فَعَلَ شَيْئًا مُتَعَمِّدًا فِي الصَّلَاةِ، كَالْمَشْيِ الْقَلِيلِ، وَالْحَرَكَةِ الْكَثِيرَةِ الْمُتَعَمِّدَةِ؛ لِأَنَّهُ هَذَا بِسَبَبِ الْمُصَلِّي، لَا بِسَبَبِ الشَّيْطَانِ.

٥٧٩- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ - قَالَ إِبْرَاهِيمُ (أَحَدُ رَوَاةِ الْحَدِيثِ) -: زَادَ أَوْ نَقَصَ، فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: لَا، وَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذًا وَكَذًا، فَثَنَى رِجْلَيْهِ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «إِنَّهُ لَوْ حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ أَتَيْنَاكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أُنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي، وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصُّوَابَ فَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيُسَلِّمْ، ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ» (ع إلات).

قال أبو محمد: لا بدَّ أن يكون هذا السجود - إن كان عن نقص - عن ترك الجلوس للتشهد، لأنه لا يتصور ممَّا هو من الأفعال ويعلمه المأموم، وليس بركن = سواه، وإمَّا أن يكون سجوده هنا عن زيادة.

٥٨٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ بَيْنَ ابْنِ آدَمَ وَبَيْنَ نَفْسِهِ، فَلَا يَذَرِي كُمْ صَلًى، فَإِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ» (د، هـ)، وهو لبقية (ع) إِلَّا قَوْلَهُ: «قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ».

قال ابن عبد البر: وأجمع العلماء على أن من شك في الصبح، هل صلى واحدة أو اثنتين أن يحكمه حكم من شك في ذلك من

الظهر ومبهما، كل على أصله من قال منهم بالنحوي، ومن قال
بالبناء على اليقين والرجوع من شك إلى يقين مجتمع عليه^(١).

مَنْ نَسِيَ الشَّهْدَ الْأَوَّلَ حَتَّى اسْتَمَّ قَائِمًا لَمْ يَرْجِعْ

٥٨١- عَنْ ابْنِ بُحَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى، فَقَامَ فِي
الرُّكْعَتَيْنِ، فَسَبَّحُوا بِهِ فَمَضَى، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ سَجَدَ
سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ (ن)، ورواه باقي الجماعة بمعناه.

٥٨٢- وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ فَلَمْ يَسْتَمَّ قَائِمًا، فَلْيَجْلِسْ، وَإِنْ
اسْتَمَّ قَائِمًا فَلَا يَجْلِسْ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيِ السُّهُوِ (حم، د، هـ،
بمسند ض)^(٢).

وقد اتفقت الأئمة على أن من قام من اثنتين ساهياً، ولم يجلس
حتى استوى قائماً؛ وجب عليه أن يسجد سجدتين بإيجاب
السنة^(٣).

مَنْ صَلَّى الرَّبَاعِيَّةَ خَمْسًا

٥٨٣- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ
خَمْسًا، فَقِيلَ لَهُ: أَزِيدُ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «لَا، وَمَا ذَلِكَ؟»
قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ (ع).

(١) الاستذكار (٤/٣٥٣).

(٢) مداره على جابر الجعفي، ضعيف، قال أبو داود: لم أخرج عنه في كتابي
غير هذا الحديث.

(٣) الإيجاز (الإقناع ٢/٤٣٢)، مراتب الإجماع لابن حزم، بدلية المجتهد،
المجموع (موسوعة الإجماع ١/٥٣٧).

ومن صلى أربعاً، ثم قام ساهياً، عاد إلى الجلوس في أي وقت ذكر سهوة، فإذا فرغ من صلاته سجد سجدة في السهو لا تفاق العلماء على ذلك^(١).

هل يشهد لسجود السهو بعد السلام؟

وقال سيحانه: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣].

٥٨٤- عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ، فَسَاءَ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ تَشَهَّدَ، ثُمَّ سَلَّمَ (د، ت)، وَضَعَفَ بِالشُّذُودِ^(٢).

وأجمع أهل العلم على جواز سجود السهو قبل السلام ويعدّه، وإنما الخلاف في الأفضل^(٣).

وأجمعوا على أنه ليس على من سها خلف الإمام سجود^(٤).

وأجمعوا على أن من أدرك السهو مع إمامه؛ فإنه يسجد للسهو، وإن لم يسه^(٥).

مَنْ نَسِيَ صَلَاةً لَا يَذَرِي مَا هِيَ

وقال سيحانه: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

(١) الإيجاز (الإقناع ٢/٤٣١، ٤٣٢)، مراتب الإجماع، بداية المجتهد، المجموع (موسوعة الإجماع ١/٥٢٧).

(٢) لأنه تفرد به أشعث عن ابن سيرين، وقد خالفه غيره من الحفاظ عن ابن سيرين.

(٣) فتح الباري عن الماوردي وغيره، المجموع عن الماوردي، شرح صحيح مسلم عن القاضي عياض، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٥٢٧).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٤٣)، قال ابن المنذر: وتفرد مكحول، فقال: عليه.

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٩).

قال أبو محمد: أعدل الأقوال في ذلك: أن يصلي أربع ركعات ثم يسجد للتهنؤ بعد السلام، وهو قول الأوزاعي وابن حزم، وقال سفيان: يصلي ثلاث صلوات، إحداها ركعتان، والثانية ثلاث، والثالثة أربع، ينوي بالأولى الفجر، وبالثانية المغرب، وبالثالثة واحدة من الرباعية.

مَنْ تَذَكَّرَ صَلَاةً وَهُوَ فِي صَلَاةٍ

وقال سبحانه: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤].

وقال عز وجل: ﴿وَلَا تَبْطُلُوا الصَّلَاةَ الَّتِي كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ﴾ [محمد: ٣٣].

ذهب كثير من العلماء إلى أن من تذكَّر صلاة نسيها وهو في صلاة أنه يُتِم الصلاة التي هو فيها، ثم يقضي الفائتة، وهو قول الحسن وطاووس وداود وأبي ثور وابن حزم. وقال ابن عمر: من ذكر صلاة في صلاة؛ أنهدمت عليه. وقال أحمد ابن حنبل: يبدأ بالفائتة ولو أنها صلاة عشرين سنة.

والسجود كله بعد السلام، إلا ما ورد التهنؤ فيه أنه قبل السلام، وهو في موضعين (الشك، وترك الجلوس الأول) وهو قول ابن حزم، وقال جمع من الصحابة والتابعين وأبو حنيفة: بعد السلام مطلقاً، وقال الشافعي: قبله مطلقاً. وقال مالك: ما كان عن زيادة فبعد، وإلا فقبل، وقال أحمد: يستعمل كل حديث كما ورد، وما لم يرد يسجد له قبل السلام، وقال بعضهم: بخير السامي، وفيه أقوال أخرى.

صلاة الجماعة

وقال الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤].

قال أبو محمد: في القرآن آيات كثيرة فيل: إنها في صلاة الجماعة، منها: قوله سبحانه: ﴿وَالصَّلَاةَ الْوُسْطَى﴾، وقوله: ﴿وَتَقْلِبَكَ فِي السَّجِدِينَ﴾، وقوله: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ﴾، وقوله: ﴿وَقَدْ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى الشُّجْرِ﴾، وغيرها.

الحث عليها وفضلها

وقال سبحانه: ﴿وَأَزْكُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣].

٥٨٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَثْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ، وَصَلَاةُ الْفَجْرِ، وَكُلُّهُمْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لِأَنَّهُمَا وَكُو حَبَوَا، وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ بِالصَّلَاةِ فَتَقَامَ، ثُمَّ أُمَرَ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أُطْلِقَ مَعِيَ بَرَجَالٌ مَعَهُمْ حُزْمٌ مِنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ، فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ يَوْمَهُمْ بِالنَّارِ» (ق)، ولـ (حم): «لَوْلَا مَا فِي الْيُتُوتِ مِنَ النَّسَاءِ وَالذَّرِيَّةِ أَقَمْتُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ وَأَمَرْتُ فِتْيَانِي يُحَرِّقُونَ مَا فِي الْيُتُوتِ بِالنَّارِ».

قال أبو محمد: في قوله: «صلاة العشاء»، ردٌ على من حمل الوعيد على تخلفهم عن الجمعة، وهؤلاء القوم الذين لا يشهدون الصلاة هم المنافقون، حيث لا دليل على إيمانهم العملي إلا الصلاة، ولا يعلم ذلك إلا بشهودهم لها، وميأتي بعد قليل أثر ابن مسعود في أنه لم يكن يتخلف عنها إلا المنافقون.

الجمعة

٥٨٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَجُلًا أَخْبَسَ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَسَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَخَّصَ لَهُ فَيُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ ، فَرَخَّصَ لَهُ ، فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ فَقَالَ : «مَنْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ ؟» قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : «فَأَجِبْ» (م ، ن) .

قال أبو محمد : في متن هذا الحديث نكارة ، لمخالفته نصوص الشريعة في رفع الحرج عن الأمة عامة ، وعن الأعمى خاصة ، لا سيما أنه شكّا من عدم القائد ومن كثرة الهوام والسباع ، كما في رواية (مسلم) الأخرى ، فإن مثل هذه الأعذار تسوّغ له ترك الجمعة ، فكيف بالجماعة ؟ وقد تكلف له العلماء بأجوبة لا تقنع .

٥٨٧- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : لَقَدْ رَأَيْتُنَا وَمَا يَتَخَلَفُ عَنْهَا إِلَّا مُتَافِقٌ مَعْلُومُ التَّفَاقٍ ، وَلَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يُؤْتَى بِهِ بِهَادَى بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ حَتَّى يُقَامَ فِي الصَّفِّ (م ، حم ، ن ، د) .

٥٨٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلٌ عَلَى صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً» (ق) .

قال الترمذي : عامة من روى عن النبي إنما قالوا خمسة وعشرين إلا ابن عمر ، فإنه قال : «بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ»^(١) .

والعلماء في الجمع بينهما أقوال ، منها : أن القليل لا يغني الكثير ، ومنها أن ذلك يعود إلى حال المصلّي وخشوعه ، ومنها أن هذا الفرق يعود إلى كثرة الجماعة ، ولشيخ الإسلام ابن تيمية جمع لطيف ، وهو أن السبع والعشرين اعتبر فيها صلاته وحده وصلاته جماعة ، فهاتان اثنتان والفضل خمس وعشرون درجة .

(١) جامع الترمذي (١/٢٢١) .

٥٨٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ بَضْعًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً (ق).

٥٩٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ رَاحَ فَوَجَدَ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا ، أَعْطَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِثْلَ أَجْرِ مَنْ صَلَّاهَا وَحَضَرَهَا ، لَا يُنْقِصُ ذَلِكَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا (حم ، ن ، د).

قال ابن عبد البر: في فضل صلاة الجماعة أحاديث متواترة عن النبي ﷺ أجمع العلماء على صحة مجيئها، وعلى اعتقادها، والقول بها^(١).

وقال ابن تيمية: صلاة الجماعة يؤمر بها باتفاق المسلمين، ويُلَام على تركها، فلا يمكن من حكم ولا شهادة ولا فتيا مع إصراره على ترك السنن الراتبة التي هي دون الجماعة، فكيف بالجماعة التي هي أعظم شعائر الإسلام^(٢).

وقال الشوكاني: أعدل الأقوال وأقربها إلى الصواب: أن الجماعة من السنن المؤكدة التي لا يخل بملازمتها ما أمكن إلا محروم مشؤوم^(٣).

قال أبو محمد: الصلاة هي أعظم شعائر الإسلام، والجماعة فرع عنها. وجمهور الأئمة على أنها ليست فرض شرط ولا فرض

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٨/٢٢٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٣/٧٥٢).

(٣) نيل الأوطار (٥/٤٢٠).

عين، ومما أضيفه من أدلة على ذلك مما لم يذكره أهل العلم: نهى أكل الثوم والبصل أن يقرب المسجد، ولو كانت فرض عين نهى عن أكلها قبل الصلاة، في أدلة أخرى بينها في موضع آخر^(١). ومن قال بأن الجماعة فرض أو شرط ومسح العذر، فلم يمنع من أكل الثوم والبصل، وأذن لمن أكل ذلك بالتخلف، ومنع الصلاة بحضرة طعام جماعة أو غير جماعة.

فَضْلُ الصَّلَاةِ فِي الْفَلَاةِ

﴿وَحَبِّثْ مَا كُنْتُمْ قَوْلُوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤].

٥٩١- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّلَاةُ فِي جَمَاعَةٍ تُعَدُّ خَمْسًا وَعِشْرِينَ صَلَاةً، فَإِذَا صَلَّاهَا فِي فَلَاةٍ فَأَتَمُّ رُكُوعَهَا وَسُجُودَهَا بَلَّغَتْ خَمْسِينَ صَلَاةً» (د).

قال أبو محمد: من الفقه في هذا الحديث أن يبقى المراء في الفلاة إذا حضرت الصلاة، ولا يتكلف للذهاب إلى مسجد الحاضرة راكباً أو ماشياً.

حُضُورُ النِّسَاءِ إِقَامَتَهَا فِي الْمَسَاجِدِ وَفَضْلُ صَلَاتِهِنَّ فِي بُيُوتِهِنَّ

وقال الله سبحانه: ﴿وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

٥٩٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَأْذَنَكُم نِسَاؤُكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأَذِّنُوا لَهُنَّ» (ع إله). وفي لفظ: «لَا تَمْنَعُوا النِّسَاءَ أَنْ يَخْرُجْنَ إِلَى الْمَسَاجِدِ وَيُؤْتِيَهُنَّ خَيْرٌ لَهُنَّ» (حم، د).

(١) فصلتها في مقدسي لكتاب (صلاة الجماعة)، الذي صنفه الوالد، رحمه الله تعالى.

٥٩٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَصَابَتْ بَخُورًا فَلَا تَشْهَدُنَّ مَعَنَا الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ» (م، ن، د).

فَضْلُ الْمَسْجِدِ الْأَبْعَدِ وَالْجَمْعِ الْكَثِيرِ

وقول الله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتِ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآخَرَهُمْ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَارَةٍ بِينَ﴾ (يس).

٥٩٤- عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَغْظَمَ النَّاسُ فِي الصَّلَاةِ أَجْرًا أَبْعَدُهُمْ إِلَيْهَا مَمْشَى» (م).

٥٩٥- وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ، وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ، وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى» (حم، ن، د).

السَّغْيُ إِلَى الْمَسْجِدِ بِالسَّكِينَةِ

وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٠٣].

٥٩٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ فَاثْبُتُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ، وَلَا تُسْرِهُوا، فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَاثْبُتُوا» (ع إلات).

وفي رواية: «فاثْبُتُوا» (حم، ن).

قال النووي: السكينة في الحركات، والوقار في الهيئة.

قال أبو محمد: يذكر من إسحاق أنه قال: إذا كان الإسراع لإدراك الركعة مخافة أن نفوت فلا جناح عليه، وظاهر الحديث

يمنع من ذلك، بل يشمل الماشي والراكب، فمن كان على دابة أو سيارة بشمله النهي عن الإسراع، لأن ذلك كله ينافي السكينة والوقار.

مَا يُؤْمَرُ بِهِ الْإِمَامُ مِنَ التَّخْفِيفِ

وقال الله سبحانه: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨].

٥٩٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنْ فِيهِمْ الضَّعِيفُ وَالسَّقِيمُ وَالْكَبِيرُ، فَإِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ» (ع إلا هـ).

٥٩٨- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُوجِزُ الصَّلَاةَ وَيُكْمِلُهَا. وَفِي رِوَايَةٍ: مَا صَلَّيْتُ خَلْفَ إِمَامٍ قَطُّ أَخَفَّ صَلَاةً، وَلَا أَتَمَّ صَلَاةً مِنَ النَّبِيِّ ﷺ (ق).

٥٩٩- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ، وَأَنَا أُرِيدُ إِطَالَتَهَا، فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّيِّ فَنَاجِوُزٌ فِي صَلَاتِي» مِمَّا أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ وَجْدٍ أُمِّهِ مِنْ بُكَائِهِ (ق، ت).

قال ابن عبد البر: التخفيف لكل إمام أمر مجتمِع عليه، مندوب عند العلماء إليه، إلا أن ذلك إنما هو أقل الكمال، وأما الحذف والنقصان فلا (١).

إِطَالَةُ الْإِمَامِ الرَّكْعَةِ الْأُولَى

٦٠٠- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَقَدْ كَانَتْ الصَّلَاةُ تُقَامُ، فَيَنْهَبُ الدَّاهِبُ إِلَى الْبَيْعِ فَيَقْضِي حَاجَتَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَأْتِي وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى وَمَا يُطَوِّلُهَا (م، حم، ن).

(١) الشهيد لابن عبد البر (١٩/٤، ٥).

هل يتظر الإمام من أراد إدراك الركعة ؟

وقال سبحانه: ﴿وَتَمَازُونَا عَلَى الْإِزِ وَالْتَقَوَى﴾ [المائدة: ٢].

٦٠١- وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ، عَنْ رَجُلٍ^(١)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُومُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ حَتَّى لَا يَسْمَعَ وَقْعَ قَدَمِ (حَم، د، بسند ض).

قال أبو محمد: هذا في القيام، وأما في الركوع فلم يرد ذلك في حديث صحيح ولا ضعيف، ومن قال بأن إدراك الركوع لا يتم به إدراك الركعة، لا يجعل للانتظار معنى أصلاً .. وممن قال بذلك - أعني: إدراك الصلاة -: البخاري وابن حزم وطائفة من السلف والخلف.

وَجُوبُ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ وَالنَّهْيُ عَنْ مُسَابَقَتِهِ

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَقْرَأُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

٦٠٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعُونَ» (ق).

٦٠٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا يَخْشَى أَحَدُكُمْ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوِّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ جِمَارٍ، أَوْ يُحَوِّلَ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةَ جِمَارٍ» (ع).

(١) هو طرفة الحطرمي، وهو الذي لم يسم منا، قال الأزدي: لا يصح حديثه.

وصلاته حيثئذ باطلة، في قول أهل الظاهر، وهو رواية عن أحمد، وقال الجمهور: صلاته صحيحة مع الإثم، وتحويل رأسه إلى رأس حمار لأن الحمار لا يفقه ما يحمله.

٦٠٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَلَا تَرْكَعُوا حَتَّى يَرْكَعَ، وَلَا تَرْفَعُوا حَتَّى يَرْفَعَ» (خ).

واتفق الأئمة على أنه لا يجوز لأحد أن يركع قبل إمامه، ولا يرفع قبله، ولا يسجد قبله^(١).

اتِّعَادُ الْجَمَاعَةِ بِاِثْنَيْنِ أَحَدُهُمَا صَبِيٌّ أَوْ امْرَأَةٌ

وقال سبحانه في آية الخوف: ﴿فَلْتَقُمْ مَلَأَيْفَةً مِنْهُمْ مَعْكَ﴾ [النساء: ١٠٢]، والطائفة تصدق على الكثير، وعلى القليل، إلى أن تبلغ إلى واحد.

٦٠٥- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: بَدَأْتُ عِنْدَ خَالَتِي مِثْمُونَةَ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَقُمْتُ أَصَلِّي مَعَهُ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ بِرَأْسِي وَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ (ع). وفي لفظ: وَأَنَا يَوْمَئِذٍ ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ (حم).

٦٠٦- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اسْتَيْقِظَ مِنَ اللَّيْلِ وَأَبْقَظَ أَهْلَهُ فَصَلَّاهُ رَكْعَتَيْنِ جَمِيعًا كُتِبَ مِنَ الذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ» (د).

قال أبو محمد: ومن صور انفراد المأموم: أن يكون إمامه لا يطمئن في صلاته، ولا يقدر على متابعتها إلا بالإخلال بالطمأنينة، فله أن يتفرد ويتم صلاته وحده في مكانه.

انفراد المأموم بعذر

وقال عز في علاه: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

٦٠٧- ثبت في الصحيحين من حديث جابر رضي الله عنه: أن ذلك الرجل - الذي فارق معاذًا - سلم ثم صلى وحده.

الانتقال المنفرد إمامًا

٦٠٨- عن زيد بن ثابت رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ اتخذ حُجْرَةً - قال: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: مِنْ حَصِيرٍ - فِي رَمَضَانَ، فَصَلَّى فِيهَا لِيَالِي، فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا عَلِمَ بِهِمْ جَعَلَ يَقْعُدُ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: لَقَدْ عَرَفْتُ الَّذِي رَأَيْتُمْ مِنْ صَنِيعِكُمْ فَصَلُّوا أَبْهَا النَّاسِ فِي بُيُوتِكُمْ، فَإِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ (خ).

قال أبو محمد: بقي من صور الانتقال: أن يدرك اثنان أو أكثر بعض الصلاة، فيقضوا ما فاتهم ويؤتمهم أحدهم وهو قائم معهم في الصف، إن لم يمكنه التقدم. وهو قول طائفة من السلف، وبه قال أبو محمد ابن حزم.

الإمام يصبر مأثومًا

٦٠٩- وفيه أن أبا بكر رضي الله عنه صلى بالناس، فحضر رسول الله ﷺ فاستأخر أبو بكر، وتقدم النبي ﷺ فصلى (ق).

الجماعة بعد الجماعة لمن فاتته

وقال سبحانه: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَبِيرَ﴾ [الحج: ٧٧].

٦١١- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَصْحَابِهِ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَتَصَدَّقُ عَلَيَّ ذَا فَيُصَلِّيَ مَعَهُ؟» فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَصَلَّى مَعَهُ (حم، د، ت).

وفي رواية: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَصْحَابِهِ الظُّهْرَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ .. (حم).

تَعَدُّ الْجَمَاعَةِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ

وقال سبحانه: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِبَعًا لُشَعًا مِنْهُمْ فِي سُوءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

٦١١- وثبت في الحديث الصحيح: «وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» (م).

الْمَسْبُوقُ يَدْخُلُ مَعَ الْإِمَامِ عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

٦١٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جِئْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ وَنَحْنُ سُجُودٌ فَاسْجُدُوا وَلَا تَعْدُوا مَا شِئْنَا، وَمَنْ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ» (د).

ومن نواذر الفقه هنا: أَنَّ طائفةً من السلف، ومنهم: عطاء، وطاوس، ومجاهد، وإسحاق، أوجبوا على كل من أدرك ركعة واحدة أن يسجد للسجود لآله سيشهد مع الإمام تشهداً زائداً^(١).

(١) نيل الأوطار (٥/٢١٩).

٦١٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ» (ق)، مع عموم حديث: «فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا»، الذي تقدم فرياً.

واتفق أهل العلم على أن من أدرك الإمام وقد رفع رأسه من الركوع واعتدل، ورفع كل من وراءه رؤوسهم واعتدلوا قياماً، فقد فاتته الركعة، وأنه لا يُعْتَدُ بِتَيْنِكَ السَّجْدَتَيْنِ اللَّتَيْنِ أَدْرَكَ^(١).

واتفقوا على أن من جاء والإمام لم يبق عليه إلا السلام: أنه يدخل معه، ويوافق على تلك الحال التي يجده عليها، ما لم يجزم بإدراك الجماعة في مسجد آخر^(٢).

واتفقوا على أنه إذا أقيمت الصلاة وهو في المسجد ولم يكن قد ركع ركعتي الفجر، فإنه يدخل مع الإمام، ويترك ركعتي الفجر^(٣).

والسنة المجمع عليها أن المأموم لا يقضي ما فاتته إلا بعد خروج الإمام من الصلاة^(٤).

قال أبو محمد: ركعتا الفجر وقتها قبل صلاة الفجر، لا وقت لها إلا ذلك، إلا أن ينام الإنسان عنها أو ينساها، فوقتها حين يذكرها، فليحرص المحافظ عليها في بيته؛ لأن أداءها في المسجد مظنة لأن تقطعها الإقامة، وينبغي أن يكون اللوم على تركها أكبر من ترك الجماعة لمن لم يقل بوجوب الجماعة؛ لأنها خير من الدنيا وما فيها، كما تقدم.

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٨).

(٢) المصدر نفسه (٤٩).

(٣) نكت الميون (الإقناع ١/٤٢٥).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٢٧٦/١٥).

مَنْ صَلَّى ثُمَّ أَذْرَكَ جَمَاعَةً فَلْيُصَلِّهَا مَعَهُمْ نَافِلَةً بِهِ
 وقال سبحانه: ﴿وَأَقِمُّوا الصَّلَاةَ لَعَلَّكُمْ تَقْلِحُونَ﴾ [الحج: ٧٧].

٦١٤- سبق حديث يزيد بن الأسود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه: أَنَّهُ قَالَ
 لِرَجُلَيْنِ لَمْ يُصَلِّا مَعَهُمْ: «إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ
 جَمَاعَةٍ فَصَلِّا مَعَهُمْ فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ» (حم، د، ت، ن).

٦١٥- وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَدْرِعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ
 وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى - يَعْنِي وَلَمْ أَصَلْ -
 فَقَالَ لِي: «أَلَا صَلَّيْتَ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ فِي
 الرَّحْلِ ثُمَّ أَتَيْتُكَ، قَالَ: «فَإِذَا جِئْتَ فَصَلِّ مَعَهُمْ وَاجْعَلْهَا نَافِلَةً»
 (حم).

الْعُذْرُ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ

وقال سبحانه: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وقال جل وعلا: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَقْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

٦١٦- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ
 الْمَنَادِيَ فَيَنَادِي بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ يُنَادِي: «صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ، فِي اللَّيْلِ
 الْبَارِدَةِ، وَفِي اللَّيْلِ الْمَطِيرَةِ فِي السَّفَرِ» (ق).

٦١٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ قَالَ لِمُؤَذِّنٍ فِي يَوْمٍ
 مَطِيرٍ: إِذَا قُلْتَ: «أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» فَلَا تُقُلْ: «حَيَّ عَلَى
 الصَّلَاةِ» قُلْ: «صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ» قَالَ: فَكَأَنَّ النَّاسَ اسْتَكْبَرُوا
 ذَلِكَ، فَقَالَ: أَتَعْجَبُونَ مِنْ ذَلِكَ؟ فَقَدْ فَعَلَ ذَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي

- يَعْنِي النَّبِيُّ ﷺ - إِنَّ الْجُمُعَةَ عَزْمَةٌ وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَخْرِجَكُمْ فَتَمَشُّوا فِي الطُّبَنِ وَالْدَّخَضِ^(١) (ق). وَلِ (م): أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَمَرَ مُؤَذِّنُهُ يَوْمَ جُمُعَةٍ، فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ بِنَحْوِهِ.

٦١٨- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ عَلَى الطَّعَامِ فَلَا يَفْجَلُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ، وَإِنْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ (نَح).
 قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَوْ كَانَتِ الْجَمَاعَةُ شَرْطًا أَوْ فَرَضَ عَيْنٌ لَمَا أُذِنَ لِلْأَكْلِ أَنْ يَأْكُلَ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ، وَكَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَكْسِرَ سَوْرَةً جَوْعَهُ بِلَقْمَةٍ أَوْ لُقْمَتَيْنِ.

٦١٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُ الْأَخْبَثَيْنِ (م، حم، د).
 ٦٢٠- وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مِنْ فَقِهِ الرَّجُلِ إِقْبَالُهُ عَلَى حَاجَتِهِ حَتَّى يَقْبَلَ عَلَى صَلَاتِهِ وَقَلْبُهُ فَارِعٌ (خ، ت).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الْمُرَادُ بِحَاجَتِهِ: حَاجَتُهُ الَّتِي إِنْ لَمْ يَقْضِهَا شَغَلَهُ التَّفَكِيرُ فِيهَا وَهُوَ يَصْلِي، وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى الْفَرَاغِ مِنْهَا قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الصَّلَاةِ، وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ خَصَّصَ الْحَاجَةَ بِالطَّعَامِ وَنَحْوِهِ، وَظَاهَرُ الْحَدِيثِ يَشْمَلُ ذَلِكَ وَغَيْرَهُ.

وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ لَا يَصْلِي أَحَدٌ وَهُوَ حَاقِنٌ، إِذَا كَانَ حَقُّهُ ذَلِكَ بِشَغْلِهِ عَنْ إِتِمَامِ فُرُوضِ صَلَاتِهِ^(٢).

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ صَلَّى بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، فَأَكْمَلَ صَلَاتَهُ، وَلَمْ يَتْرَكْ مِنْ فَرَائِضِهَا شَيْئًا: أَنَّ صَلَاتَهُ مُجْزِيَةٌ عَنْهُ^(٣).

(١) الزَّلَق.

(٢) الاستدكار (٢٠٥/٦).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٢٠٦/٢٢).

الإمامة، وصفة الأئمة، ومن أحق بالإمامة ؟

وقال سبحانه: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلنَّبِيِّينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤].

٦٢١- عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عُقْبَةَ بْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةَ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ مِثْنًا، وَلَا يُؤْمِنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ^(١) إِلَّا بِإِذْنِهِ» وَفِي لَفْظٍ: «لَا يُؤْمِنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي أَهْلِهِ وَلَا سُلْطَانِهِ»، وَفِي لَفْظٍ: «سِلْمًا» بِدَلِّ «مِثْنًا». رَوَى الْجَوَيْعُ (م، حم).

قال أبو محمد: كان القراء يومئذ هم العلماء، وأما اليوم فأكثرهم جاهل بما يقرأ، فمن كان جاهلاً بما يقرأ فغيره أولى منه بالإمامة إذا كان يفقه.

٦٢٢- وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَا وَصَاحِبُ لِي، فَلَمَّا أَرَدْنَا الْإِقْفَالَ مِنْ عِنْدِهِ قَالَ لَنَا: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذِّنَا وَأَقِيمَا وَكَبِّرُوكُمَا أَكْبَرُكُمَا» (ع).

ول(م، حم): وَكَانَا مُتَقَارِبَيْنِ فِي الْقِرَاءَةِ. ول(د): وَكُنَا يَوْمئِذٍ مُتَقَارِبَيْنِ فِي الْعِلْمِ.

وأجمع أهل العلم على أن أقرا القوم إذا كان حسن الدين والمعتقد، سالم الأعضاء كلها، صحيح الجسم، فصيح اللسان، صحيح النسب، حرّاً لا يأخذ على الصلاة أجراً فقيهاً، ولم يكن

(١) الباطل الذي يقدّمه صاحب المنزل لإكرام ضيفه.

أعراباً يوم مهاجرين، ولا أعجمياً يوم عرباً، ولا منيعاً يوم متروخين = أن الصلاة وراء جائرة^(١).

إمامة الزائر

٦٢٣- عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ زَارَ قَوْمًا فَلَا يُؤْمَهُمْ، وَكَيُؤْمَهُمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ» (حم، ن، د، ت).

قال في (المتقى): وأكثر أهل العلم أنه لا بأس بإمامة الزائر بإذن رب المكان لقوله ﷺ في حديث أبي مسعود^(٢): «إلا بإذنه».

٦٢٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُؤْمَ قَوْمًا إِلَّا بِإِذْنِهِمْ، وَلَا يَخْصُ نَفْسَهُ بِدَعْوَةٍ دُونَهُمْ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ خَانَهُمْ» (د).

إمامة الأعمى والعبد والمولى والصبي

وقال الله سبحانه: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْكُمْ﴾ [المجادلة: ١١].

٦٢٥- عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرُّبَيْعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُؤْمُ قَوْمَهُ وَهُوَ أَعْمَى (خ، ن).

٦٢٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ نَزَلُوا الْعَصْبَةَ، مَوْضِعًا بِقُبَاءَ، قَبْلَ مَقْدَمِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَزُومُهُمْ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ وَكَانَ أَكْثَرَهُمْ قُرْآنًا، وَكَانَ فِيهِمْ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الْأَسَدِ (خ، د).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٢).

(٢) الذي تقدم ذكره آنفاً.

٦٢٧- عَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: لَمَّا كَانَتْ وَقْفَةُ الْفَتْحِ بَادَرَ كُلُّ قَوْمٍ بِإِسْلَامِهِمْ، وَبَادَرَ أَبِي قَوْمِي بِإِسْلَامِهِمْ، فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: جِئْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ حَقًّا، فَقَالَ: «صَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينِ كَذَا، وَصَلَاةَ كَذَا فِي حِينِ كَذَا، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنُ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا» فَتَطَرَّوْا، فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَكْثَرَ قُرْآنًا مِنِّي لِمَا كُنْتُ أُنْقَلَى مِنَ الرُّكْبَانِ، فَقَدَّمُونِي بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَأَنَا ابْنُ مِثِّ سِنِينَ، أَوْ سَبْعِ مِثِّينَ، وَكَانَتْ عَلَيَّ بُرْدَةٌ كُنْتُ إِذَا سَجَدْتُ تَقَلَّصَتْ عَنِّي، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الْحَيِّ: أَلَا تُغَطُّونَ عَنَّا اسْتِ قَارِئِكُمْ؟ فَاشْتَرَوْا فَقَطَّعُوا لِي قَمِيصًا، فَمَا فَرَحْتُ بِشَيْءٍ فَرَحِي بِهِ ذَلِكَ الْقَمِيصُ (خ، ن)، وَقَالَ فِيهِ: كُنْتُ أَوْمَهُمْ وَأَنَا ابْنُ ثَمَانَ سِنِينَ (د).

وإمامة الصبي لغيره جائزة، وهو فعل عمرو بن سلمة في طائفة من الصحابة، وهو ابن سبع سنين أو ثمان سنين، ولا يُعرف لهم مخالف من الصحابة^(١).

وأجمع الصحابة على صحة إمامة العبد لغيره، وعلى الصلاة خلفه^(٢).

إِمَامَةُ الْمَرْأَةِ وَالْأَعْرَابِيِّ وَإِمَامَةُ الْفَاجِرِ لِلْمُؤْمِنِ

قال أبو محمد: من الفاسقين من يصح الاستدلال في شأنهم هنا بقوله سبحانه: ﴿وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ [الكهف: ٥١]، وأما من ألجى أو ابتلي بفاجر اتخذ نفسه إمامًا، أو اتخذ ظالمًا مثله إمامًا، فلا جناح عليه في الاتِّمَامَ بِهِ.

(١) المحلى، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١٤٠/١).

(٢) المغني، المجموع، فتح الباري (موسوعة الإجماع ١٣٩/١).

٦٢٨ - عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا تَوُثِّقَنَّ امْرَأَةً رَجُلًا، وَلَا أُغْرَابِيَّ مُهَاجِرًا، وَلَا يَهُودِيَّ مُؤْمِنًا، إِلَّا أَنْ يَهْتَرَهُ بِسُلْطَانٍ يَخَافُ سَيْفَهُ أَوْ سَوْطَهُ» (هـ، بسند ضعیف) (١).

٦٢٩ - وَثَبْتُ فِي (خ): أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ مَعَ الْحِجَابِ ابْنِ يَوْسُفَ فِي صَلَاتِهِ بِعَرَفَةَ.

٦٣٠ - وَثَبْتُ فِي (م): أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُصَلِّي خَلْفَ مِرْوَانَ.

وُثِبَتْ إِجْمَاعُ بَقِيَّةِ الصَّحَابَةِ فِي الْعَصْرِ عَلَى الصَّلَاةِ خَلْفَ الْجَائِزِينَ (٢).

٦٣١ - وَقَدْ أَذِنَ النَّبِيُّ ﷺ، لَأَمْ وَرَقَةَ أَنْ تَوْثِقَ أَهْلَ دَارِهَا وَجَعَلَ لَهَا مَوْذِنًا يُؤَذِّنُ لَهَا، وَكَانَ لَهَا غُلَامٌ وَجَارِيَةٌ (د، خز، ك).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَوْ كَانَ لِلْمَرْأَةِ زَوْجٌ لَا يُحَسِّنُ الْقِرَاءَةَ وَهِيَ تَحْسِنُ الصَّلَاةَ وَالْقِرَاءَةَ خَيْرًا مِنْهُ، فَلَيْسَ فِي التَّصَوُّصِ مَا يَمْنَعُهُ مِنَ الصَّلَاةِ مَعَهَا مَأْمُومًا فِي دَارِهِ .. وَسَيَأْتِي نَقْلُ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ جَسَازَ ذَلِكَ فِي الْقِيَامِ وَالطَّرْحِ.

وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَوْثِقُ الرِّجَالَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّهَا لِمَرْأَةٍ، وَإِنْ فَعَلُوا فَصَلَاتُهُمْ فَاسِدَةٌ (٣).

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: اكْتِفَاءُ الرِّجَالِ الْأَمِينِينَ بِالْمَرْأَةِ الْقَارِئَةِ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ، بِحُوزٍ فِي الْمَشْهُورِ مِنْ أَحْمَدَ، وَفِي سَائِرِ التَّلَوُّعِ رَوَايَتَانِ (٤).

(١) في إسناده: عبد الله بن محمد التميمي، ليس بثقة.

(٢) نيل الأوطار (٣٦/٦).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٥١).

(٤) نظم مراتب الإجماع (٢٩٠).

اقتداء المقيم بالمسافر والمكس

٦٣٢- عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: مَا سَافَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَرًّا إِلَّا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى يَرْجِعَ. وَإِنَّهُ أَقَامَ بِمَكَّةَ زَمَنَ الْفَتْحِ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً يُصَلِّي بِالنَّاسِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ إِلَّا الْمَغْرِبَ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ قُومُوا فَصَلُّوا رَكْعَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ، (حم، ت، وحسنه لشواهده) (١).

٦٣٣- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ صَلَّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ اتِمُّوا صَلَاتَكُمْ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ (ط، هن).

٦٣٤- وَعَنْ مُوسَى بْنِ سَلَمَةَ الْهَذَلِيِّ، قَالَ سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَيْفَ أَصَلِّي إِذَا كُنْتُ بِمَكَّةَ إِذَا لَمْ أَصَلِّ مَعَ الْإِمَامِ؟ فَقَالَ: رَكْعَتَيْنِ، سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ (م، ن).

قال أبو محمد: ليس في هذا الخبر أن المأموم المسافر يُصَلِّي أربعاً مع الإمام المقيم، لا سيما إذا أدرك معه ركعتين أو ركعة، فبأي دليل صحيح أثري أو نظري يؤمر بالاتمام، وفرضه ركعتان وحسب؟ وقد ورد خبر ابن عباس في غير (الصحیح) بتفصيل آخر، كأنه روي بالمعنى اجتهداً.

وأجمع أهل العلم على أن المقيم إذا التزم بالمسافر، وسلم المسافر من ركعتين؛ لأنه صلى صلاة مسافر، فعلى المقيم أن يتم الصلاة بأربع ركعات؛ لأنها الصلاة الواجبة عليه (٢).

(١) لأن فيه علي بن زيد بن جدعان، ضعيف.

(٢) المعنى (موسوعة الإجماع ١/١٤١).

قال أبو محمد: وكذلك صلاة المسافر إذا أدرك مع الإمام ركعتين، مما فرضه ولا محذور عليه في مخالفة الإمام؛ لأن حكمه مختلف باختلاف من صلى المغرب خلف من يصلي العشاء. وهو قول ابن عمر، وطاووس، والشعبي، وابن حزم.

هَلْ يَقْتَضِي الْمُفْرَضُ بِالْمُتَنَفِّلِ؟

وقال سبحانه: ﴿كُلُّ قَدْعَةٍ صَلَافٌ وَسَيِّحَةٌ﴾ [النور: ٤١].

٦٣٥- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عِشَاءَ الْآخِرَةِ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى قَوْمِهِ فَيُصَلِّي بِهِمْ تِلْكَ الصَّلَاةَ (ق).

وَرَوَاهُ (قَط) بِزِيَادَةٍ: «هِيَ لَهُ تَطَوُّعٌ».

قال ابن عبد البر: وقد أجمعوا على أنه جائز أن يصلي النافلة خلف من يصلي الفريضة إن شاء، وفي ذلك دليل على أن النيات لا تُراعى في ذلك. والله أعلم^(١).

اِقْتِدَاءُ الْجَالِسِ بِالْقَائِمِ

وقال سبحانه: ﴿قُلُّوا لِلَّهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

٦٣٦- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي مَرَضِهِ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ قَاعِدًا فِي ثَوْبٍ مَتَوَشِّعًا بِهِ (ن، ت).

٦٣٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ قَاعِدًا (ت).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٣٦٩/٢٤)، المحلى، المغني، فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/١٤١، ١٤٢).

صلاة المأموم جالساً ليجلوس الإمام

﴿وَلَا تَقْرَأُ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

٦٣٨ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلَّى رِأَةً قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِتُؤْتَمَّ بِهِ، فَلِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْقِعُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا (ق).

وأجمع الصحابة على أن إمامة القاعد للأصحاء جائزة^(١).

الصلاة مع الإمام وهو بعيد إذا كان يسمع صلاته

٦٣٩ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ صَلَّى عَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ لِصَلَاةِ الْإِمَامِ (ص، خت).

قال أبو محمد: لا أجد في ذلك دليلاً، ولا دليل لمن يمنع من لا يحسن القراءة أن يصلي مع إمام يسمع قراءته ويتابعه إن شاء، وقد صلت عائشة في بيتها بصلاة الإمام وهو في المسجد، وعن أبي مجلز: تصلي المرأة بصلاة الإمام وإن كان بينهما طريق إذا كانت تسمع التكبير، وفي ذلك آثار أخرى عن السلف.

ما فعله الإمام خطأ لا يثطل صلاة المأموم

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلاَّ عَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٦٤].

٦٤٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُعْطُونَ بِكُمْ، فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ وَلَهُمْ، وَإِنْ أَخْطَأُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ (خ، حم).

(١) المبطل، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/١٣٩).

وَقَدْ صَحَّ عَنْ هَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى بِالنَّاسِ وَهُوَ جُنُبٌ
وَلَمْ يَعْلَمْ، فَأَعَادَ وَلَمْ يُعِيدُوا. وَكَذَلِكَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرَوَى عَنْ
عَلِيٍّ مِنْ قَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمَأْمُومَ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِحَدَثِ إِمَامِهِ أَوْ
بِالنجاسة التي عليه: صَحَّتْ صَلَاتُهُ، وَلَا إِعَادَةُ عَلَيْهِ ^(١).

وَقَدْ اتَّفَقُوا كُلُّهُمْ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَوْ سَلَّمَ خَطَأً لَمْ تَبْطُلْ صَلَاةُ
الْمَأْمُومِ إِذَا لَمْ يَتَابِعْهُ، وَلَوْ صَلَّى خَمْسًا لَمْ تَبْطُلْ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ إِذَا
لَمْ يَتَابِعْهُ، قَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَا فَعَلَهُ الْإِمَامُ خَطَأً لَا يُلْزَمُ فِيهِ بَطْلَانُ
صَلَاةِ الْمَأْمُومِ ^(٢).

إِذَا ذَكَرَ الْإِمَامُ أَنَّهُ مُحَدِّثٌ أَوْ أَحْدَثَ فِي الصَّلَاةِ

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فِي آيَةِ الْوُضُوءِ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ.

٦٤١- عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ،
فَكَبَّرَ، ثُمَّ أَوَمَّ إِلَيْهِمْ: «أَنْ مَكَانَكُمْ» ثُمَّ دَخَلَ، ثُمَّ خَرَجَ وَرَأْسُهُ
يَقْطُرُ فَصَلَّى بِهِمْ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ
وَإِنِّي كُنْتُ جُنُبًا» (حم، د).

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِنْ اسْتَخْلَفَ الْإِمَامُ فَقَدْ اسْتَخْلَفَ عُمَرُ
وَعَلِيٌّ، وَإِنْ صَلَّوْا وَحْدَانَا فَقَدْ طُعِنَ مُعَاوِيَةُ وَصَلَّى النَّاسُ وَحْدَانَا
مَنْ حَيْثُ طُعِنَ أَتَمُّوا صَلَاتَهُمْ.

وَتَوَفُّؤُ الْوَاحِدِ قَبْلَ بَيْنِ الْإِمَامِ وَتَوَفُّؤُ الْاِثْنَيْنِ فَصَاحِدَا خَلْفِهِ

٦٤٢- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِ وَيَأْمُرُهُ أَوْ
خَالَتُهُ، قَالَ: فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ وَأَقَامَ الْمَرْأَةُ خَلْفَنَا (م، حم، د).

(١) مجمع الفتاوى (١/٢٦٥).

(٢) مجمع الفتاوى (٢٣/٣٧٨).

وأجمع أهل العلم على أن سنة من صلى مع إمام وحده أن يكون عن يمينه^(١). وأجمعوا على أن المرأة تقوم خلف الصف وخلف المنفرد وحدها^(٢). وأنها إن صلت وحدها تكون خلف الإمام لا عن يمينه^(٣).

٦٤٣- وَعَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَعَمِّي عَلْقَمَةُ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ بِالْهَاجِرَةِ، قَالَ: فَأَقَامَ الظُّهْرَ لِيُصَلِّيَ، فَقُمْنَا خَلْفَهُ، فَأَخَذَ بِيَدِي وَبَدِ عَمِّي، ثُمَّ جَعَلَ أَحَدًا عَنِ يَمِينِهِ وَالْآخَرَ عَنْ يَسَارِهِ، فَصَفَّنَا صَفًّا وَاحِدًا، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً (حم) ومعناه (ن، د).

قال ابن عبد البر: وأما حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ ﷺ أَقَامَ وَاحِدًا عَنْ يَمِينِهِ، وَوَاحِدًا عَنْ يَسَارِهِ؛ فَلَا يَصِحُّ رَفْعُهُ، وَالصَّحِيحُ وَقْفُهُ^(٤).

ولا خلاف بين أهل العلم في أن المأمومين إذا كانوا ثلاثة أو أكثر أن يكونوا خلف الإمام^(٥).

مَوْضِعُ أَوْلَى الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى مِنَ الْإِمَامِ

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ٩].

٦٤٤- رَعَى أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْنَحُ مَنَاقِبَنَا فِي الصَّلَاةِ وَيَقُولُ: «اسْتَوْوُوا

(١) الاستذكار (٥/٢٥٠، ٢٧٧، ٢٧٨)، التمهيد لابن عبد البر (١٣/٢١٧).

(٢) الاستذكار (٥/٣٩٠).

(٣) الاستذكار (٥/١٠٩).

(٤) التمهيد (١/٢٦٧).

(٥) الاستذكار (٥/٣٨٨).

وَلَا تَخْتَلِفُوا فَنُخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ، لِيَلْبِسِي مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَخْلَامِ وَالنُّهَى،
ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ (م، حم، ن).

٦٤٥ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِيَلْبِسِي
مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَخْلَامِ وَالنُّهَى، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ،
وَرِبَائِكُمْ وَهَيْشَاتِ^(١) الْأَسْوَاقِ» (م، حم، د).

مَوْقِفُ الصَّبِيَّانِ وَالنِّسَاءِ مِنَ الرُّجَالِ

٦٤٦ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّيْتُ أَنَا وَالنِّسَاءُ فِي سِتْنَا خَلْفَ
النَّبِيِّ ﷺ وَأُمِّي خَلْفَنَا أُمُّ سُلَيْمٍ (خ).

٦٤٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ
صُفُوفِ الرُّجَالِ أَوَّلُهَا وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا
وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا» (ع إِلَّا خ).

واتفق العلماء على صحة وقوف المرأة منفردة خلف الإمام أو
الصف إذا لم يكن في الجماعة امرأة غيرها، كما جاءت به
السنة^(٢).

صَلَاةُ الرَّجُلِ إِذَا خَلْفَ الصَّفِّ

وقال سبحانه: ﴿وَأَزْكُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣].

وقال جل شأنه: ﴿وَلَا تَقْرَأُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

٦٤٨ - عَنْ عَلِيِّ بْنِ شَيْبَانَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي
خَلْفَ الصَّفِّ فَوَقَّفَ حَتَّى انْصَرَفَ الرَّجُلُ، فَقَالَ لَهُ: «اسْتَقْبِلْ
صَلَاتَكَ، فَلَا صَلَاةَ لِمَنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ» (حم، هـ).

(١) الفتن والاعتلاط.

(٢) مجموع الفتاوى (٣٩٥/٢٣).

٦٤٩- وَعَنْ أَبِيصَةَ بْنِ مَعْبُدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي خَلْفَ الصُّفِّ وَحْدَهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ صَلَاتَهُ (حم، ن، ت).

وفي رواية قال: سئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى خَلْفَ الصُّفِّ وَحْدَهُ فَقَالَ: «يُعِيدُ الصَّلَاةَ» (حم).

٦٥٠- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ رَاكِعٌ، فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصُّفِّ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تُعَدُّ»^(١) (خ، حم، ن، د).

وقال العلماء: وقوف الرجل وحده خلف الصف مكروه، وتركه للسهة باتفاق^(٢).

قال أبو محمد: أكثر الأئمة على جواز صلاة المنفرد خلف الصف، وقال أحمد والتخمي وإسحاق وابن حزم: لا يجوز، ومن أفضل ما يقال في الجمع بين النصوص: جوازه للضرورة، كما جاز للمرأة أن تُصَلِّي وحدها حين لا يكون معها أحد من النساء.

الحثُّ على تسوية الصفوف ورصتها ومسدِّ خللها

وقال سبحانه: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وتسويتها من إقامتها.

وقال سبحانه: ﴿وَالصَّفَّاتِ سَفًّا﴾، ومما قيل في معناه: جماعة المؤمنين الصافات في الصلاة^(٣).

(١) بهذا الضبط في جميع نسخ البخاري كما قال ابن حجر، وهي الرواية الصحيحة، وما عداها لا يصح، لأن الواقعة واحدة.

(٢) مجموع الفتاوى (٣٩٦/٢٣).

(٣) ذكره الطبري في (تفسيره ٤٠٢/٣).

٦٥١- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «سَوُّوا صُفُوفَكُمْ، فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ» (ق).

٦٥٢- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبِلُ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ قَبْلَ أَنْ يُكَبِّرَ فَيَقُولُ: «تَرَاصُّوا وَاعْتَدِلُوا» (ق).

٦٥٣- وَعَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَوِّي صُفُوفَنَا كَأَنَّمَا يُسَوِّي بِهِ الْقِدَاحَ حَتَّى رَأَى أَنَا قَدْ عَقَلْنَا عَنْهُ، ثُمَّ خَرَجَ يَوْمًا فَقَامَ حَتَّى كَادَ أَنْ يُكَبِّرَ فَرَأَى رَجُلًا بَادِيًا صَدْرُهُ مِنَ الصَّفِّ، فَقَالَ: «عِبَادَ اللَّهِ لَتَسَوُّنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجُوهِكُمْ» (ع إِلَّا خ). فَإِنَّ لَهُ مِنْهُ: «لَتَسَوُّنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجُوهِكُمْ».

وفي رواية قال: فرأيت الرجل يلزق كعبه بكعب صاحبه، وركبته بركبته، ومنكبه بمنكبه (حم، د).

وامتدل ابن حزم بهذه الأخبار على وجوب تسوية الصفوف، وقال الجمهور: إنها سنة، والدليل مع أبي محمد رحمه الله.

٦٥٤- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَلَا تَصُفُّونَ كَمَا تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا؟». فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا؟ قَالَ: «يُتِمُّونَ الصَّفَّ الْأَوَّلَ وَيَتَرَاصُّونَ فِي الصَّفِّ» (م، حم، ن، د).

٦٥٥- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اتِمُّوا الصَّفَّ الْأَوَّلَ، ثُمَّ الَّذِي بَلِيُوهُ، فَإِنْ كَانَ فَخْصٌ فَلْيَكُنْ فِي الصَّفِّ الْمُؤَخَّرِ» (حم، ن، د).

٦٥٦- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي أَصْحَابِهِ تَأَخُّراً فَقَالَ لَهُمْ: «تَقَدَّمُوا فَاتَّبَعُوا بَنِي، وَلِيَأْتُمْ بِكُمْ مَنْ وَرَاءَكُمْ، لَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى يُؤَخِّرَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ» (م، ن، د، هـ).

والصف الأول: هو الذي وراء الإمام، وقيل: الأقرب إلى القبلة، وقيل: هو المتصل من طرف المسجد إلى طرفه، وكان بشر بن الحارث يكرر ويصلي في آخر الصفوف، ويقول: المراد: قرب القلوب لا قرب الأجساد^(١).

فَضْلُ الْجَانِبِ الْيَمِينِ مِنَ الصَّفْرِ

قال أبو محمد: لم يأت في كتاب الله فيما اجتمع فيه اليمين والشمال إلا تقديم اليمين، وتقديم ما بدأ به الله أولى.

٦٥٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الَّذِينَ يُصَلُّونَ عَلَى يَمِينِ الصُّفُوفِ» (د، هـ، وفيه مقال).

قال أبو محمد: وقد جاء في فضل من يصلي في ميسر الصفوف أن له أجرين (هـ)، وهو أضعف من هذا، والتصوُّص العامة تشهد لفضل اليمين، لكن إن كان في الأيسر نقص فالظاهر أن الاصطفاف به أفضل.

هَلْ يَأْخُذُ الْقَوْمُ مَصَافَهُمْ قَبْلَ الْإِمَامِ ؟

٦٥٨- عَنْ أَبِي مُرَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ تُقَامُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَأْخُذُ النَّاسُ مَصَافَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ النَّبِيُّ ﷺ مَقَامَهُ (م، د).

(١) نيل الأوطار (١١٦/٦).

٦٥٩- رَعَنَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ، وَعُدَلَتِ الصُّفُوفُ قِيَامًا قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ فَخَرَجَ إِلَيْنَا، فَلَمَّا قَامَ فِي مُصَلَاةٍ ذَكَرَ أَنَّهُ جُنُبٌ، وَقَالَ لَنَا: «مَكَانَكُمْ» فَمَكَثْنَا عَلَى هَيْئَتِنَا - يَعْنِي قِيَامًا - ثُمَّ رَجَعَ فَاعْتَسَلَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْنَا وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ، فَكَبَّرَ فَصَلَّيْنَا مَعَهُ (ق).

٦٦٠- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْسِي قَدْ خَرَجَتْ» (ق، ن، د، ت) (١).

وقد ذهب الجمهور إلى أن القيام يكون عند الفراغ من الإقامة، وعن أنس أنه كان يقوم عند «قد قامت الصلاة»، وعن ابن المسيب: عند أولها، وقال مالك في (الموطأ): «لم أسمع في ذلك شيئاً، ولرى أن ذلك على قدر طاقة الناس، ففيهم الخفيف والثقيل»، وهو الصحيح.

حُكْمُ الصَّلَاةِ بَيْنَ السَّوَارِي

وقال سبحانه: ﴿وَجِبَتْ مَا كُنْتُمْ قَوْلُوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤].

٦٦١- عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ مَحْمُودٍ قَالَ: صَلَّيْنَا خَلْفَ أَمِيرٍ مِنَ الْأَمْرَاءِ، فَأَضْطَرَّنَا النَّاسُ، فَصَلَّيْنَا بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ، فَلَمَّا صَلَّيْنَا، قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كُنَّا نَتَّقِي هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (حم، ن، د، ت) (٢).

(١) لم يذكر البخاري لفظة: «قد خرجت».

(٢) ضبطه أبو محمد عبد الحق في الأحكام الوسطى (٢٥٤/١) بعبد الحميد المذكور، ورد عليه أبو الحسن بن القطان في كتابه: بيان الوهم والإلهام (٣٣٨/٥).

٦٦٢- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا نُنْهَى أَنْ نَصُفَّ بَيْنَ السَّوَارِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنُطْرَدُ عَنْهَا طَرْدًا (هـ) ^(١).
 ٦٦٣- وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ: أَنَّهُ لَمَّا دَخَلَ الْكَعْبَةَ صَلَّى بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ (ق).

قال ابن العربي: لا خلاف في جواز الصلاة بين السَّوَارِي عند الضيق، وأما عند السَّعة فمكروه للجماعة، وأما الواحد فلا بأس به ^(٢).
 وقال القرطبي في (المفهم) ^(٣): رُوي أن سبب كراهة ذلك أن جنَّ المؤمنين يُصلُّون بين السَّوَارِي.

وَقُوفُ الْإِمَامِ أَغْلَى مِنَ الْمَأْثُومِ وَبِالْعَكْسِ

٦٦٤- عَنْ هَمَّامٍ: أَنَّ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَّ النَّاسَ بِالْمَدَائِنِ عَلَى دُكَّانٍ ^(٤)، فَأَخَذَ أَبُو مَسْعُودٍ بِقَمِيصِهِ فَجَبَّهَ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ قَالَ: أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَنْهَوْنَ عَنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: بَلَى قَدْ ذَكَرْتُ حِينَ مَدَدْتَنِي (د).

٦٦٥- وَهَنْ سَهْلٍ بْنُ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَسَ عَلَى الْمِثْرَ فِي أَوَّلِ يَوْمٍ وَضَمَّ، فَكَبَّرَ وَهُوَ عَلَيْهِ، ثُمَّ رَكَعَ ثُمَّ نَزَلَ الْقَهْقَرَى، فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ، ثُمَّ عَادَ حَتَّى فَرَغَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا فَعَلْتُ هَذَا لِتَأْتُمُّوا بِي وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي» (ق). وَهَذَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى ظَهْرِ مَسْجِدٍ.

(١) في إسناده: هارون بن مسلم البصري، مجهول، وله شاهد في (ك) من حديث أنس.

(٢) حارضة الأحوذى (٢٨/٢).

(٣) (١٠٨/٢).

(٤) الدُّكَّانُ، وهو: مكان مرتفع يُجْلَسُ عليه.

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى الْكِرَاهَةِ حَمَلَ هَذَا عَلَى الْعُلُوِّ الْيَسِيرِ وَرَخِصَ فِيهِ.
وَعَنْ عَطَاءٍ: لَا يَضُرُّ الْبَعْدُ فِي الِارْتِفَاعِ إِذَا عَلِمَ الْمُؤْتَمُّ حَالَ
الْإِمَامِ^(١).

الْحَائِلُ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ

٦٦٦ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَتْ لَنَا حَصِيرَةٌ تَبْسُطُهَا
بِالنَّهَارِ، وَتَحْتَجِرُهَا^(٢) بِاللَّيْلِ، فَصَلَّى فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ،
فَسَمِعَ الْمُسْلِمُونَ قِرَاءَتَهُ فَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ، فَلَمَّا كَانَتْ اللَّيْلَةُ الثَّانِيَةَ كَثُرُوا
فَأَطْلَعَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ: «كُلُّفُوا»^(٣) مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ
حَتَّى تَمَلُّوا (حم) وأصله في الصحيحين.

وَلَا يَضُرُّ بَعْدَ الْمُؤْتَمِّ فِي الْمَسْجِدِ وَلَا الْحَائِلُ وَلَوْ فَوْقَ الْقَامَةِ مَهْمَا
عَلِمَ حَالَ الْإِمَامِ إجماعاً^(٤).

مِلَازِمَةُ بُقْعَةٍ بَعْضِهَا مِنَ الْمَسْجِدِ

﴿يَوْمَئِذٍ تُخَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾^(٥) [الزلزلة].

٦٦٧ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَيْبَلٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنْهَى فِي الصَّلَاةِ
عَنْ ثَلَاثٍ: عَنْ نَفْرَةِ الْغُرَابِ، وَاقْتِرَاشِ السَّبْعِ، وَأَنْ يُوْطِنَ الرَّجُلُ
الْمَقَامَ الْوَاحِدَ كَمَا يُطَانِ الْبَعِيرُ^(٥) (حم، ن، د، هـ).

(١) المجموع (٤/٢٠٠٠).

(٢) معنى احتجرت حجرة، أي: حوط موضعاً من المسجد بحصير ليستره، ليصلي فيه،
ولا يمرّين يديه ماراً.

(٣) كلّفْتُ بِالْأَمْرِ: رَلَعْتُ بِهِ، وَأَحْبَبْتُهُ.

(٤) نيل الأوطار، عن البحر الزخار (٦/١٣٥).

(٥) معناه: ملازمة مكان محيّن وقيل: بل معناه: البروك كبروك البحر، والأول
أظهر.

٦٦٨- وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْثَوَعِ: أَنَّهُ كَانَ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ الْأُسْطُوَانَةِ^(١) الَّتِي عِنْدَ الْمُصْحَفِ، وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَهَا (ق).

و(م): أَنَّ سَلَمَةَ كَانَ يَتَحَرَّى مَوْضِعَ الْمُصْحَفِ يُسَبِّحُ فِيهِ، وَذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَحَرَّى ذَلِكَ الْمَكَانَ.

قال أبو محمد: الصلاة في أماكن متعددة خير للعبد، وأبعد له عن الرياء والسمعة.

واتفق العلماء على جواز إبطان الرجل موضعاً يلزمه إذا كان لحاجة، كتدريس علم أو للإفتاء، أو سماع الحديث، ونحو ذلك^(٢).

هَلْ يُكْرَهُ التَّطَوُّعُ فِي مَوْضِعِ الْفَرِيضَةِ ؟

﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَمَا نَزَّلَهُمْ﴾ [يس: ١٢].

٦٦٩- عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يُصَلِّي الْإِمَامُ فِي مَقَامِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْمَكْتُوبَةُ حَتَّى يَتَّحَى عَنْهُ (د، هـ، بسند ض).

روى عن ابن عمر أنه كان يؤتمهم، ثم يتطوع في مكانه، وهو قول ابن مسعود.

٦٧٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيَعْجِزُ أَحَدُكُمْ إِذَا صَلَّى أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ شِمَالِهِ» (حم، بسند ض).

(١) السارية.

(٢) شرح صحيح مسلم عن القاضي عياض.

صلاة المريض

وقال سبحانه: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

٦٧١- عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَتْ بِي بَوَاسِيرٌ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فَقَالَ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبِكَ» (خ، حم، ن) وزاد: «فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَمُسْتَلْقِيًا لَا يَكُلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا».

أجمع أهل العلم على أن فرض من لا يطيق القيام أن يصلي جالسًا^(١).

ولم يختلفوا في أن من صلى قاعداً بغير عذرٍ لا أجر له، ولا نصيب من صلاته^(٢).

صلاة المسافر

وقال عز وجل: ﴿فَاتَيْنَمَا تَوَلَّوْا قَتَمَ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥].

وقال سبحانه: ﴿وَإِنَّا ضَرَبْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْرِغَ مِنْكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾ [النساء: ١٠١].

٦٧٢- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: صَحِبْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَكَانَ لَا يَزِيدُ فِي السُّفَرِ عَلَى رَكْعَتَيْنِ، وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ كَذَلِكَ (ق).

٦٧٣- وَعَنْ يَحْيَى بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: قُلْتُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْرِغَ مِنْكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾

(١) الإشراف (الإقناع ٢/٤٨٥).

(٢) المعلى (الإقناع ٢/٤٩٢).

[النساء: ١٠١] فَقَدْ آمَنَ النَّاسُ ؟ فَقَالَ: عَجِبْتُ بِمَا عَجِبْتَ بِهِ،
فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «صَدَقَ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ،
فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ» (ع [الآخ]).

٦٧٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَتَانَا
وَنَحْنُ ضَالُّانَ فَعَلِمْنَا، فَكَانَ فِيْمَا عَلِمْنَا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَنَا أَنْ نُصَلِّيَ
رَكْعَتَيْنِ فِي السَّفَرِ (ن).

٦٧٥- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ
أَنْ تُؤْتَى رُخْصَةٌ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَةٌ» (حم).

قال ابن تيمية: أهل السنة مجمعون على جواز القصر في السفر،
مختلفون في جواز الإتمام، ومجمعون على جواز التفريق بين
الصلاتين، مختلفون في جواز الجمع بينهما ^(١).

وقال الخطابي: كان مذهب أكثر علماء السلف وفقهاء الأمصار
على أن القصر هو الواجب في السفر ^(٢).

وعن ابن مسعود: لا يقصر الصلاة إلا حاجاً أو معتمراً أو مجاهداً.
وكذلك قال إبراهيم التيمي، وكان طاووس يقول: إذا خرجنا حجاجاً
أو عمكراً صلينا ركعتين.

وأكثر العلماء على أن القصر يبدأ من مفارقه للبيوت، وقالت
طائفة: من بيته، وقال آخرون: إذا ركب. وأما المسافة التي تقصر لها
الصلاة فقد بلغ فيها الخلاف إلى أكثر من عشرين قولاً، وردة ابن
تيمية إلى العرف، فما كان في حُرْفِ النَّاسِ سفرًا فهو سفر.

(١) مجموع الفتاوى (٣١/٢٤).

(٢) معالم السنن (٦٠٥/٢).

قال أبو محمد: كَانَ الْقَائِلُ نَظَرَ إِلَى أَسْفَارِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهَا لَمْ تَكُنْ إِلَّا لِنَسْكَ، أَوْ جِهَادٍ.

الرُّدُّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِذَا خَرَجَ نَهَارًا لَمْ يَقْصُرْ إِلَى اللَّيْلِ

٦٧٦- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَصَلَّيْتُ مَعَهُ الْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ (ق).

وقد أجمع أهل العلم على أن لمن خرج بعد الزوال مسافرًا: أن يقصر الصلاة^(١).

مَنْ دَخَلَ بَلَدًا فَتَوَيَّ الْإِقَامَةَ فِيهِ أَرْبَعًا أَوْ أَكْثَرَ

٦٧٧- وَعَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ قُلْتُ: أَقَمْتُمْ بِهَا شَيْئًا؟ قَالَ: أَقَمْنَا بِهَا عَشْرًا (ق).

قال أبو محمد: هذه الإقامة مشتملة على تنقل النبي ﷺ لأداء المناسك، وهي من السفر، وكان مكته بمكة من يوم دخوله مكة إلى يوم التروية، وكان دخوله لأربع خلون من ذي الحجة.

مَنْ أَقَامَ لِحَاجَةٍ لَا يَذْهَبُ مَتَى يَقْضِيهَا

٦٧٨- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بِئُتُوكَ عِشْرِينَ يَوْمًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ (حم، د، حب)^(٢).

٦٧٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا فَتَحَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ أَقَامَ فِيهَا تِسْعَ عَشْرَةَ يَوْمًا يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، قَالَ: فَتَحْنُ إِذَا سَافَرْنَا فَأَقَمْنَا تِسْعَ

(١) الإجماع لابن المنذر (٤٧).

(٢) صحيح ابن حزم والنووي، وأعله الدارقطني بالإرسال والانتفاء.

عَشْرَةً قَصْرَتَا، وَإِنْ زِدْنَا أَثَمَمْنَا (خ، حم، هـ، د) وَلَكِنَّهُ قَالَ: سَبْعَ عَشْرَةً، وَقَالَ: قَالَ عَبَادُ بْنُ مَتَّصُورٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَفَامَ يَسْعَ عَشْرَةً.

٦٨٠ - وَعَنْ ثُمَامَةَ بْنِ شَرَّاحِيلَ قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقُلْتُ: مَا صَلَاةُ الْمُسَافِرِ؟ فَقَالَ: رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ إِلَّا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ ثَلَاثًا، قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ كُنَّا بِذِي الْمَجَازِ؟ قَالَ: وَمَا ذِي الْمَجَازِ؟ قُلْتُ: مَكَانٌ تَجْتَمِعُ فِيهِ، وَيَبِيعُ فِيهِ وَتَمْكُثُ عِشْرِينَ لَيْلَةً أَوْ خَمْسَ عَشْرَةَ لَيْلَةً، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ كُنْتُ بِأَذْرِيحَانَ - لَا أَذْرِي قَالَ: أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ - فَرَأَيْتُهُمْ يُصَلُّونَ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ (حم).

قال أبو محمد: اضطربت الأقوال في مُدَّةِ القصر، وبلغت عشرين أو أكثر، وهي من مسائل النظر والاستدلال، والقول عندي فيها ما قاله الحبرُ ابن عباس، فمن لبث تسعة عشر يوماً قصر الصلاة، نوى الإقامة أو لم ينوها، ومن زاد أتم.

مَنْ اجْتَاَزَ فِي بَلَدٍ فَتَزَوَّجَ فِيهِ أَوْ لَهُ فِيهِ زَوْجَةٌ

٦٨١ - عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ صَلَّى بِوَيْهِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، فَأَتَكَرَّ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي تَأَهَّلْتُ بِمَكَّةَ مُنْذُ قَدِمْتُ، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَأَهَّلَ فِي بَلَدٍ فَلْيُصَلِّ صَلَاةَ الْمُقِيمِ» (حم، بسند ض) (١).

قال أبو محمد: العبرة بالسفر لا بالزوجة، فقد يسافر ومعه امرأته ويقصران، ومما يشكل عليّ: أن يكون الرجل متسغلاً بين

(١) قال ابن حجر في (الفتح): حديث لا يصح لأنه منقطع وفي روايته من لا يصح به.

دارين في مدينتين، كمكة والمدينة، وله في كل مدينة زوج، فيم
عند هذه ثلاثا وعند الأخرى ثلاثا، هذا دأبه، فهل يقصر أم يضم؟
والظاهر أنه يقصر، حتى يكون أحدهما عارضا والآخر أصلا. وأما
الحديث المتقدم، فلا يصح، كما تقدم آنفا.

الجمعة بين الصلاتين

جوازُهُ فِي السَّفَرِ فِي وَقْتِ إِحْدَاهُمَا

﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

٦٨٢- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ، أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ نَزَلَ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ زَاغَتْ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحِلَ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ (ق).

وَفِي رَوَايَةٍ لـ (م): كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ يُؤَخِّرُ الظُّهْرَ حَتَّى يَدْخُلَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا.

٦٨٣- وَعَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ، أَخَّرَ الظُّهْرَ حَتَّى يَجْمَعَهَا إِلَى الْعَصْرِ، يُصَلِّيهِمَا جَمِيعًا، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ زِيغِ الشَّمْسِ، صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ سَارَ، وَكَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ، أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْعِشَاءِ، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، عَجَّلَ الْعِشَاءَ، فَصَلَّاهَا مَعَ الْمَغْرِبِ (جم، د، ت).

وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الْحَضَرِ أَنْ تُصَلَّى الصَّلَاتَانِ مَعًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ إِلَّا لِعَذْرٍ^(١).

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ جَائِزٌ نَازِلًا وَسَائِرًا كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ^(٢).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: يَرَى طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: أَنَّ الْجَمْعَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِعَاجَةٍ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ.

(١) بِدَايَةُ الْمَجْتَهِدِ، الْمَغْنِي، نَسْلُ الْأَوْطَارِ مِنَ الْمُهَدِي (مَوْسُومَةُ الْإِجْمَاعِ) ١/١٢١.

(٢) التَّحْفَةُ لِابْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ (١٠/١٠، ١٤).

واختار ابن حزم أن الجمع لا يكون إلا جمع تأخير، وهو قول أحمد، ويروى عن مالك^(١).

وأجمعوا على أنه إذا ارتحل قبل أن تزغ الشمس أنه يؤخر الظهر إلى وقت العصر^(٢).

جَمْعُ الْمُقِيمِ لِمَطَرٍ أَوْ غَيْرِهِ

وقال سبحانه: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

٦٨٤- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ سَبْعًا وَثَمَانِيًا^(٣) الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ (ق).

٦٨٥- رَفِي لَفْظُ: جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ. قِيلَ لَابْنِ عَبَّاسٍ: مَا أَرَادَ بِذَلِكَ؟ قَالَ: أَرَادَ أَنْ لَا يُخْرِجَ أُمَّتَهُ (م، حم، ن، د، ت).

قال في (المتقى): وهذا يدل بفحواه على الجمع للمطر، وللخوف، وللمرض، وإنما خولف ظاهر منطوقه في الجمع لغيره عند الإجماع ولأخبار المواقيت، فتبقى فحواه على مقتضاه، وقد صحَّ الحديث في الجمع للمستحاضة، والاستحاضة نوع مرض.

قال أبو محمد: كما يدل بفحواه على جواز الجمع للمشقة، ومن صور ذلك: مخافة أن يغلبه النوم فيذهب وقت العصر أو العشاء، لسهر سابق أو تعب، كما يقع للقدام من سفر، وكبعض أحوال الطلبة في الاختبارات، فإن جمعهم للصَّلوات خيرٌ من تفسيحها.

(١) نيل الأوطار (٦/١٩٢).

(٢) ابن بطال (شرح البخاري ٢/٩٧).

(٣) أي: صلى المغرب والعشاء سبعا جميعا، وصلى الظهر والعصر ثمانيا جميعا.

الْجَمْعُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ قَطْرَةٍ بَيْنَهُمَا

٦٨٦- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ، جَمِيعًا، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِإِقَامَةٍ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا، وَلَا عَلَى أَثَرٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا (خ، ن).

٦٨٧- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الصَّلَاتَيْنِ بِعِرَّةٍ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ، وَإِقَامَتَيْنِ، وَأَتَى الْمُزْدَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ. مُخْتَصِرٌ مِنْ (م، حم، ن).

٦٨٨- وَعَنْ أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ الْمُزْدَلِفَةَ نَزَلَ فَتَوَضَّأَ فَاسْبَغَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَتَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ أَقِيَمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّاها وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا (ق).

وأجمع أهل العلم على الجمع بين صلاتي فرض في وقت أحدهما في المرض والسفر، ويعرفه وبالمزدلفة، وبالليل في المطر^(١).

وأجمعوا على أنه لا يجمع بين العصر والمغرب، ولا بين العشاء والفجر^(٢).

قال أبو محمد: ومن واجب الإجماع أيضًا أن يقال: أجمعوا على أن الفجر لا يُجمع مع الظهر.

(١) نكت العيون، المنحلى، الإشراف (الإقناع ٣٢٣/١، ٣٢٤-٣٢٨)، بداية

المجتهد، المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/١٢١).

(٢) الشهيد لابن عبد البر (٢١٥/١٢).

وقال ابن عبد البر: واتفقوا أنه لا يجوز الجمع بين الصلاتين في
الحضر من غير عذر إلا من شذ^(١).

وقال ابن عبد البر: واتفقوا أنه لا يجوز الجمع بين الصلاتين في
الحضر من غير عذر إلا من شذ^(١).

وقال ابن عبد البر: واتفقوا أنه لا يجوز الجمع بين الصلاتين في
الحضر من غير عذر إلا من شذ^(١).

وقال ابن عبد البر: واتفقوا أنه لا يجوز الجمع بين الصلاتين في
الحضر من غير عذر إلا من شذ^(١).

وقال ابن عبد البر: واتفقوا أنه لا يجوز الجمع بين الصلاتين في
الحضر من غير عذر إلا من شذ^(١).

وقال ابن عبد البر: واتفقوا أنه لا يجوز الجمع بين الصلاتين في
الحضر من غير عذر إلا من شذ^(١).

وقال ابن عبد البر: واتفقوا أنه لا يجوز الجمع بين الصلاتين في
الحضر من غير عذر إلا من شذ^(١).

وقال ابن عبد البر: واتفقوا أنه لا يجوز الجمع بين الصلاتين في
الحضر من غير عذر إلا من شذ^(١).

وقال ابن عبد البر: واتفقوا أنه لا يجوز الجمع بين الصلاتين في
الحضر من غير عذر إلا من شذ^(١).

وقال ابن عبد البر: واتفقوا أنه لا يجوز الجمع بين الصلاتين في
الحضر من غير عذر إلا من شذ^(١).

وقال ابن عبد البر: واتفقوا أنه لا يجوز الجمع بين الصلاتين في
الحضر من غير عذر إلا من شذ^(١).

الجمعة

قال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُودِعَ بِالصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ١﴾ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَبِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ٢﴾ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا مُغْضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ٣﴾ [الجمعة].

الجمعة فرض باتفاق الأئمة، لا يجوز تركها لغير عذر شرعي^(١).

قال ابن عبد البر: أجمعوا أن الذكر هاهنا: الصلاة والخطبة^(٢).

التغليب في تركها

﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الصف: ١١].

قال أبو محمد: هذا أشبه بالتهديد منه بالوعد.

٦٨٩- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِقَوْمٍ يَتَخَلَّفُونَ عَنِ الْجُمُعَةِ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ رَجُلًا يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَحْرِقَ عَلَى رِجَالٍ يَتَخَلَّفُونَ عَنِ الْجُمُعَةِ يُؤْتَهُمْ (م، حم).

٦٩٠- وَعَنْ أَبِي الْجَعْدِ الضَّمَرِيِّ - وَكَهْ ضُحْبَةُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعٍ تَهَاوَمًا طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ» (الخمس).

٦٩١- وَعَنْ حَقِصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رَوَّاحُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ» (ن).

(١) الإشراف (الإفتاح ٢/٤٤٠)، مجمع الفتاوى (١١/١١٥).

(٢) الاستدكار (٥/١٢٨).

٦٩٢- وَعَنْ طَارِقُ بْنُ شِهَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً: عَبْدٌ مَمْلُوكٌ، أَوْ امْرَأَةٌ، أَوْ صَبِيٌّ، أَوْ مَرِيضٌ» (د)، وَقَالَ: طَارِقُ بْنُ شِهَابٍ قَدْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا.

قال أبو محمد: قوله: «في جماعة» يُفْهِمُ أَنَّ الْجُمُعَةَ تَسْمَى الْجُمُعَةَ وَلَوْ كَانَتْ فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ، فَلَا حَاجَةَ فِي أَنْ نَسْمِيَهَا ظَهْرًا. والمراد بالحديث إن صح: أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ شُهُودُهَا، وَلَيْسَ فِي الْكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَّةِ أَنَّ هَؤُلَاءِ يَصَلُّونَهَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ إِذَا لَمْ يَشْهَدُوها، وَلَا دَلِيلٌ أَيْضًا عَلَى أَنَّ مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاتُهَا أَرْبَعًا، بَلْ هُمَا رَكَعَتَانِ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ.

٦٩٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَوَّلُ جُمُعَةٍ جُمِعَتْ بَعْدَ جُمُعَةِ جُمِعَتْ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي مَسْجِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ بِجُؤَاتَى مِنَ الْبَحْرَيْنِ (خ، د) وَقَالَ: بِجُؤَاتَى: قَرْيَةٌ مِنَ قُرَى الْبَحْرَيْنِ.

وأجمع العلماء على أن من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير عذر فاسقٌ عاصٍ بذلك^(١).

وقال ابن المنذر: وقد أجمع أهل العلم على أن الجمعة واجبة على الأحرار البالغين المقيمين الذين لا عذر لهم إلا المسافر^(٢)، فإنه لا جمعة عليه بإجماع لا خلاف فيه^(٣).

(١) الاستذكار (١١٩/٥).

(٢) الإشراف (الإقناع ٤٤٢/٢).

(٣) الاستذكار (٧٦/٥).

وأجمعوا أنها لا تجب على المرأة والصبي والمملوك، وأنه يجزي عنهم إذا حضروها^(١).

قال أبو محمد: واختلف بهم تذكرك الجمعة، فقيل: بركعة، وهو قول ابن مسعود ومالك والشافعي. وقال أبو حنيفة وداود وابن حزم: إذا أدركهم وهم جلوس في آخر الصلاة فقد أدرك، لحديث: «فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فاتموا».

التَّجَمُّلُ لِلْجُمُعَةِ، وَقَصْدُهَا بِسَكِينَةٍ، وَالتَّبْكِيرُ، وَالدُّثُوثُ مِنَ الْإِمَامِ
وقال سبحانه: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

٦٩٤- عَنْ ابْنِ سَلَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ: «مَا عَلَى أَحَدِكُمْ لَوْ اشْتَرَى ثَوْبَيْنِ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ سِوَى ثَوْبِي مِهْنَتِهِ» (د، هـ).

٦٩٥- وَعَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَتَطَهَّرُ بِمَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ، وَيُدْهِنُ مِنْ دُهْنِهِ، أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ، ثُمَّ يَرْوِحُ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا كَتَبَ لَهُ، ثُمَّ يُتَصَدَّقُ لِلْإِمَامِ إِذَا تَكَلَّمَ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ الْآخَرَى» (خ، حم).

٦٩٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ رَاحَ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ،

(١) الإجماع لابن المنذر (٤٤).

فَكَأَنَّمَا قَرُبَ كَبْشًا أَفْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرُبَ
ذِجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرُبَ بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ
الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ (ع إِلا هـ).

وأجمع العلماء على أن من السنة غسل يوم الجمعة ^(١).

وأجمعوا على أن صلاة من صلى الجمعة بوضوء دون غسل
تجزئه ^(٢).

ولا خلاف بينهم في قصر الأظفار، وفي تنف الإبط أو حلق
لمن صعب عليه تنفه ^(٣).

وقال ابن عبد البر: وأجمعوا على أن من اغتسل بعد صلاة
الجمعة يوم الجمعة أنه ليس بمغتسل للجمعة، ولا للسنة ^(٤).

قال أبو محمد: بل خالف في ذلك طائفة من أهل العلم،
فقالوا: الغسل ليوم الجمعة لا لصلاتها.

فَضْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ

وقال سبحانه: ﴿وَشَهِدُوا مَشْهُورًا ۖ﴾ [البروج].

٦٩٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ
يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَفِيهِ
أُدْخِلَ الْجَنَّةَ، وَفِيهِ أُخْرِجَ مِنْهَا، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا فِي يَوْمِ
الْجُمُعَةِ» (م، ت).

(١) الاستدكار (٣٢/٥)، نكت العمون (الإقناع ٢/٤٤٧).

(٢) الاستدكار (٥/٢٣، ٣١).

(٣) الاستدكار (٢٦/٢١٢).

(٤) الاستدكار (٥/٣٦).

ساعة الإجابة فيها

وقال سبحانه: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ (الأعراف).

قال أبو محمد: هذه الآية متصلة بقوله تعالى قبلها: ﴿وَلِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (الأعراف) ولا جناح على من استبط منها أن للمأموم أن يدعو في نفسه والإمام يخطب أو بين الخطبتين، وقد ورد أن آية الإنصات يراد بها خطبة الجمعة.

٦٩٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةً لَا يُؤَاقِفُهَا مُسْلِمٌ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي، يَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَيْرًا، إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ تَعَالَى إِيَّاهُ» (ع).

٦٩٩- وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي سَاعَةِ الْجُمُعَةِ: «هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ، يَعْنِي عَلَى الْمِثْبَرِ إِلَى أَنْ يَقْضِيَ الصَّلَاةَ» (م، د) وقد أعل بالانقطاع والاضطراب^(١).

٧٠٠- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَوْمُ الْجُمُعَةِ اثْنَا عَشْرَةَ سَاعَةً، مِنْهَا سَاعَةٌ لَا يُوجَدُ عَبْدٌ مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى شَيْئًا إِلَّا آتَاهُ إِيَّاهُ، وَالتَّمِسُّوْهَا آخِرُ سَاعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ» (ن، د)^(٢).

٧٠١- وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اجْتَمَعُوا فَتَذَكَّرُوا السَّاعَةَ الَّتِي فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَتَرَمَّوْا، وَكَمْ يَحْتَلِفُوا أَنَّهَا آخِرُ سَاعَةٍ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ (ص)^(٣).

(١) هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم لأن أكثر الرواة بعده من أبي بردة من قوله.

(٢) قال في (الفتح): إسناده حسن.

(٣) صحيح الحفاظ إسناده في (الفتح ٢/٤٢٠).

٧٠٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْهَا، فَقَالَ: «إِنِّي كُنْتُ قَدْ أَعْلِمْتُهَا ثُمَّ أُنْسِيْتُهَا»، كَمَا أُنْسِيَتْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ (حم).
قال أحمد: أكثر الأحاديث في الساعة التي يرجى فيها إجابة الدعاء أنها بعد صلاة العصر، ويرجى بعد زوال الشمس.

قال أبو محمد: بلغت الثقة بكثير من إخواننا طلبة العلم في آخر ساعة من ساعات يوم الجمعة، إلى الجزم بها، حتى إنهم ليتناهون عن الانشغال بغير الدعاء فيها، وما أظنه إلا من تليس الشيطان ليصرفهم عن الدعاء في الساعات الأخرى، وكيف لأحد أن تبلغ به الثقة ذلك المبلغ في مسألة بلغ الخلاف فيها إلى أكثر من ثلاثة وأربعين قولاً؟! والجزم بتعيينها يلغي حكمة إخفائها. وأما الذين تذكروا ذلك من أصحاب النبي ﷺ، وقالوا: هي آخر ساعة، فاجتهاد منهم، هذا إن صح ذلك عنهم، وما كل ما صُحِّح صحيح.

فَضْلُ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِ

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

٧٠٣- عَنْ أَنَسِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمُ الْجُمُعَةِ: فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ قُبِضَ، وَفِيهِ النَّفْثَةُ، وَفِيهِ الصَّعْقَةُ، فَأَكْثِرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ مَرْغُوبَةٌ عَلَيَّ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ تُعْرَضُ عَلَيْكَ صَلَاتُنَا وَقَدْ أَرَمْتَ؟ يَعْنِي رَقَدَ بَلَيْتَ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَنْ تَأْكُلَ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ» (حم، ن، د، هـ).

الْتِمَامُ مِنَ التَّخَطُّي إِلَّا لِحَاجَةٍ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ

٧٠٤- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُكْرَهُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ يُخَالِفُهُ إِلَى مَقْعَدِهِ، وَلَكِنْ لِيَقْلُ أَفْسَحُوا» (م، حم).

قال أبو محمد: أحاديث النهي عن التخطي هي في الدخول للاصطفاف في الصقوف الأولى، ولا يكون إلا في الحال التي يكون المصلون متمسكين بالستة في الاصطفاف.

٧٠٥- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْلِسْ فَقَدْ آذَيْتَ» (د، ن، حم) وَزَادَ «وَأَنْتَ»^(١).

وأجمع العلماء على أن التخطي لا يفسد شيئاً من الصلاة^(٢).

التَّنْفُلُ قَبْلَ الْجُمُعَةِ وَصَلَاةُ رَكْعَتَي الْمَسْجِدِ

وقال سبحانه: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩].

٧٠٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ، فَصَلَّى مَا قُدِّرَ لَهُ، ثُمَّ أَنْصَتَ حَتَّى يَفْرُغَ الْإِمَامُ مِنْ خُطْبَتِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَعَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى وَفُضِّلَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» (م).

٧٠٧- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: دَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ: «صَلِّتَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ» (ع).

وفي رواية: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ وَلْيَتَجَوَّزْ فِيهِمَا» (م، حم، د).

وفي رواية: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَقَدْ خَرَجَ الْإِمَامُ فَلْيَصِلْ رَكْعَتَيْنِ» (ق).

(١) فأغروا وابطأت.

(٢) الاستذكار (٥/١٧٧).

(٣) خرج للمخطبة.

قال أبو محمد: ركعتا المسجد ليستا واجبتين، بدليل أن الخطيب يجلس ولا يصليهما. وليس في الصلاة ما هو فرضٌ غير الصلوات الخمس.

التَّجَمُّعُ عِنْدَ الزَّوَالِ

٧٠٨- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ (خ، حم، د، ت).

٧٠٩- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اشْتَدَّ الْبَرْدُ بَكَرَ بِالصَّلَاةِ، وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ أَبْرَدَ بِالصَّلَاةِ، يَعْنِي الْجُمُعَةَ (خ).

٧١٠- وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نُجْمَعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ نَرْجِعُ نَتَّبِعُ الْفَيْءَ (ق).

٧١١- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: مَا كُنَّا نَقِيلُ وَلَا نَتَغَدَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ [فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ] ^(١) (ع).

قال ابن عبد البر: أجمعوا على أن من صلاها في وقت الظهر فقد صلاها في وقتها ^(٢).

وقال: ولا تجوز الصلاة يوم الجمعة إلا بعد الزوال، ولا يخطب لها إلا بعد الزوال، وعليه جمهور الفقهاء ^(٣).

وقد حكى الإجماع على أنه لا تُقضى الجمعة إلا ظهراً ^(٤). والله أعلم بصحته.

(١) زادها: (م، حم، ت).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٧٣/٨)، النير (الإقناع ٣٢٠/١، ٤٥١/٢).

(٣) الاستدكار (٢٥٢/١).

(٤) النير (الإقناع ٤٥٣/٢).

تُليهم الإمام والنداء بعده

وقال الله سبحانه: ﴿إِذَا ثُودَتْ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩].

٧١٢- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ سَلَّمَ (هـ). وَفِي إِسْنَادِهِ ابْنُ لَهِيْعَةَ.

قال أبو محمد: إن لم يصح إسنادُه؛ ففي عموم التصريح بالصحيحة ما يقني.

٧١٣- وَعَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّدَاءُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوَّلُهُ إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ، عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ وَكَثُرَ النَّاسُ زَادَ النَّدَاءَ الثَّلَاثَ عَلَى الزُّوْرَاءِ^(١)، وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّبِيِّ ﷺ مُؤَدِّنٌ غَيْرَ وَاحِدٍ (خ، ن، د)^(٢).

القيام في الخطبتين وأدائهما

وقال الله سبحانه: ﴿وَتَرْكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١].

٧١٤- عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ قَائِمًا وَيَجْلِسُ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ، وَيَقْرَأُ آيَاتِهِ، وَيَذْكُرُ الْكُفْرَ (م، حم، ن، د، هـ).

٧١٥- وَعَنْ ابْنِ هُرَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَائِمًا، ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقْرَأُ كَمَا يَقْرَأُونَ الْيَوْمَ (ع).

(١) موضع بالمدينة، قريب من المسجد النبوي.

(٢) قال ابن عبد البر: كان يؤدِّنُ بين يدي النبي ﷺ إِذَا جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَبَيْنَ يَدَيْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ وَكَثُرَ النَّاسُ زَادَ النَّدَاءَ عَلَى الزُّوْرَاءِ. الاستذكار (٥/٥٧).

٧١٦- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ قَائِمًا، ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ قَائِمًا، فَمَنْ قَالَ إِنَّهُ يَخْطُبُ جَالِسًا فَقَدْ كَذَبَ، فَقَدْ وَاللَّهِ صَلَّيْتُ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِي صَلَاةٍ (م، حم، د).

٧١٧- وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ طُولَ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَقِصَرَ خُطْبَتِهِ مِثْنَةٌ»^(١) مِنْ فِقْهِهِ، فَأَطِيلُوا الصَّلَاةَ، وَأَنْصِرُوا الْخُطْبَةَ (م، حم).

٧١٨- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَصْدًا، وَخُطْبَتُهُ قَصْدًا^(٢) (م، حم، ن، ت، هـ).

٧١٩- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَطَبَ أَحْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ يَقُولُ: «صَبِّحْكُمْ وَمَسَاكُم» (م، هـ).

وأجمع العلماء على أنه لا يخطب إلا قائمًا لمن قدر على ذلك، وإن أعيًا وجلس مستريحًا لم يتكلم حتى يعود قائمًا^(٣).

قال ابن عبد البر: والإجماع متعقد على أن الإمام لو لم يخطب يوم الجمعة بالناس لم يصلوا إلا أربعمائة^(٤).

وأجمع العلماء على أن خطبتي الجمعة قبل الصلاة^(٥).

الخطبة بسورة أو آي من القرآن

وقال سبحانه: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥].

(١) علامة.

(٢) أي: وسطًا بين الطول والقصر.

(٣) الاستذكار (١٢٩/٥).

(٤) الاستذكار (١٢١/٥). وهو من غريب الإجماع.

(٥) الاستذكار (الإقناع ٤٥٨/٢).

٧٢٠- وَعَنْ أُمِّ هِشَامِ بِنْتِ حَارِثَةَ بْنِ النُّعْمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: مَا أَخَذْتُ «قَبَّ» وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ (١) إِلَّا عَنْ لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرُؤُهَا كُلُّ جُمُعَةٍ عَلَى الْعَبْرِ إِذَا خَطَبَ النَّاسَ (م، حم، ن، د).
قال أبو محمد: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يَقْرُؤُهَا مَتَوَلًّا قَوْلَهُ سُبْحَانَهُ فِي آخِرِهَا: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ﴾، وَلَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْبُعْثِ وَالتَّشْوِيرِ، وَهُوَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ.

الْمَنْعُ مِنَ الْكَلَامِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ

وَقَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (٢) [الأعراف].

قال ابن جبير وعطاء ومجاهد: هَذِهِ الْآيَةُ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ. وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: فِي الْإِنْصَاتِ لِكُلِّ وَاعِظٍ.

٧٢١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُلْتُ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: أَنْصِتْ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَوْتُ» (ع إِلَّا هـ).

وروي عن علي مرفوعاً: «وَمَنْ لَغَا فَلَا جُمُعَةَ لَهُ»، وَفِيهِ ضَعْفٌ. وَالْإِنْصَاتُ إِلَى الْخُطِيبِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ اسْتِمَاعِ الْمَأْمُومِ لِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ (١).
وَأَجْمَعُوا أَنْ مَنْ تَكَلَّمَ وَلَغَا لَمْ يُعِدَّ الْجُمُعَةَ، وَلَكِنَّهُ أَسَاءَ الْأَدَبَ، وَأَضَاعَ الثَّوَابَ (٢).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٣٢/١٩)، مجموع الفتاوى (٢٩١/٢٣).

(٢) الاستذكار (٤٣/٥، ٤٤، ٤٨).

ومخاطبة الإمام جائزة وهو على المنبر، وكذلك مخاطبته لهم في أمر الدنيا وسؤالهم، ورؤي عن عثمان أنه كان جالساً على المنبر يسأل الناس عن أخبارهم وأسعارهم. وعن الحسن وطائفة: لا بأس بالكلام بين الخطبتين للمصلين.

مَا يُقْرَأُ بِهِ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَفِي صَبْحِ يَوْمِهَا

وقال سبحانه: ﴿فَذِكْرُنَا نَقَمَ الذِّكْرَى ۝ سِيِّدُكُمْ مَنْ يَخْتَرُ ۝﴾ [الأعلى]، والتذكير بالساعة في هذه السور، والساعة في يوم الجمعة.

٧٢٢- عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ وَفِي الْجُمُعَةِ: بِ- ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، وَ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾. قَالَ: وَإِذَا اجْتَمَعَ الْعِيدُ وَالْجُمُعَةُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، يَقْرَأُ بِهِمَا فِي الصَّلَاتَيْنِ (م، حم، ن، د، ت).

٧٢٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ ﴿الْقَلَمِ﴾ ۝ تَبْدُلُ الْحِكْمِ لَا رَبَّ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿وَهَلْ أَتَاكَ عَلَى الْإِنْسَانِ﴾، وَفِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِسُورَةِ «الْجُمُعَةِ» وَالْمُنَافِقِينَ (م، حم، ن، د).

٧٢٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ﴿الْقَلَمِ﴾ ۝ تَبْدُلُ ﴿وَهَلْ أَتَاكَ عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ (ق، ن).

الصَّلَاةُ بَعْدَ الْجُمُعَةِ

٧٢٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ» (ع، الأ، خ).

٧٢٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ (م).

٧٢٧- وَحَن ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّهُ كَانَ إِذَا كَانَ بِمَكَّةَ فَصَلَّى الْجُمُعَةَ تَقَدَّمَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ تَقَدَّمَ فَصَلَّى أَرْبَعًا، وَإِذَا كَانَ بِالْمَدِينَةِ صَلَّى الْجُمُعَةَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَيْتِهِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَكَمْ يُصَلِّ فِي الْمَسْجِدِ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْعَلُ ذَلِكَ (د).

اجْتِمَاعُ الْعِيدِ وَالْجُمُعَةِ

وقال سبحانه: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

٧٢٨- حَن زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَأَلَهُ مُعَاوِيَةُ: هَلْ شَهِدْتَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِيدَيْنِ اجْتَمَعَا؟ قَالَ نَعَمْ، صَلَّى الْعِيدَ أَوَّلَ النَّهَارِ، ثُمَّ رَخَّصَ فِي الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: «مَنْ شَاءَ أَنْ يُجْمَعَ فَلْيُجْمَعْ» (حم، د، هـ، ك وصححه^(١)).

٧٢٩- وَحَن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَن رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا اجْتَمَعَ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ، فَمَنْ شَاءَ أَجْزَأُهُ مِنَ الْجُمُعَةِ وَإِنَّا مُجْتَمِعُونَ» (د، هـ، ك، وصححه^(٢)).

٧٣٠- وَحَن وَهْبُ بْنُ كَيْسَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَى عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، فَأَخَّرَ الْخُرُوجَ حَتَّى تَعَالَى النَّهَارُ، ثُمَّ خَرَجَ فَنُطِبَ، ثُمَّ تَزَكَّى فَصَلَّى وَكَمْ يُصَلِّ لِلنَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: أَصَابَ السُّنَّةَ (ن، د، بِخَوْبٍ)، لَكِنْ مِنْ رِوَايَةِ عَطَاءٍ.

قال ابن تيمية: من شهد العيد سقطت عنه الجمعة، لكن على الإمام أن يفهم الجمعة ليشهدها من شاء شهودها، ومن لم يشهد

(١) رواه الذهبي، وصححه ابن المديني، وعطاه ابن المنذر.

(٢) رواه الذهبي.

العيد. وهذا هو المأثور عن النبي ﷺ وأصحابه: كعمر وعثمان وابن مسعود وابن عباس وابن الزبير وغيرهم، ولا يعرف عن الصحابة في ذلك خلاف^(١).

قال أبو محمد: والأقرب في ذلك: أن من شهد العيد لم يجب عليه صلاة إلى صلاة العصر، واختاره الشوكاني.

الصيام

وقول الله سبحانه: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ (١٦) و﴿ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّ﴾ (١٧) [الأعلى].

وقوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَغْضَرْ﴾ [الكوثر: ٢].

التَّجَمُّلُ لِلْعِيدِ وَكَرَاهَةُ حَمْلِ السَّلَاحِ فِيهِ

وقال سبحانه: ﴿يَبْنَى مَاءَهُمْ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١].

٧٣١- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: وَجَدَ عُمَرُ حُلَّةً مِنْ إِسْتَبْرَقٍ تُبَاعُ فِي السُّوقِ، فَأَخَذَهَا، فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْتَغْ هَذِهِ فَتَجَمَّلْ بِهَا لِلْعِيدِ وَالْوَفْدِ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ» (ق).

٧٣٢- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ حِينَ أَصَابَهُ سَيْتَانُ الرُّمَحِ فِي أَحْمَصِ قَدَمَيْهِ، فَلَزَقَتْ قَدَمُهُ بِالرُّكَابِ، فَزَلَّتْ فَتَزَعَّتْهَا وَذَلِكَ بِيَمْنَى، فَبَلَغَ الْحَجَّاجُ فَجَاءَ يَعُودُهُ، فَقَالَ الْحَجَّاجُ: لَوْ تَعْلَمُ مَنْ أَصَابَكَ؟ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: أَنْتَ أَصَبْتَنِي، قَالَ: وَكَيْفَ؟ قَالَ: حَمَلْتَ السَّلَاحَ فِي يَوْمٍ لَمْ يَكُنْ يُحْمَلُ فِيهِ، وَأَدْخَلْتَ السَّلَاحَ الْحَرَمَ، وَلَمْ يَكُنْ السَّلَاحُ يَدْخُلُ الْحَرَمَ (خ). وَقَالَ: قَالَ الْحَسَنُ: نُهُوا أَنْ يَحْمِلُوا السَّلَاحَ يَوْمَ عِيدٍ إِلَّا أَنْ يَخَافُوا عَدُوًّا.

واتفق الفقهاء على أن الغسل للعیدین حسن لمن فعله، والطيب يجزي عند الجميع عنه، وجمعهما أفضل^(١).

التكبير، والخروج ماشياً، ومخرج النساء، وذكر الله

قال عز وجل: ﴿وَلْتُكْمِلُنَّ الْوَلَدَ وَلْتُحْكِمُنَّ اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُهُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

(١) الاستذكار (الإقناع ٢/ ٥٢٧).

وقال سبحانه: ﴿وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لُغِبًا وَلَهُمْ﴾ [الأنعام: ٧٠].

جاء في تفسيرها: كل أمة اتخذت دينها لهُوًّا ولُغِبًا [أمة محمد اتخذوا عيدهم صلاة وذكرًا لله، وحضورًا بالصدقة^(١)].

قال البخاري: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ يَخْرُجَانِ إِلَى السُّوقِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ يُكَبِّرَانِ وَيُكَبِّرُ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِمَا.

قال: وَكَانَ عُمَرُ يُكَبِّرُ فِي قُبَيْهِ بِمَنَى فَيَسْمَعُهُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ فَيُكَبِّرُونَ وَيُكَبِّرُ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ حَتَّى تَرْتَجَّ مِنِّي تَكْبِيرًا.

٧٣٣- وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُخْرِجَهُنَّ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى: الْعَوَاتِقَ، وَالْحَيْضَ، وَذَوَاتِ الْخُدُورِ، فَأَمَّا الْحَيْضُ فَيَعْتَزِلْنَ الصَّلَاةَ.

وفي لفظ: الْمُصَلَّى، وَيَشْهَدْنَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ كَانَ لَا يَكُونُ لَهَا جِلْبَابٌ، قَالَ: «لَتَلْبِسَهَا أُخْتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا» (ع)، وكَيْسَ لـ (ن) فِيهِ أَمْرُ الْجِلْبَابِ.

ولـ (م، د) فِي رِوَايَةٍ: «وَالْحَيْضُ يَكُنْ خَلْفَ النَّاسِ يُكَبِّرْنَ مَعَ النَّاسِ».

ولـ (خ): قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ: كُنَّا نُؤْمَرُ أَنْ نُخْرِجَ الْحَيْضَ فَيُكَبِّرْنَ بِتَكْبِيرِهِمْ.

لَسْتِجَابُ الْأَكْلِ قَبْلَ الْخُرُوجِ فِي الْفِطْرِ نَوْنُ الْأَضْحَى

٧٣٤- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَمْسِكُ يَمَنَهُ الْفِطْرَ حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرًا، وَيَأْكُلُهُنَّ وَثْرًا (خ، حم).

٧٣٥- وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَخْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ، وَلَا يَأْكُلُ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يَرْجِعَ (ت، هـ، ك، حم) وَزَادَ: فَيَأْكُلُ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ.

٧٣٦- وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مِنَ السَّنَةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ مَلْبِيًا، وَأَنْ تَأْكُلَ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ» (ت) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ. وفي (طا) عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يُؤْتَمِرُونَ بِالْأَكْلِ قَبْلَ الْخُذُوعِ يَوْمَ الْفِطْرِ.

وقال ابن عبد البر: وكان الزهري يأكل قبل أن يفتد يوم الفطر، ولا يفعله يوم النحر، وعلى هذا جماعة الفقهاء^(١).

ونقل الإجماع عليه ابن رشد وابن قدامة^(٢).

مُخَالَفَةُ الطَّرِيقِ فِي الْعِيدِ وَالتَّعْيِيدِ فِي الْجَمَاعِ لِلْعُذْرِ

﴿وَنَعَسْتُمْ مَا قَلَّمْتُمْ وَأَمَّا قُرْهُكُمْ﴾ [يس: ١٢].

٧٣٧- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمُ عِيدٍ خَالَفَ الطَّرِيقَ (خ).

٧٣٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْعِيدِ يَرْجِعُ فِي غَيْرِ الطَّرِيقِ الَّذِي خَرَجَ فِيهِ (م، حم، ت).

وَرَوَى (د): أَنَّهُ ﷺ صَلَّى الْعِيدَ بِالْمَسْجِدِ فِي يَوْمِ أَصَابَتْهُمْ فِيهِ مَطَرٌ^(٣).

(١) الاستدكار (١٢/٧). وعمل الزهري أخرجه عبد الرزاق (المصنف ٣/٢٠٦).

(٢) بداية المجتهد، المغني، فتح الباري عن ابن قدامة (موسوعة الإجماع ٢/٨٢١).

(٣) في إسناده: موسى بن عبد الأعلى بن أبي فروة، له سبع أبا يحيى عبيد الله التيمي. والأول مجهول، والآخر مجهول الحال.

قال أبو محمد: لعل من الحكمة في مخالفة الطريق ملاقاته من لم يلقه في خدوة للصلاة، ولعل الحكمة في الأكل صبيحة عيد الفطر دون عيد الأضحى لأنه في الفطر بعد صيام واجب.

وَلْتُ صَلَاةُ الْعِيدِ

٧٣٩- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّاسِ يَوْمَ عِيدِ فِطْرِ أَوْ أَضْحَى، فَالْتَمَسَ إِنْطَاءَ الْإِمَامِ وَقَالَ: إِنَّا كُنَّا قَدْ فَرَعْنَا سَاعَتَنَا هَذِهِ، وَذَلِكَ حِينَ التَّسْبِيحِ^(١) (هـ، د، وسكت عنه).

ولا تنازع بين أهل العلم أن وقت صلاة العيدين من حين يمتد الضحى حين يمتد النهار، إلى أن تزول الشمس^(٢).

وقد أجمع العلماء على أن صلاة العيد لا تصلى يوم العيد بعد الزوال^(٣).

صَلَاةُ الْعِيدِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ وَمَا يُقْرَأُ فِيهَا

وقال الله سبحانه: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ﴾^(٤) [الكوثر]، وكل أمر في القرآن بالصلاة هو مقرون بالإقامة إلا هذا لأنه في غير الفريضة.

٧٤٠- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ (ع إلا د).

٧٤١- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِيدَ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ، بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ (م، حم، د، ت).

(١) أي: ذلك الحين حين وقت صلاة العيد.

(٢) النير (الإقناع ١/٣٢١).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٤/٣٦٠).

٧٤٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَا: لَمْ يَكُنْ يُؤَدُّنَ يَوْمَ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمَ الْأَضْحَى (ق).

٧٤٣- وَعَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ وَ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ (حم).

٧٤٤- وَعَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ - وَسَأَلَهُ عُمَرُ -: مَا كَانَ يَقْرَأُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ ؟ فَقَالَ: كَانَ يَقْرَأُ فِيهِمَا ﴿ق وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ﴾، وَ﴿اقْرَبِ السَّاعَةَ﴾ (ع إلأخ).

ولا خلاف بين علماء المسلمين على تقديم صلاة العيدين على الخطبة^(١).

وأجمعوا على أن صلاة العيدين بغير أذان ولا إقامة، وكذلك بقية الصلوات المسنونات والنوافل^(٢).

وأجمعوا على أن كل صلاة سُنَّها أن تصلى جماعة من صلوات السن = فسُنَّها الجهر، كالعيدين والاستسقاء والخسوف^(٣).

عَدَدُ التَّكْبِيرَاتِ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ

وقال سبحانه ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥].

٧٤٥- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ فِي عِيدِ يُسْتَبَيَّ عَشْرَةَ تَكْبِيرَاتٍ، مَبْعَاً فِي الْأُولَى، وَخَمْسًا فِي الْآخِرَةِ، وَلَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا (هـ، حم) وَقَالَ: أَنَا أَذْهَبُ إِلَى هَذَا.

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٥٤/١٠، ٢٤٤/٢٤)، الاستذكار (١٨/٧، ١٩).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١٠٨/٨، ٢٣٩/٢٤، ٢٤٠)، الاستذكار (١٩/٧).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٣١٢/٣).

ونقل (ت) في (العلل): أن البخاري صححه.

قال ابن تيمية: وعليه أكثر الصحابة والأئمة.

قال أبو محمد: وذهب إلى ذلك ابن حزم مع تضعيفه للحديث، واستدل له بقوله تعالى: ﴿وَأَقْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧]، قال: «والتكبير فعله خير»، وهو من غرائب استدلاله، ولو لم يكبر المصلي، وصلاهما كالجمعة لم يكن في ذلك بأس، ولا جاز أن ينكر عليه أحد.

وقال الطحاوي: وأجمع العلماء على أن في صلاة العيدين تكبيراً زائداً على غيرهما من الصلوات، واختلفوا في عدده ^(١).

هل يُصلى قبل العيد أو بعدها؟

٧٤٦- عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: خرج النبي ﷺ يومَ عيدٍ فصلى ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدهما (ع).

ول(خ) عن ابن عباس: أنه كره الصلاة قبل العيد.

وأجمع العلماء على أن النبي ﷺ لم يصل في المصلي قبل صلاة العيدين، ولا بعدها ^(٢).

وكان أبو هريرة وأنس والحسن وجابر بن زيد يصلون قبل خروج الإمام للعيدين، ومثل علي عن ذلك، فقال: لا أكون الذي ينهى عبداً إذا صلى. وهو قول ابن حزم.

خطبة العيد وأحكامها

وقال تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى ۚ ۝١ سَيَذَكِّرْ مَنْ يَشَاءُ ۚ ۝٢﴾ [الأعلى].

(١) الإقناع (٢/٥٤٣).

(٢) الاستذكار (٧/٥٨).

٧٤٧- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى، وَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةَ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ وَالنَّاسُ جُلُوسٌ عَلَى صُفُوفِهِمْ، فَيُعِظُهُمْ وَيُوصِيهِمْ وَيَأْمُرُهُمْ، وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَقْطَعَ بَيْنَهُمَا أَوْ يَأْمُرَ بِشَيْءٍ أَمَرَ بِهِ ثُمَّ يَنْصَرِفُ (ق).

٧٤٨- وَعَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَخْرَجَ مَرْوَانَ الْيَمَنِيَّ فِي يَوْمِ عِيدٍ، فَبَدَأَ بِالْخُطْبَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا مَرْوَانُ، خَالَفْتَ السُّنَّةَ، أَخْرَجْتَ الْيَمَنِيَّ فِي يَوْمِ عِيدٍ وَلَمْ يَكُنْ يَخْرُجُ فِيهِ، وَتَدَاثَ بِالْخُطْبَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ. فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مُتَكْرِمًا فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يُغَيِّرَهُ فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ» (م، حم، د، هـ).

٧٤٩- وَعَنْ عَطَاءٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِيدَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: «إِنَّا نَخْطُبُ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ لِلْخُطْبَةِ فَلْيَجْلِسْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَذْهَبَ فَلْيَذْهَبْ» (ن، د، هـ).

قال في (المتقى): ولا يعرف قائل بوجوب خطبة العيد.

قال ابن عبد البر: ومن صلى مع الإمام فلا ينصرف حتى يسمع الخطبة، وعلى هذا جماعة الفقهاء^(١).

هَلْ لِلْعِيدِ خُطْبَتَانِ ؟

٧٥٠- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْعِيدِ، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقْلَامٍ، ثُمَّ قَامَ مَتَوَكِّفًا

على بلال، فأمر بتقوى الله، وحث على الطاعة، وعظ الناس وذكرهم، ثم مضى حتى أتى النساء، فوعظهن وذكرهن (م، ن).

قال أبو محمد: لم يرد حديث صحيح صريح في أن للعبد خطبتين، كما قال ابن القيم وغيره، وقد يستنبط من وعظ النبي ﷺ الرجال ثم وعظه النساء: أن ذلك خطبتان، فإن صح استنباط ذلك، فالسنة أن تكون الأولى للرجال، والثانية للنساء. ذلك لمن يجعل حلة ذلك عدم بلوغ الصوت إلى النساء لبعد مكانهن، وهو اليوم متغير؛ لوجود الوسائل المبلغة للصوت. والله أعلم.

وعظ الناس يوم النحر وتزكيتهم

﴿رَبَّنَا وَأَبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَصَلِّيَهُمْ إِلَى الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ وَزَكِّيهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٩].

٧٥١- عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ: «أَتَذَرُونَ أَيَّ يَوْمٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «الْيَسَّ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: «الْيَسَّ ذَا الْحِجَّةِ؟» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: «الْيَسَّ الْبَلَدَ؟» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «إِن دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، إِلَى يَوْمِ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ انْهَذَا، فَلْيَتْلُ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَرُبَّ مُهْلِكٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، فَلَا تَرْجِعُوا بِعَدْوِي كَفَارًا يَهْرِبُ بِغَضِّكُمْ رِقَابَ بَعْضِهِ» (خ، حم).

هلال العيد إذا هم

٧٥٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْفِطْرُ يَوْمٌ يُفْطِرُ النَّاسُ، وَالْأَضْحَى يَوْمٌ يُضْحِي النَّاسُ» (١) (ت).

٧٥٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الصَّوْمُ يَوْمٌ يَصُومُونَ، وَالْفِطْرُ يَوْمٌ يُفْطِرُونَ، وَالْأَضْحَى يَوْمٌ يُضْحِرُونَ» (ت) وهو (د، هـ) بمعناه: إِلَّا فَصْلُ الصَّوْمِ.

وفي نظيره يقول الله سبحانه: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّكَاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩].

الحث على الذكر والطاعة في أيام العشر وأيام التشريق

وقال الله تعالى: ﴿وَذَكِّرُوا أَنْتُمْ أَلَّهُ فِي أَيَّامٍ مَقْلُومَةٍ﴾ [الحج: ٢٧].

وقال سبحانه: ﴿وَالْفَجْرِ ١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ٢﴾ [الفجر].

٧٥٤- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ، يَعْنِي أَيَّامَ الْعَشْرِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ» (خ، حم، د، ت، هـ).

٧٥٥- وَعَنْ نَيْشَةَ الْهُلَمِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشَرَبٍ، وَذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» (م، حم، ن).

(١) قال الدارقطني: الصواب وقفه على عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قال (خ): وقال ابن عباس: ﴿وَيَذْكُرُوا أَنَّمِ اللَّهُ فِي أَيَّامِ مَقَلُومَتِهِ﴾ [الحج: ٢٧]، أي: أيام العشر، والأيام المَعْلُودَات: أيام التَّشْرِيفِ.

ولا خلاف بين أهل الإسلام في أنه لا يحرم العمل ولا البيع في شيء من أيام الأعياد^(١).

(١) المعلى (موسوعة الإجماع ١/ ٨٧).

صلاة الخوف

وقول الله سبحانه : ﴿ وَإِذَا ضَرَأْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنْ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا ٥١ ﴾ وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلوة فألقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من وراءهم ولتأتي طائفة أخرى لا يملأوا قلوبكم معك وليأخذوا جذرهم وأسلحتهم ووالذين كفروا لن توصلوا عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلةً واحدةً ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم وخذوا جذركم إن الله أعاد لالكافرين هذا مبينًا ٥٢ ﴾ [النساء].

الأنواع المروية في صفتها

قال ابن حزم: صح فيها أربعة عشر وجهًا، وثبتا في جزء مفرد، ولخصتها في كتابه (المحلى). وقال أحمد: لا أعلم في هذا الباب حديثًا إلا صحيحًا.

٧٥٦- عَنْ صَالِحِ بْنِ خُوَاتٍ عَمَّنْ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ^(١) : أَنَّ الطَّائِفَةَ صَفَّتْ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ وَجَّاهُ الْعَدُوَّ، فَصَلَّى بِالنَّبِيِّ مَعَهُ رُكْعَةً، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا، فَأَتَمُّوا، لَا تُفْسِهِمْ، ثُمَّ انْصَرَفُوا وَجَّاهُ الْعَدُوَّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ مِنْ صَلَاتِهِ فَأَتَمُّوا، لَا تُفْسِهِمْ فَسَلَّمَ بِهِمْ (عِلاَها).

صفة أخرى

٧٥٧- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ يَأْخُذِي الطَّائِفَتَيْنِ رُكْعَةً، وَالطَّائِفَةُ الْأُخْرَى مُوَاجِهَةً

(١) غزوة نجد، سميت بذلك ؛ لأن أرجلهم ثبتت فلغوا عليها العرق.

لِلْعَدُوِّ، ثُمَّ انْصَرَفُوا وَقَامُوا فِي مَقَامِ أَصْحَابِهِمْ مُقْبِلِينَ عَلَى الْعَدُوِّ وَجَاءَ أُولَئِكَ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ رُكْعَةً ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ قَضَى هَؤُلَاءِ رُكْعَةً، وَهَؤُلَاءِ رُكْعَةً (ق).

صفة أخرى

٧٥٨- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ عَلَى نَبِيِّكُمْ ﷺ فِي الْحَضَرِ أَرْبَعًا، وَفِي السَّفَرِ رُكْعَتَيْنِ وَفِي الْخَوْفِ رُكْعَةً (م، حم، د، ن).

وأجمع العلماء على أن للمرء أن يقصر إذا خاف من العدو^(١) واجتمعوا على أن من صلى صلاة الخوف ركعتين أنه قد أدى فرضه^(٢).

الصلاة في شدة الخوف بالإيماء وهل يجوز تأخيرها ؟

وقال سبحانه: ﴿كَانَ خِفَتُهُ فَرَجًا لَأَوْرَثِيَّاتَا﴾ [البقرة: ٢٢٩].

٧٥٩- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَصَفَ صَلَاةَ الْخَوْفِ، وَقَالَ: «إِنْ كَانَ خَوْفٌ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ فَرَجَالًا وَرُكْبَاتًا» (هـ).

٧٦٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَادَى فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ انْصَرَفَ عَنِ الْأَحْزَابِ أَنْ لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ، فَتَخَوَّفَ نَاسٌ فَوُتَ الْوَقْتُ فَصَلُّوا دُونَ بَنِي قُرَيْظَةَ، وَقَالَ آخَرُونَ: لَا نُصَلِّي إِلَّا حَيْثُ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ فَاتَنَا الْوَقْتُ، فَمَا عَقَّبَ وَاحِدًا مِنَ الْفَرِيقَيْنِ (م).

(١) النور (الإقناع ٢/ ٤٩٥).

(٢) الإنباء (الإقناع ٢/ ٤٩٩).

وَبَقِيَ لَفْظٌ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا رَجَعَ مِنَ الْأَحْزَابِ قَالَ: «لَا تُصَلُّونَ
أَخَذَ الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ، فَأَذْرَكَ بَعْضَهُمُ الْعَصْرَ فِي الطَّرِيقِ
فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تُصَلِّي حَتَّى تَأْتِيَهَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ تُصَلِّي،
لَمْ يَرِ ذَلِكَ مِثًّا، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُعْتَفَ وَاحِدًا مِنْهُمْ (خ).

قال أبو محمد: قال من حقق من أهل العلم: لم يُعْتَفَ واحدٌ
منهم؛ لأنَّ كلاً قد اجتهد، والمجتهد لا يُلام ولو أخطأ،
والمُصِيب في الاجتهاد والفعل هم الطائفة الذين صلّوا في بني
قُرَيْظَةَ، ولو قيل لهم: لِمَ فعلتم ذلك؟ لكانت حجّتهم واضحة في
منطوق النبي ﷺ، ولو سُئِلَ مَنْ صَلَّى قَبْلَ ذَلِكَ: لِمَ لم تصلّوا في
بني قُرَيْظَةَ؟ لقالوا: فعلنا ذلك لما فهمناه من إرادة التعجيل،
والفهم ههنا مبني على الظنِّ والاحتمال، والأوّل يقين. ولو كان
مراد رسول الله ﷺ التعجيل لأنكر على من لم يفهم ذلك، كما
أنكر على عدي بن حاتم حين لم يفهم معنى الخيط الأبيض
والأسود.

الخشوف (١)

وقال سبحانه: ﴿وَمَا يُرِيدُ بِالْآيَاتِ إِلَّا لِيُخْشِيَ﴾ [الإسراء: ٥٩].

وقال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فصلت: ٣٧]، قال ابن خزيمة: هذه الآية تتضمن صلاة الخسوف (٢).

النداء لها، وصفتها

٧٦١- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ نُودِيَ أَنْ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ، فَرَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَكْعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ، ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ، ثُمَّ جَلَسَ عَنِ الشَّمْسِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: مَا رَكْعَتُ رُكُوعًا قَطُّ وَلَا سَجْدَتُ سُجُودًا قَطُّ، كَانَ أَطْوَلَ مِنْهُ (ق).

٧٦٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَقَامَ فَكَبَّرَ وَصَفَّ النَّاسُ وَرَاءَهُ، فَاقْتَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا هُوَ أَدْنَى مِنَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» ثُمَّ قَامَ فَاقْتَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً هِيَ أَدْنَى مِنَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَكَعَ رُكُوعًا هُوَ أَدْنَى مِنَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَى مِثْلَ ذَلِكَ حَتَّى اسْتَكْمَلَ أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ، وَأَنْجَلَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَنْصَرِفَ، ثُمَّ

(١) الكسوف: التغير إلى سواد، والخسوف: إلى نقصان، هذا هو الأصل، وقد يطلق كل من اللفظين على معنى الآخر.

(٢) تفسير القرطبي (١٨/١٢٥).

فَامَّ فَخَطَبَ النَّاسَ فَأَتْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَانْزِعُوا إِلَى الصَّلَاةِ» (ق).

٧٦٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ فَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يُخْسَفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ» (ق).

قال أبو محمد: قد وردت هيات أخرى كلها في خسوف الشمس، ولم تخسف إلا مرة واحدة في عهد ﷺ، وكان ذلك في السنة العاشرة في يوم الاثنين ٢٩ شوال، كما قرر ذلك أهل العلم بعدد السنين والحساب، ولعل الاختلاف في كيفيتها لطولها وكثرة ما فيها من ركوع، ومخالفتها للهيئة المعروفة في سائر الصلوات^(١).

قال ابن تيمية: الصلاة عند الكسوف متفق عليها بين المسلمين^(٢).

وأجمع العلماء على أن صلاة الكسوف ليس فيها أذان ولا إقامة^(٣).

(١) انظر: تعليق الشيخ أحمد شاکر على (المحلى ٢٩١/٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٤/٢٥٨، ٣٥/١٦٨). وانظر: التمهيد لابن عبد البر

(٣١٧/٢٢).

(٣) الاستكدار (٧/١٠١).

وأجمعوا على أن القيام الثاني، والركوع الثاني من الركعة الأولى من صلاة الكسوف أقصر من القيام، ومن الركوع الأول. وإن القيام الثاني والركوع الثاني من الركعة الثانية أقصر من الأول منها^(١).

الجهْرُ بِالْقِرَاءَةِ فِيهَا

٧٦٤- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَهَرَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ بِقِرَاءَتِهِ، فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ (ق).

قال ابن عبد البر: ومن حجة من قال بالجهر في صلاة الكسوف إجماع العلماء على أن كل صلاة سنتها أن تصلى في جماعة من صلوات السنن = سنتها الجهر كالعيدين والاستسقاء، وكذلك الكسوف^(٢).

الْحَثُّ عَلَى الصَّدَقَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ وَالذِّكْرِ فِي الْكُسُوفِ

وقال سبحانه: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢].

٧٦٥- عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَقَدْ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعَتَاةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ (ق).

٧٦٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْسَفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا وَتَضَعُوا أَيْدِيَكُمْ» (ق).

٧٦٧- وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى، وَقَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَافْزَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَدُعَائِهِ وَاسْتِغْفَارِهِ» (ق).

(١) ابن بطال (شرح البخاري ٥٠/٣).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٣/٣١٢).

المسئلة

قال تعالى: ﴿ وَإِذَا اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ﴾ [البقرة: ٦٠].

وقال سبحانه: ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿٥٠﴾ يُرْسِلُ السَّمَاءَ فَيَكْثُرُ دَرَارًا ﴿٥١﴾ ﴾ [نوح].

وأجمع أهل العلم أن الخروج للاستسقاء سنة ^(١).

صفة صلاة الاستسقاء، وهل لها خطبة ؟

وقال سبحانه: ﴿ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ ثُبُّوا إِلَيْهِ يَرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴾ [هود: ٥٢].

٧٦٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ خَرَجَ يَسْتَسْقِي، قَالَ: فَحَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ يَدْعُو، ثُمَّ حَوَّلَ رِدَاةً، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ جَهْرًا فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ (خ، حم، ن، د). وَرَوَاهُ (م) وَكَمْ يَذْكُرُ الْجَهْرَ بِالْقِرَاءَةِ.

٧٦٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَسُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الاسْتِسْقَاءِ فَقَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَوَاضِعًا مُتَبَذِّلًا " مُتَخَشِّعًا مُتَضَرِّعًا، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ كَمَا يُصَلِّي فِي الْعِيدِ لَمْ يَخْطُبْ خُطْبَتَكُمْ هَلِو (حم، ن، هـ).

وفي رواية: خَرَجَ مُتَبَذِّلًا مُتَوَاضِعًا مُتَضَرِّعًا حَتَّى أَتَى الْمُصَلَّى فَرَفَعَ الْمِنْبَرَ، وَكَمْ يَخْطُبُ خُطْبَتَكُمْ هَلِو، وَلَكِنْ لَمْ يَزَلْ فِي الدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ وَالتَّكْبِيرِ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ (د، ن، ت)، وَلَمْ يَذْكُرْ «فَرَفَعَ الْمِنْبَرَ».

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٧/١٧٢)، شرح صحيح مسلم للنووي (موسوعة الإجماع ٩٠/١).

(٢) التلذذ: ترك التزين والتعظيم بالهيئة الحسننة تواضعًا.

الخطبة

قال ابن عبد البر: والخطبة عند جمهور الفقهاء في الاستسقاء بعد الصلاة^(١).

قال أبو محمد: ظاهر كلام ابن عباس في قوله: «ولم يخطب خطبتكم هذه» الإنكار عليها من حيث هي، أو الإنكار على كيفيةها.

وخرج ابن عمر إلى المصلّى فاستسقى ودعا ولم يصل، قال أبو محمد: لم يرد عن النبي ﷺ في الاستسقاء أنه خطب إلا أن يكون استسقاؤه في خطبة جمعة، وروى عن الخلفاء الأربعة أنهم كانوا يصلّون قبل الخطبة، وقال مالك بتقديم الخطبة، وقال الشافعي: هي كصلاة العيدين.

رَفَعَ الْيَدَيْنِ وَبَعْضُ مَا وَرَدَ فِي الدُّعَاءِ

وقال تعالى: ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِمَّنْ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، وجاء بعدها إنزال المطر، في الآية التي تليها.

٧٧٠- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الاستِسْقَاءِ، فَإِنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُرَى يَافِئُ إِبْطَيْهِ (ق).

وله (م): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى فَأَشَارَ بِظَهْرِ كَفِّهِ إِلَى السَّمَاءِ.

٧٧١- وَحَنَّ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ أَهْرَاسِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَلَكَتِ الْمَلَكِيَّةُ، وَمَلَكَتِ الْعِيَالُ، وَقَلَّتِ النَّاسُ، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ يَدْعُو، وَرَفَعَ النَّاسُ أَيْدِيَهُمْ مَعَهُ يَدْعُونَ، قَالَ: فَمَا خَرَجْنَا مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى مَطَرْنَا (خ).

٧٧٢- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَسْقَى قَالَ: «اللَّهُمَّ اسْقِ عِبَادَكَ وَبَهَائِمَكَ، وَأَنْشُرْ رَحْمَتَكَ وَأَخْرِ بِلْدَكَ الْمَيْتَ» (د).

٧٧٣- وَعَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَبٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الْمَطَرِ: «اللَّهُمَّ سُقِيَا رَحْمَةً، وَلَا سُقِيَا عَذَابًا، وَلَا بَلَاءًا، وَلَا هَذَمًا، وَلَا غَرَقًا، اللَّهُمَّ عَلَى الظُّرَابِ^(١) وَمَنْابِتِ الشَّجَرِ؛ اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا» (شا). وهو مُرْسَلٌ، وأكثر ألفاظه في الصحيح.

ولا خلاف بين أهل العلم في جواز الاستسقاء بالدعاء بلا صلاة^(٢).

مَتَى يُحَوَّلُ الرِّدَاءُ، وَكَيْفَ؟

﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴿[الأعراف: ٥٦].

٧٧٤- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ اسْتَسْقَى لَنَا أَطَالَ الدُّعَاءَ وَأَكْثَرَ الْمَسْأَلَةَ قَالَ: ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى الْقَيْلَةِ وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ فَقَلْبُهُ ظَهَرَ لِيَطْنِي وَتَحَوَّلَ النَّاسُ مَعَهُ (حم). وأصله في الصحيح.

وفي رواية: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا يَسْتَسْقِي فَحَوَّلَ رِدَاءَهُ وَجَعَلَ حِطَافَهُ الْأَيْمَنَ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ، وَجَعَلَ حِطَافَهُ الْأَيْسَرَ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ دَعَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ (د).

وفي رواية: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى وَعَلَيْهِ خَمِيضَةٌ^(٣) لَهُ سَوْدَاءُ، فَارَادَ أَنْ يَأْخُذَ أَسْفَلَهَا فَيَجْعَلُهُ أَغْلَاهَا، فَثَقُلَتْ عَلَيْهِ، فَقَلْبَتِهَا الْأَيْمَنَ عَلَى الْأَيْسَرِ، وَالْأَيْسَرَ عَلَى الْأَيْمَنِ (حم، د).

(١) وسباني شرحها بعد قليل.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (موسوعة الإجماع ١/٩٠).

(٣) كساء أسود مُرَقَّع، له حلطان.

قال ابن عبد البر: ولا أعلم خلافاً أن الإمام يحول رداؤه وهو

قائم^(١).

بِرَكَّةِ الْمَطَرِ

وقال سبحانه: ﴿وَزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا﴾ [ق: ٩].

٧٧٥- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَصَابَنَا وَخُنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ
مَطَرٌ، قَالَ: فَحَسَرَ^(٢) تَوْبَهُ حَتَّى أَصَابَهُ مِنَ الْمَطَرِ، فَقُلْنَا:
لِمَ صَغَفَ هَذَا؟ قَالَ: «لِأَنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ» (م، حم، د).

الاستصحاء^(٣)

وقال سبحانه: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ يَضْرِبْكَ فَلَاحِكًا شَفِ لَّهُ إِلَّا هُوَ﴾

[الأنعام: ١٧].

٧٧٦- وقد ثبت دعاؤه ■ من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اللَّهُمَّ
حَرِّالْبِنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الْأَكَامِ وَالظَّرَابِ^(٤) وَيَطُونِ الْأَوْدِيَةَ
وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ» قَالَ: فَأَنْقَلَعَتْ وَخَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ (ق).

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٧/١٧٥).

(٢) أي: كشف عن بعض بدنه.

(٣) طلب الصحو، وهو ذهاب الغيم.

(٤) الأكام بالمد، وقد تكسر الهمزة: جمع أكمة، ويقال: أكم، بفتح الهمزة والكاف.

وأكم بضمهما، وهي: دون الجبل، وأعلى من الرابية. وقيل: «دون الرابية».

وأما الظراب، فبكسر الظاء المعجمة، واحدها ظرب، بفتح الظاء،

وكسر الزاء، وهي: الروابي الصغار

المختار

حُبِّ لِقَاءِ اللَّهِ

وقال سبحانه: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، مع قوله: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَآئِي﴾ [المنكوت: ٥].

وفد ذكر الله أن المكذبين المستكبرين لا يفتح لهم أبواب السماء.

٧٧٧- عن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ» (ق).

عِيَادَةُ الْمَرِيضِ

وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَسْأَلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ [الرعد: ٢١].

وقال سبحانه: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ مِنْ قُضِيِّ اللَّهِ﴾ [الحج: ١٠].

قال ابن عباس: إنما هي عيادة المريض، وحضور الجنائز، زيارة أخ في الله.

٧٧٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا حَقَّ الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُسْلِمِ خَنَسٌ: رَدُّ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ، وَاجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَتَشْوِيتُ الْعَاطِسِ» (ق).

٧٧٩- وَهَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ الْمُسْلِمُ إِذَا حَادَّ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ لَمْ يَزَلْ فِي مَحَرَقَةٍ»^(١) الْجَنَّةِ حَتَّى يَرْجِعَ (م، حم، ت).

(١) أي: في بساطتها الزهية، ودواماتها البهية. شبه ما يحوز به العاقل من الثواب بما يحوز به المخطئ من الشر.

وأجمع العلماء على أن عيادة المريض فضل، ومنه غير واجبة على الأعيان، وسواء فيه من يعرفه ومن لا يعرفه، والقريب والأجنبي^(١).

قال النووي: أجمع العلماء على تغميض الميت لئلا يفتح منظره لو ترك إغماضه^(٢).

تَلْقِيْنُ الْمُحْتَضِرِ وَتَوْجِيْهُهُ وَتَغْمِيْضُ الْمَيِّتِ

وقال سبحانه: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ ﴿٨٢﴾ وَأَنْتُمْ حِينُوتُمْ تَنْظُرُونَ ﴿٨٣﴾ يُخَسِّنُ أَخْرَبَ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [الواقعة].

٧٨٠- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» (ع إلاخ).

وأجمع العلماء على هذا التلقين، وكرموا الإكثار عليه لئلا يضجر، ويسري إلى قلبه شيء من الكراهة لكلمة التوحيد^(٣).

٧٨١- وَعَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ آخِرُ قَوْلِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ» (حم، د).

٧٨٢- وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا حَضَرَ ثَمَّ مَوْتَاكُمْ فَأَغْمِضُوا الْبَصَرَ، فَإِنَّ الْبَصَرَ يَجْعُ الرُّوحَ، وَقُولُوا خَيْرًا فَإِنَّهُ يُؤْمِنُ عَلَى مَا قَالَ أَهْلُ الْمَيِّتَةِ» (حم، هـ).

هَلْ تُقْرَأُ «يَس» حِينَئِذٍ؟

وقال الله فيها: ﴿يُنَادِي مَنْ كَانَ حَيًّا﴾ [يس: ٧٠]، القرآن للأحياء لا الأموات.

(١) نيل الأوطار (٧/٢٢٧).

(٢) شرح صحيح مسلم له (٦/٢٢٣).

(٣) المصدر السابق نفسه (٦/٢٢٩).

٧٨٣- وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «افْرَأُوا يَسَ عَلَى مَوْتَاكُمْ» (حم، د، هـ وإسناده ض).

قال ابن بطال: قال المهلب: لا خلاف بين أئمة المسلمين أن من قال: لا إله إلا الله، ومات عليها: أنه لا بُدَّ له من الجنة، ولكن بعد الفصل بين العباد، وردَّ المظالم إلى أهلها^(١).

التعجيلُ بقضاء دين الميت

وقال سبحانه: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصْيَةِ يُوسُفَ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [النساء: ١١].

وقال الله تعالى قبل آية الدين وبعد إنظار المعسر: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمَ تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة].

٧٨٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدِينِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ» (حم، ت، هـ).

تغطية الميت والرخصة في تقييله

٧٨٥- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَخَلَ فَبَصُرَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُسَجًى بِرُذُودِهِ، فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ وَأَكْبَأَ عَلَيْهِ فَقَبَّلَهُ (خ، ن، حم).

وقد حكى النووي الإجماع على استحباب تسجية الميت^(٢).

٧٨٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَانَ بْنَ مَطْعُونٍ وَهُوَ مَيِّتٌ، حَتَّى رَأَيْتُ الدَّمْعَ تَسِيلُ عَلَى وَجْهِهِ (حم، ت، هـ)^(٣).

(١) شرح صحيح البخاري (٢/٢٣٦).

(٢) شرح صحيح مسلم (٧/١٠).

(٣) في إسناده عاصم بن عبيد الله بن عمر بن الخطاب، ضعيف.

قال أبو محمد: لا يصح في أن النبي ﷺ قبله أحدٌ غير أبي بكر،
ولكن بعد موته.

الرقُّ به والسترُ عليه

وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحُرَّت: ١٠).

٧٨٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ كَسَرَ عَظْمَ الْمَيِّتِ مِثْلُ كَسْرِ عَظْمِهِ حَيًّا» (حم، د، هـ).

٧٨٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (ق).

غسل أحد الزوجين للآخر

وقال سبحانه: ﴿مَنْ لِيَأْسَ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَأْسَ لِهُنَّ﴾ (البقرة: ١٨٧).

٧٨٩- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: رَجَعَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَزَاءٍ بِالْبَيْعِ وَأَنَا أَجْدُ صُدَاعًا فِي رَأْسِي وَأَقُولُ: وَلِرَأْسَاءُ، فَقَالَ: «بَلْ أَنَا وَرَأْسَاءُ، مَا ضَرَّكَ لَوْ مِتَّ قَبْلِي فَغَسَلْتُكَ وَكَفَّشْتُكَ، ثُمَّ صَلَّيْتُ عَلَيْكَ وَدَفَنْتُكَ» (حم، هـ) ^(١).

٧٩٠- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: لَوْ اسْتَبَلْتُ مِنَ الْأَمْرِ مَا اسْتَبَلْتُ مَا غَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا نِسَاءَهُ (حم، د، هـ).

وأجمع أهل العلم على أن المرأة تغسل زوجها إذا مات ^(٢)، وأنها تغسل الصبي الصغير ^(٣). واختلفوا في غسل الرجل زوجته ^(٤).

(١) في إسناده محمد بن إسحاق، وبه أخوه البيهقي، قال الحافظ: ولم يفرده به بل تابعه عليه صالح بن كيسان عند أحمد والنسائي في التلخيص (٢/٢١٩).

(٢) الإجماع لابن المنذر (٥٠)، التمهيد لابن عبد البر (٢٨٠/١).

(٣) الإجماع لابن المنذر (٥٠).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٢٨٠/١).

لا يُغسل الشهيد ولا يُصلّى عليه

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾ [آل عمران: ١٦٩].

٧٩١- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمَا أَكْثَرُ أَخَذًا لِلْقُرْآنِ؟» فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ، وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ، وَكَمْ يُغْسَلُوا وَكَمْ يُصَلَّى عَلَيْهِمْ (خ، ن، ت، هـ).

وفي (حم): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ - فِي قَتْلَى أَحَدٍ -: «لَا تُغْسَلُوهُمْ، فَإِنَّ كُلَّ جُرْحٍ أَوْ كُلُّ دَمٍ يَقُوحُ مِسْكَاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وَكَمْ يُصَلَّى عَلَيْهِمْ.

وترك غسل الشهيد هو قول الأكثر. والمراد بالشهيد هو من قُتل في المعركة، أمّا المبطلون والمطعون ونحوهما فإنّهم يُغسلون بإجماع^(١). واختلف في الشهيد الذي يموت دون أهله وماله.

وقد ثبت بالإجماع ونقل الكفاة غسل الموتى، فواجب غسل كل ميت إلّا من أخرجه إجماع أو سنة ثابتة^(٢).

وعارض الإجماع بعض علماء الزيدية بمعارضات قال عنها الشوكلي: إنها واهية^(٣).

قال أبو محمد: ربّما كانت الاعتراضات واهية، ولكن الخلاف بين العلماء في ذلك ثابت، والصحيح أن الغسل واجب لدى الجمهور، كما حرّره ابن حجر^(٤).

(١) البحر الزخار (٢/٩٦).

(٢) نيل الأوطار (٧/٢٤٩).

(٣) الفتوح (٣/١٢٥).

(٤) الشهيد لابن عبد البر (٢٤٦/٢٤).

صفة غسل الميت

٧٩٢- عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَوُفِّيتْ ابْنَتُهُ، فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُمْ بِمَاءٍ وَمِيذَرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْأَخِيرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ، فَإِذَا فَرَّغْتَنِ فَأَذِّنِي» فَلَمَّا فَرَّغْنَا أَذْنَاهُ، فَأَعْطَانَا حَقْوَهُ، فَقَالَ: «أَشْعِرْتَهَا إِيَّاهُ»^(١)، يَعْنِي إِزَارَهُ (ع) وَفِي رَوَايَةٍ: «إِبْدَانُ بِمِيَامِنِهَا وَمَوَاضِعُ الْوُضُوءِ مِنْهَا» وَفِي (خ، حـم): «قَالَتْ: فَضَصَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ فَالْقَيْنَاهَا خَلْفَهَا».

٧٩٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمَّا أَرَادُوا غَسْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا نَدْرِي كَيْفَ نَصْنَعُ، أَتُجَرَّدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا تُجَرَّدُ مَوْتَانَا، أَمْ نُغَسِّلُهُ وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ؟ قَالَتْ: فَلَمَّا اخْتَلَفُوا أَرْسَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ السُّنَّةَ، حَتَّى وَاللَّهِ مَا مِنْ الْقَوْمِ مِنْ رَجُلٍ إِلَّا ذَقَنُ فِي صَدْرِهِ نَائِمًا، قَالَتْ: ثُمَّ كَلَّمَهُمْ مُكَلِّمٌ مِنْ نَاحِيَةِ الْبَيْتِ لَا يَدْرُونَ مَنْ هُوَ فَقَالَ: اغْسِلُوا النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ، قَالَتْ: فَتَارُوا إِلَيْهِ فَعَسَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي قَمِيصِهِ يُقَاضُ عَلَيْهِ الْمَاءُ وَالسُّدْرُ وَيَدْلُكُهُ الرُّجَالُ بِالْقَمِيصِ (حم، د، حب، ك).

وقد أجمع أهل العلم على أن الميت يُغسلُ غُسلَ الجنابة^(٢).

وقال سعد بن أبي وقاص: يحلق شعر عانة الميت، ولا يُعرف له مخالف من الصحابة^(٣).

وأجمعوا على أنه إذا غُسلَ بالماء القراح الذي لا سدر فيه: أن ذلك جائز^(٤).

(١) الفُتْنَاهَا فِيهِ، وَاجْعَلْنَاهُ مِمَّا يَلِي جَسَدَهَا.

(٢) الإجماع لابن المنذر (٥٠)، الإلباء (الإقناع ٥٦٧/٢).

(٣) المعلى (موسوعة الإجماع ٨٩/١).

(٤) التمهيد (الإقناع ٥٧٦/٢).

وأجمعوا على أن الوتر في الغسلات مستحب غير واجب^(١).

الكفن وتوابعه

وليس في القرآن ذكره ولا الإشارة إليه، إلا في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِآلِثَابٍ﴾ [القيامة: ٢٩]، على أحد التفسيرات.

التكفين من مال الميت

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٦٤].

٧٩٤- عَنْ خُبَابِ بْنِ الْأَرْتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ مُصْعَبَ بْنَ عَمِيرٍ قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ وَلَمْ يَتْرَكْ إِلَّا نَمِرَةً^(٢)، فَكُنَّا إِذَا غَطَيْنَا بِهَا رَأْسَهُ بَدَتْ رِجْلَاهُ، وَإِذَا غَطَيْنَا رِجْلَيْهِ بَدَا رَأْسُهُ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَغْطِيَ بِهَا رَأْسَهُ وَنَجْعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ شَيْئًا مِنَ الْإِذْخِرِ (ع إلا هـ).

وقد أجمعوا على أن تكفين الميت ذكراً أو أنثى فرض بإجماع المسلمين، ما لم يكن شهيداً، أو مقتولاً ظلماً في قصاص. وهو فرض كفاية بالإجماع، فمن قام به سقط عن سائر الناس^(٣).

قال ابن عبد البر: جمهور الفقهاء على أن الكفن من رأس مال الميت^(٤).

استحباب إحسان الكفن من خير مغالاة

وقال سبحانه: ﴿وَأْمِنُوا أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥].

(١) التمهيد لابن عبد البر (١/٣٧٥).

(٢) شملة مخططة، من مأزر الأعراب.

(٣) شرح صحيح مسلم، المجموع (موسوعة الإجماع ١/٢٢٨)، مراتب الإجماع لابن حزم (٦١).

(٤) الاستطكار (٢٢/١٥٣)، الموضح (الإقناع ٢/٥٨٢).

٧٩٥- عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا وَلِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ (ت، هـ).

٧٩٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَظَرَ إِلَى قَوْبٍ عَلَيْهِ كَانَ يُمْرَضُ فِيهِ بِهِ رَدْعٌ ^(١) مِنْ زَعْفَرَانٍ، فَقَالَ: اخْسَلُوا تَرْبِي هَذَا، وَزِيدُوا عَلَيْهِ ثَوْبَيْنِ فَكَفَّنُونِي فِيهَا، قُلْتُ: إِنَّ هَذَا خَلَقَ ^(٢) قَالَ: إِنَّ الْحَيَّ أَحَقُّ بِالْجَدِيدِ مِنَ الْمَيِّتِ إِنَّمَا هُوَ لِلْمُهَلَّةِ ^(٣) (مختصر من خ).

وقد أجمع أهل العلم على أن التكفين في الثياب الملبوسة جائز ^(٤).

صفة الكفن للرجل والمرأة

٧٩٧- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَفَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثَوَابٍ بَيْضٍ سُحُولِيَّةٍ ^(٥) جُدُدٍ يَمَانِيَّةٍ ^(٦) لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ أُذْرَجَ فِيهَا إِذْرَاجًا (ع).

وك (م): قَالَتْ: أُذْرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حُلَّةٍ يَمَنِيَّةٍ كَانَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ثُمَّ نُزِعَتْ عَنْهُ وَكُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثَوَابٍ بَيْضٍ سُحُولِيَّةٍ يَمَانِيَّةٍ لَيْسَ فِيهَا عِمَامَةٌ وَلَا قَمِيصٌ.

٧٩٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ»، وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ (حم، د، ت، حب).

(١) أُلْطَخَ لَمْ يَعْمَهُ كَلَهُ.

(٢) أَي: بِال.

(٣) الْقَبِيحُ وَالْمُتَدَبِّدُ.

(٤) شَرَحَ صَحِيحُ مُسْلِمَ لِلنَّوَوِيِّ (مَوْسُوعَةُ الْإِجْمَاعِ ١/٢٢٩).

(٥) بِهَمْ السَّيْنِ وَفَتْحُهَا وَهِيَ الْأَشْهُرُ، نَسَبَ إِلَى اسْحُولَ بِلَدَةِ الْيَمَنِ.

(٦) بَنَظْفِيَّةُ الْيَاءِ، وَهِيَ الْأَنْصَحُ.

٧٩٩- وَعَنْ لَيْلَى بِنْتِ قَانِفِ الثَّقَفِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كُنْتُ
فِي مَنْ غَسَلَ أُمَّ كَلْثُومَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ وَفَاتِهَا، وَكَانَ أَوَّلُ
مَا أَعْطَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحِقَاءَ^(١)، ثُمَّ الدَّرْعَ، ثُمَّ الْخِمَارَ، ثُمَّ
الْمِلْحَقَةَ ثُمَّ أَدْرَجَتْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الثَّوْبِ الْآخِرِ، قَالَتْ: وَرَسُولُ
اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الْبَابِ مَعَهُ كَفَنُهَا، يُنَاولُنَا ثَوْبًا ثَوْبًا (حسم، د، وفيه
ضعف)^(٢).

وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يكفن الرجل في حرير^(٣).
وأجمعوا على أنه لا يجب في التكفين أكثر من ثوب واحد
يستر جميع البدن^(٤). فإن كان ثوبًا واحدًا يصف ما تحته من
البدن، فإنه لا يجزئ بالإجماع. وأجمعوا على أن التكفين بسبعة
أثواب غير مستحب باتفاق^(٥).

وأجمعوا على أنه يستحب التكفين في ثوب أبيض^(٦).
وأجمعوا على جواز تكفين المرأة في ثوب الرجل^(٧).
والدفن في تابوت مكروه بلا خلاف بين المسلمين كافة^(٨).

(١) الإزار.

(٢) في إسناده: نوح بن حكيم، ضعفه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام»،
وقال: لم تثبت عدالته لجهالة حاله.

(٣) الإجماع لابن المنذر (٥٠)، شرح صحيح مسلم للنووي، المغني (موسوعة
الإجماع ١/٢٢٩).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٤٣/٢٢).

(٥) نيل الأوطار، فتح الباري عن ابن عبد البر (موسوعة الإجماع ١/٢٢٨).

(٦) شرح صحيح مسلم للنووي (موسوعة الإجماع ١/٢٢٩).

(٧) فتح الباري عن ابن بطال (موسوعة الإجماع ١/٢٢٩).

(٨) المجموع عن العبدري (موسوعة الإجماع ١/٤١٣).

تَطْيِيبُ بَدَنِ الْمَيِّتِ وَكَفَنُهُ إِلَّا الْمَحْرُومَ

﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ [الإسراء: ٧٠].

٨٠٠- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُجْمِرْتُمُ^(١) الْمَيِّتَ فَأَجْمِرُوهُ ثَلَاثًا، (حَم).

٨٠١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ وَقِفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحَرَقَةٍ إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَوَقَصَتْهُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ وَلَا تُحَنِّطُوهُ^(٢) وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا، (ع).

وأجمع أهل العلم على استحباب تجمير الكفن إلا للمحرم^(٣).

الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ

وقول الله تعالى: ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ١٠٣]، والصلاة هنا بمعنى الدعاء، والصلاة على الميت مشتملة.

وقال في شأن المنافقين: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَا تَوْفِيقَهُمْ فَتَسْخُوتُ ﴾ (٨٤) [التوبة].

والأحاديث في هذا الباب كثيرة، وستأتي.

قال ابن تيمية: ومن السنن المتواترة التي من جملتها كفر صلاة المسلمين على الميت، ودعائهم له في الصلاة^(٤).

(١) يجرنموه.

(٢) من الحنوط، وهو الطيب الذي يوضع للميت.

(٣) الإجماع لابن المنذر (٥٠).

(٤) مجموع الفتاوى (٣٠٧/٢٤).

واتفق أهل العلم على أن من صلى على الميت بوضوء فقد أصاب^(١).

قال أبو محمد: وأما من صلاها بغير وضوء فقد اختلف في إصابته، والجمهور على أنه غير مصيب الصواب، والمخالف لا يسميها صلاة إلا من حيث معنى الدعاء، ويجعلها كسجود الشكر والتلاوة، كما سيأتي بعد قليل.

ولا خلاف أنه لا يجوز أن يُدفن الميت دون أن يُصلى عليه^(٢).

وأجمعوا على ترك الصلاة على المنافق وإن نطق بالشهادتين^(٣).

وأجمعوا على أن الصلاة على الميت الكافر حرام^(٤).

قال أبو محمد: ورد حديثٌ رواه ابن ماجه في صلاة الصبح فرأى على النبي ﷺ قبل دفنه، وقد أجمع أهل السير على معناه من غير خلاف^(٥).

تَرْكُ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ (آل عمران).

٨٠٢- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ شُهَدَاءَ أَحَدٍ لَمْ يَغْسَلُوا وَدُفِنُوا بِدِمَائِهِمْ وَكَمْ يُصَلَّى عَلَيْهِمْ (حم، د، ت).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٦١).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٣٣١/٦)، الاستذكار (٢٣٦/٨، ٢٣٧).

(٣) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٦٨١).

(٤) المجموع (موسوعة الإجماع ١/٦٨١).

(٥) ينظر: التمهيد (٢٥٥/٦).

وقد سبق هذا المعنى قبل قليل من رواية جابر، وقال في (المعنى): وقد رويت الصلاة على الشهيد بأسانيد لا تثبت.

وأجمع العلماء على أن الشهيد في معترك الكفار إذا حُبل حَبًّا ولم يمت في المعترك، وعاش وأكل وشرب، فإنه يُغسل، ويُصلى عليه^(١).

ومن قال بالصلاة على الشهيد مطلقاً: أبو حنيفة وأصحابه، والثوري، والحسن، وسعيد بن المسيب، والعترة، وجميع ما استدلوا به لم يسلم من علة.

الصَّلَاةُ عَلَى السَّقَطِ وَالطُّفْلِ

٨٠٣- عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَالسَّقَطُ يُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُدْعَى لِوَالِدَيْهِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ» (حم، د).

٨٠٤- وَفِي رِوَايَةٍ: «الرَّكِبُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ وَالْمَاشِي حَيْثُ شَاءَ مِنْهَا وَالطُّفْلُ يُصَلَّى عَلَيْهِ» (حم، ن، ت).

وأجمع العلماء على أن الطفل إذا عُرِفَت حياته، واستهل صارخاً: صُلِّيَ عليه^(٢).

وورد عن أبي موسى وأبي أيوب: أنهما صليا على رجل إسماعيل، وعن عمر: أنه صلى على عظام، وعن أبي عبيدة: أنه صلى على رأس. وهو قول داود وسائر الأصحاب^(٣).

(١) الاستطكار (١٤/٤٦٣).

(٢) الإشراف (الإقناع ٢/٥٦٩).

(٣) المعنى (المسألة: ٥٨٠).

تَرْكُ الْإِمَامِ الصَّلَاةَ عَلَى مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ

وقال الله جل في علاه: ﴿لَا تُحِبُّ الْمُقْتَلِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠].

٨٠٥- عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصٍ^(١)، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ (عِ الْآخِ).
الصَّلَاةُ عَلَى مَنْ قُتِلَ فِي حَدٍّ

وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِهَيَؤُلُهُمْ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ١٧].

٨٠٦- عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَاعْتَرَفَ بِالزَّنا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ حَتَّى شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ: «أَبُكَ جُنُونٌ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «أَخْصِنْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ بِالصُّلِيِّ، فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ^(٢) الْحِجَارَةُ فَرَّ، فَأَذْرَكَ فَرُجِمَ حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ خَيْرًا، وَصَلَّى عَلَيْهِ (خِ)^(٣).

وقد صحَّ عنه عليه الصلاة والسلام بأنه صلى على الغامدية.

وقال الإمام أحمد: ما نعلم أن النبي ﷺ ترك الصلاة على أحدٍ إلا على الغالٍ وقتل نفسه.

قال أبو محمد: الفرق بين المحدود، ومن قتل نفسه أو غل: أن الحدَّ كفارة للمحدود، والقاتل نفسه والغال ماتا على كبيرة بلا حدٍّ ولا توبة.

(١) المشاقص: نصل الشهم إذا كان طويلاً غير عريض، فإذا كان عريضاً فهو البجعة.

(٢) أي: بلغت منه الجهد حتى قتل.

(٣) وفي رواية: فلم يصل عليه (حم، ن، د) ورواية الإتيان أولى.

قال في (نكت العيون): ولم أرَ أحداً من أهل العلم يكره أن يصلي على ولد الزنى وأمه، وهذا مما لا أعلم فيه خلافاً^(١).

الصلاة على الغائب والميت المقبور

وقال سبحانه: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ أُمِّهِ حَسَنَةٌ لِّئَلَّا تُرْجُوا^(٢) وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَتُرْكَ اللَّهُ كَبِيرًا^(٣)﴾ [الأحزاب].

٨٠٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا نَجَّاشِي فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى، فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ (ع).

قال أبو محمد: والعلماء مختلفون في الصلاة على الغائب، فالحنفية والمالكية، وكذلك العترة، لا يرونها مشروعة، وقال بمشروعيتها الشافعي وأحمد، ويروى عن جمهور السلف، قال ابن حزم في (المحلى ١٣٩/٥): لم يأت عن أحد من الصحابة منه، وقالت طائفة: يصلي على الغائب الذي صلى عليه في بلد، إذا كان ذا شأن. وقال الخطابي: لا يصلي على الغائب إلا إذا مات في بلد ليس فيها من يصلي عليه، واختاره ابن تيمية والمقبلي^(٤).

٨٠٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: انْتَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قَبْرِ رَظَبٍ^(٥) فَصَلَّى عَلَيْهِ، وَصَفَّوا خَلْفَهُ، وَكَبَّرَ أَرْبَعًا (ق).

٨٠٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ كَانَتْ تَقُومُ الْمَسْجِدَ أَوْ شَابًا، فَقَدَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَ عَنْهَا أَوْ عَنْهُ، فَقَالُوا: مَاتَ، قَالَ: «أَلَا آذَنُكُمْ؟» قَالَ: فَكَانَتْهُمْ صَفَّوْا أَمْرَهَا

(١) الإقناع (٥٧٢/٢)

(٢) ملخص من (نيل الأوطار ٣٢٢/٧-٣٢٣).

(٣) جديد.

أَوْ أَمْرُهُ، فَقَالَ: «دُلُّونِي عَلَى قَبْرِهِ» فَدَلُّوهُ، فَصَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ قَالَ: «إِنْ هَذِهِ الْقُبُورُ مَمْلُوءَةٌ ظُلْمَةً عَلَى أَهْلِهَا، وَإِنَّ اللَّهَ يُنَوِّرُهَا لَهُمْ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ» (ق) وَلَيْسَ لـ (خ): «إِنْ هَذِهِ الْقُبُورُ مَمْلُوءَةٌ ظُلْمَةً، إِلَى آخِرِ الْخَبَرِ».

٨١٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ بَعْدَ شَهْرٍ (قط).

وقد أجمع العلماء أنه لا يُصَلَّى على ما تقادم زمنه من القبور^(١).

فَضْلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ

﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (الزلزلة).

٨١١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ». قِيلَ: وَمَا الْقِيرَاطَانِ؟ قَالَ: «مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ» (ق).

ولـ (حم، م): حَتَّى تُوَضَّعَ فِي اللَّحْدِ، بِذَلِكَ تُدْفَنُ.

قال في (المتقى): وفيه دليلُ فضيلةِ اللحدِ على الشقِّ.

وانفق أهل العلم على أن غسل الميت والصلاة عليه إن كان بالغاً، وتكفينه ما لم يكن شهيداً، أو مقتولاً ظلماً في قصاص^(٢) فرض.

وجمهور العلماء يرون أن أولياء المرأة أحق بالصلاة عليها من الزوج، وبه قال الأوزاعي وابن حزم.

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٧٩/٦).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٦١).

انْتِفَاعُ الْمَيِّتِ بِالْجَمْعِ الْكَثِيرِ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ

﴿لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣].

٨١٢- عَنْ مَالِكِ بْنِ هُبَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ قَبْلَ صَلَاتِي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، يَتْلُونِ أَنْ يَكُونُوا ثَلَاثَةَ صُفُوفٍ إِلَّا غُفِرَ لَهُ». فَكَانَ مَالِكُ بْنُ هُبَيْرَةَ يَتَحَرَّى إِذَا قَلَّ أَهْلُ الْجَنَازَةِ أَنْ يَجْعَلَهُمْ ثَلَاثَةَ صُفُوفٍ (حم، د، ن، هـ).

فيه دليل على أنه يشرع الاصطفاف للجنائز.

٨١٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا مِنْ مَيِّتٍ يُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَتْلُونَ مِائَةَ كُلُّهُمْ يَشْفَعُونَ لَهُ إِلَّا شَفَعُوا فِيهِ» (م، حم، ت، وهو أصح من الذي قبله).

٨١٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا لَا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا، إِلَّا شَفَعَهُمُ اللَّهُ فِيهِ» (م، حم، د).

قال أبو محمد: عامة أهل العلم على أن الطهارة شرط لصلاة الجنائز، وقال الشعبي: لا يشترط لها ذلك، ووجه اختياره أن صورتها ليس صورة الصلاة بل هي مجرد قيام، وسُميت صلاة لأنها دعاء، وهذا لا يخل بها عدم المصافة والتسوية، ويجوز أن تفعل على القبر، ولو انصرف منها بلا تسليم صحت، ولم يرد في التسليم فيها شيء، حتى زعم بعض علمائنا أن التسليم فيها يكون سرًا، والقصد أنها أقرب إلى سجود التلاوة والشكر من كل صلاة ذات ركوع.

مَا جَاءَ فِي النَّعْيِ

٨١٥- عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا مَيِّتٌ فَلَا تُؤْذِنُوا بِي إِلَيَّ أَخَافُ أَنْ يَكُونَ نَعْيًا فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ (حم، ت، هـ).

٨١٦- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَخَذَ الرَّابَةَ زَيْدٌ فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرٌ فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَأَصِيبَ - وَإِنْ عَتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَتَذَرِفَانِ - ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مِنْ غَيْرِ امْرَأَةٍ فَفَنِّحَ لَهُ (خ، حم).

قال أبو محمد: الإخبار المجرد بالموت من غير قصد للتكاثر ولا النياحة لا يصح منه أثرًا ولا نظرًا، وقد قال النبي ﷺ: حِينَ أُخْبِرَ بِمَوْتِ الْمَرْأَةِ السُّودَاءِ الَّتِي تَقُمُ الْمَسْجِدَ: «أَلَا أَذْنَمُونِي؟»^(١).

قال ابن العربي: يُؤْخَذُ مِنْ مَجْمُوعِ الْأَحَادِيثِ ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

الأولى: إعلام الأهل والأصحاب وأهل الصلاح، فهذا سنة.

الثانية: الدعوة إلى المفاخرة بالكثرة، فهذا مكروه.

الثالثة: الإعلام بنوع آخر كالنياحة، فهذا حرام^(٢).

حَدُّ تَكْبِيرِ صَلَاةِ الْجَنَائِزِ

قَدْ نَبَتْ الْأَرْبَعُ فِي رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

٨١٧- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: كَانَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُكَبِّرُ عَلَى جَنَائِزِنَا أَرْبَعًا، وَإِنَّهُ كَبَّرَ خُمْسًا عَلَى جَنَازَةٍ فَسَأَلْتُ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُهَا (ع إِلَّا خ).

٨١٨- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَبَّرَ عَلَى سَهْلِ بْنِ حَنْظَلٍ سِتًّا، وَقَالَ: إِنَّهُ شَهِدَ بِذَرًا (خ).

(١) متفق عليه.

(٢) هارثة الأحوزي (٢٠٦/٤).

٨١٩- وَعَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ أَنَّهُ قَالَ: كَانُوا يَكْبِرُونَ عَلَى أَهْلِ
بَيْتِ خَمْسًا، وَسِتًّا، وَسَبْعًا (مصر).

قال الترمذي: أربع تكبيرات هي التي عليها العمل عند أكثر
أهل العلم من الصحابة وغيرهم.

وقد أجمع أهل العلم على رفع اليدين في أول تكبيرة (١).

وصح عن ابن عمر رفع الأيدي لكل تكبيرة، ولم ير الرفع في
غير التكبيرة الأولى ابن مسعود وابن عباس، وأبو حنيفة والثوري،
وهو قول ابن حزم (٢).

الْقِرَاءَةُ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا

وقال سبحانه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَمِيمًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهَدًى
وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

٨٢٠- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَقَرَأَ
بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَقَالَ: لَتَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ (خ، د، ت، ن). وَقَالَ
فِيهِ: فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةَ وَجْهًا، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: سُنَّةٌ وَحَقٌّ.

٨٢١- وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ
النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ السُّنَّةَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَنْ يَكْبُرَ الْإِمَامُ ثُمَّ يَقْرَأَ
بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى سِرًّا فِي نَفْسِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى
النَّبِيِّ ﷺ وَيُخْلِصُ الدُّعَاءَ لِلْجَنَازَةِ فِي التَّكْبِيرَاتِ، وَلَا يَقْرَأَ فِي شَيْءٍ
مِنْهُنَّ، ثُمَّ يُسَلِّمُ سِرًّا فِي نَفْسِهِ (شا).

قال أبو محمد: ورد عن السلف في القراءة وتركها آثار، وكلهم
يتفق على الدعاء فيها، وروى عن أبي هريرة وابن عمر أنهما كانا

(١) الإجماع لابن المنذر (٥١).

(٢) المعلى (المسألة: ٦٦٩).

لا يقرآن في الجنائز، لا الفاتحة ولا غيرها، بما يدل على أنها ليست كالصلاة التي يجب فيها القراءة بأم القرآن، وإنما سُميت صلاة؛ لأنها دعاء للميت، ولهذا كان مذهب الشعبي جوازها من غير طهارة، فلو كبر ودعا ولم يقرأ ولم يُسلم صح ذلك الفعل منه.

مَا وَرَدَ فِي الدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ

وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠].

٨٢٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيَّتِنَا وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرْنَا وَأُنْشَأْنَا؛ اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتُهُ مِنَّا فَأَخِذْهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتُهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ» (حم، ت، د، هـ). وَزَادَ: «اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ».

٨٢٣- وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمَهُ، وَاعْفُ عَنْهُ وَغَافِرِهِ وَأَكْرَمِ نُزُلَهُ، وَوَسِّعِ مَدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِمَاءٍ وَتَلَجْ وَبَرِدٍ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَفِي فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ». قَالَ عَوْفٌ: فَتَمَنَّيْتُ أَنْ لَوْ كُنْتُ أَنَا الْمَيِّتَ لِدُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِذَلِكَ الْمَيِّتِ (م، ن).

٨٢٤- وَعَنْ وَائِلَةَ بِنِ الْأَسْقَمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنَّ فُلَانِ ابْنَ فُلَانٍ فِي ذِمَّتِكَ وَحَبْلِي جِوَارِكَ، فَوَيْهِ فِتْنَةُ الْقَبْرِ وَعَذَابُ النَّارِ، وَأَنْتَ

أَهْلُ الْوَفَاءِ وَالْحَمْدُ، اللَّهُمَّ فَاغْفِرْ لَهُ وَارْحَمَهُ، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ
الرَّحِيمُ (د).

وأجمع العلماء أن الدعاء للميت الكافر حرام (١).

أَيْنَ يَقِفُ الْإِمَامُ إِذَا صَلَّى عَلَى الْمَرْأَةِ أَوِ الرَّجُلِ ؟

٨٢٥- عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَ: صَلَّيْتُ وَدَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا، فَقَامَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ
وَسَطَهَا (ع).

٨٢٦- وَعَنْ أَبِي غَالِبٍ الْحَنَاطِي، قَالَ: شَهِدْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى عَلَى جَنَازَةِ رَجُلٍ فَقَامَ جُنْدٌ رَأْسَهُ فَلَمَّا رُفِعَتْ أُنْثَى بِجَنَازَةِ
امْرَأَةٍ فَصَلَّى عَلَيْهَا فَقَامَ وَسَطَهَا، وَفِينَا الْعَلَاءُ بْنُ زِيَادٍ الْعَلَوِيُّ ؛ فَلَمَّا
رَأَى اخْتِلَافَ قِيَامِهِ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ قَالَ: يَا أَبَا حَمْرَةَ هَكَذَا كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ مِنَ الرَّجُلِ حَيْثُ قُمْتُ، وَمِنَ الْمَرْأَةِ حَيْثُ قُمْتُ ؟
قَالَ: نَعَمْ (حم، ت، د).

كَيْفَ يَصْنَعُ إِذَا اجْتَمَعَ أَنْوَاعٌ مِنَ الْأَمْوَاتِ ؟

٨٢٧- عَنْ عَمَّارٍ مَوْلَى الْحَارِثِ بْنِ تَوْقَلٍ قُلْتُ: حَضَرْتُ جَنَازَةَ
صَبِيٍّ وَامْرَأَةٍ، فَقُدِّمَ الصَّبِيُّ مِمَّا يَلِكِي الْقَبُومَ، وَوُضِعَتِ الْمَرْأَةُ وَرَاءَهُ،
فَصَلَّى عَلَيْهِمَا، وَفِي الْقَبُومِ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَبُو
قَادَةَ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، فَسَأَلْتُهُمْ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالُوا: السُّنَّةُ (ن، د).

٨٢٨- وَهَنَّ عَمَّارٌ أَيْضًا: أَنَّ أُمَّ كُثُومٍ بِنْتَ عَلِيٍّ وَابْنَتَا زَيْدِ بْنِ
عُمَرَ أَخْرَجَتْ جَنَازَتَاهُمَا، فَصَلَّى عَلَيْهِمَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، فَجَعَلَ الْمَرْأَةَ
بَيْنَ يَدَيِ الرَّجُلِ، وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمئِذٍ كَثِيرٌ، وَكُنْتُ
الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ (مص).

٨٢٩- وَعَنِ الثَّقَفِيِّ: أَنَّ أُمَّ كُثُومَ بِنْتَ عَلِيٍّ وَابْنَهَا زَيْدَ بْنَ عُمَرَ تَوَفَّيَا جَمِيعًا، فَأَخْرَجَتْ جَنَازَتَاهُمَا فَصَلَّى عَلَيْهِمَا أَمِيرُ الْمَدِينَةِ، فَسَوَّى بَيْنَ رُؤُوسِهِمَا وَأَرْجُلِهِمَا حِينَ صَلَّى عَلَيْهِمَا (مصر).

الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَازَةِ فِي الْمَسْجِدِ

٨٣٠- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: - لَمَّا تَوَفَّى سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ -: أُدْخِلُوا بِهِ الْمَسْجِدَ حَتَّى أَصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَأَتَكَّرُوا ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: وَاللَّهِ لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ابْنِي يَتِيمًا فِي الْمَسْجِدِ، سَهْلًا وَأَخِيه (م).

مَا رُوي فِي حَمْلِ الْجَنَازَةِ

٨٣١- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَنْ اتَّبَعَ جَنَازَةً فَلْيَحْمِلْ بِجَوَانِبِ السَّرِيرِ كُلِّهَا فَإِنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ فَلْيَتَطَوَّعْ، وَإِنْ شَاءَ فَلْيُدْعَ (هـ) ^(١).

وحمل الجنابة فرض كفاية بلا خلاف. وليس في حملها دناءة، أو سقوط مروءة، بل هو برٌّ وطاعة، وإكرامٌ للميت، وهو فعل الصَّحابة والتابعين، ومن بعدهم من أهل العلم والفضل ^(٢).

ولا خلاف بين العلماء أنه لا يحمل الجنابة إلا الرجال، سواء كان الميت ذكرًا أو أنثى ^(٣).

وأما اتباع النساء الجنابة؛ فقد ورد في النهي عن ذلك آثار لا يصح منها شيء، كما قال ابن حزم. وصح عن ابن عباس أنه لم يكره ذلك ^(٤).

- (١) هو من رواية أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود، ولم يسمع منه.
- (٢) المجموع من الشافعي (موسوعة الإجماع ١/٢٦٩).
- (٣) المجموع من الشافعي، فتح الباري عن النووي (موسوعة الإجماع ١/٢٦٩).
- (٤) المعلى (المسألة: ٥٩٩).

الإسراعُ بها من غيرِ رملٍ

وقال سبحانه: ﴿ثُمَّ أَمَّا نُّهُ فَأَقْبَرُ ۖ﴾ (ع) [هـس].

الفاء للترتيب والتعقيب بلا مهلة.

٨٣٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ، فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَرَّبْتُمُوهَا إِلَى الْخَيْرِ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ ذَلِكَ، فَشَرُّ تَضَمُّوهُ عَنْ رِقَابِكُمْ» (ع).

٨٣٣- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنَّا لَنَكَادُ نَرْمُلُ بِالْجَنَازَةِ رَمْلًا (حم، ن).

٨٣٤- وَيُرْوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَيْدٍ، عَنْ رَافِعٍ، قَالَ: أَسْرَعَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى تَقْطَعَتْ نِعَالُنَا يَوْمَ مَاتَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ (تخ).

والإسراع بالمشي بالجنائز مستحب بلا خلاف بين العلماء، وقال ابن حزم بوجوبه^(١).

المشيُ أمامَ الجنائزِ وما جاءَ في الرُّكُوبِ معها

وقال سبحانه: ﴿وَتَكْنُسُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ﴾ [س: ١٢].

٨٣٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ، وَأَبَا بَكْرًا، وَعُمَرَ، يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ (الخمسة).

٨٣٦- وَهَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّبَعَ جَنَازَةَ ابْنِ الدُّخْدَاحِ مَاشِيًا، وَرَجَعَ عَلَى فَرَسٍ (ت).

(١) المفني، فتح الباري عن ابن قدامة، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٢٦٩/١، ٢٧٠).

وفي رواية: أتى بفرس مغرور^(١)، فركبه حين انصرفنا من جنازة ابن الدحداح ونحن نمشي حوله^(٢) (م، حم، ن).
 ٨٣٧- وعن ثوبان رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ أتى بدابة وهو مع جنازة فأتى أن يركبها فلما انصرف أتى بدابة فركب فقبل له، فقال: إن الملائكة كانت تمشي فلم أكن لأركب وهم ينشرون، فلما ذهبوا ركبته^(٣) (د).

ما بكره مع الجنازة من نياحة أو ناري

وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا سَأَلُوا لِلَّهِ أَفْرَاضًا عَنْهُ﴾ [القصص: ٥٥].

٨٣٨- ويروى عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: نهى رسول الله ﷺ أن تتبع جنازة معها رائحة^(٤) (حم، هـ).

٨٣٩- ويروى عن أبي بركة قال: أوصى أبو موسى حين حضرته الموت فقال: لا تتبعوني بمجمرة^(٥)، قالوا: أو سبعت فيه شيئاً؟ قال: نعم، من رسول الله ﷺ (هـ)^(٦).

قال ابن عبد البر: ولا تتبع الجنازة بصوت ولا ناري، ولا أعلم بين العلماء خلافاً في ذلك^(٧).

وقد اتفق أهل العلم بالآثار أن رفع الصوت في الجنائز لم يكن على عهد القرون الثلاثة المفضلة^(٨).

(١) أي: لا سرج عليه، ولا غيره.

(٢) الرائحة: التي تصيح عند البكاء. والمحدث في إسناده: ليث بن أبي سليم.

(٣) ما يوضع فيه النار.

(٤) في إسناده: أبو هريرة، واسمه: عبد الله بن حسين، صدوق يخطئ.

(٥) الاستفكار (٢٢٥/٨).

(٦) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٩٤/٢٤).

مَنِ اتَّبَعَ الْجَنَازَةَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تُوَضَعَ

وقال سبحانه: ﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْمَوَازِي وَهُمْ لَا سِيَئُونَ ۝﴾^(١)
[المؤمنون].

٨٤٠- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا لَهَا، فَمَنِ اتَّبَعَهَا فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تُوَضَعَ»
(ع إلا هـ).

٨٤١- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ ذَكَرَ الْقِيَامَ فِي
الْجَنَائِزِ حَتَّى تُوَضَعَ، فَقَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ
فَعَدَّ (ن، ت) وَلِ (م) مَعْنَاهُ.

يستحب للرجال اتباع الجنائز حتى تدفن، وهذا مجمع عليه^(١).

الْقِيَامُ لِلْجَنَازَةِ إِذَا مَرَّتْ

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْفَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

٨٤٢- عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ
النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا لَهَا حَتَّى تُخْلَفَكُمْ أَوْ
تُوضَعَ» (ع).

٨٤٣- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ حَنْفٍ وَبُيُوتِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُمَا
كَانَا قَاعِدَيْنِ بِالْقَادِسِيَّةِ فَمَرُّوا عَلَيْهِمَا بِجَنَازَةٍ فَقَامَا، فَقِيلَ لَهُمَا: إِنَّمَا
مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، أَي: مِنْ أَهْلِ الدِّمَةِ، فَقَالَا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ فَقَامَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّمَا جَنَازَةُ يَهُودِيٍّ، فَقَالَ: «أَلَيْسَتْ
نَفْسًا» (ق).

٨١٤ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَنَا بِالنِّعَامِ فِي الْجَنَازَةِ، ثُمَّ جَلَسَ بَعْدَ ذَلِكَ وَأَمَرَنَا بِالنَّجْلِ (حس، د، هـ).

٨١٥ - وَعَنْ ابْنِ سَوَّيِّدٍ: أَنَّ جَنَازَةَ مَرُوتٍ بِالْحَسَنِ (١) وَابْنِ عَسَى كَانَتْ تَقَامُ الْحَسَنُ وَكَمْ يَكُنْ ابْنُ عَسَى، فَقَالَ الْحَسَنُ ابْنُ عَسَى: إِنَّمَا قَامَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٢ قَالَ: قَامَ وَكَمَدَ (حس، د، هـ).

٨١٦ - وَعَنْ ابْنِ سَوَّيِّدٍ: أَنَّ جَنَازَةَ مَرُوتٍ بِالْحَسَنِ (١) وَابْنِ عَسَى كَانَتْ تَقَامُ الْحَسَنُ وَكَمْ يَكُنْ ابْنُ عَسَى، فَقَالَ الْحَسَنُ ابْنُ عَسَى: إِنَّمَا قَامَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٢ قَالَ: قَامَ وَكَمَدَ (حس، د، هـ).

٨١٧ - وَعَنْ ابْنِ سَوَّيِّدٍ: أَنَّ جَنَازَةَ مَرُوتٍ بِالْحَسَنِ (١) وَابْنِ عَسَى كَانَتْ تَقَامُ الْحَسَنُ وَكَمْ يَكُنْ ابْنُ عَسَى، فَقَالَ الْحَسَنُ ابْنُ عَسَى: إِنَّمَا قَامَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٢ قَالَ: قَامَ وَكَمَدَ (حس، د، هـ).

٨١٨ - وَعَنْ ابْنِ سَوَّيِّدٍ: أَنَّ جَنَازَةَ مَرُوتٍ بِالْحَسَنِ (١) وَابْنِ عَسَى كَانَتْ تَقَامُ الْحَسَنُ وَكَمْ يَكُنْ ابْنُ عَسَى، فَقَالَ الْحَسَنُ ابْنُ عَسَى: إِنَّمَا قَامَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٢ قَالَ: قَامَ وَكَمَدَ (حس، د، هـ).

٨١٩ - وَعَنْ ابْنِ سَوَّيِّدٍ: أَنَّ جَنَازَةَ مَرُوتٍ بِالْحَسَنِ (١) وَابْنِ عَسَى كَانَتْ تَقَامُ الْحَسَنُ وَكَمْ يَكُنْ ابْنُ عَسَى، فَقَالَ الْحَسَنُ ابْنُ عَسَى: إِنَّمَا قَامَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٢ قَالَ: قَامَ وَكَمَدَ (حس، د، هـ).

٨٢٠ - وَعَنْ ابْنِ سَوَّيِّدٍ: أَنَّ جَنَازَةَ مَرُوتٍ بِالْحَسَنِ (١) وَابْنِ عَسَى كَانَتْ تَقَامُ الْحَسَنُ وَكَمْ يَكُنْ ابْنُ عَسَى، فَقَالَ الْحَسَنُ ابْنُ عَسَى: إِنَّمَا قَامَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٢ قَالَ: قَامَ وَكَمَدَ (حس، د، هـ).

٨٢١ - وَعَنْ ابْنِ سَوَّيِّدٍ: أَنَّ جَنَازَةَ مَرُوتٍ بِالْحَسَنِ (١) وَابْنِ عَسَى كَانَتْ تَقَامُ الْحَسَنُ وَكَمْ يَكُنْ ابْنُ عَسَى، فَقَالَ الْحَسَنُ ابْنُ عَسَى: إِنَّمَا قَامَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٢ قَالَ: قَامَ وَكَمَدَ (حس، د، هـ).

٨٢٢ - وَعَنْ ابْنِ سَوَّيِّدٍ: أَنَّ جَنَازَةَ مَرُوتٍ بِالْحَسَنِ (١) وَابْنِ عَسَى كَانَتْ تَقَامُ الْحَسَنُ وَكَمْ يَكُنْ ابْنُ عَسَى، فَقَالَ الْحَسَنُ ابْنُ عَسَى: إِنَّمَا قَامَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٢ قَالَ: قَامَ وَكَمَدَ (حس، د، هـ).

الْمَقْدُونُ وَالْحَكَمُ الظُّهْرُ

تَغْيِيقُ الْقَبْرِ وَاخْتِيَارُ اللَّحْدِ عَلَى الشَّقِّ

وقال سبحانه: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ﴾ [طه: ٥٥].

ومن آيات الدفن في القرآن: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورَثُ مَوْتَهُ أَخِيهِ﴾ [المائدة: ٣١]، وقوله سبحانه: ﴿وَقَالُوا أَإِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [السجدة: ١٠]، وقوله سبحانه: ﴿ثُمَّ أَمَّا لَهُ فَاقْبَرَهُ﴾ [عبس].

٨٤٦- عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ: خَرَجْنَا فِي جَنَازَةٍ فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى حَمِيرَةِ الْقَبْرِ، فَجَعَلَ يُوصِي الْحَافِرَ، وَيَقُولُ: «أَوْسِعْ مِنْ قَبْلِ الرَّأْسِ، وَأَوْسِعْ مِنْ قَبْلِ الرَّجُلَيْنِ، رَبُّ هَذَا لَهُ فِي الْجَنَّةِ» (حم، د).

٨٤٧- وَعَنْ هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: شَكَوْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْحَفْرُ عَلَيْنَا لِكُلِّ إِنْسَانٍ شَدِيدٌ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «احْضَرُوا وَأَعِيقُوا، وَأَحْسِنُوا، وَادْفِنُوا الْأَشْيَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ». فَقَالُوا: فَمَنْ نَقْدُمُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «فَدْفِنُوا أَكْثَرَهُمْ قُرَانًا». وَكَانَ أَبِي ثَالِثَ ثَلَاثَةٍ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ (ن، ت بنحوه).

٨٤٨- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: قَالَ سَعْدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْحَدُّوا لِي لِحْدًا، وَانصِبُوا عَلَيَّ اللَّبْنَ نَصْبًا كَمَا صُنِعَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ (م، حم، ن، هـ).

٨٤٩- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا تُوفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ رَجُلٌ يَلْحَدُ، وَآخَرُ يَضْرَحُ^(١)، فَقَالُوا: نَسْتَخِيرُ رَبَّنَا وَتَبَعْتُ إِلَيْهِمَا،

(١) أي: يشق وسط القبر، قال الجوهري: الضرح: الشق.

فَأَيُّهُمَا سَبَقَ تَرْكُنَا، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمَا فَسَبَقَ صَاحِبُ اللَّحْدِ فَلَعَدُوا
(حم، هـ).

٨٥٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّحْدُ لَنَا،
وَالشَّقُّ لِغَيْرِنَا» (الخمسة) ^(١).

واتفق أهل العلم على أن مواراة المسلم فرضٌ على الكفاية،
فمن قام به سقط عن سائر الناس ^(٢).

وأجمعوا على جواز اللحد والشق، والدفن فيهما، وأن بناء
القبر باللين مستحبٌ باتفاق الصحابة ^(٣).

مَا يُقَالُ عِنْدَ إِدْخَالِ الْمَيِّتِ، وَالْحَثِي فِي الْقَبْرِ

وقال سبحانه: ﴿وَمِنَّا خَلَقْنَاهُمْ وَمِنْهَا نُعِيدُهُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُهُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾
﴿٥٥﴾ [طه].

٨٥١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: كَانَ إِذَا
وُضِعَ الْمَيِّتُ فِي الْقَبْرِ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ»،
وَيَقُولُ لَفْظًا: «وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ» (حم، د، ت، هـ).

٨٥٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى
جَنَازَةٍ ثُمَّ أَتَى قَبْرَ الْمَيِّتِ فَحَثَى عَلَيْهِ مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ ثَلَاثًا (هـ).

واختلفت الروايات في الجهة التي يدخل منها، فروى الشافعي
والبيهقي: أن النبي ﷺ أدخل من جهة رجلي القبر.

(١) في إسناده: عبد الأعلى بن عامر، وهو ضعيفٌ والمحدث حسنه الترمذي.

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٦١).

(٣) المجموع، شرح صحيح مسلم، نيل الأوطار عن النووي (موسوعة الإجماع
٨٦٣/٢).

تَسْنِيمُ الْقَبْرِ، وَوَضْعُ هَلَامَةٍ عَلَيْهِ، وَتَسْوِيَتُهُ، وَلِهَذَا ذَلِكَ

٨٥٣- عَنْ سُفْيَانَ الثَّمَارِ: أَنَّهُ رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ مُسْتَمًا (خ).

٨٥٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْلَمَ قَبْرَ هُثَمَانَ ابْنِ مَطْعُونٍ بِصَخْرَةٍ (هـ).

٨٥٥- وَعَنْ أَبِي الْهَيْجَاجِ الْأَسَدِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَبْعَثَكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تَدْعُ تِمْنَالًا إِلَّا طَمَنَتْ وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ (م، حم، ن، د، ت).

٨٥٦- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ، وَأَنْ يُقَعَّدَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُتَنَى عَلَيْهِ (م، حم، ن، د، ت).

وَأَمَّا مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَشَّ عَلَى قَبْرِ ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ، فَلَا يَصَحُّ. وَلَا يَصَحُّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ.

وَتَسْنِيمُ الْقَبْرِ أَوْ تَسْطِيحُهُ جَائِزٌ بِالْإِثْمَاقِ (١)

مَنْ يَدْفِنُ الْمَرْأَةَ ؟

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَشَرُهُمْ مُؤْتَاةٌ يُؤْتُونَ﴾ (التوبة: ٧١).

[٧١]

٨٥٧- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: شَهِدْتُ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تُدْفَنُ وَهِيَ جَالِسٌ عَلَى الْقَبْرِ، فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَلْمَعَانِ، فَقَالَ: دَهْلُ فَيْكُم مِّنْ أَحَدٍ لَمْ يَخَارِفْ (٢) اللَّيْلَةَ (٣). فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَنَا، قَالَ: وَقَالُوا فِي

(١) أي: يَنْصَبُ بِالْحَصَصِ، وَهُوَ الْحَبْسُ، وَقِيلَ: الْخَبْرُ، لِأَنَّهُ نَوْعُ زِينَةٍ، وَلَا يَلِيقُ بِمَنْ صَارَ إِلَى الْبَلَى. وَاللهُ أَعْلَمُ.

(٢) نِيلُ الْأَوْتَارِ (موسوعة الإجماع ٢/٨٦٣).

(٣) لَمْ يَخَارِفْ.

قَبْرَهَا. فَتَزَلُ فِي قَبْرِهَا (خ، حم)، وَلَهُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رُقَيْةَ لَمَّا مَاتَتْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْقَبْرَ رَجُلٌ قَارَفَ اللَّيْلَةَ أَهْلَهُ». فَلَمْ يَدْخُلْ عُمَانُ بْنُ عَفَانٍ الْقَبْرَ.

وأولى الناس بإدخال المرأة قبرها محرماً، بلا خلاف بين أهل العلم، وستر قبر المرأة بثوب حين دفنها مستحبٌ بلا خلاف كذلك بين أهل العلم^(١).

ولا يُدفن في مقابر المسلمين غيرهم، فإن كان الميت امرأة كلبية حاملةً من مسلم دفنت مع المسلمين من أجل ولدها، كما روي عن عمر بن الخطاب، وعن وائلة بن الأسقع تدفن بين مقبرة المسلمين وغيرهم. وقال ابن حزم: تدفن في طرف مقبرة المسلمين إن كان جينها قد نُفِخَ فيه الروح^(٢).

آدابُ الجلوسِ في المقبرة والمشي فيها

٨٥٨- عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي جَتَاةٍ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَانْتَهَيْنَا إِلَى الْقَبْرِ وَلَمْ يَلْحَدْ بَعْدُ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُسْتَقْبِلَ الْقَبِيلَةِ وَجَلَسْنَا مَعَهُ (د).

٨٥٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجْلِسُ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتَحْرِقَ ثِيَابَهُ فَتَخْلُصَ إِلَى جِلْدِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ» (م، حم، ن، د).

٨٦٠- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَجْتَمِعًا عَلَى قَبْرِ فَقَالَ: «لَا تُؤْذِي صَاحِبَ هَذَا الْقَبْرِ، أَوْ لَا تُؤْذِيهِ» (حم).

(١) المغني (موسوعة الإجماع ١/٤١٢).

(٢) المحلى (المسألة: ٥٨٢).

المصنفات

٨٦١- وَعَنْ بَشِيرِ ابْنِ الْخَصَّاصِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَمْشِي فِي تَعْلِينَ بَيْنَ الْقُبُورِ، فَقَالَ: «يَا صَاحِبَ السَّيِّئِينَ»^(١) أَفِيهِمَا (حم، ن، د، هـ).

٨٦٢- وَمِنْ عَمُومَاتِ الْقُرْآنِ: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَتَنُوبُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣].

الدُّفْنُ لَيْلًا

﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

٨٦٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: مَاتَ إِنْسَانٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُهُ، فَمَاتَ بِاللَّيْلِ فَدَفَنُوهُ لَيْلًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: «مَا مَنَعَكُمْ أَنْ تُعَلِّمُونِي؟» قَالُوا: كَانَ اللَّيْلُ فَكَّرْهُنَا - وَكَأَنَّ ظُلْمَةً - أَنْ نَشُقَّ عَلَيْكَ، فَأَتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ (خ، هـ).

قال البخاري: ودُفن أبو بكر ليلاً.

٨٦٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: مَا عَلِمْنَا بِدُفْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى سَمِعْنَا صَوْتَ الْمَسَاحِي^(٢) مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ لَيْلَةَ الْأَرْبَعَاءِ (م، حم).

وأجمع العلماء على أنه يُسْتَحَبُّ الدُّفْنُ نَهَارًا، ويجوز الدُّفْنُ لَيْلًا، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ كَرِهَ الدُّفْنَ لَيْلًا^(٣).

(١) النعل لثني ليست عليها شعر، كأنها ممتوت ميتة لأنها شعرها قد سُبِتَ عنها، أي: حُلِقَ وأُزِيلَ.

(٢) جمع مسحة، والمسحة: آلة من حديد يُحَرَفُ بِهَا الطُّيْنُ، مشقة من السحرة وهو: كشف وجه الأرض، والميم فيها زائدة.

(٣) شرح النووي، المجموع، فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/ ٤١٢).

وأجمعوا على أنه لا يكره الدفن في الأوقات التي نهى من الصلاة فيها إذا لم يتحره^(١).

الدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ بَعْدَ دَفْنِهِ

وقال سبحانه: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧].

٨٦٥- عَنْ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا فَرَغَ مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ وَقَفَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَسَلُّوا لَهُ الثَّيِّبَ فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ» (د).

وقد أجمعت الأمة على استحباب حضور دفن الجنابة^(٢).

قال أبو محمد: أما تلقين الميت عند دفنه فلم ترد فيه سنة ينة ولا هدي صحيح عن أحد من السلف. وورد فيه أثر رواه، يقال فيه للميت: يا فلان بن فلانة: قل: كذا وكذا. رواه ابن عساكر والطبراني. واستحبه جماعة من الشافعية وغيرهم تساهلاً في العمل بالواحيات.

النَّهْيُ عَنْ اتِّخَاذِ الْمَسَاجِدِ وَالسُّرُجِ فِي الْمَقْبَرَةِ

وقال سبحانه: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الحج: ١٨].

٨٦٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» (ق).

(١) المجموع من أبي حامد والماوردي ونصر المقدسي وغيرهم (موسوعة الإجماع ٤١٢/١).

(٢) المجموع (موسوعة الإجماع ٤١٣/١).

قال ابن تيمية: بناء المسجد وإسراج المصابيح على القبور مما لا أعلم خلافاً أنه معصية لله ورسوله ^(١).

وَصُولُ ثَوَابٍ قُرْبِ الْوَلَدِ الْمُهْدَاةِ إِلَى وَالِدِهِ الْمَيِّتِ

وقال سبحانه: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم]،
والولد من سعي الوالد.

٨٦٧- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أُمِّي أَفْتَلَنْتُ ^(٢) نَفْسَهَا، وَأَرَاهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، فَهَلْ لَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ» (ق).

٨٦٨- وَعَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ أُمَّهُ مَاتَتْ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ أَفَأَتَصَدَّقُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «سَقْيُ الْمَاءِ» (حم، ن) ^(٣).

قال الحسن: فتلك سقاية آل سعد بالمدينة.

قال ابن تيمية: ما يعمل للميت من أعمال البر كالصدقة ونحوها فإن هذا ينفع به بنصوص السنة الصحيحة الصريحة واتفاق الأئمة، وكذلك العتق والحبس ^(٤).

تَغْزِيَةُ الْمُصَابِ

وقال سبحانه: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣].

(١) مجموع الفتاوى (٤٥/٣١).

(٢) أي: ماتت فجأة.

(٣) هذا إسناد أحمد، وهو عند النسائي من رواية سعد بن المسيب، عن سعد بن عباد، وكلاهما (أخني: الحسن وابن المسيب) لم يترك سعد بن عباد.

(٤) مجموع الفتاوى (٤٩٧/٧).

٨٦٩- وَعَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ عَزَى مُصَابًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ (ت، هـ، بسند ض).

٨٧٠- وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ إِحْدَى بَنَاتِهِ تَدْعُوهُ وَتُخْبِرُهُ أَنَّ صَيًّا لَهَا فِي الْمَوْتِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ارْجِعْ إِلَيْهَا فَأَخْبِرْهَا أَنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَكَهُ مَا أُعْطِيَ، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُّسَمًّى فَمُرْهَا فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ». فَعَادَ الرَّسُولُ فَقَالَ: إِنَّهَا أَقْسَمَتْ لَتَأْتِيَنَّهَا. قَالَ: فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَامَ مَعَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، قَالَ: فَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُمْ، فَرَفِعَ إِلَيْهِ الصَّيُّ وَنَفْسُهُ تَقَعْقُعٌ كَأَنَّهَا فِي شَيْءٍ^(١)، فَغَاضَتْ عَيْنَاهُ، فَقَالَ سَعْدُ: مَا هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: اهْلِهِ رَحِمَهُ جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحْمَاءَ (ق).

صَنَعَ الطَّعَامَ لِأَهْلِ الْمَيْتِ وَكَرَاهَتُهُ مِنْهُمْ لِلنَّاسِ

وقال سبحانه: ﴿وَتَمَازُوا عَلَى الْبِرِّ وَالنَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢].

٨٧١- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: لَمَّا جَاءَ نَعْيُ جَعْفَرِ حَبِيبٍ قُتِلَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اصْتَعُوا لِأَلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَقَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ» (حم، د، ت، هـ).

٨٧٢- وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نَعُدُّ الْاجْتِمَاعَ إِلَى أَهْلِ الْمَيْتِ وَصَنَعَ الطَّعَامَ بَعْدَ دَفْنِهِ مِنَ التَّيَاحَةِ (حم)^(٢).

(١) الشقة: القرية البالية. ومعناه: لها صوت وحشجة، كصوت الماء إذا ألقى في القرية البالية.

(٢) رواه أحمد: عن نصر بن باب، عن إسماعيل بن أبي خالد، ونصر طبريفي الطحيف. وقد تروى عند ابن ماجه، فرواه من طريقين عن هشيم بن بن بشير، عن إسماعيل بن أبي خالد.

٨٧٣- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا حَقْرَ فِيهِ إِلَّا فِي الْإِسْلَامِ» (حم، د) وَقَالَ: قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: كَانُوا يَغْفِرُونَ جَنْدَ الْقَبْرِ بَرَّةً أَوْ شَاةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ.

قال أبو محمد: صنع الطعام لأهل الميت يكون بما هو معتاد لديهم في كل يوم، وليس بصنع الولائم لهم وللقادمين للعرزاء بما يشبه ولائم الأفراح وحفلاتها، كما هو واقع اليوم.

البكاء على الميت وبيان المكروه منه

وقال سبحانه: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة].

٨٧٤- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: اشْتَكَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ شَكْوَى لَهُ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ وَجَدَهُ فِي غَشِيَّةٍ، فَقَالَ: «قَدْ قَضَى؟» فَقَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَبَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا رَأَى الْقَوْمَ بُكَاءَهُ بَكَوْا، قَالَ: «أَلَا تَسْمَعُونَ أَنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ وَلَا بِحُزْنِ الْقَلْبِ وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بِهَذَا» - وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ - أَوْ يَرْحَمُ (ق).

قال ابن عبد البر: لا بأس بالبكاء على الميت من غير نوح عند جماعة العلماء^(١).

واتفق العلماء على المنع من إجارة الغناء والنوح^(٢).

قال أبو محمد: أما اجتماع أهل الميت ومن جاءهم لمواساتهم من غير سخط ولا نوح ولا بدعة، فليس من الممنوع، ومنعه مفسد.

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٨٤/١٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٢١٥/٣٠) نقلًا عن ابن المنذر، الاستذكار (٢١٤/٨).

للطبيعة البشرية المجبولة على الحزن والمواساة، وما ورد من الآثار المجللة في كراهة ذلك وعدة من التباحة محمول على الاجتماع المشتمل على ما نُهي عنه.

البكاء على المريض

﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ ﴾ [التغابن: ١١]، وفي قراءة شاذة: ﴿يَهْدِي قَلْبَهُ﴾.

٨٧٥- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَتِيكَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَ يَعُودُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ ثَابِتٍ فَوَجَدَهُ قَدْ غَلِبَ، فَصَاحَ بِهِ فَلَمْ يُجِبْهُ، فَامْتَرَجَعَ وَقَالَ: «غَلِبْنَا عَلَيْكَ يَا أَبَا الرَّبِيعِ». فَصَاحَ النَّسْوَةُ وَيَكِينُ، فَجَعَلَ ابْنُ عَتِيكَ يُسَكِّنُهُنَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعُوهُنَّ، فَإِذَا وَجِبَ فَلَا تَبْكِينَ بَاكِئَةً». قَالُوا: وَمَا الْوُجُوبُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْمَوْتُ» (ن، د).

النهي عن التباحة والتدب

وقال سبحانه: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴿١٥﴾ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ ﴿١٦﴾ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿١٧﴾﴾ [البقرة].

٨٧٦- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ» (ق).

٨٧٧- وَعَنْ أَبِي بُرْذَةَ، قَالَ: وَجَعَ أَبُو مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَجَعًا فَعُشِيَ عَلَيْهِ وَرَأْسُهُ فِي حِجْرِ امْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِهِ، فَصَاحَتْ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِهِ فَلَمْ يَسْتَطِيعْ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهَا شَيْئًا، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِمَّنْ

بِرِّي مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَرِيءٌ مِنَ الصَّالِقَةِ
وَالْحَالِقَةِ وَالشَّاقَةِ^(١) (ق).

الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِكُأِهِ أَهْلُهُ عَلَيْهِ؟

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ
الْآخَرِ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

٨٧٨- وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّهُ مَنْ نَيْحَ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ بِمَا نَيْحَ عَلَيْهِ» (ق).

٨٧٩- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ
يُعَذَّبُ بِكُأِهِ الْحَيِّ» وَفِي رِوَايَةٍ: «يَبْعُضُ بِكُأِهِ أَهْلُهُ عَلَيْهِ» (ق).

٨٨٠- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: إِذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«إِنَّ اللَّهَ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِكُأِهِ أَهْلُهُ عَلَيْهِ» (ق).

٨٨١- وَعَنْ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَغْمِيَ عَلَى
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ فَجَعَلَتْ أُخْتُهُ عَمْرَةَ تَبْكِي: وَاجْبَلَاهُ وَاكْذَاهُ وَاكْذَاهُ
.. تُعَذِّدُ عَلَيْهِ، فَقَالَ حِينَ أَفَاقَ: مَا قُلْتَ شَيْئًا إِلَّا قِيلَ لِي أَنْتَ
كَذَلِكَ، فَلَمَّا مَاتَ لَمْ تَبْكِ عَلَيْهِ (خ).

٨٨٢- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا ثَقُلَ النَّبِيُّ ﷺ جَعَلَ يَتَمَشَّاهُ
الْكُرْبُ، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ: وَآكُرْبَ أَبْنَاهُ، فَقَالَ: «لَيْسَ عَلَيَّ أَيْسُكَ كُرْبٌ
بَعْدَ الْيَوْمِ» فَلَمَّا مَاتَ قَالَتْ: يَا أَبْنَاهُ أَجَابَ رَبًّا دَعَاءُ، يَا أَبْنَاهُ جَنَّةُ
الْفُورْدُوسِ مَا رَأَاهُ، يَا أَبْنَاهُ إِلَى جَبْرِيلَ تَنَعَّاهُ فَلَمَّا دُفِنَ قَالَتْ فَاطِمَةُ:
أَطَابَتْ أَنْفُسُكُمْ أَنْ تَحْشُرُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ التُّرَابَ (خ).

(١) الصَّالِقَةُ، وَيُرْوَى بِالْمِثْلِ، لَفْتَانِ صَالِقَةٍ وَصَالِقَةٍ، وَهِيَ: الَّتِي تَرْفَعُ صَوْتَهَا حَتَّى
تُصِيبَ. وَالْحَالِقَةُ: هِيَ الَّتِي تَحْلِقُ شَعْرَهَا حَتَّى تَصِيبَ. وَالشَّاقَةُ: هِيَ الَّتِي تَشَقُّ
نَوْبَهَا حَتَّى تَصِيبَ.

قال أبو محمد: هذه المسألة من المحاربات، واضطربت فيها أقوال العلماء، فمنهم من قال: يعذب بكائهم إذا أوصاهم بالنيابة، أو لم يوصهم بتركها. ومنهم من قال: إن ذلك خاص بالكافر. وقيل: التعذيب بسبب توبيخ الملائكة. وقيل: إن المراد به تألم الميت بسبب نياحة أهله عليه. وقيل: إنه يعذب بسبب الأمور التي يذكرها أهله عند بكائهم مما هو من مفاخره في الدنيا، كالشجاعة. وهو قول ابن حزم في آخرين. ولا مانع من القول بهذه الأقوال وغيرها، كل على حسب حاله وما يصلح له، وأقرب الأقوال وأعدلها قول من قال: المراد بالتعذيب: تأنيب وتوبيخ الملائكة، ويشهد لهذا القول حديث الثعمان المذكور آنفاً.

الكَفُّ عَنْ ذِكْرِ مَسَاوِي الْأَمْوَاتِ

وقول الله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ١٠﴾ [الحشر: ١٠].

٨٨٣- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسْبُوا الْأَمْوَاتَ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا» (خ، ن، حم).

استحباب زيارة القبور

وقال الله سبحانه: ﴿إِنَّكُمْ أَتَّكَاثُرَ ١﴾ حَقِّ زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ ٢﴾ [التكاثر].

قال أبو محمد: هذه الزيارة المذكورة في الآية: زيارة لا رجعة بعدها إلى الدنيا، ولكن فيها إشارة إلى الزيارة المشروعة.

٨٨٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: زَارَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْرَ أُمِّ بَكْرٍ وَأَبْنَى مِنْ حَوْلَهُ، فَقَالَ: «اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي أَنْ أَسْتَقْرِئَهَا

فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي وَاسْتَأْذَنْتُ فِي أَنْ أَزُورَ قَبْرَهَا فَأُذِنَ لِي فَزُورُوا الْقُبُورَ
فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْمَوْتَ (ع إلا خ).

هَلْ تَحْرُمُ زِيَارَةُ الْمَرَأَةِ لِلْقَبْرِ ■

﴿وَمَا يَنْبَغُ إِلَّا مَنْ يُنِيبُ﴾ [غافر: ١٣].

٨٨٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ
زَوَارَاتِ الْقُبُورِ (حم، ت، هـ).

قال أبو محمد: هو أصح من حديث «لعن الله زائرات»، وبينهما
فروق في المعنى والحكم، وثبت في (الصحيح): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ
بِمَرَأَةٍ تَبْكِي عِنْدَ قَبْرِ فَأَوْصَاهَا بِالصَّبْرِ^(١)، وَلَمْ يَنْهَاهَا عَنِ الزِّيَارَةِ،
وَالْحَدِيثُ الَّذِي قَبْلَهُ يَشْمَلُهُنَّ.

٨٨٦- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَقْبَلَتْ
ذَاتَ يَوْمٍ مِنَ الْمَقَابِرِ، فَقُلْتُ لَهَا: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَيْنَ أَقْبَلْتَ؟ قَالَتْ:
مِنْ قَبْرِ أَخِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ. فَقُلْتُ لَهَا: أَلَيْسَ كَانَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
عَنِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، كَانَ نَهَى عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، ثُمَّ أَمَرَ
بِزَارَتِهَا (الأثرم).

وقد أجمع المسلمون على أن زيارة القبور مستحبة للرجال^(٢).

وقال الفقهاء: إذا علمت المرأة من نفسها أنها إذا زارت المقبرة بدت
منها ما لا يجوز من قول أو عمل = لم تجز لها الزيارة بلا نزاع^(٣).

(١) تحقق عليه من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِمَرَأَةٍ تَبْكِي

عِنْدَ قَبْرِ، فَقَالَ: «الَّتِي الْمَلَّةُ، وَأَصْبِرِي».

(٢) المجموع، شرح صحيح مسلم، فتح الباري عن المبدئي والحاظمي والتتوي
لوتفهم الحافظ بأن ابن أبي شيبة وغيره رووا عن ابن سيرين والنخعي والشمسي:

كُتِبَ لَهُمْ كَرَاهَا ذَلِكَ مَطْلَقًا، المعنى (موسوعة الإجماع ٨٦٤/٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٣٥٦/٢٤).

مَا يُقَالُ حِنْدَ زِيَارَةِ الْقُبُورِ

وقال سبحانه: ﴿فَبِمَا نَقْضُ مَوَافِقُونَ﴾ [البقرة: ٤].

٨٨٧- وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ أَنْ يَقُولَ قَائِلُهُمْ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْحَيَّاتِ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ (م، حم، هـ).

نِشْ الْقَبْرِ وَنَقْلُهُ

﴿وَأَفْكَوْا الْخَبَرَ﴾ [الحج: ٧٧].

٨٨٨- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَعْدَةَ مَا دُفِنَ فَأَخْرَجَهُ فَتَحَتْ فِيهِ مِنْ رِيقِهِ وَأَلْبَسَهُ قَمِيصَهُ (خ).

٨٨٩- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ أَحَدٍ أَنْ يُرَدُّوا إِلَى مَصَارِعِهِمْ وَكَانُوا يُقَلُّوا إِلَى الْمَدِينَةِ (الخمس).

٨٩٠- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: دُفِنَ مَعَ أَبِي رَجُلٍ، فَلَمْ تَطِبْ نَفْسِي حَتَّى أَخْرَجْتُهُ فَجَعَلْتُهُ فِي قَبْرِ عَلَى حِدَةٍ (خ، ت).

قال أبو محمد: في عمل جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما يدل على أنه يرى جواز نِشِ الْقَبْرِ وَنَقْلِهِ لمصلحة الحي، ومصلحته هنا نفسية، ولم يقتل عن أحد من الصحابة اعتراضه عليه، كما قال أهل العلم، وهو أمر لا يخفى. ويعد مثل هذا كالإجماع عند الفقهاء، وليس في الكتاب ولا في السنة المنع من نقل المقابر، أو استصلاحها إذا رقت، وروي عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يقول: إذا مضى على الميت حول فإزدهوا موضعه. وأما إذا كانت المقبرة وقتاً فإن الفقهاء بمنعون من التصرف فيها.

الزكاة (١)

الحث عليها والتشديد في منعها

وقال سبحانه: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طِبَقَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْغِيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِكَافِرِينَ إِلَّا أَنْ تُنْفِقُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

وقال تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنَاءَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ ذَا بَلَّغَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِسْمَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٠].

وقال تعالى: ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَخْبَارِ وَالرَّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبِئْسَ لَهُمْ مَكْنَزٌ أَلِيمٌ ﴿٣١﴾ يَوْمَ يُخَوَّلُ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُودُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [التوبة].

وقال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣].

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ﴾ [المعارج: ٢٤].

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١﴾ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النص: ٦-٧].

(١) أكثر العلماء أنها فرضت بعد الهجرة في السنة الثانية.

٨٩١- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا^(١) إِلَى الْيَمَنِ، قَالَ: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَأَدْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ. فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ، فَأَعْلِمْنَهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ. فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ، فَأَعْلِمْنَهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتَرُدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ. فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ، فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمُ^(٢) أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ» (ع).

٨٩٢- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ» (ق).

وأجمع أهل العلم على أن الصلاة واجبة، والزكاة واجبة، والنقص قد جاء بالجمع بينهما على كل مؤمن. فالزكاة فرض كالصلاة، هذا إجماع متيقن^(٣).

وأجمعوا على أن منع الزكاة جحداً لها ردة^(٤).

(١) كان بعثه في التاسعة أو العاشرة، وقدم في عهد أبي بكر .. وكان معاذ والياً، وقيل: قاضياً.

(٢) كرائم جمع كريمة، أي: نفيسة.

(٣) المبطل (الإقناع ٢/٦١٥)، المجموع، بداية المجتهد، المنيني (موسوعة الإجماع ١/٤٩١).

(٤) الاستبصار (٩/٢٣٢)، شرح صحيح مسلم للنووي، فتح الباري عن ابن الصالح (موسوعة الإجماع ١/٤٩١).

بها

ولا خلاف أن للإمام طلب الزكاة، وأخذها ممن أقر بها، أو شهد بها عليه، فمن منعها وقاتل درنها قُوتل، فإن قيل فدمه هدر، وتؤخذ من ماله^(١).

وقال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الزكاة تجب في تسعة أشياء في: الإبل، والبقر، والغنم، والذهب، والفضة، والبر، والشعر، والتمر، والزبيب، إذا بلغ من كل صنف منها ما تجب فيه الزكاة^(٢).

واتفقوا على أن كل مال لم يكن إبلاً، أو غنماً، أو بقر، أو جراميس، أو خيلاً، أو بغالاً، أو حيداً، أو عسلاً، أو عروضا متخنة للتجارة، أو شيئاً تُنبته الأرض - أي شيء كان من نجم أو حمل شجر أو ورقها أو حشيش -، أو ذهباً أو فضة وما خالطها لا زكاة فيه، وإن كثر^(٣).

والجواهر لا زكاة فيها عند أحد من أهل العلم^(٤).

والأمة مجمعة بلا خلاف من أحد منها على أن النحاس، والحديد، والرصاص، والقصدير، لا زكاة في أعيانها، وإن كثرت^(٥).

(١) الاستذكار (٢٣١/٩)، الإنباء (الإقناع ٦١٨/٢)، المغني، المجموع (موسوعة الإجماع ٤٩١/١).

(٢) الإجماع لابن المنذر (٥١)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (١٠/٢٥)، المحلى (الإقناع ٦٢٩/٢)، بداية المجتهد، مراتب الإجماع، المغني عن أبي حنيفة وابن المنذر وابن عبد البر، المجموع، شرح صحيح مسلم للنووي، حنوز القاضى عياض، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١٩٢/١).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٦٧).

(٤) المغني (موسوعة الإجماع ٤٩٣/١).

(٥) المحلى (موسوعة الإجماع ٤٩٣/١).

زكاة الماشية

وقال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: 103].

[١٠٣].

٨٩٢- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُمْ: إِنَّ هَذِهِ فَرَائِضُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا وَرَسُولُهُ، فَمَنْ سَأَلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا فَلْيُعْطِهَا، وَمَنْ سَأَلَ فَوْقَ ذَلِكَ فَلَا يُعْطِ: لِأَنَّهُ دُونَ خُمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْغَنَمِ فِي كُلِّ خُمْسٍ ذُوْدٌ^(١) شَاةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ خُمْسًا وَعِشْرِينَ فَفِيهَا ابْنَةُ مَخَاضٍ^(٢) إِلَى خُمْسٍ وَثَلَاثِينَ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ ابْنَةُ مَخَاضٍ فَابْنُ لَبُونٍ^(٣) ذَكَرٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا ابْنَةُ لَبُونٍ^(٤) إِلَى خُمْسٍ وَأَرْبَعِينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا حِقَّةٌ^(٥) طَرُوقَةُ الْفَحْلِ^(٦) إِلَى سِتِّينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ^(٧) إِلَى خُمْسٍ وَسَبْعِينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَسَبْعِينَ فَفِيهَا بَتًّا لَبُونٍ إِلَى ثَمَانِينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَثَمَانِينَ فَفِيهَا حِقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْفَحْلِ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ، فَإِذَا تَبَايَنَ

(١) الذود من الإبل يقال في الثلاثة إلى العشرة.

(٢) التي أتت عليها من الإبل سنة، ودخلت في الثانية.

(٣) الذي أتى عليه ستان، ودخل في الثالثة.

(٤) التي أتت عليها ستان، ودخلت في الثالثة.

(٥) التي أتت عليها ثلاث سنين، ودخلت في الرابعة.

(٦) أي التي بلغت أن يطرقتها الفحل.

(٧) التي أتى عليها أربع سنين ودخلت في الخامسة.

أَسْتَأْنِ الْإِبِلَ فِي فَرَائِضِ الصَّدَقَاتِ، فَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ
الْجَذَعَةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ، وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ، وَيَجْعَلُ
مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَ لَهُ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا. وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ
صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا جَذَعَةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ، وَيُعْطِيهِ
الْمُصَدِّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ. وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ،
وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُ ابْنَةٌ لَبُونٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا
شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَ لَهُ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا. وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ
ابْنَةِ لَبُونٍ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا حِقَّةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ
عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ. وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ ابْنَةِ لَبُونٍ،
وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ابْنَةٌ لَبُونٌ، وَعِنْدَهُ ابْنَةٌ مَخَاضٍ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ،
وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَ لَهُ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا. وَمَنْ بَلَغَتْ
عِنْدَهُ صَدَقَةُ ابْنَةِ مَخَاضٍ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا ابْنٌ لَبُونٌ ذَكَرٌ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ
مِنْهُ، وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ. وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ فَلَيْسَ
فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا. وَفِي صَدَقَةِ الْقَتَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ
أَرْبَعِينَ فِيهَا شَاةٌ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَإِذَا زَادَتْ فِيهَا شَاتَانِ إِلَى
بِائَتَيْنِ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فِيهَا ثَلَاثُ شِيَاءٍ إِلَى ثَلَاثِ مِثْثَةٍ، فَإِذَا
زَادَتْ فِيهَا كُلُّ مِائَةٍ شَاةٌ. وَلَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةٌ، وَلَا ذَاتُ
هَوَارٍ^(١)، وَلَا تَيْسٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدِّقُ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ،
وَلَا يَفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشِيَةِ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خُلَيْطَيْنِ فَإِنَّهُمَا
يَتَرَاكِعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوَيْتِ، وَإِذَا كَانَ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ
شَاةً لَمَّا وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا. وَفِي الرُّقَّةِ رُبْعُ

(١) يفتح العين المهملة، وخسها، وقيل: بالفتح فقط، أي: معية. وقيل: بالفتح

العشر، فإذا لم يكن المال إلا تسعين ومائة فليس فيها شيء، إلا أن يشاء ربها (حم، ن، د)، ورواه (خ) مقطوعاً في مواضع، ورواه (قط) كذلك، وله فيه في رواية في صدقة الإبل: «فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة».

٨٩٤- وعن الزهري، عن سالم، عن أبيه، قال: كان رسول الله ﷺ قد كتب الصدقة ولم يخرجها إلى عماله حتى توفي، قال: فأخرجها أبو بكر من بعده فعمل بها حتى توفي، ثم أخرجها عمر من بعده فعمل بها، قال: فلقد هلك عمر يوم هلك وإن ذلك لمقرؤن بوصيته، قال: فكان فيها: في الإبل في خمس شاة حتى تنهي إلى أربع وعشرين. فإذا بلغت إلى خمس وعشرين؛ ففيها بنت مخاض إلى خمس وثلاثين. فإن لم تكن بنت مخاض فابن لبون، فإذا زادت على خمس وثلاثين؛ ففيها بنت لبون إلى خمس وأربعين. فإذا زادت واحدة؛ ففيها حقة إلى ستين. فإذا زادت؛ ففيها جذعة إلى خمس وسبعين. فإذا زادت؛ ففيها ابن لبون إلى تسعين. فإذا زادت؛ ففيها حقتان إلى عشرين ومائة. فإذا كثرت الإبل؛ ففي كل خمسين حقة، وفي كل أربعين ابن لبون. وفي الغنم من أربعين شاة إلى عشرين ومائة، فإذا زادت شاة؛ ففيها شاتان إلى مائتين، فإذا زادت؛ ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائة، فإذا زادت بعد؛ فليس فيها شيء؛ حتى تبلغ أربعمائة، فإذا كثرت الغنم؛ ففي كل مائة شاة. وكذلك لا يفرق بين مجتمع، ولا يجمع بين مفترق مخافة الصدقة، وما كان من خيلطين فهما يتراجعان بالسوية، لا تؤخذ هرمة ولا ذات عيب من الغنم (حم، د، ت، ك).

قال ابن حزم: هذا الحديث في نهاية الصُّحَّة، وعمل أبي بكر الصديق بحضرة جميع الصحابة، لا يعرف له منهم مخالف أصلاً، وبأقل من هذا يذهب مخالفونا الإجماع، ويشنعون مخالفه^(١).

٨٩٥- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ ثِيْبَةً^(٢) أَوْ ثِيْبَةً، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مِئْتَةً^(٣)، وَمِنْ كُلِّ حَالِمٍ^(٤) دِينَاراً أَوْ هِدْلَةً مَعَاظِرَ^(٥) (حم، ن، د، ت).

٨٩٦- وَعَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَنَا مُصَدِّقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنْ فِي عَهْدِي أَنَا لَا تَأْخُذُ مِنْ رَاحِمٍ لَبَنٍ، وَلَا تُفَرِّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، وَلَا تَجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ، وَأَنَاءُ رَجُلٍ بِنَاقَةٍ كَوْمَاءَ^(٦) فَأَبَى أَنْ يَأْخُذَهَا (حم، ن، د)^(٧).

قال ابن عبد البر: ومن له ضأن ومِعَز فإنها تجمع، ويصدق من أكثرها، وكذلك في الإبل الحِرَابُ^(٨) والبُخْتُ^(٩)، والبقرة والجواميس، لا خلاف فيه^(١٠).

(١) المحلى (٢٠/٦).

(٢) أي: ما كان في أول سنة، متى بذلك لأنه يتبع أمه.

(٣) أي: التي لها ستان.

(٤) بلغ الحليم.

(٥) أي: وذلك ذلك من الثياب المعافرة.

(٦) العظيمة السنام.

(٧) في إسناده: هلال بن عباب، تكلم بعضهم في حفظه.

(٨) صنف من الإبل.

(٩) نوع من الإبل يقال لها: المخرسانية.

(١٠) التمهيد لابن عبد البر (٢٠/١٥٠). وانظر: المحلى (الإقناع ٢/٦٨٣).

وهذا كله قول به أبو بكر الصديق بحضرة جميع الصحابة،
لا يعرف له منهم مخالف أصلاً^(١).

وأجمعوا على أن الإبل لا تضم للبقر، ولا إلى الغنم، وعلى
أن البقر لا تضم إلى الإبل، ولا إلى الغنم^(٢).

وأجمعوا على أنه لا صدقة فيما دون خمسة ذود من الإبل،
ولا فيما دون أربعين من الغنم^(٣)، ولا فيما دون ثلاثين من البقر^(٤).

وأجمعوا على أن حكم الجواميس حكم البقر^(٥).

وأجمعوا على أن الضأن والمعز تجمعان في الصدقة^(٦).

وأجمعوا على أنه إذا كانت سائمة الرجل في بلدان شتى، بين
البلدان المختلفة مسافة لا تقصر فيها الصلاة، أو كانت مجتمعة
ضم بعضها إلى بعض^(٧).

واتفقوا على أنه لو كان له أربعون من الغنم، فتوالدت له رأس
الحول، ثم ماتت الأمهات إلا واحدة منها، وكانت السخال^(٨) تنمة
النصاب، فإن الزكاة تخرج عنها^(٩).

(١) التمهيد (١٣٧/٢٠)، (٢٧٣/٢)، (٢٧٤)، بداية المجتهد، مراتب الإجماع،
المغني، المحلى، المجموع من ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٥٠٤/١).

(٢) الإشراف (الإقناع ٦٨٤/٢).

(٣) الإجماع لابن المنذر (٥١)، مراتب الإجماع لابن حزم (٦٦).

(٤) النواذر (الإقناع ١٥٧/٢)، التمهيد لابن عبد البر (١٣٧/٢٠).

(٥) الإجماع لابن المنذر (٥٢)، النواذر (الإقناع ١٥٧/٢).

(٦) الإجماع لابن المنذر (٥٢)، مراتب الإجماع لابن حزم (٦٦)، التمهيد لابن
عبد البر (١٥٠/٢٠).

(٧) المغني (موسوعة الإجماع ٥٠٦/١).

(٨) الذكر والأنثى من ولد الضأن والمعز حين يولد.

(٩) القرطبي في تفسيره (١٢٤/٨).

واتفقوا على أنه لا يجب أن يؤخذ في الصدقة الهرمة، ولا ذات العيب، ولا فحل الغنم، ولا كريمة المال، فكل ما هذا هذه الأنعام فأخذه بالحق مستحق^(١).

واتفقوا أن في الإبل والبقر والغنم الزكاة إذا كانت سائمة^(٢).

وقال معاذ وجابر بأن البقر المعدة لحرالة الأرض لا زكاة فيها، ولا يعرف لهما مخالف في الصحابة^(٣).

واتفق العلماء على أن جميع المواشي التي يجب فيها الزكاة، من الإبل والبقر والغنم يستوي فيها اجتماع الذكور والإناث، وانفراد أحدهما دون الآخر^(٤).

وإن أخرج المُرْتَمِي عما يجب عليه شيئاً أعلى مما يجب عليه، أو أجود مما يجب عليه = جاز بلا خلاف^(٥).

والزكاة في المواشي لا تجب فيما دون النصاب بالإجماع^(٦).

لا زكاة في الرقيق والخيل وتحوها

وقال جل شأنه: ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الأنعام: ١٣٣].

٨٩٧- عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ صَدَقَةٌ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ (ع)، وَلَا (د):**
لَيْسَ فِي الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ زَكَاةٌ، إِلَّا زَكَاةُ الْفَطْرِ^(٧).

(١) الإيجاز (الإقناع ٢/٦٢٦).

(٢) الطحاوي في (شرح معاني الآثار ٢/٣٠)، المحلى (موسوعة الإجماع ١/٥٠٧).

(٣) المحلى (موسوعة الإجماع ١/٥٠٧).

(٤) الطحاوي في (شرح معاني الآثار ٢/٣٠).

(٥) المنهني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٥٠٥).

(٦) المجموع عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ١/٥٠٤).

(٧) لأن زكاة الفطر أدائها واجب على مالك الرقيق.

ولاحم، م): «لَيْسَ لِلْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ».

قال ابن عبد البر: ولم يوجب أحدٌ من فقهاء الأمصار زكاة في الخيل إلا أبا حنيفة، فقال: إذا كانت سائمة ذكوراً وإناثاً، ففي كل فرس دينار، وإن شاء قومها، وأعطى عن كل منة خمسة دراهم^(١).

واتفق أهل العلم على أن لا زكاة على أحده في رقيقه إذا اشتراهم للخدمة^(٢).

قال أبو محمد: ليس في الحديث تفريق بين ما كان للخدمة وما كان لغيرها، مما أعد للتجارة، وهو مذهب أهل الظاهر، وأيده الشوكاني في النبل.

واتفقوا في البغال والحمير: أنه لا زكاة فيها، وإن كانت سائمة^(٣).

زكاة الذهب والفضة

وقال الله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (٣٤) [التوبة].

الكنز في الآية: عن ابن عمر: هو المال الذي لا تؤدي زكاته. وعليه فقهاء الأمصار^(٤).

٨٩٨- عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ حَقَّتْ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ، فَهَاتُوا صَدَقَةَ الرِّقَّةِ»^(٥) عَنْ

(١) الاستذكار (٢٨١/٩).

(٢) الاستذكار (٢٧٧/٩).

(٣) ابن بطال، والطحاوي (الإقناع ٦٣٠/٢، شرح معاني الآثار ٣٠/٢)، المعلى، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٤٩٣/١).

(٤) الاستذكار (١٢٢/٩).

(٥) يريد الفضة، والدرهم المضروبة منها.

كُلُّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا، وَلَيْسَ لِي نِسْعِينَ وَمِائَةً شَيْءٌ، فَإِذَا بَلَغْتَ مِائَتَيْنِ فِيهَا خُمُسُهُ دَرَاهِمَ (حم، د، ت).

وَفِي لَفْظٍ: «قَدْ صَفَوْتُ لَكُمْ عَنِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ الْمِائَتَيْنِ زَكَاةٌ» (حم، ن).

٨٩٩- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمُسِ أَرْاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمُسِ ذَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمُسَةِ أَوْسُقٍ^(١) مِنَ الثَّمَرِ صَدَقَةٌ» (ق)^(٢).

٩٠٠- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ؛ فَفِيهَا خُمُسُهُ دَرَاهِمَ. وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ - يَعْنِي: فِي الذَّهَبِ - حَتَّى يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، فَإِذَا كَانَتْ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ؛ فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ» (د)^(٣).

قال ابن تيمية: نصاب الورق الذي تجب زكاته مائتا درهم على ما جاء في هذا الحديث، وهو قوله: «خمس أراقٍ من الورق». وهذا مجمع عليه^(٤).

وأجمع العلماء على أن نصاب الذهب عشرون مثقالاً، وقيمته مائتا درهم^(٥). وعلى أن نصاب الفضة خمس أراقٍ،

(١) جمع وَسُقٍ، ستون صاعاً، وسُقٍ تفصيله بعد قليل.

(٢) رواية البخاري من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) في إسناده: الحارث الأصور، وهو ضعيف.

(٤) مجموع الفتاوى (١٢/٢٥).

(٥) مراتب الإجماع، المنهني، النجموع (موسوعة الإجماع ١/٥٦٠).

وهي مائتا درهم، تبلغ مئة وأربعين مثقالاً من الفضة الخالصة^(١).

وقال في (الإيجاز): ولم تؤخذ زكاة الذهب من السنة، وإنما أخذت من إجماع الأمة^(٢).

واضحوا على أن هذا الوزن المذكور من الذهب المحض، وإن خلط الدنانير أو التبر^(٣) أو السبائك خلط غير الذهب، إلا أن فيها من الذهب المحض الوزن المذكور = ففيها الزكاة^(٤).

ولا خلاف أن الزكاة واجبة في الحلبي إذا كان لا يُراد به زينة النساء^(٥).

زكاة الزرع والثمار

وقال تعالى: ﴿وَمَا أَثَرُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١].

وقال سبحانه: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْوُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

٩٠١- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «فِيمَا سَقَتِ الْأَنْهَارُ وَالنَّيْمُ الْعُشُورُ، وَفِيمَا سَقَى السَّائِيَةُ نِصْفُ الْعُشُورِ»^(٦)، (م، حم، ن، د)، وَقَالَ: «الْأَنْهَارُ وَالْعُيُونُ».

(١) مراتب الإجماع، بداية المجتهد، المغني عن ابن المنذر، المجموع، شرح

صحيح مسلم، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٥١٧/١).

(٢) الإقناع (٦٦٢/٢). وما ورد في السنة لا يصح، كما تقدم آنفاً.

(٣) هو الذهب والفضة قبل أن يُغشَّيَا دنانير ودرهم، فإذا غشَّيَا كانا هيناً.

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (٦٤).

(٥) الامتداد (١٥٣/٩).

(٦) العشور: جمع عُشْر، والسائية: البعير الذي يسقى به الماء من الأبار.

٩٠٢ - وَعَنْ ابْنِ حُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا»^(١) الْعُسْرُ، وَفِيمَا سَقَى بِالتَّنْصِغِ^(٢) نَصْفُ الْعُسْرِ (ق، ت).

٩٠٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ^(٣) صَدَقَةٌ، وَلَا فِيمَا دُونَ خُمْسِي أَوْاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَا فِيمَا دُونَ خُمْسِي ذَوْذٍ صَدَقَةٌ» (ع).

٩٠٤ - وَفِي رِوَايَةٍ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسَاقٍ مِنْ ثَمَرٍ، وَلَا حَبِّ صَدَقَةٌ» (م، حم، ن).
وَفِي رِوَايَةٍ: «مِنْ ثَمَرٍ» (م).

٩٠٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَيْضًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْوَسْقُ سِتْرُونَ صَاعًا» (حم، هـ بسند ضعيف).

٩٠٦ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَرَصْتُمْ فَخُذُوا وَدَعُوا الثَّلَثَ، فَإِنْ لَمْ تَدَعُوا الثَّلَثَ فَدَعُوا الرَّبْعَ» (حم، ن، د، ت)^(٤).

قال ابن حزم: لا يختلف القائلون بهذا الخبر - وهم أهل الحق الذين إجماعهم الإجماع المتبع - في أن هذا على قدر حاجتهم إلى الأكل منه رطباً^(٥).

(١) الذي يشرب بعروقه من غير سقي.

(٢) بالرغم من الماء الذي يجلب من الآبار.

(٣) جمع وُسْقٍ، بفتح الواو، ويجوز كسرهما، كما حكاه صاحب (المعجم)، رجعه حيث: أوساق، كحمل وأحمال، وهو سِتْرُونَ صَاعًا بِالْإِتْمَاقِ، ويشهد لذلك حديث أبي سعيد الآتي.

(٤) في إسناده: عبد الرحمن بن مسعود بن نيار، وهو مجهول لا يعرف بفتح ولا تعديل.

(٥) المعلى (الإتباع ٢/٦٧٨)، (موسوعة الإجماع ١/٤١٣).

٩٠٧- وَعَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ
كَتَبْتُ لَهُ، قَالَ: فَهِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَعْفَرِيِّ ^(١) وَكَوْنُ الْحَقِيقِ ^(٢) أَنْ
يُؤْخَذَ فِي الصَّدَقَةِ ^(٣). قَالَ الزُّهْرِيُّ: تَعْرَيْنِ مِنْ تَمْرِ الْمَدِينَةِ (د).

٩٠٨- وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْآيَةِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ
عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْبَيْتَ وَمَنْ يَنْتَفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، قَالَ: هُوَ
الْجَعْفَرُورُ وَكَوْنُ الْحَقِيقِ، فَهِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُؤْخَذَ فِي الصَّدَقَةِ
الرُّذَالَةُ (ن).

الصَّاعُ: أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ ^(٤) بِالْإِجْمَاعِ ^(٥)، وَتَقْدَمُ أَنْ الْوَسْقُ سِتُونَ صَاعًا
بِالْإِجْمَاعِ.

وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ، وَهُوَ الْمَقْدَارُ
الْمَأْخُوذُ مِنَ الْعَشْرَاتِ ^(٦).

وَأَجْمَعُوا عَلَى إِبْجَابِ الْعَشْرِ فِي الْبَعْلِ ^(٧)، وَفِيمَا سُقِيَ بِالْعَيُونِ
وَالْأَنْهَارِ، وَيَنْصَفُ الْعَشْرُ فِيمَا سُقِيَ بِالسَّوَاقِ وَالذَّوَالِي ^(٨).

(١) تَمَرُّ رَدِي.

(٢) حَقِيقٌ كَ (زَيْرٍ): تَمَرُّ دَقْلٍ.

(٣) الْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَةِ: سَفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ. وَقَدْ ضَعُفَ سَفْيَانُ بْنُ
حُسَيْنٍ فِي الزُّهْرِيِّ بِخَاصَّةٍ.

(٤) ثَلَاثَةُ الْمُتَوَسُّطِ يَقْدَرُ بِنَحْوِ (٥٥٠ جِرَامًا).

(٥) بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ، شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ، الْمَجْمُوعُ (مَوْسُوعَةُ الْإِجْمَاعِ
٥٩٧/١).

(٦) لَيْسَ لَيْسَةً، مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى (٢٥/٢٠)، التَّحْمِيدُ لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (٢٤/١٦٦).

(٧) قَالَ فِي (الْقَامُوسِ): الْبَعْلُ الْأَرْضُ الْمَرْتَفَعَةُ تَطْرُقُ فِي السَّنَةِ مَرَّةً، وَكُلُّ نَخْلٍ
وَفَرْعٍ لَا يُسْقَى، أَوْ مَا سَقَتْهُ السَّمَاءُ.

(٨) السَّوَالِي: وَاحِدُهَا: سَاقِيَّةٌ، وَهِيَ: فَوْقَ الْجَدُولِ، وَدُونَ النَّهْرِ. وَالذَّوَالِي:
وَاحِدُهَا: ذَالِيَّةٌ، وَهِيَ: دَلْوٌ وَنَحْوُهَا وَخَشَبٌ يُصْنَعُ كَهَيْئَةِ الصَّلَيبِ، وَيُسَمَّى -

وإذا سقي الزرع بماء السماء نصف السنة، وبالنضح ونحوه نصف السنة الآخر، فإن زكاته ثلاثة أرباع العشر في قول أهل العلم بلا خلاف يُعلم^(١).

وأجمعوا على أن زكاة الزروع تجب فيما زاد عن خمسة أوسق بحسابه، وأنه لا وقص فيها^(٢).

وأجمعوا على أن الصنف الواحد من الحبوب والتمر يجمع جيده إلى رديته، وتؤخذ الزكاة عن جميعه بحسب قدر كل من الجيد والردئ، فإن كان التمر أصنافاً أخذ من وسطه^(٣).

وأجمع عامة أهل العلم على أن الصدقة واجبة في الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، واختلفوا في الصدقة في سائر الحبوب والثمار^(٤).

وأجمعوا على أن الصدقة لا تؤخذ من الخضروات^(٥).

= برأس الدلو، ثم يؤخذ حبل يربط طرفه بذلك وطرفه بجذع قائم على رأس البئر، ويسقى بها.

وانظر الإجماع في: (الاستذكار ٢٣٨/٩، وموسوعة الإجماع ٥١٢/١).

(١) المغني، فتح الباري عن ابن قدامة، نيل الأوطار عن ابن قدامة (موسوعة الإجماع ٥١٢/١).

(٢) الوقص: المراد به ما بين التصابين من زكاة الإبل مثلاً، لا يكون فيها شيء. ولا وقص في المخرج من الأرض.

والإجماع نقله في (المجموع) عن السارودي وغيره، وهو في شرح صحيح مسلم، وفتح الباري (موسوعة الإجماع ٥١٢/١).

(٣) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٥١٣/١).

(٤) الإشراف (الإقناع ٦٧٠/٢)، التمهيد لابن عبد البر (١٤٨/٢٠).

(٥) ابن نيمية (مجموع الفتاوى ٣٠٤/٢٠)، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٥١١/١).

وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ أَصْنَافَ الْقَمْحِ، وَأَصْنَافَ الشَّعِيرِ، وَأَصْنَافَ التَّمْرِ
تَجْمَعُ مَعًا^(١).

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ضَمُّ تَمْرِ النَّخْلِ إِلَى الزَّيْتِ، وَكَذَلِكَ
سَائِرُ الْحَبُوبِ لَا يَضُمُّ نَوْعٌ إِلَى نَوْعٍ^(٢).

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ فِيمَا أَخْرَجَتْ أَرْضُ الْيَتِيمِ الزَّكَاةَ، حَتَّى لَوْ
لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ^(٣).

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمَجُوسِ فِي شَيْءٍ
مِنْ مَوَاشِيهِمْ، وَلَا زُرُوعِهِمْ، وَلَا ثَمَارِهِمْ^(٤).

زَكَاةُ الْعَسَلِ

وَقَالَ سَبْحَانَهُ فِي (سُورَةِ النَّحْلِ): ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَلًا
طَيِّبَاتٍ أَشْكُرُوا بِمَا أَنْعَمَ اللَّهُ إِنَّ كَثِيرًا مِنْكُمْ لَفَاعِلُونَ﴾^(٥).

٩٠٩- عَنْ أَبِي سَيَّارَةَ الْمُنْعَبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ:
يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ لِي نَخْلًا، قَالَ: «فَأَدِّ الْعُشُورَ». قَالَ: قُلْتُ:
يَا رَسُولَ اللَّهِ، احْمِ لِي جَبَلَهَا. قَالَ: فَحَمَى لِي جَبَلَهَا (حَم، هـ)^(٦).

٩١٠- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَخَذَ مِنَ الْعَسَلِ الْعُشْرَ (هـ).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (١٦).

(٢) الإسراف، المجلس (الإقناع ٢/٦٨٤، ٦٨٥)، التمهيد لابن عبد البر (١٥٠/٢٠).

(٣) الإنباه (الإقناع ٢/٦٢٩).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٣١/٢).

(٥) الحديث فيه انقطاع، سليمان بن موسى السجستاني عن أبي سيارَةَ لم يدركه،
ولا أحدًا من أصحاب التمهيد، قال البخاري.

الرَّكَازُ وَالْمَعْدِنُ

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طِبَقَتِكُمْ مَا حَكَمْتُمْ

وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

٩١١- عَنْ أَبِي مُرَيْسَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْعَجَمَاءُ»^(١) جَرَحُهَا جَبَّارٌ^(٢)، وَالْبَشَرُ جَبَّارٌ، وَالْمَعْدِنُ^(٣) جَبَّارٌ، وَفِي الرَّكَازِ الْخُمْسُ^(٤) (ع).

الرَّكَازُ: هُوَ الْمَالُ الْمَدْفُونُ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥).

قال ابن حزم: لَمْ يَتَّفَقُوا فِي الرَّكَازِ عَلَى شَيْءٍ يُمْكِنُ جَمْعُهُ^(٦).

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْخُمْسَ يَجِبُ فِي رَكَازِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ^(٧).

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ دَفْنَ الْجَاهِلِيَّةِ رَكَازٌ^(٨).

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الذَّمِّيَّ إِذَا وَجَدَ الرَّكَازَ عَلَيْهِ فِيهِ الْخُمْسُ^(٩).

وما يوجد من رَكَازِ الْحَدِيدِ وَالْجَوْهَرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ: الْخُمْسُ، وَعَلَيْهِ سَائِرُ فَقَهَاءِ الْأَمْهَارِ، إِلَّا مَا اخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ مَالِكٍ^(١٠).

(١) البهيمه، سئيت به لأنها لا تتكلم.

(٢) أي: ملجأ.

(٣) الموضع الذي تستخرج منه جواهر الأرض.

(٤) فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/ ٤٧٨٠).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (٦٩).

(٦) الإشراف (الإقناع ٢/ ٦٦٦).

(٧) الإنباه (الإقناع ٢/ ٦٦٧).

(٨) الإشراف (الإقناع ٢/ ٦٦٨).

(٩) الإشراف (الإقناع ٢/ ٦٦٨).

وما يخرج من البحر إن كان مصوغاً فهو ركاز فيه الخمس، وبه قال سائر الفقهاء^(١).

ولا يشترط في الركاز الحول، بل يجب إخراجه الخمس في الحال، وعليه الإجماع. وما حكى عن الشافعي في اشتراط الحول، فلا يعرف عنه في كتبه، ولا من كتب أصحابه^(٢).

قال أبو محمد: اختلفوا فيمن مات وعليه زكاة، فقال أبو حنيفة: تسقط بموته إلا زكاة الماشية. وقال مالك: تؤخذ من رأس ماله إلا المواشي. وقال الجمهور - هو الحق - : تؤخذ من رأس ماله.

المبادرة إلى إخراج الزكاة

وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾^(٣) أولئك يسنحون في الثورات وهم لها سيقون^(٤) [المؤمنون].

٩١٢ - عَنْ عُبَيْدِ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعَصْرَ فَأَسْرَعَ، ثُمَّ دَخَلَ الْبَيْتَ فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ خَرَجَ، فَقُلْتُ - أَوْ قِيلَ لَهُ - : فَقَالَ: «كُنْتُ خَلَفْتُ فِي الْبَيْتِ يَرَا مِنْ الصَّدَقَةِ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَيْتُهُ، فَكَسَمْتُ» (خ).

٩١٣ - عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَجِلَ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ (حم، د، ت، م).

وقد أجمع أهل العلم على أن المال إذا حال عليه الحول: وجبت فيه الزكاة^(٥).

(١) نكت الميون (الإقناع ٢/٦٦٨).

(٢) المجموع عن الماوددي، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٢٨١).

(٣) الإجماع لابن المنذر (٥٤)، الإنباء، (الإقناع ٢/٦٤٠).

المال

وأجمعوا على أن من أعطى زكاة ماله بأي مال كان - من غير عين المال المزكي، لكن من استقراض، أو من شيء أبتاعه بمال آخر، أو من شيء وهب له، أو بأي وجه جائز ملكه - فإن ذلك جائز، وأنه لا يجبر أن يعطي من عين المال المزكي^(١).

وأجمعوا على أن الزكاة تتكرر في كل مال، عند انقضاء كل حول، حاشا الزرع والثمار؛ فإنهم اتفقوا على أن لا زكاة فيها إلا مرة في الدهر فقط^(٢).

وعن عثمان وابن عمر: نجب الزكاة في المال المقدور عليه، ولا مخالف لهما من الصحابة^(٣).

الدعاء لصاحب الزكاة

وقال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣].

٩١٤ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْكَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَةٍ قَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِمْ». فَأَتَاهُ أَبِي أَبُو أَوْفَى بِصَدَقَتِهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ، صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى» (ق).

قال في (نكت العيون): ذهب داود إلى أن الإمام إذا أخذ الصدقة من المزكي يجب عليه أن يدعو، وجميع الفقهاء على أنه لا يجب^(٤).

ولا خلاف بين أهل العلم أن الزكاة يجوز نقلها من بلد إلى بلد إذا لم يكن أهل البلد مستحقين^(٥).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٦٦).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٦٨).

(٣) المحلى (موسوعة الإجماع ١/٤٩٢).

(٤) الإقناع (٦١٩/٢)، شرح صحيح مسلم للنووي (موسوعة الإجماع ١/٥٠٠).

(٥) مالك (منهاج السنة النبوية ٤/١٥٣).

مَنْ دَفَعَ صَدَقَتَهُ إِلَى مَنْ ظَنَّهُ مِنْ أَهْلِهَا وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا
وَقَالَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ آفَهُ بِهِمْ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٥].

٩١٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: لَا تُصَدِّقَنَّ بِصَدَقَةٍ. فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقُ عَلَى سَارِقٍ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، عَلَى سَارِقٍ، لَا تُصَدِّقَنَّ بِصَدَقَةٍ. فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ زَانِيَةٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقُ اللَّيْلَةَ عَلَى زَانِيَةٍ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، عَلَى زَانِيَةٍ. فَقَالَ: لَا تُصَدِّقَنَّ بِصَدَقَةٍ. فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ غَنِيِّ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقُ عَلَى غَنِيٍّ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، عَلَى زَانِيَةٍ، وَعَلَى سَارِقٍ، وَعَلَى غَنِيٍّ. فَأَتَيْتُ، فَقِيلَ لَهُ: أَمَا صَدَقَتُكَ فَقَدْ قُبِلَتْ، أَمَا الزَّانِيَةُ فَلَعَلَّهَا تَسْتَعِفُّ بِهِ مِنْ زَنَاهَا، وَلَعَلَّ السَّارِقَ أَنْ يَسْتَعِفُّ بِهِ عَنْ سَرِقَتِهِ، وَلَعَلَّ الْغَنِيَّ أَنْ يَعْتَبِرَ، فَيَتَّقِيَ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (ق).

برائة صاحب المال بالدفع

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿فَأَنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾ [البقرة: ١٨١].

٩١٦- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَدَيْتُ الزَّكَاةَ إِلَى رَسُولِكَ فَقَدْ بَرِئْتُ مِنْهَا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِذَا أَدَيْتَهَا إِلَى رَسُولِي؛ فَقَدْ بَرِئْتُ مِنْهَا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَلَكَ أَجْرُهَا، وَإِثْمُهَا عَلَى مَنْ بَدَّلَهَا (حم) (١).

٩١٧- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا سَتَكُونُ بَعْدِي آثَرَةٌ، وَأُمُورٌ تُنْكَرُ وَنَهَا». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

(١) الحديث من رواية: محمد بن أبي هلال، عن أنس، وفي سنده انقطاع.

فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «تُؤَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ، وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ» (ق).

قال الشافعي: ولم أعلم من أهل العلم مُخَالَفًا في أنه لم يكن لأحدٍ وصل إليه عامل رسول الله ﷺ أن يمنعه شيئاً وجب عليه، ولا أن يردَّ حُكْمًا حكم به عليه، ولا أن يعصيه فيما أمره به، ما لم يعلم لرسول الله ﷺ سنةً تخالفه^(١).

ولا خلاف من أهل العلم في أن المزكي إذا وجبت عليه شقة فلم يرضَ جلي الزكاة إلا بائتين: أن ذلك محرّمٌ عليه، وأن صاحب المال غير متعبّد بإرضائه^(٢).

قال أبو محمد: اختلف في زكاة الدين، والجمهور على أن الزكاة على الذي له الدين، وأما المستدين فلا زكاة عليه؛ لأنه ليس ماله، ثم اختلفوا متى يزكيه، وأعدل الأقوال: أنه يزكيه زكاة سنة واحدة إذا قبضه.

وَسَمُ الْمَوَاشِي إِذَا تَوَقَّتْ عِنْدَهُ

﴿وَأَذِنَ الْأَتْرَاقُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

٩١٨- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: غَدَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَبْدٍ لِلَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ لِيُحْكَمَ، فَوَافَيْتُهُ فِي يَدِي الْمِيسَمِ^(٣) بِسَمِ إِبِلِ الصَّنْعَةِ (ق).

(١) مختلف الحديث (الإقناع ٦٢٥/٢).

(٢) الإيجاز (الإقناع ٦٢٨/٢)، فتح الباري ص ٢١٢ الرافعي (موسوعة الإجماع

٤٩٨/١).

(٣) يوزن بفعل، وهي: الحديدة التي يُوسَم بها، أي: يُسَم.

زكاة مال اليتيم

وقال الله عز وجل: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ (النساء: ١٠٣).

استدل بالآية من قال: لا زكاة في مال اليتيم؛ لأنه لا معنى لتطهير اليتيم الذي لم يجر عليه القلم، وفي هذه المسألة خلاف عن السلف، فروي عن عمر أن مال اليتيم يزكى، وروي عن ابن مسعود وابن عباس: أنه يُخير إذا بلغ الرشد، والدليل مع من قال: لا زكاة فيه؛ لأنه غير مكلف بشيء من بقية الأركان، واختار هذا القول الشوكلي.

مكتبة المكتبة

وقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُكَلِّمِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْمُغْرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنَى السَّبِيلِ رِيبَةُ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٦٠﴾﴾ [التوبة].

الفقراء والمساكين، وحكم المسألة

وقال الله سبحانه: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠].

٩١٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ الْمِسْكِينُ الَّذِي تَرُدُّهُ الثَّمَرَةُ وَالثَّمَرَتَانِ، وَلَا اللَّقْمَةُ وَاللَّقْمَتَانِ، إِنَّمَا الْمِسْكِينُ الَّذِي يَتَعَفَّفُ، أَقْرَعُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ﴾ [الحكافا] [البقرة: ٢٧٣]» (ق).

وفي لفظ: «لَيْسَ الْمِسْكِينُ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ، تَرُدُّهُ اللَّقْمَةُ وَاللَّقْمَتَانِ، وَالثَّمَرَةُ وَالثَّمَرَتَانِ، وَلَكِنَّ الْمِسْكِينَ الَّذِي لَا يَجِدُ غِنًى بَعِيهِ، وَلَا يُمْطَنُ بِهِ فَيَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ، وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلُ النَّاسَ» (ق).

٩٢٠- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْمَسْأَلَةُ لَا تَحِلُّ إِلَّا ثَلَاثًا: لِذِي فَقْرٍ مُدْفِعٍ^(١)، أَوْ لِذِي غَرَمٍ مُقْطِعٍ^(٢)، أَوْ لِذِي دَمٍ مُرْجِعٍ^(٣)» (حم، د).

قال أبو محمد: الخلاف بين العلماء مشهور في الفرق بين الفقير والمسكين وفي أيهما أشد حاجة، والظاهر من نصوص الوحي

(١) شديد، يلحق صاحبه بالدعاء، وهي الأرض والقراب.

(٢) الشديد الشناعة.

(٣) هو الذي يعمل الذنوب، فإذا لم يؤدّها قلّ الحظ، فأرجع حله.

ودلالات اللغة أن الفقير أشد حاجة، ومما يعضد ذلك تقديمه على المسكين في آية الأصناف الثمانية، مع قول الله تعالى: ﴿وَأَمَّا السَّائِلُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ﴾ [الكهف: ٧٩]، مع ما دل عليه حديث أبي هريرة من أن المسكين لا يقطن له. وأمّا الفقير فلا يخفى حاله، وقد يطلق الفقير على المسكين كإطلاق المسلم على المؤمن، لما بينهما من العموم والخصوص، فكل فقير مسكين، ولا عكس.

٩٢١- وَعَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «السَّائِلُ حَقٌّ، وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ» (حم، د، بسند ض).

٩٢٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا، فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا، فَلْيَسْتَقِلْ أَوْ لْيَسْتَكْثِرْ» (م، حم، هـ).

٩٢٣- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ الْحَنْظَلِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ سَأَلَ وَعِنْدَهُ مَا يُغْنِيهِ فَإِنَّمَا يَسْتَكْثِرُ مِنْ جَمْرِ جَهَنَّمَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا يُغْنِيهِ؟ قَالَ: «مَا يُغْدِيهِ، أَوْ يُعَشِّيهِ» (حم) واحتج به، (د) وقال: «يُغْدِيهِ وَيُعَشِّيهِ».

٩٢٤- وَعَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْعَسَالَ كَدٌّ» يكذب بها الرجل وجهه، إلا أن يسأل الرجل سلطانًا، أو في أمر لا بد منه (ن، د، ت).

٩٢٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَهْدُو أَحَدُكُمْ فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَتَصَدَّقَ مِنْهُ، وَيَسْتَفِي بِهٖ عَنِ النَّاسِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ» (ق).

٩٢٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ هُمَرَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِيَنِ الْعَطَاءَ، فَأَقُولُ: أَهْطُهُ مَنْ هُوَ أَفْقَرُ^(١) إِلَيْهِ مِنِّي. فَقَالَ: (خُذْهُ، إِذَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ شَيْءٌ، وَأَنْتَ خَيْرُ مُشْرِفٍ، وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَلَا تُبِعْهُ نَفْسَكَ) (ق).

وأجمع أهل العلم على أن من فرق زكاته في هذه الأصناف الثمانية المذكورة في الآية: أنه مؤد لما فرض الله عليه^(٢).

وأجمعوا على أن رجلاً لو أوصى لثمانية أصناف لم يجوز أن يجعل ذلك في صنف واحد^(٣). وأنه لا يجوز أن يعطى أحد ليس من الأصناف الثمانية^(٤).

وأجمعوا على أنه لا يعطى من زكاة المال أحد من أهل الذمة^(٥).

وعلى أن الطوائف من جملة الفقراء والمساكين^(٦).

قال أبو محمد: هكذا نقله ابن عبد البر، ولا يصح هذا الإجماع إلا على أحد وجهين: الأول: أن ينزل الطواف منزلة الفقير والمساكين بناءً على ظاهر الحال ولو كان غنياً. الثاني: أن يكون الطواف في زمنهم فقيراً أو مسكيناً.

مَنْ تَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةُ

وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ الآية [التوبة: ٦٠].

(١) أخرج.

(٢) الإشراف (الإقناع ٢/٦٩٦).

(٣) الاستذكار (٩/٢٠٥).

(٤) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١١/٦٦٨، ٢٨/٥٦٨).

(٥) الإجماع لابن المنذر (٥٦)، التمهيد لابن عبد البر (١٤/٢٦٣).

(٦) الاستذكار (١٠/٨٣).

وقال جل في علاه: ﴿تَسْرِفُهُمْ بِسَيِّئِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٧٣].

٩٢٧- عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخِيَارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلَيْنِ أَخْبَرَاهُ أَنَّهُمَا أَتَيَا النَّبِيَّ ﷺ يَسْأَلَانِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَلَّبَ فِيهِمَا الْبَصَرَ، وَرَأَاهُمَا جُلْدَيْنِ، فَقَالَ: «إِنْ شِئْتُمَا أُعْطِيْتُكُمَا، وَلَا حَظَّ فِيهَا لِنَفْسِي، وَلَا لِقَوِي مُكْتَسِبٍ» (ن، د، حم)، وقال: هَذَا أَجْوَدُهَا إِسْنَادًا.

واتفقوا على أن السؤال حرام على كل قوي على الكسب، أو غني مباح لمن هو فقير، ولا يقدر على الكسب، مقدار ما يقيم قوته^(١).

واتفقوا على النهي عن سؤال الناس لغير الضرورة^(٢).

واتفقوا على جواز صرف الصدقة إلى من له ثياب وكسوة وزبي في التجميل^(٣).

العاملون عليها

وقول الله تعالى: ﴿وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾ [التوبة: ٦٠].

٩٣١- عَنْ بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ ابْنَ السَّعْدِيِّ الْمَالِكِيَّ قَالَ: اسْتَعْمَلَنِي عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا فَرَّغْتُ مِنْهَا، وَأَدَيْتُهَا إِلَيْهِ، أَمَرَ لِي بِعُمَالَةٍ^(١)، فَقُلْتُ: إِنَّمَا عَمِلْتُ لِلَّهِ، فَقَالَ: خُذْ مَا أُعْطَيْتَ، فَإِنِّي عَمِلْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَمَلَنِي، فَقُلْتُ: مِثْلَ قَوْلِكَ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُعْطِيتَ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْأَلَ، فَكُلْ، وَتَصَدَّقْ» (ق).

(١) مراتب الإجماع (موسوعة الإجماع ٥٣٣/١).

(٢) فتح الباري (١٣/١٥٢).

(٣) تفسير القرطبي (٣/٣٤١).

(٤) بسم أوله: أجرة العامل.

٩٣٢- وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ، فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا، فَمَا أَخَذَ بَعْدُ؛ فَهُوَ غُلُولٌ»^(١)، (د).
واتفق العلماء على أن العاملين عليها: السعاة المتولون لقبهم الصدقة^(٢).

واتفقوا على أن العامل عليها لا يستحق ثمنها^(٣)، وإنما له بقدر عمله^(٤).

وإذا كان ذوو قربي النبي ﷺ عمالاً على الزكاة، فإنهم يُعطون أجورهم من غير الزكاة، وهذا جائز بالإجماع^(٥).
المؤلفة قلوبهم

وقول الله سبحانه: ﴿وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ٦٠].

٩٣٣- عَنْ عَمْرِو بْنِ تَغْلِبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِمَالٍ أَرَسِي فَقَسَمَهُ، فَأَعْطَى رَجُلًا وَتَرَكَ رَجُلًا، فَبَلَغَهُ أَنَّ الْبَيْنَ تَرَكَ عَنَؤًا، فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ؛ فَوَاللَّهِ، إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ، وَأَدْعُ الرَّجُلَ، وَالَّذِي أَدْعُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الَّذِي أُعْطِي، وَلَكِنِّي أُعْطِي أَفْوَكًا لِمَا أَرَى فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْجَزَعِ وَالْهَلَعِ، وَأَكِلَ أَفْوَكًا إِلَى مَا جُعِلَ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْغَنَى وَالْخَيْرِ، مِنْهُمْ عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ». فَوَاللَّهِ مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُمْرَ النَّعَمِ^(٦) (خ، حم).

(١) الغلول: الخيانة، ولكنه صار في حروف الشرع لخيانة المغنم خاصة.

(٢) ابن بطال، فتح الباري (٣/٣٦٥، ٣٦٦).

(٣) لأنه أحد الأصناف الثمانية.

(٤) الإيجاز (الإقناع ٢/٦٩٨)، ابن تيمية (محتاج السنة ٦/٢٥١).

(٥) مراتب الإجماع، المعطى، المغني، فتح الباري عن ابن قدامة، نيل الأوطار.

عن ابن قدامة وأبي طالب وابن وصلان (موسوعة الإجماع ١/٥٠١).

(٦) حُمْرُ الْإِبِلِ، أي كرامتها.

قال ابن تيمية: ولا يختلف اثنان من المسلمين أنه لا يجوز أن يعطي الأغنياء الذين لا منفعة لهم، ويحرم الفقراء، فإن هذا مضاد لقوله تعالى: ﴿كَانَ لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: ٧]، فلذا جعل الفيء متداولاً بين الأغنياء؛ فقد أخطأ باتفاق المسلمين^(١).

الصدقات لفك الرقاب

وقول الله سبحانه: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ [التوبة: ٦٠].

٩٣٤- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ يَقَرِّبُنِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَيُبْعِدُنِي مِنَ النَّارِ، فَقَالَ: «أَعْتِقُ النَّسَمَةَ، وَفَكَ الرُّقْبَةَ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْ لَيْسَا وَاحِدًا؟ قَالَ: «لَا، عِتْقُ النَّسَمَةِ أَنْ تُفَرِّدَ بَعِثَتِهَا، وَفَكَ الرُّقْبَةِ أَنْ تُعَيِّنَ فِي نَعْمَتِهَا» (حم، قط).

وهو يشمل بعمومه المكاتب وغيره. وقال ابن عباس: لا بأس أن يعتق من زكاة ماله (خ، حم).

قال في (الإنباه): ومن أعطى زكاته للمكاتب أجزأته عنه، ومن أعطاها لسيده لم تجز عنه بإجماع^(٢).

الغارمون

وقول الله سبحانه: ﴿وَالْفَرِيقَيْنِ﴾ [التوبة: ٦٠].

٩٣٥- عَنْ قَيْصَةَ بِنِ مُخَارِقِ الْهَلَالِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: تَحَلَّلْتُ حِمَالَةً، فَأَكْبِتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْأَلُهُ فِيهَا، فَقَالَ: «أَقِمُّ» حَتَّى تَأْتِيَا الصَّدَقَةَ، فَنَامِرُ لَكَ بِهَا. ثُمَّ قَالَ: «يَا قَيْصَةُ، إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا

(١) مجموع الفتاوى (٥٨٥/٢٨).

(٢) الإقناع (٦٩٨/٢).

لَاخِذَ ثَلَاثَةً: رَجُلٌ تَحْمِلُ حِمَالَهُ^(١) فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُهَيِّبَهَا نَفْسُكَ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَاخَتْ مَالَهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ: سِدَادًا^(٢) مِنْ عَيْشٍ -، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ، حَتَّى يَقُولَ ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْحِجَابِ مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ: سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ -، فَمَا سِوَاهُنَّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ - يَا قَيْصَةَ - فَسُحَتْ بِأَكْلِهَا صَاحِبُهَا سُحْتًا^(٣) (م، حم، ن، د).

الصَّرْفُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ

وقول الله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ [التوبة: ٦٠].

٩٣٦- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ إِلَّا لِخَمْسَةٍ: لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ رَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ غَارِمٍ، أَوْ غَارٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ مُسْكِينٍ تُصَدَّقَ عَلَيْهِ بِهَا، فَأَهْدَى مِنْهَا لِعَبْدٍ.
(د، هـ).

٩٣٧- وَعَنْ أَبِي لَاسٍ^(١) الْخَزَاعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: حَمَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَلَى إِبِلٍ مِنَ الصَّدَقَةِ إِلَى الْحَجِّ (حم، خت).

٩٣٨- وَعَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ جَدِّهِ أُمِّ مَعْقِلٍ، قَالَتْ: لَمَّا حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ، وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ، فَجَعَلَهُ أَبُو مَعْقِلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَصَابَنَا مَرَضٌ، وَهَلَكَ أَبُو مَعْقِلٍ، وَخَرَجَ

(١) بفتح المعاء المهملة، وهو: ما يتحمّله الإنسان، ويلتزمه في ذمته بالاستعداد له بدفعه في إصلاح ذات البين.

(٢) بكسر السين، وهو: البُلغة في العيش، وأما بالفتح: فالقصد في الخير والدين.

(٣) قال الشوكاني: الذي في نسخ (المتن) المصححة بلفظ «ابن»، والذي في (البخاري): «أبي لاس»، وكذا في (الطبري).

النبي ﷺ، فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ حَاجَتِهِ جِئْتُهُ، فَقَالَ: «يَا أُمَّ مَعْقِلٍ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تَخْرُجِي؟» قَالَتْ: لَقَدْ تَهَيَّأْتُ، فَهَلَكَ أَبُو مَعْقِلٍ، وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ هُوَ الَّذِي نَتَّعِجُ عَلَيْهِ، فَأَوْصَى بِهِ أَبُو مَعْقِلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. قَالَ: «فَهَلَا خَرَجْتَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْحَجَّ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ» (د) (١).

وأجمع أهل العلم على أن الغني في بلده إذا كان في سفر، واحتاج ولم يجد ما يتحمل به إلى بلده: أن له أن يأخذ من الصدقة المفروضة ما يتحمل به إلى بلده حيث ماله (٢).

قال أبو محمد: أكثر العلماء على أن المراد بـ ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ هم الغزاة، والحجاج والعمَّار، وقليل من أهل العلم جعلوه عاماً لكل ما كان في سبيل الله كالمساجد والمدارس ودور الأيتام، ويرجح ذلك أن ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ بمعنى الجهاد في سبيله لم يأت في القرآن إلا مقيداً بالجهاد أو القتال، ولم يأت مطلقاً بلا قيد، واستأنس لذلك أيضاً بقوله سبحانه قبل هذه الآية بآيات: ﴿وَلَا يُفْقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤]، فإنها في الجهاد وغيره باتفاق المسلمين.

تَحْرِيمُ الصَّدَقَةِ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَمَوَالِيهِمْ

وقال السميع البصير: ﴿قُلْ لَا أَتَنَكَّرُ عَلَيْهِمْ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣].

٩٣٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَخَذَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ثَمَرَةً مِنْ ثَمَرِ الصَّدَقَةِ فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَخْ.. كَخْ» (٣)، أَمَا عَلِمْتُمْ أَنَّا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ؟ (ق).

(١) في إسناده: إبراهيم بن المهاجر، ضعيف.

(٢) ابن بطال في (شرح البخاري ٥٢٣/٣).

(٣) زجر للصبي، ولم يطرَح ما فيه من مسأله زجر عنه.

ول(م): «إِنَّا لَا نَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةَ».

٩٤٠- وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: بَعَثَ رَجُلًا مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَقَالَ لِأَبِي رَافِعٍ: اصْحَبْنِي كَيْمَا تُصِيبَ مِنْهَا، قَالَ: لَا، حَتَّى آتِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاسْأَلَهُ، وَأَنْطَلَقَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لَنَا، وَإِنَّ مَوَالِيَ الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ» (حم، ن، د، ت).

٩٤١- وَعَنْ جَوثِرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «هَلْ مِنْ طَعَامٍ؟» فَقَالَتْ: لَا، وَاللَّهِ مَا عِنْدَنَا طَعَامٌ، إِلَّا عَظْمٌ مِنْ شَاةٍ أُعْطِيَتْهَا مَوَالِي مِنْ الصَّدَقَةِ. فَقَالَ: «قَدْ دِيَهَا، فَقَدْ بَلَغَتْ مَجْلَهَا» (م، حم).

لا خلاف بين علماء المسلمين على أن الصدقة المفروضة لا تحل لبني هاشم ولا لمواليهم^(١).

وقال طائفة من أهل البيت: تجوز الزكاة للهاشميين، إذا كانت من الهاشميين، واختاره شيخ الإسلام.

واتفق الفقهاء على أن الزكاة لا تحرم على زوجات بني هاشم^(٢).

ولا خلاف أن ما يقدم لبني هاشم من المال على سبيل الإباحة حلال لهم^(٣).

ولا خلاف أنه يُباح المعروف إلى الهاشمي، والعفو عن ذنبه، وإمهاله للوفاء^(٤).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٣/٩٠).

(٢) نيل الأوطار عن ابن بطال (موسوعة الإجماع ٥٠١/١).

(٣) المحلى (موسوعة الإجماع ٣٧/١).

(٤) المغني (موسوعة الإجماع ٣٧/١).

واتفقوا على أن الهبة والعطية حلالٌ لبني هاشم وبني المطلب ومواليهم^(١).

والرقبي والعُمري^(٢) جائزة لبني هاشم بلا خلاف^(٣).

وإعطاء الزكاة لموالي بني المطلب مباح بالإجماع^(٤).

نَهَى الْمُتَصَدِّقُ أَنْ يَشْتَرِيَ مَا تَصَدَّقَ بِهِ

وقال سبحانه: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ﴾ [النحل: ٦٠].

٩٤٢- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ، وَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَبِيعُهُ بِرُخْصٍ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «لَا تَشْتَرِهِ، وَلَا تُعْذُ فِي صَدَقَتِكَ، وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدِرْهَمٍ، فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْدِهِ» (ق).

٩٤٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عُمَرَ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ -وَفِي لَفْظٍ: تَصَدَّقَ بِفَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ-، ثُمَّ رَأَاهَا تُبَاعُ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «لَا تُعْذُ فِي صَدَقَتِكَ يَا عُمَرُ» (ع).

زاد (خ): فَبِذَلِكَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا يَشْرِكُ أَنْ يَشْتَعَ شَيْئًا تَصَدَّقَ بِهِ إِلَّا جَعَلَهُ صَدَقَةً.

- (١) مراتب الإجماع لابن حزم (، المجلد ١/٣٨).
 (٢) العُمري: أن يقول جعلت لك هذا المال مائة عمري أو عمرك، فإن مُنَحَ قبلك فهو لك. والرقبي كذلك.
 (٣) المجلد ١/٣٨ (موسوعة الإجماع).
 (٤) فريج صحيح مسلم للنووي عن ابن بطال (موسوعة الإجماع ١/٥٠٦).

ولا يُعلم خلاف في أنه إذا ملك الصدقة الغني والهاشمي والسلمي
بشراء أو هبة أو فرض أو هدية: كانت حلالاً له، وجاز له أكلها^(١).

وأجمع أهل العلم أن من تصدق بصدقة، ثم ورثها: أنها حلال
له^(٢).

ومن مسائل الإجماع في هذا الباب ما حكاه ابن المنذر: أجمع أهل
العلم على أن الزكاة لا يجوز دفعها إلى الوالدين في الحال التي يجبر
الدافع إليهم على النفقة عليهم^(٣).

وقال: أجمع أهل العلم على أن الرجل لا يعطي زوجته من الزكاة^(٤).

وقال: أجمع أهل العلم على أنه لا يجزئ أن يُعطى من زكاة المال
أحد من أهل الذمة^(٥).

وفي تعجيل الزكاة قبل تمام الحول خلاف، وقد صحّ جوازه عن
سعيد بن جبير، وعطاء، وإبراهيم، والفتح، والزهري، وبه قال
أبو حنيفة وأصحابه، وقبيدة مالك بشهرين، وقال الليث وداود:
لا تجزئ الزكاة قبل وقتها.

زكاة الفطر

وقال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ۖ وَتُزَكَّرُ بِهٖ فَطَرٌ﴾ [الأعلى].

(١) الإيجاز (الإقناع ٧٠١/٢).

(٢) ابن بطال (شرح البخاري ٥٨٣/٣).

(٣) المغني عن ابن المنذر (٢٦٩/٢)، شرح صحيح مسلم (موسوعة الإجماع ٥٠٢/١).

(٤) المغني (٢٧٠/٢)، فتح الباري، نيل الأوطار، كلهم عن ابن المنذر
(موسوعة الإجماع ٥٠٢/١).

(٥) المغني (٣٦٥/٢).

قال أبو محمد: قدمت الزكاة هنا على الصلاة، وقد تمت الصلاة في الأضحية على الذبح في قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ (١) ﴿الكوثر﴾، ومن تأمل آيات القرآن وسيرة النبي ﷺ العملية تبين له أنه ﷺ كان يقدم ما قدمه الله.

٩٤٤- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ (ع).
ول(خ): وَكَانُوا يُعْطُونَ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ.

٩٤٥- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ (ق).

٩٤٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ. (ع إلا هـ).

٩٤٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ، وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ، فَمَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ (د، هـ).

وانفق أهل العلم على أن زكاة الفطر تجب على المراء في نفسه، وأنها زكاة بدن لا زكاة مال^(١).

قال أبو محمد: ومن أجل هذا وجبت على كل مسلم ولو كان مسكينًا.

(١) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٥١٩).

وأجمعوا على أن صدقة الفطر تجب على المرء إذا أمكنه: أداها
من نفسه وأولاده والأطفال الذين لا مال لهم^(١).

وأجمعوا على أنها لا تجب على من لا شيء له^(٢).

وأجمعوا على أنه لا صدقة على الذمي في عبده المسلم^(٣).

وأجمعوا على أنه لا زكاة على الجنين في بطن أمه^(٤).

وأجمعوا على أن من وُلِدَ له مولودٌ بعد يوم الفطر أنه لا يلزمه فيه
شيء^(٥).

وأجمعوا على أن الشعير والتمر لا يجزئ من أحدهما إلا صاعٌ
كامل^(٦).

واتفقوا على أنها لا تجب على الرجل في زوجته الكافرة مع
اتفاقهم على أنه يلزمه النفقة عليها^(٧).

(١) الإشراف (الإقناع ٢/٦٨٨).

(٢) الإشراف (الإقناع ٢/٦٩٠)، المجموع، المتن، فتح الباري، نيل الأوطار
(موسوعة الإجماع ١/٥٢١) ..

(٣) الإجماع لابن المنذر (٥٥).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٥٥).

(٥) التمهيد لابن عبد البر (١٤/٢٢٧).

(٦) التمهيد لابن عبد البر (٤/١٣٥).

(٧) نيل الأوطار (٨/٢٠٣).

صحة الصدقة

وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا وَلَا أَفْرَيقِينَ وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴿٢١٨﴾﴾ [البقرة].

وقال تعالى: ﴿وَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الصَّافُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩].

وقال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٢٠﴾﴾ [البقرة].

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢١﴾﴾ [البقرة].

وقال تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الْطَعَامَ عَلَىٰ حَيْثُ مَسْكِنًا وَنَيْمًا وَأَيْمًا ﴿٢٢٢﴾﴾ [الإنسان].

ومن قلب بصره في كتاب الله وجد الإنفاق حيث شاء.

٩٤٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ تَعَالَى فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَدْلٌ، وَشَابٌ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ» (ق).

٩٤٩- عَنْ هَدْيِ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّارَ فَأَشَاحَ بِوَجْهِهِ وَتَعَوَّذَ مِنْهَا - ذَكَرَ شُعْبَةَ: أَنَّهُ فَعَلَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - ثُمَّ قَالَ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ الثَّمَرَةِ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِكْرَ طَيْبَةٍ» (ن).

المحكمة

وقد أجمع العلماء على أن صدقة المعروف لا يختص بها الأصناف الثمانية^(١).

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ عَنِ الْمَيِّتِ جَائِزَةٌ بِإِخْلَافِ بَيْنِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ^(٢٢)

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٦٤/٦٦).

(٢) الشهيد لامين عبد الله (٢٧/٢٠)

الصيام

وقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لِمَ كُنتُم تَنفُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ. وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٤﴾﴾ [البقرة].

وقال تعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصِّيَامِ الرِّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ مِّنْ لَّيَالٍ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٍ لَّهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَلِفُونَ أُنْفُسَكُمْ فَتَنَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَيِّنُوا مَن وَابْتِغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَامْرَؤُوا حَتَّى يَتَّبِعَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَيُّهَا الصِّيَامُ إِلَى الْبَيْتِ ﴿١٨٧﴾﴾ [البقرة].

قال ابن عبد البر: لم يختلف العلماء في قول الله عز وجل: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصِّيَامِ الرِّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ أن الرفت هنا الجماع^(١).

وقال: أما الصيام في الشريعة؛ فمعناه: الإمساك عن الأكل والشرب ووطء النساء نهاراً، إذا كان تارك ذلك يريد به وجه الله ويتوبه. هذا معنى الصيام في الشريعة عند جميع علماء الأمة^(٢).

وانفقوا على أن صيام نهار أيام رمضان على الصحيح المقيم الماقل البالغ، الذي يعلم أنه رمضان، وقد بلغه وجوب صيامه، وهو مسلم ليس امرأة حائضاً، ولا حاملاً، ولا مرضعاً، ولا رجلاً أصبح

(١) التمهيد (١٩/٥٥).

(٢) المصدر نفسه (١٩/٥٣).

جَنَابًا^(١)، أو لم ينو من الليل، فرضٌ مذ يظهر الهلال من آخر شعبان إلى أن يتيقن ظهوره من أول شوال^(٢).

واتفقوا على أن من قال بجواز تأخير صيام رمضان بلا عذر، فإنه يستأبُ فإن تاب وإلا قُتِلَ^(٣).

واتفقوا على أن الأكل لما يُغذي من الطعام، مما يستأنف إدخاله في الفم، والشرب والوطء = حرامٌ من حين طلوع الشمس إلى غروبها. وأن كل ذلك حلالٌ من غروب الشمس إلى مقدار ما يمكن الغسل قبل طلوع الفجر الآخر^(٤).

وأجمعوا على أن دم الحيض ينافي الصوم، فلا تصوم الحائض، لكن تقضي الصيام^(٥).

مَا يَكُونُ بِهِ دُخُولُ الشَّهْرِ

وقال تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

٩٥٠- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: تَرَأَى النَّاسُ الْهَيْلَالَ، فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنِّي رَأَيْتُهُ، فَصَامَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ (د، قط)، وَقَالَ: تَقَرَّدَ بِهِ مَرْوَانَ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، وَهُوَ ثَقَّةٌ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَزْمٍ.

(١) دوي الخلاف في ذلك عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالنَّخَعِيِّ وَهَرُونَ بْنِ الزَّيْبِرِ وَطَاوُسٍ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ.

انظر: معالم السنن (١١٥/٢)، والاستذكار (٤٧/١٠)، وشرح السنة

(٢٨٠/٦)، وضع البرقي (١٤٣/٤، ١٤٨)، والحاوي للملوكي (٤١٤/٣).

(٢) مراتب الإجماع (٧٠).

(٣) ابن تيمية (منهاج السنة ٢٢٩/٥، ٢٣٠).

(٤) مراتب الإجماع (٧٠).

(٥) مراتب الإجماع (٧٢)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٢٠/٧٥).

٩٥١- وَعَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: جَاءَ أَغْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ الْهَيْلَالَ - يَعْنِي: رَمَضَانَ - فَقَالَ: «أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «أَتَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «يَا بِلَالُ، أَذُنٌ فِي النَّاسِ فَلْيَصُومُوا غَدًا» (الأربعة بسند ض).

٩٥٢- وَعَنْ رُبَيْعِ بْنِ جِرَاشٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ، فَقَدِمَ أَغْرَابِيَانِ فَشَهِدَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّهِ لِأَهْلِ الْهَيْلَالَ أَمْسَ عَشِيَّةً، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ أَنْ يُفْطِرُوا (حم، د)، وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ: وَأَنْ يَعْتَدُوا إِلَى مُصَلَّاهُمْ.

قال ابن تيمية: ولا ريب أنه ثبت بالسنة الصحيحة واتفاق الصحابة أنه لا يجوز الاعتماد على حساب النجوم^(١).

واتفق أهل العلم على أن الكافة إذا أخبرت برؤية الهلال أن الصيام والإفطار بذلك واجبان^(٢).

وأجمعوا على أنه لا تقبل في شهادة شوال في الفطر إلا رجلان عدلان، واختلفوا في هلال رمضان^(٣).

مَا جَاءَ فِي يَوْمِ الْقِيَمِ وَالشُّكِّ

وقال تعالى: ﴿وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عِنْدَ السِّبْغِينَ وَالْحِسَابِ﴾ (يونس: ٥).

٩٥٣- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطِرُوا، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْلُدُوا لَهٗ» (ق).

(١) مجموع الفتاوى (٢٥/٢٠٧).

(٢) مراتب الإجماع (٧٢).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٤/٣٥٤).

٩٥٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صُومُوا لِرُؤُوسِهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ، فَإِنْ غَبِي^(١) عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ» (ق)، وَقَالَ: «إِنْ غُمِّي عَلَيْكُمْ؛ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ».

٩٥٥- وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشْكُ فِيهِ؛ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ ■ (٤) (واللفظ لـ ن).

واتفق أهل العلم على أن الهلال إذا ظهر بعد زوال الشمس، ولم يُعلم أنه ظهر بالأمس؛ فإنه لليلة مُقبلة^(٢).

واتفقوا على أن الشهر يكون ثلاثين يوماً، ويكون تسعة وعشرين يوماً^(٣).

ومذهب كافة أهل العلم على أنه لا يجب شهر رمضان إلا برؤية الهلال، أو بكمال شعبان ثلاثين يوماً^(٤).

وقد جاء صيام الشُّكِّ عن طائفة من السلف، منهم: عائشة، وأسماء، والحسن البصري، ولقوة الاختلاف فيه بلغت الروايات في حكمه في مذهب أحمد إلى سبع (الأحكام الخمسة، والتوقف، والأخذ برأي الإمام).

إذا رُمِيَ الهلالُ في بلدٍ: هل يلزمُ بَقِيَّةُ البلادِ الصَّوْمُ؟

قال تعالى: ﴿وَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

(١) حال دون رؤيته هيم أو نحوه.

(٢) مراتب الإجماع (٧٢)، نكت الميعون (الإقناع ٢/٧١٢).

(٣) الانباء (الإقناع ٢/٧٠٨).

(٤) نكت الميعون (الإقناع ٢/٧١٣).

٩٥٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَتَّخِذُ مَنْ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُفْهُ (ق).

٩٥٧- وَعَنْ كُرَيْبٍ: أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بَعَثَتْهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالشَّامِ، فَقَالَتْ: فَقَدِمْتُ الشَّامَ، فَقَضَيْتُ حَاجَتَهَا، وَاسْتَهْلَيْتُ عَلَيَّ رَمَضَانَ وَأَنَا بِالشَّامِ، فَرَأَيْتُ الْهَلَالَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ، فَسَأَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ثُمَّ ذَكَرَ الْهَلَالَ، فَقَالَ: مَتَى رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ؟ فَقُلْتُ: رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ. فَقَالَ: أَنْتَ رَأَيْتَهُ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، وَرَأَاهُ النَّاسُ، وَصَامُوا وَصَامَ مُعَاوِيَةُ. فَقَالَ: لَكِنَّا رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ، فَلَا تَزَالُ نَصُومُ؛ حَتَّى نَكْمِلَ ثَلَاثِينَ، أَوْ نَرَاهُ. فَقُلْتُ: أَلَا تَكْفِي بِرُؤْيَا مُعَاوِيَةَ وَصِيَامِهِ؟ فَقَالَ: لَا، هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (م).

وأجمع أهل العلم أنه لا تُراعَى الرؤية فيما بعدَ من البلدان، كالأندلس من خراسان، فكل بلد له رؤيته، إلا ما كان كالبحر الكبير، وما تقارب من أقطاره من بلدان المسلمين^(١).

نَبِيْتُ النَّبِيِّ مِنَ اللَّيْلِ

﴿وَقَدْ مَوَّاهُ لَا تُفْسِكُوا﴾ [البقرة: ٢٢٣]

قال أبو محمد: خصتها بعضهم بما دل عليه السياق، ولكن العبرة بعموم اللفاظ، وكثير من نصوص الآيات التي نوردها في هذا الكتاب استنباطات فيها لمحة دالة.

٩٥٨- عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَلَا صِيَامَ لَهُ» (الخمسة، واللفظ لـ د، ن) ^(١).

٩٥٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟». فَقُلْنَا: لَا. فَقَالَ: «فَلَا بِي إِذَنْ صَائِمٌ». ثُمَّ أَنَاكَ يَوْمًا آخَرَ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَهْدِي لَنَا حَيْثُ قَالَ: «أَرَيْنِي»، فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا. فَأَكَلَ (م).

قال ابن تيمية: التكلم بالنية ليس واجباً بإجماع المسلمين، فعامة المسلمين إنما يصومون بالنية، وصومهم صحيح بلا نزاع بين العلماء. والله أعلم ^(٢).

وأجمع أهل العلم على أن من صام رمضان، ونواه من الليل قد أدى ما عليه ^(٣).

واتفقوا على جواز ابتداء صوم التطوع أثناء النهار ^(٤).

الصَّيِّ إِذَا أَطْلَقَ، وَحُكْمُ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ فِي أَثْنَاءِ الشَّهْرِ أَوْ الْيَوْمِ

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

٩٦٠- عَنْ الرُّبَيْعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَدَاةَ عَاشُورَاءَ إِلَى قُرَى الْأَنْصَارِ الَّتِي حَوْلَ الْمَدِينَةِ: «مَنْ كَانَ أَصْبَحَ

(١) ذكر البخاري وغيره أن رفعه خطأ، والصحيح أنه موقف على ابن عمر.
(٢) الطعام المتخذ من التمر والأقط والسمن، وقد يجعل عرض الأقط الدقيق أو الفتيت.

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٥/٢١٤).

(٤) المعلى (الإقناع ٢/٧٠٧)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٦/٢٩).

(٥) الجصاص في أحكام القرآن (١/٢٤٧).

صَائِمًا فَلَيْسَ صَوْمُهُ، وَمَنْ كَانَ أَصْبَحَ مُفْطِرًا فَلَيْسَ بِقِيَّةِ يَوْمِهِ، فَكُنَّا بَعْدَ ذَلِكَ نَصُومُهُ وَنَصُومُ صَبِيَّاتِنَا الصَّغَارِ مِنْهُمْ، وَنَذْهَبُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَتَجْعَلُ لَهُمُ اللَّعْبَةَ مِنَ الْعِيْنِ^(١)، فَإِذَا بَكَى أَحَدُهُمْ عَلَى الطَّعَامِ أَغْطَيْنَاهَا إِيَّاهُ حَتَّى يَكُونَ عِنْدَ الْإِفْطَارِ (ق)، وعنده: «حتى يكون عند الإفطار»، وقال: وَقَالَ عُمَرُ لِنَشْوَأَنَّ^(٢) فِي رَمَضَانَ: وَيْلَكَ، وَصَبِيَّاتُنَا صَائِمَاتٌ! فَضَرَبَهُ.

٩٦١ - عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ سَعْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِبْعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَقَدْ كُنَّا الَّذِينَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِإِسْلَامٍ ثَقِيْفٍ، قَالَ: وَقَدِمُوا عَلَيْهِ فِي رَمَضَانَ، فَضَرَبَ عَلَيْهِمْ قُبَّةً فِي الْمَسْجِدِ، فَلَمَّا أَسْلَمُوا صَامُوا مَا بَقِيَ عَلَيْهِمْ مِنَ الشَّهْرِ (هـ، بسند ضعيف).

واتفق المسلمون على سقوط القضاء عَنِ الصَّبِيِّ مع إطاقته الصوم للسنة الماضية، فوجب أن يكون ذلك حكمه في الشهر الذي أدركه البلوغ في بعضه^(٣).

(١) القطن.

(٢) كسكران وزنا ومعنى.

(٣) أحكام القرآن (١/٢٣١).

الحجامة في الصوم

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

٩٦٢- عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» (حم، ت).

٩٦٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَاحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ (خ).

وفي لفظ: احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ صَائِمٌ (د، ت، هـ).

٩٦٤- وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ أَنَسٍ: أَنَّهُ قَالَ لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَكُنْتُمْ تَكْرَهُونَ الْحِجَامَةَ لِلصَّائِمِ. قَالَ: لَا، إِلَّا مِنْ أَجْلِ الضَّعْفِ (خ).

٩٦٥- رَعَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: إِنَّمَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْوِصَالِ فِي الصَّيَامِ وَالْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ إِبْقَاءً عَلَى أَصْحَابِهِ، وَلَمْ يُحَرِّمْهُمَا (حم، د).

٩٦٦- رَعَى أَنَسُ بْنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَوَّلُ مَا كُرِهَتْ الْحِجَامَةُ لِلصَّائِمِ أَنْ جَعَفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَفْطَرَ هَذَا». ثُمَّ رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدُ فِي الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ. وَكَانَ أَنَسٌ يَحْتَجِمُ وَهُوَ صَائِمٌ (قط)، وَقَالَ: كُلُّهُمْ يُفَاتُّ، وَلَا أَعْلَمُ لَهُ عِلَّةً.

قال أبو محمد: التصريح الدالة على أن الحجامة غير مفطرة، غالبة على غيرها، وهو قول ابن عباس، ومذهب الأئمة الأربعة عدا أحمد، واختاره ابن حزم.

حكمُ القِيءِ

وقال سبحانه: ﴿وَلَنْ يَكُن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥].

٩٦٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ذَرَعَهُ الْقِيءُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلْيَقْضِ» (ت، حم، د، هـ) ^(١).

قال الخطابي: لا أعلم خلافاً بين أهل العلم في أن من ذرعه القيء فإنه لا قضاء عليه، ولا في أن من استقاء عامداً عليه القضاء، ولكن اختلفوا في الكفارة ^(٢).

وقد نقل ابن عبد البر الإجماع على عدم وجوب الكفارة على المستقيء عمداً ^(٣).

قال أبو محمد: التبريق بين العمد وغيره في هذه المسألة هو مذهب جماهير أهل العلم، وأما من تعمد القيء وهو جاهل بأنه مفسدٌ فلا دليل على أنه يقضي. وقد ورد في انقضاء الصائم الكحل حديث لا يصح، ولا دليل على من يمنع الصائم من استنشاق البخور، ولا حقن الإنسولين، ولا غيرها، إلا الإبر المغذية، فإن الخلاف فيها معتبر، والأقرب أنها غير مفسدة.

مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا

وقال تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ كُنَّا نَاسِيًا أَوْ نَاسِيًا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

(١) سبقه، وغلطه في الخروج.

(٢) الحديث ضعفه البخاري وغيره.

(٣) نقله ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٥/٢٢١).

ونظر: المنع، الإشراف (الإقناع ٢/٧٢٨، ٧٢٩).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٧/١٧٢).

٩٦٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ، فَلَيْتُمْ صَوْمُهُ؛ فَإِنَّمَا اللَّهُ أَطْعَمَهُ، وَسَقَاهُ» (ق).

وأجمع أهل العلم ولم يتنازعوا أن الناسي لا يأثم^(١).

وأجمعوا على أن لا شيء على الصائم فيما يزدريه مما يجري مع الريق مما بين الأسنان، فيما لا يقدر على الامتناع منه^(٢).

واتفقوا على أن الريق ما لم يفارق الفم لا يُفطر^(٣).

التَّحْفُظُ مِنَ الْغِيَةِ وَاللَّغْوِ وَمَا يَقُولُ إِذَا شُئِمَ

قال أبو محمد: ختم الله أولى آيات الصوم بالتقوى، وآخرها

بالتقوى.

٩٦٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمٌ صَوْمُ أَحَدِكُمْ فَلَا يَوْفُ^(٤) يَوْمَيْهِ، وَلَا يَسْخَبُ^(٥)، فَإِنْ سَابَهُ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ فَلْيَقُلْ: إِنِّي أَمْرُؤُ صَائِمٌ. وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ، وَلِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ يَفْرَحُهُمَا؛ إِذَا أَفْطَرَ فَرِحَ بِفِطْرِهِ، وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ فَرِحَ بِصَوْمِهِ» (ق).

٩٧٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ؛ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِيهِ أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ» (خ).

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٥٦٩/٢٠).

(٢) الإجماع لابن المنذر (٥٩).

(٣) مراتب الإجماع (٧١).

(٤) الرفث: الفاحش من القول.

(٥) السخب والسخب: الضجة، والاضطراب الأصوات للمحاصم.

وقد كان السلف يتحفظون من الكذب واللغو، ويشددون في ذلك، ولا يجعلون يوم صومهم كيوم فطرهم، وقال أنس بن مالك: إذا اغتاب الصائم أفطر، وعن النخعي: كانوا يقولون: الكذب يفطر الصائم.

وقال ابن حزم: كل معصية متعمدة يقترفها الصائم مبطله لصومه، ودوى في ذلك آثاراً عن السلف^(١).

الترخيص في القبلة للصائم لمن يملك إربه^(٢)

وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ (النساء).

ومما جاء في تفسيرها: خلق ضعيفاً، لا يصبر عن النساء.

٩٧١- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ (ق).

٩٧٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَيُتَاشَرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكَكُمْ لِإِرْبِهِ (ق). وفي لفظ: كَانَ يَقْبَلُ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ صَائِمٌ (م).

٩٧٣- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيْقَبِلُ الصَّائِمُ؟ فَقَالَ لَهُ: «سَلْ هَذِهِ» لَأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ، وَمَا تَأَخَّرَ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا وَاللَّهِ إِنِّي لَا أَهَانُكُمْ لِلَّهِ، وَأَغْشَاكُمْ لَهُ» (م).

(١) المحلى (المسألة: ٧٣٤).

(٢) بكسر الهمزة، وسكون الواو، ثم موحدة: ضموه الذي يستمتع به، وقيل: حاجته.

المباشرة

٩٧٤ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن
المباشرة للصائم، فرخص له، وأثناء آخر فتهاء عنها، فإذا الذي رخص
له شيخ، وإذا الذي نهى شاب (د).

قال ابن عبد البر: ولم يختلفوا أن من قبل ومسلم من قليل ذلك أنه
لا شيء عليه. ولا أعلم أحداً أرخص فيها إلا وهو يشترط السلامة مما
يتولد منها ^(١).

قال أبو محمد: روي عن بعض السلف التشديد في ذلك، أنهم
كانوا ينهاون ويتأون عن قبلة الصائم، ورأى بعضهم - كابن شبرمة -
أنها تفسد الصوم. وروي عن حذيفة بن اليمان أنه قال: من تأمل في
خلق امرأته وهو صائم؛ بطل صومه. والصحيح: لا شيء فيها ولا في
المباشرة لمن ملك إرثه.

وقال ابن حزم: لا ينقض الصوم احتلام ولا استمناء، ولا مباشرة
الرجل امرأته، أمسي أو لم يمس ^(٢).

قال أبو محمد: الأخبار والآثار الدالة على جواز المباشرة والقبلة
لمن يملك إرثه، غالبية قاضية بالجواز، وأما تعمد الإنزال فلا دليل
ولا أثر، وهو مخالف لمقتضى قول الله في الحديث القدسي: «يدع
شهوته وطعامه من أجلي» (م).

مَنْ أَصْبَحَ جَنًّا وَهُوَ صَائِمٌ

وقال الله سبحانه: ﴿فَالَّذِينَ بَشُرُوا مِمَّا سَكَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكَلُوا
وَأَمَرُوا أَنْ يَتَّبِعُوا الْخَطَّ الْأَبْيَضَ مِنَ الْخَطِّ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُوا الْحَبِيبَ إِلَى
الْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

(١) الاستذكار (١٠/٥٧، ٥٨).

(٢) المعلى (المسألة: ٧٥٣).

قال أبو محمد: أذن الله بالمباشرة والأكل إلى طلوع الفجر، ومن
بأشرف في آخر الوقت المتصل بطلوع الفجر: فلا بُدَّ أن يدركه الفجر
وهو جنب.

٩٧٥- عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
لَيَصْبِحُ جَنَّبًا مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ يَصُومُ (ق).
قال ابن عبد البر: وجماعة الفقهاء على حديث عائشة^(١).

وأجمع أهل العلم على أن الاحتلام بالنهار لا يفسد الصيام^(٢).

كَفَّارَةٌ مَنْ أَفْسَدَ صَوْمَ رَمَضَانَ بِالْجَمَاعِ

وقال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧].

٩٧٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ،
فَقَالَ: هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «وَمَا أَهْلَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى
أَمْرَاتِي فِي رَمَضَانَ. قَالَ: «هَلْ تَجِدُ مَا تُعِيقُ رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا. قَالَ:
«فَهَلْ تُسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ تَجِدُ
مَا تُطْعِمُ سِتِينَ مِسْكِينًا؟» قَالَ: لَا. قَالَ: ثُمَّ جَلَسَ، فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ
بِعَرَقٍ^(٣) فِيهِ ثَمَرٌ. قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهَذَا». قَالَ: فَهَلْ عَلَى أَفْقَرٍ مِنَّا؟ فَمَا بَيْنَ
لَا بَيْنَهَا^(٤) أَهْلُ بَيْتِ أَخُو جِإِ إِلَى مِنَّا. فَصَحَّحَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَلْيَابُهُ،
ثُمَّ قَالَ: «اذْمَبْ، فَاطْعِمَهُ أَهْلَكَ» (ع).

(١) الاستذكار (١٠/٤٤، ٤٥، ٤٧).

(٢) الاستذكار (١٠/٥٦)، التمهيد (١٧/٤٢٥)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى
٢٢٤/٢٥).

(٣) هو وعاء منسوج من نسالج الخوص.

(٤) اللابئان: جمع لابة - بتخفيف الموحدة - وهي الحرة حيلة شوة،
والمدبنة بين لابئین.

وفي رواية لـ (هـ، د): «وَصُمُّ يَوْمًا مَكَانَهُ».

قال في (الإيجاز): «ولا أعلم عالماً أجاز التخيير في كفارة المجمع في رمضان وهو صائم»^(١).

وقال ابن المنذر: أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن من أكل ناسياً الصيام، فظن أن ذلك قد فطره، فجامع عامداً = أن عليه القضاء، ولا كفارة عليه^(٢).

وقال ابن عبد البر: ومن وطئ في يوم واحد مرتين أو أكثر أنه ليس عليه إلا كفارة واحدة^(٣).

وأجمعوا على أنه إذا أفطر يوماً من رمضان، وكفر، ثم عاد للفطر في يوم ثانٍ: أن عليه كفارة أخرى فيه. واختلفوا إذا عاد للفطر في اليوم الثاني قبل أن يكفر اليوم الأول^(٤).

وأجمعوا على أن من جامع في قضاء رمضان أنه لا كفارة عليه، وأنه يقضي يوماً مكانه^(٥).

وأجمعوا على أن من أفطر في يوم عامداً إنما عليه كفارة واحدة، وإن كرر ذلك الفعل في اليوم الواحد مراراً^(٦).

وأجمعوا على أنه إن وطئ أياماً في رمضان فعليه لكل يوم كفارة^(٧).

(١) الإقناع (٧٣٧/٢، ٧٤٥).

(٢) الإشراف (الإقناع ٧٢٩/٢).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٨١/٧).

(٤) اختلاف العلماء (الإقناع ٧٣٧/٢).

(٥) الإشراف (الإقناع ٧٣٠)، التمهيد لابن عبد البر (١٨١/٧).

(٦) النواذر (الإقناع ٧٣٧/٢)، بداية المجتهد، المحلى، المصنف (موسوعة

الإجماع ٩٣٠/٢، ٩٣١).

(٧) بداية المجتهد، المحلى، المصنف (موسوعة الإجماع ٩٣١/٢).

وأجمع كل من يُحفظ عنه من أهل العلم على أن المرأة إذا كان عليها صوم شهرين متتابعين، فصامت بعضاً، ثم حاضت أنها تسني إذا طهرت^(١).

وأجمع أهل العلم على أن خروج دم الحيض والنفاس يفطر باتفاق^(٢).

واختلفوا فيمن فكر فأنزل، فقال الجمهور: لا قضاء عليه ولا يفسد صومه، وقال الحسن وعطاء، وبه قال طائفة من آل البيت، منهم: جعفر الصادق، والقاسم، والهادي، وأخذ به المالكية.

كرامية الوصال

وقال تعالى: ﴿زُرِيدُ اللَّهِ يَكُفُّمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْمُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

٩٧٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالْوَصَالَ» مَرَّتَيْنِ. قِيلَ: إِنَّكَ تُوَاصِلُ؟ قَالَ: «إِنِّي آيْتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي، وَسَقَيْنِي. فَكَفَّلُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ» (ق).

٩٧٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُوَاصِلُوا، فَإِنَّكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ، فَلْيُوَاصِلْ حَتَّى السَّحَرَةِ». قَالُوا: فَإِنَّكَ تُوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنِّي آيْتُ لِي مُطْعِمٌ يُطْعِمُنِي، وَسَاقٍ يَسْقِينِي» (خ).

ولا خلاف بين العلماء على أن رسول الله ﷺ نهى عن الوصال^(٣).

(١) الإشراف (الإقناع ٢/٧٤٤)، الاستذكار (١٥٧/١٠)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٦/٢٠٩).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٥/٢٦٧).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٤/٣٦١).

دُعَاءُ الْإِفْطَارِ وَالاسْتِجَابَةُ إِلَى تَفْجِيلِهِ وَتَاخِيرِ السُّحُورِ

وقال سبحانه في آيات الصَّيَامِ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْتُوا لِحُكْمِهِمْ يَرْشُدُونَ﴾ (البقرة: ١٨٦).

قال أبو محمد: في ورود هذه الآية بين آيات الصَّيَامِ المتتابعة، إشارة إلى شأن الدعاء وتأكد إجابته في الصَّيَامِ، لا سيما عند إفطاره، فإن العامل يسأل أجره عند انقضاء يومه، وهو يقوي معنى الحديث: «للصائم عند فطره دعوة لا ترد».

٩٧٩- عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ» (ق).

٩٨٠- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْطِرُ عَلَى رُطَبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَإِن لَمْ تَكُنْ رُطَبًا فَتَمْرَاتٌ، فَإِن لَمْ تَكُنْ تَمْرَاتٌ حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ (حم، د، ت).

٩٨١- وَعَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الضَّبِّيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَفْطِرْ عَلَى تَمْرٍ، فَإِن لَمْ يَجِدْ فَلْيَفْطِرْ عَلَى مَاءٍ فَإِنَّهُ طَهُرٌ» (حم، د، ت، وفيه ضعف).

٩٨٢- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ زُهْرَةَ أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَفْطَرَ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ، وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ» (د، بسند ض).

٩٨٣- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «لَا تَزَالُ أُمِّي بِخَيْرٍ مَا أَخْرَوُا السُّحُورَ، وَعَجَلُوا الْفِطْرَ» (حم، بسند ض).

الْأَمْرُ بِالسُّحُورِ

وقال سبحانه: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ (البقرة: ١٨٧).

٩٨٤- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تَسَحَّرُوا، فَإِنْ فِي السَّحُورِ بَرَكَةٌ» (ق).

٩٨٥- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَسَحَّرُوا، وَلَوْ بِجَرَّةٍ مِنْ مَاءٍ» (حب، حم) ^(١).

واتفق العلماء على أنه إذا حلت صلاة المغرب حلَّ الفطر ^(٢).

واتفقوا على أن محل تعجيل الفطر إذا تحقق غروب الشمس بالرؤية أو بإخبار عدلين ^(٣).

واتفقوا على أن السحور لا يكون إلا قبل الفجر ^(٤).

واتفقوا على أن من أفطر لأن الليل عنده قد دخل، أو تسحر لأن الصبح عنده لم يظهر = أنه غير عاصي لله تعالى، ثم تنازعوا في إيجاب الإعادة عليه ^(٥).

وأجمعوا على أن السحور مندوبٌ إليه، مستحبٌ، ولا إثم على من تركه ^(٦).

قال أبو محمد: وأما من شكَّ فأكل أو شرب؛ فلا دليل على منعه من ذلك، فإن الله تعالى قال: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَيْضُ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ولم يقل: حتى يطلع الفجر، والتبين لا يكون

(١) في إسناده: إبراهيم بن راشد الأدي، قال له ابن حجر: صدوق بهم.

(٢) الاستلزام (٤٦/١٠).

(٣) ابن حجر في الفتح (١٩٩/٤).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٦٢/١٠).

(٥) الإنهاء (الإقناع ٧٢٠/٢).

(٦) الإجماع لابن المنذر (٥٨).

المفطرات

إلا إذا كان المؤذن لا يؤذن حتى يتبين له يصبره أو يصبر غيره،
لا بطلوع الفجر فلكياً، ولا يجوز لنا أن نفتي بفساد صوم من أكل أو
شرب، لأن المؤذن سبقه بالتأذين، بل الفاسد هو هذه الفتوى التي
تخلط بين أول وقت الصلاة وبين الإمساك عن المفطرات.

واتفقوا على أن من استيقن الصباح لم يجز له الأكل ولا الشرب
بعد ذلك ^(١).

الْفِطْرُ وَالصَّوْمُ فِي السَّفَرِ

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

٩٨٦- عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْأَسْلَمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَصُومُ فِي السَّفَرِ؟ وَكَانَ كَثِيرَ الصِّيَامِ، فَقَالَ: «إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ» (ق).

٩٨٧- وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فِي حَرٍّ شَدِيدٍ، حَتَّى إِنْ كَانَ أَحَدُنَا لَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ، وَمَا فِينَا صَائِمٌ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ (ق).

٩٨٨- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَرَأَى زَحَامًا وَرَجُلًا قَدْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» قَالُوا: صَائِمٌ. فَقَالَ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ» (ق).

٩٨٩- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ، فَلَمْ يَعْيبِ الصَّائِمَ عَلَى الْمُفْطِرِ، وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ (ق).

٩٩٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ فِي رَمَضَانَ مِنَ الْمَدِينَةِ وَمَعَهُ عَشْرَةُ آلَافٍ، وَذَلِكَ عَلَى رَأْسِ ثَمَانِ مِائَتَيْنِ وَتَصَفُّوهُ مِنْ مَقْلَبِ الْمَدِينَةِ، فَسَلَّ هُوَ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى مَكَّةَ يَصُومُونَ وَيَصُومُونَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكَدِيدَ - وَهُوَ مَاءٌ بَيْنَ عُسْفَانَ وَقُدَيْدٍ (١) - أَفْطَرُوا وَأَفْطَرُوا. قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْآخِرِ فَالْآخِرِ (لح)، ولـ (م) بمعناه.

(١) موضع بين مكة والمدينة، أقرب إلى مكة.

٩٩١- وَعَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَجِدُ بِي قُوَّةً عَلَى الصَّيَّامِ فِي السَّفَرِ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ؟ فَقَالَ: «مِنْ رُخْصَةِ مِنَ اللَّهِ، فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فَحَسَنٌ، وَمَنْ أَحْبَبَ أَنْ يَصُومَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ» (م).

قال أبو محمد: أوجب الفطر في السفر جمع من السلف والظاهرية، وفي هذا الحديث ما يرد ذلك.

وقد ذهب إسحاق وأحمد والأوزاعي إلى أن الفطر أفضل.

وقال عمر بن عبد العزيز: أفضلهما أيسرهما.

واتفق أهل العلم على أن من سافر سفراً تقصر في مثله الصلاة، فأهل عليه شهر رمضان، وهو في سفره: أنه إن أفطر فلا إثم عليه^(١).

واتفقوا على أن الصائم في رمضان مُخَيَّرٌ في سفره إن شاء صام، وإن شاء أفطر^(٢).

واتفقوا على أن من أفطر في سفر أو مرض، فعليه قضاء أيام عدد ما أفطر^(٣).

مَنْ أَفْطَرَ بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي الصَّوْمِ وَهُوَ مُسَافِرٌ

وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤].

٩٩٢- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْغَيْمِ، فَصَامَ النَّاسُ مَعَهُ، ثُمَّ

(١) مراتب الإجماع (٧١)، ابن نعمة (مجموع الفتاوى ٢٢/٢٨٧).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٩/٦٧، ٢٢/١٤٧).

(٣) مراتب الإجماع (٧١).

دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ فَرَفَعَهُ حَتَّى نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ، ثُمَّ شَرِبَ. فَقِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ صَامَ. فَقَالَ: «أُولَئِكَ الْعَصَاةُ» (م).

٩٩٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَمَضَانَ إِلَى حُبَيْنٍ وَالنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ فَصَائِمٌ وَمُفْطِرٌ، فَلَمَّا اسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ دَعَا بِإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ أَوْ مَاءٍ، فَوَضَعَهُ عَلَى رَاحِلَتِهِ أَوْ رَاحِلَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ النَّاسَ، فَقَالَ الْمُفْطِرُونَ لِلصَّوْمِ: أَفْطِرُوا (خ).

واتفق الفقهاء على أنه لا يجوز للمسافر أن يُبَيِّتَ الفطر؛ لأنه لا يكون مسافراً بالنية، وإنما يكون مسافراً بالعمل والنهوض في سفره^(١). ولم يختلفوا في الذي يؤمل السفر أنه لا يجوز له أن يفطر في الحضر حتى يخرج^(٢).

جَوَازُ الْفِطْرِ إِذَا بَقِيَ فِي بَلَدٍ وَهُوَ عَلَى سَفَرٍ

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

٩٩٤- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَزَا غَزْوَةَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ، وَصَامَ حَتَّى إِذَا بَلَغَ الْكَدِيدَ - الْمَاءَ الَّذِي بَيْنَ قُدَيْدٍ وَعُسْفَانَ - أَفْطَرَ، فَلَمْ يَزَلْ مُفْطِرًا حَتَّى اسْلَخَ الشَّهْرَ (خ).

قال في (المتقى): ووجه الحجّة منه: أن الفتح كان لعشر بقين من رمضان. هكذا جاء في الحديث المتفق عليه.

قال أبو محمد: اختلف في المدة التي يحكث فيها المسافر المقيم بمكان، فقيل: أقصاها عشرة أيام وهي المدة التي مكثها رسول الله ﷺ بمكة مفطراً، كما دلّ عليه هذا الحديث، واختاره الشوكاني.

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٢/٢٩).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٢/٤٩).

المريض، والكبير، والحامل، والمرضع

وقال سبحانه: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤].

٩٩٥- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ الْكُفَيْي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنْ اللَّهُ تَعَالَى وَضَعَ عَنِ الْمُسَافِرِ الصَّوْمَ وَشَطَرَ الصَّلَاةِ، وَعَنِ الْحَامِلِ أَوْ الْمُرْضِعِ الصَّوْمَ أَوْ الصِّيَامَ (الخمس، واللفظ لـت).

٩٩٦- وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ كَانَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَفْطِرَ وَيَقْتَدِرِي؛ حَتَّى أُنْزِلَتْ الْآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا فَتَسَحَّتْهَا (ق).

٩٩٧- وَعَنْ عَطَاءٍ: سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقْرَأُ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ [فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ]، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَيْسَتْ بِمَنْسُوخَةٍ، هُوَ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْمَرْأَةُ الْكَبِيرَةُ لَا يَسْتَطِيعَانِ أَنْ يَصُومَا، فَيُطْعِمَانِ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا (خ).

٩٩٨- وَعَنْ عِكْرِمَةَ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَثَبَّتْ لِلْحَبَلَى وَالْمُرْضِعِ (د).

وقد اتفق أهل العلم على أن من آذاه المرض وضعف عن الصوم: له أن يفطر. واتفقوا على أن المريض إذا تحامل على نفسه فصام: أنه يجزئه^(١).

وأجمعوا على أن للشيخ الكبير والمعجوز العاجزين عن الصوم أن يفطرا^(٢).

(١) مراتب الإجماع (٧١).

(٢) الإجماع لابن المنذر (٦٠)، مراتب الإجماع (٧٢)، الإنباء (الافتتاح

٧١٥/٢)، ابن قدامة (مجموع الفتاوى ٤٣٨/٨).

واجمعوا على أن من أصبح صحيحاً، ثم اعتل أنه يفطر^(١).
 واجمعوا على أن الحامل إذا خافت على ما في بطنها، والمرضع
 إذا خافت على ولدها أن لهما الفطر^(٢).

قال أبو محمد: غير أنهم اختلفوا في الحامل والمرضع إذا خافتا
 على ولدهما، هل عليهما القضاء؟ والظاهر أنهما يدخلان في قوله
 تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]؛
 لأنهما غير مسافرتين ولا مريضتين، فحكمهما حكم العاجز، وهو
 قول طائفة من السلف، منهم ابن عباس، وبه قال ابن حزم غير أنه
 لم يوجب الإطعام.

وقال في (الإنباء): وقالوا: كل من وقع عليه اسم مريض له أن
 يفطر، أطاق الصوم أو لم يطقه^(٣).

قضاء رمضان متتابعاً ومتفرقاً وتأخيرهُ إلى شعبان

وقال تعالى: ﴿فَمِدَّةٌ مِّنْ أَشْهُارٍ أُخَرٍ﴾ [البقرة: ١٨٥].

قال البخاري: قال ابن عباس رضي الله عنهما: لا بأس أن يُفَرَّقَ لقول الله
 تعالى: ﴿فَمِدَّةٌ مِّنْ أَشْهُارٍ أُخَرٍ﴾.

٩٩٩- عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي قَضَاءِ
 رَمَضَانَ: «إِنْ شَاءَ فَرَّقْ، وَإِنْ شَاءَ تَابِعْ» (قط)^(٤).

(١) الإنباء (الإقناع ٧١٥/٢).

(٢) الموضع (الإقناع ٧١٧/٢).

(٣) الإقناع (٧١٥/٢)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣١/٢٢).

(٤) قال الذركطني: لم يستند غير سفيان بن بشر. قال ابن الملقن: وهو خبر
 معروف الحال.

١٠٠٠- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: نَزَلَتْ ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ مُتَابِعَاتٍ﴾، فَسَقَطَتْ مُتَابِعَاتٍ (قط)، وَقَالَ: إِسْنَادٌ صَحِيحٌ.

قال أبو محمد: سقوطها دليل على سقوط حكمها، وليس في القرآن شيء نسخ لفظه وبقي حكمه إلا أن يكون في السنة ما يكون عوضاً عنه، وليس في هذا ما هو بمعناه من السنة.

١٠٠١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ يَكُونُ عَلَيَّ الصَّوْمُ مِنْ رَمَضَانَ، فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَ إِلَّا فِي شَعْبَانَ، وَذَلِكَ لِمَكَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (ع).

١٠٠٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي رَجُلٍ مَرَضَ فِي رَمَضَانَ فَأَفْطَرَ، ثُمَّ صَحَّ وَلَمْ يَصُمْ حَتَّى أَذْرَكَهُ رَمَضَانُ آخِرُ، فَقَالَ: «يَصُومُ الَّذِي أَذْرَكَهُ، وَيُطْعِمُ عَنِ الْأَوَّلِ لِكُلِّ يَوْمٍ مِدًّا مِنْ حِنْطَةٍ، فَإِذَا فَرَغَ فِي هَذَا صَامَ الَّذِي فَرَطَ فِيهِ» (قط، وَقَالَ: إِسْنَادٌ صَحِيحٌ مَوْقُوفٌ).

وقد أجمع العلماء على أنه يجوز قضاء رمضان متابعاً، ومفرقاً^(١).
واتفقوا على أن تأخير قضاء رمضان إلى آخر السنة لا يوجب الفدية^(٢).

قال في (الإنباه): ومن سرد قضاء رمضان فهو مطيع بإجماع من الكل، وليس من فرقّه بمطيع بإجماع، والذي يسرده غير مفترط إن فجأه الموت قبل أن يتمّه بإجماع، والذي يفرقه إن فجأه الموت قبل أن يتمّه مفترط بإجماع^(٣).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٤٠٩/٦).

(٢) ذكره المحضاص في (أحكام القرآن ٢٦٢/١).

(٣) الإقناع (٧٤٤/٢).

وقال: ومن وجب عليه فرض فلم يقضه في أول أحوال الإمكان
مفترط بإجماع. والمفترط أتم بإجماع^(١).

وقال ابن عبد البر: وافقت جماعة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى وجوب
الإطعام بالتفريط إلى رمضان آخر، قال يحيى بن أكثم: قاله ستة من
الصحابة، ولا أعلم لهم مخالفاً. واختلف إذا اتصل به المرض حتى
دخل رمضان آخر^(٢).

قال أبو محمد: بل خالف في ذلك من الصحابة ابن مسعود، ومن
التابعين: النخعي، والحسن، وطاووس، وحماد بن أبي سليمان^(٣).
وهو قول أبي حنيفة وداود وابن حزم، ولا دليل صحيحاً مرفوعاً على
وجوب الإطعام.

صَوْمُ التَّنْذِيرِ عَنِ الْمَيْتِ

وقال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَيَّ أُولِيَاءَ يَكُم مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٦].

١٠٠٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ تَنْذِرٌ، أَفَأَصُومُ
عَنْهَا؟ قَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتِهِ، أَكَانَ يُؤَدَّى ذَلِكَ
عَنْهَا؟» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: «فَصُومِي عَنْ أُمِّكَ» (ق).

١٠٠٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ
وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ» (ق).

(١) الإقناع (٢/٧٤٦).

(٢) الاستذكار (١٠/٢٢٥، ٢٢٦). وينحوه قال في (نكت العيون)، غير أنه زاد:
«وقال أبو حنيفة ليس عليه إلا القضاء فقط، ولا إطعام عليه». (الإقناع
٢/٧٤٧).

(٣) مصجم لغة السلف (٤/٥١).

Abstract

واتفق أهل العلم على أن عوام الناس المعلق بصفة ليست معينة
فرض^(١)

صَوْمُ تَطَوُّعٍ

وقال تعالى: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَالِحِينَ﴾ [البقرة: ١٨٤].

صَوْمُ سِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ

وقال سبحانه: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَلِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠].

١٠٠٥- عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا^(١) مِنْ شَوَّالٍ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ» (م، د، ت، حم).

قال مالك: لم أرَ أحداً من أهل الفقه والعلم يصومها^(٢).

قال أبو محمد: كثر النزاع في صيامها قبل القضاء، والظاهر لي أن صيامها هو لمن اتفق له صيام شهر رمضان كاملاً، أما من كان عليه قضاء ولو يوماً واحداً فلم يصم رمضان؛ فلا يشمل حديث أبي أيوب، وإن صامها فله أجر.

صَوْمُ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ وَتَأْكِيدُ يَوْمِ حَرَقَةِ لَيْغِيرِ الْحَاجِّ

وقال الله: ﴿التَّحِيَّاتُ الْمَكِيدُوتُ الْمَكِيدُوتُ السَّعْيُوتُ﴾ [التوبة: ١١٢].

١٠٠٦- عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَرَبَعَ لَمْ يَكُنْ يَدْعُهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صِيَامُ عَاشُورَاءَ، وَالْعَشْرِ، وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَالرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ (حم، ن، بسند ض).

(١) الأصل ستة، ولكنه إذا حذف المعداد جاز الوجهان.

(٢) انظر: الاستذكار (١٠/٢٣٣)، وكلام مالك في (الموطأ): كتاب الصيام، باب جامع الصيام.

قال أبو محمد: بالغ الواقفون في الترغيب في صيام أيام العشر، حتى ظنوا العامة من السنن المؤكدة، بل صار يعيب بعضهم على من لم يصمها، وربما عدوا ذلك نقصاً في الديانة، والنبي ﷺ رغب في الأعمال الصالحة جملة، ليعمل كل أحد بما يوافقه.

١٠٠٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ» - يَعْنِي: أَيَّامَ الْعَشْرِ - . قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ» (خ، د، ت، حم، هـ).

١٠٠٨- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ يُكَفِّرُ سِتِّينَ مَاضِيَةً وَمُسْتَقْبَلَةً، وَصَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ يُكَفِّرُ سِتَّةَ مَاضِيَةٍ» (م، حم، د).

قال أبو محمد: امشكل العلماء تكفيره لذنوب سنة مستقبلة؛ لأن التكفير لا يكون إلا للذنوب وقع، فأجاب بعضهم بأن المراد تكفيره بعد وقوعه، وبعضهم أجاب بأن الله يلطف به فلا يقع منه ذنب، والظاهر: أن المراد بستين، أي ستين، ولا يشترط أن تكون الماضية هي السنة المتصلة بذلك اليوم، والسنة المستقبلة لا يشترط أن تكون التي تليه، والمراد بذلك أن يعطى أجر ستين، فإن كانت له ذنوب في سنة المستقبلة كفرتها حسنات صيامه، وإلا بقي أجره. والظاهر أنه يستحب مطلقاً، لغير الحاج والحاج، فإن كان يُضعف عن الذهاب فتركه أولى.

١٠٠٩- وَعَنْ أُمِّ الْفَضْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهُمْ شَكُّوا فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَبُعِثَ إِلَيْهِ بِقَدَحٍ مِنْ لَبَنٍ، فَشَرِبَهُ (ق).

قال أبو محمد: فيه دليل على أن صيامه كان شائعاً.
وأجمع أهل العلم على أن يوم عرفة يجوز صيامه للمتمتع إذا لم
يجد هدياً^(١).

قال أبو محمد: وقد ورد في التهي عن صوم يوم عرفة أحاديث،
أمثلها: يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق، عيدنا أهل الإسلام (د)،
ت، حم).

صَوْمُ الْمُحَرَّمِ وَعَاشُورَاءَ وَشَعْبَانَ

وعن ابن عباس في قوله سبحانه: ﴿وَالْفَجْرِ ۝١﴾ هو المحرم، فجر
السنة^(٢).

وقال سبحانه: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾ [البقرة: ١٨٤].

١٠١٠ - سُئِلَ ﷺ أَيُّ الصِّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «شَهْرُ اللَّهِ
الْمُحَرَّمِ» (م).

١٠١١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ عَاشُورَاءَ،
فَقَالَ: مَا عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَامَ يَوْمًا يَطْلُبُ فَضْلَهُ عَلَى الْيَوْمِ
إِلَّا هَذَا الْيَوْمَ، وَلَا شَهْرًا إِلَّا هَذَا الشَّهْرَ. يَعْنِي: رَمَضَانَ (ق).

١٠١٢ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا
يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَامَهُ وَالْمُسْلِمُونَ قَبْلَ أَنْ
يُفْتَرَضَ رَمَضَانُ؛ فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ
عَاشُورَاءَ يَوْمٌ مِنْ أَيَّامِ اللَّهِ، فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ». وَكَانَ ابْنُ
عُمَرَ لَا يَصُومُهُ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ صِيَامَهُ (ق).

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٦٤/٢١).

(٢) الدر المنثور (٥٩٣/١٥).

١٠١٣- وَحَن ابْن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَدِيمُ النَّبِيِّ ﷺ الْمَدِينَةُ،
فَرَأَى الْيَهُودَ تَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» قَالُوا: هَذَا يَوْمُ
مُكْرَبٍ، هَذَا يَوْمُ نَجَّى اللَّهُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ هَدُودِهِمْ، فَصَامَهُ مُوسَى.
قَالَ: «فَأَنَا أَحَقُّ بِمُوسَى مِنْكُمْ». فَصَامَهُ، وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ (ق).

١٠١٤- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ: «مَنْ يَكَيْتُ إِلَى قَابِلٍ لِأَصُومِ الثَّامِسِ» (م). وَفِي رِوَايَةٍ لِي بِكَرٍ،
قَالَ: يَنْفِي: يَوْمَ عَاشُورَاءَ.

١٠١٥- عَنْ الْحَكَمِ بْنِ الْأَعْرَجِ، قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهُوَ مَتَوَسِّدٌ رِدَاءَهُ فِي زَمْرَمَ، فَقُلْتُ لَهُ: أَخْبِرْنِي عَنْ صَوْمِ
عَاشُورَاءَ. فَقَالَ: إِذَا رَأَيْتَ هِلَالَ الْمُحَرَّمِ، فَاعْذُدْ، وَأَصْبَحْ يَوْمَ الثَّامِسِ
صَائِمًا. قُلْتُ: هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ (م).

قال أبو محمد: الدلالة في هذا الأثر واضحة، أن يوم عاشوراء هو
اليوم التاسع، وكفى بابن عباس في هذا حجة، في الشرع، واللغة. أما
الشرع فقد أسنده إلى النبي ﷺ، وأما في اللغة، فالعرب تطلق في
أولادها للإبل العاشر على التاسع، وممن قال بقول ابن عباس: داود
وبن حزم. ولو قيل: بأن المراد بصيام التاسع يان أنه لا بد من صومه
قبل اليوم العاشر، ويكون معناه: لأصوم من التاسع مع العاشر، لكان
هذا لائقاً وأجمع للقولين.

١٠١٦- وَحَن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«صُومُوا يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَخَالِفُوا فِيهِ الْيَهُودَ، صُومُوا قَبْلَهُ يَوْمًا، أَوْ
بَعْدَهُ يَوْمًا» (حم، وصححه ابن خزيمة) ^(١).

(١) وفي إسناده: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو شيخ الخطط، و:
داود بن علي بن عبد الله بن عباس، وهو كثير الخطأ، قال الذهبي: ليس
حديثه بشيء.

وأجمع العلماء على استحباب صوم عاشوراء^(١).

١٠١٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يَصُومُ أَكْثَرَ مِنْ شَعْبَانَ، فَإِنَّهُ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ (ق).

وفي لفظ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا شَهْرَ رَمَضَانَ، وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ (ق).

الْحُثُّ عَلَى صَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ

وقال تعالى: ﴿وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

١٠١٨- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَحَرَّى صِيَامَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ (حم، ن، ت، هـ)^(٢).

١٠١٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ كُلُّ اِثْنَيْنِ وَخَمِيسٍ، فَأُجِبُ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ» (ت، حم).

١٠٢٠- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ، فَقَالَ: «ذَلِكَ يَوْمٌ وَلِدْتُ فِيهِ، وَيَوْمٌ بَعِثْتُ فِيهِ، أَوْ أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهِ» (م، د، حم).

الْخِيَارُ فِي إِفْرَادِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَيَوْمِ السَّبْتِ بِالصَّوْمِ

وقال سبحانه: ﴿رَمَضَانَ أَتَمَمْنَا الْبَرَاءَةَ لِمَا أَزَلْتَ وَأَتَمَمْنَا الرُّسُولَ فَأَكْمَلْنَا مَعَ الْكَلَامِ﴾ [آل عمران].

١٠٢١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَصُومُ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِلَّا يَوْمًا قَبْلَهُ، أَوْ بَعْدَهُ» (ع إلا ن).

(١) الاستذكار (١٠/١٣٣).

(٢) في إسناده بغيره بن الوليد، وهو مدلس، وقد عمن.

ركب (م): «لَا تَخْتَصُّوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي، وَلَا تَخْصُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصْرُمُهُ أَحَدُكُمْ».

ول (حم): «إِنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ عِيدٌ، فَلَا تَجْعَلُوا يَوْمَ عِيدِكُمْ يَوْمَ صِيَامِكُمْ، إِلَّا أَنْ تَصْرُمُوا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ».

١٠٢٢ - وَعَنْ جَوْبَرِ بْنِ رِجْوَانَ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَهِيَ صَائِمَةٌ، فَقَالَ: «أَصُمْتِ أَمْسِ؟» قَالَتْ: لَا. قَالَ: «تُرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا؟» قَالَتْ: لَا. قَالَ: «فَأَفْطِرِي» (خ، د، حم).

قال المجد: وهو دليل على أن التطوع لا يلزم بالشروع.

١٠٢٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ، عَنْ أَخِيهِ - وَاسْمُهَا الصَّمَاءُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ، إِلَّا فِيمَا أُتْرَضَ عَلَيْكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا عُودَ عِنَبٍ أَوْ لِحَاءً^(١) شَجَرَةٍ، فَلْيَمْضُقْهَا» (حم، د، ت، هـ).^(٢)

١٠٢٤ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَلَّمَا كَانَ يُعْطِرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (حم، ن، ت).

فَضْلُ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَصَوْمُ يَوْمٍ وَنَظَرُ يَوْمٍ

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوقِ الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِمَا جَسَدُوا﴾ [الزمر: ١٠]، قال جمع من المفسرين: الصابرون هم الصائمون.

١٠٢٥ - عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِذَا صُمْتَ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةً، فَصُمْ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةً، وَخَمْسَ عَشْرَةٍ» (ت، حم، ن، بسند حسن).

(١) قشور.

(٢) الحديث أصل بالاضطراب والنعارة.

١٠٢٦- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ثَلَاثٌ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ، فَهَذَا صِيَامُ الدَّهْرِ كُلِّهِ (م).

١٠٢٧- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صُمْ فِي كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ». قُلْتُ: إِنِّي أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ، فَلَمْ يَزَلْ يَرْفَعُنِي حَتَّى قَالَ: «صُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا فَإِنَّهُ أَفْضَلُ الصِّيَامِ، وَهُوَ صَوْمُ أَخِي دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ» (ق).

وقد أجمع أهل العلم على أن التطوع بصيام يوم وإفطار يوم حسن إذا أفطر الأيام التي نُهي عن صيامها ^(١).

ذَمٌّ مَنْ صَامَ الدَّهْرَ

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩].

١٠٢٨- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ» (ق).

١٠٢٩- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يَمْنُ صَامَ الدَّهْرِ؟ قَالَ: «لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ، أَوْ لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يَفْطِرْ» (م).

١٠٣٠- وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ صَامَ الدَّهْرَ ضَبَّتْ عَلَيْهِ جَهَنَّمُ مَكْنًا»، وَقَبَضَ كَفَّهُ (حَم) ^(٢).

(١) مراتب الإجماع (٧٢).

(٢) اختلف في رفعه ووقفه، والصحيح أنه موقوف. ويُحمل هذا الوعيد على من صام الأيام المنهي عن صيامها، ومن العلماء من قال: هو عهد وليحي يومه. ومعناه: ضربت عليه فلا يدخلها.

قال أبو محمد: أكثر الصَّحَابَةِ عَلَى ذِمٍّ مِنْ يَصُومُ الدَّهْرَ، وَثَبِتَ صَوْمُهُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ، وَمَحَالٌ أَنْ يَثْبِتَ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ وَعِيدٌ.

تَطَوُّعُ الْمُجَاهِدِ

﴿الْمُحَمَّدُ رَكِبَ السَّكِينَةَ﴾ [التوبة: ١١٢]، وَالصَّائِعُونَ: هُمُ الْغَزَاةُ، وَقِيلَ: الصَّائِعُونَ.

١٠٣١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَمَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ بَعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا (ق).
قال أبو محمد: قال شراح الحديث: معنى «في سبيل الله»، أي: في الغزو، ويظهر لي أن معناه: ابتغاء وجه الله، وفيه حثٌّ وترغيبٌ على الصَّيَّامِ الَّذِي لَيْسَ بِفَرْضٍ.

صَوْمُ التَّطَوُّعِ لَا يُلْزَمُ بِالشُّرُوعِ

وقال سبحانه: ﴿مَاعَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [التوبة: ٩١].

١٠٣٢ - عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: أَخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ سَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَزَارَ سَلْمَانُ أَبَا الدَّرْدَاءِ، فَرَأَى أُمَّ الدَّرْدَاءِ مَبْدَلَةً، فَقَالَ لَهَا: مَا شَأْنُكِ؟ قَالَتْ: أَخُوكَ أَبُو الدَّرْدَاءِ لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ فِي الدُّنْيَا. فَجَاءَ أَبُو الدَّرْدَاءِ فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، فَقَالَ: كُلْ، فَإِنِّي صَائِمٌ. فَقَالَ: مَا أَنَا بِأَكْلٍ حَتَّى تَأْكُلَ. فَأَكَلَ ... (خ، ت).

١٠٣٣ - وَعَنْ أُمِّ هَانِئٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا، فَدَعَا بِشَرَابٍ فَشَرِبَ، ثُمَّ تَأَوَّلَهَا فَشَرِبَتْ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَا لِي كُنْتُ صَائِمَةً؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّائِمُ الْمُتَطَوِّعُ أَمِيرُ نَفْسِهِ، إِنْ شَاءَ صَامَ، وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ» (حم، ت).

قال الترمذي: وحديث أم هانئ في إسناده مقال، والعمل عليه عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: أن الصائم المتطوع إذا أفطر فلا قضاء عليه، إلا أن يحب أن يقضيه. وهو قول سفيان الثوري وأحمد وإسحاق والشافعي.

وفي رواية: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ شَرَابًا، فَتَاوَلَهَا لِشُرْبِ، فَقَالَتْ: إِنِّي صَائِمَةٌ، وَلَكِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَرُدَّ سَوْرَكَ. فَقَالَ: «إِنْ كَانَ قَضَاءٌ مِنْ رَمَضَانَ، فَأَقْضِ يَوْمًا مَكَانَهُ، وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا، فَإِنْ شِئْتَ فَأَقْضِ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَقْضِ» (حم) ^(١).

وقد أجمع أهل العلم على أنه لا شيء على من دخل في صيام أو صلاة تطوع، فقطعه عليه عذر، لم يكن له فيه سبب، ولا قضاء عليه إلا أن يشاء ^(٢).

الْخَبَرُ عَنْ صَوْمِ الْعِيدَيْنِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ

وقال سبحانه: ﴿وَمَاتِبْكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

١٠٣٤- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمَيْنِ يَوْمِ الْفِطْرِ، وَيَوْمِ النَّحْرِ (ق).

١٠٣٥- وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُ وَأَوْسَ بْنَ الْحَدَّادِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، فَنَادَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَأَيَّامٌ مِنْهَا أَكْلٌ وَشُرْبٌ (م، حم).

١٠٣٦- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أُنَادِيَ أَيَّامَ مِنْهَا أَكْلٌ وَشُرْبٌ وَلَا صَوْمَ فِيهَا، يَعْنِي أَيَّامَ التَّشْرِيقِ (حم).

(١) اضطرب فيه سماعاً اضطراباً شديداً، وقال الذهبي: «ولا أراه يصح»، فإن يوم

الفتح كان صومها فرضاً لأنه رمضان.

(٢) الاستبصار (١٠/٢٠٢، ٢٠٣، ١٢٨).

١٠٣٧- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ صَوْمِ خَمْسَةِ أَيَّامٍ فِي السَّنَةِ: يَوْمَ الْفِطْرِ، وَيَوْمَ النَّحْرِ، وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ التَّشْرِيقِ (قط).

١٠٣٨- وَعَنْ عَائِشَةَ وَأَبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَا: لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصْمَنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ (خ).

وقد أجمع أهل العلم على أن صوم العيدين منهي عنه، محرم في الطلوع، والنذر المطلق، والقضاء، والكفارة^(١).

وأجمعوا على أن من تطوع بصيام يوم لم يكن يوم الشك، ولا اليوم الذي بعد النصف من شعبان، ولا يوم الجمعة، ولا أيام التشريق الثلاثة بعد النحر = أنه مأجور، إلا المرأة ذات الزوج. وانفقوا أن المرأة إن صامت بإذن زوجها أنها مأجورة^(٢).

وأجمعوا على أنه لا يجوز صيام أيام التشريق تطوعاً^(٣)، واختلفوا في صيامها للمتنع إذا لم يجد هدياً^(٤).

(١) الإجماع لابن المنذر (٦٠)، مراتب الإجماع (٧٢)، وابن لدانة في المفتي

(٢/٥١)، الاستذكار (١٤٢/١٠، ١٤٣)، التمهيد (٢٦٧/١٠، ٢٦٨/١٣).

(٢) مراتب الإجماع (٧٢).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٢٧/٢١).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٢٣٤/٢١، ٢٣٥).

الاعتكاف

وقال تعالى: ﴿أَن لَّهٗرَآبِيقٌ لِلظَّالِمِينَ وَالْعَٰكِفِينَ﴾ [البقرة: ١٧٥].

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَلٰكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

١٠٣٩ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ اعْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ مِنْ بَعْدِهِ (ق).

١٠٤٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْتَكِفُ فِي كُلِّ رَمَضَانَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ اعْتَكَفَ عِشْرِينَ يَوْمًا (خ).

١٠٤١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ، ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَكِفَهُ، وَإِنَّهُ أَمَرَ بِخِيَّائِهِ فَضُرِبَ لَمَّا أَرَادَ الْاعْتِكَافَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، فَأَمَرَتْ زَيْنَبُ بِخِيَّائِهَا فَضُرِبَ، وَأَمَرَتْ غَيْرَهَا مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ بِخِيَّائِهَا فَضُرِبَ؛ فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْفَجْرَ نَظَرَ فَإِذَا الْأَخْيَةُ، فَقَالَ: «الْبِرُّ ثُرْدَنٌ ٤٩». فَأَمَرَ بِخِيَّائِهِ فَقُوضَ^(١)، وَتَرَكَ الْاعْتِكَافَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ حَتَّى اعْتَكَفَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ مِنْ شَوَّالٍ (ق، واللفظ لـ م).

١٠٤٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تُرَجِّلُ النَّبِيَّ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فِي الْمَسْجِدِ وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا يُتَاوَلُهَا رَأْسُهُ (ق).

١٠٤٣ - وَعَنْهَا أَيْضًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ، إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا (ق).

١٠٤٤ - وَعَنْهَا أَيْضًا قَالَتْ: إِنْ كُنْتُ لَأَدْخُلُ الْبَيْتَ لِلْحَاجَةِ وَالْمَرِيضُ فِيهِ، فَمَا أَسْأَلُ عَنْهُ إِلَّا وَأَنَا مَارَّةٌ (م).

١٠٤٥ - وَعَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ حَمِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُعْتَكِفًا، فَأَتَتْهُ أَرْوَرَةُ لَيْلًا، فَحَدَّثَتْهُ ثُمَّ قُمْتُ لِأَتَقَلِّيبَ، فَقَامَ مَعِيَ لَيْلَتَيْنِ، وَكَانَ مَسْكُنُهَا فِي دَارِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ (ق).

١٠٤٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: السُّنَّةُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ أَنْ لَا يَعُودَ مَرِيضًا، وَلَا يَشْهَدَ جَنَازَةً، وَلَا يَمَسَّ امْرَأَةً وَلَا يُبَاشِرَهَا، وَلَا يَخْرُجَ لِحَاجَةٍ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَلَا اعْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ، وَلَا اعْتِكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ جَامِعٍ (د، وفيه ضعف).

١٠٤٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. قَالَ: فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ (ق).

١٠٤٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَكَفَ مَعَهُ بَعْضُ نِسَائِهِ وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ تَرَى الدَّمَ، فَرِيْمًا وَضَعَتِ الطُّسْتَ تَحْتَهَا مِنْ الدَّمِ (خ).

وَفِي رِوَايَةٍ: اعْتَكَفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ أَزْوَاجِهِ مُسْتَحَاضَةٌ، فَكَانَتْ تَرَى الدَّمَ وَالصُّفْرَةَ، فَرِيْمًا وَضَعْنَا الطُّسْتَ تَحْتَهَا وَهِيَ تُصَلِّي (خ).

وأجمع أهل العلم على أن الاعتكاف سنة، وأنه لا يجب إلا بالتندر، وأنه متأكد في العشر الأواخر من رمضان^(١).

(١) شرح صحيح مسلم، المجموع، المغني، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/ ١١٧)، التمهيد لابن عبد البر (٥٢/ ٢٣).

وأجمعوا على أن الاعتكاف جائز في المساجد الثلاثة^(١)، واختلفوا في سائر المساجد^(٢).

وأجمعوا على أن الاعتكاف جائز في رمضان وفي غير رمضان^(٣).
وأجمعوا على أن المعتكف ممنوع من المباشرة، ومن فعل، فقد أفسد اعتكافه^(٤).

وأجمعوا على أن الاعتكاف ليس بواجب، إلا أن يوجه المرء على نفسه نذراً^(٥).

واتفقوا على أن من اعتكف في المسجد الحرام، أو مسجد المدينة، أو مسجد بيت المقدس، ثلاثة أيام فصاعداً، وصام تلك الأيام، ولم يشترط في اعتكافه ذلك شرطاً، ولا مس امرأة أصلاً، ولا أتى معصية، ولا خرج من المسجد لغير حاجة الإنسان، ولا دخل تحت سقف أصلاً في خروجه، ولا اشتغل بشيء غير الصلاة والذكر وما لا بد منه، ولا تطيب - إن كان امرأة - فقد اعتكف اعتكافاً صحيحاً^(٦).

واتفقوا على أن الوطء يفسد الاعتكاف^(٧).

واتفقوا على أن من خرج من معتكفه في المسجد لغير حاجة، ولا ضرورة، ولا برٍّ أمربه، ونُدب إليه = فإن اعتكافه قد بطل^(٨).

(١) الإجماع لابن المنذر (٦٠).

(٢) الإشراف (الإقناع ٧٥٠/٢).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٩٩/١١).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٦٠)، التمهيد لابن عبد البر (٣٣١/٨).

(٥) الإجماع لابن المنذر (٦٠).

(٦) مراتب الإجماع (٧٤).

(٧) مراتب الإجماع (٧٤)، نكت الميون (الإقناع ٧٥٤/٢).

(٨) مراتب الإجماع (٧٤).

قال ابن عبد البر: وإذا حاضت المعتكفة رجعت إلى بيتها، فإذا طهرت رجعت إلى المسجد ساعته، وتبني كما إذا حاضت في شهري صيامها إذا وجبا عليها متابعين، وعلى ذلك جماعة الفقهاء^(١).

قال أبو محمد: واختلف في أقله، والصحيح أن أي لبث في المسجد إذا نوى المرأة به الاعتكاف صح، وهو قول الشافعي وداود وابن حزم. وهو جائز في أي مسجد، ومنهم من خصه بالمسجدين، أو مسجد النبي ﷺ، أو الثلاثة، أو مسجد الجمعة. وقال الشعبي: للرجل أن يعتكف في مسجد يتيه. وكذلك المرأة في قول إبراهيم النخعي وأبي حنيفة. وقال الزهري: لا اعتكاف إلا بصوم، وقال داود: إذا حاضت المعتكفة أو ولدت تمكث في المسجد تذكر الله. وقال داود وأبو حنيفة والشافعي وابن حزم: للمعتكف أن يبيع ويخيط ويشتري وينسخ ويتزوج.

الاجتهاد في العشر الأخير وفضل ليلة القدر

قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (١) وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ (٢) لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ (٣) نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ (٤) سَلَّمْنَاهُ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ (٥) [القدر].

١٠٤٩ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ الْأَخِيرُ أَحْبَبَ اللَّيْلَ، وَأَيَقَظُ أَهْلَهُ، وَشَدَّ الْمِشْرَ (ق). ولـ (م): كَانَ يَجْتَهِدُ فِي الْعَشْرِ الْأَخِيرِ مَا لَا يَجْتَهِدُ فِي غَيْرِهِ.

١٠٥٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (ق).

(١) الاستذكار (١٠/٣١٥).

١٠٥١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ عَلِمْتُ أَيُّ لَيْلَةٍ لَيْلَةُ الْقَدَرِ، مَا أَقُولُ فِيهَا؟ قَالَ: «قُولِي: اللَّهُمَّ، إِنَّكَ عَزُوزٌ تُجِيبُ الْعُقُورَ، فَاعْفُ عَنِّي» (ت، حم، هـ).

١٠٥٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا أَتَى نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنِّي شَيْخٌ كَبِيرٌ عَلِيلٌ، يَشُقُّ عَلَيَّ الْقِيَامُ، فَأَمُرْنِي بِلَيْلَةٍ أَعْمَلُ فِيهَا يَوْفَعُنِي فِيهَا لِلَّيْلَةِ الْقَدَرِ. فَقَالَ ﷺ: «عَلَيْكَ بِالسَّابِعَةِ» (حم).

١٠٥٣ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةِ الْقَدَرِ، قَالَ: «لَيْلَةُ الْقَدَرِ لَيْلَةٌ سَبْعٌ وَعِشْرِينَ» (د).

١٠٥٤ - وَعَنْ زُرَّ بْنِ حَيْشٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي بَنَ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: وَقِيلَ لَهُ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: مَنْ قَامَ السَّتَةَ أَصَابَ لَيْلَةَ الْقَدَرِ. فَقَالَ أَبِي: وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِنَّهَا لَنَبِيٍّ وَمُضَآنٍ - يَخْلِفُ مَا يَسْتَنِي - وَاللَّهُ إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَيُّ لَيْلَةٍ هِيَ، هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقِيَامِهَا، هِيَ لَيْلَةُ صَبِيحَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ، وَأَمَارَتُهَا أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فِي صَبِيحَةِ يَوْمِهَا بَيَضَاءَ لَا شُعَاعَ لَهَا (م، د، ت، حم).

١٠٥٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَيْلَةَ الْقَدَرِ ثُمَّ أُنْسِيَتْهَا، وَأَرَأَيْتُمْ صَبْحَهَا أَمْجَدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ؟» قَالَ: فَمَطَرْنَا لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ، فَصَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْصَرَفَ وَإِنْ أَتَرَ الْمَاءَ وَالطِّينَ عَلَى جَبْهَتِهِ وَأَنْفِهِ. وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: ثَلَاثٌ وَعِشْرِينَ (م). وفي حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي خَيْرِ احْتِكَافِهِ ■ أَنَّهَا لَيْلَةُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ (ق).

١٠٥٦ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْتَمِسُوهَا فِي تِسْعٍ يَتَمِينَ، أَوْ سَبْعٍ يَتَمِينَ، أَوْ خَمْسٍ يَتَمِينَ، أَوْ ثَلَاثٍ

الصحاح

يَقِينُ، أَوْ آخِرَ لَيْلَةٍ. قَالَ: وَكَانَ أَبُو بَكْرَةَ يُصَلِّي فِي الْعِشْرِينَ مِنْ
وَمَضَانَ كَصَلَاتِهِ فِي سَائِرِ السَّنَةِ، فَإِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ اجْتَهَدَ (ت، حـم).

قال أبو محمد: ففي تسع بقين^(١) أي: في ليلة الثاني والعشرين إذا
كان الشهر ثلاثين يوماً، وهي ليلة وتر إذا حسب من آخر الشهر
وجعلت ليلة الثلاثين هي الأولى.

١٠٥٧ - وَعَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثِهِ لَهُ:
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهَا كَانَتْ أُيُنْتُ
لِي لَيْلَةُ الْقَدَرِ، وَإِنِّي خَرَجْتُ لِأَخْبِرْكُمْ بِهَا، فَجَاءَ رَجُلَانِ يَحْتَمِلَانِ^(١) -
مَعَهُمَا الشَّيْطَانُ - فَتَسَيَّهَا، فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْوَاحِدِ مِنْ رَمَضَانَ،
الَّتِي هِيَ فِي الثَّامِنَةِ وَالسَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ». قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ،
إِنَّمَا أَعْلِمُ بِالْعَدَدِ مِنَّا. فَقَالَ: أَجَلُ، نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْكُمْ. قَالَ: قُلْتُ:
مَا الثَّامِنَةُ وَالسَّابِعَةُ وَالْخَامِسَةُ؟ قَالَ: إِذَا مَضَتْ وَاحِدَةٌ وَعِشْرُونَ فَالْتَمِ
تِلْكَ اثْنَانِ وَعِشْرُونَ فَهِيَ الثَّامِنَةُ، فَإِذَا مَضَتْ ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ فَالْتَمِ
تِلْكَ السَّابِعَةُ، فَإِذَا مَضَتْ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ فَالْتَمِ تِلْكَ الْخَامِسَةُ (م،
حم).

١٠٥٨ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الَّتِي هِيَ
فِي الْعَشْرِ الْوَاحِدِ مِنْ رَمَضَانَ، لَيْلَةُ الْقَدَرِ فِي ثَامِنَةٍ بَقِي، فِي سَابِعَةٍ
بَقِي، فِي خَامِسَةٍ بَقِي» (خ، د، حم).

١٠٥٩ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ
ﷺ أَرَادَ لَيْلَةَ الْقَدَرِ فِي الْمَتَامِ فِي السَّبْعِ الْوَاحِدِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«لَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَّاتِ فِي السَّبْعِ الْوَاحِدِ، فَمَنْ كَانَ مَحْرَمًا
فَلْيَحْرَمَ فِي السَّبْعِ الْوَاحِدِ» (ق).

(١) يطلب كل منهما حقه.

١٠٦٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ» (ق)، ولفظ (خ): «فِي الْوَتْرِ مِنَ الْعَشْرِ الْآخِرِ».

قال أبو محمد: اختلف العلماء في تعيين ليلة القدر إلى أكثر من أربعين قولاً، كما قال ابن حجر، وكل قول فيه أن ليلة القدر في غير رمضان فهو قول باطل؛ لأنه يخالف التصوص الصريح، وكل قول فيه أنها في غير العشر الآخر فهو قول ضعيف؛ لأن الأحاديث المتواترة تنص على أنها في العشر، وكل قول فيه أنها في غير الوتر من العشر الآخر فهو بعيد، لأن التصوص دلل على أنها في الوتر منها، غير أن الوتر منها قد يكون باعتبار ما بقي إذا كان الشهر ثلاثين يوماً، وعددنا من آخره، لقول النبي ﷺ: «النموسوها في تاسعة تبقى»^(١)، وهي ليلة الثاني والعشرين، وقد يكون باعتبار ما مضى، وهو صادق في العدد الفردي، ولكن بعض أهل العلم كابن حزم، يرى رأياً حسناً، وهو: أن الشهر إذا كان تسعة وعشرين فإن العشر تبدأ من ليلة العشرين، وتكون الأوتار هي الأعداد الزوجية. والأمة قد مضى عليها أكثر من ألف وأربع مئة رمضان لم يثبت لديها على وجه اليقين متى هي ليلة القدر، والقول بتقلها قوي، وما كان هذا الإخفاء إلا لمصلحة أمة محمد ﷺ، ليجتهدوا في العشر كلها، فيحصل لهم أجر ليلة القدر وسائر الليالي، والقيام يتحقق بصلاة ركعتين فأكثر.

وأجمع العلماء على أن ليلة القدر حق، وأنها ليلة واحدة في الحول^(٢).

(١) أخرجه البخاري.

(٢) مراتب الإجماع (٧٣).

قال ابن تيمية: وأما الصُّمْتُ حَرِّمَ الكلام مطلقاً في الصوم أو الاعتكاف أو غيرهما فبدعة مكروهة باتفاق أهل العلم^(١).
وأجمعوا على أنه يشترط للاعتكاف المسجد، ولا يشترط له الطهارة^(٢).

هل يكتب للحائض أجر ليلة القدر؟

وقال الله جل في علاه: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ فُتَوِيهِ مِنْهَا﴾ [آل عمران: ١٤٥].
وقال سبحانه: ﴿لِيَجْزِيََهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٢١].

وقد ثبت في النصوص الصحيحة أن المسافر والمريض يكتب لهما ما كانا يعملان في الصحة والإقامة، وأن أناساً في المدينة تخلفوا عن رسول الله ﷺ، حبسهم العذر وأن لهم أجر من غزا مع رسول الله ﷺ. فإن كان من دأب المرأة التي حبسها عذر الحيض عن القيام، أن تقوم وهمت بذلك كتب لها أجرها، لا سيما إذا قامت بما يمكنها من الذكر والدعاء وطلب العفو، وذلك خير لها من استعمال الأدوية الحاسية للدم؛ لمخالفته للطبيعة.

(١) مجموع الفتاوى ٢٥/٢٩٢.

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٦/١٢٣).

ثُبُوتُ الْحَجِّ بِرُؤْيَا هِلَالِ ذِي الْحِجَّةِ

وقال سبحانه: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩].

١٠٦١- عَنْ أَمِيرِ مَكَّةَ الْحَارِثِ بْنِ حَاطِبٍ، قَالَ: عَهْدَ الْبَيْتِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَنْسُكَ لِلرُّؤْيَا، فَإِنْ لَمْ تَرَهُ وَشَهِدَ شَاهِدًا عَدْلًا تَسَكَّنَا بِشَهَادَتَيْهِمَا (د، قط).

ثَوَابُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

وقال سبحانه في آيات الحج: ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا﴾ [البقرة: ٢٠٢].

١٠٦٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيْمَانٌ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ». قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «ثُمَّ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «ثُمَّ حَجٌّ مَبْرُورٌ» (ق).

١٠٦٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ» (ع - د).

وُجُوبُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

وقال تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وقال سبحانه: ﴿وَقُلْ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَى سَبِيلِهِ وَمَنْ كَثُرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران].

١٠٦٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ، فَحُجُّوا». فَقَالَ رَجُلٌ: أَكُلَّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَسَكَتَ حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوَجِبَتْ، وَلَكِنِّي اسْتَطَعْتُ» (م، حم، ن).

١٠٦٥- وَعَنْ أَبِي رَزِينٍ الْعُقَيْلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ أُنْسِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ، لَا يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ، وَلَا الْعُمْرَةَ، وَلَا الطَّعْنَ^(١)، فَقَالَ: «حُجَّ عَنْ أَبِيكَ، وَاعْتَمِرْ» (الخمسة).

١٠٦٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ عَلَى النِّسَاءِ مِنْ جِهَادٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ، عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لَا قِتَالَ فِيهِ، الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ» (حم، هـ).

وأجمع أهل العلم على أن على المرأة في عمره حجة واحدة حجة الإسلام، إلا أن يوجب على نفسه حجة تذكراً^(٢).

قال ابن عبد البر: الحج والعمرة نسكان، لا يختلف الفقهاء في أن للمستطيع أن يبدأ بأيهما شاء^(٣).

وقال ابن حزم: اتفق أهل العلم على أن الحرَّ المسلم العاقل البالغ، الصحيح الجسم واليدين والبصر والرجلين، الذي يجد زاداً وراحلةً وشيئاً يتخلف به لأهله مدة مضيئه، وليس في طريقه بحرٌ ولا خوفٌ، ولا منعه أبراءٌ أو أحدٌ منهما = فإن الحج عليه فرض^(٤).

(١) السفر.

(٢) الإجماع لابن المنذر (٦١)، الإشراف (الإقناع ٧٥٨/٢).

(٣) الاستذكار (٢٠٠/١١).

(٤) مراتب الإجماع (٧٥)، المجموع، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع

٢٩١/١)، الموضع (الإقناع ٧٥٩/٢).

واتفقوا على أن المرأة إذا كانت كذلك، وحجَّ معها ذو محرم أو زوج فإن الحجَّ عليها فرض^(١).

وأجمع كلٌّ من يُحفظ عنه من أهل العلم على أن للرجل منع زوجته من الخروج إلى حجِّ التطوع. واختلفوا في منعه إياها من حجة الإسلام^(٢).

ومن آخر الحجِّ من سنة إلى سنة، أو أكثر، وفعله بعد ذلك يُسمَّى مؤدبًا للحجِّ، ولا يُسمَّى قاضيًا له بإجماع المسلمين. فإن تمكن من الحجِّ، فلم يحجَّ ومات؛ فقد أجمعت الأمة على أنه عاصي، ولا يُحكم بكفره^(٣).

وأجمعوا على أن من عليه حجة الإسلام لا يجزئه إلا أن يحجَّ بنفسه إن كان قادرًا عليه، فإن حجَّ عنه غيره، وهو قادرٌ على الحجِّ لم يسقط عنه ما لزمه من فرض الحجِّ ما دام صحيحًا قادرًا عليه^(٤).

وأجمعوا على سقوط الحجِّ عن الصغير حتى يبلغ، وعن المجنون حتى يفيق، وعن المعتوه^(٥).

ولا تنازع بين أهل العلم في أن الإنسان إذا دخل في الحجِّ من طريق التطوع، أو دخل في العمرة أن الواجب عليه الإتمام^(٦).

(١) مراتب الإجماع (٧٥).

(٢) الإشراف (الإقناع ٢/٧٦١).

(٣) المجموع من لمي الطيب وغيره (موسوعة الإجماع ١/٢٩٤).

(٤) الإشراف، الإنباه (الإقناع ٢/٧٥٩، ٨٨١).

(٥) الإشراف (الإقناع ٢/٧٦١).

(٦) الموضح، الإنهاء (الإقناع ٢/٧٨٤، ٨٨٢)، التمهيد لابن عبد البر (١٧/٢١).

وأجمعوا على أن مَنْ أنشأ حجاً أو عمرة، ثم عرض له ما أفسدهما، فعليه إتمام ما أفسد منهما، ثم يقضي^(١).

ولا خلاف بين العلماء فيمن شهد مناسك الحج وهو لا ينوي حجاً ولا عمرة، والقلم جارٍ عليه وله = أن شهودها بغير نية ولا قصد غير مغيٍ عنه^(٢).

وقال أهل العلم: من ابتدأ الحج تطوعاً، وعليه حج واجب؛ انقلب التطوع إلى فرض بالاتفاق^(٣).

وأجمعوا على أن حج التطوع يلزم بالشروع فيه، وعلى أن من دخل فيه متطوعاً، وخرج منه = يلزمه القضاء^(٤).

الحجُّ عَنِ الْكَبِيرِ الْعَاجِزِ وَالْمَيْتِ

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٥٨].

١٠٦٧- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَتَمِ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبِي أَدْرَكَتْهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ. قَالَ: «فَحُجِّي عَنْهُ» (ع).

١٠٦٨- وَعَنْهُ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ، فَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ قَاضِيَتَهُ؟ أَقْضُوا اللَّهَ، فَإِنَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ» (خ، ن).

(١) التمهيد لابن عبد البر (الإقناع ٢/ ٨٥٤).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١/ ١١٠).

(٣) فتح الباري عن البغوي، شرح صحيح مسلم عن القاضي عياض (موسوعة الإجماع ٢/ ٩٨٧).

(٤) المجموع، بدلية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/ ٣١٧)، وتقدم معناه قبل قليل.

وفي رواية لـ (خ، حم) بنحو ذلك، وفيها قال: جاء رجل، فقال: إن أغنيى نذرت أن تحج.

وأجاز عامة أهل العلم أن ينوب الرجل عن الرجل والمرأة، وأن تنوب المرأة عن الرجل والمرأة، وهذا قول عامة أهل العلم، لم يخالف فيه إلا الحسن بن صالح، فإنه كره حج المرأة عن الرجل^(١).

قال أبو محمد: كأنه لم يبلغه خبر المرأة التي حجبت عن أبيها. وأجمع الفقهاء على أن التطوع بالحج عن الموتى جائز، إلا ما كرهه^(٢).

اختبار الزاد والراحلة

وقال تعالى: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾ [البقرة: ١٩٧].

وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

١٠٦٩ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾، قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ» (فقط، بسند ض).

قال أبو محمد: السبيل: لفظ عام يشمل الزاد والراحلة وغيرها، ومن ذلك في عصرنا: حصوله على تأشيرة سفر إلى مكة، فمن لم يستطع فلا جناح عليه.

(١) المعنى: شرح صحيح مسلم للشويعي، فتح الباري (موسوعة الإفتاء) (٢٩٤/١).

(٢) الشواهد للإفتاء (٨٧٩/٢).

قال ابن تيمية: إذا استطاع الحج بالزاد والراحلة وجب عليه بالإجماع^(١).

وقال: مذهب عامة العلماء أن من أمكنه الحج، ولم يمكنه الرجوع إلى أهله لم يجب عليه الحج^(٢).

وقال: ومن اعتقد أنه إذا حج أحصر عن البيت، لم يكن عليه الحج. بل خلو الطريق وأمنه وسعة الوقت: شرط في لزوم السفر باتفاق المسلمين^(٣).

النَّهْيُ عَنْ سَفَرِ الْمَرْأَةِ لِلْحَجِّ أَوْ غَيْرِهِ إِلَّا بِمَحْرَمٍ إِلَّا إِنْ اضْطُرَّتْ
وَأَمِنَتْ

وقال سبحانه: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

١٠٧٠- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ يَخْطُبُ يَقُولُ: لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ، وَلَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ. فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَةً، وَإِنِّي اكْتَنَيْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا. قَالَ: «فَانْطَلِقِي، فَحُجِّي مَعَ امْرَأَتِكَ» (ق).

١٠٧١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ (ق).

١٠٧٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ عَلَيْهَا» (ق).

(١) مجموع الفتاوى (٢٦/٢١). وكذا نقل الإجماع ابن عبد البر (المعتمد

٥١/٢١)، وقال: ولم يمنع فساد طريق ولا غيره.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٦/١٨٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٦/٢٢٩).

قال أبو محمد: من العلماء من قال: تسافر إذا كانت معها رُفقة مأمونة، وقال ابن حزم: إن لم تجد معمرًا حجّت، ولا جناح عليها. وأعدل الأقوال في ذلك: أنها إذا أمنت هي وأمنت من قبل معمرها فلها أن تسافر، لما صحّ في الحديث من سفر الفلينة في آخر الزمان لا تخاف إلا الله والذئب على غنمها، وقد جاء في سياق ينبي عن اختلاف الحكم لاختلاف الحال والزمان، وسيأتي بعد قليل زيادة تفصيل.

الحكم إذا منع الرجل امرأته من الحج

وقال الله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

قال أهل العلم: ما دامت مستطاعة فعليها أن تحج إذا وجدت محرماً، وإن لم يأذن لها بعلها.

وقد أجمع أهل العلم على أن حج الرجل بامرأته مشروع^(١).

واختلفوا في المرأة لا يكون لها زوج ولا ذو محرم منها، هل تخرج دون ذلك مع النساء أم لا؟ وهل المحرم من الاستطاعة أم لا؟^(٢)

وأجمعوا على أن سفر المرأة شابة كانت أم عجوزاً، في غير الحج والعمرة، لا يجوز إلا مع زوج أو محرم. وخصه أبو الوليد الباجي بالمرأة غير العجوز التي لا تُشتهى^(٣).

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (موسوعة الإجماع ١/٢٩٣).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٩٦/١٣).

(٣) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٣١٧)، والإجماع المذكور هو قول جمهور العلماء وليس إجماعاً على الحقيقة.

مطهر

قال أبو محمد: هذا تخصيص لا ينضبط، وللتناس فيما همشون مناهب، ولكل ساقطة في الحي لا قطة، ولو خصه بالأمن لكان أوفى. راجعوا على أن المرأة يجوز لها السفر بغير محرم في سفر الضرورة. وعلى أنها إن كانت بدار الحرب، فعليها أن تهجر إلى دار الإسلام، وإن لم يكن معها محرم^(١).

ولا اختلاف في أن من وجد امرأة أجنبية مُقطعة في الطريق أو نحو ذلك، أنه يباح له استصحابها، بل يلزمه ذلك إذا خاف عليها لو تركها^(٢).

مَنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ وَلَمْ يَكُنْ حَجٌّ عَنْ نَفْسِهِ

وقال سبحانه: ﴿كَلَّا لَتَأَيُّظُنَّ مَا أَمْرُهُ﴾ [عبس].

١٠٧٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَيْتَكَ عَنْ شَبْرُمَةَ، قَالَ: «مَنْ شَبْرُمَةُ؟» قَالَ: أَخٌ لِي أَوْ قَرِيبٌ لِي، قَالَ: «حَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «حَجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حَجَّ عَنْ شَبْرُمَةَ؟» (د، هـ) (٣).

حَجُّ الصَّبِيَّانِ

وقال سبحانه: ﴿إِنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى﴾ [آل عمران: ١٩٥].

١٠٧٤- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ رَجُلًا بِالرُّوحَاءِ، فَقَالَ: «مَنْ الْقَوْمُ؟» قَالُوا: الْمُسْلِمُونَ، فَقَالُوا مَنْ أَنْتَ؟

(١) نيل الأوطار، شرح صحيح مسلم (موسوعة الإجماع ٩٨٧/٢).

(٢) شرح صحيح مسلم (٩٨٦/٢).

(٣) الحديث صحيح ابن خزيمة وابن حبان، وأعله غير واحد بالإرسال، وضعفه ابن حزم في المحلى (١٩٣/٧).

فَقَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةً صَبِيًّا، فَقَالَتْ: أَلَيْسَ
حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ» (م، حم، ن، د).

١٠٧٥- وَعَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: حَجَّ أَبِي مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَأَنَا ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ (خ، حم،
ت).

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْحَجَّ غَيْرُ وَاجِبٍ عَلَى مَنْ لَمْ يَبْلُغْ مِنَ
الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ^(١).

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الصَّبِيَّ الصَّغِيرَ يُطَافُ بِهِ^(٢).

وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ لَا يُلْزَمُهُ الْحَجُّ. فَإِنْ حَجَّ صَحَّ
حَجُّهُ، وَكَانَ تَطَوُّعًا، سَوَاءً كَانَ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ، أَمْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَهُوَ
قَوْلُ الْفُقَهَاءِ كَافَّةً، إِلَّا دَاوُدَ، فَإِنَّهُ قَالَ: لَا يَصَحُّ بِغَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ.
وَإِنْ حَجَّ ثُمَّ أَعْتَقَ بَعْدَ الْحَجِّ، فَلَا يَجُزُّهُ ذَلِكَ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ.
فَإِنْ اسْتَطَاعَ بَعْدَ ذَلِكَ لُزْمُهُ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ بِإِجْمَاعٍ مَنْ يَتَدَبَّرُ بِهِ. فَإِنْ
أَعْتَقَ بِعَرَفَةَ أَوْ قَبْلَهَا، وَكَانَ غَيْرَ مُحْرَمٍ، فَأَحْرَمَ وَوَقَفَ بِعَرَفَةَ، وَأَتَمَّ
الْمَنَاسِكَ أَجْزَاءَهُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ بِلَا خِلَافٍ يُعْلَمُ^(٣).

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٢٧/٩).

(٢) الإشراف (الإقناع ٢/٨٢١)، المجموع عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع
٧٦٥/٢).

(٣) المجموع عن العياشي وابن المنذر وأبي الطيب، المحقق عن الترمذي وابن
المنذر (موسوعة الإجماع ١/٤٧٢، ٤٧٣).

طهوا البيت

قال سبحانه: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَيُّمَةِ قُلْ مِنْ مَوَاقِيتِ النَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩].

وقال سبحانه: ﴿وَالْحَجِّ أَشْهُرَ مَعْلُومَتٍ﴾ [البقرة: ١٩٧].

١٠٧٦- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ تَجْدٍ قَرْنُ الْمَنَازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ، قَالَ: «فَهُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِيهِنَّ لِمَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَمَهْلُهُ مِنْ أَهْلِهِ، وَكَذَلِكَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْهَا» (ق).

زَادَ (حَم) فِي رِوَايَةٍ، قَالَ ابْنُ عَمْرٍو: وَقَّاسَ النَّاسِ ذَاتَ عِرْقٍ يَفْرُقُونَ.

١٠٧٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا فَتِحَ هَذَا الْبَصْرَانِ، أَتَوْا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّ لِأَهْلِ تَجْدٍ قَرْنًا وَإِنَّهُ جَوْزٌ^(١) عَنْ طَرِيقِنَا، وَإِنْ أَرَدْنَا أَنْ نَأْتِيَ قَرْنًا شَقَّ عَلَيْنَا، قَالَ: فَانْظُرُوا حَدَّوْهَا مِنْ طَرِيقِكُمْ، قَالَ: فَحَدَّ لَهُمْ ذَاتَ عِرْقٍ (خ) (٢).

١٠٧٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحَصَّبَ فَدَعَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: «أُخْرِجْ بِأَخِيكَ مِنَ الْحَرَمِ، فَلْتَهْلُ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ لِيَطْفُ بِالْبَيْتِ، فَإِنَّمَا أَنْتَ ظَرُكُمَا هَاهُنَا». قَالَتْ: فَخَرَجْنَا، فَأَهْلَلْتُ، ثُمَّ طَفْتُ بِالْبَيْتِ وَيَا أَعْصَمَا

(١) أي: مائل منه، ليس على جهادته.

(٢) ودعوا عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْبَصْرَةِ ذَاتَ عِرْقٍ (ن، د).

وَالْعَرَوَةَ، فَجِئْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي مَنَزِلِهِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، فَقَالَ: «هَلْ قَرَضْتِ ١٤؟» قُلْتُ: نَعَمْ. فَأَذَّنَ فِي أَصْحَابِهِ بِالرَّحِيلِ، فَخَرَجَ فَمَرَّ بِالْبَيْتِ، فَطَافَ بِهِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَدِينَةِ (ق).

وقد اتفق العلماء على أن وقت عمل الحج: شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة^(١).

وأجمعوا على هذه المواقيت الواردة في هذه الأحاديث^(٢).

وأجمعوا على أن من كان أهله دون المواقيت: أن ميقاته من أهله^(٣).

وأجمعوا على أن الإحرام فرض على من مرّ بهذه المواقيت يريد الحج أو العمرة^(٤).

ولا خلاف أن من جاوز المواقيت، وهو لا يريد دخول الحرم، بل يريد حاجة فيما سواه: أنه ليس عليه الإحرام^(٥).

ولا في خلاف في أن من أحرم قبل أن يأتي الميقات: فقد أحرم بإجماع من أهل العلم^(٦).

(١) الموضح (الإقناع ٢/٧٦٤)، مراتب الإجماع (٧٥).

(٢) مراتب الإجماع (٧٥)، الإشراف (الإقناع ٢/٧٦٦)، التمهيد لابن عبد البر (١٤٠/١٥).

(٣) مراتب الإجماع (١٥٢/١٥).

(٤) المجموع للنووي، بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ١/٥٤)، ابن تيمية (الظهير الكبير ٧/٥٢٤).

(٥) المغني (موسوعة الإجماع ١/٥٤).

(٦) الإشراف، النوادر (الإقناع ٢/٧٧١، ٧٧٥).

وقال ابن عبد البر: وقال أحمد بن حنبل وإسحاق: الإحرام من المواقيت أفضل، وهي السنة المجتمع عليها، والتي عمل بها المسلمون^(١).

وانفقوا على أن الإحرام بغير اغتسال جائز^(٢).

وانفقوا على أن من قال في تليته: ليك اللهم ليك، ليك لا شريك لك ليك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك = فقد لبى^(٣).

وأجمعوا أن من جاوز الميقات يريد الحج قبل أن يحرم، فأمر بالرجوع إلى الميقات فرجع إليه، فلبى منه، وأحرم = لم يكن عليه غيره، إلا زفر، فإنه قال: عليه دم، وإن رجع ولبى^(٤).

دُخُولُ مَكَّةَ لِغَيْرِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

وقال سبحانه: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾
[المائدة: ٩٧].

١٠٧٩ - عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ (م، ن).

١٠٨٠ - وَعَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِثْقَلُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: ابْنُ نَخْلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ. فَقَالَ: أَقْتُلُوهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ يَكُنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ مُحَرِّمًا (خ، حم).

(١) الاستذكار (١١/٨٢).

(٢) الإجماع لابن المنذر (٦١).

(٣) مراتب الإجماع (٨٢)، الإشراف (الإقناع ٢/٧٧٦).

(٤) النوادر (الإقناع ٢/٨٨١).

ولا خلاف فيمن يكثر الدخول إلى مكة في اليوم واليلة؛
أنهم لا يؤمرون بالإحرام، لما عليهم فيه من المشقة^(١).

أشهر الحج

وقال الله تعالى: ﴿الشَّحْرِ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وأقل
الجمع ثلاثة.

١٠٨١ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: من السنة أن لا يُحرم
بالحج إلا في أشهر الحج (خ)، وكه عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال:
أشهر الحج: شوال، وذو القعدة، وعشر من ذي الحجة.

وأجمعوا على أن طلوع الفجر من يوم النحر مانع من الإهلال
والوقوف^(٢).

وقد اتفق أهل العلم على أن الحج لا يجوز إلا مرة واحدة في
السنة بلا خلاف^(٣).

وأن شوال وذو القعدة وتسعا من ذي الحجة وقت للإحرام
بالحج، ومن أشهر الحج^(٤).

جواز العُمْرة في جميع السنة

﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِبْلًا لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٢٧].

- (١) التمهيد لابن عبد البر (١٦٤/٦).
- (٢) الموضح (الإقناع ٧٩٠/٢).
- (٣) المحلى (موسوعة الإجماع ٢٩١/١).
- (٤) مراتب الإجماع (٧٩)، بداية المجتهد، المجموع من المعاني، فتح
الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٢٩١/١).

١٠٨٢- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: (عُمْرَةٌ رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً) (ع لآ ت). وفي رواية: (تَقْضِي حَجَّةً مَعِيَ).

١٠٨٣- وَعَنْ ابْنِ صُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعًا إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ (ت).

١٠٨٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعَ عُمَرًا، كُلُّهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، إِلَّا الَّتِي كَانَ مَعَ حَجَّتِهِ: عُمْرَةٌ مِنَ الْحُدَيْبِيَّةِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةٌ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةٌ مِنَ الْجَعْفَرَانَةِ حَيْثُ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةٌ مَعَ حَجَّتِهِ (ق).

١٠٨٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ عُمَرَتَيْنِ: عُمْرَةً فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةً فِي شَوَّالٍ (د).

١٠٨٦- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَهْلَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَّاعِ، فَكُنْتُ مِمَّنْ تَمَنَّعَ وَلَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ - فَزَعَمَتْ أَنَّهَا حَاضَتْ، وَلَمْ تَطْهُرْ حَتَّى دَخَلْتُ لَيْلَةَ عَرَفَةَ -، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذِهِ لَيْلَةُ عَرَفَةَ، وَإِنَّمَا كُنْتُ تَمَنَّعْتُ بِعُمْرَةٍ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْقُضِي رَأْسَكُمْ، وَامْتَشِطِي، وَأَمْسِكِي عَنْ عُمْرَتِكِ». فَفَعَلْتُ، فَلَمَّا قَضَيْتُ الْحَجَّ أَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لَيْلَةَ الْحَضْبَةِ فَأَعْمَرَنِي مِنَ التَّيْمِيمِ مَكَانَ عُمْرَتِي الَّتِي تَسَكُنْتُ (ق).

وانفقوا على أن العام كله - حاشا يوم التروية إلى آخر أيام التشريق - وقتاً للتلبية والسعي للعمرة لمن لم يرد الحج من عامه^(١).

(١) مراتب الإجماع (٨٤).

العمرة لأهل مكة

﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٢٥].

١٠٨٧- عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: إن النبي ﷺ ومثله لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يلملم، هنّ لهنّ ولعنّ أتى عليهنّ من غيرهنّ ممن أراد الحج والعمرة، ومن كان دون ذلك فمِنْ حَيْثُ أَثْنَاء، حتى أهل مكة من مكة (ق).

قال أبو محمد: في هذا الحديث فائدتان في حق المكّيين: إحداهما: أن لأهل مكة عمرة؛ لقوله: «ممن أراد الحج أو العمرة»، وأخذ به الجمهور وابن حزم.

الثانية: إحرامهم للعمرة من بيوتهم كما يحرمون للحج، وأمّا من كان من غيرها فإنه يخرج إلى الحل إذا أراد العمرة، كما خرجت عائشة، ولم يأخذ به الجمهور، ولا ابن حزم. وفيه ردٌّ على من قال: لا عمرة لأهل مكة كما قلنا؛ لأنّه ذكر العمرة، وحكم أهل مكة.

مَا يَصْنَعُ مَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ

وقال سبحانه: ﴿وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

١٠٨٨- عن ابن عباس رضي الله عنهما - رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ -: «إِنَّ النِّسَاءَ وَالْحَائِضَ تَغْتَسِلُ، وَتُحْرَمُ، وَتَقْضِي الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا، غَيْرَ أَنَّ لَا تَطُوفَ بِالْبَيْتِ، (د، ت) (١)»

(١) إسناده ضعيف، فيه: شبيب بن عبد الرحمن الجزري، سبي الحفظ.

١٠٨٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ تَطَيَّبَ بِأَطْيَبِ مَا يَجِدُ، ثُمَّ أَرَى وَيَسُحُّ^(١) الدُّهْنَ فِي رَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ (ق).

١٠٩٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فِي حَدِيثٍ لَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَوْ حُرِّمَ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَتَعْلَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ تَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ» (حم).

١٠٩١- وَعَنْهُ، قَالَ: يَبْدَأُكُمْ هَذِهِ النَّبِيُّ تَكْذِبُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، مَا أَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ، بَعْنِي مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ.

وَفِي لَفْظٍ: مَا أَهْلٌ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الشَّجَرَةِ حِينَ قَامَ بِهِ بَعِيرُهُ (ق).

وَفِي رَوَايَةٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ إِلَى مَكَّةَ ادَّهَنَ بَدْنَهُ لَيْسَ لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبٌ، ثُمَّ يَأْتِي مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ فَيُصَلِّي، ثُمَّ يَرْكَبُ، فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً أَحْرَمَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ (خ).

١٠٩٢- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ، فَلَمَّا عَلَا عَلَى جَبَلِ الْيَدَاءِ أَهْلٌ (د).

وقد استحَبَّ العلماء أن يكون ابتداء المحرم بالتلبية بإثر صلاة يصليها^(٢).

وأجمع عوام أهل العلم على أن الإحرام جائزٌ بغير اغتسال^(٣).

(١) أي: يريق الدهن.

(٢) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٢٩٦).

(٣) الإشراف (الإقناع ٢/٧٧٨).

والنجره من اللباس واجب في الإحرام، وليس شرطاً فيه باتفاق علماء المسلمين^(١).

الاشتراط في الإحرام للمريض

وقال سبحانه: ﴿وَإِنْ مَعَ الْمَرِيضِ﴾ [الشرح].

١٠٩٣- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ضِبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ لَهَا: «لَعَلَّكَ أَرَدْتَ الْحُجَّ» ١٠٩٤. قَالَتْ: وَاللَّهِ، مَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجَعَةً. فَقَالَ لَهَا: «حُجِّي، وَاشْتَرِطِي، وَقُولِي: اللَّهُمَّ مَحِلِّي»^(٢) حَيْثُ حَبَسْتَنِي. وَكَأَنَّ تَحْتَ الْمُقَدَّادِ ابْنَ الْأَسْوَدِ (ق).

والعلماء مختلفون في جواز التحلل مع الاشتراط، فذهب أحمد وإسحاق، وهو قول للشافعي إلى الجواز. وكثير من العلماء ذهبوا عن هذا الحديث، فمنعوا الاشتراط من أصله^(٣).

التلبية وصفتها وأحكامها

وقال سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣].

١٠٩٥- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَأْسُهُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ أَهْلًا، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ، لَيْسَ لَكَ لَيْسَ، لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْسَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ، وَالْمُلْكُ لَكَ

(١) ابن تيمية (مجمع الفتاوى ١٠٨/٢٦).

(٢) مكان إحلائي.

(٣) ينظر: نيل الأوطار (١٠٦/٩) وما بعدها.

لا شريك لك». وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَزِيدُ مَعَ هَذَا: لَيْسَ لَكَ لَيْسَ
وَسَعْدُكَ، وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ، وَالرَّغْبَاءُ^(١) إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ^(ق).

١٠٩٦ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْ ذَكَرَ
التَّائِبَةَ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: وَالنَّاسُ يَزِيدُونَ ذَا
الْمَغَارِجِ وَتَحْوَةَ مِنَ الْكَلَامِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَسْمَعُ، فَلَا يَقُولُ لَهُمْ شَيْئًا
(حم، د، م، بمعناه).

١٠٩٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي تَلْيِيسِهِ:
الْبَيْتَ إِلَهَ الْحَقِّ لَيْسَ لَكَ (حم، ن، هـ).

١٠٩٨ - وَعَنْ السَّائِبِ بْنِ خَلَّادٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«أَتَانِي جِبْرِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِفْلَالِ
وَالتَّائِبَةِ» (الخمسة)^(٢).

١٠٩٩ - وَعَنْ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنْتُ رَدِيفَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَمْعٍ^(٣) إِلَى مَنَى، فَلَمْ يَزَلْ يُلَيِّسُ حَتَّى رَمَى جَعْرَةَ
الْعُقْبَةِ (ع).

وأجمع المسلمون على أن التليسة مشروعة. وأجمعوا على
استحسانها إلى دخول الحرم^(٤).

وأجمعوا على استحسانها دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ، وعلى كلِّ شَرَفٍ^(٥).

(١) الضراعة والمسالمة.

(٢) فيه عِلَّتَانِ: الأولى أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ الْمَطْلَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَطِيبٍ، عَنْ
السَّائِبِ، وَلَا يَثْبُتُ لِلْمَطْلَبِ سَمَاعٌ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالْأُخْرَى: أَنَّ فِيهِ
مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَّهُ.

(٣) هي المزدلفة.

(٤) شرح مسلم: المجموع (موسوعة الإجماع ١/٢٩٦)، مراتب الإجماع (٧٧).

(٥) الاستذكار (١١/١٢٢)، النوادر (الإقناع ٢/٧٨٧).

وأجمعوا على أن التلبية هي أن يقول: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك^(١). واختلفوا فيما زاد عن ذلك^(٢).

واتفقوا على أن وقت التلبية خارج عن تمام رمي آخر حصاة من السبع حصيات من يوم النحر في جمرة العقبة^(٣).

ورفع الصوت بالتلبية مُتَّفَقٌ على استحبابه بشرط أن يكون رفعاً مقصداً بحيث لا يؤدي نفسه. أما المرأة فقد أجمع العلماء على أن السنة أن لا ترفع صوتها عند التلبية، وإنما عليها أن تسمع نفسها^(٤).

الْقِرْآنُ وَالْتِمَنُّ وَالْإِفْرَادُ وَيَبَانُ أَفْضَلُهَا

وقال الله سبحانه: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وقال سبحانه: ﴿مَنْ تَمَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَسْرَمَ مِنْ أَهْلِي﴾ [البقرة: ١٩٦].

وقال سبحانه: ﴿فَمَنْ قَرَضَ فِيهِمْ الْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٧].

١١٠٠ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يُهْلَ بِحِجٍّ وَعُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلَ بِحِجٍّ فَلْيُهْلَ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيُهْلَ». قَالَتْ: وَأَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(١) فتح الباري، بداية المجتهد، نيل الأوطار عن الطحاوي (موسوعة الإجماع) (٢٩٦/١).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١٢٧/١٥).

(٣) مراتب الإجماع (٧٨).

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي، المغني، بداية المجتهد كلاماً عن ابن عبد البر (موسوعة الإجماع ٢٦٩/١، ٢٧٠)، الاستذكار (١٢٢/١١).

بِالْحَجِّ، وَأَهْلٌ بِهِ نَاسٌ مَعَهُ، وَأَهْلٌ مَعَهُ نَاسٌ بِالْعُمْرَةِ، وَالْحَجُّ،
وَأَهْلٌ نَاسٌ بِعُمْرَةٍ، وَكُنْتُ فِيمَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ (ق).

١١٠١- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَزَلَتْ آيَةُ
الْمُتَعَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَفَعَلْنَاهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَنْزِلْ
قُرْآنُ يُحَرِّمُهَا، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ حَتَّى مَاتَ (ق).

١١٠٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَهْلُ النَّبِيِّ ﷺ بِعُمْرَةٍ
وَأَهْلُ أَصْحَابِهِ بِالْحَجِّ، فَلَمْ يَحِلَّ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَا مَنْ سِوَاكَ الْهَدْيِ
مِنْ أَصْحَابِهِ، وَحَلَّ بِقِيَّتِهِمْ (م، حم).

١١٠٣- وَعَنْ حَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قُلْتُ
لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ تَحِلَّ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ قَالَ: «إِنِّي
قُلْتُ هَذَيْنِ، وَلَبَدْتُ»^(١) رَأْسِي، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَحِلَّ مِنْ الْحَجِّ
(ع: إلآت).

١١٠٤- وَعَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَهْلَلْنَا مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ مُقَرَّدًا (م، حم).

١١٠٥- وَعَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،
قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُكَلِّمُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا، يَقُولُ:
«لَيْكَ عُمْرَةٌ وَحَجًّا» (ق).

١١٠٦- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجْنَا نَصْرُخُ بِالْحَجِّ،
فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً، وَقَالَ: «لَوْ
اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً، وَلَكِنْ سَفَتُ
الْهَدْيَ، وَقَرَأْتُ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ» (حم).

(١) أي: ألصقت شعر رأسي.

١١٠٧- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِوَادِي الْمُعَيِّقِ يَقُولُ: «أَتَانِي اللَّيْلَةُ أَنْتَ مِنْ رَبِّي» فَقَالَ: صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ، وَقُلْ: عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ (خ)، حم، د، هـ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «رَقُلْ عُمْرَةٌ وَحَجَّةٌ» (خ).

١١٠٨- وَعَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ: شَهِدْتُ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا، وَعُثْمَانَ يَنْتَهِي عَنِ الْمُتَعَةِ وَأَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا، فَلَمَّا رَأَى عَلِيٌّ ذَلِكَ أَهْلًا بِهِمَا: لَيْتَكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ، وَقَالَ: مَا كُنْتُ لِأَدْعَ سَنَةَ النَّبِيِّ ﷺ بِقَوْلِ أَحَدٍ (خ، ن).

١١٠٩- وَعَنْ سُرَّاقَةَ بِنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «دَخَلْتُ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» قَالَ: وَقَرَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ (حم).

قال ابن حزم: واتفقوا على أن من لبى ونوى بالحج والعمرة معاً، وساق الهدى مع نفسه حين إحرامه: بأنه قارن^(١).

ولا خلاف أن النبي قرن بين الحج والعمرة عام حجة الوداع^(٢).

قال ابن عبد البر: والأمة مجمعة على أن الأفراد والتمتع بجائز، بالقرآن والسنة والإجماع^(٣).

وقد أجمع أهل العلم على أنه إن أراد أن يهل بحج فأهل بعمرة، أو أراد أن يهل بعمرة فلبى بحج: أن اللازم له ما عقد عليه قلبه، لا ما نطق به لسانه^(٤).

(١) مراتب الإجماع (٨٢).

(٢) ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٣٧٤/٢٢).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٢٠٥/٨).

(٤) الإجماع (٦٢)، الإشراف (الإقناع ٧٧٦/٢)، (مجموع الفتاوى ١٠٥/٧٦).

وأجمعوا على أن من أهل بعصرة في أشهر الحج من أهل
الأفاق، وقدم مكة ففرغ منها، فأقام بها فحج من عامه: أنه
منتهى، وعليه هدي النمتع، أو الصيام إذا لم يجد^(١).

وأنه إن قضى عمرته لم عاد إلى بلده ومنزله، لم حج من عامه
ذلك: أنه ليس بمتمتع، لا هدي عليه، ولا صيام^(٢).

واتفقوا على أن من اعتمر عمرته كلها، مما بين استهلال
الحرم إلى أن يتمها قبل يوم الفطر، ولم ينو بها النمتع، ثم خرج
إلى منزله أو إلى الميقات، وهو من غير أهل مكة، ثم حج من
عامه = أنه ليس متمتعاً^(٣).

وأجمعوا على أنه لو أهل مكياً بعصرة من خارج الحرم في أشهر
الحج، ففضاها ثم حج من عامه ذلك: أنه من حاضري المسجد
الحرام الذين لا تمة لهم، وأن لا شيء عليه^(٤).

واتفق أهل العلم على أن أهل مكة يقع عليهم اسم حاضري
المسجد الحرام^(٥).

ولا خلاف بين أهل العلم أن من كان معه هدي ليس له أن
يعمل من إحرام الحج، ويجعله عمرة^(٦).

(١) الإجماع لابن المنذر (٧٢)، التمهيد لابن عبد البر (٣٥٠/٨).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٣٤٥/٨)، وقال: إلا الحسن البصري، فإنه قال: عليه

هدي، حج أو لم يحج، قال: لأنه كان يقال: عمرة في أشهر الحج متعة.

(٣) مراتب الإجماع (٨٣)، الاستذكار (٢٢٠/١١).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٣٥٠/٨).

(٥) الموضح (الإقناع ٢/٨٤٩).

(٦) المغني (موسوعة الإجماع ٤/٧٢).

وقد انعقد الإجماع على جواز الأفراد، والقران، والتمتع، وأن
الحاج له أن يحرم بأيها شاء، وإنما الخلاف في الأفضل^(١).
وأجمعوا على أن هدي التمتع يجب كذلك على القارن^(٢).

إدخال الحج على العمرة

وقال سبحانه: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾
[البقرة: ١٩٧].

١١١٠ - عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: أَرَادَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْحَجَّ عَامَ حَجِّ
الْحَرُورِيَّةِ فِي عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ كَانُوا
يَتَنَهَوْنَ عَنْهُ، فَتَخَافُ أَنْ يَصُدُّوكَ. فَقَالَ: لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ
أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ، إِذَنْ أَصْنَعُ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي
قَدْ أَوْجَبْتُ عُمْرَةً. ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِظَاهِرِ الْيَدَاءِ قَالَ: مَا شَأْنُ
الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ جَمَعْتُ حَجَّةً مَعَ عُمْرَتِي.
وَأَهْدَى هَدْيًا مَقْلُدًا اشْتَرَاهُ بِقُدَيْدٍ، وَأَطْلَقَ حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ فَطَافَ
بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا، وَكَمْ يَزِدُّ عَلَى ذَلِكَ، وَكَمْ يَحْلِلُ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ
حَتَّى يَوْمَ النَّحْرِ فَحَلَّقَ وَتَحَرَّ، وَرَأَى أَنْ قَدْ قَضَى طَوَافَ الْحَجِّ
وَالْعُمْرَةِ بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ (ق).

وأجمع أهل العلم على أن لمن أهل بالعمرة في أشهر الحج
إدخال الحج عليها ما لم يفتح الطواف بالبيت^(٣).

(١) المغني، وشرح صحيح مسلم للنووي، والمجموع له عن القاضي حسن،
وفتح الباري عن البغوي، ونيل الأوطار عن النووي (موسوعة الإجماع
٣١٦/١)، وابن تيمية (مجموع الفتاوى ٦٥/٢٦).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٦٦/٢٦).

(٣) الموطأ (٣٣٧/١)، الموضح (الإفناع ٧٨٢/٢)، التمهيد لابن عبد البر
(٢١٥/١٥، ٢١٦)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٥/٢٦).

فَسَخَّ الْحَجَّ إِلَى الْعُمْرَةِ

وقال الله سبحانه: ﴿مَنْ تَعَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ لَمْ يَسْتَبْرَأْ مِنَ الْهَدْيِ﴾
[البقرة: ١٩٦].

١١١١- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ أَمَرَنَا أَنْ نَحِلَّ وَنَجْعَلَهَا عُمْرَةً، فَكَبَّرَ ذَلِكَ عَلَيْنَا، وَصَاقَتْ بِهِ صُدُورُنَا، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَسْلُوا، فَلَوْلَا الْهَدْيُ مَعِيَ فَعَلْتُ كَمَا فَعَلْتُمْ». قَالَ: فَأَحْلَلْنَا حَتَّى وَطِئْنَا النِّسَاءَ، وَفَعَلْنَا كَمَا يَفْعَلُ الْحَلَالُ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّروِيَةِ، وَجَعَلْنَا مَكَّةَ بِظَهْرِ أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ (ق).

١١١٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَصْرُخُ بِالْحَجِّ صُرَاخًا، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ أَمَرَنَا أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً، إِلَّا مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ؛ فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّروِيَةِ وَرَحْنَا إِلَى مَنَى أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ (م).

١١١٣- وَعَنْ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا كَانَ بِعُسْفَانَ قَالَ لَهُ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ الْمُدَلِّجِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اقْضِ لَنَا قَضَاءَ قَوْمٍ كَانُوا وَلِدُوا الْيَوْمَ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَدْخَلَ عَلَيْكُمْ فِي حَبْكُمُ عُمْرَةً، فَإِذَا قَدِمْتُمْ فَمَنْ تَطَوَّفَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَقَدْ حَلَّ، إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ» (د).

١١١٤- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ: كَانَتْ الْمَتْعَةُ فِي الْحَجِّ لِأَصْحَابِ الرِّسُولِ ﷺ خَاصَّةً (م، ن، هـ).

قال ابن تيمية: أما متعة الحج فمفتقٌ على جوازها بين أئمة المسلمين^(١).

(١) منهاج السنة النبوية (٤/ ١٨٠).

وقال: فأما الفسخ بعمرة مجردة، فلا يجوزها أحد من العلماء^(١).

وقال: فإنه لو أراد أن يفسخ الحج إلى العمرة مفردة لم يجر بلا نزاع، وإنما الفسخ جائز لمن كان نيته أن يحج بعد العمرة^(٢).

مَا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ وَالْمُحْرِمَةُ مِنَ اللَّبَاسِ

وقال سبحانه: ﴿وَمَا أَتَيْنَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْهَوْا﴾ [الحشر: ٧].

١١١٥- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ قَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا الْبُرْئِيسَ^(٣)، وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا ثَوْبًا مَسْنُوعًا وَرَسًا^(٤)، وَلَا زَعْفَرَانًا، وَلَا الْخُفَيْنِ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ نَعْلَيْنِ فَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَتَقَلَّ مِنَ الْكَعْبَيْنِ» (ع).

١١١٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَّكِبُ الْمَرْأَةُ الْمُحْرِمَةُ، وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَازِينَ» (خ، ن، حم، ت).

١١١٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَوَّغَتِ النَّبِيُّ ﷺ بِمُخْطَبٍ بِعَرَفَاتٍ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ» (ق).

(١) مجموع الفتاوى (٢٦/٢٨٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٦/٥٨).

(٣) كل لوب رأسه ملتزم به.

(٤) نبت أصغر، يصنع به.

قال أبو محمد: يحتمل أن يكون المخاطب بذلك من لم يهمل بالحج إلا من عرفات، أو الذين لبسوا ما لا يلبسه المحرم.

١١١٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا أَوْقَصَتْهُ^(١) رَأْسَهُ وَهُوَ مُخْرِمٌ فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ وَلَا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ»^(٢)، فَإِنَّهُ يُنْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْكِيًا (م، حم، ن، هـ).

١١١٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ الرُّكْبَانُ يَمُرُّونَ بِنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا حَازُوا بِنَا سَدَلَتْ إِحْدَانَا جِلْبَابَهَا مِنْ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا، فَإِذَا جَاوَزُونَا كَشَفْنَاهُ (حم، د، هـ، بسند ض).

١١٢٠ - وَعَنْ سَالِمٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ عُمَرَ - كَانَ يَقْطَعُ الْخُفَيْنِ لِلْمَرْأَةِ الْمُخْرِمَةِ، ثُمَّ حَدَّثَنِي حَدِيثُ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ قَدْ رَخَّصَ لِلنِّسَاءِ فِي الْخُفَيْنِ، فَتَرَكَ ذَلِكَ (د).

وقد اتفق أهل العلم على أن المخرم يجتنب استعمال الطيب والمرعفران والورس، والثياب المورسة والمزعفرة، بعد إحرامه إلى صيحة يوم النحر^(٣).

واتفقوا على أن المخرم يجتنب لباس العمائم والقلائس والحجاب والبرانس والقميص والمخيط والسراويل التي لا تُسمى ثيابًا إن وجد (أزاراً^(٤)).

(١) الرقص: الكسر، والمراد: كسرت ركبته.
(٢) وهذا يشمل كل ما يغطي الرأس مما تقدم، كالعمامة والطاقية، وغيرهما.
(٣) الإشراف (الإقناع ٧٩٤/٢)، الاستدكار (٣٧/١١)، مراتب الإجماع (٧٦).
(٤) مراتب الإجماع (٧٦)، التمهيد لابن عبد البر (١٠٣/١٥).

وأجمعوا على أن للمرأة المحرمة لبس القميص والسدرج
والسراويل والخمر والبرانس^(١).

وأجمعوا على أن إحرام المرأة في وجهها دون رأسها، وأنها
تخمر رأسها وتستر شعرها^(٢).

وقال ابن تيمية: ولو غطت المرأة وجهها بشيء لا يمس الوجه
جاء بالاتفاق^(٣).

وأجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من تخمير رأسه^(٤).

وأجمعوا على أن السنة أن يحرم في إزار ورداء ونعلين^(٥).

وأجمعوا على أنه ليس للمحرم ستر بدنه بما عمل على قدره،
ولا ستر عضو من أعضائه بما عمل على قدره، كالقميص للبدن،
والسراويل لبعض البدن، والقفازين لليدين^(٦).

وأجمعوا على أن للمرأة أن تلبس المخيط كله، والخفاف، وأن
لها أن تغطي رأسها، وتستر شعرها إلا وجهها، فتسدل عليه
الثوب سداً خفيفاً تستره عن نظر الرجال إليها، ولا تلبس الثوب
الذي فيه الزعفران والورس^(٧).

(١) الإجماع لابن المنذر (٦٤)، التمهيد لابن عبد البر (١٠٤/١٥).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١٢٤/٩، ١٠٤/١٥، ١٠٨).

(٣) مجموع الفتاوى (١١٢/٢٦). وكذا نقله ابن عبد البر في (التمهيد ١٠٨/١٥).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٦٤)، التمهيد لابن عبد البر (١٠٤/١٥).

(٥) المجموع (موسوعة الإجماع ٥٦/١).

(٦) المغني، شرح صحيح مسلم، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٥٦/١).

(٧) المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٥٧/١، ٥٨)، الاستبصار (٢٨/١١، ٤٣).

واجمعوا على أنه تجب الفدية على المحرم إذا لبس عامداً ما نهي عنه^(١).

واجمعوا على أن الرجل إذا لبس قميصاً، وسراويل قبل أن يحرم، ثم أحرم وهو عليه: أنه يؤمر بنزعه، وإن لم ينزعه، وتركه؛ كان كمن لبسه بعد إحرامه لبساً مستقلاً^(٢).

واجمعوا على أنه لا بأس أن يستظل المحرم بالسقف والحائط والشجرة والخباء. وإن نزل تحت شجرة فلا بأس أن يطرح عليها ثوباً يستظل به^(٣).

واجمعوا على أن للمحرم أن يعقد الهيمان^(٤) والإزار على وسطه، والمنطقة كذلك^(٥).

قال أبو محمد: المتعارف عليه بين المسلمين في لباس الإحرام أن يكون أبيض، لما ورد في الخبر في فضل البياض. وورد في (سنن أبي داود) بسند لا بأس به: أن النبي ﷺ طاف مضطجعاً يبرد أخضر.

مَا يَصْنَعُ مَنْ أَحْرَمَ فِي قَبِيصٍ وَتَحْوِهِ

وقال سبحانه: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

(١) شرح صحيح مسلم للنووي، المغني (موسوعة الإجماع ٥٨/١).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢/٢٥٥)، الاستذكار (٢/١٣٣).

(٣) المغني، شرح صحيح مسلم للنووي، نيل الأوطار (١/٧١)، الاستذكار (١١/٤٦، ٤٧)، وزاد: واختلفوا في استغلاله على دابته، أو على المحمل.

ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢١/٢٠٧).

(٤) المنطقة التي يتطحن بها، ويشبهها ما يُعرف اليوم بالجزام.

(٥) الاستذكار (١١/٦٨).

١١٢١ - عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُ رَجُلٌ مَتَمَضِّخٌ^(١) بِطَيْبٍ؟ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ فِي جَبَّةٍ بَعْدَ مَا تَضَمَّخَ بِطَيْبٍ؟ فَنَظَرَ إِلَيْهِ سَاعَةً، فَجَاءَهُ الْوَحْيُ، ثُمَّ سُرِّي^(٢) عَنْهُ، فَقَالَ: «أَيُّنَ الَّذِي سَأَلَنِي عَنِ الْعُمْرَةِ أَنْفَاءً؟ فَالْتِمِسِ الرَّجُلُ فَجِيءَ بِهِ، فَقَالَ: «أَمَّا الطَّيْبُ الَّذِي بِكَ؛ فَأَغْسِلْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَأَمَّا الْجَبَّةُ؛ فَانْزِعْهَا، ثُمَّ اصْنَعْ فِي الْعُمْرَةِ كُلَّ مَا تَصْنَعُ فِي حَجَّتِكَ» (ق).

النَّهْيُ عَنْ اخْتِذِ الشَّعْرِ إِلَّا لِعُذْرٍ وَهَنْ الطَّيْبِ إِلَّا حِنْدَ الْإِحْرَامِ
وقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِدَأَ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦].

١١٢٢ - عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ بِي أَذًى مِنْ رَأْسِي، فَحُمِلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمَلُ يَتَنَاقَرُ عَلَى وَجْهِي، فَقَالَ: «مَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ الْجَهْدَ قَدْ بَلَغَ مِنْكَ مَا أَرَى، أَتَجِدُ شَاءَةً؟» قُلْتُ: لَا. فَتَرَكْتَ الْآيَةَ: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾، قَالَ: هُوَ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ إِطْعَامُ سِتِّهِ مَسَاكِينَ نِصْفَ صَاعٍ، طَعَامًا لِكُلِّ مِسْكِينٍ (ق).

وفي رواية: أَتَى عَلِيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الْحُدَيْيَةِ، فَقَالَ: «كَانَ هَوَامٌ رَأْسُكَ تُؤْذِيكَ؟» فَقُلْتُ: أَجَلٌ. قَالَ: «فَاخْلِقْهُ، وَادْبِغْ شَاءَةً، أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ تَصَدَّقْ بِثَلَاثَةِ أَصْعَاقٍ مِنْ تَمْرٍ بَيْنَ سِتِّهِ مَسَاكِينَ» (م، حم، د).

(١) مَطْمَخٌ، مَكْرَمٌ مِنْهُ.

(٢) أَيُّ: كَيْفَ، ذَلِكَ عَنْهُ.

١١٢٣- وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «ولا توب منة وزمن، ولا زعفران» (ع)، وقال في المحرم: «الذي مات لا تحنطه» (١) (م).

١١٢٤- وعن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ، قالت: كنت أطيب رسول الله ﷺ لإخراجه حين يحرم، ولجله قبل أن يطوف بالبيت (ق).

ولا خلاف أن قتل القمل في المحرم مباح (٢).

وأجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من الجماع، وقطل الصيد، والطيب، وبعض اللباس، وأخذ الشعر، وتقليم الأظفار (٣).

وعلى أن المحرم له حلق رأسه من علة، وعليه الفدية المذكورة في الحديث المتقدم على التخيير (٤).

وعلى وجوب الفدية على من حلق رأسه وهو محرم من غير علة (٥).

وعلى أن له أن يزيل ما كان منكسراً من ظفره (٦).

(١) أخلاط من الطيب للميت.

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ١٠٢٩/٢).

(٣) الإجماع لابن المنذر (٦٢).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٦٤)، مراتب الإجماع (٧٨)، الاستذكار (٣٠٥/١٣)، التمهيد (٢٣٩/٢).

(٥) الإشراف، الإنباء (الإقناع ٨٦١/٢، ٨٧٣).

(٦) الإجماع لابن المنذر (٦٤)، الإشراف (الإقناع ٨٠٠/٢)، المجموع، بداية المسجد، المغني (موسوعة الإجماع ٦٣/١).

وعلى أن المرأة ممنوعة مما منع منه الرجال في حال الإحرام إلا بعض اللباس^(١).

وعلى وجوب الفدية على من حلق رأسه لضرورة مرض أو حيوان يؤذيه في رأسه، أو لغير ضرورة^(٢).

واتفق أهل العلم على أن المحرمة تجتنب الطيب^(٣).

وأجمعوا على أن المحرم إذا تطيب عامداً لزمته الفدية^(٤).

وعلى أن للمحرم أن يدهن بدنه بالزيت والشحم^(٥).

وأجمعوا على أن للمحرم أن يغتسل من الجنابة^(٦).

وأجمعوا على أن له أن يستاك^(٧).

الْحِجَامَةُ لِلْمُحْرِمِ

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩].

١١٢٥ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اخْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ بِلَحْيِي جَمَلٍ^(٨) مِنْ طَرِيقِ مَكَّةَ فِي وَصْطِ رَأْسِهِ (ق).

(١) الإجماع لابن المنذر (٦٤).

(٢) بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ١/٦٢)، الاستذكار (١١/٢٦٧).

(٣) مراتب الإجماع (٧٧).

(٤) مراتب الإجماع (٧٧).

(٥) الإشراف (الإقناع ٢/٨٠٩).

(٦) الإجماع لابن المنذر (٦٨)، المغني، شرح مسلم (موسوعة الإجماع ١/٧٠)،

الاستذكار (١١/٢٠)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٦/١١٦).

وقال ابن المنذر: وانفرد مالك بن أنس فقال: يكره للمحرم أن يغتسل رأسه في الماء.

(٧) الإجماع لابن المنذر (٦٩).

(٨) موضح في طريق مكة.

وقد أجمع أهل العلم على جواز العجاجة للمحرم في الرأس وغيره إذا كان له عذر في ذلك^(١).

نِكَاحُ الْمُحْرِمِ وَحُكْمُ وَطْئِهِ

وقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا سَوْقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧].

١١٢٦ - عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكَحُ، وَلَا يَخْطُبُ (م، حم، ن، د).

١١٢٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ (ع).

ول(خ): تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ، وَمَاتَتْ بِسَرَفٍ^(١).

١١٢٨ - وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا، وَبَنَى بِهَا حَلَالًا، وَمَاتَتْ بِسَرَفٍ، فَدَفَنَاهَا فِي الظِّلَةِ الَّتِي بَنَى بِهَا فِيهَا (حم، ت). ورواه (م، هـ)، وَلَفْظُهُمَا: تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ، قَالَ: وَكَانَتْ خَالَتِي وَخَالَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ.

١١٢٩ - وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ حَلَالًا، وَبَنَى بِهَا حَلَالًا، وَكَانَتُ السَّقِيرَ بَيْنَهُمَا (ت حم).

قال العلماء: رواية صاحب القصة والسقير فيها أولى؛ لأنه أخبر وأعرف بها، وروى أبو داود: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: وَهَمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ.

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (موسوعة الإجماع ١/٧٢)، التمهيد لابن عبد البر (١٦٤/٢٣).

(٢) تقع اليوم في الثوارة من أعمال مكة شمالاً.

قال ابن عبد البر: ولا بأس أن يراجع المصحف زوجته في علمها منه، لا خلاف في ذلك؛ لأن رجوعه ليست كالنكاح، إذ ليست محتاج إلى ولي ولا صداق، ويلحقها الإيلاء والظهار والطلاق^(١).

وقد أجمع أهل العلم على أن الحج لا يفسد بإتيان شيء من محظورات الإحرام حال الإحرام إلا الجماع^(٢).

وأجمعوا على أن من جامع عامداً في حجة الفرض قبل وقوف بعرفة: أن عليه الحج في عامه القادم، والهدي^(٣).

قال ابن حزم: ولا نعلم أنهم اتفقوا على قضاء حج التطوع إذا فسد. وقد ادعى بعض العلماء في ذلك إجماعاً، وليس كذلك؛ بل قد وجدنا فيه خلافاً صحيحاً^(٤).

قال ابن القطان: ومن وطئ من المعتمرين قبل طوافه وسعيه؛ فقد أفسد عمرته، وعليه قضاء ذلك، والهدي في الوقت الذي يمكنه^(٥).

وقال ابن عمر وابن عباس وابن عمرو رضي الله عنهم: من أفسد حجه بالجماع، فالواجب فيه بدنة، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع. ولم يظهر في الصحابة خلافهم، فكان إجماعاً^(٦).

قال أبو محمد: الله أعلم بصحة هذا الإجماع، فإن الله نهى عن الرقت والفسوق والجدال، والجدال وبعض الفسوق لا يبطلان الحج في قول الأكثر، فلم يخص الرقت دونهما؟

(١) انظر: الاستذكار (٢٦٥/١١).

(٢) الإجماع لابن المنذر (٦٣)، مراتب الإجماع (٧٦)، الاستذكار (٢٩٠/١٢).

(٣) الإجماع لابن المنذر (٦٣)، التمهيد لابن عبد البر (٨٠/١٢).

(٤) مراتب الإجماع (٧٩).

(٥) الإقناع (٧٩١/٢).

(٦) المغني (موسوعة الإجماع ٣١١/١).

نَهْرِيمُ قَتْلِ الصَّيْدِ وَضَمَانَهُ بِمِثْلِهِ

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ بِحَكْمِ يَوْمِ ذُو عَدْلٍ مِنْكُمْ هَذَا يَبْلُغُ الْكَتْمُ أَوْ كَثْرَةُ طَعْمِهِمْ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَنْ سَلَفٍ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴿٥٠﴾﴾ [المائدة].

١١٣٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الضَّبْعِ يُصَيِّدُ الْمُحْرِمُ كَبْشًا، وَجَعَلَهُ مِنَ الصَّيْدِ (د، هـ) ^(١).

١١٣١ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: إِنِّي أَجَرْتُ أَنَا وَصَاحِبِي لِي فَرَسَيْنِ، نَسَبُوا إِلَى ثَغْرَةِ ثِيَّةٍ، فَأَصَبْنَا ظَنِيًّا وَتَحَنُّنٌ مُحْرِمَانِ، فَمَاذَا تَرَى؟ قَالَ عُمَرُ لِرَجُلٍ بِجَنَبِهِ: تَعَالَ حَتَّى نَحْكُمَ أَنَا وَأَنْتَ. قَالَ: فَحَكَمَا عَلَيْهِ بِعَتْرٍ، فَوَلَّى الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: هَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحْكُمَ فِي ظَنِّي حَتَّى دَعَا رَجُلًا، فَحَكَمَ مَعَهُ. فَسَمِعَ عُمَرُ قَوْلَ الرَّجُلِ فَدَعَاهُ، فَسَأَلَهُ: هَلْ تَقْرَأُ سُورَةَ الْمَائِدَةِ؟ قَالَ: لَا. فَقَالَ: هَلْ تَعْرِفُ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي حَكَمَ مَعِي؟ فَقَالَ: لَا. فَقَالَ: لَوْ أَخْبَرْتَنِي أَنَّكَ تَقْرَأُ سُورَةَ الْمَائِدَةِ لَأَوْجَعْتُكَ ضَرْبًا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿يَحْكُمُ يَوْمَ ذُو عَدْلٍ مِنْكُمْ هَذَا يَبْلُغُ الْكَتْمُ﴾، وَهَذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ (مالك).

١١٣٢ - وَعَنْ جَابِرٍ: أَنَّ عُمَرَ قَضَى فِي الضَّبْعِ بِكَبْشٍ، وَفِي الْغَزَالِ بِعَشْرِ، وَفِي الْأَرْتَبِ بِعَشَائٍ ^(٢)، وَفِي الْيَرَسِ بِجَمْرَةٍ ^(٣) (مالك).

(١) صححه البخاري وعبد الحق، وصححه الدارقطني وغيره، وقفه على عمر.

(٢) العناني، بفتح العين، وتضعيف التاء: الأتلى من ولد المعز، التي توضع.

(٣) الأتلى من أولاد المعز التي بلغت أربعة أشهر.

١١٣٣ - وَعَنْ الْأَجْلَحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «فِي الضَّبِّ إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرَمُ كَبَشٌ، وَفِي الظَّبْيِ شَاةٌ، وَفِي الْأَرْثَبِ عَنَاقٌ، وَفِي الْيَرْبُوعِ جَفْرَةٌ، قَالَ: وَالْجَفْرَةُ: الَّتِي قَدْ أَرْتَعَتْ، (قَطْ)».

قال أبو محمد: اختلف في الأجلح، فضعه النسائي وأبو حاتم. وقال ابن حبان: كان لا يدري ما يقول، جعل أبا سفيان أبا الزبير، ووثقه ابن معين والعجلي^(١).

وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يحل للمحرم أن يقصد فيقتل شيئاً مما يؤكل من الصيد البري بين الحرم، ما دام مُحْرَماً^(٢).

وأجمعوا على أن المحرم إذا قتل صيداً عامداً لقتله، ذكراً لإحرامه: أن عليه الجزاء^(٣).

واتفقوا على أن المراد بالصيد، هو: ما يجوز أكله للحلال من الحيوان الوحشي. أما ما ليس بوحشي، فيجوز للمحرم قتله إجماعاً^(٤).

وأجمعوا على أن صيد البحر للمحرم مباح اصطفاً، وأكله، وبيعه وشرائه^(٥).

وعلى أن للمحرم أن يذبح من الأنعام والدجاج الإنسي ما أحبه مما يملك، أو يأمر مالكه وهو محرم في الحرم^(٦).

(١) تهذيب التهذيب (١/١٨٩).

(٢) مراتب الإجماع (٧٨).

(٣) الإجماع لابن المنذر (٦٥)، مراتب الإجماع (٧٨)، الإنباء (الإقناع ٢/٨٧٣).

(٤) المعلى، المنقذ، شرح صحيح مسلم للنووي، بداية المجتهد، فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/٦٤).

(٥) الإجماع لابن المنذر (٦٧)، مراتب الإجماع (٧٨).

(٦) مراتب الإجماع (٧٨)، المعلى (موسوعة الإجماع ٢/١٠٢٨).

الصيد

ولا خلاف في أن المحرم إذا اضطرَّ إلى أكل الصيد أبيع له قتله^(١).
وأجمعوا على أن السَّبْع إذا بدأ المحرم لقتله المحرم: أن لا شيء عليه^(٢).

وأجمعوا على أن من قتل نعاماً فعليه بدنة من الإبل^(٣).
واتفق العلماء على أن قتل الصيد بمكة ومنى وسائر الحرم سواء،
في وجوب الجزاء عليه^(٤).

وأجمعوا على أن المحرم يقتل الصيد في الحرم ليس عليه إلا جزاء واحد، وإن اجتمعت عليه الحرمتان^(٥).

مَنْعُ الْمُحْرِمِ مِنْ أَكْلِ لَحْمِ الصَّيْدِ إِلَّا إِذَا لَمْ يُصَدَّ لِأَجْلِهِ
وَلَا أَهَانَ عَلَيْهِ

وقال سبحانه: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦].

١١٣٤ - عَنِ الصَّغْبِ بْنِ جَنَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَحَشِيًّا وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ، أَوْ بَوْدَانَ^(٦)، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ؛ قَالَ: «إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ» (ق).
قال أبو محمد: أولى ما يدل عليه هذا الحديث: الكراهة، وليس دليلاً في التحريم.

(١) المغني (موسوعة الإجماع ١/٦٤).

(٢) الإشراف (الإقناع ٢/٨٠٤).

(٣) الإنباء (الإقناع ٢/٨٦٨)، الاستذكار (١٢/٢٨٨).

(٤) الاستذكار (الإقناع ٢/٨٧٥)، المغني، مراتب الإجماع، شرح صحيح

مسلم، اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع ٢/١٠٢٨).

(٥) ابن القطن (الإقناع ٢/٨٧٥)، والحرمتان: كونه في الحرم وإحرامه.

(٦) الأبواء: جبل بين مكة والمدينة، قيل: سُمِّي الأبواء لولائه على القلب، وقيل: لأن السيول تنبهره، أي: تحملها. وبودان: موضع بقرب الجحفة.

١١٣٥ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُ يَبْخُسُ النَّعَامَ، فَقَالَ: «إِنَّا قَوْمٌ حُرْمٌ أَطْعَمُوهُ أَهْلَ الْحِلِّ» (حم) (١).

١١٣٦ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ يَوْمًا جَالِسًا مَعَ رَجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَتَرٍ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَامَنَا، وَالْقَوْمُ مُحْرَمُونَ وَأَنَا غَيْرُ مُحْرِمٍ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ، فَأَبْصَرُوا حِمَارًا وَخَشِيًا وَأَنَا مَشْغُولٌ أَخْصِفُ نَعْلِي فَلَمْ يُؤْذِنُونِي، وَأَحْبَبُوا لَوْ أَنِّي أَبْصَرْتُهُ، فَالْتَمَعْتُ فَأَبْصَرْتُهُ، فَقُمْتُ إِلَى الْفَرَسِ فَأَسْرَجْتُهُ، ثُمَّ رَكِبْتُ وَتَسَيْتُ السَّوْطَ وَالرُّمَحَ، فَقُلْتُ لَهُمْ: تَاوَلُونِي السَّوْطَ وَالرُّمَحَ، قَالُوا: وَاللَّهِ، لَا تُعِينُكَ عَلَيْهِ، فَغَضِيتُ فَتَزَلْتُ فَأَخَذْتُهُمَا، ثُمَّ رَكِبْتُ فَشَدَدْتُ عَلَى الْحِمَارِ فَعَقَرْتُهُ، ثُمَّ جِئْتُ بِهِ وَقَدْ مَاتَ، فَوَقَعُوا فِيهِ يَأْكُلُونَهُ، ثُمَّ إِثْمُ شَكُوا فِي أَكْلِهِمْ إِيَّاهُ وَهُمْ حُرْمٌ، فَرَحْنَا وَخَبَّاتُ الْعَصْدُ مَعِي، فَأَذْرَكُنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْ شَيْءٍ»، فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَتَاوَلْتُهُ الْعَصْدَ، فَأَكَلَهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ (ق).

و(كلم): «هَلْ أَشَارَ إِلَيْهِ إِنْسَانٌ أَوْ أَمَرَهُ بِشَيْءٍ؟» قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَاكْلُونَهُ».

وأجمع الصحابة على أن على الدال والمشير إلى الصيد من المحرمين الجزاء، إذا قتله المشار إليه وهو محرم، أو في الحرم (٢).

ولا يجوز للمحرم قبول صيد وُهِبَ له، ولا شراؤه، ولا استحداث ملكه بوجه من الوجوه بإجماع العلماء (٣).

(١) إسناده ضعيف، فيه علي بن زيد بن جدهان.

(٢) النوادر (الإقناع ٢/ ٨٧٤).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٥٨/ ٩).

قال أبو محمد: هذا الإجماع يخالف صريح حديث أبي قتادة،
فمن أين له أن يصح؟ وبسط أبو محمد ابن حزم الحكم في الصيد،
فأباح أكله لكل من لم يباشر القتل^(١).

صَيْدُ الْحَرَمِ وَشَجَرُهُ

وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا أُبْرِتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبِّي هَٰذَا الْبَلَدُ الْوَحِيدُ﴾
حَرَمَهَا [النمل: ٩١].

١١٣٧ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ
فَتْحِ مَكَّةَ: «إِنَّ هَٰذَا الْبَلَدَ حَرَامٌ، لَا يُقْضَدُ^(٢) شَوْكُهُ، وَلَا يُخْتَلَى
خَلَاهُ^(٣)، وَلَا يُتَقَرُّ صَيْدُهُ، وَلَا تُلْقَطُ لُقَطَتُهُ إِلَّا لِمُعْرِفٍ». فَقَالَ الْعَبَّاسُ:
إِلَّا الْإِذْخِرَ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْهُ لِقْيُونِ^(٤) وَالْيُوتِ. فَقَالَ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ»
(ق).

وَفِي لَفْظِهِ لَهُمْ: «لَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا» بِذَلِكَ قَوْلُهُ: «لَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا».
١١٣٨ - وَعَنْ عَطَاءَ: أَنَّ غُلَامًا مِنْ قُرَيْشٍ قَتَلَ حِمَامَةً مِنْ حِمَامِ
مَكَّةَ، فَأَمَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنْ يَقْدِيَ عَنْهُ بِشَاؤَ (شَافِعِي).
قال الطحاوي: وأجمعوا أن الصيد يحرمه الإحرام على المحرم،
ويحرمه الحزم على الحلال^(٥).

وقد أجمع أهل العلم على تحريم صيد الحرم، وقطع شجره على
الحلال والمحرم^(٦)، إلا الإذخر، فإن أخذه مباح بالإجماع^(٧).

(١) المحلي (المسألة: ٨٩٣).

(٢) أي: لا يقطع.

(٣) المشب الرطب، لا يَجْزُ.

(٤) جمع قَيْن، وهو: الحبلاد. وفي حديث أبي هريرة فيهما: «القبورنا وموتنا».

(٥) شرح معاني الآثار (١٧٥/٢).

(٦) الإجماع لابن المنذر (٧٧)، الاستذكار (الإقناع ٨٧٦/٢).

(٧) فتح الباري، المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ١٠٣٠/٢).

وأجمعوا على إباحة كل ما يُنبئه الناس في الحرم من البقول
والزروع والرياحين وغيرها^(١).

وأجمعوا على أن في حمام الحرم شاة^(٢).

وقال ابن حزم: ولا يُخرج شيء من تراب الحرم ولا حجارته
إلى الحل [لأنها من الحرم]، وأما الماء فيجوز؛ لأن حرمة الحرم
للأرض^(٣).

مَا يُقْتَلُ مِنَ الدَّوَابِّ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ

١١٣٩ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ
خَمْسٍ فَوَاقِقَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْغُرَابِ، وَالْجِدَاؤُ، وَالْعَقْرَبِ،
وَالْفَأْرَةَ، وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ (ق).

١١٤٠ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مُحْرِمًا
بِقَتْلِ حَيَّةٍ بِمِثْنَى (م).

١١٤١ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَسُئِلَ: مَا يُقْتَلُ الرَّجُلُ مِنَ
الدَّوَابِّ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ فَقَالَ: حَدَّثَنِي إِحْدَى نِسْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ
يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكَلْبِ الْعَقُورِ، وَالْفَأْرَةِ، وَالْعَقْرَبِ، وَالْجِدَاؤِ،
وَالْغُرَابِ، وَالْحَيَّةِ (م).

وأجمع أهل العلم على أن السَّبُعَ إذا آذى المحرم فقتله: أن
لا شيء عليه^(٤).

(١) الإجماع لابن المنذر (٧٨)، المقني، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة
الإجماع ١٠٣٠/٢).

(٢) الإجماع (٦٦)، وقال ابن المنذر: وانفرد العممان، فقال فيه: فيه.

(٣) المعلى (المسألة: ٨٩٩).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٦٨)، مراتب الإجماع (٧٧).

وعلى أن للمحرم قتل الذئب^(١).

تفضيل مكة على سائر البلاد

وقال تعالى: ﴿لَا أُقِيمُ هَذَا الْبَلَدُ^(١)﴾ [البلد].

وقال تعالى: ﴿وَهَذَا الْبَلَدُ الْأَمِينُ^(٢)﴾ [الأمين].

وقال سبحانه: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ فِيمَا بَيْنَ يَدَيْهِ^(٣)﴾ [المائدة: ٩٧].

وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ أَنْ أَهْبَدَ رَبُّكَ هَذِهِ الْبَلَدَ الَّذِي حَرَّمَهَا﴾ [النمل: ٩١].

١١٤٢ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ ابْنِ الْحَمَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ - وَهُوَ وَاقِفٌ بِالْحَزْوَرَةِ^(١) فِي سُوقِ مَكَّةَ -: «وَاللَّهِ، إِنَّكَ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ، وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ، وَلَوْلَا أَنِّي أَخْرَجْتُ مِنْكَ مَا خَرَجْتُ» (حم، ت، هـ).

١١٤٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَكَّةَ: «مَا أَطْيَبَكَ مِنْ بَلَدٍ، وَأَحَبُّكَ إِلَيَّ، وَلَوْلَا أَنْ قَوْمِي أَخْرَجُونِي مِنْكَ مَا سَكَنْتُ غَيْرَكَ» (ت).

قال أبو محمد: لم يقسم المولى سبحانه بلفظ الإقسام ببقعة من الأرض سوى مكة، وهي أحب أرض الله إلى الله، والصلاة فيها بمئة صلاة في مسجد النبي ﷺ، وهذه وحدها كافية في فضلها على المدينة، فإنما تفضل الأماكن بالأعمال، وأما البلاد

(١) الإجماع لابن المنذر (٦٨).

(٢) الزبيرة الصغيرة، موضع بمكة عند باب الحنطين من جهة العجمون، وقد دخلت في توسعة المسجد الحرام.

فلا تقدس أحداً، والقول بفضلها هو قول الجمهور، وفضل مالك المدينة، ولأبي محمد ابن حزم مبحث لطيف في كتابه (المسعى)، نقصى فيه أدلة من فضل المدينة، ورد عليها.

حَرَمُ الْمَدِينَةِ وَتَحْرِيمُ صَيِّدِهِ وَشَجَرِهِ

وقال تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ (١) [الضحى].

١١٤٤- عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى نَوْرٍ» (ق).

١١٤٥- وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ: «لَا يُخْتَلَى خِلَاهَا» (٢)، وَلَا يُنْتَرُ صَيِّدُهَا، وَلَا تُلْتَقَطُ لِقَطْنُهَا إِلَّا لِمَنْ أَشَدَّ بِهَا، وَلَا يَصْلُحُ لِرَجُلٍ أَنْ يَحْمِلَ فِيهَا السَّلَاحَ لِقِتَالٍ، وَلَا يَصْلُحُ أَنْ تُقَطَعَ فِيهَا شَجَرَةٌ، إِلَّا أَنْ يَعْلِفَ رَجُلٌ بَعِيرَهُ» (حم، د).

١١٤٦- وَعَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَدَعَا لَهَا، وَإِنِّي حَرَمْتُ الْمَدِينَةَ، كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ» (ق).

١١٤٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَ لَابَتَيْ (٣) الْمَدِينَةِ، وَجَعَلَ اثْنَيْ عَشَرَ مِيلاً حَوْلَ الْمَدِينَةِ حِمًى (ق).

١١٤٨- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ، إِنِّي أَحَرَّمُ مَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا، مِثْلَ مَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ، اللَّهُمَّ، بَارِكْ لَهُمْ فِي مَذْهِبِهِمْ وَصَاعِيهِمْ» (ق).

(١) العشب الرطب.

(٢) اللابة: الحرة، وهي الأرض ذات الحجارة السود، وجمعها: لآب.

و- (ح) عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مِّنْ كَذَا إِلَى كَذَا، لَا يُقَطَّعُ شَجَرُهَا، وَلَا يُحْدَثُ فِيهَا حَدَثٌ، مَنَ أَحْدَثَ لَهَا حَدَثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ».

و- (م) عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَحَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، هِيَ حَرَامٌ، وَلَا يُخْتَلَى خِلَالُهَا^(١)، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ؟ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ.

١١٤٩- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ، حَرَامٌ مَا بَيْنَ مَازِمَتَيْهَا^(٢)، أَنْ لَا يُهْرَاقَ فِيهَا دَمٌ، وَلَا يُحْمَلَ فِيهَا سِلَاحٌ، وَلَا يُخْبَطَ فِيهَا شَجَرٌ، إِلَّا لِعَلْفٍ» (م).

١١٥٠- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ سَعْدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَكِبَ إِلَى قَصْرِهِ بِالْعَقِيقِ، فَوَجَدَ عَبْدًا يَقَطِّعُ شَجَرًا أَوْ يَخْبِطُهُ، فَسَلَّيَهُ، فَلَمَّا رَجَعَ سَعْدٌ جَاءَهُ أَهْلُ الْعَبْدِ، فَكَلَّمُوهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَى غُلَامِهِمْ، أَوْ عَلَيْهِمْ مَا أَخَذَ مِنْ غُلَامِهِمْ، فَقَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ أَرُدَّ شَيْئًا تَقْلَبِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبَى أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ (م، حم).

وصيد حرم المدينة حرام في قول العلماء كافة، إلا أبا حنيفة، فقال: ليس بحرام. ولا جزاء في صيدها بالاتفاق^(٣).

ومن احتطب في حرم المدينة فحلال سلب كل ما معه في حاله تلك، وتجريده من ثيابه إلا ما يستر العورة فقط، وهو قول سعد وعمر وابن عمر، ولا مخالف لهم من الصحابة يُعرف^(٤).

(١) عشها.

(٢) المأزم: المضيق في الجبال حيث يلتقي بعضها ببعض ويتسع ما وراءه والميم زائدة، وكأنه من الأزم: القوة والشدّة.

(٣) اختلاف الفقهاء، فتح الباري عن ابن خزيمة (موسوعة الإجماع ٩٨٣/٢).

(٤) المعلى (موسوعة الإجماع ٩٨٣/٢).

صَيْدُ وَجٍّ^(١)

١١٥١- عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَيْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ هُرَيْرَةَ
بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ صَيْدَ وَجٍّ^(٢)
وَعِصَاهُ^(٣) حَرَمٌ مُعَرَّمٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» (حم، د، تغ)، وَلَفْظُهُ: «إِنَّ
صَيْدَ وَجٍّ حَرَامٌ»، وَقَالَ: وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ. والحديث ضعيف.

دُخُولُ مَكَّةَ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّسُلَ بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ
الْحَرَامَ إِنِ شَاءَ اللَّهُ مَآمِنِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧].

١١٥٢- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ
دَخَلَ مِنَ الشَّيْبَةِ الْعُلْيَا^(٤) الَّتِي بِالْبَطْحَاءِ، وَإِذَا خَرَجَ خَرَجَ مِنَ الشَّيْبَةِ
السُّفْلَى^(٥) (ع إلات).

١١٥٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ مَكَّةَ دَخَلَ
مِنْ أَعْلَاهَا، وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا.

وفي رواية: دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كِدَاءِ الَّتِي بِأَعْلَى مَكَّةَ (ق).

وأجمع أهل العلم على استحسان التلية إلى دخول الحرم^(٥).

تَحْرِيمُ حَمْلِ السَّلَاحِ بِمَكَّةَ

وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

(١) والبر بالظانف.

(٢) شجرة التي في الشوك.

(٣) يُعرف اليوم بـ «ربع الحجون».

(٤) المكان المعروف اليوم بـ «كُدَيْ».

(٥) مراتب الإجماع (٧٧).

فصل

١١٥٤ - عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يَحْمِلَ بِمَكَّةَ السَّلَاحَ» (م).

رَفَعَ الْيَدَيْنِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْبَيْتِ وَمَا يُقَالُ عِنْدَ ذَلِكَ

﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمَ حُرْمَتَ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ (الحج: ٢٠)

١١٥٥ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «تُرْفَعُ الْأَيْدِي فِي الصَّلَاةِ، وَإِذَا رَأَى الْبَيْتَ، وَعَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَعَشِيَّةَ عَرَفَةَ، وَبِجَمْعٍ، وَعِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ، وَعَلَى الْمَيْتِ» (شأ، بسند ض).

١١٥٦ - وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْبَيْتَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ، زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا وَتَكْرِيمًا وَمَهَابَةً، وَزِدْ مِنْ شَرَفِهِ وَكَرَمِهِ مِمَّنْ حَجَّهٖ وَاعْتَمَرَهُ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا وَتَكْرِيمًا وَبِرًّا» (شأ، بسند ض).

طَوَافُ الْقُدُومِ وَالرَّمْلِ^(١) وَالْاضْطِبَاطُ فِيهِ

﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (الأحزاب: ٢١)

١١٥٧ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوَافَ الْأَوَّلَ خَبً^(٢) ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا، وَكَانَ يَسْعَى بِطَرْنِ الْمَسْبُورِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ (ق).

وَفِي رَوَايَةٍ: رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا (ق).

وَفِي رَوَايَةٍ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ، فَرَاةً يَسْعَى ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ بِالْبَيْتِ، وَيَمْشِي أَرْبَعَةً (ق).

(١) هو إسماع المشي، مع مقاربة الخطو، وهو بمعنى التليق.
(٢) أسرع.

١١٥٨- وَحَنَ يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَبَ مُضْطَبًا^(١)، وَعَلَيْهِ بُرْدٌ (ت، هـ، د). وَقَالَ: يُرِيدُ لَهُ أَخْضَرًا.

١١٥٩- وَحَنَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ اعْتَمَرُوا مِنْ جَعْرَانَةَ فَرَمَلُوا بِالْبَيْتِ، وَجَعَلُوا أَرْذِيَّتَهُمْ تَحْتَ أَبْطَالِهِمْ، ثُمَّ قَذَفُوها عَلَى عَوَاتِقِهِمُ الْيُسْرَى (حم، د).

١١٦٠- وَحَنَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَلِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَقْدَمُ عَلَيْكُمْ قَوْمٌ قَدْ وَهَنَتْهُمْ حُمَى يَثْرِبَ. فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ، وَأَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ، وَلَمْ يَمْنَعَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ (ق).

١١٦١- وَحَنَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: فِيمَا الرَّمْلَانِ الْآنَ، وَالْكَشَفُ عَنِ الْمَنَاقِبِ، وَقَدْ أَطْلَأَ^(٢) اللَّهُ الْإِسْلَامَ، وَتَفَى الْكُفْرَ وَأَهْلَهُ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا نَدْعُ شَيْئًا كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (حم، د، هـ).

١١٦٢- وَحَنَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرْمُلْ فِي السَّبْعِ الَّذِي أَقَاضَ فِيهِ (د، هـ).

قال ابن عبد البر: وجماعة الفقهاء بالحجاز والعراق من أئمة الفتوى وأتباعهم وهم الحجة على من شذَّ عنهم، على فعل ابن عمر: كان إذا قدِمَ مكة رَمَلَ بالبيت، ثم طاف بين الصفا والمروة، وإذا أتى من مكة لم يرمل بالبيت، وابتدأ الطواف من الحجر، ولا خلاف فيه^(٣).

(١) المضطباع: هو ما بينه ابن عباس في الحديث الذي بعده.

(٢) أطلأ الشيء، بمعنى: وطأ، أي: أرساه.

(٣) الاستذكار (١٢/١٣٨).

وأجمع العلماء على أن من طاف في شهر حج أو عمرة، فلا رمل عليه بلا خلاف^(١).

واتفقوا على أن من جعل البيت عن يساره، فطاف خارج الجعفر - ولم يخرج عن طوافه من المسجد - سبعا، ثلاثة خيما^(٢) وأربعة منيا: أنه طاف^(٣).

وأجمعوا على أنه ليس له أن يأتي بشوط، ثم يخرج من الطواف، ويأتي بشوط آخر في زمن ثان^(٤).

وأجمعوا على أن لا رمل على النساء حول البيت^(٥).

وأجمعوا على أنه ليس على النساء اضطباع^(٦).

واتفق العلماء على أن طواف القدوم سنة، ليس ركنا، ولا واجبا^(٧).

وأجمعوا على أن شرب الماء في الطواف جائز^(٨).

وأجمعوا على أن القعود اليسير في أثناء الطواف للاستراحة لا يضر^(٩).

وأجمعوا على أن من شك في طوافه بنى على اليقين^(١٠).

(١) شرح مسلم للنووي (موسوعة الإجماع ٧٦٧/٢).

(٢) ضرب من العدو دون العتق.

(٣) مراتب الإجماع (٧٨)، النير (الإقناع ٨٢٥/٢).

(٤) النير (الإقناع ٨٢٦/٢).

(٥) الإجماع لابن المنذر (٧٠)، الاستذكار (١٣٩/١٢).

(٦) المغني (موسوعة الإجماع ٥٨/١).

(٧) التمهيد لابن عبد البر (٢٧١/١٧)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢١٥/٢٦).

(٨) الإجماع لابن المنذر.

(٩) المجموع عن الماوردي (موسوعة الإجماع ٧٦٧/٢).

(١٠) الإشراف (الإقناع ٨١٩/٢).

استلام الحجر وتقبيله، والتكبير حيث

﴿وَاتَّبِعُوا لَمَلِكِكُمْ تَهْتَدُوا﴾ (١٨٨) [الامراء: ١٥٨].

١١٦٣- عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ يُقْبَلُ الْحَجَرَ، وَيَقُولُ: إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَكُلُّوْا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلَكَ (ع).

١١٦٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَسُئِلَ عَنِ اسْتِلامِ الْحَجَرِ، فَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ، ثُمَّ يَقْبَلُهُ (خ).

١١٦٥- وَعَنْ نَافِعٍ، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا اسْتَلَمَ الْحَجَرَ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَبَّلَ يَدَهُ، وَقَالَ: مَا تَرَكْتُهُ مِنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ (ق).

١١٦٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَنِ^(١) (ق).

١١٦٧- وَفِي لَفْظٍ: طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَعِيرٍ، كُلَّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ، وَكَبَّرَ (خ، حم).

١١٦٨- وَعَنْ أَبِي الطَّفِيلِ عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالْيَيْتِ، وَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِمِخْجَنِ مَعَهُ، وَيَقْبَلُ الْمِخْجَنَ (م، د، هـ).

١١٦٩- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: يَا عُمَرُ، إِنَّكَ رَجُلٌ قَوِيٌّ، لَا تُزَاجِمُ عَلَى الْحَجَرِ فَتُؤْذِي الضَّعِيفَ، إِنْ وَجَدْتَ خَلْوَةً فَاسْتَلِمَهُ، وَإِلَّا فَاسْتَقْبَلَهُ، وَهَلَّلْ وَكَبَّرْ (حم)^(٢).

(١) المِخْجَنُ: عصاً معقوفة الرأس كالصولجان، والمِيم زائدة.

(٢) في إسناده مجهول: شيخ بمكة يحدث في إمارة الحججاج، عن حمير، وقد سماه مفيان بن عيينة في (السنن المأثورة: ٥١٠): عبد الرحمن بن نافع بن عبد الحارث، وهو من أولاد الصعلبة، ولي أبوه لعمر بن الخطاب.

قال ابن عبد البر: لا خلاف في أن تقبيل الحجر الأسود في الطواف من سنن الحج لمن قدر عليه، ومن لم يقدر وفتح يده على فيه ثم وضعها عليه مسلماً، ورفعها إلى فيه، فإن لم يفعل فلا إثم عليه^(١).

قال أبو محمد: لكن المتعارف عليه: وضع اليد على الحجر، ثم تقبيلها، وثبت أن النبي ﷺ استلم الحجر بمحجنه، على نحو هذه الهيئة.

وذكر ابن المنذر أن أهل العلم أجمعوا على أن السجود على الحجر جائز، وقال مالك: بدعة^(٢).

قال أبو محمد: ورد السجود عليه مرفوعاً وموقوفاً على ابن عباس، واختلف في صحته.

استلام الركن اليماني

١١٧٠- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمْ أَرَ النَّبِيَّ ﷺ يَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِيَّ (ع إلا ت).

١١٧١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَدْعُ أَنْ يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ فِي كُلِّ طَوَافٍ (حم، د).

١١٧٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ مَسَحَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ وَالرُّكْنَ الْأَسْوَدَ يَحْطُ الْخَطَايَا حِطًّا» (حم، ن).

(١) الاستذكار (١٥٧/١٢). وانظر: بداية المجتهد، ونيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٧٦٨/٢).

(٢) الإجماع لابن المنذر (٦٩).

قال ابن عبد البر: لا خلاف أن الركبتين جميعاً يستلزمان؛ الأسود واليماني، وإنما الفرق بينهما: أن الأسود يُقبل، وإن اليماني لا يُقبل^(١).

الطائفُ يجعلُ البيتَ عن يساره ويخرجُ في طوافه عن الحجر

وقال تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩].

ومن طاف دون الحجر فلم يطف بالبيت، بل طاف فيه.

١١٧٣- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ اتَى الْحَجَرَ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ مَشَى عَلَى يَمِينِهِ^(٢) ثَلَاثًا فَرَمَلَ، وَمَشَى أَرْبَعًا (م، ن).

١١٧٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ هَنِ الْحَجَرِ أَمِنَ الْبَيْتِ هُوَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: فَمَا لَهُمْ لَمْ يَدْخُلُوهُ فِي الْبَيْتِ؟ قَالَ: «إِنَّ قَوْمَكَ قَصَرْتُمْ بِهِمُ النَّفَقَةَ». قَالَتْ: فَمَا شَأْنُ بَابِهِ مُرْتَفِعًا؟ قَالَ: «فَعَلَ ذَلِكَ قَوْمُكَ لِيَدْخُلُوا مِنْ شَاءُوا، وَيَمْنَعُوا مَنْ شَاءُوا، وَلَكُونَا أَنْ قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِالْجَاهِلِيَّةِ، فَأَخَافُ أَنْ تُكْرَهُ قُلُوبُهُمْ أَنْ أَدْخِلَ الْحَجَرَ فِي الْبَيْتِ، وَأَنْ أَصِقَ بَابُهُ بِالْأَرْضِ» (ق).

١١٧٥- وَفِي رِوَايَةٍ قَالَتْ: كُنْتُ أَحِبُّ أَنْ أَدْخُلَ الْبَيْتَ أَصْلِي فِيهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي فَأَدْخَلَنِي الْحَجَرَ، فَقَالَ لِي: «اصْلِي فِي الْحَجَرِ إِذَا أَرَدْتَ دُخُولَ الْبَيْتِ، فَإِنَّمَا هُوَ قِطْعَةٌ مِنَ الْبَيْتِ، وَلَكِنْ قَوْمُكَ اسْتَقْصَرُوا حِينَ بَنَوْا الْكَعْبَةَ، فَأَخْرَجُوهُ مِنَ الْبَيْتِ» (حم، ن، د، ت).

(١) الاستذكار (١٤٧/١٢)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٠٨/٢٧).
(٢) أي: يمين نفسه ﷺ مما يلي الباب.

واتفق أهل العلم على أن من ألقى البيت من يساره فطاف خارج الحجر، ولم يخرج في طوافه من المسجد شيئاً ثلاثة خيلاء وأربعة مشياً = فقد طاف^(١).
وأجمع العلماء على أن كل من طاف بالبيت، لزمه أن يدخل الحجر في طوافه^(٢).

الطَّهَارَةُ وَسُتْرُ الْعَوْرَةِ لِلطَّوَّافِ

وقال سبحانه: ﴿وَطَهِّرِ بَيْنَ يَدَيْهِ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [الحج: ٢٦]، وتطهير الحال أولى من تطهير المحل.
وقال سبحانه: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١].

١١٧٦- في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «لا يطوف بالبيت عريان» (ق).

١١٧٧- وعن عائشة رضي الله عنها: أنها قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ لا تذكر إلا الحج، حتى جئنا سرف^(٣) فطمشت^(٤)، فدخل علي رسول الله ﷺ وأنا أبكي، فقال: «مَا لَكَ لَعَلَّكَ تَقْسَمُ؟» فقالت: نعم. قال: «هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، أَعْلَى مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي» (ق).

قال ابن تيمية: فما ثبت بالنص من إيجاب الطهارة والستارة في الطواف متفق عليه^(٥).

(١) مراتب الإجماع.

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٥٠/١٠).

(٣) بفتح السين وكسر الراء، واد كبير من روافد نهر الظهوران، ويضع فيه أم

المؤمنين ميمونة رضي الله عنها فيه، في سهل التوارة اليوم.

(٤) أي: جفشت.

(٥) مجموع الفتاوى (٢٢٢/٢٦). وانظر: التمهيد لابن عبد البر (٢٦٢/١٩).

قال أبو محمد: الذي ثبت هو الطهارة من الحيض، لا غير.
 واتفق العلماء على أن العريان الذي لا يمكنه الطواف إلا عرياناً
 أنه يطوف ليلاً، وهو أمرٌ من صلاته عرياناً^(١).
 وأجمع العلماء على أن الحائض لا تطوف^(٢).
 وأجمعوا على أن المستحاضة التي لا يمكنها أن تطوف إلا مع
 نجاسة الدم أنها تطوف إذا توضأت وتطهرت وفعلت ما تقدر
 عليه^(٣). وكذلك من به سلس البول^(٤).

ذِكْرُ اللَّهِ فِي الطَّوَافِ

وقال سبحانه: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً
 وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ (البقرة).
 وجاء ذكر الله في آيات الحج في مواضع، وإنما أقيمت الشعائر
 لذكر الله.

١١٧٨- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّ وَالْحِجْرِ: «رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا
 حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ» (حم، ن، حب،
 د) وَقَالَ: بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ.

١١٧٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 «إِنَّمَا جُعِلَ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَرَمَى الْجِمَارِ لِإِقَامَةِ
 ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى» (حم، د، ت، بسند ض).

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٦/١٢٥، ٢٣٩).

(٢) الإنهاء (الإقناع ٢/٨٢١).

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٦/٢٤٥).

(٤) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٢/٢٣٦).

قال ابن عبد البر: العلماء كلهم يكرهون الكلام بين الصفا والمروة، وفي الطواف بالبيت إلا بذكر الله^(١).

وقال ابن تيمية: ليس في ذلك ذكر واجب باتفاق الامة^(٢).

وأجمع أهل العلم على أن الذكر والدعاء في الطواف مشروع^(٣).

الطَّوَّافُ رَاكِبًا لِعُذْرٍ

وقال تعالى في (سورة الحج: ٧٨): ﴿هُوَ أَجْتَبَنَكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾.

١١٨٠ - عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا قَدِمَتْ وَهِيَ مَرِيضَةٌ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ» (ع إلات).

١١٨١ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى رَاحِلَتِهِ، يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِبِخْبَتِهِ؛ لِأَنَّهُ يَرَاهُ النَّاسُ، وَلِيُشْرِفَ وَيَسْأَلُوهُ، فَإِنَّ النَّاسَ غَشَوهُ (م، حم، د، ن).

١١٨٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرِهِ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ كَرَاهِيَةً أَنْ يَصْرِفَ عَنْهُ النَّاسُ (م).

١١٨٣ - وَعَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: قُلْتُ لَأَبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَخْبِرْنِي عَنِ الطَّوَّافِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ رَاكِبًا، أَسْتَهْهُوَ، فَإِنْ قَوْمُكَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ سَهْوٌ؟ قَالَ: صَدَقُوا، وَكَذَبُوا. قُلْتُ: وَمَا قَوْلُكَ: صَدَقُوا،

(١) الاستذكار (١٢/٢٢٤).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٢٥/٢٦).

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٠/٤٢٧).

وَكَذِبُوا؟ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَثُرَ عَلَيْهِ النَّاسُ، يَقُولُونَ هَذَا مُحَمَّدٌ، هَذَا مُحَمَّدٌ، حَتَّى خَرَجَ الْعَوَاتِقُ^(١) مِنَ الْبُيُوتِ. قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُضْرَبُ النَّاسُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلَمَّا كَثُرُوا عَلَيْهِ رَكِبَ، وَالْمَشْيُ وَالسَّيْءُ أَفْضَلُ (م، حم).

وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمَرِيضَ يُطَافُ بِهِ، وَكَذَا الْعَصِي^(٢).
قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَانْفَرَدَ عَطَاءٌ، فَقَالَ يَسْتَأْجِرُ مَنْ يَطُوفُ عَنْهُ.
وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الرُّكُوبَ فِي الطَّوَافِ جَائِزٌ لِعَذْرِ أَوْ لغير عذر^(٣).

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الطَّوَافَ لَا يَجْزِي مِنْ خَارِجِ الْمَسْجِدِ^(٤).

رُكْعَتَا الطَّوَافِ وَالْقِرَاءَةُ فِيهِمَا وَاسْتِلامُ الرُّكْنِ بَعْدَهُمَا

وَقَالَ سَبْحَانَهُ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]. أَي: اتَّخِذُوا بَعْضَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ، وَكَانَ مَقَامُهُ الْحَرَمُ كُلُّهُ، وَكَانَتْ صَلَاةُ النَّبِيِّ لِرُكْعَتِي الطَّوَافِ فِي مَوْضِعٍ مِنْهُ، كَوُفُوفِهِ بِمَوْضِعٍ وَاحِدٍ بَعْرَةَ وَالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَكُلِّهَا مَوْقِفٌ، أَوْ هُوَ الْمَقَامُ الَّذِي كَانَ يَقِفُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْبِنَاءِ، أَوْ مَكَانُ قِيَامِهِ فِي الْمَشْعَرِ وَالْحَرَمِ.

١١٨٤ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا انْتَهَى إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ قَرَأَ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾، فَصَلَّى

(١) العواتق جمع هاتق، وهي المرأة الشابة أول ما تدرك.

(٢) الإجماع لابن المنذر (٧٠).

(٣) التبر (الإقناع ٨٢٦/٢)، ابن تيمية «العلل» (مجموع الفتاوى ١٢٥/٢٦، ١٨٨).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٧١).

رَكَعَتَيْنِ، فَقَرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، وَ﴿قُلْ بِتَائِبَاتِ الْمَكْفُورَاتِ﴾^(١)
 وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢)، ثُمَّ عَادَ إِلَى الرُّكْنِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى
 الصَّفَا (م، حم، ن).

وقيل للزُّهري: إِنْ عَطَاءٌ يَقُولُ: تُجْزَى الْمَكْرُوتَةُ مِنْ رَكَعَتَيْ
 الطَّوَافِ، فَقَالَ: السُّنَّةُ أَفْضَلُ. لَمْ يَطْفِئِ النَّبِيُّ ﷺ أَسْبُوعًا^(٣) إِلَّا صَلَّى
 رَكَعَتَيْنِ (خ).

قال ابن عبد البر: قال مالك: السنة التي لا خلاف فيها، ولا شك،
 والذي أجمع عليه المسلمون: أن مع كل أسبوع ركعتين^(٤).

وأجمعوا على أن الطائف يجزئه أن يصلي الركعتين حيث شاء^(٥)،
 إلا مالك ابن أنس؛ فإنه كره أن تُصَلَّى ركعتا الطواف في الحجر^(٦).

وقال الشافعي وأبو حنيفة: من نسيها يصليهما حيث شاء، إذا كان
 خارج الحرم^(٧).

السَّغْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ مَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ
 اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾^(٨) [البقرة].

١١٨٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا فَرَغَ مِنْ
 طَوَافِهِ إِلَى الصَّفَا، فَعَلَا عَلَيْهِ حَتَّى نَظَرَ إِلَى الْبَيْتِ، وَدَفَعَ يَدَيْهِ، فَجَعَلَ
 يَحْمَدُ اللَّهَ وَيَدْعُو مَا شَاءَ أَنْ يَدْعُو (م، د).

(١) أي: سبعة أشواط.

(٢) الاستذكار (١٢/١٦٦).

(٣) الإجماع لابن المنذر (٧١)، الاستذكار (٢/٨٢٤).

(٤) الإشراف (الإقناع ٢/٨٢٠).

(٥) بداية المجتهد (٣/٣٩٣).

١١٨٦- وفي حديث جابر رضي الله عنه: أن النبي ﷺ لما دنا من الصفا قرأ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾، أبدأ بما بدأ الله به، فبدأ بالصفا فرقي عليه حتى رأى البيت، فاستقبل القبلة، فوحد الله، وكبره، وقال: لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله وحده، البعز وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده، ثم دعا بين ذلك، فقال مثل هذا ثلاث مرات، ثم نزل إلى المروة حتى إذا انصببت^(١) قدماء في بطن الوادي سعى، حتى إذا صعدنا مشى حتى أتى المروة، ففعل على المروة كما فعل على الصفا (م).

وأجمع أهل العلم على أن من طاف بين الصفا والمروة سبعا، يبدأ بالصفا ويختم بالمروة؛ فقد سعى^(٢).

واتفقوا على أنه من سعى بين الصفا والمروة على غير طهر: أن ذلك يجزئه^(٣).

وأجمعوا على أن من لم يرق الصفا، ووقف بأصله: أنه يجزئه^(٤).

وأجمعوا على أن من سنة السعي بينهما: أن يرمل في بطن المسيل، حتى يقطعه إلى الجانب الذي يليه، هكذا حتى يتم سبع مرات بين الصفا والمروة^(٥).

(١) انحدرت.

(٢) مراتب الإجماع (٧٨)، الاستذكار (١٢/٢٠٠، ٢٠١).

(٣) الإجماع لابن المنذر (٧٢)، الاستذكار (١٢/١٤٠)، التمهيد (٢/٧٦)، قال ابن المنذر: وانفرد الحسن، فقال: إن ذكره قبل أن يحلق غليظ الطوائف.

(٤) الاستذكار (١٢/٢٠٠، ٢٠١).

(٥) الاستذكار (١٢/٢٠٠، ٢٠١، ٢٢٦، ٢٢٧).

المحرمات

قال أبو محمد: كل من الرَّمْل والمشي سُنَّة ثابتة، فقد ثبت أن ابن عمر مشى ولم يسع، فسُئِلَ عن ذلك، فقال: إن أَمَشِي فقد رَأَيْتُ رسول الله ﷺ يمشي، وإن أَسَعِي فقد رَأَيْتُ رسول الله ﷺ يسعي، وأنا شيخ كبير (الخمس، خز).

وأجمعوا على أنه يصح سعي من مشى على هيئته جميع ما بين الصفا والمروة، ولا شيء عليه^(١).

وأجمعوا على أنه ليس على النساء هرولة في السعي بين الصفا والمروة^(٢).

وأجمعوا على أن من سنة السعي أن يكون موصولاً بالطواف^(٣).

وأجمعوا على أنه لا صلاة عقيب السعي بالصفا والمروة^(٤).

وأجمعوا على أنه يجوز لمن له عذر أو اشتكى مرضاً أن يسعي ركباً^(٥).

قال أبو محمد: يُنسب - وهما - إلى أبي محمد ابن حزم: أنه يقول: الطواف بين الصفا والمروة أربعة عشر شوطاً، وهو برئ من ذلك، لم يقل به هو ولا أحد من أهل العلم بالأثر من الظاهرية وغيرهم.

(١) ابن قدامة (مجموع الفتاوى ١٢٨/٢٦).

(٢) الإجماع لابن المنذر (٧٠)، الاستذكار (١٣٩/١٢).

(٣) الاستذكار (٢٤٢/١٣).

(٤) ابن قدامة (مجموع الفتاوى ١٢٨/٢٦).

(٥) التمهيد لابن عبد البر (٩٩/١٤)، شرح صحيح مسلم (موسوعة الإجماع ٥٤٢/١).

لَا يَتَحَلَّلُ بَعْدَ الْعُمْرَةِ إِلَّا الْمُتَمِّعُ

١١٨٧- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْعُمْرَةِ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَأَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ، فَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِالْعُمْرَةِ فَأَخْلَوْا حِينَ طَافُوا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ، أَوْ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَلَمْ يُحِلُّوا إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ (ق).

مَتَى يُحْرِمُ، وَمَتَى يَتَوَجَّهُ إِلَى مِنَى ؟

وقال سبحانه: ﴿وَالشَّعْبِ وَالْوَتْرِ﴾ (٣) [الفجر].

قال ابن عباس: الشَّعْبُ: يوم التروية وعرفة، والوَتْرُ: يوم النحر.

١١٨٨- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَحَلَّكَ أَنْ تُحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْتَ إِلَى مِنَى، فَأَهْلَكْنَا مِنَ الْأَبْطَحِ^(١) (م).

١١٨٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ يَوْمَ التَّروِيَةِ وَالْفَجْرَ يَوْمَ عَرَفَةَ بِمِنَى (د، هـ، حم)، وَهُوَ فِي رِوَايَةٍ: قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِمِنَى خَمْسَ صَلَوَاتٍ.

١١٩٠- وَعَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُقَيْعٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ عَقِلْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَمِنْ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ التَّروِيَةِ ؟ قَالَ: بِمِنَى. قُلْتُ: فَأَمِنْ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّحْرِ ؟ قَالَ: بِالْأَبْطَحِ. ثُمَّ قَالَ: أَفْعَلُ كَمَا يَفْعَلُ أَمْرَاؤُكَ (ق).

(١) مسيل واسع فيه دُقاق الحصى، والمراد به: المكان الذي ينزل به النبي ﷺ، ويُعرف اليوم بالمعابدة.

وأجمع العلماء على أن المييت بمنى ليلة التاسع من ذي الحجة سنة، وليس بركن ولا واجب، فلو تركه لا دم عليه^(١).

واجمعوا على أن الحاج ينزل من منى حيث شاء^(٢).

واتفقوا على أن السنة أن لا يخرج من منى حتى تطلع الشمس^(٣).

واتفقوا على أنه من السنة أن يصلي الإمام بالناس بمنى يوم التروية: الظهر والعصر والمغرب والعشاء بها مقصورة، ويصلي الصبح^(٤).

لِلْوُكُوفِ بِعَرَفَةَ .. وَلَوْ سَاعَةً

وقال الله سبحانه: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ [البقرة:

١٩٨].

ومما روي في تفسير المشهود في قوله تعالى: ﴿وَشَاهِدُوا شُهُورًا﴾ أنه يوم عرفة.

١١٩١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، قَالَ: غَدَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَى حِينَ صَلَّى الصُّبْحَ فِي صَبِيحَةِ يَوْمِ عَرَفَةَ، حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ، فَتَزَلَّ بِنَمْرَةٍ، وَهِيَ مَنَزِلُ الْإِمَامِ الَّذِي يَنْزِلُ بِهِ بِعَرَفَةَ، حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ رَاحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُهَجِّرًا، فَجَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ، ثُمَّ رَاحَ فَوَقَّفَ عَلَى الْمَوْقِفِ مِنْ عَرَفَةَ (حم، د).

(١) المجموع، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٢٩٧/١)، الإشراف (الإقناع ٨٣١/٢).

(٢) المجموع عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٢٩٧/١)، الإشراف (الإقناع ٨٣١/٢).

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٢٩٧/١).

(٤) بداية المجتهد، المغني، فتح الباري، كلاهما عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٢٩٨/١)، الاستذكار (١٤٣/١٣).

١١٩٢- وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ مِصْرَسٍ بْنِ أَوْسٍ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ لَامِ الطَّائِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْمُزْدَلِغَةِ حِينَ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي جِئْتُ مِنْ جَبَلِي طَيِّسٍ، أَكَلْتُ رَاحِلَتِي، وَأَتَعَبْتُ نَفْسِي، وَاللَّهِ مَا تَرَكْتُ مِنْ جَبَلٍ^(١) إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ، وَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى نَذْفَعَ، وَقَدْ وَقَفَ قَبْلَ ذَلِكَ بِعَرَفَةَ لَيْلاً أَوْ نَهَاراً؛ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ، وَقَضَى نَفْسَهُ^(٢)» (الخمسة).

١١٩٣- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نَحَرْتُ هَاهُنَا وَمَتَى كُلُّهَا مَنَحَرٌ، فَأَنْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ، وَوَقَفْتُ هَاهُنَا، وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَوَقَفْتُ هَاهُنَا، وَجَمَعْتُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ» (م، حم، د).
ونحوه في (حم، هـ)، وفيه: «وَكُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنَحَرٌ».

الإِكْتَارُ مِنَ الدُّعَاءِ يَوْمَهَا

﴿وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ﴾ [الحج: ٣٤].

١١٩٤- عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنْتُ رَدَفَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَاتٍ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ يَدْعُو، فَمَالَتْ بِهِ نَاقَتُهُ فَسَقَطَ خِطَامُهَا، فَتَشَاوَرَ الْخِطَامُ بِإِحْدَى يَدَيْهِ وَهُوَ رَافِعُ يَدِهِ الْأُخْرَى (حم، ن).

١١٩٥- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَكَهُ الْحَمْدُ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» (حم، ت)، وَلَفْظُهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الْحَبَرُ

(١) يفتح المعاء، يسكون الباء: ما ارتفع من الرمل.
(٢) أصل النَفْسُ: الوسخ والقدر.

الدُّعَاءُ دُعَاءَ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَخَيْرُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي:
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَكَهُنَا الْحَمْدُ، وَهُوَ
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. وفي الحديث مقال.

فَصَرُّ خُطْبَتِهَا

١١٩٦- وَعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْمَرٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جَاءَ إِلَى الْحَجَّاجِ بْنِ يَوْسُفَ يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ زَالَتِ
الشَّمْسُ وَأَنَا مَعَهُ، فَقَالَ: الرُّوَاحُ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السُّنَّةَ. فَقَالَ: هَذِهِ
السَّاعَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ سَالِمٌ: فَقُلْتُ لِلْحَجَّاجِ: إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ
تُصِيبُ السُّنَّةَ، فَاقْصُرِ الْخُطْبَةَ، وَعَجِّلِ الصَّلَاةَ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
مَعْمَرٍ: صَدَقَ (خ، ن).

وقد أجمع المسلمون على أن الوقوف بعرفة ركنٌ من أركان
الحج، فمن فاتته يلزمه القضاء في عام قابل، سواء كان الحج
الفائت واجباً، أم تطوعاً^(١).

قال ابن تيمية: ما علمتُ أحداً قال: من رآه - أي: هلال ذي
الحجة - يقفُ وحده دون الناس^(٢).

وأجمع أهل العلم على أن الإمام والمفرد يصليان الظهر
والعصر جمعاً في عرفة^(٣)، وأجمعوا أنهما لا يجهران فيهما
بالقراءة^(٤).

(١) المجموع، بداية المجتهد، المصني (موسوعة الإجماع ١/٢٩٨)، مراتب
الإجماع (٧٦)، الاستذكار (١٥/١٢)، التمهيد (٤٢١/٢٤).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١١٦/٢٥).

(٣) الإجماع لابن المنذر (٧٣)، التمهيد لابن عبد البر (٢٠/١٠).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٧٣)، مراتب الإجماع (٧٩)، بغية المجتهد
(موسوعة الإجماع ١/٣٠١)، الاستذكار (١٣٧/١٣).

وأجمعوا على أن الأولى من الصلاتين يؤذن لها، ويقام^(١).

وأجمعوا على أن الخطبة تكون قبل الصلاة^(٢).

وإذا لم يخطب الإمام يوم عرفة قبل الظهر؛ فصلاته جائزة بلا خلاف بين أهل العلم^(٣).

ولا خلاف بين العلماء في أن السنة تعجيل الظهر والعصر حين تزول الشمس، وأن يقصر الخطبة، ثم يروح إلى الموقف^(٤).

قال ابن القطان: وأجمعوا على أن هذا سنة العمل (أي: تعجيل الظهر والعصر) والوقوف بعرفة^(٥).

واتفقوا على أن من فاته الوقوف بعرفة لعذر أو لغير عذر لا يقف بعرفة بعد طلوع الفجر^(٦).

وأجمع أهل العلم على أن من وقف بعرفة من ليل أو نهار بعد زوال الشمس من يوم عرفة: أنه مدرك للحج^(٧).

(١) الطحاوي (شرح معاني الآثار ٢/٢١٤).

(٢) مراتب الإجماع (٧٩)، الاستذكار (١٣/١٤١)، التمهيد (١٠/١٩).

(٣) فتح الباري عن ابن المنير، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٢٠٠)، الاستذكار (١٣/١٤١-١٤٤).

(٤) المغني عن ابن عبد البر (موسوعة الإجماع ١/٢٠١)، الاستذكار (١٣/١٨).

(٥) الإقناع (٢/٨٣٤).

(٦) ابن تيمية (منهاج السنة ٥/٢١٧، ٢١٨).

(٧) الإجماع لابن المنذر (٧٣)، مراتب الإجماع (٧٥)، التمهيد لابن عبد البر (٩/٢٧٥).

وقال ابن المنذر: وانفرد مالك، فقال: عليه الحج من قابل. أي: فمن قدر من عرفة قبل غروب الشمس، ولم يرجع إليها.

وأجمعوا على أنه يصح وقوف غير الطاهر من الرجال والنساء، كالجنب والمحائض وغيرهما، ولا شيء عليه^(١).

وأجمعوا على أنه لا تشترط النية للوقوف بعرفة، فلو وقف ناسياً أجزاءه بالإجماع^(٢).

ولا يشترط للوقوف بعرفة استقبال القبلة بلا خلاف^(٣).

وستر العورة ليس بشرط للوقوف بعرفة بلا خلاف يُعلم^(٤).

وحُدود عرفات هي: ما جاوز وادي عُرنة إلى الجبال القليلة مما يلي بساتين بني عامر، وليس عُرنة من عرفات، وهذا مجمع عليه^(٥).

والوقوف في أي جزء من عرفات يصح بإجماع العلماء. وأما من وقف بواادي عُرنة، فإن ذلك لا يجزئه، وعليه أجمع العلماء^(٦).

وقد أجمعوا على أن وقت الوقوف بعرفة ليس قبل الظهر في التاسع من ذي الحجة، ولا يوم النحر لمن علم أنه يوم للنحر، فما بعده^(٧).

(١) المجموع عن ابن المنذر، المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٢٩٩/١).

(٢) المغني، المجموع (موسوعة الإجماع ٣٠٠/١).

(٣) المغني (موسوعة الإجماع ٢٩٩/١).

(٤) المعلى، المغني (موسوعة الإجماع ٢٩٩/١).

(٥) شرح صحيح مسلم، المجموع (موسوعة الإجماع ٢٩٨/١).

(٦) المجموع، المغني عن ابن عبد البر، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٢٩٨/١).

(٧) المجموع عن ابن المنذر والمبدي وأبي الطيب، بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ٢٩٩/١)، مراتب الإجماع (٧٦).

وانفقوا على أن الحجاج إذا غلطوا، فوقفوا في العاشر من ذي الحجة، وهم جمعٌ كثيرٌ على العادة: أجزأهم^(١).

وأجمعوا على أن من فاتته الحج لعدم وقوفه بعرفة لا يخرج من إحرامه إلا بالطواف بالبيت، والسعي بين الصفا والمروة، أي: أنه يحل بمسرة، وعليه حج قابل^(٢).

إذا كان يوم عرفة يوم الجمعة؟

قال جمهور أهل العلم: تُصَلَّى ظهراً مقصورةً مجموعةً مع العصر، وقال عطاء: يجهر فيها بالقراءة وتُصَلَّى جمعة، وبه قال داود وابن حزم، قال أبو محمد: يقويه أن النبي ﷺ خطب قبل الصلاة، وكان موقفه في حجته يوم الجمعة، فإن صح أنه صلاًماً جمعة فهو دليل على جواز جمع العصر بعد الجمعة.

الدفع إلى المزدلفة ومنها إلى منى وما يتعلق بذلك

وقال سبحانه: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَيِّنَ الْفَكَالِينَ ۝٣٨﴾ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّكَاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿البقرة: ١٩٨-١٩٩﴾.

١١٩٧- عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَبَّ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَاتٍ كَانَ يَسِيرُ الْعَتَقَ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ^(٣) (ق).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٣٥٦/١٤)، المجموع (موسوعة الإجماع ١/٢٩٩)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٥/٢٠٣).

(٢) بداية المجتهد، فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/٣١٠).

(٣) العتق بفتح النون: السهر السهل السريع، ليس بالشديد. والفجوة: الموضع المنخفض بين شياطين. والنص: فوق العتق.

١١٩٨- وَعَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَكَانَ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي عَشِيَةِ عَرَفَةَ وَغَدَاةِ جَمْعٍ لِلنَّاسِ حِينَ دَفَعُوا: «عَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ»، وَهُوَ كَأَنَّ نَاقَتَهُ حَتَّى دَخَلَ مُحَسَّرًا وَهُوَ مِنْ مَنَى، وَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِحَصَى الْخَذْفِ^(١)» الَّذِي يُرْمَى بِهِنَّ الْجَمْرَةُ^(٢) (م، حم).

١١٩٩- وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ، وَكَمَّ بِسُحُوحٍ^(٣) بَيْنَهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ، فَصَلَّى الْفَجْرَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ، ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ حَتَّى أَتَى الْمُشْعَرَ الْحَرَامَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقَيْلَةَ، فَدَعَا اللَّهَ وَكَبَّرَهُ وَمَلَّاهُ وَوَحَّدَهُ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ جَدًّا، فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسَّرٍ فَحَرَّكَ قَلِيلًا، ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى، حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ الَّتِي هِنْدُ الشَّجَرَةُ فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ، حَتَّى رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمُشْحَرِ (م).

١٢٠٠- وَعَنْ هُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يُقِطُّونَ مِنْ جَمْعٍ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَيَقُولُونَ: أَشْرِقَ نَبِيرٌ^(٤)، فَخَالَفَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَأَفَاضَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ (ع، الأ، م).

(١) أي: الحصى الذي تستخدم في الخذف وهي صغاره، وهو الرمي بالحصى بين أصبعين.

(٢) أي: لم يصل السنة للركبة التي بين الصلاتين.

(٣) جبل بإهليل جبل النور (حراء) من الجنوب، وشرف على منى من الشمال.

١٢٠١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَتْ سَوْدَةَ امْرَأَةً ضَنْجَةً بَيْطَةً^(١)، فَاسْتَأْذَنْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُفَيِّضَ مِنْ جَمْعِ بَيْلٍ، فَأَذِنَ لَهَا (ق).

١٢٠٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَنَا مِمَّنْ قَدَّمَ النَّبِيَّ ﷺ لَيْلَةَ الْمَزْدَلِفَةِ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ (ع).

١٢٠٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لِضَعْفَةِ النَّاسِ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ بِبَيْلٍ (حم).

١٢٠٤- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْضَعَ^(٢) فِي وَادِي مُحَرَّرٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَرْمُوا بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ (الخمسنة).

وقد اتفق أهل العلم على أن من غروب الشمس ليلة النحر إلى قبل طلوع الشمس من يوم النحر = وقتاً للوقوف بمزدلفة^(٣).

والسنة الثابتة المتفق عليها تأخير الإفاضة من عرفة إلى غروب الشمس، وتعجيل الإفاضة من مزدلفة قبل طلوع الشمس^(٤).

ويستحب عند عامة العلماء أن يقف الحاج بعد صلاة الفجر على المشعر الحرام (جبل صغير في آخر المزدلفة)، ثم يدفع قبل طلوع الشمس، كما صنع النبي ﷺ^(٥).

وأجمعوا على أن من بات بالمزدلفة ليلة النحر، وجمع فيها بين المغرب والعشاء، ووقف بعد صلاة الصبح إلى الإسفار بعد الوقوف بعرفة، فإن حجه تام^(٦).

(١) أي: تقيلة بطينة من الشيطان، وهو: التعويق والشغل عن المراد.

(٢) أي: حث راحلته على السير الحديث.

(٣) مراتب الإجماع (٧٩).

(٤) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٩٦/٢٦).

(٥) المجموع عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٣٠٢/١)، الاستذكار (٥٨/١٣).

(٦) النهاية، المجموع (موسوعة الإجماع ٣٠٢/١)، الاستذكار (١٤٧/١٣) - ١٥٠.

وأجمعوا على أن العشاء لا تُصلى أثناء الطريق إلى المزدلفة،
واختلفوا في المغرب ^(١).

وأجمعوا على أن السنة ترك التطوع بين المغرب والعشاء ليلة
المزدلفة ^(٢).

وأجمعوا على أن السنة أن يدفع من المزدلفة إلى منى قبل طلوع
الشمس ^(٣). وأن تقديم الضعفة والنساء في الليل جائز بلا خلاف ^(٤).

رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ

وقال سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
(٣) لَا شَرِيكَ لَهُ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣].

وعن مجاهد في قوله سبحانه: ﴿وَالْفَجْرِ (١)﴾، هو فجر يوم
النحر، وليس كل فجر ^(٥).

١٢٠٥- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَمَى النَّبِيُّ ﷺ الْجَمْرَةَ يَوْمَ
النَّحْرِ ضُحًى، وَأَمَّا بَعْدُ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ (ع).

١٢٠٦- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ
الْجَمْرَةِ عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَيَقُولُ: «لِتَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ،
فَلَيْيَ لَا أَذْرِي لَعَلِّي لَا أَحِجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ» (م، حم، ن).

(١) ابن نعيم (مجموعة الرسائل والمسائل ١- ٢٥٩/٣).

(٢) فتح الباري عن ابن المنذر، المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/ ٣٠٣).

(٣) المغني، فتح الباري عن ابن قدامة (موسوعة الإجماع ١/ ٣٠٤)، الاستذكار
(٥٣/١٣).

(٤) المغني، فتح الباري عن ابن قدامة (موسوعة الإجماع ١/ ٣٠٤).

(٥) الفجر المشور (٥٩٣/١٥).

١٢٠٧- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى، فَجَعَلَ الْيَتَّ عَنْ يَسَارِهِ، وَمِنَى عَنْ يَمِينِهِ، وَرَمَى بِسَبْعٍ، وَقَالَ: هَكَذَا رَمَى الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ (ق).

رَمَيْهَا قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ لِمَنْ شَاءَ مِنَ الضُّعَفَاءِ

﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا﴾ [التغابن: ١٦].

١٢٠٨- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ: عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَهَا نَزَلَتْ لَيْلَةَ جَمْعٍ عِنْدَ الْمُزْدَلِفَةِ، فَقَامَتْ تُصَلِّي، فَصَلَّتْ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَتْ: يَا بُنَيَّ، هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: لَا. فَصَلَّتْ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَتْ: يَا بُنَيَّ، هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: لَا. فَصَلَّتْ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَتْ: يَا بُنَيَّ، هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَتْ: فَارْتَحِلُوا. فَارْتَحَلْنَا، وَمَضَيْنَا حَتَّى رَمَتِ الْجَمْرَةَ، ثُمَّ رَجَعَتْ، فَصَلَّتِ الصُّبْحَ فِي مَثَرِلِهَا، فَقُلْتُ لَهَا: يَا هَتَاهُ^(١)، مَا أَرَانَا إِلَّا قَدْ غَلَسَتْ^(٢)، قَالَتْ: يَا بُنَيَّ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لِلظُّعْنِ^(٣) (ق).

١٢٠٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أُرْسِلَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَمِّ سَلَمَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ، فَرَمَتِ الْجَمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ مَضَتْ فَأَقَاضَتْ، وَكَانَ ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي يَكُونُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - تَعْنِي عِنْدَهَا - (د) بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

١٢١٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ بِوَسْعٍ أَهْلِهِ إِلَى مَنَى يَوْمَ النَّحْرِ، فَرَمُوا الْجَمْرَةَ مَعَ الْفَجْرِ (حم)^(٤).

(١) أي: يا هذه. قال الجوهري: هذه اللفظة تختص بالنداء.

(٢) أي: في رمي الجمرة، والقمر يغيب ليلته قبل الفجر.

(٣) للنساء، جمع ظمينة.

(٤) في إسناده: شعبة مولى ابن عباس، مختلف فيه.

١٢١١- وَعَنْهُ أَيْضًا، قَالَ: قَدَّمْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُغِيلِمَةَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَلَى حُمْرَاتِ لَنَا مِنْ جَمْعٍ، فَجَعَلَ يُلْطَعُ^(١) أَفْخَاذَنَا، وَيَقُولُ: «أَبْنِيَّ، لَا تَرْمُوا حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» (حم، ن، د، ت)، وَلَفْظُهُ: قَدَّمَ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ، وَقَالَ: «لَا تَرْمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ».

وأجمع أهل العلم على أنه إذا رمى على أي حالة كان الرمي، وأصاب مكان الرمي: أن ذلك يجزئه^(٢).

وأجمعوا على أن النبي رمى يوم النحر في حجته جمرة العقبة بمنى بعد طلوع الشمس^(٣).

وأجمعوا على أنه لا يرمى في يوم النحر غير جمرة العقبة^(٤).

وأجمعوا على أن من رماها قبل الغروب من يوم النحر بعد الزوال أجزاء، ولا شيء عليه^(٥).

وأجمعوا على أن التكبير مع كل حصاة في الرمي مستحب^(٦).

وأن من لم يكبر عند الرمي لا شيء عليه^(٧).

(١) اللطع: الضرب بالكف، وليس بالشديد.

(٢) الإجماع لابن المنذر (٧٤).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٢٦٨/٧).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٧٤)، بداية المجتهد، المجموع، المفني عن ابن عبد البر، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٣٠٥/١، ٣٠٦)، التمهيد (٢٦٨/٧).

(٥) الاستبصار (الإقناع ٨٣٩/٢).

(٦) شرح صحيح مسلم للنووي عن القاضي عياض، بداية المجتهد، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٣٠٧/١).

(٧) الاستبصار (٢١٣/١٣).

وأجمعوا على أن من رمى من فوق الوادي، أو أسفله، أو أمامه؛ فقد أجزأه إن وقعت الحصى في العقبة، وإن لم تقع فيها، ولا قريباً منها؛ أعاد، ولم يجزه^(١).

قال أبو محمد: حيثما وقعت الحصى أجزاء، سواء كانت في الشاخص أم في الحوض، أم في الشاخص وخرجت عن الحوض، وما الشاخص أو الجدار المنسوب إلا علامة على الموضع ومنع من خروج الحصى عن مكانه.

وأجمعوا على أن المحرم لا يأخذ شيئاً من شعره حتى يرمي جمرة العقبة، فإذا رماها حل له الحلاق والتفت^(٢) كله، ودخل تحت مسمى الإحلال^(٣).

قال أبو محمد: هذا إجماعٌ يخالفه النص، فقد قال النبي ﷺ لمن قال له: حلقْتُ قبل أن أرمي: «افعل، ولا حرج»، كما سيأتي بعد قليل في حديث عبد الله بن عمرو.

النحر والحلق والتقصير

وقال سبحانه: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩].

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦].

(١) الاستذكار (١٣/٢١١)

(٢) قيل: المراد به: أنه أتى بما عليه من المناسك. والمشهور: أن التفت ما به من المحرم عند حله من تقصير شعر أو حلقه وحلق العانة ونشف الإبط وغيره من نصال الفطرة، ويدخل في ذلك نحر البدن وقصاء جميع المناسك؛ لأنه لا يقضي التفت إلا بعد ذلك، وأصل التفت: الرشح والقذر.

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٧/٢٦٦، ١٩/٣١١).

قال أبو محمد: الأعمال بعد الرمي: التحر ثم الحلق ثم الطواف، وقد جاء ترتيبها في القرآن على هذا النحو: فإن الله ذكر شكرهم على ما رزقهم من بهيمة الأنعام، ثم قضاء التقت، وهو الحلق، ثم قال: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْمَتِينِ﴾، وكان النبي ﷺ يتأول القرآن.

١٢١٢- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى مِنَى، فَاتَى الْجُمْرَةَ فَرَمَاهَا، ثُمَّ أَتَى مَنَازِلَهُ بِمِنَى وَتَحَرَ، ثُمَّ قَالَ لِلْمَحَلَّقِ: «خُذْ». وَأَشَارَ إِلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ جَعَلَ يُعْطِيهِ النَّاسَ (م، حم، د).

١٢١٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلِلْمُقَصِّرِينَ. قَالَ: «اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلِلْمُقَصِّرِينَ. قَالَ: «اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلِلْمُقَصِّرِينَ. قَالَ: «وَلِلْمُقَصِّرِينَ» (ق).

١٢١٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبَدَ^(١) رَأْسَهُ، وَأَهْدَى، فَلَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ أَمَرَ نِسَاءَهُ أَنْ يَحْلِلْنَ، قُلْنَ: مَا لَكَ أَنْتَ لَمْ تَحِلَّ؟ قَالَ: «لَأَنِّي قُلِدْتُ هَدْيِي، وَلَبَدْتُ رَأْسِي، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَحِلَّ مِنْ حَجَّتِي، وَأَخْلِقَ رَأْسِي» (حم).

١٢١٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ الْحَلْقُ، إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّصْفِيرُ» (د، قط).

(١) أي: جعل فيه شيئاً نحو الصبغ، ليجمع شعره، لئلا يتشعث في الإحرام، أو يقع فيه القمل.

وأجمع أهل العلم على أن خلق شعر الرأس وتقصيره نسكٌ من مناسك الحج، وركنٌ من أركانه، لا يحصل إلا به، وهذا قول العلماء كافة. وقد انعقد الإجماع على أن الحلق أفضل^(١).

قال أبو محمد: ما أعظمه من إجماع، وإن كان جمهور أهل العلم لا يرون الحلق ركنًا من أركان الحج.

واتفقوا على أن القارن يحلّ بحلق واحد^(٢)، وأنه لا يحلّ حتى يحلّ منهما جميعًا بآخر عمل الحج^(٣).

واتفقوا على أن الأصلح يُمرّ على رأسه موسى عند الحلق^(٤).

قال أبو محمد: هذا إن كان له شعرات في رأسه، وأما إن كان أقرع ففي الإجماع غرابة، مع أنني أقول بما قالوه؛ لأن الغرض هو الامتثال، ولذلك نظائر كثيرة في السنة، منها التيمم، والمسح على العمامة، والخفين، فكل ذلك لا يحصل به شيء سوى الامتثال.

واتفقوا على أن الأذنين ليسا من الرأس [في حكم الحلق]، فالذي يجب عليه حلق رأسه في الحج، ليس عليه أن يأخذ ما على أذنيه من الشعر^(٥).

وأجمعوا على أن المشروع في حق المرأة أن تقصّر شعرها، ولا تحلق^(٦).

(١) مراتب الإجماع (٧٨)، المجموع، المعني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٣٠٨/١)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٣٧/٢٦).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٢٩/٥).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٢٩/١٥، ٣٠).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٧٥).

(٥) التمهيد لابن عبد البر (٤١/٤).

(٦) الإجماع (٧٥)، فتح الباري، المعني، المجموع، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٣٠٩/١)، الاستذكار (١٣/١٠٧، ١١٥)، التمهيد (٢٦٧/٧).

واتفقوا على أن النحر لا يجوز قبل يوم النحر^(١).

واتفقوا على أن الضحايا لا يجوز ذبحها قبل طلوع الفجر من يوم النحر^(٢).

الإفاضة من منى للطواف يوم النحر

وقال سبحانه: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْمَتِينِ﴾ [الحج: ٢٩].

١٢١٦- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمَنَى (ق).

١٢١٧- وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ انْصَرَفَ إِلَى الْمُنْحَرِ فَتَحَرَ، ثُمَّ رَكِبَ فَأَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ^(٣) (م).

وأجمع أهل العلم على أن الطواف الواجب هو طواف الإفاضة^(٤).

وهو الذي يحبس الحائض فلا بد لها منه، ولا ينوب عنه دم^(٥).

واتفقوا على أن من طاف طواف الإفاضة يوم النحر أو بعده، وكان قد أكمل مناسك حجّه ورمى؛ فقد حلّ له الصيد والنساء والطيب والمخيط والنكاح والإنكاح، وكل ما امتنع بالإحرام^(٦).

(١) الموضح (الإقناع ٢/ ٨٦٢).

(٢) الإجماع لابن المنذر (٧٨).

(٣) ظاهر هذا التعارض مع حديث ابن عمر السابق (ثم رجع فصلى الظهر بمنى)، وقد ذكر أهل العلم عدة أوجه للمجمع بينهما، من ذلك ما ذكره الشووي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفَاضَ قَبْلَ الزَّوَالِ وَطَافَ وَصَلَّى الظُّهْرَ بِمَكَّةَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَنَى وَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ مَرَّةً أُخْرَى إِمَامًا بِأَصْحَابِهِ ثَلَاثَةً.

(٤) الإجماع (٧٥)، مراتب الإجماع (٧٥)، الاستذكار (١٣/ ٢٦٤).

(٥) التمهيد (١٧/ ٢٦٧)، المفني، النيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٢/ ٧٦٩).

(٦) مراتب الإجماع (٧٩)، المحلى، المفني، شرح صحيح مسلم، فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/ ٣١٠)، التمهيد (١٩/ ٣٠٩).

واتفقوا على أن يوم النحر العاشر من ذي الحجة، إلى انسلاخ
 ذي الحجة، وقت لطواف الإفاضة^(١).

تقديم النحر والحلق والرمي والإفاضة بعضها على بعض
 وقول الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

١٢١٨ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَّهُ رَجُلٌ يَوْمَ النَّحْرِ وَهُوَ وَقِفٌ عِنْدَ الْجَمْرَةِ،
 فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ؟ قَالَ: «أَرَمَ،
 وَلَا حَرَجَ». وَأَنَّهُ آخَرُ، فَقَالَ: إِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ؟ قَالَ:
 «أَرَمَ، وَلَا حَرَجَ». وَأَتَى آخَرُ، فَقَالَ: إِنِّي أَفَضْتُ إِلَى الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ
 أَرْمِيَ؟ فَقَالَ: «أَرَمَ، وَلَا حَرَجَ» (ق).

وفي رواية عنه: أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَامَ إِلَيْهِ
 رَجُلٌ، فَقَالَ: كُنْتُ أَحْسَبُ أَنْ كَذَا قَبْلَ كَذَا. ثُمَّ قَامَ آخَرُ، فَقَالَ:
 كُنْتُ أَحْسَبُ أَنْ كَذَا قَبْلَ كَذَا؛ حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُنْحَرَّ، نَحَرْتُ قَبْلَ
 أَنْ أَرْمِيَ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «افْعَلْ، وَلَا حَرَجَ». لَهُنَّ
 كُلُّهُنَّ، فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا قَالَ: «افْعَلْ، وَلَا حَرَجَ» (ق).

ولم (م): فَمَا سَمِعْتُهُ يُسْأَلُ يَوْمَئِذٍ عَنْ أَمْرٍ مِمَّا يَنْسِي الْمَرْءُ، أَوْ
 يَجْهَلُ مِنْ تَقْدِيمِ بَعْضِ الْأُمُورِ قَبْلَ بَعْضٍ وَأَشْبَاهِهَا، إِلَّا قَالَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ: «افْعَلُوا، وَلَا حَرَجَ» (م).

قال أبو محمد: قول السائل: كنت أحسب أن كذا.. مشعر بأنه
 فعل جهلاً، فيعذر لأنه جاهل، ولكن قول النبي ﷺ: افعل. وقوله:
 افعلوا ولا حرج. دليل على الجواز مطلقاً.

(١) مراتب الإجماع (٨٠)، شرح النووي، المجموع، بداية المجتهد (موسوعة
 الإجماع ٧٦٩/٢).

١٢١٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ فِي الذَّبْحِ وَالْحَلْقِ وَالرَّمْيِ وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، فَقَالَ: «لَا حَرَجَ» (ق).
وَفِي رِوَايَةٍ: سَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُذْبِحَ؟ قَالَ: «أَذْبِحْ، وَلَا حَرَجَ». وَقَالَ: رَمَيْتُ بَعْدَ مَا أَمْسَيْتُ؟ فَقَالَ: «افْعَلْ، وَلَا حَرَجَ» (خ، ن، د، هـ).

وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: زُرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ؟ قَالَ: «لَا حَرَجَ». قَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُذْبِحَ؟ قَالَ: «لَا حَرَجَ». قَالَ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ؟ قَالَ: «لَا حَرَجَ» (خ).

وأجمع أهل العلم على أن السنة أن يرمي جمرة العقبة يوم النحر، ثم ينحر بُدْنَهُ، ثم يحلق رأسه، ولا شيء على من نحر قبل أن يرمي لبلوغ الهدي محله^(١).

وقال ابن القطان: ونحر الهدي قبل الحلق هو الأولى عند الجميع^(٢).

استِحْبَابُ الْخُطْبَةِ يَوْمَ النُّحْرِ وَأَوْسَطَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ

وقال تعالى: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُهُ فَلَا بُدَّ لَكُمْ فِي الْأُمُورِ وَأَدْعُ إِلَى رِبِّكَ﴾ [الحج: ٦٧].

١٢٢٠- عَنْ الْهَرَمِيِّ بْنِ زِيَادٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ عَلَى نَاقَتِهِ الْعَضْبَاءِ^(٣) يَوْمَ الْأَضْحَى بِمِنَى (حم، د).

(١) الاستذكار (٣٢٥/١٣)، التمهيد (٢٦٦/٧).

(٢) الإقناع (٨٦٥/٢).

(٣) الناقة التي قطع طرف أذننها. وكل ما قطع من الأذن؛ فهو جذع. فإذا بلغ الزرع؛ فهو قصع. فإذا جاوزته؛ فهو قضيب. فإذا استوصلت؛ فهو صلم. وقد جله في الحديث أنه ﷺ كان له ناقة تسمى العضباء، ونقالة تسمى الجعدة =

١٢٢١- وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ خُطْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ بِمِنَى يَوْمَ النَّحْرِ (د).

١٢٢٢- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُعَاذٍ التَّيْمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ بِمِنَى، فَفُتِحَتْ أَسْمَاعُنَا حَتَّى كُنَّا نَسْمَعُ مَا يَقُولُ وَنَحْنُ فِي مَنَازِلِنَا، فَطَفِقَ يُعَلِّمُهُمْ مَنَاسِكَهُمْ حَتَّى بَلَغَ الْجَمَارَ، فَوَضَعَ أَصْبَعِيهِ السَّبَّابَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: «بَحْصَى الْخَذْفِ». ثُمَّ أَمَرَ الْمُهَاجِرِينَ فَتَزَكُّوا فِي مَقْدَمِ الْمَسْجِدِ، وَأَمَرَ الْأَنْصَارَ فَتَزَكُّوا مِنْ وَرَاءِ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ نَزَلَ النَّاسُ بَعْدَ ذَلِكَ (د، ن) بِمَعْنَاهُ.

١٢٢٣- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَالَ: «أَتَذَرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟». قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟». قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟». قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: «أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟». قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟». قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَتِ الْبَلَدَةُ؟». قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «فَإِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟». قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ، فَلْيَسْلُخِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَرُبُّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا؛ يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ» (خ، حم).

= وفي حديث آخر: صلحاء، وفي رواية أخرى: مخضرمة. هذا كله في الأذن، فيحتمل أن يكون كل واحد صفة ناقة مفردة، ويحتمل أن يكون الجميع صفة ناقة واحدة، فسأها كل واحد منهم بما تُخِيلُ فيها. انظروا النهاية لابن الأثير (نحو).

قال أبو محمد: كانت هذه الخطبة في غالب الظن خطبة يوم العيد حين ارتفع الضحى على بغلة شهباء، كما ثبت ذلك من حديث رافع بن عمرو المزني. رواه (د، بسند صحيح).

١٢٢٤ - وَعَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ بَنِي بَكْرِ، قَالَا: رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بَيْنَ أَوْسَطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَتَحْتِ عِنْدَ رَاحِلَتِهِ، وَهِيَ خُطْبَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي خُطِبَ بِمِنَى (حم، د).

١٢٢٥ - وَعَنْ أَبِي نَضْرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ خُطْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَوْسَطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنْ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ، أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلَا لَأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا لَأَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ، إِلَّا بِالْعُقُوى، أَبْلَغْتُ؟» قَالُوا: بَلَّغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (حم).

اِكْتِفَاءُ الْقَارِنِ بِطَوَافٍ وَاحِدٍ وَسَعْيٍ وَاحِدٍ لِحَجَّتِهِ وَعُمْرَتِهِ
وقال تعالى: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ﴾ [الحج: ٦٧].

١٢٢٦ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَنَ بَيْنَ حَجِّهِ وَعُمْرَتِهِ؛ أَجْزَأُهُ لَهُمَا طَوَافٌ وَاحِدٌ» (حم، هـ).^(١)
وفي لفظ: «مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ؛ أَجْزَأُهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ وَسَعْيٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا» (ت).^(٢)

(١) الحديث صحيح وقفه على ابن عمر غير واحد، وقد تكرر عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن عبيد الله بن عمر، لعله. والسنن وأوردته روايته عن عبيد الله منكراً.

(٢) قال الترمذي: وقد رواه غير واحد عن عبيد الله بن عمر، ولم يرووه، وهو أصح.

١٢٢٧- رَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ؛ فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا (ق).

١٢٢٨- وَعَنْ طَاوُسٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهُمَا أَهَلَّتْ بِالْعُمْرَةِ، فَقَدِمَتْ وَلَمْ تَطُفْ بِالْبَيْتِ حَتَّى حَاضَتْ، فَتَسَكَّتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا، وَقَدْ أَهَلَّتْ بِالْحَجِّ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: يَوْمَ النَّفَرِ: «يَسْمَعُ طَوَافُكَ لِحَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ». فَأَبَتْ، فَبَعَثَ بِهَا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ (م، حم).

١٢٢٩- وَعَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا حَاضَتْ بِسَرَفٍ، فَتَطَهَّرَتْ بِعَرَقَةٍ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُجْزِي عَنْكَ طَوَافُكَ بِالصُّفَا وَالْمَرَوَةِ عَنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ» (م).

وأجمع أهل العلم على أن من تمتع بالعمرة إلى الحج أن عليه طوافين، طوافاً للعمرة لحله منها، وطوافاً للحج يوم النحر، وهو طواف الإفاضة^(١).

وفي اختيارات ابن تيمية: أن المتمتع أيضاً يكفيه سعي واحد، وهي رواية عن أحمد^(٢).

الْمَيْتُ يَجُزِي لِبَالِي مَنَى

وقال تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى﴾ [البقرة: ٢٠٣].

١٢٣٠- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ آخِرِ يَوْمٍ حِينَ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَنَى، فَمَكَثَ بِهَا لِبَالِي

(١) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٢/ ٧٧٠).

(٢) اختيارات شيخ الإسلام (١٤٣).

أَيَّامَ الشَّرِيقِ، يَرْمِي الْجَمْرَةَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، كُلُّ جَمْرَةٍ بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، وَيَقِفُ عِنْدَ الْأُولَى، وَعِنْدَ الثَّانِيَةِ، فَيَطِيلُ الْقِيَامَ وَيَتَضَرَّعُ، وَيَرْمِي الثَّالِثَةَ لَا يَقِفُ عِنْدَهَا (حم، د)، وزيادة «حين صلى الظهر» أنكرها الحفاظ.

١٢٣١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: اسْتَأْذَنَ الْعَبَّاسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لِيَأْتِيَ مِنِّي مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ، فَأَذِنَ لَهُ (ق).

قال أبو محمد: ليس في إيجاب المبيت بمنى نص، وقد ذكر الله مناسك الحج بأمكانها، فذكر عرفات، والمشعر المحرم، ولم يذكر في شأن منى سوى الزمان، والمكث بمنى إنما هو لرمي الجمرة، وقد صحَّ عن ابن عباس أنه قال: إذا رميت الجمرة لبست حيث شئت.

رَمَى الْجِمَارَ وَالِدُعَاءُ عِنْدَهَا إِلَّا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ

وقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ رَحِمْنَا مَائِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ (٢٠١) أُولَئِكَ لَهُمْ نُصِيبُ وَمَا كُتِبُوا وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ (٢٠٢) [البقرة].

١٢٣٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنَّا نَتَحَيَّنُ قَادَا زَالَتِ الشَّمْسُ رَمَيْنَا (خ، د).

١٢٣٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَمَى الْجِمَارَ مَشَى إِلَيْهَا ذَاهِبًا وَرَاجِعًا (ت) (١).

(١) إسناده ضعيف؛ الضعف عبد الله بن عمر العمري، البرقي عن نافع.

وَفِي لَفْظِهِ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ رَاكِبًا، وَسَاقِرَ ذَلِكَ مَاشِيًا، وَيُخْبِرُهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ (حَم) (١).

١٢٣٤- وَعَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيَسْهَلُ (٢)، فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ طَوِيلًا، وَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَرْمِي الْوُسْطَى، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشِّمَالِ فَيَسْهَلُ، فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، ثُمَّ يَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، وَيَقُومُ طَوِيلًا، ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَةَ ذَاتَ الْعَصَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ (خ، حَم).

١٢٣٥- وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِرُعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ عَنْ مَتَى، يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَرْمُونَ الْعُدَاةَ وَمِنْ بَعْدِ الْعُدَى لِيَوْمَيْنِ، ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ (الخمسة).

وَفِي رِوَايَةٍ: رَخَّصَ لِلرُّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا، وَيَدْعُوا يَوْمًا (ن، د).

١٢٣٦- وَعَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: سَعَدُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: رَجَعْنَا فِي الْحَجَّةِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَعْضُنَا يَقُولُ: رَمَيْتُ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، وَبَعْضُنَا يَقُولُ: رَمَيْتُ بِسِتِّ حَصِيَّاتٍ، وَلَمْ يَجِبْ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ (حَم، ن) (٣).

وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ هِيَ أَيَّامُ رَمْيِ الْجَمَارِ، وَأَنَّ وَقْتَ الرَّمْيِ فِيهَا بَعْدَ الزَّوَالِ (٤).

(١) إسناده ضعيف للملّة السابقة نفسها.

(٢) أي: لينحدر إلى المكان السهل.

(٣) الحديث في سننه انقطاعاً مجاهداً لم يسمع من سعد بن مالك.

(٤) مرآة الطالب للإجماع (٧٩)، التمهيد لابن عبد البر (٧/٢٧٢).

وأجمعوا على أن إتيان الجمار ماشياً وراكباً جائز^(١).

قال ابن عبد البر: أمّا البيتوتة بمكة وغيرها من منى ليالي التشريق، فغير جائز عند الجميع، إلّا للترعاء... ولمن عليه السقاية من آل العباس^(٢).

قال أبو محمد: « هذا من أوهى الإجماعات، التي يخالفها مذاهب العلماء والأثر. وعن ابن عباس رضي الله عنهما: إذا رميت الجمرة؛ فبت حيث شئت.

وقد أجمع أهل العلم على أن الصبي الذي لا يطيق الرمي: أنه يُرمى عنه^(٣).

وأجمعوا على أن حصى الجمار يجوز أخذها من حيث كان، بلا خلاف^(٤).

وأجمعوا على أن من خرج في غير أيام الحج إلى منى: أنه لا يقصر الصلاة^(٥).

ومن أراد الخروج من منى شاخصاً عن الحرم، غير مقيم بمكة، فإنه ينفر بعد الزوال من اليوم الثاني من أيام التشريق، وعليه أجمع أهل العلم. ويجوز له أن ينفر في اليوم الثالث من أيام التشريق، وهو مجمع عليه. أمّا النفر في يوم ثاني النحر فلا يجوز بإجماع الناس^(٦).

(١) نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٣٠٥/١).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٥٩/١٧).

(٣) الإجماع (٧٥)، المجموع، المغني (موسوعة الإجماع ٢٠٧/١).

(٤) المغني، المجموع عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٣٠٦/١).

(٥) الإجماع لابن المنذر (٧٥).

(٦) المغني، المجموع، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٣٠٥/١). والفرق بينه وبين الحاج: أن الحاج يقصر؛ لأنه قاصد إلى مكان أبعد بُعد سفر.

وأجمعوا على أن من فاته رمي الجمار أيام منى بعذر أو بغير عذر أنه لا يرمي^(١)، قال ابن عبد البر: ولكن يجبره بالدم أو الطعام، على حسب ما للعلماء في ذلك من الأقاويل^(٢).

قال أبو محمد: يذكر الفقهاء هنا مسألة التفر في اليوم الثاني عشر قبل غروب الشمس، وأن من أدركه الغروب وجب عليه البقاء، ولا دليل عليه، لا من الأثر ولا من النظر، والأثر المروي عن عمر هو فيمن أدركه الغروب وهو لم يرد التفر من قبل، والأثر بكل حال - إن صح - غير ملزم؛ لأنه لا حجة لأحد بعد رسول الله ﷺ.

ماء زمزم

وقال سبحانه: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وزمزم من آياته، وآية سقاية الحاج تتضمنه.

١٢٣٧ - عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شَرِبَ لَهُ» (حم، ك. وفي سنده مقال).

١٢٣٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا كَانَتْ تَحْمِلُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ، وَتُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَحْمِلُهُ (ت، ك. وصححه).

١٢٣٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَ إِلَى السَّقَايَةِ فَاسْتَسْقَى، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا فَضْلُ، اذْهَبْ إِلَى أُمِّكَ فَاتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشَرَابٍ مِنْ عِنْدِهَا. فَقَالَ: «اسْقِنِي». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، إِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ أَيْدِيَهُمْ فِيهِ. قَالَ: «اسْقِنِي». فَشَرِبَ، ثُمَّ أَتَى زَمْزَمَ وَهُمْ يَسْقُونَ، وَيَعْمَلُونَ فِيهَا، فَقَالَ: «اعْمَلُوا، فَإِنَّكُمْ عَلَى

(١) ابن تيمية (منهاج السنة ٥/٢١٧، ٢١٨).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١٧/٢٥٥).

عَمَلٍ صَالِحٍ». ثُمَّ قَالَ: «لَوْ لَا أَنْ تُغْلَبُوا، لَنَزَلْتُ حَتَّى أَصْغَعَ الْحَبْلَ عَلَى هَذِهِ» - يعني: عاتيقه - وَأَشَارَ إِلَى عَاتِقِهِ (خ).

١٢٤٠ - وَعَنْهُ أَيْضًا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ آيَةَ مَا يَسْتَأْذِنُ الْمُتَأَفِّقِينَ أَنَّهُمْ لَا يَتَضَلَّعُونَ مِنْ مَاءٍ زَمْزَمَ» (هـ، ضعیف).

وقال طاووس: شربه من تمام الحج.

قال أبو محمد: وردت أحاديث في استهداء ماء زمزم وحمله، لا يصح منها شيء لدى أولى العلم، منها حديث عائشة المتقدم. والثابت الشرب منه والتضلع عند مكانه من الحرم، وقد يكون للمكان وبركته معنى في خواص النفع به، وفي التجارب شواهد على ذلك. ومن المحدثات اليوم توزيعه أو بيعه مقروءاً عليه.

التَّوْدِيعُ بِالطَّوَافِ

وقال جل شأنه: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٢٥].

قال ابن عباس: يثوبون إليه، ثم يرجعون.

قال أبو محمد: تلك هي عادة المشتاق، يجعل آخر عهده بمحبوبه، ويجعله آخر من يودع، وإنما يودع كبير القوم في الآخر. وعن ابن عباس أيضاً: أنه المراد بقول الله: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْمُمِينِ﴾ [الحج: ٢٩].

١٢٤١ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَنْصَرِفُونَ فِي كُلِّ وَجْهٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَتَغَيَّرُ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ مَهْلِكِهِ بِالْبَيْتِ» (م، حم، د، هـ).

وفي رواية: أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ مَهْلِكِهِم بِالْبَيْتِ، إِلَّا آلَهُ خُفَّتْ عَنْ الْمَرَأَةِ الْحَائِضِ (ق).

١٢٤٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلْحَائِضِ أَنْ تُصَدِّرَ قَبْلَ أَنْ تُطَوِّفَ بِالْبَيْتِ، إِذَا كَانَتْ قَدْ طَافَتْ فِي الْإِقَاضَةِ (حم).

وقد اتفق العلماء على أن طواف الوداع ليس ركناً (١).

قال أبو محمد: علمنا أنه ليس بركن من خبر صفة المذكور في حديث عائشة الآتي بعد قليل.

واتفقوا على أنه يسقط عن الحائض والنفساء إذا طافتا طواف الإفاضة (٢).

ومن طاف طواف الوداع، ومكث بمكة بعذر، كما لو قضى حاجة في طريقه، أو باشتغاله بأسباب سفره، كما لو اشترى زاداً، أو شيئاً لنفسه في طريقه، فإنه لا يعيد الطواف، وهو قول مالك والشافعي بلا مخالف يُعلم (٣).

الحائض إذا لم تُفِضْ، ولم يمكن أن يتظرها رفقتها

وقال الله سبحانه: ﴿فَأَنذِرُوا اللَّهَ مَا أَمْسَطَقْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

١٢٤٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: حَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حَمِيٍّ بَعْدَ مَا أَفَاضَتْ، قَالَتْ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَحَابِسْتُنَّ هِيَ ١٢». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ، وَطَافَتْ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ حَاضَتْ بَعْدَ الْإِقَاضَةِ. قَالَ: «فَلْتَنْفِرْ إِذَنْ» (ق).

قال أبو محمد: وهذا الحديث في الحائض إذا أمكن انتظار رفقتها، وأما إذا لم يمكن فإنها تستحفظ وتطوف، كما قال ابن

(١) ابن نعمة (مجموع الفتاوى ٢٦/٢١٥).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١٥٣/٢٢).

(٣) المغني (موسوعة الإجماع ٧/٧٧٠).

تيمية، قال: لأنها لا تخلو من أحد أمور خمسة، إما أن يقال: نمكت وحدها، أو ترجع بلا طواف إلى أن يمكنها الرجوع، أو: تحلل كتحلل المحصر، أو يقال: لا يجب عليها الحج أصلاً إذا خافت الحيض. وكل هذا إضرارٌ بها، فلم يبق إلا الخامس، وهو الذي قدمناه. هذا ملخص رأيه رحمه الله. وقد بدا لي فيه وجهان آخران، أحدهما: سقوط الطواف عنها، ولا قائل به. والثاني: أنها تُبَيِّب من يطوف عنها؛ لأنها عاجزة، كما تبَيِّب في الرمي، وكما يبَيِّب المرء العاجز من يحج عنه. وأي عجز أكبر من هذا ١٩

قَوَاتُ الْحَجِّ وَالْإِحْصَارِ

وقول الله سبحانه: ﴿فَإِنْ أُخِيزْتُمْ فَأَسْتَسِرِّمَنِ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وقوله سبحانه: ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَدْيَنَ تَعَكُّوْنَ أَنْ يَبْلُغَ حِمْلُهُمْ﴾ [الفتح: ٢٥].

١٢٤٤ - عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو رحمهما الله، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَسَرَ أَوْ عَرَجَ؛ فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ حِجَّةٌ أُخْرَى». قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَا: صَدَقَ (الخمس).

١٢٤٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رحمهما الله، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الْكَيْسُ حُسْبُكُمْ سِنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ حُسِبَ أَحَدُكُمْ عَنِ الْحَجِّ طَافَ بِالْبَيْتِ وَبِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَحِلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى يَبْصُحَ عَامِلًا قَابِلًا، فَيَهْدِي، أَوْ يَصُومَ إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا (خ، ن).

١٢٤٦ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رحمهما الله، أَنَّهُ أَمَرَ أَبَا أَيُّوبَ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهَبَارَ بْنَ الْأَسْوَدِ حِينَ فَاتَهُمَا الْحَجُّ فَكَبَّرَا

يَوْمَ النَّحْرِ أَنْ يَجِلَّ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ يَرْجِعَا حَلَالًا، ثُمَّ يَحُجَّجَا عَامًا قَابِلًا وَيَهْدِيَا، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ (مالك).

١٢٤٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ قَالَ: مَنْ حُجِسَ دُونَ الْبَيْتِ بِمَرَضٍ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ (مالك).

١٢٤٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَا حَصْرَ إِلَّا حَصْرُ الْعَدُوِّ (شافعي).

وقد تقدّم ما جاء في الاشتراط لمن خاف الإحصار.

وقد اتفق أهل العلم على أن المحصر بعدو، له أن يتحلل^(١).

واتفقوا على أنه متى كان دوام الإحصار يحصل به ضرر يزول بالتحلل: أن له التحلل^(٢).

واتفقوا على أنه إن زال الحصر قبل التحلل من الإحصار، فعلى المحصر المضي لإتمام الحج، وإن زال الحصر بعد فوات الحج تحلل بعمل عمرة^(٣).

واتفقوا على أن إيجاب الحج على المحصر فرض^(٤).

واتفقوا على أن من أخطأ العدد أنه لا يحله إلا الطواف بالبيت^(٥).

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٦/٢٢٧).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٦/٢٢٧).

(٣) فتح الباري من ابن المنذر، المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٣١٦/١)، الاستذكار (١٢/٣٠٠).

(٤) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٦/٢٢٦).

(٥) التمهيد لابن عبد البر (١٥/١٩٧).

تَحِلُّ الْمُحْصَرُ بِالنَّخْرِ ثُمَّ الْحَلْقُ حَيْثُ أَخْصِرَ مِنْ حِلٍّ أَوْ حَرَمٍ
وَأَنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ

وقال تعالى: ﴿فَإِنْ أَخْصِرْتُمْ فَلَا تَمْسُكُوا مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَصْلُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ
الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦].

١٢٤٩- عَنْ الْمِسْوَرِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَحْلِقَ، وَأَمَرَ
أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ (خ).

١٢٥٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: إِنَّمَا الْبَدَلُ عَلَى مَنْ نَقَضَ
حُجَّتَهُ بِالتَّلَذُّذِ، فَأَمَّا مَنْ حَبَسَهُ عَدُوٌّ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ يَحِلُّ وَلَا يَرْجِعُ،
وَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ وَهُوَ مُحْصَرٌ؛ نَحَرَهُ إِنْ كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَبْعَثَ بِهِ،
وَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَبْعَثَ بِهِ؛ لَمْ يَحِلَّ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ (خ).

قال ابن عبد البر: ولا أعلم خلافاً فيما بين حصره العدو، وغلب
رجاؤه في الوصول وإدراك الحج: أنه يقيم على إحرامه حتى يئأس،
فيحل، ولا يقضي إلا أن يكون ضرورة^(١).

وأجمع أهل العلم على أن من أيس أن يصل إلى البيت، فجاز له
أن يحل فلم يفعل حتى تخلى سبيله: لأن عليه أن يمضي إلى البيت لو تم
نسكه^(٢).

وأجمعوا على أن المحصر بعدو أو مرض أو ما أشبهه إذا تحلل
بالإحصار، وكان حجه حجاً فريضة؛ فعليه القضاء^(٣).

(١) الاستدلال (٩١/١٢). والضرورة: من لم يسبق له الحج.

(٢) الإجماع لابن المنذر (٧٦).

(٣) نيل الأوطار من المهدي، بداية المجتهد، المجموع (موسومة الإجماع
٣١٦/١).

الحجُّ كُلُّ خَمْسَةِ أَغْوَامَ

وقال سبحانه: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٢٥].

١٢٥١ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ: إِنْ عَبْدًا صَحَّحْتُ لَهُ جَسَدَهُ وَوَسَّعْتُ عَلَيْهِ فِي الْمَعِيشَةِ يَمْضِي عَلَيْهِ خَمْسَةُ أَغْوَامَ لَا يَقْدُ إِلَى لَمَحْرُومٍ» (حب).

قال أبو محمد: لا يلزم أن يكون الوفود المذكور في الحديث حجاً، فمن وقَد إليه معتمراً نجاً من الحرمان، إن كان الحديث صحيحاً، فقد قال الدارقطني: لا يصح من طريقه شيء. وصححه ابن حبان، ومن المعاصرين الألباني.

زِيَارَةُ مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ

وختم الله آيات الحج بقوله: ﴿وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الحج: ٣٧]، وكلَّ عمل صالح فوق الفريضة إحسان.

١٢٥٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى» (ق).

قال أبو محمد: اتَّفَق العلماء على أن زيارة مسجد النبي ﷺ ليست من مناسك الحج، وأن من قضى حجه ولم يزر فقد أدَّى ما عليه ولا يصح في فضل زيارة القبر الشريف حديث خاص به، وقد منَّ الله على المؤمنين بأن يسلموا عليه حيث كانوا ويبلغه ذلك، ويرد عليهم

الهدى والأطعام

إشعارُ البدن^(١) وتقليدُ الهدى^(٢) كُلُّهُ

وقال الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا مَعْتِدَ أَقْوَوْلَا الشَّهْرِ
لِلْحَرَامِ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْفَلَكِيَّةَ وَلَا ءَامِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَنْتَعُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ
وَرِضْوَانًا﴾ [المائدة: ٢].

وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ جَعَلْنَاهَا لَكُرْبًا مِنْ شَعِيرٍ أَلَا لَكُمْ فِيهَا
خَبْرٌ﴾ [الحج: ٣٦].

١٢٥٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى
الظُّهْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ دَعَا نَاقَتَهُ فَأَشْعَرَهَا فِي صَفْحَةٍ مَنَامِهَا
الْأَيْمَنِ، وَسَلَّتِ الدَّمَ عَنْهَا^(٣)، وَقَلَّدَهَا نَعْلَيْنِ، ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ،
فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهَلَ بِالْحَجِّ (م، حم، د، ن).

١٢٥٤- وَعَنْ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ، قَالَا: خَرَجَ النَّبِيُّ
■ مِنَ الْمَدِينَةِ فِي بَضْعِ عَشْرَةِ مِثَّةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِذِي
الْحُلَيْفَةِ قَلَّدَ النَّبِيُّ ﷺ الْهَدْيَ وَأَشْعَرَهُ وَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ (خ، حم، د).

١٢٥٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَى مَرَّةً إِلَى
الْبَيْتِ عَنْمَا فَقَلَّدَهَا (ع).

وأجمع أهل العلم على أن تقليد البدن سنة^(٤).

(١) هو أن يشق أحد جنبي ستار البدن، حتى يسيل الدم، ويحمل ذلك لونا
علامة أنها هدى.

(٢) هو أن يعلق في عنقه قطعة من جلد أو نحوه.

(٣) أطاق.

(٤) الاستدلال (١٢/٢٧٧).

ولا خلاف أن الإبل والبقر تُقْلَدُ نعلًا أو نعلين^(١)، واختلفوا في تقليد الغنم^(٢).

وأجمعوا على أن إشعار البدن حسنٌ، بل جعله بعضهم من التمسك، إلا أبا حنيفة فإنه كرهه^(٣).

واتفقوا على أن أفضل الهدايا الإبل، واختلفوا في الضحايا^(٤)، واتفقوا أن الغنم يكون منها الأضاحي^(٥).

والهدي الذي يسوقه المحرم من الحل أفضل باتفاق المسلمين مما يشتريه من الحرم^(٦).

وأجمعوا على أن يبيع الهدي التطوع لا يجوز، مع إجازتهم الاشتراك فيه^(٧).

الْبَدَنَةُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ عَنْ سَبْعِ شِيَاءٍ

وقال تعالى: ﴿وَالْبَدَنَتِ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾ [الحج: ٣٦].

١٢٥٦- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، كُلُّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَدَنَةٍ (ق).

(١) الاستطكار (١٢/٢٦٥).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٢/٢٦٤، ٢٦٥).

(٣) التولاد (الإقناع ٢/٨٥٨).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٢/٣٠).

(٥) مراتب الإجماع (٧٦).

(٦) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٦/٩٢).

(٧) التمهيد لابن عبد البر (١٢/١٥٦، ١٥٧).

١٢٥٧ - وفي رواية قال: اشتركتنا مع النبي ﷺ في الحج والعمرة، كل سبعة مئة في بدنة، فقال رجل لجابر: أبشرك في البقر ما يشرك في الجزور؟ فقال: ما هي إلا من البدن (م).

١٢٥٨ - وعن حذيفة رضي الله عنه، قال: شرك رسول الله ﷺ في حجة بين المسلمين في البقرة عن سبعة (حم).

قال الطبري: اجتمعت الأمة على أن البدنة والبقرة لا تجزئ من أكثر من سبعة^(١).

الهدى إن عطب قبل المجل

وقال سبحانه: ﴿وَلْيُؤْفُقُوا الذُّبُرَ﴾ [الحج: ٢٩].

قال ابن عباس: يعني نحر ما نذروا.

١٢٥٩ - عن أبي قبيصة ذؤيب بن حلحلة، قال: كان النبي ﷺ يبعث معه بالبدن، ثم يقول: «إن عطب^(٢) منها شيء، فخشيت عليها موتاً فأنحرها، ثم اغمس نعلها في دميها، ثم اضرب^(٣) بصفحتها، ولا تطعمها أنت، ولا أحد من أهل رقتك» (م، حم، هـ).

١٢٦٠ - وعن ناجية الخزاعي رضي الله عنه وكان صاحب بدن رسول الله ﷺ، قال: قلت: كيف أصنع بما عطب من البدن؟ قال: «الشرة، واغمس نعله في دمي، واضرب صفحته، ونخل بين الناس وبيته فلها كلوه» (حم، د، ت، هـ).

ولا خلاف بين أهل العلم في أن هدي للظفر إذا عطب قبل بلوغ المجل أن يصنع به ذلك^(٤).

(١) اختلاف العلماء (الاستدكار ١٥/١٩٠).

(٢) عطب.

(٣) الاستدكار (١٢/٢٨٠).

قال ابن عبد البر: وإن كان واجبا وعطبا قبل بلوغ محله أن يأكله كله إن شاء، أو أطعمه^(١) لأن عليه بدله، وعليه الجمهور^(٢) واجمعوا أن من نحر في غير الحرم لم يجره^(٣).

الْأَكْلُ مِنْ دَمِ النَّمْتِ وَالْقِرَانِ وَالشَّطْوُعِ

وقال تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ الْفَقِيرِ﴾ [الحج: ٢٨].

١٢٦١- وفي صفة حديث جابر رضي الله عنه: حج النبي ﷺ قال: ثم انصرف إلى المنحر، فنحر ثلاثا وسنتين بدنة بيديه، ثم ألقى عليا رضي الله عنه، فنحر ما غير^(٤)، وأشركه في هديه، ثم أمر من كل بدنة ببضعة، فجعلت في قدر فطبخت، فأكلا من لحمها، وشربا من مرقها (م، حم).

١٢٦٢- وعن جابر رضي الله عنه: أن النبي ﷺ حج ثلاث حجج، حجبتين قبل أن يهاجر، وحجة بعد ما هاجر ومعها عمره، فساق ثلاثا وثلاثين بدنة، وجاء علي رضي الله عنه من اليمن ببيئتها، فيها جمل لأبي لهب في أنفه برة^(٥) من فضة فنحرها، وأمر رسول الله ﷺ من كل بدنة ببضعة فطبخت، وشرب من مرقها (ت، هـ) وقال: فيه جمل لأبي جهل.

١٢٦٣- وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ لخمسة بقرين من ذي القعدة، ولا نرى إلا الحج، فلمّا قلونا

(١) الاستدكار (١٢/٢٨٤)

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٤/١٢٥).

(٣) أي: ما يلي.

(٤) بضم الباء، وتخفيف الراء: حلقه.

مِنْ مَكَّةَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ إِذَا طَافَ وَمَسَعَى
بَيْنَ الصُّفَا وَالْعَرَوَةِ أَنْ يَحِلَّ، قَالَتْ: فَدُخِلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ بِلَحْمٍ
بَقَرٍ، فَقُلْتُ مَا هَذَا؟ فَقِيلَ: نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ (ق).

ولا خلاف بين أهل العلم أن هدي التطوع إذا بلغ محله يأكل منه
صاحبه إن شاء؛ لأنه في حكم الضحايا^(١). ولا خلاف بينهم في أن
هدي التمتع والقران واجب^(٢).

الحث على الأضحية

وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِّنْ شَعِيرٍ اللَّهُ لَكُمْ فِيهَا ذِكْرٌ
فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ فَإِذَا وَجِئْتُ جُثُوبَهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرًا
وَالْمَعْرُوفَ كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [الحج].

١٢٦٤ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا عَمِلَ ابْنُ
آدَمَ يَوْمَ النَّحْرِ عَمَلًا أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هِرَاقَةِ دَمٍ، وَإِنَّهُ لَتَأْتِي يَوْمَ
الْقِيَامَةِ بِقُرُونِهَا وَأَضْلَافِهَا وَأَشْعَارِهَا، وَإِنَّ الدَّمَ لَيَقَعُ مِنَ اللَّهِ سَعَرًا
وَجَلًّا - بِمَكَانٍ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ، فَطَيِّبُوا بِهَا نَفْسًا» (ت، هـ).

١٢٦٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«مَنْ رَجَدَ سَعَةً فَلَمْ يُضَحَّ، فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّائَنَا» (حم، هـ - يستند
ضعيف)^(٣).

وأجمع أهل العلم على أن الأضحية مشروعة، وليست واجبة^(٤).

(١) الاستذكار (١٢/٢٨١).

(٢) الاستذكار (الإقناع ٢/٨٥٤).

(٣) فيه: عبد الله بن عباس، ضعيف، ولقد اضطرب فيه.

(٤) المغني، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/١٠٤).

وأجمعوا على أن يوم النحر يوم أضحي^(١).

هل ضحى النبي ﷺ ممن لم يضح من أمته ؟

وقال الله سبحانه: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة].

وقال جل جلاله: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا﴾ [الحج: ٢٤].

١٢٦٦- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِيدَ الْأَضْحَى، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَتَى بِكَبْشٍ فَذَبَحَهُ، فَقَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ هَذَا عَنِّي، وَعَمَّنْ لَمْ يَضَحْ مِنْ أُمَّتِي» (حم، د، ت).

المُجْزِئُ مِنَ الْأَضَاحِي، وَمَا يَجْتَنِبُهُ الْمُضْحِي فِي الْعَشْرِ

وقال الله سبحانه: ﴿وَمَنْ يُضِلْمْ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢].

وقال: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّنْ شَعِيرِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٣٦].

١١٩٩- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسْنَةً إِلَّا أَنْ يَغْسُرَ عَلَيْكُمْ، فَتَذْبَحُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّأْنِ» (م، حم، ن، د).

١٢٠٠- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: ضَحَيْتَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْجَذَعِ مِنَ الضَّأْنِ (ن).

١٢٠١- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَصْحَابِهِ ضَحَايَا، فَصَارَتْ لِعُقْبَةَ جَذَعَةٌ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَابَنِي جَذَعٌ؟ فَقَالَ: «ضَحُّ يَدٍ» (ق).

وفي رواية: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ خَمَماً يَفْسِمُهَا عَلَى صَحَابِيهِ ضَحَايَا، فَبِهِمْ عَثُودٌ فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «ضَحَّ بِهْ أَنتَ». قُلْتُ: وَالْعَثُودُ مِنْ وَلَدِ الْمَعْرِ: مَا رَعَى، وَقَوِي، وَأَتَى عَلَيْهِ حَوْلٌ (ع إ ل د).

١٢٠٢- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ، وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَصْحِيَ، فَلْيَمْسِكْ عَنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ» (ع إ ل خ).

وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ لِلْمَهْدَايَا وَالضَّحَايَا حَدًّا مِنَ الْأَسْنَانِ لَا يَجْزِي مَا دُونَهُ ^(١).

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجْزِي فِي الْأَضْحِيَةِ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْمَعْرِ إِلَّا الثَّيْتِ قِصَاعِدًا، وَلَا مِنَ الضَّأْنِ إِلَّا الْجَذْعُ. وَالذَّكَرُ وَالْأُنْثَى سَوَاءٌ ^(٢).

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْجَذْعَ مِنَ الْمَعْرِ لَا يَجْزِي الْيَوْمَ عَنْ أَحَدٍ ^(٣). وَأَمَّا الْجَذْعُ مِنَ الضَّأْنِ؛ فَمَجْمَعٌ عَلَى إِجْزَائِهِ عِنْدَ جَمَاعَةِ الْفُقَهَاءِ ^(٤).

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: الْأَضْحِيَةُ جَائِزَةٌ بِكُلِّ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مِنْ ذِي أَرْبَعٍ أَوْ طَائِرٍ.. كَالدَّيَكِ ^(٥).

وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَصْحِيَ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَظَفَرِهِ شَيْئًا مِنْ حِينَ أَنْ يَهْلُ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ ^(٦).

(١) الموضح (الإقناع ٢/٨٥٦).

(٢) المجموع، بداية المجتهد، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١٠٥/١)، الاستنكار (١٢/١٧٤)، الموضح، الإنباء (الإقناع ٢/٨٥٦، ٨٩٤).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٢٣/١٨٥).

(٤) المرجع نفسه (٢٣/١٨٨).

(٥) المعلى (٩٧٧).

(٦) المعلى (موسوعة الإجماع ١/١٠٧)، مراتب الإجماع (٢٢٤).

مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْأَصَاحِي، وَمَا يُحْمَدُ

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَتِمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِكَائِفٍ بِإِلَاحِهِ أَنْ تُفْضُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

١٢٠٣- عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَصَاحِي: الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا، وَالْعَرَجَاءُ الْبَيِّنُ ضَلْعُهَا»^(١)، وَالْكَسِيرَةُ الَّتِي لَا تُقْبَلُ^(٢)، (الخمس).

١٢٠٤- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ رِزْوَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ^(٣) الْعَيْنَ، وَالْأُذُنَ وَأَنْ لَا نُصْحِي بِمُقَابِلَةٍ وَلَا مُدَابِرَةٍ، وَلَا شَرْقَاءَ، وَلَا خَرْقَاءَ^(٤) (الخمس).

١٢٠٥- وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نُسَمِّنُ الْأَضْحِيَّةَ بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يُسَمِّنُونَ (خت، ووصله أبو نعيم في المستخرج).

١٢٠٦- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَحِيلَ^(٥)، يَأْكُلُ فِي سَوَادٍ، وَيَمْشِي فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ (الخمس).

قال الشوكاني: معناه: أن فمه أسود، وقوائمه وحول عينيه، وفيه دليل على أنها تستحب التضحية بما كان على هذه الصفة.

(١) اعوجاجها.

(٢) التي لا منح لها لضعفها.

(٣) أي: ينظر إليهما، ونأمل في سلامتهما من آفة تكون بهما، كالعور والجدع.

(٤) قال ابن عبد البر: المقابلة: ما قطع طرف أذنها، والمدابرة: ما قطع من جانبي الأذن، والشرقاء: المشقوقة الأذن، والخرقاء: المشقوقة الأذن.

(٥) شجب في غيرابه.

١٢٠٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: ضَحَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشَيْنِ سَمِيَيْنِ عَظِيمَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَتَيْنِ مَوْجُوهَيْنِ^(١) (حم).

وافق أهل العلم على أن العوراء البين عورها، والعمياء البينة العمى، والعرجاء البينة العرج، والمريضة البينة الممرض، والعجفاء التي لا منح لها = أنها لا تجزئ في الأضاحي^(٢)

وقال ابن عبد البر: من العيوب التي تنقضي في الضحايا بإجماع: نطق الأذن أو أكثره، والعيوب في الأذن مراعى عند جماعة العلماء في الضحايا، واختلفوا في السكاء، وهي: التي خلقت بلا أذن^(٣). وأجمع العلماء على أنه يستحب استحسان الأضحية، واختيار أكملها، وأطيبها، وعلى استحسان لونها. ويفضل التضحية بالأقرن. ويفضل في الأضحية: الأبيض، ثم الأعفر^(٤)، ثم الأملح^(٥). ولا خلاف بين أهل العلم أن التضحية بالخصي جائزة^(٦).

الشَّاةُ تُجْزَى عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ الْوَاحِدِ

﴿وَلِكُلِّ أُمْتٍ جَعَلْنَا مَنَسَكًا لِّذِكْرُوا أَسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ [الحج: ٣٤]

١٢٠٨- عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ: كَيْفَ كَانَتْ الضَّحَايَا فِيكُمْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: كَانَتْ

(١) الأملح: ما كان يباغض أكثر من سواده، والموجوه: منزع الأشنين، واللوجه: الخصاء.

(٢) مراتب الإجماع (٢٤٨)، الاستطكار (١٥/١٢٤).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٦٨/٢٠).

(٤) الأعفر من الظباء: ما يطرأ يباغض بشرة.

(٥) شرح صحيح مسلم، المجموع (موسوعة الإجماع ١/١٠٥).

(٦) بداية المجتهد، شرح صحيح مسلم، الفتح، قبل (موسوعة الإجماع ١/١٠٦).

الرَّجُلُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ يُصْحِي بِالشَّاةِ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ،
فَيَأْكُلُونَ وَيُطْعِمُونَ حَتَّى تَبَاهِيَ النَّاسُ، فَصَارَ كَمَا تَرَى (ت، هـ).

١٢٠٩- وَعَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي سَرِيحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: حَمَلَنِي
أَهْلِي عَلَى الْجَقَاءِ بَعْدَ مَا عَلِمْتُ مِنَ السُّنَّةِ، كَانَ أَهْلُ الْبَيْتِ
يُصْحُونَ بِالشَّاةِ وَالشَّاتَيْنِ، وَالْآنَ يُبْخَلُّنَا جِيرَانُنَا (هـ).

هذا في الأضحية، وأما في الفدية؛ فقد أجمع العلماء على أنه
لا يجوز الاشتراك في الشاة لمن لزمه دم^(١).

الذَّبْحُ بِالمُصَلَّى وَالتَّسْمِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ عَلَى الذَّبْحِ وَالمِبَاشَرَةِ لَهُ

وقال الله سبحانه: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَخَرْ﴾ [الكوثر].

وقال سبحانه: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ﴾ [الحج: ٣٦].

١٢١٠- عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ
كَانَ يَذْبَحُ وَيَنْحَرُ بِالمُصَلَّى (خ، ن، د، هـ).

١٢١١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ
بَطًّا فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ، فَأَتَى بِهِ لِيُضْحِيَ
بِهِ، فَقَالَ لَهَا: يَا عَائِشَةُ، هَلُمِّي المُدِيَّةَ^(٢)، ثُمَّ قَالَ: «اشْعَلِيهَا»^(٣)
عَلَى حَجَرٍ. فَفَعَلْتُ، ثُمَّ أَخَذَهَا وَأَخَذَ الْكَبْشَ فَأَضْجَعَهُ، ثُمَّ
ذَبَحَهُ، ثُمَّ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَمِنْ
أُمَّةِ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ صَحَّى (م، حم، د).

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٢/١٤٠).

(٢) السكين.

(٣) شعلت السيف والسكين: إذا حذفته بالمس ومنه ما يخرج منه.

١٢١٢ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: فَضَحَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَبَيْنِ، فَرَأَيْتُهُ وَأَضْعَا قَدَمَيْهِ عَلَى صِفَاحِهِمَا^(١)، يُسَمِّي وَيَكْبِرُ، فَذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ (ع).

واتفق أهل العلم على أن التسمية للرجال والنساء فرض^(٢).

واتفقوا على أن الأفضل أن يذبح الأضحية بنفسه. وأن له أن يوكل غيره من المسلمين. ولا يجب على الوكيل أن يتكلم عن وكيله عند الذبح عمن يضحى؛ لأن النية تجزئ بلا خلاف^(٣).

تَحْرُ الْإِبِلِ قَائِمَةً مَعْقُولَةً يَدُهَا الْيُسْرَى

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَاذْكُرُوا أَسْمَاءَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ﴾ [الحج: ٣٦].

قال البخاري: قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: صَوَافَّ: قِيَامَةً.

١٢١٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ أَمَى عَلَى رَجُلٍ قَدْ أَتَاكَ بَدَنَةً يَتَحَرَّهَا، فَقَالَ: ابْعَثْهَا قِيَامًا مُقِيدَةً سَنَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ (ق).

١٢١٤ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِقٍ: أَنَّ الشَّيْخَ ﷺ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يَتَحَرُونَ الْبَدَنَةَ مَعْقُولَةَ الْيُسْرَى، قَائِمَةً عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ قَوَائِمِهَا (و مرسل).

(١) قال ابن حجر: أي على صفاح كل منهما عند ذبحه، والصفاح بكسر الصاد المهملة وتخفيف الفاء وآخره جاء مهملة: الجوانب، والعنود: الجانب الواحد من وجه الأضحية، وإنما تسمى إشارة إلى أنه فعل ذلك في كل منهما، فهو من إضافة النصب إلى المفعول.

(٢) مراتب الإجماع (٢٤٩).

(٣) بداية المجهود، المجهول: المجهول، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع

قال ابن عبد البر: نحر البدن قائمة هو الاختيار عند الجميع، إلا أن يمنع من ذلك مانع^(١).

وأما ما سواها؛ فالسنة الإضجاع على الجانب الأيسر، وهو أروح للحيوان، وأيسر في إزهاق النفس، وأعون للذبح، قال ابن تيمية: وهو السنة التي فعلها رسول الله ﷺ، وعليها عمل المسلمين، وعمل الأمم كلها^(٢).

لا تجزئ الأضحية إلا بعد صلاة العيد

وقال سبحانه: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْسِرْ﴾ [الكوثر].

١٢١٥- عَنْ جُنْدُبِ بْنِ سَفْيَانَ الْبَجَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَضْحَى، قَالَ: فَأَنْصَرَفَ فَإِذَا هُوَ بِاللَّحْمِ وَدَبَائِحِ الْأَضْحَى تُعْرَفُ، فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهَا ذُبِحَتْ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَقَالَ: «مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبَحَ حَتَّى صَلَّيْنَا فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ» (ق).

١٢١٦- وَفِي الْبَابِ عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بَلْفَظٍ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدَّمَ لِأَهْلِيهِ، لَيْسَ مِنَ النُّسُكِ فِي شَيْءٍ» (ع).

قال أبو محمد: كان النبي ﷺ يتناول القرآن ويقدم ما قدمه الله، فإن الله قدم الصلاة على التحرف في عيد الأضحي، فأمر عليه الصلاة والسلام بالذبح بعد الصلاة، وأما عيد الفطر فإن الله أنشأ على من زكى قبل الصلاة، فقال سبحانه: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّى﴾ [الاعلى]، فأمر النبي ﷺ بأداء الزكاة قبل الصلاة.

(١) الاستدكار (١٢/٢٥٧).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٦/٣١٠).

ومن الحكمة في ذلك والله أعلم أن الذبيح قبل الصلاة يشغل عن الصلاة، وأما صدقة الفطر فلا تشغل عنها، وهي إطعام للمساكين أو كونه يومه ودفع لضروري حاجته، وأما اللحم فكمال وترفه.

١٢١٧- وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «كُلْ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ ذَبْحًا» (حم)^(١).

واتفق أهل العلم على أن الذبيح لأهل الحضر لا يجوز قبل الصلاة^(٢).

واتفقوا على أن من ضحّى بعد أن يضحى الإمام يوم النحر إلى غروب الشمس من يوم النحر؛ فقد ضحّى^(٣).

ولا خلاف بين العلماء أن من ذبح قبل الصلاة وكان من أهل المصر؛ أنه غير مضح^(٤).

واختلف في آخر المدة التي تكون فيها التضحية، فقيل: آخر يوم النحر، وقيل: آخر أيام التشريق، وقيل: آخر ذي الحجة، وهو قول ابن حزم. وقد ورد حديث مرسل أن الأضحية إلى هلال محرم^(٥).

الْأَكْلُ وَالْإِطْعَامُ مِنَ الْأَضْحِيَّةِ وَجَوَازُ ادِّخَالِ لَحْمِهَا

وقال تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقُلَاقَ وَالْمُعْتَرِّقَ﴾ [الحج: ٣٦].

(١) قال ابن القيم في الهدي: إن حديث جابر بن مطعم منقطع، لا يثبت وصله. وأجيب عنه بأن ابن حبان وصله، وذكره في (صحيحه).

(٢) الاستذكار (١٥/١٤٨، ١٥٤).

(٣) مراتب الإجماع (٢٤٧).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٨٨/٢٣).

(٥) المعلى (المسألة: ٩٨٢).

١٢١٨- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَفَّ^(١) أَهْلُ الْبَادِيَةِ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَضْرَةَ الْأَنْصَحِيِّ زَمَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «ادْخِرُوا ثَلَاثًا، ثُمَّ تَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ». فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ النَّاسَ يَتَّخِذُونَ الْأَسْقِيَةَ مِنْ ضَحَايَاهُمْ، وَيُجْمِلُونَ فِيهَا الْوَدَّ^(٢)، فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: نَهَيْتَ أَنْ تُؤْكَلَ لُحُومُ الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثٍ، فَقَالَ: «إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ، فَكُلُوا وَادْخِرُوا وَتَصَدَّقُوا» (ق).

١٢١٩- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لُحُومِ بُدْنَانَا فَوْقَ ثَلَاثٍ مِنْ^(٣)، فَرَخَّصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «كُلُوا، وَتَزَوَّدُوا» (ق).

وَفِي لَفْظٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: «كُلُوا وَتَزَوَّدُوا وَادْخِرُوا» (م، ن).

١٢٢٠- وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَضْحِيَّةً، ثُمَّ قَالَ: «يَا ثَوْبَانُ، أَصْلِحْ لِي لَحْمَ هَذِهِ، فَلَمْ أَزَلْ أَطْعِمُهُ مِنْهُ حَتَّى قَدِمَ الْمَدِينَةَ» (م، حم).

١٢٢١- وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثَةٍ لِتَسْعَ ذُؤُودُ الطُّوْلِ عَلَى مَنْ لَا طَوْلَ لَهُ، فَكُلُوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَأَطْعِمُوا وَادْخِرُوا» (م، حم، ت).

وقد أجمع أهل العلم على إباحة إطعام فقراء المسلمين من لحوم الضحايا^(٤).

(١) الدافة: الجماعة الوردون، وأصله من الداف، وهو: سحر كين.

(٢) هو: دسم اللحم، ودهنه، والإجمال: إذابة اللحم لاستخراج دهنه.

(٣) إتمام التشريق.

(٤) الإجماع لابن المنذر (٧٨).

ولا خلاف بين العلماء في إجازة أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث،
وأن النهي عن ذلك منسوخ^(١).

وقال ابن حزم: الأكل منها فرض^(٢).

واتفق أهل العلم على أنه لا يجوز للمضحي بيع لحم أضحيته^(٣).

ولا خلاف أنه يجوز الانتفاع بجلود الأضاحي^(٤).

الْعَقِيقَةُ وَسِتَّةُ الْوَلَادَةِ

وقال سبحانه: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧].

وهي ستة لدى جمهور العلماء.

١٢٢٢ - عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الضُّبِّيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَعَ الْغُلَامِ عَقِيقَةٌ، فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا، وَأَيِّطُوا عَنْهُ الْأَذَى» (ع إلام).

١٢٢٣ - وَعَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ غُلَامٍ رَهِيئَةٌ بِعَقِيقَتِهِ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَيُسَمَّى بِهِ وَيُحَلَّقُ رَأْسُهُ» (الخمس).

وهذا الحديث رواه الحسن البصري عن سمرة، ولم يسمع منه سوى هذا الحديث، وقيل: لم يسمع منه مطلقاً، وإن كان يحدث من كتاب، وقيل: سمع هذا الحديث وغيره، والقول الأول هو قول البخاري، وأخذ به ابن حزم.

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢/٢١٦).

(٢) المحلى (المسألة: ٩٨٥).

(٣) بداية المجتهد، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/١٠٩).

(٤) المبني (موسوعة الإجماع ١/١٠٩).

١٢٢٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مَكَافِئَتَانِ»^(١)، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ. (حم، ت).

وَفِي لَفْظٍ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَعُقَّ عَنِ الْجَارِيَةِ شَاةً، وَعَنِ الْغُلَامِ شَاتَيْنِ (حم، هـ).

١٢٢٥ - وَعَنْ أُمِّ كُرَيْرٍ الْكَعْبِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَقِيقَةِ، فَقَالَ: «نَعَمْ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ، وَعَنِ الْأُنْثَى وَاحِدَةٌ لَا يَضُرُّكُمْ ذِكْرَانَا كُنَّ أَوْ إِنَاثَا» (حم، ت).

١٢٢٦ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَقِيقَةِ، فَقَالَ: «لَا أَحِبُّ الْعُقُوقَ». وَكَأَنَّهُ كَرِهَ الْأَسْمَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا نَسْأَلُكَ عَنْ أَحَدِنَا يُولَدُ لَهُ؟ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَنْسُكَ عَنْ وَلَدِهِ؛ فَلْيَفْعَلْ. عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مَكَافِئَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ» (حم، ن، د).

١٢٢٧ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا وُلِدَ لِأَحَدِنَا غُلَامٌ ذَبَحَ شَاةً، وَلَطَخَ رَأْسَهُ بِدَمِهَا، فَلَمَّا جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ كُنَّا نَذْبَحُ شَاةً، وَنَحْلِقُ رَأْسَهُ وَنَلَطُخُهُ بِزَعْفَرَانٍ (د).

١٢٢٨ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كَبْشًا، كَبْشًا (د، ن)، وَقَالَ: بِكَبْشَيْنِ كَبْشَيْنِ^(٢).

١٢٢٩ - وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمَّا وُلِدَ أَرَادَتْ أُمُّهُ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنْ تَعُقَّ عَنْهُ بِكَبْشَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَعُقِّي عَنْهُ، وَلَكِنْ اخْلُقِي شَعْرَ رَأْسِهِ، فَتَصَدَّقِي

(١) مستورتان أو متقاربتان.

(٢) رواية النسائي أصح إسناداً.

بوزنه من الورق^(١)، ثُمَّ وَلِدَ حُسَيْنٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَصَنَعَتْ بِمِثْلِ ذَلِكَ
(حم بسند ضعيف)^(٢).

١٢٣٠- وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
أَذَّنَ فِي أُذُنِ الْحُسَيْنِ حِينَ وَلَدَتْهُ فَاطِمَةُ بِالصَّلَاةِ (حم، د، ت،
وفيه مقال)^(٣).

١٢٣١- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ وَلَدَتْ غُلَامًا، قَالَ:
فَقَالَ لِي أَبُو طَلْحَةَ: احْفَظْهُ حَتَّى تَأْتِيَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَتَاهُ بِهِ،
وَأَرْسَلَتْ مَعَهُ بَنَمَرَاتٍ، فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَمَضَعَهَا، ثُمَّ أَخَذَهَا مِنْ
بِيهِ، فَجَعَلَهَا فِي فِي الصَّبِيِّ، وَحَنَكَهُ بِهِ^(٤)، وَسَمَّاهُ عَبْدَ اللَّهِ (ق).

ولا خلاف في أن سن العقيقة وصفتها هي سن الأضحية
وصفتها الجائزة، ويُنْقَى فيها من العيوب ما يُنْقَى في الأضحية^(٥).

والمشروع في العقيقة عن الأنثى شاة واحدة بالإجماع^(٦).

ومن ولد له اثنان في بطن، فإنه يستحب عن كل ولد عقيقة
بلا خلاف من العلماء^(٧).

(١) الفضة.

(٢) لضعف عبد الله بن محمد بن عقيل.

(٣) في إسناده: عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب، وهو
ضعيف.

(٤) يفتح المهملة، بعدها نون مشددة، والتشديد: أن يعض المحدث الثمر أو
نحوه، حتى يصير مائلاً بحيث يُنْتَلَع، ثم يفتح ثم المولود، ويضعها فيه،
ليدخل شيء منها في جوفه.

(٥) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٤/٨٠٥).

(٦) نيل الأوطار عن المهدي (موسوعة الإجماع ٤/٨٠٥).

(٧) فتح الباري عن ابن عبد البر (موسوعة الإجماع ٤/٨٠٥).

وتحنيك المولود عند ولادته سنة بالإجماع. وقد اتفق العلماء على استحباب التحنيك بالتمر، فإن تعذر فما في معناه من الحلوى، فيمضغ المحنك التمرة حتى تصير مائعة بحيث تُبلع، ثم يفتح فم المولود ويضعها فيه ليدخل شيء من جوفه. ويستحب أن يكون المحنك من الصالحين، وممن يتبرك به، رجلاً كان أو امرأة^(١).

قال أبو محمد: إن كان التحنيك لفتق لسان الصبي، وليزداد فصاحة فالتبرك لا معنى له هنا.

لا فرع ولا عتيرة

١٢٣٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا فَرَعَ، وَلَا عَتِيرَةَ، وَالْفَرَعُ: أَوَّلُ النَّتَاجِ، كَانَ يُتَجُّ لَهُمْ فَيَنْبَحُونَهُ، وَالْعَتِيرَةُ: فِي رَجَبٍ» (ق).

وقد اتفق العلماء على أن العتيرة ذبيحة كان أهل الجاهلية يذبحونها في العشر الأول من رجب، ويسمونها الرجبية^(٢).

وهي لا تُسن في قول عامة علماء الأمصار، سوى ابن سيرين فإنه كان يذبحها في رجب^(٣).

(١) شرح صحيح مسلم، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٦٠٥/١).

(٢) شرح صحيح مسلم، نيل الأوطار عن النووي (موسوعة الإجماع ٧٩٣/٢).

(٣) المغني (موسوعة الإجماع ٧٩٣/٢). وحجة ابن سيرين في ذلك: ما رواه العاصم بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي حِجَةِ الْوُدَاعِ قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْفَرَاعُ وَالْعَتَاةُ؟ فَقَالَ: «مَنْ شَاءَ فَرَعَ، وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَفَرَعْ، وَمَنْ شَاءَ عَتَرَ، وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَعْتَرَ، فِي الْغَنَمِ أَضْحِيَّةٌ» (حم، ن). وهذا التأخير قبل التحريم في قول عامة أهل العلم.

الاعمال والأدب

(١) كُتِبَ الْبَيْعُ

وقال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

واتفق العلماء على أن من كان عاقلاً بالغاً حراً عدلاً في دينه، حسن النظر في ماله: أنه لا يُحجَر عليه، وأن كل ما أنفذه من بيع أو ابتاع جائز^(٢). وأن المرأة الحرة العاقلة البالغة كالرجل في كل ما يبيعه ويبتاعه^(٣).

واتفقوا على أن العبد المأذون له في التجارة إذا كان عاقلاً بالغاً، جائز له أن يبيع ويشترى فيما أذن له فيه^(٤).

واتفقوا على أن مبيعة أهل الذمة فيما بينهم، وفيما يبتاعونهم، ما لم يكن رقيقهم أو عقارهم، أو ما جرت عليه سهام المسلمين من السبي، إذا وقع على حكم ما يحل ويحرم في دين الإسلام علينا = فإنه جائز^(٥).

واتفقوا على أن بيع الذي أصيب في عقله بغير السكر باطل، وكذلك ابتياعه^(٦).

واتفقوا على أن بيع من لم يبلغ ما لم يؤمر به، ولا اضطر إلى بيعه لقوته باطل، وأن ابتياعه كبيعته في كل ذلك^(٧).

(١) أكثر كتب الفقه تقول: (البيع)، والأولى الأفراد، موافقة للقرآن، ولأنه في معنى الجمع.

(٢) مراتب الإجماع (١٤٩).

(٣) المصدر السابق نفسه (١٥١).

(٤) المصدر السابق نفسه (١٤٩).

(٥) المصدر السابق نفسه (١٥٨).

(٦) المصدر السابق نفسه (١٥٠).

(٧) المصدر السابق نفسه (١٥١).

وأجمعوا على أن الرجل إذا كان في يده مال حلال، ومال حرام، فجائز مبايعته^(١).

واتفقوا أن من باع نقداً وأشهد بيته عدل، أو باع بتأخير وأشهد بيته عدل كذلك وكتب به وثيقة: أنه قد أدى ما عليه^(٢).

بيع المحرمات والخبائث وما لا تنفع فيه

وقال سبحانه: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

١٢٣٣- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَاوِيَةَ خَمْرٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَهَا؟» قَالَ: لَا. فَسَارَ إِنْسَانًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِمَ سَارَرْتَهُ؟» فَقَالَ: أَمْرُهُ بَيْعُهَا. فَقَالَ: «إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا» (م).

١٢٣٤- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِزِيرِ وَالْأَصْنَامِ». فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ، فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا الشُّقْنُ، وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتِلِ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ شُحُومَهَا جَمَلُوهَا»^(٣)، ثُمَّ بَاعُوه فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ» (ع).

١٢٣٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ؛ حَرَّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوا ثَمَنَهَا، وَإِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ عَلَى قَوْمٍ أَكَلَ شَيْءٌ مِنْ حَرَمِهِمْ ثَمَنَهُ» (حم، د).

(١) النور (الإقناع ١/١٧١٦).

(٢) مراتب الإجماع (١٥٤).

(٣) أذاهره.

١٢٣٦- وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ اشْتَرَى حَتَمًا، لَمْ يَكُنْ فَكُسِرَتْ مَحَاجِمُهُ، وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ ثَمَنَ الدَّمِ، وَثَمَنَ الْكَلْبِ، وَكَسَبَ الْبُغْيِ، وَلَعَنَ الْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ، وَآكِلَ الرِّبَا، وَمُؤْكِلَهُ، وَلَعَنَ الْمُصَوِّرِينَ (خ، حم) (١).

١٢٣٧- وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عُبَيْدِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبُغْيِ، وَحُلُولِ الْكَاهِنِ (٢) (ع).

١٢٣٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَقَالَ: «إِنْ جَاءَ يَطْلُبُ ثَمَنَ الْكَلْبِ؛ فَأَمْلَأْ كَفَّهُ تُرَابًا» (حم) (د).

١٢٣٩- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسُّورِ (٣) (م، حم، د).

وأجمع المسلمون على تحريم بيع الخنزير بجميع أجزائه، وشرائه (٤).

وأجمع الصحابة على أن بيع الزيت وما أشبهه مما هو نجس يموت شيء فيه جائز، إذا بين ذلك بائعه منه (٥).

ويجوز بيع السُّرَجِينِ (٦) النجس؛ لأنَّ أهل الأملار يتابعونه لزراعهم من غير تكبير؛ فكان إجماعاً (٧).

(١) وهم صاحب (المتقى)، فزاه إلى (مسلم).

(٢) ما يُعطاه من الأجر والرتوة على كهنته.

(٣) الهر.

(٤) شرح النووي، المجموع عن ابن المنذر، المغني عن ابن المنذر، بدلية المجتهد، فتح الباري، نيل الأوطار عن ابن حجر (موسوعة الإجماع ٤٠٠/١).

(٥) النوادر (رقم ٢٥٩).

(٦) الزيل.

(٧) المغني، المجموع كلاهما من أبي حنيفة (موسوعة الإجماع ١٤١/١).

وأجمع العلماء على تحريم بيع الدّم والخمر^(١).

قال أبو محمد: هذا التحريم في دار الإسلام، أما في ديار الكفر، فللمسلم بيعها على الكافر، في قول طائفة من الأحناف، كما أنه لا يحرم الربا. وقال الجمهور: الذيار لا تحل شيئاً، ولا تحرمه، وأحكام الله سواء.

واتفقوا على أن بيع الحيوان المملوك - ما لم يكن كلباً أو سيّوراً أو ما لا يتفع به - جائز^(٢).

وقال ابن عبد البر: واتفقوا على جواز بيع الهرّ والسباع والفهود التي اتخذت للصيد، فكل ما جاز الانتفاع به جاز بيعه^(٣).

واتفقوا على أن الكلب الذي لا يجوز اتخاذه، لا يجوز بيعه^(٤).

النّهي عن بيع فضل الماء

وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ يُوَقِّ شِعْ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩].

وقال سبحانه في وعيد من يمنع الماعون: ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الماعون]، روي عن عائشة: أنه الماء.

١٢٤٠ - عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ (م، ن).

(١) التمهيد لابن عبد البر (١/٤٤٤).

(٢) مراتب الإجماع (٨٧).

(٣) التمهيد (١/٤٤٧).

(٤) بداية المجتهد (١/١٨١).

واتفق العلماء على أن للرجل أن يبيع ما يأخذه في قلته وفرت من النهر أو البئر أو العين، وإن كان فيه فضل عن شربه^(١).

النهي عن ثمن عنب^(٢) الفحل

وقال سبحانه: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمْ إِلَّا لَمْ يَعْلَمُوا﴾ [التَّحْتِ: المائدة: ٦٣].

١٢٤١- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ثَمَنِ عَنِبِ الْفَحْلِ (خ، حم، ن، د).

١٢٤٢- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ ضِرَابِ الْجَمَلِ (م، ن).

١٢٤٣- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ كِلَابٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ عَنِبِ الْفَحْلِ، فَتَنَاهُ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَطْرِقُ الْفَحْلَ فَتَكْرَمُ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي الْكَرَامَةِ (ت، وقال: هذا حديث حسن غريب).

ولم يختلف العلماء في أن إعارة الفحل من الحيوان جائزة^(٣).

النهي عن بيع الفرر^(٤)

وقال الله سبحانه: ﴿يَكَايِتُهُا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ يَتَنَعَكُم بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ٢٩].

(١) الإناء (الإقناع ١٧٦٢/٤).

(٢) عنب الفحل، يفتح العين، ومبين ساكنة، بعده موحدة: هو ماء الفحل، والفحل: الذكر من كل حيوان.

(٣) فتح الباري (موسوعة الإجماع ٣٧٩/١).

(٤) ما كان له ظاهر يفر المشتري، وباطن مجهول، كما في (التهامة)، وقال الأزهري: ما كان على غير ههذه ولا تلك.

١٢٤٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ
الْحَصَاةِ^(١)، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ (عِ الْآخِ).

١٢٤٥- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:
لَا تَشْتَرُوا السَّمَكَ فِي الْمَاءِ فَإِنَّهُ غَرَرٌ (حَم).

١٢٤٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ
بَيْعِ حَبْلِ الْحَبَلَةِ (م، حَم، ت).

وَفِي لَفْظٍ: كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتَنَاعُونَ لُحُومَ الْجَزُورِ إِلَى حَبْلِ
الْحَبَلَةِ، وَحَبْلُ الْحَبَلَةِ: أَنْ تُتَجَعَ النَّاقَةُ مَا فِي بَطْنِهَا، ثُمَّ تُحْمَلُ الَّتِي
تُجَعُ، فَتَهَاكُمُ ﷺ عَنْ ذَلِكَ (ق).

١٢٤٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ
الْمَغَانِمِ، حَتَّى تُقَسَمَ (ن).

١٢٤٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ
الْمُلَامَسَةِ، وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ. وَالْمُلَامَسَةُ: لَمَسُ الرَّجُلِ ثَوْبَ
الْآخَرِ بِيَدِهِ بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ، وَلَا يُقْلَبُهُ، وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَنْبِذَ الرَّجُلُ
إِلَى الرَّجُلِ ثَوْبَهُ، وَيَنْبِذَ الْآخَرُ ثَوْبَهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا، مِنْ
غَيْرِ نَظَرٍ وَلَا تَرَاضٍ (ق).

قال ابن عبد البر: وهو تفسيرٌ مجتمِعٌ عليه، لا تدافع ولا تتنازع
فيه^(٢).

١٢٤٩- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمَحَاقِلَةِ،
وَالْمُخَاضَرَةِ، وَالْمُنَابَذَةِ، وَالْمُلَامَسَةِ، وَالْمُرَايَةِ^(٣) (خ).

(١) هو أن يقول البائع للمشتري: إذا نذبت إليك الحصلة فقد وجبت البيع.

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢١/٢٣).

(٣) المحاقلة: هي بيع الزرع في سبيله بحسنة. والمخاضرة: هي بيع الثمار بخسرة.
قبل أن يهتد صلاحها. والمراية: هي بيع الثمر في القدر النخل بغير كيل.

واتفق أهل العلم على أن الضرر قسمان: كثير لا يجوز معه البيع، ويسير جائز لا يؤثر في البيع^(١)

وأجمع الصحابة على إجازة بيع الغائب المقدور على تسليمه، وأن لمشتريه خيار الرؤية إذا رآه^(٢).

وأجاز ابن عمر رضي الله عنهما بيع البعير الشارد، ولا يعرف له مخالف من الصحابة^(٣).

وأجمعوا على فساد بيع حبل الحبلة، وما في بطن الناقة، وبيع المعجر، وهو: بيع ما في بطون الإناث^(٤).

وأجمعوا على عدم جواز البيوع إلى أجل مجهول مثل البيع إلى حبل الحبلة ونحو ذلك^(٥).

النهى عن الاستثناء في البيع إلا أن يكون معلوماً

وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۝ يُخْلِفْ لَكُمْ أَعْمَلَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٧٠ - ٧١].

١٢٥٠ - عَنْ جَابِر رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُرَابَنَةِ، وَالثَّنَاءِ إِلَّا أَنْ تُعْلَمَ (ن، ت).

ولا خلاف بين أهل العلم أن من قال: بعثك هذه الأشجار إلا هذه الشجرة، أو بعثك بألف إلا درهماً، وما أشبه ذلك = أن البيع

(١) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/ ١٧٧).

(٢) التواتر (رقم ٢٥٢).

(٣) شرح صحيح مسلم، المصلي، المنفي (موسوعة الإجماع ١/ ١٧٧).

(٤) الإجماع لابن المنذر (رقم ٥٣١)، التمهيد لابن عبد البر (١٣/ ٢١٤).

(٥) التمهيد لابن عبد البر (١٣/ ٢١٣).

صحيح. ومن باع حيواناً واستثنى ما في بطنها جائزاً، وكذا من باع
بفرة أو جملأً واستثنى الرأس. ومن باع عبداً، واستثنى رجله
مثلاً، لم يجز البيع بلا خلاف^(١).

واتفقوا على أنه يجوز للبائع إذا باع شيئاً أن يستثنى جزءاً شائعاً منه
كالربع أو الثلث أو النصف^(٢).

واتفقوا على أنه لا يجوز أن يستثنى من بستان عدة شجرات غير
متعينات حين العقد^(٣).

النهي عن بيعتين في بيعة

وقال سبحانه في خبر موسى ورجل مدين: ﴿وَلَعَلَّكَ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَرًا
حَبِيبًا فَإِنْ تَلَمَعْتَ فِي عَيْنَيْهِمْ﴾ [القصص: ٢٧].

١٢٥١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ
بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوْ كَسَهُمَا^(٤) أَوْ الرِّبَا (د).

وَفِي لَفْظٍ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ (حم، ن، ت).

قال الخطابي: لا أعلم أحداً قال وضحح البيع بأوكس الثمنين إلا
ما يحكى عن الأوزاعي، وذلك لما يتضمنه من الفرر والجهالة.

١٢٥٢- وَعَنْ سَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ
عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صَفَقَتَيْنِ فِي صَفَقَةٍ^(٥).

(١) شرح صحيح مسلم، والمحلّى، وطلبية المجتهد، والمندى (المبسوطة
الإجماع ١/١٧٦).

(٢) المحلى، بداية المجتهد (المراجع نفسه).

(٣) بداية المجتهد (المراجع نفسه).

(٤) أنقصهما.

(٥) إسناده ضعيف، يروي عن سيمان بن عبد الرحمن، وهو ضعيف.

قَالَ سَمَّاكَ: هُوَ الرَّجُلُ يَبِيعُ الْبَيْعَ، فَيَقُولُ: هُوَ بِسَاءٍ بِكَذَا، وَهُوَ يَنْقُذُ بِكَذَا وَكَذَا (حم).

وقد استدلل الأوزاعي بآية الباب، والاستدلال بها محل نظر، كما قال ابن كثير في (تفسيره)، كما استدلل بقوله ﷺ: اِفْلَحْ أَوْ كَسَهُمَا أَوْ الرِّبَا عَلَى صَحَّةِ الْبَيْعِ، وَقَوَاهُ الشُّوْكَانِيُّ^(١).

وقد أجمع العلماء على أَنَّ مِنَ الْبَيْعِ الْبَاطِلَةَ: أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: بَعْتُكَ هَذَا الشَّيْءَ بِمِثْلَةٍ، عَلَى أَنْ تَبِيعَنِي دَارَكَ بِكَذَا، أَوْ يَقُولُ: أَيْبَعُكَ هَذَا الشَّيْءَ نَقْدًا بِكَذَا، أَوْ نَسِئَةً بِكَذَا. أَوْ يَقُولَ الْمُشْتَرِي: أَشْتَرِي مِنْكَ هَذَا الشَّيْءَ بِكَذَا، عَلَى أَنْ تَشْتَرِيهِ مِنِّي إِلَى أَجَلٍ^(٢).

النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الْعُرْبُونَ^(٣)

وقال الله سبحانه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْمَعْصِيَةِ إِنَّا سَاكُلُونَ فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة].

١٢٥٣- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْعُرْبَانِ (حم، ن، د، مالك، بسند ضعيف).

والعلماء على تحريمه، وأجازه أحمد. والعربان: هو العُربون.

تَحْرِيمُ بَيْعِ الْعَصِيرِ مِمَّنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا، وَكُلِّ بَيْعٍ أَهَانَ عَلَى مَعْصِيَةِ

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢].

(١) نيل الأوطار (١٠/٤٥٠).

(٢) المجموع، بداية المجتهد، المعنى (موسوعة الإجماع ١/١٧٠).

(٣) هو أن يشتري السلعة ويدفع إلى صاحبها شيئاً على أنه إن أمضى البيع حسب من الثمن، وإن لم يمسح البيع كان لصاحب السلعة، ولم يرتجعه المشتري.

١٢٥٤ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَمْرِ عَشْرَةً: عَاصِرَهَا، وَمُعْتَصِرَهَا، وَشَارِبَهَا، وَخَامِلَهَا، وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ، وَسَاقِيَهَا، وَبَائِعَهَا، وَآكِلَ ثَمَنِهَا، وَالْمُشْتَرِيَ لَهَا، وَالْمُشْتَرَاةَ لَهُ (ت، هـ) ^(١).

وأجمع المسلمون على تحريم بيع الخمر وشرائها. وقال أبو حنيفة يجوز للمسلم أن يوكل غير المسلم في بيعها وشرائها. وهذا غير صحيح ^(٢).

النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ مَا لَا يَمْلِكُهُ

وقال تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِأَنْتَظِلُ﴾ [النساء: ٢٩].

١٢٥٥ - عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَا بَنِي الرَّجُلِ فَيَسْأَلُنِي عَنِ الْبَيْعِ لَيْسَ عِنْدِي، أَيْعُهُ مِنْهُ؟ ثُمَّ أَتَاخُهُ مِنَ السُّوقِ. فَقَالَ: «لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ» (الخمسة).

وأجمع أهل العلم على أنه لا يجوز للرجل أن يبيع ما له، وما ليس له في عقدة واحدة ^(٣).

ومن باع ما لا يملك، ودخل المبيع في ملك البائع بعد البيع، لم يلزم ذلك البيع بالاتفاق ^(٤).

(١) في إسناده: شبيب بن بشر الكوفي، وهو صدوق يخطئ، وقد قال الترمذي عن الحديث: «هذا حديث غريب من حديث أنس».

(٢) شرح النووي، المجموع من ابن المنذر: بداية المجتهد، المحض من مؤلفي المنذر، فتح الباري من المنذر (موسوعة الإجماع ١/٢٩٧).

(٣) النير (الإقناع ٤/١٧٢٢).

(٤) فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/١٨٠).

مَنْ بَاعَ سِلْعَةً مِنْ رَجُلٍ ثُمَّ مِنْ آخَرَ

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ
الْمُتَّقِينَ﴾ (١) [التوبة].

١٢٥٦- عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ
بَيْعًا مِنْ رَجُلَيْنِ، فَهُوَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا» (حم، ن، د، ت) (٢).
واتفق العلماء على أن من باع سلعة وقبض ثمنها، وأقبضها
مبتاعها، وتفرقا بعد انعقاد البيع بينهما عن تراضٍ به منهما، ثم
باعها من رجل آخر، أن ذلك العقد والبيع باطلان، وأنها
للمشتري الأول (٣).

النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الدِّينِ بِالْدينِ، وَجَوَازُهُ بِالْعَيْنِ مِمَّنْ هُوَ عَلَيْهِ

وَقَالَ سبحانه: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

١٢٥٧- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ
الْكَالِ بِالْكَالِ (٤) (قط، بسند ض).

١٢٥٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ:
إِنِّي أَبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ، فَأَبِيعُ بِالدَّنَانِيرِ، وَأَتَّخِذُ الدَّرَاهِمَ وَأَبِيعُ
بِالدَّرَاهِمِ، وَأَتَّخِذُ الدَّنَانِيرَ، فَقَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَ بِسِمِيزِ يَوْمِهَا
مَا لَمْ تَفْتَرِقَا وَيَسْكُمَا شَيْءًا» (الخمسة بسند ض).

وأجمع كل من يُحفظ عنه من أهل العلم: أن بيع الدين بالدين
لا يجوز (٥).

(١) الحديث من رواية الحسن بن سحرة، وهي نسخة قبلها العلماء لأنها وجيزة.

(٢) الإيجاز (الإقناع ١/ ١٧٧٢)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٢٨/ ٢٩).

(٣) النسبة بالنسبة.

(٤) الإجماع لابن المعتز (رقم ٥٤١)، والإشراف (الإقناع ٢/ ١٨٠٢).

المبيعات

قال العلماء: البيع على أوجه، منها: بيع الدين بالدين، وهو باطل. ومنها: بيع العين بالعين، وهذا ليس بدين. ومنها: بيع الدين بالعين، وهو السلم. ومنها: بيع العين بالدين.

نَهَى الْمُشْتَرِي عَنْ بَيْعِ مَا اشْتَرَاهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ

وقال عز شأنه: ﴿لَا أَنْ تَكُونُ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

١٢٥٩- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ابْتِغَتْ طَعَامًا فَلَا تَبِعْهُ حَتَّى تَسْتَوْفِيَهُ» (م، حم).

١٢٦٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانُوا يَتْبَاعُونَ الطَّعَامَ جُزْأً^(١) بِأَعْلَى السُّوقِ، فَتَهَاَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعُوهُ حَتَّى يَتَحْلَوْهُ (ق، ن، د).

وفي رواية: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا؛ فَلَا يَبِعْهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ».

وله (حم): «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ؛ فَلَا يَبِعْهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ».

واتفق أهل العلم على أن تلف المبيع قبل التمكن من القبض؛ يطل العقد ويحرم أخذ ثمنه^(٢).

واتفقوا على أنه من باع سلعة يملكها بعد أن قبضها وقلتها عن مكانها، وكالها إن كانت مما تكال: أن ذلك جائز^(٣).

وأجمعوا على أن من ابتاع طعامًا كيلاً، قبضه قبل أن يكال: أن البيع فاسد^(٤).

(١) بلا كيل ولا وزن.

(٢) ابن تيمية (مجموعة الرسائل والمسائل ١/٣٩٢).

(٣) مراتب الإجماع (٨٩).

(٤) النير (الإقناع ١/١٧٨٧).

قال أبو محمد: في عصرنا اليوم أنواع من القبض المتعارف عليه، ومن ذلك: القبض الشبكي، الذي يُعدُّ بمنزلة قبض الوثائق والصكوك، والشرعية المحمدية التي ترفع الحرج عن الأمة المحمدية نسج ذلك كله، ولا يعجزها زمن ولا تطور.

وأجمعوا على أن القبض في العقار بأن يخلي البائع بينه وبين المشتري^(١).

وانفقوا على أنه لا بأس بالشركة، والإقالة، والتولية قبل قبض المبيع^(٢).

وانفقوا على جواز بيع الطعام جزأً^(٣).

وقال ابن المنذر: أجمع العلماء على أن من اشترى طعاماً فليس له أن يبيعه حتى يقبضه. أما غير الطعام ففيه أربعة أقوال: لا يجوز مطلقاً، لا يجوز إلا في العقار، يجوز إلا في الكيل والوزن، يجوز إلا فيما يؤكل ويشرب.

النتهي أن يبيع حاضر لباد

وقال سبحانه: ﴿اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [الشورى: ١٩].

١٢٦١ - عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، دَعَا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ» (ع إلا خ).

١٢٦٢ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نُهَيْتَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمُّهُ (ق).

(١) ابن نعمة (مجموعة الرسائل والمسائل ٤-٥/٣٩٥).

(٢) المحلى من مالك (موسوعة الإجماع ١/١٨٣).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٣/٣٤١). والتهذوب: ما لم يعلم قبله على وجه التفصيل.

١٢٦٣- وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِيَادِهِ. فَقِيلَ لابن عباس: مَا قَوْلُهُ: لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِيَادِهِ؟ قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ سِمَسَارٌ^(١) (عِالَات).

واتفق أهل العلم أن يبيع الحاضر للحاضر، والبادي للبادي جائز^(٢).

النهي عن التجش

وقال الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

١٢٦٤- عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: نهى النبي ﷺ عن التجش (ق).

وأجمع أهل العلم على أن فاعله عاصي لله، إذا كان بالنهي عالماً^(٣).

النهي عن تلقى الركبان

وقال سبحانه: ﴿إِنَّا لَنَنْصُنُّ خُلُقَ مَا جَاءَ﴾ [المعارج: ١٩].

١٢٦٥- عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: نهى النبي ﷺ عن تلقى البيع (ق).

(١) هو في الأصل: القيم بالامر والمحافظة له، ثم استعمل في متولي البيع والشراء لغيره.

(٢) مراتب الإجماع (٨٩).

(٣) هو أن يملك السلعة ليروجهها، أو يملكها وهو لا يملكها أصلاً لبيع غيره فيها.

(٤) التمهيد ١٢٦/٣٤٨.

١٢٦٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقْلَقُ الْجَلَبُ^(١)، فَإِنْ تَلَفَأَ إِنْسَانٌ فَابْتَاغَهُ، فَصَاحِبُ السَّلْعَةِ فِيهَا بِالْخِيَارِ إِذَا وَرَدَ السُّوقَ (عِ الْآخِ).

واتفق أهل العلم على أن البيع إذا وقع في السوق، فإنه جائز^(٢).

نَهَى عَنْ بَيْعِ الرَّجُلِ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَسَوِيهِ إِلَّا فِي الْمَرْأَةِ

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُوَفَّ شَيْئًا نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩].

١٢٦٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، (ق).

١٢٦٨- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَاعَ قَدَحًا^(٣) وَحِلْسًا^(٤) فِيمَنْ يَزِيدُ (حَم، ت، بسند ض).

وأجمع العلماء على أن البيع على البيع، والشراء على الشراء حرام، ومحله بعد استقرار الثمن، وركون أحدهما إلى الآخر^(٥).

وقال ابن عبد البر: أجمع الفقهاء أيضًا على أنه لا يجوز دخول المسلم على الذمي في سومه، إلا الأوزاعي وحده^(٦).

(١) ما يُجَلَبُ إِلَى السُّوقِ. وتلقيه: الشراء منه قبل أن يهبط بها إلى السوق.

(٢) المحلى، ومراتب الإجماع (موسوعة الإجماع ١/١٨٤).

(٣) ما يوزن فيه، ويشرب منه.

(٤) وهو البردة، ما يُجْعَلُ عَلَى ظَهْرِ الْبَعِيرِ مِمَّا يَلِي ظَهْرَهُ.

(٥) شرح صحيح مسلم، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/١٨٥).

(٦) الشَّهِيدُ لابن عبد البر (١٨/١٩٢).

الإشهاد في البيع

وقال الله سبحانه: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

١٢٦٩- عَنْ عُمَارَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ: أَنَّ عَمَّةَ حَدَّثَتْهُ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ -: أَنَّهُ ابْتِاعَ فَرَسًا مِنْ أَعْرَابِيٍّ، فَاسْتَبَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِيَقْضِيَهُ ثَمَنَ فَرَسِهِ، فَاسْرَعَ النَّبِيُّ ﷺ الْعَمْسِي وَأَبْطَأَ الْأَعْرَابِيَّ، فَطَفِقَ رَجُلَانِ يَعْتَرِضُونَ الْأَعْرَابِيَّ فَيَسْأَلُونَهُ بِالْفَرَسِ لَا يَشْعُرُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ابْتِاعَهُ، فَتَنَادَى الْأَعْرَابِيُّ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ مُتَبَاعًا هَذَا الْفَرَسِ، فَابْتِعهُ وَإِلَّا بَعهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ سَمِعَ نِدَاءَ الْأَعْرَابِيَّ: «أَوَلَيْسَ قَدْ ابْتِعهُ مِنْكَ؟» قَالَ الْأَعْرَابِيُّ: لَا، وَاللَّهِ مَا بَعهْتُكَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَلَى قَدْ ابْتِعهُ». فَطَفِقَ الْأَعْرَابِيُّ يَقُولُ: هَلُمَّ شَهِيدًا. قَالَ خُزَيْمَةُ: أَنَا أَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ ابْتِعهُ. فَأَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى خُزَيْمَةَ، فَقَالَ: «بِمَ تَشْهَدُ؟» فَقَالَ: بِصَدِيقِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَجَعَلَ شَهَادَةَ خُزَيْمَةَ شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ (ن، د، ك).

واتفق الفقهاء على أن الإشهاد على البيع، وتوثيقه بالكتابة فعل حسن مندوب إليه، فإن لم يشهد، أو يكتب، فقد اتفقوا على أن البيع صحيح^(١).

قال أبو محمد: هذا اتفاق متأخر، والمراد بالفقهاء أصحاب المذاهب، ومن القائلين بالوجوب: أبو موسى الأشعري، وابن عمر، وابن المسيب، وجابر بن زيد، ومجاهد، والفتحاك، وداود، وابنه أبو بكر، وابن جرير الطبري، وابن حزم. وكان عطاء والتخمي يشددان في ذلك، ويقولان بوجوب الإشهاد في مبيع البيع وكثيره. ذكر هؤلاء كلهم القرطبي في تفسيره للأية. ويظهر لي

(١) نيل الأوطار عن ابن العربي (موسوعة الإجماع) ١/١٦٨.

والله أعلم أن الأمر بالإشهاد للوجوب، ولكنه في البيع الذي دلت عليه الآية، وهو البيع إلى أجل، لأن السيرة العامة العملية للسلف لا تؤيد أنه في كل بيع، ومن البعيد أن تصرف أمة الإجابة هذا الأمر الدال على الوجوب في أصله إلى التدب بلا قرينة ويكون في كل بيع، هذا مع المشقة الحاصلة في الإشهاد عند كل بيع.

مَنْ بَاعَ تَخْلًا مُؤَبَّرًا

وقال سبحانه: ﴿وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ١٣٤، ١٤١].

١٢٧٠- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتاعَ تَخْلًا بَعْدَ أَنْ يُؤَبَّرَ^(١)، فَمَرَّتْهَا لِلَّذِي بَاعَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبتَاعُ، وَمَنْ ابْتاعَ عَبْدًا؛ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبتَاعُ» (ع).

واتفق أهل العلم على أن يبيع العبد والأمة، ولهما مال، واشترط المشتري مالهما، وكان المال معروف القدر عند البائع والمشتري، ولم يكن فيه ما يقع فيه ربا في البيع؛ فذلك جائز^(٢).

النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ قَبْلَ بُدُوِّ صِلَاحِهِ

وقال سبحانه: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا﴾ [الإسراء: ١١].

١٢٧١- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ (ع) [لأ].

١٢٧٢- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُزْهِىَ. قَالُوا: وَمَا تُزْهِى؟ قَالَ: تَحْمَرُّ، وَقَالَ: «إِذَا مَتَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ؛ فِيمَ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ» (ق).

(١) التأخير: التشقيق والتفحيط، ومعناه: شق طلع النخلة الأنثى لولد فيها شيء من طلع النخلة الذكر.

(٢) مراتب الإجماع (ابن حزم ١٥٦).

١٢٧٣- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُو صلاحُهُ. وفي رواية: حَتَّى يَطْلُبَ. وفي رواية: حَتَّى يُطْعَمَ (ق).

١٢٧٤- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ، وَأَنْ يَشْتَرِيَ النَّخْلَ حَتَّى يَنْثِقَ. وَالْإِسْقَاءُ: أَنْ يَحْمَرَّ، أَوْ يَصْفَرَّ، أَوْ يُؤْكَلَ مِنْهُ شَيْءٌ. وَالْمُحَاقَلَةُ: أَنْ يُبَاعَ الْحَقْلُ بِكَيْلٍ مِنَ الطَّعَامِ مَعْلُومٍ. وَالْمُزَابَنَةُ: أَنْ يُبَاعَ النَّخْلُ بِأَوْسَاقٍ مِنَ الثَّمَرِ. وَالْمُخَابَرَةُ: الثُّلُثُ وَالرُّبْعُ وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ. قَالَ زَيْدٌ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَسَمِعْتَ جَابِرًا يَذْكُرُ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: نَعَمْ (ق).

ولا خلاف أن من اشترى ثمرة قد بدا صلاحها، وجب على بائعها أن يدعها في نخله إلى حين الجذاذ، اشترط ذلك المشتري أو لم يشترطه^(١).

وأجمعت الأمة على أنه إذا حصلت الحمرة والصفرة في أكثر الثمرة جاز بيعها، ويجوز شراؤها بالقطع قبل أن يبدو صلاحها، ولا تنازع بين أهل العلم في ذلك^(٢).

واتفقوا على جواز بيع ما يكون في قشره صوتاً له، كالجنب والزمان والموز والجوز واللوز^(٣).

ويجوز بالإجماع بيع الحب في سبكه إن اشتد واستغنى عن الماء^(٤).

(١) الشافعي، الإيجاز (الإقناع ١٧٤٤/٤).

(٢) النير (الإقناع ١٧٤٠/٤، ١٧٤٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٢٨/٢٩).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٢٠٠/١٢).

ويجوز بلا خلاف بيع الثمرة قبل بدو صلاحها إذا كانت تبعاً للأرض المبتاعة^(١).

وبيع الجُمَار^(٢) جائز، وهو مجمع عليه^(٣).

الثمرَةُ الْمُشْتَرَاةُ يُلْحَقُهَا جَائِعَةٌ

وقال سبحانه: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [التغابن: ١١].

١٢٧٥- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَانِحِ (م).

وَفِي لَفْظٍ قَالَ: «إِنْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ تَمْرًا، فَأَصَابَتْهَا جَائِعَةٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمِ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟» (م، د، ن، هـ).

واتفق أهل العلم على أن الثمار كلها إذا سلمت من الجائحة فقد صح البيع^(٤). واتفقوا أن ما أصابها بعد ضم المشتري لها، وإزالتها عن الشجر الأرض؛ فإنه منه^(٥).

واتفقوا على أنه إن كان المبيع مكيلاً أو موزوناً أو معدوداً، وهلك قبل قبضه بأفة سماوية، بطل العقد، ورجع المشتري بالثمن^(٦). وإن تلف بفعل المشتري استقر الثمن عليه. وإن تلفه

(١) المرجع نفسه (٢٢٥/٣٠).

(٢) بضم الجيم، وتشديد الميم، هو: قلب التخلّة.

(٣) فتح الباري، عن ابن بطال (موسوعة الإجماع ١/١٩٩).

(٤) مراتب الإجماع (٨٦).

(٥) المرجع نفسه.

(٦) ابن نيمية (مجموعة الرسائل والمسائل ٤-٥/٣٩٢).

أجنبي لم يبطل العقد، وثبت للمشتري الخيار بين الفسخ والرجوع بالثمن، وبين البقاء على العقد ومطالبة المتلف بالمثل، إن كان المبيع مثلياً، وهذا كله بلا خلاف يُعلم. وإن تلفت السلعة في مدة الخيار؛ انفسخ البيع، وكان من مال البائع، بلا خلاف يُعلم^(١).

هل له أن يشترط منفعة المبيع ؟

وقال سبحانه: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۝﴾ [المائدة: ٢].

١٢٧٦- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَعْيَا، فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّهَهُ، قَالَ: وَلَحِقَنِي النَّبِيُّ ﷺ فَدَعَا لِي، وَضَرَبَهُ، فَسَارَ سِرّاً لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ، فَقَالَ: «بِعْنِيهِ». فَقُلْتُ: لَا. ثُمَّ قَالَ: «بِعْنِيهِ». فَبِعْتُهُ، وَاسْتَنْتَيْتُ حُمَلَانَهُ إِلَى أَهْلِي (ق).

وفي لفظ: وَشَرَطْتُ ظَهْرَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ (خ، حم).

واتفق أهل العلم على أن اشتراط البائع منفعة المبيع مطلقاً يبطل البيع بلا خلاف^(٢).

واتفقوا على أن كل شرط وقع بعد تمام البيع أنه لا يضر البيع شيئاً^(٣).

التهني عن جنم شرطه في بيع

وقال سبحانه: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْهَبْلِ﴾ [النساء: ٢٩].

(١) المغني، المحلى (موسوعة الإجماع ١/١٩٣).

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ١/١٧١).

(٣) المرجع نفسه (٨٨).

١٢٧٧ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ مَنَافَةُ وَتَبَعٌ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ، وَلَا رِبْحٌ مَا لَمْ يُضْمَنْ، وَلَا يَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ» (حم، ن، د، ت).

مَنْ شَرَطَ الْوَلَاءَ أَوْ شَرَطًا فَاسِدًا بَطَلَ الشَّرْطُ، وَصَحَّ الْمَقْدُودُ

وَقَالَ سَبْعَانَهُ: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْمَقْدُودِ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢].

١٢٧٨ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى بَرِيرَةَ وَهِيَ مَكَاتِبَةٌ، فَقَالَتْ: اشْتَرِينِي فَأَعْتِقْنِي، قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَتْ: لَا يَسْعُونِي حَتَّى يَشْتَرُوكَ وَلَا يَبِي. قُلْتُ: لَا حَاجَةَ لِي فِيكَ. فَسَمِعَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ بَلَّغَهُ، فَقَالَ: «مَا شَأْنُ بَرِيرَةَ؟». فَذَكَرْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَا قَالَتْ، فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا، فَأَعْتِقِيهَا، وَيَشْتَرُوكَ مَا شَاءُوا». قَالَتْ: فَاشْتَرَيْتُهَا، فَأَعْتَقْتُهَا، وَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا وَوَلَاءُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، وَإِنْ اشْتَرُوكَ مِائَةَ شَرْطٍ» (ق).

١٢٧٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَرَادَتْ عَائِشَةُ أَنْ تُشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْتِقُهَا، فَأَبَى أَهْلُهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَا يَمْتَعُكَ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ» (م).

وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْوَلَاءَ يُسْتَحَقُّ بِالْعِتْقِ^(١).

وَأَنَّ الْعَبْدَ مَتَى كَانَ لثَلَاثَةِ فَأَعْتَقُوهُ جَمِيعًا؛ فَإِنْ وُلَّاهُ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدْرِ حَقِّهِمْ فِيهِ، وَهَذَا لَا يُعْلَمُ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٢).

وَوَلَاءُ الْمَكَاتِبِ وَالْمُدَبَّرِ لِسَيِّدِهِمَا إِذَا أُعْتِقَا فِي قَوْلِ عَائِشَةَ الْفَقِهَاءِ، وَإِنْ شَرَطَ الْمَكَاتِبِ فِي الْكِتَابَةِ أَنْ يُوَالِيَ مِنْ شَاءَ، فَالشَّرْطُ بَاطِلٌ بِلَا خِلَافٍ يَعْلَمُ^(٣).

(١) مراتب الإجماع (موسوعة الإجماع ٢/١٢٢٢).

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ٢/١٢٢٣).

(٣) المغني (موسوعة الإجماع ٢/١٢٢٤).

شَرَطُ السَّلَامَةِ مِنَ الْقَبْرِ

وقال سبعمان: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾
[الأنفال: ٦٢].

١٢٨٠- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ
﴿أَنَّهُ يُخَدَعُ فِي الْبَيْعِ﴾، فَقَالَ: «مَنْ بَايَعْتَ، فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ» (ق).
وروى الحميدي في (مسنده): أنه كان يقول: «لا خِلَابَةَ»^(١).

قال ابن حزم: كل شرط باطل في البيع إلا سبعة شروط، وهي
اشتراط الرهن فيما تباعاه إلى أجل مسمى، واشتراط تأخير الثمن
إلى أجل مسمى، واشتراط أداء الثمن حين الميسرة وإن لم يذكر
أجلاً، واشتراط صفات المبيع التي يتفقان عليها عند البيع،
واشتراط أن لا خِلَابَةَ، واشتراط مال العبد أو الأمة، إذا يباع سواء
كان المال معلوماً أو مجهولاً، واشتراط ثمر النخل التي أبرت^(٢).

الشَّرَطُ الْجَزَائِي

وقال الله في كتابه: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ
تَكُونَ بِحُكْمٍ عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩].

قال أبو محمد: ما يشترطه أحد المتبايعين لضمان حقه بشرطي
منهما فهو في معنى الآية، كأن يشترط عليه جزاء إن تأخر في

(١) قال النووي في (شرح صحيح مسلم ١٧٧/١): وكان الرجل يبيع، فكان
يقولها هكذا، ولا يمكنه أن يقول: لا خِلَابَةَ. ومعنى: «لا خِلَابَةَ»:
لا خديعة، أي: لا تحل لك خديعتي، أو لا يلزمي خديعتك. وهذا الرجل
هو حبان - بفتح الحاء، وبالياء الموحدة - بن محمد بن عمرو الأصمري.
والد يحيى وواسع ابني حبان، شهدا أحداً.
(٢) المعلى (المسألة: ١٤٤٥).

إتمام عمله بإرادة منه وتفريط. واتفق علماؤنا على أنه لا يجوز ذلك الشرط لتأخير الوفاء بالدين، وأنه من الربا. وعن ابن سيرين: أنه قال لرجل: أدخل ركابك، فإن لم أرحل معك يوم كذا وكذا، فلك مئة درهم. فقال شريح: من شرط على نفسه طائعا غير مكره فهو عليه.

إثبات خيار المجلس

وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (١٣) [التوبة].

١٢٨١- عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا - أَوْ قَالَ: حَتَّى يَتَفَرَّقَا - فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّئَا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكَتَمَا مُحِضَت بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا» (ق).

١٢٨٢- وَفِي لَفْظٍ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ؛ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ. فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ؛ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا، وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ؛ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ» (ق).

وَفِي لَفْظٍ: «إِذَا تَبَايَعَ الْمُتَبَايِعَانِ بِالْبَيْعِ؛ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مِنْ بَيْعِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا عَنْ خِيَارٍ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا عَنْ خِيَارٍ؛ فَقَدْ وَجَبَ». قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ لِأَبَايَعِ رَجُلًا، فَأَرَادَ أَنْ لَا يَقْبَلَهُ؛ قَامَ فَمَشَى هَيْثُ، ثُمَّ رَجَعَ (ق).

١٢٨٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: بَعَثَ مِنْ أُمَيْرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ مَالًا بِالْوَادِي بِمَالٍ لَهُ بِخَيْرٍ، فَلَمَّا تَبَايَعَا رَجَعْتُ عَلَى حَكِيمِ

حَتَّى خَرَجْتُ مِنْ بَيْتِهِ خَشْيَةً أَنْ يُرَادَّنِي الْبَيْعَ، وَكَانَتِ السُّنَّةُ أَنْ
الْمُتَبَايِعِينَ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا (خ).

واتفق أهل العلم على أن البيع إذا وقع، وتفرقا عن موضع
التبائع بأبدانهما افتراقاً غاب فيه كل واحد منهما عن صاحبه مفيد
ترك ذلك الموضع، وقد سلم البائع ما باع إلى المشتري سالماً،
لا عيب فيه، دلس فيه أو لم يدلس، وسلم المشتري الثمن إلى
البائع سالماً بلا عيب = فإن البيع قد تم^(١).

واتفقوا على أنه يحل لأحد المتبايعين أن يفارق مجلسه خشية
الإقالة^(٢).

واتفقوا جميعاً على أن من باع سلعة وقبض ثمنها وأقبضها
مبتاعها، وتفرقا بعد انعقاد البيع بينهما عن تراضٍ به مضماً، ثم
باعها من رجلٍ آخر: أن ذلك العقد والبيع باطل، وأنها للمشتري
الأول^(٣).

(١) مراتب الإجماع (٨٤)، التمهيد لابن عبد البر (١٤/١٦).

(٢) التمهيد (١٤/١٦).

(٣) الإيجاز (الأقناع ١/١٧٢٢).

الرِّبَا

مَا جَاءَ فِيهِ مِنَ الْوَحِيدِ الشَّدِيدِ

وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٢٧٨) ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٨، ٢٧٩].

وقال في آكله: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

التشديد فيه

١٢٨٤ - عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ آكِلَ الرِّبَا، وَمُؤْكِلَهُ، وَشَاهِدَيْهِ وَكَاتِبَهُ (الخمس).

ولفظ (ن): آكِلَ الرِّبَا، وَمُؤْكِلَهُ، وَشَاهِدَيْهِ، وَكَاتِبَهُ إِذَا عَلِمُوا ذَلِكَ مَلْعُونُونَ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

قال أبو محمد: أورد صاحب (المنتقى) ويورد غيره في التغليف في أمر الرِّبَا حديث «درهم ربا يأكله الرجل أشد من ثلاثين زينة» وهو حديث لا يصح، وعلامات الوضع لائحة عليه، ولا يصححه إلا مستخف بالزنا، ونصوص القرآن في التشديد في الرِّبَا بالغة الغاية في ذلك.

مَا يَجْرِي فِيهِ الرِّبَا

وقال سبحانه: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

١٢٨٥ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ».

والتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلِ يَدَا يَدَيْهِ، فَمَنْ زَادَ أَوْ
اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرَبَى، الْأَخِذُ وَالْمُعْطَى فِيهِ سَوَاءٌ (خ، حم).

١٢٨٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الذَّهَبُ
بِالذَّهَبِ، وَزَنًا بِوزنٍ مِثْلًا بِمِثْلِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَزَنًا بِوزنٍ،
مِثْلًا بِمِثْلِ» (م، حم، ن).

١٢٨٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «التَّمْرُ
بِالتَّمْرِ، وَالْحِنْطَةُ بِالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ مِثْلًا
بِمِثْلِ يَدَا يَدَيْهِ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرَبَى إِلَّا مَا اخْتَلَفَتْ أَلْوَانُهُ»
(م).

١٢٨٨- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْفِضَّةِ
بِالْفِضَّةِ، وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، وَأَمَرَنَا أَنْ نَشْتَرِيَ
الْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا، وَنَشْتَرِيَ الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْنَا
(ق).

١٢٨٩- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ: «الذَّهَبُ بِالْوَرَقِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءَ
وَهَاءَ^(١)، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رَبًّا إِلَّا
هَاءَ وَهَاءَ» (ق).

١٢٩٠- وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ:
«الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ،
والتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ مِثْلًا بِمِثْلِ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ يَدَا يَدَيْهِ»
فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ، فَيَعْرُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدَا يَدَيْهِ
(م، حم).

(١) أي: خط، وعلقت

١٢٩١- وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَوَى اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ أَسْمَعُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَكَانَ طَعَامُنَا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرَ» (م، ح).

١٢٩٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَوَى اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرٍ، فَجَاءَهُمْ بِثَمَرٍ جَنِيبٍ^(١)، فَقَالَ: أَكُلْ ثَمَرِ خَيْبَرٍ مَكْذَا؟ قَالَ: إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَتَيْنِ، وَالصَّاعَتَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ: «لَا تَفْعَلْ، بَعِ الْجَمْعَ^(٢) بِالْدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَاعِ بِالْدَّرَاهِمِ جَنِيبًا». وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ^(٣) مِثْلَ ذَلِكَ (ق).

قال أبو محمد: فوله: «وقال في الميزان ذلك»، يرى كثير من أهل العلم أن العلة في الرِّبَا في المذكورات الست، هي الوزن، والمعنى: في كل ما يوزن، والصحيح: أن المراد أن حكم هذه الأشياء إذا وُزنت كحكمها إذا كُلت.

وأجمع أهل العلم على أن الرِّبَا صنفان: نسيئة، وتفاضل، إلا ما روي عن ابن عباس من إنكاره الرِّبَا في التفاضل، ثم إنه رجع إلى قول الجماعة^(٤).

وأجمعوا على تحريم الرِّبَا بشوعيه^(٥).

ولا خلاف أن الرِّبَا لا يكون إلا في بيع أو قرض أو سَلَمٍ^(٦).

(١) جيد.

(٢) الرَّذَى، شئ يملك لآله يخلط ردى الثمر بعضه ببعض.

(٣) أي: في الموزون.

(٤) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٤٥١).

(٥) مراتب الإجماع (١)، المجموع، شرح النووي، المعنى: قبل الأجل.

(موسوعة الإجماع ١/٤٥١).

(٦) المعنى: بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٤٥١).

وأجمعوا على تحريم التفاضل في الأصناف الستة، وأن لا يباع شيء منها بجنسه إلا يداً بيد^(١). وأجمعوا على أن يبيع هذه الأصناف بعضها ببعض نسيئة وإن اختلف أنواعها حراماً، وأن ذلك كله ربياً^(٢).

وأجمعوا على تحريم بيع العنب بالزبيب إلا مثلاً بمثل، يداً بيد^(٣).

قال أبو محمد: أشكل على من لا يقول بالقياس حكم الأوراق النقدية، حتى قال بعضهم: ليس فيها رباً، والصحيح: أنها في حكم التقدين؛ لأن جعل الأشياء ثمنًا لكل شيء اصطلاح عرفي، فلما اصطلحوا على جعل التقد من الحجر أو الألماس أو الجوهر، أو الحديد، لكان في مقام الذهب والفضة، والأوراق النقدية اليوم ثمن لكل شيء حتى الذهب والفضة، والذهب والفضة لا يتضع المرء بذاتهما بل بقيمتيهما، بخلاف الأربعة الباقية، فقيمتها في ذاتها.. وكنت أقول بقول آخر - وهو أقوى وأقوم -، إلا أنه لا فائل به، وهو: أن الأثمان سواء كانت أوراقاً أم معادن تدخل في مسمى الأموال التي حرم الله فيها الربا، بل إن المال إذا أُطلق لا ينصرف أول ما ينصرف إلا إلى الأوراق النقدية في عرفنا اليوم، وإنما جاء تحريم الربا في القرآن في الأموال، وذلك في ربا النسيئة، فيكون الربا في الأوراق إذا كان نسيئة، وأما ربا الفضل فهو محصور في الأصناف الستة المذكورة في حديث عبادة، وأمر الزكاة كذلك.

(١) الإجماع لابن المنذر (رقم ٥٤٧)، والانباء (الإقناع ١٧٧٦/٤).

(٢) الإجماع لابن المنذر (رقم ٥٤٧)، ومراتب الإجماع (٨٥)، التمهيد لابن عبد البر (٢٨٧/٦).

(٣) شرح صحيح مسلم (موسوعة الإجماع ٢٠٠/١).

وأجمعوا على أن يَبْرَ الذهب والفضة سواء في منع التفاضل في ذلك، وكذلك مصوغ كل شيء ومضروبه، لا يجوز التفاضل فيه، وعليه مضي السلف والخلف^(١).

قال ابن عبد البر: أجمعوا على أن كل ما لا يجوز إلا مثلاً بمثل أنه لا يجوز منه كيل بجُزاف، ولا جُزاف بجُزاف؛ لأن في ذلك جهلاً بالمساواة، ولا يؤمن مع ذلك التفاضل^(٢).

وأجمع الفقهاء على أنه لا تجوز النسيئة في الصرف^(٣).

واتفقوا - إلا مالكا - على أن رجلاً لو باع من رجل دراهم بدنائير، ثم قاما من موطن الصرف إلى موطن آخر، فتقابضا فيه ولم يفترقا بالأبدان أن الصرف جائز^(٤).

واتفقوا على جواز الصرف إذا كان أحدهما ديناً، وقبضه في المجلس^(٥).

وأجمعوا على أنه يجوز أن يشتري الفاكهة بالحنطة والشعير يداً بيد، بلا خلاف بينهم^(٦).

وأجمعوا على أن يبيع الحيوان متفاضلاً يداً بيد جائز^(٧). وأن يبيع الحبوب بالحيوان يداً بيد جائز^(٨).

(١) الشهيد (٦/٢٨٧)، والاستذكار (١٩/١٩٢، ١٩٤، ٢٠/٤٠).

(٢) الشهيد لابن عبد البر (٢/٣١٤).

(٣) الاستذكار (١٩/٢٣٤).

(٤) للنوادر (رقم ٢٣٠).

(٥) الاستذكار (١٩/٢٤١).

(٦) مجموع الفتاوى (٣٥/٤٢٠).

(٧) الإجماع لابن المنذر (رقم ٥٤٢)، والإنهاء (الإقناع ٤/١٧٤٦).

(٨) الإشراف (الإقناع ٤/١٧٥٨).

واتفقوا على أن التمر بالتمر لا يجوز بيعه ببعض إلا مثلاً
بمثل، سواء فيه الجيد والردى^(١).
واتفقوا على أن أصناف القمح، وأصناف الشعير، وأصناف
التمر، وأصناف الملح = كلها نوع واحد^(٢).
وأجمعوا على أنه لا يجوز بيع المعجين بالمعجين، لا متماثلاً،
ولا متفاضلاً، ولا خلاف بينهم في ذلك^(٣).
وأجمعوا على أنه لا يجوز بيع درهم بدرهمين، ولا دينار
بدينارين يداً بيد^(٤).
وأجمعوا على أن التمر بالتمر لا يجوز إلا مثلاً بمثل، واختلفوا
في بيع التمرة بالتمرتين، والحبة بالحبتين^(٥).

إذا جهل أحدهما أو كلاهما

١٢٩٣ - عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ يِّعِ
الصُّبْرَةِ^(١) مِنَ الثَّمْرِ لَا يُعْلَمُ كَيْلُهَا بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ الثَّمْرِ (م، ن).
قال في (المنتقى): وَهُوَ يَذُلُّ بِمَقْهُومِهِ عَلَى أَنَّهُ لَوْ بَاعَهَا بِجِنْسٍ
غَيْرِ الثَّمْرِ لَجَازَ.

وعليه إجماع أهل العلم، وأن عدم الجواز فيما إذا كانا من
صنف واحد^(٧).

(١) التمهيد (٥٧/٢٠).

(٢) مراتب الإجماع (٨٥).

(٣) التمهيد (١٨٤/١٩).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٩٠/١٣).

(٥) التمهيد لابن عبد البر (١٨٨/١٩).

(٦) ما جُمِعَ مِنَ الطَّعَامِ بِمَا كَيْلٌ وَلَا وَزْنٌ (القاموس).

(٧) التمر، والإشراف (الإقناع ١٧٥٨/٤، ١٨٠٣).

وأجمعوا على أن ما حرم فيه التفاضل لا يجوز منه مجهول بمجهول، ولا معلوم منه بمجهول^(١).

مَنْ بَاعَ ذَهَبًا وَمَعَهُ غَيْرُهُ يَذْهَبِ

١٢٩٤- عَنْ فَصَّالَةَ بِنِ عُبَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اشْتَرَيْتُ قِلَادَةً يَوْمَ خَيْبَرَ بِاِثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ، فَفَصَّلْتُهَا فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ اِثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «لَا يَبَاعُ حَتَّى يَقْصَلَ» (م، ن، د، ت).

مِغْيَارُ الْكِيلِ وَالْوِزْنِ

وقال الله سبحانه: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْيَتَامَى الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧].

١٢٩٥- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالْوِزْنُ وَزْنُ أَهْلِ مَكَّةَ» (ن، د).

قال أبو محمد: كل ما يكال يصح وزنه، ولا عكس. فلو رُدَّ الكيل إلى الوزن لكان مكيال أهل المدينة تابعًا لوزن أهل مكة.

قال ابن حزم: لا يَسَعُ أَحَدًا الْخُرُوجُ عَنْ مِكْيَالِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَوِزْنِهِمْ عِنْدَهُمْ، وَلَا عَنْ مَوَازِينِ أَهْلِ مَكَّةَ^(٢).

وأجمع أهل العلم على أن ما كان موزونًا، فلا يجوز بيعه كيلًا؛ لأن المماثلة لا تدرك بالكيل إلا فيما كان كيلًا لا وزنًا، وقد تدرك المماثلة بالوزن في كل شيء^(٣).

(١) الاستذكار (١٩/٢٢٨).

(٢) المحلى بالآثار (٤/٥٢).

(٣) التمهيد (٢٠/٥٧).

وقد أجمعوا أن الذهب والورق والنحاس وما أشبه ذلك، لا يجوز شيء من ذلك كله كيلاً بكيل بوجه من الوجوه^(١).
وأجمعوا أنه لا يجوز بيع العجين بالعجين، لا متماثلاً ولا متفاضلاً^(٢).

النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ كُلِّ رَطْبٍ مِنْ حَبٍّ أَوْ ثَمَرٍ بِبَابِهِ

﴿وَمَاتِهِمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

١٢٩٦- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُرَابَنَةِ: أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ ثَمَرَ حَائِطِهِ إِنْ كَانَ تَخْلًا بِثَمَرٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ (ق).

ول (م) في رواية: وَعَنْ كُلِّ ثَمَرٍ بِخَرْصِيهِ.

١٢٩٧- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُسْأَلُ عَنْ اشْتِرَاءِ الثَّمَرِ بِالرُّطْبِ، فَقَالَ لِمَنْ حَوَّلَهُ: «أَبْتَقِصُ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ؟» قَالُوا: نَعَمْ. فَتَنَهَى عَنْ ذَلِكَ (الخمس، وأعله جماعة^(٣)).

وقد أخذ بمعناه طائفة من أهل العلم، فقالوا: لا يجوز أيضاً بيع الرطب بالرطب كيلاً، لأن التقص في ذلك لا يعلم.

وقد أجمع العلماء على تفسير ابن عمر للمُرَابَنَةِ^(٤).

(١) المرجع نفسه.

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١٨٤/١٩).

(٣) كالتطري والطحاوي وابن حزم، بأن في سنده زهداً لها عيبات (مجهول).

وقال ابن حجر: بل عدله الذارقطني، وقال: ثقة ثبت.

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٣٠٩/١٣).

الرخصة في بيع العرايا^(١) بخرصها من الثمر

﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨].

قال أبو محمد: لم يأت الخرص في القرآن إلا مذموماً، لأنه ظن، وهو نوع تخمين، فكان الترخيص في العرايا ونحوها تيسيراً.

١٢٩٨ - عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ، وَرَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ يَشْتَرِيَ بِخَرْصِهَا بِأَكْلِهَا أَهْلُهَا رُطْبًا (ق).

وَفِي لَفْظٍ: عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ، وَقَالَ: ذَلِكَ الرَّبَا يِلْكَ الْمُزَابَنَةُ، إِلَّا أَنَّهُ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ النَّخْلَةِ وَالنَّخْلَتَيْنِ بِأَخْذِهَا أَهْلُ الْيَسْرِ بِخَرْصِهَا^(٢) تَمْرًا يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا (ق).

١٢٩٩ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ قَابِثٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا (خ، حم).

وَفِي لَفْظٍ: رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِالرُّطْبِ أَوْ بِالثَّمَرِ، وَكَمْ يُرَخَّصُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ (ق).

قال ابن تيمية: والخرص لا يعرف فيه مقدار المكيل، إنما هو حرزٌ وحُدُسٌ، وهذا متفقٌ عليه بين الأئمة^(٣).

وأهل العلم لا يختلفون في جواز قليل الغرر؛ لأنه لا يسلم منه بيعٌ إذ لم تمكن الإحاطة بكيل المبيع لا بنظر، ولا بصفة^(٤).

(١) العرايا: أن يشتري الرجل ثمر النخلة بخرصه من الثمر.

(٢) الخرص: التخمين والحُدُس.

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٠/٣٥٠).

(٤) الاستذكار (١٩/١٦٨، ٢٠/١٨٦).

وأجمعوا على أنه يشترط في المرايا التقابض في مجلس العقد^(١).

بَيْعُ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ

﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩].

١٣٠٠ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ (مالك، وهو حديث مرسل).

وأجمعوا على أنه لا يجوز بيع لحم بلحم من جنسه، على التحري حتى يُعلم تساويهما في الوزن، إلا مالكا فإنه أجاز^(٢).

ونقل ابن حزم عن مالك المنع من ذلك، ورد عليه، وجوز بيع اللحم باللحم من جنس واحد أو أجناس مختلفة، متفاضلاً ومتماثلاً، بذا بيد، وإلى أجل^(٣).

ولا خلاف في جواز بيع الحيوان بالحيوان متفاضلاً إذا كان بذا بيد^(٤).

جَوَازُ التَّافُضْلِ وَالتَّيْبَةِ فِي غَيْرِ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ

١٣٠١ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ اشْتَرَى عَبْدًا بِعَبْدَيْنِ (الخمسة).

١٣٠٢ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى صَفِيَّةً بِسَبْعَةِ لُرُؤْسٍ مِنْ دُحْيَةِ الْكَلْبِيِّ (م، حم، هـ).

(١) المفني (موسوعة الإجماع ١/١٩٧).

(٢) النوادر (رقم ٢٣٨).

(٣) المعلى (المسألة: ١٥٠٧).

(٤) نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٤٥٦).

١٣٠٣ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ بَاعَ جَمَلًا بِدَعْوَى عَصِيفَرٍ بِعِشْرِينَ بَعِيرًا إِلَى أَجَلٍ (مالك، شافعي، بسند ض).

١٣٠٤ - وَعَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً (الخمسة، والحفاظ يختلفون في سماع الحسن من سمرة).

مَنْ بَاعَ سِلْعَةً بِنَسِيئَةٍ وَاشْتَرَاهَا بِأَقْلٍ مِمَّا بَاعَهَا

﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩].

١٣٠٥ - عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ، عَنْ امْرَأَتِهِ: أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَدَخَلَتْ مَعَهَا أُمُّ وَكْدٍ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، فَقَالَتْ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي بَعْتُ غُلَامًا مِنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ بِثَمَانِمِائَةٍ دِرْهَمٍ نَسِيئَةً، وَإِنِّي ابْتَعْتُهُ مِنْهُ بِسِتِّمِائَةٍ تَقْدَارًا؟ فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: بَشْرَ مَا اشْتَرَيْتَ، وَبَشْرَ مَا شَرَيْتَ، إِنْ جِهَادُهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْ بَطَلَ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ (قط، بسند ض)، وهو من صور بيع العينة.

بَيْعُ الْعَيْنَةِ^(١)

وقال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزَّيْوَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

١٣٠٦ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا ضَنَّ النَّاسُ بِالْدُّيْنَارِ وَالْدِّرْهَمِ، وَتَبَايَعُوا بِالْعَيْنَةِ، وَاتَّبَعُوا أَذْنَابَ الْبُصَرِ، وَتَرَكُوا الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِمْ بَلَاءً، فَلَا يَرْفَعُهُ حَتَّى يُرَاجِعُوا دِيْنَهُمْ» (حم، د)، وكلفته: «إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعَيْنَةِ، وَأَخَذْتُمْ

(١) هو أن يبيع من رجل سلعة بثمن معلوم إلى أجل مُسَمًّى، ثم يشتريها منه حاله بأقل من الثمن الذي باعها منه.

لَأَنْتَابُ الْبَقَرِ، وَرَضِينُمْ بِالزَّرْعِ، وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ، سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ
لَا لَا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ^(١).

من اشترى سلعة بعرض نسيئة، ثم باعها بتقدي، أو كان بيعها
الأول بعرض، فاشترها بتقدي، فهو جائز بلا خلاف يعلم^(٢).

قال أبو محمد: الحكم في بيع العينة مبني على صحة
الحديث، والمحققون لا يصححونه، والشافعي وأكثر أصحابنا
من أهل الظاهر لا يحرمونه، والحديث إن صح ليس فيه دلالة
راضحة على التحريم؛ لأن الحرث والزرع غير محرمين باتفاق،
والمفهوم من الحديث: ذم الحال الذي يكون عليه الناس
يومئذ، من الأثرة، والركون إلى الدنيا، والشح. وأما خبر
عائشة وإنكارها على زيد بن أرقم فلا يثبت، وفي إسناده:
الغالية بنت أرفع.

اجْتِنَابُ الشُّبُهَاتِ

﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١].

١٣٠٧- عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:
الْحَلَالُ بَيْنُ، وَالْحَرَامُ بَيْنُ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ، فَمَنْ تَرَكَ
مَا يَشْتَبِهُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ كَانَ لِمَا اسْتَبَانَ أَتَرَكَ، وَمَنْ اجْتَرَأَ عَلَى
مَا يَشْكُ فِيهِ مِنَ الْإِثْمِ أَوْشَكَ أَنْ يُوَاقِعَ مَا اسْتَبَانَ، وَالْمَعَاصِي جَمِ
اللَّهُ، مَنْ يَرْتَعِ حَوْلَ الْجَمِ، يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ (ق).

(١) الحديث ضعيف، يرويه أحمد من طريق: عطاء بن أبي رباح، عن أبي حمزة،
ولم يسمع منه. وفي إسناده أبي داود: أبو عبد الرحمن الخراساني، قيل: هو
إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وقيل: هو إسحاق بن أسد. قتله ابن
القطان: وأيهما كان فالحديث من أجله لا يصح.
(٢) المغني (موسوعة الإجماع ١/ ١٧٣).

قال أبو محمد: هذا الحديث يشتمل على جانب من الفقه العظيم، وعده أهل العلم من عمدة الدين.

١٣٠٨ - رَعَنُ عَطِيَّةَ السَّعْدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ خَلَرًا لِمَا بِهِ الْبَأْسُ» (ت، بسند ض).

١٣٠٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَيُصِيبُ الثَّمَرَةَ، فَيَقُولُ: «لَوْلَا أَنِّي أَخْشَى أَنَّهَا مِنَ الصَّدَقَةِ أَكَلْتُهَا» (ق).

١٣١٠ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِذَا دَخَلْتَ عَلَى مُسْلِمٍ لَا يَتَّهَمُ فَكُلْ مِنْ طَعَامِهِ وَاشْرَبْ مِنْ شَرَابِهِ (خ تعليقاً).

أحكام الغيوب

بيان الغيب والصدق فيه

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَحُونُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ٢٧﴾ وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ أَنْتُمْ لَكُمْ وَأُولَئِكَ فَتَنَةٌ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَخْرٌ عَظِيمٌ ٢٨﴾ [الأنفال].

وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ١١١﴾ [التوبة].

١٣١١- عَنْ وَهْبِ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ بَاعَ مِنْ أَخِيهِ بَيْعًا وَفِيهِ غَيْبٌ إِلَّا بَيَّنَّهُ لَهُ» (هـ).

١٣١٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِرَجُلٍ يَبِيعُ طَعَامًا، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ؛ فَإِذَا هُوَ مَبْلُورٌ، فَقَالَ: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ بِنَا» (م، حم، د، ت).

١٣١٣- وَعَنِ الْعَدَاءِ بْنِ خَالِدٍ بْنِ هَوْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَتَبَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كِتَابًا: «هَذَا مَا اشْتَرَى الْعَدَاءُ بْنُ خَالِدٍ مِنْ هَوْدَةَ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ اشْتَرَى مِنْهُ عَبْدًا - أَوْ أَمَةً - لَا دَاءَ وَلَا غَائِلَةَ وَلَا نَحِثَةَ يَبِيعُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ» (م، هـ) (١).

(١) قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، لا نعرف إلا من حديث حماد بن ليث، وقد روى عنه هذا الحديث غير واحد من أهل الحديث؛ ولما كان الصحيح: «هذا الحديث يعرف بعماد بن أبي أسيد»، وقد كتبه من وجه آخر غير معتد به. والمحدث حسن الألباني في (مجموع سنن ابن ماجه).

ولا خلاف بين أهل العلم في أن العقود التي يؤثر فيها العيب، ويوجب فيها حكمه، هي العقود التي يقصد منها المعاوضة كالبيع، وأما التي لا يقصد منها المعاوضة كالهبة لغير الثواب، والصدقة، فلا تأثير للعيب فيها^(١).

وأجمعوا على أن العيب الذي يجب رد المبيع به، هو: كل ما حط من قيمة المبيع^(٢).

وأجمعوا على أن من اشترى سلعة له الرد بالعيب إذا ظهر له بعد ذلك^(٣).

واتفقوا على أن المشتري إذا وقف على العيب، فعمل في السلعة ما نقصها؛ لم يكن له الرد^(٤).

واتفقوا على أن البائع إذا بين عيب المبيع وحدد مقداره، ودل عليه المشتري، فرضي بذلك المشتري؛ فإنه يلزمه البيع، وليس له الرد بذلك العيب، ولا بد أن يظهر الرضى بالقول؛ لأن الرضى القلبي لا يعتد به، وهو قول ابن عمر، ولا يعرف له مخالف من الصحابة^(٥).

واتفقوا على أن المشتري إذا باع المبيع المعيب، وهو لا يعلم بالعيب، ورجع عليه المشتري الثاني؛ فإنه يرجع هو على البائع الأول بلا خلاف^(٦).

(١) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٨١٩/٢).

(٢) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١٨٩/١).

(٣) المرضح (الإقناع ١٧٣٣/٤)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٢٨/٢٩، ٢٨٤).

(٤) النير (الإقناع ١٧٣٣/٤).

(٥) مراتب الإجماع، المحلى (موسوعة الإجماع ١٩١/١).

(٦) المعنى عن ابن المنذر، وبداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١٩١/١).

وإذا تغير المبيع عند المشتري بفساد، أو كان حيواناً فمات، أو
عبدًا فأعتق، أو دُبر، أو أمة فأولدها المشتري، ولم يكن يعلم
بالغيب إلا بعد تغير المبيع، فإن المشتري يرجع على البائع بقيمة
الغيب في قول عامة فقهاء الأمصار، إلا عطاء بن أبي رباح، فإنه
قال: لا يرجع في الموت والعتق بشيء^(١).

الانقاع بالسلعة لا يمنع الرد بالغيب

وقال الله سبحانه: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة:
١٣٤، ١٤١].

١٣١٤- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى: أَنَّ الْخَرَاجَ
بِالضَّمَانِ^(٢) (الخمس).

وفي رواية: أَنَّ رَجُلًا ابْتَاعَ غُلَامًا فَاسْتَعْلَهُ، ثُمَّ وَجَدَ بِهِ حَيَا فَرَدَّهُ
بِالْغَيْبِ، فَقَالَ الْبَائِعُ: غَلَّةُ عَبْدِي؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْغَلَّةُ بِالضَّمَانِ»
(حم، د، هـ).

والخراج بالضمان أصل متفق عليه^(٣).

وضمان المتلفات لا يُشترط لها التكليف بالإجماع^(٤).

(١) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/١٩١).

(٢) معنى الحديث: ما يحصل عليه المشتري من المنفعة هو في مقابل ضمانه
للسلعة، والخراج: هو الدخول والمنفعة، فإذا وجد المشتري عيباً في السلعة
بعد انتفاعه بها، فانتفاعه بها في مقابل ضمانه ورعايته لها.

(٣) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٢/٢٤٠).

(٤) شرح النووي، المعنى: المجموع كلاماً من ابن المنذر، نيل الأوطار
(موسوعة الإجماع ٢/٧٤٠).

وأجمع أهل العلم أن من ابتاع عبداً فانتفع به، ثم وجد به عيباً فردّه وكان معه أجرته، لم يردّ أجرته، إلا عثمان البتي والعنبري، فإنهما قالاً: يردّ معه أجرته^(١).

وأجمعوا على الزيادة المتصلة بالمبيع كسمنه مثلاً تردّ للبائع، وإن الزيادة المنفصلة كالأجرة مثلاً للمشتري^(٢).

التصريّة

وقال سبحانه: ﴿لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْثَلَكُمْ وَأَنْتُمْ قَسَامُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧].

١٣١٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُصَرُّوا^(٣) الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ؛ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا، إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ^(٤)» (ق).

١٣١٦ - وَعَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى غَنَمًا مُصَرَّاةً، فَاحْتَلَبَهَا، فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا فَفِي حَلَّتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ» (ق).

قال صاحب (المتقى): وهو دليل على أن الصّاع من التمر في مقابلة اللبن، وأنه أخذ قسطاً من الثمن.

(١) النوادر (رقم ٢٦١)، الإيجاز (الإقناع ١٧٣٢/٤).

(٢) نيل الأوطار، المحلى، المغني (موسوعة الإجماع ١٩٠/١).

(٣) من صرّبت اللبن في الضرع: إذا جمعته، وليس من ضرورت الشيء: إذا ربطته. والتصريّة: ربط أخلاف الشاة أو القاعة ليجمع لبنها، فيزيد ثمنها.

(٤) وقد ثبت في (مسلم) وغيره: تخميره ثلاثة أيام.

ولا خلاف بين أهل العلم أنه إن ردّها قبل حلبها: أنه لا يجب عليه الصاع^(١).

مَا جَاءَ فِي التَّسْمِيرِ وَالْإِحْتِكَارِ

وقال سبحانه: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنَّا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [العنكبوت: ٦٢].

١٣١٧- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: غَلَا السَّعْرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ سَعَرْتُ؟، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ الْمُسَعِّرُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ - وَلَا يَطْلُبْنِي أَحَدٌ بِمَظْلَمَةٍ ظَلَمْتُهَا إِنَّمَا فِي دَمٍ، وَلَا مَالٍ». (حم، د، ت، هـ).

قال أبو محمد: فهم بعض العلماء، كابن حزم، أنه لا يجوز وضع السعر على سلعة، ولا تسمينه بوجه من الوجوه، بل يعرض البائع سلعته، ويسوم المشتري، ولكن الحديث لا يدل على ذلك، بل ظاهر معناه: أنه لا يجوز لغير مالك السلعة أن يضع سعراً بجبر عليه المالك، وأن الناس أحرار في أملاكهم، وللسلطان أن يزجر عن الغلاء، وإنما يكون الغلاء لندرة السلعة، أو لوفرة المال، ومن غالى في بيعه كان بيت المال أوفر حظاً من ماله، فيرتد ذلك على الفقراء ونحوهم، في دولة الإمام العادل.

١٣١٨- عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ هَبْلٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِيٌّ». وَكَانَ سَعِيدٌ يَحْتَكِرُ الزَّيْتَ (م، حم، د).

١٣١٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ احْتَكَرَ حِكْرَةً يُرِيدُ أَنْ يُغْلِي بِهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ؛ فَهُوَ خَاطِئٌ» (حم) ^(١).

واتفق المسلمون إلا من شذَّ ممن لا بعد قوله خلافاً ^(٢) على أن من كان عنده طعامٌ وهو عنه غنيٌ وبالناس إليه حاجةٌ، فمَنع من يبعه بما يُباع به مثله؛ فهو خاطئٌ حَرَجَ في فعله ^(٣).

واتفقوا على أنه لو اضطرَّ الناس إلى ذلك الطعام المُحتَكِر، ولم يجدوا غيره: أن يُجبر على بيعه دفعاً للضرر عن الناس ^(٤).

واتفقوا على أنه إن كان عنده طعامٌ محتكراً، والناس عنه أغنياء: أنه غير آثم في حبسه، وإن أراد الازدياد في ثمنه ^(٥).

وأجمعوا على أن ادخار الإنسان ما يحتاج إليه من قوتٍ وغيره جائزٌ ^(٦).

وقال ابن حزم: اتفقوا على أن الحُكْرَةَ المُضِرَّةَ بالناس غير جائزة ^(٧).

اخْتِلَافُ الْمُتَبَايِعِينَ إِذَا لَمْ يُشْهَدَا

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨].

- (١) في إسناده أبو معشر، نجيب بن عبد الرحمن السندي المدني، وهو ضعيف.
- (٢) هذه العبارة لا ثقة بها، حتى يعلم من هو المخالف.
- (٣) الإنباء (الإقناع ٤/ ١٧٨٧).
- (٤) شرح صحيح مسلم للنووي (موسوعة الإجماع ١/ ٥١).
- (٥) المصدر نفسه.
- (٦) شرح صحيح مسلم للنووي (موسوعة الإجماع ١/ ٨٠).
- (٧) مراتب الإجماع (١٥٦).

١٣٢٠- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ، فَالْقَوْلُ مَا يَقُولُ صَاحِبُ السَّلْعَةِ، أَوْ يَتَرَادَانِ» (حم، ن، د) ^(١).

ول (قط) عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ، وَالْمَبِيعُ مُسْتَهْلِكٌ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ». وَرَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ^(٢).

ول (حم، ن) عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ: وَأَتَاهُ رَجُلَانِ تَبَايَعَا سِلْعَةً، فَقَالَ هَذَا: أَخَذْتُ بِكَذَا وَكَذَا، وَقَالَ هَذَا: بَعْتُ بِكَذَا وَكَذَا. فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: أُنِيَ عَبْدُ اللَّهِ فِي مِثْلِ هَذَا، فَقَالَ: حَضَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي مِثْلِ هَذَا، فَأَمَرَ بِالْبَائِعِ أَنْ يُسْتَحْلَفَ، ثُمَّ يُخَيَّرَ الْمُتَبَاعُ إِنْ شَاءَ أَخَذَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ ^(٣).

قال أبو محمد: إنما كان القول قول البائع لأنه صاحب السلعة، فإن اشتراك القاضي بينهما طلب من البائع البمين .. وأما الحديث فلم يصح شيء منه.

(١) هذا الحديث منقطع، القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، لم يدرك جده.

(٢) الحديث ضعيف، ضعفه عبد الحق وغيره (ضعف) عيسى بن عبد الله.

(٣) الحديث فيه انقطاع، أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يدرك جده.

الرهن

قال تعالى ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَيْنَ مَقْبُورَيْنِ ۚ فَإِنْ مِنْ بَعْضِكُمْ مَعْضٌ فَلْيُؤْتِرْ الَّذِي أُوتِيَ مِنْ أَمْنَتِهِ وَلْيَسْقِ اللَّهَ رَبُّهُ ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

١٣٢١- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَهَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذِرْعًا عِنْدَ يَهُودِيٍّ بِالْمَدِينَةِ وَأَخَذَ مِنْهُ شَعِيرًا لِأَهْلِيهِ. (خ، حم، ن، هـ).
 ١٣٢٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ، وَرَهَنَهُ ذِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ (ق).
 وَفِي لَفْظٍ: تُوفِّي وَذِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ بِثَلَاثِينَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ.

قال ابن المنذر: الرهن جائز في السفر بالكتاب، وفي الحضر بالسنة، وبه قال عامة أهل العلم^(١).

قال أبو محمد: عامة أهل العلم: أكثرهم، لأن مجاهدًا والضحاک وداود وأكثر أهل الظاهر قالوا: لا يكون إلا في السفر، حين لا يوجد كاتب، وقال ابن حزم: يجوز في الحضر أيضًا إن لم يشترطه المرتهن^(٢). والظاهر جوازه في الحالين كما يقول الجمهور.

ولا خلاف في أن الراهن ينبغي أن يكون غير مجبور عليه، ومن أهل السداد^(٣).

(١) الإشراف (الافتاح ٣/١٦٥٧)، المعنى: نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٤٨٢/١).

(٢) نيل الأوطار (١٠/٢٨١-٢٨٢).

(٣) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٤٨٢/١).

واتفقوا على أن الرهن في السفر في القرض الذي هو إلى أجل مسمى، أو في البيع الذي يكون ثمنه إلى أجل مسمى إذا قبضه المرتهن بإذن الراهن قبل تمام البيع وبعد تعاقدهما، وهاتين الشهود قبض المرتهن له، وكان الرهن مما يجوز بيعه، وكان ملكاً للراهن صحيحاً فإنه رهن صحيح^(١).

واتفق الجميع على أن الرهن لا يكون إلا مقبوضاً^(٢).

واتفقوا على أن الراهن ممنوع من بيع الرهن وهبته والصدقة به، وإخراجه من يدي مرتهنه، حتى يبرأ من حق المرتهن^(٣).

ورهن السلاح عند أهل الذمة أو عند من له عهد جائز بالاتفاق، أما رهنه عند أهل الحرب فلا يجوز بالاتفاق^(٤).

قال أبو محمد: العبرة بالمرهون عنده، وأمانته، وثقته، سواء كان في دار سلم، أو حرب.

الانتفاع بالرهن

﴿رَمَتْهُمَا مَا أَتَفَقَّهْ رَمَتْهُمَا مَا أَتَفَقَّهْ﴾ [الممتحنة: ١٠].

قال أبو محمد: هذه الجملة الشريفة جاءت في سياق آخر، وكثير من الآيات أوردتها للاستئناس، لا للاستدلال.

١٣٢٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الظَّهْرُ يُرْكَبُ بِتَفَقُّهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَلَكِنْ الدُّرُّ يُشْرَبُ بِتَفَقُّهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يُرْكَبُ وَيُشْرَبُ التَّفَقُّهُ (ق).

(١) المعنى (موسوعة الإجماع ١/٤٨٢، ٤٨٣).

(٢) الموضع (الإقناع ٣/١٦٥٨)، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٤٨٤).

(٣) الإشراف (الإقناع ١/١٦٦٥).

(٤) فتح الباري عن أبي الثمن، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٤٨٢).

١٣٢٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَغْلُقُ» (١) الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهْنَهُ، لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ، (شافعي، ك، حب، قط).

وأجمع العلماء على أن الرهن وظهره ليس للرَّاهِن (٢).

وأجمعوا على أن نفقة الرَّهْن على الرَّاهِن لا على المرتهن (٣).

قال أبو محمد: هذا من أعجب الإجماعات وأغربها وأضعفها، والحديث الأول يخالفه مخالفة لا تحتمل التأويل. والقائلون بهذا هم الجمهور، يقولون: لا ينفق المرتهن حتى لو انتفع بالمرهون، وخالف في ذلك: الحسن، والليث، وإسحاق، وأحمد.. وأما حديث أبي هريرة: «له غنمه، وعليه غرمه»؛ فمختلف في صحته، ولا يستوي القوي والضعيف، فإن صح فإنه يحمل على الرَّهْن الذي لا يتفع المرتهن فيه بشيء، أو يكون الحديث الأول خاصاً بما يتفع به بركوب أو مشروب.

وأجمعوا على أن من رهن بعض غرمائه رهناً وهو صحيح، لم مات: أن ذلك الغريم أحق بضمن ذلك الرهن من غرمائه (٤).

ولا خلاف يعلم: أن اشتراط بيع العدل الرهن عند حلول الحق صحيح (٥).

(١) قال في (النهاية): غلق الرهن إذا بقي في يد المرتهن لا يقدر راعته على تخليصه. وقال الفيروزآبادي: غلق الرهن، كفتح: إذا لم يملك في الوقت المشروط.

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢١٥/١٤).

(٣) الطحاوي في (شرح معاني الآثار ٩٩/٤).

(٤) النوادر (الإقناع ١٦٦١/٣)، المغني (موسوعة الإجماع ٤٨٥/١).

(٥) المغني (موسوعة الإجماع ٤٨٤/١).

الحوالة

وَجُوبُ قَبُولِ الْحَوَالَةِ عَلَى الْمَلِيءِ.

وقال سبحانه: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢].

١٣٢٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا أَتَبَعَ أَحَدُهُمْ عَلَى مَلِيءٍ فَلْيَتَّبِعْ» (ع).

١٣٢٦- وَفِي لَفْظٍ: «وَمَنْ أَحْيَلَ عَلَى مَلِيءٍ فَلْيُحْتَلْ» (حم).

١٣٢٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا أَحْيَلَ عَلَى مَلِيءٍ فَاتَّبِعْهُ» (هـ).

الحوالة عند الفقهاء: نقل دين من ذمة إلى ذمة^(١).

وقد أجمع العلماء على أن الحوالة جائزة^(٢).

واتفق العلماء على أن مَنْ أَحْيَلَ بِحَقٍّ قَدْ وَجَبَ لَهُ بِشَيْءٍ يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ عَلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ مَلِيءٍ حَاضِرًا، وَرَضِي بِالْحَوَالَةِ وَرَضِي الْمُحَالُ عَلَيْهِ بِهَا أَيْضًا، وَعَلِمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَقْدَارَ الْحَقِّ الْوَاجِبِ = فَقَدْ جَازَ لِلْمُحَالِ أَنْ يَطْلُبَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ الْحَقَّ، وَأَنَّهَا حَوَالَةٌ صَحِيحَةٌ^(٣).

ويجب على مَنْ أَحْيَلَ بِحَقٍّ عَلَى مَلِيءٍ أَنْ يَقْبَلَ الْحَوَالَةَ بِالْإِجْمَاعِ^(٤).

(١) نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٣٦٥/١).

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ٣٦٥/١).

(٣) مراتب الإجماع (١١٢).

(٤) فتح الباري، وعنه نيل الأوطار (٣٦٦/١).

ضَمَانُ دَيْنِ الْمَيْتِ الْمُفْلِسِ

وقال الله تعالى: ﴿وَلَمَنْ جَاءَهُ مِنْ حِمْلٍ بِعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾
[يوسف: ٧٢].

١٣٢٨- عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَانِي بِجَنَازَةٍ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَلِّ عَلَيْهَا. قَالَ: «هَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟» قَالُوا: لَا. فَقَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟» قَالُوا: ثَلَاثَةُ دِينَائِرٍ. قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: صَلِّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَعَلَى دَيْنِهِ. فَصَلَّى عَلَيْهِ (خ، حم، ن).

١٣٢٩- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُصَلِّي عَلَى رَجُلٍ مَاتَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَأَتَانِي بِمَيْتٍ، فَسَأَلَ: «عَلَيْهِ دَيْنٌ؟» قَالُوا: نَعَمْ، دِينَارَانِ. قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: هُمَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ. فَصَلَّى عَلَيْهِ، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ، قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ، فَمَنْ تَرَكَ دَيْنًا فَعَلَيْ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ» (حم، ن، د).

هَلِ الْمَضْمُونُ عَنْهُ تَبَرُّأُ ذِمَّتِهِ بِمُجَرَّدِ الضَّمَانِ ؟

وقال سبحانه: ﴿وَعَلَيْكُمْ مَا حَمَلْتُمْ﴾ [النور: ٥٤].

١٣٣٠- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: تُوفِّيَ رَجُلٌ فَقَسَلْنَاهُ، وَحَنَطْنَاهُ، وَكَفَّنَاهُ، ثُمَّ أَتَيْنَا بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْنَا: تُصَلِّي عَلَيْهِ؟ فَخَطَا خُطْوَةً، ثُمَّ قَالَ: «أَعَلَيْهِ دَيْنٌ؟» قُلْنَا: دِينَارَانِ. فَانْصَرَفَ فَتَحَمَلَهُمَا أَبُو قَتَادَةَ، فَأَتَيْنَاهُ فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: الدِّينَارَانِ عَلَى. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ أَوْفَى اللَّهُ حَقَّ الْغَرِيمِ، وَبَرَّأَ مِنْهُ الْمَيْتُ». قَالَ: نَعَمْ. فَصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ يَوْمًا: «مَا فَعَلَ الدِّينَارَانِ؟» قَالَ: إِنَّمَا

مَاتَ أَمْسٍ. قَالَ: فَعَادَ إِلَيْهِ مِنَ الْعُلُوِّ، فَقَالَ: قَدْ قَضَيْتُهُمَا. فَقَالَ
الشَّيْءُ: «الآنَ بَرَدَتْ عَلَيْهِ جِلْدُهُ» (حم، ن، د، ك) ^(١).

مَنْ وَجَدَ مَالَهُ عِنْدَ آخَرٍ أَخَذَهُ وَلَا سَبِيلَ عَلَيْهِ

وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ
الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشورى: ٤٢].

١٣٣١- عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَ رَجُلٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ،
وَيَتَّبِعُ الْبَيْعُ مَنْ بَاعَهُ» (حم، د، ن) ^(٢).

وفي لفظ: «إِذَا سُرِقَ مِنَ الرَّجُلِ مَتَاعٌ أَوْ ضَاعَ مِنْهُ فَوَجَدَهُ بِيَدِ
رَجُلٍ بَعِثْهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِالثَّمَنِ»
(حم، هـ، بسند ض).

(١) في إسناده: عبد الله بن محمد بن حنبل بن أبي طالب، ضعيف، وإنما لو كان يقول:
«والصبيتهما مني»؛ دخلوه في الضمان متبرعاً لا يتوي به وجوهاً بغيره.

(٢) الحديث في (المسند) دون قوله: «ويرجع البيع من باعه»؛ وعنده: «المتبرع» بدل:
«رجل»؛ والحدث فيه: «عينة» قلادة من الحسن، وقد ذكره ابن جرير في الطبقة
الثالثة في (تعريف أهل التخليص بمراتب أهل التخليص).

السُّلَفُ (١)

وقول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْذِّكْرُ مَآثِرًا وَإِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينِكُمْ إِلَى آخِرِ
مُسَمًّى فَاسْتَبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

قال أبو محمد: التعريف المشهور للمسلم: بيع موصوف في
الذمة، وأحسن منه أن يقال: بيع معلوم مؤجل بشئ معجل.

١٣٣٢- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ
وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّتَيْنِ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ
فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ» (ع).

١٣٣٣- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبَزَى وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى،
قَالَا: كُنَّا نُصِيبُ الْمَغَانِمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ يَأْتِينَا الْبَاطُ (٢) مِنْ
الْبَاطِ الشَّامِ، فَنُسْلِفُهُمْ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْتِ، إِلَى أَجَلٍ
مُسَمًّى. قِيلَ: أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ، أَوْ لَمْ يَكُنْ؟ قَالَا: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ
ذَلِكَ (خ، حم).

وفي رواية: كُنَّا نُسْلِفُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، فِي
الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْتِ وَالثَّمْرِ، وَمَا تَرَاهُ عِنْدَهُمْ (حم، ن، د، هـ).

١٣٣٤- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ؛ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ» (د، هـ).

(١) وهو السلف أجمع، وعن العاودي: السلف: لغة أهل العراق، والسلم: لغة
أهل الحجاز.

(٢) قوم من العرب دخلوا في المعجم والبروم، واختلطت أسماؤهم، ويسمى
الستهم.

١٣٣٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَسْلَفَ شَيْئًا فَلَا يَشْرِطُ عَلَى صَاحِبِهِ غَيْرَ قَضَائِهِ»^(١) وَفِي لَفْظٍ^(٢): «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا أَسْلَفَ فِيهِ أَوْ رَأْسَ مَالِهِ» (قط).

وقد أجمع الفقهاء على إبطال السلم إذا وقع بلا تأجيل لقبض المسلم، إلا الشافعي، فإنه أجازَه^(٣).

وأجمعوا على أنه لا يجوز السلف في شيء بعينه^(٤).

وأجمعوا على أن السلم لا يجوز في الطعام بقفيز^(٥) لا يُعرف معياره، ولا في ثوب بذرع فلان؛ لأن المعيار لو تلف أو مات الذي اشترط الذرع بذرعه؛ لم يُعرف ما مقدار حقه^(٦).

ومنعوا أن يجعل الرجل دينًا له على رجلٍ سلفًا في طعام يجعله عليه إلى أجل معلوم^(٧).

وأجمعوا على أن الإقالة في جميع ما أسلم المرء فيه جائزة^(٨).

(١) في إسناده: لوزان بن سليمان، مجهول، لم يرو عنه غير بنية، وكل مروي عنه عنه مناكير.

(٢) هو عند (الدارقطني) من حديث أبي سعيد مرفوعًا، يرويه عنه: عطية بن سعد بن جندة العوفي، وهو صدوق يخطئ كثيرًا.

(٣) النوادر (رقم ٢٤٠).

(٤) الاستكثار (١٤١/٢٠).

(٥) قال النووي: مكبال معروف لأهل العراق، قال الأزهري: منوطة مكابك، والمكوك: صاع ونصف.

(٦) الإشراف (الإقناع ٤/١٨٢٠).

(٧) المرجع نفسه.

(٨) الإشراف (الإقناع ٤/١٨٣٣).

وأجمعوا على أن المسلم إليه لو أتى بطعام أجود مما أسلم إليه فيه = جاز للمسلم قبضه، سواء جرت عادته بذلك أو لم تجر، إلا مالكاً فإن قال: إن كانت العادة منه له جارية كره له أخذه^(١).

وأجمعوا على أن من باع معلوماً من السلع بمعلوم من الثمن، إلى أجل معلوم من شهور العرب، أو لأيام معروفة العدد: أن البيع جائز لازم^(٢).

وأجمعوا على أن السلم في الثياب جائز بنوع معلوم، وصفة معلومة الطول، والعرض والرقعة والصفافة والجودة بعد أن ينسبه إلى بلد، وإلى أجل معلوم. وأن السلم في الشحم جائز، إذا كان معلوماً^(٣).

واتفقوا على أن السلم مشروع إلا ما حكى عن ابن المسيب^(٤).

كما اتفقوا على أنه يشترط له ما يشترط للبيع^(٥).

(١) النوادر (رقم ٢٤٦).

(٢) الإشراف (الإقناع ١٧٥٨/٤).

(٣) المرجع نفسه (١٨١٧/٤).

(٤) الفتح (٤٢٨/٤).

(٥) نيل الأوطار (٢٥٩/١٠).

القرض

وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ أَوْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاصْكُتُوا وَلْيَكُتَبَ بَيْنَكُمُ حَكَايَةُ الْمَكْدُلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ حَكْمًا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكُتَبْ وَلِيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلِيَتَّقِيَ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ أَنْ تَفِصَلَ إحدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إحداهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشَّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْمُرُوا أَنْ تَكْتُبُوا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلٍ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدَقُّ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَعْدَ حَاضِرَةٍ تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا بُضَاءٌ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ قُسُوفٌ بِكُمْ وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُكُمْ وَاللَّهُ يُكَلِّمُ مَنْ يُشَاءُ عَلَيْهِ ۝ (البقرة: ٢٨٢).

قال أبو محمد: ليس في القرض مما يحتاج إليه المتدائنان صغير ولا كبير إلا وهو مستطر في هذه الآية، ولو عمل الناس بها لكفتمهم، ولما تركوا العمل بها، وحقروا بعض ما دلت عليه، فتحوا للشيطان مداخل لا توضع، وتنازعوا ففشلوا.

الضمان

وقول الله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يقرض الله قرضًا حسنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرجعون ۝ (البقرة: ٢٤٥).

١٣٣٦ - عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: مَنْ نَفَسَ عَنْ أَخِي كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ بِهَا عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ

وَمَنْ يَسْرِ عَلَى مُغِيرٍ يَسْرِ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ (م).

١٣٣٧- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُقْرِضُ مُسْلِمًا قَرْضًا مَرَّتَيْنِ، إِلَّا كَانَ كَصَدَقَتِهَا مَرَّةً» (هـ، والصواب وقفه على ابن مسعود).

واتفق العلماء على أن القرض فعلٌ خير، وأنه إلى أجلٍ محدود أو حالا في الذمة جائز^(١).

ولا خلاف في جواز سؤال القرض عند الحاجة، ولا نقص على طالبه^(٢).

واتفقوا على أن من أقرض إلى أجلٍ أو نقداً، ولم يشهد، ولا كتب بذلك وثيقة، أن القرض صحيح^(٣).

قال أبو محمد: القرض صحيح، ولكن المفروض في الأخذ بهداية الله أنتم.

اسْتَقْرَاضُ الْحَيَوَانِ وَغَيْرِهِ وَالْقَضَاءُ مِنْ جَنْبِهِ أَوْ غَيْرِهِ

قال أبو محمد: معناه يشمل آية الدين.

١٣٣٨- عَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اسْتَلَفَ النَّبِيُّ ﷺ بَكْرًا^(٤)، فَجَاءَتْهُ إِبِلُ الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، فَقُلْتُ: إِيَّيْ

(١) مراتب الإجماع (١٦٥).

(٢) نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٨٨٠/٢).

(٣) مراتب الإجماع (١٦٥).

(٤) البكر: الفتي من الإبل، بمنزلة الغلام في الناس.

لَمْ أَجِدْ فِي الْإِسْلَامِ إِلَّا جَمَلًا خَيْرًا رِبَاعِيًّا^(١). فَقَالَ: «أَعْطِهِ إِثَاءً» فَإِنْ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً (عِ الْآخِ).

قال ابن عبد البر: وقرض الحيوان، والسلم فيه ثابت بالسنة المجتمع عليها^(٢).

١٣٣٩ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ أَغْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِقَضَاءٍ دَيْنًا كَانَ عَلَيْهِ، فَأَرْسَلَ إِلَى خَوْلَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، فَقَالَ لَهَا: «إِنْ كَانَ عِنْدَكَ تَمْرٌ؛ فَأَقْرِضِينَا حَتَّى يَأْتِينَا تَمْرٌ فَتَقْضِيكَ» (هـ)^(٣).

واتفقوا على أن للمستقرض بيع ما استقرض وأكله وتملكه^(٤).

وأجمع كل من يُحفظ عنه من أهل العلم على أن استقراض الدنانير والدراهم والقمح والشعير والتمر والذهب وكل ما له مثل من سائر الأطعمة المكيل منها والموزون = جائز^(٥).

وأجمعوا على أن استقراض الإماء جائز^(٦).

قال أبو محمد: هذا من غرائب الإجماع، فقد حكى جمال الدين المنبجي (ت ٦٨٦ هـ): أن المسلمين أجمعوا على تحريم استقراض الإماء^(٧). والحق أنه مما اختلف فيه. قال الشوكاني: أجازهُ مطلقاً داود والطبري والمزني ومحمد بن داود، ونعنع الخراسانيين.

(١) هو الذي دخل في سنن السابعة.

(٢) الاستذكار (٤٩/٢١).

(٣) إسناده ضعيف، فيه: موسى بن عبيدة الرزني المدني، مجمع على ضعفه.

(٤) مراتب الإجماع (١٦٥).

(٥) الإشراف (الإقناع ٣/١٦٧١).

(٦) الإنباء (الإقناع ٣/١٦٧٣).

(٧) انظر: كتاب الباب في الجمع بين السنة والكتاب (٥٠٩/٢).

جَوَازُ الزِّيَادَةِ حَيْثُ الْوَفَاءُ وَالْتِهَامُ عَنْهَا قَبْلَهُ

وقال سبحانه: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤،

١٤٨، المائدة: ٩٣].

١٣٤٠- عَنْ أَبِي مُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ سِنَّةٌ مِنَ الْإِبِلِ، فَجَاءَ يَتَقَضَّاهُ، فَقَالَ: «أَعْطُوهُ». فَطَلَبُوا مِنْهُ فَلَمْ يَجِدُوا إِلَّا سِنًا فَوْقَهَا، فَقَالَ: «أَعْطُوهُ». فَقَالَ: أَوْفَيْتَنِي أَوْفَاكَ اللَّهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ خَيْرَكُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً» (ق).

١٣٤١- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَكَانَ لِي عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَقَضَانِي وَزَادَنِي (ق).

١٣٤٢- وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ لِي: إِنَّكَ بِأَرْضٍ فِيهَا رِبَا قَاسٍ، فَإِذَا كَانَ لَكَ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ، فَأَهْدِي إِلَيْكَ حِمْلَ تَيْنٍ، أَوْ حِمْلَ شَعِيرٍ، أَوْ حِمْلَ قَتٍّ، فَلَا تَأْخُذْهُ، فَإِنَّهُ رَبَا (خ).

وأجمع المسلمون على أنه يجب إنظار المعسر، ولا يجوز الزيادة عليه بمعاملة ولا غيرها^(١).

وأجمعوا على أن المُسْلِفَ إذا شرط عند السلف هدية أو زيادة، فأسلفه على ذلك: أن أخذه الزيادة على ذلك رِبَاً^(٢).

قال أبو محمد: أما إذا كان الإهداء من غير شرط، فقد صح منه عن عدد الصحابة، كعبد الله بن سلام وعبد الله بن عمر:

(١) ابن نيمية (مجموع الفتاوى ٧٤/٢٨).

(٢) الإشراف (الإقناع ١٦٧٢/٣).

الجمعيّات الدائرة^(١)

قال الله عز وجل: ﴿وَتَسَاوَوْا عَلَى الْبِرِّ وَالْتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢].

١٣٤٣ - عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْأَشْعَرِيِّينَ إِذَا أُرْمِلُوا فِي الْغَزْوِ، أَوْ قُلَّ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالْمَدِينَةِ جَمَعُوا مَا كَانَ عِنْدَهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي إِثَاءٍ وَاحِدٍ بِالسَّوِيَّةِ، فَهُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ» (ق).

ومن علماء العصر من جعلها قرصاً جرّ نفعا، والأول الصواب.

(١) صورتها أن يطلع مجموعة على أن يجمع كل واحد من أفراد كل منهم لياخذوا أحدهم في الشهر الأول والثاني في الثاني وهكذا.

المفلس

كَيْفَ يُعَامَلُ الْغَنِيُّ وَالْمُفْلِسُ ؟

وقال سبحانه: ﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ [الشورى: ٤٢].

١٣٤٤- عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لِيَ الْوَاجِدِ ظُلْمٌ، يُجِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ» (ن، د، حم) (١).

وقال: قال وكيع: عِرْضُهُ: شِكَايَتُهُ. وَعُقُوبَتُهُ: حَبْسُهُ.

١٣٤٥- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَصِيبَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثَمَارٍ ابْتَاعَهَا، فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَقَالَ: «تَصَدَّقُوا عَلَيَّ». فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعُرْمَانِهِ: «خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ» (ع إلا خ).

١٣٤٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بَعَيْنُهُ عِنْدَ رَجُلٍ أَفْلَسَ، أَوْ إِنْ سَانَ قَدْ أَفْلَسَ؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ» (ع).

١٣٤٧- وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعًا، فَأَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاعَهُ، وَكَمْ يَقْبِضُ الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا، فَوَجَدَ مَتَاعَهُ بَعَيْنُهُ؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ. وَإِنْ مَاتَ الْمُشْتَرِي فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَسْوَأُ الْعُرْمَاءِ» (مالك، د، مرسل) وقد أسنده من وجه ضعيف.

(١) مظل.

(٢) إسناده ضعيف، فيه: محمد بن ميمون بن مسيكة، يعلل في الشرائع والمتابعات، وقد انفرد به.

قال ابن عبد البر: ولا أعلم خلافاً بين الفقهاء القائلين أن البائع أحق بماله في الفلّس، وأنه أحق أيضاً بما وجد منه إذا كان المشتري قد فوت بعضه ببيع أو غيره^(١).

وإذا مات المشتري قبل دفع الثمن كله أو بعضه، وكان المبيع عند البائع، فالبائع أحق به بلا خلاف. أما إذا كان المبيع عند المشتري؛ فإن البائع يكون بالنسبة للثمن أسوة الغرماء عند جميع العلماء، إلا ما حكى عن الإصطخري من أن لصاحب السلعة أن يرجع فيها، ولو كان في تركة المشتري ما يفي بقيمتها^(٢).

وأجمع أهل العلم أن ما هو من دين المفلس إلى أجل، فهو إلى أجله، لا يحل على المديون بإفلاسه الدين^(٣).

الحَجَرُ^(٤) عَلَى الْمَدِينِ، وَيَبِيعُ مَالَهُ فِي قَضَاءِ دَيْنِهِ

وقال سبحانه: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨].

١٣٤٨ - عَنْ كَتَبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَرَ عَلَى مُعَاذٍ مَالَهُ، وَبَاعَهُ فِي دَيْنٍ كَانَ عَلَيْهِ (قط، بسند ض).

وتصرف المفلس قبل الحجر عليه: من بيع أو هبة أو إقرار أو وفاة دين بعض الغرماء، وغير ذلك من التصرفات = جائز بالإجماع^(٥).

وقد منع الحجر على الكبير أبو حنيفة، وبعض الظاهرية^(٦).

(١) الاستذكار (٢٧/٢١).

(٢) بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ١/١٨٦).

(٣) الإشراف (الإقناع ٢/٢٦١٨).

(٤) المنع من التصرف في المال.

(٥) بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ١/٢٢٣).

(٦) نيل الأوطار (١٠/٣١٦).

الحَجَرُ عَلَى الْمُبْنَرِ

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: ٥].

١٣٤٩ - عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: ابْتِاعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ بَيْعًا، فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي رَافَةَ عَنْهُ: لَا تَبْنِ عُثْمَانُ فَلَا أَحْجُرَنَّ عَلَيْكَ. فَأَقْلَمَ ذَلِكَ ابْنُ جَعْفَرٍ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: أَنَا شَرِيكَكَ فِي بَيْعَتِكَ. فَأَتَى عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: تَعَالَ، أَحْجُرْ عَلَيَّ هَذَا. فَقَالَ الزُّبَيْرُ: أَنَا شَرِيكَكَ. فَقَالَ عُثْمَانُ: أَحْجُرْ عَلَيَّ رَجُلٍ شَرِيكَهُ الزُّبَيْرُ؟ (شافعي).

واتفق العلماء على أن من كان عاقلًا بالغًا حرًا عدلًا في دينه، حسن النظر في ماله: أنه لا يحجر عليه، وأن كل ما أنفذه من بيع أو ابتاع جائز^(١).

قال أبو محمد: قد يكون الرجل من أعقل العقلاء، وأذكاهم، وأفضلهم، ولكنه غير راشد في تدبير ماله، فيحجر عليه، ولا يظعن ذلك في فضله، وعدالته.

حَلَامَاتُ الْبُلُوغِ

وقال سبحانه: ﴿أَوَلَمْ نَعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرُ﴾ [فاطر: ٣٧].

وقال تعالى في اليتامى: ﴿وَتَحْتَ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ [النساء: ٦].

قال أبو محمد: روي في هذا أقوال، منها ما روي عن الحسن: أنه سن البلوغ.

(١) مراتب الإجماع (٩٩).

١٣٥٠- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: عُرِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً؛ فَلَمْ يُجْزِئَنِي، وَعُرِضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخُدَيْدِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ؛ فَأَجَازَنِي (ع).

١٣٥١- وَعَنْ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: عُرِضْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ بُرَيْظَةَ، فَكَانَ مَنْ أَتَيْتَ قُتِلَ، وَمَنْ لَمْ يُتَبَّ خُلِيَ سَبِيلَهُ، وَكُنْتُ مِنْ لَمْ يُتَبَّ فَخُلِيَ سَبِيلِي (الخمس).

وَفِي لَفْظٍ: فَمَنْ كَانَ مُحْتَلِمًا، أَوْ نَبَتْ عَائِشَةُ؛ قُتِلَ، وَمَنْ لَا؛ تَرَكَ (حم، ن).

واجمعوا على أن الاحتلام مع الإنزال من علامات البلوغ^(١).

مَا يَحِلُّ لِوَلِيِّ الْيَتِيمِ مِنْ مَالِهِ بِشَرْطِ الْعَمَلِ وَالْحَاجَةِ

وقول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعِفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِالْقَوْمِ حَسِيبًا ١٠﴾ [النساء].

١٣٥٢- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعِفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾: أَنَّهَا تَرَكَتْ فِي وَلِيِّ الْيَتِيمِ إِذَا كَانَ فَقِيرًا أَنَّهُ يَأْكُلُ مِنْهُ مَكَانَ قِيَامِهِ عَلَيْهِ بِالْمَعْرُوفِ (ق).

١٣٥٣- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي فَقِيرٌ لَيْسَ لِي شَيْءٌ، وَلَكِي يَتِيمٌ. فَقَالَ: «كُلْ مِنْ مَالِ يَتِيمِكَ غَيْرَ مُسْرِفٍ، وَلَا مُبَادِرٍ، وَلَا مُتَأَسِّلٍ»^(٢) (حم، ن، د، هـ، ك).

(١) قيل الأوطار من البعير الزخار (٣٢٧/١٠).

(٢) أي: غير مدخري من مال اليتيم.

قال ابن جرير: لا يجوز الأخذ من مال اليتيم إلا لضرورة أو حاجة على سبيل الاستفراض^(١).. وقال طائفة من السلف: إذا أكل ثم أيسر قضى. فإن أكل مال اليتيم ظلماً من المبيعات السبع.

الإذن في مخالطة اليتيم في الطعام والشراب

قال تعالى: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الِيتِمٰنِ قُلْ اِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَّ اِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ وَاَللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ (البقرة).

١٣٥٤- عن ابن عباس رضى الله عنهما، قال: لما نزلت ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ اِلَّا بِالَّذِي هِيَ اَحْسَنُ﴾؛ عزّلوا أموال اليتامى حتى جعل الطعام يفسد، واللحم يثين، فذكر ذلك للشيء ﷺ، فنزلت: ﴿وَاِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَلِخْوَانِكُمْ وَاَللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾، قال: فخالطوهم (حم، ن، د)^(٢).

قال أبو محمد: التذكير في قوله سبحانه: ﴿قُلْ اِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ﴾ له معنى واسع، يشمل كل إصلاح ينمى مالهم أو يريهم ويهذبهم، قال البيضاوي: هذا الكلام يجمع النظر في صلاح مصالح اليتيم بالتقويم والتأديب، لكي ينشأ على علم وأدب؛ لأن هذا الصنع أعظم تأثيراً فيه من إصلاح حاله بالتجارة.

(١) جامع البيان (٤/٢٦٠-٢٦١).

(٢) إسناده ضعيف، تفرد بوصله عطاء بن السائب، وفيه مقال.

الشُّرُكَةُ وَالْمُشْرِكَةُ^(١)

وقال سبحانه: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَتَنِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [ص: ٢٤].

١٣٥٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَفَعَهُ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: أَنَا تَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا خَانَهُ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنَهُمَا» (د، ك، وسنده ض).

١٣٥٦ - وَعَنِ السَّائِبِ بْنِ أَبِي السَّائِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: كُنْتُ شَرِيكِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَكُنْتُ خَيْرَ شَرِيكِ، لَا تُدَارِينِي، وَلَا تُمَارِينِي (د، هـ)، وَلَفْظُهُ: كُنْتُ شَرِيكِي، وَنِعْمَ الشَّرِيكُ، كُنْتُ لَا تُدَارِي، وَلَا تُمَارِي^(٢).

١٣٥٧ - وَعَنِ أَبِي الْمِنْهَالِ: أَنَّ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ وَالْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ كَانَا شَرِيكَيْنِ، فَاشْتَرَيَا فِضَّةً بِنَقْدٍ وَتَسْبِيَةٍ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَمَرَهُمَا أَنْ مَا كَانَ بِنَقْدٍ فَأَجِزُوهُ، وَمَا كَانَ بِتَسْبِيَةٍ فَرُدُّوهُ (حم، خ بمعناه).

١٣٥٨ - وَعَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنْ كَانَ أَحَدُنَا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيَأْخُذَ نَضْوًا^(٣) أَخِيهِ عَلَى أَنْ لَهُ النُّصْفُ مِمَّا يَنْقُصُ وَكُنَّا النُّصْفُ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُنَا لِيُطِيرَ لَهُ^(٤) النُّصْلُ^(٥) وَالرِّيشُ^(٦)، وَلِأَخْرِ الْقِدْحِ^(٧) (حم، د).

(١) المضاربة: مصدر، مأخوذة من الضرب في الأرض، ابتغاء فضل الله، وهي: أن تعطى مالا لغيرك يتجر فيه، فيكون له سهم معلوم في الربح.

(٢) إسناده ضعيف، فيه: إبراهيم بن المهاجر.

(٣) المهزول من الإبل.

(٤) النصل: حديدة السهم.

(٥) الريش: هو الذي يكون على السهم.

(٦) القِدْح بكسر القاف، السهم قبل أن يرش، ويصل.

١٣٥٩ - وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَشْتَرِطُ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا أَعْطَاهُ مَالًا مُقَارَضَةً، بِضَرْبِ لُبٍّ أَنْ لَا تَجْعَلَ مَالِي فِي كَيْدٍ رَطْبَةٍ، وَلَا تَحْمِلُهُ فِي بَحْرٍ، وَلَا تَنْزِلَ بِهٍ بَطْنٌ مَسِيلٍ، فَإِنْ فَعَلْتَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ؛ فَقَدْ ضَعَيْتَ مَالِي (فقط، حق، وَقَوَّى الْحَافِظُ إِسْنَادَهُ).

شركة المضاربة متفقٌ على صحتها^(١).

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن الشركة لا تكون في غير التقدين .. وهو مردود بما ثبت عن الصحابة من اشتراكهم في أزوادهم، قال الشوكاني: «الأصل الجواز في جميع أنواع الأموال. وهكذا في جميع أنواع الشركة المفصلة في الفقه، فمن ادعى تخصيص شيء فعليه الدليل»^(٢).

قال ابن حزم: كل أبواب الفقه لها أصل في الكتاب والسنة حاشا القراض أي: المضاربة فما وجدنا لها أصلاً فيهما ألبتة، ولكنه إجماعٌ صحيحٌ مجرد، والذي يقطع به أنه كان في عصر النبي ﷺ فعلم به وأقره، ولولا ذلك لما جاز.

(١) انظر: مراتب الإجماع (١٦٠).

(٢) نيل الأوطار (١٠/٣٧٢).

الوكالة في الحقوق والحدود والزكاة وغير ذلك

١٣٦٠- عَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اسْتَسْلَفَ النَّبِيُّ ﷺ بَكْرًا، فَجَاءَتْ إِبِلُ الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَةً (ع إِلا خ).

١٣٦١- وَقَالَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِصَدَقَةِ مَالِ أَبِي، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ، صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى» (م، د، حم).

١٣٦٢- وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْخَازِنَ الْأَمِينَ الَّذِي يُعْطِي مَا أَمَرَ بِهِ كَامِلًا مُوقَرًا طَيِّبًا بِهِ نَفْسُهُ، حَتَّى يَدْفَعَهُ إِلَى الَّذِي أَمَرَهُ بِهِ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ» (ق).

١٣٦٣- وَقَالَ: «وَاعْذُ - يَا أَتَيْسُ - إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا» (ق).

١٣٦٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَكَلَّنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ (خ).

١٣٦٥- وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَاكَ رُسُلِي، فَأَعْطِهِمْ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا، وَثَلَاثِينَ بَعِيرًا، فَقَالَ لَهُ: الْعَارِيَةُ مُؤَدَّاءُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» (حم، د)، وَقَالَ فِيهِ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَارِيَةُ مَضْمُونَةٌ، أَوْ عَارِيَةُ مُؤَدَّاءُ؟ قَالَ: «إِبِلُ مُؤَدَّاءُ».

قال ابن حزم: هو أحسن ما ورد في الباب^(١)

مَنْ وَكَّلَ فِي شِرَاءِ شَيْءٍ فَاشْتَرَى بِالشَّمَنِ أَكْثَرَ مِنْهُ وَتَصَرَّفَ فِي الزِّيَادَةِ
وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧].

١٣٦٦- عَنْ عُرْوَةَ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ الْبَارِقِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
أَعْطَاهُ دِينَارًا لِيَشْتَرِيَ بِهِ لَهُ شَاةً فَاشْتَرَى لَهُ بِهِ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا
بِدَيْنَارٍ وَجَاءَهُ بِدَيْنَارٍ وَشَاةٍ، فَدَعَا لَهُ بِالْبُرْكََةِ فِي يَتِيمِهِ، وَكَانَ لَوْ
اشْتَرَى التُّرَابَ لَرَبِحَ فِيهِ (خ، د، حم).

قال أبو محمد: فيه دليل على أن الوكالة ولاية لا نيابة،
وللعلماء في ذلك قولان.

١٣٦٧- وَعَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ لِيَشْتَرِيَ لَهُ أَضْحِيَّةً بِدَيْنَارٍ، فَاشْتَرَى
أَضْحِيَّةً فَأَرْبَحَ فِيهَا دِينَارًا، فَاشْتَرَى أُخْرَى مَكَانَهَا، فَجَاءَ بِالْأَضْحِيَّةِ
وَالدِّينَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «ضَحَّ بِالشَّاةِ، وَتَصَدَّقْ
بِالدِّينَارِ» (ت، وفيه ضعف، حبيب لم يسمع من حكيم).

مَنْ وَكَّلَ فِي التَّمَدُّقِ بِمَالِهِ فَدَفَعَهُ إِلَى وَكِّلِ الْمُوَكَّلِ

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾
[الجمعة].

١٣٦٨- وَعَنْ مَعْنٍ بْنِ يَزِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ أَبِي خَرَجَ بِلَدَائِي
يَتَصَدَّقُ بِهَا، فَوَضَعَهَا عِنْدَ رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَجِئْتُ فَأَخَذْتُهَا فَأَتَيْتُ
بِهَا، فَقَالَ: وَاللَّهِ، مَا إِلَيْكَ أَرَدْتُ بِهَا. فَخَاصَمَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ:
«لَكَ مَا نَوَيْتَ يَا يَزِيدُ، وَلَكَ يَا مَعْنُ مَا أَخَذْتُ» (خ، حم).

هل وكيل الوكيل يأذن الموكل وكيله للأول؟

وقول الله تعالى: ﴿إِذَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اتِّبَاعًا﴾ [يس: ١٤].

قال أبو محمد: قال بعض المفسرين: أرسلهم عيسى
 عَلَيْهِ السَّلَامُ، وإرساله لهم كإرسال الله. واستدل به الرازي على
 مسألة فقهية، وهي: أن وكيل الوكيل بإذن الموكل وكيل الموكل
 الأول، وليس وكيلًا للوكيل، ولا ينعزل إلا إذا عزل الموكل
 الأول. والظاهر أن هؤلاء كانوا رسلًا من عند الله، لا من جهة
 المسيح.

طلب الوكالة

وقال يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ فيما أخبر الله عنه: ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ
 الْأَرْضِ﴾ [يوسف: ٥٥].

والأخبار مستفيضة في طلب الصُّحابة ذلك، كقول بعضهم:
 مُرُّنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ بِكَذَا، وقول عمر: دَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَ هَذَا
 الْمُنَافِقِ.

وقد أجمع العلماء على أن الوكالة مشروعة^(١).

(١) نيل الأوطار (١٠/٣٨٢).

الصَّلَاحُ وَأَحْكَامُ الْجَوَارِ

جَوَازُ الصَّلَاحِ مِنَ الْمَعْلُومِ وَالْمَجْهُولِ

وقال تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَاتٍ مَعْرِوفٍ أَوْ بِصُلْحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء).

١٣٦٩- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الصَّلَاحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا، أَوْ أَحَلَ حَرَامًا» (د، هـ، ت)، وَزَادَ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَ حَرَامًا»^(١).

١٣٧٠- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ أَبَاهُ قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ شَهِيدًا وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، فَاسْتَدَّ الْغُرَمَاءُ فِي حُقُوقِهِمْ، قَالَ: فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلْتُهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا ثَمَرَةَ حَائِطِي، وَيَحْلُلُوا أَبِي، فَأَبَوْا، فَلَمْ يُعْطِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ حَائِطِي، وَقَالَ: «اسْتَعْدُّو عَلَيَّكَ». فَقَدَا عَلَيْنَا حِينَ أَصْبَحَ، فَطَافَ فِي النَّخْلِ وَدَعَا فِي ثَمَرِهَا بِالْبِرْكََةِ، فَجَدَدْتُهَا فَقَضَيْتُهُمْ، وَبَقِيَ لَنَا مِنْ ثَمَرِهَا (خ).

وَفِي لَفْظٍ: أَنَّ أَبَاهُ تُوُفِّيَ وَتَرَكَ عَلَيْهِ ثَلَاثِينَ وَسَقًا لِرَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ، فَاسْتَنْظَرَهُ جَابِرٌ، فَأَمَى أَنْ يَنْظُرَهُ، فَكَلَّمَ جَابِرٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، لِيَسْتَفْعَلَ لَهُ إِلَيْهِ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَلَّمَ الْيَهُودِيَّ، لِيَأْخُذَ ثَمَرَةَ نَخْلِهِ الَّذِي لَهُ، فَأَمَى، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ النَّخْلَ، فَمَشَى فِيهَا، ثُمَّ قَالَ لِجَابِرٍ: «جِدْ لَهُ» فَأَوْفَرَ لَهُ الَّذِي لَهُ. فَجَدَّهُ بَعْدَ مَا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَوْفَرَهُ ثَلَاثِينَ وَسَقًا، وَفَضَلَتْ سَبْعَةُ عَشَرَ وَسَقًا (خ).

(١) في مسنده: كثير بن عبد الله المزني، ضعيف، وقال ابن حجر: «والله في نسبة إلى الكذب».

١٣٧١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ مِنْ عِرْضِهِ أَوْ شَيْءٍ، فَلْيَتَحَلَّلْ مِنْهُ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ، إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أَخَذَ مِنْهُ بِقَدَرِ مَظْلَمَتِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتِهِ صَاحِبَهُ فَحُلِلَ عَلَيْهِ» (خ، حم).

قال أبو محمد: من طرق الإصلاح بين المتنازعين: القرعة، ولها أصل في الكتاب والسنة، وقال سبحانه: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَسْتُمْ أَتَيْتُمْ بِكَقُلُومٍ مَزِينٍ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤]، وكان النبي ﷺ إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه (ق)، ولو تنازع اثنان في الأذان أو الصف الأول أقرع بينهما.

الصَّلْحُ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ بِأَكْثَرِ مِنَ الدِّيَةِ وَأَقْلَ

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَخْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

وقال سبحانه - بعد آية الاقتال - : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ لَكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات].

١٣٧٢ - عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُتَعَمِّدًا دَفِعَ إِلَى أَوْلِيَائِهِ الْمَقْتُولِ، فَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوا، وَإِنْ شَاءُوا أَخَذُوا الدِّيَةَ، وَهِيَ ثَلَاثُونَ حِقَّةً، وَكَلَاثُونَ جِلْدَةً، وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً، وَذَلِكَ عَقْلُ الْعَمْدِ، وَمَا صَالَحُوا عَلَيْهِ فَهُوَ لَهُمْ، وَذَلِكَ تَشْدِيدُ الْعَقْلِ» (حم، ث، هـ).

قال ابن حزم: لا إجماع في الصلح^(١)

وَضَعُ الْخَشَبَ فِي جِدَارِ الْجَارِ وَإِنْ كَرِهَ

وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ إِخْسَنَّا وَذُي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارَ الْجُنُبِ﴾ [النساء: ٣٦].

١٣٧٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا ضَرَرَ، وَلَا ضِرَارَ، وَلِلرَّجُلِ أَنْ يَضَعَ خَشَبَهُ فِي حَائِطِ جَارِهِ، وَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ؛ فَاجْعَلُوهُ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ» (حم، هـ) ^(١).

لا خلاف بين أهل العلم أنه لا يحل لأحد أن يمنع جاره من أن يدخل خشباً في جداره، ويجبر على ذلك - أحب أم كره - إن لم يأذن له ^(٢).

الطَّرِيقُ إِذَا اخْتَلَفُوا فِيهَا كَمْ تُجْعَلُ؟

وقال سبحانه: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢].

١٣٧٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ فَاجْعَلُوهُ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ» (ع إلا ن).

وفي لفظ لـ (حم): «إِذَا اخْتَلَفُوا فِي الطَّرِيقِ رَفَعَ مِنْ بَيْنِهِمْ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ».

(١) كل منهما أخرجه بمثله، دون قوله: «لا ضرر ولا ضرار» وهذا اللفظ أخرجه الطبراني في (الكبير، والأوسط). والحديث إسناده ضعيف؛ لأنه من رواية سماك عن حكيم، ومن العلماء من يقره.

(٢) المحلى، المفني، فتح الباري (موسوعة الإجماع) ١/ ٤٨٥.

الغصب والتمليك

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨].

١٣٧٥ - عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَأْخُذَنَّ أَحَدُكُمْ مَتَاعَ أَخِيهِ جَادًا وَلَا لَاعِيًا، وَإِذَا أَخَذَ أَحَدُكُمْ عَصَا أَخِيهِ فَلْيُرُدَّهَا عَلَيْهِ» (حم، ت، د) ^(١).

١٣٧٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسِهِ» (قط، بسند ض).

وأجمع الحجة الخاصة والعامة على أن الغاصب: هو من أخذ مالا لمسلم أو معاهد بغير حق، ولا طيب نفس صاحبه، وكان أخذه هذا المال قهراً للمأخوذ منه، وقسراً بغلبة ملك، أو فضل قوة ^(٢).

واتفق أهل العلم على أن الغصب حرام في جميع الشرائع، ولا يباح منها شيء قط، ولا في حال من الأحوال ^(٣).

واتفقوا على أن من غصب شيئاً - أي شيء كان - من غير ولده، فوجد بعينه لم يتغير من صفاته شيء، ولا تغيرت سوقه، ووجد في يد غاصبه لا في يد غيره = أنه يُرد كما هو ^(٤).

واتفق العلماء على أن الغاصب إذا غصب عبداً أو أمة أو دابةً أو عرضاً من كل ما يمكن نقله من مكان، فثلف بغير جنابة من الغاصب = أنه ضامن ^(٥).

(١) حسن إسناده البيهقي.

(٢) اختلاف العلماء من أين المنذر (موسوعة الإجماع ٢/٤٣٨).

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٤/٤٧٠).

(٤) مراتب الإجماع (٢٠٠).

(٥) الإنباه (الإقناع ٢/١٥٨٣، ٢٥٨٤).

واثقفوا على أن الغاصب لا يقتل، ولا ترفع يده (١).

قال أبو محمد: الفقهاء يجمعون على الضمان فيما حكم به العدول بضمانه، وعلى أن السَّلعة إذا ظهر بها عيبٌ مغلٌ يضمنها البائع، وهو المسمى بضمان الدرك.

مَنْ غَصَبَ أَرْضًا أَوْ زَرَعَ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ

وقال الله سبحانه: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ٢٩].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١]، واغتصاب الأراضي من الغلول.

١٣٧٧- عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا؛ فَإِنَّهُ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ» (ق، حم).

وفي لفظٍ لـ (حم): «مَنْ سَرَقَ».

١٣٧٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقٍّ؛ خُصِفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ» (خ، حم).

١٣٧٩- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضٍ قَوْمٌ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ؛ فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ»؛ وَلَهُ بِغَيْرِهِ (حم، ت، د، هـ).

(١) مراتب الإجماع (١)، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٢/ ٨٢٨).

(٢) الحديث ضعيفه الخطابي، ونقله حسن البخاري تضعيفه، وهو مضاف إلى الترمذي من تحصيله للحديث، وضعفه كذلك البيهقي، ولكن الصالح ابن حجر حسن إسناده في (تلخيص المرام).

١٣٨٠- وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَحْبَبَ أَرْضًا فَهِيَ لَهُ، وَكَئِيسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ. قَالَ: وَلَقَدْ أَخْبَرَنِي الَّذِي حَدَّثَنِي هَذَا الْحَدِيثَ: أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، غَرَسَ أَحَدُهُمَا نَخْلًا فِي أَرْضِ الْآخَرِ، فَقَضَى لِصَاحِبِ الْأَرْضِ بِأَرْضِهِ، وَأَمَرَ صَاحِبَ النَّخْلِ أَنْ يُخْرِجَ نَخْلَهُ مِنْهَا، قَالَ: رَأَيْتَهَا وَإِنَّمَا لَتَضْرِبُ أُصُولُهَا بِالْفُؤُوسِ، وَإِنَّمَا لَنَخْلٌ عُمٌّ ^(١) (د، قط) ^(٢).

وقد أجمع العلماء على أنه لا يجوز للغاصب أن يتفع بما اغتصبه ^(٣).

ضَمَانُ الْمُتَلَفِ بِحُسْبِهِ

وقال سبحانه: ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ﴾ [الرحمن: ٩].

وقال جلّ جلاله في جزاء الصيد: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥].

١٣٨١- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَهْدَتْ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَيْهِ طَعَامًا فِي قَصْعَةٍ، فَضَرَبَتْ عَائِشَةُ الْقَصْعَةَ بِيَدِهَا، فَأَلْقَتْ مَا فِيهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «طَعَامٌ بِطَعَامٍ، وَإِنَاءٌ بِإِنَاءٍ» (ت) وَهُوَ بِسَعْتَاهُ فِي (ع-م).

ومن غضب شيئاً، فحدث به عيباً تنقص به قيمته ^(١) ويجب على الغاصب أرش النقص بلا خلاف ^(٢) يعلم ^(٣).

- (١) أي: تامة في طولها، وتمامها، واحداثها: عيبه (التهذيب: عصب).
- (١) قيمه: صفة محمد بن إسماعيل، وقد استشهد بالحفاظ في (شرح الترمذي).
- (٢) المعنى: المعلى (موسوعة الإجماع ٢/٨٢٩).
- (٣) المعنى: (موسوعة الإجماع ٢/٨٤١).

وأجمع أهل العلم على أن المتلف للسلع يجب عليه مثلها إذا كان لها مثل، أو قيمتها إذا لم يكن لها مثل^(١).

وأجمعوا على أن الأموال مضمونة بالخطأ كما هي مضمونة بالعمد^(٢).

جناية البهيم

وقال سبحانه: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ (٧٨) ﴿فَفَهَّمْنَهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٨-٧٩].

١٣٨٢- قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْعَجَمَاءُ جَرَحُهَا جُبَارٌ»^(٣) (ع).

١٣٨٣- وَعَنْ حَرَامِ بْنِ مُحِصَّةٍ: أَنَّ نَاقَةَ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ دَخَلَتْ حَائِطًا، فَأَفْسَدَتْ فِيهِ، فَقَضَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ أَنْ عَلَى أَهْلِ الْحَوَائِطِ حِفْظَهَا بِالنَّهَارِ، وَأَنْ مَا أَفْسَدَتْ الْمَوَاشِي بِاللَّيْلِ ضَامِنٌ عَلَى أَهْلِهَا (حم، د، هـ)^(٤).

١٣٨٤- وَعَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَوْقَفَ دَابَّةً فِي سَبِيلٍ مِنْ سَبِيلِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ فِي سُبُوقٍ مِنْ أَسْوَاقِهِمْ، فَأَوْطَأَتْ يَدَهُ أَوْ رَجُلٍ فَهُوَ ضَامِنٌ» (قط، بسند حسن).

قال في (المنتقى): وهذا عند بعضهم فيما إذا وقعها في طريق ضيق، أو حيث تضر المارة.

(١) الإجماع لا بين المنذر (١٨٥).

(٢) الاستذكار (٢٨٤/١٣)، داهي بطلان الموضع (الإقناع ٢/١٤٨).

(٣) هدر.

(٤) هنا حديث مرسل.

دَفْعُ الصَّائِلِ وَإِنْ أَدَّى إِلَى قَتْلِهِ، وَأَنْ الْمَصُولَ عَلَيْهِ يُقْتَلُ شَهِيدًا
وقال سبحانه: ﴿فَمَنْ أَعْتَكَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى
عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤].

وقال سبحانه: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي﴾ [الحجرات: ٩]، والصائل: باغ.

١٣٨٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخْذَ مَالِي؟ قَالَ: «فَلَا تُعْطِهِ
مَالَكَ». قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟ قَالَ: «قَاتِلْهُ». قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلَنِي؟
قَالَ: «فَأَنْتَ شَهِيدٌ». قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلَنِي؟ قَالَ: «هُوَ فِي النَّارِ» (م،
حم).

قال في (المستقى): فيه من الفقه: أنه يدفع بالأسهل فالأسهل.

١٣٨٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:
«مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ» (ق).

١٣٨٧ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ
يَقُولُ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ،
وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ» (د،
ت).

واتفق أهل العلم أنه لا قتل ولا قطع على غاصب كما تقدم^(١).

هل يلزم دفع الصائل؟

وقال سبحانه: ﴿لَنْ يَسْمَعَ إِلَهِكَ لِقَاكَ مَا لَا يَسْمَعُ بَيْنَ يَدَيْهِ إِلَهِكَ
لَا تَلْكَ إِلَهِ أَخَافُ اللَّهُ رَبَّ الْمَكِينِ﴾ (١) ﴿لَوْ لَرِيدُكَ أَنْ تَمُوتَ إِلَيْهِ وَتَمُوتَ
فَتَكُونَ مِنَ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾ (٢) [المائدة].

١٣٨٨- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا يَمْتَنِعُ أَحَدُكُمْ إِذَا جَاءَ مَنْ يُرِيدُ قَتْلَهُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ ابْنِ آدَمَ، الْقَاتِلُ فِي النَّارِ، وَالْمَقْتُولُ فِي الْجَنَّةِ» (حم) ^(١).

١٣٨٩- وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي الْفِتْنَةِ: «كَسَرُوا فِيهَا قِسْيَكُمْ، وَقَطَعُوا أَوْتَارَكُمْ، وَأَضْرَبُوا بِسُيُوفِكُمُ الْحِجَارَةَ، فَإِنْ دَخَلَ عَلَى أَحَدِكُمْ بَيْتُهُ، فَلْيَكُنْ كَخَيْرِ ابْنِ آدَمَ» (حم، ت، د، هـ).

١٣٩٠- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةٌ الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي». قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ دَخَلَ عَلَيَّ بَيْتِي، فَبَسَطَ يَدَهُ إِلَيَّ لِيَقْتُلَنِي؟ قَالَ: «كُنْ كَابْنِ آدَمَ» (حم، د، ت).

هَلْ تُكْسَرُ أَوَانِي الْخَمْرِ؟

وقال سبحانه: ﴿وَأَفْكَلُوا الْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧].

١٣٩١- عَنْ أَنَسٍ، عَنِ أَبِي طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي اشْتَرَيْتُ خَمْرًا لِأَيْتَامٍ فِي حِجْرِي، فَقَالَ: «أَهْرِقِ الْخَمْرَ، وَاكْسِرِ الدُّنَانِ» (ت، قط) ^(٢).

١٣٩٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَتِيَهُ بِمُدَيَّةٍ وَهِيَ الشَّفْرَةُ، فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَأَرْسَلَ بِهَا فَأَرْهِفْتُ ^(٣)، ثُمَّ

(١) إسناده ضعيف، فيه: عبد الرحمن بن سمرة أو سمير، أو سميرة، فغيره به ولا يحتمل نفرد.

(٢) أهله الترمذي.

(٣) أي: شئت، ودققت شفرتها (النهاية: زهير).

أَعْطَانِيهَا، وَقَالَ: «أَعِدُّ عَلَيَّ بِهَا». فَفَعَلْتُ، فَخَرَجَ بِأَصْحَابِهِ إِلَى
 أسواق المدينة، وَفِيهَا زَقَاقٌ^(١) الْخَمْرِ قَدْ جُلِيَتْ مِنَ الشَّامِ، فَأَخَذَ
 الْمُدَّةَ مِنِّي، فَشَقَّ مَا كَانَ مِنْ تِلْكَ الزَّقَاقِ بِحَضْرَتِهِ، ثُمَّ أَعْطَانِيهَا،
 وَأَمَرَ الَّذِينَ كَانُوا مَعَهُ أَنْ يَمْضُوا مَعِيَ وَيُعَاوَنُونِي، وَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَ
 الْأَسْوَاقَ كُلَّهَا فَلَا أَجِدُ فِيهَا زَقَّ خَمْرٍ إِلَّا شَقَقْتُهُ، فَفَعَلْتُ، فَلَمْ أَتْرُكْ
 فِي أسواقها زَقًّا إِلَّا شَقَقْتُهُ (حَم)^(٢).

قال أبو محمد: منع طائفة من العلماء كسر آنية الخمر،
 ولم يصح عنده ما ورد في ذلك، ورأى أن كسرها من إضاعة المال
 .. ولو قيل بأن ذلك يعود إلى المصلحة، واختلاف الأحوال لكان
 أوفق، فإن بعض المقامات يحسن فيها أن يكون الزجر أقوى وأقطع.

(١) الزَّقُّ: اسمٌ عامٌ في الطرف، فإن كان فيه لبنٌ فهو وطيبٌ، وإن كان فيه صمن
 فهو نَجِي، وإن كان فيه حسلٌ فهو حَكَّةٌ، وإن كان فيه ماءٌ فهو شَكْوَةٌ، وإن
 كان فيه زيتٌ فهو حَمِيَّةٌ.

(٢) إسناده ضعيفٌ، فيه أبو بكر ابن أبي عرويم. قال ابن خبيرة: ففسدته، وكان
 قد سُرِقَ بَيْتُهُ فَأَخْلَطَ.

المسألة والمزارعة

وقال سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ رِزْقًا وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَلَوَّكُمْ فِي مَاءٍ أَنْتَكُمُ﴾ [الأنعام: ١٦٥].

وقال سبحانه: ﴿لِيَسْخِذَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ سَخِرَ لَكُمْ﴾ [الزخرف: ٣٢].

١٣٩٣- عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامِلَ يَهُودَ خَيْرَ عَلَى أَنْ تُخْرِجَهُمْ مَتَى شِئْنَا (خ، حم).

١٣٩٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامِلَ أَهْلِ خَيْرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ (ع).

١٣٩٥- وَعَنْهُ أَيْضًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْرَ مَالَهُ الْيَهُودُ أَنْ يَقْرَهُمْ بِهَا، عَلَى أَنْ يَكْفُوهُ عَمَلُهَا وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرَةِ، فَقَالَ لَهُمْ: «تَقْرُوكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا» (ق).

١٣٩٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَتِ الْأَنْصَارُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اقْسِمْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا النَّخْلِ، قَالَ: «لَا». فَقَالُوا: تَكْفُونَا الْعَمَلَ، وَتُشْرِكُكُمْ فِي الثَّمَرَةِ. فَقَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا (خ).

١٣٩٧- وَعَنْ طَاوُوسٍ: أَنَّ مُعَاذَ بْنِ جَبَلٍ أَكْرَى الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ عَلَى الثَّلَاثِ وَالرَّبْعِ، فَهُوَ يُعْمَلُ بِهِ إِلَى يَوْمِكَ هَذَا (هـ).

وقد أجمع الصحابة على أن المزارعة جائزة^(١).

وقال أهل العلم: إن دفع الرجل نخلاً مساقاةً على الثلث أو الربع أو النصف جائز^(٢)، وأنكره أبو حنيفة^(٣).

(١) المغني، فتح الباري، نيل الأوطار عن البخاري (موسوعة الإجماع ١/٢٩٩).

(٢) الإجماع (١٤٤)، المراتب (١٠٤)، التمهيد (٤٧٤/٦)، مجموع الفتاوى (٥٣/٢٥).

(٣) الإجماع لابن المنذر (١٤٤).

واجمعوا على أنه لا تجوز المساقاة في ثمر قد بدا صلاحه،
لأنه يجوز بيعه^(١).

النهي عن اشتراط شيء من الأرض

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ﴾ [البقرة: ١٨٨].

١٣٩٨ - عَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ
خِفْلًا، فَكُنَّا نُكْرِي الْأَرْضَ عَلَى أَنْ لَنَا هَذِهِ وَلَهُمْ هَذِهِ، فَوَيْمًا
أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تُخْرِجْ هَذِهِ، فَتَهَانَا عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَّا الْوَرَقُ^(٢)
فَلَمْ يَتَهَنَّا (ق).

وفي لفظٍ قال: إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ
بِمَا عَلَى الْمَازِيَانِ^(٣)، وَأَقْبَالَ^(٤) الْجُدَاوِلَ، وَأَشْبَاءَ مِنَ الزَّرْعِ،
فِيهِلِكَ هَذَا وَيَسْلَمُ هَذَا، وَيَسْلَمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا، وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ
كَرَاءٌ إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ زُجِرَ عَنْهُ. فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ فَلَا بَأْسَ
بِهِ (م، ن، د).

وفي روايةٍ عَنْ رَافِعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمَّاي: أَنَّهُمْ كَانُوا
يُكْرُونَ الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَا يَنْبُتُ عَلَى الْأَرْبَعَاءِ^(٥)،
وَبِشْيءٍ يَسْتَنْبِيهِ صَاحِبُ الْأَرْضِ، قَالَ: فَتَنَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ
(خ، حم، ن)^(٦).

(١) التمهيد (٤٧٤/٦)، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٩٩٩/٢).

(٢) الغضة.

(٣) جمع مازيان، وهو: النهر الكبير، وليست بمرية.

(٤) بفتح الهمزة، أي: أوائلها ورووسها (الدياج على شرح مسلم ١٥٤/٤).

(٥) جمع ربيع، وهو: النهر الصغير.

(٦) قال في (المتقى): (وما ورد من النهي المطلق عن المغامرة والمزادة يُحمل
على ما فيه مفسدة، كما يتنه هذه الأحاديث، أي يُحمل على اجتنبها مُدْبِهَا).

قال أبو محمد: ثبت في (صحيح مسلم) النهي عن بيع الأرض، وفُسِّرَ البيع بالكراء، وقد منع من كراء الأرض مطلقاً؛ حرثاً وغرساً، وبناءً.. الخ، لا بدنانير ولا بدراهم ولا بشيء، طالبت مدة الإجارة أو قصرت طائفة من السلف، منهم جابر بن عبد الله، ورافع بن خديج، وابن عمر، وطاووس، ومجاهد، والحسن، وهو قول ابن حزم^(١).

وقال ابن المنذر: وقد أجمع أهل العلم على أن اكتراء الأرض بالذهب والفضة وقتاً معلوماً جائز، وانفرد طاووس والحسن فكرهاما^(٢).

١٣٩٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُحَرِّمْ الْمُزَارَعَةَ، وَلَكِنْ أَمَرَ أَنْ يَرْتُقَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا (ت).

١٤٠٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا، أَوْ لِيُحْرِثْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَيْ، فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ» (ق).

وأجمع العلماء على أن المزارعة على جزء شائع مما يخرج من الأرض = جائرة، وأما المزارعة على أن لرب الأرض زرعاً بعينه، وللعامل زرعاً بعينه؛ ففاسد^(٣).

«واستحباً، فقد جاء ما يدل على ذلك، فروى عمرو بن دينار، قال: قلت لطاووس: لو تركت المخابرة، فأتهم يزعمون أن النبي ﷺ نهى عنها، فقال: إن أعلمهم - يعني: ابن عباس - أخبرني: أن النبي ﷺ لم يَنْهَ عنها، وقال: لأن يمنع أحدكم أخاه غير له من أن يأخذ عليها خراجاً معلوماً (حم، د، هـ)».

(١) المحلى (المسألة: ١٢٩٧).

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٤٣، ١٤٤).

(٣) المحلى، مراتب الإجماع، المعنى (موسوعة الإجماع ٩٩٦/٢).

الجمعة

وأجمعوا على أن الواجب على العامل هو السقي والإبار^(١).
وأجمعوا على أن ما كان في البستان من الدواب والعبيد، أنه
ليس من حق العامل^(٢).

(١) الكنف والإصباح لله في بناء المسجد، كقولهم: الإصباح للإصباح.
(٢) بناء المسجد (موضع الإصباح) ليس من حق العامل.

الإجماع

جَوَازُهَا فِي كُلِّ مَبَاحٍ

وقال الله سبحانه في خبر موسى ورجل مدين: ﴿قَالَ إِنِّي أَنبِئُكَ أَنَّكَ مَلَكَ إِحْدَى ابْنَتَي هَٰذِهِنَّ عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَبِيبٍ﴾ [الفصص: ٢٧].

قال ابن حزم: «لا إجماع فيها، فقد منع منها كلها قوم من أهل العلم، وإن كان الجمهور على إجازتها»^(١).

١٤٠١- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي حَدِيثِ الْهَجْرَةِ، قَالَتْ: وَاسْتَأْجَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّبِيلِ^(٢) هَادِيًا خَرِيصًا - الْمَاهِرُ بِالْهَدَايَةِ - قَدْ غَمَسَ يَمِينَ حِلْفٍ فِي آلِ الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ، وَهُوَ عَلَى دِينِ كُفَّارِ قُرَيْشٍ وَأَمِنَاءُ، فَدَفَعَا إِلَيْهِ رَاغِلَتَيْهِمَا، وَوَعَدَاهُ غَارَ ثَوْرٍ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، فَأَتَاهُمَا بِرَاغِلَتَيْهِمَا صَبِيحَةَ لَيَالٍ ثَلَاثٍ، فَأَرْتَحَلَا (خ).

١٤٠٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الْغَنَمَ». فَقَالَ أَصْحَابُهُ: وَأَنْتَ ؟ قَالَ: «نَعَمْ، كُنْتُ أَرْعَاهَا عَلَى قَرَارِيطَ لِأَهْلِ مَكَّةَ» (خ)^(٣).

١٤٠٣- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ رِفَاعَةَ^(٤)، قَالَ: تَهَانَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ الْيَوْمَ - فَذَكَرَ أَشْيَاءَ - وَتَهَى عَنْ كَسْبِ الْأُمَةِ، إِلَّا مَا عَمِلْتَ بِيَدَيْهَا، وَقَالَ

(١) مراتب الإجماع (١٠٥).

(٢) حي من عبد القيس.

(٣) قال سويد بن سعيد: يعني: كل شاة بقرايط. وقال إبراهيم الحارثي: قراريط اسم موضع.

(٤) اختلف في رافع بن رفاعه، من هو ؟ وهل تلبست له صحبة، لم لا ؟، فمن قال هو: رافع بن رفاعه بن رافع ابن مالك، كاهن حيد البراء قال: هو ثاهمي.

مَكْذًا بِأَصَابِعِهِ نَحْوَ الْخَبَرِ وَالْفَزْلِ وَالنَّفْسِ^(١) (حسم، د واللفظ له)^(٢)

قال ابن رُشد: الإجارة على نوعين: إجارة منافع أهيان محسوسة. وإجارة منافع في الذمة^(٣).

وأجمع العلماء على جواز استئجار الإنسان على الأفعال المباحة^(٤).

وأجمعوا على أن للكافر أن يستأجر المسلم، ولم يحرم ذلك أحدًا، ولا منه للكافر^(٥).

واتفقوا على إجارة الأمة فيما يجوز لها فعله^(٦).

وأجمعوا على أن استئجار الظئر^(٧) جائز، وإن كانت أمًا أو اختًا أو ابنة أو خالة للمستأجر^(٨).

« لا ثبت له صحة. ومن قال: رافع بن رفاعه آخر، أثبت صحته. واختار ابن حجر في (التقريب) أنه صحيح. وقيل: هو رافع بن خديج.

(١) النفس: هو ندف القطن والصوف.

(٢) والإسناد فيه: طارق بن عبد الرحمن القرشي، لا يروي عنه سوى حكرمة بن عمار، ولم يوثقه غير ابن حبان والمجلى. وقيل: إن ابن حجر وثقه في (التقريب) اعتمادًا عليهما.

(٣) بداية المجتهد (١٣/٤).

(٤) بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ٨١١/٢).

(٥) الإنباه (الإقناع ١٥٦٩/٣)، فتح الباري عن ابن بطال، المغني (موسوعة الإجماع ٨١٢/٢).

(٦) الإيجاز (الإقناع ١٥٦٩/٣).

(٧) المرضع والحاضنة.

(٨) الإجماع لابن المنذر (١٤٥).

وأجمعوا على إبطال أجرة النائحة والمغنية^(١).

وأجمعوا على أن الإجارة في بناء المساجد جائزة^(٢).

الكسب المحرم

وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِي خَبَتْ لَا يُخْرِجُهُمُ لَنَا نِكَاحًا﴾ [الأعراف: ٥٨].

١٤٠٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ كَسْبِ الْحِجَامِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ^(٣)، وَثَمَنِ الْكَلْبِ (حم).

١٤٠٥ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ثَمَنُ الْكَلْبِ خَيْثٌ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَيْثٌ، وَكَسْبُ الْحِجَامِ خَيْثٌ» (حم، د، ت، ن).

قال أبو محمد: محال أن يكون كسب الحاجم وهو بمنزلة الطيب خيثاً، وأن يكون ككسب الزانية وثمان الكلب، ولهذا ذهب بعض أهل العلم إلى أنه منسوخ بخبر أبي طيبة، وقال بعضهم: يخبث كسبه إذا اشترطه، والظاهر لي أن المراد بكسب الحجام كسب من نوع خاص، وكان للحجام أعمال أخرى تتعلق بكسب محرم كالوصل وحلق القزع وغير ذلك.

كيف يتصرف في الكسب الخبيث؟

وقال سبحانه: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَرْجَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَكُمْ بِهِ عَذَابٌ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

(١) المرجع نفسه (١٤٦).

(٢) بداية المجتهد، المجلد (موسوعة الإجماع ١٠٠١/٢).

(٣) الزانية.

المطلقات

وقال جل ذكره: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ يُوَفِّيهِمْ عَلَيْهِ ۖ﴾ [آل عمران: ٩٢].

١٤٠٦ - عَنْ مُحْيِصَةَ بِنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ لَهُ غُلَامٌ حَجَّامٌ، فَرَجَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كَسْبِهِ، فَقَالَ: أَلَا أُطْعِمُهُ بِشَئٍ لِي؟ قَالَ: «لَا». قَالَ: أَفَلَا أَتَصَدَّقُ بِهِ؟ قَالَ: «لَا». فَرَخَّصَ لَهُ أَنْ يُعْلِفَهُ نَاضِجَةً (حم) (١).

وَقِي لَفْظٌ: أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ فِي إِجَارَةِ الْحَجَّامِ، فَتَهَا عَنْهَا، وَكَمْ يَزَلْ يَسْأَلُهُ فِيهَا، حَتَّى قَالَ: «اعْلِفْهُ نَاضِجَةً، أَوْ أُطْعِمْهُ رَقِيقًا» (حم، د، ت).

قال أبو محمد: وهذا هو المنزاع في إرشاد من جمع ماله من حرام وهو مسلم، وأراد أن ينفق منه في سبيل الخير، أن ينفقه في بناء المراحيض وتسوية الطرق، ونحوها، ولا ينفقه فيما يأكله الناس. هذا إذا كان من حرام صرف، وأما إذا كان مما يستحب أي: يكره، كتمن الكلب فلا يطعم منه الأحرار، لما للمال المطعوم من أثر على خلق طاعمه إذا علم ذلك، ولا بأس أن يطعمه ناضجاً، أي: رقيقه الذي يسقي له زرعه، أو ناضجاً الذي يستقي عليه من الإبل.

مَا كَسَبَهُ الْحَجَّامُ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ

وقال جل في علاه: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٦٠].

١٤٠٧ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ، حَبَمَةً أَبُو طَيْبَةٍ، وَأَعْطَاهُ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ، وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ فَخَفُّوا عَنْهُ (ق).

(١) في إسناده: أبو عقير الأنصاري، وهو مجهول. وله طرق يتقوى بها، والناضح: هو الذي يسقي الزرع من القطمان، أو الإبل.

وَقِي لَفْظُهُ: دَعَا النَّبِيَّ ﷺ غُلَامًا حَجَّامًا فَحَجَّمَهُ، وَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ
أَوْ صَاعَيْنِ أَوْ مَدًّا أَوْ مَدَّيْنِ، وَكَلَّمَ فِيهِ فَخَفَّفَ مِنْ ضَرِيَّتِهِ (ق).

١٤٠٨ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: حَجَّمِ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدُ
لِئْبِي بِيَاضَةَ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ أَجْرَهُ، وَكَلَّمَ سَيِّدَهُ فَخَفَّفَ عَنْهُ مِنَ
ضَرِيَّتِهِ، وَكَوْنُ كَانَ سُحْتًا لَمْ يُعْطِهِ النَّبِيُّ ﷺ (م).

الأجرة على القرب

وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ
الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَتَجْزِي الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٥].

١٤٠٩ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَيْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ،
قَالَ: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ، وَلَا تَغْلُوا فِيهِ، وَلَا تَجْفُوا عَنْهُ، وَلَا تَأْكُلُوا
بِهِ، وَلَا تَسْكُرُوا بِهِ» (حم).

١٤١٠ - وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:
«لَا تَتَّخِذْ مُؤَدَّنَا بِأَخْذٍ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا» (د، هـ).

١٤١١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: انْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ
أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ سَافَرُوهُمْ، حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيٍّ مِنْ
أَحْبَاءِ الْعَرَبِ، فَاسْتَضَافُوهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمْ، فَلَدِغَ سَيِّدُ ذَلِكَ
الْحَيِّ، فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ أَتَيْتُمْ
هَؤُلَاءِ الرُّهْطَ الَّذِينَ نَزَلُوا، لَعَلَّهُمْ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُمْ بَعْضُ شَيْءٍ
فَاتَرَهُمْ، فَقَالُوا: يَا أَيُّهَا الرُّهْطُ، إِنَّ سَيِّدَنَا لَدِغٌ، وَمَسْعِيَتَا لَهُ بِكُلِّ
شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالَ بَعْضُهُمْ: أَيْسَى
رَأَيْتُ لَأَرْقِي، وَلَكِنْ - وَاللَّهِ - لَقَدْ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّقُوا، فَمَا
أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلًا. فَصَالَحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنْ

عَنَّمْ، فَأَنْطَلَقَ يَتَقَلُّ عَلَيْهِ، وَيَقْرَأُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾،
فَكَانَ ثَلَاثًا مِنْ عَقَالٍ، فَأَنْطَلَقَ يَمْشِي وَمَا بِهِ قَلْبَةٌ^(١)، قَالَ:
فَأَوْفَوْهُمْ جُعْلَهُمُ الَّذِي صَالَحُوهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اقْتَسِمُوا.
فَقَالَ الَّذِي رَفَى: لَا تَفْعَلُوا حَتَّى تَأْتِيَ النَّبِيَّ ﷺ، فَتَذْكُرَ لَهُ الَّذِي
كَانَ، فَتَنْظُرَ الَّذِي يَأْمُرُنَا. فَقَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرُوا لَهُ ذَلِكَ،
فَقَالَ: «وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ؟». ثُمَّ قَالَ: «قَدْ أَصَبْتُمْ، اقْتَسِمُوا،
وَاصْرِبُوا إِلَيَّ مَعَكُمْ سَهْمًا». وَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ (عِ الْإِن).

١٤١٢- وَعَنْ خَارِجَةَ بِنِ الصَّلْتِ، عَنْ عَمِّهِ: أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ
ﷺ، ثُمَّ أَقْبَلَ رَاجِعًا مِنْ عِنْدِهِ، فَمَرَّ عَلَى قَوْمٍ عِنْدَهُمْ رَجُلٌ مَجْنُونٌ
مُوثِقٌ بِالْحَدِيدِ، فَقَالَ أَهْلُهُ: إِنَّا قَدْ حَدَّثْنَا أَنَّ صَاحِبَكُمْ هَذَا قَدْ جَاءَ
بِخَيْرٍ، فَهَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ تُدَاوِيهِ؟ قَالَ: فَرَّقِيتهُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ثَلَاثَةَ
أَيَّامٍ، كُلُّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ، فَبَرَأَ، فَأَعْطَوْنِي مِائَتِي شَاةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ
فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «وَاخْذُهَا، فَلَعَمْرِي لَمَنْ أَكَلَ بِرُقِيَّةٍ بَاطِلٍ فَقَدْ أَكَلَتْ
بِرُقِيَّةٍ حَقٍّ» (حم، د)^(٢).

وقد صح أن النبي ﷺ زوج امرأة رجلاً على أن يعلمها سوراً
من القرآن.

وقد أجمعت الأمة على جواز الإجارة على تعليم فعل
الخير^(٣).

(١) أي: علة.

(٢) الحديث احتج به ابن حزم في (المحلى)، وإسناده يحتمل التحسين، خارجه
ابن الصلت روى عنه اثنان، وذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال الإمام
الذهبي في (الكاشف): «معه الصدق»، وباني رجال الإستاذ تقات من
رجال الشيخين غير صحابه، قبل اسمه: عِلَاقَةُ بْنُ صُحْلَرٍ، وقيل: جِدَّةُ
بْنِ عَيْثَرٍ.

(٣) الإنباه (الإقناع ٣/ ١٥٧٠).

النَّهْيُ أَنْ يَكُونَ النَّفْعُ وَالْأَجْرُ مَجْهُولًا، وَجَوَازُ اسْتِجَارِ الْأَجِيرِ بِطَعَامِهِ وَكِسْوَتِهِ

وقول الله تعالى: ﴿قَالَتْ لِأُحَدِّثُكُمَا بِكَأَيِّ اسْتِجْرَةٍ لَبِثَ خَيْرٌ مِنْ اسْتِجْرَتِ الْفَوَيْ الْأَمِينِ ۝١٦﴾ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنَكِّحَكَ بِمَنْ أَسْتَقْرِئُ فَتَقَرَّرْ عَلَيَّ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنٍ حَقٍّ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَمْلِكَ عَلَيْكَ سِتْرِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْغَالِبِينَ ۝١٧﴾ [القصاص].

١٤١٣- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اسْتِجَارِ الْأَجِيرِ حَتَّى يُبَيَّنَ لَهُ أَجْرُهُ (حم) (١).

١٤١٤- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا، قَالَ: نَهَى عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ، وَعَنْ قَفِيرِ الطَّحَّانِ (قط) (٢).

١٤١٥- وَعَنْ عُثْبَةَ بْنِ النُّدَرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَرَأَ: ﴿طَس﴾ [النمل]، حَتَّى بَلَغَ قِصَّةَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: «إِنَّ مُوسَى آجَرَ نَفْسَهُ ثَمَانِوَ سِتِينَ أَوْ عَشَرَ سِتِينَ، عَلَى عِفَّةٍ فَرَجِهِ وَطَعَامٍ بَطْنِهِ» (حم، هـ، بسند ض).

وأجمع أهل العلم على جواز استئجار الأجير بطعامه وكسوته (٣).

(١) الحديث منقطع، فهو من رواية إبراهيم بن يزيد النخعي، عن أبي سعيد الغدري، ولم يسمع منه.

(٢) فسر قوم قفير الطحَّان طحن الطعام بجزء منه مطحونًا؛ لما فيه من استحقاق طحن قدر الأجرة لكل واحدٍ منهما على الآخر، وذلك متناقض، وقيل: لا بأس بذلك مع العلم بقدره، وإنما المنهي عنه طحن الصبرة لا يعلم كيلها بقفير منها، وإن شرط حبًا؛ لأن ما عداه مجهول، فهو كييعها إلا قفيرًا منها.

(٣) المغني (موسوعة الإجماع ١/ ٤٥).

ومن استأجر عقاراً للسكنى، فإن له أن يسكنه، وأن يسكن فيه من شاء دون أن يلحق بالمسكن أي ضرر، وأن يبيع فيه ما جرت عادة الساكن بوضعه، وله أن يخزن فيه ما لا يضر به، وأن لا يبيع فيه دواب، ولا شيئاً يضر به، إلا أن يشترط ذلك بالعقد، وكل هذا لا يعلم فيه مخالف^(١).

الاستئجار على العمل بالزمن أو بالمال جذاً

وقال رجل مدين فيما أخبر الله عنه: «إني أريد أن أتكلف إحدى كفتين فتبين علي أن تأجرني ثمنين جميعاً فإن أتممت عشرة فمئة وسبعمائة» [الفصل: ٢٧].

١٤١٦- عن أنس رضي الله عنه: لما قدم المهاجرون من مكة إلى المدينة قدموا وليس بأيديهم شيء، فكانت الأنصار أهل الأرض والفقار، فقاسمهم الأنصار على أن أعطوهم نصف ثمار أموالهم كل عام، ويكفوهم العمل والثروة (ق)، وقال البخاري: قال ابن عمر رضي الله عنهما: أعطى النبي ﷺ خير بالشر^(٢)، فكان ذلك على عهد النبي ﷺ وأبي بكر، وصدر من خلافة عمر، ولم يذكر أن أبا بكر وعمر جذاً الإجارة بعدما قبض النبي ﷺ.

١٤١٧- وعن علي رضي الله عنه، قال: جمعت مرة جوعاً شديداً، فخرجت لطلب العمل في عوالي المدينة، فإذا أنا بامرأة قد جمعت مدراً^(٣) فظننتها تريد بله^(٤)، فقاطعتها كل ذنوب^(٥) على

(١) المغني (موسوعة الإجماع ١/ ٤٤، ٤٥).

(٢) قال ابن حجر في (تخليق التعليق ٢/ ٢٨٨): طبعه في الباب من طريق جموعة من

السند، عن نافع، عنه، أي: باب إذا استأجر لرحا فبات أظفها.

(٣) الطين الشديد المصطب.

(٤) ثلثه بالمد.

(٥) الذنوب التي ليس لها ذنب.

تَمْرَةٍ، فَمَدَدْتُ سِتَّةَ عَشَرَ ذَنْوِيًا حَتَّى مَجَلَسْتُ^(١) يَدَايَ، ثُمَّ أَتَيْتُهُمَا
فَعَدَّتْ لِي سِتًّا عَشْرَةَ تَمْرَةً، فَأَكَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَأَكَلَ مَعِيَ
مِنْهَا (حم)^(٢).

وأجمعوا أن إجارة المنازل والدواب جائزة إذا بُيِّنَ الوقت
والأجر، وكانا عالمين بالذي عقدا عليه الإجارة من سكنى الدار
وركوب الدابة وما يحمل عليها^(٣).

وأجمعوا أنه لا تنقدر مدة الإجارة بزمان محدد^(٤).

مَتَى يَسْتَحِقُّ الْأَجِيرُ الْأَجْرَةَ ؟

وقال سبحانه: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أَجْرَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦].

١٤١٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«يَقُولُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ-: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كُنْتُ
خَصْمَهُ خَصَمْتُهُ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا وَأَكَلَ
ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ، وَلَمْ يُؤِفِّهِ أَجْرَهُ» (خ،
حم).

١٤١٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثٍ لَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ:
«أَنَّهُ يُعْفَرُ لَأَمْتِهِ فِي آخِرِ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ». قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَهِيَ
لَيْلَةُ الْقَدْرِ؟ قَالَ: «الْأَيُّ، وَلَكِنَّ الْعَامِلَ إِنَّمَا يُؤَفَّى أَجْرَهُ إِذَا قَضَى
عَمَلَهُ» (حم، وفيه ضعف).

(١) ظهر فيها ما يشبه البثور (النهاية: مجل).

(٢) الحديث من رواية مجاهد بن جبر عن علي، ولم يسمع منه.

(٣) الإجماع لاسن المنذر (١٤٥)، شرح صحيح مسلم، المغني (موسوعة
الإجماع ٤٢/١).

(٤) المغني (موسوعة الإجماع ٤٢/١).

وانفق العلماء على أن الأجرة بتقضي الأوقات واجبة^(١).

وقال ابن تيمية: لا نزاع أنها (أي: الأجرة) لا تجب إلا باستيفاء المنفعة، ولا نزاع في سقوطها بتلف المنافع قبل الاستيفاء^(٢).

ولا نزاع أنها إن كانت مؤجلة لم تطلب إلا عند محل الأجل^(٣).

واتفقوا على أن العين المستأجرة أمانة في يد المستأجر، فإن تلفت بغير تفريط منه لم يضمنها بلا خلاف. أما إن تعدى فإنه يضمن بالاتفاق^(٤).

(١) الإنباء (الإقناع ١٥٧١/٣).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٥٥/٣٠).

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٦٥/٣٠).

(٤) بداية المجتهد، المصنف (موسوعة الإجماع ٤٢/١).

إفشاء الموت

وقال تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَ فِيهَا﴾ [هود: ٦١].

وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ (١٥) [الأنبياء]، يحتمل أن يكون المعنى - والله أعلم - الصالحون لإحيائها وعمارتها.

١٤٢٠- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ» (حم، ت).

١٤٢١- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ، وَكَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ» (حم، د، ت) (١).

قال هشام بن عروة: العرق الظالم: أن يغرس الرجل في أرض غيره ليستحقها بذلك. وقال مالك بن أنس: العرق الظالم: كل ما أخذ واحتفر وغرس في غير حق.

قال ابن عبد البر: لا أعلم فيه لغيرهما خلافاً (٢).

١٤٢٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا» (خ، حم).

(١) اختلف فيه عن هشام بن عروة، فقيل: عن أبيه، عن سعيد بن زيد، وقيل: عن أبيه عن النبي ﷺ، وصحح أحمد وغيره رواية الإرسال.
(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٢/٢٨٤).

واتفق أهل العلم على أنه ما كان من السموات في أرض المسلمين لم يغيره أحد قط، ولا جرى عليه ملك؛ فهو لمن أحياء بلا خلاف^(١).

واتفقوا على أنه لا يجوز لأحد أن يتعجّر أرضاً بغير إقطاع الإمام، فيمنعها ممن يحييها، ولا يحييها هو^(٢).

واتفقوا على أن من استعمل في إحياء الأرض أجراً أو رقيقاً أو قوماً استعانهم، فأعانوه طوعاً، ونيتهم إهانتة والعمل له = أن تلك الأرض له، لا للعاملين فيها^(٣).

واتفقوا على أن من ملك أرضاً مُحياة ليست معدّناً؛ فليس للإمام أن يترعها منه، ولا أن يقطعها غيره^(٤).

ولا خلاف في أن الاحتطاب، وأخذ العشب للرعي ليس بإحياء^(٥).

وأجمع العلماء على أن الأراضي المملوكة بأسباب الملك لا تُملك بالإحياء^(٦).

ولا خلاف في أن مَنْ له في ملكه مدبغة أو نحوها، فأحيا إنساناً إلى جانبه أرضاً وبناها داراً = لم يلزم مالك المدبغة إزالة الضرر الذي يصيب مَنْ أحيا الأرض^(٧).

(١) النكت (الإقناع ٣/١٦٣٢).

(٢) مراتب الإجماع (١٦٩).

(٣) مراتب الإجماع (١٦٩).

(٤) مراتب الإجماع (١٧٠).

(٥) المغني (موسوعة الإجماع ١/٧٣).

(٦) المغني (موسوعة الإجماع ١/٧٤).

(٧) المغني (موسوعة الإجماع ١/٧٥).

النَّهْيُ عَنْ مَنَعِ فَضْلِ الْمَاءِ وَمَا يَشْتَرِكُ النَّاسُ فِيهِ

وقال سبحانه فيمن وعدهم بالويل: ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ (٥)
[الماعون].

١٤٢٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ:
«لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لَتَمْنَعُوا بِهِ الْكَلَاءَ» (ق).
وله (م): «لَا يُبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِبَيْعٍ بِهِ الْكَلَاءُ».

١٤٢٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ
لَا يُمْنَعُنَ الْمَاءُ وَالْكَلَاءُ وَالنَّارُ» (هـ).

١٤٢٥- وَعَنْ أَبِي خِدَاشٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ،
قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْكَلَاءِ
وَالْمَاءِ وَالنَّارِ» (حم، د).

واتفق أهل العلم على أن ما أخذه الإنسان من طير أو حيوان،
فإنه يملكه، سواء أذن الإمام أم لم يأذن. ومن احتطب من أرض
غير مملوكة، أو أحرز الكلاء بعد قطعه، فهو له بالإجماع^(١).

ولا خلاف بين أهل العلم في أن ما يتعلق بها مصالح القرية،
كفنائها، ومرعى ماشيتها، ومُحتطبها، ومسيل مائها = لا تملك
بالإحياء^(٢).

ولا خلاف كذلك في أن ما يُوصل إليها من غير كلفة يتابها
الناس، ويستفعلون بها، كالملح والماء والكبريت والنفط
والياقوت، وأشباه ذلك = لا تملك بالإحياء^(٣).

(١) اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع ١٠٣٧/٢).

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ٧٤/١).

(٣) المغني (موسوعة الإجماع ٧٤/١).

شَرِبُ الْأَرْضِ الْعُلْيَا قَبْلَ السُّفْلَى إِذَا قَلَّ الْمَاءُ أَوْ اخْتَلَفُوا فِيهِ
وقال سبحانه: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠].

١٤٢٦- وَعَنْ عِبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي شَرِبِ
النَّخْلِ مِنَ السَّبِيلِ أَنَّ الْأَعْلَى يَشْرَبُ قَبْلَ الْأَسْفَلِ، وَيَتْرَكُ الْمَاءُ إِلَى
الْكَعْبَتَيْنِ، ثُمَّ يُرْسَلُ الْمَاءُ إِلَى الْأَسْفَلِ الَّذِي يَلِيهِ، وَكَذَلِكَ حَتَّى
تَنْقُضِيَ الْحَوَائِطُ، أَوْ يَفْنَى الْمَاءُ (هـ) (١).

١٤٢٧- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ قَضَى فِي سَبِيلِ مَهْزُورٍ: أَنَّ يُنْسَكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكَعْبَتَيْنِ، ثُمَّ يُرْسَلُ
الْأَعْلَى عَلَى الْأَسْفَلِ (د، هـ، وحسنه ابن حجر).

الْحِمَى لِدَوَابِّ بَيْتِ الْمَالِ

وقال سبحانه: ﴿وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].

١٤٢٨- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَى النَّقِيعَ
لِلنَّخْلِ خَيْلِ الْمُسْلِمِينَ (٢) (حم).

١٤٢٩- وَعَنْ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَى
النَّقِيعَ، وَقَالَ: «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ» (حم، د، خ)، وَقَالَ:
بَلَعْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَى النَّقِيعَ، وَأَنَّ عُمَرَ حَمَى سَرِفَ وَالرَّبِذَةَ.

قال ابن قدامة: ليس لأئمة المسلمين أن يبنوا لأنفسهم شيئاً
من الأراضي الموات، وإنما لهم أن يحرموا مواضع لترعى فيها

(١) هذا الإسناد ضعيف، فهو من رواية إسحاق بن يحيى، عن عبادة بن
الصامت، ولم يدركه.

(٢) في إسناده: عبد الله بن عمر العمرى، وهو ضعيف، وقد توبع.
والنقيع: صدر وادي العقيق، وهو متبدي للناس، ومنه يد لهم.

خيل المجاهدين، وإبل الصدقة، والجزية، وضوال الناس التي يقوم الإمام بحفظها، وماشية الضعيف من الناس على وجه لا يستضر به من سواه من الناس. وهذا فعل عمر وعثمان، وقد اشتهر ذلك في الصحابة، فلم ينكر، فكان إجماعاً^(١).

مَنْحُ الْأَرْضِ

وقال سبحانه: ﴿وَأَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةٌ﴾ [الزمر: ١٠].

وقال عز في علاه: ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ قَرَارًا﴾ [غافر: ٦٤].

وقال جل شأنه: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠].

١٤٣٠- عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ فِي حَدِيثٍ ذَكَرَتْهُ قَالَتْ: كُنْتُ أَتَقْلُ الثَّوِيَّ مِنْ أَرْضِ الزُّبَيْرِ الَّتِي أَقْطَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَأْسِي، وَهُوَ مِنِّي عَلَى ثَلَاثِي فَرَسَخٍ (ق).

قال في (المستقى): وهو حجة في سفر المرأة السفر اليسير بغير محرم.

١٤٣١- وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَهُ لِرَضَا بِحَضْرَمَوْتَ، وَبَعَثَ مُعَاوِيَةَ لِيُقْطِعَهَا إِيَّاهُ (ت).

١٤٣٢- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: دَعَا النَّبِيَّ ﷺ الْأَنْصَارَ لِيُقْطِعَ لَهُمُ الْبَحْرَيْنِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ فَعَلْتَ فَكُتِبَ لِمَنْعَانَا مِنْ قُرَيْشٍ بِمِثْلِهَا، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ بَعْدِي أَثَرًا، فَاصْبِرُوا حَتَّى تُلْقَوْنِي» (خ، حم).

(١) المعنى (موسوعة الإجماع ١/ ٧٥).

الجلوس في الطرقات الممتعة للبيع وغيره

وجاء في القرآن الإنكار على المؤتفكة في قطع السيل وفعل المنكر، قال تعالى وتقدس: ﴿وَتَقَطُّونَ السَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيَكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ [العنكبوت: ٢٩].

وقال تعالى جده: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ٧٠].

١٤٣٣ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «يَاكُمْ وَالْجُلُوسَ فِي الطَّرِيقَاتِ». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَنَا مِنْ مَجَالِسِنَا بُدُّ نَتَحَدَّثُ فِيهَا. فَقَالَ: «إِذَا أَيْتُمُ إِلَّا الْمَجْلِسَ، فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهَا». قَالُوا: وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «غَضُّ الْبَصَرِ، وَكَفُّ الْأَذَى، وَرَدُّ السَّلَامِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ» (ق).

من وجد راحلة قد سبها أهلها رغبة عنها

وقال ربنا سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٣٧].

١٤٣٤ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَيْدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمْعِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَجَدَ دَابَّةً قَدْ عَجَزَ عَنْهَا أَهْلُهَا أَنْ يَحْمِلُوهَا، فَسَيَّوْهَا، فَأَخَذَهَا فَأَحْيَاهَا فِيهَا لَهُ». قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَقُلْتُ لَهُ: عَمَّنْ هَذَا؟ فَقَالَ: عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ (د، قط).

١٤٣٥ - وَعَنِ الشَّعْبِيِّ يَرْفَعُ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ دَابَّةً بِمَهْلِكِهَا، فَأَحْيَاهَا رَجُلٌ فِيهَا لِمَنْ أَحْيَاهَا» (د).

قال أبو محمد: هذا حديث مرسل، والتابعي الكبير الذي لا يجهل الصاحب يقبل منه إرساله، قال الشعبي عن نفسه: أدركت خمسة من الصحابة^(١).

(١) تهذيب التهذيب (٦٧/٥).

بِسْمِ اللَّهِ

وقال تبارك اسمه: ﴿وَبِالْوَلَدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنَاحِ﴾
[النساء: ٣٦].

١٤٣٦- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَىٰ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَالٍ يُقَسَّمُ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتْ^(١) الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ (خ، حم).

١٤٣٧- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَىٰ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شَرَكَةٍ لَمْ تُقَسَّمْ: رُبْعَةً أَوْ حَانِطٍ، لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّىٰ يُؤْذِنَ شَرِيكَهُ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، فَإِنْ بَاعَ وَلَمْ يُؤْذِنْهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ (م) واللفظ له، ن، د).

١٤٣٨- وَعَنْ الشَّرِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرْضٌ لَيْسَ لِأَحَدٍ فِيهَا شِرْكٌ وَلَا قَسَمٌ إِلَّا الْجَوَارُ؟ فَقَالَ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ»^(٢) مَا كَانَ، (حم، ن، هـ) وفي لفظ له: «الشَّرِيكُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ مَا كَانَ»^(٣).

١٤٣٩- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، قَالَ: وَقَفْتُ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، فَجَاءَ الْمُسَوِّرُ بْنُ مَخْرَمَةَ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى إِحْدَى مَتَكَيْي إِذْ جَاءَ أَبُو رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا سَعْدُ، ابْتَغِ مِنِّي يَتِيمًا فِي ذِكْرِكَ.

(١) بُيِّنَتْ مَصَارِفُهَا وَشَوَارِعُهَا.

(٢) السَّقْبُ بفتح السين المهملة والذال وبهذه موحدة، وبالعلة المهملة بدل

السين، وهو: القرب والملاصقة.

(٣) من حديث أبي رافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

فقال سعد: والله، ما أبتاعهُمَا. فقال المِسُورُ: والله لَتَبْتَاعَهُمَا. فقال سعد: والله، لا أزيدُكَ على أربعةِ آلافِ مُنْجَمَةٍ أو مُقْطَعَةٍ. قال أبو رافع: لقد أُعْطِيتُ بها خَمْسُ مِثَّةِ دِينَارٍ، وَلَوْ لَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يقول: «الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقِيهِ»، مَا أُعْطِيتُكُمَا بِأَرْبَعَةِ آلافٍ وَأَنَا أُعْطِيتُ بها خَمْسُ مِثَّةِ دِينَارٍ، فَأَعْطَاهَا إِنَاءَهُ (خ).

قال ابن حزم: والشفعة واجبة في الأرض والبناء والأشجار بإجماع، وسقوط الشفعة فيما سوى ذلك أيضاً إجماع^(١).

وقال ابن تيمية: يجوز للشريك أن ينزع النصف المشفوع من يد المشتري بمثل الثمن الذي اشتراه به لا بزيادة للتخلص من ضرر المشاركة والمقاسمة، وهذا ثابت بالنسب المستفيضة وإجماع العلماء^(٢).

وأجمع أهل العلم على إثبات الشفعة للشريك الذي لم يقاسم فيما بيع من أرض أو دار أو حائط^(٣).

واتفقوا على إيجاب الشفعة في المشاع^(٤).

وأجمعوا على أن للوصي الأخذ بالشفعة للصبي، وانفرد الأوزاعي، فقال: حتى يبلغ الصبي، فيأخذ لنفسه^(٥).

وأجمعوا على أن الإنسان إذا علم بالشفعة فتركها بطلت^(٦).

(١) المحلى (الإقناع ٣/١٧٠٤).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٩٧/٢٨).

(٣) الإشراف (الإقناع ٣/١٧٠١)، التمهيد لابن عبد البر (٥٠/٧).

(٤) الإشراف، الإنباء (الإقناع ٣/١٧٠١، ١٧٠٤).

(٥) الإجماع لابن المنذر (١٣٦)، النوادر (الإقناع ٣/١٧٠٦).

(٦) النير (الإقناع ٣/١٧٠٧).

وأجمعوا على أنه لا تقطع الشفعة غيبة الشفيع، وإن طالت^(١).
ولا خلاف عند من أوجب الشفعة على أن للشريك الحاضر إذا
طلب أن يأخذ جميع المبيع فلا يجب لغائب أن يطالبه بعد قدومه^(٢).

(١) الاستذكار (٢٧٦/٢١)
(٢) الموضع (الإقناع ١٧٠/٣)

العتق

الحث عليه

وقال الله سبحانه: ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ (١٣) ﴿إِنْ عَمِرَانُ﴾.

١٤٤٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُسْلِمَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنَ النَّارِ، حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ (ق).

وأجمعت الأمة على صحة العتق، وحصول القرية به (١).

واتفق أهل العلم على أن عتق المسلم الحرّ البالغ العاقل الذي ليس بسكران للمسلم الذي ليس ولد زناً ولا جناية = فعلٌ خيرٌ (٢).
واتفقوا على أن من أعتق عبده أو أمته اللذين ملكهما ملكاً صحيحاً، وهو حرٌّ بالغٌ عاقلٌ غير محجورٍ ولا مكره، وهو صحيح الجسم، عتقاً بلا شروط، ولا أخذ مالاً منهما ولا من غيرهما، وهما حيّان مقدورٌ عليهما، وليس عليه دينٌ يُحيط بقيمتيهما أو بقيمة بعضهما، وهما غير مرهونين، ولا مؤاجرين ولا مخدمين أن عتقه جائزٌ (٣).

واتفقوا على أن العتق بصفة إلى أجلٍ جائزٌ (٤).

(١) المفني، المحلى (موسوعة الإجماع ٧٨٥/٢).

(٢) مراتب الإجماع (٢٦٠)، الإشراف (الإفتاء ١٤٦٦/٣).

(٣) مراتب الإجماع (٢٦٠).

(٤) مراتب الإجماع (٢٦٢)، اختلاف العلماء، المفني (موسوعة الإجماع).

وأجمعوا على أن الرجل إذا أعتق عبداً له فيه حصّة، وهو موسرٌ أن عتقه ماضٍ عليه^(١).

واتفق كلٌّ من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل إذا قال لأُمته: كل ولدٍ تلدينه فهو حرٌّ، فولدت أولاداً أنهم أحرارٌ^(٢).

وأجمعوا على بطلان عتق الصبي في حال الصبا لمملوكه، وأن عتق المعتوه لمملوكه باطلٌ، ولا يصحّ عتق المجنون، وأن عتق المحجور لشيءٍ من عبيده لا يجوز، إلا مالكاً وأكثر أصحابه، فإنهم أجازوا عتقه لأُمٍّ ولده^(٣).

مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا وَشَرَطَ عَلَيْهِ خِدْمَةً

وقال جلّ في علاه: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [التوبة: ٩١].

١٤٤١ - عَنْ سَفِينَةَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَعْتَقْتَنِي أُمُّ سَلَمَةَ، وَشَرَطَتْ عَلَيَّ أَنْ أَخْدُمَ النَّبِيَّ ﷺ مَا عَاشَ (حم، هـ).

وقد أجمع أهل العلم على أن من قال لعبده: أنت حرٌّ على أن تخدمني سنة، فقبل العبد ذلك = عتق ووجبّت الخدمة عليه، إلا مالكاً، فإنه قال: إن أراد تعجيل العتق عتق، ولا خدمة عليه^(٤).

واتفقوا على أن العتق المعلق على شرط لا يقع إلا إذا وُجد الشرط^(٥).

(١) الإشراف (الإقناع ٣/١٤٦٨).

(٢) الإشراف (الإقناع ٣/١٤٦٦)، الاستذكار (الإقناع ٣/١٤٧٧).

(٣) اختلاف العلماء، بداية المجتهد، المضي من ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٧٨٨/٢).

(٤) النواذر (الإقناع ٣/١٤٧٨).

(٥) فتح الباري من الطحاوي (موسوعة الإجماع ٧٨٦/٢).

ومن قال: عبدي حرٌّ إن شاء الله، عتق بإجماع الصحابة^(١).

ومن أعتق أمته، وشرط ما في بطنها فله الشرط في قول عمر وأبي هريرة، ولا يعلم لهما في الصحابة مخالف. وانفق العلماء على من أعتق ما في بطن أمته دونها، فهو حرٌّ دون الأم^(٢).

من ملك ذا رجم محرم

وقال جل في علاه: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأحزاب: ٦].

١٤٤٢- وعن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَجِمٍ مُحْرَمٍ فَهُوَ حُرٌّ» (حم، د، ت، هـ).

وأجمع أهل العلم على أن الرجل إذا ملك ولده أو والده أنه يعتق عليه ساعة يملكه^(٣).

والجمهور الأعظم والعديد الأضخم من المنسويين إلى العلم على أن من ملك أحداً من آبائه وأمهاته وأجداده أو جداته أو ولده أو وولد ولده أو بناته = عتق عليه بعد ملكه^(٤).

المكاتب

وقال تبارك وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِنَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ لَكَابُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣].

(١) المغني (موسوعة الإجماع ٧٨٧).

(٢) المحلى، المغني (موسوعة الإجماع ٧٨٩/٢).

(٣) الإشراف (الإقناع ١٤٧٠/٣).

(٤) الموضح (الإقناع ١٤٧٢/٣)، المغني، فتح الباري من ابن عبيد الله (موسوعة الإجماع ٧٨٩/٢).

١٤٤٣- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: جَاءَتْ بَرِيرَةُ، فَقَالَتْ: ابْنِي كَاتِبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ، فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَّةٌ (ق).

١٤٤٤- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ لِإِحْدَاكُنَّ مَكَاتِبٌ وَكَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي فَلْتَحْتَجِبْ مِنْهُ» (حم، د، ت، هـ) ^(١).

وقد أجمع أهل العلم على أن المكاتب مشروعة ^(٢).

وَمِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ السَّيِّدُ الْمَكَاتِبَ مَالِكًا صَحِيحَ الْمَلِكِ، غَيْرَ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ صَحِيحَ الْجِسْمِ، فَإِنْ كَانَ مَعْتُوقًا، فَإِنْ كَتَبَتْهُ بَاطِلَةٌ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا ^(٣).

وَمِنْ شَرْطِهِ كَذَلِكَ: أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ الْمَكَاتِبَ قَوِيًّا عَلَى السَّعْيِ لِلْوَفَاءِ بِمَالِ الْكِتَابَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، فَإِنْ إِيَّاهُ لَطَلَبُ الْمَكَاتِبَةِ لَا تَجِبُ بِلَا خِلَافٍ ^(٤).

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا كَاتَبَ عَبْدَهُ عَلَى مَا يَجُوزُ أَنْ يُمْلِكَ مِمَّا لَهُ عَدَدٌ أَوْ وَزَنٌ أَوْ كَيْلٌ مَعْلُومٌ، عَلَى نَجُومٍ ^(٥) مَعْرُوفَةٍ مِنْ

(١) فِي إِسْنَادِهِ: نِيْهَانُ، وَهُوَ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ وَمَكَاتِبُهَا، لَمْ يَذْكُرُوا فِي الرِّوَايَةِ عَنْ سَوَى الزَّهْرِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ، وَقَالَ الْمَدَائِقِيُّ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «غَيْرُ مَحْضُوظَةٍ»، وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: «مِنْ الْمَجَاهِلِ الْهَلَكِيِّ»، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «مَجْهُولٌ».

(٢) الْمَغْنِي، الْمَحَلِّي (مَوْسُوعَةُ الْإِجْمَاعِ ٢/١٠٢٠).

(٣) بَدَايَةُ الْمَجْتَهَدِ (مَوْسُوعَةُ الْإِجْمَاعِ ٢/١٠٢١).

(٤) بَدَايَةُ الْمَجْتَهَدِ، الْمَغْنِي (مَوْسُوعَةُ الْإِجْمَاعِ ٢/١٠٢١).

(٥) دَفْعَاتٌ مَتَفَرِّقَةٌ.

شهور العرب، ووصف ما يكتب عليه من ذلك، كما يوصف في أبواب السلم = أن ذلك جائز^(١).

وأنه إذا أدى نجومه في أوقاتها على ما شرط عليه: أنه يعتق، وأنه لا يجوز للسيد أن يبيع مكاتبه لأجل أن يبطل كتابته إذا كان ماضيًا فيها، مؤديًا ما يجب عليه من نجومه في أوقاتها^(٢).

وأنه ممنوع من استخدامه إلا برضاه، ومن أخذ ماله إلا ما يقبضه عند محل نجومه^(٣).

واتفقوا على أن الرجل إذا كاتب عبده فإنه غير مالك لرقبته^(٤).

واتفقوا على أن الكتابة بما لا يحل أنها فاسدة^(٥).

وأن المكاتب له أن يبيع ويشترى ما يرجو فيها نماء ماله بغير إذن سيده ما لم يسافر^(٦).

ويحتمل الأمر بالاحتجاب على النذب. وقد أجمع أهل العلم على أن ولد المكاتب من الحرة أحرارًا، ومن أمة قوم آخرين مملوك لسيد الأمة^(٧).

(١) الإجماع لابن المنذر (١٥٠)، مراتب الإجماع (٢٦٣)، التمهيد لابن عبد البر (١٦٨/٢٢).

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٥٠)، مراتب الإجماع (٢٦٣، ٢٦٤).

(٣) الإجماع لابن المنذر (٩٨).

(٤) الإنباه (الإقناع ١٥٠٢/٣).

(٥) مراتب الإجماع (٢٦٤).

(٦) مراتب الإجماع (٢٦٤)، الاستذكار (٣٤٥/٢٣).

(٧) الإجماع لابن المنذر (١٤٩)، الإنباه (الإقناع ١٥٠٣/٣).

واتفقوا على أن العبد إذا عجز عن أداء ما كُتِبَ عليه بطلت كتابته^(١).

واتفقوا على أن المكاتب عبدٌ ما بقي عليه درهم^(٢).

أُمُّ الْوَلَدِ

وقال تعالى: ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ ﴾ (٦٠) [الرحمن].

١٤٤٥- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ وَطِئَ أُمَّتَهُ فَوَلَدَتْ لَهُ، فَهِيَ مُعْتَقَةٌ عَنْ دُبُرِ مِنْهُ» (حم، هـ، وفي إسناده ضعف).

١٤٤٦- وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: ذُكِرَتْ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَعْتَقَهَا وَلَدُهَا» (هـ، قط، بسند ض).

١٤٤٧- وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: كُنَّا نَبِيعُ سَرَارِنَا أُمَّهَاتِ أَوْلَادِنَا وَالنَّبِيِّ ﷺ فِينَا حَيٌّ، لَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا (حم، هـ)^(٣).

١٤٤٨- وَعَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثْنَا أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ حُمْرُنَاهُنَّا فَانْتَهَيْنَا (د).

واتفق أهل العلم أن إبراهيم بن رسول الله ﷺ خلق حرًّا، وأمه مارية أم ولدٍ لرسول الله ﷺ، مُحَرَّمَةٌ عَلَى الرِّجَالِ غَيْرِ مُمْلُوكَةٍ،

(١) الإنباه (الإقناع ٣/١٤٩٦)، التمهيد لابن عبد البر (١٧٨/٢٢).

(٢) الاستذكار (٢٣٠/٢٣)، الإنباه (الإقناع ٣/١٥٠٠).

(٣) قال ابن حجر في (التخليص الحبير ٤/٢١٨): «إسناده ضعيف»، قال البيهقي: ليس في شيء من هذه الأحاديث أن النبي ﷺ علم بذلك لأقرهم عليه، وقد رويناهما ما يدل على النهي. والله أعلم.

وأنه لم يمتنع من وطئها بعد ولادتها، وأنها لم تُبع بعده، ولا تُصدّق بها، وأنها كانت بعده ^(١) حرة.

واتفق أهل العلم على أن من حملت منه أمته التي يحل له وطؤها بملكه لها ملكاً صحيحاً أو سائر ما يُبيح الوطء من الأحوال التي لا يحرم معها النظر في عورتها، وهو حر تام الحرية مسلم، فولدت متيقناً أنه ولده = أنها أم ولده ^(٢).

واتفقوا على أنها ليست بزوجة، ما لم يحدث عليها تزويجاً ^(٣).

ولا خلاف بينهم في أن سيد أم الولد لا يحل له وطؤها بعد عتقها إلا بزواج ^(٤).

واتفقوا على أن حملها يرث أباه كولد الحرة ولا فرق، وأن يرث ولأه مواله أبيه وأجداده كذلك ^(٥).

وأجمعوا على أن أحكام أمهات الأولاد في أكثر أمورها أحكام الأمة ^(٦).

واتفقوا على أن أم الولد تكون حرة إذا مات سيدها، وأنها تعتق من رأس المال، ولا فرق في ذلك بين المسلمة والكافرة، والعفيفة والفاجرة، ولا بين السيد المسلم والكافر، والعفيف والفاجر ^(٧).

(١) مراتب الإجماع (٢٦٣).

(٢) مراتب الإجماع (٢٦٢).

(٣) الإقناع (١٤٨٦/٣)، المحلى (موسوعة الإجماع ١/١٤٦).

(٤) الإنباه (الإقناع ٣/١٤٨٨).

(٥) مراتب الإجماع (٢٦٣).

(٦) الإجماع لابن المنذر (١٥٤)، مراتب الإجماع (٢٦٣).

(٧) المحلى، المفني (موسوعة الإجماع ١/١٤٧).

مسألة :

قال أبو محمد: اختلف في القدر الذي يأخذه الوالد من مال ولده.
وقال الله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الاسراء: ٢٣]، وقال عز وجل: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ﴾ [النساء: ٦]، وفي الحديث: «أنت ومالك لأبيك»، وفي إسناده مقال.

وأكثر السلف: أن الوالد له أن يأخذ من مال ولده ما شاء إلا
الفرج، أي: إلا النساء. وقال الحسن: حتى الفرج، فقال قتادة: لم
تعجبني هذه من الحسن. قال أبو محمد: لم يرد الحسن النكاح، إنما
أراد المِلْك.

وقال الزهري: ليس للوالد إلا ما احتاج إليه من طعام وكسوة.
وبنحوه قال مجاهد.

قال أبو محمد: هذا هو القول المعقول، المقبول، الذي تدل عليه
النصوص، ويقتضيه العدل، وأما إذا كان عاقاً متكرراً جاحداً لحق
والده عليه، فهذا يقال له على سبيل التقرير والتوبيخ: أنت ومالك
لأبيك !!

التوبة والعارية

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْنَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٧﴾ وَأَعْلَمُوا أَنَّ أَمْوَالَكُمْ وَأَوْلَادَكُمْ فَتَنَةٌ ﴿الأنفال: ٢٧-٢٨﴾.

١٤٤٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أَدُّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ أُتِمَّتْكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ» (د، ت) (١).

١٤٥٠- وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَارَ مِنْهُ يَوْمَ حُتَيْنٍ أَذْرَاعًا، فَقَالَ: أَغْصَبَا يَا مُحَمَّدُ؟ قَالَ: «بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ» قَالَ: فَضَاعَ بَعْضُهَا، فَعَرَضَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَضُمَّهَا لَهُ، فَقَالَ: أَنَا الْيَوْمَ فِي الْإِسْلَامِ أَرْغَبُ (حم، د، وأعله ابن حزم، وابن القطان).

١٤٥١- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ فَرَعٌ بِالْمَدِينَةِ، فَاسْتَعَارَ النَّبِيُّ ﷺ قَرَمًا مِنْ أَبِي طَلْحَةَ - يُقَالُ لَهُ: الْمَتْدُوبُ - فَرَكِبَهُ فَلَمَّا رَجَعَ قَالَ: «مَا رَأَيْتَا مِنْ شَيْءٍ، وَإِنْ وَجَدْتَاهُ لَبَحْرًا» (٢)، (ق).

١٤٥٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا قَالَتْ وَعَلَيْهَا دِرْعُ قِطْرِي^(٣) فَمِنْ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ: كَانَ لِي مِنْهُنَّ دِرْعٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

(١) اختلف الأئمة في تصحيحه، وضعفه الشافعي وأحمد، وقال ابن الجوزي: (لا يصح من جميع طرقه). وجعله الشوكاني في (النيل) متهمًا للاحتجاج. (٢) (إن) هي النافية، أي: وما وجدناه إلا بحرًا، أي: إنه واسع الجري، أو: لأن جريه لا ينفذ كما لا ينفذ البحر. ومذهب البصريين: (إن) مخففة من التثنية، واللام فارقة بينها وبين النافية.

(٣) الدرع: قميص المرأة. و(قطري) بكسر القاف وسكون الطاء المهملة بعدها راء: نسبة إلى القطر، وهي ثياب خفيفة. وقال الأزهري: في أمراء

فَمَا كَانَتْ امْرَأَةٌ تُقَيِّنُ^(١) بِالْمَدِينَةِ إِلَّا أَرْسَلَتْ إِلَيْهَا تَسْتَعِيرُهُ (خ، حم).

وأجمع المسلمون على أن العارية جائزة، ومستحبة، وغير واجبة^(٢).

وأجمعوا على أن الأمانات مردودة إلى أربابها الأبرار منهم، والفجّار^(٣).

وأجمعوا على أن على المودع أن يحرز الوديعة، وأنه إذا أحرزها، ثم تلفت من غير جنايته: أنه لا ضمان عليه. وأنه يقبل قوله في تلف الوديعة^(٤).

واتفقوا على أن من أتجر في الوديعة، أو أنفقها، أو تعدى عليها، مستقرضاً لها، أو غير مستقرض = فضمانها عليه حتى تُردَّ إلى مكانها^(٥).

وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن المودع إذا أحرز الوديعة، ثم ذكر أنها قد ضاعت، أن القول قوله مع يمينه^(٦). واتفقوا على أنه يجوز له أن يستعملها بإذن صاحبها^(٧).

= البحرين قرية يقال لها (فَلَر)، وأحسب أن الثياب القِطْرِيَّة نسبة إليها، فكسروا القاف للنسبة، وخففوا.

(١) أي: تُزَيِّن.

(٢) المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٧٨١/٢).

(٣) الإجماع لابن المنذر (١٤٦)، مراتب الإجماع لابن حزم (١١٠)، الموضع (الإقناع ١٥٨٢/٣).

(٤) الإجماع لابن المنذر (١٤٦).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (١١٠).

(٦) الإشراف (الإقناع ١٥٨٧/٣).

(٧) الإشراف (الإقناع ١٥٨٧/٣).

واتفقوا على أنه إذا قال لربّ الوديعة: أودعني مالا فتلف، أو أودعني مالا فدفعته إليك أن القول قوله فيما ادّعى لأنه أمين^(١).

ومن وجب عليه حقّ وهو قادرٌ على أدائه كمرّة العارية أو الوديعة، وامتنع من أدائه، فإنه يستحقّ التعزير بالضرب والحبس مرّة بعد مرّة حتى يؤدّيه بإجماع المسلمين^(٢).

واتفقوا على أن عارية السلاح ليقاتل به أو الدواب لركوبها جائزة. وكذلك كل شيء يُستعمل في أغراضه، ولا يُعَدُّ شخصه ولا يُغيّر، ولا شيء ممّا خرج منه، لكن كالذكار للسكنى، والعرصة^(٣) يُبنى عليها، وما أشبه ذلك جائز، إذا كان المُعير والمستعير حُرّين عاقلين بالغين^(٤).

وأجمعوا على أن المستعير لا يملك بالعارية الشيء المستعار، وأن عليه ضمانه إذا تلف^(٥).

واتفقوا على أن عارية الجوّاري للوطء لا تحلّ^(٦).

وأجمعوا على أن للمستعير أن يستعمل الشيء المستعار فيما أذن له أن يستعمله فيه^(٧).

(١) الموضع (الإقناع ٣/١٥٨٨).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٠/٣٨).

(٣) بفتح المهملة، وسكون الراء بينهما، هي: البقعة الواسعة بغير بناء من دفء وغيرها.

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (١٦٧).

(٥) الإجماع لابن المنذر (١٤٨)، مراتب الإجماع لابن حزم (١٦٧).

(٦) مراتب الإجماع لابن حزم (١٦٧).

(٧) الإجماع لابن المنذر (١٤٨).

القصص

قال سبحانه: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ ١٠﴾ [يوسف].

وقال سبحانه: ﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ فَأَدْلَى دَلْوَهُ قَالَ يَبُشْرى هَذَا غُلْمٌ وَأَسْرُوهُ بَضْعَةً وَآلَهُ عَلَيْهِ بِمَا يَفْعَلُونَ ١١﴾ [يوسف].

١٤٥٣- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَخَّصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعَصَا وَالسُّوطِ وَالْحَبْلِ وَأَشْبَاهِهِ يُلْتَقِطُهُ الرَّجُلُ يَسْتَمِعُ بِهِ (د) (١).

١٤٥٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِتَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ فَقَالَ: «لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا» (ق).

١٤٥٥- وَعَنْ عِيَّاضِ بْنِ حِمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً فَلْيَشْهَدْ ذَوِي عَدْلٍ، وَلْيَحْفَظْ عِفَاصَهَا» (٢) وَوَكَّاءَهَا (٣)، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَلَا يَكُفُّمْ وَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَجِءْ صَاحِبُهَا فَإِنَّهُ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ» (حَمَّ وَاللَّفْظُ لَهُ، هـ).

قال ابن عبد البر: فمما اجتمعوا عليه أن عِفَاصَ اللُّقْطَةِ وَوَكَّاءُهَا مِنْ إِحْدَى عِلَامَاتِهَا، وَأَدْلَاهَا عَلَيْهَا (٤).

١٤٥٦- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ مَا لَمْ يُعْرِفْهَا» (م وَاللَّفْظُ لَهُ، حَم).

(١) قال البيهقي: «في رفعه شك»، وفي إسناده ضعيف. يريد: المقبرة بن زياد.

(٢) بكسر العين المهملة، وتخفيف الفاء، وبعد الألف صاد مهملة، وهو: الوعاء الذي تكون فيه النفقة جلدًا كان أو غيره.

(٣) بكسر الواو، والمد: الخيط الذي يُشَدُّ به الوعاء التي تكون فيه النفقة.

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٢٢٤).

١٤٥٧- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ: الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ، فَقَالَ: «اعْرِفْ وَكَأَنَّهَا وَعِفَاصُهَا، ثُمَّ عَرَفْهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ فَاسْتَنْفِقْهَا وَلِتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ، فَأَدِّهَا إِلَيْهِ». وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: «مَالِكٌ وَلَكَّهَا، دَعَهَا فَإِنْ مَعَهَا حِذَاءُهَا وَسِقَاءُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا». وَسَأَلَهُ عَنِ الشَّاةِ، فَقَالَ: «خُذْهَا، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئِبِ» (ق).

وفي رواية: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَعَرَفَ عِفَاصُهَا وَعَدَدُهَا وَوِكَاءُهَا فَأَعْطَهَا إِيَّاهُ، وَإِلَّا فَهِيَ لَكَ» (م).

١٤٥٨- وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ فِي حَدِيثِ اللَّقْطَةِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عَرَفْهَا فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِعِدَّتِهَا وَوِعَائِهَا وَوِكَائِهَا فَأَعْطَهَا إِيَّاهُ وَإِلَّا فَاسْتَمْنِعْ بِهَا» (م، حم، ت) ^(١).

١٤٥٩- وَعَنْ مُنْذِرِ بْنِ جَرِيرٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي جَرِيرٍ بِالْبَوَازِيجِ ^(٢) فِي السَّوَادِ فَرَأَيْتُ الْبَقْرَ، فَرَأَى بَقْرَةً أَلْكَرَهَا، فَقَالَ: مَا هَذِهِ الْبَقْرَةُ؟ قَالُوا بَقْرَةٌ لَحِقَتْ بِالْبَقْرِ، فَأَمَرَ بِهَا فَطَرِدَتْ حَتَّى تَوَارَتْ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَأْوِي الضَّالَّةُ إِلَّا ضَالًا» (حم، د، هـ).

١٤٦٠- وَلِمَالِكٍ فِي (الْمَوْطَأِ): عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: كَانَتْ ضَوَالُ الْإِبِلِ فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ إِبِلًا مُؤْتَلَةً ^(٣) تَسْتَأْجِ

(١) هو مختصر من روايتهم بالمعنى دون اللفظ.

(٢) بفتح الباء الموحدة والواو، وكسر الزاء المعجمة، وإسكان الراء، لم الجيم؛

بلد قرب نكرت، فتحها الصحابي جرير البجلي.

(٣) أي: كثيرة متخلدة للقبلة.

المصنف

لَا يُنْسَكُهَا أَحَدٌ، حَتَّى إِذَا كَانَ عَثْمَانُ أَمَرَ بِمَعْرِفَتِهَا، ثُمَّ تُبَاعُ فَبِإِذَا
جَاءَ صَاحِبُهَا أُعْطِيَ ثَمَنَهَا.

قال العلماء: ترك الالتقاط أفضل، وهو قول عمر وابن عباس، ولم
يعرف لهما مخالف من الصحابة^(١).

ولا خلاف بين العلماء في أن اللقطة ذات القدر التي هو جائز أن
تبقى مدة التعريف = يجب تعريفها^(٢).

ولا بد من تعريف اللقطة مدة سنة بالإجماع^(٣).

ومحل تعريف اللقطة المحافل، كأبواب المساجد والأسواق،
ونحو ذلك. يقول: من ضاعت عليه نفقة، أو نحو ذلك من العبارات،
ولا يذكر شيئاً عن الصفات. وهذا قول العلماء^(٤).

يُعرف الملتقط اللقطة في مكان سقوطها، وفي غيره، في كل يوم
مرتين، ثم مرة، ثم في كل أسبوع، ثم في كل شهر، ولا يشترط أن
يُعرفها بنفسه، بل يجوز بواسطة وكيله، وهو قول العلماء^(٥).

واتفقوا على أن اللقطة لا تدفع لمن ادّعاها إذا لم يعرف المخاص،
ولا الوكلاء^(٦).

وأجمعوا على أن لا أخذ ضالّة الغنم في الموضع المخوف
أكلها^(٧).

(١) المغني (موسوعة الإجماع ٢/٩٦٢).

(٢) الإيجاز (الإقناع ٣/١٦٠٦)، الاستذكار (٢٢/٣٢٩).

(٣) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٢/٩٦٣).

(٤) فتح الباري (موسوعة الإجماع ٢/٩٦٤).

(٥) فتح الباري (موسوعة الإجماع ٢/٩٦٤).

(٦) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٢/٩٦٤).

(٧) الاستذكار (٢٢/٣٣٠)، التمهيد (٣/١٠٨).

واتفقوا على أن من رأى مال رجل، وقد سقط من يده، أو كُفَّه
وصاحبه غير عالم به، وهو قادرٌ على إعلانه، ومنع غيره منه = أن
عليه أن يُعلمه، ومنع غيره من أخذه^(١).

واتفقوا أن صاحبها إن جاء وثبت أنه هو فهو أحقُّ بها من ملتقطها،
وأنه يضمنها له إن أكلها أو استهلكها قبل أو بعد، وإن رتها مخيراً إن
كان ملتقطها استهلكها بعد الحول وتصدق بها بين أن يضمنه أو
يدعه، فينزل على أجرها، لا خلاف بينهم في هذا كله^(٢).

وأجمعوا على أن صاحب اللقطة إذا جاء بعد موت واجدها، وقد
أنفقها بعد الحول: أخذ من ماله ودفع إلى صاحبها مثلها أو قيمتها،
وإن كانت قائمة رُدَّت إليه^(٣).

وأجمعوا في اللقطة على جواز الصدقة بها بعد التعريف وانقطاع
صاحبها، وجعلوه إذا جاء مُخَيَّرًا بين الأجر والضمان^(٤).

وأجمعوا على أنه لا تجوز لقطة الحاج^(٥).

والتقاط اللقطة وتملكها، لا يفتر إلى حكم حاكم، ولا إلى إذن
السلطان، وهذا مجمعٌ عليه^(٦).

(١) الإيجاز (الإقناع ١٦٠٦/٣).

(٢) الاستذكار (٣٢٩/٢٢).

(٣) النير (الإقناع ١٦١٢/٣).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٢٥/٢).

(٥) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٩٦٣/٢).

(٦) شرح صحيح مسلم (موسوعة الإجماع ٩٦٥/٢).

الهِبَةُ وَالْهَدِيَّةُ^(١)

قبولها وقبضها

وقال الله جلّ شأنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران:

٣٧].

١٤٦١- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَهْدَيْتُ إِلَى كُرَاعٍ^(٢) لَقَبِلْتُ، وَلَوْ دُعِيتَ عَلَيْهِ لَأَجَبْتُ» (حم، ت).

١٤٦٢- وَعَنْ خَالِدِ بْنِ عَدِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَاءَهُ مِنْ أَخِيهِ مَعْرُوفٌ مِنْ غَيْرِ إِشْرَافٍ وَلَا مَسْأَلَةٍ فَلْيَقْبَلْهُ، وَلَا يَرُدَّهُ؛ فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقٌ مَنَاقَةُ اللَّهِ إِلَيْهِ» (حم).

١٤٦٣- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِمَالٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ، فَقَالَ: «أَشْرُوهُ فِي الْمَسْجِدِ». وَكَانَ أَكْثَرُ مَالٍ أَتَى بِهِ النَّبِيَّ ﷺ إِذْ جَاءَهُ الْعَبَّاسُ؛ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطِنِي فَإِنِّي فَادَيْتُ نَفْسِي وَعَقِيلًا. قَالَ: اخْذْهُ. فَحَثَا فِي ثَوْبِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ يَقْلُهُ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ. فَقَالَ: مُرْ بَعْضَهُمْ يَرْفَعُهُ إِلَيَّ قَالَ: «لَا». قَالَ: ارفعه أنت عليّ. قَالَ: «لَا». فَشَرَّ مِنْهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يَقْلُهُ فَلَمْ يَرْفَعُهُ، قَالَ: مُرْ بَعْضَهُمْ يَرْفَعُهُ عَلَيَّ. قَالَ: «لَا». قَالَ: ارفعه أنت عليّ. قَالَ: «لَا». فَشَرَّ مِنْهُ، ثُمَّ احْتَمَلَهُ عَلَى كَاهِلِهِ، ثُمَّ انْطَلَقَ، فَمَا زَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَّبِعُهُ بِصُرَّةٍ حَتَّى خَفِيَ عَلَيْنَا عَجَبًا مِنْ حِرْصِهِ، فَمَا قَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَتَمَّ مِنْهَا دِرْهَمٌ (خ).

- (١) قال النووي: الهبة والهدية والصدقة: أنواع من البر متغاربة، يجمعها تملك عين بلا عوض، فإن تمحط فيها طلب التقرب إلى الله بإعطائه محتاج فهي صدقة، وإن حملت إلى المهدى إليه إعظاماً له وإكراماً وتودداً فهدية، وإلا فهي هبة. وجمع هذه الثلاثة معنى العطية، كما قال بعض أهل العلم.
- (٢) الكراع من الدواب: ما دون الكعب .. وأما من الناس: فمن للركبة إلى الكعب.

وأجمع أهل العلم على أن الرجل إذا وهب لرجل داراً، أو أرضاً، أو عبداً على غير عوض بطيب نفس من المعطي، وقبض الموهوب له ذلك، وقبضه بدفع من الواهب ذلك إليه، وحازره أن الهبة تامة^(١).

وأجمعوا على أن حكم الهبات في المرض الذي يموت فيه الواهب حكم الوصايا، ويكون من الثلث إذا كانت مقبوضة^(٢).

واتفقوا على أن الموهوب له أو المتصدق عليه أو المعطى أو المهدى إليه إذا لم يقبل شيئاً من ذلك = أنه راجع إلى واهبه، وأنه حلال له تملكه^(٣).

واتفقوا على استباحة الهدية وإن كانت من الرقيق بخبر الذي يأتي بها، ولو أنه امرأة أو صبي أو عبد^(٤).

واتفقوا على أن الهدية والهبة والعطية حلال لبني هاشم وبني المطلب ومواليهم^(٥).

واتفقوا على أن أخذ المتصدق بغير حق ما تصدق به بعد أن قبضه المتصدق حرام^(٦).

وأجمعوا على أن الصدقة لا رجوع فيها، سواء كانت لبني هاشم محرم أو لغير ذي رحم^(٧).

(١) الإشراف (الإفتاح ٣/١٦٣٧، ١٦٣٩).

(٢) الإشراف (الإفتاح ٣/١٦٣٧).

(٣) مراتب الإجماع (١٧٣).

(٤) مراتب الإجماع (١٧٤).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (١٧٢)، التمهيد لابن عبد البر (٢/٩٣).

(٦) مراتب الإجماع لابن حزم (١٧٣).

(٧) اختلاف العلماء للمروزي (الإفتاح ٣/١٦٤٩).

قَبُولُ هَدَايَا الْكُفَّارِ وَالْإِهْدَاءُ لَهُمْ

وقال الله جلَّ شأنه: ﴿لَا يَنْهَكُكُمْ اللَّهُ عَنْ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ﴾ [الممتحنة: ٨].

١٤٦٤ - عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَتَنِي أُمِّي رَاغِيَةً فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ وَهِيَ مُشْرِكَةٌ، فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ أَصْلُهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ» (ق). زاد (خ) قال ابن عيينة: فأنزل الله فيها: ﴿لَا يَنْهَكُكُمْ اللَّهُ عَنْ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ﴾ [الممتحنة: ٨].

١٤٦٥ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَهْدَى كِسْرَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَبِلَ مِنْهُ، وَأَهْدَى لَهُ قَيْصَرٌ فَقَبِلَ، وَأَهْدَتْ لَهُ الْمُلُوكُ فَقَبِلَ مِنْهَا (حم، ت، ضعيف).

١٤٦٦ - وَعَنْ حِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ هَدِيَّةً أَوْ نَاقَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَسْلَمْتَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «إِنِّي نُهَيْتُ عَنْ زَيْدٍ^(١) الْمُشْرِكِينَ» (حم، د، ت، وفي إسناده مقال).

ولا خلاف أن المسلم إذا وهب للذمي، أو وهب الذمي للمسلم ما يجوز أن يملكه، وقبض ذلك الموهوب، وكان الشيء معلوماً معدوداً، فالهبة جائزة^(٢).

هَلْ يَقْبَلُ الدَّاهِي إِلَى اللَّهِ هَدِيَّةً مَنْ يَدْعُوهُ؟

قال أبو محمد: إن كانت الهدية لإلهائه وكفَّه عن الدعوة فلا يقبلها، كما صنع نبي الله سليمان. وقال كل نبي: ﴿لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾، أو نحو ذلك.

(١) الزيد: الرُّفْد والمطاء.

(٢) الإشراف (الإقناع ٣/١٦٣٧).

الثَّوَابُ عَلَى الْهَدِيَّةِ وَالْهَبَةِ

وقال تعالى: ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ ﴾ (١٠) [الرحمن].

١٤٦٧- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ، وَيُسَبِّحُ عَلَيْهَا (خ، حم، د، ن).

١٤٦٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَعْرَابِيًّا وَهَبَ لِلنَّبِيِّ ﷺ هِبَةً، فَأَثَابَهُ عَلَيْهَا، قَالَ: أَرْضَيْتَ؟ قَالَ: «لَا» فَزَادَهُ، قَالَ: أَرْضَيْتَ؟ قَالَ: «لَا» فَزَادَهُ، قَالَ: أَرْضَيْتَ؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لَا أَتَّهَبَ هِبَةً إِلَّا مِنْ قُرَشِيٍّ أَوْ أَنْصَارِيٍّ أَوْ ثَقَفِيٍّ» (١)، (حم).

الْعَدْلُ بَيْنَ الْأَوْلَادِ فِي الْعَطِيَّةِ

وقال الله سبحانه: ﴿ يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ [النساء: ١١].

١٤٦٩- عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اعْدِلُوا بَيْنَ أَبْنَائِكُمْ، اعْدِلُوا بَيْنَ أَبْنَائِكُمْ، اعْدِلُوا بَيْنَ أَبْنَائِكُمْ» (حم، ن، د).

١٤٧٠- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَتِ امْرَأَةٌ بَشِيرٍ: اأُحِلُّ لِي ابْنِي غُلَامًا وَأَشْهَدُ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنْ ابْنُكَ فَلَانٌ سَأَلْتَنِي أَنْ أُحِلَّ ابْنُهَا غُلَامِي، فَقَالَ: «لَهُ إِخْوَةٌ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَكُلُّهُمْ أُعْطِيَتْ مِثْلَ مَا أُعْطِيَتْ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَلَيْسَ بِصَلَحٍ هَذَا، وَإِنِّي لَا أَشْهَدُ إِلَّا عَلَى حَقٍّ» (م، حم، د). وَرَوَاهُ (حم) هُنَّ الثُّعْمَانُ، وَقَالَ فِيهِ: «لَا تُشْهِدْنِي عَلَى جَوْرِ، إِنْ لَيْتَكَ عَلَيْكَ مِنَ الْحَقِّ أَنْ تُعْدِلَ بَيْنَهُمْ».

(١) أي: لا أقبل هدية إلا من هؤلاء.
(٢) أحط.

١٤٧١- وَعَنْ الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي تَحَلَّيْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ وَلَدَكَ تَحَلَّيْتُ مِثْلَ هَذَا؟» فَقَالَ: لَا. فَقَالَ: «فَارْجِعْهُ» (ق).

وَأَفْظُ (م) قَالَ: تَصَدَّقْ عَلَيَّ أَبِي بِبَعْضِ مَالِهِ، فَقَالَتْ أُمِّي عَمْرَةَ بِنْتُ رَوَاحَةَ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاطْلُقْ أَبِي إِلَيْهِ يُنْهَدُ عَلَى صَدَقَتِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفَعَلْتَ هَذَا بِوَلَدِكَ كُلِّهِمْ؟» قَالَ: لَا، فَقَالَ: «اتَّقُوا اللَّهَ، وَاعْدِلُوا فِي أَوْلَادِكُمْ» فَرَجَعَ أَبِي فِي يَلِكَ الصَّدَقَةِ.

النَّهْيُ عَنِ الْعَوْدِ فِي الْهَبَةِ إِلَّا لِلْوَالِدَيْنِ

وقال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مِثْلُ النُّعْرِ﴾ [النحل: ٦٠].

١٤٧٢- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْعَائِدُ فِي هَبَّتِهِ كَالْعَائِدِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ» (ق).

١٤٧٣- وَعَنْ طَاوُسٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ وَابْنَ عَبَّاسٍ رَفَعَاهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُعْطِيَ الْعَطِيَّةَ، فَيَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدُ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ، وَمِثْلُ الرَّجُلِ يُعْطِي الْعَطِيَّةَ، ثُمَّ يَرْجِعُ فِيهَا كَمِثْلِ الْكَلْبِ أَكَلَ؛ حَتَّى إِذَا شَبِعَ قَاءَ ثُمَّ رَجَعَ فِي قَيْئِهِ» (الخمس، حب، ك).

قال أبو محمد: الوالد يصدق على الأم كما يصدق على الأب، فإذا وهب أحد الوالدين ولده هبة، فتنامت وتكاثرت، فليس للوالد إلا ما أعطى.

واتفق أهل العلم أن كل من له بنون ذكور لا أُنثى فيهم، أو إناث لا ذكر فيهن، فأعطاهم كلهم أو أعطاهن كلهن عطاءً ساوياً فيه، ولم يفضل أحداً على أحد: أن ذلك جائز^(١).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (١٧٣).

واتفقوا أن من كان له ذكورٌ وإناثٌ فعُدل فيما أعطاهم بينهم،
فذلك جائزٌ نافذٌ^(١).

وأجمعوا أن للرجل أن يهب بعض ماله لأجنبي، ولا يعطي ولده شيئاً^(٢).

تَصَرُّفُ الْمَرْأَةِ فِي مَالِهَا وَمَالِ زَوْجِهَا

وقال سبحانه: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

١٤٧٤ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفسِدَةٍ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَكَزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ، وَلِلْمَخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَجْرِ بَعْضٍ شَيْئاً» (ع).

١٤٧٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِهِ» (ق، د).

١٤٧٦ - وَرَوَى أَيْضاً عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْقُوفاً فِي الْمَرْأَةِ تَصَدَّقُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا قَالَ: «لَا، إِلَّا مِنْ قُوَّتِهَا وَالْأَجْرُ بَيْنَهُمَا وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَصَدَّقَ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ» (د).

١٤٧٧ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ لِي شَيْءٌ إِلَّا مَا أَدْخَلَ عَلَيَّ الزَّيْرُ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ أَنْ أَرْضَعَ^(٣) مِمَّا يُدْخِلُ عَلَيَّ؟ فَقَالَ: «ارْضَعِي مَا اسْتَطَعْتِ وَلَا تُوعِي^(٤) فَيُوعِي اللَّهَ عَلَيْكَ» (ق).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (١٧٣).

(٢) اختلاف العلماء للمروزي (الإقناع ١٦١٦/٣).

(٣) الرضخ: المطاء القليل.

(٤) لا تجمعي ونسخي بالتعفة.

١٤٧٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:
«لَا يَجُوزُ لِمَرْأَةٍ عَطِيَّةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا» (حم، ن، د).

وَفِي لَفْظٍ: «لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَمْرٌ فِي مَالِهَا إِذَا مَلَكَ زَوْجُهَا
عِصْمَتَهَا» (حم، ن، د، هـ).

وَاتَّفَقُوا أَنَّ ذَاتَ الزَّوْجِ لَهَا أَنْ تَتَصَدَّقَ مِنْ مَالِهَا بِالشَّيْءِ الْيَسِيرِ
الَّذِي لَا قِيَمَةَ لَهُ^(١).

وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِ زَوْجَتِهِ
بِغَيْرِ إِذْنِهَا^(٢).

تَبَرُّعُ الْعَبْدِ

وَقَالَ اللَّهُ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾
[البقرة: ٢١٥].

١٤٧٩- عَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى أَبِي^(٣) اللَّحْمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنْتُ
مَمْلُوكًا، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَتَصَدَّقُ مِنْ مَالِ مَوْلَايَ بِشَيْءٍ؟ قَالَ:
«لَنَعَمْ، وَالْأَجْرُ بَيْنَكُمَا» (م).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (١٧١).

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) اسم فاعل من (أبي).

مقدمة

وقال الرؤوف بالعباد: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا﴾ [آل عمران: ٣٠].

١٤٨٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ أَمْثَاءَ: صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ، أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ» (م، حم، ن، د، ت).

١٤٨١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عُمَرَ أَصَابَ أَرْضًا مِنْ أَرْضِ خَيْرٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْرٍ لَمْ أَصِبْ مَالًا قَطُّ أَنَفْسَ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُنِي؟ فَقَالَ ﷺ: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا». فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ عَلَى أَنْ لَا تَبَاعَ وَلَا تُوهَبَ وَلَا تُورَثَ، فِي الْفُقَرَاءِ وَذَوِي الْقُرْبَى وَالرَّقَابِ وَالضُّعْفِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ، لَا جُنَاحَ عَلَيَّ مَنْ وَلَّيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَيُطْعِمَ غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ^(١). وَفِي لَفْظٍ: غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ^(٢) مَالًا (ع).

قال في (المغني): «الأرض الموقوفة لا تورث، وهو اتفاق عمر وأصحابه»^(٣).

وإذا كان الوقف معلوم الابتداء والانتهاى غير منقطع، فهو وقف صحيح بلا اختلاف. وإن قال: وقفت شيئاً على شخص معين سنة، ثم على الفقراء = صح اتفاقاً^(٤).

(١) غير مكتسب منه مالاً.

(٢) غير جامع.

(٣) المغني (موسوعة الإجماع ١٢١٧/٢).

(٤) المغني، فتح الباري (موسوعة الإجماع ١٢١٦/٢).

قال ابن قدامة: الوقف جائز بإجماع الصحابة^(١).

وَقَفُّ الْمُسَاعِ كَالْأَسْهَمِ وَنَحْوِهَا، وَالْمَنْقُولُ

وقال اللطيف والخير: ﴿وَمَا تَقْدُمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ
وَأَعْظَمُ ثَجَرًا﴾ [المزمل: ٢٠].

١٤٨٢- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ
الْمِائَةَ سَهْمٍ الَّتِي لِي بِخَيْرٍ لَمْ أَصِْبْ مَا لَا قَطُّ أَعْجَبَ إِلَيَّ مِنْهَا قَدْ
أَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَحْبِسْ أَصْلَهَا، وَسَبِّلْ»^(٢)
ثَمَرَتَهَا (ن، هـ).

١٤٨٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«مَنْ أَحْبَسَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، فَلَنْ شِيعَةً،
وَرَوْثَةً، وَبَوْلَةً فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَسَنَاتٍ» (خ، حم).

١٤٨٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
الْحَجَّ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ لِرَوْجِهَا: أَحِجِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ:
«مَا عِنْدِي مَا أَحِجُّكَ عَلَيْهِ». قَالَتْ: أَحِجِّي عَلَى جَمَلِكَ فَلَان. قَالَ:
«ذَلِكَ خَبِيرٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَمَّا إِنَّكَ
لَوْ أَحِجَّجْتَهَا عَلَيْهِ كَانَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» (د).

قال أبو محمد: العلماء مختلفون في وقف المشاع؛ لأنه غير
معين، ووقف المنقول؛ لأنه لا يدوم.

مَنْ وَقَفَ أَوْ تَصَدَّقَ عَلَى أَقْرَبَاتِهِ أَوْ وَصَّى لَهُمْ مَنْ يَدْخُلُ فِيهِ

وقال العليم الحكيم: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبَبْتُمْ﴾ [آل
عمران: ٩٢].

(١) المعنى (موسوعة الإجماع ١٢١٦/٢).

(٢) سبلت الشيء إذا أهنته، كأنك جعلت إليه ميلاً.

١٤٨٥- عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾، وَإِنْ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَى بَيْرُحَاءَ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ أَرْجُو بِرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ. فَقَالَ ﷺ: «بَخٍ بَخٍ»^(١)، ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ - مَرَّتَيْنِ - وَقَدْ سَمِعْتُ، أَرَى أَنْ تُجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ. فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَضَعَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ (ق).

وفي رواية: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾، قَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَى رَبَّنَا يَسْأَلُنَا مِنْ أَمْوَالِنَا؛ فَأَشْهَدُكَ أَنِّي جَعَلْتُ أَرْضِي بَيْرُحَاءَ لِلَّهِ. فَقَالَ ﷺ: «اجْعَلَهَا فِي قَرَابَتِكَ». قَالَ: فَجَعَلَهَا فِي حَسَنَ بْنِ ثَابِتٍ، وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ (م، حم).

قال ابن قدامة: إِنْ مَا فَضَّلَ مِنْ حُصْرِ الْمَسْجِدِ وَزَيْتِهِ، وَلَمْ يُحْتَجْ إِلَيْهِ، جَازَ أَنْ يُجْعَلَ فِي مَسْجِدٍ آخَرَ، أَوْ يُتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى الْفُقَرَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ عَائِشَةَ، وَقَدْ انْتَشَرَ وَلَمْ يُنْكَرْ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا^(٢).

الْوَقْفُ عَلَى الْوَكْدِ بِدُخُلِهِ فِيهِ وَكَذَلِكَ الْوَكْدُ بِالْقَرَبَةِ، لَا بِإِطْلَاقِ

وقال الله في ولد إبراهيم: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ (٨٥) وَكَذَلِكَ رَجَعْنَا وَعِيسَى ﴿[الأنعام: ٨٥]، فجعل عيسى من ذريته.

١٤٨٦- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَلَغَ صَفِيَّةٌ أَنْ حَفْصَةَ قَالَتْ: بَشْتُ يَهُودِيٍّ، فَبَكَتْ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ وَهِيَ تَبْكِي، وَقَالَتْ:

(١) كلمة تقال عند المدح والرضا بالشيء.

(٢) المحض (موسوعة الإجماع ١٠٠٥/٢).

قَالَتْ لِي حَفْصَةُ: أَنْتِ ابْنَةُ يَهُودِيٍّ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكَ لَابْنَةُ نَبِيٍّ، وَإِنَّ عَمَّكَ لَنَبِيٍّ، وَإِنَّكَ لَتَحْتَ نَبِيٍّ، فَبِمَ تَفْتَخِرُ عَلَيْكَ؟». ثُمَّ قَالَ: «اتَّقِي اللَّهَ يَا حَفْصَةُ» (حم، ت).

١٤٨٧- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَعِدَ الْمِنْبَرَ، فَقَالَ: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، يُصْلِحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ» يَعْنِي: الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ (خ، حم، ت).

١٤٨٨- وَفِي حَدِيثٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَلِيٍّ: «وَأَمَّا أَنْتَ يَا عَلِيُّ، فَخَتْنِي»^(١) وَأَبُو وَلَدِي (حم).

١٤٨٩- وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ - وَحَسَنٌ وَحُسَيْنٌ عَلَى وَرَكَيْهِ -: «هَذَانِ ابْنَايَ وَابْنَاتَا ابْنَتِي، اللَّهُمَّ، إِنِّي أَحِبُّهُمَا فَأَحِبَّهُمَا، وَأَحِبُّ مَنْ يُحِبُّهُمَا» (ت).

١٤٩٠- وَقَالَ الْبَرَاءُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ» (ق).

١٤٩١- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَلِلْأَبْنَاءِ الْأَنْصَارِ، وَلِلْأَبْنَاءِ الْأَبْنَاءِ الْأَنْصَارِ» (خ، حم).

الأسئلة

1

[illegible]

1. *Pharmaceuticals* (1997) 10, 11.

مسألة

الحث عليه وكراهة تركه للقادر عليه

وقال سبحانه: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَانَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ بَنِيكُمْ وَلِمَا بَيْنَكُمْ مِنْ يَتَامَىٰ فَكُلُوا مِنْهُم مَّا بَيْنَكُمْ مِنْ فَرْقَةٍ يُغْنِي عَنْهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٣٢].

١٤٩٢- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِمَا مَغَشَرَ الشَّيْبَابَ، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ^(١) فَلْيَتَزَوَّجْ؛ فَإِنَّهُ أَغْضَرُ لِلْبَصَرِ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ^(٢)» (ع).

١٤٩٣- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ النَّبِيلِ، وَلَوْ أُذِنَ لَهُ لَأَخْتَصِمْنَا (ق).

١٤٩٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَتَزَوَّجُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَصَلِّي وَلَا أُنَامُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَصُومُ وَلَا أَفْطِرُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «مَا بَالُ أَفْرَاقٍ قَالُوا كَذَا وَكَذَا؟ لَكِنِّي أَصُومُ وَأَفْطِرُ، وَأَصَلِّي وَأُنَامُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ مِنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي» (ق).

١٤٩٥- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «هَلْ تَزَوَّجْتَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: تَزَوَّجْ، فَإِنَّ خَيْرَ مَا لِلْأُمَّةِ أَكْثَرُهَا نِسَاءً» (خ، حم).

(١) النكاح والتزويج.

(٢) الوجاء: أن ترهن خصية الفحل رهناً شديداً يذهب شهوة الجماع.

١٤٩٦- وَعَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَعْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّبْتُلِ، وَقَرَأَ قَتَادَةُ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَحَقَّقْنَا لَهُمُ الزُّوَاجَ وَذُرِّيَّةً﴾ (ت، هـ).

النكاح مندوبٌ إليه، وليس بواجب، وهذا قول الفقهاء أجمعين^(١).

صِفَةُ الْمَرْأَةِ الَّتِي تُسْتَعَبُ خِطْبَتُهَا

وقال جلَّ شأنه: ﴿فَأَنكِحُوا طَابَ لَكُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ﴾ [النساء: ٣].

قال أبو محمد: الدلالة في لفظ (طاب).

١٤٩٧- وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي أَصَبْتُ امْرَأَةً ذَاتَ حَسَبٍ وَجَمَالٍ، وَإِنِّي لَا تَلِيدُ، أَفَأَتَزَوَّجُهَا؟ قَالَ: «لا». ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ فَنَهَاهُ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّلَاثَةَ، فَقَالَ: «تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُكُودَ؛ فَإِنِّي مُكَافِّرٌ بِكُمْ» (د، ن).

١٤٩٨- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «يَا جَابِرُ، تَزَوَّجْتَ بَكْرًا أَمْ نَيْسًا؟» قَالَ: نَيْسًا. فَقَالَ: «هَلَّا تَزَوَّجْتَ بَكْرًا، تَلَاعِيهَا وَتُلَاعِيكَ؟» (ع).

١٤٩٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِجَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرُوا بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ» (ع إلا ت).

خِطْبَةُ الصَّغِيرَةِ إِلَى وَلِيِّهَا وَكَفَرُ ثَيْبَةٍ إِلَى نَفْسِهَا

وقال الله جلَّ شأنه: ﴿فَأَنكِحُوا مِنْ بَيْنِ أَعْلَانِ﴾ [النساء: ٢٥].

(١) النكت (الإقناع ٣/ ١١٤٥).

قال أبو محمد: من العلماء من يستدل بهذه الآية، غير أن هذا وارد في غير الحرائر.

وقال تعالى: ﴿فَلَا تَقْعُصُوا عَنْ أَنْ يَخْبِتَ أَزْوَاجُهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢].

١٥٠٠- عَنْ عِرَالٍ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ عَائِشَةَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّمَا أَنَا أَخُوكَ. فَقَالَ لَهُ: «أَخِي فِي دِينِ اللَّهِ وَكِتَابِهِ، وَهِيَ لِي حَلَالٌ» (خ مُرْسَلًا).

١٥٠١- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ أَرْسَلَ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ حَاطِبُ بْنُ أَبِي بَلْتَعَةَ يَخْطُبُنِي لَهُ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ لِي بَتًّا، وَأَنَا غَيُورٌ. فَقَالَ: «أَمَّا ابْنَتُهَا فَتَدْعُو اللَّهَ أَنْ يُغْنِيَهَا عَنْهَا، وَأَدْعُو اللَّهَ أَنْ يَذْهَبَ بِالْغَيْرَةِ» (مُخْتَصَرٌ مِنْ م).

وأجمع أهل العلم أن نكاح الأب ابنته الصغيرة البكر جائز إذا زوجها بكفو^(١).

نَهَى الرَّجُلُ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ

وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠].

وقال سبحانه في الثناء على الأنصار: ﴿وَلَا يَحْذَرُونَ فِي مُدِيرِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا﴾ [الحشر: ٩].

١٥٠٢- عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ، فَلَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَتَنَاقَعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَذَرَ» (م، حم).

١٥٠٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ الرَّجُلِ، حَتَّى يَتْرَكَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ، أَوْ يَأْذَنَ لَهُ الْخَاطِبُ» (حم، خ، ن).

(١) الإجماع لابن المنذر (١٠٣)، التمهيد لابن عبد البر (٩٨/١٩).

قال ابن تيمية: لا يحل للرجل أن يخطب على خطبة أخيه إذا أجب إلى النكاح، وركنوا إليه، باتفاق الأئمة^(١).

ويكره بلا خلاف إذا بعث الرجل رجلاً يخطب امرأة أن يخطبها لنفسه^(٢).

وحكى النووي أن النهي في الحديث للتحريم بالإجماع^(٣).

التعريض بالخطبة في العدة

وقال سبحانه: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

وعن ابن عباس: يقول: إني أريد التزويج، ولوددت أنه يسر لي امرأة صالحة (خ).

١٥٠٤ - عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، فَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَكْنًى وَلَا نَفَقَةً، قَالَتْ: وَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا حَلَلْتَ؛ فَأَذِينِي». فَأَذَنَتْهُ، فَخَطَبَهَا مُعَاوِيَةُ وَأَبُو جَهْمُ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا مُعَاوِيَةُ؛ فَرَجُلٌ ثَرِيٌّ» لَا مَالَ لَهُ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمُ؛ فَرَجُلٌ ضَرَّابٌ لِلنِّسَاءِ، وَلَكِنْ أُسَامَةُ. فَقَالَتْ يَسِدِيهَا هَكَذَا: أُسَامَةُ؟ أُسَامَةُ. فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ». قَالَتْ: فَتَزَوَّجْتُهُ، فَاعْتَبَطْتُ^(٤) (ع إلا خ).

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٩/٣٢).

(٢) الاستذكار (الإقناع ١١٥٢/٣).

(٣) شرح صحيح مسلم (١٩٧/٩).

(٤) فقير.

(٥) أي: كان النساء يغبطنني لوفور حظي به.

واتفق الفقهاء على أن التصريح بالخطبة في العدة حرام^(١)
 واتفقوا على أن التعريض بالخطبة للمرأة وهي في عدتها حلال إذا
 كانت العدة غير رجعية، أو كانت من وفاة^(٢).

النَّظَرُ إِلَى الْمَخْطُوبَةِ

وقال سبحانه: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣].

قال أبو محمد: لم يقل: ما شئتم، بل قال: ما طاب، ولا يطيب
 الشيء إلا عن معرفة بنظر ونحوه، وقد ذهب الجمهور إلى أنه ينظر
 إلى الوجه والكفين، وقال داود وابن حزم: ينظر إلى ما شاء إلا القبل
 والدبر.

١٥٠٥- في حديث الواهية، المتفق عليه: فَصَعَّدَ فِيهَا النَّظَرَ
 وَصَوْنَهُ.

١٥٠٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَطَبَ رَجُلٌ امْرَأَةً، فَقَالَ
 النَّبِيُّ ﷺ: «النَّظَرُ إِلَيْهَا فَإِنْ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا»^(٣) (م، حم، ن).

١٥٠٧- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: إِذَا
 خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ فَقَدَرَ أَنْ يَرَى مِنْهَا بَعْضَ مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا
 فَلْيَقْعَلْ (حم، د).

١٥٠٨- وَعَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ أَوْ حُمَيْدَةَ، قَالَ:
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً، فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْظُرَ
 مِنْهَا إِذَا كَانَ، إِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَيْهَا لِخِطْبَتِهِ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَعْلَمُ (حم).

(١) مراتب الإجماع (١٢٤)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٨/٣٢).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٩٥/٣٢).

(٣) يعني: المصفر أو العتق أو غيرها.

خَلْوَةُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ

وقال الله جلّ شأنه: ﴿وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَفْرُوفًا﴾ [البقرة: ٢٣٥]، وقال في آخر الآية: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَنْتَظِمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَأَخَذْنَاهُ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

وقال سبحانه: ﴿لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [النور: ٢١].

١٥٠٩- عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ؛ فَلَا يَخْلُونَ بِامْرَأَةٍ لَيْسَ مَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا، فَإِنَّ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ» (حم) (١).

١٥١٠- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ لَا تَحِلُّ لَهُ، فَإِنَّ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ إِلَّا مَحْرَمٌ» (حم) ومعناه في الصحيح.

١٥١١- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالِدُخُولَ عَلَى النِّسَاءِ». فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَرَأَيْتَ الْحَمَوُ؟ قَالَ: «الْحَمَوُ الْمَوْتُ» (٢) (ق، حم، ت).

الْأَمْرُ بِالْقَضِّ مِنَ الْبَصَرِ

وقال الله جلّ شأنه: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَحْضَرُوا مِنْ أَنْبَسِهِمْ وَحَفَظُوا فُرُجَهُمْ ذَلِكَ أَنْزَلَهُمْ إِنْ اللَّهُ خَيْرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ (٣) ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَحْضَرْنَ مِنْ أَنْبَسِهِنَّ﴾ [النور: ٣٠-٣١].

(١) في إسناده ابن لهيعة، وعنه أبي الزبير عن جابر.
(٢) الحمو: واحد الأحماء، وهم أقارب الزوج بالحقاق أهل اللغة، والأخلاق منهم أقارب زوجة الرجل، والمعنى: لقائه مثل لقاء الموت.

١٥١٢ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَلَا تَنْظُرُ الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ، وَلَا يُقْضَى الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي الشُّوبِ الْوَاحِدِ، وَلَا الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي الشُّوبِ الْوَاحِدِ» (م، حم، د، ت).

العَفْوُ عَنْ نَظَرِ الْفَجَاءَةِ

وقال الله جلّ شأنه: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ، وَلَكِنْ مَتَعَمَدَتُمْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥].

١٥١٣ - عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَظَرِ الْفَجَاءَةِ؟ فَقَالَ: «اصْرِفْ بِصَرَكَ» (م، حم، د، ت).

١٥١٤ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - لِعَلِيٍّ -: «يَا عَلِيُّ، لَا تَتَّبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ، فَإِنَّمَا لَكَ الْأُولَى وَكَيَسَتْ لَكَ الْآخِرَةُ» (حم، د، ت).

قال ابن نيمية: أما مؤاخاة الرجال النساء الأجانب، وخلوهم بهن، ونظرهم إلى الزينة الباطنة منهن؛ فهذا حرامٌ باتفاق المسلمين^(١)

والنظر إلى الأجنبية للحاجة عند البيع أو الشراء أو الشهادة، جائز بإجماع الأمة^(٢).

وأجمع العلماء على تعزيز من وُجد مع امرأة أجنبية في بيت والباب مغلق عليهما^(٣).

(١) ابن نيمية (مجموع الفتاوى ٥٠٥/١١).

(٢) شرح صحيح مسلم (موسوعة الإجماع ٩٨٦/٢).

(٣) فتح الباري (موسوعة الإجماع ٩٨٦/٢).

وقال الله جلّ شأنه: ﴿وَلَا يَدْرِيك زِينَتُهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْحَكُنَّ
بُحْرُومًا عَلَىٰ جُثُوجٍ وَلَا يَدْرِيك زِينَتُهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ
أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي
إِخْوَانِهِنَّ أَوْ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ
غَيْرِ أُولَى الْأَرْثَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الْطِفْلِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْهُمَا عَلَىٰ عَوْرَتِ النِّسَاءِ
لَا يَضُرُّنَّ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

١٥١٦- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أتَى فَاطِمَةَ بِعَبْدٍ قَدْ وَهَبَهُ لَهَا، قَالَ: وَعَلَى فَاطِمَةَ ثَوْبٌ إِذَا قَنَعَتْ بِهِ رَأْسَهَا لَمْ يَبْلُغْ رِجْلَيْهَا، وَإِذَا غَطَّتْ بِهِ رِجْلَيْهَا، لَمْ يَبْلُغْ رَأْسَهَا؛ فَلَمَّا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ مَا تَلْقَى، قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكَ بَأْسٌ، إِنَّمَا هُوَ أَبُوكَ وَغُلَامُكَ (د).

قال أبو محمد: أما قول الله تعالى: ﴿قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَبَنَاتِي﴾ وفكروا
الْمُؤْمِنِينَ يَدْرِكُونَ بَنَاتِي مِنْ جَلْدٍ بِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٩]، فمعناه: الأمر

لباس الجلابيب، والإدناء: التّخريب، ولا يشمل ذلك تغطية الوجه، ويحتمل الإدناء معنى آخر، وهو أن تُدني المرأة بعض جلبيها على وجهها، وأعمال المعنيين جائز، ويكون الثاني واجباً في حق أزواج النبي ﷺ في كل حال، وفي سائر النساء حين الفتنة.

غَيْرُ أُولَى الْإِرْبَةِ^(١)

وقال سبحانه: ﴿أَوِ الشَّعْبِ غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾ [النور: ٣١].

١٥١٧- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا، وَفِي الْيَتِّ مُخْتٌ، فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ - أَخِي أُمِّ سَلَمَةَ -: يَا عَبْدَ اللَّهِ، إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فِي الطَّائِفِ فَلْيَأْنِي أُولَئِكَ عَلَى ابْنَةِ غِيلَانَ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ بِأَرْبَعٍ وَتُدْبِرُ بِثَمَانٍ^(٢)، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَدْخُلُنَّ هَؤُلَاءِ عَلَيْكُمْ» (ق).

نَظَرُ الْمَرْأَةِ إِلَى الرَّجُلِ

وقال سبحانه: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَقْضِيْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

١٥١٨- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَبِثْمُونَةٍ، فَأَقْبَلَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ أَمَرَ بِالْحِجَابِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «احْتَجِبَا مِنْهُ». فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ أَضْمَى، لَا يُبْصِرُنَا، وَلَا يَعْرِفُنَا؟ فَقَالَ: «أَفَعَمِيَا وَأَنْوَأْتُمَا، أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِ؟» (حم، د، ت، بسند ض).

(١) الحاجة والشهوة، لكبر، أو نخت، أو جنة.

(٢) أي: لبطنها مكن، أي: طيات، وهي في بطنها أربع طرائق وتبلغ أطرافها إلى عاصرتها، وفي كل جانب أربع.

وأجمع أهل العلم على أن للسلطان أن يزوجه المرأة إذا أراد
النكاح، ودعت إلى كفو، وامتنع الولي أن يزوجه^(١).

وأجمع أهل العلم على أن الكافر لا يكون ولياً لابنته المسلمة^(٢).

وقال ابن عبد البر: ولا أعلم أحداً قال: يجوز للثيب أن تنكح بغير
ولي، ولا يجوز ذلك إلا بإذن ولي من العصابة، إلا داود، ولا سلف
له فيه^(٣).

قال أبو محمد: بل في ذلك سلف من السلف، ولكنه لا يقول
أحد منهم بامضاء زواج بين اثنين لم يشهد أحد، فإنه لا فرق
حيث يبين الحلال والحرام، واشترط داود الولي للبكر دون الثيب.

وأجمع أهل العلم على أن الذمي لا يلي نكاح ابنته المسلمة،
ولا يلي المسلم نكاح ابنته الذمية، إلا ابن وهب، فإنه وافق في
الأول وخالف في الثاني^(٤).

واتفقوا على أن من لا ولي لها؛ فإن السلطان الذي تجب طاعته
ولي لها، ينكحها من أحبب ممن يجوز لها نكاحه^(٥).

ومن أراد أن يتزوج امرأة هو وليها، فيجوز له أن يتولى طرفي
العقد، وهو فعل الصّحابة ولم يظهر خلافه^(٦).

(١) الإجماع لابن المنذر (١٠٣)، الإشراف (الإقناع ٣/١١٦٤).

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٠٣).

(٣) الاستذكار (الإقناع ٣/١١٥٨، ١١٦١).

(٤) النوادر (الإقناع ٣/١١٦٨).

(٥) مراتب الإجماع (١١٩)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٢/٥٢).

(٦) المقني (موسوعة الإجماع ٢/١١٣٨، ١١٣٩).

الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ

وقال سبحانه: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٤].

١٥٢٢- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا» (ع إلا خ).

وفي لفظ: «وَالثَّيْبَةُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا» (حم، ن).

١٥٢٣- وَعَنْ خُنْسَاءَ بِنْتِ خِدَامِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ، فَكَرِهَتْ ذَلِكَ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَدَّ نِكَاحَهَا (ع إلا م).

١٥٢٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «أَنْ تُسَكَّتَ» (ع).

١٥٢٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تُسْتَأْمَرُ النِّسَاءُ فِي أَبْضَاعِهِنَّ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قُلْتُ: إِنْ الْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ فَتُسَكَّتُ، فَقَالَ: «سُكَّاتُهَا إِذْنُهَا» (ق).

وأجمع أهل العلم على أن نكاح الأب ابته الثَّيْبَ بغير رضاها لا يجوز^(١).

وأن استئذان البكر البالغة بالزواج مستحب بلا خلاف يُعلم، وأن إذنها بالموافقة صُمَاتُهَا، وأما رفضها فيكون باللفظ، وعليه

(١) الإجماع لابن المنذر (١٠٢)، الإشراف (الإفصاح ٣/١١٦٥).

إجماع الأمة، إلا ما حكى عن أصحاب الشافعي أن إذنها بالموافقة يكون باللفظ إذا كان وليها في النكاح غير الأب والجد^(١).

الابن بزواج أمه

١٥٢٦- روي من حديث أم سلمة رضي الله عنها: أنها لما بعث النبي ﷺ يخطبها قالت: ليس أحد من أوليائي شاهداً. فقال رسول الله ﷺ: ليس أحد من أوليائك شاهداً، ولا غائب يكره ذلك، فقالت لابنها: يا عمر، قم فزوج رسول الله ﷺ. فزوجها (حم، ن، بسند ضعيف)^(٢).

وقال الشافعي ومحمد بن الحسن وابن حزم: لا يكون الابن ولياً لأمه في النكاح إلا إن كان يجمعهما جد في النسب.

المفضل^(٣)

وقول الله سبحانه: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْ أَجْلِهِنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٢].

١٥٢٧- عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: كَانَتْ لِي أُخْتُ تُخَطَّبُ إِلَيَّ، فَأَتَانِي ابْنُ عَمٍّ لِي فَأَتَكَحَّتْهَا إِيَّاهُ، ثُمَّ طَلَّقَهَا طَلَاقاً لَهُ رَجْعَةٌ، ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا؛ فَلَمَّا خُطِبَتْ إِلَيَّ أَتَانِي يَخْطُبُهَا، فَقُلْتُ: لَا وَاللَّهِ، لَا أَنْكِحُهَا أَبَدًا. قَالَ: فَقِي تَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ:

(١) فتح الباري، بداية المجتهد، المعني، شرح صحيح مسلم، قبل الأوطار (موسوعة الإجماع ١١٣٤/٢).

(٢) في إسناده: ابن عمر بن أبي سلمة، مجهول لا يعرف اسمه، وأبوه عمر كان صغيراً في السنة الرابعة يومئذ.

(٣) منع الولي الأيم من التزوج من الكفو بغير حق، ومنع الزوج المرأة من حسن الصعبة لتغدي منه.

﴿فَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَكُنْ أَجَلُهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾^(١)
 قَالَ: فَكَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَأَنْكَحْتُهَا إِثَاءً، وَكَانَ رَجُلًا لَا بَأْسَ بِهِ،
 وَكَانَتِ الْمَرْأَةُ تُرِيدُ أَنْ تُرْجَعَ إِلَيْهِ (خ).

قال المجدد: وهو حجة في اعتبار الولي.

الإشهاد في النكاح

وقال سبحانه: ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥].

واكتفى رجل مدين بأن قال: ﴿وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾^(٢)
 [الفصص: ٢٨].

١٥٢٨- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبَغَايَا
 اللَّاتِي يَنْكِحُنَ أَنْفُسَهُنَّ بِغَيْرِ بَيْنَةٍ» (ت، بسند ض).

١٥٢٩- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا
 بِوَكِيلٍ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ، فَإِنْ تَشَاجَرُوا فَالْسلْطَانُ وَكِيٌّ مَنْ لَا وَكِيَّ لَهُ»
 (فظ)^(١).

١٥٣٠- وَكَ (مَالِكٍ) عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ
 أَمَرَ بِنِكَاحٍ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ إِلَّا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ، فَقَالَ: هَذَا نِكَاحُ السُّرِّ
 وَلَا أُجِيزُهُ، وَلَوْ كُنْتُ تَقَدَّمْتُ فِيهِ لَرَجَمْتُ.

قال ابن تيمية: وإذا اجتمع الإشهاد والإعلان فهذا الذي لا نزاع
 في صحته^(٢).

قال أبو محمد: تزويج المرأة نفسها بحيث لا يعلم أحد صورته
 صورة الزنا، ولا بد من التفريق بين الحلال والحرام، بإعلان أو

(١) حذف ابن معين هذا الحديث وكل متابعاته، وأقره البيهقي.

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٣٠/٢٢).

وليّ أو إسهاد، والتوسعة في الحلال في زمن الفتن من الفقه،
والتضييق في المباح يفضي إلى توسعة الحرام.

الكفاءة في النكاح

وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾
[الحجرات].

١٥٣١- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَتْ
فَتَاةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّ أَبِي زَوَّجَنِي ابْنَ أَخِيهِ لِيَرْفَعَ بِي
خَسْبَتَهُ^(١). قَالَ: فَجَعَلَ الْأَمْرَ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: قَدْ أَجَزْتُ مَا صَنَعَ
أَبِي، وَلَكِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُعْلِمَ النِّسَاءَ أَنَّ لَيْسَ إِلَيَّ الْآبَاءُ مِنَ الْأَمْرِ
شَيْءٌ (هـ) و (حم، ن) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عَائِشَةَ.

١٥٣٢- وَعَنْ أَبِي حَاتِمٍ الْمُرَزِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ: «إِذَا جَاءَكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ، إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ
فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ، وَفَسَادٌ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ؟
قَالَ: «إِذَا جَاءَكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ، فَأَنْكِحُوهُ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ
(ت بسند ضعيف).

قال أبو محمد: لو صحّ هذا الخبر، وأجرى معناه على ظاهره
لكان فيه حرج كبير على الأمة، والذين يستدلّون به لا يعملون به
في زماننا، ودلائل الوضع لاثقة عليه. وقد أعله ابن القطان، ولم
يعده البخاري محفوظاً.

١٥٣٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أَبَا حُدَيْفَةَ بْنَ عُثْبَةَ بْنَ رِيْعَةَ
ابْنَ عَبْدِ شَمْسٍ - وَكَانَ مِنْ شُهَدَاءِ بَدْرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ - بَنَى سَالِمَاءَ

(١) أي: أنه خسيس، فأراد أن يجعله بي هزيراً.

وَأَنَّكَ ابْنَةُ أَخِيهِ الْوَكِيلِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَهُوَ مَوْلَى امْرَأَةٍ مِنْ الْأَنْصَارِ (خ، ن، د).

١٥٣٤- وَعَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ الْجُمَحِيِّ، عَنْ أُمِّهِ، قَالَتْ: رَأَيْتُ أُخْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ تَحْتَ بِلَالٍ (قَط) ^(١).

قال ابن عبد البر: تزوج طلحة بن عبيد الله يهودية، وكذلك تزوج حذيفة، وعنده حرقان مسلمتان حريتان. ولا أعلم خلافا في نكاحهن ما لم يكن حريات ^(٢).

وقال ابن تيمية: اتفق الفقهاء على اعتبار الكفاءة في الدين، وعلى ثبوت الفسخ بفوات هذه الكفاءة ^(٣).

واتفق أهل العلم على أن للأنتى غير البالغ أن تمنع نفسها من إنكاح من له من الأولياء جبرها، كالأب، إذا كان الزوج غير كف ^(٤).

استِحْبَابُ الْخُطْبَةِ لِلنِّكَاحِ وَمَا يُدْعَى بِهِ لِلْمُتَزَوِّجِ

وقال الله جل شأنه: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۖ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

١٥٣٥- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّهْدَ فِي الصَّلَاةِ وَالشَّهْدَ فِي الْحَاجَةِ، وَذَكَرَ تَشَهُدَ الصَّلَاةِ، قَالَ: «وَالشَّهْدَ فِي الْحَاجَةِ: إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغِيثُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا ضَلِيلَ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ،

(١) أنكره يحيى بن معين (التاريخ برواية جابر الدوري ١٢٣/٣).

(٢) الاستذكار (٢٧٠/١٦)، (الإقناع ١١٧١/٣).

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣١٧/١٥).

(٤) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١١٣٩/٢).

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، قَالَ: وَقُرَأَ ثَلَاثَ آيَاتٍ. فَفَسَّرَهَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ. وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، و﴿اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، و﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ٧٠] (ت).

١٥٣٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَأَ^(١) إِسَاءَةً إِذَا تَزَوَّجَ قَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، وَبَارَكَ عَلَيْكَ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ» (حم، د، ت، هـ).

١٥٣٧- وَعَنْ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي جُثَمٍ، فَقَالُوا: بِالرِّفَاءِ وَالْبَنِينَ، فَقَالَ: لَا تَقُولُوا هَكَذَا، وَلَكِنْ قُولُوا كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ، وَبَارِكْ عَلَيْهِمْ» (ن، هـ).

وخطبة النكاح ليست واجبة عند جميع الفقهاء، إلا داود، فإنه قال: هي واجبة^(٢).

الزَّوْجَانِ يُوكِّلَانِ وَاحِدًا فِي الْمَقْدَرِ

وقال الله جلَّ شأنه: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١].

١٥٣٨- عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: «أَتَرْضَى أَنْ أَرْوِّجَكَ فُلَانَةً؟» قَالَ: نَعَمْ. وَقَالَ لِلْمَرْأَةِ: «أَتَرْضَيْنَ أَنْ أَرْوِّجَكَ فُلَانًا؟» قَالَتْ: نَعَمْ؛ فَرَوَّجَ أَحَدَهُمَا صَاحِبِيهِ، فَدَخَلَ بِهَا،

(١) إذا دعا له، مأخوذ من قول العرب: بِالرِّفَاءِ وَالْبَنِينَ، أي: بالانتماء وجمع النسل.

(٢) النكت (الإقناع ٣/ ١١٤٦).

وَلَمْ يَفْرَضْ لَهَا صَدَاقًا، وَلَمْ يُعْطَ لَهَا شَيْئًا، وَكَانَ مِنْ شَهَدِ الْحَدِيثِ،
وَكَانَ مِنْ شَهَدِ الْحَدِيثِ لَهُ سَهْمٌ بِخَيْرٍ؛ فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَالَ: إِنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ زَوَّجَنِي فُلَانَةً، وَلَمْ أَفْرَضْ لَهَا صَدَاقًا، وَلَمْ أُعْطِهَا
شَيْئًا، وَإِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي أُعْطِيتُهَا مِنْ صَدَاقِهَا سَهْمِي بِخَيْرٍ، فَأَخَذَتْ
سَهْمَهُ فَبَاعَتْهُ بِوَأْتَةِ أَلْفٍ (د).

وقال عبد الرحمن بن عوفٍ لأمِّ حَكِيمِ بِنْتِ قَارِظٍ: أَتَجْعَلِينَ أَمْرَكَ
إِنِّي؟ قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: فَقَدْ تَزَوَّجْتُكَ (خ تعليقًا).

قال في (المتقى): وهو يدل على أن مذهب عبد الرحمن أن من
وكل في تزويج أو بيع فله أن يبيع ويزوج من نفسه، وأن يتولى ذلك
بلفظ واحد.

نِكَاحُ الْمُتَعَةِ

وقال الله جلَّ شأنه: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَلَهُنَّ أَجُورُهُنَّ﴾
[النساء: ٢٤]، وفي قراءة شاذة عن ابن عباسٍ ولبيدٍ
جبر: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾.

١٥٣٩- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نَعْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ لَيْسَ مَعَنَا نِسَاءٌ، فَقُلْنَا: أَلَا نَخْتَصِمِي؟ فَتَهَانَا عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ رَخَّصَ
لَنَا بَعْدَ أَنْ تَنَكَّحَ الْمَرْأَةُ بِالشُّوْبِ إِلَى أَجَلٍ، ثُمَّ قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: ﴿يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخْرُجُوا حَتَّى يَبَيِّنَ مَا أَحْلَى اللَّهُ لَكُمْ﴾ (ق).

١٥٤٠- وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُسْأَلُ
عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ، فَرَخَّصَ، فَقَالَ لَهُ مُوَلَّى لَهُ: إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْحَالِ
الشَّدِيدِ، وَفِي النِّسَاءِ قِلَّةٌ أَوْ نَحْوُهُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَعَمْ (خ).

١٥٤١- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ
الْمُتَعَةِ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَخْضَةِ زَمَنَ خَيْرٍ (ق).

١٥٤٢- وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْثَوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَخَّصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مُتَعَةِ النِّسَاءِ عَامَ أُوطَاسٍ ^(١) ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ نَهَى عَنْهَا (م، حم).

١٥٤٣- وَعَنْ سَبْرَةَ الْجُهَنِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي كُنْتُ أَذِنْتُ لَكُمْ فِي الْأَسْتِمْتَاعِ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَيَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَلْيُخْلِ سَبِيلَهُ، وَلَا تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا (م، حم).

ونكاح المتعة بلا خلاف هو نكاح إلى أجل لا ميثاق فيه، والفرقة تقع عند انقطاع الأجل من غير طلاق ^(٢).

قال ابن المنذر: جاء عن الأوائل الرخصة في المتعة، ولا أعلم اليوم أحداً يجيزها إلا بعض الرافضة ^(٣).

قال أبو محمد: الأئمة الأربعة وأعيان أهل الظاهر على تحريمها لحديث سبرة، إلا ما ذكر عن أحمد في إحدى الروايتين من كراهتها، والتحريم أشهر، وقد يحتاج إليها الناس في آخر الزمان، فتكون ضرورة من الضرورات، كما كانت ضرورة من الضرورات يومئذ ^(٤).

وحكى جوازها ابن حزم عن طائفة من الصحابة والتابعين ^(٥).

وقال ابن المنذر: لم يثبت في نكاح المتعة إجماع.

قال أبو محمد: كأنه يريد بذلك أنه لم يثبت عن الصحابة فيها إجماع، وأما من بعدهم فهو ما حكاه قبل قليل.

(١) هو عام الفتح.

(٢) الاستذكار (١٦/٢٩٦)، (الإقناع ٣/١٩٦).

(٣) حكاه عنه ابن حجر في (الفتح ٩/١٧٣).

(٤) المغني (١٠/٤٦)، المسألة (١١٧٦).

(٥) المحلى (٩/٥٢٠).

واتفقوا على أن خصاء الإنسان حرام^(١).

نِكَاحُ الْمُحَلَّلِ

وقال سبحانه: ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجَهَا غَيْرُهُ ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

١٥٤٤- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحَلَّلَ، وَالْمُحَلَّلَ لَهُ (حم، ن، ت)، ولـ (حم، د، ت) مِنْ حَدِيثٍ عَلِيٍّ مِثْلُهُ.

١٥٤٥- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالتَّيْسِ الْمُسْتَعَارِ، قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: هُوَ الْمُحَلَّلُ، لَعَنَ اللَّهُ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ» (هـ)^(٢).

واتفق أهل العلم على أن المطلقة ثلاثاً إذا تزوجها مسلم حرٌّ عاقلٌ بالغٌ، راغبٌ فيه غير مقصود به التحليل، نكاحاً صحيحاً، ثم وطئها في فرجها وأنزل المني وهما غير محرمين ولا أحدهما، ولا صائمين فرضاً، ولا هي حائض، وهما عاقلان، ثم مات عنها، أو طلقها طاهراً وهو صحيح، أو أنفسخ نكاحها؛ فأنتمت عدتها، ولم تتزوج = فنكاح الأول لها حيتو حلال^(٣).

قال أبو محمد: أعدل الأقوال في معنى (المحلل والمحلل له)، قول من قال: هو من أحل حراماً. وأمّا إذا أراد المرء الزواج عن رغبة ونوى ترك المرأة بعد وطئها للزوج الأول إحصائاً وتفضلاً،

(١) فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/٣٨٤).

(٢) أعله أبو زرعة وأبو حاتم بالإرسال، وأنكره البخاري ويحيى بن بكير.

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٣/٢٧-٢٨).

فلم يجعل حراماً، بل فعل خيراً، وأثر أخاه على نفسه. وليس له أن يواطى أحد الزوجين قبل العقد على شيء.

نِكَاحُ الشُّغَارِ

وقال سبحانه: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتَيْنِ فَإِحْلَةً﴾ [النساء: ٤].

١٥٤٦- عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشُّغَارِ، وَالشُّغَارُ: أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ ابْنَتُهُ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ (ع).

١٥٤٧- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا شُغَارَ فِي الْإِسْلَامِ» (م).

وأجمع أهل العلم على أن الشغار محرم لا يجوز^(١).

وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه لا يجوز، ولكن اختلفوا في صحت^(٢).

وقال النووي: أجمعوا على أن غير البنات كالبنات في ذلك^(٣).

الشُّرُوطُ فِي النِّكَاحِ وَمَا نَهَى عَنْهُ مِنْهَا

وقال الله جلَّ شأنه: ﴿فَتَأْتَوْنَهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء: ٢٤].

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَقْتَدُوا﴾ [المائدة: ٨٧].

(١) الاستذكار (٢٠٢/١٦).

(٢) شرح صحيح مسلم (٢٠١/٩).

(٣) الاستذكار (٢٠٢، ٢٠٠/١٦)، (الإقناع ١٢٠٥/٣، ١٢٠٧)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٧٤/٣٢).

١٥٤٨- عَنْ عُمَيْيَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ يُوفَى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ» (ع).

١٥٤٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، أَوْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعِهِ، وَلَا تَسْأَلَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتُكْتَفَى^(١) مَا فِي صَحْفَتَيْهَا أَوْ إِنْأَيْهَا، فَإِنَّمَا رِزْقُهَا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى (ق).

وفي لفظ: نَهَى أَنْ تَشْتَرِطَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا.

١٥٥٠- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ أَنْ تُكْتَحَ امْرَأَةٌ بِطَلَاقٍ أُخْرَى» (حم).

قال العلماء: إن اشترطت المرأة في العقد طلاق خورتها، فهذا الشرط لا يوفى به بالاتفاق^(٢).

كما أجمعوا على أنها لو اشترطت أن لا يطأها لم يصح الشرط^(٣).

واتفق أهل العلم أن كل شرط اشترط على الزوج بعد تمام عقد النكاح؛ فإنه لا يضرّ الزواج شيئاً^(٤).

تزوج الزاني بالزانية

وقال الله جلّ شأنه: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣].

(١) قال في (النهاية): أي: تكبته لغرضه، وهذا تمثيل لإمالة المرأة حق صاحبها من زوجها إلى نفسها إذا سألت طلاقها.

(٢) المغني، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١١٣٥/٢).

(٣) فتح الباري (٢١٨/٩).

(٤) مراتب الإجماع (١٢٤).

١٥٥١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الزَّانِي الْمَجْلُودُ لَا يَنْكِحُ إِلَّا مِثْلَهُ» (حم، د).

١٥٥٢- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ مَرْثَدَ بْنَ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيَّ كَانَ يَحْمِلُ الْأَسَارَى بِمَكَّةَ، وَكَانَ بِمَكَّةَ بَغِيًّا، يُقَالُ لَهَا: عَنَاقٌ^(١)، وَكَانَتْ صَدِيقَتَهُ، قَالَ: فَجِئْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْكِحْ عَنَاقَ؟ قَالَ: فَسَكَتَ عَنِّي، فَتَزَلْتُ: ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ فَدَعَانِي، فَقَرَأَهَا عَلَيَّ، وَقَالَ: «لَا تَنْكِحُهَا» (د، ن، ت).

قال ابن تيمية: المسلمون متفقون على ذم الديانة، ومن تزوج بغياً^(٢) كان ديوثاً باتفاق^(٣).

وأجمع الفقهاء أنه لا يحرم على الزاني نكاح المرأة التي زنى بها إذا استبرأها^(٤).

النَّهْيُ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا

وقال سبحانه: ﴿وَاذْكُرُوا فِئْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٣١].

قال أبو محمد: هذه الآية في سياق آيات النكاح والطلاق، والحكمة هي السنة.

(١) ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

(٢) زانية.

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٤٥/٣٢).

(٤) الاستذكار (١٦/١٩٨)، النكت (الإقناع ٣/١١٧٣).

١٥٥٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُسَمَّحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا (ع)، وفي لفظ: نهى أن يُجمع بين المرأة وعمتها، وبين المرأة وخالتها (ق).

الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَابْنَةِ زَوْجِهَا مِنْ غَيْرِهَا وَتَحْوِ ذَلِكَ

وَقَالَ اللَّهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤].

١٥٥٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ امْرَأَةِ رَجُلٍ وَابْنَتِهِ مِنْ غَيْرِهَا بَعْدَ طَلْقَتَيْنِ وَخُلْعٍ (قط).

وقال البخاري: وجمع عبد الله بن جعفر بين ابنة علي وامرأة علي.

وقد أجمع أهل العلم على أنه يجوز للرجل إذا تزوج امرأة، أن يجمع بينها وبين ابنة زوجها من غيرها ^(١).

واتفقوا على أن الجمع بين المرأة وخالة أيها، أو خالة أمها، أو عمّة أيها، أو عمّة أمها، كالجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها عند أئمة المسلمين، وذلك حرامٌ باتفاقهم ^(٢).

قال ابن عبد البر: والرضاعة في ذلك كالنسب ^(٣).

الْعَدَدُ الْمُبَاحُ لِلْمَحْرُومِ وَالْمَبْدِ

وقال الله جلَّ شأنه: ﴿فَأَذْكُرُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ مَثَلِ مَا كُنْتُمْ تَفْعَلُونَ﴾ [النساء: ٣].

وقال الله عزَّ وتقدس: ﴿وَأَذْكُرُوا الْأَيْمَانَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ حَبَاكُمْ﴾ [النور: ٣٢].

(١) الإنباء (الإقناع ٣/ ١١٧٥)

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٧٦/ ٣٢).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٢٧٧/ ١٨).

١٥٥٥- عَنْ قَيْسِ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَسْلَمْتُ وَعِشْدِي ثَمَانِ نِسْوَةٍ، فَأَثَبْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «اخْتَرِ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا» (د، هـ) (١).

١٥٥٦- وَعَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَسْلَمَ غِيلَانُ الثَّقَفِيُّ وَتَحْتَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَخْتَارَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا (ت، هـ، حم) (٢).

قال أبو محمد: المحققون لا يرون في الآية دليلاً على ما هو مشهور، بل دليلهم في ذلك حديث غيلان، وبعضهم يصححه، والسيرة العملية للسلف ومن تبعهم تقوي معناه، ومن زعم أن الواو في الآية للجمع، واستدل بها على أن المراد: الجمع بين سبع نساء فهو غلط، لا يعرف العربية، وللشوكاني رحمه الله رأي حسن غريب، وسيحتاج الناس إليها، ومردّها - يومئذ - إلى اجتهد علماء ذلك الزمان (٣).

قال الأثرم في حديث غيلان: قال أحمد: هذا الحديث ليس بصحيح، والعمل عليه.

١٥٥٧- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: يَنْكِحُ الْعَبْدُ امْرَأَتَيْنِ، وَيُطْلَقُ تَطْلِيقَتَيْنِ، وَتَعْتَدُ الْأَمَةُ حَيْضَتَيْنِ (قط).

(١) في إسناده: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ضعفه غير واحد من الأئمة، وقال أبو القاسم البغوي: «ولا أعلم للحارث بن قيس حديثاً غير هذا»، وقال ابن عبد البر: «ليس له إلا حديث واحد، ولم يأت من وجه صحيح».

(٢) قال الترمذي - بعد إيراد الحديث -: سمعتُ محمد بن إسماعيل [البخاري] يقول: هذا حديث غير محفوظ. وقال ابن عبد البر: طرقها معلولة.

(٣) انظر: كتابه: «بل الغمام (٢/١٠)»، ونقله عنه القاسمي في تفسيره (محاسن التأويل) في أول (سورة النساء).

قال أبو محمد: خالف هذا القول جماعة من السلف، منهم أبو الدرداء، ومجاهد، والقاسم بن محمد، والزهرى، وداود. ولو رددنا هذا التنازع إلى الله والرسول لوجدنا أنه لا فرق بين الحر والعبد في ذلك، وكان ذلك خيراً وأحسن تأويلاً.

١٥٥٨- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ» (حم، د، ت).

واتفق أهل العلم على أن نكاح الحر البالغ العاقل العفيف الصحيح غير المحجور المسلم أربع حرائر مسلمات غير زواني صحائغ فأقل = حلال^(١).

وأجمعوا على أن عقد النكاح لأربع فأقل في عَقْدَةٍ واحدة جائز، إذا كان لكل واحدة منهن صداقها، وفي عَقْدٍ متفرقة^(٢).

واتفق الأئمة على أن نكاح أكثر من أربع حرائر لا يحل لأحد بعد رسول الله ﷺ^(٣).

واتفقوا على أن العبد البالغ إذا أذن له سيده العاقل البالغ الحر المسلم الذي ليس بمحجور في النكاح، وتولى سيده عقد نكاحه؛ فله أن يتزوج حُرَّةً أو أَمَةً أو حُرَّتَيْنِ أو أَمَتَيْنِ في عَقْدَةٍ واحدة أو عَقْدَتَيْنِ^(٤).

واتفق أهل العلم أن العدل في القسمة بين الزوجات واجب^(٥).

(١) مراتب الإجماع (١١٥).

(٢) مراتب الإجماع (١١٦).

(٣) مراتب الإجماع (١١٥).

(٤) الإجماع لابن المنذر (١٠٩)، مراتب الإجماع (١١٦).

(٥) مراتب الإجماع (١١٨).

واتفقوا على أنه لا يحل لامرأة أن تتزوج أكثر من واحد في زمان واحد^(١).

وأجمع أهل العلم على أن نكاح العبد بإذن مولاه جائز، وبغير إذنه لا يجوز^(٢).

وأن تزويج الأمة إذا طلبت النكاح من كفو واجب باتفاق العلماء^(٣).

كَيْفَ يَصْنَعُ مَنْ وَجَدَ فِيمَنْ عَقَدَ عَلَيْهَا عَيْتًا ؟

وقال سبحانه: ﴿وَسَلُّوْا مَا أَنْفَقْتُمْ﴾ [الممتحنة: ١٠].

١٥٥٩- عَنْ جَمِيلِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي شَيْخٌ مِنَ الْأَنْصَارِ ذَكَرَ أَنَّهُ كَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ، يُقَالُ لَهُ: كَعْبُ بْنُ زَيْدٍ أَوْ زَيْدُ بْنُ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي غِفَارٍ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا فَوَضَعَ ثَوْبَهُ، وَقَعَدَ عَلَى الْفِرَاشِ؛ أَبْصَرَ بِكَشْحِهَا^(٤) بَيَاضًا، فَانْحَاذَ عَنِ الْفِرَاشِ، ثُمَّ قَالَ: «خُذِي عَلَيْكِ ثِيَابَكَ، وَكَمْ يَأْخُذُ مِمَّا آتَاهَا شَيْئًا» (حم، بسند ض).

١٥٦٠- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ غُرِبَ بِهَا رَجُلٌ بِهَا جُنُونٌ أَوْ جَذَامٌ أَوْ بَرَصٌ؛ فَلَهَا مَهْرُهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا، وَصَدَاقُ الرَّجُلِ عَلَى مَنْ غَرَّهَ (مالك).

(١) مراتب الإجماع (١١٧).

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٠٩)، الإشراف (الإقناع ٣/١١٦٦)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٠١/٣٢)، المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ١/٤٧٥).

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٥٨/٣٢).

(٤) ما بين الخاصرة والأضلاع.

وفي لفظ: قَضَى عُمَرُ فِي الْبُرْصَاءِ، وَالْجَنْعَاءِ، وَالْمَجْنُونَةِ إِذَا دَخَلَ
بِهَا فُرْقَ يَتْنَهُمَا، وَالصَّدَاقُ لَهَا بِمَسِيئَةِ إِيَّاهَا، وَهُوَ لَهُ عَلَى وَلِيِّهَا (قط).
ولم يختلف أهل العلم في التي لا يوصل إلى وطنها: أنه عيبٌ تُردُّ
منه^(١).

وأجمعوا أن العقيم التي لا تلد لا تُردُّ^(٢).

وأجمعوا على أن المجبوب^(٣) إذا نكح امرأة ولم تعلم، ثم علمت:
أن لها الخيار^(٤).

وأجمعوا على أن التفريق بسبب العنة جائزٌ^(٥).

كما أجمعوا على أنه لا خيار لزوجة العنين^(٦) إذا ذهب العنة،
وكذلك زوال العيوب التي تنفي الخيار^(٧).

مَنْ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ أُخْتَانِ

وقال سبحانه في المحرمات من النساء: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ
الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣].

(١) الاستذكار (١٦/١٠٠).

(٢) الاستذكار (١٦/١٠٠).

(٣) المجبوب: مَنْ قُطِعَ عَضْوُهُ الذَّكَرِي.

(٤) الإجماع لابن المنذر (١٠٣)، الإقناع (٣/١٢٢٨).

(٥) بداية المجتهد عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ١/٢٢٠).

(٦) العنين: مَنْ لَا يَتَشَرَّ ذَكَرُهُ، وَلَا يَشْتَهِي النِّسَاءَ. وقال الفوري في (المصباح):

(المصباح): والفقهاء يقولون: به عنة. وفي كلام الجوهري ما يشبهه، ولم
أجد له غيره.

(٧) التمهيد لابن عبد البر (٣/٥٧).

١٥٦١- عَنْ الضُّحَّاكِ بْنِ فَيْرُوزَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَسْلَمْتُ وَجُنْدِي
امْرَأَتَانِ اخْتَانِ، فَأَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَطْلُقَ إِحْدَاهُمَا (حم، د، هـ، ت)
ولفظه: «اخْتَرْتُ ابْنَتَهُمَا شَيْتًا».

ولا تنازع بين أهل العلم بأنه يجوز للرجل أن يجمع بين الاختين
بملك اليمين^(١).

ولا خلاف أنه إذا وطئ إحداهما ثم أراد أن يصيب أختها أنها
لا تحل له حتى يحرم عليه فرج أختها ببيع أو عتق^(٢).

الرَّوْجَانِ الْكَافِرَانِ يُسْلِمُ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ

وقال سبحانه: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِسُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَهُنَّ جُلٌّ لَّهُمْ
وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠]

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا بِعِصَمِ الْكَافِرِ﴾ [الممتحنة: ١٠].

١٥٦٢- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ
عَلَى زَوْجِهَا أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّيِّعِ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ، لَمْ يُحْدِثْ شَيْئًا
(حم، د).

وفي لفظ: رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ زَوْجِهَا بِنِكَاحِهَا
الْأَوَّلِ بَعْدَ مَسَّتَيْنِ وَلَمْ يُحْدِثْ صَدَاقًا.

وفي لفظ: رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ، وَكَانَ إِسْلَامُهَا قَبْلَ
إِسْلَامِهِ بِسِتِّ مِائَتَيْنِ عَلَى النِّكَاحِ الْأَوَّلِ وَلَمْ يُحْدِثْ شَهَادَةً وَلَا صَدَاقًا
(د، حم).

(١) (الإقناع ١١٧٧/٣)، المحلى، المغني (موسوعة الإجماع ٤٦٧/١)، ودوي
من عثمان وابن عباس أنهما أباحا ذلك.

(٢) الاستذكار (٢٥٣/١٦، ٢٥٦)، الإقناع (١٢١٢/٣).

وأجمع أهل العلم على أن الزوجين الكافرين إذا أسلم أحدهما قبل صاحبه، ولم يدخل الزوج بالمرأة: أن الفرقة تقع بينهما^(١).

وعن الليث والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق: إذا أسلم الكافر منهما قبل انقضاء العدة فهما على نكاحهما.

وأجمعوا على أن الوثنيين إذا أسلم أحدهما قبل صاحبه يقع الفرقة بإسلام أيهما كان^(٢).

أما إذا أسلم الزوجان معاً في حال واحدة، فلهما المقيم على نكاحهما الذي عقدها حال الكفر، إذا لم يكن بينهما مانع يمنع النكاح من نسب أو رضاع، سواء ذلك قبل الدخول أم بعده، وهذا بالاتفاق^(٣).

المرأة تُسبى وزوجها بدار الشرك

وقال سبحانه: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤].

١٥٦٣- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ بَعَثَ جَيْشًا إِلَى أَوْطَاسٍ، فَلَقِيَ عَدُوًّا، فَقَاتَلُوهُمْ فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ، وَأَصَابُوا لَهُمْ سَبَايَا، فَكَانَ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ تَخَرَّجُوا مِنْ غُشَيَانِهِنَّ مِنْ أَجْلِ أَزْوَاجِهِنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ أَي: فَهُنَّ لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ (م، ن، د).

(١) الإجماع لابن المنذر (١١٦)، التمهيد لابن عبد البر (٣١/١٢، ٣٢).

(٢) الإشراف (الإقناع ٣/١٢٦٠).

(٣) بداية المجتهد، المحلى، المغني عن ابن عبد البر وابن المنذر (موسوعة الإجماع ٢/١١٥١).

واجتمع أهل العلم على أن المرأة إذا وقعت في ملك رجل، ولها زوج مقيم في دار الحرب: أن نكاح زوجها قد انفسخ، وحل لمالكها وطؤها بعد الاستبراء^(١).

التزويج بالكتابية

وقال الله عز وجل: ﴿وَعَلَّمَ الَّذِينَ آوَوْا الْكِتَابَ حِلَّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ آوَوْا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِنَّا نَأْتِيَهُمْ بِأُجُورَهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْكُوحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾ [المائدة: ٥].

قال أبو محمد: جمهور السلف والخلف على أن نكاح المحصنة من أهل الكتاب حلال، وأما تزويج رجالهم بالمسلمات فلم يرد دليل على جوازها، والأصل التحريم، وأما نكاح المشركات وإنكاح المشركين فحرام نهى عنه الله في قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ يُوْمِنُ وَلَآئِمَةً مُّؤْمِنَةً حَتَّىٰ تُؤْمِنَ بِمُشْرِكَهَا وَلَوْ أَنَّ عَجَبْتُمْ لَهُمْ فَعَدَلُوا﴾ [البقرة: ٢٢١]، وعلة ذلك قول الله في آخر الآية: ﴿أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾، ومن العلماء من ألحق نساء المجوس بأهل الكتاب، ومنهم من خص المشركات بمشركات العرب، حكاه ابن جرير. وعلى الزوج إذا نكح الكتابية أن يدعوها إلى الإيمان، فإن أبت فلا سلطان له عليها، ولا على تركها للصليب ولا على شربها للخمر.

قال الإمام أحمد: يأمرها بالمعروف، ولا يجبرها.

(١) الإجماع لابن المنذر (١٢٨).

التزويج

التزويجُ عَلَى القليلِ والكثيرِ واستحبابُ القصدِ فيه

وقال سبحانه: ﴿وَهُنَّ أَتَوَّالَتَاتٌ لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِمْ صَدَقَاتُهُنَّ بِمَا هُنَّ حَمْلٌ﴾ [النساء: ٤].

وقال عز وجل: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مِّمَّكَاتٍ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا بِمَنَّةٍ مِّمَّنْهُ﴾ [النساء: ٢٠].

١٥٦٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرُ صُفْرَةٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَكَةٍ^(١) مِنْ ذَهَبٍ. قَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاوَةٍ» (ع)^(٢).

١٥٦٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ أَغْظَمَ النِّكَاحُ بَرَكَهَ أَيْسَرُهُ مُؤْتَةً» (حم، بسند ض).

١٥٦٦- وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَمْ كَانَ صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ اثْنَيْ عَشْرَةَ أَوْقِيَةً وَثَنًا^(٣)، قَالَتْ: أَتَدْرِي مَا النَّشْ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَتْ: نِصْفُ أَوْقِيَةٍ فَنِلْكَ خَمْسُمِائَةٍ دِرْهَمٍ (م، حم، ن، د).

١٥٦٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «عَمَلٌ نَظَرْتُ إِلَيْهَا، فَإِنْ فِي عَيْوُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا؟» قَالَ: قَدْ نَظَرْتُ إِلَيْهَا. قَالَ: «عَلَى كَمْ تَزَوَّجْتَهَا؟» قَالَ: عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ كَأَنَّمَا تَنْحِتُونَ الْفِضَّةَ مِنْ عُرْضِ هَذَا الْجَبَلِ،

(١) أكثر العلماء على أن النواة من الذهب تساوي خمسة دراهم.

(٢) ولم يذكر فيه (د): بَارَكَ اللَّهُ لَكَ.

(٣) الأوقية: أربعون درهماً، والنش: نصف أوقية.

مَا عِنْدَنَا مَا نُعْطِيكَ، وَلَكِنْ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ فِي بَعْثٍ تُصِيبُ مِنْهُ. قَالَ: فَبَعَثَ بَعَثًا إِلَى بَنِي عَبَسَ، بَعَثَ ذَلِكَ الرَّجُلَ فِيهِمْ (م).

١٥٦٨- وَعَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ، زَوَّجَهَا النَّجَاشِيَّ وَأَمْهَرَهَا أَرْبَعَةَ آلَافٍ، وَجَهَّزَهَا مِنْ عِنْدِهِ، وَبَعَثَ بِهَا مَعَ شُرَحْبِيلَ بْنِ حَسَنَةَ، وَلَمْ يَبْعَثْ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ، وَكَانَ مَهْرُ نِسَائِهِ أَرْبَعَ مِائَةٍ دِرْهَمٍ (حم، ن).

وأجمع المسلمون على أن الصداق مشروع في النكاح^(١).

ولا يعلم خلاف بينهم أن المهر يجب للمنكوحة نكاحاً صحيحاً، والموطوءة في نكاح فاسد، والموطوءة بشبهة^(٢).

ولا خلاف بين المسلمين أنه لا حدٌ لأكثر الصداق، واختلفوا في أقله^(٣).

وقال ابن حزم: يجوز ولو بحبة من شعير^(٤).

وأجمعوا على أن الشيء الذي لا يُتمول، ولا قيمة له، لا يكون صداقاً، ولا يحل به النكاح^(٥).

وأجمعوا على أنه إذا انعقد النكاح على مهر محرّم، كالخمر والخنزير، فالنكاح صحيح، وفيه مهر المثل^(٦).

(١) المغني، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١٠٤٠/٢).

(٢) المغني، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١٠٤٠/٢).

(٣) النكت (الإقناع ١٢٢٦/٣)، التمهيد لابن عبد البر (١٨٦/٢، ١١٧/٢١).

(٤) المحلى (١٩٤/٩).

(٥) فتح الباري عن القاضي عياض، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١٠٤١/٢).

(٦) بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ١٠٤١/٢).

وإذا وجدت الزوجة بالمهر عينا كثيرا لها ردة بلا خلاف
يعلم^(١).

جَعَلَ تَعْلِيمَ الْقُرْآنِ صَدَاقًا لِمَنْ لَمْ يَجِدْ

وقال سبحانه: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا مَاتَنَهَا﴾ [الطلاق: ٧].

١٥٦٩- عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُ امْرَأَةٌ،
قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ، فَقَامَتْ قِيَامًا
طَوِيلًا، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَوَّجْنِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ
بِهَا حَاجَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا
بِأَهْلٍ؟» فَقَالَ: مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ أُعْطِيَتْهَا
إِزَارَتِي؛ جَلَسْتُ لَا إِزَارَ لَكَ، فَالْتَمِسْ شَيْئًا». فَقَالَ: مَا أَجِدُ شَيْئًا.
فَقَالَ: «الْتَمِسْ، وَكُلْ خَائِمًا مِنْ حَدِيدٍ». فَالْتَمَسَ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا،
فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟» قَالَ: نَعَمْ سُورَةٌ
كَذَا، وَسُورَةٌ كَذَا. لِسُورٍ يُسَمِّيَهَا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ زَوَّجْتُكَهَا
بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» (ق).

وفي رواية: «قَدْ مَلَكَتْكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».

وأجمع علماء المسلمين أنه لا يجوز لأحد أن يطأ فرجًا وُهبَ
له وطره دون رقبته^(٢) بغير صداق، وأن الموهوبة لا تحل لأحد
غير النبي ﷺ^(٣).

مَنْ تَزَوَّجَ وَلَمْ يَقْرَضْ مَهْرًا، أَوْ قَدَّمَ لَهَا بَعْضَهُ

وقال تعالى: ﴿وَأَتَوْهُنَّ أَجُورُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٢٥].

(١) المفني (موسوعة الإجماع ١٠٤٢/٢).

(٢) جاريته.

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١١١/٢١).

١٥٧٠- عَنْ عُلُقَمَةَ، قَالَ: أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ^(١) فِي امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا رَجُلٌ، ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا، وَلَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا، قَالَ: فَاخْتَلَفُوا إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَرَى لَهَا مِثْلَ مَهْرِ نِسَائِهَا، وَلَهَا الْمِيرَاثُ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، فَشَهِدَ مَعْقِلُ بْنُ سَيَّانٍ الْأَشْجَعِيُّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي بَرُوعَ^(٢) ابْنَةَ وَاشِيْقٍ بِمِثْلِ مَا قَضَى (الخمس).

قال ابن تيمية: نكاح المريض صحيح، ترث المرأة في قول جماهير علماء المسلمين من الصحابة والتابعين، ولا تستحق إلا مهر المثل، لا تستحق الزيادة على ذلك بالاتفاق^(٣).

وأجمع أهل العلم على أن المدخول بها ولم يُسَمَّ لها مهرًا، إن وطنها كان لها مهر نسايتها، لا وكس ولا شطط^(٤).

واتفقوا على أن من مات أو ماتت، وقد سَمِيَ لها صداقًا صحيحًا، ووطنها أو لم يطأها؛ أن لها جميع ذلك الصداق^(٥).

قال أبو محمد: أما إذا لم يُسَمَّ لها صداقًا فالخلاف بين السلف في ذلك معلوم، والجمهور على حديث بَرُوعَ. وقيل: لا تستحق إلا الميراث، وليس لها صداق ولا متعة، وبه يقول مالك والليث والأوزاعي^(٦).

(١) هو: ابن مسعود.

(٢) على زنة جَدْوَل، كما في (القاموس) ولا يُكسر، والمحدثون يفتطونه بكسر الباء.

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٩/٣٢).

(٤) النير (الإقناع ١٢٢١/٣)، مراتب الإجماع (١٢٣).

(٥) مراتب الإجماع (١٢٤).

(٦) نيل الأوطار (٢٣٦/١٢).

تقديم بغض المهر وحكم من عجز عن تحصيله

وقال جل وعز: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتَيْنِ إِحْلَةً إِنْ طَلَّقْتُمْ عَنْ قَوْمِ
مِنَهُنَّ مَا فَلَاحُهُنَّ يَكُنَّ لَكُمْ [النساء].

١٥٧١- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ،
قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْطِهَا شَيْئًا». قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ. قَالَ:
«إِنَّ دِرْعَكَ الْحُطَمِيَّةَ»^(١)، (ن، د)، وفي لفظ له: فَأَعْطَاهَا دِرْعَهُ،
ثُمَّ دَخَلَ بِهَا.

ولا يُعرف خلاف أنه لا يشترط في صحة النكاح أن يسلم
الزوج إلى المرأة مهرها قبل الدخول^(٢).

وأجمع أهل العلم على أنه إن عجز الزوج عن تسليم الصداق
فالنكاح ثابت، بلا خلاف يُعلم، إلا أن للمرأة أن تمتنع من دخول
الزوج عليها حتى يعطيها مهرها، وعليه أجمع كل من يُحفظ عنه
من أهل العلم^(٣).

وأجمع أهل العلم على أن المهر يجب كله ويستقر للزوجة
بالدخول^(٤).

واتفقوا على أن من طلق امرأته، وقد سَمِيَ لها صداقًا صحيحًا
في نفس عقد النكاح لا بعده، ولم يكن وطئها قط، ولا دخل بها
وإن لم يطأها، وكان طلاقه لها وهو صحيح الجسم والعقل، أن
لها نصف ذلك الصداق^(٥).

(١) قيل: هي التي تحطم السيوف، أي: تكسرها، وقيل غير ذلك.

(٢) نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١٤٠٢/٢).

(٣) الإشراف (الإقناع ١٢٢٠/٣)، المغني (موسوعة الإجماع ١٠٤٣/٢).

(٤) شرح صحيح مسلم، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١٠٤٣/٢).

(٥) مراتب الإجماع.

حُكْمُ مَا يُقَدِّمُهُ الْخَاطِبُ لِلْمَرْأَةِ قَبْلَ الْعَقْدِ

وفال تعالى: ﴿وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا يُنْفِقْ عَنْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

١٥٧٢- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ عَلَى صَدَاقٍ أَوْ حَيَاءٍ» (١) أَوْ عِدَّةٍ قَبْلَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهُوَ لَهَا، وَمَا كَانَ بَعْدَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ؛ فَهُوَ لِمَنْ أُعْطِيَ، وَأَحَقُّ مَا يُكْرَمُ عَلَيْهِ (٢) الرَّجُلُ ابْنَتَهُ وَأَخْتَهُ (حَم، ن، د، هـ، بسند ض).

وعامة الفقهاء على أن ما شرط الولي لنفسه من المهر يسقط من المهر (٣).

قال أبو محمد: كان السلف يخطبون فيتزوجون، وينظر إليها من حيث لا تعلم، وقد اقتضت الأحوال اليوم أن تدخل المخطوبة على خاطبها في بيتها ليراها، وجرى العرف أن يُهدي إليها شيئاً من ذهب وغيره إن رغب بها، فإن تنازعا ردت إليه هديته، والظاهر أنه لا يجب أن ترد إليه شيئاً إذا كان هو الذي أبطل الخطبة أو كان سبباً في إبطالها.

(١) العطية سوى المهر.

(٢) أي: من أجله.

(٣) نيل الأوطار، عن نصر المقدسي (موسوعة الإجماع ١٠٤٢/٢).

الوليمة

الوليمة في الزواج بالشاة وغيرها

وقال سبحانه: ﴿وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [الأنفال:

٢٦].

١٥٧٣- قَالَ ■ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: «أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ» (ع).

١٥٧٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَا أَوْلِمَ النَّبِيُّ ■ عَلَى شَيْءٍ مِنْ نِسَائِهِ مَا أَوْلِمَ عَلَى زَيْنَبَ، أَوْلِمَ بِشَاةٍ (ق).

قال الكرمانى: لعل السر في أنه عليه الصلاة والسلام أولم عليها أكثر أنه كان شكراً لنعمة الله تعالى في أنه زوجه إياها بالوحي^(١).

١٥٧٥- وَعَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ■ أَوْلِمَ عَلَى صَفِيَّةَ بِثَمَرٍ وَسَوِيْقٍ (حم، د، ت، هـ).

١٥٧٦- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ صَفِيَّةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ وَلِيمَتَهَا الثَّمَرَ، وَالْأَقِطَ وَالسَّمْنَ (م، حم).

قال ابن تيمية: وليمة النكاح سنة مأمور بها باتفاق العلماء^(٢).

وانفقوا أن من أولم إذا تزوج؛ فقد أحسن^(٣).

وقال بوجوبها أهل الظاهر وهو أحد قولي الشافعي، وحكاها ابن التين عن أحمد^(٤).

(١) الكواكب الذراري (١٩/١٢٣).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٢/٢٠٦).

(٣) مراتب الإجماع (١١٨).

(٤) نيل الأوطار (٢/٢٤٤).

الدَّعْوَةُ إِلَيْهَا وَإِجَابَتُهَا

وقال الله تعالى: ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (آل عمران).

١٥٧٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ تُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ وَتُشْرِكُ الْفُقَرَاءُ، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ» (ق).

١٥٧٨- وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يُمْتَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا وَيُدْعَى إِلَيْهَا مِنْ يَابَاهَا، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ» (م).

١٥٧٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَجِيبُوا هَذِهِ الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ لَهَا». وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَأْتِي الدَّعْوَةَ فِي الْعُرْسِ وَغَيْرِ الْعُرْسِ، وَيَأْتِيهَا وَهُوَ صَائِمٌ (ق).

وَفِي رِوَايَةٍ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا» (ق، د)، وَزَادَ: «فَإِنْ كَانَ مُقْطِرًا فَلْيَطْعَمْ، وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَدْعُ».

وَفِي لَفْظٍ: «مَنْ دُعِيَ إِلَى عُرْسٍ أَوْ نَحْوِهَا فَلْيُجِبْ» (م، د).

وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ دُعِيَ إِلَى وَلِيمَةٍ عُرْسٍ، لَا لِهَوٍ فِيهَا، وَلَا هِيَ مِنْ حَرَامٍ، وَلَا مُنْكَرٍ فِيهَا، فَأَجَابَ؛ فَقَدْ أَحْسَنَ^(١).

وقال ابن عبد البر: أجمعوا على وجوب الإتيان إلى وليمة العرس، واختلفوا فيما سوى ذلك^(٢).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (١١٨).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١١١/١٤)، وقال ابن حجر: وفيه نظر.. فمن جففت الشافعية والحنابلة أنها مستحبة (الفتح ٢٤٢/٩).

مَنْ دُعِيَ فَرَأَى مُنْكَرًا فَلْيَنْكِرْهُ وَإِلَّا فَلْيَرْجِعْ
وقال الله جلَّ شأنه: ﴿وَأَمَّا بِالْعُرْبِ وَأَعْرَضَ عَنِ الْجَاهِلِيَّةِ﴾
[الأعراف: ١٩٩].

١٥٨٠- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَنَعْتُ طَعَامًا فَدَعَوْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ فَرَأَى فِي الْبَيْتِ تَصَاوِيرَ، فَرَجَعَ (هـ).

١٥٨١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مَطْعَمَيْنِ:
عَنِ الْجُلُوسِ عَلَى مَائِدَةٍ يُشْرَبُ عَلَيْهَا الْخَمْرُ، وَأَنْ يَأْكُلَ وَهُوَ
مُتَبَطِّحٌ (د، بسند ض).

قَالَ أَحْمَدُ: وَقَدْ خَرَجَ أَبُو أَيُّوبَ حِينَ دَعَاهُ ابْنُ عُمَرَ فَرَأَى الْبَيْتَ
فَدَسَّ سِرَّ وَدَعَا حَذِيفَةَ فَخَرَجَ، وَإِنَّمَا رَأَى شَيْئًا مِنْ زِيِّ الْأَعَاجِمِ.
قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَرَأَى ابْنُ مَسْعُودٍ صُورَةً فِي الْبَيْتِ فَرَجَعَ.

دَعْوَةُ الْخِتَانِ

١٥٨٢- عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: دُعِيَ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ إِلَى خِتَانِ
فَأَمَى أَنْ يُجِيبَ، فَقِيلَ لَهُ، فَقَالَ: إِنَّا كُنَّا لَا نَأْتِي الْخِتَانَ عَلَى عَهْدِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا نُدْعَى لَهُ (حم، بسند ضعيف^(١)).

(١) أعلَّ بَعْنَةُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ، وَالْأَخْلَافِيُّ مِصْلَحَ الْحَسَنِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ
أَبِي الْعَاصِ.

النف والكفو في النكاح

وقال الله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩].

١٥٨٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا زَفَّتْ امْرَأَةً إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، مَا كَانَ مَعَكُمْ مِنْ لَهْوٍ، فَإِنَّ الْأَنْصَارَ يُعْجِبُهُمُ اللَّهْوُ» (خ، حم).

١٥٨٤- وَعَنْ خَالِدِ بْنِ ذَكْوَانَ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِتِ مُعَوِذٍ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ غَدَاةَ بُنَيَّ عَلِيٍّ، فَجَلَسَ عَلَيَّ فِرَاشِي كَمَا جَلَسَ مِنِّي وَجُوزِيَّاتٍ يَضْرِبْنَ بِالْدُّفِّ يَنْدُبْنَ^(١) مَنْ قُتِلَ مِنْ آبَائِي يَوْمَ بَدْرٍ، حَتَّى قَالَتْ إْحْدَاهُنَّ: وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي غَدِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُولِي هَكَذَا وَقُولِي كَمَا كُنْتَ تَقُولِينَ» (خ، د، ت، حم).

١٥٨٥- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازَنِيِّ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي حَسَنٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ نِكَاحَ السَّرِّ حَتَّى يُضْرَبَ بَدْفٌ، وَيُقَالُ: أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ، فَحَيُّوْنَا نُحْيِيكُمْ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي الْمُسْتَدْرِكِ، بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ)^(٢).

الزواج في سؤال وما يقول إذا زفت إليه

وقال الله جلَّ شأنه: ﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ [الفرقان: ٧٤].

١٥٨٦- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَوَالٍ، وَتَنَى بِي فِي سَوَالٍ، فَأَيُّ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَحْظَى حِنْدَةً

(١) من التُّدْبَةِ، وهي الميتة والشاء عليه.

(٢) في إسناده: حسين بن عبد الله بن ضميرة، كذبه مالك وأبو حاتم، وانكر الأئمة حديثه.

بني، وكانت عائشة تستحب أن تدخل نساءها في شؤال (م)،
حم، ن).

١٥٨٧- وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ
قال: «إذا أفاد أحدكم امرأة أو خادماً أو دابة فليأخذ بتاميتها
وليقُل: اللهم إني أسألك من خيرها وخير ما جبلتها عليه، وأعوذ
بك من شرها وشر ما جبلتها عليه» (هـ، د بمعناه).

ما نهيت عنه المرأة من الزيتة

وقال المولى جل وعلا: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ
فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

وقال سبحانه مخبراً عن الشيطان المريد: ﴿وَلَا مَرِيئَ لَهُمْ فَيُخَوِّفُونَكَ
بِمَقَالِفٍ﴾ [النساء: ١١٩].

١٥٨٨- عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها، قالت: أتت النبي ﷺ
امرأة، فقالت: يا رسول الله، إن لي ابنة عريساً، وإنه أصابها
حصبة، فتمرق^(١) شعرها، أفأصيلة؟ فقال رسول الله ﷺ: «لعن
الله الواصلة والمستوصلة» (ق).

١٥٨٩- وعن ابن عمر رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ لعن الواصلة^(٢)،
والمستوصلة، والواشمة^(٣) والمستوشمة (ق).

(١) أي: تساقط.

(٢) التي تصل شعرها بشعر آخر.

(٣) الواشمة: فاعلة الوشم، وهو: أن يفرز في ظهر الكف أو المصم أو الشفة
حتى يسيل الدم، ثم يحشى ذلك الموضع بالكحل أو فيخضر ذلك
الموضع، وهو مما يستحصله الفساق.

١٥٩٠- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ، وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالْمُتَمَصِّصَاتِ^(١)، وَالْمُتَقَلِّجَاتِ^(٢) لِلْحُسْنِ، الْمُغْفِرَاتِ خَلْقَ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَالَ: مَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (ق).

١٥٩١- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ، وَتَتَاوَلَ قُصَّةٌ مِنْ شَعْرِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ مِثْلِ هَذِهِ، وَيَقُولُ: «إِنَّمَا هَلَكْتَ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذَ هَذِهِ نِسَاؤُهُمْ» (ق).

١٥٩٢- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ النَّامِصَةِ، وَالْوَاثِرَةِ^(٣)، وَالْوَاصِلَةِ، وَالْوَاثِمَةِ إِلَّا مِنْ ذَكَرِ (حَم).

١٥٩٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَلْعَنُ الْفَاشِرَةَ^(٤) وَالْمَقْشُورَةَ، وَالْوَاثِمَةَ وَالْمَوْشُومَةَ، وَالْوَاصِلَةَ وَالْمَوْصُولَةَ (حَم، وفيه ضعف).

قال أبو محمد: ذهب طائفة من العلماء المتقدمين والمتأخرين بأن التزين بالوصل للزوج لا حرج فيه، لا سيما إذا كان الشعر مصنوعاً.

لَعْنُ الْمَرْجَلَاتِ وَالْمُخْتَلِينَ

وقال جل وعز: ﴿وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهَ فَنَجِدْ لَهُ نَعِيرًا﴾ [النساء: ٥٢].

١٥٩٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ.

(١) التمس: نشف شعر الوجه.

(٢) اللواتي يتكلفن تفريج ما بين الشاها والرباعيات بصناعة.

(٣) التي تشير الأسنان حتى تصبح رقيقة.

(٤) الفاشرة: هي التي تقشر وجهها حتى يبدو ما تحته من الفشرة.

وَقِي رِوَايَةٌ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخَشَّيْنِ مِنَ الرِّجَالِ،
وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَالَ: «أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ»، فَأَخْرَجَ
النَّبِيُّ ﷺ فَلَانَةً، وَأَخْرَجَ عُمَرُ فُلَانًا (خ، حم).

١٥٩٥- وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، يَقُولُ:
«زَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَصِلَ الْمَرْأَةُ بِرَأْسِهَا شَيْئًا» (م).

وَالزَّجْرُ أَهْوَنُ مِنَ النَّهْيِ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: لَا بَأْسَ بِالْوَصَالِ فِي
الشَّعْرِ إِذَا كَانَ مِنْ صَوْفٍ، وَلَا يَصِحُّ إِسْنَادُهُ إِلَيْهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: يَخْتَلِفُ عُلَمَاءُ عَصْرِنَا فِي حُكْمِ تَشْقِيرِ
الْحَوَاجِبِ (صَبِغَهَا بِلَوْنِ الشَّقْرَةِ) وَفِي تَرْكِيبِ رَمُوشِ عُلَى
الْأَجْفَانِ، وَالتَّشْقِيرِ أَهْوَنُ، وَأَمَّا الرَّمُوشُ فَفَرْعٌ مِنَ الْوَصْلِ.

هَلْ صَوْتُ الْمَرْأَةِ عَوْرَةٌ؟

وَقَالَ اللَّهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ
وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٣٢].

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الْأَحَادِيثُ متواترة متضافرة في مخاطبة النساء
للرجال، والرجال للنساء في عصر النبوة، وإنما نهى الله عن
خضوعهن بالقول، ومن قال من أهل العلم: صوت المرأة عورة،
وَلَا تَكَلِّمُ الرِّجَالَ، إِلَّا لِحَاجَةٍ، فَهُوَ قَوْلٌ مَرْغُوبٌ عَنْهُ، ثُمَّ إِنَّهُ
لَا يُدْرَى مَا قَدَرُ هَذِهِ الْحَاجَةِ، وَمَا كَانَ عَوْرَةً لَا يَجُوزُ فَعْلُهُ
لِلْحَاجَةِ، بَلْ لِلضَّرُورَةِ.

هَلْ لِلزَّوْجِ أَنْ يَمْنَعَ امْرَأَتَهُ مِنَ الْخُرُوجِ؟

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤].

١٥٩٦- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَأْذَنَتْ
أَحَدَكُمْ امْرَأَتُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَمْنَعُهَا» (م).

العزل

وقال سبحانه: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر].

١٥٩٧- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نَعَزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ (ق).

وك (م): كُنَّا نَعَزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَلَغَهُ ذَلِكَ فَلَمْ يَنْتَهَ.

١٥٩٨- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ لِي جَارِيَةً هِيَ خَادِمَتُنَا وَسَانِيَتُنَا^(١) فِي النَّخْلِ، وَأَنَا أَطُوفُ عَلَيْهَا وَأَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ، فَقَالَ: «اعْزِلْ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ، فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا» (م، حم، د).

١٥٩٩- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ فَأَصَبْنَا سَيِّئًا مِنَ الْعَرَبِ، فَاشْتَهَيْتِ النِّسَاءَ وَاشْتَدَّتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ وَأَحْيَيْتِ الْعَزْلَ، فَسَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ كَتَبَ مَا هُوَ خَالِقٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» (ق).

١٦٠٠- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَتِ الْيَهُودُ: الْعَزْلُ الْمُؤْمَوَّةُ الصُّغْرَى، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَتَبْتُ يَهُودُ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَوْ لَوَّكَ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئًا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدٌ أَنْ يَصْرِفَهُ» (حم، د).

١٦٠١- وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَعَزِلُ عَنْ امْرَأَتِي، فَقَالَ لَهُ ﷺ: «لِمَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟» فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: أَشْفِقُ عَلَى وَلَدِهَا أَوْ عَلَى أَوْلَادِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كَانَ مَكْرًا ضَرًّا فَارِسَ وَالرُّومَ» (م، حم).

(١) أي: تسقى النخل عيوض البحر.

١٦٠٢- وَعَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهْبِ الْأَسَدِيَّةِ، قَالَتْ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَنَاسٍ وَهُوَ يَقُولُ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهِيَ عَنْ الْغِيلَةِ^(١)، فَظَنَنْتُ فِي الرُّومِ وَفَارِسَ فَإِذَا هُمْ يُغِيلُونَ أَوْلَادَهُمْ، فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ شَيْئًا، ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ الْعَزْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ الْوَأْدُ الْخَفِيُّ، وَهِيَ: ﴿وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سُئِلَتْ^(٢)﴾» (م، حم)، وَرَجَّحَ ابْنُ حَزْمٍ الْعَمَلَ^(٣) بِهِ^(٤).

لا خلاف بين العلماء في أن الحرّة لا يُعزل عنها إلا بإذنها^(٥).

نَهَى الزَّوْجَيْنِ عَنِ التَّحَدُّثِ بِمَا يَجْرِي حَالِ الْوِقَاعِ

وقال الله جلّ شأنه: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ^(٦)﴾ [المؤمنون].

١٦٠٣- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ مِنْ شَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مِثْرَ لَهٍ مِثْرَ لَهٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُقْضِي إِلَى الْمَرْأَةِ وَتُقْضَى إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا» (م^(١)، حم).

قال أبو محمد: الوعيد الشديد في مثل هذا قرينة على ضعف الحديث.

النَّهْيُ عَنْ إِيْثَانِ الْمَرْأَةِ فِي دُبْرِهَا

وقال سبحانه: ﴿فَأَقْوَصُ كَيْدَ مَنْ بَغَتْ أَمْرُكُمْ أَفَهُ^(٢)﴾ [البقرة: ٢٢٢].

(١) جماع المرأة وهي مريض.

(٢) المعلّى (٧١/١٠).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٤٨/٣)، فتح الباري عن ابن حزم وابن عبد البر وابن هبيرة، نيل الأوطار عن ابن عبد البر (موسوعة الإجماع ٥٢٦/١).
ويعقب بأن المعروف عند الشافعية أنه لا حق للمرأة في الجماع.

(٤) في إسناده: حماد بن حمزة القمري، ضعيف.

وقال جل شأنه: ﴿يَسْأَلُكُمْ خِثْلُ لَكُمْ فَأَتُوا حُرِّكُمْ أَنْ شِئْتُمْ وَقَلِّبُوا
لِأَنفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلْقَوُهُ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

١٦٠٤ - وَعَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَبْنِي
الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي دُبُرِهَا (حم، هـ) ^(١).

١٦٠٥ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ: «إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ، وَلَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ، فَإِنَّ
اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ» (ت) ^(٢).

١٦٠٦ - وَعَنْ جَابِرٍ: أَنَّ يَهُودَ كَانَتْ تَقُولُ: إِذَا أُتِيتِ الْمَرْأَةُ مِنْ
دُبُرِهَا ثُمَّ حَمَلَتْ كَانَ وَكَلْدُهَا أَحْوَلًا، قَالَ: فَتَرَكْتُ: ﴿يَسْأَلُكُمْ خِثْلُ لَكُمْ
فَأَتُوا حُرِّكُمْ أَنْ شِئْتُمْ﴾ (ع إلا ن).

وأجمع أهل العلم على أن للرجل أن يتلذذ من بدن الزوجة بكل
موضع منه سوى الدبر، لأن وطأها فيه حرام، حائضًا كانت أو
طاهرًا، وعليه اتفق العلماء ^(٣).

قال أبو محمد: التحريم هو قول جمهور العلماء، وأقوى ما يُستدل
به على المنع: أن الله نهى عن إتيان النساء في الفروج وهن حوائض؛
للأذى يكون من ذلك، وفي الدبر من الأذى ما هو مثله أو أكبر. غير
أن أكبر الأذى هو التفريق بين الزوجين لأجل ذلك. بلا دليل من
الكتاب ولا السنة ولا الإجماع، ولا قياس صحيح.

(١) في إسناده: عمر بن أبي حنيفة، وهو مجهول. ورواه أحمد والنسائي وابن جنياد
من طريق هرم بن عبد الله، وهو راوٍ لا يُعرف حاله.

(٢) قال البخاري: «لا أعرف لعلي بن طلق عن النبي ﷺ غير هذا الحديث الواحد»
ولا أعرف هذا الحديث الواحد من حديث طلق بن علي السجستاني. وقال
الترمذي: «وكان رأي أن هذا رجل آخر من أصحاب النبي ﷺ».

(٣) اختلاف العلماء، شرح صحيح مسلم (موسوعة الإجماع ١/ ٥٢٥).

إِحْسَانُ الْعِشْرَةِ وَبَيَانُ حَقِّ الزَّوْجَيْنِ

وقال سبحانه: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩].

وقال سبحانه: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

١٦٠٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ^(١)، وَإِنْ أَعْوَجَ شَيْءٌ فِي الضِّلَعِ أَعْلَاهُ، فَإِنْ ذَهَبَتْ ثَقِيمُهُ كَسَرَتْهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ» (ق).

١٦٠٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَفْرَكُ^(٢) مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ» (م، حم).

١٦٠٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اخْيَرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي» (ت).

١٦١٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ أَنْ تَجِيءَ، فَبَاتَ غَضَبَانِ عَلَيْهَا، لَعْنَتُهُمَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ» (ق).

١٦١١- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَخْوَصِ: أَنَّهُ شَهِدَ حَبَّةَ الْوَدَاعِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَذَكَرَ وَوَعِظَ، ثُمَّ قَالَ: «اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا، فَإِنَّمَا هُنَّ عِندَكُمْ عَوَالٍ^(٣) لَيْسَ تَمْلِكُونَ مِنْهُنَّ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ، فَإِنْ فَعَلْتُمْ فَاذْهَبُوا مِنْهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ، وَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ، فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا

(١) أي: خلقت من ضلع آدم.

(٢) لا يفترق.

(٣) أسيرات.

عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا، إِنْ لَكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ حَقٌّ، وَلِنِسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقٌّ فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ فَلَا يُوطِئْنَ فُرُشَكُمْ مَنْ تَكَرَّهُوْنَ، وَلَا يَأْذَنَنَّ فِي بُيُوتِكُمْ لِمَنْ تَكَرَّهُوْنَ؛ أَلَا وَحَقُّهُنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ تُعْشِرُوا الْبَيْتَ فِي كِسْوَتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ» (ت، هـ).

١٦١٢- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ الْقَشِيرِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهُ رَجُلٌ: مَا حَقُّ الْمَرْأَةِ عَلَى الزَّوْجِ؟ قَالَ: «تُطْعِمُهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ، وَلَا تَضْرِبُ الْوَجْهَ، وَلَا تُقَبِّحُ وَلَا تَهْجُرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ» (حم، د، هـ).

١٦١٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ» (ق).

١٦١٤- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَصْلَحُ لِبَشَرٍ أَنْ يَسْجُدَ لِبَشَرٍ، وَلَوْ صَلَحَ لِبَشَرٍ أَنْ يَسْجُدَ لِبَشَرٍ؛ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِرِزْوَجِهَا، مِنْ عِظَمِ حَقِّهِ عَلَيْهَا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ كَانَ مِنْ قَدَمِهِ إِلَى مَقَرِّ رَأْسِهِ قُرْحَةٌ، تَنْبَجِسُ بِالْقَيْحِ وَالصَّدِيدِ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَتْهُ فَلَحَسَتْهُ = مَا أَدَّتْ حَقُّهُ» (حم).

قال أبو محمد: لوائح الوضع دالة على هذا الحديث، وقد تكلم في سنده، ويبعد أن يكون من كلام سيد البلغاء، وماذا صنع الزوج من فضل حتى يكون له هذا الحق الذي لو فعلته ما وقت بحقه، بل الحقوق بينهما متبادلة، والمصالح مرسلة، والله يقول: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللِّرِّجَالُ عَلَيْهِنَ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وهذه الدرجة هي القِوامة وحسب.

واتفق العلماء كافة على أن للمرأة حقًا واجبًا في الجماع^(١)

(١) المغني (موسوعة الإجماع ١/٥٢٥).

نَهَى الْمُسَافِرُ أَنْ يَطْرُقَ^(١) أَهْلَهُ بِقُدُومِهِ لَيْلًا

وقال الله جلّ شأنه: ﴿اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ﴾ [الحجرات: ١٢].

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ [الحجرات: ١٢].

١٦١٥- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَطَالَ أَحَدُكُمْ الْعِيَةَ فَلَا يَطْرُقْ أَهْلَهُ لَيْلًا» (ق).

١٦١٦- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةٍ، فَلَمَّا قَدِمْنَا ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ، فَقَالَ: «أَمْهَلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا - أَيْ: عِشَاءً - لِكَيْ تَمْتَشِطَ الشَّعِثَةُ^(٢)، وَتَسْتَحِدَّ الْمُغِيبةُ^(٣)» (ق).

١٦١٧- وَعَنْ جَابِرٍ، قَالَ: نَهَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَطْرُقَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ لَيْلًا يَتَخَوَّنُهُمْ، أَوْ يَطْلُبُ عَرَائِيَهُمْ (م).

الْقَسَمُ لِلْبِكْرِ وَالثَّيْبِ الْجَدِيدَيْنِ

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠].

١٦١٨- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَهَا أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ هَوَاكُنَّ عَلَى أَهْلِكَ، فَإِنْ شِئْتَ سَبَّغْتُ^(٤) لَكَ، وَإِنْ سَبَّغْتُ لَكَ سَبَّغْتُ لِنِسَائِي» (م، ح، د، هـ).

١٦١٩- وَعَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مِنَ السُّنَنِ إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيْبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا ثُمَّ قَسَمَ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيْبَ

(١) الطروق: المجيء ليلًا.

(٢) التي لم تمتشط، وتدهن.

(٣) التي غاب عنها زوجها، والاستعداد: إزالة الشعر.

(٤) مكنت عندك سبع ليال.

أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَسَمَ، قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: وَكَوْثُ شَيْتُ لَقُلْتُ: إِنْ أُنْسَ رَفَعَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (ق).

١٦٢٠- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ صَفِيَّةَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، وَكَانَتْ ثِيَابًا (حم، د).

واتفق العلماء على وجوب المساواة في الليالي بين الزوجات الحرائر المسلمات العاقلات غير الناشزات، ما لم يكن فيهن زوجة مبتدأة النكاح^(١).

وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على التسوية في القسم بين الزوجة المسلمة وغير المسلمة^(٢).

ولا خلاف في أنه لا يجوز للرجل أن يقسم لأم ولده، ولا لأمته مع زوجته إن كانت^(٣).

ومن كانت له نساء، فلكل واحدة منهن ليلة من كل أربع، وهذا قول كعب بن المسور في عهد عمر، وقد انتشر، فلم ينكر، فكان إجماعاً^(٤).

وعما قد قسم الليل بلا خلاف^(٥).

الْعَدْلُ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ

وقال الله سبحانه: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ الْإِنْسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ١١٣﴾ [النساء].

(١) مراتب الإجماع، بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ٨٨٥).

(٢) المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٨٨٥/٢).

(٣) المحلى (موسوعة الإجماع ٨٨٦/٢).

(٤) المغني (موسوعة الإجماع ٨٨٦/٢).

(٥) المغني (موسوعة الإجماع ٨٨٦/٢).

١٦٢١- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ نِسْعُ نِسْوَةٍ، وَكَانَ إِذَا قَسَمَ يَتَنَهَّنَ لَا يَتَّهِي إِلَى الْمَرْأَةِ الْأُولَى إِلَى نِسْعٍ، فَكَانَ يَهْتَمُّ بِكُلِّ لَبْلَةٍ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ يَأْتِيهَا (م).

١٦٢٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا مِنْ يَوْمٍ إِلَّا وَهُوَ يَطُوفُ عَلَيْنَا جَمِيعًا امْرَأَةً امْرَأَةً، فَيَدْثُو وَيَلْمِسُ مِنْ غَيْرِ نَبَسٍ حَتَّى يَقْضِيَ إِلَى النَّبِيِّ هُوَ يَوْمُهَا فَيَسِتَ عِنْدَهَا (حم، د).
وَفِي لَفْظٍ: كَانَ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ دَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ فَيَدْثُو مِنْ إِحْدَاهُنَّ (ق).

١٦٢٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ يَمِيلُ لِإِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِجُرٍّ أَحَدُ نِقْيِهِ سَاقِطًا أَوْ مَائِلًا» (الخمس).

١٦٢٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ بُعْدُلُ، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلْمَنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ» (٤، بسند ض).

١٦٢٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: «أَيْنَ أَنَا غَدًا؟ أَيْنَ أَنَا غَدًا؟» - يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ - فَأَذِنَ لَهُ أَزْوَاجُهُ يَكُونُ حَيْثُ شَاءَ، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ حَتَّى مَاتَ عِنْدَهَا (ق).

١٦٢٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَمَرَ بَيْنَ أَزْوَاجِهِ، فَأَتَيْنَهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ (ق).

وأجمع المسلمون على أن محبة الرجل لزوجاته لا تكليف فيها، ولا يلزمه التسوية بينهن فيها، وإنما يؤمر بالعدل في الأفعال^(١).

(١) شرح النووي (موسوعة الإجماع ٢/٨٨٥).

والتسوية بين النساء في الجماع لا تجب بلا خلاف يُعلم بين أهل العلم ^(١).

قال أبو محمد: العدل الذي أخبر الله أننا لا نستطيعه أشمل من أن يكون الحب والجماع، كما يدل على ذلك ظاهر الآية، ويشهد له الواقع، فإن الحب يقرب المحبوب وينظر إليه بعين الرضا، والعكس صحيح. وإذا كان النبي ﷺ - وهو أعدل من وطئ الثرى - يقول: أين أنا غدا؟ أين أنا غدا؟، فماذا يقول أو يفعل من لا يساوي عدله شيئاً إلى عدل النبي ﷺ؟ وخلاصة الأمر: أن على المرء أن يجتهد في العدل، وي بذل وسعه فيه، ولن يستطيع أن يعدل كل العدل، ولكن لا يجوز أن يميل كل الميل.

ولا خلاف في جواز الطواف على أكثر من زوجة في ليلة واحدة برضاهن كيف كان ^(٢).

وأكثر أهل العلم على أن الرجل إذا أراد سفراً بإحدى نساؤه عليه أن يقرع بينهما ^(٣).

واتفقوا على أن المدة التي في السفر لا يحاسب الزوج بها المقيمة، بل يتدئ إذا رجع بالقسم بين نساؤه فيما يستقبل ^(٤).

الْمَرْأَةُ تُسْقِطُ حَقَّهَا فِي الْقِسْمَةِ وَالنَّفَقَةِ

وقال سبحانه: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا رَزَقْتُمْ مِنْهُ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيقَةِ﴾ [النساء: ٢٤].

(١) المفني (٢/٨٨٥).

(٢) شرح النووي (موسوعة الإجماع ٢/٨٨٧).

(٣) المفني (موسوعة الإجماع ٢/٨٨٧).

(٤) فتح الباري عن ابن المنذر، وشرح النووي (موسوعة الإجماع ٢/٨٨٧).

١٦٢٧- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ (ق).

١٦٢٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا ثُورًا وَلَا جَرَاخًا﴾، قَالَتْ: هِيَ الْمَرْأَةُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ لَا يَسْتَكْثِرُ مِنْهَا، فَيُرِيدُ طَلَاقَهَا وَيَتَزَوَّجُ غَيْرَهَا، تَقُولُ لَهُ: أَمْسِكْنِي، وَلَا تُطَلِّقْنِي، ثُمَّ تَزَوَّجُ غَيْرِي، وَأَنْتَ فِي حِلٍّ مِنَ التَّفَقُّعِ عَلَيَّ وَالْقَسَمِ لِي، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ (ق).

وَفِي رَوَايَةٍ قَالَتْ: هُوَ الرَّجُلُ يَرَى مِنْ أَمْرَاتِهِ مَا لَا يُعْجِبُهُ كَثِيرًا أَوْ غَيْرَهُ، فَيُرِيدُ فِرَاقَهَا، فَتَقُولُ: أَمْسِكْنِي، وَأَقْسِمُ لِي مَا شِئْتَ، قَالَ: فَلَا بَأْسَ إِذَا تَرَاضِيَا (ق).

١٦٢٩- وَعَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نِسْعٌ، وَكَانَ يَقْسِمُ لِثَمَانٍ، وَلَا يَقْسِمُ لِوَاحِدَةٍ. قَالَ عَطَاءُ: الَّتِي لَا يَقْسِمُ لَهَا صَقِيَّةٌ بِنْتُ حَيٍّ بِنِ أَخْطَبٍ (م، حم).

قَالَ فِي (الْمُسْتَقَى): «وَالَّتِي تَرَكَ الْقِسْمَ لَهَا يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَنْ صُلْحٍ وَرِضَا مِنْهَا، وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ مَخْصُوصًا بِعَدَمِ وَجُوبِهِ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تُرْجَى مِنْ قَسَاءٍ مِتَّةً﴾ [الاحزاب: ٥١]».

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَهَبَ يَوْمَهَا لِبُعْثَتِهَا^(١).

(١) فتح الباري، نيل الأوطار عن المرتضى (موسوعة الإجماع ٢/٨٨٦).

مطلق

جَوَازُهُ لِلْحَاجَةِ وَكَرَاهَتُهُ مَعَ عَدَمِهَا

وقال سبحانه: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَلَمَّا أَكْثَرَ بَعْضُهُمَا لِيُتَمَرَّقَ وَيُخْشَى﴾ [البقرة: ٢٢٩].

١٦٣٠- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَّقَ حَقِصَةً، ثُمَّ رَاجَعَهَا (ن، د، هـ).

١٦٣١- وَعَنْ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ لِي امْرَأَةٌ.. فَذَكَرْتُ مِنْ بَدَائِئِهَا، قَالَ: «طَلَّقْهَا». قُلْتُ: إِنْ لَهَا صُحْبَةٌ وَوَلَدٌ. قَالَ: «مُرَّهَا أَوْ قُلْ لَهَا، فَإِنْ يَكُنْ فِيهَا خَيْرٌ مَسْتَفْعِلٌ، وَلَا تُضْرِبُ ظَعِيمَتَكَ»^(١) ضَرَبْتُكَ أَمَتَكَ (حم، د).

١٦٣٢- وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا امْرَأَةٌ سَأَلَتْ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ فِي غَيْرِ مَا بَاسٍ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَايَةَ الْجَنَّةِ» (حم، ت، د، هـ).

١٦٣٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الطَّلَاقُ» (د، هـ، بسند ض).

هَلْ تَجِبُ طَاعَةُ الْوَالِدَيْنِ فِي طَلَاقِ الْمَرْأَةِ؟

وقال سبحانه: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥].

١٦٣٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ تَحْتِي امْرَأَةٌ أُحِبُّهَا وَكَانَ أَبِي يَكْرَهُهَا، فَأَمَرَنِي أَنْ أَطْلُقَهَا فَأَبَيْتُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، طَلِّقْ امْرَأَتَكَ» (حم، د، ت، هـ).

(١) أي: امرأتك.

قال أبو محمد: الظاهر أن ابن عمر طلق امرأته طاعة لرسول الله ﷺ، وأما الوالدان فإن كان أمرهما عن تعنت، فللولد المقاربة والنظر في فعل الأصلح.

ولا خلاف في أن الطلاق مباح ورد القرآن به، وطلق رسول الله ﷺ بعض نسائه^(١).

وقد أجمع أهل العلم على أن الطلاق يحل عُدة النكاح^(٢).

وأجمعوا على أن الطلاق إذا وقع على امرأة: أن فرجها محظور على الزوج حتى يراجعها، إن كان ذلك الطلاق تُملك فيه الرجعة^(٣).

ولا خلاف في أن من طلق ولم يُشهد أن الطلاق له لازم^(٤).

وليس لغير الأب تطليق امرأة المجنون والصغير، سواء كان ممن يملك التزويج، كوصي الأب والحاكم، أو لا يملكه، بلا خلاف يُعلم^(٥).

وأجمع أهل العلم على أن الطلاق يقع في غيبة المرأة^(٦).

النَّهْيُ عَنِ الطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ أَوْ فِي طَهْرِ جَامِعِهَا فِيهِ

وقال سبحانه: ﴿فَطَلِّقُوهُمْ لِعَدَّتِهِمْ﴾ [الطلاق: ١].

(١) التمهيد لابن عبد البر (٥٧/١٥)، المغني (موسوعة الإجماع ٧٤٥/٢).

(٢) الإيضاح (الإقناع ١٢٥٥/٣).

(٣) الإيضاح (الإقناع ١٢٥٥/٣).

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (١٢٨)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٣/٢٣).

(٥) المغني (موسوعة الإجماع ٧٤٦/٢).

(٦) شرح النووي (موسوعة الإجماع ٧٤٦/٢).

١٦٣٥ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «مَرَّةٌ فَلْيَرَا جَعَلَهَا، ثُمَّ لِيُطْلِقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا» (ع إلا خ).

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَتَغَيَّظَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «لْيَرَا جَعَلَهَا، ثُمَّ يُنْسِكُهَا حَتَّى تَطْهَرُ ثُمَّ تَحِيضُ فَتَطْهَرُ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطْلِقَهَا فَلْيُطْلِقْهَا فَلْيُطْلِقْهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسُهَا، فَبِتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ» (ع إلا ت).

وَفِي رِوَايَةٍ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ طَلَّقَ تَطْلِيقَةً فَحُسِبَتْ مِنْ طَلَاقِهَا (ق).

وله (م، ن) نحوه، وفي آخره قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ فِي قَبْلِ عِدَّتِهِنَّ﴾^(١).

وَفِي رِوَايَةٍ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ لِأَحَدِهِمْ: أَمَا إِنْ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي بِهَذَا، وَإِنْ كُنْتُ طَلَّقْتُ ثَلَاثًا، فَقَدْ حَرُمْتُ عَلَيْكَ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ، وَعَصَيْتَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِيمَا أَمَرَكَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ (م، حم، ن).

١٦٣٦ - سَأَلَ ابْنُ عُمَرَ، قِيلَ لَهُ: كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا؟ قَالَ: طَلَّقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «إِنْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ؟ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَرَدَّهَا عَلَيَّ وَلَمْ يَرْهَا شَيْئًا، وَقَالَ: «إِذَا طَهَّرْتَ؟ فَلْيُطْلَقْ أَوْ لِيُنْسِكْ». قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ فِي قَبْلِ عِدَّتِهِنَّ﴾ (د، حم).

(١) في استقبالها، وهو أن تطلق المرأة في طهر.

وأجمع أهل العلم على أن من طلق امرأته واحدة، وهي طاهرٌ لم يطلقها قبلها، ولم يكن جامعها في ذلك الطهر: أنه طلق للعدة، وأنه مصيبٌ للسنة^(١).

وأجمعوا على أن طلاق الحامل إذا تبين حملها طلاق سنة إذا طلقها واحدة، وأن الحمل منها موضعٌ للطلاق^(٢).

وأجمعوا على أنه لو طلقها في حيض أو بعد أن وطئها وقبل أن تبين حملها: أن طلاقه محرمٌ وبدعة^(٣).

وأجمعوا على أن طلاق السنة إنما هو في المدخول بها، أما غير المدخول بها؛ فليس في طلاقها سنة ولا بدعة^(٤).

قال ابن المنذر: كل من يُحفظ عنه من أهل العلم يقول: إن الحائض يقع بها الطلاق، إلا ناساً من أهل البدع لا يعتد بقولهم^(٥).

قال أبو محمد: هذا أنموذج من نماذج التبديع الباطلة، والتحامل على من لم يعرف إلا على الدليل من أهل الاجتهاد، وممن ذهب إلى ذلك: داود وابن حزم وابن تيمية وابن القيم وابن الوزير، والواحد من هؤلاء يعدل ألفاً من ذوي التقليد، أو الرأي المخالف للكتاب والسنة. وليعلم طالب العلم أننا لم نتحرر في ديواننا هذا لإيراد ما صح فيه الإجماع، بل نجتمع فيه ما حكى فيه الإجماع، ولو لم يكن متيقناً.

(١) الإجماع لابن المنذر (١١٢)، الإيضاح (الإقناع ١٢٥٦/٣)، التمهيد لابن عبد البر (١٥/٦٩، ٩٩).

(٢) الاستذكار (١٢/١٨)، التمهيد (١٥/٨٠، ٨٧/١٦).

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٧/٣٣)، التمهيد لابن عبد البر (١٥/٥٧).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٥/٧٢، ٧٣).

(٥) الإشراف، النكت (الإقناع ١٢٦٧/٣، ١٢٩٢)، التمهيد لابن عبد البر (١٥/٥٨، ٥٩).

وقال ابن عبد البر: وأجمع العلماء أن من طلق زوجته في طهر من فيه، أنه لا يجبر على رجعتها، وإن كان فعل خلاف السنة بخلاف الحيض^(١).

وأجمعوا على أن من طلق امرأته وهي حائض أميراً بالمراجعة، ولم يجبر عليها، إلا مالكا فإنه قال: أجبره عليها^(٢).

الطلاق بالثلاث

وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق: ١].

وقال تعالى: ﴿فَأَمْسَاكَ يُعْرَفُ أَوْ تَسْرِحُ يُعْرَفُ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

قال أبو محمد: استدل بهذه الآية من قال: إن طلاق الثلاث لا يقع ثلاثا، بأنه لو وقع لما كان للإمساك معنى.

١٦٣٧ - عَنْ رُكَّانَةَ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ الْبَيْتَةَ، فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِذَلِكَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً؟». قَالَ رُكَّانَةُ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَرَدَّهَا إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَطَلَّقَهَا الثَّانِيَةَ فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَالثَّالِثَةَ فِي زَمَنِ عُثْمَانَ (د، ك، قط، بسند ضعيف^(٣)).

١٦٣٨ - وَعَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ

(١) الاستذكار (١٨/٢٣).

(٢) النواذر (الإفتاح ٣/١٢٨٤).

(٣) قال البخاري: فيه اضطراب، وفي إسناده: الزبير بن سعيد الهاشمي.

رَأَدَهَا إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: يَنْطَلِقُ أَحَدُكُمْ فَيَرْكَبُ الْعَمُوقَةَ^(١)، ثُمَّ يَقُولُ:
يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، وَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ
مَخْرَجًا﴾، وَإِنَّكَ لَمْ تَتَّقِ اللَّهَ فَلَمْ أَجِدْ لَكَ مَخْرَجًا، عَصَيْتَ رَبَّكَ
فَبَاسَتْ مِنْكَ أَمْرَاتُكَ، وَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ
فَلَا تَقْوُوهُنَّ فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ﴾^(د).

١٦٣٩- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ
رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ أَلْفًا، قَالَ: يَكْفِيكَ مِنْ ذَلِكَ ثَلَاثٌ، وَتَدَعُ تِسْعَ
مِائَةٍ وَسِتِّينَ (قَطْ بِسَنْدٍ ضَعِيفٍ).

١٦٤٠- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ
سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ عَدَدَ النُّجُومِ، فَقَالَ: أَخْطَأَ السُّنَّةَ،
وَحَرُمَتْ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ (قَطْ).

١٦٤١- وَقَدْ رَوَى طَاوُسٌ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ
الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبَى بَكْرٌ، وَسَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ
عُمَرَ، طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةٌ، فَقَالَ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ
اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ آثَةٌ، فَلَوْ أَمَضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ، فَأَمَضَاهُ
عَلَيْهِمْ (م، حم).

وأجمع أهل العلم على أن من طلق زوجته أكثر من ثلاث: أن
ثلاثًا منها تُحرِّمها عليه^(٢).

وأجمعوا على أن الرجل إذا طلق زوجته ثلاثًا: أنها لا تحل له
إلا بعد زوج^(٣). سواء دخل بها، أو لم يدخل بها^(٤).

(١) أي: خصلة ذات حلق.

(٢) الإجماع لابن المنذر (١١٣).

(٣) المصدر نفسه (١١٥).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٣٧٨/٢٣).

وأجمعوا على أن من طلق امرأته ثلاثاً وهو صحيح، ثم مات، أو ماتت في عدتها أو بعد العدة، لم يتوارثا^(١).

واتفقوا على أن من تزوج امرأة، ثم طلقها طلاقاً صحيحاً فأكملت عدتها ولم تزوج، ثم نكحها نكاحاً صحيحاً، أو لم تكمل عدتها فراجعها مراجعة صحيحة، ثم طلقها ثانية طلاقاً صحيحاً فأكملت عدتها ولم تزوج، ثم نكحها ثانية نكاحاً صحيحاً أو لم تكمل عدتها فراجعها مراجعة صحيحة، ثم طلقها طلاقاً صحيحاً = فإنه لا تحل له إلا بعد زوج^(٢).

قال أبو محمد: هذا هو الإجماع الذي لا يتقضى في هذه المسألة، وهو الطلاق الذي يمنع التوارث، وتحرم به الزوجة على زوجها، وما سبقه من الإجماع هو قول الأكثر، وقد ذهب طائفة من الصحابة كعلي موسى، وابن عباس، ويروى عن علي، وطائفة من التابعين، كطاووس، وعطاء، ومن الآل: الهادي والقاسم والباقر، إلى أن الطلاق المتابع لا يقع إلا واحدة، وهو مذهب ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، بل ذهب جماعة من أهل الظاهر والآل إلى أن طلاق الثلاث لا يقع شيئاً^(٣).

واتفقوا على أن من شك هل طلق امرأته مرة أو مرتين أو ثلاثاً مفترقات: أن الواحدة لازمة له^(٤).

طلاق الهازل والمكروه والمسكران والموسوس وغيرهم

وقال سبحانه: ﴿وَأِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة].

(١) اختلاف العلماء للمروزي، الإنباه (الإقناع ٣/ ١٢٧٢، ١٢٩٤).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (١٢٨).

(٣) نيل الأوطار (١٢/ ٤٠١).

(٤) مراتب الإجماع (١٣٠).

١٦٤٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ، وَهَزَلُهُنَّ جِدٌّ: النِّكَاحُ، وَالطَّلَاقُ، وَالرُّجْعَةُ (د، ت، هـ، ك، وَضَعَفَهُ ابْنُ حَزْمٍ^(١)).

١٦٤٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا طَلَّاقَ، وَلَا عَتَاقَ فِي إِغْلَاقٍ»^(٢) (حم، د، هـ)^(٣).

١٦٤٤- وَفِي حَدِيثِ بُرَيْدَةَ فِي قِصَّةِ مَا عَزَّ أَنْهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهِّرْنِي. قَالَ: «مِمَّ أَطَهِّرُكَ؟» قَالَ: مِنَ الزَّيْنِ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبِي جُثُونٌ؟» فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَجْنُونٍ، فَقَالَ: «أَشْرَبَ خَمْرًا؟» فَقَامَ رَجُلٌ فَاسْتَكْهَهُ فَلَمْ يَجِدْ مِنْهُ رِيحَ خَمْرٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَزَيْتِ؟» قَالَ: نَعَمْ. فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ (م، ت).

وقال عثمان بن عفان: ليس لمجنون ولا لسكران طلاق.

وقال ابن عباس: طلاق السكران والمستكره ليس بجائز.

وقال ابن عباس فيمن يكرهه اللصوص فيطلق: فليس بشيء.

وقال علي: كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه (خ تعليقا).

قال ابن تيمية: لا تعتقد يمين السكران، ولا يقع به طلاق إذا طلق. وهذا ثابت عن أمير المؤمنين عثمان بن عفان، ولم يثبت عن الصحابة خلافه فيما أعلم^(٤).

(١) في إسناده: عبيد الرحمن بن أزدك المدني، مختلف فيه.

(٢) الإكراه، وفسر بالغضب، وردة ابن السيد، وقال: لو كان كذلك لم يقع على أحد طلاق، لأن أحدا لا يطلق حتى يغضب.

هكذا قال، ولكن يمكن حمله على الغضب المغلق الذي يطلب الإرادة.

(٣) في إسناده: محمد بن عبيد بن أبي صالح المكي، وهو ضعيف.

(٤) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٠٢/٢٣)، بداية المجتهد، المعني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٧٤٦/٢).

وقد أجمع الصحابة على أن طلاق المكره لا يقع^(١).
وأجمع أهل العلم على أن جُدَّ الطلاق وهزله سواء^(٢).
وقال الأعرج: سألت كل فقيه بالمدينة عن طلاق المكره؟ فقالوا:
ليس بشيء^(٣).

قال أبو محمد: ولكن قول الله: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾، مع قوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَتُهُنَّ﴾، مع قوله: ﴿تَشْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾، يمنع من وقوع من لم يرد الطلاق، وأما الهازل فله نصيب من اتخاذ آيات الله هزواً، ومن تعدّيه لحدود الله التي نهى الله أن نتعدّاها، وهو آثم على منكر قوله، وزور هزله، ولم يقل من قال من العلماء: إن طلاق السكران والمكره والملجأ والموسوس لا يقع إلا لأن الإرادة مفقودة في ذلك كله.

وأجمعوا على أن طلاق السقيّ لازم له، وانفرد عطاء بن أبي رباح، فقال: لا يجوز نكاحه، ولا طلاقه^(٤).

وأجمعوا على أنه لا يقع طلاق زائل العقل بغير سكر، سواء زال عقله لجنون أو إغماء أو نوم أو شرب دواء، أو أكره على شرب خمر، أو شرب ما يزيل عقله شربه ولا يعلم أنه مزيل العقل^(٥).

وأجمعوا على أن المجنون والمعتوه لا يجوز طلاقه، وكذا النائم حال نومه^(٦).

(١) فتح الباري عن ابن بطال، المغني (موسوعة الإجماع ٧٤٥/٢).

(٢) الإجماع لابن المنذر (١١٣).

(٣) المحلى (المسألة: ١٤٠٦).

(٤) الإجماع لابن المنذر (١١٤)، الإشراف (الإقناع ١٢٥٨/٣).

(٥) المغني (موسوعة الإجماع ٧٤٦/٢).

(٦) الإجماع لابن المنذر (١١٣)، ابن تيمية (منهاج السنة ١٨٦/٥).

وأجمعوا على أنه لو جرى على لسان المرأة طلاق دون قصد، لم يلزمه شيء^(١).

قال أبو محمد: والطلاق المشروط لا يقع إلا إن نوى الطلاق وعزمه، واختلف فيمن قال لامرأته: أنت طالق إن شاء الله، فقيل: لا تطلق، وقيل: تطلق، والصحيح أنه يقع ما يختاره المطلق؛ لأن ما يختاره هو الذي شاءه قدرًا.

الطلاق بالكناية إذا نواه بها

قال أبو محمد: الذي جاء في القرآن من صريح الطلاق هو: (الطلاق، والمفارقة، والتسريح).

وهو الذي يقع به الطلاق وحسب، عند طائفة من العلماء من أهل الظاهر وغيرهم.

١٦٤٥- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخَّرَنَاهُ، فَلَمْ يَعْذِّهَا شَيْئًا (ع).

١٦٤٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ ابْنَةَ الْجَوْنِ لَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَدَنَا مِنْهَا، قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ. فَقَالَ لَهَا: فَقَدْ هُنْتُ بِعَظِيمٍ، الْحَقِّي بِأَهْلِكَ (خ، ه، ن).

١٦٤٧- وَفِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ تَخْلُفِهِ، قَالَ: لَمَّا مَضَتْ أَرْبَعُونَ مِنَ الْخَمْسِينَ، وَاسْتَلْبِثَ الْوَحْيُ، وَكَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِينِي، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُكَ أَنْ تَعْتَزَلَ أَمْرًا، فَقُلْتُ: أَطْلُقُهَا أَمْ مَاذَا أَفْعَلُ؟ قَالَ: بَلَى احْتَرِلْهَا، فَلَا تَعْرِتْهَا، قَالَ: فَقُلْتُ لَامْرَأَتِي: الْحَقِّي بِأَهْلِكَ (ق).

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٨٩/٣٥).

١٦٤٨- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا» يَعْنِي ثَلَاثِينَ، ثُمَّ قَالَ: «وَهَكَذَا، وَهَكَذَا، وَهَكَذَا»، يَعْنِي: تِسْعًا وَعِشْرِينَ، يَقُولُ: مَرَّةً ثَلَاثِينَ، وَمَرَّةً تِسْعًا وَعِشْرِينَ (ق). هَذَا فِيمَنْ قَالَ لِرُوحَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ هَكَذَا، وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ.

حُكْمُ مَنْ طَلَّقَ فِي نَفْسِهِ

وقال جل شأنه: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

١٦٤٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ اللَّهُ تَجَاوَزَ لِأَمْتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ بِهِ، أَوْ تَكَلَّمَ بِهِ» (ق).

قال ابن تيمية: والسلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وجماهير الخلف من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم متفقون على أن اللفظ الذي يحتمل الطلاق وغيره إذا قصد به الطلاق فهو طلاق، وإن قصد به غير الطلاق لم يكن طلاقاً^(١).

وأجمع أهل العلم على أن العجمي الذي لا يُحسن العربية إذا طلق بلسانه، وأراد الطلاق: أن الطلاق لازم له^(٢).

وأجمعوا على أن ألفاظ الطلاق طلاق، وما تصرف من هجائه بما يفهم منه معناه، والبائن والبتة والخلية والبرية، وأنه إن نوى بشيء من هذه الألفاظ طلاقاً واحدة سنية لزمته^(٣).

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٣/١٥٤).

(٢) الإجماع لابن المنذر (١١٣)، الإشراف (الإقناع ٣/١٢٦٠).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (١٢٩).

ولا خلاف بين أهل العلم في أن الأخرس إذا طلق زوجته أن طلاقه يقع ^(١).

الرجعة

وقال سبحانه: ﴿وَمَوْلَاهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وقال سبحانه: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١].

١٦٥٠ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَوْلَاهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾: وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا، وَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، فَسَخَّ ذَلِكَ طَلَّقَ مَرَّتَانِ ﴿ن، د﴾.

والرجعة تكون بالقول، وقيل: تصح بالوطء مطلقاً، وقيل: إن نوى به الرجعة، وهو الأقرب، ويجب عليه الإشهاد.

الإشهاد في الطلاق والرجعة

وقال الله جلَّ شأنه: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].

قال أبو محمد: هذا الإشهاد في الرجعة والطلاق، وأما النكاح فلم يرد فيه الإشهاد في كتاب الله؛ لأن الأصل فيه الإعلان، ومن أعلن فقد أشهد.

١٦٥١ - وَعَنْ جُمُرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ يَقَعُ بِهَا، وَكَمْ يَشْهَدُ عَلَى طَلَاقِهَا، وَلَا عَلَى

(١) المعنى (موسوعة الإجماع ٧٦/١).

رَجَعْتُهَا. فَقَالَ: طَلَّقْتَ لِغَيْرِ سُنَّةٍ، وَرَاجَعْتَ لِغَيْرِ سُنَّةٍ، أَشْهَدُ عَلَى طَلَاقِهَا، وَعَلَى رَجْعِهَا، وَلَا تُعَدُّ (د، هـ) وَلَمْ يَقُلْ: وَلَا تُعَدُّ.

المُطَلَّقة ثلاثاً .. متى تحِلُّ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ ؟

وقال الله سبحانه: ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَبِذَلِكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

١٦٥٢- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ رِفَاعَةَ الْقُرَظِيَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَنِي فَبِتُّ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّيْبِرِ، وَإِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ مُدَّةِ الثَّوْبِ^(١)، فَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ ؟ لَا، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ» (ع).

١٦٥٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سُئِلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، وَيَتَزَوَّجُهَا آخَرَ فَيُغْلِقُ الْبَابَ وَيُرْجِعِي السَّرَّ، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، هَلْ تَحِلُّ لِلأَوَّلِ ؟ قَالَ: لَا، حَتَّى يَذُوقَ الْعُسَيْلَةَ (حم، ن)، وَقَالَ: قَالَ: «لَا تَحِلُّ لِلأَوَّلِ حَتَّى يُجَامِعَهَا الْآخَرُ».

١٦٥٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْعُسَيْلَةُ هِيَ الْجَمَاعُ» (حم، ن).

وأجمع أهل العلم على تفسير أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا للعُسَيْلَةِ^(٢).

(١) طرف الثوب.

(٢) الاستدكار (١٥٦/١٦)، الإفتاح (١٢١٣/٣).

وقد اتفق أهل العلم على أن الطلاق نوعان: بالنّ ورجعي^(١).

واتفقوا على أن الطلاق الرجعي هو الذي يملك فيه الزوج رجعة مطلقة من غير اختيارها^(٢).

واتفقوا على أن الطلاق يكون بائناً إذا حصل قبل الدخول، وفي الخلع بعوض، وفي طلاق الحرّ ثلاث تطليقات سواء وقعت مجموعة أو متفرقة^(٣).

ولم يختلف أهل العلم في أن السنة في الرجعة أن تكون بالإشهاد، والرجعة للرجل ما دامت المرأة في العدة، وإن كرهت المرأة ذلك، والرجعة تثبت بغير عوض ولا مهر^(٤).

واتفقوا على أن من طلق زوجته التي نكحها نكاحاً صحيحاً طلاق سنة، وهي ممن يلزمها عدة من ذلك الطلاق، فطلقها مرة أو مرة بعد مرة؛ فله مراجعتها شاءت أو أبى، بلا ولي ولا صداق ما دامت في العدة، وأنهما يتوارثان ما لم تنقضي العدة^(٥).

واتفقوا على أنه إن أتمت العدة قبل أن يرتجعها، أنه ليس له ارتجاعها إلا برضاها، إن كانت ممن لها رضا على حكم ابتداء النكاح^(٦).

(١) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٧٥٨/٢).

(٢) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٧٥٨/٢).

(٣) بداية المجتهد، المحلى، المغني (موسوعة الإجماع ٧٥٨/٢).

(٤) الإشراف (الإقناع ١٢٨٦/٣).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (١٣٢).

(٦) مراتب الإجماع لابن حزم (١٣٢).

واتفقوا على أن التي لا عِدَّة عليها، لا رجعة له عليها إلا على حكم ابتداء النكاح الجديد^(١). وإن قال الزوج بعد انقضاء هذه مطلقة الرجعية: كنتُ قد راجعتُك في عدَّتكَ، فأنكرته، فالقول قولها بإجماع العلماء^(٢).

واتفقوا على أن العبد إذا طلق زوجته الحرة، مختاراً لذلك، وطلقها أيضاً عليه سيده مختاراً لذلك، طليقة واحدة، وكان قد وطئها، أو لم يطأها، أن له أن يراجعها برضاها ورضاء ورضا سيده، كل ذلك معاً^(٣).

وأجمعوا على أن وطء الطفل ليس بشيء^(٤).

وأجمعوا على أن المرأة إذا قالت للزوج الأول: قد تزوجتُ ودخل بي زوجي وصدقها = أنها لا تحل للأول^(٥).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (١٣٢).

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ٧٦١/٢).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (١)، المغني (موسوعة الإجماع ٧٦٠/٢).

(٤) الاستذكار (١٥٧/١٦)، الإقناع (١٢١٧).

(٥) الإشراف (الإقناع ١٢٩٤/٣).

الْحَمْلُ

عِدَّةُ الْحَامِلِ بِوَضْعِ الْحَمْلِ

وقال سبحانه: ﴿وَأُولَئِذَا أَجْلُهُنَّ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

١٦٥٥- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ أَسْلَمَ يُقَالُ لَهَا سَيْعَةٌ، كَانَتْ تَحْتَ زَوْجِهَا، فَتَوَفَّى عَنْهَا وَهِيَ حُبْلَى، فَحَطَبَهَا أَبُو السَّائِلِ بْنُ بَعَكَكٍ، فَأَبَتْ أَنْ تَنْكِحَهُ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا يَصْلُحُ أَنْ تَنْكِحِي حَتَّى تَعْتِدِي آخِرَ الْأَجَلَيْنِ، فَمَكَثَتْ قَرِيبًا مِنْ عَشْرِ لَيَالٍ ثُمَّ تُفِيتُ^(١)، ثُمَّ جَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «النَّكِحِي» (ق)، وَاللَّفْظُ لـ (خ).

١٦٥٦- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَهِيَ حَامِلٌ، قَالَ: أَتَجْعَلُونَ عَلَيْهَا التَّغْلِيطَ، وَلَا تَجْعَلُونَ عَلَيْهَا الرُّخْصَةَ؟ لَنَزَلَتْ سُورَةُ النِّسَاءِ الْقُصْرَى بَعْدَ الطُّوْلِ ﴿وَأُولَئِذَا أَجْلُهُنَّ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (خ، ن).

١٦٥٧- وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﴿وَأُولَئِذَا أَجْلُهُنَّ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ لِلْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثًا، وَلِلْمَتَوَفَّى عَنْهَا؟ فَقَالَ: «هِيَ لِلْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثًا، وَلِلْمَتَوَفَّى عَنْهَا» (حم، قط)^(٢).

١٦٥٨- وَعَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَتْ حَمْلَةً أُمُّ كُلْثُومٍ بِنْتُ عُقَيْبَةَ، فَقَالَتْ لَهُ وَهِيَ حَامِلٌ: طَبِّبْ نَفْسِي بِتَطْلِيقَةٍ، فَطَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ فَرَجَعَ وَقَدْ وَضَعَتْ، فَقَالَ:

(١) وَضَعَتْ طِفْلَهَا، يُقَالُ: تُفِيتُ وَتُفِيتُ، وَهِيَ نِسَاءٌ وَنِصَاءٌ.

(٢) إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ: الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ، وَثَقْلَهُ لِبْنٌ مَعِينٌ، وَخَطْبَةُ الْجَنْهُودِ.

مَا لَهَا خَذَعْتَنِي خَذَعَهَا اللَّهُ. ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «سَبَقَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ، أُخْطِبُهَا إِلَى نَفْسِهَا» (هـ).

وقد اتفق المسلمون على أن العدة تكون في ثلاثة أشياء: في طلاق، أو موت، أو اختيار الأمة نفسها إذا أعتقت^(١).

وأجمعوا على أن عدة المتوفى عنها زوجها، وكل مطلقة يملك الزوج رجعتها، أو لا يملك حرة كانت أو أمة، أو مدبرة، أو مكاتبه= إذا كانت حاملاً أن تضع حملها^(٢).

وأجمعوا على أن عدتها قد انقضت بوضع حملها سواء علمت بوفاة زوجها أو طلاقه لها، أو لم تعلم^(٣).

وأجمعوا على أن المطلقة - وهي نكساء - أنها لا تعتد بدم النفاس؛ حتى تستأنف بالأقراء^(٤).

وأجمعوا على أن عدة المرأة تنقضي بالسقط^(٥) تسقطه^(٦).

وتجب العدة على المرأة إن خلا بها زوجها ولم يصبها، بإجماع الصحابة^(٧).

(١) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٧٩٤/٢)، كما في حديث بريرة الأتي بعد قليل.

(٢) أي: لم تعلم إلا بعد الوضع. وانظر نقل الإجماع في: الإجماع لابن المنذر (١٢٢)، الإنباه (الإقناع ١٣٠٠/٣)، التمهيد لابن عبد البر (٣٣/٢٠-٣٤).

(٣) النوادر (الإقناع ١٣٠١/٣).

(٤) الإجماع لابن المنذر (١٢٢).

(٥) بثليث الناء.

(٦) الإشراف (الإقناع ١٢٩٩/٣).

(٧) المقني (موسوعة الإجماع ٧٩٥/٢).

وأجمع أهل العلم على أنه لا سبيل للزوج على زوجته بعد انقضاء
العدة^(١).

وأجمعوا على أن كل معتدة من طلاق أو وفاة تحسب عدتها من
ساعة طلاقها أو وفاة زوجها^(٢).

الاعتداد بالأقراء وتفسيرها

وقال سبحانه: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

١٦٥٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيْرَ بَرِيْرَةٍ
فَانْخَارَتْ نَفْسَهَا، وَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ عِدَّةَ الْحُرَّةِ (حم، قط).

١٦٦٠- وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: أُمِرْتُ بِرَبْرَةٍ أَنْ
تَعْتَدَ ثَلَاثَ حِيضٍ (هـ).

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الطَّهَارَةِ: قَوْلُهُ ﷺ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: «تَجْلِسُ أَيَّامَ
أَفْرَاقِهَا».

١٦٦١- وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «طَلَاقُ
الْأُمَةِ تَطْلِيقَتَانِ، وَعِدَّتُهَا حِيضَتَانِ» (ت، د، بسند ض).

قال أبو محمد: (القرء) يطلق على الطهر وعلى الحيض، كما نص
على ذلك أئمة اللغة، ولم يجزم فيه ابن فارس بشيء، بل قال: «إنها
مشكلة»، وهي مشكلة أيضاً على الفقهاء، ومن أنفس ما يقال في
ذلك: أن يكون المراد: الطهر أو الحيض على وجه التخيير، من باب
استعمال المشترك في معنیه، والمخطب في ذلك سهل، لأن المقصود

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٤/٢١).

(٢) المصدر نفسه (٩٩/١٥).

الأكبر العلم ببراءة الرحم، وما يقدره الله من الرجعة، وهذان حاصلان على المعنيين.

وأجمع أهل العلم على عدة الأمة التي ليست بحامل من الطلاق: حيضتان، ومن الوفاة: شهران وخمسة ليال^(١).

وأجمعوا على أنه لا عدة على الأمة من وفاة سيدها، إنما عليها الاستبراء بحيضة إن كان يطؤها^(٢).

وأجمعوا على أن عدة المطلقة الأقراء وإن تباعدت، إن كانت غير مرتابة ولا مستحاضة^(٣).

ولا يعلم خلاف في حكم من ارتفعت حيضتها برضاها لا بارتبابها أن الأقراء عدتها، وإن تباعدت إذا كانت ممن تحيض^(٤).

ولا يختلف في امرأة تحيض في كل شهر مرة أو في كل ثلاثة أشهر مرة أنها تبرص حتى تتم لها ثلاثة قروء ولا بُدَّ^(٥).

وأجمعوا على أن المطلق الذي يملك الرجعة في المدخول بها: أنه له ذلك ما لم تنقضي العدة، فإذا انقضت العدة فهو خاطب من الخطاب^(٦).

واتفقوا على أن من طلق امرأته التي نكحها نكاحاً صحيحاً طلاقاً صحيحاً، وقد وطئها في ذلك النكاح في فرجها مرة

(١) الإجماع لابن المنذر (١٢٣).

(٢) الاستذكار (١٨/١٩٢).

(٣) الاستذكار (١٨/٤١).

(٤) الاستذكار (١٧/٢٧٢).

(٥) المعلى (الإقناع ٣/١٣٠٧).

(٦) الإجماع لابن المنذر (١١٢)، مراتب الإجماع (١٣٣).

فما فونها: أن العدة لها لازمة، وسواء كانت الطلقة أولى أو ثانية أو ثالثة^(١).

قال أبو محمد: الله أعلم بصحة الإجماع في المطلقة طلقة ثالثة. وليس في الكتاب ولا في السنة دليل صريح في أنها تعد، فلبس في مكنتها للعدة أمل يُرجى في عودها إلى زوجها، ولا هي ترثه ولا يرثها، ولو لا وحشة التفرد بالجهر في مسألة مضي على خلافها العمل لكانت كعلم اليقين .. ومن الأدلة على ذلك: أن الله قال في الطلاق الذي يكون له عدة: ﴿الطَّلُقُ مَرَّتَانِ﴾، أي: الطلاق الذي تعد فيه المطلقات، وأما الثالثة فهي كالفسخ وإن كان طلاقاً، ومنها: أن الله قال في المطلقات اللاتي يترصن ثلاثة قروء: ﴿وَيَعُولُهُنَّ أَحَقُّ بِرَيْثِنَّ﴾، فعلم من هذا أن ذلك الترتيب خاص بالمطلقات طلاقاً رجعيّاً.

وأجمعوا على أن عدة الكتائية المتوفى عنها زوجها، والمطلقة من المسلم، كعدة المسلمة^(٢).

وأجمعوا أن كل امرأة علمت طلاق زوجها لها حين طلقها أن السنة أن تبدئ عدتها من وقت وقوع طلاقها^(٣).

إحْدَادُ الْمُتَعَدِّ

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَسَّنَ أَنْفُسَهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغَ أَجَلُهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا قَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة].

(١) مراتب الإجماع (١٣٣).

(٢) الإنباه (الإقناع ٣/١٢٩٩).

(٣) مراتب الإجماع (١٣٦)، الاستدكار ١٨/٢٩٩.

١٦٦٢- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ امْرَأَةً تُوُفِيَ زَوْجُهَا، فَخَشِنُوا عَلَى عَيْنِهَا، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَأْذَنُوهُ فِي الْكَحْلِ، فَقَالَ: «لَا تَكْتَحِلْ»، كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَمْكُثُ فِي شَرِّ أَحْلَاسِيهَا^(١)، أَوْ شَرِّ بَيْتِهَا، فَإِذَا كَانَ حَوْلُ قَمَرٍ كَلَبُ رَمَتْ بِبَغْرَةٍ، فَلَا حَتَّى تَمْضِيَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا (ق).

١٦٦٣- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُجِدَّ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» (ق).

واحتج به من لم ير الإحداد على المطلقة.

وعدة الوفاة توجب شيئين: الإحداد، وترك الخروج من البيت، وعليه الاتفاق^(٢).

وقد أجمع أهل العلم على أن عدة الحرة المتوفى عنها زوجها، وليست بحامل أربعة أشهر وعشر، مدخولاً بها، أو غير مدخول، صغيرة لم تبلغ أو كبيرة قد بلغت^(٣).

وأجمعوا على أن من طلق زوجته طلاقاً تملك به نفسها، ثم توفي قبل انقضاء عدتها: أن عليها عدة الوفاة، وترثه^(٤).

ولا يعلم خلاف بين أهل العلم على أن الرجل إذا مات عن أم ولد: أنه لا بأس أن تطيب، وتخرج^(٥).

(١) المراد بالأحلاس: الثياب، وهي بمهملتين: جمع جلس - بكسر، ثم مكون، وهو: الثوب أو الكساء الرقيق يكون تحت البردة.

(٢) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٨٠١/٢).

(٣) الإجماع لابن المنذر (١٢١)، الاستذكار (١٠٢/١٨)، مراتب الإجماع (١٣٤).

(٤) الإشراف (الإفتاح ١٢٩٦/٣).

(٥) اختلاف العلماء للمروزي (الإفتاح ١٣١٨/٣)، المغني، المعلى، فتح البدي.

شرح صحيح مسلم للنووي، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٥٢/١).

وأجمعوا على أنه لا إحداث على المطلقة الرجعية، والمبتونة أثب بها منها بالمتوفى عنها زوجها^(١).

مَا تَجَنَّبُ الْحَادَّةُ وَمَا رُخِّصَ لَهَا فِيهِ

١٦٦٤- عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كُنَّا نُنْهَى أَنْ تُحْدَ عَلَي مِثْرٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَكْتَحِلُ، وَلَا تَطِيبُ، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ^(٢)، وَقَدْ رُخِّصَ لَنَا عِنْدَ الطُّهْرِ إِذَا اغْتَسَلْتَ إِحْدَانَا مِنْ مَحِيضِهَا فِي بُدَّةٍ مِنْ كُنْتِ^(٣) أَظْفَارٍ (ق).

وفي رواية قالت: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ - وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُحْدُ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، فَإِنَّهَا لَا تَكْتَحِلُ، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ، وَلَا تَمْسُ طَبِيبًا إِلَّا إِذَا طَهَرَتْ بُدَّةً مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ»^(٤).

١٦٦٥- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا لَا تَلْبَسُ الْمُعَصْفَرَ مِنَ الثِّيَابِ، وَلَا الْمُمَشَّقَةَ»^(٥)، وَلَا الْحُلِيَّ، وَلَا تَخْتَضِبُ، وَلَا تَكْتَحِلُ (حم، ن، د).

قال البيهقي: رَوَى مَوْقُوفًا، والمرفوع من رواية إبراهيم بن طهمان، وهو موثق من رجال الصحيحين، وقد ضعفه ابن

(١) الشهيد لابن عبد البر (٣٢١/١٧).

(٢) هو: ما عصب غزله، أي: يربط، وصُيغ معصوبًا، فيخرج موشى لبقاء ما عصب منه أيضا لم يصبغ.

(٣) الكُست ويروى القسط: مثل الكافور والفافور.

(٤) القُسط والأظفار: نوحان معروفان من البخور، وليسا من مقصود الطيب، رُخِّصَ فيه للمغتسلة من الحيض لإزالة الرائحة الكريهة، تنج به أثر الدم لا للطيب.

(٥) المصبوغة بالمشقة، وهي: المغرة، طين أحمر يصبغ به.

حزم، ولا بلغت إلى ذلك، فإن الدار قطني قد جزم بأن تضعيف من ضعفه إنما هو من قبل الإرجاء. وقد قيل إنه رجع عن ذلك.

١٦٦٦- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: طَلَّقْتُ خَالَتِي ثَلَاثًا، فَخَرَجَتْ تَجِدُ تَخْلًا لَهَا، فَلَقِيَهَا رَجُلٌ فَتَهَاَمَا، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «أُخْرِجِي، فَجُدِّي»^(١) تَخْلُكَ لَعَلَّكَ أَنْ تُصَدِّقِي مِنْهُ أَوْ تَفْعَلِي خَيْرًا» (م، حم، ن، د).

وسأتي في حديث فريضة نقل الإجماع.

١٦٦٧- وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمَّا أُصِيبَ جَعْفَرُ أُنَا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «تَسْلِي ثَلَاثًا»^(٢)، ثُمَّ اصْنَعِي مَا شِئْتَ» (حم).

وفي رواية قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْيَوْمَ الثَّلَاثَ مِنْ قَتْلِ جَعْفَرٍ، فَقَالَ: «لَا تُجِدِّي بَعْدَ يَوْمِكَ هَذَا» (حم)^(٣).

قال ابن المنذر: أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب المعصفرة ولا المصبوغة، إلا ما صبغ بسواد، فرخص فيه مالك والشافعي؛ لأنه لا يتخذ للزينة.

قال في (المتقى): وهو متأول على المبالغة في الإحداذ والجلوس للتعزية.

وأجمعوا على منع المرأة المحدة من لبس الحلي، ومن الطيب والزينة^(٤).

(١) اقطمي، جز وجد وجد، سواء.

(٢) أي: لبس السلاب، وهو ثوب الجداد ثلاثاً.

(٣) اختلف في وصله ولرساله، ولرساله أصح.

(٤) الإجماع لابن المنذر (١٢٥)، المقضي، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/ ٥٢).

أَيْنَ تَعْتَدُ الْمُعْتَدَةُ الْمَطْلُوقَةَ وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا ؟

وقال الله تعالى : ﴿ لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَتْحٍ مُبِينٍ ﴾ [الطلاق : ١].

١٦٦٨- عَنْ فُرَيْعَةَ بِنْتِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: خَرَجَ زَوْجِي فِي طَلَبِ أَعْلَاجٍ ^(١) لَهُ فَأَذْرَكُهُمْ فِي طَرَفِ الْقَدُومِ ^(٢) فَقَتَلُوهُ، فَأَتَانِي نَعْبُهُ وَأَنَا فِي دَارِ شَاسِعَةٍ مِنْ دُورِ أَهْلِي، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقُلْتُ: إِنَّ نَعْيَ زَوْجِي أَتَانِي فِي دَارِ شَاسِعَةٍ مِنْ دُورِ أَهْلِي، وَلَمْ يَدْعُ نَفَقَةً وَلَا مَالًا وَرِثَةً، وَلَيْسَ الْمَسْكَنُ لَهُ، فَلَوْ تَحَوَّلْتُ إِلَى أَهْلِي وَخَوَّيْتُ لَكَانَ أَرْفَقَ لِي فِي بَعْضِ شَأْنِي، قَالَ: «تَحَوَّلِي». فَلَمَّا خَرَجْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ أَوْ إِلَى الْحُجْرَةِ دَعَانِي أَوْ أَمَرَنِي فِدُعِيْتُ، فَقَالَ: «أَمْكِي فِي بَيْتِكَ الَّذِي أَتَاكَ فِيهِ نَعْيُ زَوْجِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ». قَالَتْ: فَأَعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، قَالَتْ: وَأُرْسِلَ إِلَيَّ عُثْمَانُ فَأَخْبَرَنِي، فَأَخَذَ بِهِ ^(٣) (الخمسة).

واتفق العلماء على أن المعتدة أي عدة كانت، تقيم في بيتها مدة عدتها ^(٤).

وأجمعوا أنها إن خرجت نهارًا، فليس لها أن تبيت إلا في منزلها ^(٥).

وقال الشافعي: إن كان رجعية فلا تخرج ليلاً ولا نهارًا. وقال أبو حنيفة: المتوفى عنها تخرج نهارًا، وأما المطلقة فلا تخرج مطلقًا.

(١) جمع عِلَج، على وزن: عَجَل: الرجل من العجم.

(٢) القدوم: جبل قرب المدينة.

(٣) أهله ابن حزم وعبد الحق بجهالة زينب بنت كعب بن عجرة.

(٤) مراتب الإجماع (١٣٨).

(٥) قاله المهيدي في (البحر الزخار)، انظر: نيل الأوطار (١٢/٥٩٠).

نَفَقَةُ الْمَبْتُوتَةِ وَسُكْنَاهَا

وقال سبحانه: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارِوهُنَّ لِضَعْفِهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦].

قال أبو محمد: من العلماء مَنْ حمل الآية على جميع المطلقات، ومنهم من خصّها بالرجعيات، ومنهم من جعل للمطلقة ثلاثاً السكنى دون النفقة، وانفقوا على أن الحامل تجب النفقة عليها مطلقاً.

١٦٦٩- عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا، قَالَ: «لَيْسَ لَهَا سَكْنَى، وَلَا نَفَقَةٌ» (م، حم).

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا قَالَتْ: طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا فَلَمْ يَجْعَلْ لِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَكْنَى وَلَا نَفَقَةً (عِ الْآخ).

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا أَيْضًا قَالَتْ: طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا، فَأَذِنَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَعْتَدَ فِي أَهْلِي (م).

١٦٧٠- وَعَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَوْجِي طَلَّقَنِي ثَلَاثًا، وَأَخَافُ أَنْ يُفْتَحِمَ^(١) عَلَيَّ، فَأَمَرَهَا فَتَحَوَّلَتْ (م، ن).

١٦٧١- وَعَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ حَدَّثَ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سَكْنَى وَلَا نَفَقَةً، فَأَخَذَ الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ كَفًّا مِنْ حَصَى فَحَصَبَهُ بِهِ^(٢)، وَقَالَ: وَبِذَلِكَ تُحَدَّثُ بِوَشْلٍ هَذَا؟ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا تَتْرُكُ كِتَابَ اللَّهِ وَسِتَّةَ نَبِيِّنا ﷺ لِقَوْلِ أَمْرَأَةٍ، لَا تُذَرِّي لَعْنَتَهَا حِطْلَتًا، أَوْ نَسِيَتَ (م).

(١) أي: يُدْخِلُ.

(٢) أي: رَمَاهُ.

١٦٧٢ - وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، قَالَ: أَرْسَلَ
مَرْوَانَ قَيْصَةَ بْنَ ذَوْبٍ إِلَى فَاطِمَةَ، فَسَأَلَهَا فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ
أَبِي حَقِصٍ بْنِ الْمُغِيرَةِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَرَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى بَعْضِ الْيَمَنِ، فَخَرَجَ مَعَهُ زَوْجُهَا، فَبَعَثَ إِلَيْهَا
بِطَلِيفَةٍ كَانَتْ بَقِيَتْ لَهَا، وَأَمَرَ عِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَيْمَةَ وَالْحَارِثَ بْنَ
مِثَامٍ أَنْ يَنْفِقَا عَلَيْهَا، فَقَالَا: لَا وَاللَّهِ، مَا لَهَا نَفَقَةٌ إِلَّا أَنْ تَكُونَ
حَامِلًا، فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «لَا نَفَقَةَ لَكَ إِلَّا أَنْ تَكُونِي حَامِلًا»
وَأَسْتَأْذِنْتُهُ فِي الْإِثْقَالِ فَأَذِنَ لَهَا، فَقَالَتْ: أَيْنَ أَتَقِفُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟
فَقَالَ: «عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ». وَكَانَ أَعْمَى نَضَعُ ثِيَابَهَا عِنْدَهُ،
وَلَا يَصِيرُهَا، فَلَمْ تَزَلْ هُنَاكَ حَتَّى مَضَتْ عِدَّتُهَا، فَأَتَتْهَا النَّبِيُّ ﷺ
أُسَامَةَ، فَرَجَعَ قَيْصَةُ إِلَى مَرْوَانَ فَأَخْبَرَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ مَرْوَانُ:
لَمْ نَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ امْرَأَةٍ، فَسَأَلْنَا بِالْعَصْمَةِ الَّتِي وَجَدْنَا
النَّاسَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: فَاطِمَةُ حِينَ بَلَغَهَا ذَلِكَ: بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ
اللَّهِ، قَالَ اللَّهُ: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ حَتَّى قَالَ: ﴿لَا تَذَرُونَهُنَّ﴾
اللَّهُ يُحَدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴿فَإِذَا أَمْرٌ يَحْدُثُ بَعْدَ الثَّلَاثِ؟﴾ (حم،
ن، د، م بمعناه).

قال أبو محمد: ليس في هذا الحديث ما يشكل على ما قلته قبل
قليل في المطلقة ثلاثًا، وأنه لا نص صريحًا على وجوب العدة
عليها، وليس في الحديث إلا أن النبي ﷺ أذن لها بالاتصال،
ولم يسم لها عدة، ولا جاء في كلامه لفظ العدة، وإنما هو من
كلام الراوي، وليس فيه - أيضًا - قبح العدة، ولا تنكير أن
ما يسمى الاستبراء بحيضة عدة. وسيأتي في حديث المخلصة أن
النبي ﷺ أمرها أن تعتد بحيضة.

وأجمعوا على أن النفقة واجبة للمطلقة طلاقاً بائناً إذا كانت حاملاً^(١).

واتفقوا على أن من لزمته نفقة؛ فقد لزمته كسوة المنفق عليه وإسكانه^(٢).

النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى لِلْمُعْتَدَةِ الرَّجْعِيَّةِ

وقال سبحانه: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجُوهِكُمْ وَلَا تُضَارَّوهُنَّ لِضَيْقِوْنَ عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَى حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأَنْتُمْ يُنْتَكَبُ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَايَرْتُمْ فَسَرِّضْ لَكُمْ الْآخَرَى ۖ﴾ [الطلاق].

١٦٧٣- عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: إِنَّ زَوْجِي فَلَانًا أُرْسِلَ إِلَيَّ بِطَلَاقٍ، وَإِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَهُ النَّفَقَةَ وَالسُّكْنَى فَأَبَوْا عَلَيَّ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ أُرْسِلَ إِلَيْهَا بِثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى لِلْمَرْأَةِ إِذَا كَانَ لِرِزْقِهَا عَلَيْهَا الرَّجْعَةُ» (ن، حم).

وأجمع أهل العلم على أن للمطلقة التي يملك الزوج رجعتها السكنى والنفقة^(٣).

وأجمعوا على أنه يلزم الرجل في النفقات ما يرفع الجوع من قوت البلد الذي هو فيه، ومن الكسوة ما يطرد البرد، وتجوز فيه الصلاة^(٤).

(١) الطحاوي في (شرح معاني الآثار ٣/٧٢)، الاستذكار ١٨/٦٨، ٦٩.

(٢) مراتب الإجماع (١٤٢).

(٣) الإشراف (الإقناع ٣/١٣٢٩)، مراتب الإجماع (١٣٧)، التمهيد لابن

عبد البر (١٤٩/١٩).

(٤) مراتب الإجماع (١٤٢).

واتفقوا على أن ذلك يلزم الأحمق والصغير في أموالهما^(١).

استبراء الأمة إذا ملكت

١٦٧٤ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي سَبْيِ
أَوْطَاسٍ: لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَحِيضَ، وَلَا غَيْرُ حَامِلٍ حَتَّى تَحِيضَ
حَبْضَةً (حم، د).

قال ابن تيمية: المسبية ليس عليها إلا الاستبراء باتفاق المسلمين^(٢).
وقال: والجارية إذا ملكت لم يلزم إلا استبراء واحد، وإن تعدد
الواطؤون لها^(٣).

قال أبو محمد: إذا كان الحيضة من أجل معرفة براءة الرحم من
الحمل، وعرف من طريق أخرى، كالتحليل، فهو في معناه،
ولا فرق.

(١) مراتب الإجماع (١٤٢).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١١١/٣٣).

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٤٦/٣٢).

الرضعة (١)

عَدَدُ الرُّضَعَاتِ الْمُحَرَّمَةِ

وقال سبحانه وتقدس: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرُّضْعَةِ﴾ [النساء: ٢٣].

١٦٧٥- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ» (ع إ لأخ).

١٦٧٦- وَعَنْ أُمِّ الْفَضْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: «أَتُحَرِّمُ الْمَصَّةُ؟» فَقَالَ: «لَا تُحَرِّمُ الرُّضْعَةُ وَالرُّضْعَتَانِ، وَالْمَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ».

وفي رواية: «لَا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةُ» (٢) وَلَا الْإِمْلَاجَتَانِ (م، حم).

١٦٧٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ قِيَمًا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمُنَّ، ثُمَّ تُسَخَّنُ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُنَّ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ (م، ن، د).

قال ابن تيمية: إذا ارتضع الطفل من امرأة خمس رضعات في الحولين قبل الفطام صار ولدها باتفاق الأئمة، وصار الرجل الذي در اللبن بوطنه آبا لهذا المرتضع باتفاق الأئمة (٣).

(١) يقال: الرضاع والرضاعة بالفتح، ويكسران.

(٢) المصة.

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٤/٣١).

رَضَاعُ الْكَبِيرِ

وقال عزّ من قائل: ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

وقال عزّ شأنه: ﴿وَفَصَلَّهِنَّ فِي غَامَيْنِ﴾ [لقمان: ١٤].

١٦٧٨- عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْغُلَامُ الْأَيْقَعُ^(١) الَّذِي مَا أَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَمَا لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْرٌ حَسَنٌ؟ وَقَالَتْ: إِنَّ امْرَأَةَ أَبِي حُدَيْفَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ سَالِمًا يَدْخُلُ عَلَيَّ وَهُوَ رَجُلٌ وَفِي نَفْسِ أَبِي حُدَيْفَةَ مِنْهُ شَيْءٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ» (م، حم).

١٦٧٩- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ^(٢) الْأَمْعَاءُ فِي الثُّدَيِ^(٣)»، وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ (ت) وَصَحَّحَهُ^(٤).

١٦٨٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ» (قط، وفيه مقال).

١٦٨١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي رَجُلٌ، فَقَالَ: «مَنْ هَذَا؟». قُلْتُ: أَخِي مِنَ الرِّضَاعِ.

(١) البافع الذي شارف الاحتلام.

(٢) أي: وسعها.

(٣) أي: في زمن الرضاع.

(٤) قال في (نيل الأوطار): «أخرجه أيضاً الحاكم وصححه، وأصله بالانقطاع؛ لأنه من رواية فاطمة بنت المنذر بن الزبير الأسدية، عن أم سلمة، ولم نسمع منها شيئاً لصغر سنّها إذ ذاك».

قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أَنْظُرِي مَنْ إِخْوَانُكَ»، فَإِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاهِدَةِ،
(عِ الْآتِ).

وعامة الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار على أن حرمة الرضاع
ثبت بإرضاع من له دون ستين، إلا عائشة فإنها فقالت: ثبتت حرمة
الرضاع بإرضاع البالغ كما ثبتت برضاع الطفل، وبه قال داود. وقال
أبو حنيفة: ثبتت الحرمة بإرضاع من له ستان ونصف، وقال زُفر:
ثلاث سنين، وفي رواية عن مالك له ستان وأيام^(١).

قال أبو محمد: الظاهر أن الرضاع المحرم هو رضاع الصغير
مطلقاً، ولو تجاوز الحولين إلى أن يُعْطَمَ، وأما رضاع الكبير من المرأة
فمعاذ الحق أن يبيع الشارع الحكيم أن يلتقم أجنبي ثدي امرأة أجنبية
حتى يشبع!! خمس مرات، وأما من يحتال على ذلك بحلب لبن
المرأة في إثناء ليشربه الرجل فهذا ليس برضاع، لا في اللغة ولا في
الشرع. والله أعلم بحقيقة خبر سالم، وأدنى أحواله أن يقال: هو حالة
خاصة.

يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ

١٦٨٢- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ عَلَى ابْنَةِ
حَمْزَةَ، فَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ، وَيَحْرُمُ
مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الرَّحِمِ». وَفِي لَفْظِهِ: «مِنَ النَّسَبِ» (ق).

١٦٨٣- وَهَنَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أَفْلَحَ أَخَا الْقُعَيْسِ جَاءَ يَسْتَلْزِمُ
عَلَيْهَا، وَهُوَ عَمُّهَا مِنَ الرُّضَاعَةِ بَعْدَ أَنْ نَزَلَ الْحِجَابُ، قَالَتْ: فَأَيُّتُ
أَنْ أَدْنَ لَهُ؟ فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرْتُهُ بِأَلَّذِي صَنَعْتُ، فَأَمَرَنِي
أَنْ أَدْنَ لَهُ (ع).

(١) شرح صحيح مسلم، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٤٦٥).

قال ابن تيمية: ولا فرق باتفاق المسلمين بين أولاد المرأة الذين رضعوا مع الطفل، وبين من وُلد لها قبل الرضاعة وبعد الرضاعة^(١).

واتفق أهل العلم على أن الرضاع الذي ليس رضاع ضرار، أو قصد به إيقاع التحريم يحرم منه ما يحرم من النسب^(٢).

واتفقوا أن أم الزوجة من الرضاعة بمنزلتها من الولادة، وأن ابنتها من الرضاعة كابنتها من الولادة ولا فرق، وكل ذلك في التحريم خاصة^(٣).

وقال ابن أبي ذئب: إرضاع الضرار لا يحرم، وهو الذي قصد به الإضرار.

شهادة المرأة الواحدة بالرضاع

١٦٨٤- عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ: أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ بَحَى بِنْتَ أَبِي إِمَابٍ، فَجَاءَتْ أُمُّهُ سَوْدَاءُ، فَقَالَتْ: قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا. قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَعْرَضَ عَنِّي، قَالَ: فَتَحَيْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ. فَقَالَ ﷺ: «وَكَيْفَ وَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّهَا قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا»، فَتَهَاؤُ عَنَّا (خ، حم).

وفي رواية: «دَعَاهَا عَنْكَ» (خ، حم، ن، ت).

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٣/٣٤).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (١٢٠).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (١٢١).

مَنْفَقَةُ

نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ وَتَقْدِيمُهَا عَلَى نَفَقَةِ الْأَقَارِبِ

وقال سبحانه: ﴿الزَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِهَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤].

١٦٨٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دِينَارُ أَنْفَقْتُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَدِينَارُ أَنْفَقْتُهُ فِي رَقَبَةٍ، وَدِينَارُ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَى مُسْكِينٍ، وَدِينَارُ أَنْفَقْتُهُ عَلَى أَهْلِكَ، أَغْظَمُهَا أَجْرُ الَّذِي أَنْفَقْتُهُ عَلَى أَهْلِكَ» (م، حم).

١٦٨٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَصَدَّقُوا». قَالَ رَجُلٌ: عِنْدِي دِينَارٌ. قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ». قَالَ: عِنْدِي دِينَارٌ آخَرُ. قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى زَوْجَتِكَ». قَالَ: عِنْدِي دِينَارٌ آخَرُ. قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ». قَالَ: عِنْدِي دِينَارٌ آخَرُ. قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى خَادِمِكَ». قَالَ: عِنْدِي دِينَارٌ آخَرُ. قَالَ: «أَنْتَ أَبْصَرُ بِهِ» (حم، ن، د)، وَلَكِنَّهُ قَدَّمَ الْوَلَدَ عَلَى الزَّوْجَةِ.

قال في (المتقى): واحتج به أبو عبيد في تحديد الغنى بخمسة دنانير ذهباً، تقويةً بحديث ابن مسعود في الخمسين درهماً.

وقد أجمع أهل العلم أن للمطلقة التي يملك زوجها الرجعة: السكنى والنفقة^(١).

واتفقوا على أن من لزمته نفقة زوجة أو والدين أو غيرهم، فقد لزمته كسوة المنفق عليه، وإطعامه. وهو بالنسبة إلى الطعام

(١) الإجماع لابن المنذر (١٢١).

ما يدفع الجوع من طعام البلد، وبالنسبة إلى الكسوة ما يدفع البرد وتجاوز فيه الصلاة^(١).

والنفقة على عيال المريض من رأس ماله، مات أو عاش بإجماع جميع أهل الإسلام^(٢).

مُراعاةُ حالِ الزوج في النفقة

وقال سبحانه: ﴿لِيُفَقِّ دُوسَعُونَ مَعْتَبَةً وَمَنْ قُدِّرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفَقِّ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً أَتَتْهَا سَجْعَلُ أَقْبَهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ۝﴾ (الطلاق).

١٦٨٧ - عَنْ مُعَاوِيَةَ الْقُسَيْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَقُلْتُ: مَا تَقُولُ فِي نِسَائِنَا؟ قَالَ: «أَطْعِمُوهُنَّ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَأَكْسُوهُنَّ مِمَّا تَكْتَسُونَ، وَلَا تَضْرِبُوهُنَّ، وَلَا تُبَحِّحُوهُنَّ» (د).

متى يجوز أن تأخذ المرأة من مال زوجها؟

وقال سبحانه: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَنَاطُتٌ حَافِظَاتٌ لِّأَمْوَالِهِنَّ مِمَّا كَسَبْنَ» (النساء: ٣٤).

١٦٨٨ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ هِنْدًا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَلَيْسَ يُعْطِينِي مِمَّا يَكْفِينِي وَوَلَدِي، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَقَالَ: «خُذِي مِمَّا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ» (ق).

ولا خلاف أن حفظ الزوجة لمال زوجها فرض^(٣).

(١) مراتب الإجماع، المفني، شرح صحيح مسلم، فتح الباري (موسوعة الإجماع ١١٢٦/٢).

(٢) المحلى (موسوعة الإجماع ٩٩٤/٢).

(٣) المحلى (موسوعة الإجماع ٥٢٦/١).

هَلْ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَطْلُبَ الْفِرَاقَ إِذَا أَحْسَرَ الزَّوْجُ ؟

وقال الله جلَّ شأنه : ﴿ سَبِّحْمَلَأَنَّهُ بِعَدِّ خُسْرٍ مُتَرَا ﴾ [الطلاق : ٧].

١٦٨٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي الرَّجُلِ لَا يَجِدُ مَا يُتَّقَى عَلَى امْرَأَتِهِ، قَالَ : « يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا » (١).

أجمع أهل العلم أنه يجوز الإبقاء على الزوجية حال إحصار الزوج بالنفقة إذا رضيت الزوجة بذلك (٢).

النَّفَقَةُ عَلَى الْقَرِيبِ وَمَنْ قَدِمَ إِلَيْهِ

وقال سبحانه : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ [البقرة : ٢١٥].

١٦٩٠- وَعَنْ طَارِقِ الْمُحَارِبِيِّ، قَالَ : قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ عَلَى الْمِنْبَرِ يَخْطُبُ النَّاسَ، وَهُوَ يَقُولُ : «يَدُ الْمُعْطَى الْعُلْيَا، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ : أُمُّكَ وَأَبَاكَ، وَأَخْتُكَ وَأَخَاكَ، ثُمَّ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ» (ن).

وتلزم المرأة بنفقة القريب كما يلزم الرجل، إلا أن نفقة الولد لا تجب على المرأة ما دام الأب قادراً عليها، وهذا عمل جميع أهل الإسلام قديماً وحديثاً (٣).

وانعقد الإجماع على أنه يجب على الولد المؤسر نفقة أبيه المعسرين اللذين لا كسب لهما ولا مال (٤).

(١) الحديث رده أبو حاتم بلفظ أحد رواه.

(٢) فتح الباري (موسوعة الإجماع ١١٢٨/٢).

(٣) المعلى (موسوعة الإجماع ١١٢٩/٢).

(٤) المغني، مراتب الإجماع، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١١٣٠/٢).

وعلى الوارث نفقة مورثه بقدر ميراثه، وهو قول عمر وزيد، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة^(١).

مَنْ أَحَقُّ بِكَفَالَةِ الطُّفْلِ

وقال جل شأنه: ﴿لَا تُنْكَرُوا وَلِدَافِئُهَا وَلَا مَوْلُودَ لَهُ يُولَدُ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

وقال سبحانه: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥].

١٦٩١- عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: أَنَّ ابْنَةَ حَمْزَةَ اخْتَصَمَ فِيهَا عَلِيٌّ وَجَعْفَرُ بْنُ زَيْدٍ، فَقَالَ عَلِيٌّ: أَنَا أَحَقُّ بِهَا هِيَ ابْنَةُ عَمِّي. وَقَالَ جَعْفَرٌ: بِنْتُ عَمِّي وَخَالَتُهَا تَحْتِي. وَقَالَ زَيْدٌ: ابْنَةُ أَخِي. فَقَضَىٰ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِخَالَتِهَا، وَقَالَ: «الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ» (ق).

١٦٩٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَ بَطْنِي لَهُ وَعَاءٌ، وَحِجْرِي لَهُ حِوَاءٌ، وَتُدْنِي لَهُ سِقَاءً، وَزَعَمَ أَبُوهُ أَنَّهُ يَنْزِعُهُ مِنِّي، فَقَالَ: «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي» (حم، د، ك).

١٦٩٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيْرَ غُلَامًا بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ (حم، ت، ه).

وفي رواية: أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ زَوْجِي يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِابْنِي وَقَدْ سَقَانِي مِنْ بَثْرِ أَبِي حَبَّةٍ، وَقَدْ تَقَعْنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَهْمَا عَلَيْهِ». فَقَالَ زَوْجُهَا: مَنْ يُحَاقِنِي فِي وَلَدِي؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَذَا أَبُوكَ وَهَذِهِ أُمُّكَ، فَخُذْ بِدِرْأَيْهِمَا شَيْئًا». فَأَخَذَ بِدِرْأَيْ أُمِّهِ، فَأُتِلَقَتْ بِهِ (ن، د).

(١) المعلى (موسوعة الإجماع ١١٣٠/٢).

١٦٩٤- وَعَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ جَدَّةً أَسْلَمَ وَأَبَتْ امْرَأَتَهُ أَنْ تُسَلِّمَ، فَجَاءَ بَابِنَ لَهُ صَغِيرٌ لَمْ يَتَلَعَّ، قَالَ: فَاجْلَسَ النَّبِيُّ ﷺ الْأَبَ هَاهُنَا وَالْأُمَّ هَاهُنَا، ثُمَّ خَيْرَهُ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ اهْدِهِ، فَذَهَبَ إِلَى أَبِيهِ» (حم، ن). وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ الْوَلَدَ أَنْشَى.

قال ابن تيمية: الحديث الوارد في تخيير الجارية ضعيف^(١).

وأجمع العلماء على أنه إذا افترق الزوجان ولهما طفل، ذكرًا كان أو أنثى، فأمه أولى الناس بكفالته إذا كملت الشرائط فيها^(٢).

قال أبو محمد: من شرائط ذلك: أن تكون سالحة، وأن لا تنكح.. ودلت التجارب على أن بقاء الولد ذكرًا أو أنثى عند الأم أولى من ذهابه إلى الأب، في الغالب.

وأجمعوا على أن الأب أولى من الخالة بالحضانة^(٣).

ولا يُعلم خلاف بين الصحابة على أن الغلام إذا بلغ سبع سنين، وليس بمعتوه، فإنه يُخير بين أبويه إذا تنازعا فيه، فمن اختاره منهما؛ فهو أولى به^(٤).

النَّفَقَةُ عَلَى الرِّقِيقِ وَالْخَدَمِ وَالرَّقِيقِ بِهِمْ

وقال سبحانه: ﴿فَكَانَ ذَا الْقَرْيَةِ حَقْمًا وَالْمَسْكِينِ وَآلِ السَّبِيلِ﴾ [الروم: ٣٨].

١٦٩٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكُسُوتُهُ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يُطِيقُ» (م، حم).

(١) مجموع الفتاوى (١١٠/٣٤).

(٢) المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٣٦٢).

(٣) نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٣٦٢).

(٤) المغني (موسوعة الإجماع ١/٣٦٣).

١٦٩٦- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «هُمْ إِخْوَانُكُمْ خَوَلُوكُمْ^(١)، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ؛ فَأَعِينُوهُمْ عَلَيْهِ» (ق).

١٦٩٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا أُنِيَ أَحَدُكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ، فَإِنْ لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ فَلْيَتَنَاوَلْهُ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ، أَوْ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ؛ فَإِنَّهُ وَلِيَّ حَرَّةٍ وَعِلَاجَةٍ» (ع).

قال ابن تيمية: يجب على الرجل أن ينفق على ولده وبهائمته وزوجته بإجماع المسلمين، ونفقته على نفسه أوجب^(٢).

وأجمع العلماء على أنه يجب إطعام الرقيق وكسوته مما يأكل أمثاله، ويلبسون. ويستحب للسيد أن يطعم عبده مما يأكل، وأن يلبسه مما يلبس. واتفقوا على أنه يلزم السيد أن يسكن عبده وأمه^(٣).

واتفقوا على أن نفقة العبد والأمة إذا لم يكن لهما صنعة يكتسبان منها واجبة على السيد. واتفقوا على أن ذلك يلزم السيد الصغير والأحمق في أموالهما^(٤).

(١) القول: حشم الرجل وأتباعه.

(٢) مجموع الفتاوى (٥٣٥/٨).

(٣) فتح الباري عن ابن المنذر، مراتب الإجماع، شرح صحيح مسلم، نيل الأوطار عن ابن المنذر والمهدي (موسوعة الإجماع ٤٦٨/١).

(٤) مراتب الإجماع، المغني، نيل الأوطار عن المهدي وغيره (موسوعة الإجماع ٤٦٨/١).

مطلوب

مَنْ يَكُونُ الْخُلْعُ وَحَوْضُهُ وَمَا حِدَّتُهُ ؟

وقال تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفِيقَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

١٦٩٨- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ بْنِ شِمَّاسٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي مَا أَغْنَيْتُ عَلَيْهِ فِي خُلْعِي وَلَا دِينَ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْبَلِ الْحَدِيثَ، وَطَلِّفِيهَا تَطْلِيفَةً» (خ، ن).

١٦٩٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَعْتَدُ بِحَيْضَةٍ (د، ت).

١٧٠٠- وَعَنْ الرَّبِيعِ بْنِ مُعَوَّذٍ: أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَوْ أَمَرَتْ أَنْ تَعْتَدُ بِحَيْضَةٍ (ت).

وقد حكي الإجماع عن الصحابة على أنه ليس على المختلعة إلا الاستبراء بحیضة^(١).

قال أبو محمد: ومع هذا الإجماع المحكي، فقد ذكر الترمذي في (سننه): أن أكثر أهل العلم من أصحاب النبي وغيرهم يقولون: عدة المختلعة هي عدة المطلقة^(٢). وقد نصر القول بأنه ليس بطلاق العلامة ابن الوزير نصراً مؤزراً.

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١١٠/٣٢).

(٢) سنن الترمذي (٤٩٢/٣).

وأجمع جمهور العلماء على أن الخلع والفدية والصلح جائز بين الزوجين في قطع العصمة بينهما، وأن ما أعطته على ذلك حلال إذا كان على مقدار الصداق فما دونه، وكان من غير إضرار منه بها، ولا إساءة إليها، إلا بكر بن عبد الله المزني، فإنه شذ، فقال: لا يحل له أن يأخذ منها شيئاً على حال^(١).

وأجمعوا على أنه لا سبيل للخالع على زوجته، وأنها أملك بنفسها^(٢).

ولم يختلف أهل العلم في أن الخلع يحصل به اليقونة، ولا ميراث فيه بينهما^(٣).

واتفق الفقهاء على أن الخلع يصح من الأجنبية^(٤).

واتفقوا على أن الزوج إذا أضرّ بزوجه ظلماً أنه لا يأخذ منها شيئاً على مفارقتها أو طلاقها^(٥).

والخلع بأكثر من الصداق صحيح، وهو قول عثمان وابن عباس وابن عمر، ومثل هذا يشتهر فلم ينكر، فيكون إجماعاً، ودوي عن علي أنه لا يأخذ أكثر مما أعطاه، ولم يصح ذلك عنه^(٦).

قال أبو محمد: بهذه الإجماعات مع التصوص السابقة يتبين أن الخلع فسخ وليس بطلاق، وأنه لا توارث بينهما، وهو الحق.

(١) الاستذكار (١٧/١٧٥)، المغني، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٣٩٣).

(٢) الإناء (الإقناع ٣/١٢٨٠).

(٣) الاستذكار (٢٧/١٨٩)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٣/١٥٥).

(٤) النكت (الإقناع ٣/١٢٧٩).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (١٣٠).

(٦) المغني (موسوعة الإجماع ١/٣٩٤).

الْمُحْكَمُ

وقال سبحانه : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْكِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ شَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝١ ﴾ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِمَّنْ إِسَاءَ بِهِمْ مَا هُمْ بِأُمَّهَاتِهِمْ إِنَّمَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا الَّتِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ ۝٢ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكَ نَوْعُطُونَ بِهِ ۝ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝٣ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَمَاطَعًا يَسْتَيْنِ مِتَّيْكَمَا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝٤ ﴾ [المجادلة].

١٧٠١ - عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ امْرَأً قَدْ أُوتِيتُ مِنْ جَمَاعِ النِّسَاءِ مَا لَمْ يُوْتِ غَيْرِي، فَلَمَّا دَخَلَ رَمَضَانُ ظَاهَرْتُ مِنْ امْرَأَتِي حَتَّى يَنْسَلِخَ رَمَضَانُ فَرَقًا^(١) مِنْ أَنْ أُصِيبَ فِي لَيْلَتِي شَيْئًا، فَاتَّبَعْتُ^(٢) فِي ذَلِكَ إِلَى أَنْ يُذَرَّكَ النُّهَارُ، وَأَنَا لَا أَقْدِرُ أَنْ أَتَزَعَ، فَيَنْمَ هِيَ تَخْدُمُنِي مِنَ اللَّيْلِ، إِذْ تَكْشَفُ إِلَيَّ مِنْهَا شَيْءٌ، فَوَبَّتُ عَلَيْهَا، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ غَدَوْتُ عَلَى قَوْمِي فَأَخْبَرْتُهُمْ خَبْرِي، وَقُلْتُ لَهُمْ: انْطَلِقُوا مَعِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبِرْهُ بِأَمْرِي، فَقَالُوا: وَاللَّهِ لَا تَفْعَلِ، تَخْشَوْنَ أَنْ يَنْزَلَ فِيْنَا قُرْآنٌ، أَوْ يَقُولَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَالَةً يَتَقَى عَلَيْنَا عَارُهَا، وَلَكِنْ أَذْهَبَ أَنتَ، وَاصْنَعِ مَا بَدَأَ لَكَ. فَخَرَجْتُ حَتَّى أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ خَبْرِي، فَقَالَ لِي: «أَنْتَ بِذَاكَ؟»، فَقُلْتُ: أَنَا بِذَاكَ. فَقَالَ: «أَنْتَ بِذَاكَ؟». قُلْتُ: أَنَا بِذَاكَ. فَقَالَ: «أَنْتَ بِذَاكَ؟». قُلْتُ: نَعَمْ، هَا أَنَا ذَا، فَاغْضِ فِي حُكْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَأَنَا صَابِرٌ لَهُ. قَالَ: «أَعَيْتُ رَقَبَةً».

(١) خوفًا.

(٢) التتابع: الوقوع في الشر من غير فكرة ودوية، والمتابعة عليه.

فَضَرَبْتُ صَفْحَةَ رَقَبَتِي بِيَدِي، وَقُلْتُ: لَا - وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ -
مَا أَصْبَحْتُ أَمْلِكُ غَيْرَهَا. قَالَ: «فَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ». قَالَ: قُلْتُ:
يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَهَلْ أَصَابَنِي مَا أَصَابَنِي إِلَّا فِي الصَّوْمِ؟ قَالَ:
«نَتَصَدَّقُ». قَالَ: قُلْتُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَقَدْ بَشَّائِلَتَا وَخَشَّائِلًا^(١) مَا
لَنَا عِشَاءُ. قَالَ: «اذهَبْ إِلَى صَاحِبِ صَدَقَةِ بَنِي زُرَيْقٍ، فَقُلْ لَهُ فَلْيَدْفَعْهَا
إِلَيْكَ، فَاطْعِمْ عَنْكَ مِنْهَا وَسَقَا مِنْ ثَمَرِ مِثْنَيْنِ مِسْكِينًا، ثُمَّ امْنَعْنِ
بَسَائِرَهُ^(٢) عَلَيْكَ وَعَلَى عِيَالِكَ». قَالَ: فَرَجَعْتُ إِلَى قَوْمِي فَقُلْتُ:
وَجَدْتُ عِنْدَكُمْ الضِّيقَ وَسُوءَ الرَّأْيِ، وَوَجَدْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
السَّعَةَ وَالْبَرَكَةَ، وَقَدْ أَمَرَ لِي بِصَدَقَتِكُمْ فَادْفَعُوهَا إِلَيَّ، قَالَ: فَادْفَعُوهَا
إِلَيْهِ (حم، د، ت) ^(٣).

١٧٠٢ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُنَظَّاهِرِ يُوَاقِعُ قَبْلَ أَنْ
يَكْفُرَ، قَالَ: «كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ» (ت، هـ) ^(٤).

١٧٠٣ - وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ أَعْطَاهُ مِكَتَلًا فِيهِ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا، فَقَالَ: «أَطْعِمَهُ مِثْنَيْنِ مِسْكِينًا،
وَذَلِكَ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مِدَّةً» (قط، ت، بمعناه).

١٧٠٤ - وَعَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ مَالِكِ بْنِ ثَعْلَبَةَ، قَالَتْ: ظَاهَرَ مِنِّي أَوْسُ
بْنُ الصَّامِتِ، فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَشْكُو إِلَيْهِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ
يُجَادِلُنِي فِيهِ، وَيَقُولُ: اتَّقِ اللَّهَ، فَإِنَّهُ ابْنُ عَمِّكَ، فَمَا بَرَحَ حَتَّى نَزَلَ

(١) يقال: رجلٌ رَخَشٌ بالسكون: إذا كان جالعا لا طعام له، وقد لوحش: إذا جاع.

(٢) ياقه.

(٣) وقد أهله عبد الحق بالانقطاع، وأن سليمان بن يسار لم يُدرك سلمة، وقد حكى

ذلك الترمذي عن البخاري، وفي إسناده أيضا: محمد بن إسحاق، وقد عتقه.

(٤) هو من رواية سليمان بن يسار، عن سلمة بن صخر، قال البخاري في (علل الترمذي ١٧٥): «هذا حديث مرسل، لم يُدرك سليمان بن يسار سلمة بن صخر».

الْقُرْآنُ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّدُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ إِلَى الْفَرَضِ، فَقَالَ: «يُعْتَقُ رَقَبَةً». قَالَتْ: لَا يَجِدُ. قَالَ: «فَيَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ». قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ شَيْخٌ كَبِيرٌ مَا بِهِ مِنْ صِيَامٍ. قَالَ: «فَلْيُطْعِمْ سِتِينَ مِسْكِينًا». قَالَتْ: مَا عِنْدَهُ مِنْ شَيْءٍ يَتَصَدَّقُ بِهِ. قَالَتْ: فَأَنِّي سَاعَتِي بِعَرَقٍ^(١) مِنْ تَمْرٍ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَنِّي سَاعَتِي بِعَرَقٍ آخَرَ. قَالَ: «قَدْ أَحْسَنْتِ، أَذْهَبِي فَأُطْعِمِي بِهِمَا عَنْهُ سِتِينَ مِسْكِينًا، وَأَرْجِعِي إِلَى ابْنِ عَمِّكَ». وَالْعَرَقُ سِتُونَ صَاعًا (د)^(٢).

من لا يصح طلاقه لا يصح ظهاره بلا خلافٍ يُعلم^(٣).

قال ابن تيمية: كفارة الظهار أن يعتق رقبةً، فإذا لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينًا، وإذا فعل ذلك حل له ذلك باتفاق المسلمين^(٤).

وأجمع أهل العلم على أن صريح الظهار أن يقول الرجل لامرأته: أنت علي كظهر أمي^(٥).

وأجمعوا على أن الظهار يكون بقوله: أنت علي كظهر خالتي وعمتي كما يكون بالأم، إلا الشافعي فإنه قال: ليس إلا بالأم خاصة^(٦).

(١) العَرَقُ: السَّيْفَةُ المنسوجة من الخوص وغيره قبل أن يجعل منه الزَّئِيلُ أو الزَّئِيلُ نفسه.

(٢) إسناده ضعيفٌ، لأن فيه: معمر بن عبد الله بن حنظلة، مجهولٌ، لم يرو عنه إلا محمد بن إسحاق.

(٣) المغني (موسوعة الإجماع ٧٧٦/٢).

(٤) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٧/٣٤).

(٥) الإجماع لابن المنذر (١١٨)، الاستذكار (١٤٦/١٧)، الموضح (الإقناع ١٣٤٣/٣).

(٦) النوادر (الإقناع ١٣٤٢/٣).

قال أبو محمد: وكذلك قال أهل الظاهر.

وأجمعوا على أن من عزم على الظهار لا يصير مظاهراً بمجرد ذلك^(١).

واتفقوا على أنه من لم يحرم امرأته ولا مثلها بشيء من كل ما يحرم على المسلم أي كان، ولا تمادى في إيلائه = أنه غير مظاهر^(٢).

وأجمعوا على أن الظهار يقع من العبد^(٣).

وأجمعوا على أن كفارة الظهار تجب بشرطين: الظهار والعود^(٤).

قال أبو محمد: واختلفوا في المراد بالعود الذي جاء في آية الظهار ﴿ثم يعودون لما قالوا﴾، فقيل: العود لما قاله من الظهار، أي: أن يظاهر مرة أخرى، وقيل: أن يرجع عن مظاهرتة، وهو قول الأكثر، وكلاهما محتمل، والحديث يؤيد ما قاله الأكثرون.

وأجمعوا على أن من وجب عليه كفارة فأعتق عنها رقبة مؤمنة = أن ذلك يجزئ عنه^(٥).

واتفقوا على أن الحر الواجد لرقبة مؤمنة سليمة بالغة، ليست ممن تعتق عليها إن ملكها، ولا هي من المكاتبين، ولا من

(١) فتح الباري من الخطابي (موسوعة الإجماع ٧٧٦/٢).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (١٤٧).

(٣) الإجماع لابن المنذر (١١٨)، الاستذكار (١٤٦/١٧)، فتح الباري عن ابن

بطال (موسوعة الإجماع ٧٧٦/٢).

(٤) النكت، الإيضاح (الإقناع ١٣٤٣/٣، ١٣٤٤).

(٥) الإشراف (الإقناع ١٣٤٤/٣).

المُدْبِرِينَ، وَلَا أُمَّ وَلَدٍ، وَلَا فِيهَا شَرِكٌ = لَا يَجْزِيهِ صَوْمٌ وَلَا إِطْعَامٌ^(١).

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ عَجَزَ عَنْ رَقَبَةٍ أَوْ رَقَبَةٍ كَانَتْ؛ فَلَا يَجْزِيهِ إِلَّا الصَّوْمُ^(٢).

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ صَامَ بَعْضَ الشُّهُرِينَ ثُمَّ قَطَعَهُ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ: أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَأْنِفَ^(٣).

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ صَامَ بِالْأَهْلَةِ أَنْ صَوْمَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ يَجْزِي، كَانَتْ ثَمَانِيَةً وَخَمْسِينَ، أَوْ تِسْعَةً وَخَمْسِينَ يَوْمًا^(٤).

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ صَامَ بِغَيْرِ الْأَهْلَةِ أَنْ صَوْمَ سِتِينَ يَوْمًا يَجْزِي عَنْهُ^(٥).

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ صَامَ شَهْرًا عَنْ ظَهْرِهِ، ثُمَّ جَامَعَ نَهَارًا عَامِدًا: أَنَّهُ يَتَدَيُّ الصَّوْمَ^(٦).

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ كَفَّارَةَ الْعَبْدِ الْمَجْمُوعِ عَلَيْهَا: الصَّوْمُ، وَاتَّخَفُوا فِي الْعَتَقِ وَالْإِطْعَامِ^(٧).

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمَظَاهِرَ إِنْ لَمْ يَمَسَّ بِشَيْءٍ مِنْ جَسْمِهِ حَلَّ شَيْءٌ مِنْ جَسْمِ زَوْجَتِهِ الَّتِي ظَاهَرُ مِنْهَا حَتَّى يُكْفَرَ = إِنَّهُ قَدْ أَذَى مَا عَلَيْهِ،

(١) مراتب الإجماع (١٤٦).

(٢) مراتب الإجماع (١٤٦).

(٣) الإجماع (١١٩).

(٤) الإجماع (١٢٠).

(٥) الإجماع (١٢٠).

(٦) الإجماع (١٢٠).

(٧) الاستدكار (١٦/١٤٦).

وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ وَطءَ المظاهر للتي ظاهر منها حرام قبل كفارة الظهار، وعلى أنه حلال بعدها^(١).

وإن وطئ غير المرأة التي ظاهر منها ليلاً لم ينقطع التسامع في الصيام بلا خلاف^(٢).

وإذا ظاهر من نسائه الأربع بلفظ واحد، فقال: أتتني علي كظهر أمي = فليس عليه أكثر من كفارة، وذلك بلا خلاف يُعرف بين الصحابة^(٣).

مَنْ حَرَّمَ زَوْجَتَهُ أَوْ أُمَّتَهُ

وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا ءَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٧].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تَحْرِمُ مَا ءَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَيَّنَ مَرَضَاتُ أَرْوَاحِكُمْ وَأَنَّهُ عَفْوٌ رَحِيمٌ ۝١ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ فَحْلَةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ مُوَلِّكُكُمْ وَلَهُ الْعِلْمُ لَكُمْ﴾ [التحریم: ١].

١٧٠٥- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَهِيَ يَمِينٌ يَكْفُرُهَا، وَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُتُوءٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] (ق).

١٧٠٦- وَعَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَتْ لَهُ أُمَةٌ يَطْوُهَا، فَلَمْ تَزَلْ بِهِ عَائِشَةً وَحَفْصَةً حَتَّى حَرَّمَهَا عَلَيْهِ

(١) مراتب الإجماع (١٤٧)، بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ٧٧٧/٢، ٧٧٨).

(٢) بداية المجتهد، مراتب الإجماع، المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٩٣٤/٢).

(٣) المغني (موسوعة الإجماع ٩٣٤/٢).

نفسه، فانزل الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ إلى
 آخر الآية (ن).

الطلاق

وقال سبحانه: ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ نِسَاءً أَرْبَعَةً أَشْهُرًا فَإِنْ فَاتَهُمْ ذَلِكَ فَارْتَدُّوا إِلَيْهَا وَإِنْ أَرَادَا طَلَاقًا فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٧-٢٢٨].

١٧٠٧- عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «أَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ وَحَرَمٍ، فَجَعَلَ الْحَرَامَ حَلَالًا، وَجَعَلَ فِي الْيَمِينِ الْكُفَّارَةَ» (ت، هـ، بسند ضعيف)، وَذَكَرَ (ت): أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنِ الشَّعْبِيِّ مُرْسَلًا، وَأَنَّهُ أَصَحُّ.

١٧٠٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ يُوقَفُ حَتَّى يُطَلَّقَ، وَلَا يَقْعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ حَتَّى يُطَلَّقَ، يَعْنِي: الْمُؤَلِّي (خ)، وَقَالَ: وَيُذَكَّرُ ذَلِكَ عَنْ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَعَائِشَةَ، وَاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٧٠٩- وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: أَذْرَكْتُ بِضْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كُلُّهُمْ يَقِفُونَ الْمُؤَلِّيَ ^(١) (شافعي، قط).

قال ابن تيمية: الإيلاء، هو: الحلف والقسم. والمراد بالإيلاء هنا: أن يحلف الرجل أن لا يوطأ امرأته، وهو إذا حلف بما عهده بالله كان مؤلًّا ^(٢).

وأجمع أهل العلم على أن كل يمين منعت جناسًا: أنها لإيلاء، وأن الفيمى: الجماع، ما لم يكن له حلل ^(٣).

(١) أي: يطلبون منه أن يقف عن الإيلاء، إما أن يفي، وإما أن يطلق.

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٥٢/٣٣).

(٣) الإجماع لابن المنذر (١١٨)، الاستذكار (١٠١/١٧)، الإجماع، الإيلاء (الإقناع ١٣٣٧/٣).

واتفقوا على أن الحالف بالله عز وجل أن لا يبطأ زوجته أكثر من أربعة أشهر قد آلى، ويجري عليه أحكام الإيلاء^(١).

ولا خلاف بين العلماء أن مجرد الإيلاء لا يوجب طلاقاً، ولا كفارة، ولا مطالبة بالفيئة، وأنه لا يقع على المولي طلاق قبل أربعة أشهر^(٢).

وأجمع الفقهاء أنه إذا وقع الطلاق بعد الأربعة الأشهر فإنها تعدّ عدة المطلقة، إلا جابر بن زيد، فإنه يقول: لا تعدّ إذا كانت قد حاضت ثلاث حيض في الأربعة الأشهر^(٣).

قال أبو محمد: ما قاله جابر بن زيد محض عقل لم ينظر إلى قول الله تعالى في الإيلاء: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَیْنَ أَنْفُسَهُنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٧-٢٢٨].

وأجمعت الأمة على ارتفاع حكم الإيلاء في الأمة^(٤).

وجمهور العلماء على أن المولي إذا فاء بالوطء، وحث نفسه؛ فعليه الكفارة، إلا رواية عن إبراهيم والحسن، أنهما قالاً: لا كفارة عليه إذا فاء؛ لأن الله غفر له، ورحمه^(٥).

(١) الإنباه (الإقناع ٣/١٣٣٣)، مراتب الإجماع لابن حزم (١٢٥).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (٢٧٩/٦)، ابن نعيم (مجمع الفتاوى ٣٨٣/٢٨، ٥٢/٣٣).

(٣) الاستذكار (٩١/١٧).

(٤) الاستذكار (١٧/١٤٠).

(٥) الاستذكار (١٧/١٠٢)، مراتب الإجماع لابن حزم (١٢٥).

شَهَادَاتُ

وقول الله جلّ شأنه: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ اَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ اِلَّا اَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ اَحَدِهِمْ اَرْبَعٌ شَهَادَاتٍ بِاللّٰهِ اِنَّهُ لَمِنَ الصّٰدِقِيْنَ ۝١ وَالْخَامِسَةُ اَنْ لَعْنَتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ اِنْ كَانَ مِنَ الْكٰذِبِيْنَ ۝٢ وَيَدْرُءُ عَنْهَا الْعَذَابَ اَنْ تَشْهَدَ اَرْبَعٌ شَهَادَاتٍ بِاللّٰهِ اِنَّهُ لَمِنَ الْكٰذِبِيْنَ ۝٣ وَالْخَامِسَةُ اَنْ غَضِبَ اللّٰهُ عَلَيْهَا اِنْ كَانَ مِنَ الصّٰدِقِيْنَ ۝٤﴾ [النور].

١٧١٠- عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللّٰهُ عَنْهُمَا: اَنْ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ، وَانْتَقَى مِنْ وَلَدِهَا، فَفَرَّقَ رَسُوْلُ اللّٰهِ ﷺ بَيْنَهُمَا، وَالْحَقُّ الْمَوْلَدُ بِالْمَرْأَةِ (ع).

١٧١١- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، اَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللّٰهِ بْنِ حُمَرَ: يَا اَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْمُتَلَاعِنَانِ اَيَفَرَّقُ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: سُبْحَانَ اللّٰهِ، نَعَمْ اِنْ اَوَّلُ مَنْ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ فَلَانُ بْنُ فُلَانٍ، قَالَ: يَا رَسُوْلَ اللّٰهِ، اَرَأَيْتَ لَوْ وَجَدْنَا امْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ كَيْفَ يَصْنَعُ؟ اِنْ تَكَلَّمْتَ تَكَلَّمْتُ بِأَمْرِ عَظِيمٍ، وَاِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ؟ قَالَ: تَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يُجِبْهُ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ اَتَاهُ، فَقَالَ: اِنَّ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ اُبَشِلْتُ بِهِ، فَأَنْزَلَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ هَؤُلَاءِ الْاَيَاتِ فِي (مُورَةِ النُّوْرِ): ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ اَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ اِلَّا اَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ اَحَدِهِمْ اَرْبَعٌ شَهَادَاتٍ بِاللّٰهِ اِنَّهُ لَمِنَ الصّٰدِقِيْنَ ۝١ وَالْخَامِسَةُ اَنْ لَعْنَتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ اِنْ كَانَ مِنَ الْكٰذِبِيْنَ ۝٢ وَيَدْرُءُ عَنْهَا الْعَذَابَ اَنْ تَشْهَدَ اَرْبَعٌ شَهَادَاتٍ بِاللّٰهِ اِنَّهُ لَمِنَ الْكٰذِبِيْنَ ۝٣ وَالْخَامِسَةُ اَنْ غَضِبَ اللّٰهُ عَلَيْهَا اِنْ كَانَ مِنَ الصّٰدِقِيْنَ ۝٤﴾ فَسَتَلَاهُنَّ عَلَيْهِ، وَوَعظَهُ، وَذَكَرَهُ، وَآخَبَرَهُ اَنْ عَذَابَ الدُّنْيَا اَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، فَقَالَ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا، ثُمَّ دَعَاهَا، فَوَعظَهَا، وَآخَبَرَهَا اَنْ عَذَابَ الدُّنْيَا اَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، فَقَالَتْ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، اِنَّهُ لَكَاذِبٌ، قَبْدًا بِالرَّجُلِ، فَشَهِدَ اَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللّٰهِ اِنَّهُ لَمِنَ الصّٰدِقِيْنَ، وَالْخَامِسَةَ اَنْ لَعْنَتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ.

إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، ثُمَّ نُسِيَ بِالْمَرْأَةِ، فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ
إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ
الصَّادِقِينَ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا (ق).

١٧١٢- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ
أَخَوَيْ بَنِي عَجْلَانَ، وَقَالَ: «اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ
مِنْكُمَا مِنْ نَائِبٍ ثَلَاثًا (ق).

١٧١٣- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ عُيَيمَرَ الْعَجْلَانِيَّ أَمْسَ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ
رَجُلًا، أَيْقَلُهُ فَمَتَّلُوهُ، أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ نَزَلَ
فِيكَ وَفِي صَاحِبَيْكَ، فَادْهَبْ فَأْتِ بِهَا». قَالَ سَهْلٌ: فَتَلَاَعْنَا وَأَنَا مَعَ
النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا فَرَّغَا قَالَ عُيَيمَرُ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتُهَا. فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،
قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَكَانَتْ سِتَّةَ الْمُتَلَاعِنِينَ (ق).

وأجمع أهل العلم على أن اللعان ثابت ومشروع بين الزوجين
بالإجماع^(١)، ولا لعان بين غير الزوجين بلا خلاف^(٢).

وأجمعوا على أن الملاعنة لا تكون إلا عند السلطان^(٣).
ولا يكون إلا في المسجد الذي تجمع فيه الجمعة^(٤).

(١) بداية المجتهد، شرح صحيح مسلم، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة
الإجماع ٩٥٨/٢).

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ٩٥٩/٢).

(٣) الاستذكار (٢٠٧/١٧).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٩١/٦).

وانفقوا على أن الزوج الصحيح عقد الزوج، الحر المسلم
العاقل البالغ، الذي ليس بسكران ولا محدود في قذف،
ولا أعمى، ولا أعمى، إذا قذف بصريح الزنا زوجته العاقل
البالغة المسلمة الحرة، التي ليست محدودة في زنا ولا قذف
ولا خرساء، وقذفها وهي في عصمتها بزنا، ذكر أنه رآه منها بعد
نكاحه لها مختارة للزنا غير مكري، وكان الزوج قد دخل بها
وطئها، أو لم يدخل بها ثم لم يطأها، بعد ما ذكر من اطلاعه
على ما اطلع، ولم يطلقها بعد قذفه لها، ولا ماتت ولا ولدت
ولا انضج نكاحها = فإن اللعان بينهما واجب^(١).

وقال ابن عبد البر: وقد أجمعوا على أن الأعمى بلاعن إذا
قذف امرأته، ولو كانت الرؤية من شرط اللعان ما لاعن
الأعمى^(٢).

وقال: وأجمع العلماء على أن لا لعان بين الأمة وسيد^(٣).

لا يجتمع المتلاعنان أبداً

قال أبو محمد: هذا ما دلّت عليه آيات الملائنة؛ لأن أحدهما
ملعون أو مغضوب عليه، وكلاهما مطرود، ولا يجتمع بين من
طرّد ومن لم يطرّد.

١٧١٤ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
لِلْمُتْلَاعَيْنِ: «حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ، أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، لَا سَبِيلَ لَكَ

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (١٤٤).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٠٧/٦).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٤٧/١٥).

عَلَيْهَا. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَالِي؟ قَالَ: «لَا مَالَ لَكَ، إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَلِكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا» (ق).

١٧١٥- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فِي قِصَّةِ الْمُتَلَاعِنَيْنِ: لَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا، وَقَالَ: «لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا» (قط) (١).

١٧١٦- وَعَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ قَالَا: مَضَتِ السَّنَةُ أَنْ لَا يَجْتَمِعَ الْمُتَلَاعِنَانِ (قط).

واتفق العلماء على أن نفي الولد عن أبيه بعد تمام اللعان، ووقوع الفرقة بين الزوجين أبداً (٢).

واتفقوا على أن الزوج إن أكذب نفسه حُذِّ، ولحقه الولد، ولم يتراجعا بلا خلاف (٣).

إِجَابُ الْحَدِّ بِقَذْفِ الزَّوْجِ وَأَنَّ اللَّعَانَ يُسْقِطُهُ

وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَلْيَمْسِكُوا ظُهُورَهُنَّ فِي الدَّعْوَى وَلَا يَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ٤﴾ [النور: ٤]، هذا في حد القذف، وأما إسقاطه فباللعان كما دلت آيات اللعان المذكورة آنفاً.

١٧١٧- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَّفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشَرِيكِ بْنِ سَخْمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْهَيْسَةَ أَوْ حَدِّ فِي ظَهْرِكَ». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى

(١) في إسناده: هياض بن عبد الله الفهري، فيه لين.

(٢) الموضح (الإقناع ٣/ ١٣٦٠)، الاستذكار (١٧/ ٢٣١).

(٣) الاستذكار (١٧/ ٢٣٢).

امراتيه رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيْتَةَ؟ فَجَعَلَ يَقُولُ: «الْبَيْتَةُ وَالْأَحَدُ فِي ظَهْرِكَ».. فذكر حَدِيثَ اللَّعَانِ (خ).

وأجمع أهل العلم على أن الرجل إذا قذف زوجته قبل أن يدخل بها: أنه يلاعنها^(١).

واتفقوا على أن الزوجة إذا جاءت بولد، فقذفها بالزنى ساعة ولادتها، أنه يلاعن إن لم يأت بأربعة شهداء^(٢).

ولا خلاف في أن أحد الزوجين إن نكل عن الأيمان في اللعان، فإن عليه بنكوله الحد^(٣).

وأجمعوا على أن اللعان يُسقط الحد عن الزوج^(٤).

وأجمعوا على أن الرجل إذا قذف امرأة، ثم تزوج بها: أنه يُحد ولا يلاعن^(٥).

وأجمعوا على أن الصبي إذا قذف امرأته: أنه لا يضرب، ولا يلاعن^(٦).

مَنْ رَمَى زَوْجَتَهُ بِرَجُلٍ مُعَيَّنٍ

قال أبو محمد: ليس في آيات اللعان أنه يُحد، ولم يذكر سوى الملاعة.

(١) الإجماع لابن المنذر (١٢٠).

(٢) الموضح (الإقناع ١٣٥٦/٣).

(٣) المحلى (موسوعة الإجماع ٩٦٠/٢)، وخالف في هذا أبو حنيفة، فقال:

بحسب حتى يلاعن، ولا يحد. انظر: التوادر (الإقناع ١٣٥٩/٣).

(٤) الاستذكار (١٢٥/٢٤).

(٥) الإجماع لابن المنذر (١٢١).

(٦) الإجماع لابن المنذر (١٢١).

١٧١٨- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ هِلَالَ بْنِ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ
بِشْرِيكَ بْنِ سَخْمَاءَ، وَكَانَ أَخَا الْبَرَاءِ بْنِ مَالِكٍ لِأُمِّهِ، وَكَانَ أَوَّلَ
رَجُلٍ لَاعَنَ فِي الْإِسْلَامِ، قَالَ: فَلَاعَنَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«أَبْصِرُوهَا»، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَبْيَضُ مَسِيطًا^(١) قَضَيْتُ الْعَيْنَيْنِ^(٢) فَهُوَ
لِهِلَالَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلُ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقَيْنِ^(٣) فَهُوَ
لِشْرِيكَ بْنِ سَخْمَاءَ. قَالَ: فَأُثْبِتْ أَنَّهَا جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلُ جَعْدًا
حَمَشَ السَّاقَيْنِ (م، حم، ن).

وأجمع أهل العلم على أن من قذف زوجته برجلٍ سمَّاه ثم لاعن
وذكره في لعانه، أنه لا حدَّ عليه لقذف ذلك الرجل^(٤).

إِذَا رَمَى زَوْجَتَهُ بِالْحَمَلِ، أَوْ رَمَاهَا ثُمَّ أُنْكَرَ

وقال الله جلَّ شأنه: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ﴾ [النور: ٦].

١٧١٩- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَاعَنَ عَلَى
الْحَمَلِ (حم).

١٧٢٠- وَعَنْ قَيْصَةَ بِنِ دُوَيْبٍ، قَالَ: قَضَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رَجُلٍ أُنْكَرَ وَكَدَّ امْرَأَتَهُ وَهُوَ فِي بَطْنِهَا، ثُمَّ اعْتَرَفَ بِهِ
وَهُوَ فِي بَطْنِهَا حَتَّى إِذَا وَكَّدَ أُنْكَرَهُ، فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ فَجُلِدَ ثَمَانِينَ
جَلْدَةً لِفِرْيَتِهِ عَلَيْهَا، ثُمَّ أُلْحِقَ بِهِ وَكَّدُهَا (قط)^(٥).

(١) منترسل الشعر.

(٢) فاسد العينين.

(٣) دليق الساقين.

(٤) المغني (موسوعة الإجماع ١/ ٣٥٣).

(٥) حسن ابن حجر إسناده في (التلخيص ٣/ ٤٦٣).

واتفق أهل العلم على أن الرجل إذا لاهن امرأته، ونفى ولدها، ثم أكذب نفسه، فعليه الحد، والولد لاحق به ^(١).
هل تسقط نفقة الملاحنة؟

١٧٢١- عن ابن عباس رضي الله عنهما في قصة الملاحنة: أن النبي ﷺ قضى أن لا قوت لها ولا سكنى من أجل أنهما يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها (حم، د، بسند ض).

قال أبو محمد: المتلاعنان لا رابط بينهما، وحالهما بين لعن وغضب، فلا شيء ينفق الزوج الملاحن؟

حكم من رمى الملاحنة، أو غير ولدها

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ١٩].

١٧٢٢- وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه، قال: قضى رسول الله ﷺ في وكدي المتلاعنين أنه يورث أمه وترثه أمه، ومن رماها به جلد ثمانين، ومن دعاه وكدي زنى جلد ثمانين (حم) ^(٢).

لا يثبم الرجل امرأته إذا جاءت بوكدي بخلاف لوثهما

وقال سبحانه: ﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾ [فاطر: ١].

وقال جل شأنه: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [ال عمران: ٦].

(١) بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ٢/ ٩٦٠).

(٢) الحديث فيه عنده محمد بن إسحاق، فقد قال فيه: قال: رواه عن عمرو بن شعيب.

١٧٢٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فَزَارَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: وَلَدَتِ امْرَأَتِي غُلَامًا أَسْوَدَ وَهُوَ حَبِيبٌ يُعَرِّضُ بَأْنَ يَتَّقِيهِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِسْلٍ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَمَا أَلْوَأَتْهَا؟» قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْزُقٍ؟» قَالَ: إِنَّ فِيهَا لَوْزُقًا، قَالَ: «فَأَنَّى أَتَاهَا ذَلِكَ؟» قَالَ: عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزْعُهُ عِرْقٌ، قَالَ: «فَهَذَا عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزْعُهُ عِرْقٌ»، وَلَمْ يُرَخِّصْ لَهُ فِي الْإِتْفَاءِ مِنْهُ (ع).

الْوَلَدُ لِصَاحِبِ الْفِرَاشِ لَا لِلزَّانِي

وقال سبحانه: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ يَرْزُقُهُ وَيَرْكُسُ مِنْهُ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ولم يقل: وعلى أبيه أو سيده.

١٧٢٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ^(١) وَلِلْعَاهِرِ^(٢) الْحَجَرُ» (ق). وفي لفظ لـ (خ): «الصَّاحِبِ الْفِرَاشِ».

١٧٢٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْنُ أَخِي عَتَبَةَ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ، أَنْظِرْ إِلَيَّ شَبِيهَ. وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أَخِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَدَ عَلَيَّ فِرَاشِ أَبِي. فَتَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى شَبِيهِ، فَرَأَى شَبِيهَا بَيْنَا بَعْتَبَةَ، فَقَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَاحْتَجِي بِهِ يَا سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ». قَالَ: فَلَمْ يَرَ سَوْدَةَ قَطُّ (ق).

(١) للزوج أو السيد، أي: صاحب الفراش.

(٢) أي: للزاني الخفية والخسران.

وقد أجمع الفقهاء على القول به ^(١).

ولا خلاف بين العلماء أن الحرّة فراش ^(٢)، وأجمعوا على أن ولد المتروجة زواجاً صحيحاً، أو فاسداً والزوج جاهل بفساده، وولد المملوكة ملكاً صحيحاً، أو فاسداً والمالك جاهل بفساده، ولم يكن فيهما شرك في الملك والزوجية، فإن الولد لاحق بالزوج وبالسيد ^(٣).

الحجّة في العمل بالقافة ^(٤)

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلَّذِينَ عَلِمُوا﴾ [الحجر: ٧٥].

١٧٢٦- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيَّ مُسْرُوراً، تَبَرَّقَ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَلَمْ تَرَيَّ أَنْ مُجْزَراً نَظَرَ أَنْفَا إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ» (ع).

قال أبو داود: كان أسامة أسود، وكان زيد أبيض.

وأجمع العلماء على أنه لا يحلّ نفي الولد باختلاف الألوان المتقاربة، كالأدمة والسُمرة، ولا في البياض والسّواد، إذا كان قد أفر بالوطء، ولم تمض مدة الاستبراء ^(٥).

حدّ القذف

وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِثَبَاتٍ لَّهُنَّ شَهَدَاتٌ مِّنْهُنَّ ثَلَاثُ شَهَدَاتٍ وَلَا يَحْبِطُ عَنْهُنَّ أَهْلُهَا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الدَّافِعُونَ ۖ﴾ [النور: ٤].

(١) الإشراف (الإقناع ٣/١٣٦٧).

(٢) الإيجاز (الإقناع ١٣٦٨).

(٣) مراتب الإجماع، المعلى (موسوعة الإجماع ١١١٧/٢).

(٤) جمع قاف، وهو الذي يجمع الألف ويعرفها بحرف شبه الهمزة.

(٥) فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١١٢١/٢).

قال أبو محمد: المحصنات هنا وصف للنقوس، كما قال داود الظاهري، أي: النقوس المحصنات، فيشمل الزوجين الذكر والأنثى، وهو كذلك حيث ورد في القرآن الكريم، إلا إذا جاء مقيداً، ودليلي على ذلك قوله جل ذكره: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾، ولا معنى لهذا القيد إلا إخراج الرجال، وأن المحصنات يشمل الذكر والأنثى، وقدره ابن حزم وصفاً للفروج، أي: الفروج المحصنات.

١٧٢٧- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمَّا أُنْزِلَ عَلَيَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ فَذَكَرَ ذَلِكَ وَتَلَا الْقُرْآنَ، فَلَمَّا نَزَلَ أَمَرَ بِرَجُلَيْنِ وَامْرَأَةٍ، فَضَرَبُوا حَذَهُنَّ (حم، د، ت، هـ).

١٧٢٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ (ق).

واتفق العلماء على أن من أقر على نفسه بالكذب فيما قلف به غيره، وتاب من ذلك أنه قد تاب، وانفقوا على أن التوبة لا ترفع الحد، وإنما تزيل الفسق^(١).

قال ابن عبد البر: الحدُّ حقٌّ للمقذوف، سواء كان قاذفه حراً أو عبداً، كما أن من قذف حراً مسلماً عفيفاً، كمن قلف حرةً مسلمةً عفيفةً بإجماع^(٢).

واتفق العلماء على أنه يعتبر لإقامة الحد بعد تمام القلف بشروط: شرطان؛ أحدهما: مطالبة المقذوف. الثاني: ألا يشك الزنى، كما

(١) مراتب الإجماع (٢٢٠)، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٢٥٥).

(٢) الاستذكار (١٢٠/٢٤).

لو لم تكن للقاذف بيعة على زنى المقدوف، أو لم يقر المقدوف به، فإن كان القاذف زوجاً اعتبر شرط ثالث، وهو: امتناعه عن اللعان^(١).
واتفقوا على أن القذف الموجب للحدّ على وجهين: أحدهما: رمي المقدوف بالزنى، والثاني: أن ينفي نسب المقدوف إذا كانت أمه حرة مسلمة^(٢).

وأجمعوا على إيجاب الحدّ على قاذف المحصنة بالزنى ما لم يأت على صدق ما قال بأربعة شهداء، وأنكرت المقدوفة ما رماها به^(٣).
وأجمعوا على أن على الرجل إذا قذف أباه أو جدّاً من أجله أن عليه الحدّ^(٤).

وأجمعوا على أن القاذف واجب جلدّه بالسوط^(٥).

ولم يختلفوا أن من قذف المملوك رجلاً كان أو امرأة، مسلماً كان أو كافراً أنه لا يُحدّ للقذف^(٦). ولكنه يُعزّر، وحكي عن داود أنه يُحدّ^(٧).

قال أبو محمد: داود أسعد بالدليل.

(١) المغني، بداية المجتهد، المحلى، فتح الباري عن ابن بطال (موسوعة الإجماع ٣٥١/١).

(٢) بداية المجتهد، المحلى، المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٣٥١/١).

(٣) الإشراف (الإقناع ١٨٤٩/٤)، المغني، بداية المجتهد، المحلى، فتح الباري (موسوعة الإجماع ٣٥١/١).

(٤) الإشراف (الإقناع ١٨٤٩/٤).

(٥) النير، اختلاف العلماء (الإقناع ١٨٤٧/٤، ١٨٤٨).

(٦) الاستذكار (١٣١/٢٤).

(٧) شرح النووي، بداية المجتهد، فتح الباري عن المذهب وإسناد أبي القاسم، نيل الأوطار عن المهدي (موسوعة الإجماع ٣٥١/١).

وأجمعوا على أن النصراني الحرّ لو قذف المسلم الحرّ: أن عليه ثمانين جلدة^(١).

واتفقوا على أن العبد القاذف للحرّ يلزمه أربعون جلدة، واختلفوا في أكثر^(٢). واتفقوا ألا مزيد على الثمانين^(٣).

وأجمعوا على أنه لو قذف رجل خمسة، فعفا عنه أربعة: أن للخامس الحد^(٤).

واتفقوا على أن القاذف ما لم يتب لم تقبل له شهادة^(٥).

وصحّ الإجماع المتيقن على أنه لو أن ألف عدل قذفوا امرأة أو رجلاً بالزنى مجتمعين، أو متفرقين: أن الحدّ عليهم كلّهم، إن لم يأتوا بأربعة شهداء، لإثبات الزنى، فإن جاءوا بأربعة شهداء سقط الحدّ عن القذفة^(٦).

مَنْ أَقْرَبَ بِالزُّنَى بِامْرَأَةٍ لَا يَكُونُ قَازِفًا لَهَا

وقال الله جلّ شأنه: ﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١].

١٧٢٩ - عَنْ نُعَيْمِ بْنِ هَزَالٍ فِي قِصَّةِ مَا عَزَّ حِينَ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي زَنَيْتُ، قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «فَبِمَنْ؟». قَالَ: بِفُلَانَةٍ. قَالَ: «ضَاجِعَتَهَا؟». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «جَامِعَتَهَا؟». قَالَ: نَعَمْ. فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ (حم، د).

(١) الإشراف (الإقناع ٤/١٨٥٠)، مراتب الإجماع، بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ١/٣٥٠).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢٠)، المغني (موسوعة الإجماع ١/٣٥١).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢٠)، النكت (الإقناع ٤/١٨٤٨).

(٤) الإشراف (الإقناع ٤/١٨٥٠).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢٠).

(٦) المعلى، مراتب الإجماع (٢١٩)، (موسوعة الإجماع ١/٣٥٥).

الجنایات

www.KitaboSunnat.com

1443ھ 1444ھ

www.KitaboSunnat.com

www.KitaboSunnat.com

www.KitaboSunnat.com

www.KitaboSunnat.com

www.KitaboSunnat.com

www.KitaboSunnat.com

www.KitaboSunnat.com

www.KitaboSunnat.com

www.KitaboSunnat.com

www.KitaboSunnat.com

www.KitaboSunnat.com

www.KitaboSunnat.com

www.KitaboSunnat.com

القصاص

وقال الله جل شأنه: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩].

وقال الحكيم سبحانه: ﴿وَكَبَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ﴾ [المائدة: ٤٥].

واتفق أئمة الفتوى على أنه لا يجوز لأحد أن يقتصر من حقه دون إذن السلطان^(١).

واتفق أهل العلم على أن دم المسلم الذي لم يقتل مسلماً ولا ذمياً ولا مُهادِناً، ولا زنى وهو محصن ولا بحریمته، ولا نكح امرأة أبيه بوطء، ولا بعقد، ولا لاط، ولا لحق بدار الحرب، ولا سباً صاحباً، ولا أنكر القدر، ولا ساكن أهل الحرب مختاراً لذلك، ولا وُجد بين أهل البغي، ولا ليط به، ولا أتى بهيمة، ولا سحراً، ولا ترك صلاة عمداً حتى خرج وقتها، ولا حُدّ في الخمر ثلاث مرات ثم شرب الرابعة، ولا حُدّ في سرقة أربع مرات، ولا سباً لله ولا رسوله ﷺ، ولا ابتدع، ولا ارتد، ولا سعى في الأرض فساداً، ولا جاهر بترك الزكاة والصوم والحج = حرام^(٢).

وأجمعوا على أن الحرَّ يقاد بالحرّ، وإن كان الجاني مُقعداً أو أعمى، أو أقطع اليدين والرجلين، والمقتول صحيح سوي الخلق^(٣).

(١) فتح الباري (موسوعة الإجماع ٨٩٣/٢).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢٥).

(٣) ابن القطان (الإشراف ١٩٣٩/٤).

قصاصات

وأن من وجب عليه القود^(١) يحبس، ويمنع من الانطلاق بلا خلاف^(٢).

واتفق أهل العلم على أن القصاص من النساء، كالقصاص من الرجال سواء^(٣).

القصاص بالقتل الممد

وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨].

١٧٣٠- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا يَأْخُذَ ثَلَاثَ: الثَّيْبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ (ع).

وأجمع المسلمون على أن القتل يكون عمداً، ويكون خطأ^(٤).

ولا خلاف بين أحد من الأمة في أن القصاص ليس إلا في القتل العمد فقط^(٥).

واتفقوا على أن الحر المسلم البالغ العاقل، إن قتل مسلماً حُرّاً، ليس هو له بولد، ولا انفصل منه، وهو رجل حُرٌّ غير حربي ولا سكران ولا مكره، فقتله قاصداً لقتله، عامداً غير متأول في ذلك،

(١) القصاص.

(٢) المحلي (موسوعة الإجماع ٨٩٣/٢).

(٣) مراتب الإجماع (موسوعة الإجماع ٨٩٢/٢).

(٤) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٨٩٥/٢)، مراتب الإجماع (٢٣٠).

(٥) مراتب الإجماع، المعني، اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع ٨٩٠/٢).

وانفرد بقتله ولم يشترك فيه إنسان ولا حيوان ولا سبب أصلاً، مباشراً
لقتله بنفسه، بحديدة يُمات من مثلها، وكان قتله له في دار الإسلام -
أن لولي ذلك المقتول قتل ذلك القاتل إن شاء^(١).

ولا خلاف بين أهل العلم في أنه لا قصاص على صبي
ولا مجنون، وكذلك كل زائل العقل بسبب يُعذر فيه، مثل النائم
والمغمى عليه ونحوهما، إذا كان القتل في حال الجنون وزوال
العقل^(٢).

ومن قصد ضرب إنسان بالهبة تقتل غالباً، كالسيف والسكين
والسنان، وما في معناها، وجرحه جرحاً كبيراً، فهو قتل عمد
بإجماعهم^(٣).

ومن له القصاص، له أن يُصالح عنه بأكثر من الدية، ويقلدها،
وأقل منها، بلا خلاف يعلم^(٤).

ومن قتل عمداً مستحلاً للقتل بغير حق، ولا تأويل، فهو كافراً،
مرتداً، يخلد في جهنم، وعليه الإجماع^(٥).

نخيرُ الولي

وقال سبحانه: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَإِنَّهُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاكَ إِلَٰهُهُ
بِإِحْسَنِ﴾ [البقرة: ١٧٨].

(١) مراتب الإجماع (٢٢٥)، التمهيد لابن عبد البر (٤٣٨/٢٣).

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ٨٩٢/٢)، مراتب الإجماع (٢٣٢).

(٣) شرح صحيح مسلم، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٨٦٦/٢).

(٤) المغني (موسوعة الإجماع ٤٣٠/١).

(٥) شرح صحيح مسلم، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٨٦٦/٢).

الجهنم

١٧٣١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلًا، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَفْتَدِيَهُ، وَإِمَّا أَنْ يَقْتُلَهُ» (ع).

قال ابن تيمية: أولياء المقتول إن أحبوا قتلوا وإن أحبوا عصفوا باتفاق المسلمين^(١). وقال: وإن اصططحوا على الدية جاز ذلك بالنص والإجماع^(٢).

وانفقوا على أن من قتله غيلة أو حراصة، فرضي ولي المقتول بقتله: أن دمه حلال^(٣).

وأجمعوا على أن الولي الذي باشر قتل الجاني البريء، وهو يعلم بكذب الشهود، وأقر بذلك، وتعمد قتله، فعليه القصاص بلا خلاف يعلم^(٤).

لا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَالتَّشْدِيدُ فِي قَتْلِ الْمُعَاهِدِ

وقال الله عز وجل: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١١١].

وقال جل شأنه: ﴿إِنَّ الْمُهَدَّكَاتِ مَثْوًى﴾ [الاسراء: ٣٤].

١٧٣٢- عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ: هَلْ جُنْدُكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوَحْيِ مَا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ؟ فَقَالَ: لَا، وَاللَّيْلِ فَلَئِنْ لَجِئْتُ وَتَرَأْتُ النَّسَمَةَ^(٥)، إِلَّا فَهَمَّا يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ، وَمَا فِي هَذَا

(١) مجموع الفتاوى (١٠٠/٢٨).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣٩/٣٤).

(٣) مراتب الإجماع (موسوعة الإجماع ٨٩٠/٢).

(٤) المفتي (موسوعة الإجماع ٨٩٣/٢).

(٥) خلق النفس والروح.

الصَّحِيفَةِ. قُلْتُ: وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ^(١)، وَفِكَارُ الْأَسِيرِ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ (خ، حم، ن، د، ت).

١٧٣٣- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُوا دِمَائِهِمْ، وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ، إِلَّا لَا يُقْتَلَ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» (حم، ن، د).

١٧٣٤- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا يُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا» (خ، حم، ن، هـ).

واجمعوا على أن دم الذمي حرام، ولكن ليس فيه القصاص^(٢).

هل يُقتل الحرُّ بالعبد؟

وقال سبحانه: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَيَّهِمْ فِيهَا أَنْ أَنْفُسَ بِالنَّفْسِ﴾ (المائدة: ٤٥).

وقال سبحانه: ﴿وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ [البقرة: ١٧٨].

١٧٣٥- وَعَنْ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ عَبْدًا قَتَلَنَاهُ، وَمَنْ جَدَعَ عَبْدًا جَدَعْنَاهُ» (الخمس).

وفي رواية: «وَمَنْ خَصَى عَبْدًا خَصَيْنَاهُ» (ن، د).

قال البخاري: قال عليُّ بنُ المديني: سماعُ الحسن من سمرة صحيح، وأخذ بحديثه: «من قتل عبداً قتلناه». وأكثر أهل العلم على أنه لا يقتل السيد بعبده.

(١) الذية.

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢٥)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٤٦/٣٤)، بدلية المجتهد، نيل الأوطار عن المهدي (موسوعة الإجماع ٩٠٠/٢).

وقال ابن تيمية: دماء الهاشميين وغير الهاشميين سواء إذا كانوا
أحراراً مسلمين باتفاق الأمة^(١).

قَتْلُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ وَالْقَتْلُ بِالْمَقْتُلِ

وقال تعالى: ﴿وَكُنْهْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥].

وقال عز وجل: ﴿وَالْأَنْفُ بِالْأَنْفِ﴾ [البقرة: ١٧٨].

١٧٣٦ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ
حَجْرَيْنِ، فَقِيلَ لَهَا: مَنْ فَعَلَ بِكَ هَذَا؟ قُلَانٌ أَوْ قُلَانٌ حَتَّى سُمِّيَ
الْيَهُودِيَّ، فَأَوْنَمَاتُ بِرَأْسِهَا، فَجِيءَ بِهِ فاعْتَرَفَ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ
فَرَضَ رَأْسَهُ بِحَجْرَيْنِ (ع).

وأجمع العلماء على أن القصاص بين النساء، كما هو بين الرجال
سواء بسواء^(٢).

وأجمعوا على أنه لا فرق بين الدنية الحال والشريفة في الدماء^(٣).

قال ابن عبد البر: وجمهور العلماء وأئمة الفتوى بالأمصار على أن
الرجل يُقتل بالمرأة، كما تقتل هي به^(٤).

وأجمع أهل العلم على دفع القود والقصاص والحلود والأثام عن
الأولاد دون سن البلوغ^(٥).

(١) ابن تيمية (منهاج السنة ٤/٥٨٧).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢٧).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٩٥/١٩).

(٤) الاستذكار (٢٥٥/٢٥)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٤/٧٦)، الطبري الكبير

(٤٢/٣).

(٥) التمهيد لابن عبد البر (٧١/١٨).

النهي عن المثلة^(١)

وقال سبحانه مخبراً عن كيد الشيطان لبني آدم: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا سَبِيلَهُ﴾ [النساء: ١١٩].

وقال عز وجل: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا﴾ [البقرة: ١٩٠].

١٧٣٧- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحُثُّ فِي خُطْبَتِهِ عَلَى الصَّدَقَةِ، وَيَنْهَى عَنِ الْمَثَلَةِ (ن).

شبه العمد

١٧٣٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا إِنَّ قَتْلَ الْخَطَا شِبْهُ الْعَمْدِ، قَتْلَ السَّوْطِ، أَوْ الْعَصَا، فِيهِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا» (حم، ن، د، هـ، وفيه مقال).

قال أبو محمد: في إسناده: محمد بن راشد الدمشقي، مختلف فيه، ولفظة «شبه العمد» من أساليب الفقهاء، ولعلها من أوهامه، وليس في القرآن إلا الخطأ والعمد.

وأجمعوا أن الدية في شبه العمد واجبة^(٢).

واتفقوا أن قاتل الخطأ تجب عليه الدية بنص القرآن واتفاق الأمة^(٣).

مَنْ أَمْسَكَ رَجُلًا وَقَتْلَهُ آخَرَ

﴿كُلُّ أَمْرٍ بِمَا كَسَبَ رَهين﴾ [الطور: ٢١].

(١) قطع الأطراف، وتشويه الجسد.

(٢) الطحاوي (شرح معاني الآثار ٣/ ١٨٠).

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٤/ ١٣٨).

١٧٣٩- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَسَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ، وَقَتْلَهُ الْآخَرَ؛ يُقْتَلُ الَّذِي قُتِلَ، وَيُحْبَسُ الَّذِي أَمَسَكَ» (قط) ^(١).

قال مالك: ومن أمسك رجلاً لآخر فضربه فمات، وهو يرى أنه يريد قتله: قُتِلَ به جميعاً، وإن أمسكه وهو يرى أنه إنما يريد ضربه كضرب الناس لا قتله: قُتِلَ القاتل، وعوقب الممسك أشد العقوبة، وسُجِنَ سنة ^(٢).

وقال ابن قدامة: من أمسك رجلاً، وقتله آخر، فالقاتل يقتل بلا خلاف ^(٣).

الْقِصَاصُ فِي كَسْرِ السِّنِّ وَالْجُرُوحِ

وقال الله تعالى: ﴿وَالسِّنَّ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا﴾ [المائدة: ٤٥].

١٧٤٠- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الرَّبِيعَ عَمَّتُهُ كَسَرَتْ ثَنِيَّةَ جَلْدِيَّةٍ، فَطَلَبُوا إِلَيْهَا الْعَقْوُ، فَأَبَوْا فَعَرَضُوا الْأَرْضَ فَأَبَوْا، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَبَوْا إِلَّا الْقِصَاصَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُكْسَرُ ثَنِيَّةُ الرَّبِيعِ، لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَا تُكْسَرُ ثَنِيَّتُهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَنَسُ، كَتَابَ اللَّهِ الْقِصَاصُ» فَرَضِي الْقَوْمُ قَعَمَوْا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ مِنْ عِيَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ؛ لَأَبْرَأَهُ» (خ، حم، ن، د).

(١) قال البيهقي غير محفوظ.

(٢) الاستذكار (١٦٩/٨).

(٣) المغني (موسوعة الإجماع ٨١٧/٢).

قال ابن نيمية: المكافآت في الأعضاء والجروح معتبرة باتفاق العلماء^(١).

وقد أجمع المسلمون على أنه يجري القصاص فيما دون النفس إذا أمكن^(٢).

واتفقوا أن الرجل إذا كان حرًا مسلمًا، وقطع عضوًا من أعضاء رجل أو صبي مسلم حرًا، وجب بينهما القصاص^(٣).

واتفقوا أن لا يقطع عضوًا بعضو لا يجمعهما اسم واحد^(٤).

وقال ابن رشد: ويدل على العمد في الجراح إن ضربه على عضو فقطعه، وضربه بآلة تقطع العضو غالبًا، أو كان الضرب لعداوة بينهما، ففيه القصاص بلا خلاف^(٥).

والجرح الخطأ لا قصاص فيه بالإجماع^(٦).

ويشترط في القصاص إمكان الاستيفاء من الجاني من غير حيف، ولا زيادة، بلا خلاف يعلم^(٧).

مَنْ عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَأَنْزَعَهَا فَسَقَطَتْ ثَنِيَّتُهُ

وقال الله جل شأنه: ﴿وَلَا تَسْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُتَنَبِّينَ﴾
[المائدة: ٨٧].

(١) مجموع الفتاوى (٧٦/١٤).

(٢) المغني، بداية المجتهد، اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع ٨٩٠/٢).

(٣) النير (الإقناع ١٩٣٤/٤).

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢٦).

(٥) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٨٩٠/٢).

(٦) المغني (موسوعة الإجماع ٨٩٠/٢).

(٧) المغني، مراتب الإجماع، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٨٩١/٢).

١٧٤١- عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا مَضَى يَدَ رَجُلٍ، فَتَنَعَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ فَوَقَعَتْ ثَنِيَّتَاهُ، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: ابْغِضُوا أَحَدَكُمُ يَدَ أَخِيهِ كَمَا يَبْغِضُ الْفَحْلُ، لَا دِيَةَ لَكَ (ع إله د).

مَنْ فُقِيتَ عَنْهُ لَتَجَسَّسَهُ مِنْ بَابِ مُطْلَقٍ

وقال الله تعالى: ﴿وَلَكِنْ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١١٧].

١٧٤٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا اطَّلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ، فَخَذَفْتُهُ بِحَصَاةٍ، فَفَقَأَتْ عَيْنَهُ مَا كَانَ عَلَيْكَ جُنَاحٌ» (ق).

النَّهْيُ عَنِ الْاِقْتِصَاصِ مِنَ الْمَجْرُوحِ حَتَّى يَبْرَأَ

وقال الله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦]، ومن العسير معاقبة المجروح بالمثل.

١٧٤٣- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا جُرِحَ، فَأَرَادَ أَنْ يَسْتَعِيدَ، فَهَيَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُسْتَقَادَ مِنَ الْجَارِحِ؛ حَتَّى يَبْرَأَ الْمَجْرُوحُ (قط) (١).

١٧٤٤- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَنْ يُقْتَصَّ مِنَ جُرْحٍ؛ حَتَّى يَبْرَأَ صَاحِبُهُ» (حم، قط) (٢).

قال ابن المنذر: وكل من يحفظ عنه من أهل العلم يرون الانتظار بالقتصاص من الجراح حتى يبرأ الجريح (٣).

(١) قال الدارقطني: «ولم يصح شيء من ذلك».

(٢) أحله ابن حجر بالإرسال.

(٣) الإشراف (الإقناع ٤/١٩٣٨)، المعني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٨٩٤/٢).

الدم حق لجميع الورثة من الرجال والنساء

وقال الله جل شأنه: ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لِرَبِّهِ سُلْطَانًا﴾ [الاسراء: ٣٣].

١٧٤٥- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى أَنْ يَغْفَلَ عَنِ الْمَرْأَةِ عَصَبَتُهَا مَنْ كَانُوا، وَلَا يَرْتُوا مِنْهَا إِلَّا مَا فَضَّلَ عَنْ وَرَثَتِهَا. وَإِنْ قُتِلَتْ فَعَقْلُهَا بَيْنَ وَرَثَتِهَا، وَهُمْ يَمْتَلُونَ قَاتِلَهَا (حم، ن، د).

وأجمع المسلمون على قتل القاتل باجتماع الأولياء على قتله^(١)، وأنهم يستحقون المطالبة بالدم، ويجوز عفوهم إذا عفوا^(٢).

ولا خلاف بين العلماء أن القصاص إذا بطل وجبت الدية^(٣).

فَضْلُ الْعَفْوِ عَنِ الْإِقْصَاصِ وَالشَّفَاعَةُ فِي ذَلِكَ

وقال تبارك اسمه: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَلْفًا إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ١٧٨].

١٧٤٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَا عَفَا رَجُلٌ عَنْ مَظْلُومَةٍ إِلَّا زَادَهُ اللَّهُ بِهَا عِزًّا» (م، حم، ت).

١٧٤٧- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَا رُفِعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْرٌ فِيهِ الْقِصَاصُ إِلَّا أَمَرَ فِيهِ بِالْعَفْوِ (حم، ن، د).

بُيُوتُ الْقَتْلِ بِشَاهِدَيْنِ

وقال سبحانه: ﴿وَأَمْسَحُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وهو الأصل في كل شهادة، إلا في القذف.

(١) الإنباء (الإقناع ٤/١٩٤٤).

(٢) الموضح (الإقناع ٤/١٩٨٢).

(٣) الموضح (الإقناع ٤/١٩٦٤).

١٧٤٨- عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَصْبَحَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِخَيْرٍ مَقْتُولًا، فَأَنْطَلَقَ أَوْ كِبَاؤُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ ﷺ: «لَكُمْ شَاهِدَانِ يَشْهَدَانِ عَلَى قَتْلِ صَاحِبِكُمْ». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ يَكُنْ ثُمَّ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّمَا هُمْ يَهُودٌ قَدْ يَجْتَرُونَ عَلَى أَعْظَمَ مِنْ هَذَا. قَالَ: «فَاخْتَارُوا مِنْهُمْ خَمْسِينَ، فَاسْتَخْلِفُوهُمْ»، فَوَدَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ (د).

الْقَسَامَةُ

وقال سبحانه: ﴿ذَلِكَ آدَتِي أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهَيْهَا أَوْ يَحْلِفُوا أَنْ تُرَدَّ إِلَيْنَا بَعْدَ أَنْ يَمْنَحُوهَا﴾ [المائدة: ١٠٨].

١٧٤٩- عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْرَأَ الْقَسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ (م، حم، ن).

١٧٥٠- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنَمَةَ قَالَ: انْطَلَقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ وَمُحَبِّصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ إِلَى خَيْرٍ، وَهُوَ يَوْمَئِذٍ صُلَحٌ، فَتَفَرَّقَا، فَأَتَى مُحَبِّصَةُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ وَهُوَ يَتَشَحَّطُ فِي دَمِهِ قَيْلًا، فَدَفَنَهُ، ثُمَّ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَأَنْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ، وَمُحَبِّصَةُ، وَخَوِصَةُ ابْنَاتَا مَسْعُودٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَتَكَلَّمُ فَقَالَ: كَبِيرٌ كَبِيرٌ، وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْمِ فَسَكَتَ فَتَكَلَّمَا قَالَ: أَتَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ قَاتِلَكُمْ أَوْ صَاحِبَكُمْ فَقَالُوا: وَكَيْفَ نَحْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ، وَلَمْ نَرِ؟ قَالَ: فَتَبَرَّكُمُ يَهُودٌ بِخَمْسِينَ يَمِينًا فَقَالُوا: كَيْفَ نَأْخُذُ بِإِيمَانِ قَوْمٍ كُفَّارٍ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ (ع).

وفي رواية: فَقَالَ لَهُمْ: تَأْتُونَ بِالْبَيِّنَاتِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ؟ قَالُوا: مَا لَنَا مِنْ بَيِّنَةٍ قَالَ: فَيَحْلِفُونَ، قَالُوا: لَا نَرَاهُمْ بِأَيِّمَانِ الْيَهُودِ، فَذَكَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُطْلَ دَمُهُ فَوَدَّاهُ بِوَأَقَرِّ مِنْ إِبِلِ الْعَسَلَةِ (ف).

والقسامة قد أخذ بها الأئمة والسلف من الصحابة والتابعين والعلماء وفقهاء الأمصار كافة، وإن اختلفوا في صور الأخذ^(١).

ولا تكون القسامة في الجراح، بلا خلاف بين أهل العلم^(٢).

وقد أجمع العلماء على أن القسامة لا تكون بمجرد دعوى الأولياء، حتى يفترون بها شبهة يغلب على الظن الحكم بها^(٣).

وأجمعوا على أن إيمان القسامة خمسون مُرددة^(٤).

وأجمعوا على أن الصبي لا يحلف في القسامة، وكذلك المجنون، ولا يحلف ابن الأخت مع أخواله بلا خلاف^(٥).

ومما قضى به عمر، إن وُجد القتلُ في مكان معين أن يُسئَل حلف خمسون رجلاً من أهل تلك المحلة: بالله ما قتلناه، وما علمناه قاتلاً، ويُغرَّمون الدية، وهو قضاء عمر، ولم يعرف له في الصحابة مخالف، فكان إجماعاً^(٦).

قال ابن عبد البر: من قال: دمي عند فلان، لا يعطى شيئاً دون قسامة، وهو إجماع^(٧).

(١) شرح صحيح مسلم، فتح الباري كلاهما عن القاضي عياض (موسوعة الإجماع ٨٨٣/٢).

(٢) المغني، المحلى (موسوعة الإجماع ٨٨٣/٢).

(٣) شرح صحيح مسلم، المغني، فتح الباري عن القرطبي (موسوعة الإجماع ٨٨٣/٢).

(٤) المغني (موسوعة الإجماع ٨٨٤/٢).

(٥) المحلى، المغني (موسوعة الإجماع ٨٨٥/٢).

(٦) المغني (موسوعة الإجماع ٨٨٤/٢).

(٧) الاستذكار (٣٢٦/٢٥).

وهذا القسم لا نزاع فيه بين العلماء، أي: القول فيه قول المدعي عليه مع اليمين إذا لم يأت المدعي بحجة شرعية، وهي اليقينة^(١).

والأمة مجمعة على أن لا فرق بين اليهود وسائر المشركين، يعتزلون، فيوجد مسلم مقتول بين ظهرائهم = أن القسامة واجبة^(٢).

هَلْ يُسْتَوْفَى الْفِصَاحُ وَالْحَدُّ فِي حَرَمِ مَكَّةَ ؟

وقال جل شأنه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا مَّا مَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٧].

١٧٥١ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: ابْنُ خَطْلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَلْرِ الْكَعْبَةِ. فَقَالَ: أَقْتُلُوهُ (ق).

١٧٥٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مَكَّةَ، قَامَ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّمَا لَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّمَا لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي» (ق).

قال ابن عبد البر: وأجمعوا أن من قتل في الحرم قتل فيه، ومن أصاب في الحرم حداً أقيم عليه فيه^(٣).

التشديد في القتل

وقال جل وعز: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءُ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا وَعُضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنُوهَا عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣].

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٥/٣٩٢).

(٢) النير (الإفناع ٤/٢٠١٠).

(٣) الاستذكار (٢٥/٢٥٦).

١٧٥٣- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ» (ق).

١٧٥٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ، لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ آيسٌ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ» (حم، هـ) ^(١).

١٧٥٥- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ ذَنْبٍ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَهُ إِلَّا الرَّجُلُ يَمُوتُ كَافِرًا، أَوْ الرَّجُلُ يَقْتُلُ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا» (حم، ن).

١٧٥٦- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَاجَعَ الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَقَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ». فَقِيلَ: هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: «قَدْ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ» (ق).

مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ

وقال عز وجل: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ۝ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدُوًّا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى الْفَرِيسِ﴾ [النساء: ٢٩-٣٠].

١٧٥٧- وَعَنْ جُنْدُبِ الْبَجَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «كَانَ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ بِوَجْهِهِ جُرْحٌ فَجَزَعَهُ، فَأَخَذَ سِكِّينًا فَحَزَّ بِهَا يَدَهُ، فَمَا رَقَا ^(٢) الدَّمُ حَتَّى مَاتَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: بِأَدْرَمِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ حَرَمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ» (ق).

(١) في إسناده: يزيد بن أبي زياد، وهو ضعيف.

(٢) انقطع.

هل للقائل توبة ؟

وقال ربنا سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ
النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ
يُضَاعَفْ لَهُ الْمَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيُخْلَدْ فِيهِ ۚ مُهْلِكًا ۖ﴾ (٦) إِلَّا مَنْ تَابَ
وآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ
اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ۖ﴾ (٧) [الفرقان].

١٧٥٨- وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ
- وَحَوْلَهُ عَصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ -: «بَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ
شَيْئًا، وَلَا تُسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا يَهُتَانِ
تَقْرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلَيْكُمْ، وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى
مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فِي
الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَتَرَهُ اللَّهُ، فَهُوَ
إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَقَابٌ عَنَّهُ، وَإِنْ شَاءَ عَاقِبُهُ فَبَايَعَتُهُ عَلَى ذَلِكَ (ق).

واتفق أهل العلم على أن على المسلم البالغ العاقل قاتل
المسلم = الكفارة^(١).

واتفقوا على أن الكفارة عتق رقبة مؤمنة لمن يقتل عليها،
ولا بد^(٢).

واتفقوا على أنه إن عجز عنها أن عليه صيام شهرين متتابعين^(٣).

واتفقوا على أنه إن صامها أنه قد أدى ما عليه^(٤).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٣٠).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٣٠).

(٣) المرجع نفسه.

(٤) المرجع نفسه.

واتفقوا على أن الرقبة في الكفارة لا تجزئ إلا مؤمنة^(١).
 واتفقوا على أنها إن كانت سليمة فتية عاقلة بالغة ليست أم ولد
 ولا مكاتب ولا مدبرة، ولا ممن يعتق بحكم، ولا ممن يعتق
 بالملك، ولا من بعضها حرٌّ = أنها تجزئ^(٢).
 واتفقوا على أن المرأة كالرجل في ذلك من وجوب التكفير
 عليه، أو وجوب التكفير به^(٣).
 واتفقوا على أن الكفارة لا تغلظ على من قتل في الشهر الحرام
 والبلد الحرام^(٤).

(١) المرجع نفسه.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٢/ ٩٣٥).

الديانة

ديانة النفس وأعضائها

وقال مولانا سبحانه: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا فَتَحَرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ [النساء: ٩٢].

١٧٥٩ - عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ كِتَابًا، وَكَانَ فِي كِتَابِهِ: «أَنَّ مَنْ اعْتَبَطَ^(١) مُؤْمِنًا قَتَلًا عَنْ يَتِّهِ قَاتِلُهُ قَوْدًا»، إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ، وَأَنَّ فِي النَّفْسِ الدِّيَةَ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، وَأَنَّ فِي الْأَنْفِ إِذَا أُوعِبَ جَذْعُهُ^(٢) الدِّيَةُ، وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَةُ، وَفِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيَةُ، وَفِي الْبَيْضَتَيْنِ الدِّيَةُ، وَفِي الذَّكَرِ الدِّيَةُ، وَفِي الصُّلْبِ الدِّيَةُ، وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَةُ، وَفِي الرَّجُلِ الْوَاحِدِ نِصْفُ الدِّيَةِ، وَفِي الْمَأْمُومَةِ^(٣) ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَفِي الْجَانِفَةِ^(٤) ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَفِي الْمُتَقَلِّةِ^(٥) خَمْسَةَ عَشَرَ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي كُلِّ إصْبَعٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ عَشْرًا مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي السِّنِّ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْمَوْضِجَةِ^(٦) خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ، وَأَنَّ الرَّجُلَ يُقْتَلُ بِالنِّمَارَةِ، وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ^(٧) (ن). وَقَالَ: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ يُونُسُ بْنُ الزُّهْرِيِّ مُرْسَلًا.

(١) قتله ظلمًا.

(٢) أي قتله بلا جناية كانت منه ولا جريرة توجب قتله فإن القاتل يقاد به.

(٣) قطع جميعه.

(٤) الشجة التي تبلغ أم الدماغ.

(٥) الطعنة التي تبلغ الجوف.

(٦) الشجة التي تكسر العظم فتقله.

(٧) الشجة التي تبدي وتوضح بها عظام العظام.

١٧٦٠- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي الْأَنْفِ إِذَا جُدِعَ كُلُّهُ بِالْعَقْلِ كَامِلًا، وَإِذَا
جُدِعَتْ أَرْبَعُهُ^(١) فَنَصَفَ الْعَقْلَ، وَقَضَى فِي الْعَيْنِ نِصْفَ الْعَقْلِ،
وَالرَّجُلِ نِصْفَ الْعَقْلِ، وَالْيَدِ نِصْفَ الْعَقْلِ، وَالْمَأْمُومَةِ ثُلُثُ
الْعَقْلِ، وَالْمُنْقَلَةِ خَمْسَةَ عَشَرَ مِنَ الْإِبِلِ (حم، د، هـ).

١٧٦١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ»
بَعْنِي: الْخِنْصِيرَ وَالْبَنْصِيرَ وَالْإِبْتِهَامَ (ع إلا م).

وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ ﷺ: «دِيَّةُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ، وَالرَّجُلَيْنِ سَوَاءٌ، عَشْرٌ
مِنَ الْإِبِلِ لِكُلِّ أَصْبَعٍ» (ت).

١٧٦٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْأَسْنَانُ
سَوَاءٌ الثَّنِيَّةُ وَالضَّرْسُ سَوَاءٌ» (د، هـ).

١٧٦٣- وَعَنْ أَبِي مُوسَى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي الْأَصَابِعِ بِعَشْرِ
عَشْرٍ مِنَ الْإِبِلِ (حم، ن، د).

١٧٦٤- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،
قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِي كُلِّ أَصْبَعٍ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي كُلِّ
مِنْ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْأَصَابِعُ سَوَاءٌ، وَالْأَسْنَانُ سَوَاءٌ» (حم،
ن، د، هـ).

١٧٦٥- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فِي الْمَوَاضِعِ^(٢) خَمْسٌ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ»
(الخمس).

(١) أي: طرف أنفه.

(٢) جمع موضحة.

١٧٦٦ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ^(١) قَالَ:
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي الْعَيْنِ الْعُورَاءِ السَّادَةِ لِمَكَانِهَا إِذَا طُبِستْ
 ثَلَاثَ دِينَهَا، وَفِي الْيَدِ الثَّلَاةِ إِذَا قُطِعَتْ ثَلَاثَ دِينَهَا، وَفِي السِّنِّ
 السَّوْدَاءِ إِذَا نُزِعَتْ ثَلَاثَ دِينَهَا (ن).

وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ فِي ذَهَابِ نَفْسِ الْمُسْلِمِ خَطَأَ الدِّينِ
 كَامِلَةً، وَأَنَّ فِي ذَهَابِ الْبَصَرِ مِنْ كِلَا الْعَيْنَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِ الدِّينَ
 كَامِلَةً إِذَا ذَهَبَ خَطَأً، وَأَنَّ فِي ذَهَابِ الْعَقْلِ مِنَ الْمُسْلِمِ بِالْخَطَأِ
 الدِّينَ كَامِلَةً، وَأَنَّ فِي أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ الْعَشْرِ كُلِّهَا إِذَا ذَهَبَتْ بِخَطَأٍ
 - وَهِيَ كُلُّهَا سَلِيمَةٌ - الدِّينَ كَامِلَةً، وَأَنَّ فِي أَصَابِعِ الرَّجُلَيْنِ كَذَلِكَ
 الدِّينَ كَامِلَةً، وَفِي أَنْفِهِ إِذَا اسْتَوْعِبَ جَذْعًا - وَهُوَ
 سَلِيمٌ - بِخَطَأٍ الدِّينَ كَامِلَةً، وَأَنَّ فِي الشَّقَتَيْنِ مِنْ ذَلِكَ الدِّينَ كَامِلَةً
 إِذَا اسْتَوْعَبَتَا بِخَطَأٍ، وَأَنَّ فِي جَمِيعِ الْأَسْنَانِ وَالْأَصْرَاسِ مِنْهُ إِذَا
 اسْتَوْعِبَتْ كُلُّهَا - وَهِيَ سَلِيمَةٌ - بِخَطَأٍ ثَلَاثَةَ أَخْمَاسِ الدِّينِ ^(٢).

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ دِيَةَ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ مِثْلُ مِنَ الْإِبِلِ ^(٣).

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ دِيَةَ الْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ خَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ ^(٤).

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ دِيَاتَ الرِّجَالِ شَرِيفُهُمْ وَوَضِيعُهُمْ سَوَاءٌ، إِذَا
 كَانُوا أَحْرَارًا مُسْلِمِينَ، وَكَذَلِكَ ذُكُورُ الْعَبِيدِ كَأَبَائِهِمْ، الْغُلَامُ
 وَالشَّبَابُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ ^(٥).

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الدِّينَ لَا تَجْتَمِعُ مَعَ الْقَصَاصِ ^(٦).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢٤).

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٦٦)، مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢٤).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢٩)، التمهيد لابن عبد البر (٣٥٨/٧).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٣٥٨/١٧).

(٥) الموضح (الإقناع ١/٤٩٧٩).

واتفقوا على أنه لا يجرى فيها فصل أقل من بنت أو ابن
مخاض^(١).

وأجمعوا على أن في اللسان الدية^(٢)، وفي لسان الأخرس
حكومة^(٣).

وأجمعوا على أن في ذهاب الصوت دية كاملة^(٤).

وأجمعوا على أن في الشفتين الدية كاملة^(٥)، واتفقوا أن في
الشفة السفلى ثلث الدية، واختلفوا في أكثر^(٦).

واتفقوا على أن في أسنان الحرّ السليمة التي قد ثبتت له قبل
قلعها في الصبأ إذا أصيب خطأ، وكان للمصيب لها عاقلة، نصف

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٣٠).

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٦٩)، مراتب الإجماع لابن حزم (٢٣٤)، النير
(الإقناع ١٩٩١/٤).

(٣) الإجماع لابن المنذر (١٦٩)، مراتب الإجماع لابن حزم (٢٣٤). قال ابن
المنذر: وافرد قتادة والنخعي فقال أحدهما في لسان الأخرس بالدية،
والآخر بثلث الدية. قال ابن المنذر: وأكثر من نحفظ عنه من أهل العلم يرى
أن في ذهاب الصوت من الجنابة الدية.

والحكومة: أن يقال إذا أصيب إنسان بجرح، لا توجد له دية معلومة،
كم قيمة هذا المجروح لو كان عبداً لم يجرح هذا الجرح، فإذا قيل: مئة
قيل: كم قيمته وقد أصابه الجرح، وانتهى برؤيه. قيل: تسعون. فالذي يجب
على الجاني هو عشر الدية، فإن زاد أو نقص، فعلى هذا المثال، وهو قول
أهل العلم كلهم بلا خلاف يعلم.

المقني من ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٤٢٨/١).

(٤) النير (الإقناع ١٩٩١/٤).

(٥) النير (الإقناع ١٩٨٧/٤).

(٦) مراتب الإجماع (٢٣٤)، النير (الإقناع ١٩٨٧/٤).

عشر الذية لا أكثر في كل سن منها = إذا لم يكن أسود ولا مشاكلاً ولا ناقصاً، وأصيبت السن كلها، وهي اثنا عشر سنّاً؛ أربع ثانياً، وأربع رابعيات، وأربع أنياب^(١).

واتفقوا على أن في باقي الأضراس من الرجل الحرة، وهي عشرون: أولها الضواحك، وآخرها النواجذ، ووسائطها الطواحن، في كل ضرس سليم إذا أصيب خطأ، وكان المصيب له عاقلاً: بعيداً بعيداً، واختلفوا في أكثر من ذلك إلى تمام نصف عشر الذية^(٢).

وأجمعوا على أن في الأثني عشر الذية^(٣).

وأجمعوا على أن في الذكر الذية^(٤).

وأجمعوا على أن قطع الخاتن إذا أخطأ فقطع الذكر أو الحشفة أو بعضها؛ فعليه ما أخطأ به، يعقله عنه العاقلة^(٥).

وأجمعوا على أن الرجل إذا قطع فرج المرأة حتى بلغ العظم، أو قطع شفري المرأة حتى بلغ العظم = أن عليه الذية كاملة^(٦).

وأجمعوا على أن في الصلب الذية^(٧).

(١) مراتب الإجماع (٢٣٦).

(٢) مراتب الإجماع (٢٣٣).

(٣) الإجماع لابن المنذر (١٧١).

(٤) الإجماع لابن المنذر (١٧٠)، النير (الإقناع ١٩٩٨/٤)، قال ابن المنذر: وانفرد قتادة، فقال: في الذكر الذي لا يأتي النساء ثلث ما في ذكر الذي يأتي النساء.

(٥) الإجماع لابن المنذر (١٧١).

(٦) النير (الإقناع ١٩٩٩/٤).

(٧) الإجماع لابن المنذر (١٧٠)، مراتب الإجماع (٢٣٢).

وأجمعوا أن في كسر الصَّلب إذا مَنَعَ من المشي ديةً كاملةً،
[وإن لم يمنع من المشي لم يجب فيه ذلك] ^(١).

وأجمعوا أن في العقل الدِّية ^(٢).

وأجمعوا على أن في السمع الدِّية ^(٣).

وأجمعوا على أن في العينين إذا أصيبتا خطأ الدِّية، وفي العين
الواحدة نصف الدِّية ^(٤).

وأجمعوا على أن دية العين العظيمة الحسناء القوية البصر،
كدية العين الذميمة الصغيرة القيحة الضعيفة البصر ^(٥).

وقال في (الموضح): وفي عين الأعور نصف الدِّية؛ لإجماع
الجميع على وجوبه، واختلافهم فيما زاد عن ذلك، وكذلك ذو
الأذن الصماء ^(٦).

وأجمعوا على أن في الأنف إذا أوعِبَ جذعُه الدِّية، واختلفوا
في كسر الأنف ^(٧).

وأجمعوا على أن في ثدي المرأة نصف الدِّية، وفي الثديين
الدِّية ^(٨).

(١) النير (الإقناع ٤/١٩٩٥)، مراتب الإجماع (٢٣٤).

(٢) الإشراف (الإقناع ٤/١٩٨٣).

(٣) الإشراف (الإقناع ٤/١٩٨٤).

(٤) ابن القطان (الإقناع ٤/١٩٨٥)، التمهيد لابن عبد البر (٣٧٠/١٧).

(٥) الإشراف (الإقناع ٤/١٩٨٥).

(٦) الموضح الإقناع (٤/١٩٨٥).

(٧) ابن المنذر، ابن القطان (الإقناع ٤/١٩٨٧).

(٨) الإشراف (الإقناع ٤/١٩٩٦).

الجهنم

وأجمعوا على أن دية اليد الواحدة خمسون من الإبل، وفي الرجل الواحدة خمسون^(١).

وأجمعوا على أن في الأكتين^(٢) الدية، وفي كل واحدة منها نصف الدية^(٣).

وأجمعوا على أن من أصيب في أكثر من عضو: أن له دية لكل عضو أصيب، مثل أن تصاب عينه وأنفه، فله ديتان^(٤).

وأجمعوا على أن في المنقطة - والمراد بها: التي تنقل العظام - أن فيها خمسة عشر من الإبل^(٥)، وأنه لا قود فيها^(٦).

وأجمعوا على أن في الجائفة ثلث الدية، وهي التي تغرق الجوف^(٧).

وأجمعوا على أن في المأمومة ثلث الدية^(٨)، وأنه لا قود فيها^(٩).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٣٧٢/١٧).

(٢) الآية: لحمة المؤخر من الحيوان معلومة، وهي من إبن آدم: المقعدة.

(٣) الإشراف (الإقناع ١٩٩٦/٤).

(٤) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٢٢٩).

(٥) الإجماع لابن المنذر (١٦٧)، مراتب الإجماع لابن جزم (٢٣١)، (الإقناع

١٩٧٦/٤)، التمهيد لابن عبد البر (٣٦٨/١٧).

(٦) الإجماع لابن المنذر (١٦٧)، قال ابن المنذر: وانفرد ابن الزبير: غروقة الكف أفاد منها.

(٧) الموضح (الإقناع ١٩٧٩/٤)، التمهيد لابن عبد البر (٣٤١/١٧).

(٨) قال ابن المنذر: وانفرد مكحول فقال: إذا كانت جملتها فيها ثلث الدية، وإذا

كانت خطأ ففيها ثلث الدية.

(٩) الإجماع لابن المنذر (١٦٧، ١٦٨).

وأجمعوا على أن في الموضحة خمسا من الإبل، وأنها تكون في الرأس والوجه^(١).

واتفقوا على أن كل عضو لم يخلق الله تعالى في الإنسان منه إلا واحدا، ففيه دية كاملة. وإن ما فيه منه شيئا؛ ففيهما معا الدية كاملة، وفي أحدهما نصف الدية^(٢).

وأجمعوا على أن الأصابع سواء، لا يفضل بعضها بعضا^(٣).

وأجمعوا على أن الأنامل سواء، وأن في كل أنملة ثلث دية أصبع، إلا الإبهام^(٤).

واتفق أهل العلم أن في عين الأعور، وسمع ذي الأذن الصماء، واليد السليمة من الأشل، إذا أصيبت خطأ من مسلم حر، وكان المصيب ذا عاقلة: نصف الدية، واختلفوا في تمام الدية من كل ذلك^(٥).

دية أهل الذمة

وقال جل شأنه: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسُوفُ﴾ [خافر: ٥٨].

١٧٦٧- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عَقْلُ الْكَافِرِ نِصْفُ دِيَةِ الْمُسْلِمِ» (حم، ن، د).

(١) الإجماع لابن المنذر (١٦٦، ١٦٧)، بداية المجتهد، المفتي عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٢٥١/١)، النوادر (الإقناع ١٩٧٦).

(٢) المفتي، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٣٥٣/١).

(٣) الإجماع لابن المنذر (١٦٩).

(٤) الإجماع لابن المنذر (١٦٩).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٣٦).

الجهنم

١٧٦٨ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ قَالَ: كَانَ عُمَرُ يُجْعَلُ دِيَةَ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ أَرْبَعَةَ آلَافٍ وَالْمَجُوسِيِّ ثَمَانِ مِئَةٍ (شافعي، قط).

واتفق أهل العلم أن دية المرأة الكتابية نصف دية الرجل الكتابي بلا خلاف يعلم^(١).

دية المرأة في النفس وما دونها

وقال جل شأنه: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَاءُ أَكْبَرُ مِنَ الْأُنْثَىٰ﴾ [آل عمران: ٢٦].

١٧٦٩ - عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الثَّلَاثَ مِنْ دِيَّتِهِ» (ن، قط، بسند ض).

واتفق أهل العلم على أن دية المرأة المسلمة في النفس نصف دية الرجل المسلم^(٢).

دية الجنين

وقال جل وعز: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ﴾ [الأعراف: ٢٩].

١٧٧٠ - وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ امْتَشَرَهُمْ فِي إِمْلَاصِ^(٣) الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ: قَضَى النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ بِالْمَرْءِ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، فَشَهِدَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِهِ (ق).

١٧٧١ - وَعَنْ الْمُغِيرَةِ: أَنَّ امْرَأَةً ضَرَبَتْهَا ضَرْبَتَا بَعْمُودٍ فُسْطَاطُ^(٤)، فَتَلَّتْهَا وَهِيَ حَيَّةٌ، فَأَتَى فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَضَى فِيهَا عَلَى عَصَبَةِ الْقَتِيلَةِ

(١) المغني (موسوعة الإجماع ٤٢٤/١).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢٩)، بداية المجتهد، المغني عن ابن المنذر

وابن عبد البر (موسوعة الإجماع ٤٢٤/١).

(٣) أي: أن المرأة الحامل تُضرب فتُفلس جنينها، أي: تُزلقه قبل وقت الولادة.

(٤) هو ضرب من الأبنية في السر دون السوادق، قال الثوري: هذا معمول على

أنه عمود صغير لأنه لا يقصد به القتل طائلاً.

بالدية وفي الجنين غُرَّةً، فَقَالَ عَصْبَتُهَا: أُنْدِي مَنْ لَا طَعِيمَ وَلَا شَرِبَ، وَلَا صَاحَ وَلَا اسْتَهْلَ؟ مِثْلُ ذَلِكَ يُعْلَلُ^(١). فَقَالَ: «سَجْعٌ مِثْلُ سَجْعِ الْأَعْرَابِ» (م، حم، ن، د).

وأجمع أهل العلم على أن في دية الجنين المسلم غُرَّةً^(٢). وإن المرأة لو أسقطت أجنةً من ضربة ضُرَّتْها: أن في كل جنين غُرَّةً^(٣)، وعلى أن في جنين اليهودية والنصرانية عشر دية أمه^(٤).

واتفقوا على أنه لا فرق في ذلك بين كون الجنين ذكراً أو أنثى، أو أنه جنين حرّة، أو جنين أمة من سيدها^(٥).

واتفقوا على أنه يشترط لوجوب الغُرَّة أن يخرج الجنين من بطن أمه ميتاً، وأن لا تموت أمه من الضرب^(٦).

أما إن خرج حياً، ثم مات؛ وجب القَوْدُ إن كان عمداً، أو الدية كاملة إن كان خطأ، بلا خلاف^(٧). وعلى القاتل الكفارة^(٨).

(١) يُهْلَس.

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٧٣)، شرح صحيح مسلم، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٤٨/١)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٦٠/٣٤).

(٣) الإجماع لابن المنذر (١٧٣)، المغني (موسوعة الإجماع ٥٠/١).

(٤) الإجماع لابن المنذر (١٧٣) المغني (موسوعة الإجماع ٤٩/١).

(٥) شرح صحيح مسلم للنووي، المحلى، بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ٤٩/١).

(٦) بداية المجتهد، المغني، شرح صحيح مسلم للنووي، نيل الأوطار (٤٩/١)، (٥٠).

(٧) فتح الباري لابن حجر (موسوعة الإجماع ٤٩/١)، التمهيد لابن عبد البر (٦/٤٨١، ٤٨٢)، الإنباه (الإفناع ٤/٢٠٠٤).

(٨) التمهيد لابن عبد البر (٦/٤٨٦).

وإن لم تلقه، وماتت وهو في جوفها لم يخرج، فلا شيء فيه، ولا حكم له، وهذا إجماع لا خلاف فيه^(١)
ولا خلاف أن الحامل إذا شربت دواء، فالقت به جنيًا؛ فعليها غرة لا ترث منها شيئًا^(٢).

مَنْ قَتَلَ فِي الْمَعْرَكَةِ مُسْلِمًا يَظُنُّهُ كَافِرًا

وقال الرب سبحانه: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥].

١٧٧٢ - عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اخْتَلَفَتْ سُيُوفُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْيَمَانِ أَبِي حُدَيْفَةَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَلَا يَعْرِفُونَهُ فَقَتَلُوهُ، فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَدِيَهُ، فَتَصَدَّقَ حُدَيْفَةُ بِدِيَتِهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ (حم)^(٣).

أنواع مال الدية وأستان إيلها

وقال سبحانه: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥].

١٧٧٣ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى أَنْ مَنْ قَتَلَ خَطَأً قَدِيئَةً مِثْلَ مِثَّةٍ مِنَ الْإِبِلِ، ثَلَاثُونَ بَشْتًا مَخَاضٍ^(٤)، وَثَلَاثُونَ بَشْتًا لَبُونٍ^(٥)، وَثَلَاثُونَ حِفَّةً^(٦)، وَعَشْرَةٌ بَشْتٍ لَبُونٍ^(٧) ذُكُورٍ (حم، ن، د، هـ).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٤٨٣/٦).

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ٥٠/١).

(٣) فيه إسناده مقال، لضعفه محمد بن إسحاق.

(٤) التي أنت عليها سنة، ودخلت في الثانية.

(٥) التي أنت عليها ستان، ودخلت في الثالثة.

(٦) التي أنت عليها ثلاث سنون، ودخلت في الرابعة.

(٧) الذي أنت عليه سنة، ودخل في الخامسة.

١٧٧٤ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَنْ كَانَ عَقْلُهُ فِي الْبَقْرِ عَلَى أَهْلِ الْبَقْرِ مِائَتِي بَقْرَةٍ، وَمَنْ كَانَ عَقْلُهُ فِي الشَّاءِ أَلْفِي شَاةٍ (حم، ن، د، هـ).

١٧٧٥ - وَعَنْ عُبَيْدِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: خُطِبَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ فَقَالَ: «أَلَا وَإِنَّ قَتْلَ خَطَا الْعَمْدِ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا وَالْحَجَرِ دِيَّةٌ مُغْلَظَةٌ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ مِنْ نِثْيَةٍ^(١) إِلَى بَازِلٍ^(٢) عَامِيهَا، كُلُّهُنَّ خَلِيفَةٌ^(٣)» (حم، ن، د، هـ).

١٧٧٦ - وَعَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا قُتِلَ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ دِيَّتَهُ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا (٤)، بِسَنْدٍ ضَعِيفٍ.

وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الدِّيَّاتَ لَا تَكُونُ مِنْ غَيْرِ الْإِبِلِ وَالذِّئَابِ
وَالذَّنَانِيرِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالطَّعَامِ وَالْحُلُلِ^(٤).

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْإِبِلَ لَا تَكُونُ كُلُّهَا بَنَاتٌ مُخَاضُ، وَلَا كُلُّهَا بَنِي
مُخَاضُ، وَلَا كُلُّهَا بَنَاتٌ لَبُونُ، وَلَا كُلُّهَا حَقَاقَا، وَلَا كُلُّهَا جِذَاعَا،
وَلَا كُلُّهَا ذَكَوْرَا، وَلَا كُلُّهَا إِنَاثَا^(٥).

وَالدِّيَّةُ تَغْلَظُ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: إِذَا قُتِلَ فِي الْحَرَمِ، أَوْ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ،
أَوْ قُتِلَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ، وَهَذَا قَوْلُ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَدْ
انْتَشَرَ هَذَا، وَلَمْ يَنْكَرْهُ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَكَانَ إِجْمَاعًا^(٦).

(١) النِثْيَةُ مِنَ الْإِبِلِ: مَا أُنْتَمَتْ خَمْسُ سِنِينَ.

(٢) الْبَازِلُ مِنَ الْإِبِلِ: مَا أُنْتَمَتْ ثَمَانِي سِنِينَ.

(٣) حَامِلٌ.

(٤) مَرَاتِبُ الْإِجْمَاعِ لِابْنِ حَزْمٍ (٢٣٠).

(٥) مَرَاتِبُ الْإِجْمَاعِ لِابْنِ حَزْمٍ (٢٢٩)، الْمُحَلَّى، الْمُغْنِي (مَوْسُوْعَةُ الْإِجْمَاعِ ٤٢٣/١).

(٦) الْمُغْنِي، نِيلُ الْأَوْتَارِ عَنِ الشَّافِعِيِّ (مَوْسُوْعَةُ الْإِجْمَاعِ ٤٢٩/١).

العاقلة وما تحمله

وقال جل شأنه: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢].

١٧٧٧- صَحَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَضَىٰ بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ الْمَقْتُولَةِ، وَدِيَةِ جَنِينِهَا عَلَى عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ (ق).

١٧٧٨- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُذَيْلٍ قَتَلَتَا إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا زَوْجٌ وَوَكْدٌ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِيَةَ الْمَقْتُولَةِ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلَةِ، وَبِرَّأ زَوْجَهَا وَوَكْدَهَا، قَالَ: فَقَالَ عَاقِلَةُ الْمَقْتُولَةِ: مِيرَاثُهَا لَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا، مِيرَاثُهَا لِزَوْجِهَا وَوَكْدِهَا» (د) ^(١).

قال في (المتقى): وهو حجة في أن ابن المرأة ليس من عاقلتها.

١٧٧٩- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ غُلَامًا لِأَنْاسٍ فَقَرَاءٌ قَطَعَ أُذُنَ غُلَامٍ لِأَنْاسٍ أَغْنِيَاءَ، فَأَتَى أَهْلَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّا أَنْاسٌ فَقَرَاءٌ، فَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ شَيْئًا (حَم)، (د، د).

وقال في (المتقى): وفقهه: أن ما تحمله العاقلة يسقط عنهم بفقرهم، ولا يرجع على القاتل.

١٧٨٠- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُؤْخَذُ الرَّجُلُ بِجَرِيرَةِ أَبِيهِ، وَلَا بِجَرِيرَةِ أَخِيهِ» (ن).

(١) في إسناده مجاهد بن سعيد التميمي، ليس بالقوي.

(٢) أي: بذنب وجنابة.

والعاقلّة: هم سائر العصبات من النسب، بَعُدُوا أو قُرُبُوا،
والمولى وعصبته ومولى المولى وعصبته. وكل من عدا العصبات
كالإخوة لأم وسائر ذوي الأرحام والزوج، ليسوا من العاقلّة،
بلا خلاف بين أهل العلم^(١).

وأجمعوا على أنّ دية الخطأ تحمله العاقلّة، دون العمد،
ويحملون ما كان فوق ثلث الدية^(٢).

وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أنّ المرأة والصبي
الذي لم يبلغ، ليس عليهما حمل شيء من الدية مع العاقلّة.
وأجمعوا على أنّ الفقير لا يلزمه شيء. ومن مات من العاقلّة أو
افتقر أو جُنّ قبل المحول، لم يلزمه شيء من الدية بلا خلاف
يُعلم^(٣).

قال أبو محمّد: الاجتهاد في هذا الباب بالرأي والترجيح موطن
حدّير، وأكثر من ثلث مسائله مبنيّ على ما رواه عمرو بن شعيب.

(١) الإشراف (الإقناع ١/١٩٦٧)، المغني، فتح الباري عن ابن بطال وابن
المنذر (موسوعة الإجماع ٢/٧٨٣).

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٧٢)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٤/١٥٩).

(٣) المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٢/٧٨٣).

المُخَصَّن

يجب الحد في الزنى، والسرقه، وشرب الخمر، والقتل بالزنى، والميرابة، والرذة، وهذا متفق عليه^(١).

قال ابن عبد البر: ولا يجوز للسلطان أن يعطل حداً من الحدود التي لله عز وجل إقامتها عليه، كما ليس له أن يتجسس عليها إذا استترت عنه، والشفاعة في أهل الذنوب حسنة جائزة، وإن كانت الحدود فيها واجبة إذا لم يبلغ السلطان، هذا كله لا أعلم فيه خلافاً بين العلماء^(٢).

وقال: لا أعلم بين أهل العلم اختلافاً في الحدود إذا بلغت السلطان لم يكن لها فيها عفو لا له، ولا لغيره. وجائز للناس أن يتعافوا الحدود بينهم، ما لم يبلغ السلطان، وذلك محمودٌ عندهم^(٣).

رَجْمُ الزَّانِي الْمُخَصَّنِ وَجَلْدُ الْبَكْرِ وَتَغْرِيبُهُ

قال تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمَا فِدَاءً رَّأَيْتُمْ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَقَدْ طَلَبْنَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾﴾ [النور].

وقال ابن القطان: «وأجمعوا أن هذا الخطاب يدخل فيه الأبقار»^(٤).

(١) المحلى، فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/٣٢٠).

(٢) الاستذكار (١٧٦/٢٤).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٢٢٤/١١).

(٤) الإقناع (١٨٥٨/٤).

١٧٨١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُمَا قَالَا: إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَشَدُّكَ اللَّهُ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ، وَقَالَ الْخَصْمُ الْآخَرُ وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ: نَعَمْ فَأَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَثَدَنِي لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُلْ». قَالَ: إِنْ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا، فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ، وَإِنِّي أَخْبَرْتُ أَنْ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَأَقْدَمْتُ مِنْهُ بِعِائَةِ شَاةٍ وَوَكِيدَةٍ، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا الرَّجْمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، الْوَكِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدٌّ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَعْدُ يَا أُنَيْسُ - لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ - إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمُهَا». قَالَ: فَقَدَا عَلَيْهَا فَأَعْتَرَفَتْ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَتْ (ع).

قال في (المعنى): قال مالك: العسيف: الأجير، ويحتج به من يثبت الزنا بالإقرار مرة ومن يقتصر على الرجم.

١٧٨٢- وَعَنْ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ رَجَمَ الْمَرْأَةَ ضَرْبَهَا يَوْمَ الْخَمِيسِ وَرَجَمَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَقَالَ: جَلَدْتُهَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَرَجَمْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (خ، حم).

١٧٨٣- وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي .. خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَنْفِي سَنَةٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ» (م، حم، د، ت).

واتفق أهل العلم على أن الحد يجب بإيلاج الحشفة وحدها مرة واحدة^(١).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٨)، مختلف الحديث، الاستذكار (الإقناع) ١٨٥٥/٤.

واجمعوا على أن المسلم إذا تزوج امرأة حرة مسلمة صحيحة،
ودخل بها ووطئها في الفرج: أنه مُحْصَنٌ، ووجب عليه وعليها إذا
زانيا الرجم^(١).

واجمعوا على أنه لا يثبت إحصان لصبي ولا مجنون^(٢).

وانفقوا أن من زنى، وهو حرٌّ بالغٌ غير مُحْصَنٍ، وهو عاقلٌ
مسلم غير مسكران ولا مكره، في أرض غير حرم مكة، ولا في
أرض الحرب، بامرأة بالغة ليست أمةً لزوجته ولا لولده،
ولا لأحدٍ من رقيقه، ولا لأحدٍ من أبويه، ولا ممن ولده بوجه من
الوجوه، ولا ادعى أنها زوجته، ولا ادعى أنها أمة بوجه من
الوجوه، ولا هي من المَخْنَم، ولا هي مُخْلِمةٌ له، ولا مباحةٌ
الفرج له من مالِكها، وهي عاقلة غير سكرى، ولا مكرهة،
ولا حريمته، ولا هي مستأجرة للزنا، ولا هي أمة متروجة من
عبده، ولا هي ذمية، ولا هي حربية، وهو يعلم أنها حرامٌ عليه،
أو ليست ملكاً له، ولا عقد عليها نكاحاً، ولم يثب ولا تقادم زناه
قبل أخذه بشهر، ولا تزوجها، ولا اشتراها بعد أن زنى بها = أن
عليه جلد مئة^(٣).

وانفقوا على أنه إذا زنى على الوصف السابق، وكان قد تزوج
قبل ذلك: أن عليه الرجم بالحجارة حتى يموت^(٤).

(١) الإشراف (الإقناع ٤/١٨٧٣)، التمهيد لابن عبد البر (٧٨/٩، ٧٩، ٣٨٨/١٤).

(٢) الاستذكار (٦٢/٢٤).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٣)، الاستذكار (٤٨/٢٤)، التمهيد (٧٩-٧٨/٩).

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٤).

واتفقوا على أنه إن جُلِدَ المرجوم الذي وُصِفَ مئةً قبل أن يَرَجُمَ، وَغُرِبَ المجلود غير المحصن عن بلده، وَسُجِنَ حيث يُغْرَبُ عامًّا: أنه قد أُقِيمَ عليه الحدُّ كُلُّهُ^(١).

واتفقوا على أنه لا يجوز قتله بغير الحجارة^(٢).

واتفقوا على أن المرأة الحرة المسلمة المحصنة العاقلة غير المكروهة كالرجل المحصن، وأن غير المحصنة كغير المحصن^(٣).

واتفقوا على أنه إن كان أحد الزانيين مُحَصَّنًا، والآخر غير محصن: أن لكل واحدٍ منهما حكمه^(٤).

واتفقوا على أنه إن صُفَّ الناسُ صفوفًا كصفوف الصلاة، فَرَجِمَ الشهودُ أولاً، وَرَجِمَ الإمامُ في المُقَرَّرِ أولاً ثمَّ الناسُ، وَحُقِرَتْ له حَقِيرَةٌ إلى صدره، أن الرجمَ قد وَفَّى حَقَّهُ^(٥).

وأجمعوا على أن المرجوم يُدَامُ عليه بالحجارة حتى يموت^(٦).

واتفقوا على أن المسلمين يصلُّون على المرجوم^(٧).

رَجْمُ الْمُحَصَّنِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ

وقال سبحانه: ﴿وَأَن أُنْزِلَ إِلَيْكَ أَمْرٌ فَلَا تُنْفِرْ بِهِمْ﴾ [المائدة: ٤٩].

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه (٢١٥).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٥).

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٥).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٥).

(٦) الإشراف (الإقناع ٤/ ١٨٨٢).

(٧) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٥)، ابن زيمية (منهاج السنة ٣/ ٣٩٦).

١٧٨٤- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ الْيَهُودَ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ بِرَجُلٍ
وَأَمْرَأَةٍ مِنْهُمْ قَدْ زَنَيَا، فَقَالَ: «مَا تَجِدُونَ فِي كِتَابِكُمْ؟» فَقَالُوا:
تُسَخَّمُ^(١) وَجُوهُهُمَا وَيُخْزِيَانِ. قَالَ: «كَذَبْتُمْ إِنْ فِيهَا الرَّجْمُ فَأَتُوا
بِالتُّورَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ». فَجَاءُوا بِالتُّورَةِ وَجَاءُوا بِقَارِئٍ
لَهُمْ، فَقَرَأَ حَتَّى إِذَا انْتَهَى إِلَى مَوْضِعٍ مِنْهَا وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ، فَقِيلَ
لَهُ: ارْفَعْ يَدَكَ، فَرَفَعَ يَدَهُ فَلِذَا هِيَ تُلْرَحُ، فَقَالَ - أَوْ قَالُوا -:
يَا مُحَمَّدُ، إِنْ فِيهَا الرَّجْمُ، وَلَكِنَّا كُنَّا نَتَكَاثَمُهُ بَيْنَنَا، فَأَمَرَ بِهِمَا
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَا، قَالَ: رَأَيْتُهُ يَجْتَا^(٢) عَلَيْهَا يَفِيهَا الْحِجَارَةَ
بِنَفْسِهِ (ق).

وَفِي رِوَايَةٍ (حَم) بِقَارِئٍ لَهُمْ أَعْوَرَ، يُقَالُ لَهُ: ابْنُ صُورِيَا.

١٧٨٥- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: رَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ
رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ، وَرَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ وَأَمْرَأَةً (م، حَم).

إِخْتِبَارُ تَصْرِيحِ الْمُقِرِّ بِالزُّنَا وَالتَّثْبِتُ مِنْهُ

قال أبو محمد: قرن الله الفاحشة بالتبيين في مواضع من كتابه،
كقوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفُتُوحَةٍ مُبِينَةٍ﴾ [النساء: ١٩]، وفريء بالباء
مفتوحة ومكسورة، وكل من التصريح والتثبت من البيان.

١٧٨٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَاعِزِ بْنِ
مَالِكٍ: «مَا بَلَغَنِي عَنْكَ؟» قَالَ: وَمَا بَلَغَكَ عَنِّي؟ قَالَ: «بَلَغَنِي أَنَّكَ
وَقَعْتَ بِجَارِيَةِ آلِ فُلَانٍ». قَالَ: نَعَمْ. فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، فَأَمَرَ بِهِ
فَرُجِمَ (م، حَم، د، ت).

(١) تُسَوَّدُ.

(٢) أي: يَكِبُّ عَلَيْهَا، وَيَسِيلُ.

١٧٨٧- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا أَتَى مَا حِزُّ بْنُ مَالِكٍ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «لَعَلَّكَ قَبِلْتَ أَوْ غَمَزْتَ أَوْ نَظَرْتَ ؟». قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «أَفَنَكُنْهَا» لَا يُكْنِي. قَالَ: نَعَمْ. فَعِنْدَ ذَلِكَ أَمَرَ بِرَجُلَيْهِ (خ، حم، د).

واتفق أهل العلم أن من أقرَّ على نفسه بالزنا في مجلس حاكم يجوز حكمه، أربع مرات مُختلفات، يُغَيَّبُ بين كل مرتين عن المجلس حتى لا يرى، وهو حرٌّ مسلمٌ غير مُكره ولا سكران ولا مجنون ولا مريض، ووُصِفَ الزنا وعرفه، ولم يَثْبُ ولا طال الأمر: أنه يقام عليه الحد ما لم يرجع عن إقراره^(١).

التَّغَاوُلُ عَنِ الْمُقِرِّ الثَّانِي

وقال أبو محمد: إثمًا يحسن التغافل ويستحب السُّرُّ؛ لكيلا تشيع الفاحشة في المؤمنين، فتستخفَّ النفوس الضعيفة بالفاحشة، ويهون قبحها في قلوبهم، ولهذا قال عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ١٩]، والتغافل من دلالات هذه الآية.

١٧٨٨- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ، وَكَمْ يَسْأَلُهُ، قَالَ وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ قَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ. قَالَ: «أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا ؟». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ ذَنْبَكَ - أَوْ حَدَّكَ -» (ق).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٤)، الاستذكار (٦٤/٢٤).

الرجوع عن الإقرار

وقال جل في علاه: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَتْحَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاذْتَفَحُوا الذُّنُوبَ وَمَنْ يُغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلِمًا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران].

١٧٨٩- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ مَا عَزَّ قَالَ: كُنْتُ فِي مَن رَجَسَ الرَّجُلُ، إِنَّا لَمَّا خَرَجْنَا بِهِ فَرَجَمْنَاهُ فَوَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ صَرَخَ بِنَا: يَا قَوْمُ رُدُّونِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنْ قَوْمِي قَتَلُونِي وَغَرُّونِي مِنْ نَفْسِي، وَأَخْبَرُونِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَيْرُ قَاتِلِي، فَلَمْ نَتْرَعْ عَنْهُ حَتَّى قَتَلْنَاهُ، فَلَمَّا رَجَعْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَخْبَرْنَاهُ، قَالَ: «فَهَلَا تَرَكْتُمُوهُ، وَجِئْتُمُونِي بِهِ». لَيْسَتْ بِلَيْسَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ، فَأَمَّا تَرَكُ حَدُّ فَلَا (د).

دفع الحدود بالشبهات

وقال سبحانه: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ١٢].

١٧٩٠- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَاعَنَ بَيْنَ الْعَجَلَانِ وَأَمْرَأَتِهِ، فَقَالَ ابْنُ شَدَادٍ بَنِي الْهَادِ: هِيَ الْمَرْأَةُ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِعًا أَحَدًا بِغَيْرِ يَنْبَغٍ لَرَجَمْتُهَا». قَالَ: لَا، تِلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ قَدْ أَعْلَنْتُ^(١) فِي الْإِسْلَامِ (ق).

١٧٩١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْرَبُوا الْحُدُودَ مَا وَجَدْتُمْ لَهَا مَدْفَعًا» (هـ، بسند ض).

١٧٩٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْرَبُوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَخْرَجٌ فَخَلُّوا

(١) أي: أعلنت بالفاحشة.

سَبِيلُهُ، فَإِنَّ الْإِمَامَ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعَفْوِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعُقُوبَةِ
(ت، بسند ض).

قال ابن المنذر: أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن
الحدود تدرأ بالشبهات^(١).

مَنْ أَفْرَأَ أَنَّهُ زَنَى بِامْرَأَةٍ وَأَنْكَرَتْ

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٦٤].

١٧٩٣- عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ
فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ زَنَى بِامْرَأَةٍ سَمَاءَهَا، فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَرْأَةِ فَدَعَاَهَا
فَسَأَلَهَا عَمَّا قَالَتْ، فَأَنْكَرَتْ، فَحَدَّثَهُ وَتَرَكَهَا (حم، د)^(٢).

النَّهْيُ عَنِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحَدِّ إِذَا ثَبَتَ

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [النور: ٢].

١٧٩٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ حَالَتْ
شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَهُوَ مُضَادٌّ لِلَّهِ فِي أَمْرِهِ» (حم، د).

وقد أجمع العلماء على أن الحد إذا بلغ الإمام لم تجز الشفاعة
فيه^(٣).

هَلْ يُخَفَّرُ لِلْمَرْجُومِ ؟

وقال الله جلَّ شأنه: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [النور: ٢].

(١) نقله ابن قدامة، المغني (موسوعة الإجماع ١/ ٣٢٤).

(٢) الحديث في إسناده: مسلم بن خالد الزنجي، منكر الحديث.

(٣) المغني، شرح صحيح مسلم للنووي، فتح البازي عن ابن عبد البر الموسوعة
الإجماع ١/ ٣٢٥.

١٧٩٥- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَرْجُمَ مَاعِزَ بْنِ مَالِكٍ خَرَجْنَا بِهِ إِلَى الْبَيْعِ، فَوَاللَّهِ مَا حَقَرْنَا لَهُ، وَلَا أَوْثَقْنَاهُ، وَلَكِنْ قَامَ لَنَا فَرَمَيْنَاهُ بِالْعِظَامِ وَالْخَزَفِ^(١)، فَاثْتَكَيْ نَخْرَجَ يَشْتَدُّ حَتَّى انْتَصَبَ لَنَا فِي عُرْضِ الْحَرَّةِ، فَرَمَيْنَاهُ بِجَلَامِيدِ الْجَنْدَلِ^(٢) حَتَّى سَكَتَ (م، حم).

وثبت فيهما من حديث بريدة أن النبي ﷺ أمر بالغامدية، فحُفِرَ لها إلى صدرها.

وثبت فيهما أيضاً من حديث بريدة أنه حُفِرَ لماعز.

تَأْخِيرُ الرَّجْمِ عَنِ الْحَبْلِى حَتَّى تَضَعَ، وَتَأْخِيرُ الْجَلْدِ عَنِ الْمَرِيضِ حَتَّى يَبْرَأَ

وقال الله جلَّ شأنه: ﴿وَأَخْسَرُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥].

وقال سبحانه: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣].

١٧٩٦- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ حَبْلَى مِنَ الزَّانَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ، فَدَعَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَلَيْهَا، فَقَالَ: «أَحْسِنِ لَيْهَا، فَإِذَا وَضَعْتَ فَأَتِنِي». فَفَعَلَ فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَضُدَّتْ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَرُجِمَتْ، ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: تُصَلِّي عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَقَدْ زَنَتْ؟ قَالَ: «لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِّمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ، وَهَلْ وَجَدْتُ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ؟» (م، حم، ن، د، ت).

(١) أكسار الأواني المصنوعة من الطين اليابس.

(٢) بصخور الحجارة.

واتفقوا على أن المرأة إذا حملت من زنا، وثبت عليها الزنا من إقرار وتمادي عليه، أو بينة ليس معها إقراراً: أن تمام فطامها وقت لإقامة الحد عليها، ما لم يموت الولد قبل ذلك^(١).

واتفقوا على أن الحد لا يقام على حُبلى^(٢).

١٧٩٧- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنَّ أُمَّةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَنَتْ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَجْلِدَهَا، فَأَتَيْتُهَا فَلِذَا هِيَ حَدِيثَةٌ عَهْدَ بِنَافَسٍ فَخَشِيتُ أَنْ أَجْلِدَهَا أَنْ أَقْتُلَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «أَحْسَنْتَ، أَتْرَكُهَا حَتَّى تَمَائِلَ»^(٣) (م، حم، د، ت).

كَيْفَ يُجْلَدُ مَنْ بِهِ مَرَضٌ مُلَازِمٌ؟

﴿وَحِذْ يَدَاكَ ضَعْفًا فَاصْرِبْ بِهِ. وَلَا تَحْنَفْ﴾ [ص: ٤٤].

١٧٩٨- وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ سَعِيدِ^(٤) بْنِ سَعْدٍ بْنِ عُبَادَةَ، قَالَ: كَانَ بَيْنَ آيَاتِنَا رُوَيْجُلٌ ضَعِيفٌ مُخْدَجٌ^(٥)، فَلَمْ يُرْعَ الْحَيُّ إِلَّا وَهُوَ عَلَى أُمَّةٍ مِنْ إِمَائِهِمْ يَخْبِثُ بِهَا، فَذَكَرَ ذَلِكَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُسْلِمًا، فَقَالَ: «اضْرِبُوهُ حِدَةً». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ أَضْعَفُ مِمَّا تَحْسَبُ، لَوْ ضَرَبْتَاهُ مِائَةَ قَتْلَانَاهُ. فَقَالَ: «خُلُّوْا لَهُ عِشْكَالًا»^(٦) فِيهِ مِائَةُ شِمْرَاخٍ، ثُمَّ اضْرِبُوهُ بِوَضْرِعَةٍ وَاحِدَةٍ. قَالَ: فَفَعَلُوا (حم، هـ).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٥).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) نبرأ.

(٤) معدود في صفار الصحابة.

(٥) سقيم ناقص الخلق.

(٦) الفصن الكبير الذي يكون عليه أخصان صفار، ويسمى كل واحد من تلك الأخصان: شمراخًا.

واتفق أهل العلم على أن السوط الذي يُجلد به سوط بين
سوطين^(١).

واجمعوا على أن الرجل يضرب في الزنا قائماً، وإن المرأة تضرب
في الزنا جالسة، وقال ابن أبي ليلى: بل تضرب قائمة^(٢).

مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ

وقال العزيز الحكيم سبحانه: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ
مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتَلَوْسَاءَ مَبِيتاً
(٣)﴾ [النساء].

١٧٩٩ - عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَقِيتُ خَالِي وَمَعَهُ
الرَّيَّةُ، فَقُلْتُ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى رَجُلٍ تَزَوَّجَ
امْرَأَةً أَبِيهِ مِنْ بَعْلِهِ أَنْ أَضْرِبَ عُنُقَهُ وَآخُذَ مَالَهُ (الخمس) ^(٤).

مَنْ فَعَلَ فِعْلَ قَوْمِ لُوطٍ أَوْ أَتَى بِهَيْمَةَ، وَالسُّحَاقُ

وقال سبحانه: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ مَا تَأْتُونَ النِّسَاءَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ
أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ (٥)﴾ [الأعراف].

وقال جل وعلا: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَتَاوُوسَا﴾ [النساء: ١١].

وقال تبارك وتعالى: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ إِسَاءَتِكُمْ﴾
[النساء: ١٥].

(١) الموضح (الإقناع ٤/١٨٤٢).

(٢) النوادر (الإقناع ٤/١٨٦٨).

(٣) في إسناده اضطراب من يزيد بن ثابت، فرواه علي بن وهب.

قال أبو محمد: مما جاء في تفسير الأيتين: أن إحداهما في اللواط، والأخرى في السحاق.

١٨٠٠ - عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ» (حم، د، ت، هـ) ^(١).

١٨٠١ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ» (حم، د، ت، وفيه مقال).

١٨٠٢ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - بسند صحيح - أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَتَى بَهِيمَةً فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ.

واتفق العلماء على أن وطء الرجل الرجلَ جرمٌ عظيمٌ، وأن سحق المرأة المرأة حرامٌ، وأن إتيان البهائم حرامٌ، وأن وطء الحائض من الزوجات وملئك اليمين، والمحرمة، والصائمة المعتكفة، والمظاهرة التي ظاهر منها = حرامٌ. واتفقوا أن لا حد في شيء من ذلك كله، حاشا فعل قوم لوط وإتيان البهائم؛ فإنهم اختلفوا، أفي ذلك حدٌّ أم لا؟ ^(٢).

فِيمَنْ وَطِئَ جَارِيَةَ امْرَأَتِهِ

١٨٠٣ - عَنْ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ: أَنَّهُ رَفِيعَ إِلَيْهِ رَجُلٌ غَشِيَ جَارِيَةَ امْرَأَتِهِ، فَقَالَ: لَا قُضِيَ فِيهَا بِقِضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِنْ كَانَتْ أَحْلَتْهَا لَكَ جَلْدُكَ مِائَةً، وَإِنْ كَانَتْ لَمْ تُحْلَلْهَا لَكَ رَجْمُكَ (الخمس، بسند ض).

قال أبو محمد: أمرنا بالتَّيْنِ والتَّيْنِ في غير آية.

(١) هذا الحديث أنكره يحيى بن معين والنسائي.

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٦، ٢١٧).

حَدُّ زِنَا الرِّقِيقِ خَمْسُونَ جَلْدَةً

وقال العليم الحليم سبحانه: ﴿فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْتَ بِمَكْحُوشَةٍ فَلْتَبْنَ نَفْسُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (النساء: ٢٥).

١٨٠٤- عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أُمِّهِ سَوْدَاءَ زَنْتٍ لِأَجْلِهَا الْحَدُّ، قَالَ: فَوَجَدْتُهَا فِي دَمِيهَا، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ لِي: «إِذَا تَعَالَتْ مِنْ نَفْسِهَا فَأَجْلِدْهَا خَمْسِينَ» (عَبْدُ اللَّهِ فِي الْمُسْتَدْرِ).

واتفق أهل العلم أَنَّ الأُمَّةَ الْمُحْصَنَةَ بِالزَّوْجِ خَاصَّةً إِذَا ثَبِتَ زِنَاهَا لَيْسَ عَلَيْهَا إِلَّا خَمْسُونَ جَلْدَةً^(١).

وَأَجْمَعُوا أَنَّ الرِّقَّ مُؤَثِّرٌ فِي نَقْصَانِ الْحَدِّ^(٢).

السَّرَقَةُ، وَالْحَدُّ فِيهَا

قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا لِكَلَّا مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٣) فَمَنْ قَاتَبَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَلَا تَأْتِ اللَّهُ بِتُوبٍ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ (٤) [المائدة].

١٨٠٥- عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتَقْطَعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتَقْطَعُ يَدُهُ». قَالَ الْأَعْمَشُ: كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ بَيْضُ الْحَدِيدِ، وَالْحَبْلُ كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ مِنْهَا مَا يُسَارِي ذُرَاهِمَ (ق).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٥)، الاستدلال (١٠١/٢٤).

(٢) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٢٢٩).

١٨٠٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ^(١) ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ (ع).

لَا قَطْعَ فِي الذَّهَبِ فِيمَا دُونَ رُبْعِ دِينَارٍ

وقال سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

١٨٠٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْطَعُ يَدَ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا (ع إلا هـ).

١٨٠٨- وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا» (م، حم، ن، هـ).

١٨٠٩- وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: «اقْطَعُوا فِي رُبْعِ دِينَارٍ، وَلَا تُقَطَّعُوا فِيمَا هُوَ أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ». وَكَانَ رُبْعُ الدِّينَارِ يَوْمَئِذٍ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ، وَالدِّينَارُ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا (حم).

قال ابن تيمية: أمّا السارق فيجب قطع يده اليمنى بالكتاب والسنة والإجماع^(٢).

وقد أجمع أهل العلم على أن قطع يد السارق يجب إذا شهد عليه بالسرقة شاهدان، ووصفا ما يوجب القطع^(٣).

وأجمعوا على أن الحد لا يسقط بغيبة الشاهدين، أو موتهما^(٤).

(١) ترس.

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٨/٣٢٩).

(٣) الإشراف (الإقناع ٤/١٨٨٥)، مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢١)، بدلية

المجتهد، المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ١/٣٤٦).

(٤) المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ١/٣٤٦).

وأجمعوا على أن السارق لو مات من قطع يده: أنه لا شيء فيه، لأنه قطع بحق^(١).

واتفقوا على أن المرأة تقطع كما يقطع الرجل^(٢).

وأجمعوا على أن القطع يكون من الكوع^(٣).

وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الكفالة في الحدود لا تجوز^(٤).

وأجمعوا على أن من سرق خمرًا من مسلم أنه لا قطع عليه^(٥).

وأجمعوا على أنه لا يشترط مطالبة المسروق بإقامة الحد^(٦).

واتفقوا على أن لصاحب المال المسروق أن يعفو عن السارق، وأن عفوه يسقط الحد قبل أن يُرفع إلى الإمام^(٧).

قال ابن تيمية: اتفق العلماء فيما أعلم على أن قاطع الطريق والنص ونحوهما إذا رُفِعوا إلى ولي الأمر، ثم تابوا بعد ذلك = لم يسقط الحد عنهم، بل تجب إقامته وإن تابوا. فإن كانوا صادقين في التوبة كان الحد كفارة لهم، وكان تمكينهم من ذلك من تمام التوبة، بمنزلة رد الحقوق إلى أهلها^(٨).

(١) الإنباه (الإقناع ٤/ ١٨٨٧)، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/ ٣٤٧).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢١).

(٣) الاستذكار (٣٨٢/ ٢٤)، التمهيد (٢٨٣/ ١٩).

(٤) الإشراف (الإقناع ٤/ ١٨٤٣).

(٥) الإشراف (الإقناع ٤/ ١٨٩٩).

(٦) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٨/ ٢٩٨).

(٧) بداية المجتهد، ونيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/ ٣٤٧).

(٨) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٨/ ٣٠٠).

وصح إجماع العلماء على أن سارق ربع دينار، وسارق أكثر من ذلك سواء في الحد^(١).

اعتبار الحرز

قال أبو محمد: قد يفهم اعتبار الحرز من مفهوم السرقة.

١٨١٠- عَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ، وَلَا كَثْرٍ^(٢)» (الخمسة).

١٨١١- عَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ نَائِمًا فِي الْمَسْجِدِ عَلَى خِمِيصَةٍ لِي، فَسُرِقَتْ، فَأَخَذْنَا السَّارِقَ، فَرَفَعْنَاهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ بِقَطْعِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفِي خِمِيصَةٍ ثَمَنُ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا؟ أَنَا أَهْبَاهَا لَهُ أَوْ أُبَيْعُهَا لَهُ. قَالَ: «فَهَلَا كَانَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ» (حم، ن، د، هـ).

١٨١٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ يَدَ سَارِقٍ سَرَقَ ثَرَسًا مِنْ صُقُورٍ^(٣) النَّسَاءِ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ (حم، ن، د).

واتفق العلماء وأئمة الفتوى على مراعاة الحرز فيما يسرق السارق^(٤). فأجمعوا على أن من سرق من حرز قطع يده، وهو حق لله^(٥).

قال أبو محمد: ليس في الكتاب ولا في السنة اعتبار الحرز، ولكن العلماء متفقون على اعتباره، كما ترى، كأنهم أخذوا ذلك من مفهوم

(١) مراتب الإجماع (٢٢١)، المفني (موسوعة الإجماع ١/٣٤٢).

(٢) بفتح الكاف، والهاء المثناة: جُمَار النخل، أي: شحمها.

(٣) يضم الصاد المهملة، وتشديد الفاء، أي: الموضع المختص بهن من المسجد، وصلة المسجد: موضع مظلل منه.

(٤) الاستذكار (١٧٩/٢٤).

(٥) الاستذكار (٢٠٩/٢٤)، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٣٤٣).

السُّرقة؛ وهي أخذ المال بخفية. ومن ثم لا يدخل في ذلك: المختلس، والخائن، والمغتصب، والمتهب، دخولاً أولياً.

وانفقوا على أن النبش^(١) تقطع يده^(٢).

وانفقوا على أنه يشترط للحد أن لا يكون للسارق في المال شبهة ملك^(٣).

ومن سرق الماء فلا قطع عليه بلا خلاف يعلم^(٤). وكذا الطير^(٥).

المُخْتَلِسُ وَالْمُتَّهَبُ وَالْخَائِنُ وَجَاوِدُ الْعَارِيَةِ

وقال العزيز الحكيم سبحانه: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨].

قال أبو محمد: إنما الآية في السرقة بمفهومها المعتد، وما عداها لا يأخذ حكمها، ولو صح القياس هنا لكان من أقوى الأقيسة.

١٨١٣- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ وَلَا مُتَّهَبٍ، وَلَا مُخْتَلِسٍ قَطْعٌ» (الخمس).

١٨١٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَتْ امْرَأَةً مَحْزُومَةً تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْعِدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدِهَا، فَأَتَى أَهْلَهَا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ فَكَلَّمُوهُ، فَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَسَامَةُ، لَا أَرَاكَ تَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ خَطِيئًا، فَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ

(١) الذي ينش القبور الحديثة لسرقة الأكفان.

(٢) النوادر (الإقناع ٤/١٨٨٧).

(٣) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٣٤٣).

(٤) المغني (موسوعة الإجماع ١/٣٤٤).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢١).

تَرْكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ قَطَعُوهُ، وَالَّذِي تَقْسِي يَدِيهِ، لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ لَقَطَعَتْ يَدَاهَا فَقَطَعَ يَدَ الْمُخْزُومِيَّةِ (م، حم، ن).

وقال ابن عبد البر: وإن وجد المتاع رثه أخذه بإجماع ليس له غير ذلك، ولا له العفو عن السارق إذا بلغ السلطان، وهو وغيره في ذلك سواء^(١).

واتفق العلماء على أنه ليس على خائن ولا مختلس ولا متسهب: قطع^(٢).

قال أبو محمد: اتفقوا على أنه لا قطع في ذلك، لكنهم متفقون على تعزيره، ومعاقبته بما يردعه.

وأجمعوا على أن من أخذ مال امرئ مسلم أو معاهد بغير حق، غير طيبة به نفسه، وكان أخذه اختلاساً من يد صاحبه: أنه يُسْقَى مُخْتَلِساً^(٣).

واتفقوا على أن الغاصب المجاهر الذي ليس محارباً لا قطع عليه^(٤).

والفرق بين المختلس والسارق: أن المختلس إن اختلس جهاراً غير مستخفٍ من الناس ليس سارقاً، ولا قطع عليه بلا خلاف. وإن فعل ذلك مُسْتَخْفِياً عن كل من حَضَرَ؛ فهو سارق، وعليه القطع بلا خلاف^(٥).

(١) الاستذكار (٢٤/٢٠٩).

(٢) الموضح (الإقناع ٤/١٨٩٨)، الاستذكار (٢٤/٢٤٤).

(٣) اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع ١/٧٥)، الاستذكار (٢٤/٢٣٧).

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢١).

(٥) المعلى (موسوعة الإجماع ١/٧٥).

وأجمعوا على أن المضارب لا يقطع فيما سرق من مال المضاربة، وكذلك المودع^(١).

وأجمعوا على أن كل سرقة لا قطع بها؛ فإن الغرم فيها واجب على من سرق موسراً أو معسراً^(٢).

قال أبو محمد: حديث المخزومية مشكل، فإما أن يقال: جحد الغارثة حكمه حكم السرقة لأن النبي جعله كذلك، وإما أن يقال: إنها كانت تستعير ونسرق، كما قال بعض العلماء.

الْقَطْعُ بِالْإِقْرَارِ وَأَنَّهُ لَا يُكْتَفَى فِيهِ بِالْمَرَّةِ

قال أبو محمد: في كتاب الله تعالى من ذم العجلة والأمر بالتبين والثبت والقيام بالقسط نصوص وافرة متضافرة.

١٨١٥- وَعَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: لَا يُقَطَّعُ السَّارِقُ حَتَّى يَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ مَرَّتَيْنِ (حجم).
في رواية مهنأ^(٣)، واحتج به.

واتفق العلماء على أن من أقر على نفسه بسرقة مرتين في مجلسين مختلفين، وثبت على إقراره، وأحضر ما سرق: أن القطع بهجب عليه ما لم يرجع^(٤).

(١) الاستذكار (١٨١/٢٤).

(٢) الاستذكار (٢٠٨/٢٤).

(٣) هو: مهنأ بن يحيى الشامي السلمي، أبو عبد الله، من كبار أصحاب أحمد الدين لازموا حتى مات. له ترجمة في (طبقات الحنابلة ١/٣٤٥).

والإنصاف للمرداوي (٢٩٢/١٢).

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢١).

ولا بأس في قول عامة الفقهاء في تلقين المقرّ بالسرقة ليرجع من إقراره^(١).

سرقة الكتب والعلم

وقال الله جلّ شأنه: ﴿لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْنَتَكُمْ وَأَنْتُمْ تَقْلُمُونَ﴾ (٢٧) [الأنفال: ٢٧].

١٨١٦- عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسِ ثَوْبِي زُورٍ» (ق، د).

قال أبو محمد: سرقة العلم والكتب هي نوع من الخيانة العلمية، وقد تقدم حكم الخائن والمختلس، وتسميتها سرقة إطلاقاً شائع، والخيانة العلمية يتضاعف قبحها، لما فيها من الأثرة، والتعالم، والتباهي بما ليس له، والظلم، وأخذ الحقوق، لا سيما إذا كان المظلوم حامل الذكر. وكفى بمثل هذا سقوطاً أن صاحبه يهمة أن يعلو في أعين الناس وهو ساقط في عين نفسه غداة خيائته، والذين يستحلون ذلك محتجين بصنيع بعض من سبق من أهل العلم = حجّتهم داحضة، فقد كان بعضهم يكتب من حفظه، ومنهم من يذكر ذلك في مقدمة كتابه، ومنهم ظالم لنفسه، مدّع ما ليس له، والله يغفر لنا ولهم.

الخمر، والحدّ فيه

وقال الله جلّ شأنه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَهْوَاءُ وَالْأَفْهَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (٥٠) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ

(١) المعني (موسوعة الإجماع ١/ ٣٤٦).

يُوقِعُ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَصَدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ
فَقَدْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ ﴿٢١﴾ [المائدة].

قال العلماء: هذا آخر ما جاء في حكم الخمر، وانفقوا على أن
آية (البقرة) وآية (النساء) في الخمر قبل هاتين الآيتين.

١٨١٧- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنِّي بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ
الْخَمْرَ فَجُلِدَ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ، قَالَ: وَقَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ فَلَمَّا كَانَ
عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَخَفِ الْحُدُودَ ثَمَانِينَ فَأَمَرَ
بِهِ عُمَرُ (م، حم، د، ت).

١٨١٨- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جُلِدَ فِي الْخَمْرِ
بِالْجَرِيدِ وَالنُّعَالِ، وَجُلِدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ (ق).

١٨١٩- وَعَنْ حُصَيْنِ بْنِ الْمُنْذِرِ، قَالَ: شَهِدْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَانَ
أَبِي بِالْوَكِيدِ قَدْ صَلَّى الصُّبْحَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: أَزِيدُكُمْ، فَشَهِدَ
عَلَيْهِ رَجُلَانِ - أَحَدُهُمَا حُمْرَانِ^(١) - : أَنَّهُ شَرِبَ الْخَمْرَ، وَشَهِدَ آخَرُ
أَنَّهُ رَأَاهُ يَتَقَبَّأُ، فَقَالَ عُثْمَانُ: إِنَّهُ لَمْ يَتَقَبَّأْ حَتَّى شَرِبَهَا. فَقَالَ: يَا عَلِيُّ،
فَمُ فَاجْلِدْهُ. فَقَالَ عَلِيُّ: فَمُ يَا حَسَنُ فَاجْلِدْهُ. فَقَالَ الْحَسَنُ: وَلَ
حَارَهَا مَنْ تَوَلَّى قَارَهَا^(٢). فَكَأَنَّهُ وَجَدَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ
جَعْفَرٍ، فَمُ فَاجْلِدْهُ. فَجُلِدَهُ وَعَلِيُّ بَعْدُ حَتَّى بَلَغَ أَرْبَعِينَ، فَقَالَ:
أَمْسِكْ. ثُمَّ قَالَ: جُلِدَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَأَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، وَعُمَرُ
ثَمَانِينَ، وَكُلُّ سَنَةٍ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ (م).

قال في (المنتقى): «وفيه من الفقه: أن للوكيل أن يوكل وأن
الشهادتين على شيئين إذا آل معناهما إلى شيء واحد جمعاً جائزة
كالشهادة على البيع والإقرار به، أو على القتل والإقرار به».

(١) مولى عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، توفي سنة ٧٥ هـ.
(٢) هذا مثل من أمثال العرب، معناه: ول شدتها من تولى هنتها ولأهها.

١٨٢٠- وَهَنَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَا كُنْتُ لِأَقِيمَ حَدًّا عَلَى أَحَدٍ فَيَمُوتَ، وَأَجِدَ فِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا صَاحِبَ الْخَمْرِ فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْنَهُ (ق).

قال ابن حزم: اتفقوا أن الحد أن يكون مقدار ضربه في أربعين. واختلفوا في إتمام الثمانين. واتفقوا أنه لا يلزمه أكثر من ثمانين. واتفقوا على أن الحرة البالغة العاقلة كذلك. واتفقوا على أنه لا يلزمها أكثر من ثمانين. واتفقوا أن العبد والأمة يلزمهما من ذلك عشرون. واختلفوا في تمام الثمانين^(١).

وأجمع العلماء على أن في شرب قليل الخمر وكثيرها الحد^(٢). وأنه لا فرق بين المسكرات إذا وجدت علة السكر^(٣).

واتفقوا على أن من شرب كأسًا بعد كأسٍ من الخمر حتى سكر أن حدًا واحدًا يلزمه^(٤).

واتفقوا على أنه إن أقر بشرب الخمر مرتين، وثبت: أنه يحد^(٥).

واتفقوا على أن شارب الخمر وهو يعلم، فاسق وإن لم يبلغ حد السكر^(٦).

- (١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٨)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٨/٣٣٦).
- (٢) الاستذكار (٢٤/٢٥٨، ٢٧٤، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٤/٢٠٠)، مراتب الإجماع (٢١٨)، المحلى، بداية المجتهد، شرح النووي، المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٣٤٨).
- (٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٤/٢٠٥).
- (٤) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٨).
- (٥) مراتب الإجماع (٢١٩)، بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ١/٣٤٩).
- (٦) مراتب الإجماع (٢٢٣)، بداية المجتهد، فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/٣٩٤).

مَا وَرَدَ فِي قَتْلِ الشَّارِبِ فِي الرَّابِعَةِ وَبَيَانِ نُسَخِهِ

قال أبو محمد: في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا﴾ [المائدة: ٩٣]، منزع بعيد، إذ جعلت نوبتهم على درجات ثلاث.

١٨٢١- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَرِبُوا الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُمْ، ثُمَّ إِذَا شَرِبُوا فَاجْلِدُوهُمْ، ثُمَّ إِذَا شَرِبُوا الرَّابِعَةَ فَاقْتُلُوهُمْ» (حم، د، ت، هـ).

١٨٢٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ سَكِرَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِنْ سَكِرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ» (م، د، هـ، حم). وزاد: قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَكْرَانٍ فِي الرَّابِعَةِ فَخَلَّى سَبِيلَهُ.

قال ابن المنذر: أزيل القتل عن الشارب في المرة الرابعة بإجماع من أهل العلم من أهل الحجاز والعراق والشام ومصر، إلا شاذاً من الناس لا يعتدُّ خلافه^(١).

قال الشافعي: «فلا نعلم أحداً من أهل الفتيا يخالف أن من أقيم عليه حدٌ في شيء أربع مرات، ثم أتى به خامس مرة أو سادسة أقيم ذلك الحد عليه، ولم يقتل، وفي هذا دليل على أن ما روي عن النبي ﷺ إِنْ كَانَ ثَابِتًا، فهو منسوخ»^(٢).

مَنْ وَجِدَ مِنْهُ رِيحُ خَمْرٍ

وقد أمر الله بالتبين، وأثبت المعرفة بالدلائل، كما قوله سبحانه: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٨].

(١) الإشراف (الإتباع ١/١٨٣٤).

(٢) اختلاف الحديث (٨/٢٤٨).

١٨٢٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقْتَعْ^(١) فِي الْخَمْرِ حَدًّا، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: شَرِبَ رَجُلٌ فُسْكَرًا، فَلَقِيَ يَمِيلُ فِي الْفَجِّ، فَأُتِيتُ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا حَازَى بَدَارَ الْعَبَّاسِ انْقَلَبَتْ فَدَخَلَ عَلَى الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَالْتَزَمَهُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَصَحَّحَ وَقَالَ: «أَفْعَلَهَا؟» وَلَمْ يَأْمُرْ فِيهِ بِشَيْءٍ (حم، د، بسند ض).

١٨٢٤- وَعَنْ عَلَقَمَةَ، قَالَ: كُنْتُ بِحِمَاصٍ، فَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سُورَةَ يُوسُفَ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا هَذَا أَنْزَلْتَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَاللَّهِ لَقَرَأْتُهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَحْسَنْتَ، فَيَسْتَمَا هُوَ يَكْلُمُهُ إِذْ وَجَدَ مِنْهُ رِيحَ الْخَمْرِ، فَقَالَ: أَتَشْرَبُ الْخَمْرَ وَتُكَذِّبُ بِالْكِتَابِ؟ فَضَرَبَهُ الْحَدَّ (ق).

قال أبو محمد: سيأتي في (باب الأشربة) تفصيل أوسع في الخمر، والمقصود هنا: هو بيان الحد.

التعزير والحبس في التهم

وقال سبحانه: ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣].

١٨٢٥- عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى» (ع إلا ن)^(١).

قال ابن حزم: واتفقوا أن التعزير يجب فيه من جلدة إلى عشرة واختلّفوا في أكثر^(٢).

(١) لم يقدره.

(٢) حديث أبي بردة مع كونه متفقاً عليه قد تكلم في إسناده ابن المنذر والأصبهاني من جهة الاختلاف فيه.

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢٢).

وأجمع أهل العلم على أن للإمام أن يعزّر في بعض الأشياء^(١).

وأجمعوا على أن التعزير يخالف الحدود^(٢).

وأجمعوا على أن الشفاعة في التعزير جائزة^(٣).

وأجمعوا على أن عقوبة المسلمين بتحريق الدّور والأشخاص لا تجوز^(٤).

وأجمعوا على أن ذا الهيئة في حسبه ودينه، إذا أتى ما يوجب عليه التعزير، ولا يبلغ حدّاً واجباً، ولم يكن للتعزير خليفاً: أنه يُقال ويُعفى عنه^(٥).

واتفقوا على أن المتستر على المجرمين يستحق التعزير^(٦).

قال أبو محمد: السّجن عقوبة متفق عليها بين الناس، وإنما تكون في الشرع لمن خيف ضرره وفتته بقوله أو فعله، أو من كان عليه حق وخيف من هروبه، وأما جعله عقوبة تأديبية لا مصلحة فيها سوى عقوبته، كما يفعل بعض من يقضي، ففيه ضرر على المعاقب، وكذلك من يجعل حفظ بعض أجزاء القرآن عقوبة غلطاً غلطاً مبيهاً.

(١) الإشراف (الإقناع ١٩٠٦/٤).

(٢) فتح الباري (موسوعة الإجماع ٢١٨/١).

(٣) فتح الباري عن ابن عبد البر (موسوعة الإجماع ٢١٨/١).

(٤) فتح الباري، شرح صحيح مسلم للنووي، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٢١٩/١).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٩).

(٦) النوادر (الإقناع ١٩١٢/٤).

(٧) ابن تيمية (الفتاوى الكبير ٨٣/٤).

ولا نزاع بين العلماء أن غير المكلف كالصبي المميز يُعاقب على
الفاحشة تعزيراً بليغاً، وكذلك المجنون يُضرب على ما فعل
ليترجر^(١).

وثبت بالكتاب والسنة والإجماع: التعزير بالضرب والحبس لمن
امتنع عن أداء الحق الواجب عليه^(٢).

ومن لعن أو سب أحداً من الصحابة فإنه مستحق للعقوبة البليغة
بإتفاق أئمة الدين^(٣).

التعزير بالمال

وقال سبحانه: ﴿وَيُحْذِرُ كَأَلًا هَرَجًا ۖ﴾ [الفجر].

وقال جل شأنه: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ۝﴾ [العاديات]،
الخير: المال، والتعزير به رادع، وأي رادع.

١٨٢٦- في حديث معاوية بن حيدة: «وَمَنْ مَتَّعَهَا فَإِنَّا آخِذُونَهَا
وَشَطْرُ مَالِهِ، عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا» (د، حم، بسند فيه مقال).

قال أبو محمد: جمهور الأئمة يمنعون من التعزير بالمال؛ لأن الله
نهى عن أكل أموال الناس بالباطل، وأجاز طائفة من العلماء، ونصروه
ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وهو الحق، فمن الناس من لا تردعه
عقوبة ولا يردبه شيء، ولا يذوق وبال أمره بغير عقوبة المال، الذي
هو شقيق الروح.

(١) ابن تيمية (منهاج السنة ٤٩/٦).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٨/٣٠).

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٥٨/٣٥).

المُحَارِبُونَ وَقُطَاعُ الطَّرِيقِ

وقال الله جلّ شأنه: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاؤُا فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٧﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ فَالَّذِينَ تَابُوا فَتُحَرُّوا أُولَٰئِكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٣٨﴾﴾ [المائدة].

١٨٢٧ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَاسًا مِنْ عُكْلٍ وَعُرَيْتَةَ قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَتَكَلَّمُوا بِالْإِسْلَامِ فَاسْتَوْخَمُوا^(١) الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِذَوْدٍ^(٢) وَرَاعٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا فَلْيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا، فَانْطَلَقُوا حَتَّى إِذَا كَانُوا بِنَاحِيَةِ الْحَرَّةِ كَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَقَتَلُوا رَاعِي النَّبِيِّ ﷺ وَاسْتَأْفَوْا الذَّوْدَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَبَعَثَ الطَّلَبَ فِي آثَارِهِمْ، فَأَمَرَ بِهِمْ فَسَمَرُوا^(٣) أَعْيُنَهُمْ وَقَطَّعُوا أَيْدِيَهُمْ وَتَرَكُوا فِي نَاحِيَةِ الْحَرَّةِ حَتَّى مَاتُوا عَلَى حَالِهِمْ (٤).

١٨٢٨ - وَعَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنَّمَا سَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْيُنَ أُولَٰئِكَ لِأَنَّهُمْ سَمَلُوا أَعْيُنَ الرُّعَاةِ (م، ن، ت)^(٥).

١٨٢٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قُطَاعِ الطَّرِيقِ: إِذَا قَتَلُوا وَأَخْلَوْا الْمَالَ قُتِلُوا وَصُلِبُوا، وَإِذَا قَتَلُوا وَلَمْ يَأْخُذُوا الْمَالَ قُتِلُوا

(١) استقلوها ولم يوافق موالاتها أبدانهم.

(٢) الذود - بفتح الدال - من الإبل، يقع على الثلاثة إلى العشرة.

(٣) أي: حَمَوْا المسامير، ففَقَرُوا بِهَا أَعْيُنَهُمْ.

(٤) وروي (ن، د) بسند ضعيف: أَنَّ اللَّهَ حَاتِبٌ عَلَى ذَلِكَ، وَأَمَرَ: ﴿يُحَارِبُونَ﴾.

(٥) الأية [المائدة: ٣٧].

وَكَمْ يُصَلُّوْا، وَإِذَا أَخَذُوا الْمَالَ وَكَمْ يَقْتُلُوا قَطَعَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ وَإِذَا أَخَافُوا السَّبِيلَ وَكَمْ يَأْخُذُوا مَالًا نَقُّوا مِنَ الْأَرْضِ (شأ)^(١).

واتفق أهل العلم على أن الحرابة هي: إشهار السلاح، وقطع السبيل خارج المدن^(٢).

والحكم عند عوام أهل العلم بآية الحرابة: إنما يجب على من خرج من المسلمين، وقطع الطريق، وأخاف السبيل، وسعى في الأرض فساداً^(٣).

واتفق أهل العلم على أن الحرابة هو القتل، والصلب، وقطع الأيدي، وقطع الأرجل من خلاف، والنفي، وأن هذا حق الله تعالى. وأن الترتيب فيه بتقديم القتل على الصلب ثابت بغير خلاف^(٤).

ولا يقتضي هذا أن الإمام يُخَيَّرَ تَخْيِيرَ مَشِيئَةٍ، فأهل العلم متفقون أنه يتعين على الإمام فعل هذا في حال، وهذا في حال^(٥).

ولا خلاف بين أهل العلم في أن قاطع الطريق إذا أخذ المال، ولم يقتل، فإنه تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى، ولا يقطع منه غير يد ورجل إذا كانت يده ورجلاه صحيحتين. فإن كانت يده صحيحتين، ورجله اليسرى مقطوعة، قطعت يمين يديه، ولم يقطع منه غير ذلك

(١) في إسناده: صالح مولى التوأمة: ضعيف، وإبراهيم بن يحيى الأسلمي: وهو متروك.

(٢) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٣٢٨).

(٣) الإشراف (الإقناع ٤/١٩١٩)، التمهيد لابن عبد البر (٢٣/٣٢٩).

(٤) بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ١/٣٢٩).

(٥) ابن نيمية (مجموع الفتاوى ٣٤/١١٨).

بلا خلاف يُعلم. ولا يجوز قطع يديه ورجليه معاً، وهو إجماع لا شك فيه^(١).

أما إذا قتل؛ فإنه يقتل ويُصلب، وقتله متحتم لا يدخل عفو، ولا خلاف أن القتل الواجب إنما هو ضرب العنق بالسيف فقط^(٢).

وأجمعوا على أن حكم المرأة في الحرابة حكم الرجل^(٣). وأن المشرك الكافر إذا حارب الله ورسوله، وسعى في الأرض فساداً؛ حُدَّ حدُّ الحرابة، بلا خلاف^(٤). وأن حدَّ العبد والأمة في الحرابة سواء كالحرّ والحرّة^(٥).

وأجمعوا على أن حدَّ الحرابة تسقطه التوبة قبل القدرة على المحاربين^(٦). ولا خلاف بين أهل العلم في أنهم يؤخذون بحقوق الأدميين من الأنفس والجراح والأموال، إلا أن يُعفى لهم عنها^(٧).

وثبت في السنة والإجماع أن الصائل المسلم إذا لم يندفع صوله إلا بالقتل قتل، وإن كان المال الذي يأخذه قيراطاً من دينار^(٨).

حَدُّ السَّاحِرِ وَدَمُ السَّحَرِ وَالْكِهَانَةِ

وقال جلَّ شأنه: ﴿وَلَا يَقْلِحُ السَّحَرُونَ﴾ [يونس: ٧٧].

(١) المغني، المحلي (موسوعة الإجماع ١/٣٢٩، ٣٣٠).

(٢) المغني عن ابن المنذر، المجموع (موسوعة الإجماع ١/٣٢٩).

(٣) اختلاف العلماء (موسوعة الإجماع ١/٣٣٠).

(٤) اختلاف العلماء (موسوعة الإجماع ١/٣٣٠).

(٥) المحلي (موسوعة الإجماع ١/٣٣٠).

(٦) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٤/١٨٠).

(٧) المحلي، المغني (موسوعة الإجماع ١/٣٣٠).

(٨) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٨/٥٤٠).

١٨٣٠- عَنْ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبَةٌ بِالسَّيْفِ» (فط، ت) وَضَعْفَ إِسْنَادَهُ، وَقَالَ: الصَّحِيحُ عَنْ جُنْدُبٍ مَوْقُوفٌ.

١٨٣١- وَعَنْ بَجَالَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنْتُ كَاتِبًا لِجَزْمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَمِّ الْأَحْتَفِ بْنِ قَيْسٍ، فَأَتَى كِتَابُ عُمَرَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ، أَنْ أُقْتُلُوا كُلُّ سَاحِرٍ وَمَسَاحِرَةٍ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنَ الْمَجُوسِ وَالنَّهَوْمِ عَنِ الزَّمْزَمَةِ^(١)، فَقَتَلْنَا ثَلَاثَ سَوَاحِرَ، وَجَعَلْنَا نُفَرِّقُ بَيْنَ الرَّجُلِ وَخَرِيْبِهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى (حم، د).

١٨٣٢- وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ زُرَّارَةَ: أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ حَفْصَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَتَلَتْ جَارِيَةً لَهَا سَحَرَتْهَا، وَكَانَتْ قَدْ دَبَّرَتْهَا، فَأَمَرَتْ بِهَا، فَقَتَلَتْ (مالك).

١٨٣٣- وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّهُ سُئِلَ: أَعْلَى مَنْ سَحَرَ مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ قَتْلُ؟ قَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ صَنَعَ لَهُ ذَلِكَ فَلَمْ يَقْتُلْ مِنْ صَنَعَةٍ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ (خ).

قَتْلُ مَنْ صَرَّحَ بِسَبِّ النَّبِيِّ ﷺ دُونَ مَنْ عَرَضَ

وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٦١].

١٨٣٤- عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ يَهُودِيَّةً كَانَتْ تَسْتَمُّ النَّبِيَّ ﷺ وَتَقَعُ فِيهِ، فَخَنَقَهَا رَجُلٌ حَتَّى مَاتَتْ، فَأَبْطَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذِمَّتَهَا (د).

(١) كلامٌ يقولونه عند أكلهم بصوت غففي.

المرتكب

وأما من لم يصرح؛ فقد ثبت أن ذا الخويصرة قال: (يا رسول الله اعدل)، وأنه منع من قتله.

هل يقتل المرتد؟

وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ يَتَّبِدْ الْعُكُفَ وَالْإِيمَنُ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ النَّبِيلِ﴾ [البقرة: ١٠٨].

١٨٣٥- عَنْ عِكْرَمَةَ، قَالَ: أَنَسِي أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِرِثَادَةٍ فَأَخْرَقَهُمْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أَخْرِقَهُمْ لِنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُعْلَبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ، وَلَقَتْنَهُمْ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَدَلَ دِينَهُ فَأَقْتُلُوهُ» (خ، حم، د، ت).

قال أبو محمد: هذا دليل صحيح صريح مؤيد بفهم البحر الذي لا يعلم له مخالف من الصحابة على قتل المرتد، ولو لم يقتل المرتد لصار دين الله ألعوبة يمرح به من شاء ثم يسرح إلى غيره، ولا تعارض بين هذا وبين قول الله سبحانه: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾، لأن هذا في إكراه الكافر على الدخول في الإسلام أول مرة.

١٨٣٦- وَفِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «الْهَبْ إِلَى الْيَمَنِ»، ثُمَّ أَتَبَعَهُ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ أَلْقَى لَهُ وَسَادَةً، وَقَالَ: انْزِلْ، وَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ مُوتٌ، قَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: كَانَ يَهُودِيًّا فَأَسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ، قَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُمْتَلَّ، فَضَاءَ اللَّهُ وَرَسُولُو (ق).

قال ابن عبد البر: ولا أعلم خلافا بين الصحابة في مسألة المرتد^(١).

(١) التمهيد (٣٠٩/٥)، الاستدعاء (١١٣/٢٢)، البر (الإمام ١١٣٠/٢١).

واتفق أهل العلم على أن من كان رجلاً مسلماً حُرّاً باختياره،
وبإسلام أبويه كليهما، أو تمادى على الإسلام بعد بلوغه ذلك، ثم
ارتد إلى دين كفر كتابي أو غيره، وأعلن رِدَّتَه، واستُشِيبَ في ثلاثين
يوماً متتالية، فتمادى على كفره، وهو عاقل غير سكران: أنه قد حلَّ
دمه^(١).

وكفر الرِّدة أغلظ بالإجماع من الكفر الأصلي^(٢).

وأجمعوا على أن شهادة الشاهدين يجب قبولهما على الارتداد،
ويقتل المرتد بشهادتهما^(٣).

واتفقوا على أن المكره على الكفر، وقلبه مطمئن بالإيمان: أنه
لا يلزمه شيء من الكفر عند الله تعالى، واختلفوا في إلزامه أحكام
الكفر^(٤).

واتفقوا أن خوف القتل إكراه^(٥).

قال ابن تيمية: والإنسان متى حلل الحرام المجمع عليه، أو
حرم الحلال المجمع عليه أو بدل الشرع المجمع عليه = كان
كافراً مرتدّاً باتفاق الفقهاء^(٦).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٠).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٤٧٨/٢٨).

(٣) الإشراف (الإقناع ١٩٢٧/٤)، المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٤٥٨/١). قال: وهو قول مالك والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي،
ولا يعلم لهم مخالف إلا الحسن، فقال: لا يقبل إلا أربعة شهود.

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (١٠٩)، ابن بطال (شرح صحيح البخاري ٢٩٠/٨).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (١٠٩).

(٦) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٦٧/٣).

واستحلال الفواحش كتجوير إتيان المماليك كفرًا باتفاق المسلمين^(١).

والخروج عن أحكام الشريعة زندقة وكفر، بقتل صاحبه باتفاق المسلمين^(٢).

ومن سب نبيًا من الأنبياء قُتل باتفاق العلماء^(٣).

واتفق المسلمون أن من استخف بالمصحف، مثل أن يلقيه في الحش، أو يركضه برجله إهانة له، أنه كافر مباح الدم^(٤).

والمرتدون يقاتلون ويقتلون قاتلوا أو لم يقاتلوا^(٥).

ولا تصح الردة إلا من عاقل، وعليه فقد أجمع المسلمون على أن المجنون إذا ارتد، فقتله آخر عمدًا: أن عليه القود إذا طلب أولياء المقتول ذلك^(٦).

والردة المتصلة بالموت تبطل العبادات بالإجماع^(٧).

والمرتد مذ يرتد فكل ما ظفر به من ماله، فليت مال المسلمين، سواء رجع إلى الإسلام أو مات مرتدًا أو قتل مرتدًا، أو لحق بدلو الحرب. وكل ما لم يظفر به من ماله حتى قتل أو مات مرتدًا، فلورثته

(١) ابن نيمية (مجموع الفتاوى ١١/٤٠٤، ٤٠٥).

(٢) ابن نيمية (مجموع الفتاوى ٢٨/٥٧١).

(٣) ابن نيمية (مجموع الفتاوى ١٠/٢٩٠، ٢٩٣/٣٥).

(٤) ابن نيمية (مجموع الفتاوى ٨/٤٢٥).

(٥) ابن نيمية (مجموع الفتاوى ٢٨/٤١٤).

(٦) المغني من ابن المنذر (موسوعة الإجماع ١/٤٥٨).

(٧) المجموع (موسوعة الإجماع ١/٤٦٠).

من الكفار، فإن رجع إلى الإسلام فهو له، أو لورثته من المسلمين إن مات مسلمًا، وهذا كله موجب الإجماع^(١).

قال أبو محمد: لابن المنذر كلام آخر في مال المرتد، قال فيه: «وأجمع كل من نحفظ عنه على أن المرتد بارتداده لا يزول ملكه من ماله»^(٢).

(١) المحلى (٣٠٤/٩).

(٢) الإجماع (١٥٣).

الأطعمة والأشربة

الأطعمة والأشربة

الظن

تحريم الخمر

قال جل من قاتل سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْمِرُ
وَالْأَسْبَاطُ وَالْأَزْلَمُ رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوا لَعَلَّكُمْ تَقْلِحُونَ ﴿٩٠﴾﴾
[المائدة: ٩٠].

١٨٣٧- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ
شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ لَمْ يَتُبْ مِنْهَا حُرِمَ فِي الْآخِرَةِ، (ع) إِلَّا
(ت).

١٨٣٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ
صَدِيقٌ مِّنْ ثَقِيفٍ وَدَوْسٍ، فَلَقِيَهُ يَوْمَ الْفَتْحِ بِرَاحِلَةٍ أَوْ رَاوِيَةٍ مِّنْ
خَمْرٍ يُهْدِيهَا إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا فَلَانُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا؟
فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ عَلَى غُلَامِهِ، فَقَالَ: أَذْهَبَ فَبِعَها. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا». فَأَمَرَ بِهَا، فَأُفْرِغَتْ فِي الْبَطْحَاءِ
(م، حم، ن).

قال ابن عبد البر: لا خلاف بين أهل الإسلام أن الخمر لم ينزل الله
في كتابه أنه أمر بشربها، ثم نسخ ذلك بتحريمها^(١).

واتفق أهل القبلة جميعاً على أن الخمر حرامٌ بتحريم الله تعالى
إياها^(٢).

ولا يجوز باتفاق الأئمة: بيعها، أو الانتفاع بها^(٣).

(١) التمهيد (١٤/١٤٢).

(٢) الإيجاز (الإقناع ٢/٩٩١)، التمهيد لابن عبد البر (١/٢٤٦، ١٤/١٤١).

(٣) الإيجاز (الإقناع ٢/٩٩٢).

مِمَّ يَتَّخِذُ الْخَمْرُ ؟

وقال الله جلّ شأنه: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [النحل: ٦٧].

١٨٣٩ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ حُرِّمَتْ وَالْخَمْرُ يَوْمِيَّةُ الْبُسْرِ وَالْتَّمْرِ (ق).

١٨٤٠ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عُمَرَ قَالَ عَلَى مِثْرِ النَّبِيِّ ﷺ: أَمَّا بَعْدُ، أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةٍ: مِنَ الْعِنَبِ، وَالتَّمْرِ، وَالْعَسَلِ، وَالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ (ق).

كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ

وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا كُنَّهْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَصَابُ وَالْأَدْلَمُ بِحَسْبِ الْعَالَمَةِ﴾ [٩٠].

١٨٤١ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» (م، حم، ن، د).

وَفِي رِوَايَةٍ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ» (م، قط).

١٨٤٢ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَتَنَا فِي شَرَابَيْنِ كُنَّا نَصْنَعُهُمَا بِالْيَمَنِ: الْبَتُّ وَهُوَ مِنَ الْعَسَلِ يُنْبَذُ حَتَّى يَشْتَدَّ، وَالْمِزْرُ وَهُوَ مِنَ الذَّرَّةِ وَالشَّعِيرِ يُنْبَذُ حَتَّى يَشْتَدَّ، قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُعْطِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ بِخَوَاتِمِهِ، فَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» (ق).

١٨٤٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا أَسْكِرَ كَثِيرٌ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» (حم، هـ، قط). ورواه (د، ت، هـ) عن جابر.

١٨٤٤- وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ:
«لَيْسَ بَيْنَ أَنَاسٍ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرُ وَيُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا» (حم، د).

وقد أجمع المسلمون على أن الخمر كثيرها وقليلها والنقطة
منها حرام على غير المضطر، والمتداوي من علة ظاهرة^(١).

نسخ تحريم الانتباذ في أنواع من الأوعية

وقال الله جلّ شأنه: ﴿يَمَحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد: ٣٩].

١٨٤٥- عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ وَفَدَ عَبْدَ الْقَيْسِ قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ
فَسَأَلُوهُ عَنِ الثَّيِّذِ، فَهَاهُمْ أَنْ يَتَبَذَرُوا فِي الدُّبَاءِ، وَالنَّقِيرِ،
وَالْمَرْقَتِ، وَالْحَتَمِ^(٢) (ق).

١٨٤٦- وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ
الْأَشْرَةِ إِلَّا فِي ظُرُوفِ الْأَدَمِ فَاشْرَبُوا فِي كُلِّ وَعَاءٍ غَيْرَ أَنْ لَا
تَشْرَبُوا مُسْكِرًا» (م، حم، د، ن).

وأجمع العلماء على جواز الانتباذ في الأسقية^(٣).

الخليطان

وقال الله سبحانه بعد آية الخمر: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ
وَأَحْذَرُوا﴾ [المائدة: ٩٢].

(١) التمهيد لابن عبد البر (١/٢٤٥، ٢٦٠، ١٢٥/٧)، مراتب الإجماع لابن
حزم (٢٢٣)، شرح النووي، بداية المجتهد، المغني، المحلى، فتح الباري
عن السمرقندي، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٣٩٤).

(٢) الدُّبَاءُ: هو القرع، والمراد باليابس منه يُتخذ وعاء. والنَّقِيرُ: أصل النخلة، يخر
فيُتخذ منه وعاء. والمَرْقَتُ: ما طلي بين الأوعية بالزفت، أي: الفلج. والْحَتَمُ:
جرة مصنوعة من طين وشعر ودم.

(٣) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٢/١١٠٥).

المسألة السادسة

١٨٤٧- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُبْذَرُ الزُّهُورُ»^(١)
وَالرُّطَبُ جَمِيعًا، وَلَا تُبْذَرُ الزُّبَيْبُ وَالرُّطَبُ جَمِيعًا، وَلَكِنْ ائْبُدُوا
كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حِدَّتِهِ» (ق).

١٨٤٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُخْلَطَ التَّمْرُ
وَالزُّبَيْبُ جَمِيعًا، وَأَنْ يُخْلَطَ البُسْرُ وَالتَّمْرُ جَمِيعًا (م، ن).

وقد صحَّ الإجماع المتيقن على إباحة نبيذ التمر، ونبيذ الزبيب
غير المخلوطين، فصار حُلُومًا^(٢).

النتهي عن تخليل الخمر

وقال الله جلَّ شأنه: ﴿وَالَّذِي خُبْتُ لَا يُخْرِجُ إِلَّا فَكَا﴾ [الأعراف: ٥٨]، وفي قراءة: ﴿لَا يُخْرِجُ﴾.

١٨٤٩- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْخَمْرِ يَتَّخَذُ
خَلًا؟ فَقَالَ: «لَا» (م، حم، د، ت).

واتفق أهل العلم أن الخل إذا لم يكن قط خمرًا حلالًا^(٣).

ولا خلاف بين أهل العلم أنه لا يجوز لأحد أن يتخذ من الخمر
خلًا، وأن فاعل ذلك عاصي^(٤).

(١) هو البسر الملون، يقال: إذا ظهرت الحمرة أو الصفرة في النخل: ظهر فيه الزهو.

(٢) السحلي (موسوعة الإجماع ١١٠٥/٢).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢٤)، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١١٦/١).

(٤) الإيجاز (الإقناع ٩٩٣/٢).

وأجمعوا أن الخمر إن تخللت من ذاتها حلت، وجاز أكلها بالإجماع^(١).

مُدَّةُ الْإِتْبَادِ

وقال سبحانه بعد آية الخمر: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا﴾ [المائدة: ٩٢].

١٨٥٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْبَذُ لَهُ أَوَّلَ اللَّيْلِ فَيَشْرَبُهُ إِذَا أَصْبَحَ يَوْمَهُ ذَلِكَ، وَاللَّيْلَةَ الَّتِي تَجِيءُ وَالْغَدَ وَاللَّيْلَةَ الْآخَرَى وَالْغَدَ إِلَى الْعَصْرِ، فَإِذَا بَقِيَ شَيْءٌ سَقَاهُ الْخُدَّامُ أَوْ أَمْرًا بِهِ فَصَبَّ (م، حم).

١٨٥١- وَعَنْ أَبِي مُوسَى: أَنَّهُ كَانَ يَشْرَبُ مِنَ الطَّلَاءِ مَا ذَهَبَ ثَلَاثَةٌ وَبَقِيَ ثَلَاثَةٌ (ن).

وقد أجمعت الأمة على إباحة شرب قليل النبيذ وكثيره ما دام حلوا، لم يتغير، ولم يغلي، ولم يبلغ حد الإسكار. فإن أسكر فهو حرام بإجماع المسلمين^(٢).

وأجمعوا على أن الطلاء إذا ذهب ثلثاه، وبقي ثلثه: أنه لا بأس به^(٣).

ولا خلاف بين أهل العلم أن نقيع الزبيب إذا غلي حرام^(٤).

(١) بداية المجتهد، المغني، فتح الباري عن المازري (موسوعة الإجماع ١/٣٩٧). وحكي عن سحنون أنها لا تطهر. انظر: شرح النووي، المجموع عن القاسبي عبد الوهاب (موسوعة الإجماع ١/٣٩٧، ٣٩٨).

(٢) شرح صحيح مسلم، فتح الباري، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٢/١١٠٥).

(٣) الإجماع لابن المنذر (١٧٩).

(٤) الإيجاز (الإقناع ٢/٩٩٢).

وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ النِّبَذَ الَّذِي لَا يَسْكُرُ كَثِيرُهُ حَلَالٌ^(١).

آدابُ الشُّرْبِ

وقال الله جلَّ شأنه: ﴿وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠].

١٨٥٢ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَانَ يَتَنَفَّسُ فِي الشُّرَابِ ثَلَاثًا، وَيَقُولُ: «إِنَّهُ أَرْوَى وَأَبْرَأُ وَأَمْرٌ^(٢)» (م، حم).

١٨٥٣ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَرِبَ أَخَذَكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ» (ق).

١٨٥٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ أَوْ يُتَفَخَّ فِيهِ (حم، د، ت، هـ).

١٨٥٥ - وَعَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَجَرَ عَنِ الشُّرْبِ قَائِمًا، قَالَ قَتَادَةُ: فَقُلْنَا: فَلَا كُلُّ؟ قَالَ: «ذَاكَ شَرٌّ وَأَخْبَثُ» (م، حم، ت).

١٨٥٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَشْرَبُ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَائِمًا فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَقِ» (م).

١٨٥٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: شَرِبَ النَّبِيُّ ﷺ قَائِمًا مِنْ زَمَزَمَ (ق).

١٨٥٨ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنَّا نَأْكُلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَمْشِي، وَنَشْرَبُ وَنَحْنُ قِيَامٌ (حم، هـ، ت).

(١) الإيجاز (الإقناع ١٠٠٣/٢).

(٢) أكثر رياءً، واسلم من أذى، واسوغ.

١٨٥٩- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اخْتِنَاتٍ ^(١) الْأَسْقِيَةِ أَنْ يُشْرَبَ مِنْ أَفْوَاهِهَا (ق).

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا: وَاخْتِنَاتُهَا أَنْ يُقْلَبَ رَأْسُهَا، ثُمَّ يُشْرَبَ مِنْهُ (ق).

١٨٦٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُشْرَبَ مِنْ فِي السَّقَاءِ (خ، حم)، وَزَادَ، قَالَ أَيُّوبُ: فَأَيْبَسْتُ أَنْ رَجُلًا شَرِبَ مِنْ فِي السَّقَاءِ فَخَرَجَتْ حَيَّةٌ.

١٨٦١- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ جَدِّهِ كَيْثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَشَرِبَ مِنْ فِي قِرْبَةٍ مُعَلَّقَةٍ قَائِمًا، فَقُمْتُ إِلَى فِيهَا فَقَطَعْتُهُ (ت، هـ).

١٨٦٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا فَمَضْمَضَ، وَقَالَ: «إِنَّ لَهُ دَسْمًا» (خ، حم).

قال أبو محمد: الدَّسَمُ عِلَّةُ اسْتِحْبَابِ الْمَضْمَضَةِ، وَمَا لِيْزَ دَسَمُهُ لَا يَأْخُذُ حَكْمَهُ.

وَلَا يُعْرَفُ خِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّ الشَّرْبَ قَائِمًا لَا يُسْتَحَبُّ، وَأَنَّ مَنْ شَرِبَ قَائِمًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّقِيَ مِنْ شَرِبِهِ ^(٢).

قال أبو محمد: النِّهْيُ عَنِ الشَّرْبِ قَائِمًا إِمَّا أَنْ يَخْتَصَّ جَوَازُهُ بِالنِّهْيِ ﷺ، أَوْ بِمُزْمٍ، أَوْ هُوَ زَجَرُ لِكِرَاهَتِهِ، أَوْ بِكَوْنِ النِّهْيِ مَنْسُوخًا، وَالْإِجْمَاعُ الْمَذْكُورُ يَخَالِفُ فِيهِ ابْنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُ.

(١) أي: أن تكسر أفواهها.

(٢) فتح الباري عن المازري والقاضي عياض، شرح صحيح مسلم عن القاضي عياض، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٥٦٠).

واتفق أهل العلم على أن النهي عن الشرب من فم السقاء نهى
تنزيهه، لا نهى تحريم^(١).

مَنْ يَشْرَبُ بَعْدَ الْأَوَّلِ، وَمَنْ يَشْرَبُ السَّاقِي؟

قال أبو محمد: قدّمت اليمين على الشمال في جميع المواضع في
القرآن فيما اجتماع فيه، وكان نبي الله يبدأ بما بدأ الله به.

١٨٦٣- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّى بَلَغَ قَدْ شِيبَ بِمَاءٍ،
وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ وَعَنْ يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ، فَشَرِبَ ثُمَّ أُعْطِيَ الْأَعْرَابِيُّ،
وَقَالَ: «الْأَيْمَنُ فَالْأَيْمَنُ» (ع - ن).

١٨٦٤- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّى بِشَرَابٍ فَشَرِبَ
مِنْهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ وَعَنْ يَسَارِهِ الْأَشْيَاحُ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ: «أَتَأْذَنُ
لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ؟» فَقَالَ الْغُلَامُ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا أُؤْذِرُ
بَنَصِيبِي مِنْكَ أَحَدًا. فَتَلَّهٗ^(٢) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَدِهِ (ق).

١٨٦٥- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «سَاقِي الْقَوْمِ
آخِرُهُمْ شَرَبًا» (ت، هـ).

واتفق أهل العلم على إباحة الأكل والشرب في غير القيام^(٣).

واتفقوا على أن الأكل أو الشرب بالشمال منهي عنه^(٤).

(١) شرح صحيح مسلم، نيل الأوطار عن النووي (موسوعة الإجماع ١/٥٦٠).

(٢) وضعه.

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٥١).

(٤) الاستذكار (٢٦/٢٥٣).

الطعام

الأصل في الاشتباه الإباحة

وقال الكريم الأكرم: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾
[البقرة: ٢٩].

١٨٦٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اذْرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» (ق).

وأجمعوا على أن كل طاهر لا ضرر فيه كالخبز والماء واللبن والفواكه والحبوب واللحوم الطاهرة = حلال أكله^(١).

والتوسع في الأطعمة جائز بلا خلاف بين العلماء^(٢).

ذكر أصناف من الحيوان المباح

وقال سبحانه: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾
[الأنعام: ١١٩].

١٨٦٧- عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَتْ: ذَبَحْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا وَتَحْنُ بِالْمَدِينَةِ فَأَكَلْنَاهُ (ق).

١٨٦٨- وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ لَحْمَ دَجَاجٍ (ق).

(١) المجموع (موسوعة الإجماع ١/ ١١٠).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي، فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/ ١٣٢).

واتفق العلماء على أن البقر، والغنم، والدجاج، والحمام، والإوز، والحجل، والقطا، والحباري، والمصافير، والزرازر^(١)، وكل ما كان من صيد الطير ليس غراباً، وكسان غير ذي مخلب، غير آكل للمجيف من طير البرّ والماء، ولم يكن صيداً صاده محرماً، أو في حرم = فإنها حلال^(٢).

وانفقوا على أن لبن ما يؤكل لحمه، ويضنه حلال^(٣).

النهي عن الحُمُرِ الإنسيّة

وقال الله جلّ شأنه: ﴿وَالْقَيْلَ وَالْغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨].

١٨٦٩- عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُثَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لُحُومَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ (ق).

١٨٧٠- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ نَضِيجًا وَتَيْئًا (ق).

١٨٧١- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: قُلْتُ لِحَبَابٍ بْنِ زَيْدٍ: يَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، قَالَ: قَدْ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ الْحَكَمُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْغِفَارِيِّ عِنْدَنَا بِالْبَصْرَةِ، وَلَكِنْ أَبِي ذَلِكَ الْبَحْرُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَرَأَ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ (خ).

١٨٧٢- وَعَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى، قَالَ: أَصَابَتْنا مَجَاعَةٌ لِيَالِي خَيْبَرَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ وَقَعْنَا فِي الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ فَانْتَحَرْتَاهَا، فَلَمَّا غَلَتْ

(١) قال الأزهري: كالفنابر، ملس الرووسي، تروزر بأصواتها تدوزة شديدة.

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٤٣).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٤٤).

بِهَا الْقُدُورُ تَادِي مُتَادِي رَسُولُ اللَّهِ: أَنْ أَكْفَيْتُوا الْقُدُورَ لَا تَأْكُلُوا مِنْ لَحُومِ الْحُمُرِ شَيْئًا، فَقَالَ نَاسٌ: إِنَّمَا نَهَى عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُحْمَسْ، وَقَالَ آخَرُونَ: نَهَى عَنْهَا أَلْبَنَةُ (ق).

النَّهْيُ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَمِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ

وقال سبحانه: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ٥٧].

وقال جلَّ شأنه: ﴿وَمِمَّا هَنَكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

١٨٧٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ (م، حم، ن، د).

قال أبو محمد: ذوات الناب من السباع معدودة، منها الأسد والتمر والفهد والذئب.. وقد يكون للحيوان ناب، وهو غير سبع كالهرة، وقد يكون في السباع ما لا ناب له، فلا يشمل الحديث. وقال ابن سينا: لا يجتمع في حيوان قرن وناب.

الْهَرُّ وَالْقَنْقُذُ وَالضَّبُّ وَالضَّبُعُ وَالْأَرْتَبُ

وقال سبحانه في محكم تنزيله: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْسَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَيْرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

١٨٧٤- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ الْهَرِّ وَأَكْلِ ثَمَنِهَا (د، ت، هـ، بسند ض).

١٨٧٥- وَعَنْ عِيسَى بْنِ يُمَيْلَةَ الْفَزَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَسُئِلَ عَنْ أَكْلِ الْقَنْقُذِ، فَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾، فَقَالَ شَيْخٌ عِنْدَهُ: سَمِعْتُ

أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «خَيْبَةُ مِنْ الْخَبَائِثِ». فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنْ كَانَ قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ كَمَا قَالَ (حم، د، بسند ض).

١٨٧٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْقُصْبِ، فَقَالَ: «لَا أَكُلُهُ، وَلَا أُحَرِّمُهُ» (ق).

١٨٧٧- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِضَبٍّ، فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ وَقَالَ: «لَا أَذْرِي لَعَلَّهُ مِنَ الْقُرُونِ الَّتِي مَسِخَتْ» (م، حم).

١٨٧٨- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عُمَارَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِجَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الضَّبُّ أَصِيدٌ هِيَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَكَلُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَقَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ (الخمس).

١٨٧٩- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَفَجَّتَا أَرْثَا بِمَرِّ الظُّهْرَانِ فَسَعَى الْقَوْمُ فَلَغِيُوا^(١)، وَأَذْرَكْتُهَا فَأَخَذْتُهَا فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ فَلَبَّحَهَا وَبَعَثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِوَرِكَيْهَا وَفَخِذَيْهَا فَقَبِلَهُ (ع).

الْجَلَالَةُ^(٢)

وقال جل جلاله: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

١٨٨٠- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شُرْبِ لَبَنِ الْجَلَالَةِ (حم، د، ن، ت).

١٨٨١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْجَلَالَةِ وَالْبَانِيَا (حم، د، ت، ه).

(١) كتمروا، وزنا ومعنى.

(٢) الحيوان الذي يأكل العلقة، ونحوها.

واتفق أهل العلم أن الجلالة إذا بقيت مدة يزول عنها اسمُ
الجلالة: أن الركوب وأكل لحمها وألبانها حلالٌ. وحذَّ بعضهم في
ذلك أربعين يوماً^(١).

مَا حُرِّمَ أَكْلُهُ لِلأَمْرِ بِقَتْلِهِ أَوْ التَّهْيِ عَنْ قَتْلِهِ

وقال جل في علاه: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ
الْخَبِيثَاتِ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

١٨٨٢- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«خَمْسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْجِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحَيَّةُ، وَالْغُرَابُ
الْأَبْقَعُ^(٢)، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْحَدْيَا^(٣)» (م، حم، ت، هـ).

١٨٨٣- وَعَنْ أُمِّ شَرِيكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْوَزَغِ (ق).

١٨٨٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ مِنَ الدَّوَابِّ: النَّمْلَةِ وَالنَّحْلَةِ وَالْهُدْهُدِ وَالصُّرَدِ^(٤)
(حم، د، هـ).

١٨٨٥- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ: ذَكَرَ طَيْبٌ هِنْدَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَوَامًا، وَذَكَرَ الضُّفْدَعُ يُجْعَلُ فِيهِ، فَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
عَنْ قَتْلِ الضُّفْدَعِ (حم، ن، د).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٤٣)، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/١١١).

(٢) ما كان فيه بقع بياض.

(٣) بصفة التصغير لغة أهل الحجاز، طائر رمادي اللون أو أسود، وهو
لا يصيد وإنما يخطف. ويقال أيضًا لهذا الطائر: الحُدَيَّاءُ أو الحُدَيَّةُ، والحُدَيَّةُ.

(٤) طائر أبقع اللون ضخيم الرأس والمنقار، فوق المصفر، يأكل اللحم.

١٨٨٦- وَعَنْ أَبِي لُبَابَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَنْ قَتْلِ الْجَنَانِ^(١) الَّتِي تَكُونُ فِي الْيُوتِ إِلَّا الْأَبْشَرَ وَذَا الطُّفَيْتَيْنِ، فَإِنَّهُمَا اللَّذَانِ يَخْطِفَانِ الْبَصَرَ، وَيَتَّبِعَانِ مَا فِي بُطُونِ النِّسَاءِ (ق).

قال العلماء: الوزغ مجمع على تحريم أكله^(٢).

وقال الشوكاني: وأما النمل فالإجماع على منعه^(٣).

وقال ابن تيمية: أكل الخبائث وأكل الحيات والعقارب حرام بإجماع المسلمين^(٤).

(١) جمع جان، وهي الحية الصغيرة. وقيل: الدفينة الخفيفة، وقيل: الدفينة البيضاء.

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ١/١١٢)، التمهيد لابن عبد البر (١٥/١٨٦).

(٣) نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٣٧٦).

(٤) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١١/٦٠٩).

صيد

وقال الله عز وجل: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيْرَةِ وَحُرْمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦].

وقال تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩].

صَيْدُ الْكَلْبِ الْمُعْلَمِ وَالْبَازِي وَتَحْوِيهِمَا

وقال سبحانه: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَأَقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [المائدة: ١٠١].

١٨٨٧ - عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا بِأَرْضٍ صَيْدٌ أَصِيدُ بِقَوْمِي وَيَكْلِبِي الْمُعْلَمُ، وَيَكْلِبِي السَّبْيُ لَيْسَ بِمُعْلَمٍ فَمَا يَصْلُحُ لِي؟ فَقَالَ: «مَا صِيدَتْ بِقَوْمِيكَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، وَمَا صِيدَتْ بِكَلْبِكَ الْمُعْلَمِ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، وَمَا صِيدَتْ بِكَلْبِكَ غَيْرِ الْمُعْلَمِ فَأَذَرَكْتَ ذَكَاتَهُ فَكُلْ» (ق).

١٨٨٨ - وَعَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرْسِلُ الْكِلَابَ الْمُعْلَمَةَ فَيُمْسِكْنَ عَلَيَّ وَأَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ، قَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمُعْلَمُ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ». قُلْتُ: وَإِنْ قَتَلَنَ قَالَ: «وَإِنْ قَتَلَنَ مَا لَمْ يَشْرُكْهَا كَلْبٌ لَيْسَ مَعَهَا». قُلْتُ لَهُ: فَإِنِّي أُرْمِي بِالْمِعْرَاضِ^(١) الصَّيْدَ فَأَصِيدُ، قُلْتُ: «إِذَا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ فَخَرَقَ^(٢) فَكُلْهُ، وَإِنْ أَصَابَهُ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْهُ» (ق).

(١) سهم لا نصل له ولا ريش، فإذا رمى به احترق.

(٢) أي: فخرق.

١٨٨٩- وفي رواية أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أرسلت كلبك فأذكر اسم الله عليه، فإذا أمسك عليك فأذكره حياً فأذبحه، وإن أذركه قد قتل ولم يأكل منه فكله، فإن أخذ الكلب ذكاة، (ق).

وقد اتفق أهل العلم على أن ما قتله الكلب غير المعلم، وكل سبع من طير أو ذي أربع غير معلم، ولم تدرك فيه حياة فيذكي: أنه لا يؤكل^(١).

إذا أكل الكلب من الصيد

وقال سبحانه: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَأَنْقُوا لِلَّهِ﴾ [المائدة: ٤].

١٨٩٠- عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كِلَابُكَ الْمُعَلَّمَةُ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكَ إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ» (ق).

وجوب التسمية

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١].

١٨٩١- عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرْسِلُ كَلْبِي وَأَسْمِي، قَالَ: «إِنْ أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ وَسَمِيَتْ فَأَخَذَ فَكُلْ، وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ». قُلْتُ: إِنِّي أُرْسِلُ كَلْبِي أَجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ لَا أَذْري أَيُّهُمَا أَخَذَهُ؟ قَالَ: «فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّمَا سَمِيَتْ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمَّ عَلَى غَيْرِهِ» (ق).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٣٨).

وأجمع العلماء على أن الكلاب الجوارح يجوز أكل ما أمسكن
على المرسل إذا ذكر اسم الله تعالى عليها، وكان المعلم مسلماً^(١).
وأجمعوا على أن من ترك النسيمة على الصيد أو الذبيحة هدم
لم تؤكل، وإن كان نسياناً أكل^(٢).

وقال ابن تيمية: لا يقال: بسم الله والرسول، لا على ذبح
ولا طعام ولا غيرهما باتفاق المسلمين^(٣).

الصيد بالقوس وحكم الرمية إذا غابت

وقال سبحانه: ﴿تَاللَّهِ آيَاتُكُمْ وَرِءَاكُم﴾ [المائدة: ٩٤].

١٨٩٢- وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْحُثَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:
«إِذَا رَمَيْتَ سَهْمَكَ فَغَابَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَأَذْرَكَهُ فَكُلْهُ مَا لَمْ يَتَّخِذْ» (م،
حم، ن، د).

١٨٩٣- وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ عَنِ الصَّيْدِ قَالَ: «إِذَا رَمَيْتَ سَهْمَكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ فَإِنْ وَجَدْتَهُ
قَدْ قُتِلَ فَكُلْ إِلَّا أَنْ تَجِدَهُ قَدْ وَقَعَ فِي مَاءٍ فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي الْمَاءَ قُلَّةً
أَوْ سَهْمَكَ» (ق).

١٨٩٤- وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ عَدِيِّ أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّا نُرْمِي
الصَّيْدَ فَتَقْتُلِي أَثَرَهُ الْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ ثُمَّ نَجِدُهُ مَيْتًا وَفِيهِ سَهْمُهُ، قَالَ:
«يَأْكُلُ إِنْ شَاءَ» (خ).

وقد اتفق أهل العلم على أن من أرسل سهمه أو رمحه من
المسلمين العاقلين البالغين المالكين لما أرسلوا من ذلك،

(١) الإشراف، الموضح (الإقناع ٢/ ٩٣٦، ٩٣٩).

(٢) الاستذكار (٢١٤/ ١٥).

(٣) ابن تيمية (نظرية العقد ٨٢).

ولم يكن زنجياً ولا أغلف ولا مُجَنَّباً، فسقى الله عز وجل،
واعتمد صيداً بعينه، لم يملكه أحدٌ قبله مما يحل أكله، فصادف
مقتله فمات = أنه يحل أكله ما يغيب عنه، أو يُتَن (١).
النهى عن اقتناء الكلب إلا لِمَتَقَّة

﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي تَقْتَضِي عُزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَبَتْ﴾ [النحل: ٩٢].

وقال تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَيْدِ﴾ [الكهف: ١٨].
١٨٩٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ
أَتَاكَ كَلْبٌ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ زَرْعٍ أَوْ مَاشِيَةٍ أَتَيْتَ مِنْ أَجْرِهِ كُلُّ يَوْمٍ
فِرَاطٌ (ع).

١٨٩٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ
الْكِلَابِ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ مَاشِيَةٍ (م، ن، ت، هـ).
١٨٩٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُعْقِلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «لَوْ لَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا فَأَقْتُلُوا مِنْهَا
الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ» (الخمس).

قال أبو محمد: ما أمرنا بقتله لا يجوز اقتناؤه، ضرورة يدركها
كل من كان له قلب يعقل.

الذبيحة

الذَّبِيحُ وَمَا يَجِبُ لَهُ وَمَا يُسْتَحَبُّ

وقال سبحانه: ﴿فَكُلُوا وَمِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِفَايِدَتِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ١١٨].

وقال جل شأنه: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣].

١٨٩٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ قَوْمًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ لَا تَدْرِي أَدُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟ فَقَالَ: «سَمُّوا عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُّوا». قَالَتْ: وَكَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِالْكَفْرِ (خ، ن، هـ).

١٨٩٩- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَلْقَى الْعَدُوَّ غَدًا، وَلَيْسَ مَعَنَا مُدَى^(١)، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُّوا مَا لَمْ يَكُنْ سِنًا أَوْ ظَفَرًا، وَسَاحَدْتُكُمْ عَنْ ذَلِكَ: أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظَّفَرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ» (ع).

١٩٠٠- وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَخْسِنُوا الْفِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَخْسِنُوا الذَّبِيحَ، وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِخْ ذَبِيحَتَهُ» (م، حم، ن).

١٩٠١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَنْ تُحَدَّ الشَّفَارُ وَأَنْ تُوَارَى عَنِ الْبَهَائِمِ، وَقَالَ: «إِذَا ذَبَحَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْهِزْ» (حم، هـ، بسند ض).

(١) جمع مَدْيَة، وهي السكين.

(٢) بالميم والزاي؛ أي: يسرع في الذبيحة.

١٩٠٢ - وَعَنْ أَبِي الْعُشْرَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،
أَمَا تَكُونُ الذَّكَاةُ إِلَّا فِي الْحَلَقِ وَاللَّبِيبِ^(١)؟ قَالَ: «لَوْ طَعَنْتَ فِي فَعْلَيْهَا
لَأَجَزْتُكَ» (الخمس) (٢).

١٩٠٣ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَتَدَّ^(٣) بَعِيرٌ مِنْ إِبِلِ الْقَوْمِ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ خَيْلٌ،
فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَجَبَسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ
أَوَابِدٌ»^(٤) كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَمَا فَعَلَ مِنْهَا هَذَا فَاَفْعَلُوا بِهِ مَكْرَدًا»
(٥).

وقد أجمع العلماء على أن التسمية على الأكل إنما معناها
التبرك، لا مدخل فيها للذكاة بوجه من الوجوه، لأن الميت
لا تدركه ذكاة^(٥).

واتفقوا على أن أكل ذبيحة ذكر اسم الله عليها حلال^(٦).

واتفقوا على إثبات التسمية عند الذبح والتحرر. واتفقوا على
أنها فرض، فإن سها عنها عند الذبح سقطت، وهو قول ابن
عباس، ولا يعرف له مخالف من الصحابة^(٧).

(١) بفتح اللام وتشديد الموحدة: موضع النحر من البهائم.

(٢) وفيه نكارة، وهو محمول على ما لم يقدر عليه.

(٣) أي: نفر.

(٤) جمع أبدة، بالمد وكسر الموحدة، أي: غريزة. يقال: نجاه فلان بأبده، أي:

بكلمة أو فِعْلَةٍ مُتَفَرِّدة، والمراد: أن لها توحُّشًا.

(٥) التمهيد لابن عبد البر (٣٠٠/٢٢).

(٦) الإنباء (الإقناع ٩٥٢/٢).

(٧) شرح النووي، المفني (موسوعة الإجماع ١٢٤/١).

وانفقوا على تحريم ما تُعْمَدُ تركُ تسمية الله عليه^(١).

وأجمعوا على أن الظُّفْر إذا لم يكن منزوعاً، وكذلك السن، فلا يجوز الذكاة به؛ لأنه خنق^(٢).

وأجمع أهل العلم على أن التذكية بالحجر جائزة، إذا أنهر الدم وفري الأوداج^(٣).

وقال ابن حزم: وانفقوا على أن ما قدر عليه من الأنعام (الضأن والبقرة والإبل والماعز) وما قدر عليه من الصيد، وفي كل ما يزر كل لحمه من دواب البر فقتل بغير ذبح من حلق أو لبة، في صدر أو لبة = أنه لا يحل أكله^(٤).

وقال: والحيوان المأكول إن لم يمكن تذكيته، فذكاته أن يُمَاتَ بذبح أو نحر، حيث أمكن منه من خاصرة أو عجز أو فخذ أو ظهر، وتكون ذكاته كذكاة الصيد، وهو قول عائشة وابن مسعود وعليّ وابن عباس وابن عمر، ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة^(٥).

وأجمعوا على أن ما نُحِرَ من الإبل، وذُبح من البقر والغنم: مُذَكَّى^(٦).

(١) الإنشاء (الإقناع ٢/٩٥٢).

(٢) المرجع السابق نفسه (١٦/١٢٩).

(٣) المرجع السابق نفسه (١٦/١٢٨).

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٤١).

(٥) المحلى (٧/٤٤٦-٤٤٨).

(٦) الإنشاء (الإقناع ٢/٩٥٠).

وانفقوا على أن ذبح الأنعام والذجاج في الحرم والمُحَرَّم حلال^(١).

وقال العلماء: كل حيوان مأكول اللحم تردى أو أصابه سبع، أو نطحه ناطح، أو انخثق فانشتر دماغه، أو انقرض بمصرانه، أو انتشرت حشوته، فأذرك وفيه شيء من الحياة، فلبح أو تحير = حل أكله، وهو قول أبي هريرة وعلي بن عباس، ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة^(٢).

وانفقوا على أن الرجل إذا ذبح وسمى وقطع الحلقوم والمرئ والودجين^(٣) جميعاً، وأسأل الدم: أن الذبيحة ذكية^(٤).

وانفقوا على أن ما تأنس وقدر عليه من الصيد لا يؤكل إلا ببيع^(٥).

وأن كل من أمكنه الذبح من المسلمين وأهل الكتاب إذا ذبح حل أكل ذبيحته، رجلاً كان أو امرأة، بالغاً كان أو صبيّاً، حرّاً كان أو عبداً، بلا خلاف يعلم^(٦).

ولا خلاف في جواز ذبيحة المرأة والعبد والأمة بعموم الآية^(٧)، وكذا الأخرس^(٨).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٤٣).

(٢) المعلى، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٤٣٩/١).

(٣) الودجان: ثنية ودج بفتحين وهما عرقان عظيمان في جاني قدام العنق، بينهما الحلقوم والمرئ.

(٤) الموضح (الإقناع ٩٥٢/٢).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٤٣).

(٦) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٤٠)، المغني عن ابن المنذر، والمجيب عن

ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٤٣٩/١).

(٧) النير (الإقناع ٩٥٧/٢)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٢٤/٢).

(٨) الإشراف (الإقناع ٩٥٨/٢)، المغني والمجيب (موسوعة الإجماع ٤٣٩/١).

وأن ذبيحة الجنب مباحة بالاتفاق^(١).

وقال ابن تيمية: ثبت حِلُّ طعام أهل الكتاب بالكتاب والسنة والإجماع، والكلام في نسائهم كالكلام في ذبائحهم^(٢).

ولا يُسنُّ بالمجوس سنة أهل الكتاب في نكاح نسائهم، ولا في ذبائحهم بإجماع^(٣).

واتفق أهل العلم على أن إحسان الذبيح واجب فيما ينبع^(٤).

ذَكَاتُ الْجَنِينِ بِذَكَاتِ أُمِّهِ

﴿وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩].

وقال سبحانه: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْسِنَتُهُ﴾ [المائدة: ٣]، استدلل أبو حنيفة بهذه الآية على تحريم أكل الجنين إذا خرج ميتاً.

١٩٠٤ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي الْجَنِينِ: «ذَكَاتُهُ ذَكَاتُ أُمِّهِ» (حم، ت، هـ)^(٥).

واتفق الصحابة ومن بعدهم على أنه إذا خرج الجنين ميتاً من بطن أمه بعد ذبحها، أو وُجد ميتاً في بطنها، أو كانت حركته بعد خروجه كحركة المذبوح، فهو حلال^(٦).

(١) المجموع والمغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٤٣٦/١).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٧/٤).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١١٦/٢).

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٤٨).

(٥) قال عبد الحق: «أسانيد لا يحتج بها كلها»، ورد عليه الشوكاني، وذهب إلى أن الحديث أقل أحواله الحسن.

(٦) المغني والمجموع عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٤٣٥/١).

واتفقوا على أن جنين ما يؤكل لحمه إذا خرج حيًا فلدغني: أن
ذكاته حلال^(١).

مَا قُطِعَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيْتٌ

وقال سبحانه: ﴿لَا مَا ذَكَيْتُمْ﴾ (المائدة: ٣).

١٩٠٥- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا قُطِعَ مِنْ
بَيْمَةٍ وَهِيَ حَيَّةٌ، فَمَا قُطِعَ مِنْهَا، فَهُوَ مَيْتَةٌ» (هـ)^(٢).

وأجمع أهل العلم على أن كل ما قُطِعَ مِنَ الْأَنْعَامِ وَهِيَ أَحْيَاءٌ:
مَيْتَةٌ^(٣).

واتفقوا على أن الحيوان المباح أكله لا يحل أكله في حال
حياته^(٤).

واتفقوا على أن ما قُطِعَ مِنَ الْحَيَّوَانِ الْمَأْكُولِ اللَّحْمَ وَهُوَ حَيٌّ،
أَوْ قَبْلَ تَمَامِ تَذَكُّيْتِهِ، فَهُوَ مَيْتَةٌ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ. فَإِنْ تَمَّتِ الذَّكَاةُ بَعْدَ
قُطْعِ ذَلِكَ الشَّيْءِ جَازَ أَكْلُ بَقِيَّةِ الْحَيَّوَانِ، دُونَ مَا قُطِعَ مِنْهُ. وَهَذَا
مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ^(٥).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٤٢).

(٢) إسناده ضعيف، اختلف فيه عن زيد بن أسلم، فروي عنه مرسلًا
ومتصلًا، وفي طريقه عاصم بن عمرو، وهو ضعيف. وقال الدارقطني:
المرسل أشبه بالصواب.

(٣) الإجماع لابن المنذر (١٧٧).

(٤) المحلى (موسوعة الإجماع ١/١١٤)، مراتب الإجماع لابن حزم
(٢٤٢).

(٥) بداية المجتهد، المحلى (موسوعة الإجماع ١/١١٤، ١١٥).

وقطع عضو من الحيوان المذكى قبل أن تزهد روحه مكسوة، وهو قول عطاء وعمرو بن دينار ومالك والشافعي وأحمد، بلا مخالف يعلم^(١).

السَّمَكُ وَالْجَرَادُ وَحَيَوَانُ الْبَحْرِ

وقال سبحانه: ﴿أَجِلْ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ [المائدة: ٩٦].

١٩٠٦- عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ مَعَهُ الْجَرَادَ (ع إِلَّا هـ).

١٩٠٧- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: غَزَوْنَا جَيْشَ الْخَطِيطِ وَأَمِيرًا أَبُو عُبَيْدَةَ فَجُعْنَا جُوعًا شَدِيدًا، فَالْقَى الْبَحْرُ حُوتًا مِثًا لَمْ نَرْ مِثْلَهُ يُقَالُ لَهُ: الْعَبِيرُ، فَأَكَلْنَا مِنْهُ نِصْفَ شَهْرٍ، فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ عَظْمًا مِنْ عِظَامِهِ فَمَرَّ الرَّاكِبُ تَحْتَهُ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَكَرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «كُلُّوا رِزْقًا أَخْرَجَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَكُمْ، أَطْعِمُونَا إِنْ كَانَ مَعَكُمْ». فَأَتَاهُ بَعْضُهُمْ بِشَيْءٍ فَأَكَلَهُ (ق).

١٩٠٨- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَجِلْ لَنَا مَيْتَانِ وَدَمَانِ، فَأَمَّا الْمَيْتَانِ: فَالْحُوتُ وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الدَّمَانِ: فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ» (حم، هـ)^(٢).

وَقَدْ سَبَقَ قَوْلُهُ ﷺ فِي الْبَحْرِ: «هُوَ الْحِلُّ مَيْتُهُ».

(١) المعنى (موسوعة الإجماع ١/ ٤٣٦).

(٢) عبد الله بن زيد بن أسلم ضعيف، وأخرجه الدارقطني من طريق: عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه، به. قال أحمد وابن المديني: عبد الرحمن بن زيد ضعيف، وأخوه عبد الله ثقة، والصحيح: أن الحديث موقوف على ابن عمر ولبناء زيد بن أسلم ثلاثة، كلهم تكلم فيهم، وقلت في (نظم الصحابة): أبناء زيد بن أسلم ليسوا بشيء، قاله الذهبي من أزمانه.

وقد أجمعت الأمة على تحريم أكل أي جزء من البنية غير السمك والجراد: اللحم، والشحم، والودك، والغضروف، والسخ، وغيره سواء^(١)

وأجمعوا على إباحة صيد البحر للحلال والحرام^(٢)

وأجمعوا على طهارة الكبد والطحال^(٣)

الميتة وغيرها للمضطر

وقال تعالى في الميتة ونحوها: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصِهِ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣].

وقال سبحانه: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَتَلَمَّعُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خنزير فَإِنَّهُ رَجَسٌ لَوْ فَتَقَا أَهْلٌ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ، فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَلَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

١٩٠٩- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ أَهْلَ يَسْتِ كَانُوا بِالْحَرَّةِ مُحْتَاجِينَ، قَالَ: فَمَاتَتْ عِنْدَهُمْ نَاقَةٌ لَهُمْ أَوْ لغيرِهِمْ فَرَخَّصَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَكْلِهَا، قَالَ: فَعَصَمْتُهُمْ بَقِيَّةَ شَيْئَانِهِمْ أَوْ شَيْئِهِمْ (حم)^(٤)

(١) الإجماع لابن المنذر (١٧٨)، المجموع، المحلى، بداية المجتهد، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/١١٣)، وقال ابن المنذر: وانفرد مالك بن أنس والليث بن سعد فحرماه. أي: السمك والجراد.

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٧٩).

(٣) المجموع (موسوعة الإجماع ٢/٧١٣).

(٤) الحديث في إسناده شريك بن عبد الله النخعي، وهو من الحفاظ، وقد خرج مدار الحديث على مالك بن حبيب، وقد تركه الأئمة الأربعة، قال النووي: إذا انفرد بأصل لم يكن حجة، لأنه كان يفتن المتن.

وأجمع المسلمون على أن أكل لحوم الخنزير، وشحمه، وودكه، وغضروفه، ومخه، وعصبه، وسائر أجزائه، حرام كله، ذكره، وأنثاه، صغيره وكبيره في ذلك سواء^(١).

قال أبو محمد: مستند ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، والضمير يعود على ﴿خِنْزِيرٍ﴾، كما قال ابن حزم: «فهو كله رجس»، ومن أعاد الضمير على المضاف جعل الإجماع هو المستند أو القياس.

وأجمع أهل العلم على إباحة أكل الميتة عند الضرورة^(٢). وكذلك الدم ولحم الخنزير حال الضرورة^(٣).

ولا خلاف بين أهل العلم أن المنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع = حكمها حكم الميتة^(٤).

وأجمعت الأمة على أن المضطر إذا لم يجد شيئاً طاهراً يأكله يجوز له أكل النجاسات؛ كالميتة، والدم، ولحم الخنزير، وما في معناها. وأن الإجماع على أنه يباح له الأكل بقدر ما يسد رمقه، ويأمن معه الموت، ويحرم ما زاد على الشبع^(٥).

الْتَهْيُ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ أَوْ أَكْلِ طَعَامِهِمْ بِتَوْبَةٍ إِذْنُهُمْ
وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨].

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٤٣)، المعلى، بداية المجتهد، المجموع، شرح النووي (موسوعة الإجماع ٤٠٠/١).

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٧٩).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٤٦)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٨٢/٢١).

(٤) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١١٣/١).

(٥) المجموع، المغني، فتح الباري (موسوعة الإجماع ١١٥/١)، مراتب الإجماع لابن حزم (٢٤٦).

١٩١٠- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِمَنْ أَحْدَثَ مَائِيَّةَ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ، أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتَى مَشْرِيَّةٌ فَيَسْتَلِمْ^(١) طَعَامَهُ وَإِنَّمَا تَخْزَنُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعِمْتَهُمْ، فَلَا يَحِلُّ لِمَنْ أَحْدَثَ مَائِيَّةَ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ» (ق).

مَا يُسْتَشَى مِنْ ذَلِكَ

﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلزَّكَاةِ وَالْمَحْرُورِ﴾ [الذاريات].

١٩١١- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ دَخَلَ حَائِطًا فَلْيَأْكُلْ وَلَا يَتَّخِذْ خُبْتَةً^(٢)» (ت، هـ).

الْأَذْهَانُ تُصَيِّبُهَا النَّجَاسَةُ

﴿كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥١].

١٩١٢- عَنْ مِمْوْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ فَارَةٍ رَقَعَتْ فِي سَمْنٍ فَمَاتَتْ، فَقَالَ: «أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُّوا مِنْكُمْ» (خ، ن).

وَفِي رَوَايَةٍ: سُئِلَ عَنِ الْفَارَةِ تَقَعُ فِي السَّمْنِ، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ جَائِدًا فَأَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَإِنْ كَانَ مَائِعًا فَلَا تَقْرُبُوهُ» (د، ن).

قال ابن عبد البر: الطعام الجامد كالسمن ونحوه، إذا وقعت فيه ميتة، كالفأرة والستور، فإنها تطرح وتطرح ما حولها من الطعام إذا تحقق أن شيئاً من أجزاء الميتة لم يصل إلى غير ذلك من الطعام، وعليه الاتفاق^(٣).

(١) أي: يستخرج.

(٢) الخُبْتَةُ بالضم: ما تحمله في جوفها.

(٣) فتح الباري عن ابن عبد البر (موسوعة الأحياء ١/٢١٠: ٢١١).

آداب الأكل

وقال الغني الكريم سبحانه: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٢].

وقال سبحانه: ﴿فَكُلُوا وَمِمَّا ذَكَرَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١٨].

وقال تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١].

١٩١٣- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلْيَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ، فَإِنْ نَسِيَ فِي أَوَّلِهِ فَلْيَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ» (حم، د، هـ، ت).

١٩١٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَأْكُلُ أَحَدُكُمْ بِشِمَالِهِ وَلَا يَشْرَبُ بِشِمَالِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ» (م، حم، د، ت).

١٩١٥- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: كُنْتُ غُلَامًا فِي حِجْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَتْ يَدِي تَطِيشُ فِي الصَّحْفَةِ، فَقَالَ لِي: «يَا غُلَامُ سَمِ اللَّهَ وَكُلْ بِيَمِينِكَ وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ» (ق).

١٩١٦- وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا أَنَا فَلَا أَكُلُ مَتَكِنًا» (خ، حم، د، ت).

١٩١٧- وَعَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا طَعِمَ طَعَامًا لَبِقَ أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَ، وَقَالَ: «إِذَا وَقَعَتْ لُقْمَةٌ أَحَدِكُمْ فَلْيَمِطْ عَنْهَا الْأَذَى وَلْيَأْكُلْهَا وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ، وَأَمَرَنَا أَنْ نَسْلُتَ^(١) الْقَصْعَةَ، وَقَالَ: إِنَّكُمْ لَا تَذَرُونَ فِي أَيِّ طَعَامِكُمُ الْبُرْكَهَ» (م، حم، د، ت).

(١) بفتح النون، وضم اللام، ومعناه: نمسحها، ونبتلع ما يلي فيها من الطعام.

١٩١٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يُلْعِقَهَا» (ق، د). وزاد: «فلا يمسح يده بالمنديل».

وفي لفظ: كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ طَعَامِهِ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَفَّأَنَا وَأَرْوَأَنَا غَيْرَ مَكْفِيٍّ وَلَا مَكْفُورٍ» (خ).

١٩١٩- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ طَعَامًا فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي هَذَا وَرَزَقَنِيهِ مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةٍ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (حم، ت، هـ).

١٩٢٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَطْعَمَهُ اللَّهُ طَعَامًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ، وَأَطْعِمْنَا خَيْرًا مِنْهُ، وَمَنْ سَقَاهُ اللَّهُ لَبَنًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَزِدْنَا مِنْهُ».

قال العلماء: إذا اختلفت أنواع الطعام يباح للأكل أن يأكل مما لا يلبه ^(١).

وقد اتفق أهل العلم أنه يستحب للأكل أن يقول بعد الطعام: الحمد لله ^(٢).

قال أبو محمد: كما يُستحب أيضًا أن يقول: الحمد لله قبل طعامه، لما ثبت أن النبي ﷺ حمد الله وسمى قبل أن يطعم، إلّا أنني لم أجد فيه حكاية إجماع.

الضِّبَاغَةُ

وقال الذي أنزل على عبده الكتاب: ﴿حَتَّى إِذَا آتَىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمُوا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوا هُمْ﴾ [الكهف: ٧٧].

(١) فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/١٣٣).

(٢) فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/١٣٣).

ومعلوم ما جاء في إكرام إبراهيم ضيفه في (سورة الذاريات)، وفيها آداب الضيافة مجتمعة.

١٩٢١- عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتُهُ». قَالُوا: وَمَا جَائِزَتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَالضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَشْوِي^(١) عِنْدَهُ حَتَّى يُخْرِجَهُ» (ق).

١٩٢٢- وَعَنْ الْعِقْدَامِ أَبِي كَرِيمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَيْلَةُ الضَّيْفِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، فَإِنْ أَصْبَحَ بِفَنَائِهِ مَخْرُومًا كَانَ دَيْنًا لَهُ عَلَيْهِ، إِنْ شَاءَ اقْتِضَاءُهُ، وَإِنْ شَاءَ تَرْكُهُ» (حم).

المجاهد

وأحكام أهل البيعة

الجهاد

فَضْلُ الْجِهَادِ وَالرِّبَاطِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

وقال الكريم جلّ جلاله: ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ۖ وَرَجَعْنَاهُمْ فِيهِ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً﴾ [النساء: ٩٥ - ٩٦].

وقال سبحانه: ﴿وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ٢٠٠].

وقال جلّ شأنه: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْغَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠].

١٩٢٣- وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ» (م، جم، ب).
١٩٢٤- وَعَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ» (خ، حم).

١٩٢٥- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَمَوْضِعٌ سَوَاطِئُ أَحَدِكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَالرُّوحَةُ يَرْوَحُهَا الْعَبْدُ أَوْ الْعَدُوَّةُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا» (ق).

١٩٢٦- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ» (حم، ن، د).

قال ابن تيمية: اتفق العلماء - فيما أعلم - على أنه ليس في التطوعات أفضل من الجهاد فهو أفضل من الحج [التطوع]، وأفضل من الصوم التطوع، وأفضل من الصلاة التطوع^(١).

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٤١٨/٢٨).

وقال: المقام في تغرور المسلمين أفضل من المجاورة في المساجد الثلاثة، وما أعلم في هذا نزاعاً بين أهل العلم^(١).

الجهاد فرض كفاية وآله شرع مع كل بر وفاجر

﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِيسْتَفِرُّوا كَافَّةً﴾ [التوبة: ١٢٢].

١٩٢٧- عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: ﴿لَا تَغْرُرُوا بِمَذَبِكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [التوبة: ٣٩]، و﴿مَا كَانَ لِأَقْلِ الْوَيْتَةِ...﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يَسْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٢٠-١٢١] نَسَخَهَا الْآيَةُ الَّتِي تَلِيهَا ﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِيسْتَفِرُّوا كَافَّةً﴾ [التوبة: ١٢٢] (د).

وقد أجمع العلماء جميعاً على أن الله فرض الجهاد على الكافة، إذا قام به البعض سقط عن البعض^(٢).

واتفقوا على أن دفاع الكفار وأهل الشرك عن بيضة الإسلام وحريمهم، إذا نزلوا على المسلمين = فرض^(٣).

واتفقوا على أن الجهاد مع الإمام فضل عظيم^(٤).

واتفقوا على أنه لا جهاد فرض على امرأة، وعلى من لم يبلغ، وعلى مريض لا يستطيع، ولا على فقير لا يقدر على زاد^(٥).

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٥/٢٨).

(٢) النير، النوادر (الإقناع ٣/١٠١٣، ١٠١٥).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٠١).

(٤) المرجع نفسه.

(٥) المرجع نفسه.

إخلاصُ النِّيةِ في الجهاد

وقال سبحانه: ﴿وَاتَّبِعُوا لَكُمْ حَقَّ قَوْلِ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالضَّعِيفِ وَالنُّلَّاءِ﴾ [محمد].

١٩٢٨- عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ
الرَّجُلِ يُقَاتِلُ شَجَاعَةً، وَيُقَاتِلُ حَمِيَّةً، وَيُقَاتِلُ رِيَاءً، فَأَيُّ ذَلِكَ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «مَنْ قَاتَلَ لِيَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ» (ق).

اسْتِثْنَانِ الْاَبْوَيْنِ اِنْ لَمْ يَتَمَيَّنِ الْجِهَادُ

وقال سبحانه: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ (الإسراء: ٢٣).

١٩٢٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَأْذَنَهُ فِي الْجِهَادِ، فَقَالَ: «أَحْيِ وَالِدَكَ؟». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ» (خ، ن، د، ت).

عامة العلماء متفقون على أن من شرط الجهاد إذن الأبوين فيه،
إلا أن يكون الجهاد فرضاً عين على المكلف، مثل أن لا يكون
هناك من يقوم بالفرض إلا بقيام الجميع به^(١).

اسْتِثْنَانُ صَاحِبِ الدِّينِ قَبْلَ الْغَزْوِ

﴿وَأَعْلَمُوا أَنكُمْ مُلَاقُوهُ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

١٩٣٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَهْفِرُ اللَّهُ لِلشَّهِيدِ كُلِّ ذَنْبٍ إِلَّا الدِّينَ، فَإِنْ جَبِرَ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِي ذَلِكَ» (م، حم).

(١) مراتب الإجماع (٢٠١)، المضي، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٢٧٩/١).

الاستعانة بمثير المسبب

وقال ■ مسجانه: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِمَنُحِهِمْ أَرْسَلَهُمُ بَنُونَ﴾ [الأنفال: ١٧٢]

١٩٣١- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَ هَذِهِ، فَلَمَّا كَانَ بِحَرَّةِ الْوَبَرَةِ أَذْرَكَهُ رَجُلٌ قَدْ كَانَ يُذَكِّرُهُ مِنْ جُرْأَةٍ وَتَجْدَةٍ، فَفَرَّخَ بِهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَأَوْهُ، فَلَمَّا أَذْرَكَهُ قَالَ: جِئْتُ لَأُبَيِّنَ لَكُمْ وَأُصِيبَ مَعَكُمْ. قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؟». قَالَ: لَا. قَالَ: «فَارْجِعْ، فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ». قَالَتْ: ثُمَّ مَضَى حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّجَرَةِ أَذْرَكَهُ الرَّجُلُ، فَقَالَ لَهُ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَقَالَ: لَا. قَالَ: «فَارْجِعْ، فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ». قَالَ: ثُمَّ رَجَعَ فَأَذْرَكَهُ بِالْيَدَاءِ، فَقَالَ لَهُ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ: «تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؟» قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ لَهُ: «فَانْطَلِقْ» (م، حم).

١٩٣٢- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَغْشَوْا بَنَاتِ الْمُشْرِكِينَ، وَلَا تَغْشَوْا عَلَى خَوَاتِمِكُمْ حَرِيًّا» (حم، ن، بسند ض).

١٩٣٣- وَعَنْ ذِي مِغْبَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اسْتَصَالِحُوا الرُّومَ صُلْحًا تَغْزُونَ عَنْهُمْ وَهُمْ عَدُوٌّ مِنْ دُونِكُمْ» (حم، د).

١٩٣٤- وَعَنِ الزُّهْرِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَانَ بِشَاسِيٍّ مِنَ الْيَهُودِ فِي خَيْرٍ فِي حَرْبِهِ فَأَسْهَمَ لَهُمْ (د، في مراسيله).

وقد أجمع العلماء على جواز الاستعانة بالفاسق والمناق في جهاد الكفار^(١)

(١) نيل الأوطار عن المصنف (موسوعة الإجماع ١/ ٢٧٩).

قال أبو محمد: قال العلماء: حديث عائشة المتقدم محمول على ترك الاستعانة بالمشرك حين لا حاجة إليه ولا ضرورة، وأما عند الحاجة وما فوقها فلا حرج فيها، فقد استعان النبي ﷺ في هجرته بعبد الله بن أريقط، وكان مشركاً، والمرجع في ذلك هو المصلحة، فمتى دعت إليها السياسة الشرعية جازت الاستعانة، أو وجبت، كان يكون المستعان عليه مسلماً ظالماً، ولا يرد ظلمه إلا بكافر.

لَزُوم طَاعَةِ الْجَيْشِ لِأَمِيرِهِمْ مَا لَمْ يَأْمُرْ بِمَعْصِيَةٍ

وقال تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء:

[٥٩].

١٩٣٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: اِمْنِ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يُطِيعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي (ق).

١٩٣٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾، قَالَ: نَزَلَتْ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُلَافَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَدِيٍّ، بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ (حم، ن).

١٩٣٧- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْمَعُوا لَهُ، وَيُطِيعُوا، فَعَصَوْهُ فِي شَيْءٍ، قَالَ: اجْمَعُوا إِلَيَّ حَطَبًا فَجَمَعُوا، ثُمَّ قَالَ: أَوْقِدُوا نَارًا فَأَوْقَدُوا، ثُمَّ قَالَ: أَلَمْ يَأْمُرْكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَسْمَعُوا وَتُطِيعُوا؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: فَادْخُلُوهَا، فَنَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، وَقَالُوا: إِنَّمَا فَرَرْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ النَّارِ. فَكَثَلُوا كَذَلِكَ حَتَّى سَكَنَ غَضَبُهُ وَطَفِئَتِ النَّارُ، فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَوْ دَخَلُوهَا لَمْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أَبَدًا»، وَقَالَ:
«لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ» (ق).

الدَّعْوَةُ قَبْلَ الْقِتَالِ

وقال ذو الجلال والإكرام: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ
وَلَا تَقْتَدُوا بِهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ (البقرة).

١٩٣٨ - وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ أَوْ صَاهٍ فِي خَاصَّتِهِ
بِقَوَى اللَّهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: «أَفْرُوا بِسْمِ اللَّهِ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، أَغْزُوا وَلَا تَغْلُوا وَلَا تَغْلِبُوا،
وَلَا تُكَلِّبُوا، وَلَا تُقَاتِلُوا وَلَيْدًا، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ
فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ - أَوْ خِلَالٍ - فَأَيَّتُهُنَّ مَا أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ
وَكُفَّ عَنْهُمْ؛ أَدْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ
عَنْهُمْ، ثُمَّ أَدْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ،
وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى
الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ
الْمُسْلِمِينَ يَجْرِي عَلَيْهِمُ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ
فِي الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا
فَسَلُّهُمْ الْجَزْيَةَ، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، وَإِنْ أَبَوْا
فَاسْتَعِزْ بِاللَّهِ عَلَيْهِمْ وَقَاتِلْهُمْ، وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ
تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ،
وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ، فَإِنَّكُمْ إِنْ تُخَيِّرُوا ذِمَّتَكُمْ^(١)
وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخَيِّرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ، وَإِذَا

(١) تَقَضُّوا عَهْدَكُمْ.

حاصرت أهل حصن وأرادوك أن تُنزلهم على حكم الله فلا تُنزلهم على حكم الله، ولكن أنزلهم على حكمك، فإنك لا تدري أنصيب فيهم حكم الله أم لا، (م، حم، ت، ها).

قال ابن تيمية: وهذا الحديث كان بعد نزول آية الجزية، وهي إنما نزلت عام نبوك لما قاتل النبي النصارى بالشام واليهود باليمن. وهذا الحكم ثابت في أهل الكتاب باتفاق المسلمين^(١).

١٩٣٩- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ، فَقَالَ: «أَيْنَ عَلِيٌّ؟» فَقِيلَ: إِنَّهُ يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ، فَأَمَرَ، فَدُعِيَ لَهُ، فَبَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ فَبَرَأَ مَكَانَهُ حَتَّى كَانَ لَمْ يَكُنْ بِهِ شَيْءٌ، فَقَالَ: «تُقَاتِلُهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا». فَقَالَ: «عَلَى رَسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ أَدْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ، فَوَاللَّهِ لَأَنْ يَهْتَدِيَ بِكَ رَجُلٌ وَاحِدٌ خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ» (ق).

١٩٤٠- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَهْطًا مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى أَبِي رَافِعٍ، فَدَخَلَ عِنْدَ اللَّهِ بْنِ عَتِكَ بَيْتَهُ لَيْلًا فَقَتَلَهُ وَهُوَ نَائِمٌ (خ، حم).

واتفق أهل العلم على أن قتال أهل الكفر بعد دعائهم إلى الإسلام أو الجزية جائز إذا امتنعوا من كليهما^(٢).

ولا خلاف أنه لا يحل أن يُغزى بلدٌ من البلاد ظلمًا^(٣).

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٣٥/٤).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٠٤)، بداية المجتهد، اختلاف الفقهاء، نقل الأوطار عن المهدي (موسوعة الإجماع ٢٨١/١).

(٣) المحلى (موسوعة الإجماع ٢٨٠/١).

الجهاد والقتال

مَا يَقَعُهُ الْإِمَامُ إِذَا أُرِكَدَ الْغَزْوُ مِنْ كَيْفَانِ حَتَّى وَالْتَمَعَ عَلَى حَدِّ عَدُوِّهِ
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانِزُوا إِلَيْهَا أَوْ
أَنِزُوا أَجْمَعًا ۖ﴾ [النساء].

١٩٤١- عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا
أَرَادَ غَزْوَةً وَرَى بِغَيْرِهَا (ق).

١٩٤٢- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
«الْحَرْبُ خُدْعَةٌ» (ق).

تَرْيِبُ الْجَيْشِ

وَقَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّا قَالَهُ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ
صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَنٌ مَرْصُومٌ ۖ﴾ [الصف].

وفي صفة صلاة الخوف ما يدل على ذلك أيضاً.

١٩٤٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
«خَيْرُ الصَّحَابَةِ أَرْبَعَةٌ، وَخَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعُ مِثَّةٍ، وَخَيْرُ الْجُيُوشِ
أَرْبَعَةُ آلَافٍ، وَلَا تُغْلَبُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قِلَةٍ» (حم، د، ت) ^(١)

قال في (المتقى): وتمسك به من ذهب إلى أن الجيش إذا كان
اثني عشر ألفاً لم يجوز أن يفر من أمثاله وأضعافه وإن كثروا.

اسْتِصْحَابُ النِّسَاءِ فِي الْجِهَادِ لِلْمَصْلَحَةِ

قال أبو محمد: الأصل بقاءهن وقعودهن عن القتال إلا لحاجة
أو ضرورة، قال جل شأنه: ﴿رَمَوْا بِأَن يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ﴾
[التوبة: ٨٧].

(١) الحديث روي متصلاً ومرسلاً، من مراسيل الزهري، قال أبو داود:
والصحيح أنه مرسلاً.

١٩٤٤- عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ مُعَوِّذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كُنَّا نَقْرُؤُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تُسْقِي الْقَوْمَ وَتَخْدُمُهُمْ وَتَرُدُّ الْقَتْلَى وَالْجُرْحَى إِلَى الْمَدِينَةِ (خ، حم).

١٩٤٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَرَى الْجِهَادَ أَفْضَلَ الْعَمَلِ أَمْ لَا نُجَاهِدُ؟ قَالَ: «لَكِنْ أَفْضَلُ الْجِهَادِ حَيْثُ مَبْرُورٌ» (خ، حم).

الكَفُّ وَفَتْ الْإِفَارَةِ حَمْنٌ لَدَيْهِ شِعَارُ الْإِسْلَامِ

وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَقِينُوا وَلَا تَقُولُوا لِلْمَنَ أَلْفَىٰ إِلَيْكُمْ أَلَسْتُمْ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤].

١٩٤٦- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا غَزَا قَوْمًا لَمْ يَغْزُ حَتَّى يُصْبِحَ، فَإِذَا سَمِعَ أَذَانًا أَمْسَكَ، وَإِذَا لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا أَغَارَ بَعْدَ مَا يُصْبِحُ (خ، حم).

قال ابن تيمية: اتفق علماء المسلمين على أن الطائفة الممتعة إذا امتنعت عن بعض واجبات الإسلام الظاهرة المتواترة فإنه يجب قتالها^(١).

**تَبَيَّنَ الْكُفَّارُ الْمُقَاتِلِينَ وَرَمَيْهِمْ بِالْمَنْجَنِيقِ
وَإِنْ أَدَّى إِلَى قَتْلِ ذَرَارِيهِمْ تَبَعًا**

وقال سبحانه: ﴿وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غَاظَةً﴾ [التوبة: ١٢٣].

١٩٤٧- عَنْ الصُّعْبِ بْنِ جُثَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَبِيتُونَ فَيَصَابُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذَرَارِيِّهِمْ، لَمْ يَقُلْ: «هُمْ مِنْهُمْ» (ع إلا ن).

١٩٤٨- وَعَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَبَ الْمُتَجَنِّقَ عَلَى أَقْلِ الطَّائِفِ (ت، مرسلًا).

اتفق عوام الفقهاء على جواز رمي المحصون بالمجانيق ونحوها، سواء كان فيها نساء وذرية، أو لم يكن^(١).

واتفقوا على أن جيش الكفار إذا ترسوا بمن عندهم من أسرى المسلمين وخيف على المسلمين الضرب إذا لم يقاتلوا = فإنهم يقاتلون، وإن أفضى ذلك إلى قتل المسلمين الذين ترسوا بهم^(٢).

النَّهْيُ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالرُّهْتَانِ وَالشَّبَّاحِ الْفَانِي

وقال سبحانه: ﴿فَلَا عُذْرَ لَآ عَلَى الْقَتْلَيْنِ﴾ [البقرة: ١٩٣].

١٩٤٩- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: وَجَدْتُ امْرَأَةً مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ مَقَارِي النَّبِيِّ ﷺ، فَتَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ (ع إلا ن).

قال ابن عبد البر: وقد أجمع العلماء على القول بذلك^(٣).

١٩٥٠- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اتَّقُوا بِاسْمِ اللَّهِ وَيَا لِلَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، لَا تَقْتُلُوا شَيْخًا قَانِيًا، وَلَا طِفْلًا صَغِيرًا، وَلَا امْرَأَةً، وَلَا تَغْلُوا، وَضُمُّوا غَنَائِمَكُمْ وَأَصْلِحُوا وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ» (د)^(٤).

(١) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٢٨١).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٨/٥٤٦).

(٣) الاستذكار (٣/١٠٢٩).

(٤) في إسناده: إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري، وهو ضعيف. وقد حسنه الألباني وغيره بمجموع طرقه.

١٩٥١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ جَيْشَهُ قَالَ: «أَخْرُجُوا بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، لَا تَغْدِرُوا، وَلَا تَغْلُوا، وَلَا تُمَثِّلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا الْوِلْدَانَ، وَلَا أَصْحَابَ الصَّوَامِعِ» (حم)^(١).

وأجمع العلماء على أنه لا يجوز قتل شيخ فاني، ولا امرأة، ولا راهب، ولا مقعد، ولا معتوه، ولا أعمى إذا كان لا يقاتل، ولا يدل على عورات المسلمين، ولا يدل الكفار على ما يحتاجون إليه للحرب بينهم وبين المسلمين^(٢).

ولم يختلف العلماء فيمن قاتل من النساء والشيخ أنه مباح قتله^(٣).

قال ابن تيمية: وأما الراهب الذي يعاون أهل دينه بيده ولسانه: مثل أن يكون له رأي يرجعون إليه في القتال^(٤)، أو نوع من التحضيض؛ فهذا يقتل باتفاق العلماء إذا قُدِرَ عليه، وتؤخذ منه الجزية وإن كان حيساً منفرداً في متعبده^(٥).

الْكَفَّ عَنِ الْمَثَلَةِ وَالتَّحْرِيقِ وَقَطْعِ الشَّجَرِ وَهَذَا الْعُمَرَانِ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ (البقرة).

(١) فيه: إبراهيم المذكور آنفاً.

(٢) النوادر (الإقناع ٣/١٠٢٣)، المحلى، بداية المجتهد، المغني، شرح صحيح مسلم للنووي، فتح الباري عن ابن بطال (موسوعة الإجماع ٢٨٣/١).

(٣) الاستذكار (٦١/١٤)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٤١٤/٢٨).

(٤) انظر: التمهيد لابن عبد البر (١٤٢/١٦).

(٥) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٨/٦٦٠).

وفقال سبحانه: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَشَنٍّ أَوْ تَرَكْتُمْهَا فَأَيُّهَا عَلَى أَسْرَافِهَا﴾ [الحشر: ١٠] **فَيُنْزِلُهَا أَقْوَرُ لَشَنٍّ أَوْ تَرَكْتُمْهَا فَأَيُّهَا عَلَى أَسْرَافِهَا**

١٩٥٦ - عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ فَقَالَ: «سِيرُوا بِاسْمِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، وَلَا تُقَاتِلُوا، وَلَا تُغِيرُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَكَيْدًا» (حم، هـ) ^(١)

١٩٥٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ فَقَالَ: «إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَانًا وَفَلَانًا لِرَجُلَيْنِ فَأَخْرِقُوهُمَا بِالنَّارِ، ثُمَّ قَالَ حِينَ أَرَدْنَا الْخُرُوجَ: «إِنِّي كُنْتُ أَمَرْتُكُمْ أَنْ تُحْرِقُوا فَلَانًا وَفَلَانًا، وَإِنَّ النَّارَ لَا يُعَذِّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ، فَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمَا فَأَقْتُلُوهُمَا» (خ، حم، د، ت) ^(٢)

١٩٥٨ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ نَحْلَ بَنِي النَّظِيرِ وَحَرَّقَ. وَلَهَا يَقُولُ حَسَّانُ:

وَهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ حَرِيقٌ بِالْبُؤْيُورَةِ مُسْتَطِيرٌ

وَفِي ذَلِكَ نَزَلَتْ: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَشَنٍّ أَوْ تَرَكْتُمْهَا فَأَيُّهَا عَلَى أَسْرَافِهَا﴾ [الحشر: ١٠] ^(٣)

قال ابن عبد البر: المثلة لا تحل بإجماع، والمثلة المعروفة نحو قطع الأنف والأذن، وفوق العين، وشبه ذلك من تغيير خلق الله عينا ^(٤)

واففق العلماء على جواز إتلاف الشجر والزرع الذي للكفار إذا فعلوا بنا مثل ذلك، أو لم يقدر عليهم إلا به ^(٥)

(١) إسناده ضعيف، فيه: أبو الغرير، عبيد الله بن خليفة، وهو ضعيف وعقلته معناه في حديث برهدة قبل قليل
(٢) التمهيد (٢٤/٢٤٤).
(٣) ابن تيمية (منهاج السنة ٣/٤٤٢).

فغزب والإصلاح بين الناس وحديث الرجل امرأته وحديث
امرأته زوجها (م، حم، د).

واتفق العلماء على جواز خداع الكفار في الحرب، كيف لم يكن
الخداع، إلا أن يكون فيه نقض عهد أو أمان، فلا يحل^(١).

الإقامة بموضع النصر ثلاثاً لمن شاء

١٩٥٨ - عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ رضي الله عنه: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ
كَانَ إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمٍ أَقَامَ بِالْعَرَصَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ (ق).

الغنيمة وتخصيئها، وإن أربعة أخماس الغنيمة للفاتحين وأنها
لم تكن لرسول الله ﷺ

وقال تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ يُوقُ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ
وَلِلَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلْمَسْكِينِ وَآلِ الْيَتَامَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَآلِ الْيَتَامَى وَالْيَتَامَى﴾ [الأنفال: ٤١].

١٩٥٩ - عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبَسَةَ رضي الله عنه، قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ إِلَى بَعِيرٍ مِنَ الْمُغَنَّمِ، فَلَمَّا سَلَّمَ أَخَذَ وَتَرَةً مِنْ جَنْبِ الْبُعِيرِ،
ثُمَّ قَالَ: «وَلَا يَحِلُّ لِي مِنْ غَنَائِمِكُمْ مِثْلُ هَذَا إِلَّا الْخُمْسُ، وَالْخُمْسُ
مَرْذُودٌ فِيكُمْ» (د، ن بمعناه).

قال ابن عبد البر: تحليل الغنائم لهذه الأمة من فضائلها^(٢).

وقد اتفق المسلمون على أن الغنيمة مقسومة مخموسة،
خصها للإمام، وأربعة أخماسها للذين غنموها^(٣).

(١) شرح صحيح مسلم للنووي، فتح الباري عن الترويض (موسوعة الإجماع
٢٨٤/١).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١٨/٤٣٤٢).

(٣) بداية المجتهد، اختلاف العلماء، المغني (موسوعة الإجماع ٨٤٤/٢)،
الإنباء (الإقناع ٣/١٠٤٧)، التمهيد لابن عبد البر (٢٠/٤٢).

وانفقوا على أن للإمام أن يعطي من سدس الخمس من رأى في إعطائه صلاحاً للمسلمين^(١).

وانفقوا على أنه إن وضع ثلاثة أخماس الخمس في البنى والمساكين وابن السبيل؛ فقد أصاب^(٢).

السلب^(٣) كله للقاتل

وقال عز وجل: ﴿يَتَخَلَّوْكَ عَنِ الْآلِفَالِ قُلُ الْآلِفَالِ فِيهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١].

١٩٦٠- وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ قَالَ لِمَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ؟ قَالَ: بَلَى (م).

١٩٦١- وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَخَالِدٍ أَيْضًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُخَمَّسِ السَّلْبَ (حم، د).

قال ابن عبد البر: ولم يزل المسلمون من الصحابة والتابعين يقولون بإعطاء السلب للقاتل، لا ينكره أحد منهم^(٤).

قال أبو محمد: الإعطاء من قبل الإمام، ولم يجمعوا على أن القاتل يأخذ السلب لنفسه، وقال إسحاق ابن راهويه: إن كان السلب قليلاً أخذه.

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (١٩٦).

(٢) المرجع نفسه.

(٣) بفتح المهملة واللام، بعدها موحدة: هو ما يوجد مع المحارب من ملابس وغيره.

(٤) الاستذكار (١٤/١٥٥).

راجع أهل العلم على أنه يشترط لاستحقاق السلب أن يكون
المقتول من المقاتلة الذين يجوز قتلهم، ولا يقبل دعوى من الأهل
السلب إلا بيمين تشهد له بأنه قتل من يدعي سلبه^(١).

واجمعوا على أنه لا سلب لمن قتل صغيراً أو شيخاً أو عرجاً أو
أجهز على جريح مشغن^(٢).

التسوية بين القوي والضعيف

وقال سبحانه: ﴿وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْتَغِي فِيهَا كِسْفَةَ الْحَبِطَاتِ﴾

١٩.

١٩٦٢ - عن سعد بن مالك رضي الله عنه، قال: قلت: يا رسول
الله، الرجل يكون حامياً للقوم، ألكون منهمة ومنهم خير؟ سواه؟
قال: وتكملت أمك ابن أم سعد، وهل تُرزقون وتُعترون إلا
بضعفائكم؟ (حم).

١٩٦٣ - وعن مصعب بن سعد، قال: رأى سعد رضي الله عنه أن له
فضلاً على من دونه، فقال النبي ﷺ: «هل تُرزقون وتُعترون إلا
بضعفائكم؟» (خ، ن).

واتفق أهل العلم على أنه لا يفضل في القسمة من ساق مضطراً
قل أو كثر على من لم يسق شيئاً^(٣).

واتفقوا على أنه لا يفضل في قسمة الغنيمة شجاع ولا جبان،
ولا من أبلى على من لم يبل^(٤).

(١) المغني، اختلاف العلماء، فتح الباري (مجموعة الإجماع ٨٥٠/٢).

(٢) الاستذكار (١٣٨/١٤).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٠٠).

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (١٩٩).

جَوَازُ تَخْصِيسِ طَائِفَةٍ مِنَ الْمُقَاتِلِينَ بِالْإِكْرَامِ لِسَبَبٍ

وقال تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٢٠].

وقال سبحانه: ﴿وَلَا يَكْفُرُ دَرَجَتًا فَمَا كَسَبُوا﴾ [الأنعام: ١٣٢].

١٩٦٤ - عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، وَذَكَرَ قِصَّةَ إِهَارَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الْفَزَارِيِّ عَلَى سَرِحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاسْتِنْقَاذَهُ مِنْهُ قَالَ: فَلَمَّا أَصْبَحْنَا قُلَّ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ خَيْرَ فُرْسَانِنَا الْيَوْمَ أَبُو قَتَادَةَ، وَخَيْرَ رَجَالِنَا
سَلَمَةُ». قَالَ: ثُمَّ أَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَ الْفَارِسِ وَسَهْمَ الرَّاجِلِ
فَجَعَلَهُمَا لِي جَمِيعًا (م، حم، د).

تَفْصِيلُ سَرِيَّةِ الْجَيْشِ

وقال سبحانه وتعالى: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾
[الأنفال: ١].

١٩٦٥ - عَنْ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَقَلَ الرَّيْعَ بَعْدَ
الْخُمْسِ فِي بَدَأَتِهِ، وَنَقَلَ الثَّلَاثَ بَعْدَ الْخُمْسِ فِي رَجْعَتِهِ (حم، د).

١٩٦٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً قَبْلَ
تَجْدٍ، فَخَرَجَتْ فِيهَا فَبَلَغَتْ سُهْمَانَا اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا، وَتَقَلْنَا رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ بَعِيرًا بَعِيرًا (ق).

واتفق أهل العلم على أنه لا ينقل من ساق مغنما أكثر من ربعه في
الدخول، ولا أكثر من ثلثه في الخروج^(١).

واتفقوا على أن غنائم السرايا الخارجة من العسكر الواحد يُقسم
بعضها إلى بعض، ويُقسم عليهم مع جميع ذلك العسكر^(٢).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٠٠).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (١٩٩)، التمهيد لابن عبد البر (١٤/٤٨).

وانفقوا أن الجيش الواحد إذا كان بأعداد كثيرة، وكان لكل طائفة منهم أمر، إذا كانوا مضمومين في جيش واحد: أنهم كلهم شركاء فيما غنموا وغنمت سراياهم^(١).

مَنْ يَرْضَخُ لَهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ

١٩٦٧- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْرُوُ بِالنِّسَاءِ، فَيُدَاوِيَنَّ الْجُرْحَى، وَيُحْذِنُ^(٢) مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَأَمَّا بَسْمُهُمْ فَلَمْ يَضْرِبْ لَهُنَّ (م، حم).

١٩٦٨- وَهَنَهُ أَيْضًا: أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى نَجْدَةَ الْحَرُورِيِّ سَأَلَتْ عَنْ الْمَرَأَةِ وَالْعَبْدِ هَلْ كَانَ لَهُمَا سَهْمٌ مَعْلُومٌ إِذَا حَضَرَ النَّاسَ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا سَهْمٌ مَعْلُومٌ، إِلَّا أَنْ يُحْذَنَ^(٣) مِنْ غَنَائِمِ الْقَوْمِ (م، حم).

١٩٦٩- وَعَنِ الزُّهْرِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسْهَمَ لِقَوْمٍ مِنَ الْيَهُودِ قَاتَلُوا نَفَقَةً (ت، د في المراسيل).

١٩٧٠- وَعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: أَسْهَمَ النَّبِيُّ ﷺ لِلصَّيَّانِ بِخَيْرٍ (ت)، وَيُحْمَلُ الْإِسْهَامُ فِيهِ وَفِيمَا قَبْلَهُ عَلَى الرِّضْخِ.

ولذلك أجمع العلماء - سوى الأوزاعي - على أنه لا يسهم للصبي إذا كان في المعسكر، ولكن يرضخ له إذا كان مراقبا ولم يبلغ^(٤)، وكذلك لا يسهم للمرأة، ولكن يرضخ لها إذا كانت في المعسكر تدوي الجرحى وتقوم على المرضى^(٥).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٠٠).

(٢) يُعْطَيْنَ.

(٣) يُعْطَى.

(٤) النوادر (الإقناع ١٠٥١/٣).

(٥) النوادر (الإقناع ١٠٥١/٣).

وكذلك العبد إذا قاتل لم يسهم له، ولكن يرضخ له بإجماع^(١)
الإسهم للفرس والراجل

وقال تعالى: ﴿فَقَالَتْهُمْ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَحَسَنَّ ثَوَابَ الْآخِرَةِ﴾ [آل عمران: ١٤٨].

١٩٧١- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسْهَمَ لِلْقُرْمِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّجُلِ سَهْمًا (ق).

وقد أجمع كل من يُحفظ عنه من أهل العلم على أن من قاتل
أو حضر القتال على العراب من الخيل أن له سهم فارس،
واختلفوا فيمن يقاتل على الهجين والبراذين^(٢).

وأجمعوا على أن من غزا على بغل أو حمار أو بعير: أن له
سهم راجل، ولا يُعلم في ذلك مخالف^(٣).

وأجمعوا على أن الذي للفارس في البر يجب له في البحر،
وأن الذي يجب للراجل في البر يجب له في البحر من السهام^(٤).

مَالُ الْمُسْلِمِ إِذَا أَخَذَهُ الْكُفَّارُ ثُمَّ نَزَعَ مِنْهُمْ

﴿وَلَكُمْ مَّا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ١٣٤].

١٩٧٢- عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ ذَهَبَ فَرَسٌ لَهُ، فَأَخَذَهُ الْعَدُوُّ فَظَهَرَ
عَلَيْهِمُ الْمُسْلِمُونَ، فَرَدُّ عَلَيْهِ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبْنُ عَبْدِ لَهُ

(١) التمهيد لابن عبد البر (٣٧/١٢).

(٢) الإشراف (الإقناع ٣/١٠٤٨).

(٣) الإشراف (الإقناع ٣/١٠٤٨)، مراتب الإجماع لابن حزم (١٩٨).

(٤) اختلاف العلماء (موسوعة الإجماع ٢/٨٤٥).

فلحق بأرض الروم، وظهر عليهم المسلمون فرزة عليه خالد بن الوليد بعد النبي ﷺ (خ، د، هـ).

إذا أخذ الكفار أموال المسلمين، لم يهرهم المسلمون، فإذ ظهر صاحبها قبل قسمتها ردت إليه بغير شيء، وعليه الإجماع. وإن ظهر بعد القسمة فهو أحق بها على أن يدفع قيمتها في قولهم جميعاً^(١).

الطَّعَامُ وَنَحْوُهُ يَجُوزُ اخْذُهُ بِلاِ قِسْمَةٍ

﴿تَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [الأنفال: ٦٩].

١٩٧٣- عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: كنا نصيب في معانينا القتل والغنم فتأكله ولا نرفعه (خ).

١٩٧٤- وعن ابن أبي أوفى رضي الله عنه، قال: أصبنا طعاماً يوم خيبر، وكان الرجل يجيء فيأخذ منه مقدار ما يكفيه ثم يطلق^(د).

وقد أجمع جمهور المسلمين على إباحة أكل طعام الحربين في أرض الحرب، يأخذون منه قدر حاجتهم^(٢).

التَّشْدِيدُ فِي الْمَكُولِ وَالْمَحْرُوقِ وَخَلِّ الْمَقَالِ

وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ يَأْتِ بِمَا غُلَّ يَوْمَ الْيَقِينِ﴾ [آل عمران: ١٦١].

١٩٧٥- عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبر، ففتح الله عز وجل علينا، فلم نغنم ذهباً ولا ورقاً،

(١) اختلاف العلماء، المغني (موسوعة الإجماع ٢/ ٨٥٠).

(٢) الاستدكار (٣/ ١٠٣٨).

غَنَمْنَا الْمَتَاعَ وَالطَّعَامَ وَالنَّبَاتَ، ثُمَّ انْطَلَقْنَا إِلَى الْوَادِي وَمَعَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ عَبْدُ لَهُ وَهَبَهُ لَهُ رَجُلٌ مِنْ جَذَامٍ يُسَمَّى رِفَاعَةَ بْنِ زَيْدٍ مِنْ
 بَنِي الضَّبِيبِ، فَلَمَّا نَزَلْنَا الْوَادِي قَامَ عَبْدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَحْمِلُ رَحْلَهُ،
 فَرُمِيَ بِسَهْمٍ فَكَانَ فِيهِ حَتْفُهُ فَقُلْنَا: هَنِيئًا لَهُ الشَّهَادَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ،
 فَقَالَ: «كَلَّا، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بَيْنَ يَدَيْهِ، إِنْ الشَّمْلَةُ لَتَلْتَهُبُ عَلَيْهِ نَارًا
 أَخَذَهَا مِنَ الْغَنَائِمِ يَوْمَ خَيْبَرَ لَمْ تُصِيبْهَا الْمَقَاسِمُ». قَالَ: فَفَزِعَ
 النَّاسُ، فَجَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكٍ أَوْ شِرَاكَيْنِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَبْتُ
 هَذَا يَوْمَ خَيْبَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شِرَاكٌ مِنْ نَارٍ أَوْ شِرَاكَا مِنْ
 نَارٍ» (ق).

وقد أجمع المسلمون على تحريم الغلول، وأنه من
 الكبائر^(١).

واتفق أهل العلم على أن من أخذ من أهل العسكر والسرية
 من المسلمين قدرًا يملكه من أهل الحرب، لا يكون طعامًا، قل
 أو كثير = أنه قد غل إذا انفرد بملكه، ولم يُلْقِه في الغنائم^(٢).

وقال ابن عبد البر: إلا ما أجمعوا عليه من أكل الطعام في
 أرض العدو من الاحتطاب والاصطياد^(٣).

وقال: وأجمع العلماء على أن على الغال أن يرد ما غل إلى
 صاحب المقاسم إن وجد السبيل إلى ذلك، وأنه إن فعل فهي
 توبة له، وخروج عن ذنبه^(٤).

(١) شرح صحيح مسلم، اختلاف العلماء، بداية المجتهد، فتح الباري، ابن

النووي (موسوعة الإجماع ٢/٨٤٨).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (١٩٨).

(٣) التمهيد (٢/١٨).

(٤) التمهيد (٢/٢٣، ٢٤).

الْحَنُّ وَالْهُدَاءُ فِي حَقِّ الْأَسَارَى

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا أَخَذْتُمُوهُمْ فَاسْلُكُوا الرِّكَائِ فِيمَا مَنَاحُهُمْ وَلَئِن لَّمْ يَكُنْ فِيكُمْ فَتَحْ لَكُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ﴾ [محمد ﷺ: ٤].

١٩٧٦- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ ثَمَانِينَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ هَبَطُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ مِنْ جِبَالِ التَّيْمِيمِ حِينَ صَلَاةِ النَّجْمِ لِيَقْتُلُوهُمْ، فَأَخَذَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَلَامًا فَأَعْتَقَهُمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَمَنْ أَلْزَمَهُمْ كَيْدُكُمْ فَلْيَسِّرْهُمْ سَبِيلَهُمْ وَمِنْ آيَاتِهِ إِذَا أَخَذَ النَّاسَ بِكَيْدِهِمْ فِي شَتَّى﴾ [م، حم، د، ت].

١٩٧٧- وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي أُسَارَى بَذَرٍ: «لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بْنُ عَدِيٍّ حَيًّا ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّاسِ لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ» (خ، حم، د).

١٩٧٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَعَلَ فِيهِ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ يَوْمَ بَذَرٍ أَرْبَعَ مِثَّةٍ (د) (١).

١٩٧٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمَّا بَعَثَ أَهْلُ مَكَّةَ فِي فِدَاهِمْ أَسْرَاهُمْ بَعَثَتْ زَيْنَبُ فِي فِدَاءِ أَبِي الْعَاصِ بِمَالٍ، وَبَعَثَتْ فِيهِ بِقِلَادَةٍ كَانَتْ لَهَا عِنْدَ خَدِيجَةَ، أَدْخَلَتْهَا بِهَا عَلَى أَبِي الْعَاصِ قَالَتْ: فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَقَّ لَهَا رَقَّةً شَدِيدَةً، فَقَالَ: «إِنْ رَأَيْتُمْ أَنْ تُطْلِقُوا لَهَا أَسِيرَهَا وَتَرُدُّوْا لَهَا الَّذِي لَهَا ٥٩. قَالُوا: نَعَمْ (حم، د).

أجمع الصحابة على جواز استعباد الأسير، ذكرنا كان أو أنثى، شيخاً أم صبيّاً، صغيراً أم كبيراً، إلا الراهب ففي استرقاقه خلاف (٢).

(١) أحله ابن القطان بأن قال: «من أبو العنيس ٥٩. ولا يعرف اسمه ولا خاله».

وقال أبو حاتم: «شيخ».

(٢) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/١٠١).

واتفق أهل العلم على أن قتل بالغيبهم ما عدا الرهبان والعُمَمان
والشيوخ (الهرمين والزمنى) ^(١) والحرثين والأجراء، وكل من
لا يقاتل - جائز قبل أن يؤسروا ^(٢).

واتفقوا على أن الأسرى سواء جرى استرقاقهم أو لذلهم بالمال،
فإنهم يُقسَّمون كسائر الغنمة، الخمس للإمام، ثم يُقسَّم الباقي بين
الغانمين، ولذلك فقد أجمعوا جميعاً أنه ليس للإمام أن يَمْنُ عليهم
منى أحرزوا إلى دار الإسلام؛ لأنهم صاروا غنمة ^(٣).

وأجمعوا على أنه لا يجوز التفريق بين الأم المسيئة وطفلها الذي لم
يبلغ سبع سنين ^(٤).

واتفقوا على أن الأسير إذا أسلم لا يقتل، وإنما يُسرق ^(٥).

جَوَازُ اسْتِرْقَاقِ الْعَرَبِ

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْتُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾ [الحجرات: ١٣].

١٩٨٠ - عَنْ أَبِي مُرَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَا أَزَالُ أَحِبُّ بَنِي ثَمِيمٍ
بَعْدَ ثَلَاثِ سَوْعَتَيْنِ مِّنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُهَا فِيهِمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَشَدَّ أُمَّتِي عَلَى الدُّجَالِ». قَالَ: وَجَاءَتْ صَدَقَاتُهُمْ،
فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَذِهِ صَدَقَاتُ قَوْمِنَا». قَالَ: وَكَانَتْ مَنِيَّةٌ مِنْهُمْ حِنْدُ
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْتَبِيهَا فَإِنَّهَا مِنِّي وَلَوْ
إِسْمَاعِيلَ» (ق).

(١) المرضي.

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٠١).

(٣) اختلاف الفقهاء، المغني (موسوعة الإجماع ١٠٢/١).

(٤) المغني، اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع ١٠٢/١).

(٥) فتح الباري (موسوعة الإجماع ١٠٣/١).

واتفق أهل العلم على أن مِلْكَ صبيان أهل الحرب، وقسمتهم بين المجاهدين: حلال، ما لم يكن والدهم مُرتدًا، أو مسلمًا أو مسلمة، وإن بعدت تلك الولادة، وكذلك القول في نسايتهم^(١).

واتفقوا أن من أسلم منهم بعد أن مِلْكَ فإن الرقَ باقٍ عليهم^(٢).

وأجمعوا على أن قريشًا لا يجوز عليها الرق^(٣).

وقال في (نيل الأوطار): يقع الأسر على العربي، كما يقع على غيره، وهو فعل الصحابة^(٤).

حُكْمُ الْجَمَاسُوسِ

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرُّسُلَ وَإِن كُنْتُمْ بِأَفْئُتِهِمْ لَأَنفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَمْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ يَنْكُرْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ۝١﴾ [المتحنة].

وقال جل ذكره: ﴿وَأَيُّهَا تَخَافَتَ مِنْ قَوْمٍ خِشَاءً﴾ [الأنفال: ٥٨].

وقال جل شأنه: ﴿وَفِيكُمْ سَمْعَعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧].

١٩٨١- عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ هَيْبٌ وَهُوَ فِي سَفَرٍ، فَجَلَسَ عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِهِ يَتَحَدَّثُ، ثُمَّ انْصَلَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أُطْلِبُوهُ فَاغْتْلُوهُ فَسَبَقْتُهُمْ إِلَيْهِ فَقَتَلْتُهُ، فَتَقَلَّنِي سَلَمَةُ» (خ، حم، د).

(١) المعلى (موسوعة الإجماع ١/٣٥٦).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٠١).

(٣) النير (الإقناع ٣/١٠٥٩).

(٤) موسوعة الإجماع (١/١٠١).

وأجمع أهل العلم أن الجاسوس الحربي يقتل^(١).

وأجمعوا أن الجاسوس المسلم لا يُباح دمه، وإنما يصزر عند أكثر العلماء؛ لأن النبي لم يقتل حاطباً بن أبي بلتعة^(٢).

واختلفوا في الجاسوس الذمي والمعاهد.

عَبْدُ الْكَافِرِ إِذَا خَرَجَ إِلَيْنَا مُسْلِمًا فَهُوَ حُرٌّ

﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَوْنَدَ اللَّهُ مَفَايِدَ كَثِيرَةً﴾ [النساء: ٩٤].

١٩٨٢- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجَ عَبْدَانُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَفْنِي يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ قَبْلَ الصُّلْحِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ مَوَالِيَهُمْ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ يَا مُحَمَّدُ، مَا خَرَجُوا إِلَيْكَ رَغْبَةً فِي دِينِكَ، وَإِنَّمَا خَرَجُوا هَرَبًا مِنَ الرِّقِّ. فَقَالَ نَاسٌ: صَدَقُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ، رُدَّهُمْ إِلَيْهِمْ. فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: «مَا أَرَأَيْكُمْ تَتَّبِعُونَ يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ حَتَّى يَبْعَثَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ مَنْ يَضْرِبُ رِقَابَكُمْ عَلَى هَذَا، وَأَبَى أَنْ يَرُدَّهُمْ، وَقَالَ: «هُمْ عِتْقَاءُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» (د).

وكان عمر بن الخطاب لا يدع أحداً من أهل الكتاب يهود ولده أو ينصره في ملك العرب. قال ابن حزم: لا نعلم له مخالفاً من الصحابة^(٣).

مَنْ أَسْلَمَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ حَصَمَ مَالَهُ

وقال تعالى: ﴿إِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَكَمُوا﴾ [آل عمران: ٢٠].

(١) شرح صحيح مسلم للنووي، فتح الباري، نيل الأوطار كلاهما من النووي (موسوعة الإجماع ٢٠٥/١).

(٢) فتح الباري (موسوعة الإجماع ٢٠٥/١).

(٣) المحلى (المسألة: ٩٤٧).

فَدَسَّ قُوَّةُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالسَّلَامُ: فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي وَمَقَامُهُمْ وَأَمْرُهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا.

ولا يختلف اثنان من الأمة في أن حكم المحربي القتل في المعركة كيف أمكن، حتى يسلم، أو يعطي الجزية عن يده وهو صاغر. وليس الصلب ولا قطع الأيدي والأرجل ولا النفي من أحكامه بلا خلاف^(١)

وأجمع أهل العلم على أن الحر الذي يسلم في أرض الحرب، ويخرج إليها مختاراً قبل أن يؤسروا أنه لا يحمل قتله، ولا استرقاقه^(٢)

واتفقوا على أن المحربي بعد أن يصبح من أهل الذمة، أو يدخل في الإسلام لا يُقام عليه حد زنى، ولا قذف، ولا خمر، ولا سرقة، ولا قتل، إذا كان قد اقترف ذلك وهو حربي، ومساواة رفعت الجناية أو القتل على مسلم أم على غيره^(٣)

حُكْمُ الْأَرْضِ الْمَغْشُومَةِ

وقال سبحانه: ﴿وَأَوْرَثَكُمُ الْأَرْضَ مِنْهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَمْ تَكُونْهَا﴾ [الأحزاب: ٢٧].

وقال: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنْ قَدْ خَمَسَهُ الرُّسُلُ وَالْأَزْوَاقُ الْفَرَقَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينُ وَابْنُ السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١].

١٩٨٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَإِذَا فَرَّقَ أَتَيْتُمُوهَا فَأَقَمْتُمْ فِيهَا فَسَهْمُكُمْ فِيهَا، وَإِذَا فَرَّقَ عَصَتْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِنْ خَمَسَهَا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ (م، حم).

(١) المحلى (موسوعة الإجماع ٢٥٦/١).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٠١).

(٣) مراتب الإجماع (٢١٧)، والمحلى (موسوعة الإجماع ٢٥٧/١).

١٩٨٤- وَعَنْ أَسْلَمَ مَوْلَى هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ هُرَيْرٌ: أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْلَا أَنْ أَتْرَكَ آخِرَ النَّاسِ بَيِّنًا^(١) لَيْسَ لَهُمْ مِنْ شَيْءٍ مَا فَتَحَتْ عَلَيَّ قُرْبَةُ إِلَّا قَسَمْتُهَا كَمَا قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرًا، وَلَكِنْ أَتْرَكُهَا خِزَانَةً لَهُمْ يَقْتَسِمُونَهَا (خ).

١٩٨٥- وَعَنْ بَشِيرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَشَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ نَصَفَيْنِ: نَصْفًا لِنَوَائِبِهِ وَخَوَائِجِهِ، وَنَصْفًا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ قَسَمَهَا عَلَى ثَمَانِيَةِ عَشَرَ سَهْمًا (د).

لَا هِجْرَةَ مِنْ بَعْدِ فَتْحِ « وَحُكْمُ مُخَالَطَةِ الْمُشْرِكِ

وَقَالَ ذُو الْمَلَكُوتِ: ﴿يُعَادِي الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَبِعْدَةِ لِيَأْتِي قَاعِدُونِ﴾ (٥) [المنكبات].

وَقَالَ سَبْحَانَهُ: ﴿وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لِبَآءٍ وَلَهُمْ وَعَرَنَهُمُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٧٠]، وَفِي الْآيَةِ الَّتِي قَبْلَهَا دَلَالَةٌ.

١٩٨٦- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتَةٌ، وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَانْفِرُوا» (ع [الأه]).

١٩٨٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَسُئِلَتْ عَنِ الْهِجْرَةِ، فَقَالَتْ: لَا هِجْرَةَ الْيَوْمَ، كَانَ الْمُؤْمِنُ يُقِرُّ بِدِينِهِ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ مَخَافَةً أَنْ يُفْتَنَ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَقَدْ أَظْهَرَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ، وَالْمُؤْمِنُ يَعْبُدُ رَبَّهُ حَيْثُ شَاءَ (خ).

١٩٨٨- وَعَنْ سَعْرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَامَعَ الْمُشْرِكَ وَسَكَنَ مَعَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ» (د) (١).

(١) أي: شيئًا واحدًا، يسترون في الفقر والمحرمان.

(٢) قال الذهبي: [إسناده مظلم] لا تقوم بمثله حاجة.

قال أبو محمد: معنى (جامع) أي: غلط بمواظلة ومساكنة ونحوها، ولوائح الوضع على هذا الحديث لائحة، وقال النحوي: إسناده مظلم، لا تقوم بمثله حجة، وقد أبيع للمسلم أن يتزوج الكتابية، وهي تقول: إن الله ثالث ثلاثة، وربما كان في المخالطة ما يدعو المشرك إلى الإسلام، وقد يحتاج الداعي إلى المخالطة، فكيف يقال: إنه مثله؟^(١) وما ذكر في الآيتين قبل في أحوال خاصة.

إِجَارَةٌ مِنْ إِسْتَأْمَنِ

وقال الحلیم سبحانه: ﴿وَلَا تَأْخُذْ بَعِثَةِ الْتَّائِبِينَ أَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَعَهُ حُكْمٌ فَهُوَ يُعْطِيهِمْ أَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَعَهُ حُكْمٌ فَهُوَ يُعْطِيهِمْ﴾ [النوبة: ٦].

وقال النبي ﷺ: لَمْ يَأْمَنْهُمُ اللَّهُ بِمَا أَجَرْتُمْ بِهِمْ أَمْ هَانِي (ق).

١٩٨٩- عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذْ مَنَّا الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةً يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ» (حم، خ).

١٩٩٠- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لِكُلِّ خَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ» (ق).

قال ابن عبد البر: ولا أعلم خلافاً أن من آمن حرياً بأي كلام يفهم الأمان؛ فقد تم له الأمان^(١).

والقتل بعد الأمان غدر، وهو حرام بإجماع المسلمين^(٢).

(١) الاستذكار (٨٧/١٤).

(٢) الاستذكار (٨٠/١٤)، التمهيد (٢٢٣/٢٤، ٢٢٤).

وأجمع أهل العلم على أن أمان والي الجيش، والرجل الذي
يقاتل جائزٌ على جميعهم^(١).

وأجمعوا على جواز أمان المرأة^(٢).

وأجمع كل من يُحفظ عنه من أهل العلم على أن أمان الصبي
غير جائز^(٣).

مَا يَجُوزُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الصُّلْحِ مَعَ الْكُفَّارِ
وَالْتَّهْيُ عَنْ قَتْلِ رُسُلِهِمْ

وقال التميمي العليم سبحانه: ﴿وَأِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاِجْنَحْ لَهَا﴾
[الأنفال: ٦١].

١٩٩١- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ قُرَيْشًا صَالَحُوا النَّبِيَّ ﷺ
فَاشْتَرَطُوا عَلَيْهِ أَنْ مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ لَا تَرُدُّهُ عَلَيْكُمْ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنْهَا
رَدَدْتُمُوهُ عَلَيْنَا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْكُتُبُ هَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّهُ
مَنْ ذَهَبَ مِنْهَا إِلَيْهِمْ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، وَمَنْ جَاءَ مِنْهُمْ سَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ
فَرْجًا وَمَخْرَجًا» (م، حم).

١٩٩٢- وَعَنْ مَرْوَانَ وَالْمُسَوَّرَ، قَالَا: لَمَّا كَاتَبَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو
يَوْمَئِذٍ كَانَ فِيمَا اشْتَرَطَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَا يَأْتِيكَ أَحَدٌ مِنَّا - وَإِنْ
كَانَ عَلَى دِينِكَ - إِلَّا رَدَدْتَهُ إِلَيْنَا وَخَلَّيْتَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ، فَكُفِّرَ
الْمُسْلِمُونَ ذَلِكَ وَامْتَعَضُوا مِنْهُ، وَأَبَى سُهَيْلٌ إِلَّا ذَلِكَ، فَكَاتَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ
عَلَى ذَلِكَ، فَرَدَّ يَوْمَئِذٍ أَبَا جَنْدَلٍ إِلَى أَبِيهِ سُهَيْلٍ، وَلَمْ يَأْتِهِ أَحَدٌ

(١) الإشراف (الإقناع ٣/١٠٣٢).

(٢) فتح الباري ونيل الأوطار من ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٢/٩٩٩).

(٣) الإشراف (الإقناع ٣/١٠٣٣).

مِنَ الرِّجَالِ إِلَّا رَدَّةً فِي تِلْكَ الْمَدَّةِ وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا، وَجَاءَ
الْمُؤْمِنَاتُ مَهَاجِرَاتٍ، وَكَانَتْ أُمُّ كُلثُومُ بِنْتُ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ
مِمَّنْ خَرَجَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَئِذٍ وَهِيَ عَانِقٌ، فَجَاءَ أَهْلُهَا يَسْأَلُونَ
النَّبِيَّ ﷺ يُرْجِعُهَا إِلَيْهِمْ، فَلَمْ يُرْجِعْهَا إِلَيْهِمْ لَمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
فِيهِمْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ
بِإِيمَانِكُمْ إِلَى ﴿وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَكُمْ﴾ (خ).

١٩٩٣- وَعَنْ نَعِيمِ بْنِ مَسْعُودٍ الْأَشْجَعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ:
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ قُرِئَ كِتَابُ مُسْلِمَةَ الْكَذَّابِ قَالَ
لِلرَّسُولَيْنِ: «فَمَا تَقُولَانِ أَتُشَا؟» قَالَا: نَقُولُ كَمَا قَالَ فَقَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ، لَوْ لَا أَنَّ الرُّسُلَ لَا تُقْتَلُ، لَضَرَبْتُ أَعْنَاقَكُمْ»
(حم، د).

وقد اتفق أهل العلم أنه إذا دخل إلينا تاجر حربي بأمان، فإننا
نأخذ منه العشر^(١).

أَخَذُ الْجِزْيَةَ وَعَقْدُ الذِّمَّةِ

وقال سبحانه: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ
وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا
الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ مُنْكَرُونَ﴾ (٢٩) [التوبة].

والجزية ركنٌ من أركان الفقه، وهي حلالٌ بإجماع^(٢).

(١) المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٣٥٦/١).

(٢) الاستذكار (٣١٠/٩)، المغني، المستدرك (موسوعة الإجماع).

١٩٩٤ - عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذِ الْجَزْيَةَ مِنَ الْمَجُوسِ حَتَّى شَهِدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسٍ هَجَرَ (خ، حم، د، ت).

وفي رواية: أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَكَرَ الْمَجُوسَ، فَقَالَ: مَا أَذْرِي كَيْفَ أَصْنَعُ فِي أَمْرِهِمْ؟ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سُئِلُوا بِهَمِّ سِتَّةِ أَهْلِ الْكِتَابِ» (شافعي، بسند ض).

واتفق أهل العلم على القول به، وهم لا يُسمّون أهل كُلب بإجماع^(١).

١٩٩٥ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَوْفٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ إِلَى الْبُخَرِيِّ يَأْتِي بِجَزْيَتِهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَالِحَ أَهْلِ الْبُخَرِيِّ وَأَمَرَ عَلَيْهِمُ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضْرَمِيِّ (ق).

١٩٩٦ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَتْ الْمَرْأَةُ تَكُونُ بِقَلَاءَ^(٢)، فَتَجْعَلُ عَلَى نَفْسِهَا إِنْ عَاشَ لَهَا وَلَدٌ أَنْ تُهَوِّدَهُ، فَلَمَّا أُجْلِيَتْ بَثُ النُّصِيرِ كَانَ فِيهِمْ مِنْ أَبْنَاءِ الْأَنْصَارِ، فَقَالُوا: لَا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (د).

وهو دليل على أن الوثني إذا تهوّد بقر، ويكون كغيره من أهل الكتاب.

(١) الإشراف (الإقناع) (٣/١٠٧٥)، المغني، اختلاف الفقهاء، بداية المجتهد، فتح الباري من ابن عبد البر (موسوعة الإجماع ١/٢٦٢)، التمهيد لابن عبد البر (٢/١٢٠، ١٢١).

(٢) هي المرأة التي لا يعش لها ولد.

١٩٩٧ - وعن ابن أبي نجيح، قال: قلت لشيخنا: ما شأن أهل الشام عليهم أربعة دنانير، وأهل اليمن عليهم دينار؟ قال: جليل ذلك من قبيل اليسار^(١) (خ).

وأجمع أهل العلم على أن عقد الذمة لا يصح إلا من الإمام أو نائبه، بلا خلاف يعلم^(٢).

وأجمعوا على أن الرجل البالغ العاقل، الصحيح البدن، الموسر، الحر: هو الذي تؤخذ منه الجزية^(٣).

وأجمعوا على أن نساء أهل الكتاب لا يطالبن بالجزية، وإن منعها لم يقتلن، ولم يجبرن على دفعها، باتفاق المسلمين^(٤).

ولا تجب الجزية على الصبيان ولا العبيد باتفاق^(٥).

ولا جزية على زائل العقل، بلا خلاف يعلم بين أهل العلم^(٦).

واتفقوا على أن الجزية لا تجب إلا بعد الحول، وهي لا تجب في السنة أكثر من مرة واحدة بالاتفاق^(٧).

(١) أي: روعي في ذلك من كان أكثر يساراً، أي: مالاً.

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ١/ ٤٤٠).

(٣) اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع ١/ ٢٦٢)، التمهيد لابن عبد البر (٣٢/ ٢).

(٤) الموضح (الإقناع ٣/ ١٠٧٩)، المحلى، بداية المجتهد، اختلاف الفقهاء.

عن أبي ثور، المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ١/ ٢٩٩، ٢٦٣).

(٥) النبر (الإقناع ٣/ ١٠٧٩)، اختلاف الفقهاء عن أبي ثور، بداية المجتهد،

المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ١/ ٢٦٣)، التمهيد لابن عبد البر

(٣٢/ ٢).

(٦) المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ١/ ٢٦٣).

(٧) بداية المجتهد، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/ ٢٦٤).

واتفقوا على أن الجزية تُصرف في مصالح المسلمين من غير تحديد^(١).

واتفقوا على أن الجزية تسقط بإسلام المكلّف بها. فإن أسلم قبل انقضاء الحول سقطت عنه باتفاق^(٢).

وأجمعوا على أن الذمي إذا أقام على ما عوّد عليه، لا يجوز نقض عهده، ولا إكراهه على ما لم يلتزمه^(٣).

واتفقوا على أن عقد الذمة يشمل أولاد أهل الذمة، ومن تناسل منهم وإن بعدوا، وهو يجري عليهم، ولا يحتاج إلى تجديده مع من حدث منهم^(٤).

واتفقوا على أن أهل الذمة إن تقيّدوا بأحكام عقد الذمة، ولم يبدلوا ذلك الدين الذي صوّلحوا عليه بغير الإسلام، فقد حرمت دماء كل من وفى بذلك، وماله وأهله. وقد أجمعوا على أنه يجب على الإمام أن يدفع عنهم من أرادهم بظلم، وأراد حريهم من الأعداء^(٥).

وأجمعوا على أنه إن تضمن عقد الذمة شرطاً على الذمي أن لا يتجسس، فتجسس: أن عقده يستفرض اتفاقاً^(٦).

(١) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٢٦٤).

(٢) مراتب الإجماع (٢٠٣)، المعلى، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع

١/٢٦٤)، التمهيد لابن عبد البر (٢/١٣٢).

(٣) المغني (موسوعة الإجماع ١/٤٤٢).

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٠٥).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (١٩٧)، اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع

١/٤٤٢).

(٦) فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٤٤٥).

وإذا نقضوا العهد فإنهم لا يُسرقون إجماعاً^(١).

إخراج المشركين من جزيرة العرب، وإجلاء اليهود والنصارى
وقال سبحانه وتقدس: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ
نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ مَعَ غَيْرِهِمْ هَكَذَا﴾ [التوبة: ٢٨].

١٩٩٨ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: اسْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ
وَجَعَلَ يَوْمَ الْخَيْبِ وَأَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ بِثَلَاثٍ: «أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ
جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَأَجِيزُوا الْوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُجِيزُهُمْ». وَتُسَبِّحُ الثَّلَاثَةُ
(ق). وَالشُّكُّ مِنْ سُلَيْمَانَ الْأَخْوَلِ.

١٩٩٩ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عُمَرَ أَجْلَى الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى
مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ وَذَكَرَ يَهُودَ خَيْبَرَ إِلَى أَنْ قَالَ: أَجْلَاهُمْ عُمَرُ إِلَى تَيْمَاءَ
وَأَرِيحَاءَ (خ).

واتفق أهل العلم أن لأهل النعمة سكنى ما شاموا من البلاد غير
جزيرة العرب^(٢).

تَحِيَّتُهُمْ وَحَيَاتُهُمْ

وقال الله تعالى: ﴿فَامْشِجْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ﴾ [الزخرف: ٨٩].

وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَجَوبُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ أَكْرَمَ مَا
عَلَّمَكُمُ اللَّهُ حَيَاتُ الْوَحْيِ﴾ [النساء: ٨٦].

وأمر الله بالإحسان إلى العجار الجنب، وبالإحسان مطلقاً، وبالقول
الحسن، والدفع بالتي هي أحسن.

(١) فتح الباري عن ابن قدامة (موسوعة الإجماع ١/٤٤٦).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٠٤)، اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع

٢٠٠٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْدُءُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ، وَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَصِيْقَيْهَا» (ق).

٢٠٠١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ رَهْطٌ مِنَ الْيَهُودِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكَ. قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَفَهَّمْتُهَا، فَقُلْتُ: عَلَيْكُمُ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ. قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ فَقَالَ: «قَدْ قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ» (ق).

٢٠٠٢- وَعَنْ عُفَّةَ بِنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي رَاكِبٌ غَدًا إِلَى يَهُودَ، فَلَا تَبْدُءُوهُمْ بِالسَّلَامِ، وَإِذَا سَلَّمُوا عَلَيْكُمْ، فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ» (حم).

قال أبو محمد: في كثير من نصوص الكتاب والسنة ما هو خاص بزمان معين أو مرحلة معينة، تقتضيه السياسة الشرعية، ولا تدل على الإطلاق، ومن ذلك آيات الصلح والعفو والسلام، وأحاديثها، وفيها إلقاء السلام على كل أحد، وظواهر النصوص دالة أن السلام مشروع إلا في حال الحرب.

٢٠٠٣- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ غُلَامٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَمَرَضَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَقَالَ لَهُ: «أَسْلِمَ». فَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ، فَقَالَ لَهُ: «أَطِيعِ أَبَا الْقَاسِمِ. فَأَسْلَمَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنِّي مِنَ النَّارِ» (خ، حم).

وقد أجمع أهل العلم على أن الإمام واجب عليه أن يأخذ على أهل الذمة بالفرقة بين لباسهم ولباس المسلمين^(١).

(١) النير (الإقناع ٣/١٠٦٢).

الجمعة بالحدود لعل الناس

وأجمعوا على أن أهل الذمة من اليهود والنصارى إن سألوا الإقرار على دينهم، فإن الإمام يقرهم على دينهم^(١).

وأجمعوا على أنه ليس للإمام منع أهل الذمة من شرب الخمر وأكل لحم الخنازير^(٢).

وأجمعوا على أنه يجب عليه أن يأخذ عليهم ألا يظهروا شيئاً من المناكير من ضرب الناقوس، وشرب الخمر، وأكل الخنزير^(٣).

وأجمعوا على أن رقيق أهل الذمة إذا أسلموا أن بيعهم يجب عليهم، ويأخذهم الإمام بذلك^(٤).

قِسْمَةُ خُمْسِ الْقَنِيمَةِ وَمَصْرِفُ الْفَيْءِ

وقال العزيز الحكيم سبحانه: ﴿مَا آفَاةَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآلِ السَّبِيلِ﴾ [الحشر: ٧].

٢٠٠٤- عَنْ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَشَيْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْنَا: أَعْطَيْتَ بَنِي الْمُطَّلِبِ مِنْ خُمْسِ خَيْبَرَ، وَتَرَكْتَنَا؟ قَالَ: «إِنَّمَا بَنُو الْمُطَّلِبِ وَبَنُو هَاشِمٍ شَيْءٌ وَاحِدٌ». قَالَ جَبْرٌ: وَلَمْ يَقْسِمِ النَّبِيُّ ﷺ لِبَنِي عَبْدِ شَمْسٍ وَلَا لِبَنِي نَوْفَلٍ شَيْئاً (خ، حم، ن).

٢٠٠٥- وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ: أَنَّ نَجْدَةَ كَتَبَتْ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَسْأَلُهُ عَنِ الْخُمْسِ لِمَنْ هُوَ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْخُمْسِ لِمَنْ هُوَ؟ فَإِنَّا نَقُولُ: هُوَ لَنَا، فَأَبَى عَلَيْنَا قَوْمُنَا ذَلِكَ (م، حم).

(١) اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع ٤٤٢/١).

(٢) اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع ٤٤٢/١).

(٣) النير (الإقناع ١٠٦٣/٣).

(٤) النير (الإقناع ١٠٦٣/٣).

٢٠٠٦- وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَتَاهُ الْفَيْءُ قَسَمَهُ فِي يَوْمِهِ، فَأَعْطَى الْأَهْلَ حَظَّهُنَّ، وَأَعْطَى الْعَزَبَ حَظَّهُ (د).

وقد اتفق أهل العلم على أن الخمس يُخرج مما غنم عسكر المسلمين، أو عشرة من المسلمين الأحرار البالغين العقلاء الرجال، من الحيوان غير بني آدم، ومما غنم من الأثاث والسلاح والمتاع كله، الذي ملكه أهل الحرب، بعد أن يُخرج منه سلب المقتولين، وما أكل المسلمون من الطعام أو احتملوه^(١). ولا يُعلم خلاف بين أهل العلم أن العبد لا حق له في الفَيْء^(٢).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (١٩٥).

(٢) المفني (موسوعة الإجماع ١/٤٧٤).

الحكم لعل النبي

لا يجوز الخروج على الإمام

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وقال جل شأنه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

٢٠٠٧- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيُصْبِرْ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَيْئًا مَاتَ؛ فَمِيتُهُ جَاهِلِيَّةٌ» (ق).

٢٠٠٨- وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ فِيهِ مِنَ اللَّهِ بُرْهَانٌ» (ق).

ذِمُّ الْبُعَاةِ، وَمَمَاتَلْتُهُمْ إِنْ أَبَوْا صَلَاحًا

وقال المولى سبحانه: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنَّ فَتْنًا أَضَلُّهُمَا وَبَاطِلٌ وَأَكْبَرُ﴾ [النساء: ٦١].

٢٠٠٩- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ، فَلَيْسَ مِنَّا» (ق).

٢٠١٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، وَمَاتَ، فَمِيتُهُ مِيتَةُ جَاهِلِيَّةٍ» (م).

٢٠١١- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَقْتُلُ عَمَّارًا الْفِتْنَةُ الْبَاهِيَّةُ» (م).

٢٠١٢- وَعَنْ عَرْفَجَةَ بْنِ شَرِيحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمَرَكُمْ جَمِيعٌ، يُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ، فَاقْتُلُوهُ» (م).

هل يقتل أسيرهم، ويطلب هاربهم ؟

وقال سبحانه: ﴿وَأَقِمْ وَدَانَ اللَّهِ يَحْيَى الْمُقْسِطِينَ﴾ (١) إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿[الحجرات: ٩-١٠].

٢٠١٣- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تَدْرِي يَا ابْنَ أُمِّ عَدُوٍّ، كَيْفَ حُكِمَ اللَّهُ فِيْمَنْ بَغَى مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ؟». قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «لَا يُجْهَرُ عَلَى جَرِيحِهَا، وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهَا، وَلَا يُطْلَبُ هَارِبُهَا، وَلَا يُقَسَّمُ فَيْؤُهَا» (ك)، قال ابن حجر: صححه الحاكم قوهم؛ فَإِنَّ فِي إِسْنَادِهِ كَوْنُ بَنِي حَكِيمٍ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ. وصح عن علي نحوه من طرق موقوفة.

صفة خوارج آخر الزمان

وقال سبحانه في أشباههم في الجهل: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِسْنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤].

وقال سبحانه: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنْ أَلَّهُ بَعْضُ مَنَ بَشَاءٍ وَبَدَّى مَنْ يَشَاءُ﴾ [فاطر: ٨].

٢٠١٤- عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَيُخْرِجُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ حِدَاثُ الْأَسْنَانِ سُفَهَاءُ الْأَخْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ قَوْلِ خَيْرِ الْبَرِيَّةِ، لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ حَتَا جَرَهُمْ، يَمُرُّونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمُرُّ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (ق).

قال أبو محمد: هذا الخبر الصق بخوارج العصر منه بمن مضوا من الخارجين، وشبههم بالشر والمغول أكبر. ويزيد هؤلاء أنهم يقتلون أنفسهم في سبيل قتل المؤمنين.

قال القاضي عياض: وأجمع العلماء على أن الخوارج وأنسابهم من أهل البدع والبهني، متى خرجوا على الإمام، وختلفوا رأي الجماعة، وشقوا العصا، وجب قتالهم بعد إنذارهم^(١).

وقال ابن تيمية: اتفق الصحابة على قتال الخوارج^(٢).

وقال: أهل البغي المجرد لا يكفرون، باتفاق أئمة الدين^(٣).

قال أبو محمد: البغاة: قومٌ متآولون، يُتذَرُونَ، ثم يقاتلون إن لم يفيثوا. وأما الخوارج فهم أخص، والباعث على خروجهم تكفيرهم لمن خرجوا عليه، كالذين كان فيهم ذو الثنية، والبغاة كعماوية ومن معه، لم يكونوا يكفرون علياً ومن معه رضي الله عنهم أجمعين، وكلٌ خارج باغ، ولا عكس.

واتفق العلماء على أن من قاتل الفئة الباغية، ممن له أن يقاتلها، وهي خارجة ظلمًا على إمام عدل، واجب الطاعة، صحيح الإمامة، فلم يتبع مُدْبِرًا، ولا أجهز على جريح، ولا أخذ لهم مالاً، أنه قد فعل في القتال ما وجب عليه. واتفقوا أن من ترك منهم القتال تأبياً، أنه لا يحل قتله. واختلفوا في قتل المستدبر

(١) شرح صحيح مسلم (٧/١٧٠).

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٣/٤٥٤).

(٣) المصدر السابق نفسه (٣/٤٤٦).

الذي نَقَرَ إلى فِتْنَةٍ أو مُلْجِئاً غير مُعْلَنٍ بِالتَّوْبَةِ، والإِجْهَازُ عَلَى الجَرِيحِ كَذَلِكَ^(١).

وقد أجمع الصحابة على أن البغاة متى خرجوا ظلمًا على إمام عادل، واجب الطاعة، صحيح الإمامة، وخالفوا رأي الجماعة، وشقوا عصا الطاعة، فقد وجب قتالهم بعد إنذارهم^(٢).

وأجمع مَنْ بعدهم من أهل العلم على أن أهل البغى إذا سألوا الإمامَ النظرَ في أمورهم، ورجا رجوعهم عما هم عليه إلى طريق أهل العدل: أن عليه أن يفعل^(٣).

وأجمعوا على مشروعية الكفّ عن قتل من يعتقد الخروج عن الإمام، وهو لا يكفر باعتقاده، ما لم ينصب لذلك حربًا، أو يستعد لحرب^(٤).

وأجمعوا على أن سبي ذرية البغاة حرام^(٥).

وأجمعوا على أن ما وُجِدَ بيد البغاة من مالٍ لغيرهم مردودٌ إلى أصحابه^(٦).

وأجمعوا على أن الرجل من البغاة إذا أتلف مالا بتأويل من القرآن؛ فإنه لا يُغَرَّمُ^(٧).

(١) مراتب الإجماع (٢٠٩، ٢١٠).

(٢) المغني، شرح صحيح مسلم للنووي (موسوعة الإجماع ١/١٦٢).

(٣) الإجماع لابن المنذر (١٧٩)، المغني (موسوعة الإجماع ١/١٦٤).

(٤) نيل الأوطار عن الطبري (موسوعة الإجماع ١/١٦٣).

(٥) نيل الأوطار عن المهدي (موسوعة الإجماع ١/٦٤).

(٦) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٧).

(٧) المغني (موسوعة الإجماع ١/١٦٤).

وأجمعوا على أن من استباح من البغاة فرجاً حراماً بتأويل من القرآن؛ فإن الحد لا يُقام عليه^(١).

وأجمعوا على أن من وقع منه القتل لغيره في الفتنة لا يجوز الاقتصاص منه، سواء كان باغياً أو مَبغياً عليه^(٢).

وأجمع علماء المسلمين على أن الخوارج مع ضلالتهم فرقة من المسلمين، تجوز مناكرتهم، وأكل ذبائحهم، وأنهم لا يكفرون ما داموا متمسكين بأصل الإسلام^(٣).

ومن أريد بظلم من الإمام أو غيره، فدفع عن نفسه ذلك، فليس باغياً، وهو فعل عبد الله بن عمرو، ولا مخالف له من الصحابة^(٤).

(١) المغني (موسوعة الإجماع ١/١٦٤).

(٢) نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/١٦٥).

(٣) فتح الباري، نيل الأوطار كلاهما عن الخطابي (موسوعة الإجماع ١/٤٠٠).

(٤) موسوعة الإجماع (١/١٦٣).

الأنثى

الاحكام

وَجُوبُ نَصْبِ وِلَايَةِ الْقَضَاءِ وَالْإِمَارَةِ لِلْحَكَمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ
وقال جلّ شأنه: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩].

٢٠١٥- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا
خَرَجَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ، فَلْيُؤْمَرُوا عَلَيْهِمْ أَحَدُهُمْ» (د).

وقد أجمع المسلمون على أنه يُشرع نصب القضاة، والحكم
بين الناس، وأنه من فروض الكفاية^(١).

وانفقوا على أن من ولّاه الإمام الواجبة طاعته الأحكام: أن
أحكامه إذا وافق الحق نافذة^(٢).

وانفقوا على أن من لم يكن محجوراً، وكان بالغاً سالم
الأعضاء، حسن الدين، حُرّاً غير معتق، عالماً بالحديث والقرآن
والإجماع والاختلاف والنظر، لم يبلغ الثمانين = أنه جائز أن يولى
القضاء^(٣).

وانفقوا على أن الإمام إذا أعطى القاضي مالاً من وجه طيب،
دون أن يسأله إياه، فإنه له حلال، سواء رتب له كل شهر، أو كل
وقت محدود، أو قطعه عنه^(٤).

وانفقوا على أن تولية الإمام الأعظم للقاضي شرط في صحة
قضائه^(٥).

(١) المغني، فتح الباري (موسوعة الإجماع ٩٠٦/٢).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٨٥).

(٣) المرجع السابق نفسه.

(٤) المرجع السابق (٨٧).

(٥) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٩٠٦/٢).

كراهية طلب الولاية إلا إن غشي أن تصح الأمانة

وقال يوسف النبي عليه السلام فيما أخبر الله عنه: ﴿اجتنبوا على خزائن الأرض في حفيظ عليهم﴾ [يوسف: ٥٥].

٢٠١٦- عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَا وَرَجُلَانِ مِنْ بَنِي عَمِّي، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَرْنَا عَلَى بَعْضِ مَا وَالَكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَالَ الْآخَرُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّا وَكَلْنَاهُ لَا نُؤَلِّي هَذَا الْعَمَلَ أَحَدًا يَسْأَلُهُ أَوْ أَحَدًا حَرَصَ عَلَيْهِ» (ق).

٢٠١٧- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنِ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعْثِتَ عَلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكُنْتَ إِلَيْهَا» (ق).

٢٠١٨- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا نَسْتَمِلُنِي؟ قَالَ: فَضْرَبَ يَدَهُ عَلَى مَنْكِبِي، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ ضَعِيفٌ وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَتَذَامَّةٌ إِلَّا مَنْ أَخْلَعَهَا بِحِفْظِهَا، وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا» (م، حم).

٢٠١٩- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ الْقَضَاءَ وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ جَبَرَ عَلَيْهِ يَنْزِلُ عَلَيْهِ مَلَكٌ يُسَدِّدُهُ» (حم، د، ت، هـ، بسند ض).

٢٠٢٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَبَلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ مَكِينٍ» (حم، د، ت، هـ، س).

(١) الحديث أهله ابن الجوزي، ورده عليه المحافظ، واختار الشوكاني إصلاحه من الجوزي.

ولاية المرأة لأمر الناس

وقال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٤].

٢٠٢١- عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ أَهْلَ فَارِسَ مَلَكَوْا عَلَيْهِمْ بَيْتَ كِسْرَى، قَالَ: «لَنْ يُقْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ» (خ، حم، ن، ت).

قال أبو محمد: هذا الحديث من معجزات النبي ﷺ الخيرية، فإن التاريخ - منذ أن كان الناس - يشهد على صدقه، والناس بفطرتهم منذ أن كانوا يحكمون الرجال في دولهم، إلا ما كان من أمر قليل من النساء اللاتي ملكن في قوم لا يقطعن بينهم بأمر إلا بعد أن يشهدهن ملأهم، كما فعلت ملكة سبأ، ثم هديت بعد أن علمت بسلطان البأس والقوة إلى طاعة سليمان عليه السلام. فمن كان في مثل حالها ممن يؤلن حكمًا أو قضاء، ثم يؤلن أمر أحكامهم إلى مشورة أقوامهم فلا خير في ذلك إن شاء الله. ولا خلاف في أنه لا يجوز أن يكون العبد قاضيًا^(١).

قال أبو محمد: ظاهر حديث العرياض بن سارية جواز إمارة العبد، وهي أكبر من القضاء ودون الإمارة العامة.

نهى الحكيم عن الرشوة واتخاذ حاجب لباب مجلس حكمه
وقال سبحانه: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَإِذِنِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ يَأْتِلُهِمْ يَأْخُذُوهُ﴾ [الأعراف: ١٦٩].

(١) النكت (الإقناع ٣/١٥٥٢).

وقال تعالى: ﴿مَسْكُوتٍ إِلَى الْأَنْبَاءِ﴾ (المائدة: ٤٢).

٢٠٢٢- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الرَّأْشِيِّ وَالْمُرْتَشِيِّ» (حم، د، ت، هـ).

٢٠٢٣- وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّأْشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ وَالرَّائِشَ، يَعْنِي الَّذِي يَمْشِي بَيْنَهُمَا (حم، بسند ض).

٢٠٢٤- وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ مُرَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ إِمَامٍ أَوْ وَالٍ يَغْلِقُ بَابَهُ دُونَ ذَوِي الْحَاجَةِ وَالْخَلَّةِ وَالْمَسْكِينَةِ، إِلَّا أَغْلَقَ اللَّهُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ دُونَ خَلَّتِهِ وَحَاجَّتِهِ وَمَسْكِينَتِهِ» (حم، ت، وفيه مقال).

والرشوة هي ما أعطاه المرء ليحكم له بباطل، أو ليؤلي ولاية، أو ليظلم له إنسان، وهذا متفق عليه، وهي حرام بالإجماع^(١).

ورائم الرشوة يقع على المُعْطِي، والأخذ باتفاق^(٢).

واتفق أهل العلم على تحريم الرشوة شكراً على قضاء بحق أو بباطل، أو تعجيل القضاء بحق أو بباطل^(٣).

ومن مُنَع من حقه فأعطى رشوة، وليدفع عن نفسه الظلم، فذلك مُباحٌ للمُعْطِي، وأما الأخذ فائماً باتفاق^(٤).

(١) المعلى، المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٤٦١/١).

(٢) المعلى (موسوعة الإجماع ٤٦١/١).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٨٦).

(٤) المعلى (موسوعة الإجماع ٤٦٢/١).

واتفق العلماء على أن على القاضي إن اتخذ بواباً أو حاجباً أن يتخذ ثقة، أميناً، عفيفاً، عارفاً، حسن الأخلاق، عارفاً بمقادير الناس^(١).

النهي عن الحكم في حال الغضب

وقال سبحانه: ﴿فَلَا تَكْرِهْنَا بِالْحَقِّ وَلَا تَتْلُطْ﴾ [ص: ٢٢].

٢٠٢٥- عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَقْضِيَنَّ حَاكِمٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ» (ع).

ولا خلاف بين أهل العلم أنه لا ينبغي للقاضي أن يقضي وهو غضبان^(٢).

واتفقوا على أنه إذا قضى القاضي بالصواب، وكان مشغول النفس، أو غضبان، أو عطشان، أو جائعاً، أو خائفاً، فإنه ينفذ حكمه^(٣).

الحكم بالظواهر

وقال الله جلّ شأنه: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥].

٢٠٢٦- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْخَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي بَيْنَهُمَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئاً فَلَا يَأْخُذْهُ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ» (ع).

(١) فتح الباري، نيل الأوطار عن ابن حجر (موسوعة الإجماع ٩٠٨/٢).

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ٩١١/٢).

(٣) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٩١١/٢).

قال في (المتقى): وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ مَنْ لَمْ يَرِ أَنَّ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ بِعِلْمِهِ.
قال أبو محمد: عِلْمُ الْقَاضِي إِنْ كَانَ يَقِينًا هُوَ ظَاهِرٌ آخِرٌ يَجِبُ أَنْ
يَحْكُمَ بِهِ، أَوْ يَرُدَّ الْحُكْمَ إِلَى غَيْرِهِ، وَيَشْهَدُ بِمَا عِلْمٌ، وَسَيَأْتِي مَزِيدُ
بَيَانٍ.

وقد أجمع العلماء على أن القاضي لا يقضي بعلمه في الحدود^(١).
وأجمعوا على أن حكم الحاكم لا يخرج الأمر عما هو عليه في
الباطن، وإنما ينفذ حكمه في الظاهر الذي يعتد به، ولا يحل
حكمه للمقضي له مال المقضي عليه إذا ادعى عليه ما ليس عنده،
ووقع الحكم بشاهدي زور^(٢).

وأجمعوا على أن ذلك في الفروج والأموال سواء^(٣).

مَا يُذَكَّرُ فِي تَرْجَمَةِ الْوَاحِدِ الثَّقَةِ

للصدق علامات، وللكذب علامات، وقال الله تعالى:

﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠].

٢٠٢٧- فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ،
فَتَعَلَّمَ كِتَابَ الْيَهُودِ وَقَالَ: حَتَّى كَتَبْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ كُتُبَهُ، وَأَقْرَأَهُ كُتُبَهُمْ
إِذَا كَتَبُوا إِلَيْهِ (حم، خ تعليقاً)، وقال^(٤): قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ
وَعِنْدَهُ عَلِيٌّ وَعُثْمَانُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: مَاذَا تَقُولُ هَذِهِ؟
فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَاطِبٍ، فَقُلْتُ: تُخْبِرُكَ بِالَّذِي صَنَعَ بِهَا.
قَالَ: وَقَالَ أَبُو جَمْرَةَ: كُنْتُ أَتَرَجِمُ بَيْنَ ابْنِ حَبَّاسٍ وَبَيْنَ النَّاسِ.

(١) الشهيد لابن عبد البر (٢١٧/٢٢).

(٢) الإشراف (الإقناع ١٥٣١/٣).

(٣) (الإقناع ١٥٣٢/٣).

(٤) أي: البخاري.

واتفقوا على أن الحكم يجب بترجمة المدلين ، واختلفوا في
إيجاب الحكم بترجمة الواحد^(١).

الحكم بالشاهد واليمين

وقال العليم الحكيم سبحانه : ﴿ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ
لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢].

٢٠٢٨- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَىٰ بيمينٍ وشَاهدٍ
(م، حم، د، هـ).

وفي رواية لـ (حم): إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْأَمْوَالِ.

وقد أجمع القائلون باليمين والشاهد على أنه لا يقضى باليمين
مع الشاهد إلا في الأموال الديون وغيرها مما يقضى فيه بشهادة
النساء مع الرجال دون ما عداها^(٢).

وأجمع أهل العلم على أن شهادة الأخرس مردودة إذا لم تفهم
إشارته^(٣).

هل يقضي القاضي بما يعلم ؟

٢٠٢٩- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ بِالْجَعْفَرَانَةِ مُنْصَرَفَةً
مِنْ حَتَيْنٍ وَفِي ثَوْبٍ بِلَالٍ فِضَّةٌ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقْبِضُ مِنْهَا يُعْطِي
النَّاسَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَعْدِلْ، فَقَالَ: «وَيْلَكَ وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا
لَمْ أَعْدِلْ لَقَدْ خِيتُ وَخَسِرْتُ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ» فَقَالَ عُمَرُ: دَعْنِي
يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْتُلْ هَذَا الْمُنَافِقَ، فَقَالَ: «مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَتَحَدَّثَ

(١) الإقناع.

(٢) الاستذكار (٥٤/٢٢)، الإنباه (الإقناع ٣/١٥٤٠).

(٣) فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/٧٦).

النَّاسُ أَنِّي أَقْتُلُ أَصْحَابِي، إِنَّ هَذَا وَأَصْحَابَهُ يَفْرَوْنَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَتَّاجِرَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنْهُ كَمَا يَمْرُقُ السُّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ^(١) (م، حم).

٢٠٣- وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا قَلَى حَدًّا مِنْ حُدُودِ اللَّهِ مَا أَخَذْتُهُ وَلَا دَعَوْتُ لَهُ أَحَدًا حَتَّى يَكُونَ مَعِيَ فَيَبْرِي (حكاه أحمد).

وأجمع أهل العلم على أن للحاكم أن يعدل ويُسقط العدول بعلمه^(٢).

وأجمعوا على أنه إذا شهد الشهود بفساد علم القاضي لم يقض بعلمه، إلا أنه لو شهدت البيّنة بخلاف ما يعلمه علمًا حسيًا بمشاهدة، أو سماع، أو يقينًا أو ظنًا راجحًا، لم يجز له أن يحكم بما قالت به البيّنة بالاتفاق^(٣).

متى يُنقضُ حكمُ القاضي ؟

وقال الله عزّ شأنه: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨].

قال أبو محمد: ما كان من الأحكام بالعدل فلا يجوز نقضه بعال، والاجتهاد كما قال أهل العلم لا ينقض باجتهاد، فأما ما كان مخالفًا لنص من الكتاب والسنة بقياس أو غير، أو كان القاضي من أهل الجور، وحكمه جائرًا فإنه ينقض. وإن دلت الفرائض على تعمد مخالفته النص لهوى أو ظلم = هزل.

(١) بفتح الراء، وكسر الميم، وتشديد التثنية، أي: الشيء الذي يرمى.

(٢) الاستدكار (١٢/٢٢).

(٣) بداية المجتهد، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٢٩١).

مَنْ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِشَهَادَتِهِ

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥].

٢٠٣١- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ وَلَا ذِي غِمْرٍ^(١) عَلَى أَخِيهِ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَانِعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ، وَالْقَانِعُ الَّذِي يُنْفِقُ عَلَيْهِ أَهْلُ الْبَيْتِ» (حس، د، بسند حسن). وَقَالَ: شَهَادَةُ الْخَائِنِ وَالْخَائِنَةِ ... إِلَى آخِرِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ تَفْسِيرَ الْقَانِعِ.

٢٠٣٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَدَوِيٍّ عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ» (د، هـ).

وقد أجمع كل من يُحفظ عنه من أهل العلم على أن شهادة الرجل المسلم البالغ العاقل الحر الناطق المعروف بالنسب، البصير، الذي ليس بوالد للمشهود له^(٢)، ولا ولد ولا أخ، ولا أجير ولا صديق، ولا عدو ولا وكيل، ولا شريك، ولا جاراً بشهادته إلى نفسه شيئاً^(٣)، ولا يكون صاحب بدعة ولا شاعراً يُعرف بأذى الناس، ولا لاعباً بالشطرنج ينشغل به عن الصلاة حتى يذهب وقتها، ولا شارب خمر، ولا قاذفاً للمسلمين، ولم يظهر منه ذنب هو مقيم عليه صغير ولا كبير، وهو من يؤذي الفرائض، ويجتنب المحارم = جائزة يجب على الحاكم قبولها إذا كانا رجلين أو رجلاً وامرأتين^(٤).

(١) بكسر الفين المعجمة، وسكون الميم، بعدها راء مهملة: الحقد والشحناء.

(٢) النكت (الإقناع ٣/١٥١٤).

(٣) الطحاوي (شرح معاني الآثار ٤/١٤٧).

(٤) الإشراف (الإقناع ٣/١٥٠٤).

واتفق أهل العلم على أن السحر، والفساد في الأرض، والزنا،
والزنا، وقذف المحصنات، واللباط، وأخذ أموال الناس استعلافاً
وظلماً، والقتل ظلماً، وشرب الخمر، وعقوق الوالدين بالضرب
والسب، ومنع حقهما وهو قادرٌ عليه، والكذب المعرّم الكثير = تردة
به الشهادة^(١).

واتفقوا على أن الكبائر، والمجاهرة بالصغائر، والإصرار على
الكبائر جرحه تردة به الشهادة^(٢).

وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن من أتى حداً من
الحدود، فأقيم عليه، ثم تاب وأصلح = أن شهادته مقبولة، إلا
القاذف فاختلفوا في شهادته إذا تاب^(٣).

وأجمعوا على القول بظاهر كتاب الله تعالى في أن شهادة النساء
جائزة مع الرجال في الديون والأموال^(٤).

واتفقوا على إجازة شهادة النساء فيما لا يجوز أن يطلع عليه الرجال
كالولادة وعيوب النساء التي لا يطلع عليها الرجال بإجماع^(٥).

شهادة أهل الذمة بالوصية في السفر

وقال سبحانه: ﴿يَتْلُوهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةً بَيْنَهُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ
الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ أَحْرَانُ مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنَّ أَكْثَرَ

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٩٢)، فتح الباري، بداية المجتهد، المغني، نقل

الأوطار من المهدي (موسوعة الإجماع ٥٨٤/١).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٩١).

(٣) الإشراف (الإقناع ١٥٠٥/٣).

(٤) الإشراف، الإنباه (الإقناع ١٥٠٧/٣، ١٥١٥).

(٥) الإنباه (الإقناع ١٥١٦/٣)، فتح الباري من ابن المنفلوطي، عند ابن
بطل، بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ٥٨٣/١).

صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصْبَحْتُمْ مُصِيبَةً الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الْفَسَادِ
فَيُقْسِمَانِ بِأَنَّهُمَا إِنِ ارْتَبَعْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةً
أَعْلَوْا إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْأَثِيمِينَ ﴿١٠٦﴾ فَإِنْ عُدَّ عَلَى آثَمِهِمَا اسْتَحَقَّ إِثْمًا فَخَلَعَا يَوْمَانِ
مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَئِينَ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَدَتُنَا أَحَقُّ
مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴿١٠٧﴾ ذَلِكَ أَذَقَهُ أَنْ يَأْتُوا
بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ آيَتِنَا وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمِعُوا وَأَلْفَهُ لَا
يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿١٠٨﴾ [المائدة].

٢٠٣٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَهْمٍ مَعَ
تَمِيمِ الدَّارِيِّ وَعَدِيِّ بْنِ بَدَاءَ، فَمَاتَ السَّهْمِيُّ بِأَرْضٍ لَيْسَ بِهَا
مُسْلِمٌ، فَلَمَّا قَدِمُوا بِتَرْكِتِهِ فَقَدُوا جَامًا^(١) مِنْ فِضَّةٍ مُخَوَّصًا
بِالذَّهَبِ، فَأَخْلَفَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ وَجَدَ الْجَامَ بِمَكَّةَ، فَقَالُوا:
أَتَبَعْتَاهُ مِنْ تَمِيمٍ وَعَدِيِّ بْنِ بَدَاءَ، فَقَامَ رَجُلَانِ مِنَ أَوْلِيَائِهِ فَحَلَفَا:
لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا، وَإِنَّ الْجَامَ لَصَاحِبِهِمْ، قَالَ: وَفِيهِمْ
نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿يَتْلَاهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةً بَيْنَهُمْ﴾ (خ، د).

٢٠٣٤- وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَقَالَتْ:
هَلْ تَقْرَأُ سُورَةَ الْمَائِدَةِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَتْ: فَإِنَّهَا آخِرُ سُورَةٍ
أُنْزِلَتْ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهَا مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهَا مِنْ
حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ (حم).

واتفق أهل العلم على أنه لا يقبل شهادة مشرك على مسلم في
غير الوصية في السفر^(٢).

الشَّهَادَةُ بِالْحَقِّ

وقال تعالى: ﴿الْأَمَنُ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزُّحُرُفُ: ٨٦].

(١) الجام: الإزاء.

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٩١).

٢٠٣٥- عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنِّي أَنَا خَيْرُكُمْ بِخَيْرِ الشَّهَادَةِ، الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسَالَهَا» (م، حم، د، هـ).

٢٠٣٦- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «خَيْرُ أَتَمِّي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» قَالَ عِمْرَانُ: فَلَا أَذْرِي أَذْكَرَ بَعْدَ قَرْنِهِ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ ثُمَّ إِنَّ مِنْ بَعْدِهِمْ قَوْمًا يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَيُظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ (ق).

ولا خلاف بين العلماء في أن من رأى رجلاً يقتل رجلاً لم ينصب؛ أنه يجوز أن يشهد به، وإن لم يشهده الجاني بذلك على نفسه^(١).

وشهادة الطفيلي^(٢) لا تقبل في قول الشافعي وأحمد، بلا خلاف يعلم^(٣).

التشديد في شهادة الزور

وقال سبحانه: ﴿وَأَجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠].

٢٠٣٧- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي أَنَا خَيْرُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ» قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «إِشْرَاكَ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ - وَكَانَ مَتَكِنًا فَجَلَسَ، وَقَالَ -: أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ» فَمَا زَالَ يَكُرِّرُهَا، حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ (ق).

(١) قاله الطحاوي، ذكره ابن بطال في (شرح البخاري ٢٣١/٨).

(٢) الذي يدخل الولائم من غير أن يدهم.

(٣) للمعنى (موسوعة الإجماع ٥٨٤/١).

الحكم إذا تعارضت الدعاوى

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة: ٤٢].

٢٠٣٨- وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي دَابَّةٍ لَيْسَ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ فَجَعَلَهَا بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ (حم، ن، د، هـ، بسند ض).

٢٠٣٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَضَ عَلَى قَوْمِ الْيَمِينِ، فَأَسْرَعُوا، فَأَمَرَ أَنْ يُسْهِمَ بَيْنَهُمْ فِي الْيَمِينِ أَيُّهُمْ يَخْلِفُ (خ).

استخلاف المتكبر إذا لم تكن بيته، وليس للمدعي الجمع بينهما ﴿وَإِذَا حُكِمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨].

٢٠٤٠- عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي بَشَرٍ، فَاخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ». فَقُلْتُ: إِنَّهُ إِذَنْ يَخْلِفُ وَلَا يُبَالِي، فَقَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَفْتَلِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَان» (ق).

واحتج به من لم ير الشاهد واليمين، ومن رأى العهد يمينًا. وأجمع أهل العلم على أن القاضي يبدأ بالمدعي، فيسأله البينة إن أنكر المدعى عليه، وإن لم يكن له بينة، فإن كان في مال وجبت اليمين على المدعى عليه بالانثاق^(١).

واتفقوا على أن من ادّعى عليه بمال، ولم يكن للمدعي بينة، فأراد استخلاف خصمه فليس له أن يحلفه بالطلاق، ولا بالعتاق،

(١) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٢/٩١٠).

ولا بالمشي إلى مكة، ولا بصدقة ما يملك، ولا بشيء غيره
جل تناؤه^(١).

ولا يحلف الكفار بالمسيح ولا بشيء مما يعظمونه بإجماع^(٢).

استحلاف المدعى عليه في الأموال والدماء وغيرهما

﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٤٢].

٢٠٤١- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدْعَى

عَلَيْهِ (ق).

٢٠٤٢- وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ

بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنْ لِيَمِينٌ عَلَى
الْمُدْعَى عَلَيْهِ» (م، حم).

التشديد في اليمين الكاذبة

وقال سبحانه: ﴿أَقْسِدُوا أَيْمَنَهُمْ جَنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ أَعْقَابِهِمْ فَلَهُمْ

مُهِنٌ ﴿٦﴾﴾ [المجادلة].

٢٠٤٣- عَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْحَارِثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قَالَ: «مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَمِينَهُ فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ،
وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ» فَقَالَ رَجُلٌ: وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا؟ قَالَ: لَوْ كَانَ
قَضِييًا مِنْ أَرَاكَ» (م، حم، ن، هـ).

٢٠٤٤- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ:

«الْكِبَائِرُ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَالزَّوْجِ
الْقَمُوسِ» (خ، حم، ن).

(١) الإيجاز (الإقناع ٣/١٥٣٥).

(٢) الإنباه (الإقناع ٣/١٥٣٨).

جَوَازُ تَغْلِيظِ الْيَمِينِ بِاللَّفْظِ وَالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ

قال أبو محمد: في آيات اللعان ما يشهد لذلك.

٢٠٤٥- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ حَلَفَهُ: «أَحْلِفُ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا لَهُ عِنْدِي شَيْءٌ» يَعْنِي الْمُدَّعِي، (د) (١).

٢٠٤٦- وَعَنْ عِكْرِمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ - يَعْنِي: ابْنُ صُورِيَا -: «ذَكَّرْتُكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي نَجَّاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ، وَأَقْطَعَكُمْ الْبَحْرَ، وَظَلَّلَ عَلَيْكُمْ الْفَقَامَ، وَأَنْزَلَ عَلَيْكُمْ الْمَنِّ وَالسَّلْوَى، وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى أَتَجِدُونَ فِي كِتَابِكُمُ الرَّجْمَ؟» قَالَ: «ذَكَرْتَنِي بِعَظِيمٍ وَلَكِنْ يَسْعُنِي أَنْ أَكْذِبَكَ» (د).

(١) في إسناده خطأ بن السائب، وفيه مقال.

أبواب متفرقة

الوصية

الحث على الوصية

وقال الله جلّ شأنه: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّهِ يُوْصِي بِهَا أَوْ دَيْنٌ﴾ [النساء: ١١]، ومما نزل فيها قوله سبحانه: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠].

٢٠٤٧- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَسْتُ لَيْلَتَيْنِ، وَلَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ، إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَ رَأْسِهِ» (ع).

قال في (المستقى): واحتج به من يعمل بالخط إذا عرف.

٢٠٤٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ أَوْ أَكْثَرُ أَجْرًا؟ قَالَ: «أَمَّا وَأَيُّكَ لَتَتَّانَ»^(١) أَنْ تُصَدِّقَ وَأَنْتَ شَحِيحٌ صَحِيحٌ تَخْشَى الْفَقْرَ وَتَأْمُلُ الْبَقَاءَ، وَلَا تُنْهَلُ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْحُلُقُومَ قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا. وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ» (ع إلات).

واتفق أهل العلم على أن الميراث لا يكون إلا بعد وفاء ديون الناس الواجبة، والوصية الجائزة. ومن لم يوصِ فإن جميع تركته توزع بين الورثة بالإجماع^(٢).

واتفقوا على أن المريض مريض الموت له أن يتصرف في ثلث ماله^(٣).

(١) في نسخة «لَتَتَّانَ»، وهو بمعنى: لأنه بمعنى الفُتْيَا.

(٢) المغني، فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/٢١١).

(٣) مراتب الإجماع (١٩٣)، المطلى (موسوعة الإجماع ٢/٩٩١).

رائه إذا أقرّ بوارث صحّ إقراره^(١).

وأجمعوا على أن إقراره بدين لغير وارث جائز^(٢).

وأجمعوا على أن الهبة إذا كانت في مرض الموت فهي بمنزلة الوصية، وتعتبر من ثلث المال إذا كانت لأجنبي^(٣).

واتفقوا على أن عطية المريض مرض الموت إذا كانت ثلث ماله فأقل، أنها نافذة^(٤).

قال ابن عبد البر: أجمعوا على أن الوصية ليست بواجبة إلا على من كانت عليه حقوق بغير بيّنة، أو كانت عنده أمانة بغير شهادة^(٥).

واتفق أهل العلم على أن الوصية جائزة فيما علم الموصي أنه يملكه^(٦).

وأجمعوا على أن الوصية موقوفة على قبول الموصى له^(٧).

وأجمعوا على أن وصية الكافر جائزة^(٨).

(١) فتح الباري (موسوعة الإجماع ٩٩٢/٢).

(٢) المغني، فتح الباري كلاهما عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٩٩٢/٢).

(٣) المغني عن ابن المنذر، اختلاف الفقهاء، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٩٩٢/٢).

(٤) مراتب الإجماع (١٧٢).

(٥) التمهيد لابن عبد البر (٣٨٤/٨).

(٦) مراتب الإجماع (١٩٣).

(٧) التمهيد لابن عبد البر (١٠٧/١٩).

(٨) فتح الباري ونيل الأوطار، كلاهما عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٩٢٤/٢).

واتفقوا على نفاذ وصية العاقل الحر، البالغ المسلم المصلح لماله،
والمالك الصحيح الملك^(١).

لوصية بالثلث فما دونه لمن يريد

وقال جل في علاه: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يَوْمَ يَمُوتُ﴾ [النساء: ١١].

٢٠٤٩- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَوْ أَنَّ النَّاسَ غَضُّوا^(٢) مِنَ الثُّلُثِ إِلَى الرَّبِيعِ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ» (ق).

٢٠٥٠- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي مِنْ وَجَعٍ اشْتَدَّ بِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ بَلَغَ بِي مِنَ الْوَجَعِ مَا تَرَى، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرْتَضِي إِلَّا ابْنَةُ لِي، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَالْشَّطْرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَالْثُلُثُ؟ قَالَ: «الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ - أَوْ كَثِيرٌ -، إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ» (ع).

قال ابن تيمية: ثبت بالسنة الصحيحة واتفاق المسلمين: أن المريض له أن يوصي بثلث ماله لا أكثر^(٣).

هل يوصي للوارث ؟

وقال سبحانه: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠].

(١) مراتب الإجماع، المجلس، بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ١١٨٩/).

(٢) نقصوا وحطوا.

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٠/٣٨٦).

بها

مع الآيات الثلاث التي فصلت الموارث في أول سورة النساء،
وآخرها.

٢٠٥١- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ خَارِجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ قُلُسِ
نَاقِيَةٍ، وَأَنَا تَحْتَ جَرَانِهَا ^(١) وَهِيَ تَقْصَعُ بِجَرَّتِهَا ^(٢)، وَإِنْ لَعَنَهَا ^(٣) يَسِيلُ
بَيْنَ كَتِفِي، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا
وَصِيَّةَ لِيُورِثُ» (حم، ن، ت).

٢٠٥٢- وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ:
«إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لِيُورِثُ» (حم، د،
ت).

٢٠٥٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«لَا تَجُوزُ وَصِيَّةُ لِيُورِثُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرَثَةُ» ^(٤) (قط).
وأجمع أهل العلم على أن الوصايا جائزة في كل مال قل أو كثر،
ولم يجاوز الثلث ^(٥).

وأجمعوا على أن الرجل إذا أوصى لرجل بثلث جميع ماله، فهلك
من المال شيء: أن الذي تلف يكون من مال الورثة والموصى له
بالثلث ^(٦).

(١) باطن عنقها.

(٢) المجرة: ما يخرج به البعير من بطنه ليضمغه لم يبلعه. والقصع: شدة الضيق.

(٣) لعابها.

(٤) قال في (الفتح ٣٧٢/٥): فرجالة قحاة، لكنه معلول، لأنه من طلاء الفرس على

عن ابن عباس، وهو لم يسمع منه. ودواء البهري مطلقاً مطلقاً على ابن عباس،
لكن عن عطاء بن أبي رباح.

(٥) الإجماع لابن المنذر (١٠٠)، الاستاذ (١١/٢٣).

(٦) الإجماع لابن المنذر (١٠٠).

وأجمعوا على أن الرجل إذا أوصى لرجل بشيء من المال بعينه، فهلك ذلك الشيء إلا شيء للموصى له في سائر مال الميت ^(١).

وأجمعوا على أن الوصية للوالدين اللذين لا يرثان المرء، والأقرباء الذين لا يرثونه جائزة ^(٢).

وأجمعوا على أنه لا وصية لوarith إلا أن يجيز الورثة ذلك ^(٣).

وأجمعوا على أن الدين مقدم على الوصية ^(٤).

وأجمعوا على أن رجلاً لو أقر لأجنبي بدين يحيط بجميع ماله في مرضه ومات: أن ذلك جائز. ولو أوصى بماله كله ثم مات: بطل منه ما زاد على الثلث ^(٥).

لا يتبرع عند الموت بأكثر من الثلث

وقال الله جل شأنه: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾ [الأحزاب: ٦].

وقال جل وعز: ﴿قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآلِ السَّبِيلِ﴾ [البقرة: ٢١٥].

٢٠٥٤ - عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ مِائَةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَدَعَا بِهِمْ

(١) الإجماع لابن المنذر (١٠١).

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٠٠).

(٣) الإجماع لابن المنذر (١٠٠)، التمهيد لابن عبد البر (٣٨١/٨)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٠٦/٣١، ٤٢٤/٣٥).

(٤) مراتب الإجماع، المعلى، فتح الباري عن الترمذي، نيل الأوطار عن ابن أبي حجر (موسوعة الإجماع ١١٩٠/٢).

(٥) الإجماع لابن المنذر (١٠١).

أيهاب بن ربيعة

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَزَّاهُمْ أَلْفًا، ثُمَّ أَفْرَعَ يَتَنَّهُمْ، فَأَحْتَقَ اثْنَيْنِ،
وَأَرَقَّ أَرْبَعَةً، وَقَالَ لَهُ قَوْلًا مُتَوَدِّعًا (عِ الْآخِ).

المهورات

وقال الله الحليم سبحانه: ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كُرْ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلِلَّذِ كُرِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلَّذِ كُرِ الشُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ مَّا بَقِيَ وَابْنَاؤُكُمْ لَا نَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْسًا فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١﴾

وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَاعَفٍ وَصِيَّةُ مِنَ اللَّهِ وَآلُهُ عَلَيْهِمْ حَلِيمٌ ﴿١٢﴾﴾ [النساء].

وقال من هو بكل شيء عليم: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرَأَةٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ بَرٌّ لَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذِ كُرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَقُولُوا وَاللَّهُ يَكْفِي شَيْئًا عَلَيْهِمْ حَلِيمٌ ﴿١٣﴾﴾ [النساء].

وقال من هو بكل شيء عليم: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٦].

٢٠٥٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعْلَمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلِّمُوا بِهَا نِصْفَ الْعِلْمِ، وَهُوَ يَنْسِي، وَهُوَ أَوْلُ شَيْءٍ يُنَزَّعُ مِنْ أُمَّتِي» (هـ، قط) (١).

٢٠٥٦- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ رَحِمَ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ، وَأَشَدُّهَا فِي دِينِ اللَّهِ حُمْرُ، وَأَصْدَقُهَا حَبَّةُ عُمَانٍ، وَأَعْلَمُهَا بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَأَفْرَأُهَا لِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَبِي، وَأَعْلَمُهَا بِالْفَرَائِضِ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ» وَكُلُّ أُمَّةٍ آمِنٌ، وَأَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ (حس، ن، ت، هـ) (٢).

تَوْرِثُ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ وَمَا بَقِيَ لِلْعَبَةِ

وقال جل في علاه: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بِمَنْزِلَةِ ذَوِي الْقُرْبَى﴾ [الأحزاب: ٦]، أولو الأرحام: ذوو القرابة.

٢٠٥٧- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْحَقُّوْا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ» (قه).

قال أبو محمد: هذا الحديث من عرفة فهم نصف علم الموارث، وقد أشكل على أهل العلم وصف الرجل بالذكورة، وبدأ لي فيه لطيف معني، أظنه الأقرب، وهو بيان أنه المراد به إنسان ذكر، حتى يشمل الصغير والكبير (٣).

(١) أحله الترمذي بالاضطراب، وفيه: سليمان بن جابر، مجهول.

(٢) هذا الحديث أحله الخطيب البغدادي بالانقطاع في نسخة.

(٣) لأن الرجل يطلق على البالغ، فكان ذلك بمنزلة طيف البنان، فكأنه فلو لم يذكر، فمدخل فيه كل من كان من الذكور ولو كان جنياً.

٢٠٥٨- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةُ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِابْنَتِهَا مِنْ سَعْدٍ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَاتَانِ ابْنَتَا سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ، قُتِلَ أَبُوهُمَا مَعَكَ فِي أَحَدِ شَهِيدَا، وَإِنْ عَمَّهُمَا أَخَذَ مَالَهُمَا فَلَمْ يَدَعْ لَهُمَا مَالًا، وَلَا يَتَكَحَّانِ إِلَّا بِمَالٍ؟ فَقَالَ ﷺ: «يَقْضِي اللَّهُ فِي ذَلِكَ». فَتَرَكْتُ آيَةَ الْمِيرَاثِ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيَّ عَمَّهُمَا، فَقَالَ: «أَعْطِ ابْنَتِي سَعْدِ الثَّلَاثِينَ، وَأَمَّهُمَا الثَّمَنَ، وَمَا بَقِيَ فَهُوَ لَكَ» (حم، د، ت، هـ).

٢٠٥٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَأَنَا أَوْلَى بِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَأَقْرَبُوا إِنْ شِئْتُمْ» ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾، فَأَيُّمَا مُؤْمِنٍ مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا فَلْيَرِّثْهُ عَصَبَتُهُ مَنْ كَانُوا، وَمَنْ تَرَكَ دَيْنًا أَوْ ضَيَاعًا^(١) فَلْيَأْتِنِي فَأَنَا مَوْلَاهُ» (ق).

واتفق أهل العلم أن ميراث الاثنين من البنات كميراث ما فوقهن من العدد، لا كميراث الواحدة^(٢).

وأجمعوا على أن بني الابن وبنات الابن يقمن مقام البنين والبنات، ذكورهم كذكورهم، وإناثهم كإناثهم إذا لم يكن للميت ولد من صلبه^(٣).

وقال ابن عبد البر: أجمع العلماء أن الإخوة في قوله تعالى ﴿وَلِإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورِثُ كَكَلَّةٍ أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلٍّ وَجْهٌ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ السُّدُسُ عني بهم الإخوة لأم، ولا خلاف بين أهل العلم أن الإخوة للاب والام أو للاب، ليس ميراثهم هكذا^(٤).

(١) عيالاً.

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٩٦/٢٤).

(٣) الإشراف (الإقناع ٣/١٤١٠).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٩٩/٥).

أبواب

وليس للورثة حق في المال إلا بعد وفاة الدّيون باتّفاق علماء المسلمين^(١).

وأجمعوا على أن من مات وله عصبّة أن المال لهم إذا لم يكن معهم غيرهم من الورثة، وإن انفرد واحد منهم به من العصبّة فهو له، والعصبّة لا تكون إلا من قبل الأب باتّفاق^(٢).

وأجمعوا على أنه إذا كان مع الأولاد من له فرض معلوم بُدئ بفرضه فأعطيه، وجُعِلَ الفاضل من المال بين الولد للمذكر مثل حظ الأنثيين^(٣).

وأجمعوا على أن الميت إذا لم يترك من له سهم مستحق أن المال للعصبّة^(٤).

وأجمعوا على أنه لا يُردّ على زوج وزوجة، إلا شيئاً روي عن عثمان، ولا يصح، ولعل ذلك الزوج كان عصبّة^(٥).

واتفقت الأئمة على أن الوارثين من الرجال هم: الابن، وابن الابن وإن سفل، والأب، والجدة وإن علا، والأخ للأب والأم، والأخ للأب، وابن الأخ للأب والأم، وابن الأخ للأب، وما سفل من بني الأخ للأب والأم أو للأب، والأخ للأم، والعم للأب والأم، والعمّ لأب، وابن العمّ للأب والأم، وابن العمّ للأب، وما سفل من بني العمومة للأب والأم وللأب، والزوج، والمولى^(٦).

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٩٢/٣).

(٢) الإنباه (الإقناع ١٤٣٥/٣).

(٣) الإجماع لابن المنذر (٩٠).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٩٦).

(٥) الاستذكار (٤٨٦/١٥).

(٦) النبر (الإقناع ١٤٥٤/٣).

وانفقت الأمة على أن الولد من الأمة كالولد من الحرّة في الميراث ولا فرق، وأن البكر كغير البكر، وأن الصغير ولو ابن ساعة كالكبير، والفاسق كالعدل، والأحمق كالعاقل، وأنه من كان في بطنه ولو بطرفة عين قبل موت مورثه أنه إن ولد حيًا ورث^(١).

وأجمع أهل العلم على أن ولد البنات لا يرثون ولا يحجبون، إلا ما اختلف فيه من ذوي الأرحام^(٢).

سُقُوطُ الْأَخِ مِنَ الْأَبِّ بِالْإِخْوَةِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ

وقال جلّ في علاه: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأحزاب: ٦]، أولو الأرحام: ذوو القرابة من النسب وغيره.

٢٠٦٠- عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنَّكُمْ تَقْرَأُونَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَمِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَىٰ بِالذَّيْنِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ، وَإِنْ أَعْيَانُ بَنِي الْأُمِّ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلَاتِ^(٣)، الرَّجُلُ يَرِثُ أَخَاهُ لِأَيِّهِ وَأُمَّهُ، دُونَ أَخِيهِ لِأَيِّهِ (حم، ت، هـ)^(٤).

وأجمعوا على أن الإخوة والأخوات من الأب لا يرثون مع الإخوة والأخوات من الأب والأم شيئاً^(٥).

واتفقوا على أن الأخ الشقيق يحجب الأخ للاب وبنيه، ولا يحجب الأخ للام ولا الأخت للام^(٦).

(١) مراتب الإجماع (١٧٩).

(٢) الإجماع لابن المنذر (٩١).

(٣) يعني: يتوارث الإخوة لأب وأم دون الإخوة لأب، وهم بنو العلات.

(٤) هو من رواية الحارث الأهور عن علي.

(٥) الإجماع لابن المنذر (٩٤)، الاستبصار (١٥/٤٢٧).

(٦) مراتب الإجماع لابن حزم (١٨٢).

الْأَخَوَاتُ مَعَ الْبَنَاتِ فَصَبَةً

وقال تعالى: ﴿وَأَزَلُّوا الْأَرْحَامَ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأحزاب: ٦].

٢٠٦١- عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شُرَحْبِيلَ، قَالَ: سَأَلَ أَبُو مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ ابْنَةِ وَابْنَةِ ابْنٍ وَأَخْتٍ، فَقَالَ: لِلْابْنَةِ النِّصْفُ، وَلِلْأَخْتِ النِّصْفُ، وَأَنْتَ ابْنُ مَسْعُودٍ. فَسُئِلَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَأَخْبَرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ، أَقْبَضِي لِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ: لِلْبِنْتِ النِّصْفُ، وَلِلْبِنْتِ الْإِبْنِ السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَخْتِ. فَأَتَيْنَا أَبَا مُوسَى، فَأَخْبَرْتَاهُ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْحَبْرُ فِيكُمْ (خ، حم).

٢٠٦٢- وَعَنِ الْأَسْوَدِ: أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَثَ أَخْتًا وَابْنَةً، جَعَلَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا النِّصْفَ، وَهُوَ بِالْيَمَنِ وَبِئْسَ اللَّهُ ﷻ يَوْمَئِذٍ حَتَّى (د، خ بِمَعْنَاهُ).

وأجمع أهل العلم على أنه إن ترك بنتًا، وبنات ابْنٍ أو بنات ابْنِ: أَنَّ لِلْبِنْتِ النِّصْفَ، وَلِبَنَاتِ الْإِبْنِ السُّدُسَ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ، وَأَنَّهُ لَا مِيرَاثَ لِبَنَاتِ الْإِبْنِ إِذَا اسْتَكْمَلَتِ الْبَنَاتُ الثَّلَاثِينَ^(١).

مِيرَاثُ الْجَدَّةِ وَالْجَدِّ

وقال الله العليم سبحانه: ﴿وَلِلْأَبَوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ﴾ [النساء: ١١].

٢٠٦٣- عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهَا أُمٌّ (د)^(٢).

(١) الإجماع لابن المنذر (٩١).

(٢) في إسناده أبو منيب العثكي، مختلف له من جهة حفظه.

٢٠٦٤- وَعَنْ قَيْصَةَ بْنِ ذُوئَبٍ، قَالَ: جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَسَأَلَتْهُ مِيرَاثَهَا، فَقَالَ: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ، وَمَا عَلِمْتُ لَكَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا، فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ. فَسَأَلَ النَّاسَ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهَا السُّدُسَ. فَقَالَ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَأَنْقَضَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: ثُمَّ جَاءَتِ الْجَدَّةُ الْأُخْرَى إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَسَأَلَتْهُ مِيرَاثَهَا، فَقَالَ: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ، وَلَكِنْ هُوَ ذَاكَ السُّدُسُ، فَإِنْ اجْتَمَعْتُمَا فَهُوَ بَيْنَكُمَا، وَإِيكُمَا خَلَّتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا (حم، د، ت، هـ بسند ضعيف).

٢٠٦٥- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ جَدَّاتِ السُّدُسِ: اثْنَتَيْنِ مِنْ قِبَلِ الْأَبِ، وَوَاحِدَةً مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ (قطر مرسلاً).

٢٠٦٦- وَعَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: جَاءَتِ الْجَدَّتَانِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، فَأَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ السُّدُسَ لِلَّتِي مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَمَا إِنَّكَ تَتْرُكُ الَّتِي لَوْ مَاتَتْ وَهُوَ حَيٌّ كَانَ لَهَا يَرِثُ؟ فَجَعَلَ السُّدُسَ بَيْنَهُمَا (مالك) ^(١).

٢٠٦٧- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ ابْنِي مَاتَ فَمَا لِي مِنْ مِيرَاثِهِ؟ قَالَ: «لَكَ السُّدُسُ». فَلَمَّا أَدْبَرَ دَعَاهُ، قَالَ: «لَكَ سُدُسٌ آخَرٌ». فَلَمَّا أَدْبَرَ دَعَاهُ، فَقَالَ: «إِنَّ السُّدُسَ الْآخَرَ طُعْمَةٌ» ^(٢) (حم، د، ت، هـ بسند ضعيف).

(١) كل ما ورد في باب الجدة مما تكلم في إسناده.

(٢) أي: زيادة على حقه.

٢٠٦٨- وَعَنْ الْحَسَنِ: أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ عَنْ فَرِيضَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي
الْجَدِّ، فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ الْمُرِّي، فَقَالَ: قَضَى فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.
قَالَ: مَاذَا؟ قَالَ: السُّدُسُ. قَالَ: مَعَ مَنْ؟ قَالَ: لَا أَذْرِي. قَالَ:
لَا دَرَيْتَ، فَمَا تُغْنِي إِذَنْ (حم، د) ^(١).

وأجمع أهل العلم على أن الأم تحجب الجدات ^(٢).

واتفقوا على أن الجدة أم الأم وأم الأب، وأم أم الأم، وأم أم
الأب فصاعداً لا ترث العليا مع وجود السفلى، لا ترث أم أم
الأب مع وجود أم الأب، ولا ترث أم أم الأم مع وجود أم الأم ^(٣).

واتفقوا على أن الجدة لا ترث أكثر من الثلث ^(٤)، ولا أقل من
السدس إلا في مسائل العول، أو عند اجتماع الجدات ^(٥).

واتفقوا على أن الجدة أم الأب لا ترث مع وجود الأب الذي
هو ابنها شيئاً ^(٦).

وأجمعوا على أن الجد أقرب إلى الميت من الأخ ^(٧).

(١) لم يدرك الحسنُ عمرَ بن الخطاب، وذكر أبو حاتم أنه لم يصح سماعه من
معقل بن يسار.

(٢) الإجماع لابن المنذر (٩٥)، مراتب الإجماع لابن حزم (١٧٨).

(٣) الموضع (الإقناع ١٤٣٤/٣).

(٤) لأن من أهل العلم من يجعلها بمنزلة الأم. ونقل ابن عبد البر وابن المنذر
الإجماع على أن الجدات لا تُزَدَنَّ على السدس.

انظر: الإجماع لابن المنذر (٩٥)، التمهيد لابن عبد البر (٩٨/١١).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (١٧٨).

(٦) النكت (الإقناع ١٤٣٣/٣).

(٧) الإنباه (الإقناع ١٤٢٩/٣).

وأجمعوا على أن الجد يرث، وإن كان هناك إخوة أشقاء أو لأب أو بنوهم الذكور^(١).

وأجمعوا على أن حكم الجد كحكم الأب في حجب الإخوة لأم، وأنه يرث السدس مع الابن^(٢).

وأجمعوا على أن الجد إذا ورث لا يُحْطُّ عن السدس^(٣).

أولوا الأرحام

وقال سبحانه: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥].

٢٠٦٩- عَنْ الْمُقَدِّمِ بْنِ مَعْلُومٍ كَرِبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ، وَأَنَا وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ أَعْقِلُ عَنْهُ وَارِثُ، وَالْحَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ، يَعْقِلُ عَنْهُ وَيَرِثُهُ» (حم، د، هـ).

مَنْ أَسْلَمَ عَلَىٰ يَدٍ غَيْرِهِ

وقال عز في علاه: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١].

٢٠٧٠- وَعَنْ قَبِيصَةَ، عَنِ تَوْسِيمِ الدَّارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَا السُّنَّةُ فِي الرَّجُلِ مِنَ أَهْلِ الشَّرْكِ يُسْلِمُ عَلَىٰ يَدِ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؟ فَقَالَ: «هُوَ أَوْلَىٰ النَّاسِ بِمَحَبَّتِهِ وَمَمَاتِهِ» (حم، د، ت، هـ). قال المجد: وَهُوَ مُرْسَلٌ، قَبِيصَةُ لَمْ يَلْقَ تَعِيْمًا الدَّارِي.

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (١٨٤).

(٢) الإشراف، الموضع (الإقناع ٣/١٤٢٧، ١٤٥٣).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (١٨٤)، وفيه: لا يُحْطُّ مِنَ السَّبْعِ.

مَنْ مَاتَ وَلَا وَارِثَ لَهُ

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي وَمَتَاتَرَاهُ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: ٣٣]، قيل في معناه: أي: لكل مالٍ وارث.

٢٠٧١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ خَرَّ مِنْ حَلْقٍ نَحَلَهُ فَمَاتَ، فَأَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «هَلْ لَهُ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَجِمَ؟» قَالُوا: لَا. قَالَ: «أَعْطُوا مِيرَاثَهُ بَعْضَ أَهْلِ قَرَّتَيْهِ» (حم، د، ت، هـ).

مِيرَاثُ ابْنِ الْمَلَأَةِ وَالزَّانِيَةِ

وقال سبحانه: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١].

٢٠٧٢- فِي حَدِيثِ الْمُتَلَاعَتَيْنِ الَّذِي يَرْوِيهِ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَتْ حَامِلًا فَأُتِيَ بِهَا حَمَلُهَا، وَكَانَ ابْنُهَا يُدْعَى إِلَيْهَا، ثُمَّ جَرَتْ السُّتَةُ فِي الْمِيرَاثِ أَنْ يَرْتَهَا وَتَرِثَ مِنْهُ مَا فَرَضَ اللَّهُ لَهَا (ق).

٢٠٧٣- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ جَعَلَ مِيرَاثَ ابْنِ الْمَلَأَةِ لِأُمِّهِ، وَلِكُورَّتَيْهَا مِنْ بَعْدِهَا (د) ^(١).

٢٠٧٤- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ عَاهَرَ بِحُرَّةٍ أَوْ أَمَةٍ، فَالْوَلَدُ وَكَدُ زِنَا، لَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ» (ت) ^(٢).

وَالْمَلَأَيْنِ لَا يَرِثُ مِنَ ابْنِ الْمَلَأَةِ أَوْ بِنْتِ الْمَلَأَةِ نَسَبًا بِاتِّفَاقٍ ^(٣).

(١) في إسناده: موسى بن عامر، وقد انفرد به. وقد صحح الألباني الحديث بشواهده.

(٢) رواه عن عمرو بن شعيب: ابن لهيعة، ولم ينفرد به، قاله الترمذي.

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٣٩/٢٢).

وأجمع أهل العلم على أن ولد الملاءنة إذا توفي وخلف أمه وزوجه وولداً ذكوراً أو إناثاً: أن ماله مقسومٌ بينهم على قدر موارثهم^(١).

قال ابن نيمية: من طلق امرأته ثلاثاً ووطأها يعتقد أنه لم يقع به الطلاق، إما لجهله وإما لفتوى مفتٍ مخطئ؛ قلده الزوج، وإما لغير ذلك؛ فإنه يلحقه النسب، ويتوارثان باتفاق^(٢).

ميراثُ الحمل

وقال سبحانه: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي عَلَى الْأُمِّ حَقٌّ لِلَّذِي عَلَى الْأَبِّ حَقٌّ وَلِلَّذِينَ عَلَى الْأُمَّةِ حَقٌّ لِلَّذِينَ عَلَى الْأَبِّ حَقٌّ﴾ [النساء: ١١].

٢٠٧٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا اسْتَهْلَ الْمَوْلُودُ وَرِثَ» (د)^(٣).

وأجمع أهل العلم على أن الرجل إذا مات وزجته حبلى: أن الولد الذي في بطنها يرث ويورث إذا خرج حياً؛ فاستهل^(٤).

الميراثُ بالولاءِ

وقال سبحانه: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَكُمْ وَمِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: ٣٣]، أي: لكل مالٍ وارث.

وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ﴾ [يوسف: ٨٨].

٢٠٧٦- صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» (ق).

(١) الإجماع لابن المنذر (٩٦).

(٢) ابن نيمية (مجموع الفتاوى ١٥/٣٤).

(٣) فيه: عن ابن إسحاق وهو مدلس، والمحدث صحيحه ابن حبان.

(٤) الإجماع لابن المنذر (٩٧)، مراتب الإجماع لابن حزم (١٧٩).

أهل العلم

٢٠٧٧- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ مَوْلَى
لِحَمْزَةَ نُوفِي، وَتَرَكَ ابْنَتَهُ وَابْنَتَهُ حَمْزَةَ، فَأَعْطَى النَّبِيُّ ﷺ ابْنَتَهُ النُّصْفَ،
وَابْنَتَهُ حَمْزَةَ النُّصْفَ (قط) (١).

وأجمع أهل العلم على أن المسلم إذا أعتق عبداً مسلماً، ثم مات
المعتق ولا وارث له، ولا ذو رحم: أن ماله لمولاه الذي أعتقه (٢).

واتفقوا على أن من ترك معتقه ومعتقه وقد أعتقاه بنصفين أن ماله
بينهما بنصفين، وإن تفاضلت سهامهما في عتقه؛ فإن لكل منهما من
ماله مقدار سهمه من عتقه، لا يبالي رجلاً كان أو امرأة (٣).

واتفقوا على أن من أعتق من الرجال عبداً ذكراً عتقاً صحيحاً: أن
من تناسل من ولد ذلك العبد بعد عتقه فمن يرجع نسبه إليه فهو مولى
لهذا المعتق، ولمن تناسل منه ممن يرجع نسبه إليه من الذكور (٤).

النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَيْتِهِ

وقال سبحانه: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩].

٢٠٧٨- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ
الْوَلَاءِ وَهَيْتِهِ (ع).

٢٠٧٩- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ وَآلَى قَوْمًا
بَغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ
اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا، وَلَا عَدْلًا» (ق).

(١) في إسناده: سليمان بن داود المقرئ، قال الذهبي: المقرئ هو الشاذكوني، وروى.

(٢) الإجماع لابن المنذر (٩٩)، مراتب الإجماع لابن حزم (١٧٧).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (١٨٧).

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (١٨٧).

(٥) قال ابن الجوزي: فيه ثلاثة أقوال: أحدها: أن الصَّرف: التوبة، والمعدل: القدية،
ذكره ابن الأثير عن النبي ﷺ ورواه قال مكحول والأصمعي وأبو عبيد. والثاني:

مِيرَاثُ الْمُعْتَقِ بَعْضُهُ

وقال ربنا جلّ شأنه: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

٢٠٨٠- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَصَابَ الْمُكَاتَبُ حَدًّا أَوْ مِيرَاثًا وَرِثَ بِحِسَابِ مَا عَتَقَ مِنْهُ» (د، ت).

واتفق أهل العلم على أن مال العبد لسيده، وإن كان ديناهما مختلفين، وأنه لا يرثه ورثته إذا كان لا شعبة للحرية فيه^(١).

واتفقوا على أن أم الولد لا تراث ما دام سيدها حيًّا، ولم يعتقها^(٢).

اِمْتِنَاعُ الْإِرْثِ بِاخْتِلَافِ الدِّينِ

وَحُكْمُ مَنْ أَسْلَمَ عَلَى مِيرَاثٍ قَبْلَ أَنْ يُقَسَمَ

وقال سبحانه: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١].

وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٣].

٢٠٨١- عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ» (خ، حم، د، ت).

— أن الصرف: النافلة، والعدل: الفريضة. قاله الحسن، وقال أبو غيلة: العدل عند العرب في الجاهلية: الدية، والصرف: زيادة على الدية، وهو في الإسلام الفريضة والتطوع. والثالث: الصرف: الاكساب. والعدل: الفدية. قاله يونس. كشف المشكل من حديث الصحيحين (١/١٩٥).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (١٧٤)، المحلى، فتح الباري عَنِ ابْنِ بَطَالٍ (موسوعة الإجماع ١/٤٦٩).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (١٨٤).

أبواب الحديث

وهي رواية قال: يا رسول الله، أنزلني هذا لي ذاك بمكة؟ قال: وهل ترك لنا عقيل من رباع أو ذور؟ وكان عقيل وذو أبا طالب هو وطالب، ولم يرث جعفر، ولا علي شيئاً لأنهما كانا مسلمين، وكان عقيل وطالب كافرين (ق).

٢٠٨٢- وعن عبد الله بن عمرو بن العاص: أن النبي ﷺ قال: لا يتوارث أهل ملتين شتى (حم، د، هـ).

٢٠٨٣- وعن جابر بن عبد الله: أن النبي ﷺ قال: لا يرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبداً أو أمة (قط) (١).

واتفق أهل العلم على أن الموارث تكون مع اتفاق الدينين، ومع أن لا يكون أحدهما قاتلاً عمداً أو خطأ (٢).

وأجمعوا على أن الكافر لا يرث المسلم، ولا المسلم الكافر (٣).

قال أبو محمد: المتفق عليه هو الأول، فلا يرث الكافر المسلم، وأما توريث المسلم من الكافر فقد قال به طائفة من الصحابة كعماد، وطائفة من التابعين كابن المسيب، وهو اختيار ابن تيمية، والإجماع المذكور هو إجماع الأئمة الأربعة ومن تبعهم.

واتفقوا على أن من كان كافراً ولم يُسلم إلا بعد قسمة الميراث، فإنه لا يرث قريبه المسلم (٤). وإن أسلم قبل قسمة الميراث، فإنه

(١) في إسناده محمد بن عمرو، وهو شيخ مجهول الحال، لا يُعرف. قال الدارقطني:

«محمد بن عمرو: شيخ، وهذا الحديث المحفوظ فيه موقوف».

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (١٨٨).

(٣) الاستذكار (١٥/٤٩٠، ٤٩١)، ابن تيمية (مجموعة الرسائل والمسائل ١-٢/٥٢٣).

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (١٧٤).

يرث، وهو قول عمر وعثمان وابن مسعود والحسن ابن علي، وقد انتشر فلم يُنكر، فكان إجماعاً^(١).

وقال ابن تيمية: وقد ثبت بالسنة المتواترة أن النبي ﷺ كان يجري الزناقة المناققين في الأحكام الظاهرة مجرى المسلمين، فيرثون ويورثون، كما ورث ابن عبد الله بن أبي أباه. وقال: وأما المرتد، فالمعروف عن الصحابة كعلي وابن مسعود: أن ماله لورثته من المسلمين، ولم يدخلوه في قوله ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر»، هذا هو الصحيح^(٢).

منع القاتل من الإرث

وَأَنَّ دِيَةَ الْمَقْتُولِ لِجَمِيعِ وَرَثَتِهِ مِنْ زَوْجَةٍ وَغَيْرِهَا

وقال سبحانه: ﴿فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ [النساء: ٩٢].

٢٠٨٤- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ شَيْئًا» (د).

٢٠٨٥- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: الدِّيَةُ لِلْعَاقِلَةِ، لَا تَرِثُ الْمَرْأَةُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا، حَتَّى أَخْبَرَهُ الضَّحَّاكُ بْنُ سَفْيَانَ الْكِلَابِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَيَّ أَنْ أَوْرَثَ امْرَأَةً أَشِيمَ الضَّبَابِيِّ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا (حم، د، ت).

واتفق أهل العلم على أنه لا يرث قاتل عمداً بالغ ظالم عالم بأنه ظالم من مال من قتله، ولا من ديته شيئاً^(٣).

(١) المغني، مراتب الإجماع (موسوعة الإجماع ١٠٥٠/٢).

(٢) أحكام أهل النمة (٣٢٨).

(٣) الإشراف، الموضح (الإفصاح ١٤٣٨/٣، ١٤٥٣)، مراتب الإجماع لابن حزم (١٧٥)، التمهيد (٤٤٣/٢٣)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٥٣/٣٤).

أهل البيت

وأجمعوا على أن القاتل خطأ لا يرث من دية من قتله شيئاً^(١).
 واتفق أهل العلم على أن من لا يرث لا يحجب من هو أقرب منه
 في العصبة خاصة^(٢).
 وأجمع المسلمون على أن من مات ولا يعلم له ولوث أن ماله يرد
 في بيت المال^(٣).

(١) الإشراف (الإمام ٣/١٤٤٠).

(٢) مرآة الإجماع لابن حزم (١٧٥).

(٣) الإجماع (الإمام ٣/١٤٥٧).

الطَّبْ

إِبَاحَةُ التَّدَاوِي

وقال الرؤوف الرحيم سبحانه: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الباقية: ١٣].

ومن ذلك نبات الأرض وترباها وماؤها، والشمس والهواء .. كل ذلك يُستفَع به، ويُتداوى به.

٢٠٨٦- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ، فَإِذَا أُصِيبَ دَوَاءُ الدَّاءِ بَرِئَ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى» (م، حم).

٢٠٨٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ دَاءٍ إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً» (خ، حم، هـ).

التَّدَاوِي بِالْمُحَرَّمَاتِ

وقال سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وقال سبحانه: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

٢٠٨٨- عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ: أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُوَيْدٍ الْجُعْفِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ، فَنَهَاهُ عَنْهَا، فَقَالَ: «إِنَّمَا أَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ، قَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ، وَلَكِنَّهُ دَاءٌ» (م، حم، د، ت).

٢٠٨٩- وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالِدَوَاءَ، وَجَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً فَتَدَاوَوْا، وَلَا تَدَاوَوْا بِحَرَامٍ» (د).

٢٠٩٠- وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْمُسْكِرِ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِي مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ» (خ).

٢٠٩١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الدَّوَاءِ الْحَيْثُ، يَعْنِي السُّمَّ^(١) (م، حم، ت، هـ).
وقال الزهري في أحوال الإبل: قد كان المسلمون يتداوون بها فلا يرون بها بأساً (خ).

الْعَسَلُ وَالْكَيُّ وَالْحِجَامَةُ

وقال الله تعالى فيما يخرج من بطون النحل: ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩].

٢٠٩٢- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَبِي بَنْ كَعْبٍ طَبِيبًا فَقَطَعَ مِنْهُ عِرْقًا ثُمَّ كَوَاهُ (م، حم).
٢٠٩٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الشِّعَاءُ فِي ثَلَاثَةِ: فِي شَرْطَةِ مِخْجَمٍ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ كَيْهِ بِنَارٍ، وَأَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الْكَيْ» (خ، حم، هـ).

٢٠٩٤- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَّتِكُمْ خَيْرٌ فَبِي شَرْطَةِ مِخْجَمٍ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ لَذْعَةِ نَارٍ تُوَافِقُ الدَّاءَ، وَمَا أَحَبُّ أَنْ أَكْتُوبِي» (ق).
قال أبو محمد: ليس في المطعومات ما شهد له القرآن بأنه شفاء سوى العسل.

٢٠٩٥- وَعَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْتَجِمُ فِي الْأَخْدَعَيْنِ^(٢) وَالْكَاهِلِ^(٣)، وَكَانَ يَحْتَجِمُ لِتِسْعِ عَشْرَةٍ وَتِسْعِ عَشْرَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ (ت).

(١) يفتح السين وضمتها وكسرها، والضم: أشهرها، والفتح: أنصحها، والكسر: أردؤها.

(٢) الأخدعان: مرقان في جانبي العنق.

(٣) الكاهل: ما بين كفي الإنسان. وقيل: موضع العنق في الصلب.

الْحَلْفُ وَكُلُّهَا

الْحَلْفُ بِاللَّهِ لَا بِغَيْرِهِ

وقال الله جلّ شأنه: ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].

٢٠٩٧- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ عُمَرَ وَهُوَ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْنُتْ» (ق).

٢٠٩٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ: «وَأَيْمُ اللَّهِ إِنْ كَانَ لَخَلِيفًا لِلْإِمَارَةِ» (ق).

٢٠٩٩- وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ» (د).

الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةٍ مَنْ يَطْلُبُ

وقال تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩].

٢١٠٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ» (م، حم، هـ، ت).

وَفِي لَفْظٍ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ» (م).

مَنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ

﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠].

٢١٠١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يَحْثُثْ» (حم، ت، هـ).

أجمع أهل العلم على أن من وصِّل استنائه بيمينه بالله، وقال:
إن شاء الله: فقد ارتفع الحنث عنه، ولا كفارة عليه^(١).

إبرار القسم إلا لعذر

وقال سبحانه: ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].

٢١٠٢- عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعٍ: أَمَرَنَا بِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ، وَإِبْرَارِ الْقَسَمِ أَوْ الْمُقْسِمِ، وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي، وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ (ق).

٢١٠٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فِي حَدِيثٍ رَوَيْنَا قَصَّهَا أَبُو بَكْرٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي أَصَبْتُ أَمْ أَخْطَأْتُ؟ فَقَالَ: «أَصَبْتُ بَعْضًا وَأَخْطَأْتُ بَعْضًا» قَالَ: فَوَاللَّهِ لَتُحَدِّثَنِي بِالَّذِي أَخْطَأْتُ؟ قَالَ: «لَا تُقْسِمُ» (ق).

من حلف على يمين بجملة أخرى

﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

٢١٠٤- عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ بِجُمْلَةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ» (ع-د).

قال ابن تيمية: المحالف بالكفر والإسلام كقوله: إن فعلت كذا فانا يهودي أو نصراني، وقول الذمي: إن فعلت كذا فانا مسلم: هو التزام للكفر والإسلام عند الشرط، ولا يلزمه ذلك باتفاق العلماء^(٢).

(١) الاستذكار (٧٠/١٥)، الإيجاز (الإفتاح ٣/١١٢٠)، مراتب الإجماع لابن حزم (٢٥٧)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٤٨٩/٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٥٦/٣٣).

الْيَمِينُ النَّمُوسِ

وقال السميع العليم: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا﴾ [البقرة: ٢٢٤].

٢١٠٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ لَيْسَ لِهُنَّ كَفَّارَةٌ: الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَيَهْتُ مُؤْمِنٌ، وَالْفِرَارُ يَوْمَ الزَّحْفِ، وَيَمِينُ صَابِرَةٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالًا بِغَيْرِ حَقٍّ» (حم) (١).

يَمِينُ اللَّغْوِ

وقال الكريم سبحانه: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبْتُمْ قُلُوبَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥].

٢١٠٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ فِي قَوْلِ الرَّجُلِ: لَا وَاللَّهِ، وَتَلَى وَاللَّهُ (خ).

وأجمع أهل العلم على أن من حلف على أمرٍ كاذباً متعمداً: أن لا كفارة عليه (٢).

وأجمعوا على أن اللغو في اليمين لا يجب فيه الكفارة (٣).

الْيَمِينُ الَّتِي تَجِبُ فِيهِ الْكَفَّارَةُ

وقال سبحانه: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّرتَهُ، إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْوُونَ

(١) في إسناده: المتوكل أو أبو المتوكل، مختلف في اسمه، وهو مجهول.

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٥٦)، قال ابن المنذر: وانفرد الشافعي، فقال: يكفر، وهو آثم.

(٣) الاستذكار (٧٠/١٥).

أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ
كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ
لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٨٩﴾ [المائدة: ٨٩].

٢١٠٧- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا؛ فَكَفَّرْ عَنْ
يَمِينِكَ، وَاتَّخِذِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» (ق)
وَفِي لَفْظٍ: «إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ؛ فَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ، ثُمَّ اتَّخِذِ
الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» (ن، د).

٢١٠٨- وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ:
«لَا أُحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا اتَّخِذْتُ الَّذِي هُوَ
خَيْرٌ، وَتَحَلَّلْتُهَا» (ق).

وَفِي لَفْظٍ: «إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَفَعَلْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» (ق).

قال أبو محمد: الأيمان أربعة، هذه، واللغو، والغموس،
والحلف على الغير. فأما اللغو والغموس فلا كفارة فيهما، وأما
اليمين على الغير فإنه لا يملك الوفاء فيها، فلا كفارة فيها أيضًا،
وأما هذه ففيها الكفارة؛ لأن الحنث بإرادته، وأرجو أن أكون
سُبِقْتُ إلى هذا التقسيم.

وأجمع أهل العلم أن الكفارة مشروعة في اليمين، وهي فرض
بعد الحنث بالإجماع^(١).

وأجمعوا على أن الحنث في يمينه بالخيار، إن شاء أطعم،
وإن شاء كسا، وإن شاء أعتق، أي ذلك فعله يجزيه^(٢).

(١) المغني، المحلى (موسوعة الإجماع ٩٣٦/٢).

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٥٦).

وأجمعوا على أن الحالف الواجد للإطعام أو الكسوة أو الرقبة: أنه لا يجزئه الصوم إذا حنث في يمينه^(١).

قال أبو محمد: يُقتي كثيرٌ من علمائنا اليوم بما ذكره المتقدمون من نوع الإطعام، وهو صاع أو نصفه من البر، ويجعلون الإطعام براً أو أرزاً، من غير أن يعرفوا حال السائل، والله يقول: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٩)، أي: من أمثلي، وكان الحسن يرى أنه يجوز أن يُطعم مسكيناً واحداً عشر مرات، وهو قول أبي حنيفة.

ولا يُشترط أن يكون المساكين من المسلمين، وهو قول أبي حنيفة وأصحابنا من أهل الظاهر.

وأجمع أهل العلم على أنه من قال: والله، أو بالله، أو تالله فحنث أن عليه الكفارة^(٢).

وأجمعوا على أن من حلف باسم من أسماء الله تعالى، ثم حنث أن عليه الكفارة^(٣).

وأجمعوا على أن الحالف إذا حلف أن لا يفعل شيئاً، وكان فعله ذلك الشيء خيراً له من تركه، أنه يأتي الذي هو خير، ويكفر عن يمينه^(٤).

قال أبو محمد: للعلماء أقوالٌ في اليمين إذا تكررت، أقربها إلى الصواب: إنها إذا كانت في أمر واحد فليس فيها إلا كفارة واحدة، ولو تعددت المجالس.

(١) الإجماع لابن المنذر (١٥٦).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الإيجاز (الإقناع ٣/١١٢١).

وقال عثمان البتي وأبو ثور: إن أراد التكرار فهي واحدة، وإن أراد التغليظ فلكل مرة كفارة، وينحوه قال الشافعي.

ومن حلف بالقرآن فعلية كفارة عن كل آية، قال ابن مسعود، ولا يعرف له مخالف من الصحابة، وهو قول الحسن وأحمد.

وقيل: بل هو يمين واحدة.

وقال عطاء: لا يعتبر ذلك يمينًا، وبه قال أبو حنيفة.

قال أبو محمد: الظاهر أنه يمين واحدة، وتكليف الحالف بالقرآن ستة آلاف وميتين وست وثلاثين كفارة = إشفاق لا دليل عليه. وإنما كان الحلف بالقرآن يمينًا لأنه كلام الله الذي هو صفته.

التَّذْرُ

تَذْرُ الطَّاعَةِ مُطْلَقًا وَمُعَلَّقًا

وقال سبحانه: ﴿يُؤْمِنُ بِالنَّذْرِ﴾ [الإنسان: ٧].

وقال عز وجل: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَلَا يَغْنَاهُ اللَّهُ يَسْمَهُ﴾ [البقرة: ٢٧٠].

٢١٠٩- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِيهِ» (ع إلام).

٢١١٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّذْرِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ» (ع إلات).

وقد أجمع المسلمون على صحة التذر، ووجوب الوفاء به إذا كان الملتزم به طاعة^(١).كما أجمعوا على أن كل من قال: إن شفى الله عليلي، أو قدِم غائبي، أو ما أشبه ذلك فعلي من الصوم كذا، ومن الصلاة كذا، فكان ما قال: أن عليه الوفاء بنذره^(٢).وقال ابن عباس: التذر أغلظ من اليمين. ولا يُعلم له مخالف من الصحابة^(٣).

التَّذْرُ فِي الْخَيْرِ وَكَفَّارَةُ النَّذْرِ

وقال الله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧].

(١) شرح صحيح مسلم، المفني (موسوعة الإجماع ١١١٢/٢).

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٥٧).

(٣) المحلي (موسوعة الإجماع ٩٣٦/٢).

٢١١١- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: بَيَّنَّا النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ إِذْ هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: أَبُو إِسْرَائِيلَ نَذَرَ أَنْ يَقُومَ فِي الشَّمْسِ، وَلَا يَقْعُدَ، وَلَا يَسْتَظِلَّ، وَلَا يَتَكَلَّمَ، وَأَنْ يَصُومَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مُرُوهُ فَلْيَتَكَلَّمْ، وَلْيَسْتَظِلَّ، وَلْيَقْعُدْ، وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ» (خ، د، هـ).

٢١١٢- وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ» (ق).

٢١١٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ» (الخمس) ^(١).

٢١١٤- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ» (م، حم).

قال ابن تيمية: المنذور إذا لم يكن قربة لم يكن عليه فعله بالاتفاق ^(٢).

وقال: وقد اتفق العلماء على أن نذر المعصية لا يجوز الوفاء به ^(٣).

وقال: من نذر لمخلوق لم ينعقد نذره، ولا وفاء عليه باتفاق العلماء ^(٤).

(١) إسناده ضعيف، الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة بن عبد الرحمن، وإنما سمعه من سليمان بن أرقم، وهو متروك، وقال أحمد: لا يساوي قلنا.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٣/٢٠٠). وتقبل الإجماع كذلك في اختلاف الفقهاء والمحل (موسوعة الإجماع ٢/١١١٣).

(٣) مجموع الفتاوى (١١/٥٠٤).

(٤) مجموع الفتاوى (٣٣/١٢٣).

وقال: لو نذرت المرأة صومَ أيام الحيض، لم يلزم ذلك، ولا يجوز صيام أيام الحيض باتفاق المسلمين^(١).

قال ابن قدامة: وأما نذر اللجاج والغضب فهو يمين، وحكمه أنه مخير بين الوفاء بما حلف عليه، وبين أن يحنث فيتخير بين فعل المندور وبين كفارة يمين. وهذا قول عمر وابن عمر وابن عباس وعائشة وحفصة وزينب بنت أبي سلمة من الصحابة، ولا مخالف لهم في عصرهم^(٢).

مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّهِ وَلَا يُطِيقْهُ

وقال الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

٢١١٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا وَلَمْ يُسَمِّهِ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُطِيقْهُ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ» (د، هـ)^(٣).

٢١١٦- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ، فَقَالَ: «لَتَمْشِيَ وَلَتَرْكَبَ» (ق). وفي (م): «حَافِيَةٌ غَيْرَ مُخْتَمِرَةٍ».

مَنْ نَذَرَ وَهُوَ مُشْرِكٌ ثُمَّ أَسْلَمَ

وقال الله جل شأنه: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَكْفُرْ بِالْإِسْمِ الَّهِ وَلِقَالَهُ كَذِيبُونَ﴾ [الأنبياء: ١٧٧].

(١) مجموع الفتاوى (١٢٣/٣٣).

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ١١١٣/٢).

(٣) قال في (نيل الأوطار): «والموقوف أصح».

٢١١٧- عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. قَالَ «فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ» (ق).

مَنْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِمَالِهِ كُلِّهِ

وقال العليم الحكيم: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ۖ﴾ [الإسراء: ٢٩].

٢١١٨- عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ مِنْ تَرَتُّبِي أَنْ أُنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةٌ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ» قَالَ: قُلْتُ: إِنِّي أَمْسِكُ سَهْمِي الَّذِي بِخَيْرٍ (ق).

وقد اتفق أهل العلم على أن من نذر أن يجعل ماله كله في سبيل الله، أو في سبيل من سبيل البر: أنه يلزمه، وأنه لا ترفعه الكفارة، وذلك إذا كان نذراً على جهة الخير، لا على جهة الشرط، وهو الذي يسمونه يميناً^(١).

قال أبو محمد: الله أعلم بصحة هذا الإجماع، فإن ما ورد في كفارة النذر يشمل.

مَنْ نَذَرَ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى أَجْزَاءً أَنْ يُصَلِّيَ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ

وقال سبحانه: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧].

٢١١٩- عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَكَّةَ أَنْ أَصَلِّيَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَقَالَ:

(١) بداية المجتهد، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١١١٤/٢).

«صَلِّ هَاهُنَا». فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «صَلِّ هَاهُنَا». فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «شَأْنُكَ إِذَنْ» (حم، د).

قال ابن تيمية: بخلاف المسجد المحرام، فإنه يجب الوفاء بالنذر إليه باتفاقهم^(١).

٢١٢٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيْمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ» (ع إلا د).

قال ابن تيمية: أما السفر إلى بقعة غير المساجد الثلاثة فلم يوجب أحدٌ من العلماء السفر إليها إذا نذره^(٢).

قَضَاءُ الْمَنْذُورَاتِ مِنَ الْمَبْتِ

﴿تُحَمَّدُ رَسُولَ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح:

٢٩].

٢١٢١- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ اسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا نَذْرٌ لَمْ تَقْضِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْضِهِ عَنْهَا» (ن، د).

٢١٢٢- وَعَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا اعْتَكَفَتْ عَنْ أُخِيهَا بَعْدَ مَوْتِهِ (ابن أبي شيبة).

٢١٢٣- قَالَ (خ): وَأَمَرَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَةً جَعَلَتْ أُمُّهَا عَلَى نَفْسِهَا صَلَاةَ بَقِيَاءَ يَغْنِي ثَمَّ مَائَتَ، فَقَالَ: صَلِّي عَنْهَا، قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ.

(١) مجموع الفتاوى (١٧/٤٧٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٧/٢٢٠).

ولابن عباس في كفارة النذر قول آخر: أن عليه أغلظ الكفارة، وهي: عتق رقبة، ثم صيام شهرين متتابعين إن لم يجد، ثم إطعام ستين مسكيناً إن لم يستطع. وكلتا الروايتين صحيحة.

ومن قال: ما لي كله في سبيل الله، فهو كذلك، وهو قول ابن عمر، وقال سالم والقاسم بن محمد: يتصدق به على بعض بناته، وقيل: فيه كفارة يمين. وعن ابن المسيب: يتصدق بثله.

السَّبَقُ وَالرَّمْيُ

مَا يَجُوزُ الْمُسَابَقَةُ عَلَيْهِ بِمَوْضٍ

وقال سبحانه: ﴿إِنَّا ذَهَبْنَاهُ سَبْقًا﴾ [يوسف: ١٧].

٢١٢٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا سَبْقَ إِلَّا فِي خُفٍّ^(١) أَوْ نَصْلٍ^(٢) أَوْ حَافِرٍ^(٣)، (الخمس).

٢١٢٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَابَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْخَيْلِ فَأُرْسِلَتِ الَّتِي ضُمِّرَتْ^(٤) مِنْهَا، وَأَمَدَهَا الْحَفِيَاءُ إِلَى ثِنْيَةِ الْوَدَاعِ، وَالَّتِي لَمْ تُضْمَرْ أَمَدَهَا ثِنْيَةُ الْوَدَاعِ، إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ (ع).

قَالَ سُفْيَانُ: مِنَ الْحَفِيَاءِ إِلَى ثِنْيَةِ الْوَدَاعِ خَمْسَةُ أَمْثَالٍ أَوْ سِتَّةٌ، وَمِنْ ثِنْيَةِ الْوَدَاعِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ مِيلٌ (خ).

٢١٢٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَبَقَ بِالْخَيْلِ وَرَأَاهُنَّ (حَم).

وَفِي لَفْظٍ: سَبَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ وَأَعْطَى السَّابِقَ (حَم)^(٥).

٢١٢٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَبَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ، وَقَضَلَ الْقُرْحَ^(٦) فِي الْغَايَةِ (حَم، د).

(١) كناية عن الإبل.

(٢) النصل حديدة السهم، كناية عن الرمي.

(٣) كناية عن الخيل.

(٤) التضمير: تجهيز الخيل للسباق، فيذهب كثرة لحمها، ويخف للجرى.

(٥) في إسناده عبد الله بن عمر العمري، وهو ضعيف.

(٦) بالقاف مضمومة، وتشديد الراء، بعدها حاء مهملة: جمع قارح، وهو

ما كملت سِنُّهُ، كالبازل من الإبل.

٢١٢٨- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَاقَةٌ تُسَمَّى الْعَضْبَاءَ، وَكَانَتْ لَا تُسَبِّقُ، فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ عَلَى قَعُودٍ لَهُ فَسَبَّحَهَا، فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَقَالُوا: سَبَّحْتَ الْعَضْبَاءَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يَرْفَعَ شَيْئًا مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ» (خ، حم).

واتفق أهل العلم على إباحة المسابقة بالخيول والإبل، وعلى الأقدام^(١).

واتفقوا على أن المسابقة من غاية واحدة إلى غاية واحدة جائزة^(٢).

وأجمعوا على أن المسابقة بغير عوض جائزة^(٣).

وقال ابن حزم: لا أعلم خلافاً في إباحة أن يجعل السلطان أو الرجل شيئاً من ماله في الخيل خاصة. ولا أعلم خلافاً في إخراج أحد المتسابقين بالفرسين المتساويين من ماله شيئاً مسمى، فإن سبقه الآخر أخذه، وإن سبق هو أحرز ماله، وإن لم يفرم له الآخر شيئاً^(٤).

وأما إن أخرج كل المتسابقين عَوْضًا، فمن غلب أخذ الجميع، فهذا ممنوع بالاتفاق^(٥).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٥٤)، المغني (موسوعة الإجماع ٩٩٧/٢).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٥٤)، الموضح (الإقناع ١١٠١/٣).

(٣) شرح صحيح مسلم، فتح الباري (موسوعة الإجماع ٩٩٨/٢).

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٥٤). وانظر: مجموع الفتاوى (٢٢/٢٨).

(٥) شرح النووي، فتح الباري (موسوعة الإجماع ٩٩٨/٢).

المُحَلَّلُ وآدَابُ السَّبْقِ

وقال الحكيم سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْفَتْرُ وَالْمَيِّسُ وَالْأَصَابُ
وَالْأَرْلَمُ بِحَسِّنٍ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾﴾ [المائدة].

٢١٢٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْخَلَ
فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَسْبِقَ فَلَا بَأْسَ، وَمَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا
بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ آمِنٌ أَنْ يَسْبِقَ، فَهُوَ فِئَارٌ» (حم، د، هـ، بستد
ض).

٢١٣٠- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ:
«لَا جَلْبَ^(١) وَلَا جَنْبَ^(٢) يَوْمَ الرَّهَانِ» (د)^(٣).

وصورة المحلل المتفق عليها بين أهل العلم: أن يريد رجلان
أن يسبقا بفروسيهما، ويريدا أن يخرججا سبقين من غيرهما، فهذا
لا يجوز حتى يدخل بينهما مُحَلِّلًا، والمحللُ فرسٌ كفيٌّ
للفرسين، لا يأمنان أن يسبقهما: فجائز أن يخرج كل واحدٍ منهما
ما يتراضيان به من المال، ويجري المحلل بينهما، فإن سبق كان
ما أخرججا جميعًا له. وإن سبق أحدهما أخذ السابق ماله ومال
صاحبه، وإن أتيا مستويين لم يأخذ واحد منهما شيئاً من
صاحبه^(٤).

- (١) الجلب: أن تجلب الفرس في السباق فيحرك وراءه الشيء يستحث به فسبق.
(٢) الجنب: أن يجنب مع الفرس الذي سبق به فرساً آخر حتى إذا دنا تحرك
الراكب عن الفرس المجنوب، فسبق.
(٣) هو من رواية الحسن، عن عمران بن حصين، ولم يسمع منه.
(٤) الموضح (الإقناع ١١٠٣/٣).

الحث على الرمي

وقال ذو القوة المتين: ﴿وَأَعِذُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾
[الأنفال: ٦٠]، والقوة: الرمي.

٢١٣١- عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَفَرٍ مِنْ أَسْلَمَ يَتَضَلُّونَ بِالسُّوقِ، فَقَالَ: «ارْمُوا يَا بَنِي إِسْمَاعِيلَ، فَإِنْ أَبَاكُمْ كَانَ رَامِيًا، ارْمُوا وَأَنَا مَعَ بَنِي فُلَانٍ». قَالَ: فَأَمْسَكَ أَحَدُ الْفَرِيقَيْنِ بِأَيْدِيهِمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا لَكُمْ لَا تَرْمُونَ؟». قَالُوا: كَيْفَ نَرْمِي وَأَنْتَ مَعَهُمْ؟ فَقَالَ: «ارْمُوا، وَأَنَا مَعَكُمْ كُلُّكُمْ» (خ، حم).

٢١٣٢- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «﴿وَأَعِذُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾» أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِيَّ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِيَّ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِيَّ» (م، حم).

٢١٣٣- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ عَلِمَ الرَّمِيَّ، ثُمَّ تَرَكَهُ فَلَيْسَ مِنَّا» (م، حم).

واتفق العلماء على استحسان الرمي، وتعلّمه^(١).

النَّهْيُ عَنْ حَبْسِ الْبَهَائِمِ وَإِخْصَانِهَا
والتَّحْرِيشِ بَيْنَهَا وَوَسْمِهَا فِي الْوَجْهِ

وأخبر المولى سبحانه عن وعيد الشيطان لبني آدم في قوله: ﴿وَلَا مَرَكَهُمْ فَلْيُبْتِخِرْكُمْ أَذَانُ الْأَنْكَبُ وَلَا مَرَكَهُمْ فَلْيَغْيِرْكُمْ خَلْقُ أَفْو﴾ [النساء: ١١٩].

٢١٣٤- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «لَعَنَ مَنْ أَخَذَ شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا» (ق).

٢١٣٥- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ دَخَلَ دَارَ الْحَكَمِ بْنِ أَيُّوبَ، فَإِذَا قَوْمٌ قَدْ نَصَبُوا دَجَاجَةً يَرْمُونَهَا، فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُصْبَرَ^(١) الْبَهَائِمُ (ق).

٢١٣٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ إِيْخْصَاءِ الْخَيْلِ وَالْبَهَائِمِ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فِيهَا نَمَاءُ الْخَلْقِ (حم، بسند ض).

٢١٣٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّحْرِيشِ بَيْنَ الْبَهَائِمِ (د، ت بسند ض).

٢١٣٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جِمَارًا مَوْسُومَ الْوَجْهِ فَأَلْكَرَ ذَلِكَ، قَالَ: «فَوَاللَّهِ لَا أَسْمُهُ إِلَّا فِي أَفْصَى شَيْءٍ مِنَ الْوَجْهِ، وَأَمَرَ بِجِمَارِهِ فَكُوِيَ فِي جَاغِرَتَيْهِ^(٢)». فَهُوَ أَوَّلُ مَنْ كُوِيَ الْجَاغِرَتَيْنِ (م).

مَا يُسْتَحَبُّ وَيُكْرَهُ مِنَ الْخَيْلِ وَاخْتِيَارُ تَكْثِيرِ نَسْلِهَا

وقال سبحانه: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرْجَوْنَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ [النحل].

ومما زين للناس ما ذكره الله في قوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ﴾ [آل عمران: ١٤]، وأخبر سليمان عن حبه وعجبه: ﴿إِذْ عَرَضَ عَلَيْهِ بِالْعِيسَى الصَّنِيعَتُ لِيَلْبِأُ^(٣)﴾ [ص].

(١) أي: تُحبس البهيمة، ثم تُرمى وهي حية.
(٢) الجاغرتان: مضرب الحيوان يلذبه على فخذيه.

٢١٣٩- عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الْخَيْلِ الْأَذْهَمُ»^(١) «الْأَفْرَحُ»^(٢) «الْأَرْثَمُ»^(٣)، ثُمَّ الْمُحَجَّلُ طَلْقُ الْيُمَيْنِ^(٤)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَذْهَمَ فَكُمَيْتٌ^(٥) عَلَى هَذِهِ الشَّيْءِ (حم، ت، هـ)^(٦).

٢١٤٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُمْنُ الْخَيْلِ فِي شُقْرِهَا»^(٧) (حم، د، ت، وفيه مقال).

٢١٤١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ الشُّكَالَ مِنَ الْخَيْلِ، وَالشُّكَالُ أَنْ يَكُونَ الْفَرَسُ فِي رِجْلِهِ الْيُمْنَى بَيَاضٌ، وَفِي يَدَيْهِ الْيُسْرَى، أَوْ فِي يَدَيْهِ الْيُمْنَى وَفِي رِجْلِهِ الْيُسْرَى (م، د).

٢١٤٢- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أُهْدِيَتْ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ بَغْلَةً، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَنْزَيْتَنَا الْحُمْرَ عَلَى خَيْلِنَا فَجَاءَتْنَا بِمِثْلِ هَذِهِ، فَقَالَ: «إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ» (حم، د).

المُسَابَقَةُ عَلَى الْأَقْدَامِ وَالْمُصَارَعَةُ وَاللَّعِبُ بِالْحِرَابِ وَغَيْرُ ذَلِكَ
وقال سبحانه: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

وقال إخوة يوسف فيما أخبر الله عنهم: ﴿إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ﴾ [يوسف: ١٧].

(١) هو الشديد السواد.

(٢) هو في جبهته قُرْحَةٌ، وهي: بياض يسير في وسطها.

(٣) هو الذي في شفته العليا بياض.

(٤) أي: خالٍ مِنَ التَّحْجِيلِ.

(٥) هو الذي لونه أحمر يخالطه السواد.

(٦) في إسناده ابن لهيعة، من رواية عبد الله بن المبارك عنه.

(٧) هو الأحمر حمرة يحمر منها العُرف والذَّهْل.

٢١٤٣- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَابَقَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَبَقْتُهُ، فَلَبِثْتُ حَتَّى إِذَا أَرْهَقَنِي اللَّحْمُ سَابَقَنِي فَسَبَقَنِي، فَقَالَ: «هَذِهِ بَيْتُكَ» (حم، د).

٢١٤٤- وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ رُكَّانَةَ: أَنَّ رُكَّانَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَارَعَ النَّبِيَّ ﷺ، فَصَرَعه النَّبِيُّ ﷺ (د، بسند ض).

٢١٤٥- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ لَعِبَتِ الْحَبَشَةُ لِقُدُومِهِ بِحِرَابِهِمْ فَرَحًا بِذَلِكَ (ق).

تَحْرِيمُ الْقِمَارِ وَاللَّعِبِ بِالنَّرْدِ

وقال جل وعز: ﴿إِنَّمَا الْفَنَرُ وَالْيَمِيرُ وَالْأَصَابُ وَالْأَزْلَمُ وَبَعْضُ مَنَ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ [المائدة: ٩٠].

٢١٤٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى، فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أَقَامِرُكَ؛ فَلْيَتَصَدَّقْ» (ق).

٢١٤٧- وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَعِبَ بِالنَّرْدِ شِيرٍ فَكَأَنَّمَا صَبَغَ يَدَهُ فِي لَحْمٍ خَثِيرٍ وَدَمِهِ» (م، حم، د).

قال ابن تيمية: اللعب بالنرد حرام باتفاق، وإن لم يكن فيه عيوض^(١).

قال أبو محمد: كثير من الإجماعات التي يذكرها العلماء - ومن هذا - تُحَكَّى لاعتمادها على دليل لا تجوز مخالفته، فيكون مما يجب فيه الإجماع، ولو خالف فيه من خالف، لكن هذا الحديث

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٢/٢٥٣).

يحتمل الكراهة ويحتمل التحريم، وبالكراهة يقول أبو محمد ابن حزم.

واتفق المسلمون على تحريم الميسر، واتفقوا على أن المغالبات المشتملة على القمار من الميسر سواء كان بالشطرنج أو بالترد أو بالجوز أو بالكعاب أو البيض = من الميسر^(١).

آلة اللهو والغناء

وقال التميمي العليم سبحانه: ﴿أُولَئِكَ يَكْفِيهِمْ أَنَّا أُنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُدَلِّلُ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١].

٢١٤٨- عَنْ أَبِي عَامِرٍ أَوْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَّ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ» (خ معلقاً).

٢١٤٩- وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ فَلَمَّا انْصَرَفَ جَاءَتْ جَارِيَةٌ سَوْدَاءُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ أَنْ رَدَّكَ اللَّهُ صَالِحًا أَنْ أَضْرِبَ بَيْنَ يَدَيْكَ بِالْذُّفِّ، وَأَتَغْنَى. قَالَ لَهَا: «إِنْ كُنْتُ نَذَرْتُ فَاضْرِبِي، وَإِلَّا فَلَا» فَجَعَلَتْ تَضْرِبُ (حم، ت).

قال أبو محمد: الذُّفُّ من المعازف، وليس في تحريم شيء من المعازف حديثٌ يسلم من علة، وفي بعض أنواعها ما يقطع بإباحته، وأما الغناء بلا آلة فقد نقل الغزالي الاتفاق على حله، وإنما الخلاف فيما كان بالآلة كالكوبة (الطبل) والمزمار، وقد بالغ بعضهم في التحريم حتى جعلها من الكبائر أو القطعيّات المجمع

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٢٠/٣٢).

على تحريمها، وبالف آخرون في التحليل حتى كفروا من يُحرّم السَّماع^(١)؛ لأنه من تحريم الطّيّبات، والحامل على تقييح الغناء أنّه صار شعاراً وعادةً لأهل الفسق والمجون، فلا ريب أن شهوده مذموم شرعاً وفطرةً، لا سيما غناء اليوم، وأمّا الغناء الخالي من كلّ منكر، كأن تغني امرأة لزوجها وتضرب براحته أو أصابعها على زجاج أو معدن، أو ما يشبه ذلك من الآلات، فلا يقول بتحريمه منصف، وللشوكاني رسالةٌ في إبطال دعوى الإجماع على تحريم مطلق السَّماع، جمع فيها فأوعى^(٢).

(١) ألف أبو الفتح الغزالي في ذلك كتاباً سمّاه: بوارق الإلماح في تكفير من يُحرّم السَّماع.

(٢) موجودة ضمن كتابه: الفتح الربّاني من فتاوى الشوكاني (٥١٩٩/١٠). وهذه آخر تعلّيق في الكتاب، ومن التعلّيقات الهامشية المتعلقة بالمزو والشرح ونحوهما ما كتبه المراجع، وليس بالكثير، والله المستعان.

باب إلقاء السلام، وردّه

وقال الله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّبْتُمْ فَسَبِّحُوا بِأَحْسَنِ مِنهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ (٨٦) [النساء].

إلقاء السلام على من يتوضأ أو يغتسل

٢١٥٠- عَنْ أُمِّ هَانِيَةَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَغْتَسِلُ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ

(م).

قال أبو محمد: في هذا ردّ على من كره السلام على من يتوضأ في دورات المياه وغيرها، وهو ردّ على من كره السلام على المشتغل بالعلم من باب أولى، إلا إذا علم المسلم أن ذلك يشغل المسلم عليه.

هل يُسلم المرأة على نفسها؟

وقال سبحانه: ﴿فَسَلِّمُوا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُبَارَكَةً طَيِّبَةً﴾ [النور: ٦١].

٢١٥١- وأمرنا أن نقول في التشهد: «السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَىٰ عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ» (ق).

ثم إن السلام من الآداب، وتفصيله بموضع آخر، وإنما أردنا حسن الختام.

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ربنا إني دونته عند بيتك المحرم، فاجعل له حظوة في صدور الذين أوتوا العلم، ﴿رَبَّنَا وَقَبَّلْ دُعَاءَهُ﴾ [إبراهيم: ٤٠].

الفهرس

المفهرس

٥	مقدمة الطبعة الثانية
٧	مقدمة الطبعة الأولى
٢١	رموز التخریج
٢٣	العبادات
٢٤	المیاء
٢٤	طَهُورِيَّةُ مَاءِ الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ
٢٦	طَهَارَةُ الْمَاءِ الَّذِي تَوَضَّأَ بِهِ الْمُسْلِمُ
٢٦	النهي عن تقذیر المیاء
٢٧	حُكْمُ مَا بَقِيَ مِنْ طَهُورِ الْمَرَأَةِ
٢٨	حُكْمُ الْمَاءِ إِذَا لَاقَتْهُ النِّجَاسَةُ
٢٩	سُورُ الْيَمِّ
٣١	تطهير النجاسة
٣١	اِخْتِيَارُ الْعَدَدِ فِي التَّطْهِيرِ مِنْ وَثْقِ الْكَلْبِ
٣٢	دَمُ الْحَيْضِ يُصِيبُ الثَّوْبَ
٣٢	تَطْهِيرُ الْأَرْضِ النِّجِسَةِ بِصَبِّ الْمَاءِ
٣٣	تطهير الثعل بالثراب

- ٣٣ الرّشّ على بول الغلام إذا لم يطعم
- ٣٤ الرّخصة في بول ما يؤكل لحمه
- ٣٥ ما جاء في المذي
- ٣٦ ما جاء في المني
- ٣٦ ما ليس له دم سائل لا يتجسّ بالموت
- ٣٧ المسلم لا يتجسّ بالموت ولا بشيء انفصل منه
- ٣٧ التّهي عن الاثّفاع بجلود السباع
- ٣٨ تطهير الإهاب بالدباغ
- ٤٠ الأواني
- ٤٠ آنية الذهب والفضة
- ٤١ جواز التّضييب بيسير الفضة
- ٤١ استحباب تغطية الأواني
- ٤٢ آنية الكفار
- ٤٣ قضاء الحاجة
- ٤٣ آداب المتخلى
- ٤٤ الاستئثار للمتخلى في القضاء
- ٤٤ نهى المتخلى عن استقبال القبلة واستدبارها
- ٤٥ ما جاء في فعل ذلك بسائر
- البول قائماً

المسح

- ٤٦ وَجُوبُ التَّنَزُّهِ مِنَ الْبَوْلِ
- ٤٦ الاستجمارُ بالأحجارِ
- ٤٨ الاستنجاءُ بالماءِ
- ٤٩ وَجُوبُ تَقْدِيمِ الاستنجاءِ عَلَى الوُضُوءِ
- ٤٩ النهيُ عَنْ مَسِّ الذِّكْرِ بِالْيَمِينِ والاستجماءِ بِهَا
- ٤٩ الْحَثُّ عَلَى السُّوَاكِ
- ٥٠ السُّوَاكُ لِلصَّائِمِ
- ٥٠ سُنُّ الْفِطْرَةِ
- ٥١ الْخِتَانُ
- ٥٢ الْأَخْذُ مِنَ الشَّارِبِ وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ
- ٥٣ الْأَخْذُ مِنْ أَطْرَافِ اللَّحْيَةِ
- ٥٣ تَقْيِيرُ الشَّيْبِ بِالْحِثَاءِ وَالْكَتَمُ وَتَحْوِيمَا
مِنِ الْأَصْبَاغِ الْحَدِيثَةِ، وَكَرَاهَةُ السُّوَاكِ
- ٥٤ تَشْقِيرُ النِّسَاءِ حَوَاجِبَهُنَّ
- ٥٥ إِكْرَامُ شَعْرِ الرَّأْسِ وَتَوْفِيرُهُ وَتَرْجِيلُهُ
- ٥٥ النَّهْيُ عَنِ الْقَزَعِ
- ٥٦ الْاِكْتِحَالُ وَالْاِدِّهَانُ وَالتَّطْيِبُ
- ٥٧ إِزَالَةُ الشَّعْرِ بِالطَّلَاءِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْمُنِيلَاتِ
- ٥٨ الْوُضُوءُ
- ٥٨ النِّيَّةُ لِلْوُضُوءِ

- ٥٨ غَسْلُ الْيَدَيْنِ وَالِاسْتِنْشَاقُ بَعْدَ نَوْمِ اللَّيْلِ
- ٥٩ الْمَضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ
- ٦١ جَوَازُ تَأْخِيرِ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ بَعْدَ الْيَدَيْنِ
- ٦١ الْمُبَالَغَةُ فِي الْاسْتِنْشَاقِ
- ٦١ غَسْلُ اللُّحْيَةِ
- ٦٢ تَخْلِيلُ اللُّحْيَةِ
- ٦٣ مَا جَاءَ فِي تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ
- ٦٣ هَلْ يُسَنُّ تَكَرُّرُ مَسْحِ الرَّأْسِ؟ وَمَا جَاءَ فِي مَسْحِ الْأَذُنَيْنِ وَالْعُنُقِ
- ٦٥ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخِمَارِ
- ٦٦ مَا يَظْهَرُ مِنَ الرَّأْسِ غَالِيًا مِنَ الْعِمَامَةِ
- ٦٦ غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ
- ٦٨ التَّيَمُّنُ فِي الْوُضُوءِ
- ٦٨ الْوُضُوءُ مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا وَكَرَاهَةُ مَا جَاوَزَهَا
- ٧٠ مَا يَقُولُ إِذَا فَرَغَ مِنْ وُضُوئِهِ
- ٧٠ الْمُوَالَاةُ فِي الْوُضُوءِ
- ٧٠ الْمُعَاوَاةُ فِي الْوُضُوءِ
- ٧١ التَّشَتُّبُ بَعْدَ الْوُضُوءِ وَالْفُسْلُ
- ٧٢ تَجْدِيدُ الْوُضُوءِ

- ٧٣ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ
- ٧٤ الْمَسْحُ عَلَى الْمُوقَيْنِ وَعَلَى الْجُوزَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ وَالْخِمَارِ
- ٧٤ اشْتِرَاطُ الطَّهَارَةِ قَبْلَ اللَّبْسِ، وَمَتَى يَخْلَعُ الْخُفَّ
- ٧٥ مُدَّةُ الْمَسْحِ
- ٧٦ مَسْحُ ظَاهِرِ الْخُفِّ دُونَ بَاطِنِهِ
- ٧٨ تَوَاقُضُ الْوُضُوءِ
- ٨٧ الْوُضُوءُ بِالْخَارِجِ مِنَ السَّبِيلِ
- ٧٩ هَلْ يَتَوَضَّأُ لِلْخَارِجِ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ؟
- ٧٩ الْوُضُوءُ مِنَ النَّوْمِ
- ٨٠ لَمَسُ الْمَرْأَةِ
- ٨١ حُكْمُ مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ
- ٨٢ الْوُضُوءُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ
- ٨٢ مَنْ شَكَّ فِي الْحَدَثِ أَوْ كَانَ مُوسِسًا
- ٨٣ الْوُضُوءُ لِمَسِّ الْمُصْحَفِ
- ٨٣ الْوُضُوءُ لِلطَّوَافِ
- ٨٤ فَضْلُ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ
- ٨٤ اسْتِحْبَابُ الطَّهَارَةِ لِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ
- ٨٥ الرُّخْصَةُ فِي تَرْكِهِ
- ٨٥ اسْتِحْبَابُ الْوُضُوءِ لِمَنْ أَرَادَ النَّوْمَ

- ٨٦ استنجاب الوضوء للجنب لأجل الأكل والشرب والمعاودة
وجواز تركه
- ٨٦ رطوبات فرج المرأة
- ٨٧ الغسل من المني
- ٨٨ إيجاب الغسل من التقاء الختاتين ونسخ الرخصة فيه
- ٨٩ من احتلم ولم يجد بطلاً أو العكس من الرجال أو النساء
- ٨٩ اغتسال الكافر إذا أسلم
- ٩٠ الغسل من الحيض
- ٩١ قراءة القرآن والذكر للحائض والجنب
- ٩٢ اجتياز الجنب والحائض في المسجد للحاجة
- ٩٣ هل يجرى الجنب إذا عاود الجماعة غسل واحد؟
- ٩٣ غسل الجمعة
- ٩٥ الاغتسالات المستحبة
- ٩٥ الغسل من غسل الميت
- ٩٥ الغسل للإحرام وللوقوف بعرفة ودخول مكة
- ٩٦ هل تغتسل المستحاضة لكل صلاة؟
- ٩٧ المعنى عليه إذا أفاق
- ٩٨ صفة الغسل
- ٩٩ ما جاء في نقض الشعر لغسل الحيض
- ١٠٠ الاقتصاد في الماء للظهر

- ١٠١ الاستتار للمغتسل ما لم يكن وحده
- ١٠٣ التيمم
- ١٠٣ تيمم الجنب للصلاة إذا لم يجد ماء
- ١٠٤ تيمم الجنب للمجرح
- ١٠٤ الجنب يتيمم لخوف البرد
- ١٠٥ من وجد ما يكفي بغض طهارته يستعمله
- ١٠٦ هل يتعين التراب للتيمم دون بقية الجامدات؟
- ١٠٦ صفة التيمم
- ١٠٧ من صلى يتيمم، ثم وجد الماء في الوقت
- ١٠٨ هل يتطل التيمم بحضور الماء؟
- ١٠٩ الصلاة بغير ماء ولا تيمم عند الضرورة
- ١١٠ الحيض والاستحاضة
- ١١٠ المعتادة إذا استحيضت تبني على قدر عاديها
- ١١١ العمل بالتعيز
- ١١٢ الصفرة والكدرة بعد العادة
- ١١٣ وضوء المستحاضة لكل صلاة
- ١١٤ تحريم وطء الحائض في الفرج وما يباح منها
- ١١٥ كفارة من أتى حائضاً
- ١١٥ الحائض لا تصوم ولا تصلي وتكفي الصوم دون الصلاة

- ١١٦ وَطءُ الْمُسْتَحَاضَةِ
- ١١٧ هَلْ تُمْتَعُ الْحَائِضُ مِنَ اللَّبَثِ بِالمَسْجِدِ ؟
- ١١٩ النَّقَاسُ
- ١١٩ أَكْثَرُ النَّقَاسِ
- ١٢٠ سُقُوطُ الصَّلَاةِ عَنِ النَّقَسَاءِ
- ١٢١ الصَّلَاةُ
- ١٢١ قِتَالُ تَارِكِهَا
- ١٢٢ حُجَّةُ مَنْ كَفَرَ تَارِكَ الصَّلَاةِ
- ١٢٢ حُجَّةُ مَنْ لَمْ يُكْفَرْ تَارِكَ الصَّلَاةِ
- ١٢٣ أَمْرُ الصَّبِيِّ بِالصَّلَاةِ تَمْرِينًا لَا وَجُوبًا
- ١٢٤ الْكَافِرُ إِذَا أَسْلَمَ لَمْ يَقْضِ الصَّلَاةَ
- ١٢٦ الْمَوَاقِيتُ
- ١٢٦ مَوَاقِيتُ الصَّلَاةِ
- ١٢٦ وَقْتُ الظُّهْرِ وَسَائِرُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ
- ١٢٨ تَعْجِيلُهَا وَتَأْخِيرُهَا فِي شِدَّةِ الْحَرِّ
- ١٢٨ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ وَآخِرُهُ فِي الْإِخْتِيَارِ وَالضَّرُورَةِ
- ١٢٩ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِهَا وَتَأْكِيدِهِ مَعَ الْغَيْمِ
- ١٣٠ الصَّلَاةُ الْوَسْطَى
- ١٣١ وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ

- ١٣٢ الترغيب في الركعتين قبل المغرب
- ١٣٣ البدء بالطعام إذا حضر عند الإقامة
- ١٣٤ وقت صلاة العشاء، وفضل تأخيرها مع مراعاة حال المصلين
- ١٣٥ كراهية النوم قبلها والسمر بعدها إلا في خير
- ١٣٦ وقت صلاة الفجر وما جاء في التغليس بها والإسفار
- ١٣٨ من أدرك بعض الصلاة في الوقت فإنه يتمها وجوب المحافظة على الوقت
- ١٣٩ قضاء الفوائت
- ١٤١ من نسي صلاة أو نام أو غفل عنها كيف تقضى الفوائت ؟
- ١٤٤ الأذان
- ١٤٤ فرضه وفضله
- ١٤٦ صفة الأذان
- ١٤٨ رفع الصوت بالأذان
- ١٤٩ المؤذن يجعل أصبعيه في أذنيه ويثبّت عند الحيلة ولا يستدير
- ١٥٠ الأذان في أول الوقت، وتقديمه عليه في الفجر خاصة
- ١٥١ ما يقول عند سماع الأذان وتعد الأذان
- ١٥٢ النهي عن أخذ الأجرة على الأذان

- ١٥٣ الاكضاء بأذان واحد لمن يجمع صلاتين
- ١٥٣ هل على النساء أذان وإقامة ؟
- ١٥٤ ستر العورة في الصلاة وغيرها
- ١٥٤ بيان العورة وحدها
- ١٥٤ هل الفخذ عورة ؟
- ١٥٦ من لم ير الفخذ من العورة، وقال: هي السوانان فقط
- ١٥٦ السرة والركبة ليستا من العورة
- ١٥٧ عورة المرأة
- ١٥٨ اللباس
- ١٥٨ تحريم لبس الحرير والذهب على الرجال في الصلاة وغيرها
- ١٥٩ افتراش الحرير كلبسه
- ١٦٠ إباحة يسير ذلك كالعلم والرقعة
- ١٦١ لبس الحرير للمريض
- ١٦١ نهى الرجال عن المعصفر وما جاء في الأحمر
- ١٦١ لبس الأبيض والأسود والأخضر والمزعفر والملونات
- ١٦٣ حكم ما فيه صليب أو صورة من الثياب والبسط والشور
- ١٦٣ النهي عن التصوير
- ١٦٣ لبس القميص والعمامة والسراويل
- ١٦٤ التجميل من غير خيلاء

- ١٦٤ لِبَاسُ الشَّهْرَةِ
- ١٦٥ جَرَّ الْإِزَارِ
- ١٦٦ نَهْيُ الْمَرْأَةِ أَنْ تَلْبَسَ مَا يَصِفُ بَدَنَهَا
- ١٦٦ الْمَرْأَةُ وَالرَّجُلُ لَا يَلْبَسُ أَحَدُهُمَا لِبَاسَ الْآخَرِ
- ١٦٧ التَّيَاسُنُ فِي اللَّبَسِ
- ١٦٧ النَّهْيُ عَنْ تَجْرِيدِ الْمَنْكِيِّينَ فِي الصَّلَاةِ
- ١٦٨ جَوَازُ الصَّلَاةِ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ
- ١٦٨ النَّهْيُ عَنْ اشْتِحَالِ الصَّمَاءِ
- ١٦٩ السُّدُلُ وَالتَّلْتِمُ فِي الصَّلَاةِ
- ١٦٩ حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبِ الْحَرِيرِ
- ١٧٠ حَمْلُ الْمُحْدِثِ فِي الصَّلَاةِ وَمَا شَكَّ فِي تَجَاسُّتِهِ
- ١٧٠ الصَّلَاةُ فِي التَّمْلِينِ
- ١٧١ الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ
- ١٧١ الْمَوَاضِعُ الْمَنْهِيَّةُ عَنْهَا
- ١٧٣ الصَّلَاةُ فِي الْكَعْبَةِ
- ١٧٤ الصَّلَاةُ فِي السَّفِينَةِ وَالطَّائِرَةِ
- ١٧٤ صَلَاةُ الْفَرَضِ عَلَى الرَّاحِلَةِ لِعُنُرٍ
- ١٧٥ النَّهْيُ عَنْ اخْتِادِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ
- ١٧٥ بِنَاءُ الْمَسَاجِدِ وَتَطْيِيبُهَا وَتَنْظِيفُهَا وَصِيَانَتُهَا مِنَ الرُّوَالِحِ الْكَرْبَةِ

- ١٧٦ مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَإِذَا خَرَجَ مِنْهُ
- ١٧٦ تَشْيِيدُ الْمَسَاجِدِ
- ١٧٧ مَا تُصَانُ عَنْهُ الْمَسَاجِدُ وَمَا أُبِيحَ فِيهَا
- ١٧٩ لَا يُشْفَلُ الْمُصَلِّي بِصَوْتٍ وَلَا صَوْرَةٍ
- ١٧٩ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ لِدُنْيَا وَلَا لِغَيْرِهَا إِلَّا لِعُذْرٍ
- ١٨١ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ
- ١٨٢ حُجَّةٌ مَنْ يَرَى أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْبَعِيدِ عَنِ الْكَعْبَةِ إِصَابَةُ الْجِهَةِ
- ١٨٣ الْمِخْرَابُ فِي الْمَسْجِدِ
- ١٨٣ تَرْكُ الْقِبْلَةِ لِلْخَوْفِ
- ١٨٤ تَطْلُوعُ الْمَسَافِرِ عَلَى مَرْكُوبِهِ دَابَّةً أَوْ سَيَّارَةً أَوْ عِلَّارَةً حَيْثُ كَانَ
- ١٨٦ صِفَةُ الصَّلَاةِ
- ١٨٦ فَرَضُ افْتِتَاحِهَا بِالتَّكْبِيرِ
- ١٨٧ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيِ الْإِمَامِ زَجَاجٌ يُرِيهِ مَا وَرَاءَهُ
- ١٨٧ لَا يَكْبُرُ الْإِمَامُ حَتَّى يَسُوِيَ الصَّفُوفَ
- ١٨٧ صِفَةُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ
- ١٨٨ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَمِينِ عَلَى الشِّمَالِ
- ١٩٠ النُّهْيُ عَنْ رَفْعِ الْبَصَرِ فِي الصَّلَاةِ

- ١٩٠ ذِكْرُ الاسْتِفْتَا حَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ
- ١٩٢ التَّحَوُّذُ لِلْقِرَاءَةِ
- ١٩٣ قِرَاءَةُ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾
- ١٩٣ هَلْ هِيَ مِنَ الْفَاتِحَةِ وَأَوَّلُ السُّورِ ؟
- ١٩٤ وَجُوبُ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ
- ١٩٦ إِنْصَاتُ الْمَأْمُومِ لِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ
- ١٩٧ التَّأْمِينُ وَمَدَّةُ الصَّوْتِ بِهِ
- ١٩٨ حُكْمُ مَنْ لَمْ يُحْسِنْ قَرْضَ الْقِرَاءَةِ
- ١٩٨ قِرَاءَةُ السُّورَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأُولَيَيْنِ
- ١٩٨ هَلْ تُسَنُّ قِرَاءَتُهَا فِي الْآخِرَتَيْنِ ؟
- ١٩٩ جَوَابُ تَكَرَّرِ السُّورَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ
- ١٩٩ قِرَاءَةُ بَعْضِ سُورَةٍ
- ١٩٩ مَا وَرَدَ فِي قِرَاءَتِهِ ﷺ فِي الصَّلَوَاتِ
- ٢٠١ التَّجَوُّزُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ أَحْيَانًا
- ٢٠٢ مَا جَاءَ فِي السُّكُوتَيْنِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ وَبَعْدَهَا
- ٢٠٢ التَّكْبِيرُ لِلرُّكُوعِ وَالسَّجُودِ وَالرَّفْعِ
- ٢٠٢ تَبْلِيغُ بَعْضِ الْمَأْمُومِينَ التَّكْبِيرَ
- ٢٠٢ صِفَةُ الرُّكُوعِ
- ٢٠٣ الذِّكْرُ فِي الرُّكُوعِ وَالسَّجُودِ

- ٢٠٤ النُّهْيُ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ
- ٢٠٥ مَا يَقُولُ فِي رَفْعِهِ مِنَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَ انْتِهَائِهِ
- ٢٠٦ صِفَةُ السُّجُودِ
- ٢٠٧ أَغْضَاءُ السُّجُودِ
- ٢٠٨ الْجِلْسَةُ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ وَمَا يَقُولُ فِيهَا
- ٢٠٩ الطَّمَأِينَةُ فِي الصَّلَاةِ حِينَ عَدَمِ الْخَوْفِ
- ٢١٠ صِفَةُ التَّهَوُّضِ إِلَى الثَّانِيَةِ وَالرَّابِعَةِ
- ٢١٠ افْتِتَاحُ الثَّانِيَةِ بِالْقِرَاءَةِ مِنْ غَيْرِ سَكُوتٍ
- ٢١٠ الْأَمْرُ بِالتَّشْهَدِ الْأَوَّلِ وَسُقُوطُهُ بِالسُّهُوِّ
- ٢١١ صِفَةُ الْجُلُوسِ فِي التَّشْهَدِ وَمَا جَاءَ فِيهِ الْإِقْعَاءُ
- ٢١٢ صِفَةُ التَّشْهَدِ
- ٢١٤ قَبْضُ أَصَابِعِ الْيَمَنِ وَرَفْعُ السَّبَابَةِ
- ٢١٥ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
- ٢١٦ الْمُرَادُ بِـ (الْأَلِ)
- ٢١٦ مَا يَدْعُو بِهِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ
- ٢١٧ الْخُرُوجُ مِنَ الصَّلَاةِ بِالسَّلَامِ
- ٢١٨ التَّسْلِيمُ بِوَاحِدَةٍ
- ٢١٩ كَوْنُ السَّلَامِ قَرِيبَةً
- ٢١٩ الدَّعَاءُ وَالذِّكْرُ دُبُرَ الصَّلَاةِ

- ٢٢١ صِفَةُ تَوَجُّهِ الْإِمَامِ وَكَيْفِهِ وَانْصِرَافِهِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ
- ٢٢٢ الْجَهْرُ بِالذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ
- ٢٢٢ انْصِرَافُ النِّسَاءِ بَعْدَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الرِّجَالِ
- ٢٢٢ عَقْدُ التَّسْبِيحِ بِالْيَدِ
- ٢٢٣ التَّسْبِيحُ بِالْمِسْبَحَةِ
- ٢٢٤ مَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ وَمَا يُكْرَهُ وَيَتَّحُ فِيهَا
- ٢٢٤ النَّهْيُ عَنِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ
- ٢٢٥ مَنْ اعْتَدَى فِي دُعَائِهِ فِي الصَّلَاةِ جَاهِلًا لَمْ تَبْطُلْ
- ٢٢٥ مَا جَاءَ فِي النُّحْتَةِ وَالتَّفْنِخِ فِي الصَّلَاةِ
- ٢٢٦ الْبُكَاءُ فِي الصَّلَاةِ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى
- ٢٢٦ حَمْدُ اللَّهِ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ الْعَطَاسِ أَوْ حُدُوثِ نِعْمَةٍ
- ٢٢٧ مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ يُسَبِّحُ وَالْمَرْأَةُ تُصَفِّقُ
- ٢٢٨ الْفَتْحُ عَلَى الْإِمَامِ
- ٢٢٨ الدُّعَاءُ وَالذِّكْرُ فِي الصَّلَاةِ رَغْبًا وَرَهْبًا
- ٢٢٩ الْإِشَارَةُ فِي الصَّلَاةِ لِلْحَاجَةِ وَرَدِّ السَّلَامِ
- ٢٢٩ كَرَاهَةُ الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ
- ٢٣٠ النَّهْيُ عَنِ تَشْيِيطِ الْأَصَابِعِ وَالتَّخَصُّرِ
- ٢٣٠ مَا جَاءَ فِي مَسْحِ الْحَصَى وَتَسْوِيَتِهِ
- ٢٣١ النَّهْيُ عَنِ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَهُوَ مَعْقُوفُ الشَّعْرِ

- ٢٣١ النهي عن تنخم المصلي قبل وجهه أو عن يمينه
- ٢٣١ قتل الحيّة والعقرب في الصلاة
- ٢٣٢ المشي البسير فيها لحاجة
- ٢٣٢ عمل القلب لا يطيل الصلاة وإن طال
- ٢٣٣ القنوت في المكتوبة عند النوازل
- ٢٣٤ السترة والدثوة منها
- ٢٣٦ دفع المار بين يدي المصلي
- ٢٣٧ إثم المار بين يدي المصلي
- ٢٣٧ من صلى وبين يديه امرأته
- ٢٣٧ ما يقطع الصلاة بمروره
- ٢٣٨ مرور الإنسان والدابة بين الصلوف
- ٢٣٩ صلاة التطوع
- ٢٣٩ سنن الصلاة الرأية المؤكدة
- ٢٤٠ الصلاة قبل العصر
- ٢٤٠ المحافظة على ركعتي الفجر وتخفيفهما، وقدر الدنيا
- ٢٤٤ الاضطجاع بعدهما
- ٢٤٧ قضاؤهما
- ٢٤٣ بعض ما ورد في الوتر
- ٢٤٣ جوازها على الراحلة كالبعير والسيارة وغيرهما

- ٢٤٤ الوِثْرُ بِرُكْعَةٍ بَعْدَ الشُّفْعِ وَالصَّلَاةُ مَثْنِي مَثْنِي
- ٢٤٤ الوِثْرُ بِثَلَاثٍ وَخَمْسٍ وَمِثْعٍ وَتِسْعٍ
- ٢٤٦ وَقْتُ صَلَاةِ الْوِثْرِ وَالْفِرَاةُ فِيهَا
- ٢٤٧ دُعَاءُ الْقُنُوتِ
- ٢٤٨ لَا وَثْرَانَ فِي لَيْلَةٍ وَخَتَمَ صَلَاةَ اللَّيْلِ بِالْوِثْرِ
- ٢٤٨ قَضَاءُ مَا يَقُوتُ مِنَ الْوِثْرِ وَالسَّنَنِ الرَّائِيَةِ وَالْأَوْدَاكِ
- ٢٤٩ صَلَاةُ التَّرَاوِيحِ
- ٢٥١ الصَّلَاةُ بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ
- ٢٥١ قِيَامُ اللَّيْلِ
- ٢٥٢ صَلَاةُ الضُّحَى
- ٢٥٣ رُكْعَتَا الْمَسْجِدِ
- ٢٥٤ الصَّلَاةُ عَقِيبَ الطَّهَوْرِ
- ٢٥٤ صَلَاةُ الْأَسْتِخَارَةِ
- ٢٥٥ مَا جَاءَ فِي طُولِ الْقِيَامِ وَكَثْرَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ
- ٢٥٦ فَضْلُ الصَّلَاةِ فِي الْبُيُوتِ
- ٢٥٦ التَّنْفُلُ جَالِسًا وَمُضْطَجِعًا وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْقِيَامِ وَالْجُلُوسِ
- ٢٥٧ فِي الرُّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ
- ٢٥٧ الْجُلُوسُ مَرْتَبَعًا
- ٢٥٧ النَّهْيُ عَنِ التَّنْفُلِ بَعْدَ الْإِقَامَةِ
- ٢٥٨ أَوْقَاتُ النَّهْيِ عَنِ التَّنْفُلِ

- ٢٥٩ هل تُعادُ الجماعةُ في وقتِ التَّهَيُّ؟
- ٢٦٠ صلاةُ ركعتي الطُّوافِ في أيِّ وقتٍ
- ٢٦٢ سُجُودُ التَّلَاوَةِ
- ٢٦٢ مَوَاضِعُ السُّجُودِ فِي سُورَةِ الْحَجِّ وَص وَالْمُفَصَّلِ
- ٢٦٣ اسْتِحْبَابُ سُجُودِ الْمُسْتَمِيعِ إِذَا سَجَدَ الثَّالِي
- ٢٦٤ مَا يَقُولُ فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ
- ٢٦٦ سَجْدَةُ الشُّكْرِ
- ٢٦٨ سُجُودُ السُّهُوِ
- ٢٦٨ مَا جَاءَ فِيْمَنْ سَلَّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ
- ٢٦٩ مَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ
- ٢٧١ مَنْ نَسِيَ الشَّهَادَةَ الْأُولَى حَتَّى اسْتَمَّ قَائِمًا لَمْ يَرْجِعْ
- ٢٧١ مَنْ صَلَّى الرَّبَاعِيَّةَ خَمْسًا
- ٢٧٢ هل يشهد لسُجُودِ السُّهُوِ بَعْدَ السَّلَامِ؟
- ٢٧٢ مَنْ نَسِيَ صَلَاةً لَا يَذَرِي مَا هِيَ
- ٢٧٣ مَنْ تَذَكَّرَ صَلَاةً وَهُوَ فِي صَلَاةٍ
- ٢٧٤ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ
- ٢٧٤ الْحَثُّ عَلَيْهَا وَقَضَائُهَا
- ٢٧٧ فَضْلُ الصَّلَاةِ فِي الْفَلَاةِ
- ٢٧٧ حُضُورُ النِّسَاءِ إِقَامَتِهَا فِي الْمَسَاجِدِ وَفَضْلُ صَلَاتَيْهِمَا فِي
- بُيُوتِهِنَّ

- ٢٧٨ فَضْلُ الْمَسْجِدِ الْأَبْعَدِ وَالْجَمْعِ الْكَثِيرِ
- ٢٧٨ السَّغْيُ إِلَى الْمَسْجِدِ بِالسَّكِينَةِ
- ٢٧٩ مَا يُؤَمَّرُ بِهِ الْإِمَامُ مِنَ التَّخْفِيفِ
- ٢٧٩ إِطَالَةُ الْإِمَامِ الرَّكْعَةَ الْأُولَى
- ٢٨٠ هَلْ يَنْتَظِرُ الْإِمَامُ مَنْ أَرَادَ إِدْرَاكَ الرَّكْعَةِ ؟
- ٢٨٠ وَجُوبُ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ وَالنَّهْيُ عَنْ مُسَابَقَتِهِ
- ٢٨١ اتِّعَاقُ الْجَمَاعَةِ بِاثْنَيْنِ أَحَدُهُمَا صَبِيٌّ أَوْ امْرَأَةٌ
- ٢٨٢ انْفِرَادُ الْمَأْمُومِ لِعُذْرِ
- ٢٨٢ اتِّتِقَالَ الْمُتَفَرِّدِ إِمَامًا
- ٢٨٢ الْإِمَامُ يَصِيرُ مَأْمُومًا
- ٢٨٢ الْجَمَاعَةُ بَعْدَ الْجَمَاعَةِ لِمَنْ فَاتَتْهُ
- ٢٨٣ تَعَدُّدُ الْجَمَاعَةِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ
- ٢٨٣ الْمَسْبُوقُ يَدْخُلُ مَعَ الْإِمَامِ عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ
- ٢٨٥ مَنْ صَلَّى ثُمَّ أَذْرَكَ جَمَاعَةً فَلْيُصَلِّهَا مَعَهُمْ نَافِلَةً فِيهِ
- ٢٨٥ الْعُذْرُ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ
- ٢٨٧ الْإِمَامَةُ، وَصِفَةُ الْأَيْمَةِ، وَمَنْ أَحَقَّ بِالْإِمَامَةِ ؟
- ٢٨٨ إِمَامَةُ الزَّائِرِ
- ٢٨٨ إِمَامَةُ الْأَعْمَى وَالْعَبْدِ وَالْمَوْلَى وَالصَّبِيِّ
- ٢٨٩ إِمَامَةُ الْمَرَأَةِ وَالْأَعْرَابِيِّ وَإِمَامَةُ الْفَاجِرِ لِلْمُؤْمِنِ

- ٢٩١ اقتداء المقيم بالمسافر والعكس
- ٢٩٢ هل يقتلوي المفترض بالمتنفل؟
- ٢٩٢ اقتداء الجالس بالقائم
- ٢٩٣ صلاة المأموم جالساً لجلوس الإمام
- ٢٩٣ الصلاة مع الإمام وهو بعيد إذا كان يسمع صلاته
- ٢٩٣ ما فعله الإمام خطأ لا ينعيل صلاة المأموم
- ٢٩٤ إذا ذكر الإمام أنه محدث أو أحدث في الصلاة
- ٢٩٤ وقوف الواحد عن يمين الإمام وقوف الاثنين فصاعداً خلفه
- ٢٩٥ موضع أولي الأختلام والنهي من الإمام
- ٢٩٦ موقف الصبيان والنساء من الرجال
- ٢٩٦ صلاة الرجل فإذا خلف الصف
- ٢٩٧ الحث على تسوية الصفوف ورصتها وسد خللها
- ٢٩٩ فضل الجانب الأيمن من الصف
- ٢٩٩ هل يأخذ القوم مصافهم قبل الإمام؟
- ٣٠٠ حكم الصلاة بين السواري
- ٣٠١ وقوف الإمام أعلى من المأموم وبالعكس
- ٣٠٢ الحائل بين الإمام والمأموم
- ٣٠٢ ملازمة بقعة بعينها من المسجد
- ٣٠٣ هل يكره التطوع في موضع الفريضة ■

- ٣٠٤ صَلَاةُ الْمَرِيضِ
- ٣٠٤ صَلَاةُ الْمُسَافِرِ
- ٣٠٦ الرُّدُّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِذَا خَرَجَ نَهَارًا لَمْ يَقْصُرْ إِلَى اللَّيْلِ
- ٣٠٦ مَنْ دَخَلَ بَلَدًا فَتَوَيَّ الإِقَامَةَ فِيهِ أَرْبَعًا أَوْ أَكْثَرَ
- ٣٠٦ مَنْ أَقَامَ لِحَاجَةٍ لَا يَذُرِي مَتَى يَقْضِيهَا
- ٣٠٧ مَنْ اجْتَازَ فِي بَلَدٍ فَتَزَوَّجَ فِيهِ أَوْ لَهُ فِيهِ زَوْجَةٌ
- ٣٠٩ الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ
- ٣٠٩ جَوَازُهُ فِي السَّفَرِ فِي وَقْتِ إِحْدَاهُمَا
- ٣١٠ جَمْعُ الْمُقِيمِ لِمَطَرٍ أَوْ غَيْرِهِ
- ٣١١ الْجَمْعُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَطَوُّعٍ بَيْنَهُمَا
- ٣١٣ الْجُمُعَةُ
- ٣١٣ التَّغْلِيظُ فِي تَرْكِهَا
- ٣١٥ التَّجَمُّلُ لِلْجُمُعَةِ، وَقَصْدُهَا بِسَكِينَةٍ، وَالتَّكْبِيرُ، وَالدُّنُوُّ مِنْ الْإِمَامِ
- ٣١٦ فَضْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ
- ٣١٧ سَاعَةُ الْإِجَابَةِ فِيهَا
- ٣١٨ فَضْلُ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِ
- ٣١٨ النَّهْيُ عَنِ التَّخَطُّي إِلَّا لِحَاجَةٍ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ
- ٣١٩ التَّنْفُلُ قَبْلَ الْجُمُعَةِ وَصَلَاةُ رَكْعَتَي الْمَسْجِدِ
- ٣٢٠ التَّجْمِيعُ عِنْدَ الزَّوَالِ

- ٣٢١ تَسْلِيمُ الْإِمَامِ وَالتَّدَاءُ بَعْدَهُ
- ٣٢١ الْقِيَامُ فِي الْخُطْبَتَيْنِ وَأَدَابُهُمَا
- ٣٢٢ الْخُطْبَةُ بِسُورَةٍ أَوْ آيٍ مِنَ الْقُرْآنِ
- ٣٢٣ الْمَنْعُ مِنَ الْكَلَامِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ
- ٣٢٤ مَا يُقْرَأُ بِهِ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَفِي صَبْحِ يَوْمِهَا
- ٣٢٤ الصَّلَاةُ بَعْدَ الْجُمُعَةِ
- ٣٢٥ اجْتِمَاعُ الْعِيدِ وَالْجُمُعَةِ
- ٣٢٧ الْعِيدَانِ
- ٣٢٧ التَّجَمُّلُ لِلْعِيدِ وَكَرَاهَةُ حَمْلِ السَّلَاحِ فِيهِ
- ٣٢٧ التَّكْبِيرُ، وَالْخُرُوجُ مَاشِيًا، وَخُرُوجُ النِّسَاءِ، وَذِكْرُ اللَّهِ
- ٣٢٨ اسْتِحْبَابُ الْأَكْلِ قَبْلَ الْخُرُوجِ فِي الْفِطْرِ دُونَ الْأَضْحَى
- ٣٢٩ مُخَالَفَةُ الطَّرِيقِ فِي الْعِيدِ وَالتَّعْيِيدِ فِي الْجَامِعِ لِلْعُذْرِ
- ٣٣٠ وَقْتُ صَلَاةِ الْعِيدِ
- ٣٣٠ صَلَاةُ الْعِيدِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ وَمَا يُقْرَأُ فِيهَا
- ٣٣١ عَدَدُ التَّكْبِيرَاتِ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ
- ٣٣٢ هَلْ يُصَلَّى قَبْلَ الْعِيدِ أَوْ بَعْدَهَا؟
- ٣٣٢ خُطْبَةُ الْعِيدِ وَأَحْكَامُهَا
- ٣٣٣ هَلْ لِلْعِيدِ خُطْبَتَانِ؟
- ٣٣٤ وَعَظُ النَّاسِ يَوْمَ النُّحْرِ وَتَرْكِيضُهُمْ

٣٣٥	هلال العيد إذا غُم
٣٣٥	الحث على الذكر والطاعة في أيام العشر وأيام التشريق
٣٣٧	صلاة الخوف
٣٣٧	الأنواع المروية في صفتها
٣٣٧	صفة أخرى
٣٣٨	صفة أخرى
٣٣٨	الصلاة في شدة الخوف بالإيماء، وهل يجوز تأخيرها ؟
٣٤٠	صلاة الكسوف
٣٤٠	التدأؤها، وصفتها
٣٤٢	الجهر بالقراءة فيها
٣٤٢	الحث على الصدقة والاستغفار والذكر في الكسوف
٤٣٣	هل يُصلّى إذا وقعت زلزلة وتحوها ؟
٣٤٤	الاستسقاء
٣٤٤	صفة صلاة الاستسقاء، وهل لها خطبة ؟
٣٤٥	رفع اليدين وبعض ما ورد في الدعاء
٣٤٦	متى يحول الرداء، وكيف ؟
٣٤٧	بركة المطر
٣٤٧	الاستسقاء
٣٤٨	الجنائز

- ٣٤٨ حُبُّ لِقَاءِ اللَّهِ
- ٣٤٨ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ
- ٣٤٩ تَلْقِيقُ الْمُحْتَضَرِّ وَتَوَجُّيْهُهُ وَتَقْيِيزُ الْمَيِّتِ
- ٣٤٩ هَلْ تُقْرَأُ «يَس» عِنْدَهُ؟
- ٣٥٠ التَّعْجِيلُ بِقَضَاءِ دِينِ الْمَيِّتِ
- ٣٥٠ تَغْطِيَةُ الْمَيِّتِ وَالرَّخْصَةُ فِي تَقْيِيلِهِ
- ٣٥١ الرَّفْقُ بِهِ وَالسَّتْرُ عَلَيْهِ
- ٣٥١ غَسْلُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ
- ٣٥٢ لَا يُغَسَّلُ الشَّهِيدُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ
- ٣٥٣ صِفَةُ غَسْلِ الْمَيِّتِ
- ٣٥٤ الْكَفْنُ وَتَوَاتُعُهُ
- ٣٥٤ التَّكْفِينُ مِنْ مَالِ الْمَيِّتِ
- ٣٥٤ اسْتِحْبَابُ إِحْسَانِ الْكَفْنِ مِنْ غَيْرِ مُعَالَاةٍ
- ٣٥٥ صِفَةُ الْكَفْنِ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ
- ٣٥٧ تَطْيِيبُ بَدَنِ الْمَيِّتِ وَكَفَنُهُ إِلَّا الْمُحْرَمَ
- ٣٥٧ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ
- ٣٥٨ تَرْكُ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ
- ٣٥٩ الصَّلَاةُ عَلَى السَّقَطِ وَالطُّفْلِ
- ٣٦٠ تَرْكُ الْإِمَامِ الصَّلَاةَ عَلَى مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ

- ٣٦٠ الصلاة على من قُتل في حدٍّ
 ٣٦١ الصلاة على الغائب والميت المقبور
 ٣٦٢ فضل الصلاة على الميت
 ٣٦٣ انتفاع الميت بالجمع الكثير في الصلاة عليه
 ٣٦٣ ما جاء في النعي
 ٣٦٤ عدد تكبير صلاة الجنائز
 ٣٦٥ القراءة والصلاة على رسول الله ﷺ فيها
 ٣٦٦ ما ورد في الدعاء للميت
 ٣٦٧ أين يقف الإمام إذا صلى على المرأة أو الرجل ؟
 ٣٦٧ كيف يصنع إذا اجتمع أنواع من الأموات ؟
 ٣٦٨ الصلاة على الجنائز في المسجد
 ٣٦٨ ما روي في حمل الجنائز
 ٣٦٩ الإسراع بها من غير رمل
 ٣٦٩ المشي أمام الجنائز وما جاء في الركوب معها
 ٣٧٠ ما يكره مع الجنائز من نباح أو ناز
 ٣٧١ من اتبع الجنائز فلا يجلس حتى توضع
 ٣٧١ القيام للجنائز إذا مرت
 ٣٧٢ الدفن وأحكام القبور
 ٣٧٣ تعميق القبر واختيار اللحد على الشق

- ٣٧٤ مَا يُقَالُ حِينَ إِدْخَالِ الْمَيِّتِ، وَالْحَتَّى فِي الْقَبْرِ
 ٣٧٥ تُسَنِّمُ الْقَبْرَ، وَوَضْعُ عَلَامَةٍ عَلَيْهِ، وَتَسْوِيَتُهُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ
 ٣٧٥ مَنْ يَدْفِنُ الْمَرْأَةَ ؟
 ٣٧٦ آدَابُ الْجُلُوسِ فِي الْمَقْبَرَةِ وَالْمَشْيِ فِيهَا
 ٣٧٧ الدَّفْنُ لَيْلًا
 ٣٧٨ الدَّعَاءُ لِلْمَيِّتِ بَعْدَ دَفْنِهِ
 ٣٧٨ النَّهْيُ عَنِ اتِّخَاذِ الْمَسَاجِدِ وَالسَّرَجِ فِي الْمَقْبَرَةِ
 ٣٧٩ وَصُولُ ثَوَابِ قُرْبِ الْوَلَدِ الْمُهْدَاةِ إِلَى وَالِدِهِ الْمَيِّتِ
 ٣٧٩ تَعَزُّيَةُ الْمُصَابِ
 ٣٨٠ صَنْعُ الطَّعَامِ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ وَكَرَامَتُهُ مِنْهُمْ لِلنَّاسِ
 ٣٨١ الْبُكَاءُ عَلَى الْمَيِّتِ وَبَيَانُ الْمَكْرُوهِ مِنْهُ
 ٣٨٢ الْبُكَاءُ عَلَى الْمَرِيضِ
 ٣٨٢ النَّهْيُ عَنِ النِّيَاحَةِ وَالنَّدْبِ
 ٣٨٣ الْمَيِّتُ يُعَذِّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ؟
 ٣٨٤ الْكَفُّ عَنْ ذِكْرِ مَسَاوِي الْأَمْوَاتِ
 ٣٨٤ اسْتِحْبَابُ زِيَارَةِ الْقُبُورِ
 ٣٨٥ هَلْ تَحْرُمُ زِيَارَةُ الْمَرَأَةِ لِلْقَبْرِ ؟
 ٣٨٦ مَا يُقَالُ حِينَ زِيَارَةِ الْقُبُورِ
 ٣٨٦ نِيَشُ الْقَبْرَ وَنَقْلُهُ

- الزكاة ٣٨٧
- الْحَثَّ عَلَيْهَا وَالتَّشْدِيدَ فِي مَنَعِهَا ٣٨٧
- زَكَاةُ الْمَاشِيَةِ ٣٩٠
- لَا زَكَاةَ فِي الرِّقِيِّ وَالْخَيْلِ وَتَحْوِيهَا ٣٩٥
- زَكَاةُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ٣٩٦
- زَكَاةُ الزُّرْعِ وَالشَّعِيرِ ٣٩٨
- زَكَاةُ الْعَسَلِ ٤٠٢
- الرُّكَّازُ وَالْمَعْدِنُ ٤٠٣
- الْمُبَادَرَةُ إِلَى إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ ٤٠٤
- الدَّعَاءُ لِصَاحِبِ الزَّكَاةِ ٤٠٥
- مَنْ دَفَعَ صَدَقَتَهُ إِلَى مَنْ ظَنَّهُ مِنْ أَهْلِهَا وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا ٤٠٦
- بَرَاءَةُ صَاحِبِ الْمَالِ بِالْدَّفْعِ ٤٠٦
- وَسَمُ الْمَوَاضِي إِذَا تَنَوَّعتْ عِنْدَهُ ٤٠٧
- زَكَاةُ مَالِ الْيَتِيمِ ٤٠٨
- الْأَصْنَافُ الثَّمَانِيَةُ ٤٠٩
- الْفُقَرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ، وَحُكْمُ الْمَسْأَلَةِ ٤٠٩
- مَنْ تَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةُ ٤١١
- الْعَامِلُونَ عَلَيْهَا ٤١٢
- الْمَوْلَقَةُ قُلُوبُهُمْ ٤١٣

- ٤١٤ الصدقاتُ لفك الرقاب
- ٤١٤ الغارمون
- ٤١٥ الصَّرفُ في سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ
- ٤١٦ تحريمُ الصدقةِ على بني هاشم ومواليهم
- ٤١٨ نهْيُ الْمُتَصَدِّقِ أَنْ يَشْتَرِيَ مَا تُصَدَّقُ بِهِ
- ٤١٩ زكاةُ الفِطْرِ
- ٤٢٢ صدقة التطوع
- ٤٢٤ الصَّيَامُ
- ٤٢٥ مَا بَيَّنَّتْ بِهِ دُخُولُ الشَّهْرِ
- ٤٢٦ مَا جَاءَ فِي يَوْمِ الْعَيْمِ وَالشَّكِّ
- ٤٢٧ إِذَا رُئِيَ الْهَلَالُ فِي بَلَدٍ: هَلْ يَلْزَمُ بَقِيَّةَ الْبِلَادِ الصَّوْمُ ؟
- ٤٢٨ تَبَيَّنَتِ النَّيَّةُ مِنَ اللَّيْلِ
- ٤٢٩ الصَّيْبُ إِذَا أَطَاقَ، وَحُكْمُ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ فِي أَثْنَاءِ الشَّهْرِ أَوْ الْيَوْمِ
- ٤٣١ الْحِجَامَةُ فِي الصَّوْمِ
- ٤٣٢ حُكْمُ الْقِيءِ
- ٤٣٢ مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا
- ٤٣٣ التَّحْفِظُ مِنَ الْغِيَةِ وَاللَّغْوِ وَمَا يَقُولُ إِذَا شَرِبَ
- ٤٣٤ التَّرْحِيصُ فِي الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ لِمَنْ يَحْلِلُكَ إِرَائُهُ
- ٤٣٥ مَنْ أَصْبَحَ جُتْبًا وَهُوَ صَائِمٌ

- ٤٣٦ كَفَّارَةُ مَنْ أَفْسَدَ صَوْمَ رَمَضَانَ بِالْجَمَاعِ
- ٤٣٨ كَرَاهِيَةُ الْوَصَالِ
- ٤٣٩ دُعَاءُ الْإِفْطَارِ وَالْاسْتِجَابَةُ إِلَى تَعْجِيلِهِ وَتَأْخِيرِ السَّحُورِ
- ٤٣٩ الْأَمْرُ بِالسَّحُورِ
- ٤٤٢ الْفِطْرُ وَالصَّوْمُ فِي السَّفَرِ
- ٤٤٣ مَنْ أَفْطَرَ بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي الصَّوْمِ وَهُوَ مُسَافِرٌ
- ٤٤٤ جَوَازُ الْفِطْرِ إِذَا بَقِيَ فِي بَلَدٍ وَهُوَ عَلَى سَفَرٍ
- ٤٤٥ الْمَرِيضُ، وَالْكَبِيرُ، وَالْحَامِلُ، وَالْمُرْضِعُ
- ٤٤٦ قَضَاءُ رَمَضَانَ مُتَتَابِعًا وَمُتَفَرِّقًا وَتَأْخِيرُهُ إِلَى شَعْبَانَ
- ٤٤٨ صَوْمُ النَّذْرِ عَنِ الْمَيْتِ
- ٤٥٠ صَوْمُ التَّطَوُّعِ
- ٤٥٠ صَوْمُ سِتٍّ مِنْ شَوَالٍ
- ٤٥٠ صَوْمُ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ وَتَأْكِيدُ يَوْمِ عَرَفَةَ لِغَيْرِ الْحَاجِّ
- ٤٥٢ صَوْمُ الْمُحَرَّمِ وَعَاشُورَاءَ وَشَعْبَانَ
- ٤٥٤ الْحَثُّ عَلَى صَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ
- ٤٥٤ النَّهْيُ عَنِ أَفْرَادِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَيَوْمِ السَّبْتِ بِالصَّوْمِ
- ٤٥٥ فَضْلُ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَصَوْمُ يَوْمٍ وَفِطْرُ يَوْمٍ
- ٤٥٦ ذَمُّ مَنْ صَامَ الذَّهَرَ
- ٤٥٧ تَطَوُّعُ الْمُجَاهِدِ

- ٤٥٧ صَوْمُ التَّطَوُّعِ لَا يَلْزَمُ بِالشَّرْعِ
- ٤٥٨ النَّهْيُ عَنْ صَوْمِ الْعِيدَيْنِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيفِ
- ٤٦٠ الْإِعْتِكَافُ
- ٤٦٣ الْاجْتِهَادُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ وَفَضْلُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ
- ٤٦٧ هَلْ يُكْتَبُ لِلْحَائِضِ أَجْرُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ ؟
- ٤٦٨ الْمَنَاسِكُ
- ٤٦٨ ثُبُوتُ الْحَجِّ بِرُؤْيَيْهِ هِلَالِ ذِي الْحِجَّةِ
- ٤٦٨ ثَوَابُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ
- ٤٦٨ وَجُوبُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ
- ٤٧١ الْحَجُّ عَنِ الْكَبِيرِ الْعَاجِزِ وَالْمَيْتِ
- ٤٧٢ اِعْتِبَارُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ
- ٤٧٣ النَّهْيُ عَنْ سَفَرِ الْمَرْأَةِ لِلْحَجِّ أَوْ غَيْرِهِ إِلَّا بِمَحْرَمٍ إِلَّا إِنْ اضْطَرَّتْ وَأَمِنَتْ
- ٤٧٤ الْحُكْمُ إِذَا مَنَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنَ الْحَجِّ
- ٤٧٥ مَنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ وَلَمْ يَكُنْ حَجٌّ عَنْ نَفْسِهِ
- ٤٧٥ حَجُّ الصَّبِيَّانِ
- ٤٧٧ الْمَوَاقِيتُ
- ٤٧٩ دُخُولُ مَكَّةَ لِغَيْرِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ
- ٤٨٠ أَشْهُرُ الْحَجِّ
- ٤٨٠ جَوَازُ الْعُمْرَةِ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ

- ٤٨٢ العُمْرَةُ لِأَهْلِ مَكَّةَ
- ٤٨٢ مَا يَصْنَعُ مَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ
- ٤٨٤ الْأَشْتِرَاطُ فِي الْإِحْرَامِ لِلْمَرِيضِ
- ٤٨٤ التَّلْبِيَةُ وَصِفَتُهَا وَأَحْكَامُهَا
- ٤٨٦ الْفِرَاقُ وَالتَّمَتُّعُ وَالْإِفْرَادُ وَبَيَانُ أَفْضَلِهَا
- ٤٩٠ إِدْخَالُ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ
- ٤٩١ فَسَخُ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ
- ٤٩٢ مَا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ وَالْمُحْرِمَةُ مِنَ اللَّبَاسِ
- ٤٩٥ مَا يَصْنَعُ مَنْ أَحْرَمَ فِي قَيْصٍ وَتَحْوِهِ
- ٤٩٦ عَنْ أَخْذِ الشَّعْرِ إِلَّا لِعُذْرٍ وَعَنِ الطَّبِيبِ إِلَّا عِنْدَ الْإِحْرَامِ
- ٤٩٨ الْحِجَامَةُ لِلْمُحْرِمِ
- ٤٩٩ نِكَاحُ الْمُحْرِمِ وَحُكْمُ وَطْئِهِ
- ٥٠١ تَحْرِيمُ قَتْلِ الصَّيْدِ وَضَمَائِهِ بِمِثْلِهِ
- ٥٠٣ مَنَعَ الْمُحْرِمِ مِنْ أَكْلِ لَحْمِ الصَّيْدِ إِلَّا إِذَا لَمْ يُصَدِّ لِأَجْلِهِ
وَلَا أَعَانَ عَلَيْهِ
- ٥٠٥ صَيْدُ الْحَرَمِ وَشَجَرُهُ
- ٥٠٦ مَا يُقْتَلُ مِنَ الدَّوَابِّ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ
- ٥٠٧ تَفْصِيلُ مَكَّةَ عَلَى سَائِرِ الْبِلَادِ
- ٥٠٨ حَرَمُ الْمَدِينَةِ وَتَحْرِيمُ صَيْدِهِ وَشَجَرِهِ
- ٥١٠ صَيْدُ وَجْ

- ٥١٠ دُخُولُ مَكَّةَ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ
- ٥١٠ تَحْرِيمُ حَمْلِ السِّلَاحِ بِمَكَّةَ
- ٥١١ رَفْعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ رُؤْيَى الْبَيْتِ وَمَا يُقَالُ عِنْدَ ذَلِكَ
- ٥١١ طَوَافُ الْقُدُومِ وَالرَّمْلِ وَالِاضْطِبَاحُ فِيهِ
- ٥١٤ اسْتِلَامُ الْحَجَرِ وَتَقْيِيلُهُ، وَالتَّكْبِيرُ حِينَئِذٍ
- ٥١٥ اسْتِلَامُ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ
- ٥١٦ الطَّائِفُ يَجْعَلُ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَيَخْرُجُ فِي طَوَافِهِ عَنِ الْحِجْرِ
- ٥١٧ الطَّاهِرَةُ وَسَتْرُ الْعَوْرَةِ لِلطَّوَافِ
- ٥١٨ ذِكْرُ اللَّهِ فِي الطَّوَافِ
- ٥١٩ الطَّوَافُ رَاكِبًا لِمَنْذَرٍ
- ٥٢٠ رَكْعَتَا الطَّوَافِ وَالْقِرَاءَةُ فِيهِمَا وَاسْتِلَامُ الرُّكْنِ بَعْدَهُمَا
- ٥٢١ السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ
- ٥٢٤ لَا يَتَحَلَّلُ بَعْدَ الْعُمْرَةِ إِلَّا الْمُتَمَتِّعُ
- ٥٢٤ مَتَى يُحْرِمُ، وَمَتَى يَتَوَجَّهُ إِلَى مَنِى ؟
- ٥٢٥ الْوُفُوفُ بِعَرَفَةَ .. وَكُلُّ سَاعَةٍ
- ٥٢٦ الْإِكْثَارُ مِنَ الدَّعَاءِ يَوْمَهَا
- ٥٢٧ فَصْرُ خُطْبَتَيْهَا
- ٥٣٠ إِذَا كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ يَوْمَ جُمُعَةٍ ؟
- ٥٣٠ الدَّفْعُ إِلَى الْمَزْدَلِفَةِ وَمِنْهَا إِلَى مَنِى وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ

الشمس

- ٥٣٣ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ
- ٥٣٤ رَمَيْهَا قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ لِمَنْ شَاءَ مِنَ الطُّعَفَاءِ
- ٥٣٦ النَّحْرُ وَالْحَلْقُ وَالتَّقْصِيرُ
- ٥٣٩ الْإِفَاضَةُ مِنْ مَنَى لِلطَّوَافِ يَوْمَ النَّحْرِ
- ٥٤٠ تَقْدِيمُ النَّحْرِ وَالْحَلْقِ وَالرَّمْيِ وَالْإِفَاضَةِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ
- ٥٤١ اسْتِحْبَابُ الْخُطْبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ وَأَوْسَطَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ
- ٥٤٣ اكْتِفَاءُ الْقَارِنِ بِطَوَافٍ وَاحِدٍ وَسَعْيٍ وَاحِدٍ لِحَجَّتِهِ وَعُمْرَتِهِ
- ٥٤٤ الْمَيْيْتُ بِمَنَى لَيْلَى مَنَى
- ٥٤٥ رَمَى الْجِمَارِ وَالِدَعَاءُ عِنْدَهَا إِلَّا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ
- ٥٤٨ مَاءُ زَمْزَمَ
- ٥٤٩ التَّوْدِيعُ بِالطَّوَافِ
- ٥٥٠ الْحَائِضُ إِذَا لَمْ يُقِضْ، وَلَمْ يُمْكِنْ أَنْ يَتَطَهَّرَ رَفَعْتُهَا
- ٥٥١ فَوَاتُ الْحَجِّ وَالْإِحْصَارِ
- ٥٥٣ تَحَلُّلُ الْمُخْصَرِّ بِالنَّحْرِ ثُمَّ الْحَلْقُ حَيْثُ أَخْصَرَ مَنْ جِلُّ أَوْ حَرَمٍ، وَأَنَّهُ لَا قِضَاءَ عَلَيْهِ
- ٥٥٤ الْحَجُّ كُلُّ خَمْسَةِ أَهْوَامٍ
- ٥٥٤ زِيَارَةُ مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ
- ٥٥٥ الْهَدْيُ وَالْأَضَاحِي
- ٥٥٥ إِشْعَارُ الْبُذْنِ وَتَقْلِيدُ الْهَدْيِ كُلَّهُ
- ٥٥٦ الْبَدَنَةُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ عَنْ سَبْعِ شِئَاءٍ

- ٥٥٧ الهَدْيُ إِنْ عَطِبَ قَبْلَ الْمَحِلِّ
- ٥٥٨ الْأَكْلُ مِنْ دَمِ التَّمَتُّعِ وَالْفِرَاقِ وَالطَّلَاقِ
- ٥٥٩ الْحَثُّ عَلَى الْأَضْحِيَّةِ
- ٥٦٠ هَلْ ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ مَنْ لَمْ يُضَحِّ مِنْ أُمَّتِهِ ؟
- ٥٦٠ الْمُجْزِئُ مِنَ الْأَضَاحِيِّ ، وَمَا يَجْتَبِيهِ الْمُضَحِّي فِي الْعَشْرِ
- ٥٦٢ مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْأَضَاحِيِّ ، وَمَا يُحْمَدُ
- ٥٦٣ الشَّاةُ تُجْزِئُ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ الْوَاحِدِ
- ٥٦٤ الذَّبْحُ بِالمُصَلَّى وَالتَّسْمِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ عَلَى الذَّبْحِ وَالْمُبَاشَرَةِ لَهُ
- ٥٦٥ نَحَرُ الْإِبِلِ قَائِمَةٌ مَعْقُولَةٌ يَدُهَا الْيُسْرَى
- ٥٦٦ لَا تُجْزِئُ الْأَضْحِيَّةُ إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ
- ٥٦٧ الْأَكْلُ وَالْإِطْعَامُ مِنَ الْأَضْحِيَّةِ وَجَوَازُ ادِّخَارِ لَحْمِهَا
- ٥٦٩ الْعَقِيقَةُ وَسَنَةُ الْوِلَادَةِ
- ٥٧٢ لَا فَرَعَ وَلَا عَتِيرَةَ

المعاملات

- ٥٧٣ كتاب البيع
- ٥٧٤ بَيْعُ الْمُحَرَّمَاتِ وَالْخَبَائِثِ وَمَا لَا نَفْعَ فِيهِ
- ٥٧٥ النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ
- ٥٧٧ النَّهْيُ عَنْ ثَمَنِ حَسْبِ الْفَحْلِ
- ٥٧٨ النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الْقَرَرِ

- ٥٨٠ النَّهْيُ عَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْبَيْعِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا
- ٥٨١ النَّهْيُ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ
- ٥٨٢ النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الْعُرْبُونَ
- ٥٨٢ تَحْرِيمُ بَيْعِ الْعَصِيرِ مِمَّنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا، وَكُلَّ بَيْعِ أَهَانَ عَلَى مَعْصِيَةٍ
- ٥٨٣ النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ مَا لَا يَمْلِكُهُ
- ٥٨٤ مَنْ بَاعَ سِلْعَةً مِنْ رَجُلٍ ثُمَّ مِنْ آخَرَ
- ٥٨٤ النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الدَّيْنِ بِالْأَيِّ، وَجَوَازُهُ بِالْعَيْنِ مِمَّنْ هُوَ عَلَيْهِ
- ٥٨٥ نَهْيُ الْمُشْتَرِي عَنْ بَيْعِ مَا اشْتَرَاهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ
- ٥٨٦ النَّهْيُ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ
- ٥٨٧ النَّهْيُ عَنِ التَّجَشُّسِ
- ٥٨٧ النَّهْيُ عَنْ تَلْقَى الرُّكْبَانِ
- ٥٨٨ النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الرَّجُلِ عَلَى أَخِيهِ وَسَوِيهِ إِلَّا فِي الْمَزَايِدَةِ
- ٥٨٩ الْإِسْنَادُ فِي الْبَيْعِ
- ٥٩٠ مَنْ بَاعَ تَخْلًا مُؤَبَّرًا
- ٥٩٠ النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهِ
- ٥٩٢ الثَّمَرَةُ الْمُشْتَرَاةُ يُلْحَقُهَا جَائِزَةٌ
- ٥٩٣ هَلْ لَهُ أَنْ يَشْتَرِطَ مَنَفْعَةَ الْمَبِيعِ ؟

- ٥٩٣ التَّهْيُ عَنْ جَمْعِ شَرْطَيْنِ فِي الْبَيْعِ
- ٥٩٤ مَنْ شَرَطَ الْوَلَاءَ أَوْ شَرَطًا فَاسِدًا بَطَلَ الشَّرْطُ، وَصَحَّ الْعَقْدُ
- ٥٩٥ شَرَطُ السَّلَامَةِ مِنَ الْعَبَثِ
- ٥٩٥ الشَّرْطُ الْجَزَائِي
- ٥٩٦ إِثْبَاتُ خِيَارِ الْمَجْلِسِ
- ٥٩٨ الرِّبَا
- ٥٩٨ التَّشْدِيدُ فِيهِ
- ٥٩٨ مَا يَجْرِي فِيهِ الرِّبَا
- ٦٠٣ إِذَا جُهِلَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا
- ٦٠٤ مَنْ بَاعَ ذَهَبًا وَمَعَهُ غَيْرُهُ بَذَلَ
- ٦٠٤ مِخْيَارُ الْكَفِيلِ وَالْوَزْنُ
- ٦٠٥ التَّهْيُ عَنْ بَيْعِ كُلِّ رَطْبٍ مِنْ حَبٍّ أَوْ تَمَرٍ بِبَابِهِ
- ٦٠٦ الرَّخْصَةُ فِي بَيْعِ الْمَرَايَا بِخُرُصِهَا مِنَ التَّمْرِ
- ٦٠٧ بَيْعُ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ
- ٦٠٧ جَوَازُ التَّفَاضُلِ وَالنَّسِيبَةِ فِي غَيْرِ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ
- ٦٠٨ مَنْ بَاعَ سِلْعَةً بِنَسِيبَةٍ وَاشْتَرَاهَا بِأَقْلٍ مِمَّا بَاعَهَا
- ٦٠٨ بَيْعُ الْمَيْتَةِ
- ٦٠٩ اجْتِنَابُ الشُّبُهَاتِ
- ٦١١ أَحْكَامُ الْمَيُوبِ

- ٦١١ بيان العيب والصدق فيه
- ٦١٣ الانتفاع بالسَّلْعَةِ لا يَمْنَعُ الرَّدَّ بِالْعَيْبِ
- ٦١٤ التَّصْرِيفُ
- ٦١٥ مَا جَاءَ فِي التَّشْيِيرِ وَالْإِخْتِكَارِ
- ٦١٦ اخْتِلَافُ الْمُتَبَايِعِينَ إِذَا لَمْ يُشْهِدَا
- ٦١٨ الرُّهْنُ
- ٦١٩ الانتفاع بالرُّهْنِ
- ٦٢١ الْحَوَالَةُ
- ٦٢١ وَجُوبُ قَبُولِ الْحَوَالَةِ عَلَى الْمُكَلَّفِ
- ٦٢٢ ضَمَانُ دَيْنِ الْمَيِّتِ الْمُقْلِسِ
- ٦٢٢ هَلِ الْمَضْمُونُ عَنْهُ تَبَرُّأٌ ذِمَّتُهُ بِمُجَرَّدِ الضَّمَانِ ؟
- ٦٢٣ مَنْ وَجَدَ مَالَهُ عِنْدَ آخَرَ أَخَذَهُ وَلَا سَبِيلَ عَلَيْهِ
- ٦٢٤ السَّلَمُ
- ٦٢٧ الْقَرْضُ
- ٦٢٧ فَضْلُهُ
- ٦٢٨ اسْتِقْرَاضُ الْحَيَوَانِ وَغَيْرِهِ وَالْقَضَاءُ مِنْ جَنْبِهِ أَوْ غَيْرِهِ
- ٦٣٠ جَوَازُ الزِّيَادَةِ عِنْدَ الْوَقَاءِ وَالنَّهْيُ عَنْهَا قَبْلَهُ
- ٦٣١ الْجَمْعِيَّاتُ الدَّائِرَةُ
- ٦٣٢ التَّغْلِيصُ

٦٣٢ كَيْفَ يُعَامَلُ الْغَنِيُّ وَالْمُقْلِسُ ؟

٦٣٣ الْحَجَرُ عَلَى الْمَدِينِ ، وَيَبْعُ مَالَهُ فِي قَضَاءِ دَيْنِهِ

٦٣٤ الْحَجَرُ عَلَى الْمُبْنَرِ

٦٣٤ عَلَامَاتُ الْبُلُوغِ

٦٣٥ مَا يَحِلُّ لِوَكِيلِ الْيَتِيمِ مِنْ مَالِهِ بِشَرْطِ الْعَمَلِ وَالْحَاجَةِ

٦٣٦ الْإِذْنُ فِي مُخَالَطَةِ الْيَتِيمِ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ

٦٣٧ الشَّرَكَةُ وَالْمُضَارَبَةُ

٦٣٩ الْوَكَالَةُ

٦٣٩ الْوَكَالَةُ فِي الْحُقُوقِ وَالْحُدُودِ وَالزَّكَاةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ

مَنْ وَكَّلَ فِي شَيْءٍ فاشْتَرَى بِالشَّيْءِ أَكْثَرَ مِنْهُ وَتَصَرَّفَ

٦٤٠ فِي الزِّيَادَةِ

مَنْ وَكَّلَ فِي التَّصَدَّقِ بِمَالِهِ فَدَفَعَهُ إِلَى وَلَدِ الْمُوَكَّلِ

٦٤٠ هَلْ وَكَّلَ الْوَكِيلُ بِإِذْنِ الْمُوَكَّلِ وَكَيْلًا لِلأَوَّلِ ؟

٦٤٠ طَلَبُ الْوَكَالَةِ

٦٤١ الصِّلَحُ وَأَحْكَامُ الْجَوَارِ

٦٤٢ جَوَازُ الصِّلَحِ مِنَ الْمَعْلُومِ وَالْمَجْهُولِ

٦٤٢ الصِّلَحُ عَنْ دَمِ الْعَمَلِ بِأَكْثَرِ مِنَ الدِّينِ وَأَقْلُ

٦٤٣ وَضَعُ الْخَشَبِ فِي جِدَارِ الْبَارِ وَإِنْ كَرِهَ

٦٤٤ الطَّرِيقُ إِذَا اخْتَلَفُوا فِيهَا كَمْ تُجْعَلُ ؟

٦٤٤ الْقَضْبُ وَالضَّمَانَاتُ

٦٤٥

- ٦٤٦ مَنْ فَصَّبَ أَرْضًا أَوْ زَرَعَ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ
- ٦٤٧ ضَمَانَ الْمُتْلَفِ بِجَنْسِهِ
- ٦٤٨ جِنَايَةُ الْبَهِيمَةِ
- ٦٤٩ دَفْعُ الصَّائِلِ وَإِنْ أَدَّى إِلَى قَتْلِهِ، وَأَنْ الْمَصُولَ عَلَيْهِ يُقْتَلُ شَهِيدًا
- ٦٤٩ هَلْ يَلْزَمُ دَفْعُ الصَّائِلِ ؟
- ٦٥٠ هَلْ تُكْسَرُ أَوَانِي الْخَمْرِ ؟
- ٦٥٢ الْمَسَاقَاةُ وَالْمِزَارَعَةُ
- ٦٥٣ النَّهْيُ عَنْ اشْتِرَاطِ شَيْءٍ مِنَ الْأَرْضِ
- ٦٥٦ الْإِجَارَةُ
- ٦٥٦ جَوَازُهَا فِي كُلِّ مَبَاحٍ
- ٦٥٨ الْكَسْبُ الْمَحْرَمُ
- ٦٥٨ كَيْفَ يَتَصَرَّفُ فِي الْكَسْبِ الْخَبِيثِ ؟
- ٦٥٩ مَا كَسَبَهُ الْحَجَّامُ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ
- ٦٦٠ الْأَجْرَةُ عَلَى الْقُرْبِ
- ٦٦٢ النَّهْيُ أَنْ يَكُونَ النَّفْعُ وَالْأَجْرُ مَجْهُولًا، وَجَوَازُ اسْتِئْجَارِ الْأَجِيرِ بِطَعَامِهِ وَكِسْوَتِهِ
- ٦٦٣ الْإِسْتِئْجَارُ عَلَى الْعَمَلِ بِالزَّمَنِ أَوْ بِالْمَالِ عَدَدًا
- ٦٦٤ مَتَى يَسْتَحِقُّ الْأَجِيرُ الْأَجْرَةَ، وَحُكْمُ مِرَايَةِ هَمَلِهِ ؟
- ٦٦٦ إِحْتِيَائُ الْمَوَاتَرِ

- ٦٦٨ النَّهْيُ عَنْ مَنَعَ فَضْلِ الْمَاءِ وَمَا يَشْتَرِكُ النَّاسُ فِيهِ
- ٦٦٩ شُرْبُ الْأَرْضِ الْعُلْيَا قَبْلَ السُّفْلَى إِذَا قَلَّ الْمَاءُ أَوْ اخْتَلَفُوا فِيهِ
- ٦٦٩ الْحِمَى لِذَوَابِّ بَيْتِ الْعَالِ
- ٦٧٠ مَنَحُ الْأَرْضِ
- ٦٧١ الْجُلُوسُ فِي الطَّرِيقَاتِ الْمُتَّسِعَةِ لِلْبَيْعِ وَغَيْرِهِ
- ٦٧١ مَنْ وَجَدَ رَاحِلَةً قَدْ سَيَّهَا أَهْلُهَا رَغِبَةً عَنْهَا
- ٦٧٣ الشُّفْعَةُ
- ٦٧٦ الْعِثْقُ
- ٦٧٦ الْحَثُّ عَلَيْهِ
- ٦٧٧ مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا وَشَرَطَ عَلَيْهِ خِدْمَةً
- ٦٧٨ مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ
- ٦٧٨ الْمَكَاتِبُ
- ٦٨١ أُمُّ الْوَكْدِ
- ٦٨٤ الْوَدِيعَةُ وَالْعَارِيَّةُ
- ٦٨٧ اللَّقْطَةُ
- ٦٨٨ الْهَبَةُ وَالْهَدِيَّةُ
- ٦٩١ فَبَرُّهَا وَقَبْضُهَا
- ٦٩٣ قَبُولُ هَدَايَا الْكُفَّارِ وَالْإِهْدَاءُ لَهُمْ
- ٦٩٣ هَلْ يَقْبَلُ الدَّاعِي إِلَى اللَّهِ هَدِيَّةً مَنْ يَدْعُوهُ ؟

- ٦٩٤ الثَّوَابُ عَلَى الْهَدْيَةِ وَالْهَبَةِ
- ٦٩٤ الْعَدْلُ بَيْنَ الْأَوْلَادِ فِي الْعَطِيَّةِ
- ٦٩٥ النَّهْيُ عَنِ الْعَوْدِ فِي الْهَبَةِ إِلَّا لِلْوَالِدَيْنِ
- ٦٩٦ تَصَرُّفُ الْمَرْأَةِ فِي مَالِهَا وَمَالِ زَوْجِهَا
- ٦٩٧ تَبَرُّعُ الْعَبْدِ
- ٦٩٨ الْوَقْفُ
- ٦٩٩ وَقْفُ الْمُسَاعِ كَالْأَسْهَمِ وَنَحْوَهَا، وَالْمَقُولُ
- ٦٩٩ مَنْ وَقَفَ أَوْ تَصَدَّقَ عَلَى أَقْرَبَائِهِ أَوْ وَصَّى لَهُمْ مَنْ يَدْخُلُ فِيهِ
- ٦٧٠ الْوَقْفُ عَلَى الْوَكْدِ يَدْخُلُ فِيهِ وَكَدُّ الْوَكْدِ بِالْقَرِينَةِ، لَا بِإِطْلَاقٍ

٧٠٣ الْأَنْكَحَةُ

- ٧٠٤ الْحَثُّ عَلَيْهِ وَكَرَاهَةُ تَرْكِهِ لِلْقَادِرِ عَلَيْهِ
- ٧٠٥ صِفَةُ الْمَرْأَةِ الَّتِي تُسْتَحَبُّ خِطْبَتُهَا
- ٧٠٥ خِطْبَةُ الصَّغِيرَةِ إِلَى وَكِيلِهَا وَالرَّشِيدَةِ إِلَى نَفْسِهَا
- ٧٠٦ نَهْيُ الرَّجُلِ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ
- ٧٠٧ التَّعْرِيفُ بِالْخِطْبَةِ فِي الْعِدَّةِ
- ٧٠٨ النَّظَرُ إِلَى الْمَخْطُوبَةِ
- ٧٠٩ خُلُوءُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ
- ٧٠٩ الْأَمْرُ بِالْقَضِ مِنْ الْبَصَرِ

- ٧١٠ العَفْوُ عَنْ نَظَرِ الْفَجَاءَةِ
- ٧١١ الْمُؤْمِنَةُ لَا تُبْدِي مِنَ الزَّيْنَةِ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا
وَتُبْدِي مَوَاضِعَ الزَّيْنَةِ عِنْدَ مَحَارِمِهَا وَغُلَامِهَا
- ٧١٢ غَيْرُ أُولَى الْإِرْبَةِ
- ٧١٢ نَظَرُ الْمَرْأَةِ إِلَى الرَّجُلِ
- ٧١٣ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ
- ٧١٥ النَّيِّبِ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا، وَالْبَكْرُ تُسْتَأْذَنُ
- ٧١٦ الْإِبْنُ يُزَوِّجُ أُمَّهُ
- ٧١٦ الْعَضْلُ
- ٧١٧ الْإِسْتِهَادُ فِي النِّكَاحِ
- ٧١٨ الْكِفَاءَةُ فِي النِّكَاحِ
- ٧١٩ اسْتِحْبَابُ الْخُطْبَةِ لِلنِّكَاحِ وَمَا يُدْعَى بِهِ لِلْمُتَزَوِّجِ
- ٧٢٠ الزَّوْجَانِ يُوَكَّلَانِ وَاحِدًا فِي الْعَقْدِ
- ٧٢١ نِكَاحُ الْمُتَعَةِ
- ٧٢٣ نِكَاحُ الْمُحَلَّلِ
- ٧٢٤ نِكَاحُ الشُّقَارِ
- ٧٢٤ الشَّرْطُ فِي النِّكَاحِ وَمَا تُهَيِّئُ عَنْهُ مِنْهَا
- ٧٢٥ نَزْوُجُ الزَّانِي بِالزَّانِيَةِ
- ٧٢٦ النَّهْيُ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَصَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا
- ٧٢٧ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَابْنَةِ زَوْجِهَا مِنْ خَيْرِهَا وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ

- ٧٢٧ العَدُّ الْمُبَاحُ لِلْحُرِّ وَالْعَبْدِ
- ٧٣٠ كَيْفَ يَصْنَعُ مَنْ وَجَدَ فِيمَنْ عَقَدَ عَلَيْهَا عِيًّا ؟
- ٧٣١ مَنْ أَسْلَمَ وَتَحَتَهُ اخْتَانُ
- ٧٣٢ الزَّوْجَانِ الْكَافِرَانِ يُسْلِمُ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ
- ٧٣٣ الْمَرْأَةُ تُسَبَّى وَزَوْجُهَا بِدَارِ الشَّرْكِ
- ٧٣٤ التَّزْوِجُ بِالْكِتَابَةِ
- ٧٣٥ الصَّدَاقُ
- ٧٣٥ التَّزْوِيجُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ وَاسْتِحْبَابُ الْقَصْدِ فِيهِ
- ٧٣٧ جَعَلَ تَعْلِيمُ الْقُرْآنِ صَدَاقًا لِمَنْ لَمْ يَجِدْ
- ٧٣٧ مَنْ تَزَوَّجَ وَلَمْ يَفْرِضْ مَهْرًا، أَوْ قَدَّمَ لَهَا بَعْضَهُ
- ٧٣٩ تَقْدِيمُ بَعْضِ الْمَهْرِ وَحُكْمُ مَنْ عَجَزَ عَنْ تَحْصِيلِهِ
- ٧٤٠ حُكْمُ مَا يُقَدِّمُهُ الْخَاطِبُ لِلْمَرْأَةِ قَبْلَ الْعَقْدِ
- ٧٤١ الْوَكِيلَةُ
- ٧٤١ الْوَكِيلَةُ فِي الزَّوَاجِ بِالشَّأَةِ وَغَيْرِهَا
- ٧٤٢ الدَّعْوَةُ إِلَيْهَا وَاجَابَتُهَا
- ٧٤٣ مَنْ دُعِيَ فَرَأَى مُتَكَرِّرًا فَلْيُنْكِرْهُ وَإِلَّا فَلْيَرْجِعْ
- ٧٤٣ دَعْوَةُ الْخِتَانِ
- ٧٤٤ الدَّفْعُ وَاللَّهُوُ فِي النِّكَاحِ
- ٧٤٤ الزَّوَاجُ فِي شَوَالٍ وَمَا يَقُولُ إِذَا زُفَّتْ إِلَيْهِ

- ٧٤٥ مَا نُهِيتَ عَنْهُ الْمَرْأَةُ مِنَ الزَّيْنَةِ
- ٧٤٦ لَعْنُ الْمُتْرَجِّلَاتِ وَالْمُخْشَنِينَ
- ٧٤٧ هَلْ صَوْتُ الْمَرْأَةِ عَوْرَةٌ؟
- ٧٤٧ هَلْ لِلزَّوْجِ أَنْ يَمْتَعَ امْرَأَتَهُ مِنَ الْخُرُوجِ؟
- ٧٤٨ الْعَزْلُ
- ٧٤٩ نَهْيُ الزَّوْجَيْنِ عَنِ التَّحَدُّثِ بِمَا يَجْرِي حَالَ الْوُقَاعِ
- ٧٤٩ النَّهْيُ عَنِ إِتْبَانِ الْمَرْأَةِ فِي دُبْرِهَا
- ٧٥١ إِحْسَانُ الْعِشْرَةِ وَيَبَانُ حَقُّ الزَّوْجَيْنِ
- ٧٥٣ نَهْيُ الْمُسَافِرِ أَنْ يَطْرُقَ أَهْلَهُ بِقُدُومِهِ لَيْلًا
- ٧٥٣ الْقَسْمُ لِلْبَكْرِ وَالثَّيْبِ الْجَدِيدَيْنِ
- ٧٥٤ الْعَدْلُ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ
- ٧٥٦ الْمَرْأَةُ تُسْقِطُ حَقَّهَا فِي الْقِسْمَةِ وَالنَّفَقَةِ
- ٧٥٨ الطَّلَاقُ
- ٧٥٨ جَوَازُهُ لِلْحَاجَةِ وَكَرَاهَتُهُ مَعَ عَدَمِهَا
- ٧٥٨ هَلْ تَجِبُ طَاعَةُ الْوَالِدَيْنِ فِي طَلَاقِ الْمَرْأَةِ؟
- ٧٥٩ النَّهْيُ عَنِ الطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ أَوْ فِي طَهْرِ جَامِعِهَا فِيهِ
- ٧٦٢ الطَّلَاقُ بِالثَّلَاثِ
- ٧٦٤ طَلَاقُ الْهَازِلِ وَالْمَكْرَهِ وَالسُّكْرَانِ وَالْمَوْسُوسِ وَغَيْرِهِمْ
- ٧٦٧ الطَّلَاقُ بِالْكِتَابَةِ إِذَا نَوَّاهُ بِهَا

- ٧٦٨ حَكْمُ مَنْ طَلَّقَ فِي نَفْسِهِ
- ٧٦٩ الرُّجْعَةُ
- ٧٦٩ الإِشْهَادُ فِي الطَّلَاقِ وَالرُّجْعَةِ
- ٧٧٠ الْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا .. مَتَى تُحِلُّ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ ؟
- ٧٧٣ الْعِدَّةُ
- ٧٧٣ عِدَّةُ الْحَامِلِ بِوَضْعِ الْحَمْلِ
- ٧٧٥ الْإِعْتِدَادُ بِالْأَقْرَاءِ وَتَفْسِيرُهَا
- ٧٧٧ إِحْدَادُ الْمُعْتَدَةِ
- ٧٧٩ مَا تَجْتَنِبُ الْحَادَّةُ وَمَا رُخِّصَ لَهَا فِيهِ
- ٧٨١ أَيْنَ تَعْتَدُ الْمُعْتَدَةُ الْمُطَلَّقةُ وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا ؟
- ٧٨٢ نَفَقَةُ الْمَبْتُوتَةِ وَسُكْنَاهَا
- ٧٨٤ النِّفَقَةُ وَالسُّكْنَى لِلْمُعْتَدَةِ الرَّجْعِيَّةِ
- ٧٨٥ اسْتِئْزَارُ الْأُمَةِ إِذَا مَلَكَتْ
- ٧٨٦ الرُّضَاعُ
- ٧٨٦ عَدَدُ الرُّضَعَاتِ الْمُحْرَمَةِ
- ٧٨٧ رَضَاعُ الْكَبِيرِ
- ٧٨٨ يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ
- ٧٨٩ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ بِالرُّضَاعِ
- ٧٩٠ النِّفَقَاتُ

- ٧٩٠ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ وَتَقْدِيمُهَا عَلَى نَفَقَةِ الْأَقَارِبِ
- ٧٩١ مُرَاهَاةُ حَالِ الزَّوْجِ فِي النِّفَقَةِ
- ٧٩١ مَتَى يَجُوزُ أَنْ تَأْخُذَ الْمَرْأَةُ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا ؟
- ٧٩٢ هَلْ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَطْلُبَ الْفِرَاقَ إِذَا أَعْسَرَ الزَّوْجُ ؟
- ٧٩٢ النِّفَقَةُ عَلَى الْقَرِيبِ وَمَنْ قَدِمَ إِلَيْهِ
- ٧٩٣ مَنْ أَحَقَّ بِكَفَالَةِ الطِّفْلِ
- ٧٩٤ النِّفَقَةُ عَلَى الرِّقِيقِ وَالْخَدَمِ وَالرِّفْقِ بِهِمْ
- ٧٩٦ الْخُلْعُ
- ٧٩٦ مَتَى يَكُونُ الْخُلْعُ وَعَوَضُهُ وَمَا عِدَّتُهُ ؟
- ٧٩٨ الظُّهَارُ
- ٨٠٣ مَنْ حَرَّمَ زَوْجَتَهُ أَوْ أُمَّتَهُ
- ٨٠٥ الْإِبْلَاءُ
- ٨٠٧ اللَّعَانُ
- ٨٠٩ لَا يَجْتَمِعُ الْمُتَلَاحِمَانِ أَبَدًا
- ٨١٠ إِجَابَةُ الْحَدِّ بِقَذْفِ الزَّوْجِ وَأَنَّ اللَّعَانَ يُسْقِطُهُ
- ٨١١ مَنْ رَمَى زَوْجَتَهُ بِرَجُلٍ مُعَيَّنٍ
- ٨١٢ إِذَا رَمَى زَوْجَتَهُ بِالْحَمَلِ، أَوْ رَمَاهَا ثُمَّ انْكَرَ
- ٨١٣ هَلْ تَسْقُطُ نَفَقَةُ الْمُلَاعَاةَةِ ؟
- ٨١٣ لَا بَتِّهِمُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِذَا جَاءَتْهُ بِوَكَلٍ مُخَالِفٍ لَوَثَمَتِهَا

- ٨١٤ الْوَكْدُ لِصَاحِبِ الْفِرَاشِ لَا لِلزَّانِي
 ٨١٥ الْحُجَّةُ فِي الْعَمَلِ بِالقَافَةِ
 ٨١٥ حَدُّ الْقَذْفِ
 ٨١٨ مَنْ أَقْرَبُ بِالزَّوْجِ بِامْرَأَةٍ لَا يَكُونُ قَاضِيًا لَهَا
 ٨١٩ الْجَنَائِزَاتُ
 ٨٢٠ الْقِصَاصُ
 ٨٢١ الْقِصَاصُ بِالْقَتْلِ الْعَمْدِ
 ٨٢٢ تَخْيِيرُ الْوَلِيِّ
 ٨٢٣ لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَالتَّشْدِيدُ فِي قَتْلِ الْمُعَاهِدِ
 ٨٢٤ هَلْ يُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ ؟
 ٨٢٥ قَتْلُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ وَالْقَتْلُ بِالمُتَقَلِّ
 ٨٢٦ النَّهْيُ عَنِ الْمُثَلَّةِ
 ٨٢٦ شِبْهُ الْعَمْدِ
 ٨٢٦ مَنْ أَمْسَكَ رَجُلًا وَقَتْلَهُ آخَرَ
 ٨٢٧ الْقِصَاصُ فِي كَسْرِ السِّنِّ وَالْجُرُوحِ
 ٨٢٨ مَنْ حَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَأَنْتَزَعَهَا فَسَقَطَتْ ثَنِيَّتُهُ
 ٨٢٩ مَنْ فَقِثَتْ عَيْنُهُ لَتَجَسَّسَهُ مِنْ بَابِ مُخْلَقٍ
 ٨٢٩ النَّهْيُ عَنِ الْاِقْتِصَاصِ مِنَ الْمَجْرُوحِ حَتَّى يَبْرَأَ
 ٨٣٠ الدَّمُ حَقٌّ لِجَمِيعِ الْوَرَثَةِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ

- ٨٣٠ فَضْلُ الْعَفْوِ عَنِ الْاِقْتِصَاصِ وَالشَّقَاعَةِ فِي ذَلِكَ
- ٨٣٠ ثُبُوتُ الْقَتْلِ بِشَاهِدَيْنِ
- ٨٣١ الْقَسَامَةُ
- ٨٣٣ هَلْ يُسْتَوْفَى الْقِصَاصُ وَالْحَدُّ فِي حَرَمِ مَكَّةَ ؟
- ٨٣٣ التَّشْلِيدُ فِي الْقَتْلِ
- ٨٣٤ مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ
- ٨٣٥ هَلْ لِلْمُقاتِلِ تَوْبَةٌ ؟
- ٨٣٧ الدِّيَّاتُ
- ٨٣٧ دِيَّةُ النَّفْسِ وَأَعْضَائِهَا
- ٨٤٤ دِيَّةُ أَهْلِ الذِّمَّةِ
- ٨٤٥ دِيَّةُ الْمَرْأَةِ فِي النَّفْسِ وَمَا دُونَهَا
- ٨٤٥ دِيَّةُ الْجَنِينِ
- ٨٤٧ مَنْ قَتَلَ فِي الْمَعْرَكَةِ مُسْلِمًا يَظُنُّهُ كَافِرًا
- ٨٤٧ أَنْوَاعُ مَالِ الدِّيَّةِ وَأَسْتَانُ إِلَيْهَا
- ٨٤٩ الْعَاقِلَةُ وَمَا تُحْمِلُهُ
- ٨٥١ الْحُدُودُ
- ٨٥١ رَجْمُ الزَّانِي الْمُخْصَنِ وَجَلْدُ الْبَكْرِ وَتَغْرِيبُهُ
- ٨٥٤ رَجْمُ الْمُخْصَنِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ
- ٨٥٥ إِعْتِبَارُ تَصْرِيحِ الْمُقِرِّ بِالزَّنا وَالتَّشَبُّهِ بِهِ

- ٨٥٦ التَّعَافُلُ مِنَ الْمُقْرِ النَّالِبِ
 ٨٥٧ الرَّجُوعُ عَنِ الْإِفْرَارِ
 ٨٥٧ دَفْعُ الْحُدُودِ بِالشَّبَهَاتِ
 ٨٥٨ مَنْ أَقْرَأَ أَنَّهُ زَنَى بِامْرَأَةٍ وَانْكَرَتْ
 ٨٥٨ النَّهْيُ عَنِ الشُّفَاعَةِ فِي الْحَدِّ إِذَا ثَبَتَ
 ٨٥٨ هَلْ يُخَفَّرُ لِلْمَرْجُومِ ؟
 ٨٥٩ تَأْخِيرُ الرَّجْمِ عَنِ الْحُبْلَى حَتَّى تَطْمَحَ، وَتَأْخِيرُ الْجَلْدِ
 عَنِ الْمَرِيضِ حَتَّى يَبْرَأَ
 ٨٦٠ كَيْفَ يُجْلَدُ مَنْ بِهِ مَرَضٌ مُلَازِمٌ ؟
 ٨٦١ مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ
 ٨٦١ مَنْ فَعَلَ فِعْلَ قَوْمٍ لُوطٍ أَوْ أَتَى بِهَيْمَةَ، وَالسَّحَاقُ
 ٨٦٢ فِيمَنْ وَطِئَ جَارِيَةَ امْرَأَتِهِ
 ٨٦٣ حَدُّ زِنَا الرَّقِيقِ خَمْسُونَ جَلْدَةً
 ٨٦٣ السَّرَقَةُ، وَالْحَدُّ فِيهَا
 ٨٦٤ لَا قَطْعَ فِي الذَّمَبِ فِيمَا دُونَ رُبْعِ دِينَارٍ
 ٨٦٦ اخْتِيارُ الْحَرِّزِ
 ٨٦٧ الْمُحْتَلِسُ وَالْمُتَّهَبُ وَالْخَائِنُ وَجَارِدُ الْعَارِيَةِ
 ٨٦٩ الْقَطْعُ بِالْإِفْرَارِ وَأَنَّهُ لَا يَكْتَفَى بِهِ بِالْمَرْءِ
 ٨٧٠ سَرَقَةُ الْكُتُبِ وَالْعِلْمِ
 ٨٧٠ الْخُمْرُ، وَالْحَدُّ لَهَا

- ٨٧٣ مَا وَرَدَ فِي قَتْلِ الشَّارِبِ فِي الرَّابِعَةِ وَبَيَانِ نَسْخِهِ
 ٨٧٤ مَنْ وَجِدَ مِنْهُ رِيحُ خَمْرٍ
 ٨٧٤ التَّعْزِيرُ وَالْحَبْسُ فِي التَّهْمِ
 ٨٧٦ التَّعْزِيرُ بِالْمَالِ
 ٨٧٧ الْمُحَارِبُونَ وَقُطَاعُ الطَّرِيقِ
 ٨٧٩ حَدُّ السَّاحِرِ وَدَمُّ السُّحْرِ وَالْكِهَانَةِ
 ٨٨٠ قَتْلُ مَنْ صَرَخَ بِسَبِّ النَّبِيِّ ﷺ دُونَ مَنْ عَرَضَ
 ٨٨١ هَلْ يُقْتَلُ الْمُرْتَدُّ؟

الأطعمة والأشربة

- ٨٨٥ الْأَشْرِبَةُ
 ٨٨٦ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ
 ٨٨٦ مِمَّ يَتَّخَذُ الْخَمْرُ؟
 ٨٨٧ كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ
 ٨٨٨ نَسَخُ تَحْرِيمِ الْإِنْتِبَازِ فِي النَّوَاعِ مِنَ الْأَوْعِيَةِ
 ٨٨٨ الْخَلِيطَانِ
 ٨٨٩ التَّهْيُ عَنْ تَخْلِيلِ الْخَمْرِ
 ٨٩٠ مُدَّةُ الْإِنْتِبَازِ
 ٨٩١ آدَابُ الشُّرْبِ
 ٨٩٣ مَنْ يَشْرَبُ بَعْدَ الْأَوَّلِ، وَمَنْ يَشْرَبُ السَّاقِي؟

- الأطعمةُ
 ٨٩٤ الأصلُ في الأَشْيَاءِ الإِبَاحَةُ
 ٨٩٤ ذِكْرُ أَصْنَافٍ مِنَ الْحَيَوَانِ الْمُبَاحِ
 ٨٩٤ النَّهْيُ عَنِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ
 ٨٩٥ النَّهْيُ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَمِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ
 ٨٩٦ النَّهْرُ وَالْقَنْقُذُ وَالضَّبُّ وَالضَّبُعُ وَالْأَرَبُ
 ٨٩٧ الْجَلَالَةُ
 ٨٩٨ مَا حُرِّمَ أَكْلُهُ لِلْأَمْرِ بِقَتْلِهِ أَوْ النَّهْيِ عَنْ قَتْلِهِ
 ٩٠٠ الصَّيْدُ
 ٩٠٠ صَيْدُ الْكَلْبِ الْمُعَلَّمِ وَالْبَازِي وَخَوْهُمَا
 ٩٠١ إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ مِنَ الصَّيْدِ
 ٩٠١ وَجُوبُ التَّسْمِيَةِ
 ٩٠٢ الصَّيْدُ بِالْقَوْسِ وَحُكْمُ الرَّمِيَةِ إِذَا غَابَتْ
 ٩٠٣ النَّهْيُ عَنْ اقْتِنَاءِ الْكَلْبِ إِلَّا لِمَتَفَعَةٍ
 ٩٠٤ الذَّبَائِحُ
 ٩٠٤ الذَّبِيحُ وَمَا يَحِبُّ لَهُ وَمَا يُسْتَحَبُّ
 ٩٠٨ ذَكَاةُ الْجَنِينِ بِذَكَاةِ أُمِّهِ
 ٩٠٩ مَا قُطِعَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيْتَةٌ
 ٩١٠ السَّمَكُ وَالْجَرَادُ وَحَيَوَانُ الْبَحْرِ

- ٩١١ المَيْتَةُ وَفَيْرُهَا لِلْمُضْطَرِّ
- ٩١٢ النَّهْيُ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ أَوْ أَكْلِ طَعَامِهِمْ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ
- ٩١٣ مَا يُسْتَنْبَى مِنْ ذَلِكَ
- ٩١٣ الْأَذْهَانُ تُصَيِّهَا التَّجَاسَةُ
- ٩١٤ آدَابُ الْأَكْلِ
- ٩١٥ الضِّيَافَةُ
- ٩١٧ الجهاد وأحكام أهل البنى
- ٩١٨ فَضْلُ الْجِهَادِ وَالرِّبَاطِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
- ٩١٩ الْجِهَادُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ وَأَلَّهُ شُرْعَ مَعَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ
- ٩٢٠ إِخْلَاصُ النِّيَّةِ فِي الْجِهَادِ
- ٩٢٠ اسْتِثْنَانُ الْأَبْوَيْنِ إِنْ لَمْ يَتَّعَيْنِ الْجِهَادَ
- ٩٢٠ اسْتِثْنَانُ صَاحِبِ الدِّينِ قَبْلَ الْغَزْوِ
- ٩٢١ الْاسْتِغْنَاءُ بِغَيْرِ الْمُسْلِمِ
- ٩٢٢ لُزُومُ طَاعَةِ الْجَيْشِ لِأَمِيرِهِمْ مَا لَمْ يَأْمُرْ بِمَعْصِيَةٍ
- ٩٢٣ الدُّعْوَةُ قَبْلَ الْقِتَالِ
- ٩٢٥ مَا يَفْعَلُهُ الْإِمَامُ إِذَا أَرَادَ الْغَزْوَ مِنْ كَيْثَمَانَ حَالِهِ وَالتَّطَلُّعِ عَلَى حَالِ عَدُوِّهِ
- ٩٢٥ تَرْتِيبُ الْجَيْشِ
- ٩٢٥ اسْتِصْحَابُ النِّسَاءِ فِي الْجِهَادِ لِلْمَصْلَحَةِ

- ٩٢٦ الكَفَّ وَفَتَ الْإِغَارَةَ عَمَّنْ لَدَيْهِ شِعَارُ الْإِسْلَامِ
- ٩٢٦ تَبَيَّتُ الْكُفَّارِ الْمُقَاتِلِينَ وَرَمَيْتُهُم بِالْمَنْجَنِيقِ
وَإِنْ أَدَّى إِلَى قَتْلِ ذَرَارِيهِمْ تَبَعًا
- ٩٢٧ النَّهْيُ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ وَالرَّهْبَانِ وَالشُّيْخِ الْفَانِي
- ٩٢٨ الْكَفَّ عَنِ الْمُثَلَّةِ وَالتَّخْرِيقِ وَقَطْعِ الشَّجَرِ وَهَذَا الْعُمْرَانِ
إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ
- ٩٣٠ تَحْرِيمُ الْفِرَارِ مِنَ الزُّحْفِ
- ٩٣٠ جَوَازُ الْكَذِبِ فِي الْحَرْبِ
- ٩٣١ الْإِقَامَةُ بِمَوَاضِعِ النَّصْرِ ثَلَاثًا لِمَنْ شَاءَ
- ٩٣١ الْغَنِيمَةُ وَتَخْيِيسُهَا، وَأَنْ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسِ الْغَنِيمَةِ لِلْغَانِمِينَ
وَأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ
- ٩٣٢ السَّلْبُ كُلُّهُ لِلْقَاتِلِ
- ٩٣٣ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْقَوِيِّ وَالضَّعِيفِ
- ٩٣٤ جَوَازُ تَخْصِيسِ طَائِفَةٍ مِنَ الْمُقَاتِلِينَ بِالْإِكْرَامِ لِسَبَبٍ
- ٩٣٤ تَنْقِيلُ سَرِيَّةِ الْجَيْشِ
- ٩٣٥ مَنْ يُرَضِّخْ لَهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ
- ٩٣٦ الْإِسْنَامُ لِلْفَارِسِ وَالرَّاجِلِ
- ٩٣٦ مَالُ الْمُسْلِمِ إِذَا أَخَذَهُ الْكُفَّارُ ثُمَّ نَزَعَ مِنْهُمْ
- ٩٣٧ الطَّعَامُ وَنَحْوُهُ يَجُوزُ أَخْذُهُ بِلا قِسْمَةٍ
- ٩٣٧ التَّشْدِيدُ فِي الْغُلُولِ وَتَحْرِيقِ رَحْلِ الْقَالِ

- ٩٣٩ المَنَ وَالْفِدَاءُ فِي حَقِّ الْأَسَارَى
- ٩٤٠ جَوَازُ اسْتِرْقَاقِ الْعَرَبِ
- ٩٤١ حُكْمُ الْجَاسُوسِ
- ٩٤٢ عَبْدُ الْكَافِرِ إِذَا خَرَجَ إِلَيْنَا مُسْلِمًا فَهُوَ حُرٌّ
- ٩٤٢ مَنْ أَسْلَمَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ عَصَمَ مَالَهُ
- ٩٤٣ حُكْمُ الْأَرْضِ الْمَغْنُومَةِ
- ٩٤٤ لَا هِجْرَةَ مِنْ بَلَدٍ فَتَحَ، وَحُكْمُ مُخَالَطَةِ الْمُشْرِكِ
- ٩٤٥ إِجَارَةُ مَنْ اسْتَأْمَنَ
- ٩٤٦ مَا يَجُوزُ مِنَ الشَّرْطِ فِي الصَّلَاحِ مَعَ الْكُفَّارِ
- وَالنَّهْيُ عَنْ قَتْلِ رُسُلِهِمْ
- ٩٤٧ أَخْذُ الْجِزْيَةِ وَعَقْدُ الذِّمَّةِ
- ٩٥١ إِخْرَاجُ الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَإِجْلَاءُ الْيَهُودِ
- وَالنَّصَارَى
- ٩٥١ تَحْيِيَّتُهُمْ وَحَيَادَتُهُمْ
- ٩٥٣ قِسْمَةُ خُمْسِ الْغَنِيمَةِ وَمَصْرُفُ الْقِيَمِ
- ٩٥٥ أَحْكَامُ أَهْلِ الْبَيْتِ
- ٩٥٥ لَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ عَلَى الْإِمَامِ
- ٩٥٥ دَمُ الْبَغَاةِ، وَمَقَاتِلَتُهُمْ إِنْ أَبَوْا صَلَاحًا
- ٩٥٦ هَلْ يُقْتَلُ أَسِيرُهُمْ، وَيُطْلَبُ هَارِبُهُمْ ؟
- ٩٥٦ صِفَةُ خَوَارِجِ آخِرِ الزَّمَانِ

الأقضية

- ٩٦١
 ٩٦٢ وَجُوبُ نَصَبِ وَلَايَةِ الْقَضَاءِ وَالْإِمَارَةِ لِلْحُكْمِ بِمَا أُنْزَلَ اللَّهُ
 ٩٦٣ كَرَاهِيَّةُ طَلَبِ الْوَلَايَةِ إِلَّا أَنْ خَشِيَ أَنْ تَضِيعَ الْأَمَانَةُ
 ٩٦٤ وَلَايَةُ الْمَرْأَةِ لِأَمْرِ النَّاسِ
 ٩٦٤ نَهْيُ الْحَاكِمِ عَنِ الرُّشْوَةِ وَأَتَّخَاذُ حَاجِبٍ لِبَابِ مَجْلِسِ
 حُكْمِهِ
 ٩٦٦ النَّهْيُ عَنِ الْحُكْمِ فِي حَالِ الْغَضَبِ
 ٩٦٦ الْحُكْمُ بِالظَّاهِرِ
 ٩٦٧ مَا يُذَكَّرُ فِي تَرْجَمَةِ الْوَاحِدِ الثَّقَةِ
 ٩٦٨ الْحُكْمُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ
 ٩٦٨ هَلْ يَقْضِي الْقَاضِي بِمَا يَعْلَمُ ؟
 ٩٦٩ مَتَى يُنْقَضُ حُكْمُ الْقَاضِي ؟
 ٩٧٠ مَنْ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِشَهَادَتِهِ
 ٩٧١ شَهَادَةُ أَهْلِ الذِّمَّةِ بِالْوَصِيَّةِ فِي السَّفَرِ
 ٩٧٢ الشَّهَادَةُ بِالْحَقِّ
 ٩٧٣ التَّشْدِيدُ فِي شَهَادَةِ الزَّوْرِ
 ٩٧٤ الْحُكْمُ إِذَا تَعَارَضَتِ الدَّعَاوَى
 ٩٧٥ اسْتِخْلَافُ الْمُتَكَبِّرِ إِذَا لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ، وَلَيْسَ لِلْمُدَّعِي
 الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا
 ٩٧٥ اسْتِخْلَافُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفَاءِ وَغَيْرِهَا

- ٩٧٥ التَّشْدِيدُ فِي الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ
- ٩٧٦ جَوَازُ تَغْلِيظِ الْيَمِينِ بِاللَّفْظِ وَالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ
- ٩٧٧ أَبْوَابُ مَضْرُوقَةٍ
- ٩٧٨ الْوَصَايَا
- ٩٧٨ الْحَثُّ عَلَى الْوَصِيَّةِ
- ٩٨٠ الْوَصِيَّةُ بِالثَّلَاثِ فَمَا دُونَهُ لِمَنْ يُرِيدُ
- ٩٨٠ هَلْ يَوْصَى لِلْوَارِثِ ؟
- ٩٨٢ لَا يَتَبَرَّعُ عِنْدَ الْمَوْتِ بِأَكْثَرَ مِنَ الثَّلَاثِ
- ٩٨٤ الْمِيرَاثُ
- ٩٨٥ تَوْرِيثُ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ وَمَا بَقِيَ لِلْعَصَبَةِ
- ٩٨٨ سَقُوطُ الْأَخِ مِنَ الْأَبِّ بِالْإِخْوَةِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ
- ٩٨٩ الْأَخَوَاتُ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَةٌ
- ٩٨٩ مِيرَاثُ الْجَدَّةِ وَالْجَدِّ
- ٩٩٢ أَوْلُو الْأَرْحَامِ
- ٩٩٢ مَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدٍ غَيْرِهِ
- ٩٩٣ مَنْ مَاتَ وَلَا وَرَثَ لَهُ
- ٩٩٣ مِيرَاثُ ابْنِ الْمَلَأَنَةِ وَالزَّانِيَةِ
- ٩٩٤ مِيرَاثُ الْحَمْلِ
- ٩٩٤ الْمِيرَاثُ بِالْوَلَاءِ

- ٩٩٥ النهي عن بيع الولاء وهبته
- ٩٩٦ ميراث المعتق بفضه
- ٩٩٦ امتناع الإرث باختلاف الدين
وحكم من أسلم على ميراث قبل أن يقسم
- ٩٩٨ منع القاتل من الإرث، وأن دية المقتول لجميع ورثته
من زوجة وغيرها
- ١٠٠٠ الطب
- ١٠٠٠ إباحة التداءوي
- ١٠٠٠ التداءوي بالمحرمات
- ١٠٠١ العسل والكبي والحجامة
- ١٠٠٣ الأيمان وكفارته
- ١٠٠٣ الحلف بالله لا بغيره
- ١٠٠٣ اليمين على نية من يطلبه
- ١٠٠٣ من حلف فقال: إن شاء الله
- ١٠٠٤ إبرار القسم إلا لعذر
- ١٠٠٤ من حلف على يمين بيلة أخرى
- ١٠٠٥ اليمين الغموس
- ١٠٠٥ يمين اللغو
- ١٠٠٥ اليمين التي تجب فيه الكفارة
- ١٠٠٩ النذر

- ١٠٠٩ نَذْرُ الطَّاعَةِ مُطْلَقًا وَمُعَلَّقًا
- ١٠٠٩ التَّنْذَرُ فِي الْخَيْرِ وَكَفَّارَةُ التَّنْذَرِ
- ١٠١١ مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّهِ وَلَا يُطِيقُهُ
- ١٠١١ مَنْ نَذَرَ وَهُوَ مُشْرِكٌ ثُمَّ أَسْلَمَ
- ١٠١٢ مَنْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِمَالِهِ كُلِّهِ
- ١٠١٢ مَنْ نَذَرَ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى أَجْزَاءُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ
- ١٠١٣ قَضَاءُ الْمُنْذُورَاتِ عَنِ الْمَيْتِ
- ١٠١٥ السَّبْقُ وَالرَّمْيُ
- ١٠١٥ مَا يَجُوزُ الْمُسَابَقَةُ عَلَيْهِ بِعَوَضٍ
- ١٠١٧ الْمُحَلَّلُ وَآدَابُ السَّبْقِ
- ١٠١٨ الْحَثُّ عَلَى الرَّمْيِ
- ١٠١٨ التَّهْنِئَةُ عَنْ حَبْسِ الْبَهَائِمِ وَإِخْصَانِهَا وَالتَّحْرِيشُ بَيْنَهَا وَوَسْمُهَا فِي الْوَجْهِ
- ١٠١٩ مَا يُسْتَحَبُّ وَتُكْرَهُ مِنَ الْخَيْلِ وَاخْتِيَارُ تَكْخِيرِ نَسْلِهَا
- ١٠٢٠ الْمُسَابَقَةُ عَلَى الْأَقْدَامِ وَالْمُصَارَعَةُ وَاللَّعِبُ بِالْحِرَابِ وَغَيْرُ ذَلِكَ
- ١٠٢١ تَحْرِيمُ الْقِمَارِ وَاللَّعِبِ بِالْتَّرَدِّ
- ١٠٢٢ آلَةُ اللَّهْوِ وَالْغِنَاءُ
- ١٠٢٤ بَابُ إلقاء السلام، وردّه

- ١٠٢٤ إِقَاءُ السَّلَامِ عَلَى مَنْ يَتَوَضَّأُ أَوْ يَغْتَسِلُ
- ١٠٢٤ هَلْ يُسَلِّمُ الْعَرَّةُ عَلَى نَفْسِهَا ؟
- ١٠٢٧ الفهرس